

حاشي

تحفة المحتاج بشرح المنهاج

للعلّامتين الفهّامين والامامين القدوتين العلامة العارف بالله
الشيخ عبد الحميد الشرواني نزيل مكة المكرمة والامام المحقق
والعلامة المدقق الشيخ احمد بن قاسم العبادي على تحفة
المحتاج بشرح المنهاج تأليف الامام العالم العلامة
الأوحد الفهامة خاتمة المحققين شهاب الدين احمد
ابن حجر الهيتمي الشافعي نزيل مكة المكرمة
تعمد الله الجميع برحمته امين
(الجزء السادس)

(وبهامشه تحفة المحتاج بشرح المنهاج)

(تنبيه) قد وضعت حاشية العلامة الشيخ عبد الحميد الشرواني
في أول كل صحيفة وحاشية الامام ابن قاسم العبادي في آخر كل
صحيفة مفصلاً بينهما بجدول وجعلت التعقيبات تابعة لحاشية الشرواني

(روجعت وصححت على عدة نسخ بمعرفة لجنة من العلماء)

يُطْبَعُ فِي الْمَكْتَبَةِ النَّجَّارِيَّةِ الْكُبْرَى بِأَوَّلِ سَنَةِ ١٤٠٢ هـ

لِصَاحِبِهَا مُحَمَّدٍ

مُطْبَعَةُ مُصْطَفَى مُحَمَّدٍ
صَالِحِيَّةُ الْكِبْرَى بِأَوَّلِ سَنَةِ ١٤٠٢ هـ

(كتاب الغصب)

(هو) لغة اخذ الشيء ظلما
وقيل بشرط المجاهرة وشرعا

(الاستيلاء) ويرجع فيه
للعرف كما يتضح بالامثلة

الاثنية وليس منه منع
المالك من سقي ماشيته او

غرسه حتى تلف فلا ضمان
وان قصد منعه عنه على

المعتمد وفارق هذا هلاك
ولداشة ذبحها بانه ثم اتلف

غذاء الولد المتمتعين له باتلاف
امه بخلافه هنا وبهذا الفرق

يتايد ما ياتي عن ابن الصلاح
وغيره قبيل والاصح ان

السمن وياتي قبيل قول
المتن فان اراد قوم سقي

ارضهم فيمن عطل شرب
ارض الغير ما يؤيد ذلك

(على حق الغير) ولو خرا
وكلبا محترمين سائر الحقوق

والاختصاصات كحق متحجر
وكاقامة من قعد بسوق او

مسجد

(كتاب الغصب)

(قوله لغة) الى قول المتن فلوركب دابة في النهاية (قوله ظلما) ثم ان كان من حرز مثله خفية سمي سرقة او
مكابرة في صحراء سمي محاربة او مجاهرة و اعتمد المهر ب سمي اختلاسا فان جحد ما اؤتمن عليه سمي خيانة بر ماوى
اه بجرى (قوله وقيل الخ) اى زيادة على ما ذكره قول المتن (الاستيلاء) ولو حكما بدليل ما ياتي قريبا وكاقامة
من قعد الخ قال شيخنا وهذا المعنى الشرعى اعم من كل من اللغويين لان الاستيلاء اعم من الاخذ لشموله
المنافع فهذا على غير الغالب من ان المعنى الشرعى اخص من اللغوى اه بجرى (قوله فيه) اى الاستيلاء
وكذا ضمير منه (قوله منع المالك الخ) اى او غيره منعا خاصا كمنع المالك واتباعه مثلا اما المنع العام كان منع
جميع الناس من سقيه فيضمن بذلك اه ع ش (قوله من سقى ماشيته الخ) اى كان حبسه مثلا فيترتب عليه
عدم السقى فلا ينافى قوله بعد وان قصد منعه عنه اه ع ش (قوله وفارق هذا) اى تلف ذلك بما ذكر (قوله
بانه) اى المتسبب في التلف (ثم) اى في الشاة (قوله ما ياتي عن ابن الصلاح الخ) وهو ضمان شريك غور ماء
عين ملكه ولشركائه فيس ما كان يسقى بها من الشجر ونحوه اه ووجه التايد ان لبن الشاة من حيث
نسبته اليها متعين لولدها وكذلك العين التي اعدت بخصوصها السقى زرع فانها معدة بحسب القصد من هياها
لذلك الزرع وعليه فيتعين فرض ما ذكره من عدم الضمان هنا في مسئلة الزرع فيما اذا لم يكن الماء معدا له
كاه الامطار والسيول ونحوهما اه ع ش (قوله قبيل قول المتن الخ) اى في باب احياء الموات سيد عمر
ورشيدى (قوله فيمن عطل الخ) اى في شأنه وحقله (قوله او كلبا الخ) خرج به العقور وكذا ما لا نفع فيه
ولا ضرر كالفواسق الخس فلا بد عليهم ولا يجب رد هابر ماوى اه سم على منهج وهو ظاهر اه ع ش (قوله
وسائر الحقوق الخ) عطف على قوله خمر الخ فكأنه قال شمل اى الحق الخمر والكلب المحترمين وسائر الحقوق
الخ (قوله وكاقامة من الخ) لعله عطف على قوله كحق متحجر يتوهم انه قال كابطال حق متحجر عبارة النهاية

(كتاب الغصب) (قوله وليس منه الخ) اعتمده مر

لا يزعم منه والجلوس عليه وجعله في دقاته حبة البر غير مال مرادة به غير متمول لما قدمه في الاقرار انها مال وعبر اصله بالمال لانه بمعنى المتمول المترتب عليه الضمان الاتي وعدل عنه الى اعم منه كما تقرر ليكون التعريف جامعاً لا افراد الغصب المحرم الواجب فيه الرد وما الضمان فيصرح بانتفائه عن غير المال بقوله ولا يضمن الخمر فضيعه احسن خلافاً لمن انتصر لصنيعه اصله (٣) (عدوانا) على اى جهة التعدى والظلم وخرج به

نحو عارية وما خوذ بسوم وامانة شرعية كسوب طيرة الربح الى حجره او داره ولا يرد عليه مالو اخذ مال غيره يظنه ماله فانه يضمنه ضمان الغصب لان الثابت في هذه الصورة حكم الغصب لاحقيقته قاله الرافعي نظراً الى ان المتبادر والغالب من الغصب ما يقتضى الاثم وعبرة الروضة بغير حق واستحسنتم لانها تشمل هذه الصورة وتقتضى ان الثابت فيها حقيقة الغصب نظر الى ان حقيقته صادقة مع انتفاء التعدى اذ القصد بالحد ضبط سائر صور الغصب التي فيها اثم والتي لا اثم فيها واستحسن الرافعي زيادة قهر التخرج السرقة وغيره زيادة لاعلى وجه اختلاس او انتهاب ورد بان الثلاثة خارجة بالاستيلاء لانبائهم عن القهر والغلبة والتنظير في هذا بادعاء ان السرقة نوع من الغصب أفرد بحكم خاص فيه نظر وصنيعهم بافرادها بباب مستقل وجعلها من مباحث الجنائيات قاض بخلافه واخذ مال غيره بالحياة حكم الغاصب وقد قال الغزالي من طلب

وشمل الاختصاصات كحق متحجرو ومن قعد بنحو مسجد أو شارع الخ اه وهي ظاهرة (قوله لا يزعم منه) وصف لسوق او مسجد اى بان كان جلوسه بحق اهرشيدى (قوله والجلوس محله) اسقطه النهاية وشرح المنهج وقال الجيرمى قوله من قعد بمسجد الخ وان لم يستول على محله شيخنا اه (قوله وجعله) اى المصنف و (قوله حبة البر غير مال) مفعولوا للجعل و (قوله مراده الخ) الجملة خبر الجعل (قوله وعبر اصله) اى بدل حق الغير (قوله غير متمول) بفتح الواو فان كلام المصباح صريح في ان ما كان صفة للبال اسم مفعول وما كان صفة للبال اسم فاعل اه ع ش (قوله كما تقرر) اى بقوله ولو خمر الخ (قوله عن غير المال) اى غير المتمول كما مر انفا (قوله والظلم) عطف تفسير (قوله نحو عارية الخ) كما خوذ باباحة (قوله الى حجره الخ) اى بخلاف ما طيرته الى محل قريب منه وليس له عليه يد كالمسجد اه ع ش (قوله ولا يرد عليه) اى جمع التعريف (قوله لان الثابت) علة لعدم الورود (قوله قال الرافعي الخ) عبارة شرح المنهج وقول الرافعي ان الثابت في هذه حكم الغصب لاحقيقته ممنوع وهو ناظر الى ان الغصب يقتضى الاثم مطلقاً وليس مراداً وان كان غالباً اه وعلى هذه يتم التقريب بخلاف ما في الشرح قال النهاية والمغنى نقل عن الشهاب الرملي والذي يتحصل من كلام الاصحاب في تعريف الغصب انه اثم او ضمناً بالاستيلاء على مال الغير عدواناً وضمناً بالاستيلاء على مال الغير بغير حق واثماً بالاستيلاء على حق الغير عدواناً اه قال الرشيدى زاد الشهاب سم على ما ذكره حقيقته لاضمانا ولا اثم بل وجوب رد فقط بالاستيلاء بلا تعد على محترم غير مال كاخذ سرجين الغير يظنه له اه (قوله وعبرة الروضة) اى بدل عدوانا (قوله بغير حق) خبر وعبرة الخ (قوله لانها تشمل الخ) يمكن حمل العدوان على ما يشمل العدوان في الواقع فيشمئها ايضاً اه سم عبارة الرشيدى بل قد يدخل الصورة المذكورة بادعاء انها من غير الغالب اه (قوله اذ القصد) علة لعلية قوله لانها تشمل الخ للاستحسان (قوله وغيره) اى واستحسن غير الرافعي (قوله وردا) اى الرافعي وغيره (قوله بان الثلاثة خارجة الخ) يتأمل اه سم (قوله لانبائهم عن القهر والغلبة) هل يتحققان في اخذ ما ظنه ماله اه سم (قوله في هذا) اى في اخراج السرقة ونحوها اه ع ش عبارة الرشيدى اى في الرد المذكور اه (قوله واخذ مال) الى قوله قال في المغنى (قوله له حكم الغاصب) اى وان لم يحصل طلب من الآخذ فامدار على مجرد العلم بان صاحب المال دفعه حياء لامروءة او رغبة في خير ومنه مالو جلس عند قوم باكلون مثلاً وسالوه في ان ياكل معهم وعلم ان ذلك لمجرد حياتهم من جلوسه عندهم اه رشيدى (قوله في الملا) ليس بقيد وكذا الطلب ليس بقيد كما تقدم انفا (قوله وهو كبيرة) إطلاقه شامل للبال وإن قل وللاختصاصات ومالو اقام انساناً من نحو مسجد او سوق فيكون كبيرة وهو ظاهر جلي بل هو اولى من غصب نحو حبة البر لان المنفعة به اكثر والايذاء الحاصل بذلك اشد اه ع ش عبارة المغنى والغصب كبيرة وإن لم يبلغ المنسوب نصاب سرقة اه (نصاباً) اى نصاب سرقة وهو ربيع دينار (قوله ويوافقه) اى ما نقله ابن عبد السلام (قوله ومع عدمه) اى عدم الاستحلال (قوله وكان هذا التفصيل الخ) اى ولعل نسبة هذا التفصيل للماوردي الخ والافصريح المذهب في ذلك ولا حاجة لعزوه للماوردي اه ع ش (قوله وان فعله) اى وعلم حرمة اه ع ش وفيه نظر الا ان اراد بالعلم نحو الظن قول المتن (فلو ركب دابة) ولو نقل الدابة وما لكها راكب عليها بان اخذ براسها وسيرها مع ذلك فيحتمل ان (قوله واستحسنتم لانها تشمل هذه الصورة) يمكن حمل العدوان على ما يشمل العدوان في الواقع فيشمئها ايضاً (قوله بان الثلاثة خارجة بالاستيلاء) يتأمل هذا في الاختلاس (قوله لانبائهم عن القهر والغلبة)

من غيره ما لا في الملا فدفعه اليه لباعث الحياء فقط لم يملكه ولا يحل له التصرف فيه والاصل في الباب الكتاب والسنة واجماع الامم وهو كبيرة قالوا عن الهروي ان بلغ نصاباً واعترض بنقل ابن عبد السلام الاجماع على ان غصب الحبة وسرقها كبيرة لكن توقف فيه الاذرعى ويوافقه اطلاق الماوردي الاجماع على أن فعله مع الاستحلال من لا يخفى عليه كفر ومع عدمه فسق وكان هذا التفصيل لاثمها من جهة حكاية الاجماع عليه ولا فاصريح مذهبا ان استحلال ما تحريمه ضرورى كفر وإن لم يفعله وما لا فلا وإن فعله فقطن له (فلو ركب دابة)

لا يكون غاصبا لانه لا يعد مسترليا عليها مع استقلال مالكمها بالركوب بدليل انها لو تنازعاها بها أو أتلقت شيئا حكم بها للراكب واختص به الضمان سم على حجج اقول ويصرح بعدم الضمان ما ذكره الشارح مر اى والتحفة في العارية من انه لو سخر رجلا ودابته فتلفت الدابة في يد صاحبها لم يضمنها المسخر لانها في يد صاحبها مع شوا اقول وسيصرح به الشارح ايضا قبيل قول المتن ولو دخل داره (قوله لغيره) إلى قوله وافتى القاضي في النهاية لا لقوله اى وإن اعتمد الى المتن وقوله اى جمع إلى المتن (قوله وان كان هو) اى مالكمها (قوله بحضوره) انظر مفهومه اه سم (قوله فسيورها) اى أو ساقتها أو أشار إليها بحديث مثل في يده فقبته اه ع ش (قوله فانه يضمن) اى المالك ش اه سم وقال الرشدي لعل صورته انه ووضعه ليقضى حاجة مثلا ثم ياخذها اذ يبعدان مالك الدابة لو كان قاصدا نحو دار صاحب المتاع فوضع المتاع على الدابة ودلت الحال على اذنه في ايصاله إلى محله انه يضمن فليراجع اه اقول ويؤيده قول الشارح الا في لم تدل قرينة الحال الخ (قوله مالكم) اى المتاع قول المتن (او جلس على فراش) لو جلس عليه ثم انتقل عنه ثم جلس اخر عليه فكل منهما غاصب ولا يزول الغصب عن الاول بانتقاله عنه لان الغاصب إنما يبرأ بالرد للمالك أو لمن يقوم مقامه فلو تلف فينبغي ان يقال ان تلف في بد الثاني فقرار الضمان عليه او بعد انتقاله ايضا عنه فعلى كل القرار لكن هل للكل او النصف فيه نظر ويظهر الاول سم على حجج وقوله لو جلس عليه ثم انتقل الخ ينبغي ان ياتي مثل ذلك فيما لو تعاقب اثنان على دابة ثم تلفت وقوله فعلى كل القرار لعل المراد به ان من غرم به منهما لا يرجع على الاخر اى بشئ لا ان المالك ياخذ من كل منهما بدل المغصوب وقوله ويظهر الاول وقد يقال الا قرب الثاني لدخولها في ضمان كل منهما وتساويهما في كونها في يد واحد منهما اه ع ش وقوله وقد يقال الخ اليه ميل القلب وفي البجيرى عن البرماوى وانظر لو كان الفراش هل يضمن جميعه او قدر ما استولى عليه ولو تعدد الغاصب على فراش كبير فهل يضمن كل منهم الجميع او قدر ما عد مستويا عليه فقط والذي يظهر الثاني فهما اه قول المتن (او جلس الخ) خرج بالجلوس ضمنه إلى بعضه بغير حمل فليس غصبا اه بجيرى (قوله أو تحامل برجله) ومنه ما يقع كثير من المشى على ما يفرش في صحن الجامع الازهر من الفراوى والسياب ونحوهما وينبغي أن محل الضمان ما لم تعم الفراوى ونحوها المسجد بان كان صغيرا أو كثرت والا فلا ضمان ولا حرة لتعدى الواضع بذلك اه ع ش (قوله على الرجل الاخرى) اى الخارجة عن الفراش قول المتن (على فراش) لو جلس مع المالك فغاصب للنصف بشرطه كالدار والظاهر ان الفراش مثال وعليه فيؤخذ من ذلك مع ما ذكره عن البغوى ان من تحامل برجله على خشبة كان غاصبا لها وقد يفرق سم على حجج اى بان الفراش لما كان معدا للانتفاع بالجلوس عليه كان الجلوس ونحوه انتفاعا من الوجه الذى قصد منه فقد ذلك استيلاء بخلاف الخشبة ونحوها فالحقت بباقي المنقولات ويدل للفرق عموم قول الشارح مروا فهم كلام المصنف اعتبار النقل اه ع ش (قوله كفرش مصاطب البزازين) اى لمن له عندهم حاجة اه

لغيره بغير اذنه وإن كان هو
المسير لها بخلاف ما لو وضع
عليها متاعا بغير اذنه بحضوره
فسيورها المالك فانه يضمن
المتاع ولا يضمن مالكمه
الدابة إذ لا استيلاء منه عليها
(أو جلس) أو تحامل برجله
كما قاله البغوى أى وإن اعتمد
معها على الرجل الاخرى
فيها يظهر (على فراش) لم
تدل قرينة الحال على اباحة
الجلوس عليه مطلقا أو
لناس مخصوصين كفرش
مصاطب البزازين

هل يتحققان في أخذ ما ظنه ماله (قوله بخلاف ما لو وضع عليها الخ) اعتمده مر (قوله بحضوره) انظر مفهومه (قوله فانه) اى المالك ش (قوله في المتن او جلس على فراش) لو جلس عليه ثم انتقل عنه ثم جلس اخر عليه فكل منهما غاصب ولا يزول الغصب عن الاول بانتقاله عنه لان الغاصب إنما يبرأ بالرد للمالك أو لمن يقوم مقامه فلو تلف فينبغي ان يقال ان تلف في بد الثاني فقرار الضمان عليه او بعد انتقاله ايضا عنه فعلى كل القرار لكن هل للكل او للنصف فيه نظر ويظهر الاول ولو نقل الدابة ومالكها راكب عليها بان أخذ برأسها وسيرها مع ذلك فيحتمل أن لا يكون غاصبا لانه لا يعد مستويا عليها مع استقلال مالكمها بالركوب بدليل انها لو تنازعاها أو تلفت حكمها للراكب واختص به الضمان (قوله أو تحامل الخ) اعتمده مر (قوله في المتن على فراش) لو جلس مع المالك فغاصب للنصف بشرطه كالدار والظاهر ان الفراش مثال وعليه فيؤخذ من ذلك مع ما ذكره عن البغوى ان من تحامل برجله على خشبة كان غاصبا لها وقد يفرق

نهاية (قوله أى جمع الخ) الاولى اسقاط أى (قوله لحصول غاية الاستيلاء) إلى قوله كافى الروضة فى المعنى (قوله ولولم يقصد الاستيلاء) كذا فى شرح المنهج وهو عطف على قول المصنف وإن لم ينقله (قوله كافى الروضة) معتمداً على ع (قوله ووصوب الخ) عطف على نظر الخ (قوله فى منقول الخ) ومحل اشتراط نقل المنقول فى الاستيلاء عليه فى منقول ليس بيده فإن كان بيده كوديعة أو غيرها فنفس انكاره غصب لا يتوقف على نقل كما صرح به الاصحاب شرح مر اه سم قال ع ش قوله مر او غيرها أى من سائر الامانات وقوله فنفس انكاره غصب ينبغى ان محل ذلك ما اذا لم تدل قرينة على ان انكاره لغرض المالك كان خاف عليه من ظالم ينتزعه منه اه (قوله غير ذينك) أى الدابة والفرش أى وغير ما يأتى فى شرح وفى الثانية وجه واه اه ع ش (قوله وهو كذلك) خلافاً للمعنى عبارة وكلام المصنف قد يفهم ان غير الدابة والفرش من المنقولات لا بد فيها من النقل وبه صرح صاحب التوجيه والمعتد انه لا فرق بينهم وبين غيرهما واستخدام العبد كركوب الدابة كذا كره ابن كجب اه (قوله خلافاً لقول جمع) الى قوله لم يضمنه فى هذه المقابلة نظر لان عدم الضمان لا يقابل انه لا بد من النقل ابن قاسم اقول وهو كذلك وإنما يحسن مقابلة قول هؤلاء بان النقل كاف وان عرى عن القصد اه سيد عمر (قوله على ان ما يأتى الخ) عبارة النهاية ولا دليل لهم فيما يأتى فى الدخول للتفرج لان الاخذ بالرفع استيلاء الخ اه (قوله الا ان يفرق بان الخ) فرقوا بهذا وسيد كره اه سم (قوله لو اخذ بيدقن الخ) قياسه انه لو اخذ بيدقن مام دابة او براسها ولم يسير هالم يكن غاصبا اه ع ش (قوله لم يضمنه) وجهه ظاهر اذا استيلاء اه سم (قوله قال بعضهم الخ) اعتمده المعنى كأمرو كذا النهاية عبارتها وقال البغوى انه لو بعث عبد غيره فى حاجة له بغير اذن سيده لم يضمنه مالم يكن اعجمياً او غير مميز ضعيف فقدر جمع خلافه فى الانوار ونقل عن تعليق البغوى اخر العارية ضمانه اه (قوله وعبارة غير

(قوله فى المتن فغاصب وان لم ينقله) قال فى القوت الثانى أى من التبيين المتولى إما حكى الوجهين فى الجلس على البساط فيما إذا كان المالك غائباً فان كان حاضراً فازجعه ضمن وان تركه على البساط فان كان لا يمنع المالك من التصرف فيه لو اراد لم يضمن ثم إن كان لما استوفاه عوض فى العادة ضمن اجرة مثله وان كان يمنع المالك من التصرف فيه لو اراد صار ضماناً كذا اطلقه الرافعى وقياس ما يأتى فى العقار ان لا يكون ضماناً الا نصفه قلت وبه صرح شيخه القاضى الحسين فيما اذا جرّه المالك فلم ينزجر فيجوز تنزيل كلام المتولى عليه ويجوز ان يقال إذا كان بمنعه من التصرف فيه كذا كره وهو اقوى من ماله كقوى كونه غاصباً للكل لما يأتى فى العقار إذا عرفت هذا فقول المنهاج فغاصب يجب حمله على إرادة اثبات الغصب اعم من الكل او البعض فان لم يكن المالك معه على البساط فغاصب للكل وإن كان فغاصب لنصفه اه كلام القوت وقوله فازجعه أى عن البساط بان منعه من الجلوس عليه بدليل مقابلة ذلك بقوله وإن تركه على البساط فقول ضمن أى الجميع كما هو ظاهر وقوله فان كان لا يمنع المالك الى لم يضمن محل نظر ان كان جلس مع المالك إلا ان يعرض صرف عن قصد الاستيلاء بان جلس لنحو اختبار لئنه او غرض امر المالك فيظهر عدم الضمان كالمو دخل الدار لنحو التفرج وقوله وقياس ما يأتى فى العقار الخ أى لان الفرض مشاركة المالك فى الجلوس عليه كابدل عليه قوله الا فى قول المنهاج الخ وقوله فان لم يكن الخ الظاهر انه تفصيل لقوله اعم الخ وهذا يظهر كلام الشارح (قوله ولولم يقصد الاستيلاء الخ) اعتمده مر (قوله وافهم المتن انه لا بد فى منقول الخ) ومحل اشتراط نقل المنقول فى الاستيلاء عليه فى منقول ليس بيده فان كان بيده كوديعة أو غيرها فنفس انكاره غصب لا يتوقف على نقل كما صرح به الاصحاب شرح مر روعبر العباب بقوله ونقل المنقول كالبيع اه وقضيته ان مجرد رفع المنقول الثقيل وان وضعه مكانه لا يكون غصباً بخلاف الخفيف الذى يتناول باليد (قوله خلافاً لقول جمع الخ) فى هذه المقالة نظر لان عدم الضمان لا يقابل انه لا بد من النقل (قوله الا ان يفرق بان الخ) فرقوا بهذا وسيد كره (قوله وافهم اشتراط النقل الخ) ثم حكاه ما يأتى عن غير واحد وما يتعلق به كذا شرح مر (قوله لم يضمنه) وجهه ظاهر إذا استيلاء (قوله قال بعضهم) بخلاف بعثته فى حاجته الخ وقول البغوى انه لو

أى جمع مصطبة بالصاد
والسين وتفتح الميم وقد
تكسر (فغاصب وإن لم
ينقله) لحصول غاية الاستيلاء
وهى الانتفاع تعدياً ولولم
يقصد الاستيلاء كافى الروضة
وان نظر فيه السكى ووصوب
الزركشى قول الكافى من
لم يقصد لا يكون غاصباً ولا
ضامناً وافهم كذلك خلافاً
لقول جمع لو رفع منقولا
ككتاب من بين يدي ماله
لينظر ويرده حالاً من غير
قصد استيلاء عليه لم يضمنه
نعم قد يحمل كلامهم على
ما اذا دلت القرينة على رضا
ماله بأخذه للنظر اليه على
ان ما يأتى فى الدخول للتفرج
يؤيدهم إلا أن يفرق بأن
الاخذ بالرفع استيلاء حقيقى
فلم يحتاج معه لقصد بخلاف
مجرد الدخول وافهم اشتراط
النقل انه لو اخذ بيدقن ولم
يسير لم يضمنه قال بعضهم
بخلاف بعثته فى حاجته كما
ذكروه اه وعبارة غير

واحد أخذ يدق غيره وخوفه بسبب (٦) تهمة ولم ينقله من مكانه الى آخر أو نقله لا بقصد الاستيلاء عليه أى بناء على خلاف ما مر عن

الروضة لم يضمنه وكذا ان
انتقل هو من محله باختياره
او ضرب ظالم قن غيره
فابق لان الضرب ليس
باستيلاء نعم ان لم يتبد
الى دار سيده ضمنه ولو زلق
داخل حمام مثلا فوقع
على متاع لغيره فكسره ضمنه
ولا يضمن صاحبه الزالق
الا ان وضعه بالمر بحيث
لا يراه الداخل ووجد له
مخلا سوى المرفيد المتاع
دون الزالق به ولو دفع عبده
الى غيره ليعله حرة فامانة
وان استعمله في مصالح تلك
لحرقه أى المتالفة به بخلاف
استعماله في غير ذلك وافهم
المتن ايضا انه لا فرق فيهما
بين حضور المالك وغيته
لكن فيما نقل المتولى ان
هذا ان غاب أى وحيث
يضمن الكل والا اشترط
ان يزججه او يمنعه التصرف
فيه وحيث اذا جلس او
ركب معه لا يضمن الا
النصف وان ضعف المالك
بناء على ما يأتى عن الاذرى
قال المتولى ولورفع برجله
شيئا بالارض لينظر جنسه
ثم تركه فضاع لم يضمنه قال
شارح ونظيره رفع بجادة
برجله ليصلى مكانها اه
ويتعين حملها على رفع
ليس فيه انفصال المرفوع
عن الارض على رجله والا
ضمنه لما هو ظاهر ان الاخذ
بالرجل كفو باليد فى
حصول الاستيلاء واقى

واحد الخ) عبارة النهاية وصرح كثير بانه لو اخذ يدقن الخ اه (قوله) او ضرب ظالم الخ) قد يقال هذا
الضرب لا ينقص عن البعث في الحاجة ويجاب بانه استعمال اه سم (قوله ضمنه) ويوجه بانه لما ترتب
عدم رجوعه على فعله كان ضامنا كما لو فتح قفصا عن طائر اه ع ش (قوله مثلا) أى وفى السوق ونحوه
(قوله ضمنه) أى الزالق المتاع (قوله الا ان وضعه) أى صاحب المتاع وكذا الضمير في قوله ولو وجد (قوله له)
أى المتاع ش اه سم (قوله ووجد الخ) صوابه وان وجد له (قوله فيمدر المتاع الخ) أى لعذر الزالق
بكون المتاع بمحل لم يره الداخل اه ع ش وقوله صوابه وان وجد له الخ قد يقال هذه الغاية مخالفة لقاعدتها
من كون المقدّر أولى بالحكم وانما الموافق لها وان لم يجد له الخ (قوله وافهم المتن) الى قوله واقى القاضى
في النهاية الا قوله عن الاذرى (قوله وافهم المتن ايضا الخ) في القوت انما حكى المتولى الوجهين في الجلوس
على البساط فيما اذا كان المالك غائبا فان كان حاضرا فازججه ضمن وان تركه على البساط فان كان لا يمنع
المساكن من التصرف فيه لو اراد لم يضمن ثم ان كان لما استتر فاه عوض في العادة ضمن اجرة مثله وان كان يمنع
المالك من التصرف فيه صار ضامنا كذا اطلق الرافعى وقياس ما يأتى في العقار ان لا يكون ضامنا الا نصفه قلت
وبه صرح شيخه القاضى الحسين فيما اذا زجره المالك فلم يزجر فيجوز تنزيل كلام المتولى عليه ويجوز
ان يقال اذا كان يمنعه من التصرف فيه كذا كرهوه اقوى من مالكة يقوى كونه غاصبا للكل لما يأتى في
العقار اذا عرفت هذا فقول المنهاج فغاصب يجب حمله على ارادة اثبات الغصب اعم من الكل او البعض فان
لم يكن المالك معه على البساط فغاصب لكله وان كان فغاصب لنصفه اه كلام القوت وقوله فازججه أى
عن البساط بان منعه من الجلوس عليه فقوله ضمن أى الجميع كما هو ظاهر وقوله فان لم يكن الخ الظاهر انه
تفصيل لقوله اعم الخ وبهذا يظهر كلام الشارح اه سم بخد (قوله لا فرق فيهما) أى في الدابة والفراس
أى غصبهما وضمائهما (قوله ان هذا) أى غصبهما (قوله والا) أى وان كان حاضرا (قوله ان يزججه) أى
الراكب او الجالس المالك عن الدابة او الفراس بان منعه من الركوب او الجلوس (قوله او يمنعه) أى
الراكب او الجالس المالك (قوله فيه) أى في الدابة او الفراس (قوله وحيث اذا الخ) مفهوما انه اذا لم يزججه
لم يمنعه التصرف لم يضمن بجلوسه معه شيئا الا الاجرة وهذا المفهوم يدل عليه ما مر عن القوت لكن نازع فيه
مر اه سم (قوله الا النصف الخ) أى وان استولى بجلوسه على اكثر من نصف البساط خلا لا لاذرى مر اه
سم أى في النهاية (قوله وان ضعف المالك الخ) غاية وظاهر اطلاقه لانه لا فرق في غير المالك بين ان يكون قويا
او ضعيفا جدا وقياس ما يأتى فيهما اذا كان المالك في الدار وكان الداخل فيها ضعيفا الخ من انه لا يكون غاصبا
اشئ منها انه هنا كذلك الا ان يفرق بان اليد عن المنقول حسية وعلى الدار حكمية اه ع ش والاقرب
عدم الفرق (قوله على ما يأتى الخ) أى في شرح الا ان يكون ضعيفا الخ (قوله انفصال المرفوع) أى بجميع
اجزائه فقوله والا بان انفصل كله عن الارض (قوله من نحو غاصب الخ) عبارة شرح مر ولو اخذ شيئا
لغيره من غاصب او سبع حسبة ليرده على مالكة فتلف في يده قبل امكان رده لم يضمن ان كان الماخوذ منه غير
اهل للضمان كحربي وقن المالك والاضمن وان كان معرضا للتلف خلا للسبكي واطلاق الماوردى وان كج
لضمان محمول على هذا التفصيل انتهت اه سم قال ع ش وقوله مر وان كان معرضا الخ قضيته انه لو وجد

بعث عبده غيره في حاجة له بغير اذن سيده لم يضمنه ما لم يكن اعجميا او غير عزمي ضعيف فقد رجح خلافة في الانوار
ونقل عن تعليق البغوى آخر العارية ضمنا شرح مر (قوله او ضرب ظالم الخ) قد يقال هذا الضرب
لا ينقص عن البعث في الحاجة ويجاب بان البحث استعمال (قوله ولو زلق داخل حمام الخ) كذا شرح مر
(قوله الا ان وضعه) أى صاحبه وكذا الضمير في قوله ووجد وقوله له أى المتاع شرح مر (قوله وحيث اذا الخ)
مفهوما انه اذا لم يزججه ولم يمنعه التصرف لم يضمن بجلوسه معه شيئا الا الاجرة بشرطه وهذا المفهوم يدل عليه
ما مر عن القوت لكن نازع فيه مر (قوله الا النصف الخ) أى وان استولى بجلوسه على اكثر من نصف البساط
خلا لا لاذرى مر (قوله ويتعين حملها الخ) كذا شرح مر

وإن كج أنه يضمنه بوضع يده عليه وتأيد الزركشى للاول باخذ المحرم صيدا ليدأويه مردود بان هذا حق الله فيسأخ فيه وسيأتى عن الشيخين في شرح والايدي المترتبة ما يصرح بالثاني والحق الغزى بالصدق غيره اذا عرف مالكة بخلاف من لم يعرفه اولم يرد رده او قصر فيه فانه يضمنه مطلقا لتقصيره ولو سخر ظالم قهرا مالك دابة يده على عمل فتلقت في يد مالكهم يضمنها المسخر وعليه اجرة مثل ذلك العمل ولو سبقت وانسأت بقرة الى راع لم تدخل في ضمانه الا ان ساقها مع البقر (ولو دخل داره ووازعجها منها) اى اخرجه منها فغاصب وان لم يقصد الاستيلاء لان وجوده يغني عن قصده وقيداه بان يدخل باهله على هيئة من يقصد السكنى وبه يخرج دخولها جميعا لاجراجه وقد قطع الامام بعدم ضمانه لكن رجح ابن الرفعة انه غضب كما اقتضاه المتن كاصله قيل وتصريح الروضة واصحابها بحصوله المفهوم منه حصوله هنا بالاولى في قولها (واوزعجها) اى اخرجه عنها (وقهره على الدار) اى منعه التصرف فيها وهذا لازم للازعاج فالتصريح به تصريح باللازم ومن ثم حذفه غيره

متاعا مثلا مع سارق او منتهب وعلم انه اذا لم ياخذ منه ضاع على صاحبه لعدم معرفته الاخذ فاخذه منه ليرده على صاحبه ولو بصورة شراء فانه يضمنه حتى لو تلف في يده بلا تقصير غرم بدله لصاحبه ولا رجوع له بمصارفه على مال السكك لعدم اذنه له في ذلك وقد يتوقف فيه حيث غلب على الظن عدم معرفة مال السكك لو بقي بيد السارق فان ما ذكر طريق لحفظ مال المالك وهو لا يرضى بضاياعه بقى ما يقع كثير ان بعض الدواب يفر من صاحبه ثم ان شخصا يحوزها على نية عوده لما السكك فيتلف حينئذ هل يضمنه او لا فيه نظروا الاقرب الثاني للعلم برضا صاحبه اذ المالك لا يرضى بضاياع ماله ويصدق في انه نوى رده الى مال السكك لان النية لا تعرف الا منه والاصل عدم الضمان وفي العباب فرع لو دخل على حديد بطرق الحديد فطارت شرارة احرقت ثوبه لم يضمنه الحداد وان دخل باذنه اهافول وكذا الاضمان عليه لو طارت شرارة من الدكان واحرقت شيئا حيث اوقد الكور على العادة وهذا بخلاف ما لو جلس بالشارع نفسه او اوقد لالا على العادة وتولد منه ذلك فانه يضمنه لان الارتفاق بالشارع مشروط بسلامة العاقبة وفي العباب فرع من ضل نعله في مسجد ووجد غير هالم يجزاه لبسها وان كانت لمن اخذ نعله اه وله في هذه الحالة بيعها واخذ قدر قيمة نعله من ثمنها ان علم انها لمن اخذ نعله والا فبى لقطعة وفي العباب فرع من اخذ انسانا ناطه عبد احسبه فقال انا حر هو وعبد فتركه فابق ضمن اه كلام عرش وقوله من اخذ انسانا ناطه الخ باقى في الشرح مثله (قوله لم يضمنه) مرافعا عن عرش استقرابه واليه ميل القلب (قوله للاول) اى عدم الضمان (قوله بالثاني) اى الضمان (قوله والحق الغزى) الى قوله ولو سخر الخ كان الاول ذكره قبيل قوله واطلق المساوى (قوله من لم يعرفه) هلاقام الحاكم مقام المالك في هذه الحالة اه سم (قوله مطلقا) اى صديقا كان الاخذ او لا (قوله يده) صفة دابة اى كائنة في يده اه سم (قوله الا ان ساقها الخ) ظاهره وان جهلها اه سم قول المتن (داره) اى دار غيره نهاية ومعنى (قوله اى اخرجه) الى قوله وقيداه في النهاية والمعنى (قوله لم يقصد استيلاء) اى بان اطلق او قصد اخذ الرجل ومنعه من العود لها والتصرف فيها حتى يكون مستويا عليها اما لو قصد اخذ الرجل ليسخره في عمل من غير قصد منع له عنها لا يكون غاصبا لها لعدم استيلائه عليها اه عرش وسيأتى عن سم ما يوافقه (قوله وقيداه بان يدخل باهله الخ) التقيد المذكور مجرد تصوير لشرط مر اه سم عبارة النهاية وسواء في ذلك اكان باهله على هيئة من يقصد السكنى ام لا فافى الروضة تصوير لا قيد اه وجعل المعنى دخوله على هيئة من يقصد السكنى قيد ادون دخوله باهله (قوله وبه يخرج دخولها جميعا لاجراجه) يتجه فيما هيجم لاجراجه من غير قصد استيلاء عليها ولا منعه منها ان لا يكون غاصبا لان هذا لا يزيد على دخولها في غيبته بغير قصد استيلاء كما سيأتى اه سم (قوله جميعا لاجراجه) اى لا يقيم اه معنى (قوله وتصريح الروضة الخ) عطف على المتن اى واقتضاه تصريح الروضة الخ (قوله بمحصوله) اى الغصب (قوله المفهوم منه) اى من الحصول (قوله هنا) اى في الدخول هجما (قوله في قولها) متعلق بقوله بمحصوله (قوله اى اخرجه) الى قوله وما اقمه في النهاية (قوله وهذا لازم للازعاج الخ) فيه نظر مع تفسير الازعاج بمجرد الاخراج عنها اه سم (قوله وان لم يقصد الانتقال

(قوله ما يصرح بالثاني) لعل الثاني هو الوجه في الثانية لانه فيها في يد ضمانه دون الاول لانه ليس مضمونا على احد ولو لعل ما يأتى عن الشيخين لا ينافى ذلك والحاصل ان الوجه انه اذا كان الماخوذ منه غير اهل للضمان كحرى وقرن المالك فلا ضمان والاضمنه واطلاق الماوردى وابن كج الضمان محمول على هذا التفصيل (قوله من لم يعرفه) هلاقام الحاكم مقام مال السكك في هذه الحالة (قوله يده) صفة دابة اى كائنة في يده (قوله الا ان ساقها الخ) ظاهره وان جهلها (قوله وقيداه بان يدخل باهله الخ) التقيد المذكور مجرد تصوير لشرط مر (قوله وبه يخرج دخولها جميعا) يتجه فيما هيجم لاجراجه وبه من غير قصد استيلاء عليها ولا منعه عنها ان لا يكون غاصبا لان هذا لا يزيد على دخولها في غيبته بغير قصد استيلاء كما سيأتى (قوله وهذا لازم للازعاج) فيه نظر مع تفسير الازعاج بمجرد الاخراج عنها (قوله وان لم يقصد الاستيلاء الخ) اعتمده

(ولم يدخل فغاصب) وان لم يقصد الاستيلاء عليها خلا فاجمع (وفي الثانية وجه واه) انه لا يكون غاصبا عملا بالعرف

ولو منعه من نقل الامتعة فغاصب لها ايضا وان لم يقصد الاستيلاء عليها بخصوصها وما افهمه كلام جمع انه لا بد ان يقصد الاستيلاء عليها بخصوصها ولا يكفي قصد الاستيلاء على الدار رده الاذرعى فقال الاقرب وفاقا لصاحب الكافي ان الاستيلاء على الظرف استيلاء على المظروف (ولو سكن بيتا) او لم يسكنه (ومنع المالك (٨) منه دون باقي الدار فغاصب للبيت فقط) لانه الذى استولى عليه (ولو دخل

بقصد الاستيلاء وليس المالك فيها) ولا من يخلقه من اهل ومستاجر ومستعير (فغاصب) وان ضعف الداخل وقوى المالك حتى لو انه دمت حينئذ ضمنها لان قوته انما تسهل النزاع منه حالا ولا تمنع استيلاءه فلم خطأ من اقرى فيمن ادعى عليه غصب عقار فاقام بينة بضعفه بانها تسمع وبطل عنه حكم الغصب وان ثبت بالبينه اما اذا لم يقصد الاستيلاء كان دخل لتفريج لم يكن غاصبا وانما ضمن منقولاً لرفعه لذلك لان يده عليه حقيقة واليد على العقار حكمية فتوقفت على قصد الاستيلاء كامر (وان كان) المالك ونحوه فيها وقد دخل بقصد الاستيلاء بخلاف نحو التفريج (ولم يزجعه عنها فغاصب لنصف الدار) لاجتماع يدهما فيكون الاستيلاء لهما معا وبه يعلم ان مالك الدار لو تعدد كان غاصبا لحصته بعدد الرؤوس وعكسه) الا ان يكون ضعيفا لا يعد مستويا على صاحب الدار (فلا يكون غاصبا لشيء منها لتعذر قصد ما لا يمكن تحقيقه واخذ منه السبكي وتبعه

الخ) خلافا للمعنى (قوله ولو منعه الخ) اعتمده المعنى ايضا (قوله فقال الاقرب الخ) وفاقا للنهاية (قوله) ولا من يخلقه (الى قوله وبه يعلم في النهاية والمعنى الا قوله فلم الى اما اذا (قوله من اهل ومستاجر ومستعير) ينبغي وغيرهم كحارس لها سم ورشيدى (قوله لان قوته الخ) لتعليل للغاية (قوله ادعى) ببناء المفعل (قوله بانها الخ) متعلق بقوله اقرى الخ (قوله اما اذا لم يقصد الاستيلاء الخ) شمل ما اذا لم يقصد شيئا سم وسيد عمر وحلي وزياى (قوله كان دخل لتفريج) عبارة المعنى بل ينظر هل تصلح له او لياخذ مثلها او لبي مثلها ونحو ذلك (قوله لتفريج) اي اولسرقه شيئا من اجزاء الدار (قوله لم يكن غاصبا) اي وان منع وامر بالخروج اه ع ش (قوله لذلك) اي للتفريج (قوله فتوقفت) اي الى يدعى العقار اى تأثيرها (قوله كامر) اي فى شرح فغاصب وان لم ينقل بقوله الا ان يفرق الخ (قوله وقد دخل بقصد الاستيلاء) اي على جمع الدار كما هو واضح اما لو قصد الاستيلاء على البعض فقط فظاهر انه يكون شريكاً في النصف مالم يمنع المالك منها والافكون غاصبا لجميعها اه سيد عمر (قوله وبه يعلم الخ) اعتمدهم وقال فى شرحه واما عيال المالك فلا يدخلون فى التقسيط فقد قال السكو هكيلى فى شرح الحاوى اذا ساكن الداخل الساكن بالحق لا فرق بين ان يكون مع الداخل اهل مساوون لاهل الساكن ام لا حتى لو دخل غاصب ومع الساكن من اهله عشرة لزمه النصف ولو كان الساكن بالحق اثنين كان ضاماً للثالث وان كان معه عشرة من اهله انتهى سم (قوله كان غاصبا) اي الداخل المذكور اه ع ش (قوله وعكسه) اي بان تعدد الداخل (قوله فلا يكون) الى قوله لسكن بحث فى النهاية الا قوله الا ان يكون الى ولو استولى وكذا فى المعنى الا قوله ورد الى وحيث (قوله لتعذر الخ) عبارة فى النهاية والمعنى اذا عبره بقصد ما الخ (قوله واخذ منه الخ) عبارة فى النهاية واخذ السبكي منه الخ غير صحيح كارداه الاذرعى وتبعه الوالد بان يد المالك والمعارضة بمثله الخ مردودة بوضوح الفرق الخ اه (قوله واعترضه الاذرعى) عبارة المعنى قال الاذرعى وفيه نظر لان يد المالك الضعيف موجودة فلا معنى لانغائها بمجرد قوة الداخل اه وهذا كما قال شيخى اوجه اه (قوله قد يعارض بمثله فى الداخل الضعيف الخ) اي وليس المالك فيها اى يلزم ان يكون المغصوب فيه النصف فقط لبقاء يد المالك ايضا سم وكردى (قوله ثم) اي فى الداخل الضعيف (قوله هنا) اي فيما لو ضعف المالك ش اه سم (قوله فتجبا) اي تستراه كردى (قوله وهو ظاهر) اي قول الاذرعى اه سم لانه صدق عليه انه

مر هنا وفى مسألة نقل الامتعة المذكورة عقب هذه (قوله من اهل ومستاجر ومستعير) ينبغي وغيرهم كحارس لها (قوله اما اذا لم يقصد الاستيلاء الخ) شمل ما اذا لم يقصد شيئا (قوله وبه يعلم ان مالك الدار الخ) اعتمدهم وقال فى شرحه واما عيال المالك فلا يدخلون فى التقسيط فقد قال السكيلى فى شرح الحاوى اذا ساكن الداخل الساكن بالحق لا فرق بين ان يكون مع الداخل اهل مساوون لاهل الساكن او لا حتى لو دخل غاصب ومع الساكن من اهله عشرة لزمه النصف ولو كان الساكن بالحق اثنين كان ضاماً للثالث وان كان معه عشرة من اهله اه (قوله قد يعارض بمثله فى الداخل الخ) اي وليس المالك فيها اى يلزم ان المغصوب هنا النصف فقط لبقاء يد المالك ايضا (قوله ويرد الخ) اعتمدهم (قوله ثم) اي فى الداخل الضعيف وقوله هنا اي فيما لو ضعف المالك ش (قوله وهو ظاهر) وافق عليه ر و الضمير يرجع لقول الاذرعى

الاستوى انه لو ضعف المالك بحيث لا يمد له مع قوة الداخل استيلاء يكون غاصبا لجميعها اذا قصد الاستيلاء عليها واعترضه استمر الاذرعى بان يد المالك باقية لم تزل فى قوة لاستنادها للملك ورد بانها قد يعارض بمثله فى الداخل الضعيف بقصد الاستيلاء ويرد بوضوح الفرق بان يد المالك الحسية متفتية ثم فارق قصد الاستيلاء وموجودة هنا فلم يؤثر قصد معناه فى دفعه لمن اصلها وان ضعفت وحيث لم يجعل غاصبا لم تزل مارة على ما اقرى به القاضى فى سارق تعذر خروجه فتجبا فى الدار ليلة لكن قال الاذرعى انه مشكل لا يوافق عليه وهو ظاهر

إلا أن يكون القاضي نظر إلى أن اللية لا اجرة لها غالبا فيصح كلامه حينئذ ولو استولى على أم أو هادى الغنم فتبعه الولد أو الغنم لم يضمن غير ما استولى عليه لكن بحث ابن الرفعة أنه لو غصب أم النحل فتبعها النحل ضمن قطعاً لا طراد (٩) العادة بتبعيته لها قيل وكذا الرمكة لذلك اه

وقضيته أنه لو غصب الولد فتبعته أمه ضمنها لا طراد العادة بذلك فيها وفي جميع ذلك نظر ومخالفة لا إطلاقهم أنه لا يضمن إلا ما استولى عليه واستشهاد ابن الرفعة لضمان الولد والقطيع الذى اختاره بقولهم لو كان بيده دابة خلفها ولدها ضمن اتلافه كامه مردود بجواز حمله على ما إذا وضع يده عليه (وعلى الغاصب) الخروج من المغصوب العقار بنية عدم العود اليه وتمكين المالك منه (والرد) فورا عند التمكن للمنفوق الذى يبذل الغصب والمستقل عنه ولو بنفسه أو فعل اجنبى وان عظمت المؤنة ولو نحو حبة وكلب محترم وان لم يطلبه المالك للخبر الصحيح على اليد ما أخذت حتى تؤديه كذا استدلوأ به وهو إنما يدل على وجوب الضمان ولعلمهم وكذا ذلك إلى ما هو معلوم يجمع عليه أن الخروج عن المعصية واجب فورى ويكفى وضع العين بين يدي المالك بحيث يعلم ويتمكن من اخذها وكذا بدلها كما علم عامر أول المبيع قبل قبضه أنه يكفى ذلك فى الديون كالأعيان وقضية

استمرى دار غيره بغير إذنه اه معنى (قوله ولو استولى الخ) عبارة النهاية والمغنى ولو غصب حيوانا فتبعه ولده الذى من شأنه أن يتبعه أو هادى الغنم فتبعه الغنم لم يضمن التابع فى الأصح لا تنفاه استيلائه عليه وكذا لو غصب أم النحل فتبعها النحل لا يضمنه إلا أن استولى عليه خلافاً لابن الرفعة اه وفى سم بعد ذكر مثل ذلك بزيادة عن الروض وشرحهما نصه وقضيته أن الغاصب يضمن نحو ولد المغصوب الحادث عنده وإن لم يضع يده عليه حقيقة اه (قوله على أم) بلاتنين على نية الاضافة إلى الغنم (قوله أو هادى الغنم) وهو الذى يمشى أمام القطيع اه كرى (قوله الرمكة) وفى القاموس الرمكة محرمة الفرس أو البرذوة تتخذ للنسل اه (قوله لذلك) أى لا طراد (قوله ضمن اتلافه الخ) أى ما تلفه الولد اه كرى (قوله يده عليه) أى على الولد (قوله بنية الخ) الباء بمعنى مع (قوله وتمكين المالك) عطف على الخروج (قوله فورا) إلى قوله وفى مستعيرى أنها لا اقوله وإن لم يطلبه المالك وقوله كذا إلى ويكفى وقوله وكذا إلى وفى داره وكذا فى المغنى لا اقوله الذى إلى وان عظمت (قوله فورا الخ) راجع للخروج وما عطف عليه وإن كان صنيع الشارح مقتضى الرجوع للرد فقط (قوله الذى يبذل الغصب الخ) أى سواء كان المنقول يبذل الغصب أم منفصلاً عنه قال النهاية وسواء كان مثلياً أم منقولاً اه (قوله ولو بنفسه الخ) أى ولو كان الانتقال بنفس المنقول أو فعل اجنبى (قوله وإن عظمت المؤنة) أى فى رده (قوله ولو نحو حبة الخ) أى ولو كان المنقول نحو حبة الخ وكل منهما راجع إلى وجوب رد المنقول فورا عند التمكن (قوله وإن لم يطلبه) لا لا يفيد رجوعه لمطلق المغصوب الشامل للعقار والمنقول فرجع الضمير ما ذكر من الخروج والتكبير والرد (قوله إنما يدل على وجوب الضمان) أى لا على وجوب الرد فورا وقد يمنع هذا الحصر بل قوله حتى تؤديه أى نفس ما أخذته كما هو ظاهر اللفظ قيد على وجوب الرد سم على حج اه ع (قوله وكذا ذلك) أى وجوب الرد ودليله (قوله بحيث يعلم) أى أنها المغصوب منه (قوله وكذا بدلها) خلافاً لنهاية (قوله وجزم به فى الأنوار) وكذا جزم به النهاية بقوله وجهه بحشيشه ع بان بدلها عوض عنها والعوض لا يملك إلا بالرضا مجرد عنه بل ليس رضا اه وبقى فى شرح وعلى هذا لو قدمه لالك الخ ما يؤيده (قوله وفى داره) عطف على قوله بين يدي المالك ع (قوله إن علم الخ) ظاهره براءة الغاصب بمجرد علم المالك بكونها فى داره وإن لم تدخل فى يده ولا تمكن من الوصول إليها ولو قيل بخلافه لم يكن بعيداً فيقيد قوله إن علم بما لو مضت مدة يمكنه الوصول إليها والاستيلاء عليها اه ع (قوله أقول تقدم فى رد العارية ما يؤيد إطلاق الشارح) (قوله نحو وديع الخ) من نحو الوديع القصار والصباغ ونحوهما من الامناء اه ع (قوله لا ملتقط) لأنه غير ما ذون له من جهة

(قوله ولو استولى على أم أو هادى الغنم الخ) عبارة شرح مر ولو ساق حيوانا فتبعه ولده الذى من شأنه أن يتبعه أو هادى الغنم فتبعه الغنم لم يضمن التابع فى الأصح لا تنفاه استيلائه عليه وكذا لو غصب أم النحل فتبعها النحل لا يضمنه إلا أن استولى عليه خلافاً لابن الرفعة اه وفى الروض فصل يضمن أى ذواليد العادة الاصل وزوائد المنفصلة أى كالولد والشرة والمتصلة كالسمن وتعلم الصنعة بآثبات اليد عدوانا على الاصل قال فى شرحه مباشرة وعلى الزيادة تسبباً إذا ثبتاتها على الاصل سبب لا ثباتها على زوائده اه وقضيته أن الغاصب يضمن نحو ولد المغصوب الحادث عنده وان لم يضع يده عليه حقيقة ويفرق بينه وبين مسألة أم الغنم التى ذكرها الشارح بان الولد فيها وجدوا انفصل قبل وضع اليد على الام فلا يكون وضع اليد عليها وضعاً لها عليه بخلاف الولد فى مسألة الروض فانه إنما وجد بعد التعدى على الام بوضع اليد عليها فيشملة التعدى تبعاً (قوله ولو بنفسه الخ) اعتمده مر (قوله وهو إنما يدل على وجوب الضمان) قد منع هذا الحصر بل قوله حتى تؤديه أى نفس ما أخذت كما هو ظاهر اللفظ قد يدل على وجوب الرد (قوله ويكفى وضع العين) لا بدلها شرح مر (قوله وفى داره)

أو جههما كما اقتضاه كلامهما انهما كالاول (١٠) بجامع الضمان وقد يجب مع الرد القيمة للحيلولة كالأو غضب أمة فحملت بحر لتعذر بيعها

المالك اه مغنى (قوله أو جههما انهما كالمقتط) بل أو جههما انهما كالاول فيبر أن لانهما مأذون لهما من جهة المالك ولو اخذ من رقيق شيئا ثم رده اليه فان كان سيده دفعه اليه كلبوس الرقيق والأت يعمل بها برىء وكذا لو اخذ الالة من الاجير وردها اليه لان المالك رضى به قال البغوى فى فتاويه نهاية ومغنى قال ع ش قوله مر كلبوس اى وإن كان غير لا تبق به اه (قوله وقد يجب مع الرد القيمة للحيلولة) قضية ذلك ان مالك الامة إذا اخذ القيمة ملكها ملك قرض فيتصرف فيها مع كون الامة فى يده لان تعذر بيعها عليه نزها منزلة الخارجة عن ملكه اه ع ش (قوله كالأو غضب أمة الخ) أنظر ما لو مات بعد الردما الحكم ويظهر انها ان مات بسبب الحمل كانت مضمونة وسيأتى ما يصرح به وإن مات بغيره استرد القيمة فليراجع اه رشدى اى فان قضية التعليل بل بتعذر البيع الضمان كالاولى (فحملت بحر) اى بشبهة منه او من غيره اه ع ش (قوله وقد لا يجب) إلى المتن فى النهاية والمغنى (قوله كان غضب حرى الخ) لعل الكاف استقصائية اه بجزى عبارة المغنى ولا يملك الغاصب بالنصب إلا فى هذه الصورة اه (قوله والمالك الغاصب لها بفعله الخ) عبارة المغنى الى الاربعة أى من المستثنيات كل عين غر منها الغاصب بدلها لما حدث فيها وهى باقية كفى الخطة تبيل بحيث تسرى الى الهلاك ونحو ذلك اه (قوله كايأتى) اى فى مسألة الهريسة (قوله وخيف من نزع هلاك محترم) اى فى السفينة ولو للغاصب على الاصح اه مغنى زاد ع ش خلافا لما فى البهجة اه قول المتن (عنده) خرج به ما لو تلف بعد الرد الى المالك فانه لا ضمان واستثنى من ذلك ما لو رده الى المالك باجارة او رهن او ودعة ولم يعلم المالك فتلف عند المالك فان ضما نه على الغاصب وما لو قتل بعد رجوعه الى المالك برودة او جناية فى يد الغاصب فانه يضمنه اه مغنى (قوله المغضوب) الى قوله وخرج فى المغنى والى قول المتن ولو فتح فى النهاية الا قوله ولو غضب الى واستطردا (قوله وهو الخ) اى ما تلف عنده من المغضوب او بعضه (قوله او تلف) الاولى اوافة (قوله مال محترم) اى مال مسلم او ذمى اه مغنى (قوله ثم عصم) اى الحرى بان اسلم او عقده ذمة اه مغنى (قوله غضب شيئا وتلفه) اى فانه لا يضمن اه ع ش (قوله حال القتال) قيد لكل من النصب والاتلاف اه رشدى (قوله بسببه) لعله راجع لمسئلى الاتلاف والتلف اه سم اى اخذ ما يأتى فى باب البغاة (قوله وان غرم الخ) اى لا يجب على الغاصب ضمان الاختصاص وان كان المالك قد غرم بسبب نقله اجرة اه رشدى عبارة المغنى ولو كان مستحق الزبل قد غرم على نقله اجرة لم نوجبها على الغاصب اه (قوله وجب قتله) خرج ما لو ارتدى يده فقتله هو او غيره اه سم (قوله بنحوردة) اى او حراة او ترك الصلاة بشرطه اه مغنى (قوله واستطردا) اى الشيخان عبارة النهاية والمغنى واستطردا المصنف اه وهى انسب بقول الشارح الا فى فقال بالافراد والاستطردا ذكر الشىء فى غير محله مع غيره لمناسبة بينهما (قوله بمباشرة الخ) اى بل بمباشرة (قوله لمناسبتها) اى فى الضمان (قوله محترما) اى فى حد ذاته والافاى فى المستثنيات غير محترم بالنسبة للمتلف نعم يرد العبد المرد الا فى اه رشدى (قوله كان كسر با بالخ) او قتل المغضوب فى يد الغاصب واقتص المالك من القاتل فانه لا شىء على الغاصب لان المالك اخذ بدله قاله فى البحر اه مغنى (قوله او من دفع الخ) عطف على من اراقه الخ (قوله وما يتلفه الخ) وقوله الا فى ومهدر عطف على ان كسر با بالخ (قوله وحرى الخ) و (قوله وفن الخ) عطف على قوله باغ الخ (قوله اتلف)

عطف على بين يدى ش (قوله انهما كالاول) كذا شرح مر وفيه ولو اخذ من رقيق شيئا ثم رده اليه فان كان سيده دفعه اليه كلبوس الرقيق والأت يعمل بها برىء وكذا لو اخذ الالة من الاجير وردها اليه لان المالك رضى به قاله البغوى فى فتاويه اه (قوله او اخوف ضرر كان غضب خيطا الخ) كذا شرح مر (قوله نعم لو غضب حرى الخ) كذا مر ما عدا مسألة القن (قوله بسببه) لعله راجع لمسئلى الاتلاف والتلف (قوله وان غرم) لعل فاعله صاحب الاختصاص (قوله وجب قتله) خرج ما لو ارتدى يده فقتله هو او غيره

وقد لا يجب الرد لكونه ملكه بالغضب كان غضب حرى مال حرى او لخوف ضرر كان غضب خيطا وخطا به جرح محترم فلا ينزع منه مادام حيا الا اذا لم يخف من نزع مبيع تيمم او للملك الغاصب لها بفعله كايأتى وقد لا يجب فورا كان غضب لوطا وادخله فى سفينة وكانت فى الماء وخيف من نزع هلاك محترم وكان اخره للاشهاد كما مر اخر الوكالة (فان تلف عنده) المغضوب او بعضه وهو مال متمول بالاتلاف او تلف (ضمنه) اجماعا نعم لو غضب حرى مال محترم ثم عصم فان كان باقيا رده او تالف لم يضمنه كقن غير مكاتب غضب مال سيده وتلفه وباغ او عادل غضب شيئا وتلفه حال القتال او تلف فيه بسببه اما غير متمول كحبة بر اتلفها فلا يضمنها وكذا اختصاص وان غرم على نقله اجرة ولو غضب قنا وجب قتله بنحوردة فقتله لم يضمنه واستطرد هنا كالأصحاب مسائل يقع بها الضمان بلا غضب بمباشرة أو سبب لمناسبتها به وان كان الانسب بها باب الجنائيات فقال (ولو اتلف مالا) محترما (فى يد مالكة ضمنه) اجماعا وقد لا يضمنه كان كسر با با او نقب جدارا

فى مسألة الظفر او لم يتمكن من اراقه اخر الا بكسر انائه او من دفع صائل الا بقتل دابته وكسر سلاحه وما يتلفه باغ على عادل وعكسه حال القتال بينا وحرى على معصوم ووقن غير مكاتب على سيده ومهدر بنحورده او صيال اتلف وهو فى يد مالكة وخرج بالتلف ما لو سخر دابة ومعها مال كفا فقتلت

السبب منه كان أكثرها
 لحل ما تفرزادو صاحبها معها
 ضمن قسط الزيادة وأق
 البغوى بأنه لو صرع فوق
 على مال لغيره ضمنه كما لو
 سقط عليه طفل من مهد
 واعترض بما فى الروضة
 عنه قيل الجهاد أنه لو سقطت
 الدابة ميتة لم يضم ركبها
 ما تلف بها اه وقد يفرق
 بان الاول اتلاف مباشرة
 والثاني اتلاف سبب ويغفر
 فيه لضعفه مالا يغفر
 فى الاولى لقوتها (ولو فتح
 رأس زق) وتلف ضمن لانه
 باشر اتلافه اما إذا كان
 ما فيه جامدا فخرج بتقريب
 غيره نار اليه فالضامن هو
 المقرب لقطع اثر الاول
 بخلاف ما لو خرج بريح
 هابة حال الفتح أو شمس
 مطلقا لانها لا يصلحان
 للقطع ومثلها كما هو ظاهر
 فعل غير العاقل (مطروح
 على الارض) مثلا (فخرج
 ما فيه بالفتح او منصوب
 فسقط بالفتح) لتحريكه
 الكواك وجذبه او لتقاطر
 ما فيه حتى ابتل اسفله
 وسقط (وخرج ما فيه)
 بذلك وتلف (ضمن) لتسببه
 فى اتلافه إذ هو ناشئ
 عن فعله وان حضر مالكة
 وامكنه تداركه كما لو رآه
 يقتل قنه فلم يمنع ودعى ان
 السبب يسقط حكمه مع
 القدرة على منعه بخلاف
 المباشرة ممنوعة (وان سقط
 بعارض ربح)

بناء المفعول نعت لمهدراه رشيدى (قوله) ما لو سخر دابة الخ) أى بان سخر مالكةا وهى فى يده كما عبر به
 فيما سبق اه سم (قوله) كما سمر) أى فى شرح فغاصب وان لم ينقل قوله فلا يضمها بخلاف ما لو حمل الغاصب
 المتاع على الدابة واكره مالكةا على تسيرها فانه يضم الدابة لعدم زوال يد الغاصب عنها اه عش (قوله)
 ان كان السبب منه) أى من غير المالك اه عش (قوله) عنه أى البغوى (قوله) ما تلف بها) أى او بما على
 ظاهرها (قوله) بان الاول) هو قوله وفاقى البغوى (وقوله) والثاني) هو قوله لو سقطت الدابة ميتة الخ اه
 عش (قوله) ويغفر فيه الخ) أى السبب (وقوله) فى الاول الخ) أى المباشرة وفى سم عن فتاوى السيوطى
 مانصه مسألة سيد قطع بدعيه ثم غصبه غاصب فمات بالسرابة عنده فماذا يلزم الغاصب الجواب مقتضى
 القواعد انه لا يلزمه شيء لأن هلا كه مستند الى سبب متقدم على الغصب اه قول المتن (زق) بكسر الزاى
 وهو السقاء نهاية معنى (قوله) وتلف) الى قوله ويتدردى النهاية وكذا فى المعنى لا اقوله ومثلها الى
 المتن وقوله ودعى الى المتن (قوله) وتلف) أى نفس الزق (وقوله) ضمن) جملة جواب الشرط وكان عليه
 ان يقدر شرط الضمن الآتى فى كلام المصنف الذى كان جوابا لهذا الشرط فقد صار مهملا ه رشيدى
 اقول تفسيره ضمير وتلف بالزق نفسه قديان عن السباق والسباق واعتراضه صنيع الشارح وتقديره
 ضمن جوابا بالظاهر بل كان ينبغي للشارح ان يحذف هذه السوادة يتامها من هنام يذكروا له اما إذا كان
 ما فيه الخ قيل قول المصنف وان سقطت الخ (قوله) بريح هابة حال الفتح قضية ما ذكره فى الريح انه لا فرق
 بين كون الريح سببا لسقوط الزق مثلا او لتقاطر ما فيه حتى ابتل اسفله فسقط اسكن فى سم على منهج عن
 الروض وشرحه ان التفصيل فى الريح المسقط للزق اما السقوط بالابتلال الحاصل بحرارة الريح فلا فرق
 فيه بين كون الريح هابة وقت الفتح وكونها عارضة وفرق سم بان الريح التى تؤثر حرارتها مع مرور
 الزمان لا تخلو الجو عنه وان خفيت لحقتها بخلاف الريح التى تؤثر السقوط فليتام اه عش وما ذكره عن
 سم عن الروض وشرحه جزم به بالمعنى (قوله) مطلقا) أى موجودة حال الفتح او لا اه عش (قوله) ومثلها)
 أى الريح والشمس وفى هذا التشبيه نظر فان مقتضى التشبيه بالريح اشتراط حضور غير العاقل وقت الفتح
 ومقتضى التشبيه بالشمس عدم اشتراطه اللهم إلا ان يريد التشبيه فى ان فعل غير العاقل لا يقطع فعل المباشر
 ويمكن دفع الايراد من اصله بجعل الضمير للريح الهابة والشمس اه عش (قوله) غير العاقل) لعل
 المراد غير العاقل باعتبار الجنس حتى لا يشمل الصبي الذى لا يميز والمجنون وهل يشترط وجود غير العاقل
 حال الفتح كالريح ولا كالشمس ولعل الاول اقرب اه سم (قوله) او لتقاطر ما فيه) ولو كان التقاطر باذابة
 شمس او حرارة ربيع مع مرور الزمان فمال ما فيه وتلف ضمن اه معنى (قوله) بذلك) أى السقوط (وقوله)
 وتلف الخ) راجع لكل من مسئلتى المطروح والمنصوب (قوله) لتسببه الخ) عبارة المعنى لأنه باشر الاتلاف
 فى الاولين والاتلاف ناشئ عن فعله فى الباقي اه يعنى بالباقي الخروج بريح هابة عند الفتح وبحرارة شمس
 او ربيع مطلقا (قوله) وان حضر الخ) غاية لضمن (قوله) كالوراء يقتل قنه الخ) أى او يحرق ثوبه
 وامكنه الدفع فلم يمنعه اه معنى قول المتن (وان سقط) أى الزق بعد فتحه له (بعارض ربيع) أى اوجهل
 الحال فلم يعلم سبب سقوطه كما جزم به الماوردى وغيره اه معنى وباقى فى الشرح آنفا ما يوافقه وكذا فى النهاية ما

(قوله) ما لو سخر دابة ومعها مالكةا) أى بان سخر مالكةا وهى فى يده كما عبر به فيما سبق (قوله) فلا يضمها)
 اما اجرة مثل ذلك العمل فلازمة شرح مر (قوله) وقد يفرق الخ) كذا شرح مر (فرع) فى فتاوى
 السيوطى مانصه مسألة سيد قطع بدعيه ثم غصبه غاصب فمات بالسرابة عنده فماذا يلزم الغاصب الجواب
 مقتضى القواعد انه لا يلزمه شيء لأن هلا كه مستند الى سبب متقدم على الغصب اه (قوله) ومثلها كما هو
 ظاهر فعل غير العاقل) كذا مر ولعل المراد غير العاقل باعتبار الجنس حتى لا يشمل الصبي الذى لا يميز
 والمجنون وهل يشترط وجود غير العاقل حال الفتح كالريح أو لا كالشمس ولعل الاول اقرب ثم انظر هذا
 مع قوله الآتى او بوقوع طائر إلا ان يراد ان غير العاقل اخرجه ويفرق بين اخرجه السقوط بوقوعه عليه لا

أوزلزلة طرأ بعد الفتح أو بوقوع طائر عليه (١٢) (لم يضمن) لأن الخروج ليس بفعله مع عدم تحقق هبوبها بخلاف طلوع الشمس فلم

يعد قصد الفاتح له ولا يتردد النظر في البلاد الباردة التي يعتاد فيها الغيم أيا ما أو عدم إذ ابتها لمثل هذا فطلعت وأذا بتة على خلاف العادة ومقتضى نظرهم للتحقق فيها المقتضى للقصد المذكور عدم الضمان عند اطراد العادة بذلك ويؤيده عدمه في قولهم ولو شك في مسقطه فلا ضمان كما في الشامل والبحر لأن الظاهر أنه بامر حادث وحل السفينة كفتح الزق (ولو فتح قفصا عن طائر وهيجه فطار) حالا (ضمنه) اجماعا لأنه الجاء إلى القرار كما كراه الآدمي (وان اقتصر على الفتح فلا يظهر أنه ان طار في الحال) أو كان آخر القفص فشى عقب الفتح قليلا قليلا حتى طار أو وثبت هرة عقب الفتح فقتلته كذا اطلاقه وقيد السبكي وغيره بما إذا علم بحضورها حين الفتح والا كانت كريح طرات بعده وقد يفرق بان الاتفاق قد يقصد منه هرة تمر عليه بعده مفتوحا ولا كذلك الريح الطارئة لأن تلك أقوى في الاتفاق واغلب في مراقبة المأكول ويتجه أن عليه بوجود نحو هرة ضارية بذلك المكان غالبا بحضورها حال الفتح حتى عند السبكي أو أطلق بهيمة وبجانها حب فاكلته بخلاف ماله

يوافقه وقال ع ش وقد يقال بالضمان عند الشك لأن فتح رأس الزق سبب ظاهر في ترتيب خروج ما فيه على الفتح والأصل عدم عروض الحادث اه (قوله أوزلزلة) عطف على ريبه (قوله طرا) أي العارض اه سم (قوله هبوبها) أي وطرو والزلزلة ووقوع الطير (قوله فلم يعد قصد الفاتح له) وافهم كلامه أي المصنف أن الريح لو كانت هابة حال الفتح ضمن وهو كذلك كما يؤخذ مما مر ومن تفرقتهم بين المقارن والعارض فيما لو أوقد نار في أرضه فحملها الريح إلى أرض غيره فالتفت شيئا ولو قلب الزق غير الفاتح فخرج ما فيه ضمنه دون الفاتح ولو زال ورق العنب ففسدت بالشمس عن اقيدته أو ذبح شاة غيره أو حمامته فهلك فرخصا ضمنهما لفقد ما يعيشان به نهاية ومعنى قال ع ش قوله لم في أرضه أي ما يستحق الانتفاع بها ومفهوما أنه لو أوقد في أرض غيره ضمن ما تولد منه مطلقا مقارنا أو عارضاً لتعديده ومن ذلك الإيقاد في الأرض المستأجرة للزراعة فان استجارها لا يبيع ابقاد النار بها نعم لو جرت العادة بايقادها لتسوية طعام ودفع بردين نفسه ونحو ذلك وعلم المالك بها جاز ولا ضمان بسبب الإيقاد المذكور اه (قوله) (ويتردد النظر) إلى قوله ويؤيده ذكره ع ش عنه وأقره (قوله) (أو عدم إذ ابتها) عطف على الغيم والضمير للشمس (قوله لمثل هذا) أي ما في الزق (قوله فيها) أي الشمس (قوله بذلك) أي للغيم أو عدم الإذابة (قوله) (ويؤيده عدمه الخ) في التأييد به نظر لظهور الفرق اه سم (قوله كفتح الزق) قال في الروض فرع حل رباط سفينة ففرقت بحله ضمن أو بحادث ريب فلا فان لم يظهر حادث فوجهان قال في شرحه أحدهما المنع أي من الضمان كالزق قال الزركشي وهو الأقرب للشك في الموجب والثاني يضمن لأن الماء أحد المتلفات اه فالشارح اعتمد ترجيح الزركشي وشيخنا الرمي اعتمد الضمان اه سم وقوله فالشارح الخ أي والمغني وقوله وشيخنا الرمي الخ أي والنهاية قول المتن (فطار الخ) ولو طار فصدمه جدار فقات أو كسر في خروجه قارورة القفص ضمن مغني وروض (قوله اجماعا) إلى قوله كذا اطلاقه في المغني وإلى قوله وقد يفرق في النهاية (قوله حتى طار) كما قاله القاضي قال أو كان القفص مفتوحا فشى انسان على بابه ففزع الطائر وخرج ضمن مغني ونهاية (قوله فقتلته) وإن لم تدخل القفص ولم يعد ذلك كما بحثه شيخنا اه معنى (قوله وقيد السبكي الخ) عبارة النهاية وهو مقيد كما قال السبكي بما إذا علم الخ اه (قوله) (بما إذا علم الخ) ظاهر كلام شرح الروض الاكتفاء بحضورها وإن لم يعلم به اه سم (قوله) (ولا الخ) شامل لحضورها اه سم (قوله) (بان الاتفاق قد يقصد منه هرة) يعني قد يقصد الفاتح بالفتح مع عدم حضور هرة اتلافنا شامنا هرة تمر بعد على القفص وهو مفتوح (قوله) (ويتجه أن عليه الخ) أقره سم وع ش (قوله) (كحضورها) أي وعليه به (قوله) (أو أطلق الخ) عطف على فتح قفصا الخ وجرى النهاية والمغني

أن هذا إن لم يقض التساوي في الحكم اقتضى عكسه فليتأمل (قوله أوزلزلة) عطف على ريبه وقوله طرا أي العارض ش (قوله) (ويؤيده عدمه في قولهم الخ) في التأييد بنظر لظهور الفرق (قوله لفتح الزق) قال في الروض فرع حل رباط سفينة ففرقت بحله ضمن أو بحادث ريب فلا فان لم يظهر حادث فوجهان قال في شرحه أحدهما المنع أي من الضمان كالزق قال الزركشي وهو الأقرب للشك في الموجب والثاني يضمن لأن الماء أحد المتلفات اه فالشارح اعتمد ترجيح الزركشي وشيخنا الرمي اعتمد الضمان (قوله) (في المتن) أن طار في الحال) قال في الروض أو طار فصدمه جدار أو كسر قارورة القفص ضمن اه (قوله) (أو وثبت هرة) قال في شرح الروض ثم ما ذكره من الضمان فيما أخذته هو ما في الأصل عن فتاوى الفقهاء وهو قياس ما يأتي عنه في مسألة الحماري فما إذا حل رباطا على شعير فاكله في الحال حمار بجنبه لكن قياس ما يأتي عن غيره أنه لا ضمان اه (قوله) (وقيد السبكي وغيره الخ) اعتمدهم (قوله) (بما إذا علم بحضورها) عبارة شرح الروض إذا كانت حاضرة أو لا فهو كعروض ريب بعد فتح الزق اه وظاهره الاكتفاء بحضورها وإن لم يعلم به (ولا) شامل لحضورها (قوله) (أو أطلق بهيمة بجانبها حب الخ) لم يزد في شرح الروض على نقله في هذا عن الماوردي والرويان أن لا ضمان ثم فرق بينه وبين ما اقتصر عليه الروض من الضمان في فتح وعاء الحب ونقله أصله عن

فتح وعاء حب فاكلته بهيمة على ما نقل ويفرق بأنه في الأول أغرى البهيمة باطلاقها وهو بجانبها وفي الثاني لم يغرها وشرح والفرض أنه لم يستول على الحب (ضمنه) لا شعاره بتنفيذ محل قولهم المباشرة مقدمة على السبب مالم يكن السبب ملجئا (وان وقف ثم طار فلا)

وشرح الروض على عكس ما في الشرح عبارتهم واللفظ الاول ولو حل رباطا عن عطف في وعاء فاكلته في الحال بهيمة ضمن ولا ينافيه تصريح الماوردي بانه لو حل رباط بهيمة فاكلت علفا او كسرت انما يضمن سواء اتصل ذلك بالحل ام لا لان انتفاء الضمان في تلك لعدم تصرفه في التالف بل في المتلف عكس ما هنا قال ع ش قوله ر رباط بهيمة اي لغيره ولعل عدم الضمان هنا مع ضمان صاحبها اذا ارسلها في وقت جرت العادة بحفظها فيه ان المطلق لها هنا لا يدل عليها ولا استيلاء حتى يضمن ما تولد من فعلها بخلاف المالك فان عليه حفظ ما في يده فارسله لها تقصيره (قوله لا شعاره) الى قول المتن والايدي في النهاية والمغنى (قوله لا شعاره الخ) اي الطير ان في الحال (قوله وحل قولهم الخ) رد لدليل المرجوح عبارة المغنى والثاني يضمن مطلقا لانه لو لم يفتح لم يطر والثالث لا يضمن مطلقا لان له قصد واختيارا والفاصح متسبب والطائر مباشر والمباشرة مقدمة على السبب اه (قوله ويجري ذلك) اي تفصيل فتح القفص اي نظيره (قوله في حل رباط بهيمة الخ) اي خرجت وضاعت ولو خرجت البهيمة عقب فتح الباب فالتفت زرعها وغيره لم يضمنه الفاتح كما جزم به ابن المقرئ وإن جزم في الانوار بخلافه اذ لا يلزمه حفظ بهيمة غيره عن ذلك ولو وقف على جداره طائر ففتره لم يضمنه لان له منعه من جداره وإن رماه في الهواء ولو في هواء داره فقتله ضمنه اذ ليس له منعه من هواء داره ولو فتح حزر فاخذ غير ما فيه اودل عليه اللصوص فلا ضمان عليه لعدم ثبوت يده على المال وتسبيه بالفتح في الاولى قد انقطع بالمباشرة نعم لو اخذ غيره بامرته وهو غير مميز او اعجمي يرى طاعة امره ضمنه دون الآخذ ولو بني دارا فالقتل الربيع فيها ثوب او ضاع لم يضمنه لانه لم يستول عليه نهاية ومعنى قال ع ش قوله لان له منعه من جداره فلو اعتاد الطائر النزول على جدار غيره وشق منعه كلف صاحبه منعه بحبسها أو قص جناح له او نحو ذلك وإن لم يتولد عن الطائر ضرر يجلسه على الجدار لان من شأن الطائر تولد النجاسة منه بروثه وبتربته على جلوسه منع صاحب الجدار منه لو اراد الانتفاع به قوله ولو بني دار الخ البناء ليس بقيد قوله لم يضمنه اي حيث لم يتمكن من اعلام صاحبه ولم يعلمه والضمن اه كلام ع ش (قوله ومثلها فن) اي في حل القيد وفتح الباب ولو اختلف المالك والفاتح في انه خرج عقب الفتح او تراخى عنه فينبغي تصديق الفاتح لان الاصل عدم الضمان اه ع ش (لا عاقل) عبارة المغنى بخلاف الرقيق العاقل ولو كان آبقا لانه صحيح الاختيار فخر وجهه عقب ما ذكر بحال عليه اه (قوله فامر له انسان باطلاقه) اي فاطلقه فينظر هل يطير عقب اطلاقه او لا كذا في شرح الروض عن الماوردي والرويانى اه سم (قوله بغير تزوج) الى قوله لكن رجح في النهاية (قوله الضامن) أخرجه به مالو كان غاصبا لا اختصاص فلا يتأتى فيه ما سياتى اه رشيدى اقول وكذا اخرج ما سجد كره لشارح بقوله وكذا من انتزع الخ (قوله وإن كانت) اي الايدي (قوله امانة) اي ايدي امانة اه معنى (قوله بان وكله في الرد) ظاهره وإن كان ذلك لعوز عن الرد بنفسه وفيه نظرا سم قول المتن (وإن جهل صاحبها) اي او اكرهه على

فتاوى القفال (قوله ويجري ذلك في حل رباط البهيمة) عبارة الروض وشرحه وحل رباط البهيمة والعبد المجنون وفتح باب مكانها كما صرح به اصله كفتح القفص فيها ذكر اه وقد يؤخذ منه انه لو كسرت البهيمة حال خروجه باب المكان او انا هناك ضمنه الفاتح وهو محتمل وعليه فقوله في شرح الروض بعد ذلك وقد صرح هو اي الرويانى كالماوردى بانه لو حل رباط بهيمة فاكلت علفا وكسرت اناء لم يضمن سواء اتصل ذلك باكل ام مالا منها المطلقة يمكن ان لا يخالف ذلك بان يفرق بين حل الرباط وفتح الباب وقد يفرق بين الطير والبهيمة لان الطير عادة عند الفتح من الهيجان المؤثر ما ليس للبهيمة ويفرق بين اتلاف الباب الذى فتح والاناء الذى عنده وبين الاتلاف مع الحل لان الخروج مؤثر في الباب وما عنده مالا يؤثر مجرد الحل فيها نك وقياس هذا انه لو اتلف الطائر قارورة خارج القفص فلا ضمان فالسئلان سواء على هذا (قوله فامر له انسان باطلاقه) من يده فاطلقه (في نظر هل يطير عقب اطلاقه) او لا كذا في شرح الروض عن الماوردي والرويانى (قوله وإن كانت) اي الايدي ش (قوله بان وكله في الرد) هل محل ذلك اذ اعلم اخذنا من استثناء البغوى الا انى او يفرق بين الحروا والقفص ثم ظاهر قوله بان وكله في الرد وإن كان ذلك لعجز عن الرد بنفسه وفيه نظر (قوله

لا شعاره باختياره ويجرى ذلك في حل رباط البهيمة وفتح باب اصطبلها ومثلها قن غير مميز ومجنون لا عاقل ولو آبقا والحق جمع بفتح القفص مالو كان بيد صبي أو مجنون طائر فامر به انسان باطلاقه من يده فأطلقه قال الاذرى وهذا حيث لا تميز ولا فقيه نظر اذ عمد المميز عمد وكغير المميز من يرى تحتم طاعة أمره قيل الاولى طير لا طائر لانه في القفص لا يطير ورد بان الذى قاله جمهور اللغويين ان الطائر مفرد والطيور جمعه (والايدي المترتبة) بغير تزوج (على يد الغاصب) الضامن وإن كانت في اصلها امانة كوديعة وو كاله بان وكله في الرد (أيدي ضمان وان جهل صاحبها الغصب)

لأنه وضع يده على ملك غيره بغير إذنه والجهل إنما يسقط الإثم لأنه من خطاب التكليف لا الضمان لأنه من خطاب الوضع فيطالب أيها شاء نعم
الحاكم وأمينه لا يضمنان بوضع يدهما (١٤) للصلحة وكذا من أقرعه ليردهم لما لم يكن يد غيره ضمنه وهي يد قنه أو حربي دون غيرهما

الاستيلاء على المغصوب فإذا تلف في يده كان طريقا في الضمان وقرار الضمان على المسكره له كالأكره غيره
على إتلاف مال فالتلفه فان كلا طريق في الضمان والقرار على المسكره بالكسرو من ذلك جواب حادثة وقوع
السؤال عنها وهي أن شخصا غصب من آخر فرساوا كره آخر على الذهاب بها إلى محلة كذا فتلفت وهو عدم
ضمان المسكره بالفتح بل هو طريق في الضمان فقط ومنه أيضا ما يقع في قرى الريف من أمر الشاد مثلا لا تباعه
باحضار بهائم الفلاحين للاستعمال في زرعه أو غيره بطريق الظلم وهو أنه إن أكره تابعه على إحضار
بهائم عنينا كان كل طريقا في الضمان والقرار على الشاد وإن لم يحصل إكراه أو أكرهه على إحضار بعض
الدواب بلا تعيين للحضرة فاحضره شيئا منها ضمنه لا اختياره في الأول ولأن تعينه للبعض في الثاني وإحضاره
له اختيار منه أيضا أه عش (قوله لأنه وضع) إلى قوله لكن رجوع في المعنى (قوله نعم الحاكم وأمينه) وهل
مثلهما أصحاب الشوكة من مشايخ البلدان والعربان أو لافيه نظرو عبارة الأذرع في القوت الحكام وأمثالهم
الخ وهل تشمل هي ما ذكر في مشايخ البلدان الخ حيث عدل عن نوابهم إلى التعبير بأمثالهم أه عش وفيه ميل
إلى الشمول وهو الظاهر فليراجع (قوله لا يضمنان) أي وأما الغاصب فلا يبرأ إلا بالرد للمالك ومحل ذلك
إذا كان الحاكم وأمينه هما الطالبان لا أخذوا مال ورد الغاصب بنفسه عليهما فينبغي براءته بذلك لقيام الحاكم
مقام المالك في الرد عليه من الغاصب لسكن قضية قول شارح الروض ويستثنى الحاكم ونائبه لأنهما نائبان
عن المالك أه أقول وهكذا قضية صنيع الشارح والنهاية والمعنى أن الغاصب يبرأ مطلقا أه عش أيضا
(قوله للصلحة) كحفظه للمالك الغائب (قوله من يد غيره ضامنة الخ) ينبغي أو من غير يد مطلقا كان وجده
آبقا فآخذه ليرده أه سم (قوله قنه) أي المالك (قوله دون غيرهما مطلقا الخ) عبارة المعنى والنهاية لا غيرهما
وإن كان معرضا للضياع كافي الروضة وأصلها في باب اللقطة خلافا للسبكي فيما إذا كان معرضا للضياع أه
(قوله والغاصب بحيث الخ) أي وكان الغاصب الخ (قوله واستثنى) إلى المتن في النهاية (قوله فان جهل العبد
ضمن الزايب فقط وتعلق الخ) فيه نظر أه نهاية أي فيما قاله البغوي ولعله بالنظر لما وجب للرجل القن الخ ووجه
النظر أن العبد وإن كان آمينا لكونه وكلا عن الغاصب في الرد فحقه أن يكون طريقا في الضمان والقرار
على الغاصب والمتبادر من كلام البغوي في الضمان مطلقا ويمكن الجواب بأن مراد البغوي بقوله ضمن
الغاصب أن عليه الققرار أه عش (قوله بغير الولادة الخ) والافيض منها كالأول وأدأمة غير بشبهة وماتت
بالولادة فانه يضمنها على الأصح كما قاله الرافعي في الرهن نهاية ومعنى (قوله فلا يضمنها) أي لا يضمن عنها إذا
تلفت لكن يجب عليه المهر وارش البكارة إن وطئها للشبهة أه عش (قوله لأن الزوجة من حيث هي
زوجة الخ) وحينئذ فاصنعه في شرح المتن من استثناء الزوج من وضع اليد لمشكل إلا أن يكون استثناء
منقطعاً رشدي وعش (قوله الثاني الغصب) إلى قوله ولو كان المغصوب في النهاية والمعنى (قوله ويطالب
بكل ما يطلب الخ) ولا يرجع على الأول أن غرم ورجع عليه الأول إن غرم أه معنى (قوله كالضامن)
أي عن الثاني (قوله ببراء المالك) متعلق بقوله ويبرأ الخ أه رشدي (قوله ولا عكس) أي لأن الثاني
كالأصيل وهو لا يبرأ براءة الضامن أه عش (قوله والبيع الخ) أي والسوم نهاية ومعنى (قوله لأنه دخل
الخ) تعليل لما قبل وكذا قوله وفي الهبة الخ تعليل لما بعده قول المتن (كوديعة) أي وقرض نهاية ومعنى
ووكالة سم (قوله ومثله ما لو صال الخ) قضيته ضمان الشخص المذكور وإن كان القرار على الغاصب وفيه

من يد غير ضامنة) ينبغي أو من غير يد مطلقا كان وجده آبقا فآخذه ليرده (قوله والتعلق برقبته وغرم المالك
أيها شاء) فيه نظر شرح مر (قوله بغير الولادة منه) والافيض منها كالأول أدأمة غير بشبهة وماتت بالولادة
فانه يضمنها على الأصح كما قاله الرافعي في الرهن شرح مر (قوله وإن كانت يده ليست يده ضامن) خلافا لما
دلت عليه عبارة شرح الروض مر (قوله في المتن كوديعة) ينبغي أو وكالة (ومثله ما لو صال الخ) قضيته ضمان

مطلقا كما قاله لكن رجح
السبكي الوجه القائل بعدم
الضمان إذا كان معرضا
للضياع والغاصب بحيث
تقوت مطالبته ظاهر واستثنى
البغوي من الجهل ما لو
غصب عينا ودفعها لقن الغير
ليردها للمالكها فتلفت في
يده فان جهل العبد ضمن
الغاصب فقط والاتعلق
برقبته وغرم المالك أيها
شاء أما لو زوج غاصب
المغصوبة لجاهل بغصبها
فتلفت عند الزوج بغير
الولادة منه فلا يضمنها لأن
الزوجة من حيث هي زوجة
لا تدخل تحت يد الزوج
وهذا يندفع ليراد هذه على
المتن (ثم إن علم) الثاني
الغصب (فكغاصب من
غاصب فيستقر عليه ضمان
ما تلف عنده) ويطالب بكل
ما يطلب به الأول لصدق
حد الغصب عليه نعم لا
يطلب بزيادة قيمة حصلت
في يد الأول فقط بل
المطالب بها هو الأول ويبرأ
الأول لكونه كالضامن
لتقرر الضمان على الثاني
ببراء المالك للثاني ولا
عكس (وكذا إن جهل)
الثاني الغصب (وكانت يده
في أصلها يده ضمان كالعارية)
والبيع والعرض وكذا
الهبة وإن كانت يده ليست
يد ضمان لأنه دخل على

الضمان فلا تغرير من الغاصب وفي الهبة اخذ التملك (وإن كانت يده أمانة) بغير اتها ب (كوديعة فالقرار على الغاصب) لأنه دخل
على أن يده نائبة عن الغاصب فان غرم الغاصب لم يرجع عليه وإن غرم هو رجع على الغاصب ومثله ما لو صال المغصوب على شخص

فألفه كما مر آنفاً ويد الاتفاظ
ولو للتملك قبله كيد الامانة
وبعداً هـ كيد الضمان (ومنى
أُتلف الآخذ من الغاصب)
شيثاً (مستقلاً به) أى بالاتلاف
وهو أهل للضمان (فالقرار
عليه مطلقاً) أى سواء أكانت
يده يد ضمان أو أمانة لأن
الاتلاف أقوى من إثبات
البد العادية أما إذا لم يستقل
بالاتلاف بان حمله عليه
الغاصب فان كان لغرضه
كذب شاة أو قطع ثوب أمره
به ففعله جاهلاً فالقرار عليه
أولاً لغرض فعلى المتلف
وكذا إن كان لغرض
نفسه كما قاله (وإن حمله
الغاصب عليه بأن قدم له
طعاماً مغصوباً بضيقاً فأكله
فكذا) القرار عليه (فى
الظاهر) لانه المتلف واليه
عادت المنفعة هذا إن لم
يقال له هو ملكى والالم
يرجع عليه لاعترافه بأن
المالك ظله والمظلوم لا
يرجع على غير ظالمه (وعلى
هذا) الاظهر (لو قدمه
للملك فأكله) جاهلاً (برىء
الغاصب) لانه المتلف أما
إذا أكله علماً فبإير قطعاً
هذا كله ان قدمه له على هيبته
أما إذا غصب جأاً ولخأاً أو
عسلاً ودقيقاً وصنعه هريرة
أو حلواء مثلاً فلا يرأ قطعاً
لانه لما صيره كالتلف انتقل

نظر فليراجع فان الوجه أنه غير مراد اسم عبارة الحلبي ومقتضى التشبيه أنه أى الموصول عليه
يكون طريقاً فى الضمان وليس كذلك وعبارة ع ش قوله ومثله أى فى عدم ضمان الموصول عليه اه
فالضمير لاخذ المغصوب الجاهل الذى يده امانة بتقدير مضاف أى مثل حكمه وهو عدم استقرار الضمان
عليه وإن كان هذا لا يطالب اه (قوله فالتلف) أى اتلف الشخص الموصول عليه المغصوب الصائل اه
ع ش وفى المعنى فلو كان هو المالك لم ير الغاصب اه (قوله كما مر آنفاً) لعله اراد به ما ذكره فى شرح ولو
أُتلف ما لا فى يد الخ من قوله ومهدر بنحوردة أو صيال أُلُف الخ وفيه تأمل إذ ما ذكرنا ما هو فى إتلافه فى يد
المالك لا فى يد الغاصب كما هنا ولعل هذا نظر فيه الرشيدى بقوله انظر ابن مراد (قوله ويد الاتفاظ الخ)
عبارة المعنى ولو ضاع المغصوب من الغاصب فالتقطه إنسان جاهل بحاله فان اخذه للحفظ أو مطلقاً فهو امانة
وكذا ان اخذه للتملك ولم يملك فان تملك صارت يده يد ضمان اه (قوله قبله) أى التملك اه ع ش (قوله
كيد الامانة) خبر ويد الاتفاظ قول المتن (فالقرار عليه) أى الاخذ (قوله يد ضمان أو امانة) أى وإن
جهله اه سم (قوله بان حمله عليه الخ) أى حمل الغاصب الآخذ على الاتلاف (قوله فان كان) أى الاتلاف
(قوله لغرضه) أى الغاصب اه ع ش (قوله فالقرار عليه) أى الغاصب (قوله فعلى المتلف) لانه حر اه
مغنى (قوله لغرض نفسه) أى المتلف (قوله فكذا القرار عليه) أى الاكل (قوله هذا ان لم يقل الخ) عبارة
النهاية والمعنى وعلى الاول لو قدمه لآخر وقال هو ملكى فالقرار على الاكل ايضا فلا يرجع بما غرمه على
الغاصب لكن هذه المقالة ان غرم الغاصب لم يرجع على الاكل لاعترافه الخ ثم قالوا وتقدمه أى الطعام
المغصوب لرقيق واه اذن مال كة أى الرقيق جناية يدمنه أى الرقيق يباع فيها التعلق موجبها برقبته فلو غرم
الغاصب يرجع على قيمة الرقيق بخلاف ما لو قدمه له بيمينه فاكلته وغرم الغاصب فانه لا يرجع على المالك ان
لم ياذن والارجع اه قال ع ش قوله لم ياذن لانه لا يرجع على المالك أى وليس للمالك العلف مطالبة صاحب
البهيمه فليس طريقاً فى الضمان اه قول المتن (وعلى هذا لو قدمه الخ) وير الغاصب ايضا باعارته او يبعه او
اقرضه للمالك ولو جاهلاً بكونه له بأشراخ ذمالة باختياره لا بإيداعه ورهنه واجارته وتزويجه والقراض
معه فيه جاهلاً بأنه له إذا التسلط فيها غير تام بخلاف ما لو كان عالماً وشمل التزويج الذكرو الانثى ومحلّه فى
الانثى فيما اذا لم يستولدها أى وتسليمها برىء الغاصب اه مغنى وكذا فى النهاية الا انه قال بدل
قول الشارح أى وتسليمها وان لم يتسلمها اه عبارة سم بعد ذكر مثل ما مر عن المغنى عن الروض وشرحه قوله
أى وتسليمها ممنوع بل الحكم كذلك وان لم يتسلمها اه (قوله انتقل الحق لقيمته) أى ومع ذلك لا يجوز
له التصرف فيه الا بعد دفع بدله للمالك ولا لغيره ممن علم ان اصله مغصوب تناول شىء منه اه ع ش أى
الابعد دفع الغاصب بدله للمالك وينبغى أن مثل الدفع بالفعل رضا المالك بتأخير فليراجع (قوله

الشخص المذكور وان كان القرار على الغاصب وفيه نظر فليراجع فان الوجه أنه غير مراد (قوله قبله) أى
التملك ش (قوله يد ضمان أو امانة) أى وان جهله (قوله فالقرار عليه) أى الاخذ (قوله والالا) بان قال له
ذلك فى المتن (وعلى هذا لو قدمه للمالك فأكله) برىء الغاصب (فى الروض وشرحه) فرع لا ير الغاصب
من المغصوب باطعامه المالك او اعارته اياه او يبعه او اقرضه له ولو كان جاهلاً بأنه له لانه بأشراخ ذمالة
باختياره وتمكينه أى ويرأ بتمكينه منه بالوضع بين يديه عالماً بأنه له لا جاهلاً به لانه يعد بايصاله فى الاول دون
الثانى لا بإيداعه ورهنه واجارته وتزويجه منه والقراض معه فيه جاهلاً بأنه له لان التسلط فيها غير تام بخلاف ما
إذا كان عالماً وكلامه فى التزويج يشمل الذكرو الانثى ما لم يستولدها فان استولدها أى وتسليمها برىء الغاصب
ولا ير ان صال المغصوب على مال كة فقتله المالك دفع الصلأه سواء علم انه عبده ام لا لان الاتلاف بذلك
كأتلاف العبد نفسه وهذا لو كان العبد لغيره لم يضمنه قال الزركشى وينبغى أن يكون المرتدو الباغى كذلك اذا
قتله سيده الامام كتنظيره فيما مر فى البيع اه وقوله السابق أى وتسليمها ممنوع بل الحكم كذلك وان لم
يتسلمها مر وقوله إذا قتله سيده الامام الخ فى التقيد بالباغى إذا كان القتال حال القتال بالامام نظر (قوله

وهي لا تسقط ببذل غير مال إلا برضا مستحبه أو هو (١٦) لم يرض ولو كان المغضوب قنا فقال الغاصب للمالك اعطقه أو اعطقه عنك فاعطقه جاهلا

وهي لا تسقط ببذل غير مال (الخ) ولو مع العلم بذلك اه معني (قوله) برى الغاصب (قال في شرح الروض قال
البلقيني وينبغي ان يلحق بالاعتاق الوقف ونحوه اه سم على حجبه وقوله ونحوه اه كان امره بهيته لمسجدا و
نحوه من الجهات العامة او قال له انذر اعتاقه او اوص به لجهة كذا ثم مات المالك اه ع ش (قوله) قال الشيخان
الخ) عبارة النهاية والمعنى ويقع العتق عن المالك لا عن الغاصب على الصحيح في اصل الروضة لكن الاوجه
معني كقوله شيخنا انه يقع عن الغاصب ويكون ذلك يبعاضه ان ذكر عوضا ولا فقهية بناء على صحة البيع فيما
لو باع مال اياه ظانناحيته فبان ميتا اه قال ع ش قوله لم لكن الاوجه معني اي لا نقلا وهذا يشعر باعتقاد
الاول لانه الاوجه نقلا عنه لكن اعتمد شيخنا الزياي انه عن الغاصب اه (قوله) فعتقه عنه (اي عن
الغاصب وكذا ضمير ذكر (قوله) كالمبتدا) بفتح التاء اي كعتق المالك ابتداء بدون طلب الغاصب (قوله)
في امر ترتب الخ) وهو وقوع العتق عن المالك او الغاصب (قوله) وقد تقرر انه واقع) هذا محل النزاع اه سم
(قوله) عنه (اي المالك (قوله) استوفى الشروط الخ) هذا كذلك ومجرد الغصب غير مانع في نفس الامر اه سم
﴿فصل في بيان حكم الغصب﴾ (قوله في بيان) الى قوله وهل يتوقف في الهية الا قوله لكن الى المتن وقوله
انثيه الى وفي يديه (قوله) وانقسام المغضوب الخ) تفسير المراد بحكم الغصب هنا ولا فليس ما ذكر حكاه اذ
لا تعرض فيه لحرمة ولا لعدمها اه ع ش والظاهر ان المراد بحكم الغصب التفصيل بين ضمان نفس الرقيق
و ضمان ابعاضه (قوله) وما يضمن به المغضوب (اي وبيان ما يضمن الخ) (قوله) وغيره) بالرفع عطفا على
المغضوب اي وما يضمن به ابعاضه ومنفعة ما يؤجر اي وما يقع ذلك كعدم ارافة المسكر على الذمي او بالجر
عطفا على الغصب اي وحكم غيره اه بجمري والاولى الموافق لما ياتي في الشرح اتفاقا لاقتصار على الرفع ثم
تفسير الغير بنحو المستام قول المتن (نفس الرقيق) اي كلا أو بعضا فدخل فيه البعض فيضمن جزء الرقبة
منه بقيمته و جزء الحرية بما يقابل من الدية كما ياتي اه ع ش (قوله) ومنه مستولدة (اي قول المتن نصف قيمته
في المعنى الا قوله لكن الى المتن وقوله لانهم شددوا الى المتن وقوله فيجب الى لان الساقط (قوله) ومكانب)
أي ومدبراه معني (قوله) بالغة ما بلغت) أي ولوزادت على دية الحر اه معني قول المتن (تلف أو أتلغ الخ)
كذا في النهاية بتقدم الثلاثي على الرباعي والاولى العكس كما في المعنى والمحلي قول المتن (تلف) اي بالقتل
محلي ومعني (قوله) كسائر الاموال) اي المتقومة ولا فالملكي يضمن بمثلته كما ياتي ويحتمل ان التشبيه في اصل
الضمان والاموال على عمومها اه ع ش (قوله) وآثرها) أي العادية على الضامنة مع أنها المراد (قوله) بالقيمة
في المغضوب) اي المتقوم فلا يشكل بما ياتي من ان الاصح في المثل إذا فقد انه يضمن باقصى القيم من وقت
الغصب الى وقت الفقد اه ع ش (قوله) وفي غيره الخ) شامل للمستام فيضمن بقيمة يوم التلف أي لا نقلا بحال
عادة اه ع ش (قوله) على نحو ظهر) اي ما ليس مقدرا منه بنظيره في الحر اه سم (قوله) تضمن الخ)

ولو كان المغضوب قنا فقال الغاصب للمالك الخ) قال في الروض وشرحه بعد هذا وكذا يعتق ويرأ إن أمره
المالك بعطقه بان قال اعطقه او اعطقه عنك او عني إلى ان قال في شرحه قال البلقيني وينبغي ان يلحق بالاعتاق
الوقف ونحوه اه وانظر هل يعتق هنا عن الغاصب إذا قال المالك عنك بناء على الاوجه فيها إذا كان
المعتق المالك بامر الغاصب (قوله) وعلى العتق قال الشيخان يقع عن المالك الخ) قال في شرح الروض
ويقع العتق عن المالك لا عن الغاصب على الصحيح في اصل الروضة والاوجه معني انه يقع عن الغاصب
ويكون ذلك يبعاضه ان ذكر عوض ولا فقهية بناء على صحة البيع فيما لو باع مال مورثه ظانناحيته فبان
ميتا اه (قوله) وقد تقرر انه واقع عنه الخ) هذا محل النزاع (قوله) وتلك في عقد استوفى الشروط) هذا
كذلك (قوله) استوفى الشروط في نفس الامر من غير مانع) مجرد الغصب غير مانع في نفس الامر
﴿فصل في بيان حكم الغصب الخ﴾ (قوله) على نحو ظهر الخ) اي ما ليس مقدرا منه بنظيره في الحر (قوله)

كونه عبده أو حياته بل وان
ظن موته نفذ العتق ويرى
الغاصب فان قال عني عتق
وبرى ايضا على ما رجحه
السبكي ومن اتبعه وعلى
العتق قال الشيخان يقع عن
المالك لا الغاصب فان قلت
العبارة في العقود بما في نفس
الامر فعتقه اما بيع ضمنى
ان ذكر عوضا والا فقهية
قلت يفرق بان قرينة
الغصب صيرت عتقه
كالمبتدا والاصل في عتق
المالك وقوعه عنه فصرفه
عنه الى غيره لا بد له من
مقتضى قوى ولم يوجد وليس
هذا من تلك القاعدة لان
ما هنا في امر ترتب عليه
عتقه وقد تقرر انه واقع
عنه اصاله وتلك في عقد
استوفى الشروط في نفس
الامر من غير مانع فيه فتأمل
(فصل في بيان حكم الغصب
وانقسام المغضوب الى مثلي
ومتقوم وبيانها وما يضمن
به المغضوب وغيره) تضمن
نفس الرقيق) ومنه مستولدة
ومكانب (بقيمته) بالغة ما
بلغت (تلف أو أتلغ تحت
يد عادية) بتخفيف الياء
كسائر الاموال واراد
بالعادية الضامنة وان لم يتعد
صاحبها ليدخل نحو مستام
ومستجير ويخرج نحو
حربي ووقن المالك واثرها
لان الباب موضوع

للتعدي والمراد كما يعلم بما ياتي بالقيمة في المغضوب وابعاضه أقصاها من الغصب الى التلف وفي غيره قيمة يوم التلف وابعاضه خبر
التي لا يتقدرا رشاها من الحر) كهزال وزوال بكار وجناية على نحو ظهر او عتق تضمن لكن بعد الاندمال لا قبله (بما نقص من قيمته) اجماعا

خبر وابعاضه (قوله فان لم تنقص لم يلزمه شيء) قياس ما يأتي في الجناية أنه يمتد بها حاله قبيل الاندمال اللهم إلا ان يقال ما هنا مصور بما إذا لم تنقص قيمته شيئاً لا قبل الاندمال ولا بعده ثم رأت في سم على حج كذلك اه عش (قوله اما الجناية الخ) أي يخرج لا مقدره اخذ من قول سم على حج وهو مقابل قوله على نحو ظهر او عنق لكن قد يقال هذا داخل في قوله الاتي وكذا المقدرة فلم ذكر هذا هنا فليتأمل ويحجب بالمنع لان المراد في الاتي ان تكون الجناية با تلاف المقدرة وهنا ان تكون با تلاف شيء فيه مثلاً المراد في الاتي لا تلاف الكف وهنا جرحه اه عش عبارة الرشيدى قوله ما هو مقدر بيان لنحو كف أي ولو جنى على ما هو مقدر منه بنظيره في الحر كالكف والرجل أي والصورة ان الجناية لا مقدر لها كان جرح كفه فهو غير ماسياتي في المتن اه (قوله منه بنظيره) الاولى حذفه (قوله ان لا يساوى الخ) يعني ان لا يبلغ ما نقص من قيمة الرقيق بالجناية على نحو كفه مقدره (قوله فان ساواه) أي اوزاد عليه كما هو مفهوم بالاولى (قوله نقص) أي وجوباً (منه) أي المساوى اه عش (قوله في غير الغاصب) أي فيما إذا كان الجاني على نحو كف الرقيق غير الغاصب له (قوله أما هو) أي الغاصب و (قوله فيضمن بما نقص) معتمد و (قوله مطلقاً) أي ساوى المقدرام زاد عليه اه عش (قوله مطلقاً) لعله إذا كان التلف بجناية بخلاف ما إذا كان بافة سماوية ونحوها اخذ بما يأتي انما (قوله قطع يده) أي الرقيق (فرع) لو غصب جارية ناهداً او عبد اشابا او امرد فتبدل ثديها او شاخ او التحى ضمن النقص عياب اه شوبرى اه بجري (قوله او قود او حد) أي بجناية وقعت منه بعد الغصب بخلاف ما لو قطعت بجناية في يد المالك فانها غير مضمونة لان المستند إلى سبب سابق على الغصب كالتقدم عليه اه عش (قوله كان قطع ذكره واثنيه) أي بأن سقطت بلا جناية أو قطعت قود اسم على حج أي اما بالجناية فتضمن اه عش أي كباقي قول المتن (والقيمة فيه كالدية الخ) مبتدأ وخبر (قوله في اثنيه الخ) أي في قطعهما (قوله وإن زادت قيمته) أي الرقيق بالقطع (قوله وهو بيد البائع) غرضه مجرد افادة الحكم وإلا فالكلام في المغصوب نعم بالنظر لما فسره بشارح اليد العادية يكون استندراك اه عش (قوله لم يكن)

فان لم تنقص لم يلزمه شيء) هكذا ذكره وفيه نظر في الجناية المذكورة لما يأتي في الجنايات أنه لو لم يبق نقص بعد الاندمال اعتبر أقرب نقص الى الاندمال فان لم يكن قدر القاضي شيئاً ناجتاه فان قلت هذا لا يرد لان الكلام في الجناية من غير ذى اليد كالغاصب فلا يناسب تضمينه اعنى ذاليد كالغاصب لا نعلم يصدر منه شيء ولم يفت عضو قلت على تقدير ان المراد عدم تضمين ذى اليد لما ذكر فهذا انما يمنع تضمينه قرار الاراضية طريقاً على انه لو كان المراد ذلك لم يصح الحكم بالتضمن عند وجود النقص فليتأمل وليجرو قولهم ان المراد لم يلزمه شيء أي اصاله فلا ينافى ما يأتي في الجنايات اه (قوله اما الجناية الخ) مقابل قوله على نحو ظهر أو عنق لكن قد يقال هذا داخل في قوله الاتي وكذا المقدرة فلم ذكر هذا هنا فليتأمل ويحجب بالمنع لان المراد في الاتي ان تكون الجناية با تلاف المقدرة وهنا ان تكون با تلاف شيء فيه مثلاً المراد في الاتي لا تلاف الكف وهنا جرحه (قوله او قود او حد) هذا يفيد حيث حمل الشارح اليد العادية على الضامنة كيد المستعير ضمان المستعير بما نقص فيما لو تلفت ابعاض المعاري يده بقود او حد لكن هذا شامل لما إذا وجد السبب في يد المعير قبل الاستعارة ولا يخفى أنه مشكل وأنه غير مراد له بل الغاصب لا يضمن في هذه الحالة كما قال في الروض وإن كانت الجناية او الردة في يد المالك والعقوبة في يد الغاصب لم يضمن ويضمن في عكسه اه (قوله كان قطع ذكره واثنيه) أي بأن سقطت بلا جناية او قطعت قود (قوله وإن تلفت بالجناية عليها الخ) ينبغي ان الجناية إذا كانت من غير ذى اليد ان المراد بالضمان ضمان الجاني قرار او ذى اليد طريقاً (قوله لم يكن قابضاً له) ينبغي ان يجري هنا ما قالوه فيما إذا قبض المشتري الجارية المبيعة قبل القبض فيقال ان قبض المبيع لزومه الثمن بكامله وإن تلف قبل قبضه لزومه من الثمن قدر ما نقص من قيمته كما صرحوا بمثل ذلك في اقتضاء البكر ولعل مرادهم انه يلزمه من الثمن بنسبة ما نقص من القيمة قدر ما نقص من القيمة إذ قد يكون النقص قدر الثمن او أكثر وعبرة الروض في باب المبيع قبل قبضه فان قطع المشتري يده فيجعل قابضاً لبعض

أى المشتري اه عش (قوله فلا يلزمه إلا ما نقص) بمعنى أنه يستقر عليه من الثمن نسبة ذلك النقص ويجعل قابضا لمقابله فاذا نقص ثلث القيمة يجعل قابضا لثلثه ويستقر عليه ثلث الثمن رشيدى وعش وقال سم كان الزوم إذا فسخ اه والاول احسن (قوله ولا) أى إن الزمناه كمال القيمة سيد عمر وعش وكردى (قوله مع كونه الخ) أى ولا قائل به اه عش قول المتن (نصف قيمته) أى بعد الاندمال اه عش (قوله ايضا) أى كفى الذى لا يتقدر وفى الذى يتقدر إذا تلف باقة (قوله قد برىء) أى فرض برؤه (قوله ظاهر فى ذلك) أى فى الاخذ بعد الاندمال وتقدم عن عشي وياتى عن سم اعتماده (قوله هذا ان كان) إلى التنبيه فى النهاية والمعنى والاشارة إلى ما فى المتن (قوله إذا كان الجاني غير غاصب) أى وإن كان فى يد الغاصب اه معنى (قوله اما هو) أى الغاصب ذو اليد العادية اه معنى (قوله فلا يلزمه) أى كثيرا لا مرين الخ هل يطالب الغاصب قبل الاندمال أو هو كغيره ينبغى الثانى وقوله لاحتمال الشبهين أى شبه الحر وشبه المال سم على حج اه عش عبارة البجيرى أى شبه الادمى من حيث انه حيوان ناطق وشبه الدابة مثلا من حيث جريان التصرف عليه شورى اه (قوله على القولين) أى القديم والجديد (قوله لزومه النصف الخ) عبارة النهاية والمعنى لزومه النصف الخ (قوله لزومه) أى الغير (قوله والغاصب الزائد الخ) ظاهره وإن لم يبق نقص بعد الاندمال وفيه نظر لان الزائد خارج عن ارش المقدر فهو كارش غير المقدر الذى لا يلزم الغاصب حيث لم يبق نقص بعد الاندمال كما افاده كلام شرح الروض الماراه سم وتقدم عن عشي ان هذا إذا سقطت بلا جناية أو قطعت بقودا ما بالجناية فتضمن اه وبوافقه قول النهاية والمعنى ولو قطع الغاصب من الرقيق أصبعًا زائدًا برىء ولم تنقص قيمته لزومه ما نقص كما قاله أبو إسحق ويقوم قبل البرء والدم سائل للضرورة والمبعض يعتبر بما فيه من الرق كاذكره المارودى فى قطع يده مع ربع الدية أكثر الامرين من ربع القيمة ونصف الارش اه وهو أى نصف الارش نصف ما نقص من قيمته

المبيع حتى يستقر عليه ضمانه فان تلف بعد الاندمال وقبل القبض لم يضمن المشتري اليد بارشها المقدر ولا بما نقص من القيمة بل بجزء من الثمن فيقوم البعد صحيحا ثم مقطوعا فيستقر عليه من الثمن مثل تلك النسبة اه وهو كالصريح فى انه لا يلزمه زيادة على ذلك وهذا الكلام شامل لما إذا كان الخيار للبايع فقط فليراجع ولنظر فيما إذا لم ينقص بجناية المشتري كالمقطع ذكره واثنيه فلم ينقص وزاد ما لا يلزمه (قوله فلا يلزمه الا ما نقص الخ) كان الزوم إذا فسخ (قوله قابضا) أى فى الذى لا يتقدر والمقدر إذا تلف كما تقدم فيها (قوله اما هو فيلزمه أكثر الامرين الخ) هل يطالب الغاصب قبل الاندمال أو هو كغيره ينبغى الثانى (قوله لا اجتماع الشبهين) أى شبه الحر وشبه المال (قوله نعم إن كان القاطع غير الغاصب الخ) فى الروض وشرحه فى الطرف الاول من الباب الثانى وكذا فى الجراحة يطالب بهما أى يطالب المالك الجاني والغاصب وقرار بدلهما المقدر وغيره على الغاصب إلى ان قالوا وان لم يكن ارش الجراحة مقدرا فالمعتبر فى النقص نقص القيمة بعد الاندمال فان لم يكن حينئذ نقص لم يطالب بشيء كما صرح به الاصل وفى المطالبة بارش المقدرة قبل الاندمال القولان فى الجناية على الحر وسياق أن المرجع المنع اه بمعناه فقول لم يطالب بشيء كما صرح به الاصل أى لم يطالب الغاصب كما هو ظاهر اما الجاني فلا وجه لعدم مطالبته مطلقا لما سياتى فى الجناية انه لو لم يبق نقص بعد الاندمال اعتبر اقرب نقص الى الاندمال فان لم يوجد فرض القاضي شيئا باجتهاده فعلم انه لا شيء على الغاصب فيما لا مقدره إذا كان الجاني غيره ولم يبق نقص بعد الاندمال وقول الشارح والغاصب الزائد عليه المفروض فيما لا مقدره ظاهره وإن لم يبق نقص بعد الاندمال فليراجع فان فيه نظرا لكن ينبغى فى الاول ان الكلام فيما قراره على الغاصب لا مطلقا وحينئذ فهو طريق فيما يلزم الجاني لما تقرر أنه يفرض اقرب نقص اليه فان لم يكن فرض القاضي شيئا باجتهاده وعلم ايضا ان اقتصار الشارح فى الغاصب على ضمان الزائد باعتبار القرار والافه طريق فى ضمان غيره كما علم (قوله والغاصب الزائد عليه) ظاهره وان لم يبق نقص بعد الاندمال وفيه نظر لان الزائد خارج عن ارش المقدر فهو كارش غير المقدر الذى لا يلزم الغاصب حيث لم

فلا يلزمه الا ما نقص والا كان قابضه مع كونه يد البائع وفى يده نصف قيمته كما سيذكره آخر الديات وهل يتوقف الضمان هنا على الاندمال ايضا قولان ظاهر النص كما قاله القمولى لأ وقال الاذرعى انه الاصح فيقوم بحر وحافد برىء وقال البلقينى والزركشى المرجح ان المال لا يؤخذ قبل الاندمال لاحتمال حدوث نقص بمرىء الى نفس او بشركة جارحة وكلام الشيخين هنا ظاهر فى ذلك وعلى الاول فالفرق بين المقدر وغيره خفى اذا المحذور المذكور فى التعليل المذكور ياتى فى المقدر وغيره هذا ان كان الجاني غير غاصب اما هو فيلزمه أكثر الامرين من نصف القيمة والنقص على القولين لاجتماع الشبهين فلو نقص بقطعها ثلثا قيمته لزومه النصف بالقطع والسدس بالغصب نعم ان كان القاطع غير الغاصب والمالك وهو من يضمن كما هو ظاهر لزومه النصف والغاصب الزائد عليه

فقط أو المالك ضمن الغاصب الزائد عليه (وسائر الحيوان) أي باقية وهو ما عدا الآدمي إلا الصبي في الحرم أو على المحرم لما مر أنه يضمن بمثله للنص تضمن نفسه (بالقيمة) أي أقصاها كما يعلم بما يأتي وأجزاؤه بما نقص منها لأنه لا يشبهه (١٩) الآدمي بل الجماد وحمل المتن على ما ذكره أولى من

عش (قوله فقط) أي باعتبار القرار ولا فهو طريق في ضمان غير الزائد اه سم (قوله أو المالك) أي أن كان القاطع المالك ضمن الغاصب ما زاد على النصف فقط اه نهاية قال عش قوله مر أن كان القاطع المالك الخ أي ولو تعدى أو كذا وقطع الرقيق يد نفسه كما في شرح الروض وقد يقال الأقرب أنه يضمن أكثر الأمرين لأن جنايته على نفسه في يد الغاصب مضمونة على الغاصب وبقرق بين جنايته على نفسه وجناية السيد عليه في يد الغاصب بأن السيد جنايته مضمونة على نفسه فسقط ما يقابلها عن الغاصب بخلاف جناية العبد فانها مضمونة على الغاصب ما دام في يده اه قول المتن (وسائر الحيوان) مبتدأ خبره قول الشارح تضمن نفسه اه سم (قول المتن بالقيمة) أي سواء تلف أو تلف اه معنى (قوله أي أقصاها) أي أن كان غاصبا اه عش عبارة الرشدي هذا لا يناسب ما قدمه أول الفصل من أن مراد المصنف ما هو أعم من الغصب ولا ما سياتي في المتن في المقوم اه (قوله وأجزاؤه بما نقص الخ) عطف على قوله نفسه بالقيمة (قوله وأجزاؤه الخ) أي تلفت أو تلفت اه معنى (قوله على ما ذكر) أي شموله لنفس الحيوان وأجزائه اه عش (قوله أن أجزائه كنفسه) أي تضمن بالقيمة أي ما نقص اه سم (قوله بخلاف القن) أي يفصل في أجزائه بين ما يتقدرا رشه من الحروم لا يتقدرا منه اه سم (قوله فحمل المتن على هذا التعميم) قد يقال أنه لم يحمله على التعميم لأنه إنما حمل على ضمان النفس وجعل ضمان الأجزاء قدرا زائدا عليه كما لا يخفى فهو تخصيص عكس ما حمل عليه الأسنوي لا تعميم اه رشدي (قوله ليفرق به الخ) فيه ما لا يخفى سم على حج لعل وجهه أنه إذا حمل كلام المصنف على الأجزاء يحصل الفرق بينهما وبين القن أيضا لأن الأسنوي يجعل غير القن كالقن في أن نفسه تضمن باقصى القيم وإذا حمل كلام المصنف على الأجزاء دل على أن القن إنما يفرق بينه وبين غيره في الأجزاء اه عش (قوله التقويم بعد الاندمال) مبتدأ وخبر (قوله لا غير مسموم الخ) أي لا أن أطعمها غير مسموم فماتت (قوله ما لم يستول عليها) ينبغي ما لم يكن ما أطعمه إياها مضرابها سم وعش (قوله إلا أن غاب الخ) أي المستاجر (قوله وهذا) أي بقوله إلا أن غاب الخ (قوله أي الحيوان) إلى قول المتن كما في النهاية الأقول لو ورد إلى وبر اختلط وكذا في المعنى الأقول اه يمكن إلى المتن (قوله وقيل بفتحها) فيه ما لا يخفى سم على حج ولعل وجهه أن اسم المفعول لا يصاغ من قاصر اه رشدي زاد عش إلا بالصلة وليس المعنى هنا على تقديرها اه وقد يجب أن باب الفعل قد يكون متعديا عبارة المقصود وواب الخاسم كلها لوازم إلا ثلاثة أبواب نحو أفتعل وتفعول وتفاعل فانها مشتركة بين اللازم والمتعدى اه (قوله فما حصره عدا خ) محترز كيل أو وزن و (قوله كحيوان الخ) نشر على ترتيب اللفظ و (قوله متقوم) خير الموصول و (قوله وإن جاز الخ) غايته و (قوله والجواهر الخ) محترز وجاز السلم الخ و (قوله متقوم) خبر والجواهر الخ وأفراده بتأويل المذكور و (قوله لأن المانع الخ) تعليل لكون الجواهر وما عطف عليه متقوما (قوله عليه خل التمر) أي على الحد من داخل التمر وكذا إذا أراد معيب الحب الخ الاتي واما إذا أراد البر الاتي فلي جمعه (قوله فانه متقوم) المعتمد أنه مثلي نهاية ومعنى سم (قوله أحدهما) أي السكيل والوزن (قوله بذلك) أي بأحدهما (قوله وبر اختلط) إلى المتن في النهاية والمعنى ما يوافقه (قوله وبر اختلط الخ) مبتدأ خبره قوله مثلي لكن

يبقى نقص بعد الاندمال كما أفاده كلام شارح الروض المار (قوله في المتن وسائر) مبتدأ خبره قول الشارح تضمن نفسه (قوله أي أقصاها) انظر فانه إنما يأتي في الغاصب مع أنه فرض الكلام في أعم حيث قال و أراد بالعارية الخ وغير ذلك (قوله أن أجزائه كنفسه) أي يضمن بالقيمة أي بما نقص (قوله بخلاف القن) أي يفصل في أجزائه بين ما يتقدرا رشه من الحروم لا يتقدرا منه (قوله ليفرق به الخ) فيه ما لا يخفى (قوله ما لم يستول عليها) ينبغي وما لم يكن ما أطعمه إياها مضرابها سم (قوله بفتحها) فيه تامل (قوله فانه متقوم) المعتمد أنه مثلي (قوله ويرد بمنع حصره بذلك) انظره مع صحة السلم المتوقفة على حصره بذلك فان قلت أراد حصرا ماعدا

يقتضي السلم فيه متقوم وإن حصره كيل أو وزن لأن المانع من ثبوته في الذمة بعقد السلم مانع من ثبوته فيها بالتعدي وأورد عليه خل التمر فانه متقوم مع حصره بأحدهما وصحة السلم فيه ويرد بمنع حصره بذلك لأن ما فيه من الماء صيره مجزئ لا وبر اختلط بشعير مثلي مع عدم صحة السلم فيه

يقتضي السلم فيه متقوم وإن حصره كيل أو وزن لأن المانع من ثبوته في الذمة بعقد السلم مانع من ثبوته فيها بالتعدي وأورد عليه خل التمر فانه متقوم مع حصره بأحدهما وصحة السلم فيه ويرد بمنع حصره بذلك لأن ما فيه من الماء صيره مجزئ لا وبر اختلط بشعير مثلي مع عدم صحة السلم فيه

فيجب إخراج القدر المحقق من كل منها كذا قاله الأسدي و تبعه جمع لكن قال الأذري أنه غيب ومن ثم قال الزركشي وقد يمنع رد مثله لانه بالاختلاط انتقل من المثل إلى المتقوم (٢٠) للجهل بقدر كل منها وهذا هو الوجه بل كلامهم مصرح به حيث شرطوا في المثل صحة السلم فيه

مقتضى السياق أنه عطف على خل التمر كجزء به ع ش فكان ينبغي أن يقول فانه مثل كافي النهاية (قوله) فيجب إخراج القدر المحقق (الخ) أي ويصدق الغاصب في قدر ذلك إذا اختلفا فيه لانه الغارم ويحتمل وهو الظاهر أن يقال يوقف الأمر إلى الصلح لأن محل تصديق الغارم إذا اتفقا على شيء واختلاف في الزائد وما هنا ليس كذلك اه ع ش (قوله) وقد يمنع رد مثله الوجه انه لو علم قدر كل منها رد المثل لكل منهما وانه لو علم قدر أحدهما دون الآخر رد مثل ما علم قدره وقيمة الآخر ويمكن معرفة قيمته دون قدره إن شاهده أهل الخبرة قبل الاختلاط اه سم (قوله) وهذا (الخ) أي ما قاله الزركشي وكذا ضمير فعلية (قوله) لا يراد (مبالغة في عدم الورد) (قوله) على أن (يجاب) يتامل اه سيد عمر ولعل وجهه أن عدم الاستزام في القرض لا يقتضي عدمه في الغصب مع أن قول المصنف كالصريح في الاستزام في الغصب (قوله) ومعيب (الخ) مبتدأ خبره قوله يجب (الخ) وكان الأولى عطفه على قوله خل التمر (الخ) ثم يقول فانه يجب (الخ) (قوله) وقد يمنع (الخ) عبارة للمغنى وشرح الروض وشمل التعريف الرديء نوعا اما الرديء عيبا فليس بمثل لانه لا يجوز السلم فيه اه (قوله) اما المسخن بها فتقوم (الخ) والمعتمد انه مثل وكذا الادهان المسخنة سم ونهاية ومعنى (قوله) لكن خالفه (أي) ابن الرفعة ما في المطلب (قوله) بيع بعضه (أي) الماء المسخن نهاية ومعنى (قوله) (والاول وجه) اعتمد شيخنا الشهاب الرمي أي والنهاية والمغنى الاول سم (قوله) وقيد (أي) كون الماء مثليا (قوله) ويظهر (الخ) معتمدا اه ع ش (قوله) ولو (القي) إلى قوله وباقي في النهاية (قوله) برد) وينبغي قراءته بضم الراء بوزن سهل فيشمل ما لو كان ذلك بنفسه أو بفعل فاعل وفي المختار برد الشيء من باب سهل و برده من باب نصره فهو مبرود و برده أيضا تبريدا اه ع ش (قوله) فوجه (الخ) عبارة النهاية ففيه وجه أو جهها كما اتي به الودر حه الله تعالى لروم أرش نقصه وهو ما بين قيمته (الخ) اه (قوله) و حار حيثئذ (أي) أو رجع بعد صيرورتها حار إلى البرودة لم يسقط الارش كافي مسائل السمن ونحوه سم على منهج أقول وقد يقال قياس ما ذكره في زوال العيب من أنه لا يعدمه نقصا نا أن لا ضمان هنا وفرق بينه وبين السمن اه ع ش (قوله) ورمل) إلى قوله ويبض في المغنى لإقوله قال إلى المتن وما انبه عليه في الفواكه الرطبة وإلى التنبيه في النهاية إلا ما ذكره وقوله لا ماء فيه (قوله) ذهب المعدن الخالص (الخ) أي قبل أن يصنع وبعضهم أطلقه على الفضة أيضا وأطلقه الكسائي على الحديد والنحاس اه مغنى (قوله) أن نحو الاناء من نحو النحاس (الخ) فرع قال في العباب الملاعق المستوية متقومة والأسطال المرعبة والمصوبة في قالب مثليه ويضمن بالقيمة اه ونقل في تجريد هذا الأخير عن المهمات سم على منهج وقوله وتضمن بالقيمة قياس ما سياتي في الجلي انه يضمن مثل النحاس وقيمة الصنعة من نقد البلد اه ع ش (قوله) ولو مغشوشة (الخ) عبارة النهاية والمغنى خالصة أو مغشوشة ومكسرة أو سيكة اه قول المتن (ومسك (الخ) وعنبر وثلج وجمدنهاية ومعنى قول المتن (وقطن) أي وصرف نهاية ومعنى (قوله) ولم يره) عبارة النهاية والمغنى ولم يستحضره اه (قوله) وسائر الفواكه الرطبة) دخل فيه الزيتون وفي التجريد ما يخالفه والظاهر الدخول اخذ من قولهم في باب الربا

فعلية لا يراد على أن (يجاب) رد المثل لا يستلزم كونه مثليا كما يجب رد مثل المتقوم في القرض ومعيب حب أو غيره يجب قيمته كما اتي به ابن الصلاح مع صدق خد المثل عليه وقد يمنع صدقه عليه فانه لا يصح السلم فيه بوصف العيب لعدم انضباطه (كأء) غير مسخن بنار اما المسخن بها فتقوم على ما في المطلب لا اختلاف درجات حموه والحسق به الأذري الادهان إذا دخلت النار أي لغير التمييز لكن خالفه في الكفاية حيث جوز بيع بعضه ببعض والاول وجه وقيد شريح وغيره بما لم يخالطه تراب وترددوا في الماء الملح ويظهر انه ان اختلفت ملوحته ولم ينضبط كان مقوما لعدم صحة السلم فيه وإلا كان مثليا ولو ألقى حجرا حارا في ماء برد في الصيف فزال برده فوجه أو جهها انه يلزمه ما بين قيمته باردا وحارا حيثئذ (و تراب ورمل ونحاس) بضم اوله أشهر من كسره (وحديد وفضة وتبر) وهو ذهب المعدن الخالص عن ترابه وباقي ما يعلم منه ان نحو الاناء من نحو النحاس متقوم ودرهم ودنانير

ولو مغشوشة ومكسرة هما ونحو سيكة (ومسك وكافور وقطن) وإن كان فيه حبه كما ذكره الراغب ولم يره ابن الرفعة يجوز أن يفتح خلافه قال بعضهم وقشرين لم يعرض على النار بما يمنع صحة السلم فيه اه ومثله في ذلك البن نفسه (وعنب) وسائر الفواكه الرطبة

على ما جرى عليه هنا لکنهما
جرىا في الزكاة نقلا عن
الاكثرين على ان ذلك
مقوم وصححه في المجموع
واعتمده ابن الرفعة وغيره
(ودقيق) كما في الروضة
أبضا خلافا لمن وهم فيه
ونخالة وحبوب وادمان
وسمن ولبن ومخض وخل
لاماء فيه ويض وصابون
وتمر وزبيب (لا غالية
ومعجون) لاختلاف
أجزائهما مع عدم
انضباطهما (فيضمن المثل
بمثله) مالم يتراضيا على قيمته
لانه اقرب الى حقه نعم ان
خرج المثل عن القيمة كان
اتفاء ماء بمفازة ثم اجتمعا
بمحل لا قيمة للماء فيه أصلا
لزمه قيمته بمحل الاتلاف
بخلاف ما اذا بقيت له قيمة
ولو تافهة لان الاصل المثل
فلا يعدل عنه الا حيث زالت
ماليته من أصلها والا فلا كما
لا ينظر عند رد العين الى
تفاوت الاسعار ومحل كما يعلم
بما يأتي في قوله ولو ظفر
بالغاصب في غير بلد التلف
الخ فبلا مؤنة لنقله والا
غرمه قيمته بمحل التلف ولو
صار المثل متقوما ومثليا او
المتقوم مثليا كجعل الدقيق
خبزا والسمسم شيرجا
والشاة لحما ثم تلف ضمن
المثل ساوى قيمة الاخر
أم لا مالم يكن الاخر اكثر
قيمة فيضمن بقيمته في
الاولى والثالثة

بجواز بيع بعضه ببعض وان ما فيه ذهنية لامائة فجواز السلم فيه اولى من بيع بعضه ببعض اه ع ش (قوله
على ما جرى الخ) عبارة النهائية والمغنى كما صححه في الشرح والروضة وهما هو المعتمد وان صحاح في الزكاة الخ اه
(قوله على ان ذلك) اي العنب وسائر الفواكه اه كردى (قوله ابضا) اي كالعنب (قوله وحبوب) اي ولو
حب برسيم وغاسول اه ع ش (قوله وخل لاماء فيه) كذا في شرح الروض وهو على وجهه والمعتمد انه لا فرق
بين ما فيه ماء وغيره مراه سم عبارة البحرى عن ع ش ومن المثل الخلول مطلقا سواء كان فيها ماء ام لا على
المعتمد خلافا لمن قيدها بالتى لاماء فيها لان الماء من ضرورياتها اه (قوله ويض) الجمع فيه معتبر لان البيضة
الواحدة متقومة اهرشيدى (قوله مع عدم انضباطها) اي الاجزاء اه ع ش (قوله مالم يتراضيا) الى التنبيه في
المغنى (قوله مالم يتراضيا الخ) عبارة البحرى اي بشروط خمسة الاول ان يكون له قيمة في محل المطالبة والثاني
ان لا يكون لنقله من محل المطالبة الى محل الغصب مؤنة والثالث ان لا يتراضيا على القيمة والرابع ان لا يصير
مقوما او مثليا اخر اكثر قيمة منه والخامس وجود المثل اه وهذه الشروط كلها ماخوذة من الشرح
والمتن (قوله لانه) اي المثل (قوله ولو تافهة) يؤخذ مما سياتى من سم ان هذا فيما لا مؤنة لنقله والواجب
قيمته اه ع ش (قوله ومحل) اي الفلتصيل فيما اذا طال به بغير محل التلف بين ان يبقى له قيمة ولو تافهة وان
لا انما هو اذا لم يكن لنقله مؤنة والا فالواجب القيمة مطلقا مراه سم على حجج وقصيته انه لا نظر لاختلاف
الاسعار وهو غير مراد من ثم صرح في فصل القرض بان كلامنا من اختلاف الاسعار والمؤنة عبارة مستقلة
وعبارة شيخنا الزيدى هنا المراد مؤنة النقل ارتفاع الاسعار بسبب النقل اه ع ش (كجعل الدقيق) نشر
على ترتيب الف (قوله ثم تلف) خرج به ما اذا لم يتلف فيرد مع ارش النقص اسم (قوله ضمن المثل) هو
ظاهر في الاولى والثالثة بخلاف الثانية فان كلامنا السمسم والشيرج مثلي وليس احدهما معهودا حتى
يحمل عليه فعل المراد ضمن المثل في غير الثانية ويتخير فيها وعبارة سم على حجج عبارة شرح الروض اخذ
المالك المثل في الثلاثة مخير في الثالث منها اي مالو صار المثل مثليا بين المثلين اه وهو صريح فيما قلناه اه
انظر دمع انه قد يصدق عليه حد المثل (قوله وخل لاماء فيه) كذا في شرح الروض وهو على وجهه والمعتمد انه
لا فرق بين ما فيه ماء وغيره مراه (قوله بخلاف ما اذا بقيت له قيمة ولو تافهة) هذا مع قوله الاقوى ومحل الخ
يتحصل منه في مسألة الماء المذكورة انه حيث كان لنقله مؤنة فالواجب القيمة بقيت له بعد مطلقا ولا وحيث
لا فان بقيت له قيمة ولو تافهة فالمثل والا فالقيمة مراه (قوله ومحل الخ) اي فيما اذا طال به بغير محل التلف (قوله
ومحل الخ) فالتفصيل بين ان يبقى له قيمة ولو تافهة وان لا انما هو اذا لم يكن لنقله مؤنة والا فالواجب القيمة
مطلقا مراه (قوله ولو صار المثل متقوما الى قوله ضمن المثل) الى مالم يكن الاخر اكثر قيمة فيضمن قيمته في
الاولى الخ فيه امر ان الاول ان هذه القاعدة افادت فيما اذا غصب مثليا او صار متقوما ان الواجب عليه رد المثل
سواء ساءت قيمة المثل قيمة ذلك المتقوم الذى صار اليه او زادت عليها فان نقصت عنها واجب قيمة ذلك المتقوم
فان قلت هذا يخالف ما سياتى فيمن غصب بيضا ففقر خ او جبا فثبت من انه يرد مع ارش النقص ان نقص اذ
هذا من قبيل صيرورة المثل متقوما وقد اوجبه واراد ذلك المتقوم مع ارش نقصه ومن لازم ذلك نقص قيمته عن
قيمة المثل والام يمكن له ارش نقص وقضية القاعدة المذكورة رد المثل كما هو ظاهر قلت لان سلم الخالفة لان
القاعدة المذكورة مفروضة عند التلف وما ذكر مفروض مع بقائه حتى لو انعكس الحال انعكس الحكم كما
هو قضية تقيدها بالتلف والثاني انه لو وجب المثل لكون المتقوم الذى صار اليه انقص قيمة فرضى
المغصوب منه بقيمة ذلك المتقوم او وجبت قيمة المتقوم لانها اكثر من قيمة المثل فرضى المغصوب منه بالمثل
فهل يجبر الغاصب على موافقته فيه نظر ويتجه انه لا يجبر لانه اجبار على خلاف الواجب شرعا عليه وقد يكون
له غرض في الامتناع به لتيسير الواجب دون غيره فليتامل (قوله ثم تلف) خرج به ما اذا لم يتلف فيرده مع ارش
النقص ولهذا قال في الروض فصل وان نقصت الصفة فقط كمن ذبح شاة او طحن حنطة ردها مع الارش اه مع
ان ذبح الشاة قد يكون من قبيل صيرورة الشاة لحما تامل (قوله ضمن المثل) عبارة شرح الروض اخذ المالك

المالين في الثانية فعمل انه لو ذهب صاع برقيته درهم فطعته نصارت قيمته درهمها وسدسها بزه نصارت درهمها وثلاثا واكاه لزمه درهم وثلاث وكيفية الدعوى هنا انصاع ثمانية قيمة خبر درهم او ثلاثا لو صار التتوم مائة واكاه نحاس صبيغ منه - حل - وجب فيه اقصى التيم ويضمن الحل من النقد بوزنه وصنعتة بقيمتها من نقد البلد وقال الجمهور يضمه كله بقيمتة من نقد البلد وان كان من غير جنسه ولو لاربالا انه مختص بالعقود (تلف) المنصوب اذ الكلام فيه خلافا لمن وهم فاورد عليه ما لا يرد (أو) تلف فان تعذر (المثل) حسا كان لم يوجد بمحل النصب ولا بدون مسافة القصر منه نظائر ما مر في السلم او شرعا كان لم يوجد المثل فيما ذكر الا باكثر من ثمن المثل (فالقصة) هي الواجبة لانه الان كما لا مثل له (والاصح) فيما اذا كان المثل موجودا عند التلف فلم يسلمه حتى فقده كما صرح به أصله (ان المعتبر اقصى قيمه من وقت الغصب الى تعذر المثل) لان وجود المثل كبقاء عين المنصوب لانه كان مأمورا برده كما كان مأمورا برد المنصوب فاذا لم يفعل غرم اقصى قيمة في تلك المدة لانه ما من حالة الا وهو مطالب برده فيها

عش عبارة المغنى ثم تنف عنده اخذ المالك المثل في الثلاثة تخير في الثالث منها بين المثلين إلا أن يكون الاخر اكثر قيمة فهو خذ وفي الثالث وقيمتة في الاولين وهذا محل الاستثناء اه (قول) ويتخير المالك (الح) ذكره المغنى وشرح الروض قبل قوله ما لم يكن (الح) (قول) واكاه) ليس بقيد اه رشيدى اى وانما المدا على مطلق التلف (قوله) كانه نحاس (الح) يتأمل الجزم بانه متقوم مع صدق حد المثل عليه ولعل المتجه حل هذا الكلام على اناء نحاس يتمتع السلم فيه لعدم انضباطه بخلاف ما لا يتمتع السلم فيه كالاسطال المربعة وما صلب في قالب فيضمن ذاته بمثله وصنعتة بقيمتة كحلى النقد وخرج بقوله نحاس النقد لحرمة الصنعة اه سم وقوله ولعل المتجه حل هذا (الح) جزم بهذا الحل الزايد وخش وساطان (قوله) صنع منه حل) اى ثم تلف اه سم (قوله) وصنعتة بقيمتها) هذا هو المعتمد هنا وفي الصداق مر اه سم (قوله) وقال الجمهور (الح) عبارة النهاية والصنعة بنقد البلد كما جزم به ابن المقرئ وهو المعتمد واذكر في الروضة عن الجمهور ضمان الجزم والصنعة بنقد البلد (الح) زاد المغنى وان كانت الصنعة محرمة كالاناء من احد النعدين ضمنه بمثله وزنا كاسيكة وغيرها بما لا صنعة فيه كالنبر اه (قوله) وان كان (الح) هذه المبالغة راجعة الاول ايضا بل لم يذكرها في شرح الروض اى والمغنى الاعلى اه سم (قوله) من غير جنسه) الاولى من جنسه كفى النهاية والمغنى (قوله) لانه مختص بالعقود) اى وما هنا بدل متف وهو ايسر وضوءا بعتد اه عش (قوله) المنصوب (الح) عبارة المغنى زائد في المحرر تحت بدعية لقوله لاه في اول الفصل فخذها المصنف فورد عليه المستعير والمستام فانهما يضمنا المثل بالقيمة كما تقدم اتينيه عليه في المستعير فكان الاحسن ذكره هنا وحذنه هناك لكان لما كان كلامه في الغصب استغنى عن ذلك اه (قوله) الا باكثر (الح) اى وان قل اه عش قول الماتن (فالقصة) ولو وجد المثل بعد اخذ القيمة فلا يس لاحد هماردها وطلبه في الاصح والمنصوب منه أن يصبر حتى يوجد المثل ولا يكف اخذ القيمة مغنى وروض قول الماتن (والاصح ان المعتبر (الح) هذا يجرى نظيره في اتلاف المثل بلا غصب كما في الروض اه سم (قوله) موجودا) اى حسا وشرعا و (قوله) حتى فقده) اى في احدهما (قوله) حتى فقده) اى حسا او شرعا اه سم قول الماتن (اقصى قيمة) اى المنصوب عند الشارح ومثل المنصوب عند النهاية والمغنى كما ياتي (قوله) لان وجود المثل (الح) تعديل لقوله من وقت الغصب الى تعذر المثل (قوله) برده) اى المثل (قوله) فاذا (الح) و (قوله) لانه (الح) لا يخفى ما فيهما بالنظر الى ما اختاره الشارح من اعتبار قيمة المنصوب لا المثل (قوله) بردها) اى العين اه عش اقول لو اراد عين المنصوب كما هو ظاهر يرد عليه انه مطالب برد المثل لا المنصوب ولو اراد عين المثل لا يتم تقريب

المثل في الثلاثة تخير في الثالث منها اى ما لو صار المثل مثلياً بين المثلين اه (قوله) كانه نحاس) يتأمل الجزم بانه متقوم مع صدق حد المثل عليه لا يقال صنعتة معتبر قوهى غير مثلية لانا نقول هذا لا يمنع اعتبار مثلية ذاته فلتضمن بوزنها وصنعتة بقيمتها كحلى النقد الا في فليتأمل ولعل المتجه حل هذا الكلام على اناء نحاس يتمتع السلم فيه لعدم انضباطه بخلاف ما لا يتمتع السلم فيه كالاسطال المربعة وما صلب في قالب فتضمن ذاته بمثله وصنعتة بقيمتة كحلى النقد وخرج بقوله نحاس النقد لحرمة الصنعة (قوله) صبيغ منه حل) اى ثم تلف (قوله) من النقد) انظروا وجه التقيد مع ان العين في كل من النقد ونحو الحديد والنحاس مثلية فان كان لكون الخلاف مختصا به فيقال اختص مع ما ذكر (قوله) وصنعتة بقيمتها) هذا هو المعتمد هنا وفي الصداق مر (قوله) وان كان من جنسه) هذه المبالغة راجعة للاول ايضا بل لم يذكرها في شرح الروض الاعلى (قوله) ولا حواله) اى فيما دون مسافة القصر كما في الروض (قوله) في الماتن والاصح ان المعتبر (الح) هذا يجرى نظيره في اتلاف المثل بلا غصب ولذا قال في الروض فصل غصب مثليا فتلف او اتلفه بلا غصب والمثل موجود فلم يغرم حتى عدم المثل اى حسا او شرعا فيما دون مسافة القصر اى من بلد الغصب او الاتلاف لزمه اقصى القيم من الغصب اى فى الاولى والاتلاف اى فى الثانية الى الاعواز اى للمثل فان قال له المستحق انا صبر الى وجود المثل اجيب ولو تلف او اتلفه والمثل مفقود وهو غاصب اى فيهما فاقصى القيم من الغصب الى التلف

اما اذا كان المثل مفقودا عند التالف فيجب الاكثر من الغصب الى التالف (تنبه) هل المتبرقة المثل او المغصوب و جهان رجح السبكي وغيره الاول قالوا لانه الواجب وان كان المغصوب هو الاصل وينبئ عليهما ان الواجب (٢٣) على الاول الاقصى من التالف الى اقطاع

المثل وعلى الثاني الاقصى من

الغصب الى التالف كذا قاله

شارح والذي صرحوا به

كما علمت ان الواجب الاقصى

من الغصب الى تعذر المثل

في حالة اولى التالف في

اخرى وهذا غير الامرين

الذين بناهما على ما ذكره

وهو ظاهر او صريح في ان

العبرة بقيمة المغصوب

لا المثل والام يعتبر من وقت

الغصب ومن ثم ذكر شيخنا في

شرح الروض ما يصرح بان

المنقول هو اعتبار المغصوب

(ولو نقل المغصوب المثل)

او انتقل بنفسه او بفعل

اجنبي وكذا المتقوم كما علم

كالذي قبله من قوله السابق

وعلى الغاصب الرد فذكر

نقله مثال الاقتصار على

المثل لانه الذي يترتب عليه

جميع التفريعات الالية منها

قوله طالبه بالمثل فلا

اعتراض عليه خلافا لمن

زعمه (الى بلد) او محل

(آخر) ولو من بلد واحد

بشرط ان يتعذر احضاره

حالا كما اعتدده الاذرعى

اي والام يطالبه بالقيمة

(فللمالك ان يكفنه رده)

اذا علم مكانه لخبر على اليد

السابق (وان يطالبه) وان

قرب محل المغصوب ولو لم

يخف مربه ولا تواريه كما

يصرح به اطلاقهم وهو

الوجه خلافا للماوردى

الدليل (قوله اما اذا كان الخ) محترز قوله فيما اذا كان المثل الخ (قوله عند التالف الخ) بان قد قبله كان غصبه في رجب مثلا وقد التالف في رمضان وتلف المغصوب في شوال فيكون المغصوب مضمونا باقصى قيمه من رجب الى شوال اه بجري (قوله قيمة المثل) اي اقصى قيم المثل (قوله رجح السبكي وغيره الاول) اي المثل وهو ظاهر كلام الاصحاب خلافا لبعض المتأخرين نهاية ومعنى اي لابن حج ع ش (قوله عليه) اي الوجهين (قوله كما علمت) اي من قوله فيما اذا كان الخ مع محترزه المار (قوله في حالة) اي فيما اذا كان المثل موجودا عند التالف و (قوله في اخرى) اي فيما اذا كان المثل مفقودا عنده (قوله وهذا) اي ما صرحوا به ان الواجب الاقصى من الغصب الى تعذر المثل في حالة الخ وكذا قوله وهو الخ (قوله ما يصرح بان المنقول هو اعتبار المغصوب) قد يشكل على هذا اعتبار قيمته الى تعذر المثل لان فيه اعتبار قيمته بعد تلفه اهم (قوله او انتقل) الى قوله وهو ما رجحه الرافعي في المعنى الا قوله فذكر نقله الى المتن وقوله وان قرب محل المغصوب الى قوله وقضيته في النهاية الا قوله كما علم الى ذكر نقله وقوله فلا اعتراض الى المتن (قوله او انتقل بنفسه) اي كالمثل نقله سيل اوريا ع ش (قوله كالذى قبله) يعنى الانتقال بصورته وقول الكردى اي كالمثل الذى في المتن مع كونه خلاف المتبادر يرد التفرع الاقوى بقوله فذكر نقله مثال اي ومثله الانتقال (قوله) فلا اعتراض عليه الخ) فيه بحث لان المعترض يقول الحكم لا يختص فكان ينبغى التعميم ثم التفرع على كل ما يناسبه اه سم (قوله بشرط ان يتعذر احضاره حالا) اي بحسب العادة وان استغرق حمله زمانا يزيد على الوقت الذى هم فيه عرفا اه ع ش (قوله وان قرب محل المغصوب) خلافا للمعنى وشرح المنهج عبارتهما ان كان بمسافة بعيدة والا فلا يطالب الا بالرد قاله الماوردى وهذا كما قال الاذرعى فيما اذا لم يخف هرب الغاصب او تواريه والا فالوجه عدم الفرق بين المسافتين اه قال الجيرى قوله قاله الماوردى هذا رأى والمعمد انه يطالب بالقيمة مطلقا قرب المسافة ام بعدت امن تعززه او تواريه ام لا ام راه ع ش اه قول المتن (في الحال) متعلق بقوله يطالبه لا بالقيمة وينبغى كما قال الاسنوى اذا زادت القيمة بعد هذا ان يطالب اي الغاصب بها لانه باق على ملكه معنى واسنى واقره سم وع ش اي المغصوب (قوله لانه لا بد الخ) علة العلية الحيلولة لعدم المطالبة بالمثل واسقط المعنى لفظه من ثم وعليه التعليل ظاهر (قوله ويملكها الخ) اي فيجوز له التصرف فيها ولو وجدت فيها زوائد فحكمها حكم زوائد القرض فتكون ملكا لمن هي تحت يده بان اخذ بذل القيمة دابة اه بجري (قوله ملك القرض) قضيته عدم جواز اخذامة تحل له بدلها كالا يحل له اقراضها والوجه خلافه اذا الضرورة قد تدعو الى اخذها خشية من فوات حقه

او غير غاصب اي في الثانية فقيمة يوم التالف فلو غرم ثم وجد المثل لم يرجع اليه اه (قوله ومن ثم ذكر شيخنا في شرح الروض ما يصرح بان المنقول هو اعتبار المغصوب) قد يشكل على هذا اعتبار قيمته الى تعذر المثل لان فيه اعتبار قيمته بعد تلفه فان قيل انه كالموجود بوجود مثله قيل اعتبار الزيادة بعد تلفه مع وجود المثل الذى لا يساويها مشكلا يقال هي لا تعتبر حيث لا نأقول فلم تعتبر اقصى قيمه الى تعذر المثل فليتام (قوله) فلا اعتراض عليه الخ) فيه بحث لان المعترض يقول الحكم لا يختص فكان ينبغى التعميم والتفرع على كل ما يناسبه (قوله) ولوم يخف مربه الخ) كذا شرح مر (قوله اي باقصى قيمة من الغصب الى المطالبة) لو زادت القيمة بعد ذلك فينبغى اخذ الزيادة في الروض فيما اوبق المغصوب او سرقة او عيبه الغاصب او ضاع كما في شرحه ان للمالك تضمين الغاصب القيمة للحيلولة اقصى ما كانت من الغصب الى المطالبة اه قال في شرحه وينبغى كما قال الاسنوى اذا زادت القيمة بعد هذا ان يطالب بالزيادة لانه على ملكه اه (قوله ويملكها ملك القرض) قضيته انها لو كانت جارية تحل له امتنع اخذها لكن الوجه جواز اخذها للحاجة

ومن تبعه (بقيته) اي باقصى قيمة من الغصب الى المطالبة (في الحال) اي قبل الرد للحيلولة بينه وبين ملكه ومن ثم لم يطالب بالمثل لانه لا بد من التراد فقد يزيد السعر او ينحط فيحصل الضرر والقيمة شئ واحد ويملكها ملك القرض لانه ينتفع بها على حكم ردائها وورد بدلها عند رد العين

ولا يبرأ بدفعها عن ضمان زوائده وأجرته ومعنى كونها للحيلولة وقوع الترادف فيها (فإذا زاده) أى المغصوب أو عتق مثلاً (ردّها) أن بقيت وإلا فبدلها زال والحيلولة ويمتنع رد بدعها مع (٢٤) وجودها وإتمام ردّها إذا أخذها فقد المثل ثم وجد لأنه ليس عين حقه بخلاف المغصوب ولو

اتفقا على تركه في مقابلتها فلا بد من بيع بشروطه وقضية الماتن أنه ليس للغاصب

حبسه لاستردادها وهو ما رجحه الرافعي كما لا يجوز للشترى فاسدا حبس المبيع لاسترداد ثمنه على ما مر وفرق غيره بأن المشتري رضى بوضع البائع يده على الثمن ولا كذلك الغاصب فإنها أخذت منه قهراً ويرد بانه قهر بحق فهو كالاختيار. على أن

وجوب الرد عليه فوراً يمنع الحبس مطلقاً وليس كالحبس للأشهاد كما مر قبيل الإقرار (فان تلف) المغصوب المثل (في البلد) أو المحل (المنقول) أو المقتل (اليه) أو عادو تلف في بلد الغاصب (طال به بالمثل في أي البلدين) أو المحليين شاء لأن رد العين قد توجه عليه في الموضعين وأخذ منه الاسموى أن له الطلب في أي موضع شاء

من المواضع التي وصل إليها في طريقه بين البلدين (فان فقد المثل غرمه قيمة أكثر البلدين قيمة) لذلك ويأتى هنا بحث الاسموى أيضاً فله مطالبته بأقصى قيم المحال التي وصل إليها المغصوب. (ولو ظفر بالغاصب في غير بلد التلف)

والملك لا يستلزم حل الوطء بدليل المحرم والوثنية والجوسية بخلاف القرض أه نهاية قال ع ش قوله مر والأوجه خلافه أى فيجوز له أخذها ويحرم عليه الوطء ومع ذلك لو خالف ووطئ لا حد عليه ولو حملت منه صارت مستولدة ولو زمه قيمتها وقوله بخلاف القرض أى فان صحته تنوقف على عدم حل الوطء فحيث جاز التملك للقيمة جاز أخذها لا موقناً حل ووطئها كما يحل شرأؤها وان امتنع القرض أه (قوله ولا يبرأ بدفعها) أى القيمة عبارة المغنى ويجب على الغاصب اجرة المغصوب إلى وصوله للمالك ولو أعطى القيمة للحيلولة وكذا حكم زوائده وارث جنائته أه زاد أنها لو إن أبى أه (قوله أو عتق) ولو بموته كان يكون المغصوب مستولدة أه سم عبارة المغنى وقضية كلام المصنف أنه لا يسترد القيمة إلا إذا رد العين واستثنى من ذلك ما لو أخذ السيد قيمة أم الولد للحيلولة ومات السيد قبل ردّها فان الغاصب يسترد القيمة كما قاله في المطلب ويلتحق بذلك ما لو اعتقها أو عتق العبد المغصوب أه وعبارة النهاية أو خرج عن ملكه بعق من أه المالك أو موت في الإيلاد وكالا عتاق إخراج عن ملكه بوقف أو نحوه أه قال ع ش قوله لم أر موت في الإيلاد أى فبرد الوارث ان كانت حية عند موت المورث فلو جمل حياته أهل ترد القيمة لأن الأصل الحياة فيه نظراً ما لو ماتت قبله فتستقر القيمة سم وقوله فبرد الوارث أى القيمة التي أخذها مورثه من الغاصب وقوله فيه نظراً لا يبعد عدم الرد لتحقق ضمان الغاصب باستيلائه ولا يسقط إلا بعد ولده ليد مالكة أو ما يقوم مقام العود ولم يوجد أحد منهما أه قول الماتن (ردّها) أى زوائدها المتصلة دون المنفصلة ويتصور زيادتها بان يدفع عنها حياً أو أمانة أو شجرة فتشمر كما قاله العمرانى أه معنى وفى ع ش عن العباب مثله (قوله ثم وجد) أى المثل وكذا ضمير قوله لأنه الخ (قوله على تركه) أى رد المغصوب (في مقابلتها) أى القيمة أه ع ش (قوله بشروطه) ومنها قدرة المشتري على تسليمه وعليه فلو أبى المغصوب في يد الغاصب ولم يقدر على رده لم يصح شرأؤه ويحتمل خلافه لتنزيل ضمانه منزلة كونه في يده أه ع ش (قوله حبسه) أى المغصوب أه ع ش (قوله وهو ما رجحه الرافعي) عبارة المغنى وهو كذلك وان حكى القاضى الحسين عن النص أن له ذلك أه (قوله فإنها أخذت) أى القيمة (منه) أى الغاصب (قوله فهو) أى الاخذ منه قهراً (قوله مطلقاً) أى اخذ بحق أو لا أه ع ش (قوله وليس الخ) أى الحبس للاسترداد عبارة النهاية وله الحبس للأشهاد الخ أه (قوله المغصوب المثل) إلى قوله وقضيته في المغنى (قوله واخذ منه الاسموى الخ) معتمد ع ش ومعنى قول الماتن (فان فقد المثل) حساباً لم يوجد أو شرعاً بان منع من الوصول إليه مانع أو وجد زيادة على ثمن مثله أه معنى وفى ع ش بعد ذكر مثله عن سم عن الروض وشرحه وقوله أو وجد زيادة أى وإن قلت وامتنع الغاصب من بدّلها أه قول الماتن (قيمة) والعبرة في التقويم بالنقد الغالب في ذلك المحل كما يأتى في قوله هذا كله إن لم ينقله الخ أه ع ش (قوله لذلك) أى لأن رد العين الخ قول الماتن (بالغاصب) أى المتلف بغير غصب أه معنى (قوله وقضيته)

وقد يحتاج إلى أخذها ثلاثا فيوت حقه لعدم تيسر غيرها ولا يطؤها ثلاثا ردّها فيكون ما جرى شيها بأعارة الجوارى للوطء وقد تمتع الوطء مع وجود الملك كافى للجوسية مر (قوله أو عتق) ولو بموته كان يكون المغصوب مستولدة فبرد الوارث إن كانت حية عند موت المورث فلو جمل حياته حيثما أهل ترد القيمة لأن الأصل الحياة فيه نظراً ما لو ماتت قبله فتستقر القيمة (قوله ولو اتفقا على تركه الخ) عبارة شرح الروض فان اتفقا على ترك الترادف هنا أى فيما إذا أخذها لا باق المغصوب أو سرقة مثلية أو متقومة وفيما مر أى فيما إذا غصب المثل ونقله إلى بلد آخر فلا بد من بيع أمواله اتفاقاً على ذلك قبل رده قال الزركشى فجاءت بالاتفاق قال الامام ولا حاجة إلى عقد قلت ويوجهه بان القيمة حينئذ على ملك المالك تكفى فيما ذكر بخلافها بعد رده أه ثم ذكر عن السبكي أنه مجرد عود المغصوب ينتقض الملك في القيمة فيما يظهر ثم نقله عن تصريح المحاملى في مجموعه (قوله وقضية الماتن الخ) كذا شرح مر (قوله في الماتن فان فقد المثل) قال في الروض أو وجد

والمغصوب مثلى والمثل موجود (فالصحيح أنه ان كان لا مؤنة لنقله كالنقد) اليسير وكان أى الطريق آمناً (فله مطالبته بالمثل) اذ لا ضرر على واحد منهما حيث وقضيته بل صريحه وصریح ما مر في السلم والقرض أن ماله مؤنة

وتحملها المالك كالأمانة له بل هو داخل فيه لأنه بعد التحمل يصدق عليه أنه لأمانة له ولا ينافيه قولهما لو تراصيا على المثل لم يكن له تكليفه
مؤنة النقل ولا قول السبكي والقمولي كالبغوي لو قال له الغاصب خذوه وخدموه ثم حملهم يجبر أما الأول فلأن على الغاصب ضررا في أخذ المثل
ومؤنة النقل منه وأما الثاني فلأن على المالك ضررا في تكليفه حمله إلى بلده وإن أعطاه الغاصب مؤنة وأما صورتنا فلا ضرر فيها على واحد
منهما لأن المالك إذا رضى بأخذ المثل ودفع مؤنة حمله لم يكن على الغاصب ضرر بوجه (٢٥) ويؤيد ذلك قول البرهان الفزاري لم تمتنع

المطالبة بالمثل هنا لاجل
اختلاف القيمة بل لاجل
مؤنة حمله وقضية كلام
المصنف أيضا أنه لا فرق بين
زيادة سعر المثل في بلد
المطالبة وعدمها وهو ما
رجحاه لكن أطال جمع
متأخرون في الانتصار للتقيد
بما إذا لم يرد ويرد بأنه حيث
تيسر المثل بلا ضرر ولا نظر
للقيمة (والا) بأن كان لنقله
مؤنة ولم يتحملها المالك
أخذا عما تقرر أو خاف
الطريق (فلا مطالبة بالمثل)
ولا للغاصب أيضا تكليفه
قبوله لما فيه من المؤنة
والضرر (بل يغرمه قيمة
بلد التلف) سواء كانت بلد
الغصب أم لا هذا إن كانت
أكثر قيمة من المحال التي
وصل إليها المغصوب والا
فقيمة الأقصى من سائر
البقاع التي حل بها المغصوب
وذلك لأن تعذر الرجوع
للمثل كفقده والقيمة هنا
للفيصوله فإذا غرمها ثم
اجتمعا في بلد المغصوب لم
يكن للمالك ردها وطلب
المثل ولا للغاصب استردادها
وبذل المثل (وأما) المغصوب
(المتقوم) كالحصوان

أى التعليل (قوله وتحملها المالك) أى بدفعها كما يأتي أه سم (قوله ولا ينافيه) أى قوله أن ماله مؤنة
وتحملها المالك الخ (قوله لو تراصيا) أى فيما إذا كان للنقل مؤنة (قوله) أى للمالك (تسليفه) أى
الغاصب (قوله ودفع مؤنة حمله) منه يعلم أن المراد مؤنة نقله إلى بلد الظفر وأما مؤنة نقله من بلد الظفر فهي
المذكورة في قوله ولا ينافيه قولهما الخ وقوله ولا قول السبكي الخ أه سم (قوله ويؤيد ذلك) أى القضية
المذكورة (قوله هنا) أى في مسألة الظفر فيها إذا كان للنقل مؤنة (قوله وهو ما رجحاه) فيه نظر فليراجع
أه سم (قوله للتقيد بما إذا لم يرد) اعتمده مرأى فإن زاد فليس له المطالبة بالمثل بل بقيمة بلد التلف أه
سم ومر عن الزبائدي وعش اعتماده عن المغنى أنهما يؤلفه قول المتن (والا فلا مطالبة الخ) ولو نظر
بالتلف الذي ليس بغاصب في غير مكان التلف فحكمه حكم الغاصب فيما ذكره المصنف أه معنى (قوله
بأن كان) إلى قول المتن وأما في النهاية لا قوله ولم يتحملها إلى أو خاف (قوله بأن كان لنقله مؤنة) وزيادة
قيمته هناك مانع من المطالبة سم على منبج أه عش (قوله أو خاف الطريق) انظر لم منع الخوف
المطالبة مع أن ضرره يعود على المالك وقد رضى إلا أن يقال بل يعود الضرر على الغاصب أيضا لأنه لما
كان حصوله في ذلك المكان إنما هو مع الخطر كان كذا المؤنة إذا الخطر ومعاناته كالمؤنة تقسم على حجب وقد
يقال المراد أن لا يطالبه بالرد إلى محله لما فيه من الخطر على الغاصب فلا ينافي أنه يطالبه بمثلته إن أراد أخذه ثم
وقد يده هذا ما مر في السلم أنه إذا كان لنقله مؤنة وتحملها المسلم أجبر على التسليم أه عش (قوله ولا
لغاصب أيضا تكليفه قبوله) أى المثل ومثله العين المغصوبة أما ذكره أه عش (قوله سواء) إلى قوله
والقيمة هنا في المغنى (قوله هذا) أى اعتبار قيمة بلد التلف (قوله كالحصوان) إلى قوله انتهى في النهاية لا قوله
قال القاضي (قوله وأبعاضه) محله في الرقيق أن لم يكن أقصى القيم أكثر من مقدار العضو كما مر أه رشيدى
وتقدم هناك أنه في غير الغاصب أما هو فيضمنه وهو بما تنقص مطلقا قول المتن (بأقصى قيمه الخ) ولا فرق في
اختلاف القيمة بين تغير السعر وتغير المغصوب في نفسه ولا عبرة بالزيادة بعد التلف أه معنى وقوله لأنه لا
الفرع في المغنى لا قوله على أنه لا يفتجب (قوله يتوقع زيادتها) أى بالنظر لذاتها وإن قطع بعدمها عادة
أه عش أى فلم تفت بالسكينة (قوله من غالب نقد الخ) فإن غلب نقدان وتساويا عين القاضي واحدا
كما قاله الرافعى في كتاب البيع أه معنى (قوله وحله) أى اعتبار غالب نقد بلد التلف (قوله وهو)
أى محل القيمة (أكثر المحال الخ) أى قيمة (قوله وقد يضمن المتقوم الخ) غرضه منه مجرد الفائدة
والا فالكلام في المغصوب نعم هو محتاج إليه بالنظر لتأويله قول المتن السابق يد عادية بالضامنة فإن
المال الزكوى بعد التمكن مضدود على المالك أه عش (قوله لأنه لو أخرج) أى المالك (قوله)

بزيادة أى على ثمن مثله قال في شرحه أو منعه من الوصول إليه مانع أه (قوله وتحملها المالك) أى بدفعها كما
يأتى (قوله ودفع مؤنة حمله) منه تعلم أن المراد مؤنة نقله إلى بلد الظفر وأما مؤنة نقله من بلد الظفر فهي
المذكورة في قوله ولا ينافيه قولها الخ وقوله ولا قول السبكي الخ (قوله وهو ما رجحاه) فيه نظر فليراجع
(قوله للتقيد بما إذا لم يرد) اعتمده مرأى فإن زاد فليس له المطالبة بالمثل بل بقيمة بلد التلف (قوله أو خاف
الطريق) أنظر لم منع الخوف المطالبة مع أن ضرره يعود على المالك وقد رضى إلا أن يقال بل يعود الضرر
على الغاصب أيضا لأنه لما كان حصوله في ذلك المكان إنما هو مع الخطر كان كذا المؤنة إذا الخطر ومعاناته

(٤ - شروانى وابن قاسم - سادس)
في حالة زيادة القيمة غاصب مطالب بالرد فإذا لم يرد ضمن بدله بخلاف ما لو رد بعد الرخص لا يغرم شيئا لأنه مع بقاء العين يتوقع زيادتها على أنه
لا نظر مع وجودها للقيمة أصلا وتجب قيمته من غالب نقد بلد التلف ومحله أن ينقله أو اعتبر نقد محل القيمة وهو أكثر المحال التي وصل إليها
وقد يضمن المتقوم بالمثل الصورى كالمثل الزكوى في يده بعد التمكن لأنه أخش مثله الصورى مع بقائه جاز فاولى مع تلفه (فرع)

قال القاضي غصب برأية خمسة وعشرون فماده خمسين ثم تألف ضمن ثمانية إذا نقصه الطعن لا تجبره زيادة الخبز كالونسي
الغن حرقته وعلبه أخرى أو أقره جمع متأخرون بل جزم به آخرون وكانهم نظروا إلى أن هذا من صور ما إذا صار المثل متقوما المرجح فيه أنه
يجب مثله ما لم يكن المتقوم أغبط فتجب (٢٦) قيمته وهي الثمانون في صورة القاضي لأنها لا غبط ولا ثلاثون وإن وجبت للنقص لكنها

بدل الجزء الفائت بالطحن
فضمت للخمسين وبهذا
يجاب عما يقال القياس
وجوب البر والثلثين لأنه
حيث لا غبط يجب المثل
وأما الثلاثون فقد استقرت
بالطحن ولا ينبغي أن زاد
بالخبز أضعا فاعا وعما يقال
أيضا هذا مبنى على ما قاله
القاضي أنه لو طحن البر ثم
خبزه وجب أكثر القيم ولا
يطالب بالمثل نظر الحالة عند
تلفه وهو ضعيف ووجه
الفرق بين هذا وصورة
الاولى ما تقر أنه وجب
ارش اجزاء فائتة فضمت
للأصل ووجب قيمة الكل
فوجب القيمة هنا ليس
للنظر لوقت التلف بل لضم
الارش إلى الأصل وفيما
انفرد به القاضي للنظر
إلى وقت التلف فتخالف
المدركان نعم يلزم على ذلك
أن محل قولهم إذا صار المثل
متقوما وجب المثل ما لم يكن
المتقوم أغبط ما إذا لم يكن
الغاصب ضمن جزءا من المثل
إذا ضم ارشه إلى قيمة
المتقوم صار أغبط فيجب
الأغبط هنا نظرا لما قررته
من تبعية الارش للعين لأنه
بدل جزئها ولا ينافي مامر
من ضمان الثلاثين ما قيل

فماده خمسين) فقد نقص ثلاثين اه سم (قوله ثم تلف) أي الخبز (قوله من صور الخ) أي فان الخبز الذي
صار إليه متقوم اه سم (قوله المرجح فيه الخ) نعت لما إذا الخ (قوله مثله) أي المثل (قوله قيمته) أي المتقوم
(قوله والثلثون الخ) جواب عما يقال المتقوم هنا الخبز وقيمته خمسون لا ثمانون وحاصل الجواب أن قيمة
الخبز مع ملاحظة بدل الجزء التالف ثمانون اه كردى (قوله وبهذا) أي بالضم المذكور (قوله لأنه حيث
لا غبط) أي كما هنا لاستواء قيمة البر والمثل والخبز المتقوم إذ كل خمسون اه سم (قوله يجب المثل) أي وهو البر
هنا (قوله وأما الثلاثون الخ) من جملة ما يقال (قوله فقد استقرت) أي وجوب الثلاثين على حذف المضاف
(قوله هذا) أي ما قاله القاضي وأقره الجمع المتأخرون (قوله على ما قاله القاضي) أي مرة أخرى قبل قوله
السابق اه كردى (قوله ولا يطالب بالمثل الخ) هذا مخالف لما تقر في قاعدة صيرورة المثل متقوما من أنه
يطالب بالمثل إلا أن يكون المتقوم أكثر قيمة فلماذا قال وهو ضعيف اه سم (قوله وهو) أي القول الثاني
للقاضي ضعيف أي والمبنى على الضعيف ضعيف اه كردى (قوله بين هذا وصورة الاولى) جعلها صورتين
باعتبار فرض النقص بالطحن ثم الزيادة بالخبز في الاولى دون هذا اه سم عبارة الكردى قوله بين هذا
أي القول الثاني وقوله وصورة الاولى أرادها قوله غصب برأية خمسة وعشرون الخ اه (قوله فضمت) أي الارش
وهو الثلاثون فالتأنيث لرعاية المعنى (قوله فوجب القيمة هنا) أي قيمة الكل في الصورة الاولى و(قوله
وفيما انفرد به الخ) أي فوجب القيمة في الصورة الاخرى من صورتي القاضي التي انفرد بها اه كردى
(قوله على ذلك) أي ما تقر (قوله ما إذا لم يكن الخ) خبر أن محل الخ اه كردى (قوله فيجب الأغبط الخ)
متفرع على اللازم المذكور (قوله مامر الخ) أي في الصورة الاولى (قوله لان هذا) أي ما قيل الخ (قوله رده
الخ) أي سواء ارد المثل أو تلف (قوله وان زاد الخ) تعميم ثان لقوله فيضمنه (قوله كأم) أي في الصورة الاولى
وفي أول الفصل قول المتن (وفي الاتفاق) أي للبتقوم اه معنى (قوله لمضمون) إلى قول المتن ولا تضمن في
النهاية (قوله لمضمون بلا غصب) دخل فيه العارو والمستام فيضمنان بقيمة يوم التلف اه ع ش قول المتن (يوم
التلف) هذا في غير المثل بخلاف المثل إذا تلفه مع وجود مثله ثم فقد فيضمن بالاقصى إلى فقد المثل كما بيناه عند
قول المتن السابق والاصح أن المعتبر الخ سم على حج اه ع ش (قوله ان صلح) أي محل التلف للتقويم وكذا ضمير
قوله اليه الا في (قوله وذلك) أي اعتبار يوم التلف (قوله عبد مغنيا الخ) ولو اتفاديك الهراش او كبش
الطاح ضمنه غير مهارش او ناطح اه نهاية (قوله لانه حرمة الخ) عبارة بالنهاية قال في الروضة لانه محرم كما

كالونه (قوله فماده خمسين) فقد نقص ثلاثين (قوله من صور ما إذا صار المثل متقوما) أي فان الخبز الذي
صار إليه متقوم (قوله لكنها بدل الجزء الفائت بالطحن) في إطلاقه أنه بالطحن فات جزءا نظرا بل قد قطع
بعدم فوات متمول (قوله بهذا يجب الخ) يتأهل وجه الجواب به (قوله لانه حيث لا غبط) أي كما هنا لاستواء
قيمة المثل وهو البر والمتقوم وهو الخبز إذ كل خمسون (قوله ولا يطالب بالمثل) هذا مخالف لما تقر في قاعدة
صيرورة المثل متقوما من أنه يطالب بالمثل إلا أن يكون الاخر أكثر قيمة فلماذا قيل وهو ضعيف (قوله
ووجه الفرق بين هذا وصورة الاولى) جعلها صورتين باعتبار فرض النقص بالطحن ثم الزيادة بالخبز
في الاولى دون هذه (قوله في المتن يوم التلف) هذا في غير المثل بخلاف المثل إذا تلفه مع وجود مثله ثم فقد
فيضمن بالاقصى إلى تلف المثل كما بيناه عند قول المتن السابق والاصح أن المعتبر الخ (قوله لم يلزمه ما زاد على
قيمتها بسبب الغناء) قال في الروضة لانه محرم كما في كسر الملاهي قال في شرح الروض وهو محمول على غناء

القاعدة في المثل أنه لا يتغير ضمانه بنقص القيمة لأن هذا في نقص بالرخص فقط ثم رده بعينه أما نقص بفعل الغاصب أو بغير
فعله كذسيان الصنعة عنده فيضمنه رده أو تلف وان زاد عنده ما يزيد على ذلك النقص كأم (وفي الاتفاق) لمضمون بلا غصب) يضمنه بقيمة
يوم التلف) في محله أن صلحوا الا كفارة بقيمة أقرب محل اليه وذلك لانه لم يدخل في ضمانه قبل وبعد التلف هو معدوم وضمن الزائد في المغصوب
أما كان بالغصب ولم يوجد هنا ولو اتلف عبد مغنيا لزمه تمام قيمته أو أمة مغنية لم يلزمه ما زاد على قيمتها بسبب الغناء لانه حرمة استماعه منها

عند خوف الفتنة لقيمة له وقصديته ان غناء العبد لو حرم لكونه امر دحسنا يخشى منه الفتنة (٢٧) او غير امر دلكنه لا يعرف الغناء إلا

على وجه محرم كان مثلها
فيما ذكر ولو استوى في
القرب اليه محال مختلفة
القيم تخير الغاصب فيما
يظهر (فان جنى) عليه بتعد
لابنحو صيال وهو بيد
مالكه او من يخلفه في اليد
(وتلف بسرية) من تلك
الجناية (فالواجب الاقصى
أيضا) من حين الجناية إلى
التلف لأن ذلك إذا وجب
في اليد العادية ففي الاتلاف
السارى اولى (ولا تضمن)
حشيشة ونحوها من
المسكرات الطاهرة على ما
قاله ابن النقيب كالخمر وفيه
نظر لانها متقومة يصح بيعها
فليحمل على ما إذا فوّتها على
مريدا كلها المحرم وانحصر
تقويتها في إتلافها ولا
(الخمر) ولو محترمة لذى
لا قيمة لها ككل نجس ولو
دهنا وماء على الأوجه
والمراد بها هنا ما يعم النبيذ
نعم لا ينبغي إراقة قبل
استحكام غير حنفي في ذلك
يرفعه فيغرمه قيمته ولا
نظر هنا لكون من هو له
يعتقد حله او حرمة خلافا
لما يرويه كلام الأذرعى
لأن ذلك إنما هو بالنسبة
لوجوب الإنكار لما يأتى
انه إنما يكون في جمع عليه
او ما يعتقد الفاعل تحريمه
(ولا تراق) هي فالولى بقية

في كسر الملاهي وهو محمول على غناء يخاف منه الفتنة لثلاثين ما يأتى في الشهادات من كراهته بخلاف ما لو لم
يكن الغناء محرما فيلزمه تمام قيمتها وكالامة في ذلك العبد اه (قوله عند خوف الفتنة) اى بان يخاف منها
ذلك عادة اى باعتبار غالب الناس فان لم يخف الفتنة كان مكروها وحينئذ يضمه حلي اه بجيرى
(قوله إلا على وجه محرم الخ) نحو المقترب بالآلات اللهم وفيما يظهر أى بناء على حرمة على خلاف فيه يأتى في
الشهادات اه سيد عمر (قوله ولو استوى الخ) من متعلقات ما قبل مسألة العبد فكان الاتق تقديمه هناك
اه رشيدى (قوله تخير الغاصب) اى المتلف وإنما سماه غاصبا مجازا اه كردى (قوله عليه) اى المتقوم
اه مغنى (قوله على ما قاله ابن النقيب) اعتمده النهاية والمعنى لكن عبارتهما كما قاله الاسنوى اه (قوله
وفيه نظر الخ) جوابه ان الشارع متشوف لاتلاف المنكرات فلا ضمان شرح مر اه سم وقال ع ش
أقول وهو أى ما في التحفة من الضمان الأقرب ووجه أنها طاهرة ينتفع بها ويجوز أكلها عند الاحتياج
كالدواء فالاتلاف يفوت ذلك على محتاجها اه (قوله ولو محترمة) إلى قوله انتهى في المغنى إلا قوله ومنه إلى
لأنهم يقرون وقوله وآلة الله هو إلى قول المتن وتضمن في النهاية إلا قوله والخزير وقوله يأتى في الإبراع إلى
المتن (قوله ولو محترمة لذى) هذا يفهم ان الخمر في يد الذمى قد تكون غير محترمة وليس مراد ابل هي محترمة
وان عصرها بقصد الجزية فلا تراق عليه إلا إذا أظهر نحو بيعها فتراق الاظهار لا لعدم احترامها اه ع ش
(قوله والمراد بها الخ) اى على سبيل التجوز اى بناء على ما قاله الاكثر من تغارهما فالخمر هي المعتصر من
العنب والنبيذ المعتصر من غيره لكن في تذبذبات الاسماء واللغات عن الشافعى ومالك واحداهل الاثر
انها اسم اكل مسكر وعلى هذا لا تجوز في كلام المصنف (قوله نعم لا ينبغي الخ) عبارة المغنى والنهاية ولكن
لا يريه إلا بامر حاكم مجتهد يرى ذلك كما قاله الماوردى لا لا توجه عليه الغرم فانه عند اى حنفية مال
والمقلد الذى يرى إراقة كالمجتهد في ذلك اه قال ع ش قوله ولكن لا يريه الخ والذى يظهر ان مراده ان
الاولى ان لا يريه إلا بامر الحاكم المذكور لانه يتمتع بغير امره لان مجرد خوف الغرم لا يقتضى المنع سم
على منهج اه (قوله قبل استحكام غير حنفي) كان وجه التعبير بالاستحكام دون الاستئذان الذى عبر به
غيره ان مجرد الاستئذان لا يمنع تغريم الحنفى فتأمل اه سم ومر عن النهاية والمغنى ما يفيد ان المراد
بالاستحكام الأمر (قوله ولا تراق الخ) راجع لقوله نعم الخ (قوله هنا) أى فى التوقى عن الغرم بالاستحكام
و (قوله يعتقد حله) اى حتى يحتاج توقى الغرم إلى الاستحكام و (قوله او حرمة) اى حتى يكون النبيذ
حينئذ كالخمر المجمع عليها فلا يحتاج التوقى إلى الاستحكام اه مغنى (قوله لان ذلك الخ) عبارة المغنى لان
توقى الغرم عندهم يراه لا فرق فيه بين من يعتقد تحريمه وغيره فلا وجه لما قاله اى الأذرعى اه قول المتن (ولا
تراق على ذمى) انظر إراقة النبيذ على الحنفى وقد يدل إطلاق قوله نعم لا ينبغي الخ وقوله ولا تراق هنا الخ على انه
يراق عليه اه سم وهو محل تأمل فان ظاهر فيها صريح نقل والا فاولى من الذى بعدم الاراقة لانه يتخذ
باجتهاده مبنى على شريعة الاسلام وان ضمت مدركة فليتأمل فان كلام التحفة السابق إنما هو في الضمان

يخاف منه الفتنة لثلاثين ما صححه في الشهادات من انه مكروه ثم قال في شرح الروض وكالجزائية فيما ذكر
العبد وما نقله الاصل فيه من لزوم تمام قيمته يحمل على ذلك اه ع ش مر (قوله ففي الاتلاف السارى اولى)
وقد يضمن بالاقصى في الاتلاف غير السارى ايضا كالأول في يد المالك والمثل وجود ثم فقد فيلزم أقصى
القيم من الاتلاف إلى فقد المثل قال في الروض فصل غصب مثليا فتاف او اتلفه بلا غصب والمثل وجود فلم
يغرم حتى عدم المثل فيما دون مسافة التصرف لزمه أقصى القيم من الغصب اى في الاول او الاتلاف اى في الثانى
إلى الاعواز اى فقد المثل اه وقد تقدم عند قول المتن والأصح أن المعتبر الخ (قوله على ما قاله ابن النقيب)
اعتمده مر (قوله وفيه نظر الخ) جوابه ان الشارع متشوف لاتلاف المنكرات فلا ضمان شرح مر (قوله
قبل استحكام غير حنفي) كان وجه التعبير بالاستحكام دون الاستئذان الذى عبر به غير ان مجرد الاستئذان
لا يمنع تغريم الحنفى فتأمل (قوله في المتن ولا تراق على ذمى) انظر إراقة النبيذ على الحنفى وقد يدل إطلاق

المسكرات (على ذمى) ومثله فيما يظهر معاهد ومستأمن لأنهم يقرون على الانتفاع بها بمعنى أنهم لا يتعرض لهم فيه

(إلا أن يظهر شربها أو بيعها) أو هبتها ونحو ذلك ولو من مثله بأن يطالع عليه من غير تجسس فتراق عليه لأن في إظهار ذلك استهانة بالسلام وآلة اللهو والخنزير مثلها في ذلك هذا كله إذا كانوا بين أظهرنا وإن انفردوا بمحلة من البلد فإن انفردوا أبداً بان لم يخاطبهم مسلم كما هو ظاهر لم يتعرض لهم (وترد عليه) عند أخذها منه وهو لم يظهرها (إن بقيت العين) لما تقرر أنه يقر عليها والمؤنة على الغاصب كافي الروضة وأصلها وإن اطالوا في الانتصار لمقابله أنه ليس عليه (٣٨) إلا التخلية (وكذلك المحترمة) وهي التي عصرت بقصد الخلية أو لا بقصد شيء من خلية ولا خمرية

على المعتمد (إذا غصبت من مسلم) يجب ردها عليه ما بقيت العين لأن له إمساكها لتصير خلا ما غير المحترمة فتراق ولا ترد عليه ومن أظهر خمر أو زعم أنها محترمة لم يقبل منه وإلا لا اتخذ الفساق ذلك وسيلة إلى اقتناء الخمر وإظهارها قال الأذري إلا أن يعلم ورعه وتشهر تقواه أو يؤيده قول الإمام لو شهدت مخائلاً بأنها محترمة لم يتعرض لها (والاصنام) والصلبان (وآلات الملاحى) والأواني المحرمة (لا يجب في إبطالها شيء) لوجوبه على القادر عليه ولأن صنعة المحرم لا تقابل بمال أما آلهة غير محرمة كدفع في حرم كسرها ويجب إرشها ويأتي في الإبراع المختلف فيه ما مر في النبذ (والأصح أنها لا تكسر الكسر الفاحش) لا مكان إزالة الهيئة المحرمة بذلك مع بقاء بعض المالية (بل تفصل لتعود كما قبل التأليف) لزوال اسمها وهيئتها المحرمة بذلك فلا يكفي إزالة الأوتار مع بقاء الجلد اتفاقاً (فان عجز المنكر عن رعاية هذا الحد)

على تقدير الاراقة لا في جوازها بل قولها السابق إنما هو بالنسبة لوجوب الإنكار الخ ظاهر في أنه لا يراق عليه أه سيدعمر أي مطلقاً وهو وجيه وكلام المغني كما مر صريح في كون الكلام السابق في الضمان على تقدير الاراقة لا في جوازها قول المتن (إلا أن يظهر الخ) ومن الإظهار ما يقع في مصرنا كثيراً من شيل العتالين لظروفها والمورور بها في الشوارع أه عش (قوله ولو من مثله) أي ولو كان الإظهار بشيء من ذلك لمثله (قوله بأن يطالع الخ) تصوير للإظهار (قوله وآلة اللهو) بأن يسميها من ليس في دارهم أي محلهم أه نهاية (قوله مثلها) أي الخمر أه عش (قوله وإن انفردوا الخ) غاية (قوله وهو لم يظهرها) أي والحال أه عش (قوله أو لا بقصد شيء الخ) أو بقصد نحو شرب عصيرها أو طبخه دبسا أو انتقلت له بنحو هبة أو إرث أو وصية بمن جهل قصده أو عصرها من لا يصح قصده في العصر كصبي وبجئون أو قصد الخمرية ثم مات أو عصرها كافر للخمر ثم أسلم ولو طرا قصد الخمرية زال الاحترام وعكسه بالعكس شرح مر أه سم قال الرشدي قوله مر بمن جهل قصده ليس بقيد بالنسبة للارث والوصية كما يعلم مما ذكره بعد وانظر هل كذلك بالنسبة للهبة أه عبارة عش قوله بمن جهل الخ سيأتى أنها محترمة إذا عصرها بقصد الخمرية ثم مات وعليه فالجهل ليس بقيد بالنسبة للارث وقد يقال بمثله للهبة والوصية أه (قوله على المعتمد) راجع للبعطوف فقط (قوله أما غير المحترمة) وهي ما عصر بقصد الخمرية نهاية أي قصداً معتبراً ولم يطرأ عليه ما يوجب احترامه أخذاً من رشدي (قوله ومن أظهر خمرها) قضيته أنها لو وجدت في يده من غير إظهار أو ادعى ما ذكر لا تراق وهو مقتضى ما تقدم من أنها إذا جهل حالها لا تراق على من يده أه عش (قوله وزعم) أي قالوا (قوله إلا أن يعلم ورعه الخ) أي أو يعرف منه اتخاذ ذلك للتخلية أه عش (قوله مخائلاً) أي علامات أه عش (قوله ويأتى في الإبراع الخ) عبارة عن الغنى وقضية التعليل كما قال الأسنوى إن ما جاز من الآلات كالدف والإبراع يجب الإرش على كسره أه قول المتن (والأصح أنها لا تكسر الخ) نعم للإمام ذلك زجراً وتاديباً على ما قاله الغزالي في إثناء الخمر بل أولى أه معنى وفي عش بعد ذكر مثل ذلك على شرح الروض ما نصه أقول ومثل الإمام أرباب الولايات كالقضاء ونوابهم أه (قوله باحراق الخ) الأولى كافي النهاية ولو باحراق (قوله لأن رضاضها متمول الخ) أي وقد اتلفه بالاحراق (قوله بخلاف ما لو جاوز) أي

قوله نعم لا ينبغي الخ وقوله ولا ننظر هنا الخ أنه يراق عليه (قوله أو لا بقصد شيء) أو بقصد نحو شرب عصيرها أو طبخه دبسا أو انتقلت له بنحو إرث أو هبة بمن جهل قصده أو عصرها من لا يعتبر قصده كصبي وبجئون أو قصد الخمرية ثم مات أو عصرها كافر للخمر ثم أسلم ولو قصد الخمرية بعد الاحترام زال الاحترام وبالعكس وقوله لم على الغاصب إراقة الخمر محمول على ما لو كانت بقصد الخمرية لعدم احترامها وإلا فلا تجوز له إراقتها وإن قال ابن العباد أن وجوب إراقتها ظاهر متجه لأن العصير لما انقلب عند الغاصب له منه مثله وانتقل حق المالك من العصير الذي قد صار خمر أو لم يوجد من الغاصب قصد صحيح شرح مر (قوله في المتن فان عجز المنكر الخ) في فتاوى السيوطي السؤل عن ابن مكي ناجو أر مسجد وقصره على سكنى جماعة لا زموه ملازمهم أنواع الفساد فيه من زنا ولو أطو شرب خمر هل يهدم وأجاب بأنه يهدم وأطال جد في الاحتجاج لذلك بالأحاديث وما ورد عن الصحابة والتابعين وبكلام العلماء من أهل المذاهب الأربعة وما أجاب به من الهدم ظاهر أن تعيين طريقا في منع هذه المعاصي وينبغي أن يختص جوازها بالولاية والله أعلم (قوله لأن رضاضها متمول محترم)

في الإنكار (لمنع صاحب المنكر) مثلاً من يريد إبطاله لقوته (أبطله كيف تيسر) باحراق تعيين طريقاً ولا فبكسر وإن زاد على من ماذكر لتقصير صاحبه متى أحرقها من غير تعيين غرم قيمتها مكسورة بالحد المشروع لأن رضاضها متمول محترم بخلاف ما لو جاوز الحد المشروع مع إمكانه فإنه لا يلزمه إلا التفاوت بين قيمتها مكسورة بالحد المشروع وقيمتها منتهية إلى الحد الذي أتى به قال في الأحياء ويجرى ما ذكر من الإبطال كيف تيسر فيم الوعز عن صب الخمر لضيق رؤوس أو أنها مع خشية لحرق فسقة له ومنعهم من ذلك أو كان يمضي في ذلك زمانه ويتعطل

شغله أى بحيث يمضى فيه زمن يقابل عمله فيه بأجرة غير تأفهة عرفا فيما يظهر قال وللولاة كسر ظر وفها مطلقا زجرا وتأديدا دون الأحاد قال
الاسنوى وهو من النفائس المهمة ولو اختلف المالك والمنكر فى انه لم يمكن الامافعه (٢٩) صدق المالك على ما بحثه الزركشى اخذامن

قول البغوى لو اراقه ثم قال
كان خمر او قال المالك بل
عصير اصدق المالك يمينه
لاصل بقاء المالية اه قال
غيره وفيه نظر ويوجه
بوضوح الفرق فانا تحققنا
هنا المالية واختلفنا في زوالها
فصدق مدعى بقاءها لو جود
الاصل معه وأما في مسئلتنا
فهما متفقان على اهدار
تلك الهيئة التى الاصل عدم
ضمانها فاذا اختلفا في
المضمن صدق المنكر لان
الاصل عدم ضمانه وسيأتى
ان الزوج لو ضرب زوجته
وادعى انه بحق وقالت بل
أعد يا اصدق لان الشارع
لما أباح له الضرب جعله
وليافيه فوجب تصديقه فيه
وهذا بعينه يأتى هنا فالوجه
تصديق المتلف « تنبيه »
سيأتى في الجهاد انه تجب
إزالة المنكر ويختص
وجوبه بكل مكلف قادر
ولو اثنى وقناو فاسقا ويثاب
عليه المميز كما يثاب عليه
البالغ (وتضمن منفعة الدار
والعبد ونحوهما) من
كل ماله منفعة يستأجر عليها
(بالتفويت) بالاستعمال
(والفوات) وهو ضياع
المنفعة من غير انتفاع
كاغلاق الدار (في بدعادية)
لان المنافع متقومة فضمنت

من غير اتلاف ليلائم ما قبله وما بعده اه رشيدي (قوله وهو) أى قول الغزالي وللولاة الخ (قوله مطلقا)
أى توقفت ارافة الخبز عليه او لا اه ع ش (قوله على ما بحثه الزركشى الخ) أفرد المغنى (قوله والاوجه
تصديق المتلف) هو المعتمد والفرق ما ذكره الشارح مر اه سم وكذا اعتمدته الزيادة (قوله ويختص
الخ) الى قوله لان مال الكفى المغنى الا قوله ولا يتصور اى ولو كان للمغصوب وقوله ان وضع الى واجره (قوله
وفاسقا) نعم قال الاسنوى ليس للكافر إزالته وجزم به ابن الملقن فى العمدة ويشهد له قول الغزالي فى الاحياء
ومن شروط الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ان يكون المنكر مسلما لان ذلك نصرة للدين فكيف
يكون من غير اهله وهو جاحد لاصل الدين وعدوله اه معنى زاد النباهة وزعم بعضهم ان ذلك مفرع على
عدم مخاطبة الكافر بالفروع يرد باننا انما منعناه منه لان فعله لذلك منزل منزلة استهزاء بالدين اه قال ع ش
قوله لم ليس للكافر إزالته ظاهره ولو بقول او وعظ وهو ظاهر لما علل به الشارح من ان نهييه عن المنكر
استهزاء بالدين فلا يمكن منه لكن فى كلام سم على حجج جوازها بالقول حيث قال وفى فتاوى السيوطى
لانكار المنكر مراتب منها القول كقوله لا ترن ومنها الوعظ كقوله اتق الله فان الزنا حرام وعقوبته
شديدة ومنها السب والتوبيخ والتهديد كقوله يا فاسق يا من لا يخشى الله لئن لم تقطع عن الزنا لارمينك بهذا
السهم ومنها الفعل كرميه بالسهم من امسك امرأة اجنبية ليزنى بها وكسره الات الملاهى وارقته او اثنى
الخمر وهذه المراتب الاربع للسلو وليس للذمى منها سوى الاولى فقط ثم ذكر كلام الاسنوى وكلام
الغزالي ثم قال واما مجرد قوله لا ترن فليس بممنوع من حيث انه نهى عن الزنا بل من حيث انه اذلال للمسلم
بل نقول ان الكافر اذا لم يقل للمسلم لا ترن يعاقب عليه ان رأينا خطاب الكفار بالفروع اه ع ش عبارة
البحر جى عن القليوبى قوله او فسقة اى بغير الكفر فليس للكافر ذلك لانهم ليسوا من اهل الولاية الشرعية
ومع ذلك يعاقبون على عدم الازالة فى الآخرة كفى الصلاة فليس هذا مستثنى من التكليف بفروع الشريعة
كما قيل اه (قوله كما يثاب عليه البالغ) اى فى اصل الثواب لافى مقداره اذ الصبي يثاب عليه ثواب النافلة
والبالغ ثواب الفرض اه ع ش (قوله من كل ماله) الى قوله وحيث يصرف الامام فى النهاية (قوله من كل
ماله منفعة يستأجر عليه) كالكتاب والدابة والمسك (قوله بالاستعمال) كان يطالع فى الكتاب ويركب
الدابة ويشتم المسك اه معنى (قوله كما يأتى) اى فى المتن آخر الفصل (قوله عما قبله الخ) متعلق
بالانفصال (قوله استواءهما) اى الاجرة والقيمة (قوله اما مالا منفعة له) محترز قوله من كل ماله منفعة الخ

أى وقد اتلفه بالاحراق (قوله فالوجه تصديق المتلف) هو المعتمد والفرق ما ذكره الشارح مر
(قوله تنبيه سيأتى فى الجهاد الخ) سكنت عن الكافر فلم يبين ان عليه اول ازالة المنكر والمنهى عنه لانه
مكلف بفروع الشريعة او لا او يفصل بين ان يكون مرتكب المنكر كافرا او مسلما وفى فتاوى السيوطى
ما نصه مسألة رجل ذمى نهى مسلما عن منكر فهل له ذلك بناء على انه مكلف بفروع الشريعة او لا
الجواب لانكار المنكر مراتب منها القول كقوله لا ترن مثلا ومنها الوعظ كقوله اتق الله فان الزنا حرام
وعقوبته شديدة ومنها السب والتوبيخ والتهديد كقوله يا فاسق يا من لا يخشى الله لئن لم تقطع عن الزنا
لارمينك بهذا السهم ومنها الفعل كرميه بالسهم من امسك امرأة اجنبية ليزنى بها وكسره الات الملاهى
وارقته او اثنى الخمر وهذه المراتب الاربع للسلو وليس للذمى منها سوى الاولى فقط دون الآخرين لان
فيها ولا ية وتسلبا لابقان بالكافر واما الاوليان فليس فيهما ذلك بل هما مجرد فعل خير وقد ذكر الاسنوى
فى شرح المنهاج ان فى حفظه انه ليس للكافر ازالة المنكر حتى بالفعل وهى المرتبة الرابعة وكذا ذكر الغزالي
فى الاحياء وعاله بان ذلك نصرة للدين فلا يكون من أهلها من هو جاحد لاصل الدين وعدوله ثم قال فى اثناء

بالغضب كالاعيان سواء كان مع ذلك ارش نقص ام لا كما يأتى فان تقاوت الاجرة فى المدة ضمن كل مدة بما يقابلها ولا يتصور هنا اقصى
لانفصال وجب كل مدة باستقراره فى الذمة عما قبله وما بعده بخلافه وهو فزع عم استواءهما فى اعتبار الاقصى ولو كان للمغصوب
صنائع وجبت اجرة اعلاها ان لم يمكن جمعها والافاجرة الكل كخياطته وحراسته وتعليم قرآن اما مالا منفعة له اوله منفعة لا يجوز استئجاره لها

كعب وكلب وآلة لهُ فلا أجر له ولو اصطاد الغاصب به فهو له كالمو غصب شبكه او قوسا واصطاد بها لانه آله محضه له بخلاف مالو غصب قنبا واصطاد له فانه يضمن صيده إن وضع يده عليه لانه على ملك مالكوه واجرته لان مالكوه بما استعمله في غير ذلك ولو اتلف ولد حلوب فاقطع بسديه لينها لزمه مع قيمته ارشها وهو ما بين قيمتها حلوبا (٣٠) وقيمتها ولا لبن فيها (ولا يضمن منفعة البضع) وهو الفرج (لا بتفويت) بالوطء فيضمنه

بهر المثل بتفصيله الآتي آخر الباب لا يفوات لان اليد لا تثبت عليه ومن ثم صح تزويجه لامته المغصوبة مطلقا لا بإيجارها ان عجز كالمستاجر عن انتزاعها لان يد الغاصب حائلة (وكذا منفعة بدن الحر) لا تضمن الا بالتفويت (في الاصح) دون الفوات كان حبسه ولو صغير الان الحر لا يدخل تحت اليد كما سيذكره في السرقة اذ لو حمله لمسبعة فاكله سبع لم يضمنه فنافعه الفائتة تحت يده اولى فان اكرهه على العمل وجبت اجرته الا ان يكون مرتدا ويموت على رده بناء على زوال ملكه بالردة او وقفه ومنفعة المسجد والرباط والمدرسة كمنفعة الحر فاذا وضع فيه متاعه واغلقه لزمه اجرة جميعه تصرف لمصالحه فان لم يغلقه ضمن اجرة موضع متاعه فقط وان ابيع وضمه او لم يكن فيه تضيق على المصلين او كان مهجورا لا يصلح احد فيه على ما اقتضاه إطلاقهم وكذا الشوارع وعرفة ومنى ومزدلفة وارض وقفت لدفن الموتى وإطلاقهم ذلك كله مشكل جدا الذي يتجه

على ترتيب الفاه عش (قوله كعب) أي لحقارته هو مثال الاول و (قوله وكلب) أي لكونه غير مال و (قوله والهُو) أي لكونه محرما هو مثال الثاني (قوله به) أي الكلب و (قوله فهو) أي الصيد (قوله لانه الخ) لعل الاول ولا نه الخ بالواو عطفا على قوله كالمو غصب الخ (قوله فانه يضمن صيده) ولو كان أي القن غير مميز كما صرح به الرويانى اه معنى (قوله إن وضع يده عليه) أي الغاصب على الصيد (قوله لانه) أي الصيد (على ملك مالكوه) أي القن (قوله واجرته) أي ويضمن اجرة القن (قوله ولد حلوب) أي ولد دابة تحلب اه نهاية بضم اللام عش (قوله مع قيمته) أي الولد اه عش (قوله وهو الفرج) إلى قوله اذ لو الخ في المعنى (قوله بالوطء) أي ولو في الدبر بخلاف استدخال المني اه عش (قوله لا يفوات الخ) أي لا تضمن بفوات اه معنى (قوله لان اليد لا تثبت عليه) بل اليد على منفعة المرأة اه معنى (قوله مطلقا) أي قدر على انتزاعها او لا اه عش قول المتن (وكذا منفعة بدن الحر) «فرع» من نقل حر اقهره إلى مكان لزمته مؤثره رده إلى مكانه الاول إن كان له غرض في الرجوع اليه وإلا فلا اه عباب اه عش (قوله دون الفوات) شمل مالو كانت منافعه مستحقة للغير بنحو اجارة او وصية وتوقف فيه الا ذرعى اه رشيدى عبارة البجيرى محله أي عدم الضمان بالفوات مالم يكن مستحق المنفعة للغير كان اجره بدنه مثلاثم اعتقه قبل تمامها او أوصى بمنافعه أبدأ ثم اعتقه الوارث فتجب أجرته في صورتين بالفوات لملك المنفعة اذا حبسه انسان ويصور ايضا بحر اجر نفسه مدة معينة فحبسه انسان قبل تمامها مر اه (قوله كان حبسه الخ) هو مثال للفوات ومثال التفويت يأتي في قوله فان اكرهه الخ اه رشيدى (قوله اذ لو حمله الخ) لعله من تحريف الكتبة عبارة النهاية ولا نه لو الخ (قوله او وقفه) عطف على زوال ش اه سم (قوله ومنفعة المسجد الخ) الى قوله واطلاقهم في المعنى الا قوله تصرف لمصالحه وقوله ان ابيع الى وكذا الشوارع (قوله كمنفعة الحر) يؤخذ منه انه لو لم يضع فيه شيئا واغلقه لم يلزمه اجرته كالمو حبس الحر ولم يستعمله اه سم أي كما صرح به النهاية والمعنى (قوله فاذا وضع فيه الخ) أي في نحو المسجد (قوله وان ابيع اه عش (قوله وان ابيع وضعه) انظره مع قوله الاتي قريبا ويؤخذ من ذلك ان كل ما جاز لا اجرة فيه اه سم اقول ما هنا بحر دحكاية لما اقتضاه إطلاقهم ومعتده ما يأتي فلا منافاة (قوله وكذا الشوارع الخ) أي حكمها ما تقدم في المسجد اه عش (قوله بما اذا اشغله بمتاع لا يعتاد الخ) أفهم أن شغله بغير ذلك حرام وتجب فيه الاجرة ومنه ما عتيد كثير من بيع الكتب بالجامع الا زهر فحرم ان حصل به تضيق وتجب الاجرة ان شغله بهامدة تقابل باجرة اه عش (قوله ولا مصلحة الخ) يتأمل تصوير مفهومه (قوله وفي نحو عرفة الخ) عطف على في نحو المسجد الخ (قوله في مصالح المسلمين) ينبغي انه لو احتاجت اليه مصالح نحو عرفة قدمت وعلى هذا فقد يقال ينبغي اذ لم يحتج اليه البيان ما نضه فان قيل فليجز للكافر الذي أن يحتسب على المسلم ان رآه نرى قلنا اذا منع المسلم بفعله فهو تسليط عليه فممنعه من حيث انه تسلط وما جعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا واما مجرد قوله لا تزن فليس بممنوع منه من حيث انه نهى عن الزنا بل من حيث انه اذلال للمسلم الى ان قال بل نقول ان الكافر اذ لم يقل للمسلم لا تزن يعاقب عليه ان راينا خطاب الكفار بالفروع اه (قوله كعب) ما المانع من استئجار الحب لتزين نحو الخانوت (قوله أو وقفه) عطف على زوال ش (قوله كمنفعة الحر) يؤخذ منه أنه لو لم يضع فيه شيئا وأغلقه لم يلزمه اجرته كالمو حبس الحر ولم يستعمله (قوله وان ابيع وضعه) انظره مع قوله الاتي قريبا ويؤخذ من ذلك ان كل ما جاز وضعه لا اجرة فيه (قوله في مصالح المسلمين) ينبغي انه لو احتاجت اليه مصالح

أنه ينبغي أن يقيد ما ذكر في نحو المسجد بما اذا شغله بمتاع لا يعتاد الجالس فيه وضعه فيه ولا مصلحة للمسجد في وضعه فيه من المثل في اجرة بخلاف متاع يحتاج نحو المصل أو المعتكف لوضعه وفي نحو عرفة بما اذا شغله وقت احتياج الناس له في النسك بما لا يحتاج اليه البتة حتى ضيق على الناس وأضرهم بهو حينئذ يصرف الامام أو نائبه مالزمه في مصالح المسلمين الا في الارض الموقوفة للدفن فلهما حلها كالمسجد ونحو الرباط فيما يظهر وقد جمعت في شرح العباب بين اطلاق جمع حرمة غرس الشجرة في المسجد واطلاق اخرين كراهته بحمل الاول على

مالاذا غرس نفسه او اضر بالمسجد او ضيق على المصلين والثاني على ما اذا انتفى ذلك وصرح الغزالي في ما منع من غرسها بانه يازمه اجرة مثلها وظاهره ان ما يبيع غرسها لاجرة فيها وذكر الرافي في تاريخ قزوين ما هو صريح كما بينته ثم اضاف في جواز وضع مجاورى الجامع الازهر خزانهم فيه التي يحتاجونها لكتبهم ولما يضطرون لوضعه فيها من حيث الاقامة لتوقفها عليه دون التي يجعلونها لامتعتهم التي يستنون عنها واطلاق بعض المتأخرين الجواز رددته عليهم ثم ايضا ويؤخذ مما ذكر عن الغزالي انه لاجرة عليهم لما جاز وضعه ان يلزمهم الاجرة للمليحز وضعه ويؤخذ من ذلك ان كل ما جاز وضعه لاجرة فيه وكل ما لم يحز (٣١) وضعه فيه الاجرة وبه يتايد

ما ذكرته فتأمله وقس به ما ذكرته في نحو عرفة فان ذلك مهم (ولما نقص المغصوب) أو شيء من زوائده (بغير استعمال) كعمى حيوان وسعة وطيدة بأفة (وجوب الارش) للنقص (مع الاجرة) سليما إلى حدوث النقص ومعيبا من حدوثه إلى الرد لفوت منافعه في يده وخالف في ذلك البغوى فافق فيمن غضب عبدا فقتله يده عنده وبقى عنده مدة بأنه يجب عليه اجرة مثله صحيحا قبل الرد بعده إلى البرء فاعتبرها اجرة سليم مطلقا واعتبر ما بعد الرد إلى البرء وهذا الاعتبار الأخير متجه ان تعذر بسبب العيب عمله عند المالك أو نقص فتجب الاجرة أو ما نقص من الرد إلى البرء (وكذا لو نقص به) أي الاستعمال (بان بلى الثوب) باللبس فيجب الارش واجرة المثل (في الاصح) لأن كلا منهما

في الحال يحفظ لتوقع الاحتياج في المستقبل اه سم (قوله من غرسها) أي في نحو المسجد (قوله واذكر الرافي) إلى قوله ويؤخذ اقره سم وعش والزيادة (قوله ولما يضطرون الخ) يعلم منه انه لا يجوز وضعها لاجرتها ولو لم يحتاج اليها وان وقع ذلك لا يستحق الاجرة على الساكن لانها موضوعة بغير حق اه عش قال البجيرى وبقى مالو وقف شخص قائما من الخزان على المجاورين ثم خصص احدا بخزانة منه بتقرير القاضي هل له ان يؤجرها للغير ام لا فيه نظر والا قرب الثاني بل ينتفع بها مادام مجاورا فان ترك المجاورة بالمرء وجب عليه اخراجها من المسجد واعطاؤها لمن يسكن بالمسجد واما اذا كانت ملكا له ووضعها أولا في المسجد على وجه جائز فله بيعها لمن ينتفع بها عا وش واهل له اجارته حيث نزل من ينتفع بها لكونها ملكا له لا قايما على الموقوفة فيحرر اطيعي اه اقول قوله وجب عليه اخراجها من المسجد واعطاؤها الخ فيه نظر بل الظاهر انه لا يجوز اخراجها من المسجد وقوله واهل له اجارته إلى قوله ام لا الخ الا قرب فيه الثاني ايضا والله اعلم (قوله لاجرة عليهم) أي المجاورين (قوله ويؤخذ) إلى المتن في النهاية لا اقول به إلى وقس وقوله فان ذلك مهم (قوله من ذلك) أي ما ذكر عن الغزالي أو من المأخوذ مما ذكر عنه (قوله أو شيء) إلى وخالف في النهاية (قوله من زوائده) أي وإن حدثت في يده ثم نقصت اه نهاية (قوله كعمى حيوان) إلى قوله وخالف في المغنى (قوله مطلقا) أي قبل حدوث العيب وبعده (قوله أو نقص) أي عمل المغصوب (فتجب الاجرة) أي في تعذر العمل (أو ما نقص الخ) أي اجرة ما نقص من العمل (قوله من الرد الخ) متعلق بتجب الخ قول المتن (بلى الثوب) من الباب الرابع أي خلق (قوله ولو خصي) إلى الفصل مكر مع ما ذكره في أول الفصل (قوله بخلاف مالو سقط بأفة الخ) أي فلا يجب شيء لانه الخ (قوله به) أي بسقوطها بأفة (فصل في اختلاف المالك والغاصب) (قوله في اختلاف المالك والغاصب الخ) أي في تلف المغصوب وقيمته وغيرهما يأتي (قوله وجنابته) عطف على ما ينقص الخ والضمير للمغصوب (قوله وتوابعهما) أي توابع الاختلاف والضمان من قوله ولورده ناقص القيمة الخ وقوله ولو حدث نقص الخ وغيرهما (قوله الغاصب) إلى قوله فصار كالتالف في النهاية وكذا في المغنى لا اقول له اخذ إلى محله (قوله واخذ منه) عبارة النهائية وقضية الترجيح كما قاله الزركشى تصوير ذلك بما اذا الخ اه (قوله اما اذا ذكر سببا ظاهر الخ) أي ولم يعرف فان عرف وعمومه صدق بلايين او دون عموم صدق بيمين قاله الحلبي ويفيده قول الشارح كالتالية كالوديع وقول المغنى وسياق بسط ذلك في الوديع اه (قوله ومن ثم) أي من اجل انه صار كالتالف اه سم (قوله لما يعذر من التلف) والا قرب تصديق الغاصب في الزمن الذي عينه للتلف لان الاصل براءة

نحو عرفة قدمت وعلى هذا فقد يقال ينبغي اذا لم يحتج اليه في الحال ان يحفظ لتوقع الاحتياج في المستقبل (قوله أو ما نقص من الرد إلى البرء) فيه اعتبار اجرة سليما (فصل في اختلاف المالك والغاصب الخ) (قوله واخذ منه الزركشى) كذا شرح م (قوله ومن ثم) أي من اجل انه صار كالتالف (قوله لما يعذر من التلف) بقی مالو لم يعين في حلقه من التلف فهل يجب الاجرة

يجب ضمانه عند الانفراد فكذا عند الاجتماع على أن الاجرة ليست في مقابلة الاستعمال بل في مقابلة الفوات ولو خصى العبد المغصوب أي قطع ذكره واثنيه لزمه قيمته لانه جنابة فلا نظر معها الزيادة القيمة بخلاف مالو سقط بأفة لانه منوط بالنقص ولم يوجد بل زادت به القيمة (فصل في اختلاف المالك والغاصب وضمان ما ينقص من المغصوب وجنابته وتوابعهما) (ادعى) الغاصب (تلفه) أي المغصوب (وانكر المالك صدق الغاصب بيمينه على الصحيح) لانه قد يصدق ويعجز عن البيعة فلم يصدق له ادعى ذلك إلى دوام حبسه واخذ منه الزركشى ان محله إذ لم يذكر سببا او ذكر سببا خفيا اما اذا ذكر سببا ظاهر افيحبس حتى يبينه كالوديع (فاذا حلف غرمه المالك) المثل أو القيمة (في الاصح) لعجزه عن الوصول إلى عين ماله بيمين الغاصب فصار كالتالف ومن ثم لم يجب للمالك اجرة لما يعذر من التلف الذي حلقه عليه

وله اجباره على قبول البدل منه لتبرأ ذمته (فلو اختلفا في قيمته) بعد اتفاقهما على تلقه او حلف الغاصب عليه (أو) اختلفا في الثياب التي على العبد (المغضوب) فادعاها كل منهما (أو) اختلفا في عيب خلقي (كان قال كان أعنى أو أخرج خلقة وقال المالك بل حدث عندك (صدق الغاصب بيمينه) اما الاولى فلا صل براءة ذمته من الزيادة فيثبتها المالك وتسمع بيته بانها بعد الغصب لا قبله اكثر مما ذكره الغاصب وان لم تقدر شيئا فيكلف الغاصب الزيادة الى حد لا تقطع البيعة بالزيادة عليه ولا تسمع اى لا تقبل لافادة ما ياتي انه يصغى اليها بالصفات لاختلاف القيمة مع استوائها لكن يستفيد باقامتها ابطال دعوى الغاصب بقيمة حقيرة لا لتبليق بها فيؤمر بالزيادة الى حد يمكن ان تكون قيمة لمثل ذلك الموصوف وعلى ذلك يحمل قولهم لو شهدا بانه غصب عبدا صفته كذا فوات سمعت وأما في الثانية فلان يده على العبد وما عليه ومن ثم لو غصب حرا او سرقه لم تثبت يده على ثيابه

ذمته من الاجرة اه عش (قوله وله اجباره على قبول البدل الخ) أى أو على البراء اه عش قول المتن (فلو اختلفا في قيمته) في تجر يد المزدحم انصفه إذا اختلفا في قيمة المغضوب التالف فالبينة على المالك ويجوز للشاهد اعتماد الرؤية السابقة ويكتفى عنداى اسحق شاهد ويمين وشاهد وامرأتان وعنداى ابن هريرة لا مدخل للنساء واقصر في الانوار على الثاني اى كلام ابن ابي هريرة اه سم على حج وقوله لا مدخل للنساء الخ كتب عليه شيخنا الشوبرى هذا لا يحصى عنه اه اقول وقد يتوقف فيه بانه خارج عن قواعدهم في جميع الأبواب من أن المال يكتفى فيه رجلا أو رجلا وامرأتان أو رجل ويمين ولعل وجه خروجه ان ما هنالك ليس شهادة على نفس المال بل قيمته وهى تطلع عليه الرجال غالباً والتقويم ليس من المال اه عش (قوله بعد اتفاقهما) الى قوله ولو اختلفا في النهاية والمعنى لا لافلهو على ذلك الى وامافى الثانية وقوله فيصدق الولي انها المولى (قوله او حلف الغاصب الخ) عطف على اتفاقهما ش اه سم (قوله عليه) اى التالف اه عش (قوله فادعاها الخ) كان قال المالك هى لى وقال الغاصب بل هى لى اه معنى قول المتن (أو في عيب خلقي) به بعد تلقه اه محلى وباتى عن سم اعتماده وقال الحلبي على المنهج ظاهره انه لا فرق بين أن يكون بعد التالف او قبله رده او اخلافا لتقصيد الجلال المحلى يبعد التالف وقد كان الشيخ قيد به ثم ضرب عليه في نسخه اه وهو ظاهر صنيع الشارح والنهاية والمعنى قول المتن (خلقي) اى بحسب دعوى الغاصب والافالمالك يدعى حدوته ويحتمل ان المراد بالخلق ما من شأنه ان يكون خلقا بل هو الاقرب (قوله وتسمع بيته الخ) اى المالك اى بخلاف الدعوى في هذا وغيره فانها لا بد ان تكون بقدر معين سم على منهج اقول وعليه فنصور المسئلة هنا بان يدعى المالك الزيادة على ما ذكره الغاصب بقدر معين فتشهد البيعة بان قيمته تزيد على ما ذكره الغاصب من غير تعيين شيء اه عش (قوله بانها) اى القيمة (قوله وان لم تقدر) اى البيعة اه سم (قوله لا تقطع للبيعة الخ) اى بان تجوز الزيادة وعدمها اه عش (قوله لافادة الخ) تعليل لتفسير نفى السماع بنفى القبول سم ورشيدى (قوله ما ياتي) اى قوله لكن يستفيد الخ اه سم (قوله بالصفات) متعلق بقوله لا تسمع سم ورشيدى عبارة النهاية والمعنى وان اقامها اى المالك البيعة على الصفات لتقومه المقومون به لم تقبل نعم يستفيد المالك الخ اه (قوله لاختلاف القيمة الخ) تعليل لقوله ولا تسمع بالصفات (قوله مع استوائها) اى الصفات للفتاوى في الملاحاة وغيرهما لا يدخل تحت الوصف قاله في شرح الروض اه سم (باقامتها) اى اقامة البيعة على الصفات (قوله بها) اى بتلك الصفات (قوله فيؤمر بالزيادة الخ) اى كما يؤمر بها لوقر بالصفات وذكر قيمة حقيرة نهاية ومعنى (الى حد يمكن الخ) عبارة النهاية والمعنى الى الحد اللائق اه فان امتنع من ذلك حبس عليه عش (قوله وعلى ذلك) اى القبول بالنسبة لا بطلان دعوى الغاصب بقيمة غير لائقة وامره بالزيادة الى الحد اللائق (قوله سمعت) عبارة شرح الروض استحق قيمته بتلك الصفة اه سم (قوله وامافى الثانية) اى في صورة

جميع الزمن السابق على الحلف دون ما بعده أم كيف الحكم (قوله بعد اتفاقهما على تلقه) في تجر يد المزدحم مانصفه إذا اختلفا في قيمة المغضوب التالف فالبينة على المالك ويجوز للشاهد اعتماد الرؤية السابقة ويكتفى عنداى اسحق شاهد ويمين وشاهد وامرأتان وعنداى ابن هريرة لا مدخل للنساء وفيه واقصر في الانوار على الثاني اه (قوله او حلف) عطف على اتفاق ش (قوله وتسمع بيته) اى المالك وقوله وان لم تقدر اى البيعة ش (قوله اى تقبل) اى المراد بنفى السماع بنفى القبول لان نفى الاصغاء لان ما ياتي بدل على انه يصغى اليها والمراد بنفى القبول بالنسبة للقدر الذى ادعاه المالك فلا يثبت بها لا مطلقا ولا فقد قبلت بالنسبة للزيادة على القدر الذى ادعاه الغاصب (قوله لافادة) تعليل لقوله اى تقبل وقوله ما ياتي اى قوله لكن يستفيد الخ وقوله بالصفات متعلق بتسمع ش (قوله مع استوائها) اى الصفات المتفاوتة في الملاحاة وغيرهما لا يدخل تحت الوصف قاله في شرح الروض (قوله فوات سمعت) عبارة شرح الروض فوات استحق قيمته بتلك الصفة اه فالمراد منه ان فائدة القبول انه لا يسمع تقدير الغاصب بحقيرته في مقتضى الصفة ثم الجواب عن قولهم

الاختلاف في الثياب (قوله فيصدق الولي أنها لمولية) أي بلامين فتبقى تحت يده من غير استعمال وفي سم
عن شرح الروض فينتظر بلوغ الصبي ليحلف انتهى ومثله أفاقة المجنون فتنتظر فإن امتنع بعد البلوغ
والأفاقة من الحلف ردت اليمين على الغاصب وقضى له بها فإن أيس من أفاقة المجنون فهل ترد اليمين على الغاصب
فيقضى له بها أو يوقف الأمر فيه نظر اه ع ش (قوله في الثالثة) أي فيما لو اختلفا في عيب خلقي (قوله
العدم) أي عدم السلامة من الخلقي اه على (قوله صدق الغاصب الخ) وقال النهاية والمعنى وشرح الروض
(قوله وبطل حق المالك الخ) فهو أي الغاصب مقرب بشيء لم ينكره فيبقى في يد المقر ويحلف أنه لم يأخذ
سواه اه نهاية (قوله كسرة) إلى قوله ولو أنما لم يعتبروا في النهاية (قوله ادعاه الغاصب) أي ادعى الغاصب
حدوثه عند المالك (قوله والغالب) عطف تفسير اه ع ش (قوله ومحل ان تلف الخ) هذا يجري في الخلقي
بالأولى اه سم (قوله معينا) (فرع) لو حرم العبد عنده فرده محمومًا فأتى يده المالك غرم جميع قيمته
بخلاف المستعير إذا حرم العبد في يده فرده كذلك فأتى يده المالك فانه يغرّم ما نقص فقط مر اه سم على
منهج أقول ولعل الفرق بينهما التغليظ على الغاصب ومن ثم ضمن باقصي القيم بخلاف المستعير فانه إنما
يضمن بقيمة يوم التلف اه ع ش (قوله صدق الغاصب الخ) فان قيل لا يتقيد ذلك برد المغصوب بل لو تلف كان
الحكم كذلك اخذًا من التعليل المذكور ومن مسألة الطعام الآتية اجيب بان الغاصب في التلف قد لزمه
الغرم فضعف جانبه بخلافه بعد الرد معنى ونهاية وسم قول المتن (ناقص القيمة) يتردد النظر فيما لو رده
معدوم القيمة كقرءة ما غصبت بمقامه فوردت بجانب الشط (قوله لم يلزمه شيء) أي من حيث نقص
القيمة كما هو ظاهر فلا ينافي وجوب الاجرة المعلوم بما تقدم اه سيد عمر أقول قضية التعليل الآتي عدم
لزوم شيء في رد المغصوب معدوم القيمة ويؤيده ما يأتي قبيل قول المصنف ولو غصب ارضا الخ قول المتن
(فصارت بالرخص الخ) ولو عادت العشرة باللبس إلى خمسة ثم بالغلاء إلى عشرين لزمه مع رده خمسة فقط وهي
الفائتة باللبس لا متناع تأثير الزيادة الحاصلة بعد التلف ولو اختلفا فقال المالك حدث الغلاء قبل التلف وقال
الغاصب بل بعده صدق الغاصب يمينه لانه الغارم نهاية ومعنى قول المتن (ثم لبسه الخ) خرج به ما لو لبسه قبل

الذكر ونقله أعني في شرح الروض عن غيره ثم قال ويجب أيضا بأن تلك فيما إذا ذكر الشهود قيمتها وبه
صرح صاحب الاستسقاء اه (قوله فيصدق الولي أنها لمولية) قال في شرح الروض فينتظر بلوغ الصبي
ليحلف اه (قوله ولو اختلفا في العين إلى صدق الغاصب الخ) قال في الروض ولو أقر بغصب دار بالكوفة
أو بجارة فقال أي المالك لا بل بالمدينة أو عبد حلف الغاصب وسقطت دار المدينة أو العبد يمينه ودار الكوفة
أو الجارية برد الاقرار اه ثم قال في الروض وشرحه ولو قال أي المالك للغاصب وقد غصب منه طعاما طعما
الذي غصبت به جديده وقال الغاصب بل عتيق صدق الغاصب أي يمينه ويقارق ما مر من تصديق المالك فيما
إذا اختلفا في حادث بان المغصوب ثم متفقان على تعيينه فان نكل حلف المالك واخذ الجديده وله اخذ العتيق
لانه دون حقه اه قوله في صورة الطعام صدق الغاصب أي ولا شيء عليه لان ما اعترف به رده المالك وما
ادعاه المالك لم يعترف به وهذا كله كسئلة الشارح المذكورة في كلامهم مما ينازع البلقيني فا ذكره
في مسألة الثوب حيث قال ولو غصب ثوبا ثم احضر ذلك وقال هذا الذي غصبت منك وقال المالك بل غيره جعل
المغصوب كالنائف فيلزم الغاصب القيمة وإذا قال المالك غصب مني ثوبا قيمته عشرة وقال الغاصب هو هذا
الثوب وقيمتها خمسة لزم الغاصب للمالك خمسة اه بل قياس ما ذكره في هذه المسائل انه لا يلزم الغاصب
شيء في الصورتين وقد يتوهم الفرق بينهما لم يتفقا على الغصب فيما ذكره الاصحاب بخلاف مسألة البلقيني
وهو فاسد بل اتفقا عليه فيما ذكره الاصحاب خصوصا في مسألة الطعام بل لانسلم اتفقا عليها فيما ذكره
وقوله وإذا قال المالك غصب الخ قال مر ممنوع بل الوجه أنه ان وافق الغاصب على أن ما غصبه هو
ما احضره فلا معنى للنزاع ولا يلزمه خمسة لان الرخص غير مضمون وان لم يوافق على ذلك فقد رد اقراره فلا
يلزمه شيء فليتأمل (قوله ومحل ان تلف) هذا يجري في الخلقي بالأولى (قوله لان الاصل براءته من الزيادة)

فيصدق الولي أنها لمولية
وأما في الثالثة فلان الاصل
العدم والبيئة بمسكنة ولو
اختلفا في العين فقال
الغاصب انما غصبت هذا
العبد وقال المالك بل انما
غصبت امة صفتها كذا
صدق الغاصب انه لم يغصب
امة وبطل حق المالك من
العبد لرد الاقرار له به (وفي
عيب حادث) كسرة
واباق وقطع يد ادعاه
الغاصب (يصدق المالك
يمينه في الاصح) لان
الاصل والغالب السلامة
ومحل ان تلف فان بقي ورده
معينا وقال غصبت هكذا
صدق الغاصب كما نقله
وأقره لان الاصل براءته
من الزيادة (ولو رده ناقص
القيمة) بسبب الرخص
(لم يلزمه شيء) لانه لا نقص
في ذاته ولا في صفاته والفائت
إنما هو رغبات الناس وهي
غير متقومة (ولو غصب
ثوبا قيمته عشرة فصارت
بالرخص درهما ثم لبسه
قابلا

الرخص فابلاؤه ثم رخص سعره فارشه ما نقص من اقصى قيمه وهو العشرة اءعش قول المتن (فصارت نصف درهم) لو صارت قيمه بالرخص خمسة ثم لبسه فصارت قيمته درهمين لزمه ستة دراهم لانها ثلاثة اخماس التلف من اقصى قيمته اءعش لان التالف من الخمسة ثلاثة اخماسها فتجب من الاقصى وهو العشرة (قوله نصف القيمة) الا صوب كافي المحلى والنهاية والمغنى نصف الثوب (قوله وتجب مع الخمسة اجرة اللبس) وظاهر ان الاجرة لا تتوقف على اللبس حللي اءعش بيجرى (قوله اى فرد فى خف) اذ كل واحدة تسمى خفا نهاية ومغنى (قوله وطائر الخ) عبارة النهاية والمغنى وأجراء الدارمى فى زوجى الطائر اء (قوله معها) الاولى مع الاخر قول المتن (او اتلف احدهما غصبا) يجوز بناء اتلف للفاعل ونصب غصبا على الحال منه اى غاصبا او ذا غصب او على الحال من المفعول اى احدهما اى مغصوبا او ذا غصب وهذا اوفق بجعل اوفى يد مالكة عطفًا على الحال اى او حال كون احدهما فى يد مالكة سم على حج اقول لكن يرد على قراءته مبنيًا للمفعول انه يصدق بما لو كان المتلف له وهو فى يد الغاصب غيره مع ان الذى يلزمه فى هذه درهماين لاثمانية اءعش وتقدر الشارح قوله له بناسب الاول فقط (قوله عطف الخ) اى قوله اتلف عطف على قوله غصب اى لا على قوله تلف لئلا يلزم تصور ذلك بما اذا غصبها سم على حج اءعش قول المتن (غصبا) بان غصب احدهما فالتلف اءعش سم قول المتن (فى يد مالكة) احتزبه عما لو اتلفه فى يد الغاصب فانه لا يلزمه الادرهماين مغنى ونهاية اى والباقي على الغاصب وقضيته انه لافرق فى ذلك بين كون الغاصب غصب واحدة فقط وبين كونه غصبهما معا وهو ظاهر فى الاولى لان التفريق حصل بفعل الغاصب واما الثانية فقد يتوقف فيها بأن التفريق والاتلاف كلاهما من فعل المتلف اءعش عبارة البجيرى قوله الا درهماين اى وهما قيمته وحده اى اذا كان الغاصب اتلف الاولى قبل والا فيلزم المتلف ثمانية لان التلف والتفريق حصلّا بفعله سلطان اءعش قول المتن (لزمه ثمانية) يؤخذ منه جواب حادثة وقع السؤال عنها وهى ما لو مشى شخص على قرده غيره فجذبها صاحب النعل فانقطعت وذلك ان تقوم النعل سليمة هى ورفقتها ثم قومان مع العيب وما نقص يقسم على الماشى وصاحب النعل فايخص صاحب النعل يسقط لان فعله فى حق نفسه هدر وما يخص الاخر مضمون عليه اءعش وهذه الحادثة تنقل فى الطواف كثيرا (قوله فى الثانية) اى فى قول المتن او اتلف احدهما (قوله بقسمها) اى قوله غصبا وقوله اى فى يد مالكة (قوله عنده) لعل المراد عند التلف اءعش رشيدى ويحتمل عند المتلف اى بسببه (قوله وانما لم يعتبروا الخ) اى فى القطع والافتقار اعتبروها فى الضمان كما صرح به النهاية والمغنى وكذا سم عبارته لكن ينبغى اعتبار ذلك بالنسبة للضمان حتى لو اتلف احدهما المسروق غرم السارق قيمته منضمّا مع ارش التفريق لان سرقة احدهما لا تنقص عن غصبه ان لم تكن منه اءعش قول المتن (يسرى الى التلف) هذا يخرج نحو جعل قصب العسل سكر الا انه لا يسرى الى التلف مءعش على حج اى فهو باق على ملك صاحبه فيرده مع ارش ان نقص ومثله ما لو جعل اللحم قديدا او ذبح الحيوان فصره لهما اءعش قول المتن (بان جعل الخنطة الخ)

أى وبعد التلف قد لزمه الغرم فضعف جانبه فلم يصدق (قوله فى المتن أو اتلف أحدهما غصبا له) يجوز بناء اتلف للفاعل ونصب غصبا على الحال منه اى غاصبا او ذا غصب او على الحال من المفعول اى احدهما اى مغصوبا او ذا غصب وهذا اوفق بجعل اوفى يد مالكة عطفًا على الحال اى او حال كونه او احدهما فى يد مالكة (قوله عطف على غصب) اى لا على تلف لئلا يلزم تصور ذلك بما اذا غصبها (قوله فى المتن غصبا) بان غصب احدهما فالتلف او تلف (قوله فى المتن اوفى يد مالكة) خرج ما لو اتلفه فتلف فى يد الغاصب فيلزمه درهماين لانهما قيمته والزيادة لاجل التفريق ولم يحصل بفعله فلم تلزمه (قوله وانما لم يعتبروا فى السرقة قيمة احدهما الخ) لكن ينبغى اعتبار ذلك بالنسبة للضمان حتى لو تلف احدهما المسروق غرم السارق قيمته منضمّا مع ارش التفريق لان سرقة احدهما لا تنقص عن غصبه ان لم تكن منه (قوله فى المتن يسرى الى التلف) هذا يخرج نحو جعل عسل القصب سكر الا انه لا يسرى الى التلف مءعش

لزمه خمسة وهى قسط التالف من اقصى القيم وهو العشرة لان الناقص باللبس نصف القيمة فلزمه قيمته اكثر ما كانت من الغصب الى التلف وهى خمسة والنقص الباقي وهو أربعة ونصف سببه الرخص وهو غير مضمون ويجب مع الخمسة اجرة اللبس (قلت ولو غصب خفين) اى فرد فى خف ومثلها كل فردين لا يصلح احدهما الا بالآخر كزوجى نعل ومصر اعى باب وطائر مع زوجه وهو يساوى معها اكثر (قيمتها عشرة فتلف احدهما ورد الآخر وقيمتها درهماين او اتلف) او تلف عطف على غصب (احدهما غصبا) له فقط (او) اتلف احدهما (فى يد مالكة لزمه ثمانية فى الاصح) وان توزع فى الثانية بقسمها (وان الله اعلم) خمسة للتلف وثلاثة لارش ما حصل من التفريق عنده اما فى الاولى فواضح واما فى الاخيرتين فلانه اتلف احدهما وادخل النقص على الباقي بتعديه وانما لم يعتبروا فى السرقة قيمة احدهما منضمّا الى الاخر احتياطا للقطع ولو اتلفها اثنان معالزم كلا خمسة او مرتبا لزم الاول ثمانية والثانى اثنان (ولو حدث نقص) فى المغصوب

مثلا بالمثل إذ لا يأتي في ذلك المتقوم كما صرح به في الخادم فاذا جرح العبد بحيث يسرى إلى موته يملكه اه
 بجيرى اقول وقد ينفيه ما يأتي انفا عن النهاية والمغنى وشرح المنهج قول المتن (بان جعل الحنطة الخ) اى
 اوصب الماء في الزيت وتعدر تحليصه او وضع الحنطة في مكان ندى فتعفت عفنا غير متناه اه نهاية قول
 المتن (فكالتالف) ويحتمل ان يستثنى من كونه كالتالف ما لو كان الغاصب مفلسا ثم رايت ما يأتي عن المطلب
 في شرح قوله فالذهب انه كالتالف في الفصل الآتي ما حاصله موافقة الاحتمال المذكور اه سم (قوله
 نظير ما يأتي الخ) أى في الفصل الآتي في خلط المغصوب بغيره (قوله فكأنه هلك) فيغرم بدل جميع المغصوب
 من مثل او قيمة نهاية ومعنى وشرح منهج (قوله بل قال) اى السبكي وكذا ضمير اختار (قوله انه للمالك)
 بيان للوجه الثاني (قوله واقف) اى غير سار (قوله ووجه الاول الخ) وهو كونها كالتالف فيملكها الغاصب
 (قوله مقامها) اى الحنطة (قوله انه يحجر عليه الخ) لإطلاقه صادق بما إذا تعذر عليه اداء البدل حالا واشرف
 نحو الهريسة على التلف ولعل وجهه ان ثم التعليل عليه لتعديده وزجر غيره عن الاقدام على الغصب اه سيد
 عمر ويأتى عن عرش ما قد يخالفه (قوله إلى اداء بدله) عبارة النهاية ومعنى ملك الغاصب لما ذكر انه يملكه
 ملكا مراعى بمعنى انه يتمتع عليه ان يتصرف فيه قبل غرم القيمة اه اى او المثل رشيدى قال الجيرى ولولا كل
 وان خاف تلفه بالكلية خلافا لبعضهم بدليل ما صرح به شيخنا مر وغيره من امتناع الاكل من الكوارع
 المطبوخة اى المأخوذة في المكوس الان وان جهلت اعيان ملاكها لانهم معلومون فهى من الاموال
 المشتركة وما نقل عنه مر من انها من الاموال الضائعة وامر هاليت المال لم يثبت عنه بل هو باطل وما نقل
 عن الحنفية من انه إذا تصرف الغاصب في المغصوب بما يزيل اسمه ملكه كطحن الحنطة وخبز الدقيق أنكره
 اصحابنا اشد إنكارا ونقل عن بعض الحنفية إنكاره ايضا فرأجعه قليلى على الجلال وقرره الحنفى اه وقال
 عرش قوله مر قبل غرم القيمة فلو عجز عن القيمة واشرف على التلف فينبغى ان يرفع الامر إلى القاضي ليلعبه
 ويدفع قيمته من ثمنه للمالك فان فقد القاضي احتمل ان يتولى المالك بيعه بحضرة الغاصب او الغاصب
 بحضرة المالك وياخذ المالك قدر القيمة من ثمنه فان فضل شيء فللغاصب لانه يقدر دخوله في ملكه فان فقد
 المالك تولى الغاصب بيعه وحفظ ثمنه لحضور المالك وبقى ما يقع في بلاد الأرياف من الطعام المسمى بالوحشة
 ومن الولاثم التي تغفل بمصرنا من مال الاتام القاصرين ومعلوم ان حكمه حكم الغصب فهل بوضعه في فمه
 يصير كالتالف وإن لم يمضغه ولا يصير كذلك إلا بالمضغ وعلى الاول فهل يتمتع عليه بلعه قبل دفع القيمة او
 يبلعه وتثبت القيمة في ذمته او يلفظه ويرده لصاحبه مع غرامة ارش النقص والا قرب انه يتمتع عليه البلع قبل
 غرمه للقيمة فان لم يغمها وجب عليه لفظه من فيه ورده للمالك مع غرامة ارش النقص اه (قوله اداء بدله) اى
 من المثل او القيمة (قوله وإنما كان الخ) عبارة النهاية ومعنى وعلى الاول اى كونه كالتالف يملك الغاصب
 ذلك وقيل ببقى للمالك لئلا يقطع الظلم حقه وكالو قتل شاة يكون للمالك الحق بجلدها لكن فرق بينهما بان
 الماله هنا باقية وفي مسئلة جلد الشاة غير باقية اه قال الرشيدى قوله وقيل ببقى للمالك اى مع اخذه
 للبدل كما هو صريح السياق وبهذا يحصل الفرق بين هذا وبين قول المتن وفي قول رده مع ارش النقص اه
 (قوله وبزيت نجسه الخ) عبارة المغنى ومثل الشاة مالو نجس الزيت مثلا فانه يغمم بدله للمالك الحق بزيت
 اه (قوله لانهما صار كالتالف) لعل الاول إسقاطه لانه موجود في مسئلة الهريسة ايضا والمقصود من
 هذا الكلام الفرق بينهما كما مر آتفا (قوله وخرج) إلى قوله وسأيت في النهاية ومعنى (قوله مالو حدث
 النقص في يده الخ) فيه إشعار بان المراد بالغاصب اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيشمل من انبت يده على

(قوله في المتن فكالتالف) قال في شرح الروض وفارق نظيره في الفلس حيث جعل مشتركا بين البائع
 والفلس ولم يجعل كالتالف بانالو لم يثبت له الشركة لما حصل له تمام حقه بل احتاج إلى المضاربة ودهنا يحصل
 للمالك تمام البدل اه وقد يرد عليه ان الغاصب قد يكون مفلسا إلا ان يفرق بانه ايضا يحجر عليه إلى اداء
 البدل كما ذكره الشارح فلا يفوت تمام حق المالك بخلاف للفلس غير الغاصب لان عمله محترم فلا يتعلق

(فكالتالف) نظير ما يأتي
 بما فيه مع جوابه لانه لو
 ترك بحاله لفسد فكانه هلك
 كارجحه المصنف في نكته
 وابن يونس والسبكي بل
 قال لا وجه للوجه الثاني
 أنه للمالك ثم اختار لنفسه ما
 استحسنة الرافعى في الشرح
 الصغير ونسبه الامام إلى
 النص من أن المالك يتخير
 بين جعله كالتالف وبين
 أخذه مع أرش عيب سار
 أى شأنه السراية وهو
 أكثر من أرش عيب
 واقف ووجه الاول
 المعتمد ان الغاصب غرم
 ما يقوم مقامها من كل وجه
 نعم الأوجه نظير ما يأتي
 أنه يحجر عليه فيه إلى اداء
 بدله وإنما كان المالك احق
 بجلد شاة قتلها غاصبا
 بزيت نجسه غاصبه لانه
 لامالية فيهما فلم يغمم في
 مقابلتهما شيئا لانها صار
 كالتالف (وفي قول رده مع
 أرش النقص) كالتعيب
 الذى لا يسرى وخرج
 بجعل مالو حدث النقص في
 يده من غير فعله كالأو تعفن
 الطعام عنده لطول مكثه

فيتعين اخذه مع ارشه قطعاً وسياتي ما يعلم منه ان خلط نخوزيت بجنسه يصير كالحالك فيملكه وله ابداله او اعطاؤه بما خلطه بمثله او اوجد لا بأرد إلا برضاه وكذا الحكم في الغصبه من اثنين أو خلط الدرهم بمثلها بحيث لا تتميز على المعتمد فهم ما (ولو جنى) القن (المغصوب فتعق برقبته مال) ابتداء أو للعفو عليه (لزم الغاصب (٣٦) تخليصه) لانه نقص حدث في يده وهو مضمون عليه (بالاقل من قيمته والمال) الواجب بالجناية

لان الاقل إن كان القيمة فهو الذي دخل ضمانه أو المال فلا واجب غيره (فان تلف) الجاني (في يده) أي الغاصب (غرمه المالك اقصى القيم) من الغصب إلى التلف كسائر الاعيان المغصوبة (و) للجنى عليه تعريمه (أي الغاصب لان جنابة المغصوب مضمونة عليه (و) له (ان يتعلق بما اخذه المالك) من الغاصب بقدر حقه لان حقه كان متعلقاً بالرقبة فيتعلق بيدها ومن ثم لو اخذ المجنى عليه الارش لم يتعلق به المالك (ثم) إذا اخذ المجنى عليه حقه من تلك القيمة (يرجع المالك على الغاصب) بما اخذه منه المجنى عليه لانه أخذه منه بجنابة مضمونة على الغاصب وافهم ثم انه لا يرجع قبل اخذ المجنى عليه منه لاحتمال انه يبرىء الغاصب نعم له مطالبة الغاصب بالاداء للجنى عليه حتى لا يتعلق بما اخذه كما يطالب به الضامن الاصيل (ولو رد العبد) أي القن الجاني (إلى المالك فيبيع في الجنابة) رجع المالك بما اخذه المجنى عليه على الغاصب لان الجنابة

يد الغاصب ومنه لو باشر الفعل الذي يسرى إلى التلف أجنبي وهو بيد الغاصب اه عش أقول كون المراد ما ذكره مسلم ودعوى الاشعار فيها وقفة (قوله فيتعين اخذه الخ) قال شرح الروض ولم يجعل كالتلف نظير ما مر لان النقص هنا بلا جنابة بخلافه ثم وعلى هذا لو صار المغصوب هريرة بنفسه اخذه المالك مع الارش اه سم (قوله بجنسه) أي يشير بما يأتي اه سم (قوله بما خلطه الخ) متعلق بالاعطاء فقد يعنى من المخلوط ان كان الخلط مع مثله الخ (قوله وكذا الحكم الخ) يأتي عن النهاية والمعنى خلافه (قوله فيما لو غصبه) أي في مخلوط بفعله لو غصب جزءاً من اثنين أو في الخلط لو غصب المخلوط من اثنين (قوله فيهما) أي في خلط المغصوب من اثنين وخط الدرهم بمثلها (قوله ابتداء) إلى قوله وصوب في المعنى لا قوله ومن ثم إلى المتن وإلى قول المتن ولو غصب ارضاً في النهاية (قوله أو للعفو عنه) أي لاجل العفو عن المال قول المتن (لزم الغاصب الخ) ويجب عليه ايضاً ارش ما اتصف به من العيب وهو كونه جانيه في معنى قول المتن (تخليصه) فلم يخلصه ويبيع اخذ المالك من الغاصب ما بيع به فقط لا أقصى قيمة لما ياتي في قوله وصوب البلقيني الخ ويحتمل ان يغرمه الاقصى ويفرق بان في مسئلة البلقيني رد المالك بالفعل بخلاف ما هنا اه عش ولعل الفرق اقرب (قوله وهو مضمون عليه) جملة حالية وعبارة المعنى والنهاية فيلزمه تخليصه بالتفريع قول المتن (وللجنى عليه تعريمه) أي الاقل من الارش وقيمة يوم الجنابة كما في شرح الروض سم على حج اه عش قول المتن (ثم يرجع المالك الخ) فعلم ان القرار على الغاصب وانه يضمن قيمة الرقيق المغصوب وارش جنابته اه يجزى (قوله لاحتمال انه) أي المجنى عليه (قوله يبرأ الغاصب) أي وذلك يمنعه من الرجوع اه معنى (قوله نعم له) أي للمالك قول المتن (ولو رد العبد الخ) ولو جنى الرقيق في يد الغاصب او لا ثم في يد المالك وكل من الجنابتين مستغرة قيمته بيع فيها وقسم ثمنه بينهما نصفين وللمالك الرجوع على الغاصب بنصف القيمة للجنابة المضمنة عليه اه معنى (قوله إذا اخذ) أي المجنى عليه (قوله مثلاً) أي أو بعضه لكون المال الواجب بالجنابة أقل من ثمنه (قوله ولم يوجد ذلك) أي التلف (قوله فهو) أي الرد المذكور (قوله للفرق الواضح) وهو ان العين هنا ردت إلى يد المالك فالبيع وإن كان بسبب سابق لكنه مع قيام صورة العين بصفتها فكان إلحاقه بالرخص اظهر من إلحاقه بالتلف اه عش (قوله بكشط) إلى الفرع في النهاية لا قوله لا من طم إلى المتن (قوله أو حفرها) اسقطه المعنى واقتصر على الكشط ثم قال خرج بما قيد به المتن ما لو اخذ التراب من مكان واحد بحيث صار مكانه حفرة فان المصنف ذكره بعد ذلك (قوله ان بقي) إلى قوله ولا يرد المثل في المعنى لا قوله ولو فرض انه لا قيمة له (قوله عليه) أي الرد بخصوص ما عمل فيه حق المالك ويحتمل ان يستثنى من كونه كالتلف ما لو كان الغاصب مفلساً وهو خلاف ظاهر كلامهم فليتأمل ثم رايت ما ياتي عن المطلب في شرح قوله في الفصل الا في فالذهب انه كالتلف مما حاصله موافقة الاحتمال المذكور (قوله فيتعين اخذه مع ارشه قطعاً) قال في شرح الروض ولم يجعل كالتلف نظير ما مر لان النص هنا حصل بلا جنابة بخلافه ثم وعلى هذا لو صار المغصوب هريرة بنفسه اخذه المالك مع الارش اه بقي ما لو صار هريرة بواسطة وقوعه في قدر على النار فيه ماء للمالك فهل يشاركه المالك بنسبة مائه (قوله ان خلط نخوزيت بجنسه) أي يشير كما سيأتي (قوله في المتن وللجنى عليه تعريمه) أي الاقل من الارش وقيمته يوم الجنابة كما في شرح الروض (قوله وفيه نظر وان بسط ذلك الخ) كذا شرح مر (قوله في المتن اجبره المالك على رده) قال الاسنوى ولو كان الماخوذ من القهات التي

حصلت حين كان مضموناً عليه وصوب البلقيني أنه إذا أخذ الثمن بجملة مثلاً وكان دون أقصى القيم رجع المالك على الغاصب بالاقصى لا بما بيع به فقط وفيه نظر وان بسط ذلك واستشهد له لانه لا نظر للاقصى عند رد العين بل عند تلفها في يد الغاصب ولم يوجد ذلك هنا فهو نظير ما مر في الرخص فان قلت يعبه بسبب وجد يد الغاصب منزل منزلة تلفه في يده قلت ممنوع للفرق الواضح بينهما (ولو غصب ارضاً فقتل تراجها) بكشط عن وجهها أو حفرها (اجبره المالك على رده) ان بقي وان غرم عليه أضعاف قيمته ولو فرض

انه لا قيمة له (أورد مثله) ان تألف المأمر انه مثلي ولا يرد المثل الى الابد ان المالك لانه (٣٧) في الذمة فلا بد من قبض المالك حتى يبرأ منه

(و) على (اعادة الارض كما كانت) من ارتفاع أو ضده لا مكانه فان تعذر بعد ذلك الا بزيادة تراب اخر لزمه لكن ان اذن له المالك (و للناقل) للتراب (الرد) له (وان لم يطالبه) المالك به بل وان منعه منه كما قال في المطلب عن الاصحاب (ان) لم يتيسر نقله لموات (و) كان له فيه غرض (كان نقله للمسكوك أو غيره) وأراد تفرغه منه ليتسع أو ليزول الضمان عنه أو نقصت الارض به ونقصها ينجب برده ولم يبرئه منه وانما لم يحجز له رفؤ ثوب تخرق عنده لانه لا يعود به كما كان أما اذا تيسر نقله لنحو موات في طريقه ولم تنقص الأرض ولم يبرده أو أراه فلا يبرده الا بالاذن وكذا في غير طريقه ومسافته كسافة أرض المالك أو أقل وللمالك منعه من بسطه وان كان في الاصل مبسوطة لا من طم حفر به حفرها وخشي تلف شيء فيها الا اذا برأه من ضمانها نظير ما يأتي (والا) يكن له فيه غرض بأن نقله لموات ولم تنقص به ولا طلب المالك رده (فلا يبرده الا باذن في الاصح) لانه تصرف في ملك غيره بلا حاجة فان فعل كلفه النقل (ويقاس بما ذكرنا حفر البشر)

(قوله) انه الخ) أي التراب المنقول قول المتن (أورد مثله) فان تعذر رد مثله غرم الارش وهو ما بين قيمتها بترابها وقيمتها بعد نقله عنها ومحل ما لم يكن المأخوذ من القمامات والافني المطلب انه لا يتعلق بها ضمان عند تلفها لانها محقرة ومقتضى كلامه وجوب ردها ان كانت باقية وهو كذلك كما صرح به الاسنوي نهاية ومعنى سَم قال ع ش قوله م وهو كذلك هو ظاهر حيث لم تنقص قيمة الارض باخذها أي القمامات والا فليقاس وجوب ارش النقص كما هو معلوم من نظائره اه (قوله) ولا يرد المثل الا باذن المالك) يأتي عن المعنى خلافه (قوله) الا باذن المالك) أي وبعد اذنه برده مثله عند الاطلاق فان عين له شيئاً تعين اه ع ش (قوله) حتى يبرأ منه) قد يقال مجرد اذن المالك ليس قبضاً سم على حجج قد يقال تسويع فيه للزوم الرد له فنزل اذنه منزلة قبضه اه ع ش (قوله) فان تعذر) أي كونها كما كانت قبل (بعد ذلك) أي بعد الرد (قوله) لزمه) أي التراب الآخر (قوله) لكن ان اذن له المالك) فيه ان مجرد اذن المالك لا يقتضي للزوم بل لا بد فيه من طلبه اه سم اقول واصل المطلب مستفاد من قول المتن واعادة الارض الخ والاحتياج الى الاذن انما هو لاحتمال نفيه عن الزيادة (قوله) للتراب) الى قوله واستشكل في المعنى (ان لم يتيسر نقله لموات) اشتراط هذا يقتضي اعتباره في قوله او نقصت الارض به الخ مع انه غير مراد كما افاده قوله اما اذا تيسر الخ سم وع ش (قوله) كان نقله للمسكوك أو غيره) عبارة النهائية والمعنى كان ضيق ملكه او ملك غيره او نقله لشارع وخشي منه ضماناً او حصل في الارض نقص الخ اه (قوله) ليتسع أو ليزول الخ) نشر على ترتيب اللف (قوله) او نقصت الارض الخ) ظاهره انه ليس له ان يرد في هذه الحالة اذا كان في طريقه موات وهو غير مراد كما صرح به الشباب ابن قاسم أخذ من قوله الآتي اما اذا تيسر الخ اه رشیدی (قوله) رفؤ ثوب) بالهمز أي اصلاحه (قوله) لانه لا يعود الخ) أي ولا نه تصرف في ملك غيره اه ع ش (قوله) وكذا في غير طريقه) عطف على في طريقه اه سم (قوله) وللمالك منعه من بسطه الخ) ظاهره وان كان له غرض في بسطه كدفع ضمان التعثر والنقص لكن في الاذرعى خلافة في الاولى ويؤخذ بما مر في الشرح في مسألة الردان له البسط وان منعه المالك لدفع ارش النقص ان لم يبرئه المالك منه فليراجع اه رشیدی وقوله مما مر الخ وما يأتي في مسألة الطم وقوله فليراجع اقول يصرح بذلك قول ع ش أي ما لم تنقص القيمة للارض بعدم بسطه اه (قوله) به) متعلق بطم الخ والضميم للتراب (قوله) حفرها) الجملة صفة حفر (قوله) الا اذا ابراه من ضمانها) أي او قال رضيت باستدامتها لما يأتي ان قوله هذا كاف في البراءة من الضمان (قوله) لموات) أي او من احد طرفيها الى الآخر اه معنى (قوله) ولم تنقص) أي الارض (قوله) فان فعل) أي رده الغاصب بلا اذن (قوله) كلفه) أي المالك الغاصب اه ع ش قول المتن (بما ذكرنا) أي من نقل التراب بالكشط اه معنى (قوله) وقال له المالك رضيت الخ) وان اقتصر على منعه من الطم فكذلك في احد وجهين نقله الروياني وابن الرفعة عن الاصحاب اه معنى عبارة شرح المنهج فلم يكن له غرض سوى دفع الضمان يتعثر بالحفيرة أو بنقص الارض ومنعه المالك من الطم فيهما و ابراه من الضمان في الثانية امتنع عليه الطم واندفع عنه الضمان اه

تجتمع في الدور في المطلب انه لا يتعلق بها ضمان عند التلف لانها محقرة ومقتضى كلامه وجوب ردها وهو واضح اه (قوله) في المتن اورد مثله) قال في شرح الروض فان تعذر رد مثله غرم الارش اه (قوله) لانه في الذمة) لا يشكل ذلك بقوله الآتي وللناقل الرد الى قوله وان منعه الخ لانه في رد ترابها لا في رده اورد مثله وان كان السباق قديوم له لكن في كنز شيخنا البكري خلاف ذلك كما ساذكره قريباً (قوله) فلا بد من قبض المالك له حتى يبرأ منه) قد يقال مجرد اذن للمالك ليس قبضاً (قوله) لكن ان اذن له المالك) قد يقال في تقييد الزوم بذلك حرازة لان مجرد اذن المالك لا يقتضي للزوم بل لا بد فيه من طلبه فليتأمل (قوله) ان لم يتيسر نقله لموات) اشتراط هذا يقتضي اعتباره في قوله او نقصت الارض به الخ مع انه غير مراد كما افاده قوله اما اذا تيسر الخ (قوله) وكذا في غير طريقه) عطف على في طريقه ش (قوله) ولم تنقص) أي الارض الذي تعدى به الغاصب (وطمها) ان اراده فان أمره المالك بالطم وجب والا فان كان له فيه غرض استقل به وان منعه منه والا فلا ومن الغرض هنا ضمان ان تردى فان لم يكن له غرض غيره وقال له المالك رضيت باستدامة البشر امتنع عليه الطم

لاندفاع الضمان عنه بذلك وتطم بترابها ان يتي والافيمثله واستشكل بما مر ان المثل في الذمة هو لا يملك إلا بقبض صحيح فليحمل على ما اذا اذن له المالك في رده وله نقل ما طوى به البئر (٣٨) وللمالك اجبار عليه وان سمح له به (وإذا أعاد الارض كما كانت ولم يبق نقص فلا ربح) إذا

لا موجب له (لكن عليه اجرة المثل لمدة الاعادة) والحفر كافي الروضة واصلاها لا نوضع يده عليها مدتها تعديا وان كان آتيا بواجب (وان بقي نقص) في الارض بعد الاعادة (وجب أرشه معها) اي الاجرة لاختلاف سببهما (ولو غصب زينا ونحوه) من الادهان (واغلاه فنقصت عينه دون قيمته) بان كان صاعا قيمته درهم فصار نصف صاع قيمته درهم (رده) لبقاء العين (ولزمه مثل الذاهب في الاصح) لان له بدلا مقدرا وهو المثل فاجنباه وان زادت القيمة بالاخلاء كمالوخصى العبد فانه يضمن قيمته وان زادت اضعافها (وان نقصت القيمة فقط) اي دون العين (لزمه الارش) جبراله (وان نقصتا) اي العين والقيمة معا (غرم الذاهب ورد الباقي) مطلقا (ومع ارشه ان كان نقص القيمة اكثر) مما نقص بالعين كرتلين قيمتهما درهمان صارا بالاغلاء رطلا قيمته نصف درهم فيرد الباقي ويرد معه رطلا ونصف درهم اما اذا لم يكن نقص القيمة اكثر بان لم يحصل في الباقي نقص كما لو صار رطلا قيمته درهم

اي قصير المالك بمنعه من الطم كالحفر هافي ملكه ابتداء فلا يضمن ما تلف بها عشاها بجيرى (قوله) لاندفاع الضمان عنه (الخ) اي وعن المالك عبارة عشاها و قصير البئر رضا المالك كالحفر هافي ملكه ابتداء فلا يضمن ما تلف بها بعد رضا المالك بيقائها و يتي ما لو لم يطعمها ثم حصل بها تلف فطلب من الغاصب بدل التلف فادعى الغاصب ان المالك رضى باستدامة البئر فانكره المستحق فالظاهر تصديق المستحق لان الاصل بقاء الضمان وعدم رضا المالك بيقائها ولا فرق في ذلك بين طول زمن تصرف المالك فيها بعد زوال الغصب وعدمه اهـ اي ولا يبين تصديق المالك للغاصب وعدمه (قوله) فليحمل (الخ) وقد يقال هلا جازوا ان لم ياذن المالك لغرض دفع الضمان وان لم يبرأ من عهدة المالك لعدم القبض وبهذا يندفع الاشكال فليتأمل ثم رايتم في كنز شيخنا البكري ما نصه ويحاجب اي عن الاشكال بان غرض البراءة سوما فيه بمثل ذلك سم على حجج اه عشاها عبارة المغنى بعد ذكر الاشكال المذكور عن الاسنوى نصها ولعلمهم اغتفروا ذلك للحاجة اه (قوله) وله) الى الفرع في المغنى (قوله) ما طوى به) اي بتي به (قوله) عليه) اي النقل (قوله) وان سمح له به) اي الغاصب للمالك (عما طوى به) اي لما فيه من المنة اه عشاها (قوله) والحفر (الخ) عبارة المغنى لمدة الاعادة من الردو والطم وغيرهما كما يلزمه اجرة ما قبلها اه (قوله) مدتهما) اي الاعادة والحفر وظاهره دون ما بينهما وتقدم آتفاعن المغنى خلافا هو الظاهر (قوله) وان كان آتيا بواجب) اي في الاول اه سم (قوله) قيمته درهم) اي او اكثر كما ياتي (قوله) فانه يضمن قيمته) اي يضمن جميع قيمته لان الاثنين فيهما القيمة فيلزمه رده للمالك مع قيمته شيخنا العزيز وظاهر ان المراد قيمته قبل الخصى اه بجيرى (قوله) وان زادت (الخ) اي قيمته بعد الخصى اضعاف ما كانت عليه اه عشاها (قوله) مطلقا) اي سواء كان نقص القيمة أكثر من نقص العين او لا اه عشاها (قوله) ولو غصب عصير فاغلاه) ومثل اغلاء العصير ما لو صار العصير خلا او الرطب ثم اوف نقصت عينه دون قيمته لا يضمن مثل الذاهب واجراه الماوردي والرويان في اللبن اذا صار جينا ونقص كذلك وتعرف النسبة بوزنهما مغنى ونهايتوشرح الروض (قوله) لانه مائة (الخ) يؤخذ من هذا التعليل انه لو نقص منه عينه و قيمته ضمن القيمة لكن الوجه انه يضمن مثل الذاهب كالدن اه نهاية قال الرشدي والظاهر انه يرجع في الذهاب وعدمه وفي مقدار الذاهب الى اهل الخبرة وانظر ما المراد بالمثل الذي يضمنه ويحتمل ان يضمنه عصيرا بقول اهل الخبرة انه مشتمل على عصير خالص من المائة بمقدار الذاهب او يكلف اغلاء عصير حتى تذهب مائته ويغرم منه بمقدار الذاهب فليراجع اه عبارة عشاها قوله مر انه يضمن مثل الذاهب اي بما ذكر من العصير والرطب والجبن وينبغي ان يحل ذلك اذا كان الذاهب اجزاء متقومة فان كان مائة فلا (فرع) وقع السؤال في الدرس عن شخص غصب من آخر عشرين ثم ان احدهما جنى على الآخر واقتص السيد من الجاني في يد الغاصب هل يضمنهما لانهما فاتا بجناية في يد الغاصب او يضمن الجاني فقط والجواب عنه ان الظاهر الاول للعلة المذكورة اه (قوله) ملاحظا اجرة الكتابة) معناه انه يضمن قيمتها التي منشؤها الكتابة بالاجرة و (قوله) لانها تجب مع ذلك) اي

(قوله) فليحمل (الخ) كذا شرح مر وقد يقال هلا جازوا ان لم ياذن المالك لغرض دفع الضمان وان لم يبرأ من عهدة المالك لعدم القبض وبهذا يندفع الاشكال فليتأمل ثم رايتم شيخنا البكري في كنزه قال في شرح قول المصنف وللناقل الرد الى ان كان له فيه غرض ما نصه واستشكل رد بدل التلف اذ لم ياذن المالك بان ما في الذمة لا يتعين الا بقبض صحيح ويحاجب بان غرض البراءة سوما فيه بمثل ذلك اه (قوله) وان كان آتيا بواجب) اي في الاول (قوله) لم يغرم مثل الذاهب (الخ) قال في شرح الروض وفارق نظيره في المفلس حيث يضمن مثل الذاهب للبايع كالزيت بان ما زاد بالاغلاء ثم للبشترى فيه حصة فلم يضمن المشتري ذلك لاجفنا بالبايع والزائد بالاغلاء هنالكا للبالي فنجبر به الذاهب اه وفي الروض وكذا الرطب يصير تمر اقال في شرحه

أو أكثر فيغرم الذاهب فقط ويرد الباقي ولو غصب عصير أو أغلاه فنقصت عينه دون قيمته لم يغرم مثل الذاهب لانه مائة لا قيمة لان لهاو الذاهب من الدهن متقوم (فرع) غصب وثيقة بدين أو عين أو تلفها ضمن قيمة الكاغد مكتوبا ملاحظا اجرة الكتابة لانها تجب مع ذلك

كما حلو عليه عبارة الروضة الموهمة لا يجابها الذي لا يقوله احد على ما قاله الزركشي وان (٣٩) محاذ ضمن قيمة ما نقص منه وافتاء ابن

الصلاح بانه يلزمه قيمة ورقة فيها اثبات ذلك المال فيقال كم قيمة ورقة يتوصل بها الى اثبات مثل هذا الملك ثم يوجب ما ينتهي اليه التقويم ضعيف وان اعتمده الاسنوى وقال مقتضاه وجوب قيمة الكاغد ايضاً واجرة الورق قال ولا بد من اعتبار اجرة الشهود وان لم يكتبوا شهادتهم اه وليس كما قال ثم رايت الاذرعى بالغ في الرد عليه فقال وهذا كلام ردىء ساقط واقى ايضا بضمان شريك غور ماء عين ملك له ولشركائه فليس ما كان يسقى بها من الشجر وبنحوه اقى الفقيه اسمعيل الحضرمى ونظر فيه بعضهم وكأنه نظر لقولهم لو اخذ ثيابه مثلاً فهلك برءل يضمنه وان علم ان ذلك مهلك له لكن مر اول الباب ما يرده فتامله (والاصح ان السمن الطارىء في يد الغاصب لا يجبر بقص هزال قبله) فلو غصب سميعة فزهلت بالبناء للمفعول لا غير ثم سمنت ردها وارش السمن الاول لان الثانى غير موماشاعن فعل الغاصب لا قيمة له حتى لو زال هذا غرم ارشه ايضا هذا ان رجعت قيمتها الى ما كانت عليه والا غرم ارش النقص قطعاً و اشار بقوله نقص هزال الى انه لا اثر لزال سمن مفرد لا

لان الاجرة تجب مع قيمة الكاغد مكتوباً اه كرى قوله منشؤها الخ المناسب من منشئها الخ بزيادة من التبعية وقوله مكتوباً ينبغى اسقاطه فالمراد ان الواجب قيمة الكاغد مكتوباً مع اجرة الكتابة وهى اقل من قيمة الكاغد ايضاً مع اجرة الكتابة المنى بقول الشارح لانها تجب الخ عبارة عرش فرع غضب وثيقة كالحجج والتذاكر لزمه اذا تلفت قيمة الورق واجرة الكتابة فهو باطرز الزمه قيمته مطرزا والفرق ان الكتابة تعيب الورق وتقص قيمته فلو الزمناه قيمة الوثيقة دون الاجرة لا جحفاً بالملك ولا كذلك الطراز لانه يزيد في قيمة الثوب فلا ضرر عليه سم على حج اه (قوله كما حلو عليه) اى وجوب الاجرة مع قيمة الكاغد مكتوباً (قوله لا يجابها) اى الاجرة اه كرى اى مع قيمة الكاغد ايضاً (قوله وان محاذ) اى الوثيقة اى خطها على حذف المضاف والتذكير باعتبار الكاغد المكتوب (قوله وافتاء ابن الصلاح) مبتدأ وخبره قوله ضعيف (قوله بانه يلزمه) اى متلف الوثيقة (قوله واجرة الورق) اى الكاتب (قوله اجرة الشهود) اى اجرة احضارها (قوله كما قال) اى الاسنوى وكذا ضمير عليه (قوله واقى) اى ابن الصلاح (قوله عين ملك) باضافة العين الى الملك اه كرى اقول ويجوز القطع ايضا على الوصفية اى هى ملك الخ (قوله ما كان يسقى الخ) فاعل ببس والضمير فى الفعلين لما وقوله من الشجر يان له (قوله وبنحوه) اى افتاء ابن الصلاح والجار متعلق بقوله اقى الفقيه الخ (قوله ونظر فيه) اى فى افتاء ابن الصلاح (قوله لكن مر اول الباب الخ) كانه يشير الى هلاك ولد شاة ذبحها فانه يضمنه لانه اتلف غذاء المتعين له باتلاف امه اى وفيما نحن فيه اتلف ماء المتعين اه سيد عمر عبارة سم قوله لكن مر اول الباب ما يرده اى النظرش قال هناك وليس منه اى من الاستيلاء منع المالك من سقى ماشيته او غرسه حتى تلف فلا ضمان وان قصد منعه عنه على المعتمد وفارق هذا هلاك ولد شاة ذبحها بانه ثم اتلف غذاء الولد المتعين له باتلاف امه بخلافه هنا وهذا الفرق يتايد ما ياتى عن ابن الصلاح وغيره قبيل والاصح ان السمن الخ اى فضمان ما كان يسقى بها لانه اتلف ماء المتعين له فليتامل اه (قوله الطارىء) الى قوله خلا فالما اطال فى النهاية والمعنى الا قوله بالبناء للمفعول لا غير (قوله سميعة) اى جارية سميعة مثلاً (قوله بالبناء للمفعول) عبارة القاموس هزل يعنى هزال وهزل كنصر هزال وهزال او قد تضم الزاى اه فتلخص ان فيه لغتين فعمل من اقتصر على البناء للمفعول كان حج لكونه الاكثر اه عرش (قوله ثم سمنت) فى المصباح سمن يسمن من باب تعب يتعب وفى لغة من باب قرب اذا كثر لحمه وشحمه فليولى اه بجبرى (قوله لا قيمة له) اى لا يقابل بشئ الغاصب ليلام مارته عليه اه رشدى (قوله هذا) اى السمن الثانى وقوله ايضا اى كالسمن الاول (قوله هذا) اى ما صححه المتن (قوله ان رجعت قيمتها) اى بالسمن الطارىء فى يد الغاصب وقوله الى ما كانت الخ اى الى قيمتها قبل الهزال (قوله والا غرم ارش النقص الخ) لو نقصت بالهزال نصف القيمة ثم رجعت بالسمن الثانى الى ثلاثة ارباع القيمة فينبغى ان يغرم الربع الفائت قطعاً والربع الراجع بالسمن الثانى على الاصح فليتامل سم على حج اه عرش (قوله معتدلة) فاعل سمنت و (قوله سمن مفرداً) مفعول مطلق نوعى له (قوله

قال فى الاصل والعصير يصير خلا اذا نقصت عينه دون قيمته لا يضمن مثل الذاهب واجراء الماوردى والرويانى فى اللبن اذا صار جبناً ونقص كذا قال ابن الرفعة وقوفه نظر لان الجبن لا يمكن كيله حتى يعرف نسبة نقصه من عين اللبن اه نعم تعرف النسبة بوزنهما ويؤخذ من التعليل بان الذاهب ما ذكر مائة لا قيمة لها انه لو نقص منه عينه وقيمه ضمن القيمة ويحتمل انه يضمن مثل الذاهب كالدن اه كلام شرح الروض وقوله ضمن القيمة كان المراد نقص القيمة وقوله ويحتمل الخ فى شرح م هو الاوجه (قوله لكن مر اول الباب ما يرده) اى النظرش قال هناك وليس منه اى من الاستيلاء منع المالك من سقى ماشيته او غرسه حتى تلف فلا ضمان وان قصد منعه عنه على المعتمد وفارق هذا هلاك ولد شاة ذبحها بانه ثم اتلف غذاء الولد المتعين له باتلاف امه بخلافه هنا وهذا الفرق يتايد ما ياتى عن ابن الصلاح وغيره قبيل والاصح ان السمن الخ اى فضمان ما كان يسقى بها لانه اتلف ماء المتعين له فليتامل (قوله والا غرم ارش النقص قطعاً) لو نقص

ينقص زواله القيمة ولو انعكس الحال بان سمنت فى يد معتدلة سمناً مفرداً نقص قيمتها ردها ولا شئ عليه لانها لم تنقص حقيقة ولا عرفاً كذا نقله

في الكفاية وقرأه وفيه نظر كما قاله الاسوي وغيره لانه يخالف لقاعدة الباب في اضمين نقص القيمة (و) الاصح (ان تذكر صنعة) بنفسه او بتعليم (نسيها) عند الغاصب (يجبر النسيان) (٤٠) لان العائد هو عين الاول بخلاف السمن وشمل المتن تذكره في يد المالك فيسترد ما دفع

من الارش كما اعتمد ابن
الرفعة واستشهد له بالورده
مرضا ثم يرى قال الاسوي
نعم لو تذكره في يده بتعليم
فلا وجه عدم الاسترداد
وعود الحسن كعود السمن
لا كذا كذا الصنعة قاله الامام
وكذا صوغ حلي انكسر
(وتعلم صنعة لا يجبر نسيان)
صنعة (اخرى قطعاً) وان
كانت ارفع من الاولى للتفاير
مع اختلاف الاغراض
باختلاف الصنائع (ولو
غصب عصير افتخر ثم
تخلل فالاصح ان الخل
للمالك) لانه عين ماله (وعلى
الغاصب الارش) لنقصه
(ان كان الخل انقص قيمة)
من العصير لحصوله في يده
يجري ذلك فيما اذا غصب
يضاً فترخ او حبا فبنت
فان لم ينقص عن قيمته
عصير افلا شيء عليه غير الرد
وخرج بشم تخلل ما لو تخمر
ولم يتخلل فيلزمه مثل العصير
لا اراقتها لانها محترمة مالم
يعلم ان المالك عصرها
بقصد الخزيرة خلافا لما
اطال به شارح هنا وقياس
ما مر في زيت نجسه ان الخمر
المحترمة هنا ترد للمالك فقول
هذا الشارح لم يوجبوا ردّها
مع غرامة المثل للمالك مبني
على ما اعتمد من وجوب
اقتها مطلقاً وقد تقرر انه

بالهزال نصف القيمة ثم رجعت بالسمن الثاني الى ثلاثة ارباع القيمة فينبغي ان يغرم الربع الفائت قطعاً
والربع الرابع بالسمن الثاني على الاصح فليتام (قوله وفيه نظر كما قاله الاسوي الخ) كذا مر (قوله
وشمل المتن تذكره في يد المالك) وانما حمل المحلى كلام المتن على كون ذلك في يد الغاصب لانه محل كلام
الاصحاب وهذا الخلاف مر (قوله في المتن وتعلم صنعة لا يجبر نسيان اخرى) في شرح مر ولو تعلبت
الجارية المغصوبة الغناء فزادت قيمتها ثم نسبتها لم يضمنه حيث كان محرماً كما علم عامر ومرض القن
المغصوب او تمط شعره او سقوط سنه ينجر بعوده كما كان ولو عاد بعد الرد للمالك بخلاف سقوط صوف
الشاة او ورق الشجرة لا ينجر بعوده كما كان لانه متقوم بنقص به وصحة الرقيق وشعره وسنه غير متقومة اه
(قوله ويجري ذلك فيما اذا غصب ايضا الخ) هذا من قبيل صيرورة المثل متقوماً مع ذلك لا يخالف القاعدة
السابقة فيما اذا صار المثل مثلياً اخر او متقوماً او المتقوم مثلياً لان هذا مفروض مع عدم التلف وتلك القاعدة
مفروضة مع التلف كما تقدم من ايمان ذلك (قوله فترخ) اي ولو بفعله كما هو ظاهر وكذا ما بعده (قوله
فترخ او حبا فبنت) قياس ذلك انه لو غصب خطبا واحرقه انه يرد مع ارش نقصه نعم ان صار لقيمة له
فيحتمل وجوب رده مع قيمته (قوله ومتى تخللت ردّها مع ارش النقص واسترد العصير) بقي ما لو تخللت في
يد المالك بعد ردّها اليه والظاهر ان الحكم كذلك فيسترد العصير وعليه الارش ان كان (قوله ومن ثم سوى
المتولى بينهما) اعتمد مر

ضعيف ومتى تخللت ردّها مع ارش النقص واسترد العصير (ولو غصب خمر افتخلت او جلد ميتة فذبحه فلا يصح ان
الخل والجلد للمغصوب منه) لانها مفرعاً ملكه وليس قضيتها اخراج غير المحترمة خلافاً لادعاءه لان ملكه هو العصير ولا شك ان خل المحترمة
وغيرها فرع عنه ومن ثم سوى المتولى بينهما وهو اوجه من استثناء الامام لغير المحترمة من ذلك فان تلفاً في يده ضمنها وخرج بغصب

مالوا عرض عنهما وهو من يصح إعراضه فيملكه أخذه (فصل) فيما يطرا على المصوب (٤١) من زيادة وطء وانتقال الغير

وتوابعها (زيادة المصوب
إن كانت أثرا محضا
كقصارة) ثوب وطحن
لبس وخياطة بخيط للمالك
وضرب سبيكة دراهم (فلا
شيء للغاصب بسببها) لتعديه
بعمله في ملك غيره وبه
فارق ما مر في المفسر من
مشاركته للبائع لانه عمل
في ملك نفسه (وللمالك
تكليفه رده كما كان إن
أمكن) ولو بعسر كرد
اللبن طينا والدرهم والحلى
سبائك إلخا قرد الصفة
برد العين لما تقرر من تعديه
وشرط المتولى ان يكون له
غرض خالفه فيه الامام
واطلاق الشيخين يوافقه
فهو الاوجه وان قال
الاذرعى ان الاول احسن
فان لم يمكن رده كما كان
كالقصارة لم يكلف ذلك بل
يرده بحاله وقد يقتضى المتن
أنه لو رضى المالك ببقائه لم
يعده وقيده بما إذا لم يكن
له غرض والا كان ضرب
الدرهم بغير اذن السلطان
فله اعادته خوفا من التعزير
(وارش) بالرفع عطف على
تكليفه والنصب عطف على
رده (النقص) لقيمه قبل
الزيادة سواء حصل النقص
بها من وجه اخرام بازائها
ويلزمه مع ذلك اجرة مثله

مدبوغ وادعى المالك أنه مذكى والمتلف أنه ميتة صدق المتلف يمينه لان الاصل عدم التذكية اه (قوله
لو اعرض) أى مستحق الخرا والجلد (قوله فيملكه) الاولى فيملكهما واولى منه وليس للمالك استردادها
كما عبر به النهاية والمغنى

(فصل) فيما يطرا على المصوب (قوله فيما يطرا) إلى قول المتن ولو صبغ في النهاية الا قوله وهو حسن الى
والغاصب وقوله ولا يلزمه الى المتن (قوله من زيادة) المراد بها الامر الطارىء على المصوب وان حصل به
نقص قيمته اه بغيرى (قوله وتوابعها) كقوله ولو خلط المصوب الخ قول المتن (كقصارة) بفتح القاف
مصدر لقصر الثوب وحكى كسرها والمعرف ان الذى بالكسر اسم للصناعة اه برماوى والمراد بالقصارة
وما بعدها كونه مقصورا ومطحونا ومخيطا حتى يصلح جعلها مثالا للآخر والافاقصارة والطحن والخياطة
افعال لا تصلح مثالا للآخر فالمراد بها ما ينشأ عنها اه بغيرى (قوله ثوب) الى قوله الحاقا في المغنى (قوله
بخيط للمالك) اما لو كان الخيط من الغاصب وزادت به القيمة شارك به ان لم يمكن فصله كما ياتى في الصبغ اه
عش (قوله وضرب سبيكة الخ) أى وضرب الطين لبنا وذيب الشاة وشها اه مغنى (قوله لتعديه) أى بحسب
نفس الامر حتى لو قصر ثوب غيره بظنه ثوبه لم يكن له شيء اه عش (قوله وبه) أى بالتعدي (قوله لانه)
أى المفسر (قوله وشرط الخ) مبتدأ (قوله ان يكون له) أى للمالك مفعوله (قوله خالفه الخ) خبره
(قوله يوافقه) أى الامام (قوله فهو) أى ما قاله (وجه) اعتمده المغنى وكذا اعتمد قوله الاقوى وقيدته
الخ (قوله ان الاول) أى ما قاله المتولى (قول فان لم يمكن الخ) محترز المتن (قوله) وقد يقتضى المتن الخ) لعل
وجه الاقتضاء جعل الردم تبا على تكليف المالك اه عش (قوله بغير اذن السلطان) أى على غير عياله
منهجو مغنى (قوله فله اعادته) أى للغاصب (قوله من التعزير) أى من ان بقاء الدرهم بحالها يؤدى الى
اطلاع السلطان فيعزره اه سم (قوله لقيمه) أى المصوب وهو الى قوله ومن ثم في المغنى (قوله بها) أى
الزيادة اه عش وكذا ضمير ازانها كفى الكردي (قوله لا لما زاد الخ) عطف على لقيمه ش اه سم عبارة
الرشيدى أى له أرض نقص قيمته قبل الزيادة لأرض نقص حصل بازالة الصنعة الحاصلة بفعله اه
أى كان كانت قيمة المصوب قبل الزيادة مائة وصارت بسبب الزيادة مائة وخمسين وعادت بسبب
الازالة الى مائة فلا يلزم الغاصب الخمسون الزائدة (قوله لان فواته) أى ما زاد عش وشكردي (قوله لو
رده) أى ازاله الغاصب (بغير امره) أى المالك (قوله ولا غرض له) أى للغاصب بخلاف ما إذا كان له غرض
اه (قوله غرم ارشه) أى ارش النقص لما زاد بصنعة سم على حجج اه عش عبارة البجيرى والحاصل ان
رده كما كان إن كان يطلب المالك او لغرض الغاصب لزمه ارش النقص عما كان قبل الزيادة لاعما كان
بعدها فان كان بغير طلب المالك وبلا غرض الغاصب لزمه ارش النقص حتى النقص عما كان بعد الزيادة كما
افاده البرماوى اه (قوله ومنعه المالك الخ) ليس المنع بقيد بل المدار على البراءة وينبغى فيما لو اختلفا في
البراءة وعدمها ان المصدق هو المالك لان الاصل عدم البراءة بقاء شغل ذمة الغاصب اه عش عبارة
البجيرى عن القليوبي ولا حاجة لمنع المالك مع البراءة خلافا لما يوهمه كلام المنهجو ولا يكفي المنع من غير البراءة

(فصل فيما يطرا على المصوب من زيادة الخ) (قوله فهو الاوجه) اعتمدهم وكذا قوله وقيداه الخ
(قوله فله اعادته خوفا من التعزير) يدل على انه في الواقع يسقط التعزير باعادته وقد يمنع دلالة على ذلك بناء
على ان المراد ان بقاء الدرهم بتأخا يؤدى الى اطلاع السلطان فيعزره واعادتها طريقا الى عدم اطلاعه
على ما وقع وقد يقال لو لا سقوط التعزير ما جاز له التسبب في دفعه بالاعادة وقد يوجه بانه ما لم يبلغ
الامام فينبغى له كتمه والسعى في دفعه كما في موجب الحد (قوله لا لما زاد) عطف على لقيمه ش (قوله ولا
غرض له) بخلاف ما إذا كان له غرض (قوله غرم ارشه) أى ارش النقص لما زاد بصنعة (فرع) قال في
شرح الروض ولو ضرب الشريك الطين المشترك لبنا او السبائك دراهم بغير اذن شريكه فيجوز له كما فاقى

(٦ - شروانى وابن قاسم - سادس) لدخوله في ضمانه لا لما زاد بصنعة لأن فواته بأمر المالك ومن ثم لو رده بغير أمره
ولا غرض له غرم أرشه وعلم بما مر في رد التراب أنه لو لم يكن للغاصب غرض في الرد سوى عدم لزوم الارش ومنعه المالك منه

وأبرأه امتنع عليه وسقط عنه الارش (وان كانت الزيادة التي فعلها الغاصب عينا كبناء وغراس كاف القلع) وأرش النقص لخبر ليس لعرق ظالم حق هو حسن غريب وفيه كلام بينته في شرح المشكاة مع بيان معناه بما ينبغي الرجوع اليه والمراد بالعرق هنا أصل الشيء وفيهما التوين وتوين الاول واطافة الثاني وللغاصب قلعوه وان نقصت به الارض أو رضى المالك بابقائه بالاجرة أو أراد تملكه اذ لأرش على المالك في القلع وبه فارق ما مر في العارية ولا يلزمه قبوله لو وهبه له وكذا الصبغ فيما يأتي للينة (لو صبغ) الغاصب (الثوب) بصبغه وامكن فصله) بان لم يتعقد الصبغ به (اجبر عليه) اى الفصل وان خسر خسرانا بينا ولو نقصت قيمة الصبغ بالفصل (في الاصح) كالبناء والغراس وله الفصل قهرا على المالك وان نقص الثوب به لانه يغرم ارش النقص

بخلاف ما مر في الحفراه (قوله و ابراه) أى من الارش اه عش (قوله امتنع عليه) نعم لو ضرب الشريك الطين لبنا او السبائك دراهم بغير اذن شريكه جازله كما قضي به البغوى ان ينقضه وان رضى شريكه بالبقاء لينتفع بملكه كما كان مغنى وشرح الروض و اقره سم (قوله وارش النقص) ان كان واعادتها كما كانت واجرة المثل ان مضت مدة مثلها اجرة مغنى ونهاية ومنهج (قوله لعرق ظالم) بكسر العين المهملة وسكون الراء المهملة اه عش (قوله وفيها التوين الخ) قال الطيبي ان اضيف فالمراد بالظالم الغراس سماه ظالما لانه تصرف في ملك الغير بغير الاذن وقال غيره المراد بعرقه عرق زرعه وشجره وإن وصف فالمراد به المغروس على الاستناد المجازى لان الظلم حصل به اه كردى (قوله وتوين الاول واطافة الثاني) يتامل فعل في العبارة قلبا من النساخ ان لم تكن بخط الشارح اه سيد عمر عبارة عش فيه تامل وعبارة شرح المشكاة واطافة الاول وتوين الثاني وهي الصواب لان حق معنى احترام اسم ليس فلا يكون مضافا اليه اه (قوله وللغاصب) الى قوله وبه فارق في المغنى وشرح الروض (قوله قلعه) اى الزائد من البناء والغراس فالمراد بالقلع ما يشمل الهدم (قوله اذ لأرش على المالك في القلع) ولو بادرك ذلك أى القلع اجنى غرم الارش أى للغاصب لان عدم احترامه بالنسبة للمالك فقط ولو كان البناء والغراس مغضوبين من آخر فلكل من مالكي الارض والبناء والغراس الزام الغاصب بالقلع وان كانا لصاحب الارض ورضى به المالك امتنع على الغاصب قلعوه ولا شيء عليه اى الغاصب وان طال به بقلعه فان كان له فيه غرض لزمه قلعه مع ارش النقص والا فوجهان وجهها نعم لتعديده امانا من المغضوب كالموتى الغاصب في المال المغضوب فالربح له ولو غصب دراهم واشترى شيئا فذمته ثم نقدها في ثمنه وبيع رد مثل الدراهم عند تعذر رد عينها فان اشترى بالعين بطل ولو غصب ارضا وبذر من شخص وبذره في الارض كلفه المالك اى للارض والبذر اخراج البذر منها وارش النقص وان رضى المالك ببقاء البذر في الارض امتنع على الغاصب اخراجه ولو زوق الغاصب الدار المغضوبه بها لا يحصل منه شيء بقلعه لم يحجز له قلعه ان رضى المالك ببقائه وليس للمالك إجباره عليه كما في الروضة خلا للزركشى كالثوب اذا قصره نهاية ومغنى قال عش قوله لم الزام الغاصب الخ اى فان لم يفعل جاز لكل منهما فعله بنفسه وينبغي ان مؤنة القلع ان تبرع بها صاحب الارض او البناء والغراس فذاك والارفع الامر الى قاض يلزم الغاصب بصره فان فقد القاضى صر فيها المالك بئذ الرجوع و اشهد قوله امتنع اى فان فعل لزمه الارش ان نقصت وقوله بطل اى والزيادة للبايع فان جهل كان ذلك من الاموال الضائعة وامر هاليت المال اه كلام عش (قوله وبه فارق ما مر في العارية) اى فانه لو طلب المعير منه التيقية بالاجرة او تملكه بالقيمة لزم المستعير موافقته لكن محله كما مر حيث لم يختار القلع اما عند اختياره له فلا تزمه موافقة المعير لو طلب التيقية بالاجرة أو التملك بالقيمة ثم رأيت في سم على حج ما يصرح به عبارته قوله وبه فارق الخ فيه نظر وانما يحتاج للفرق بينهما فيما اذا امتنع المستعير والغاصب من القلع فللمالك حينئذ قهرا الا بقاء بالاجرة او التملك هناك لانهما فليراجع اه عش (قوله ولا يلزمه) اى اليالك (قبوله) اى الزائد (لو وهبه له) اى الغاصب الزائد للمالك قول المتن (بصبغه) بكسر الصاد عين ما صبغ به وفتحها الصنعة والكلام في الاول وان انضم اليه الثاني لافي الثاني وحده لانه فعل الغاصب وهو هدر قليل ي اى بيجرى قول المتن (وامكن فصله) كصبغ الهند بخلاف غيره برماوى اه بيجرى (قوله بأن لم يتعقد) الى قوله وخرج في المغنى والى قول المتن وان لم يكن في النهاية الا قوله وحل ذلك الى اماماهو قول المتن (اجبر عليه) ولو امتنع عن الفصل فجري فيه نظير ما مر عن به البغوى ان ينقضه وان رضى شريكه بالبقاء لينتفع بملكه كما كان اه (قوله وللغاصب قلعوه) وان نقصت به الارض عبارة الروض وشرحه ولو اراد الهالك التملك للبناء والغراس بالقيمة او البقاء له بالاجرة لم يجب اليه اى لم يلزم الغاصب اجابته لتمسكه من القلع بلا غرامة بخلاف المستعير اه (قوله أو رضى اليالك بابقائه بالاجرة الخ) هذا مفروض كما ترى فيما اذا اراد الغاصب القلع فلا يمنعه منه رضا المالك الخ و قول المصنف في العارية والا فان اختار المستعير القلع قلع الى أن قال وان لم يختار لم يقلع مجانا بل للبعير الخيار الخ يدل على

نظير مامر آفنا ولو تراضياعلى الابقاء فهما شريكان ومحل ذلك في صبيغ يحصل منه (٤٣) عين مال اماما هو تمويه محض ولم يحصل به نقص

فهو كالتزويق فلا يستقل

الغاصب بفصله ولا يجبره

المالك عليه وخرج بصيغه

صبيغ المالك فالزيادة كلها

للمالك والنقص على

الغاصب وليس له فصله

بغير اذن المالك وله اجباره

عليه مع ارش النقص

وصبيغ مغضوب من آخر

فلكل من مالكي الثوب

والصبيغ تكليفه فصلا يمكن

مع ارش النقص فان لم يمكن

فهما في الزيادة والنقص كما

في قوله (وان لم يمكن) فصله

لتعقده (فان لم ترد قيمته)

ولم تنقص بان كان يساوي

عشرة قبله وساوها بعدد

مع ان الصبيغ قيمته خمسة

لا لانخفاض سوق الثوب

(فلا شيء للغاصب فيه) ولا

عليه لان صيغه كالعدم

حينئذ (وان نقصت) قيمته

بان صار يساوي خمسة (لزمه

الارش) وهو ما نقص من

قيمه لحصول النقص بفعله

(وان زادت قيمته) بسبب

الصبيغ او الصنعة (اشتركا

فيه) اي الثوب بالنسبة فاذا

صار يساوي خمسة عشر

فهو بينهما اثلاثا وان كان

الصبيغ يساوي عشرة مثلا

لان النقص عليه او بسبب

ارتفاع سعر احدهما فقط

فالزيادة لصاحبه ولو نقص

عش (قوله نظير مامر آفنا) أي بقوله وللغاصب قلعه الخ (قوله ومحل ذلك) أي قول المتن أجبر عليه مع قول
الشارح وله الفصل قهر الخ (قوله ولم يحصل به نقص) أي فان حصل به نقص يزول بفصله أجبره المالك
واستقل به الغاصب على ما افهمه هذا القيد اه سم اقول وهو قياس مامر في رد التراب ورد اللين طينا (قوله
فلا يستقل الغاصب الخ) يقتضي امكان فصله ولا ينافيه قوله تمويه محض لان معناه لا يتحصل منه شيء وهذا
لا ينافي امكان الفصل اه سم (قوله وله) أي المالك (قوله وصبيغ مغضوب) عطف على صبيغ المالك (قوله
تكليفه فصلا الخ) هل له ذلك بغير اذنها او مع رضاها ببقائه او بغير اذن مالكة او مع رضاها ببقائه مع
سكوت مالك الثوب وينبغي لا الا ان يحصل نقص في الثوب والصبيغ او في احدهما وتصور زواله بالفصل كما
يؤخذ من مسألة حفر تراب الارض السابقة سم على حج اه عش (قوله فصله) الى قول المتن ولو خلط في
النهاية والمعنى (قوله لا لانخفاض سوق الخ) بل لاجل الصبيغ اه معنى عبارة الكردي أي بل لانخفاض سعر
الصبيغ او بسبب الصنعة كما يشير اليه اه (قوله وان نقصت قيمته) أي بالصبيغ او الصنعة لا بانخفاض
سعر الثوب (قوله بسبب الصبيغ او الصنعة) اقتصر المعنى على الصبيغ وقال الرشيدى قوله او الصنعة لا حاجة
اليه لان العمل لا يدخل له كالا يخفى اه أي لما تقدم في شرح والاصح ان السمن لا يجبر الخ ان ما نشأ عن فعل
الغاصب لا قيمة له قول المتن (اشتركا فيه) ولو بذل صاحب الثوب للغاصب قيمة الصبيغ ليمتلكه لم يجب اليه
امكن فصله ام لا ولو اراد احدهما الانفاد بيع ملكه لثالث لم يصح اذ لا ينفع به وحده نعم لو اراد المالك
بيع الثوب لزم الغاصب بيع صيغه معه لانه متعدد بخلاف مالو اراد الغاصب بيع صيغه لا يلزم مالك الثوب بيعه
معه ولو طيرت الريخ ثوبا الى مصبغة آخر فانصبيغ فيها اشتركا في المصبوغ ولم يكلف أحدهما البيع ولا الفصل
ولا الارش وان حصل نقص اذ لا تعدى نهاية معنى وفي سم عن شرح الروض فيما لو كان الصبيغ لثالث
انه لا يلزم واحد من مالكي الثوب والصبيغ موافقة الآخر في البيع اه وقال عش شقي مالو استاجر صباغا
ليصبيغ له قيضا بخمسة فوقع بنفسه في دن قيمة صبيغة عشرة هل يضيع ذلك أي الزيادة على الصباغ او
يشتركان فيه لعذره فيه نظرو الا قرب الثاني واما لو غلط الصباغ وفعل ذلك بنفسه فينبغي ان لا شيء في مقابلة
الزيادة لتعديه بذلك أي في نفس الامر وهذا كله في الصبيغ تمويهها واما لو حصل به عين وزادت بها القيمة فهو
شريك بها اه (قوله اثلاثا) ثلثاه للغاصب منه وثلثه للغاصب (قوله وان كان الصبيغ الخ) غاية (قوله
عليه) أي الصبيغ (قوله او بسبب ارتفاع الخ) عطف على قوله بسبب الصبيغ الخ (قوله قيمتهما) فاعل
نقص (قوله فان كان النقص الخ) جواب ولو نقص الخ ومشتمل على قسم قوله لا لانخفاض سوق الخ (قوله
او بسبب الصنعة الخ) ولعل الفرق في الصنعة بين الزيادة حيث جعلت بينهما وبين النقص بسببها حيث

أنه إذا اختار المستعير القلع قلع ولا يمنعه منه رضا المالك بالابقاء بالاجرة ولا طلب تملكه فلا فرق بينهما حينئذ
فقوله وبه فارق ما في العارية فيه نظرو انما يحتاج للفرق بينهما فيما اذا امتنع المستعير والغاصب من القلع
فللمالك حينئذ قهر الابقاء بالاجرة او التملك بالقيمة هناك لانهما فليراجع (قوله ولم يحصل به نقص) أي فان
حصل به نقص يزول بفصله أجبره المالك واستقل به على ما افهمه هذا التقيد (قوله فلا يستقل الغاصب
بفصله) يقتضي امكان فصله ولا ينافيه قوله تمويه محض لان معناه لا يتحصل منه شيء وهذا لا ينافي امكان
الفصل (قوله وصبيغ مغضوب) عطف على صبيغ المالك ش (قوله تكليفه فصلا يمكن) هل له ذلك بغير
اذنها او مع رضاها ببقائه او بغير اذن مالكة او مع رضاها ببقائه مع سكوت مالك الثوب وينبغي لا الا ان
يحصل نقص في الثوب والصبيغ او في احدهما وتصور زواله بالفصل كما يؤخذ من مسألة حفر تراب الارض
السابقة (قوله في المتن وان زادت قيمته اشتركا) قال في الروض ولو اراد احدهما الانفاد بيع ملكه لم يجز
نعم لو اراد المالك بيع الثوب لزم الغاصب البيع معه لا عكسه اه وفي شرحه فيما لو كان الصبيغ لثالث
ما حاصله انه لا يلزم واحد من مالكي الثوب والصبيغ موافقة الآخر في البيع (قوله او بسبب ارتفاع الخ)

عن الخمسة عشرة قيمتها كان ساوي اثني عشر فان كان النقص لانخفاض سعر الثياب فهو على الثوب او سعر الصبيغ او بسبب الصنعة فعل
الصبيغ وبهذا أعني اختصاص الزيادة بمن ارتفع سعر ملكه يعلم انه ليس معنى اشتراكها انه على جهة الشيوخ بل هذا بثوبه وهذا بصيغه

جعل على الغاصب وحده ان للثوب دخلا في الزيادة بسببها بخلاف النقص فتأمل اه حلي عبارة المغني وان حصل ذلك اى النقص او الزيادة بسبب اجتماع الثوب والصنع اى بسبب العمل فالتقص على الصنيع لان صاحبه هو الذى عمل والزيادة بينهما لان الزيادة الحاصلة بفعل الغاصب اذا استندت الى الاثر المحض تحسب للمغصوب منه وايضا الزيادة قامت بالثوب والصنيع فهى بينهما اه قول المتن (ولو خلط المغصوب) شمل مالو وكله في بيع مال او شراء شيء او اودعه عنده فخلطه بمال نفسه فيلزمه تمييزه ان امكن والا فيجب رد بدله لانه كالتالف ومنه يؤخذ جواب ما وقع السؤال عنه في الدرس من ان شخصا وكل آخر في شراء قماش من مكة فاشتراه وخطه بمثله من مال نفسه وهو انه كالتالف اه ع ش (قوله او اختلط) الى قوله وشمل قوله في النهاية (قوله او اختلط عنده) هذا انما ياتي في الشق الاول وهو ما يمكن تمييزه اما في الشق الثاني فهو حيثئذ يكون مشتركا كما نقله الشهاب بن قاسم عن الشارح مر اه رشيدى وباقي ما فيه (قوله عنده) اى الغاصب (قوله كبر ابيض الخ) الذى ينبغي ذكره هذا عقب قول المتن وامكن التمييز لان هذه امثله والكلام في مطلق الخلط الشامل لما يمكن تمييزه كالامثلة المذكورة هنا وما لا يمكن كالامثلة الآتية في قوله كخلط زيت بمثله الخ اه رشيدى وقد يجاب بانه اشار بذكره هنا الى ما صرح به المغني هنا من انه لا فرق بين الخلط بجنسه كالمثال الاول والخلط بغير جنسه كالمثال الثانى (قوله سدى) نعمت غزل (قوله لنفسه) انظر ما الداعى له مع الاضافة في حتمه اه رشيدى قول المتن (وان تعذر فالذهب انه كالتالف) مع قوله السابق (او اختلط عنده) هل يدل على انه لا فرق هنا في كونه كالتالف بين خلطه او اختلاطه وهو ممنوع بل شرطه الخلط فان اختلط بنفسه كان شريكا كما ان شرط كونه كالتالف اذا حدث نقص يسرى الى التلف ان يكون بفعله كجعله للمغصوب هريسة فان كان بغير فعله كان صار بنفسه هريسة رده مع ارش النقص مر اه سم اقول ظاهر صنيع الشارح والنهاية قبيل المتن الآتى كظاهر صنيعها هنا ان اختلاط المغصوب بنفسه بمال الغاصب كخلط الغاصب في كونه كالتالف وان الاشتراك بالاختلاط انما هو عند عدم الغصب وقد يفيد ايضا قول المغني ولو اختلط الزيتان او نحوهما بانصباب ونحوه كصب بيمية او برضا مال الكهما فاشتراك لعدم التعدى ثم قال في اختلاف الجنس ولو لم يكن غصب كان انصب احدهما على الآخر فاشتراك لمر اه وسياق ما يتعلق به (قوله ودراهم بمثلها) اى بدراهم مثلها للغاصب فان غصبها من اثنين وخطبها اشتراك فيها اه ع ش اى على ما ياتي عن البلقينى (قوله خاطه الخ) اى سواء اختلط الخ (قوله كتراب ارض موقوفة الخ) افهم ان تراب المملوكة اذا خلطه يملكه الغاصب بخلطه وان جعله آجر فلا يرد له السكوة وانما يرد مثل التراب اه ع ش (قوله غرم مثله) اى التراب (قوله) لانه اضمحل بالنار) بقرى مالو كان لبنا سم على حج وينبغى انه ان امكن تمييز ترابه من الزبل بعد بله لزمه والا رده للنار كالآجر وغرم مثل التراب اه ع ش (قوله يحجر عليه فيه) اى في قدر المغصوب الذى حكمنا بملكه اياه كما هو ظاهر هذه العبارة ويؤيده بل يصرح به ما ذكره عن فتاوى المصنف اه سم (قوله مثله) الاولى بدله (قوله على الاوجه) وفاقا للمعنى (قوله ويكنى كفى فتاوى المصنف ان يعزل الخ) ولو تلف ما افترزه للمغصوب منه قبل التصرف فى الباقي او بعده فلا قرب فى الاول انه يتبين عدم الاعتداد بالاقر حتى لا يجوز له التصرف فيما يبقى الا بعد اقرار قدر التالف وفى الثانى انه يتبين بطلان تصرفه في قدر المغصوب اه ع ش

(ولو خلط المغصوب) او اختلط عنده (بغيره) كبر ابيض باسمر او بشعير وكغزل سدى نسجه بلحمته لنفسه وشمل كلامهم خلطه او اختلاطه باختصاص كتراب بزيل (وامكن التمييز) للكل او لبعض (لزمه وان شق) عليه ليرده كما اخذه (وان تعذر) التمييز كخلط زيت بمثله او شيرج وبر ابيض بمثله ودراهم بمثلها (فالذهب انه كالتالف) على اشكال ان فيه يعلم ردها بما ياتي (فله تعريه) بدله خلطه بمثله او باجود او باردا لانه لما تعذر رده ابد الشبه التالف فيملكه الغاصب ان قبل التملك والا كتراب ارض موقوفة خلطه بزيل وجعله آجر اغرم مثله ورد الآجر للنار ولا نظر لما فيه من الزبل لانه اضمحل بالنار كذا ذكره بعضهم ومع ملكه المذكور يحجر عليه فيه حتى يرد مثله للملك على الاوجه ويكنى كما في فتاوى المصنف ان يعزل من المخلوط اى بغير الاراد اقدر حق المغصوب

عطف على سبب الصنع ش (قوله في المتن وان تعذر فالذهب انه كالتالف) هذا مع قوله السابق او اختلط عنده هل يدل على انه لا فرق هنا في كونه كالتالف بين خلطه واختلاطه وهو ممنوع بل شرطه الخلط فان اختلط بنفسه كان شريكا كما ان شرط كونه كالتالف اذا حدث نقص يسرى الى التلف ان يكون بفعله كجعله للمغصوب هريسة فان كان بغير فعله كان صار بنفسه هريسة رده مع ارش النقص مر (قوله) ولا نظرا فيه من الزبل لانه اضمحل بالنار) بقرى مالو كان لبنا (قوله يحجر عليه فيه) اى في قدر المغصوب الذى حكمنا

منه ويتصرف في الباقي كما يأتي وبهذا يندفع كما يعلم بما يأتي أيضا ما اطال به السبكي من الرد والتذنيع على القول بملكه وانما قلنا بالشركة في نظير ذلك من المفلس لئلا يحتاج للبضاربة بالثمن وهو اضار به وهما الواجب المثل فلا (٤٥) اضارو من ثم لو فرض فليس الغاصب

أيضا لم يبعد كما في المطلب جعل المغصوب منه احق بالختلط من غيره وشمل قوله بغيره خلطه بمال اخر مغصوب ايضا فكذلك كما جزم به ابن المقرئ واقتضاه كلام الشيوخ في غيرها الكتاب واصله ايضا وغيرهما لكن قال البلقيني المعروف عند الشافعية انه لا يملك شيئا منه ولا يكون كالحالك واعتمده بعضهم لموافقتهم لما ائق به المصنف وفرق بانه انما يملك في الخلط بماله تبعا لماله وهنا لا تبعية وفي فتاوى المصنف غصب من جمع دراهم مثلا وخطها بحيث لا تتميز ثم فرق عليهم الخلو ط على قدر حقهم حل لكل اخذ قدر حصته فان خص احدهم بحصته لزمه ان يقسم ما اخذه عليه وعلى الباقي بالنسبة الى قدر اموالهم هذا كله اذا عرف المالك او المالك كما تقرر اما لو جهلوا فان لم يحصل اليأس من معرفتهم وجب اعطاؤها للامام ليسكها أو ثمنها لوجود ملاكها وله ان يقترضها لبيت المال وان ايس منها اى عادة كما هو ظاهر صارت من اموال بيت المال فلتوليها التصرف فيها بالبيع واعطاها للمستحق

(وله ويتصرف في الباقي الخ) قضيته ان الحجر عليه انما هو في القدر المغصوب لا في جميع الخلو ط حتى يصح بيع ما عدا القدر المغصوب شائعا قبل العزل فليتأمل سم على حج اقول لا مانع من ذلك اه عش (قوله كما يأتي) اى في الصيد والذبايح اه كردى (قوله وبهذا) اى يكونه يحجر عليه حتى يؤدى مثله (قوله بما يأتي) اى في شرح المتن الاتى اه رشيدى (قوله ما اطال به السبكي الخ) عبارة المغنى قال السبكي والذي اقول واعتقده وينشر صدرى له ان القول بالهلاك باطل لان فيه تملك الغاصب مال المغصوب منه بغير رضا بمجرد تعديه بالخلط واطال الكلام في ذلك اه (قوله والتذنيع على القول بملكه) بما حاصله ان ما قاله الاصحاب من ملك الغاصب بالخلط تخفيف عليه وحاصل الدفع انه ليس تخفيفا عليه بل هو تغليظ عليه اه رشيدى (قوله لئلا يحتاج) اى البائع من المفلس (قوله وهنا) اى فى الغصب (قوله ومن ثم) اى من اجل انه لا اضار هنا (قوله ايضا) اى كالمشتري (قوله جعل الخ) مفعول مالم بسم فاعله لم يبعد اه كردى والصواب فاعل لم يبعد (قوله فكذلك) اى فهو كما لو غصب زيتا وخطه زيتة فيصير المجموع كالزيت فيملكه الغاصب ويغرم بدله (قوله ايضا) اى مثل هذا الكتاب واصله (قوله وغيرهما) عطف على الشيوخ وكذا الضمير راجع اليهما (قوله قال البلقيني الخ) اعتمده النهاية والمغنى وائق به الشهاب الرملى ولعله هو المراد بقول الشارح الاتى واعتمده بعضهم الخ (قوله لما ائق به المصنف) اى السابق في قوله ويكفى كافي فتاوى المصنف ان يعزل الخ قاله ع وش و قال الرشيدى اى الاتى على الاثر في قوله وفي فتاوى المصنف غصب من جمع الخ اه وهذا هو الظاهر الموافق لصريح صنع المغنى (قوله وفرق) اى البلقيني بين ما خلطه بماله وما خلطه بمال اخر مغصوب اه كردى وظاهر السياق ان الضمير للبعض كما يؤيده قول الرشيدى اى بين مسألة البلقيني وبين ما محل عليه الشارح م كلام المتن من كون الغير للغاصب اه (قوله وفي فتاوى المصنف) الى قوله هذا كله في المغنى والى قوله وسأأتى في النهاية (قوله فان خص) اى الغاصب (قوله اخذ قدر حصته) اى والتصرف فيه (قوله لزمه) اى الاحد (قوله هذا كله) اى ما ذكر في خط الغاصب نحو الزيت بمثله من ماله او مال غيره بل ما ذكر في باب الغصب من رد المغصوب او بدله ونحوه (قوله اذا عرف المالك) اى في خط المغصوب بماله (قوله او الملاك) اى في خط مغصوب بمغصوب اخر (قوله اعطاؤها) اى الاموال المغصوبة او ابدالها (قوله وان ليس منها) اى المعروفة وليس من هذا ما يقبض بالشراء الفاسد من جماعة بل يتصرف فيه من باب الظفر لانه دفع في مقابلته الثمن وتعذر عليه استرجاعه مع انه لا مطالبة به في الآخرة لا اخذه برضا مالكيه اه ع وش (قوله واغيره اخذها) ومن الغير الغاصب فله الاخذ من ذلك ورده للمغصوب منه او لوارثه اه ع وش وفيه ان الكلام هنا فيما اذا لم يعرف المالك فكان المناسب أن يقول وصره للمستحق وكذا لمصارف نفسه ان كان من المستحقين (قوله هذا الخ) مقول ابن عبد السلام (قوله والا) اى وان لم يتوقع معرفة اهله (فهو) اى جميع ما في ذلك القطر وان كان بايد موضوعه عليه اه ع وش (قوله واختلط الخ) عبارته فيما سبق او اختلط الخ (قوله الاختلاط الخ) عبارة النهاية ولو خلط مغصوبا مثليا بمثله مغصوب برضا مالكية او لا وانصب كذلك بنفسه فمشتري لا تنفاه التعدي كما قال البلقيني الى ان قالت

(بملكه اياه كما هو ظاهر هذه العبارة) ويؤيده بل يصرح به ما ذكر عن فتاوى المصنف (قوله ويتصرف في الباقي) قضية ذلك ان الحجر عليه انما هو في القدر المغصوب لا في جميع الخلو ط حتى يصح بيع ما عدا القدر المغصوب شائعا قبل العزل فليتأمل ثم لا يخفى ان هذا الكلام من المصنف ظاهر في ثبوت الحجر لا فهمه توقف التصرف على العزل المذكور وظاهر ان الحجر في جعل الخطة هريسة حيث لا خلط معها للغاصب ثابت في الجميع (قوله لكن قال البلقيني المعروف الخ) اعتمده م

شئ من بيت المال والمستحق اخذها ظفرا واغيره اخذها ليعطيا للمستحق كما هو ظاهر ثم رأيت ابن جماعة وغيره صرحوا بذلك وقد قال ابن عبد السلام عقب قول الامام وغيره لو عم الحرام قطرا بحيث ندر وجود الحلال فيه جاز اخذ المحتاج اليه وان لم يضطر ولا يتيسر اه هذا ان توقع معرفة اهله والا فهو لبيت المال كما تقرر فيصرف للمصالح وخرج بخلط او اختلط عنده الاختلاط حيث لا تعدي

كان المتأثر على مثله فيشترك مالكا (٤٦) بحسبهما فان استويا قيمة فبقدر كيلهما فان اختلفا قيمة بعبا وقسم الثمن بينهما بحسب

وخرج بخط إلى آخر ما في الشرح قال ع ش قوله مر او انصب قد يخالفه قوله قبل او اختلط عنده حيث جعله ثم كالتالف هنا مشتركاً ويجاب بان ما مر من قوله بغيره المراد به من مال الغاصب وما هنا من مال غيره فلا تناقض هذا والاولى ان يقال ما سبق من قوله او اختلط عنده مصور بما اذا امكن تمييز المخلوط لما ياتي في قوله مر وخرج بخط اه ولا يخفى ان جوابه لاول صريح فيما قدمنا عند قول الشارح او اختلط عنده من ان اختلاط المغصوب بنفسه بمال الغاصب كخلطه في كونه كالتالف وقال الرشدي قوله لم لا تنفاه التعدي قاصر على ما اذا اختلط بنفسه وكلام البلقيني وغيره انما هو في خصوص ما اذا خلطها بغير رضا مالكيهما كما يعلم بمراجعة شرح الروض وايضا فقله برضا مالكيه وقوله او انصب بنفسه ليس من صور المغصوب بالخصوص كما يعلم من شرح الروض ايضا على ان هاتين المستلثتين كرر احدهما في قوله الاتي وخرج بخط او اختلط عنده من غير تعدل اه وهذا بقطع النظر عن قوله بالخصوص وجعل الشارح كالتالية الاختلاط عند الغاصب مقابلا للاختلاط بلا تعدل في كل منهما دالة على ما قدمناه ايضا (قوله فيشترك) الى قوله للرباني المعنى الا قوله نظير الى ولا تجوز (قوله مال كاهما بحسبهما الخ) فلو تنازع في قدر السائل او قيمته صدق صاحب البر الذي سال اليه غيره لان اليد له فلو اختلط ولم تعلم يد لاحدهما كان سال كل منهما الى الاخر وقف الامر الى الصلح (فرع) سئل سم عمن بذر في ارض بذر او بذر بعده اخر على بذر فاجاب بان الثاني ان عدم مستويا على الارض يبذره اى كان كان اقوى من الاول او كان بذر اكر من بذر ذلك بذر الاول لرزومه له اى الاول بدل بذر لانه اذا استولى على الارض كان غاصبا لها ولما فيها وان لم يعد الثاني مستويا على الارض يبذره لم يملك بذر الاول وكان الزرع بينهما بحسب بذرهما وعبارة العباب فرع من بذر على بذر غيره من جنسه ونوعه واثار الارض انقطع حق الاول وغرم له الثاني مثله او مالو اختلف الجنس كان بذر الاول حصة مثلا والاخر باقلاء فلا يكون بذر الاول كالتالف اه وقداق الشيخ الرمي في هذه بان التاب من بذرهما لها وعليهما الاجرة وهذا بخلاف مالو غصب بذر او زرعه في ارضه فانه يكون للمالك وعلى الغاصب ارش النقص انتهى اه كلام سم اه ع ش بخذف (قوله وان اختلفا قيمة الخ) عبارة المعنى فان كان احدهما رداً اجبر صاحبه على قبول المختلط لان بعضه عين حقه وبعضه خير منه لا صاحب الاجود لا يجبر على ذلك فان اخذ منه قدر حقه فلا شيء له لعدم التعدي والايح المختلط وقسم الثمن الخ اه (قوله او يفرز الخ) اى من المخلوط بغير الاردا (قوله كاهما) اى انفاق شرح فالذهب انه كالتالف الخ (قوله وان ابى) الى قول المتن ولو غصب في النهاية الا قوله لم منع تصرف الى بخلاف ما (قوله لان الحق) الى التنبيه في المعنى (قوله صار كاهالك) اى فير دمثله لانه مثلى اه ع ش (قوله مطلقا) اى رضى المالك ام لا اه ع ش (قوله او بارداً) لو اختلفا فقال المالك خلط بارداً والغاصب بمثله او اجود لم يمكن اثبات الحال من المصدق اه سم اقول في ع ش عن الزيادة ان القول قول الغاصب في القدر اه وقيامه تصديق الغاصب هنا اى في الصفة فليراجع (قوله ان رضى) فله اخذه ولا ارش له وكان مساحا ببعض حقه معنى ومنهج (قوله بسبب الخ) وهو الخلط بلا امكان التمييز (قوله يقتضى الخ) يمكن منع ذلك اه سم (قوله مع تمكين الخ) متعلق بتعذر (قوله جعل الخ) جواب لـ (قوله وذلك) اى السبب المذكور (قوله فلو ملك الكل لم يلزمه رد شيء) في هذه الملازمة كالاتية خفاء اه سم اقول لا خفاء اذ الذي شغل ذمة الغاصب للمالك او اوجب عليه الفور انما هو تعديده كما قرر الشارح مر كاشهاب ابن حجر والتعدي مفقود في المالك فلو قلنا بملكه للجمع لم يكن لرجوع الغاصب عليه وجب كما لا يخفى لان العين صارت مملوكة له وذمته غير

قيمتها نظير ما ياتي في اختلاط حام البرجين ولا تجوز قسمة الحب على قدر قيمتهما للربا وسياق لذلك مزيد قبيل الاضحية (وللغاصب ان) يفرز قدر المغصوب ويحل له الباقي كما مروان (يهطيه) اى المالك وان ابى (من غير المخلوط) لان الحق قد انتقل الى ذمته لما تقرر من ان المختلط صار كاهالك ومن المخلوط ان خط بمثله او اجود مطلقا او بارداً ان رضى (تنبيه) قيل ليس الغاصب باولى من المالك بملك الكل بل المالك اولى به لعدم تعديده وجوابه منع ذلك لان المغصوب لما تعذر رد عينه للمالك بسبب يقتضى شغل ذمة الغاصب به لتعديده مع تمكين المالك من اخذ بدله حالا جعل كالتالف للضرورة وذلك غير موجود في المالك اذ لا تعدي يقتضى ضمان مال الغاصب فلو ملك الكل لم يلزمه رد شيء وبفرض انه يلزمه لا يلزمه الفور ففيه حيف اى حيف وقد وجد الملك بدون الرضا للضرورة كاخذ مضطر طعام غيره قهر اعليه لنفسه اولبيمته وليس اباق الفن كاخلط حتى يملكه الغاصب لانه مرجو العود فيازمه قيمته للحيلولة لعدم الضرورة المقتضية كونها للفيصلة

ولانما يرجحوا قول الشركة لانه صار مشاعا

مشغولة له بشيء فأتضح الملازمة أي هنا وفيما يأتي اه رشيدي وقال ع ش لعل وجه الحفاء انا لوقلنا بملكه الكل الزمناه برد بدل مال الغاصب اه (قوله فقيه حيف الخ) اي في ملك المالك كل المختلط حيف عظيم بالغاصب (قوله وقد يو جد الملك الخ) دفع به ما قد يقال كيف يملكه الغاصب بدون تملك من المالك اه ع ش (قوله كاخذ مضطر الخ) هل يحصل ملكه بمجرد الاخذ كما قال تدل له هذه العبارة او يجري فيه ما قيل في ملك الضيف او كيف الحال سم على حج القياس الثاني بل لوقيل بانه لا يملك هنا إلا بازدراد وإن قلنا بملك الضيف بوضعه بين يديه أو في فمه لم يعد لانه لا تماجز له أخذه لضرورة وحيث لم يبلغه بأن سقط من فم أو بدخله فيه أصلا لم يتحقق دفع الضرورة به اه ع ش (قوله لانه صار الخ) اي حق كل من المالك والغاصب (قوله فقيه) اي قول الشركة و (قوله تملك كل حق الاخر) إن كان كل مضافا لحق فتوجه منع تملكه بجنا او ببده ثابت على قول الهلاك ايضا وإن كان مجرورا منونا وكان حق منصوبا على المفعولة فيتوجه ان هذا غير محذور بدليل انه لو غصب شيئين من اثنين وخطبهما فان الاثنين يشتركان مع وجود هذا المعنى وهو تملك كل منهما حق الاخر بغير اذنه فليتامل اه سم وأجاب الرشيدي عنه بما نصه وحاصل ما في المقام انهما لم يرجحوا قول الشركة لان فيه ما في القول بالهلاك وزيادة اما كونه فيه ما في القول بالهلاك لان حق كل من المالك والغاصب يصير مشاعا فيلزم ان كلا يملك حق الاخر بالاشاعة بغير اذنه وهو المحذور الموجود في القول بالهلاك واما كونه فيه زيادة على ما في القول بالهلاك فبوانه يلزمه عليه منع المالك من التصرف قبل البيع والقسمة وذلك غير موجود في القول بالهلاك فلذلك رجحوه وبما قررته يتدفع ما اطال به الشهاب سم بما هو مبني على فهم أن مراد الحنفية ان جميع ما ذكر من قوله فقيه تملك كل حق الاخر الخ وقوله ومنع تصرف الخ موجود في القول بالشركة وليس موجودا في القول بالهلاك وقد تبين بما تقرران هذا ليس مراده فتأمل اه وقوله وذلك غير موجود الخ ظاهر المنع يرد به قول الشارح ايضا وإنما الزائد فيه ما افاده الشارح بقوله بل فوات حقه (قوله ايضا) اي كالقول بتملك الغاصب اه كردى عبارة الرشيدي اي كان القول بانه كالهالك كذلك اذ فيه تملك الغاصب عين مال المالك وملك المالك ما في ذمة الغاصب قهر اه (قوله ومنع) عطف على تملك الخ اه سم أي وفيه منع الخ (قوله قبل البيع) أي إن اختلفا قيمة (أو القسمة) اي ان استويا قيمة (قوله هنا) اي في القول بالشركة و (قوله ايضا) اي كالقول بتملك الغاصب (قوله بسبب التعدى) متعلق بمنع اي بسبب انه لو تصرف في المختلط قبل ذلك يصير متعديا اه كردى (قوله إذ قد يتاخر الخ) فيه ان المتأخر لا يترتب عليه الفوات ولا انتفاء مرجع كيف وهو مالك لحصته من هذا المشترك على هذا القول اه سم عبارة الرشيدي فيما حكاه عن الشارح اذ قد يتلف الخ اه فلا اشكال على هذه النسخة وقد كان يجاب عنه على النسخة الاولى بان المراد بحقه جواز تصرفه فيه حالا (قوله ذلك) أي البيع والقسمة ع ش اه سم (قوله فانه يتصرف الخ) اي المالك (قوله ومن ثم) اي من اجل ان في قول الشركة محذور قول الهلاك مع زيادة (قوله حتى يعطى البدل) اي او يعزل من المخلوط قدر المغصوب كما

(قوله فقيه) أي قول الشركة وقوله تملك كل حق الاخر الخ ان كان كل مضافا لحق فتوجه منع تملكه بجنا او ببده ثابت على قوله الهلاك ايضا وان كان مجرورا منونا وكان حق منصوبا على المفعولة فيتوجه ان هذا غير محذور بدليل انه لو غصب شيئين من اثنين وخطبهما فان الاثنين يشتركان مع وجود هذا المعنى وهو تملك كل منهما حق الاخر بغير اذنه فليتامل وقوله ومنع تصرف المالك الخ ان ارى بمنع تصرفه مطلقا فهو ممنوع لانه لا مانع من تصرفه على وجه الاشاعة او منع تصرفه على التعيين فلا محذور فانه لو غصب من اثنين وخطب ما غصبه منهما امتنع على كل التصرف على التعيين بسبب الخلط الذي تعدى به الغاصب فليتامل وقوله اذ قد يتاخر الخ فيه ان المتأخر لا يترتب عليه الفوات ولا انتفاء مرجع كيف وهو مالك لحصته من هذا المشترك على هذا القول (قوله ومنع) عطف على تملك وقوله يتاخر ذلك اي البيع والقسمة ش (قوله حتى يعطى البدل) اي او يعزل من المخلوط قدر المغصوب كما قدمه عن فتاوى المصنف

ففيه تملك كل حق الآخر بغير اذنه ايضا ومنع تصرف المالك قبل البيع أو القسمة هنا أيضا بسبب التعدى بل فوات حقه اذ قد يتأخر ذلك فلا يجد مرجعا بخلاف ما اذ اعلقنا حقه بالذمة فانه يتصرف فيه حالا بخواله او نحوها ومن ثم صوب الزر كشي قول الهلاك قال ويندفع المحذور بمنع الغاصب من التصرف فيه وعدم نفوذه منه حتى يعطى البدل كما مر وإذا كان المالك لو ملكه له بعوض لم يتصرف حتى يرضى بذمته فكيف بغير رضاه قيل كيف يستبعد القول بالملك وهو موجود في المذاهب الاربعة بل اتسعت دائرته عند الحنفية

قدمه عن فتاوى المصنف سم على حج فلو تعذر رد البدل لغية المالك رفع الامر لحكم يقبضه عن الغاصب او تعذر رد البدل لعدم القدرة عليه فيحتمل منعه من التصرف لتقصيره وان تلف ويحتمل ان يرفع الامر للحاكم كيبيعه ويحصل بثمنه البدل او بعضه وما بقى من البدل يبقى ديناً في ذمة الغاصب اه ع ش (قوله ولو ملكه) من التملك اي ملك المالك المغصوب للغاصب و (قوله بعوض) اي معين او مطلقاً في العقود (قوله لم يتصرف) اي يتمتع تصرف الغاصب فيه شرعاً بقى ما لورضى المالك بذمة الغاصب وتأخير البدل والظاهر حينئذ جواز تصرفه ونفوذه في المخلوط قبل إقباضه البدل (قوله فكيف بغير رضاه) أي فكيف يجوز تصرف الغاصب فيما ملكه بغير رضاه ملكه بدون اعطائه بدله (قوله القول بالملك) اي للغاصب اه ع ش قول المتن (وبني عليها) في ملكه او غيره كنارة مسجد اه معنى قال في العباب ولو منارة لمسجد ثم قال وغرم نقص المنارة للمسجد وإن كان هو المتطوع بها لخروجها عن ملكه اه سم (قوله ولم يخف) إلى قوله وثني معصومين في النهاية (قوله نحو نفس او مال) اي كالعضو الاختصاص كإيادي (قوله او مال معصوم) اي ولو للغاصب أو غير البناء الموضوع فوقها فانه مهدر اه حلي وسياق عن ع ش ما يوافقه (قوله وكلامه الآتي) اي قوله إلا ان يخاف الخ (قوله شموله) اي رجوعه (لهذه) اي لمسئلة البناء (ايضا) اي كمسئلة السفينة (قوله وإن تلف) الى قوله فتجب قيمتها في المغنى (قوله هذا) اي لزوم الاجراء (قوله ولا فبى هالكة) وينبغي ان الخشبة حينئذ للمالك لأنها غير متقومة وهي اثر ملكه سم على حج اقول ومنه يؤخذ انه لا نظر إلى تلف ما بنى عليها وإن كان معصوماً به يعلم ان قوله إلا ان يخاف تلف مال يعني غير ما درجت فيه الخشبة اذا كان تلفه باخر اجبا بنحو غرق وبه يندفع ما يقال قوله وان تلف من مال الغاصب الخ مناف لما يأتي من قوله ولو للغاصب اه ع ش اقول وفي كل من الاخذ والماخوذ نظر ظاهر بل الثاني مخالف لما كتبه على قول الشارح الآتي مالم تصرف لقيمة لها (قوله فتجب قيمتها) عبارة النهاية فيلزمه مثلها فان تعذر قيمتها اه وعبارة سم قوله فتجب قيمتها هكذا ذكره غيره ويرد عليه ان الخشبة مثلية فلا بد من تأويله كان يحمل على تعذر المثل او على ان المراد بالقيمة البدل اه (قوله ويرجع المشتري) اي من الغاصب ع ش اي بان اشترى شخص تلك الخشبة وبني عليها داراً مع الجهل فان أخرجت الخشبة فنقصت داره رجع على الغاصب الذي باعه تلك الخشبة كروى (قوله ان جهل الخ) ويصدق في ذلك مالم تدل قرينة على خلافه اه ع ش (قوله مع الخوف) انما قيد به لانه مظنة لعدم رجوع المستاجر على الغاصب لكونه قصر بالسفر به في زمن الخوف لكنه لما كان باذن من الغاصب نسب التعديل له فرجع المستاجر عليه اما من الأمن فالرجوع فيه لانه امين ظاهر فلا يحتاج للتنبيه عليه اه ع ش (قوله وغرمه) اي الآخر المكترى اه ع ش (قوله بانه) متعلق بقوله اقبى (قوله مالم تصرف لقيمة لها) أي فلا تخرج لانها كالهالك ولا ينافي هذا ما قدمناه عن سم من أنها للمالك اذ هي اثر ملكه لان المراد انها اذا اخرجت بعد ذلك كانت للمالك اه ع ش قول المتن (معصومين) يمكن اعرابه حالاً لجيئها قليلاً من النكرة بلا تخصيص اه سم (قوله للشط) اي او نحوه كقراق اه معنى اي السفينة

فليتأمل (في المتن ولو غصب خشبة وبني عليها) قال في العباب ولو منارة لمسجد ثم قال وغرم نقص المنارة للمسجد وان كان هو المتطوع بها لخروجها عن ملكه اه (قوله او مال معصوم) اي ولو للغاصب اخذاً ما باقى في السفينة اي ما عدا المبنى على الخشبة بدليل قوله وان تلف من مال الغاصب الخ فليتأمل لكن قد يقال نظير المبنى على الخشبة بقية السفينة في مسئلتها الآتية مع انها لا تنزع في اللجة اذا خيف تلفها الا ان يفرق بسهولة الصبر الى الشط بخلاف البناء لا امدله ينتظر ثم رايه كلام الشارح الآتي (قوله ولا فهي هالكة) لم يبين هي لمن حينئذ (قوله فتجب قيمتها) هكذا ذكره غيره ويرد عليه أن الخشبة مثلية فلا بد من تأويله كان يحمل على تعذر المثل او على ان المراد بالقيمة البدل م و ينبغي ان الخشبة حينئذ للمالك لانها غير متقومة وهي اثر ملكه (قوله بانه يرجع الخ) هذا يفيد ما صرحوا به كما تقدم من ان قرار الضمان عند الجهل على الغاصب فيما اذا كانت اليد المترتبة على يده في اصلها يد امانة

والمالكية (ولو غصب خشبة) ولبنه (وبني عليها) ولم يخف من اخر اجبا تلف نحو نفس او مال معصوم وكلامه الآتي يصلح شموله لهذه ايضا (أخرجت) وان تلف من مال الغاصب أضعاف قيمتها لتعديده ويلزمه أجرة مثلها وأرش نقصها هذا ان بقى لها قيمة ولو تافهة والا فبى هالكة فتجب قيمتها ويرجع المشتري ان جهل الاستحقاق على بائعه بأرش نقص بنائه ومن ثم اقبى بعضهم فيمن اكرى اخر جملوا واذن له في السفر به مع الخوف فتلف فائتبه اخر له وغرمه قيمته بانه يرجع بها على مكربه ان جهل ان الجمل لغيره (ولو) غصب خشبة و (ادرجها في سفينة فكذلك) تخرج مالم تصرف لقيمة لها (الا ان يخاف تلف نفس او مال معصومين) او اختصاص كذلك ولو للغاصب بان كانت في اللجة والخشبة في اسفلها فلا تنزع الا بعد وصولها للشط بسهولة الصبر اليه بخلاف الخشبة فيما مر لانه لا امد ينتظر ثم وحينئذ ياخذ المالك قيمتها

للحيلولة والمراد اقرب شط يمكن الوصول اليه والامن فيه كما هو ظاهر لاشط مقصده وكالفلس (٤٩) نحو العضو وكل مبيع للتييم وقول

الزر كشي كغيره الا الشين
اخذا بما صرحوا به في
الخط مراده الا الشين في
حيوان غير آدمي لان هذا
هو الذي صرحا به ثم حيث
قالا وكخوف الهلاك
خوف كل محذور يبيع
التييم وفاقر خلافا ثم قال
للحيوان غير المأكول حكم
الآدمي الا انه لا اعتبار
بقائه الشين اما ما نفس غير
معصومة كزنان محصن
ولو قنا كان زنى ذميا ثم
حارب واسترق وتارك
صلاة بشرطه وحربي
ومرتد ومال غير معصوم
كالحر في فلا يبقى لاجلها
لاهدارهما وثني معصومين
لان بين النفس والمال شبه
تناقض وان صدق احدهما
على الآخر (ولو وطى)
الغاصب (المغصوبة عالما
بالتحريم) وليس أصلا
للمالك (حد) وان جهلت
لان زان (وان جهل) تحريم
الزنا مطلقا او بالمغصوبة
وقد عذر بقرب اسلامه ولم
يكن مخالطا لنا او مخالطا
وأمكن اشتباه ذلك عليه أو
نشئه بعيدا عن العلماء (فلا
حد) للشبهة (وفي الحالين)
اي حالي عليه وجهله (يجب
المهر) وان اذن له المالك
لانه استوفى المنفعة وهي
غير زانية إذ الفرض كما يعلم
بما ياتي انها جاهلة او مكرمة
نعم يتحدون تعدد الوطء

العظيمة (قوله والمراد اقرب شط) اي ولو ما سار منه سم على حج اه عش (قوله عناصر حوال الخ) عبارة
المعنى من قولهم ولو خاط شيئا بمغصوب لم يزه منه ورده إلى المالك لان لم يبل ولا فكلها لك لان جرح
حيوان محترم يخاف بالزرع هلاكه او ما يبيع التيمم فلا يجوز زعه منه لحرمته الا انه لا يؤثر في ذلك الشين في
غير آدمي بخلاف آدمي كافي التيمم ولو شذب بمغصوب جيرة كان كالموطأ به لانه حال بينه وبين ماله
ولو خاط به الغاصب جرحا لآدمي باذنه فالقرار عليه اي لآدمي ولو جهل الغصب كالموطأ به له طعاما مغصوبا
فأكله وينزع الخط المغصوب من الميت ولو ادبها وقوله ولو شذب الخ في النهاية مثله (قوله الا الشين) قضية
الاقتصار على هذا الاستثناء اي بطل البرء كغيره ولا يخلو عن وقفة وقوله حيوان شامل للمأكول سم على حج
اي وهو مناف لما قيد به بعد في قوله للحيوان الغير المأكول اه عش وفي سم ان الروض اي والمعنى لم يقيد بغير
المأكول اه (قوله ثم) اي في مسئلة الخط (قوله بقاء الشين) اي في الحيوان الغير المأكول اه عش (قوله
ذميا) حال من فاعل زنى (قوله بشرطه) وهو اخر اجهاعه وقت الضرورة كردى اي بعد امر الامام بها
نهاية (قوله ومال غير معصوم) اي واختصاص غير معصوم (قوله كالحربي) اي واختصاصه (قوله
فلا تبقى) اي الخشبة (قوله لاجلها) اي النفس والمال الغير المعصومين (قوله وثني معصومين) اي مع ان
العطف باو (قوله شبه تناقض) اي والافراد يشعر بعدمه (قوله وان صدق احدهما الخ) اي في الجملة اه سم
(قوله الغاصب) إلى قوله وارضاءها في النهاية والمعنى قول المتن (عالمًا بالتحريم) أي ومختارًا منهج ومعنى
(قوله وان جهلت) اي بالتحريم قول المتن (وان جهل) اي او اكره عليه او اشتبهت عليه اه معنى (قوله
مطلقا) اي بالمغصوبة وبغيرها (قوله وامكن اشتباه ذلك عليه) يؤخذ من هذا جواب حادثة وقع السؤال عنها
وهي ان شخصًا وطى جارية زوجته واجلها مدعيًا حلها وان ملك زوجته ملكه وهو عدم قبول ذلك منه
وحده وكون الولد رقيقا لعدم خفاء ذلك على مخالطها اه عش (قوله وان اذن له المالك) عبارة المعنى
والاسنى والنهاية (فرع) لو اذن المالك للغاصب أو المشتري منه في وطء الامة المغصوبة ووطى موجب
عليه المهر في احد وجهين رجحه ان القطان وقيمة الولد في احد طرفين رجحه غيره (قوله بما ياتي) اي بقول
المصنف الا ان تطاوعه عالمة بالتحريم (قوله يتحد) اي المهر (حالة الجهل) متعلق بقوله يتحد (قوله بخلافه)

(قوله والمراد اقرب شط) اي ولو ما سار منه (قوله الا الشين في حيوان غير آدمي) قضية الاقتصار على هذا
الاستثناء ان بطل البرء كغيره ولا يخلو عن وقفة وقوله حيوان شامل للمأكول (قوله غير المأكول) عبارة
الروض (فرع) وان خاط بمغصوب نزع ان لم يبل لان جرح محترم يخاف به هلاكه او ما يبيع التيمم
الا انه لا يؤثر الشين في غير آدمي اه فلم يقيد بغير المأكول (قوله الا انه لا اعتبار الخ) عبارة الروض الا
انه لا يؤثر الشين في غير آدمي اه (قوله اما نفس غير معصومة الخ) في العباب مانصه (فرع) لو ادخل
حيوانا بناء او بني حوله ولم يترك له مخر جافان لم يكن آدميا وهو محترم نقض أو غير محترم فلا وان كان آدميا
محترم ما نقض ما لم يمت او حريا فلا او مرتدا او زانيا محصنا او قاتلا في محاربة فان رأى الامام تركه حتى
يموت او اخرجه وقتله على الوجه الشرعي فعل وان مات وهو مسلم نقض ليغسل ويصلى عليه او كافرا فلا
اه وصدر في تجريد هذه المسائل بقوله قال المتولى ثم قال مانصه قلت ما ذكره في المرتد من ان الامام له
تركه حتى يموت يخالفه ما نقله القمولى بعد هذا عن القاضي من انه لا يماستحق قتل المرتد بحز الرقبة ولا يجوز
تغريقه ولا تخريقه فليأمل اه او قول وهذا هو الموافق للامر باحسان القتل وحيث يشك في عدم النقض للبناء
على غير المحترم آدميا وغيره إذا كان فيه تعذيب له لانه خلاف احسان القتل ثم قال في التجريد ولو ادخل
المصحف في البناء نقض واخرج سواء كان المصحف له او لغيره اه (قوله وثني معصومين الخ) يمكن
إعرا به حال الجوازها قليلا من التكررة بلا تخصيص (قوله وإن صدق احدهما على الآخر) اي في الجملة

(٧ - شرواني وابن قاسم - سادس)

في حالة الجهل لاستدامة الشبهة بخلافه مع العلم بتعدد الوطئات

ولو وطى مرة جاهلا ومرة عالما فهران ويجب في البكر مهر الثيب مع أرش البكارة كالمهر في البيع (لأن تطاوعه) عالمة بالتحريم

كايضمه قوله الآتي إن علت (فلا يجب) (٥٠) مهر (على الصحيح) لأنها زانية وقد نهي عن مهرها وإنما اثر رضاها في سقوط حق السيد لأنه

إنما ينشأ عنها من ثم سقط
بردتها قبل وطء وارضاعها
إرضاعا مفسدا ويظهر في
ممة عامة بالتحريم أنها
ككبيرة في سقوط المهر
لأن ما وجد منها صورة زنا
فاعطيت حكمه ألا ترى أنه
لو اشترأها ثم بان فيها ذلك
ردها به (وعليها الحدان
علت) بالتحريم لزناها
وكا زانية مرتدة ماتت على
ردتها (ووطء المشتري من
الغاصب كوطئه) أي
الغاصب (فيه) ما قرر فيه
من (الحد والمهر) وارش
البكارة لا شترأ كهما في
وضع اليد على مال الغير
بغير حق نعم تقبل دعواه
هنا الجهل مطلقا ما مبتل
علت الغصب فيشترط
عذر مامر (فان غرمه) أي
المالك المشتري المهر (لم
يرجع به) المشتري (على
الغاصب في الأظهر) لأنه
الذي انتفع به وباشر
الاتلاف وكذا أرش
البكارة (وإن أحبل)
الغاصب أو المشتري منه
المفصولة (عالمًا بالتحريم
فالولد رقيق غير نسب)
لما مر أنه زنا فان انفصل
حيا ضمنه كل منهما أو ميتا
بجناية فبدله وهو عشر قيمة
أمه للسيد أو بغيرها ضمنه
كل منهما بقيمته يوم
الانفصال وقول الأسنوي
أنهما ناقضا ما هنا رده

أي المهر (قوله كايضمه) أي التقيد بالعلم (قوله الآتي إن علت) يتأمل اه سم أقول وجه الافهام
ما في المغنى عقب القول الآتي وهذا ايضا قيد فيما قبله كما قدرته اه (قوله فلا يجب مهر) خرج ارش البكارة
فيجب مع المطاوعة كما قال في شرح الروض ولا يسقط ارشها بمطاوعتها اه سم على حج اه ع (قوله) وإنما
اثر رضاها (الخ) عبارة النهاية والمغنى والثاني يجب لأنه لسيدها فلم يسقط بمطاوعتها كالأول إذ ثبت في قطع يدها
واجاب الأول بان المهر وإن كان للسيد فقد عهدنا اثره بفعلها كالأول إذ ثبت في قطع يدها (قوله) لأنه
(إنما ينشأ) أي المهر (قوله وارضاعها) أي ارضاع الأمة للزوج ارضاعا مفسدا للتحاك اه كردى (قوله)
الآ ترى أنه لو اشترأها (الخ) وقد يفرق بين الرد وما ذكر بان العيب في المبيع ما نقص القيمة والزنا منها على
الوجه المذكور ينقص قيمتها ويقل الرغبة فيها ومدار المهر أي سقوطه على الزنا ولم يوجد منها زنا حقيقة
اه ع (قوله) إن علت بالتحريم (الخ) أي وطأعت اه معنى (قوله بالتحريم) إلى قوله أو بغيرها في
النهاية (قوله وكا زانية) أي في عدم وجوب المهر سم وع (قوله) وارش البكارة إلى المتن في المغنى
(قوله نعم يقبل) عبارة المغنى فيأتي فيه ما ذكر في حالي العلم والجهل إلا أن الجهل المشتري قد ينشأ من الجهل
بكونها مفصولة فانه يقبل قوله في ذلك اه (قوله مطلقا) قرب عهده بالاسلام ام لا فابعدا عن العلماء
ام لا اه ع (قوله) وكذا ارش البكارة فلا يرجع به على الأظهر لأنه بدل جزء منها لتلفه اه معنى قول
المتن (وإن أحبل الخ) قال في الروض وشرحه ويضمن المحبل في حالي العلم والجهل ارش نقص الولادة فان
ماتت بها ولو بعد ردها لمالكها سقط كل ارش أي ارش البكارة وارش نقص الولادة لدخولها في القيمة
المذكورة في قوله ضمن القيمة كالمهر والاجرة انتهى اه سم (قوله) فان انفصل حيا) أي حياة مستقرة
عباب أي ومات روض اه سم على حج أي فان بقى حيا فورققي للسيد اه ع (قوله) أو بغيرها ضمنه
كل منهما) وفاقا للمغنى وشرحي الروض والمنهج وللحلي وأولا وخلافا للنهاية وللحلي ثانيا عبارة المغنى أو
بغيرها في وجوب ضمنه على المحبل وجهاً أو جهما كما قال شيخنا نعم كما هو ظاهر النص لثبوت البطلان
تبعاً للامم الثاني لأن حياته غير متيقنة ويجرى الوجهان في حمل البهيمه المفصولة إذا انفصل ميتا اه وكذا
في النهاية إلا أنها اعتمدت الوجه الثاني فقالت أو جهما كما قاله أبو إسحق وغيره عدمه لأن حياته الخ
اه قال ع (قوله) مر كما قال أبو إسحق الخ معتمد اه ونقل البيهقي اعتماده أي الثاني ايضا عن القلوبى
والحلي والزبادى ثم قال والحاصل أنه ان انفصل حيا وهو رقيق فهو للسيد أو هو حر على الغاصب القيمة يوم
الولادة وأن انفصل ميتا بلا جناية لشيء فيه مطلقا حر أو رقيقا أو بجناية فان كان رقيقا ضمنه الجاني بعشر
قيمة أمه وضمنه الغاصب بذلك وإن كان حرا فعلى الجاني الغرة وعلى الغاصب عشر قيمة أمه لأنه هو الذي
فات على المالك بالحرية وتكون الغرة لورثة الجنتين كذا قرر شيخنا البالي انتهى برماوى اه (قوله) أنهما
أي الشيخين (قوله) فان هذا) أي ترجيحهما الضمان (قوله) وذاك) أي ترجيحهما عدم الضمان وحاصل الرد
كافي المغنى أنه انتقل نظره أي الأسنوي من مسألة إلى أخرى (قوله) وسيأتى (الخ) أي في شرح وعليه قيمته

(قوله كايضمه قوله الآتي إن علت) يتأمل (قوله فلا يجب مهر) خرج ارش البكارة فيجب مع المطاوعة
كما قال في الروض ولا يسقط ارشها بمطاوعتها اه (قوله) وكا زانية) أي في عدم وجوب المهر (قوله) في المتن
وإن أحبل عالمًا بالتحريم (الخ) قال في الروض وشرحه ويضمن المحبل في حالي العلم والجهل ارش نقص
الولادة فان ماتت بها ولو بعد ردها لمالكها سقط كل أرش أي أرش البكارة وارش نقص الولادة لدخولها
في القيمة المذكورة في قوله وضمن القيمة كالمهر والاجرة (فرع) إذن المالك للغاصب أو للمشتري منه
بالوطء هل يسقط المهر فيه قولان أو تسقط قيمة الولد فيه طريقتان رجح ابن القطان عدم سقوط المهر وهو
قياس نظيره في الرهن وقبسه ترجيح عدم سقوط قيمة الولد اه (قوله) فان انفصل حيا) أي حياة
مستقرة عباب (قوله) فان انفصل حيا) أي ومات روض (قوله) ضمنه كل منهما (الخ) هو أحد الوجهين قال في
شرح الروض وظاهر النص وفي شرح المنهج أنه الأوجه والوجه الثاني لا ضمان لأن حياته غير متيقنة

الأذرعى بأنه اشتباه فان هذا في عالم وذلك في جاهل أي وسيأتى الفرق بين الرقيق وهو ما هنا والحر وهو ما هناك قول

(قيمه) بتقدير رقة لتفويته رقة بظنه فإن انفصل ميتا بجناية فعلى الجاني الغرة وهي نصف عشر دية الأب وعليه عشر قيمة أمه إلى الكفا لا نأخذ منه قناني حقه قال المتولي والغرة مؤجلة فلا يغرم الواطي حتى يأخذها وتوقف فيه الإمام أو بغير جناية لم يضمنه لعدم يقين حياته وفارق ما مر في الرقيق بأنه يدخل تحت اليد فجعل تبعاً للإمام في الضمان وهذا حر فلا يدخل تحت اليد وتردد الأذرع في حياة غير مستقرة ورجح غيره أنه كالحى كما أفهمه تعليلهم الميت بأنها لم تيقن حياته وقد يقال بل قياس الحاقهم لهذا بالميت في نظائره أنه هنا كذلك ومعنى التعليل أنالم تيقن حياته حياة يعتد بها والعبرة بقيمته (يوم الانفصال) لتعذر التقويم قبله ويلزمه أرش نقص الولادة (ويرجع بها) أى بقيمة الولد ومثله أرش قيمة الولادة (المشتري على الغاصب) لأن غرمها ليس من قضية الشراء بل قضيته أن يسلم له الولد حراً من غير غرامة ورجح البلقيني أن المتهب كالمشتري (ولو تلف المنصوب عند

قول المتن (وإن جهل) أى المحبل من الغاصب أو المشتري (قوله من أصله) إلى قوله وفارق في النهاية وإلى قوله وتردد الأذرع في المعنى (قوله لأنه انعقدت الخ) وتظهر فائدة ذلك في الكفاءة في النكاح اه ع ش (قوله دية الأب) الذى هو الغاصب أو المشتري منه (قوله وعليه) أى الأب اه سم (قوله عشر قيمة أمه) أى سواء كان حراً أو رقيقاً لا نأخذ من قدر الحر رقيقاً حق الغاصب والمشتري لأن ضمانها لتفويت الرق على السيد اه ع ش (قوله في حقه) أى الأب أى والحق يضمن بذلك اه سم زاد المعنى والروض وشرحه ثم إن كان الغرة أكثر فالزائد لورثة الجنين أو أقل ضمن الغاصب أو المشتري منه للبالك عشر قيمة الأم كاملاً اه (قوله قال المتولي الخ) معتمد اه ع ش (قوله والغرة مؤجلة) عبارة المعنى والنهاية وسيأتي إن شاء الله تعالى إن بدل الجنين المجنى عليه تحمله العاقلة قال المتولي والغرة تجب مؤجلة الخ اه (قوله فلا يغرم الواطي) أى للبالك العشر المذكور (قوله حتى يأخذها) أى الغرة من الجاني اه ع ش (قوله وفارق ما مر) أى على ما اعتمدته الشارح أما على مقابلة فيستويان كما هو ظاهر اه سم (قوله ورجح غيره الخ) اعتمدته النهاية والمعنى (قوله أنه كالحى) أى فيجب ضمانه لأننا تيقنا حياته معنى ونهاية قال ع ش هل تعتبر قيمته بتقدير إن له حياة مستقرة أو يضمنه بعشر قيمة أمه كالأول ميتاً بالجناية فيه نظر ولا يبعد أن المراد الأول لأنه الذى يظهر فيه التردد بين كونه مضموناً أو لا اه (قوله) لتعذر التقويم) إلى قوله ورجح في النهاية الأقول ومثله إلى المتن وإلى قوله لأنه لم يتلفها في المعنى اللفظة حراً (قوله أى بقيمة الولد) قال في الروض المنعقد حر اه سم (قوله ومثله) الأولى الثانية (قوله ومثله قيمة أرش الولادة) كذا في الروض وقد يشكل بعدم الرجوع بارش التعيب عنده بفعله أو بغير فعله كما سياتي إلا أن يفرق بأن هذا من آثار ما يرجع بما غرمه بسببه وهو الوطء اه سم (قوله ورجح البلقيني الخ) وفاقاً للمعنى وشرح الروض وخلافاً للنهاية عبارته واقتصاره على المشتري يفهم أن المتهب من الغاصب لا يرجع بها أى القيمة على الغاصب وهو أصح الوجهين خلافاً لبعض المتأخرين اه قال ع ش ولعل وجهه أن المتهب للم يغرم بدل الأم ضعف جانبه فالنحو بالمعتمد والمشتري يبذله الثمن قوى جانبه وتأكده تغريره من البائع بأخذ الثمن

وجزم به في الأنوار وأفهمه كلام الروض كما قاله في شرحه ويجرى الوجهان في حمل هيمة مفصولة انفصل ميتاً واقتصار الشارح أى المحلى على حكاية الضمان لثبوت اليد عليه تبعاً لأنه تبع فيه الرافعي هنا وقال انه ظاهر النص لكنه صحح بعد ذلك بأوراق عدم الضمان وقواء في الشرح الصغير شرح مر (قوله) وهي نصف عشر دية الأب) الذى هو الغاصب أو المشتري منه (قوله وعليه) أى الأب عشر قيمة أمه إلى الكفا قال في الروض فيأخذ البالك إن ساوى قيمة الغرة وإن كانت الغرة أكثر فالزائد لورثة الجنين وإن كانت أقل ضمن الغاصب أى أو المشتري منه للبالك عشر قيمة الأم كاملاً وإن مات أى المحبل قبل الجناية فالغرة لا يه إى إن كان هو الوارث وهل يضمن أى أبوه ما كان يضمنه هو لو كان حيًا وجهان اه قال في شرحه والأوجه الضمان متعلقاً بتركه المحبل اه وقوله فالزائد لورثة الجنين يتأمل التقييد بالزائد مع أن الغرة للورثة حتى لو كان مع الأب الذى هو الغاصب أو المشتري منه جدة استحققت سدس جميع الغرة لأنها تركه الجنين ولم يتعلق بها حتى يقدم على الإرث فان لزوم قيمة الأم للبالح لا تتعلق به بالغرة فليتامل وليحرر (قوله) لا نأخذ منه قناني حقه) أى والحق يضمن بذلك (قوله وفارق ما مر في الرقيق) أى على ما اعتمدته الشارح أما على مقابلة فيستويان كما هو ظاهر (قوله ورجح غيره الخ) اعتمدته مر (قوله أى بقيمة الولد) قال في الروض المنعقد حر (قوله ومثله قيمة أرش الولادة) كذا في الروض وقد يشكل بعدم الرجوع بارش التعيب عنده بفعله أو بغير فعله كما سياتي إلا أن يفرق بأن هذا من آثار ما يرجع بما غرمه بسببه وهو الوطء (قوله لأن غرمها ليس من قضية الشراء الخ) قد يخرج الولد الرقيق حتى لا يرجع بقيمته وقد يقتضيه تقييد الروض بالحرف في قوله وقيمة الولد المنعقد حر اه أى يرجع بها (قوله ورجح البلقيني أن المتهب كالمشتري عبارة الروض وفي الرجوع المتهب منه أى من الغاصب بقيمة الولد وجهان اه وأصح الوجهين عدم الرجوع

وإن جهله لأن المبيع بعد القبض من ضمانه وإنما يرجع عليه بالثمن (وكذا لو تعيب عنده في الاظهر) تسوية بين الجملة والاجزاء هذا إن لم يكن يفعل
وإلا لم يرجع قطعاً (ولا يرجع بغرم منفعة استوفاهما) كلبس (في الاظهر) للمهر في المهر (و يرجع بغرم ما تلفت عنده) من المنافع ونحوها كشر
وتاج وكسب من غير استيفاء إذا غرمه المالك مقابلها لأنه لم يتلفها ولا ألزم ضمانها بالعقد وما وإن شملت العين أيضاً لكنه غير مراد لأنه لا يقدم
حكمها وكلامه هنا إنما هو في المنفعة والفوائد من قبيل المنفعة ولدفع هذا الإلهام أخفت في خطه تأم بعد الفاء ليعود الضمير للمنفعة صريحاً وإن
صح عوده لها مع عدم التانيث رعاية (٥٣) للفظ (ما) وبارش نقص بئانه) بالمهمل (و غراسه إذا) اشترى أرضاً وبني أو غرس فيها ثم بانت

مستحقة للغير فلم يرض
ببقاء ذلك فيها حتى (نقض)
بالمعجمة بناؤه أو غراسه
(في الاصح) فيها أما
الاولى فللمهر وأما الثانية
فلا نه غره بالبيع وإن جهل
الحال أيضاً لأنه مقصر
بعدم بحثه حتى وقع في ذلك
فرجع عليه بارش ما حصل
في ماله من النقص وهو ما
بين قيمته قائماً ومقلوعاً
وللستحق تكليف المشتري
نزع ما زوق به من نحوطين
أو حبس ثم يرجع بارش
نقصه على البائع لذلك قال
في الروضة عن البغوي
واقره والقياس أن لا
يرجع على الغاصب بما انفق
على العبد وما أدى من
خراج الأرض لأنه لا شرع
في الشراء على أنه يضمها
(وكل ما لو غرمه المشتري
رجع به) على الغاصب
كقيمة الولد وأجرة المنافع
الفائتة تحت يده (لو غرمه
الغاصب) ابتداء (لم يرجع
به على المشتري) لأن
القرار على الغاصب فقط
(وما لا) أي وكل ما لو

قياس التغليظ على البائع بالرجوع التغليظ عليه بالقيمة (هـ) قوله (وإن جهله لأن) إلى قوله (وإن جهل الحال في
النهاية لإلا قوله) ولدفع هذا إلى المتن قول المتن (وكذا لو تعيب الخ) أي لا يرجع بغرم أرش عيب طرأ عنده بأية
بمخلاف ما غرمه بنقصانها بالولد لا يرجع به كامر (قوله كلبس) أي وركوب وسكنى (قوله للمهر الخ)
أي من أنه الذي انتفع به وباشر الاتلاف (قوله وما) أي في قول المتن ما تلف الخ (قوله أيضاً) أي كالمنفعة
(نوله لكنه غير مراد الخ) أي فهي أي لفظة ما من العام المراد به الخصوص (قوله والفوائد) أي كثمرة
الشجرة ونحو الدابة وكسب العبداه معنى (قوله هذا الإلهام) أي إلهام الشمول (قوله للنفعة) أي المرادة
بما (قوله فلم يرض) أي الغير (قوله حتى نقض الخ) قضية سباقه أنه يبناء الفاعل وقضية سياق النهاية والمعنى
وكتابة بناؤه في الشارح بالواو أنه بناء المفعول (قوله فيها) أي في قوله ويرجع بغرم ما تلف الخ وقوله
و بارش نقص بئانه الخ (قوله فللمهر) أي بقوله لأنه لم يتلفها الخ (قوله وإن جهل الحال) أي البائع (أيضاً)
أي كالمشتري (لأنه الخ) أي البائع (وقوله في ذلك) أي يبيعه (قوله فرجع الخ) أي المشتري هذا ما
تيسر لي في الحل ولو حذف هذه الغاية وعلتها لكان أولى لأن تلك العلة إنما هي ظاهرة في مقابل الاصح
فلينامل (قوله قال في الروضة الخ) اعتمده المعنى ثم قال ولو زوج الغاصب الأمة المغصوبة ووطئها الزوج
أو استخدمها جاهلاً وغرم المهر أو الأجرة لم يرجع لأنه استوفى مقابلها بخلاف المنافع الفائتة عنده فانه
يرجع بغرمها (هـ) قوله (على العبد) أي والدابة أخذ من التعليل (قوله يضمها) أي مؤنة الرقيق والأرض
قول المتن (وكل ما) (فائدة) تكتب ما موصولة بكل إذا كانت ظرفاً فافان لم تكن ظرفاً تكتب مفصولة
كأهنا معنى وزبادى وفي الجيرى كل مبتدأ موصولة أو موصوفة ولو شرطية بمعنى أن والجملة الأولى
من الشرط والجزء صلة أو صفة والجملة الثانية خبر وقوله وما لا يرجع مقتضى ضيقه أنه حذف المبتدأ
وبعض الصلة أو الصفة وبعض الخبر وانظر هل هو جائز عريية أه أقول لا مانع من الجواز مع القرينة
الظاهرة على أنه يمكن أن ما في قوله وما لا الخ موصولة استغرافية وقول الشارح أي وكل ما الخ حل معنى
فليس فيه حذف المبتدأ (قوله على الغاصب) إلى الفرع في النهاية والمعنى (قوله هذا) أي قول المتن وما لا
فيرجع (قوله للبئرى) أي عنده ولو حذفه كافي النهاية والمعنى لكان أولى (قوله بالملك) أي للغاصب
(قوله كامر نظيره) أي في شرح والأيدي المترتبة الخ (قوله فهو مقر) أي الغاصب وكذا ضميره (قوله ولو
زادت القيمة الخ) كما إذا كانت قيمته وقت الغصب مائة وباعه بخمسين وهو يساويها وبلغت قيمته عند
المشتري سبعين فلا يرجع الغاصب بالثلثين أه بجيرى أي وإن لم تزد عنده على خمسين فلا يرجع الغاصب
بالخمسين الناقصة عنده قول المتن (فكالمشتري) أي إلا فيما مر (في قول الشارح مر وأقتصاره على
المشتري الخ) أه رشيدى أي خلافاً لما مر في التحفة والمعنى وشرح الروض المواقف لاطلاق المتن هنا (قوله
ومر أو ائلل الباب الخ) عبارة النهاية والمعنى قال الأسنوى وقد سبق أول الباب بيان ذلك فقال والأيدي المترتبة
شرح مر (قوله لكنه غير مراد لأنه قد قدم حكمها وكلامه هنا الخ) فهو من العام المخصوص (قوله فلم يرض)
أي الغير ش (قوله فيما تقرر من الرجوع وعدمه) قال الأسنوى وليس المراد أنهم كالمشتري في جميع

غرمه المشتري لم يرجع به على الغاصب كقيمة العين والاجزاء ومنافع استوفاهما (فيرجع) به الغاصب إذا غرمه ابتداء على
على المشتري لأن القرار عليه فقط لتلفه في يده هذا أن لم يسبق من الغاصب اعتراف بالمشتري بالملك كامر نظيره والافهم مقر بان المغصوب
منه ظالم له والمظلم لا يرجع الاعلى ظالمه ولو زادت القيمة عند الغاصب عليها عند المشتري لم يطالب بتلك الزيادة لأنه لم يضع يده عليها فإذا
غرمها الغاصب لم يرجع بها وليس ذلك مما يشمله الضابط لما تقرر أن المشتري لا يغرم الزائد ولا يطالب به (قلت وكل من أنبت) بنونين ثانية
ورابعة كما يحفظ (يده على يد الغاصب فكالمشتري) فيما تقرر من الرجوع وعدمه (والله اعلم) ومر أو ائلل الباب ذكر ذلك بابين من هذا

فراجعته (فرع) ادعى
على آخر تحت يده دابة ان
له فيها النصف مثلا وانه
غصبها فاجاب بانها انما
كانت عندى بجهة المياة
وأقام بينة بهالم يضمها كما
استنبطه البلقنى من كلام
المروزى فى الشركة وقول
بعضهم انها فى زمن نوبته
كالمعاراة عنده فليضمها يرد
بان جعل الاكساب كلها
لزم من نوبته صريح فى انه
كالمالك لها حيثشذ لا
كالمستعير

(كتاب الشفعة)

باسكان الفاء وحكى ضمها
وهى لغة من الشفع ضد
الوتر فكان الشفع يجعل
نفسه أو نصيبه شفعاً بضم
نصيب شريكه إليه أو من
الشفاعة لان الاخذ جاهلية
كان بها أو من الزيادة
والنقوية ويرجعان لما
قبلهما وشرعا حق تملك
قهرى ثبت للشريك القديم
على الحادث فيما ملك
بعوض لدفع الضرر أى
ضرر مؤنة القسمة
واستحداث المرافق وغيرها
كالمصعدو المنور والبالوعة
فى الحصة الصائرة إليه
وقيل ضرر سوء المشاركة
ولكونها تؤخذ قهرا
جعلت أثر الغصب اشارة
الى استثنائها منه والاصل
فيها

على يد الغاصب ايدى ضمان الخ فتأمل ما قاله هناك وقيد به ما أطلقه هنا قال ع ش قوله وقيد به ما أطلقه
هنا أى بان يقال وكل من انبت يده وهى ضامنة كالمستعير والمستام المالك كانت يده امينة كالوديع فهو
كالغاصب فى كونه طريقا فى الضمان واما قرار الضمان فعلى الغاصب ما لم يكن من انبت يده على يد الغاصب
متبها فقرار الضمان عليه كالمشتري اه وقوله ما لم يكن من انبت يده الخ أى على مختار النهاية خلافا
للتخفة والمغنى والاسنى (قوله واقام بينة الخ) سكت عن بيان حكم مفهومه ويحتمل انه تصديق المدعى
كالو ادعى احد على آخر الغصب وادعى الآخر الوديعه مثلا سم على حج أى فالمصدق مدعى الغصب اه ع ش
(كتاب الشفعة)

(قوله باسكان الفاء) الى قوله كذا قيل فى النهاية لالافظة أو نصيبه (قوله باسكان الفاء) أى وضم الشين اه
مغنى (قوله من الشفع) عبارة المغنى والبرماوى ماخوذة من الشفع بمعنى الضم على الاشهر من شفعت الشيء
ضمته سميت بذلك لضم نصيب الشريك الى نصيبه وبمعنى التقوية أو الزيادة وقيل من الشفاعة اه أى فالماخوذ
أخص من المأخوذه منه كما هو الاصل فى النقل (قوله إليه) أى نفسه أو نصيبه (قوله أو من الشفاعة) عطف
كقوله الاقوام من الزيادة الخ على قوله من الشفع (قوله كان بها) أى بالشفاعة (قوله أو من الزيادة
والنقوية) المناسب أو التقوية لانها ماخذان مختلفان قال بكل منهما قائل وانظر اللفظ المستعمل فى
الزيادة والتقوية هل هو لفظ الشفع أو الشفاعة أو غيرهما اه رشيدى اقول قد علم بامر عن المغنى ان
المستعمل فيهما لفظ الشفع (قوله والتقوية) عطف مغاير اه ع ش (قوله ويرجعان لما قبلهما) أى
يرجع الزيادة والشفاعة إلى الشفع لان الشفاعة فى اللغة مدلولها ايضا الزيادة فيصير مآل الكل الى الزيادة
قاله الكردى وقوله لان الشفاعة الخ أى والشفع فى اللغة الخ وعبارة ع ش قوله ويرجعان أى الزيادة
والنقوية لما قبلهما أى من قوله أو من الشفاعة وذلك لان اقل ما يزداد عليه الواحد والمزيد عليه وترو الزائد
إذا انضم إلى الواحد كان المجموع ضدا لوتراه اقول قوله وذلك لان الخ لا يفيد الرجوع للشفاعة بل
لشفع فقطضى تحليله الموافق لما مر عن المغنى ان يفسر ما قبلهما بالشفع ويحتمل ان ما كناية عن الشفع
والشفاعة فى كلامه نشر على ترتيب اللفظ (قوله وشرعا) الى قوله كذا قيل فى المغنى الا قوله وقوله لم يقسم
الى والعفو (قوله وشرعا) عطف على لغة (قوله حق تملك) أى استحقاق التملك وان لم يوجد التملك (قوله
قهرى) بالرفع أو الحرصة للمضاف والمضاف إليه (قوله واستحدث) عطف على مؤنة أى وانما ثبتت
الشفعة ليدفع الشفع ضرر مؤنة القسمة وضرر استحداث المرافق لولم يأخذ بالشفعة اه بجيرى ويجوز
العطف على القسمة ايضا (قوله وغيرهما) انظر ما المراد بغير المرافق وقد اسقطه النهاية والمغنى وشرح
المنهج (قوله الصائرة إليه) أى الشفع بالقسمة لو طلبا المشتري اه بجيرى (قوله وقيل ضرر سوء المشاركة)
وينبى على القولين انا ان قلنا بالاول لم تثبت الشفعة فيما لو قسم بطلت منفعتها المقصودة كحمام ورحى
صغيرين وهو الاصح الآتى وان قلنا بالثانى ثبتت فاندفع قول الشهاب سم ما المانع من القول بهما
رشيدى وع ش وقد يجاب بان مراد سم بقوله بهما دفع الضررين معا وهذا لا يوجد فى نحو الحمام الصغير
(قوله ولكونها) أى الحصة الماخوذة بالشفعة (قوله اشارة الى استثنائها منه) فى الاستثناء شىء لعدم
دخولها فى الغصب لخروجها عنها بقيد وانا أو بغير حق إلا أن يراد الاشارة الى أنها كانت مستثناة
منه اه سم عبارة المغنى وذكرت عقب الغصب لانها تؤخذ قهرا فكأنها مستثناة من تحريم اخذ مال الغير

ماسبق فقد سبق فى اول الباب بيان ذلك فقال والايدى المترتبة على يد الغاصب ايدى ضمان الخ فتأمل
ما قاله هناك وقيد به ما أطلقه هنا اه (قوله واقام بينة) سكت عن بيان حكم مفهومه ويحتمل انه
لتصديق المدعى كالمو ادعى احد على الآخر الغصب وادعى الآخر الوديعه مثلا اه والله تعالى اعلم
(كتاب الشفعة)

(قوله وقيل ضرر سوء المشاركة) ما المانع من ارادة الامرين (قوله اشارة الى استثنائها منه) فى الاستثناء شىء

كعب البخاري قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة في كل مالم يقسم فاذا وقعت الحدود وصرفت للطرق فلا شفعة وقوله لم يقسم ظاهر في انه يقبل القسمة لان الاصل في النفي بلم ان يكون في الممكن بخلافه بلا واستعمال أحدهما محل الآخر تجوز او اجمال قاله ابن دقيق العيد والعفو عنها أفضل الا ان يكون المشتري نادما أو مغبونا وأركانها ثلاثة آخذو ما خوذ منه وما خوذ والصيغة انما تجب في التملك كما يأتي (لا تثبت في منقول) ابتداء وان بيع مع أرض للخبر المذكور ولانه لا يدوم بخلاف العقار فيتأبد فيه ضرر المشاركة وخرج بابتداء تهم الدار بعد ثبوت الشفعة فان نقضها وان نقل عنها يؤخذ بها كذا قيل ولا يصح لان التبعية هنا في التملك لافي الثبوت الذي الكلام فيه (بل) انما تثبت (في أرض وما فيها من بناء) وما يتبعه من باب ورف سر ومفتاح غلق مثبت وكل منفصل توقف عليه نفع متصل على مامر في البيع (وشجر) رطب وأصل يجز مرارا (تبعا) للأرض لخبر مسلم قضى رسول الله صلى الله عليه

قهر اه (قوله الاجماع الخ) عبارة المغنى وحكى ابن المنذر فيها الاجماع لكن نقل الرافعي عن جابر بن زيد من التابعين انكارها قال الدمي ولعل ذلك لم يصح عنه اه (قوله في كل مالم يقسم) اي مشترك لم يقسم لان عدم القسمة يستلزم الشركة ولرواية مسلم في كل شركة لم تقسم اه ع (قوله فاذا وقعت الحدود) معنى وقوع الحدود وتصريف الطرق انه حصلت القسمة بالفعل فصار كل منهما جارا للآخر بعد ان كان شريكا ولا شفعة للجار ع ش اه بجري (قوله وصرفت الخ) هو بالتشديد اي ميزت وبينت اه ع ش وفي البجري قال سم بالتخفيف أي فرقت أي جعل لكل طريق فان فرقت الطريق المشتركة وجعلت بين الشركاء فهو عطف مغاير إذ لا يلزم من وقوع الحدود بيان الطرق اه (قوله لان الاصل في النفي الخ) ولان مقابله بقوله فاذا وقعت الخ ظاهر في ذلك اه سم (قوله بخلافه بلا) فيكون في الممكن وغيره اه ع ش اقول قضية قول الشارح كالتبعية واستعمال احدهما الخ ان لا يعكس لم فالاصل في المنفي بلا الامتناع فليراجع (قوله تجوز) اي مجازا ان وجدت قرينة ظاهرة على المراد كافي قوله تعالى لم يلد ولم يولدوا إذ لم تكن قرينة معينة لخصوص المراد كان اللفظ باقيا على اجماله لم تتضح دلالاته ع ش اه بجري وقوله وإذ لم تكن قرينة معينة اي بل قرينة صارقة عن الامكان في لم وعن الامتناع في لا فاذا لم تنصب قرينة اصلا فيحمل اللفظ على المعنى الحقيقي من الامكان في الاولى والامتناع في الثانية فلا يكون في الكلام تجوز ولا اجمال (قوله والعفو عنها افضل) ظاهره وان اشتد اليها حاجة الشريك القديم فيكون ذلك من باب الايثار وهو اولى لكنه حيث لم تدع اليها ضرورة كالاحتياج للباء للطهارة بعد دخول الوقت ومحلها ايضا حيث لم يترتب على الترك معصية ولا كان يكون المشتري مشهورا بالفجور فينبغي ان يكون الاخذ مستحبا بل واجبا ان تعين طريقا لدفع ما يريده المشتري من الفجور ثم اه ع ش (قوله أو مغبونا) عطف سبب على مسبب اي فيكون الاخذ افضل اه ع ش (قوله والصيغة انما تجب الخ) اي فلا حاجة إلى عددها ركنا بل لا يصح اه ع ش قول المتن (في منقول) اي كالحيون والنياب (قوله ابتداء) راجع للنفي اي لا تثبت ابتداء اه كردي اقول قول المغنى والمراد بالمنقول المنقول ابتداء ليخرج الدار إذا انتهت بعد ثبوت الشفعة الخ صريح في أنه قيد للنقول وكذا قول الشارح الآتي لان التبعية الخ مع ما يأتي عن سم هناك صريح فيه (قوله للخبر المذكور) فانه يخصها بما تدخله القسمة والحدود والطرق وهذا لا يكون في المنقولات اه معنى (قوله فيتأبد فيه ضرر المشاركة) قد يقال الذي اعتبره فيما سبق ضرر مؤنة القسمة وهو لا يتكرر سم على حجج ويمكن الجواب بانهم يقتصر ثم على ضرر القسمة بل ذكر التعليلين معا فقولنا هنا للخبر الخ ناظر للتعليل الاول وقوله ولانه لا يدوم الخ ناظر للتعليل الثاني اه ع ش أي ولم يذكره بصيغة التريض اكتفاء بما مر (قوله ولا يصح) أي الاخراج لاحكم المخرج من أخذ النقص بالشفعة خلافا لما فهمه ع ش (قوله هنا) اي في مسألة تهدم الدار (قوله لافي ثبوت) اي لان النقص حين ثبوت الشفعة كان مثبتا لا منقولا اه سم (قوله وما يتبعه) إلى قوله وببحث في المغنى لا قوله على مامر في البيع وقوله وخرج إلى وشرط التبعية والى قول المتن ولا شفعة في النهاية لا لقوله ولم يشرط دخوله فيه ولفظه ما في وشرط الخ وقوله واما حادث إلى وانما تؤخذ (قوله من باب) اي منصوب او منفصل بعد البيع كما يأتي (قوله واصل يجز) اي ما ينبت منه اه ع ش (قوله تبعا للأرض) قال الحلبي هل وان نص عليه

لعدم دخولها في الغصب لخروجها عنه بقيد عدوانا أو بغير حق إلا ان يراد الاشارة الى انها كانتا مستثناة (قوله لان الاصل في النفي بلم الخ) ولان مقابله بقوله فاذا وقعت الخ ظاهر في ذلك (قوله او اجمال) الظاهر او احتمال وكذا في النقل عن ابن دقيق العيد فيحتمل ان المراد بالاجمال المساحة من قبيل التجوز فليتأمل وقد يراد به معنى التساهل (قوله فيتأبد فيه ضرر المشاركة) قد يقال الذي اعتبره فيما سبق ضرر مؤنة القسمة وهو لا يتكرر (قوله لافي الثبوت) أي لان النقص حين ثبوت الشفعة كان مثبتا لا منقولا (قوله

مع الارض أو لولائه إذ انص عليه صار مستقلا انظر اه وفي عش على م رماية تقضى أنها تثبت فيه ولو نص على دخوله وان التصيب عليه لا يخرج عن التبعية عند الاطلاق اه بجري (قوله اى تانيث ربع) الاولى حذف اى (قوله وهو الدار الخ) عبارة عش الربع مفرد وقيل اسم جمع قال النووي في شرح مسلم والربع والربعة بفتح الراء وسكان الباء والربع الدار والمسكن ومطلق الارض واصله المنزل الذى يربون فيه والربعة تانيث الربع وقيل واحد والجمع الذى هو اسم الجنس ربع كشمرو تمر اه انتهت (قوله أو حائط) من الحديث وعطف على ربعة (قوله لا يحل له الخ) الذى فى النهاية ولا يحل الخ بالواو (قوله حتى يؤذن) اى يعلم (قوله الحديث) آخره كما فى المغنى وشرح الروض فان شاء اخذوا وإن شاء ترك فان باعه ولم يؤذنه فهو احق به ثم قال شرح الروض ومفهوم الخبر انه إذا استاذن شريكه فى البيع فاذن له لاشفعة له قال فى المطلب ولم يصير اليه احد من أصحابنا تمسكا بيقية الاخبار اه (قوله اى لا يحل الخ) عبارة شرح الروض قال اى فى المطلب والخبر يقتضى ايجاب استئذان الشريك قبل البيع ولم اضطر به فى كلام احدهم أصحابنا وهذا الخبر لا يحيد عنه وقد صرح وقد قال الشافعى إذا صح الحديث فاضربوا بجمدهى عرض الحائط انتهى وقد يجاب بحمل عدم الحل فى الخبر على خلاف الاولى والمعنى ان ذلك لا يحل حلا مستوى الطرفين اه (قوله اذ لا اثم الخ) هذا بمجرد لا يصلح صار فاعن الحرمة فكان ينبغي ان يذكر ما يدل على عدم الاثم اه عش (قوله فى ارض محتكرة) وصورتهما على ما جرت به العادة الآن ان يؤذن فى البناء فى ارض موقوفة أو مملوكة بأجرة مقدرة فى كل سنة فى مقابلة الارض من غير تقدير مدة فى كالحراج المضروب على الارض كل سنة بكذا واغتفر ذلك للضرورة اه عش (قوله لانه) اى ما ذكر من البناء والشجر (قوله ان يباع) اى البناء والشجر (قوله واسه) اى ارضه الحاملة له اه سم زاد عش لكن المفهوم مما يأتى فى الشارح م ر عن السبكي ان المراد حفيره اه (قوله لا غير) اى بلا ضم شيء الى الاس من الارض التى فى حواله (قوله من اشجار الخ) عطف على جدار الخ وكان الاولى او اشجار الخ عطف على شقضا (قوله تابعه) اى من حيث القصد للشترى لان المراد انه باع الجدار ودخلت الارض تبعه لما يأتى عن السبكي اه عش (قوله وصرح السبكي) عبارة ته فى شرح المنهاج وينبغى أن يكون صورة المسئلة حيث صرح بدخول الاساس والمغرس فى البيع وكنا مرتين قبل ذلك فانه اذا لم يرهما وصرح بدخولهما لم يصح البيع فان لم يصرح بدخولهما لم يدخل فى البيع فى الاصح فان قلت كلامهم فى البيع يقتضى انه إذا قال بعثك الجدار واساسه صحت وإن لم ير الاساس قلت المراد بذلك الاساس الذى هو بعضه كعشو الجبة اما الاساس الذى هو مكان البناء فهو عين منفصلة لا تدخل فى البيع عند الاطلاق على الاصح فاذا صرح به اشترط فيه شروط البيع انتهى وتبعه فى القوت على ذلك وبه تعلم ما فى اختصار الشارح من الاجمال والايهام سم على حج ويؤخذ من كلام الشارح فى الفرق الآتى ما هو المقصود من انه إذا باع الجدار واسه واراد به الارض لم يصح البيع او ما هو مستور بالارض صح لانه الذى يدخل فى اسم الجدار عند الاطلاق اه عش (قوله لا بد هنا) اى لا بد فى صحة بيع الجدار مع اسه فقط وبيع الاشجار مع مغارسها فقط (قوله من رؤية الاس) اى الارض الحاملة للبناء

وأسه اى ارضه الحاملة له (قوله وصرح السبكي الخ) عبارة ته فى شرح المنهاج مانصه وينبغى أن يكون صورة المسئلة حيث صرح بدخول الاساس والمغرس فى البيع وكنا مرتين قبل ذلك فانه لم يرهما وصرح بدخولهما لم يصح البيع فان لم يصرح بدخولهما لم يدخل فى البيع فى الاصح فان قلت كلامهم فى البيع يقتضى انه إذا قال بعثك الجدار واساسه صحت وإن لم ير الاساس قلت المراد بذلك الاساس الذى هو بعضه كعشو الجبة اما الاساس الذى هو مكان البناء فهو عين منفصلة لا تدخل فى البيع عند الاطلاق على الاصح فاذا صرح به اشترط فيه شروط البيع والحل متردد بين المرتبتين يشبه الجزع ويشبه المنفصل فلذلك جرى الخلاف فى صحة البيع إذا قال بعثك الجارية وحملها انتهى وتبعه فى القوت على ذلك وبه تعلم ما فى اختصار الشارح له من الاجمال والايهام (قوله الاس) اى الارض الحاملة للبناء وقوله والمغرس اى الارض الحاملة للشجرة

أى تانيث ربع وهو الدار
ومطلق الارض أو حائط
أى بستان لا يحل له أن يبيع
حتى يؤذن شريكه الحديث
أى لا يحل له ذلك حلا
مستوى الطرفين إذ لا اثم
فى عدم استئذان الشريك
وخرج بقبا يبيع بناء
وشجر فى ارض محتكرة
لانه كالمثقل وشرط التبعية
أن يباع مع ماحولها من
الارض فلو باع شقضا من
جدار وأسه لا غير أو من
أشجار ومغارسها لا غير فلا
شفعة لان الارض هنا تابعة
وصرح السبكي بأنه لا بد
هنا من رؤية الاس

والمغرس و فرقي بينه وبين ما مر في بعثك (٥٦) الجدار واساسه بانه ثم يدخل مع السكوت عنه بخلافه هنا فانه عين منفصلة لا تدخل في المبيع

و(قوله والمغرس) اى الارض الحاملة للشجر اه سم (قوله و فرقي) اى السبكي (قوله بينه) اى بيع الجدار مع اسه فقط الخ (قوله واساسه) اى ما غاب منه فى الارض اه سم (قوله بانه) اى الاساس و(قوله ثم) اى فيا مر (قوله بخلافه هنا فانه الخ) يعلم منه ان المراد بالاساس هناك بعض الجدار وهذا الارض الحاملة للجدار وصرح به الاذرعى هنا اه رشيدى ومر عن سم وعش ما يوافقه (قوله وبحت) اى السبكي (ايضا انه الخ) زاد النهاية عقبه وهو مر ادم بلا شك اه (قوله حينئذ) اى عند البيع (قوله ولم يشترط دخوله فيه) أسقط النهاية والمغنى وشرحا الروض والمنهج قال عش قوله مر لم يؤبر عند البيع اى وإن شرط دخوله لانه تصريح بمقتضى العقد فلا يخرج عن التبعية هذا اما اقتضاه اطلاق الشارح مر وهو ظاهر ثم رايتم فى سم على حجج مثل ما استظهرته عبارته قوله ولم يشترط دخوله فيه ان هذا القيد يقتضى ان غير المؤبر اذا شرط دخوله لا يؤخذ وكذا يقتضى ذلك قوله الآتى اما مؤبر عند البيع او ما شرط دخوله فيه الخ ولا يخفى اشكال ذلك فليراجع فان عبارة الروض واصله لا تفيد ذلك بل تشعر بخلافه والظاهر انه ممنوع انتهى اه كلام عش أقول وكذا عبارة النهاية والمغنى وتعليل الشارح الآتى بقوله لانه يتبع الاصل الخ تشعر بخلافه (قوله وإن تأخر) الى المتن فى المغنى لا اقول ولم لا نظر الى بل وقوله قال الماورى وقوله وما شرط دخوله فيه (قوله لتأخره) اى الاخذ ش اه سم (قوله وزيادته كزيادة الشجر) مبتدأ وخبر وجواب سؤال (قوله قال الماورى الخ) هذا هو المعتمد اه عش (قوله ياخذوه وان قطع) وكذا كل ما دخل فى البيع ثم انقطعت تبعيته فانه يؤخذ بالشفعة كالمواصلة الابواب بعد البيع مغنى وسليمان (قوله وما شرط دخوله الخ) كان وجهه أن دخوله فى البيع حينئذ ليس بطريق التبعية فهو كعين أخرى ضمت الى المبيع وفيه نظر لان هذا الشرط مؤكد لا مستقل اه سم (قوله كشجر غير رطب الخ) عبارة النهاية والمغنى واحترز بقوله تبعاعا لوباع ارضوا فيها شجرة جافة شرط ادخولها فى البيع فلا تؤخذ بالشفعة لانها لم تدخل بالبيع بل بالشرط اه قال عش قوله مر لانهم لم تدخل قضيته ثبوتها فى الشجر الرطب وإن نص على دخوله لانه لو سكنت عنه دخل عند الاطلاق اه (قوله فلا ياخذ إلا ان لم يؤبر عند الاخذ) وفاقا للمغنى واطلق النهاية اخذ الحادث بعد البيع وقال عش بعد ذكره عن سم على منهج والزيادة ما يوافق كلام التحفة مانصه. وعليه فيقيد قول الشارح مر بما لم يؤبر وقت الاخذ اه (قوله وانما تؤخذ الخ) هذا انما يصلح لما قبل واما حادث الخ دونه لانه غير مقابل بشيء من الثمن حتى يقال بحصتها اه سم (قوله بحصتها) اى فتقوم الارض والتخيل مع الثمر المؤبر ثم بدونه ويقسم الثمن على ما يخص كلا منهما كالمواصلة مشفوعا وسيف اه عش (قوله لكونه لثالث) الى قوله انتهى فى المغنى (قوله بهذا فقط) اى نصيبه من السفلى ش اه سم (قوله ويجرى ذلك فى أرض الخ) فلو باع الشجر مع نصيبه من الارض فالشفعة فى الارض بحصتها من الثمن لافى الشجر نهاية ومغنى قال عش قوله مر لافى الشجر اى لشفعة فيه لعدم الشركة ويذبح ان يجب على مالك الشجر نصف الاجرة للشفعين وهو ما يخص النصف الذى كان له قبل دون ما يقابل النصف الذى انتقل اليه بالشفعة لان صاحبه كان يستحق الابقاء فيه بما كانا فننتقل الارض للشفعين مسلوكة بالمنفعة كالمواصلة ارضوا واستثنى لنفسه الشجر فانه يبقى بلاجرة وليس للشفعين تكليف المشتري قطع الشجر ولا تملكه بالقيمة ولا القلع مع غرامة ارض

(قوله وأساسه) أى ما غاب منه فى الارض (قوله لم يشترط دخوله فيه) هذا القيد يقتضى أن غير المؤبر إذا شرط دخوله لا يؤخذ وكذا يقتضى ذلك قوله الآتى اما مؤبر عند البيع وما شرط دخوله فيه الخ ولا يخفى اشكال ذلك فليراجع فان عبارة الروض واصله لا تفيد ذلك بل تشعر بخلافه والظاهر انه ممنوع (قوله لتأخره) اى الاخذ ش (قوله وما شرط دخوله) كان وجهه ان دخوله فى البيع حينئذ ليس بطريق التبعية فهو كعين أخرى ضمت الى المبيع وفيه نظر لان هذا الشرط مؤكد لا مستقل (قوله وانما تؤخذ الارض الخ) هذا انما يصلح لما قبل واما حادث الخ دونه لانه غير مقابل بشيء من الثمن حتى يقابل بحصتها (قوله اخذ الشريك هذا) اى نصيبه من السفلى ش

عند الاطلاق فاشتربت رؤيتها وبحت ايضا انه لو عرض الجدار بحيث لو كانت أرضه هى المقصودة ثبتت الشفعة لان الارض هى المتبوعة حينئذ (وكذا ثمر) موجود عند البيع (لم يؤبر) حينئذ ولم يشترط دخوله فيه (فى الاصح) وإن تأخر عند الاخذ لتأخره لعذر وذلك لانه يتبع الاصل فى البيع فكذا فى الاخذ هنا ولا نظر لطر وتأخره لتقدم حقه وزيادة كزيادة الشجر بل قال الماورى ياخذوه وإن قطع اما مؤبر عند البيع وما شرط دخوله فيه فلا يؤخذ كشجر غير رطب شرط دخوله واما حادث بعد البيع فلا ياخذ الا ان لم يؤبر عند الاخذ وإنما تؤخذ الارض والنخل بحصتها من الثمن (ولا شفعة فى حجرة) مشتركة باع احدهما نصيبه منها وقد (بنيت على سقف غير مشترك) لكونه الثالث أو لاحدهما إذا قرار لها ففى كالمقنوع (وكذا مشترك فى الاصح) لان السقف الذى هو أرضها لا يثبت له فسا عليه كذلك ولو اشتركا فى سفلى واختص أحدهما بعلوه فباع صاحب العلو علوه مع نصيبه من السفلى أخذ الشريك هذا فقط لان العلو لا شركة فيه ويجرى ذلك فى ارض مشتركة فيها شجر لاحدهما (وكل ما لو قسم بطلت منفعة المقصودة) منه

من الوجه الذي كان ينتفع به قبلها (كحاجم ورحى) صغيرين لا يمكن تعددهما (لاشفعة فيه في الاصح) بخلاف الكبيرين لان علة ثبوتها في المقسم كما مردف ضرر مؤنة القسمة والحاجة إلى افراد الحصاة الصائرة إلى الشريك بالمرافق وهذا الضرر حاصل قبل البيع ومن حق الراغب فيه من الشريكين ان يخلص صاحبه منه بالبيع له فلما باعه لغيره سلطه الشرع على اخذه منه فلم يثبتها لكل شريك يجبر على القسمة كالك عشر دار صغيرة باع شريكه بقيتها فثبتت له بخلاف عكسه لان الاول يجبر على القسمة دون الثاني كما باقي في بابها وعبر اصله بطاحونة فعدل عنه للرحى مع ترادفهما لانه اخص قيل العرف اطلاق الطاحونة على المكان والرحى على الحجر وهو غير مراد هنا لانه منقول وهو لما يؤخذ تبعاً للمكان فالمراد المحل المعد للطحن وحيث فتعير المحرر اولى اه وليس بسديد لان هذا ان سلم عرف طاريء والذي تقرر ترادفها لغة فلا ايراد (ولاشفعة إلا لشريك) في العقار الماخوذ ولو ذمياً مكاتباً مع سيده وغير آدمي كسجده شقص لم يوقف فباع شريكه يشفع له ناظره فلا تثبت لغير

النقص لانه مستحق البقاء وعليه فلو اقتسم أى الشريكان القديمان الارض وخرج النصف الذي فيه الشجر لغير مالك الشجر فالأقرب انه يكلف حينئذ اجرة الجميع لانه لاحق لمالك الشجر الان في الارض اه (قوله بان لا ينتفع به بعد القسمة من الوجه الخ) ظاهره انه لو انتفع به من غير ذلك الوجه كان امكن جعل الحمام دارين والطاحون كذلك عدم ثبوت الشفعة حينئذ لان نفعهما في هذه ليس من الوجه الذي كان قبل القسمة وما لا غير مراد فالأقرب ثبوت الشفعة في هذه الحالة اخذاً من العلة وهى قوله لان العلة في ثبوت الشفعة في المنقسم دفع ضرر مؤنة القسمة الخ قاله ع ش ثم قال قوله كطاحون وحمام ظاهره وان أعرضنا عن بقائها على ذلك وقصدنا جعلها دارين وهو ظاهر مادام على صورة الحمام والطاحون فلو غير صورتهما عن ذلك فينبغي اعتبار ما غير اليه اه وهذا يخالف ما تقدم منه والظاهر ان المعتمد هو ما تقدم اه بجبري اقول عبارة الروض وشرحه وهى لا تثبت الشفعة فيما لا يجبر الشريك فيه على القسمة إذا طلبها شريكه وهو ما لا تبقى منفعة المعتادة بعد القسمة وان بقي غيرها أى غير المعتادة بعد القسمة التفاوت العظيم بين المنافع كحاجم لا ينقسم حمامين اه كالصريح في موافقة الثاني والله أعلم (قوله لان علة الخ) أى والذي يطل نفعه بالقسمة لا يقسم فلا ضرر ولا بد من هذه الضميمة للتعليل لينتج المدعى وهو اشتراط ان لا يطل نفعه المقصود منه بالقسمة لان التعليل المذكور إنما ينتج ثبوت الشفعة ولا ينتج هذا الاشتراط اه بجبري (قوله في المنقسم) أى في الذى يقبل القسمة متعلق بثبوتها (قوله كامر) أى في اول الباب (قوله دفع ضرر الخ) خبر ان (قوله الحاجة) عطف على مؤنة المراد بالحاجة الاحتياج (قوله وهذا الضرر الخ) عبارة شرح الروض قال الرافعي وهذا الضرر وان كان واقفاً قبل البيع لو اقتسم الشريكان لكن كان من حق الراغب في البيع تخلص شريكه ببيعه منه فاذا لم يفعل سلطه الشارع على اخذه منه فلم انها لا تثبت الا فيما يجبر الشريك فيه على القسمة إذا طلبها شريكه اه (قوله ومن حق الراغب الخ) قضيته انه لو عرض البيع على شريكه فامتنع من الشراء ثم باع لغيره ليس له اى للشريك الاخذ بالشفعة وليس مراد ما ذكره حكمة لا يلزم اطرادها اه ع ش ومر عن شرح الروض جواب آخر (قوله فيه) أى في البيع و (قوله منه) أى من الضرر ش اه سم (قوله على اخذه) أى الشقص المبيع (منه) أى من الغير (قوله فعلم) أى من التعليل (قوله كالك عشر دار الخ) يؤخذ منه انه لو وقف احدهما حصته من الدار المذكورة مسجداً وصح ويجبره صاحب الملك على قسمته فوراً وان بطلت منفعة المقصودة كما يجبر صاحب العشر إذا طلب صاحب التسعة اعشار القسمة اه ع ش ولم يظهر لى وجه الاخذ (قوله بخلاف عكسه) أى بان باع مالك العشر حصته فلا تثبت الشفعة لشريكه لانه من القسمة إذا لا فائدة فيها فلا يجاب طالها لتعنته معنى وكردى أى ما لم يكن مشترى العشر له ملك ملاصق له فثبت الشفعة حينئذ لصاحب التسعة اعشار لان المشترى حينئذ يجاب لطلب القسمة ع ش وسم (قوله لان الاول) أى مالك العشر و (قوله دون الثاني) أى شريكه مالك التسعة اعشار ش اه سم (قوله قبل الخ) اقره المعنى (قوله وليس بسديد) بل هو سديد فتأمل اه سم (قوله لان هذا ان سلم الخ) قد يقال هذا لا يمنع اولوية تعبير المحرر لانه لا ايهام فيه لغة ولا عرفاً ومالا ايهام فيه مطلقاً اولى بما فيه ايهام في الجملة فتأمل سم على حج اه ع ش (قوله في العقار) الى قوله كان مات في المعنى وإلى التنبيه في النهاية لا اقوله وليس لنحو شافعى إلى ولا لموقوف عليه (قوله في العقار الماخوذ) أى في رقبته اه رشيدى (قوله ولو ذمياً الخ) عبارة المعنى وتثبت لذى على مسلم ومكاتب على سيده كعكسها اه (قوله له شقص) أى من دار مشتركة بشراء او هبة ليصرف في عمارته اه معنى (قوله يشفع له ناظره) أى ان

(قوله ومن حق الراغب فيه) أى في البيع وقوله منه أى من الضرر ش (قوله بخلاف عكسه) انظر لو كان بيع العشر هنا لمن له ملك ملاصق له إذ يجب القسمة بطلبه كما باقي (قوله لان الاول) أى المالك وقوله دون الثاني أى شريكه ش (قوله وليس بسديد) بل هو سديد فتأمل (قوله لان هذا ان سلم الخ) قد يقال هذا لا يمنع اولوية تعبير المحرر لانه لا ايهام فيه لغة ولا عرفاً ومالا ايهام فيه

حصته في دينة الايشع الوارث لان الدين لا يمنع الارث وكالجار لغير البخاري السابق وهو صريح لا يقبل تاويلا بخلاف احاديث اثباتها للجار فانه يمكن حمله على الشريك فتهين (٥٨) جمعا بين الاحاديث ولا ينقض حكم الحنفى بها ولو لشافعى بل يحل له الاخذ

بها باطنا على ما باتى في القضاء وليس لنحو شافعى سماع الدعوى بها كما باتى او ائله الدعوى الا ان قال المشتري هذا يعارضنى فيما اشتريته وهو كذا بغير حق فتسمع دعواه وينع الجار من معارضته وحينئذ ليس للحنفى الحكم له بها ولا لموقوف عليه بناء على اطلاق امتناع قسمة الملك على الوقف وسيأتى آخر القسمة ما فيه وموصى له بالمنفعة ولو أبدا وليست اراضى الشام موقوفة كما قطع به الجرجاني قال جمع بخلاف اراضى مصر لانها فتحت عنوة ووقفت وأخذ السبكي من وصية الشافعى انه كان له بها ارض ترجيح انها ملك وفيه تايد للقاتلين بأنها فتحت صلحا وسيأتى ما في ذلك في السير مبسوطا وقد لا تثبت للشريك لكن لعارض كولى غير اصل شريك لموليه باع شقص محجوره فلا يشفع لانه متهم بالحابة في الثمن وفارق ماله وكل شريك فباع فانه يشفع بأن الموكل متاهل للاعتراض عايله لو قصر (تنبيه) قد يشفع غير الشريك كان يكون بينهما عرصه شركة فيدعى

رآه مصلحة ولو كان لبيت المال شريك في ارض فباع شريكه كان للامام الاخذ بالشفعة ان رآه مصلحة اه معنى (قوله حصته) اى الميث (قوله لان الدين لا يمنع الارث) اى فكان الوارث باع ملك نفسه هذا اذا كان الوارث حائرا كان به مثلا بخلاف غيره فياخذ بالشفعة ما زاد على قدر حصته من الارث اه ع ش (قوله حمله) اى الجار الواقع فيها و (قوله فتهين) اى الحل (قوله ولا ينقض الخ) اى ولو قضى بالشفعة للجار حنفى لم ينقض حكمه ولو كان قضاؤه بها لشافعى كنظائره من المسائل الاجتهادية اه معنى (قوله بل يحل له) اى للجار الشافعى ع ش اه سم (قوله وحينئذ ليس للحنفى الحكم الخ) قضيته ان منع الشافعى حكم بمنعها سم على حج وهو ظاهر لان قوله منعتك من الاخذ في قوة حكمت بعدم الشفعة اه ع ش (قوله ولا لموقوف عليه الخ) عطف على قوله لغير الشريك اى ولا تثبت لشريك موقوف عليه (قوله بناء على اطلاق امتناع الخ) وكذا على الجواز لعدم ملكه كما يفيد ذلك كلام شرح الروض اى والمغنى والنهاية اه سم (قوله وسيأتى اخر القسمة الخ) عبارة المغنى والنهاية ولاشفعة لصاحب شقص من ارض مشتركة موقوف عليه اذا باع شريكه نصيبه ولا لشريكه اذا باع شريك اخر نصيبه كما اتى به الملقبى لامتناع قسمة الوقف عن الملك ولا لتفاهد ملك الاول الرقة نعم على ما اختاره الرويانى والمصنف من جواز قسمة عنه لا مانع من اخذ الثاني وهو المعتمد ان كانت القسمة قسمة افراز اه قال سم وينبغى حينئذ ان ياخذ الجميع لان جهة الوقف لعدم استحقاقها الاخذ بمنزلة العدم اه وقال ع ش قوله لم ولا لشريكه اى الوقف بان كانت اثلاثا ليدل على عدمه وللجسد وقوله لم ان كانت القسمة قسمة افراز اى لا قسمة ردا وتعديل وينبغى ان عمل امتناع قسمة الرد اذا كان الدافع للدرهم صاحب الملك لانه شراء لبعض الوقف بمادفعه من الدراهم اما لو كان الدافع ناظر الوقف من ريعه لم يمتنع لانه ليس فيه بيع الوقف فيه شراء له اه (قوله وموصى له) عطف على قوله موقوف عليه اى ولا لموصى له (قوله وسيأتى ما في ذلك الخ) الذى يأتى له مر في السير انما هو الجزم بانها فتحت عنوة وهو الذى اتى به والده مر وزاد انها لم توقف اه رشيدى عبارة البجيرمى فرع قال شيخنا كابن حجر اراضى مصر كلها وقف لانها فتحت عنوة فلاشفعة فيها ونوزع فيه ونقل عن شيخنا مخرقا وخلافه وهو الذى جرى عليه الناس في الاعصار قليوى وقرره شيخنا اه (قوله كولى غير اصل) افهم ان الاصل له ذلك ويوجه بانه غير متهم اه ع ش (قوله فانه يشفع الخ) اى الشريك ش اه سم اى الوكيل في البيع (قوله غير الشريك) اى اللبائع باعتراف ذلك الغير كما يأتى (قوله الاخر) اى الشريك الاخر باعتبار اليد (قوله لآخر) اى غير الثلاثة (قوله وهذا) اى لزوم رده للشهود له اه سم (قوله معزعه بطلان البيع) اى

مطلقا اولى بما فيه ايها في الجملة فتأمله (قوله فانه يمكن حمله) اى الجار وقوله فتهين اى الحل وقوله بل يحل له اى للشافعى ش (قوله وحينئذ ليس للحنفى الحكم له بها) قضيته ان منع الشافعى حكم بمنعها (قوله ولا لموقوف عليه) ينبغى امتناع اخذه وان جوز ناقسمة الملك عن الوقف لعدم ملكه على الاصح او ضعفه على خلاف الاصح بخلاف شريك الوقف اذا باع شريك لها اخر فله الاخذ ان جوز ناقسمة لكونها افراز وينبغى حينئذ ان يأخذ الجميع لان جهة الوقف لعدم استحقاقها الاخذ بمنزلة العدم (قوله بناء على اطلاق امتناع الخ) وكذا على الجواز لعدم ملكه كما يفيد ذلك كلام شرح الروض (قوله فانه) اى الشريك ش (قوله كان يكون بينهما عرصه الى اخره) قد يستشكل هذا المثال بان الشاهد شريك قطعاً اما للشهود دعيه او للاجنبي فكيف صدق انه شفيع غير الشريك الا ان يقال انه بزعمه غير شريك للبايع فصدق ما ذكر وفيه نظر فان ذلك انما يوجب كون ما ذكر من قبيل انه شفيع الشريك مع غير بيع من الشريك لانه شفيع غير الشريك والحق انه يصدق انه غير شريك للبايع اى بزعمه وانه شفيع مع وجود بيع شرعى (قوله وهذا) اى لزوم رده للشهود له ش (قوله معزعه بطلان البيع) اى بدليل شهادته (قوله في المتن ولو باع دارا وله شريك في عمرها الخ)

اجنبى نصيب أحدهما ويشهد له الآخر فترد شهادته ثم يبيع المشهود عليه نصيبه لآخر فللشاهد أن يشفعه ثم يلزمه رده للشهود له باعترافه وهذا هو المسوغ لاخذه بها معزعه بطلان البيع (ولو باع دارا وله شريك في عمرها) بدليل

بدليل شهادته اه سم (قوله فقط كدرب) الى قول المتن مله كاللازم في المعنى الا قوله من غير الى المتن والى قوله ولو شرط في النهاية (قوله فقط) اى لا فيها ايضا اه سم (قوله كدرب غير نافذ) قال ابن الرفعة اما الدرب النافذ فغير ملوك فلا شفعة في عمر الدار المبيعة منه قطعاً اه معنى قول المتن (والصحيح ثبوته في الممر) الى قوله والا فلا والثاني ثبت فيه والمشتري هو المضر بنفسه بشرائه هذه الدار والثالث المنع مطلقاً اذا كان في اتخاذ الممر عسرو مؤنة لها وقع نهاية ومعنى وفي سم بعد ذكر ذلك عن الاسنوى مانصه ولا يخفى ان حكاية الثالث صريح في انه لا فرق على الصحيح بين ان يكون في اتخاذ الممر عسرا او مؤنة لها وقع او لا فانظر ذلك مع قول الشارح اى والنهاية من غير مؤنة لها وقع وعبرة الروض اى والمعنى صريحة في ان هذا الذى قاله الشارح وجه ضعيف اه وفي النهاية والمعنى وسم ايضا محل الخلاف اذ لم يتسع الممر فان اتسع بحيث يمكن ان يترك للمشتري منه شيء يميز فيه ثبتت الشفعة في الباقي قطعاً اه وزاد الاخير ان وفي المقدار الذى لا يتأتى المرور بدونه الخلاف اه (قوله ويجرى النهر الخ) عبارة الروض ولصحن بيوت الخان ويجرى النهر اى وبئر المزرعة حكم الممر اه قال في شرحه اى الشركة في صحن الخان دون بيوته وفي مجرى الماء دون الارض اى البستان وفي بئر المزرعة دون المزرعة كالشركة في الممر فيما مر انتهى اه سم (قوله ولو اشترى الخ) عبارة المعنى قبيل هذه المسئلة ولو باع نصيباً ينقسم من عمر لا ينفذ فلا له الشفعة لانهم شركاء فيه ولو باع نصيبه من الممر خاصة في الروضة واصلمها ان للشريك الاخذ بالشفعة ان كان منقسماً اى واتصلت الدار المبيع بممرها بملكه او شارع اه (قوله نصيباً في عمر) اى تمكن قسمته اى الممر كما هو ظاهر اه ع ش (قوله ثبت) اى في النصيب (قوله مطلقاً) اى يمكن اتخاذ الممر للدار او لا معنى وع ش وشرح الروض (قوله ثم) اى في مسئلة المتن قول المتن (فيما ملك الخ) اى فيما ملكه الشريك الحادث (قوله وغيرها) اى غير محضة والواو بمعنى او كما

ذكر في الروض قبل هذه المسئلة بيع حصته من الممر فقط فقال فرع لو باع نصيباً من عمر ينقسم لا ينفذ فلا له الشفعة اه قال في شرحه وتعبيره بنصيباً اولى من تعبيرة اصله بنصيبه المحتاج الى قول المهمات وصورة المسئلة ان متصل دار البائع بملك له او شارع او الا فهو كمن باع دار او استثنى منها بيتاً والاصح فيها البطان لعدم الانتفاع بالباقي ولتقصان الملك اه وانظر اطلاق قوله والاصح فيها البطان مع قول الروض في باب البيع ولو استثنى بائع الدار لنفسه بيتاً فله الممر اى منها فلو بناه ولم يمكن تحصيل ممر لم يصح البيع اى فان امكن صح اه (قوله فقط) اى لا فيها ايضا (قوله في المتن والصحيح ثبوته في الممر الخ) قال الاسنوى والثاني انها تثبت وان تعذر المرور والثالث لا تثبت وان امكن المرور اذا كان في اتخاذ الممر عسرا او مؤنة لها وقع والرابع انه اذا لم يمكن استطراد المشتري من موضع اخر فيقال للشفيع ان اخذته على ان تمكن المشتري من المرور ممكنك من الاخذ جميعاً بين الحقين والامتناع منه اه باختصار التعاليل ولا يخفى ان حكاية الثالث صريح في انه لا فرق على الصحيح بين ان يكون في اتخاذ الممر عسرا او مؤنة لها وقع او لا فانظر ذلك مع قول الشارح من غير مؤنة لها وقع وعبرة الروض صريحة في ان هذا الذى قاله الشارح وجه ضعيف فانه قال مانصه فان اراد واخذ الممر بالشفعة نظر ان كان للمشتري طريق اخر الى الدار وامكنه فتح باب اخر الى شارع فلم يملك ذلك على الصحيح ان كان منقسماً والا فعلى الخلاف في غير المنقسم وقال الشيخ ابو محمد ان كان في اتخاذ الممر الاخر عسرا او مؤنة لها وقع كانت الشفعة على الخلاف والمذهب الاول وان لم يكن له طريق اخر ولا يمكن اتخاذ الخ اه (قوله في المتن والصحيح ثبوته في الممر الخ) قال الاسنوى وحيث قلنا ياخذ فلا يخفى اشتراط ما سبق من امكان القسمة وغير ذلك ثم قال محل الخلاف كما قاله في المطلب والكفاية اذ لم يتسع الممر فان اتسع وكان يمكن ان يخلى للمشتري للدار منه شيء يميز فيه ثبتت الشفعة في الباقي بلا خلاف وفي المقدار الذى لا يتأتى المرور بدونه هذه الاوجه اه وقوله فلا يخفى الخ فيفيد اشتراط امكان جعله عمرين (قوله ويجرى النهر كالممر) عبارة الروض ولصحن بيوت الخان ويجرى النهر اى وبئر المزرعة حكم الممر اه قال في شرحه اى الشركة في صحن الخان دون بيوته وفي مجرى الماء دون الارض وفي بئر المزرعة دون المزرعة كالشركة في الممر فيما مر اه (قوله وغيرها) يدخل فيه القرض

فقط كدرب غير نافذ (فلا شفعة فيها) لا تنفاه الشركة فيها (والصحيح ثبوته في الممر) بحصته من الثمن (ان كان للمشتري طريق اخر الى الدار او امكن) من غير مؤنة لها وقع (فتح باب الى الشارع) ونحوه او الى ملكه لا مكان الوصول اليها من غير ضرر (والا) يمكن شيء من ذلك (فلا) لما فيه من الاضرار بالمشتري والشفعة تثبت لدفع الضرر فلا يزال الضرر بالضرر ويجرى النهر كالممر فيما ذكر ولو اشترى ذودار لا يمر لها نصيباً في عمر ثبتت مطلقاً على الاوجه لان الممر ليس من حقوق الدار هنا قبل البيع بخلافه ثم (وانما تثبت فيما ملك بمعاوضة) محضة وغيره انصافاً في البيع وقياساً في غيره بجامع الاشتراك في المعاوضة مع حقوق الضرر فخرج ملوك بغير معاوضة كارث وهبة بلا نواب ووصية (ملكاً لازماً متأخراً)

عبر به النهاية والمعنى (قوله وغيرها) يدخل فيه القرض بان اقرض شقصا بشرطه فثبت فيه الشفعة ومن
 صرح بذلك الدميري وسند كره عن الروض سم على حج اى وياخذ الشريك بقيمه وقت القرض اه
 عش (قوله سبه) الى قول المتن في البيع في المعنى الاول وسند كره الى المتن (قوله سبه) انما قدره الشارح
 ليندفع ما ورد على المتن من ثبوت الشفعة في مدة خيار المشتري فقط كاسياتى في قوله فلو باع أحد شريكين
 نصيبه الخ قول المتن (ومهر) اى وشقص جعل مهر او كذا ما بعده وياخذ فيهما الشفع بمهر المثل وفي صلح
 الدم بالدية حلبي اه بجيرى (قوله وعوض صلح عن نجوم الخ) كان ملك المكاتب شقصا فصالح سيده به عن
 النجوم التى عليه والا فالشقص لا يكون نجوم كتابة لان عوضها لا يكون الا دينا والشقص لا يتصور ثبوته في
 الذمة اه معنى (قوله في قتل عمد) فان كان خطأ او شبه عمد فالواجب فيه انما هو الابل والمصالحة عنها باطلة
 على الاصح لجهالة صفاتها اه معنى (قوله ومن المملوك بمحضة الخ) عبارة المعنى قوله واجرورة ورأس مال سلم
 هما معطوفان على مبيع فلو جعلهما قبل المهر كان اولى ثلاثين ثم عطفهما على خلع فيصير المراد عوض اجرورة
 وعوض رأس مال سلم وليس مراد الان رأس مال السلم لا يصح الاعتراض عنه ولو قال لمستولده ان
 خدمت او لاى بعد موتى سنة فلك هذا الشقص بخدمتهم فلا شفعة فيه لانه وصية اه (قوله واصلح عن مال
 الخ) عبارة المعنى تنبيه تقيد الصلح بالدم ليس لخراج الصلح عن المال فانه ثبت فيه الشفعة قطعاً وانما
 خصصه ليكون منتظماً في سلك الخلع من حيث انه معاوضة غير محصاة اه (قوله ويصح عطف نجوم الخ) اى
 ولا يكون فقر يعالى الضعيف وصورته حيثئذ ان يكاتبه السيد على نصف عقار ودينار مثلاً وينجم كلا
 بوقت ثم يدفع المكاتب الشقص الموصوف به بملك له لسيده فيثبت لشريك المكاتب الاخذ بالشفعة
 اه عش (قوله وما قيل يتعين الخ) وافقه المعنى (قوله يتعين فيه) اى عطف نجوم (قوله بمنوع) انظر ما وجه
 المنع اه شيدى عبارة عش قوله بمنوع اى لان الممنوع انما هو ثبوت العقار الكامل في الذمة لاشقصه وبه
 يندفع ما عارض به سم على حج على المنع المشار اليه بقوله وتسليمه اه عبارة سم قوله بل بتسليمه فيه اشارة الى
 منعه فانظر وجهه مع ما ياتى للشارح في الاجارة ان العقار لا يثبت في الذمة مع ما ياتى في الكتابة ان شرط
 عوضها كونه دينا اه اقول يؤيد اعتراضه ما مر عن المعنى فان كان ما قاله عش من الفرق بين العقار وشقصه
 فيه نقل صريح والافظاهر ما مر امتناع كون مطلق العقار نجوماً فليراجع (قوله يمكن عطفه على خلعه) اى
 فلم يتعين التقدير الاول الذى العطف فيه على دم وقد يقال هذا لا ينافي مقصود هذا القائل فليتأمل اه سم
 عبارة الرشيدى قوله بل بتسليمه يمكن عطفه على خلع اى ويلزمه ما ياتى من انه لا يصح الاعتراض عن النجوم
 ومراده بهذا دفع تعين عطفه على دم اه وعبارة عش قوله بتسليمه اى تسليم امتناع ثبوته في الذمة وانه مبنى
 على صحة الاعتراض عن النجوم فليس المراد انه بتقدير عطفه على خلع يكون تقريراً على المعتمد من امتناع
 الاعتراض اه (قوله ثم ما ذكر الخ) اى من ثبوت الشفعة في عوض النجوم على تقدير عطفه على دم او خلع
 (قوله لكن الذى جز ما به في بابها المنع الخ) وهو المعتمد نهية ومعنى (قوله او ثبت) اى الخيار عبارة المعنى
 وما ذكر في خيار الشرط يجرى في خيار المجلس ويتصور انفراد احدهما به باسقاط الآخر خيار

سبه (عن) سبب (ملك
 الشفع) وسند كره محترزات
 ذلك فالمملوك بمحضة
 (كبيع و) بغيرها نحو
 (مهر وعوض خلع و)
 عوض (صلح دم) في قتل
 عمد (و) عوض صلح عن
 (نجوم و) من المملوك
 بمحضة ايضا نحو (اجرة
 ورأس مال سلم) واصلح
 عن مال كأمير في بابه ويصح
 عطف نجوم على مبيع وما
 قيل يتعين فيه التقدير
 الاول لان عقد الكتابة
 بالشقص لا يمكن لانه لا
 يتصور ثبوته في الذمة
 والمعين لا يملكه لعبد ممنوع
 بل لتسليمه يمكن عطفه على
 خلع اى وعوض نجوم بان
 يملك شقصا ويعوضه السيد
 عن النجوم ثم ما ذكر فيها
 هنا مبنى على صحة الاعتراض
 عنها وهو منصوص وصححه
 جمع لكن الذى جز ما به في
 بابها المنع لانها غير مستقرة
 (ولو شرط) او ثبت بلا
 شرط كخيار المجلس

بان اقرض شقصا بشرطه فيثبت فيه الشفعة ومن صرح بذلك الدميري وسند كره عن الروض (قوله سبه)
 قدر السبب ليندفع ما ورد عليه من نحو مالو باع احد الشريكين نصيبه في زمن خيار بيع الشريك الاخر بيع
 بت فالشفعة للمشتري الاول ان لم يشفع بائعه لتقدم سبب ملكه على سبب ملك الثاني والثاني وان تاخر عن
 ملكه ملك الاول لتاخر سبب ملكه عن سبب ملك الاول كاسياتى (قوله بل بتسليمه) فيه اشارة الى منعه
 فانظر وجهه مع ما ياتى للشارح في الاجارة ان العقار لا يثبت في الذمة مع ما ياتى في الكتابة ان شرط عوضها
 كونه دينا (قوله يمكن عطفه على خلع) اى فلم يتعين التقدير الاول الذى العطف فيه على دم وقد يقال هذا لا
 ينافي مقصود هذا القائل فليتأمل (قوله بان يملك شقصا ويعوضه السيد عن النجوم) قال في الروض فان عوضه
 عن بعضها اى النجوم ثم يحز ورق لم يبق شفعته لخروجه اى اخر اعن العوض اه (قوله لكن الذى جز ما به الخ)

(في البيع الخيار لهما) او لاجبي عنهما (او للبائع) او لاجبي عنه (لم يؤخذ بالشفعة (٦١) حتى يتقطع الخيار) لان المشتري لم يملك فيها

اذ هو في الاولى موقوف وفي الثانية ملك البائع وهذا محترز ملك كما احتراز به ايضا عما جرى سبب ملكه كالجعل قبل الفراغ من العمل وعلى الضعيف ان المشتري ملك هو محترز لازما (وان شرط للمشتري وحده) او لاجبي عنه (فالاظهر انه يؤخذ بالشفعة (ان قلنا الملك للمشتري) وهو الاصح لانه لاحق فيه لغيره ولا يرد هذا على لازما لانه لكونه يؤول الى الزوم مع افادته الملك للمشتري كاللازم او لانه لازم من جهة البائع فاندفع ما قيل بتعيينه بالزوم بقدم مضر ولا يقال فيها اذا كان لهما او للبائع انه آيل للزوم لخروجهما بقوله ملك اذ لا ملك للمشتري فيها على انه قيد لا بد منه في غرضه وهو ذكر المتفق عليه او لا ثم المختلف فيه وبحث الزركشي انتقال الخيار الثابت للمشتري الى الشفيع فيأخذ الملك بصفته لانه قائم مقامه كافي الوارث مع المورث وفيه نظر والفرق بين الوارث والشفيع ظاهر (والا) اي وان قلنا بالضعيف ان الملك للبائع او موقوف (فلا) يؤخذ ببقاء ملك البائع او انتظار عوده (ولو) وجد المشتري بالشفيع عيا و اراد رده بالعيب و اراد

نفسه فلو عبر بثبت لكان اولى وقوله لهما من زيادته ولا حاجة اليه فان المانع ثبوته للبائع اه قول المتن (في البيع) وفي عميرة مانصه قول المصنف في المبيع قال الاسنوي هو بالميم قبل الباء وهو احسن من التعبير بالبيع لانه يشمل شرط الخيار في الثمن المعين وذلك مانع من الاخذ مطلقا اه عش عبارة المغنى لوشروط الخيار في الثمن للبائع لم تثبت الشفعة الا بعد لزومه ثلاثا يبطل خياره نه عليه الاسنوي اه (قوله او لاجبي عنهما) اي عن جانبي البائع والمشتري (قوله عنه) اي عن جانب البائع قول المتن (لم يؤخذ الخ) اي اخذ امستقر ابل يوقف فان تم العقد تبين صحته كافي العباب عن الاسنوي بحثا اه عش (قوله لان المشتري) الى قول المتن ولا تشترط في النهاية الا قوله او لاجبي عنه وقوله على انه قيد الى وبحث الزركشي وقوله وقيل الخ (قوله فيهما) اي في صورتين كان المتن وكان المناسب لما زاده من مسئلتى الاجنبى الثاني (قوله في الاولى) اي في صورة الخيار لهما او لاجبي عنهما و (قوله وفي الثانية) اي في الخيار للبائع وحده او لاجبي عنه (قوله وهذا) اي عدم الاخذ فيما ذكره المصنف وكذا الضمير في قوله الاق هو محترز الخ (قوله عما جرى) اي عن شخص جرى (سبب ملكه) اي ملكيته (قوله وعلى الضعيف) متعلق بقوله الاق محترز الخ و (قوله ان المشتري ملك) بيان للضعيف قال الرشيدى قوله لم يرد على الضعيف ان المشتري ملك الخ فيه نظري علم من المتن عقبه اه (قوله ولا يرد هذا) اي الاظهر المذكور (قوله مع افادته الملك الخ) احتراز عن الخيار لهما والبائع اه سم (قوله فاندفع الخ) في كذا الاستاذ البكري مانصه تنبيه قيل لاحاجة للزوم بل هو مضر اذ عدم الثبوت فيما ذكر اى في قوله ولو شرط الخ لعدم الملك الطارىء لا لعدم الزوم وينع بان الملك اذا تم العقد تبين انه طار من حين العقد في حالة الوقف فظهر له قائد اه سم (قوله ما قيل الخ) وافقه المغنى وشرح المنهج عبارتهما وتقييد الملك بالزوم مضر او لاحاجة اليه لثبوت الشفعة في مدة خيار المشتري وعدم ثبوته في مدة خيار البائع او خيارهما انما هو لعدم الملك الطارىء لا لعدم الزوم اه قال البجيرى قوله لثبوت الشفعة الخ اي فهو مضر وقوله وعدم ثبوته الخ جواب عما يقال يحتاج اليه اذا كان الخيار للبائع او لهما فانها لا تثبت لعدم الزوم وقوله لعدم الملك الطارىء خبر وعدم ثبوته وقوله لا لعدم الزوم الخ اي فهو غير محتاج اليه فالوللتنوع اه (قوله ولا يقال الخ) دفع لما يتوهم وروده على قوله لانه لكونه يؤول الخ (قوله ذكر المتفق عليه الخ) اي بقوله لوشروط الخ و (قوله ثم المختلف فيه) اي بقوله وان شرط الخ (قوله وفيه نظر) عبارة النهاية والوجه خلافه اه اي فلا خيار للشفيع اذا اخذ من خيار المشتري عش (قوله ظاهر) اي لان الوارث خليفة مورثه ولا كذلك الشفيع اه عش (قوله لبقاء ملك البائع الخ) نشر على ترتيب اللف قول المتن (ولو وجد المشتري الخ) وكذا لو وجد البائع بالثمن عيا ولذا عبر في الروض بقوله للشفيع المنع من الفسخ بعيب احد العوضين اذ ارضى باخذه اه والعباب بقوله للشفيع منع البائع من الفسخ بعيب الثمن والمشتري بعيب الشقص اذا رضى به اه في الاول يرجع البائع على المشتري بالارش سم وعش وفي المغنى ما يوافقه قول المتن (بالشقص) بكسر المعجمة اسم للقطعة من الشيء اه معنى (قوله لسبق حقه) الى قوله وقيل في المغنى (قوله حقه) وهو تملكه بالشفعة (قوله على حق المشتري) اي على حقه في الرد رشيدى ومعنى (قوله بالاطلاع) اي على العيب (قوله ولو رده المشتري الخ) عبارة المغنى وعلى الاول لو رده المشتري

اعتمده مر (قوله مع افادته الملك للمشتري) احتراز عن الخيار لهما والبائع (قوله اولانه لازم من جهة البائع) فيجوز حمله على انه اراد الزوم ولو من جهة الملك فقط بقرينة هذا (قوله فاندفع ما قيل بتعيينه بالزوم الخ) في كذا الاستاذ البكري مانصه تنبيه قيل لاحاجة للزوم بل هو مضر اذ عدم الثبوت فيما ذكر اى في قوله ولو شرط الخ لعدم الملك الطارىء لا لعدم الزوم وينع بان الملك اذا تم العقد تبين انه طار من حين العقد في حالة الوقف فظهر له فائدة اه (قوله في المتن ولو وجد المشتري بالاق قص الخ) وكذا لو وجد البائع بالثمن عيا ولذا عبر في الروض بقوله للشفيع المنع من الفسخ بعيب احد العوضين اذ ارضى باخذه اه والعباب بقوله للشفيع منع البائع من الفسخ بعيب الثمن والمشتري بعيب الشقص اذ ارضى

الشفيع اخذه ويرضى بالعيب فالاظهر اجابة الشفيع) لسبق حقه لثبوته بالبيع على حق المشتري لثبوته بالاطلاع ولورده المشتري قبل

طلب الشفيع فله رد الرد ويشفع ولا يتبين بطلانه كما صححه السبكي فالزوائد من الرد الى رد المشتري وكالرد بالعيب رده بالاقالة (ولو اشترى اثنان) معا (دار او بعضها فلا شفعة ٦٣) لاحدهما على الآخر) لاستوائهما في وقت حصول الملك وهذا مختار متأخر الى آخره وحاصله

كما اشرت اليه في حله انه لا بد من تاخر سبب ملك الماخوذ منه عن سبب ملك الاخذ فلو باع احد شريكين نصيبه بشرط الخيار له فباع الاخر نصيبه في زمن الخيار يبع بت فالشفعة للمشتري الاول ان لم يشفع باثمه لتقدم سبب ملكه على سبب ملك الثاني ولا شفعة للثاني وان تاخر عن ماسكه ملك الاول لتاخر سبب ملكه عن سبب ملك الثاني وكذا لو باع امرتبا بشرط الخيار لهما دون المشتري سواء اجازا معام احدهما قبل الآخر (ولو كان للمشتري شرك) بكسر الشين (في الارض) كان كانت بين ثلاثة اثلاثا فباع احدهم نصيبه لاحد شريكه (فالاصح ان الشريك لا ياخذ كل المبيع بل حصته) وهي السدس في هذا المثال كما لو كان المشتري اجنيا لاستوائهما في الشركة ولا نقول ان المشتري استحقها على نفسه بل دفع الشريك عن اخذ حصته فلو ترك المشتري حقه لم يلزم الشفيع اخذه وقيل ياخذ الكل او يدع لكل (ولا يشترط في) استحقاق (الملك بالشفعة حكم حاكم لثبوته بالنص) ولا احضار الثمن لانه تملك

قبل مطالبة الشفيع كان للشفيع ان يرد الرد وياخذه في الاصح وهل يفسخ الرد او يتبين انه كان باطلا وجان صحح السبكي الاول وفائدتهما كما قال في المطلب القوائد الزوائد من الرد الى الاخذ ولو اصدقها شقصا ثم طلقها قبل الدخول فللشفيع اخذ النصف الذي استقر لها وكذا العائد للزوج لثبوت حق الشفيع بالعقد والزوج يثبت حقه بالطلاق ومثله ما لو افلس المشتري قبل الاخذ اه (قوله فله رد الرد) عبارة العباب فله الاخذ ويفسخ الرد من حيث انه سم عبارة ع ش قوله فله رد الرد اي للشفيع الفسخ قال في الروض لان انفسخ بتلف الثمن المعين قبل قبضه اي فلا ياخذ الشفيع بالشفعة اه قال في الشرح والتصريح بالترجيح من زيادته والوجه انه ياخذها للمامر في الفسخ ان الانفساخ كالفسخ في ان كلا منهما يرفع العقد من حينه لامن اصله اه اي فعلى هذا الوجه يرجع البائع على المشتري بيد الثمن سم على حج وهو ظاهر في ان الشفيع يدفع الثمن للمشتري وان كان شراؤه انفسخ بتلف الثمن المعين في يده والمشتري يدفع بدل ما تلف في يده للبائع اه (قوله بطلانه) اي الرد سم وع ش (قوله كما صححه) اي فسخ الرد وعدم تبين البطلان (قوله فالزوائد الخ) مفرع على المنى المرجوح والتي منصب عليه اه رشدي عبارة ع ش اي وعلى القول بالتبين المرجوح فالزوائد الخ اي وعلى الاول اي القول بالفسخ فالزوائد للبائع اه (قوله حاصله) اي قوله متأخرا وكذا اخير في حله (قوله بشرط الخيار له) اي للبائع اما اذا كانت بشرط الخيار للمشتري فلا توقف في ثبوت الشفعة للمشتري لثبوت الملك له اه رشدي (قوله فالشفعة للمشتري الاول) اي حقها ثابت له لكنه انما ياخذ بعد لزوم البيع كما علم مما مر في المتن اه رشدي (قوله ان لم يشفع باثمه) اي الشريك القديم (قوله بشرط الخيار لهما) اي البائعين كما يعلم من السياق واولى منه اذا شرط للتبائعين اه رشدي (قوله دون المشتري) بل او للمشتري فليتأمل اه سم زاد الرشدي اما اذا كان للمشتري اي وحده ففيه ما مر اه (قوله سواء اجازا معام الخ) ومعلوم بما ياتي انه لا شفعة الا بعد انقضاء خيار البائع اه سم (قوله بكسر الشين) عبارة المغنى بكسر المعجمة بخط المصنف اي نصيب وقوله في الارض مثال لاحاجة اليه اه (قوله ولا نقول ان المشتري الخ) عبارة النهاية والمغنى والثاني ياخذ الجميع وهو الثلث ولا حق فيه للمشتري لان الشفعة تستحق على المشتري فلا يستحقها على نفسه واجاب الاول باننا لا نقول ان المشتري الخ اه (قوله فلو ترك المشتري الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه فلو قال المشتري اترك الكل او خذوه وقد اسقطت حتى لكن لم يلزمه الاجابة ولم يسقط حق المشتري من الشفعة اه (قوله في استحقاق التملك) الى قوله لان اخذه الخ في النهاية الا قوله وقول جمع الى والمعتمد (قوله لثبوته) اي الاستحقاق (قوله وبتقدير الاستحقاق) اي في قوله في استحقاق التملك اه سم (قوله انه لا بد الخ) بيان لما بعده (قوله من احده هذه الامور) اي الثلاثة المنفية في المتن (قوله ان ما هنا في ثبوت

به اه في الاول يرجع البائع على المشتري بالارش (قوله فله رد الرد ويشفع الخ) عبارة العباب فله الاخذ ويفسخ الرد من حيث انه (قوله فله رد الرد ويشفع الخ) قال في الروض لان فسخ اي العقد بتلف الثمن المعين قبل قبضه اي فلا ياخذ الشفيع بالشفعة اه قال في شرحه والتصريح بالترجيح من زيادته والوجه انه ياخذها للمامر في الفسخ والانفساخ كالفسخ في ان كلا منهما يرفع العقد من حينه لامن اصله اه فعلى هذا الوجه يرجع البائع على المشتري بيد الثمن (قوله بطلانه) اي الرد ش (قوله ان لم يشفع باثمه) اي بان كان الخيار له فقط فلو شفع باثمه ثم اجيز البيع فهل للمشتري الثاني بان ياخذ منه بالشفعة ما اخذه منه لا نه طرا ملكه حيث عد على ملك المشتري الثاني يتجه لانه لم يبق للمشتري الثاني ملك لياخذ به بل لا نسلم طر ملك البائع الذي اخذ به على ملك المشتري الثاني (قوله بشرط الخيار لهما دون المشتري) بل او للمشتري فليتأمل (قوله سواء اجازا معام الخ) ومعلوم بما ياتي انه لا شفعة الا بعد انقضاء خيار البائع (قوله وبتقدير الاستحقاق) اي في

بعض كالمبيع ولا ذكره (ولا حضور المشتري) ولا رضاه كافي الرد بالعيب وبتقدير الاستحقاق التملك يتدفع ما لو رد ان ما هنا يتنافيه ما بعده انه لا بد من احد هذه الامور او ما يلزم منه احدها ووجه اندفاعه ان ما هنا في ثبوت

وما ياتي انما هو في حصول الملك بعد ذلك الاستحقاق وتقرره فلا اتحاد ولا منافاة وهذا اوضح بل اصوب من الجواب بان المراد هنا ان كل واحد مخصوصه على انفراد لا يشترط وشم انه لا بد من وجود واحد مما ياتي على ان لا ان لا تقدر الاستحقاق ونقول لا منافاة لان التملك وهو ما هنا غير حصول الملك وهو ما ياتي اذ لا يلزم من التملك عقبه كالبيع بشرط الخيار ثم رايبت الفتى اجاب بنحو ذلك لكنه فسر التملك باخذ الشفعة فورا اي بطلبها فورا ثم السعي في واحد من الثلاث الاتية فهذا هو التملك لا مجرد طلبها فورا خلافا لما يقتضيه كلامه ثم رايبت ما يصرح بذلك وهو قول بعض تلامذته واما الجواب عن قول الشيخين ولا يكتفى ان يقول لي حق الشفعة وانا مطالب بها وقولها في صفة الطلب انما مطالب بها فهو بناء على الفرق بين الطلب والتمك فكان متهما اولاني حقيقة التملك وثانياني مجرد طلب الشفعة اه و قول جمع الواجب فورا هو الطلب لانفس التملك فملينا تغايرهما لكن قولهم لانفس التملك في اطلاقه نظر والمعتمد الذي دل عليه كلام الرافعي وصرح به البلقيني في اللعان

التمك الخ) عبارة لغني ان المراد هنا الاخذ بالشفعة وهو قوله اخذت بالشفعة وهو لا يشترط فيه شيء من ذلك لثبوته بالنص واما حصول الملك فيشرط فيه ما سياتي (قوله واستحقاقه) عطف تفسير للتمك (قوله وتقرره) عطف تفسير لحصول الملك (قوله من الجواب) اي من جواب الاسنوي اهمغني (قوله بنحو لك) اي بنحو جوابه بان التملك غير حصول الملك كروى وعش وانما زاد النحو لما سياتي من الاعتراض على الفتى (قوله اي بطايبها فورا) من كلام الشارح اه ع ش اي وقوله ثم السعي الخ من كلام الفتى كما في الرشدي ومعطوف على اخذ الشفعة و (قوله فهذا هو التملك) من كلام الشارح والمشار اليه مجموع الطلب فورا ثم السعي الخ او الاخير فقط (قوله خلاف ما يقتضيه كلامه) اي من انه الطلب اه ع ش (قوله ما يصرح بذلك) اي بان هذا هو التملك ع ش و كردي (قوله وهو) اي ما يصرح بذلك (قوله عن قول الشيخين الخ) يعني عن التناهي بين قول الشيخين ولا يكتفى الخ وقولها في بيان صيغة الطلب انما مطالب بها (قوله فهو بناء الخ) هو جواب ما و كان اناسب ان يقول و اما قول الشيخين الخ لان المبني هو قول الشيخين لا الجواب وتقدير الكلام على ما هنا و اما الجواب عن قول الشيخين الخ فهو ان كلامهم مبني على الفرق الخ اهرشدي (قوله اه) اي قول بعض التلامذة (قوله وقول جمع الخ) عطف على قول بعض التلامذة (قوله فملينا الخ) اي من كلام بعض تلامذة الفتى وكلام الجمع (تغايرهما) اي الطلب والتمك (قوله لكن قولهم) اي الجمع (قوله انه لا بد من الفور في التملك الخ) كان حاصل هذا انه اذا شرع في السبب المملك الذي هو واحد الامور الاتية وجب الفور في اتمامه حتى لو تراخى فيه سقط حقه وعلى هذا فاقضاء قوله الاتي في الفصل الاتي وكذا ان علم الخ من بقاء حقه مع العلم باستحقاق ما دفعه لعل محله الميتر الخ في الابدال والدفع إلى المشتري والاسقاط حقه لا نه بدفع المستحق شرع في السبب المملك فوجب الفور فيه بان يبادر إلى الابدال والدفع اه سم عبارة ع ش بعد كلام ذكره عن الجمال الرملي نصها فيه وقفة لا نه يقتضي انه لو اخذ بالشفعة ولم يشرع عقبها في سبب التملك بطل حقه من الشفعة وان اتفق له حصول الثمن او كان حاصله عنده ودفعه للمشتري ببقية يومه والظاهر خلافه اه (قوله عقب الفور في الاخذ اي في سببه) مفهومة انه قبل الاخذ في السبب اي قبل الشروع في سبب الاخذ لا يجب الفور في التملك وبالنظر لهذا قالوا فيما سياتي ان الذي على الفور هو الطلب لا التملك وانظر اي حاجة للفظ الفور اه سم عبارة الرشدي قول اي في سببه تفسير لقوله في التملك فالمراد بالسبب هنا هو احد تلك الثلاثة وبه قد يدفع اشكال سم بقوله وانظر اي حاجة الخ المبني على المتبادر من كون ذلك تفسيراً للاخذ فتاهل (قوله نعم في الروضة الخ) قال سم قضية كون هذا استدراكا على ما قبله ان هذا استثناء من اشتراط تسليم العوض في التملك وان المراد به انه اذا غاب الثمن عذر وجاز له التملك ولو تغير قضاء القاضي ورضا المشتري ثم ان احضر العوض قبل انقضاء ثلاثة ايام استمر تملكه والافسخ اذ لو كان المراد بقوله الاتي واذا ملك الشقص بغير تسليم العوض الخ لم يكن له موقع هنا ولم يحتاج للجمع بينه وبين ما ياتي ثم قال بعد ان سرد نص كلام الروضة ولا يخفى ان المتبادر منه ان ما قاله ابن سريج مفروض فيما اذا ملك بغير الطريق الاول وانه ليس فيه جواز التملك بدون الطريقين قوله واستحقاق التملك (قوله انه لا بد من الفور في التملك الخ) كان حاصل هذا انه اذا شرع في السبب المملك الذي هو احد الامور الاتية وجب الفور في اتمامه حتى لو تراخى فيه سقط حقه وعلى هذا كما اقتضاه قوله الاتي في الفصل الاتي وان دفع الشفع مستحقا لم تبطل شفيعته ان جهل وكذا ان علم في الاصح من بقاء حقه مع العلم باستحقاق ما دفعه لعل محله ما لم يتر الخ في الابدال والدفع إلى المشتري والاسقاط حقه لا نه بدفع المستحق شرع في السبب المملك فوجب الفور فيه وذلك بان يبادر إلى الابدال والدفع وعلى هذا فهل يقيد بطلان الشفعة في مسألة الخاوي الاتية في الشرح اول الفصل بما اذا لم يعدو يبادر إلى الاخذ او يفرق فيه نظر ثم قضية قوله نعم الخ انه يملك بدون تسليم العوض وقضاء القاضي ورضا المشتري واذا غاب ما له امذره بغيره فتمل و راجعه وليحرر المراد بالتمك و الاخذ (قوله عقب الفور في الاخذ اي في سببه) مفهومة انه قبل الاخذ

الاخيرين وبغير تسليم الثمن إذا كان غائباً وأنه يعذر في التملك بدونه لعذره بغيبته ويدل على ذلك اختصار
الروض لذلك بقوله ويتوقف وجوب تسليم الشقص على تسليم الثمن ويهل ثلاثاً إن غاب ماله ثم يفسخه
القاضي اه عبارة الرشيدى قوله نعم في الروضة الخ هذا ليس استدراكاً في الحقيقة لأن محل الامهال فيه بعد
التملك كما هو صريح عبارة الروضة ويدل عليه ان الشارح مر ذكر فيها يأتي قريباً بلفظه وإذا ملك
الشقص بغير تسليم لم يتسلبه حتى يؤديه الخ فعلم انه لا يهل للتملك مطلقاً واعلم ان المراد بالتملك في كلام
الروضة التملك الحقيقي كان أخذ وقضى له القاضي بقرينة قوله فسخ الحاكم تملكه فتأمل اه أقول يدل
على ما قاله وعلى ان ما ذكره الشارح والنهاية هنا عين ما ذكره فيما يأتي اقتصار المغنى على ما يأتي (قوله زعم
بنائه) اى ما في الروضة واصلاً (قوله على ضعف) لعلمه انه إذا غاب الثمن عذر وجاز له التملك بدون
وجود واحد من الثلاثة الاية في المتن (قوله لان اخذه الخ) خالفه النهاية فقال وله اى الشفع اخذه من
البائع ويقوم قبضه مقام قبض المشتري اه قال الرشيدى قوله مر ويقوم قبضه الخ اشار به إلى دفع
ما علل به الشهاب بن حجر ما اختاره من تعيين إجبار المشتري من قوله لان أخذه من يد البائع يفضى إلى
سقوط الشفعة الخ ووجه الدفع ان قبض الشفع قائم مقام قبض المشتري فلا يرد ما قاله وفي بعض نسخ
الشارح مر مثل ما قاله الشهاب بن حجر فالظاهر ان الشارح مر رجوع عنه بعد ان كان تبعه فيه وأشار إلى رده
بما ذكره اه عبارة سم قوله لان اخذه من يد البائع الخ قضية ذلك انه لا يكفي الاخذ من البائع وفي الروض
خلافه اه (قوله في حصول الملك) إلى قوله والقمو في النهاية وكذا في المغنى لا قوله وان سلم الثمن إلى
المتن وقوله سواء الثمن المعين والذي في الذمة قول المتن (لفظ) ولا يكفي المعاطة كما مر في البيع اه معنى
(قوله ورؤية شفع) و (قوله واحد الثلاثة) معطوفان على كون الخ ش اه سم (قوله ورؤية شفع)
(تنبيه) اشعر اقتضاه على رؤية الشفع انه لا يشترط ان يراه الماخوذ منه وهو كذلك قال الاسنوى
وسببه انه قهرى ويتصور ذلك في الشرأ بالوكالتي في الاخذ من الوارث معنى واسئ اى بان يموت المشتري

في السبب أى قبل الشروع في سبب الاخذ لا يجب الفور في التملك وبالنظر لهذا قالوا فيما سياتى ان الذى
على الفور هو الطلب لا التملك وانظر اى حاجة للفظ الفور (قوله نعم في الروضة واصلاً) وإذا لم يكن الثمن
حاضراً وقت التملك الخ قضية كون هذا استدراكاً على ما قبله خصوصاً مع الجميع بينه وبين قوله الاتى وإذا
ملك الشقص بغير تسليم العوض الخ ان هذا الاستثناء من اشترط تسليم العوض في التملك وان المراد به إذا
غاب الثمن عذر وجاز له التملك ولو بغير قضاء القاضي ورضا المشتري ثم ان حضر العوض قبل انقضاء ثلاثة
أيام استمر تملكه ولا يفسخ إذ لو كان المراد بهذا هو المراد بما سياتى لم يكن له موقع هنا ولم ينجح للجميع بينه
وبين ما يأتي لكن الذى في الروضة إنما هو مانعه وإذا ملك الشفع الشقص بغير الطريق الاول اى تسليم
العوض لم يكن له ان يتسلبه حتى يؤدي الثمن وإن تسلبه المشتري قبل اداء الثمن ولا يلزمه ان يؤخر حقه
بتأخير البائع حقه وإذا لم يكن حاضر وقت التملك امهل ثلاثة أيام فان انقضت ولم يحضره فسخ الحاكم تملكه
هكذا قاله ابن سريج والجمهور وقيل إذا قصر في الاداء بطل حقه وإن لم يوجد رفع إلى الحاكم وفسخ منه ولا
يخفى أن المتبادر منه أن ما قاله ابن سريج مفروض فيما إذا ملك بغير الطريق الاول وأنه ليس فيه جواز التملك
بدون الطريقين الاخرين وبغير تسليم الثمن إذا كان غائباً انه يعذر في التملك بدونه لعذره بغيبته ويدل
على ذلك اختصار الروض لذلك بقوله ويتوقف وجوب تسليم الشقص على تسليم الثمن ويهل ثلاثاً إن غاب
ماله ثم يفسخه القاضي اه وسياق مثله في شرح قوله إذا حضر مجلسه واثبت حقه الخ فليحرر (قوله لان
اخذ من يد البائع الخ) كذا شرح مر وقضية ذلك انه لا يكفي الاخذ من البائع وفي الروض خلافه وعبارته
في المسائل المشورة آخر الباب وللشفيع تكلف المشتري القبض أى للشقص لياخذه منه وله الاخذ من
البائع وعهده على المشتري اى لا تنقل الملك اليه منه سواء اخذه منه ام من البائع اه (قوله ورؤية شفع
الشقص كما يذكره) قال في شرح الروض وقضية كلامهم انه لا يشترط رؤية المشتري قال الاسنوى

نعم في الروضة وأصلها إذا
لم يكن الثمن حاضراً وقت
التملك أمهل ثلاثة أيام
فان انقضت ولم يحضره
فسخ الحاكم تملكه هكذا
حكاه ابن سريج وساعده
المعظم اه ويوجه بان غيبة
الثمن عذر فامهل لأجله
مدة قريبة يتساعح بها غالباً
وبه يندفع زعم بنائه على
ضعيف وللشفيع إجبار
المشتري على قبض الشقص
حتى ياخذه منه لأن أخذه
من يد البائع يفضى إلى
سقوط الشفعة لأن به
يفوت التسليم المستحق
للمشتري فيبطل البيع
وتسقط الشفعة (ويشترط)
في حصول الملك بالشفعة
(لفظ) أو نحوه كإشارة
الأخرس وكالكتابة (من)
الشفيع كتملكت او
أخذت بالشفعة) ونحوهما
كاخترت الاخذ بها بخلاف
انا مطالب بها وان سلم
الثمن لانه رغبة في التملك
والملك لا يحصل بذلك
(ويشترط مع ذلك) اللفظ
أو نحوه كون الثمن معلوماً
للشفيع كما يعلم من قوله
الاتى ولو اشترى بجزاف
نعم لا يشترط علمه في
الطلب ورؤية شفع
الشقص كما يذكره الان
واحد الثلاثة

(اما تسليم العوض إلى المشتري فاذا تسلبه او الزمه القاضي) لا متاعه من اخذ العوض (التسليم) بضم اللام (ملك الشفع الشقص) لان المشتري وصل لحقه او مقصرو من ثم كفى وضعه بين يديه بحيث يتمكن من قبضه سواء الثمن المعين (٦٥) والذي في الذمة وقبض الحاكم عن المشتري

كاف (وامارضا المشتري لا يملك شقصا لم يره الشفع قول المتن) (اما تسليم العوض الخ) اي او التخلية بينه وبينه اذا امتنع من التسليم اه معنى (قوله وصل الى حقه) اي في الحالة الاولى (او مقصر) اي فيما بعدها اهمغنى (قوله ومن ثم) اي لاجل انه مقصر لكن في هذا التفرع خفاء (قوله وقبض الحاكم الخ) اي اذا امتنع من التسليم اهمغنى (قوله بحيث يتمكن الخ) ولو انكر المشتري وضع الشفع الثمن بين يديه صدق المشتري في بقاء الثمن في جهة الشفع ويصدق الشفع في الوضع حتى لا يسقط حقه من الشفعة لانها ثبتت بالبيع والمشتري يريد اسقاطها بعدم مبادرة الشفع اه ع ش (قوله كاف) اي في ملك الشفع الشقص (قوله كان باع دارا الخ) اي واما لو باع دارا فيها ذهب او فضة بحسنه فلا يصح لانه من قاعدة مدعجوة اه ع ش (قوله لا بالملك) يعني لا يجب التعرض في حكمه بالملك بل حكمه بثبوتها يحصل به مع سبق طلب الملك كذا نقل عن الشارح مر اه رشيدى اقول ويبيده قول الشارح في مقابله وقال صاحب الكافي الخ وقوله لتاكد الخ (قوله كما قاله ابن الرفعة) الاولى تقديمه على قوله لا بالملك كما فعله المغنى (قوله وهو) اي قوله اي بثبوتها (قوله لانها الخ) اي الشفعة (قوله فيها) اي الشفعة واختيار التملك اه معنى (قوله فيها وطلبه) الى الفرع في النهاية والمغنى قول المتن (به) اي القضاء اهمغنى (قوله مقامه) اي القضاء (قوله كما افهمه المتن الخ) عبارة المغنى تنبيه اشتراط المصنف احده هذه الامور يفهم انه لا يكتفى بالملك عند الشهود وهو كذلك كما هو اظهر الوجوه ورجحه ابن المقرئ ولو عند فقد القاضي كما هو ظاهر كلامهم وان قال ابن الرفعة لا يبعد التفصيل كما في مسئلة هرب الجمل حيث يقوم الاشهاد مقام القضاء لان الضرر هناك اشد منه هنا اه (قوله وبحث ابن الرفعة الخ) وظاهر كلامهم خلافه واستظهره الشيخ في شرح البهجة وجرى عليه ابن المقرئ اه شرح مر اه سم قال ع ش قوله مر ظاهر كلامهم خلافه اي وهو المعتمد فلا يقوم الاشهاد مقام الحاكم عند فقده ويعذر في التاخير الى حضور الحاكم حيث امتنع المشتري من قبض الثمن ولم يثبت للشفع وضعه بين يديه اه (قوله ان محله) اي عدم القيام (قوله ولا اقام) اي وان لم يوجد الحاكم قام الاشهاد مقام حكمه (قوله وانما يتجه الخ) عبارة النهاية وبفرض اعتماد ما قاله ابن الرفعة فانما يظهر ان غاب الخ اه (قوله او امتنع الخ) اي ولم يثبت للشفع وضعه بين يديه كما مر (قوله واذا ملك الشقص الخ) عبارة المغنى واذا ملك الشقص بغير الطريق الاول وهو تسليم العوض لم يكن له ان يتسلم الشقص حتى يؤدي الثمن وان تسلبه المشتري قبل اداء الثمن ولا يلزم المشتري ان يؤخر حقه بتاخير البائع حقه فان غاب ماله امهل ثلاثة ايام فان مضت ولم يحضر الثمن فسخ الحاكم التملك وقيل يبطل بلافسخ وليس للشفع خيار مجلس لما مر في باب اه (قوله ثلاثة ايام) اي غير يوم العقد اه ع ش اي التملك (قوله فسخ الحاكم الخ) ظاهر كلامهم وان رضى المشتري بزيادة المهلة وفيه وقفة بل قولهم واما رضا المشتري الخ صريح في عدم ارادته (قوله تنازعه) اي الشفع ش اه سم (قوله الفعلان) اي يملك ويرى اه ع ش قال المغنى والروض فرع لا يتصرف الشفع في الشقص قبل قبضه وان سلم

لشقص فينتقل لوارثه وياخذ منه الشريك القديم ع ش (قوله يذكرة الآن) اي في هذا الفصل بقوله لا يملك شقصا لم يره الشفع قول المتن) (اما تسليم العوض الخ) اي او التخلية بينه وبينه اذا امتنع من التسليم اه معنى (قوله وصل الى حقه) اي في الحالة الاولى (او مقصر) اي فيما بعدها اهمغنى (قوله ومن ثم) اي لاجل انه مقصر لكن في هذا التفرع خفاء (قوله وقبض الحاكم الخ) اي اذا امتنع من التسليم اهمغنى (قوله بحيث يتمكن الخ) ولو انكر المشتري وضع الشفع الثمن بين يديه صدق المشتري في بقاء الثمن في جهة الشفع ويصدق الشفع في الوضع حتى لا يسقط حقه من الشفعة لانها ثبتت بالبيع والمشتري يريد اسقاطها بعدم مبادرة الشفع اه ع ش (قوله كاف) اي في ملك الشفع الشقص (قوله كان باع دارا الخ) اي واما لو باع دارا فيها ذهب او فضة بحسنه فلا يصح لانه من قاعدة مدعجوة اه ع ش (قوله لا بالملك) يعني لا يجب التعرض في حكمه بالملك بل حكمه بثبوتها يحصل به مع سبق طلب الملك كذا نقل عن الشارح مر اه رشيدى اقول ويبيده قول الشارح في مقابله وقال صاحب الكافي الخ وقوله لتاكد الخ (قوله كما قاله ابن الرفعة) الاولى تقديمه على قوله لا بالملك كما فعله المغنى (قوله وهو) اي قوله اي بثبوتها (قوله لانها الخ) اي الشفعة (قوله فيها) اي الشفعة واختيار التملك اه معنى (قوله فيها وطلبه) الى الفرع في النهاية والمغنى قول المتن (به) اي القضاء اهمغنى (قوله مقامه) اي القضاء (قوله كما افهمه المتن الخ) عبارة المغنى تنبيه اشتراط المصنف احده هذه الامور يفهم انه لا يكتفى بالملك عند الشهود وهو كذلك كما هو اظهر الوجوه ورجحه ابن المقرئ ولو عند فقد القاضي كما هو ظاهر كلامهم وان قال ابن الرفعة لا يبعد التفصيل كما في مسئلة هرب الجمل حيث يقوم الاشهاد مقام القضاء لان الضرر هناك اشد منه هنا اه (قوله وبحث ابن الرفعة الخ) وظاهر كلامهم خلافه واستظهره الشيخ في شرح البهجة وجرى عليه ابن المقرئ اه شرح مر اه سم قال ع ش قوله مر ظاهر كلامهم خلافه اي وهو المعتمد فلا يقوم الاشهاد مقام الحاكم عند فقده ويعذر في التاخير الى حضور الحاكم حيث امتنع المشتري من قبض الثمن ولم يثبت للشفع وضعه بين يديه اه (قوله ان محله) اي عدم القيام (قوله ولا اقام) اي وان لم يوجد الحاكم قام الاشهاد مقام حكمه (قوله وانما يتجه الخ) عبارة النهاية وبفرض اعتماد ما قاله ابن الرفعة فانما يظهر ان غاب الخ اه (قوله او امتنع الخ) اي ولم يثبت للشفع وضعه بين يديه كما مر (قوله واذا ملك الشقص الخ) عبارة المغنى واذا ملك الشقص بغير الطريق الاول وهو تسليم العوض لم يكن له ان يتسلم الشقص حتى يؤدي الثمن وان تسلبه المشتري قبل اداء الثمن ولا يلزم المشتري ان يؤخر حقه بتاخير البائع حقه فان غاب ماله امهل ثلاثة ايام فان مضت ولم يحضر الثمن فسخ الحاكم التملك وقيل يبطل بلافسخ وليس للشفع خيار مجلس لما مر في باب اه (قوله ثلاثة ايام) اي غير يوم العقد اه ع ش اي التملك (قوله فسخ الحاكم الخ) ظاهر كلامهم وان رضى المشتري بزيادة المهلة وفيه وقفة بل قولهم واما رضا المشتري الخ صريح في عدم ارادته (قوله تنازعه) اي الشفع ش اه سم (قوله الفعلان) اي يملك ويرى اه ع ش قال المغنى والروض فرع لا يتصرف الشفع في الشقص قبل قبضه وان سلم

وسببه انه قهرى ويتصور ذلك في الشراء بالوكالة وفي الاخذ من الوارث اه ورؤية واحد معطوفان على كون ش (قوله او مقصر) يتأمل (قوله وبحث ابن الرفعة الخ) وظاهر كلامهم خلافه واستظهره في شرح البهجة وجرى عليه ابن المقرئ شرح مر (قوله والا قام) اي الاشهاد ش (قوله وانما يتجه) بفرض اعتماده شرح مر (قوله واذا ملك الشقص بغير تسليم العوض الخ) عبارة الروض ويتوقف وجوب تسليم الشقص على تسليم الثمن ويمهل ثلاثا ان غاب ماله ثم يفسخه القاضي اه (قوله تنازعه) اي الشفع ش (فرع) الشفع يرد بالعيب اي على المشتري ولا يتصرف قبل القبض ولو سلم الثمن فان قبضه بالاذن

(٩ - شروانى وابن قاسم - سادس) الغائب باطل وليس للمشتري منع الشفع من الرؤية (فرع) في الانوار شرط دعوى الشفعة تحديد الشفع الشقص وتقدير الثمن وطلبها واعتمده الغزى

التمن للمشتري وله الرد بالعيب عليه أى المشتري فان قبضه باذن المشتري وأفلس بالتمن رجع فيه المشتري كما في البيع في ذلك كله اه (قوله فيه) اى الاعتبار (قوله غافلا عما قاله) اى الغزى (قوله كذا قاله) المشار اليه قوله غافلا الخ اى نسبة الغفلة إلى الغزى اه كردى (قوله موها) اى البعض (التناقض) اى بين قولى الغزى (قوله وليس كذلك) اى ولا تناقض بين قوليه (قوله بل الاول) اى ما نقله الغزى عن الانوار واعتمده (قوله والثانى) اى ما قاله عن ابن الصلاح (قوله لتحديدها) اى لبيان قدرها (قوله في بعض الصور) اى كما مر في قول المتن ولو كان للمشتري شرك الخ (قوله هذا) الاشارة إلى المشتري (قوله وهو) اى ما اشتراه هذا (قوله هكذا من الخ) تحديد للشقص (قوله بضمن كذا الخ) كقوله (من فلان) متعلق بقوله اشتراه (قوله قبضه منه) أى حاجة اليه مع جواز الاخذ من البائع كما تقدم عن الروض اه سم أقول وذكره مبنى على ما اختاره فيما تقدم من عدم جوازه خلافا للروض والنهاية (قوله للشفعة فيه) اى فيما اشتراه الخ (قوله فائنته) اى الشراء (قوله ومثله) عطف على ضمير أئنته (قوله الشفعيع) فاعله (قوله ولم يثبت الخ) من الثبوت وكان الاول كما يعلم بما يأتى عن سم و ثبت جملته قوله ولو يثبت (يعنى اقامها المشتري على جهله التمن أخذ ما يأتى عن سم خلافا لما يوجبهم صنيعة (و تنظير الغزى الخ) عبارة الغزى وان اعترف اى المشتري بالشراء والملك للدعى لكن قال كان التمن مجبولا فان صدقة الشفعيع سقطت شفعت فان انكر الشفعيع ذلك واقام المشتري بينة بانه اشتراه بضمن مجبول هو صبرة طعام او جوهره مجهولة القيمة مثلا سقطت شفعة وفي سماع بينة المشتري نظر لانه بمنزلة الداخل فيبغى أن لا تسمع بينته ويحلف أن التمن مجبول انتهى اه سم (قوله بانه) اى المشتري (قوله بمنزلة الداخله) اى من جهة اليد فلم يؤمر بالبينة حتى يقيم الخارج اى الشفعيع بينة اه كردى (قوله وهنا) اى واقامة المشتري البينة فيما اذا ادعى جهل التمن

﴿فصل في بيان بدل الشقص﴾ (قوله في بيان) إلى قوله بجامع في النهاية إلا قوله وغير ذلك وقوله حيثئذ (قوله الذى يؤخذ به) اى البذل الذى يؤخذ الشقص بهذا البذل فالصلة جارية على غير ما هي له ولم يبرز لا من اللبس كما هو مذهب الكوفيين (قوله أو تعدد الشقص) مجرور عطفا على بيان والشقص مضاف اليه اه رشيدى ومقتضاه ان العطف هنا بالو او لكنه فيما بايدنا من نسخ النهاية والتحقفة باو فيتعين انه جملة فعلة معطوفة على جملة تعددوا (قوله وغير ذلك) أى كظهور التمن مستحقا ودفع الشفعيع مستحقا وتصرف المشتري في الشقص قول المتن (ان اشترى) اى شخص شقصا من عقار اه معنى قول المتن (بمثلى) اى كبر ونقدنهاية ومعنى أى ولو مغشوشا حيث راجع عن قول المتن (أخذه الشفعيع بمثله) ظاهره ولو اختلفت قيمة المثل بان اشترى دارا بمكة بحبب غلال فللشفيع اخذها بمصر بقدر ذلك الحب وان رخص جدا وبوجه بأن ذلك القدر هو الذى لزم بالعقد مر وانظر في عكس المثال هل يرجع لقيمة بلد العقد كما في القرض والغصب سم على حج أقول لا وجه للتردد في عكس المثال مع تسليم الشق الاول بل قد يتوقف في كل منهما بأن قياس الغصب والقرض وغيرهما أن العبرة بمحل العقد حيث كان لنقله مؤنة فتعتبر قيمته حيث ظفر به في غير محله ويؤيده ما سذكره عن شرح الارشاد بل هو صريح فيه اه ع ش قول المتن (بمثله) اى ان تيسر نهاية ومعنى اى بان وجد فيما دون مرحلتين مر اه سم على منهج اه ع ش (قوله لانه) إلى

وليس كذلك بل الاول في تحديد الشقص المأخوذ فلا بد منه لانه المدعى به والثانى في حصة الشفعيع فلا يحتاج لتحديدها لانه غير المدعى به وان توقف الاخذ على العلم به في بعض الصور وحاصل عبارة الغزى انه يدعى بحضرة المشتري انى استحق أخذ ما اشتراه هذا وهو كذا من أرض كذا بضمن كذا حالا من فلان قبضه منه وأنى حال على بذلك أشهد على أنى طالب للشفعة فيه وبأذرت للمشتري وطلبت منه تسليم الشقص وقبض التمن فان صدقة المشتري أو أنكر الشراء فائنته ومثله الشفعيع سلم التمن له وتسلم منه الشقص وان أنكر شركة الشفعيع حلف أنه لا يعلمها وعلى الشفعيع اثباتها وان ادعى جهل التمن ولم يثبت علمه ولو بينة سقطت شفعتهم وتنظير الغزى فيه بانه بمنزلة الداخل مر ودو بيان إقامة الداخل لها لإثبات الملك وهو ثابت فلم يحتاج اليها وهنا للدفع وهو محتاج اليه

﴿فصل﴾ في بيان بدل الشقص الذى يؤخذ به والاختلاف في قدر التمن وكيفية أخذ الشركاء إذا

وأفلس رجع فيه المشتري أى كما في البيع روض (قوله قبضه منه) أى حاجة اليه مع جواز الاخذ من البائع كما تقدم عن الروض (قوله وتنظير الغزى فيه الخ) عبارة الغزى وان اعترف اى المشتري بالشراء والملك للدعى لكن قال كان التمن مجبولا فان صدقة الشفعيع سقطت شفعت فان أنكر الشفعيع ذلك واقام المشتري بينة بانه اشتراه بضمن مجبول هو صبرة طعام او جوهره مجهولة القيمة مثلا سقطت شفعة وفي سماع بينة المشتري نظر لانه بمنزلة الداخل فيبغى أن لا تسمع بينته ويحلف أن التمن مجبول اه

﴿فصل في بيان بدل الشقص الخ﴾ (قوله في المتن) ان اشترى بمثلى أخذه الشفعيع بمثله

قوله ولو كان دنانير في المعنى (قوله فان قدر بالوزن الخ) عبارة النهاية والمعنى ولو قدر المثل بغير معياره الشرعي
 كقنطار حنطة الخ اه (قوله فان انقطع المثل) اي بان فقد حسا فيما دون مرحلتين او شرعا كان وجد
 باكثر من ثمن مثله والمراد بثمان مثله ما يرغب في ذلك الوقت برماوى اه يجيرى (قوله بقيمته) اي قيمة المثل
 لا الشقص اه سم (قوله حينئذ) اي وقت الاخذ واسقط النهاية لفظه حينئذ كما تبينها وكتب عليه ع ش
 مانصه قوله مر بقيمته اي المثل يوم البيع مثلا اخذا بما ياتي في المتقوم اه وفي الجيرى عن الزيادة
 ما يوافقه (قوله فان تراضيا) اي المشتري والشفيع (عنها) اي عن الدنانير التي اشترى الشقص بها (قوله
 مستجدا) بفتح الجيم من استجده اذا احذته وكسرهما من استجد لازم بمعنى حدث كما يؤخذ من المصباح اه
 ع ش (قوله تبطل به الشفعة) ينبغى ان هذا بخلاف ما اذا اخذ الشفيع بالدنانير ثم عوض عنها بالدراهم
 فينبغى ان لا تبطل مر انتهى سم على حج اه ع ش (قوله وهى) اي ما في الحاوى والثانيث باعتبار المسئلة
 (قوله هنا) اي في مسئلة التراضى (قوله ما من من التفصيل الخ) اي من ان محل البطلان ان علم ولا افلا ع ش
 ورشيدى (قوله فهو) اي التراضى (قوله فوجب الفرق بين علمه وجهله) اي بالبطلان مع العلم دون الجهل
 قول المتن (بقيمته) اي كالغصب قال في شرح الارشاد ومنه يؤخذ انه ياتى هنا نظير ما مر فيها لوظفر الشفيع
 بالمشتري ببلد اخر واخذ فيه وهو انه ياخذ بالمثل ويجبر المشتري على قبضه هناك ان لم يكن لنقله مؤنة
 والطريق آمن ولا اخذ بالقيمة لحصول الضرر بقبض المثل وان القيمة حيث اخذت تكون للفيصول ولا ين
 على حج اه ع ش (قوله ياخذ) الى قوله بناء على الاصح في النهاية (قوله تعين الاخذ به) لان العدول عنه إنما
 كان لتعذر نهائية ومعنى (قوله ولو مثليا) عبارة النهاية والمعنى لاسيما المتقوم اه (قوله واعتمده الاذرعى

أو يتمتقوم بقيمته) أى كالغصب قال في شرح الارشاد ومنه يؤخذ انه ياتى هنا نظير ما مر فيها لوظفر الشفيع
 بالمشتري ببلد اخر واخذ فيه وهو انه ياخذ بالمثل ويجبر المشتري على قبضه هناك ان لم يكن لنقله مؤنة
 والطريق آمن ولا اخذ بالقيمة لحصول الضرر بقبض المثل وان القيمة حيث اخذت تكون للفيصول ولا ين
 الرفعة في ذلك احتمالات غير ما ذكرت لم يرجح منها هو ولا غير شيئا وقد علمت ان ما ذكرته هو القياس وليس
 ذلك عذرا في تاخير الاخذ ولا الطلب اه (في المتن بمثله) ظاهره وان اختلفت قيمة المثل بان اشترى دارا بمكة
 بحب غال فللشفيع اخذها بمصر بقدر ذلك الحب وان رخص جدا ويوجه بأن ذلك القدر هو الذى لزم
 بالعقد مروا نظري في عكس المثال هل يرجع لقيمة بلد العقد كما في القرض والغصب (قوله فان انقطع المثل وقت
 الاخذ اخذ بقيمته حينئذ) المتبادر ان المراد بقيمته المثلى ويوافقه انه في الروضة قال كالغصب اه وتقدم في الغصب
 فيها اذا تلف المثل ان المراد قيمة المثل او المغصوب وان السبكي رجح الاول ويوافقه ايضا قوله الاتى لقيمة
 الشقص الخ (قوله كان شراء مستجدا تبطل به الشفعة) ينبغى ان هذا بخلاف ما اذا اخذ بالدنانير ثم عوض عنها
 الدراهم فينبغى ان لا تبطل مر (قوله والذى يتجه انه ياتى هنا ما من من التفصيل الخ) كذا شرح مرو هذا المتجه
 يشكل على ما ياتى في المتن من قوله وان دفع الشفيع مستحقا اي او نحو نحاس كما ياتى في الشرح لم تبطل
 شفعته ان جهل وكذا ان علم في الاصح الا ان يفرق بان هذا لما كان ظاهرا في عقد اخر لانه شراء مستجدا كان
 صار فاعن الشفعة فمقرقنا ان لا يرد فلا تسقط ولا لا تسقط مطلقا لكونه قد يشكل بان فوات الفورية بعد
 الشروع في الاخذ مسقط كما تقدم في شرح قوله ولا يشترط في التملك الخ وفي الحاشية هناك والتشاغل بدفع
 المستحق ونحوه يفوتها الا ان يفرض فيها اذ لم تمت ووقع التدارك على الفور او يقال ان هذا الاخذ لاغ
 لا اثر وكان علم بشرع في الاخذ فيه ما فيه (قوله والذى يتجه الخ) قد ينزع في هذا كالمقول عن الحاوى
 المذكور ان قضية ما ياتى من ان الفورية معتبرة في الطلب لافي التملك ان التراضى المذكور لا يبطل الشفعة
 لانه إنما يكون في الاخذ والتملك فغايتة تقوية فورية التملك وذلك لا يضر بعد تقدم فورية الطلب
 ويقارن ذلك مسئلة الرد بالعيب لان الاعتبار فيه فورية الفسخ والاشتغال بالصلح مفوت لها ولا يتأني ما قلناه
 ما قاله في الصلح عن الشفعة بما لانه كالصلح به عن الرد بالعيب لان الصلح عنها بالمال مع العلم بفساده ينبغى

وغيره ولوحط عن المشتري بعض الثمن قبل اللزوم انحط عن الشفيع أوكله فلاشفعة إذ لا بيع ويؤخذ من قوله ويؤخذ المهور الى آخره ان المراد بالقيمة هنا غيرها السابق في الغصب (٦٨) فحينئذ لا يرد عليه خلافا لمن زعمه ما لو صالح عن دم العمد على شقص فانه يأخذه بقيمة

(الخ) وكذا اعتمد المغنى (قوله قبل الزوم) اى لزوم الشراء (قوله اذ لا بيع) أى بطلانه بالا برأى بالثمن قبل الزوم لانه يصير بيعا بلا ثمن اه ع ش (قوله ويؤخذ من قوله الخ) قديقال لاحاجة لذلك مع اقتصار المصنف على الشراء سم على حج اه ع ش (قوله غيرها السابق الخ) اى غير القيمة التى سقت فى الغصب وهى اعلى القيم وهذا رد لما فى شرح الروض من قوله واعتبار المثل والقيمة فما ذكر مقيس على الغصب اه كرى ويؤخذ منه الجواب عن قول سم المار انفا قديقال لاحاجة الخ (قوله فياخذ بقيمتها) اى الدية من غالب ابل البلد فلا يأخذ بنفس الابل وبما ذكر من اعتبار الغالب يتدفع ما يقال صفة الابل بمجولة فلا يتأتى لتقويمها مع الجهل بصفتها اه ع ش (قوله يوم الجنابة) خلافا لبعضهم اه نهاية يعنى شيخ الاسلام حيث قال عقب قول الروض يوم الجنابة صوابه يوم الصلح اه سم ورشيدى ووافق المغنى شيخ الاسلام عارته ولو جعل الشريك الشقص راس مال سلم اخذه الشفع بمثل المسلم فيه ان كان مثليا وبقيمته ان كان متقوما او صالح به عن دين اخذه بمثله او قيمته كذلك او صالح به عن دم عمد او استاجر به او امتعه اخذه بقيمة الدية وقت الصلح أو أجرة المثل لمدة الاجارة أو متعة حال الامتاع وان اقرضه اخذه بعد ملك المستقرض بقيمته اه (قوله وتعتبر) الظاهر انه دخول فى الثمن وقال الكردى عطف على قوله لا يرد عليه الخ اه (قوله فى غير هذا) اى فى غير الماخوذ عن نحو مهر وعوض نحو صلح الدم (قوله فى قدرها) اى ادا تلف الثمن اه ع ش (قوله ولما كان) الى قول المتن ولو بيع فى الهابة والمغنى لا قوله عطف بها الى المتن وقوله قيل (قوله ماسبق) اى قوله اما تسليم العوض الى المشتري الخ (قوله ان المراد) اى من الدين السابق ضمنا (قوله بقوله) اى بالمقابلة لما سبق قول المتن (فالاظهر انه مخير) ولو اختار على الاول الصبر الى الحلول ثم عن له ان يعجل الثمن ويأخذ قال فى المطلب والذى يظهر ان له ذلك وجها واحدا قال الاذرى وغيره وهو ظاهر اذ الم يكن زمن نهب يحشى منه على الثمن المعجل الضياع اه نهاية زاد المغنى ولومات الشفع فالحيرة لوارثه اه (قوله وان حل) غاية (قوله لما يتأتى) اى فى شرح ويتخير فيما فيه شفعة الخ (قوله اى حلول الكل فى المنجم) عبارة المغنى اى الحلول والثلث المنجم كالمؤجل فيعجل او يسبر حتى يحل كله ليس له الخ اه قول المتن (وياخذ) اى بعد ذلك اه مغنى (قوله نعم) استدراك على المتن (قوله بذمة الشفع) أى بدفع الشقص وتأجيل الثمن الى محله نهاية ومغنى (قوله والاسقط الخ) اى وان ابنى الشفع الا الصبر الى المحل بطلت شفعته نهاية ومغنى (قوله سقط حقه) يعنى ان محله حيث علم بذلك والا فلا اه ع ش وكتب عليه سم ايضا مانصه قديشكل بان الفور فورية طلبها ولا كذلك ما نحن فيه وقد رد هذا بان لا يلزم نفي فورية الطلب لجواز أن يطلب على الفور ثم يصالح نعم يمكن ان يقال حيثئذ ان المصالحته من قبيل الشروع فى الاخذ ومع الشروع فيه تتعين الفورية فالامر دائر بين فوات فورية الطلب وفورية الاخذ فليتامل فيه نعم يتدفع النزاع المذكور بناء على ما تقدم قبيل قوله وبشترط لفظ حيث قال والمعتد الذى يدل عليه كلام الراعى الخ لكن يشك حيثئذ على هذا ان قياس ما تقدم انه ان فاتت الفورية سقطت الشفعة علم بفساد الصلح او جهل والالم تسقط كذلك الا ان يحجب بان السقوط اما يكون بفوات الفورية اذ الم تكن لمندروا الجهل المذكور عذر (قوله ولو حط عن المشتري بعض الثمن الخ) عبارة الروض ما زيد او حط من الثمن فى مدة الخيار فقد يلحق بالثمن فان حط الكل فلا شفعة اه قال فى شرحه وخرج بقوله فى مدة الخيار ما زيد او حط بعدها فلا يلحق بالثمن كما مر اه (قوله ويؤخذ من قوله الخ) قديقال لاحاجة الى ذلك مع اقتصار المصنف على الشراء (قوله فحينئذ لا يرد الخ) ماصورة الايراد مع اقتصار المصنف على الشراء (قوله يوم الجنابة) خلافا لبعضهم شرح مر وعبرة الروض وان صالح به عن دم اخذه بقيمة الدية يوم الجنابة قال فى شرحه كذا فى الاصل ايضا وصوابه يوم الصلح اه (قوله ويصدق المشتري) كذا شرح مر (قوله والاسقط حقه) قديشكل بان الفور انما

الدم وهو الدية فيأخذه
بقيمتها يوم الجناية وتعتبر
قيمة المتقوم في غير هذا
(يوم البيع) أى وقته لانه
وقت اثبات العوض
واستحقاق الشفعة وصدق
المشتري يمينه في قدرها
حينئذ كما في البحر للآياتي
انه اعلم بما بآشره (وقيل
يوم استقراره بانقطاع
الخيار) كما ان المعتبر في
الثمن حالة اللزوم بناء على
الاصح من حقوق الحط
والزيادة في زمن الخيار
ولما كان ماسبق شاملا
للدين وغيره وكان الدين
يشمل الحال والمؤجل
بين ان المراد الحال بقوله
(أو) اشترى (بمؤجل
فلا ظاهر انه غير) وان حل
الثمن بموت المشتري
او كان منجما بأوقات
مختلفة (بين أن يعجل)
الثمن (ويأخذ في الحال)
ومحله اخذا من كلام
الاذرعى وغيره ما لم يكن
على المشتري ضرر في
قبوله لنحو نهب والالم يجب
الشفيع (أو) عطف بها
في حزين لما يأتي (يصر
الى التحل) بكسر الحاء أى
حلول الكل في المنجم
وليس له كلما حل نجم ان
يعطيه ويأخذ بقدره لافيه
من تفريق الصفقة على

المشتري (و ياخذ) دفعا للضرر من الجانبين لان الاخذ بالمؤجل يضرب بالمشتري لاختلاف
الدمم وبالحال يضرب بالشفيع لان الاجل يقابله قسط من الثمن نعم لورضى المشتري بذمة الشفيع تعين عليه الاخذ حالا والاسقط حقه

وإذا خیر لم یزمه اعلام المشتري بالطلب على ما في الشرحين وصرح في اصل الروضة اللزوم (٦٩) قيل وهو سبق قلم (ولو بيع شقص وغيره)

بما لا شفعة فيه كيف
(اخذه) اي الشقص لوجود
سبب الاخذه فيه دون غيره
ولا يتخير المشتري بتفريق
الصفقة عليه لانه المورط
لنفسه وهذا اولى من التعليل
بانه دخل فيها عالما بالحال
لان قضيته ان الجاهل
يتخير وهو خلاف اطلاقهم
ومدركهم وبكل من
التعليلين فارق هذا مامر
من امتناع افراد المعيب
بالرد (بحصته) اي بقدرها
(من) الثمن باعتبار (القيمة)
بان يوزع الثمن عليهما
باعتبار قيمتهما وقت البيع
وياخذ الشقص بحصته من
الثمن فاذا ساوى مائتين
والسيف مائة والثمن خمسة
عشر اخذه بثلثي الثمن
وما قررت به كلامه هو
مراده كما هو ظاهر وبه يندفع
ما قيل ان ذكر القيمة سبق
قلم (ويؤخذ) الشقص
(المهور بمثلها) يوم
النكاح (وكذا) شقص
هو (عوض خلع) فيؤخذ
بمهر مثلها يوم الخلع سواء
انقص عن قيمة الشقص ام
لان البضع مقوم وقيمه
مهر المثل ولو امرها شقصا
مجهولا وجب لها مهر المثل
ولا شفعة لان الشقص باق
على ملك الزوج ويجب في
المتعة متعة مثلها لا مهر مثلها
لأنها الواجبة بالفراق

انما يعتبر في الطلب لافي التملك الا ان يصور هذا بما اذا شرع في سبب التملك على ما علم مما تقدم اه (قوله
واذا خیر الخ) اي المشتري وهو كلام مستقل ليس من الاستدراك قول المتن (لو بيع شقص وغيره) اي صفقة
واحدة اه معنى (قوله) بما لا شفعة) الى قوله وبه يندفع في المعنى الا انه اقتصر على التعليل الثاني ولم يقل وفيه
نظر في النهاية (قوله كسيف) اي او نقدا وارض اخرى لا شركة فيها للشفيع اه معنى (قوله دون غيره) حال
من مفعول اخذه (قوله لان قضيته ان الجاهل يتخير) والظاهر كما قال شيخنا انهم جروا في ذكر العلم على الغالب
معنى و نهاية (قوله خلاف اطلاقهم الخ) وهو اي اطلاقهم المعتمداه ع ش قول المتن (بحصته من القيمة)
يوجه بانه على حذف مضافين اي بمثل نسبة حصته من القيمة اي من الثمن اه سم اي بقدرها من الثمن قول
المتن (ويؤخذ المهور بمثلها) قال في شرح الروض وان اجمعه اي جمعه جعل على عمل او اقرضه
اخذه بعد العمل باجرته اي العمل في الاولى او بعد ملك المستقرض بقيمته اي في الثانية وان قلنا المقرض يرد
المثل الصوري اه سم (قوله يوم النكاح) الى قوله لا مهر مثلها في المعنى (قوله سواء الخ) راجع الى
ما قبل وكذا ايضا (قوله شقصا مجهولا) اي بان لم تره اه ع ش (قوله ويجب في المتعة الخ) ولو جعل
الشريك الشقص راس المال سلم اخذه الشفع بضمن المسلم فيه ان كان مثليا وبقيمه ان كان مقوما وصالح به
عن دين اخذه بمثله او قيمته كذلك اه معنى (قوله او بقيمتها) اي ان كانت مقومة وفي سم على حج ينبغي
يوم التعويض اه ع ش (قوله بناء على مامر) اي من جواز الاعتياض عنها وكلام الشارح مبنى عليه
اه نهاية قال ع ش قوله مامر من جواز الاعتياض الخ وهو المرجوح اه قول المتن (بجزاف) بتدليل
جيمه كما مر نقدا كان او غيره كذروع ومكيل اه معنى وفي الجبرمى الجزاف بيع الشئ وشراؤه بلا كيل
ولا وزن اه اي ولا ذرع ولا عد قول المتن (وتلف) اي الثمن قبل العلم بقدره معنى ونهاية وتلف البعض
كتلف الكل سيد عمر وسم (قوله او غاب) اي قبل العلم بقدره (قوله وتعذر احضاره) اي والعلم بقدره في
الغيبه اه شرح الروض (قوله او يتمم) عطف على بجزاف (قوله وهذا من الحيل الخ) يمكن دفع هذه
الحيلة بان يطلب الشفع الاخذ بقدر يعلم ان الثمن لا يزيد عليه قدر افي المثلي وقيمة في المتقوم فالوجه ان
له ذلك وان يحلف المشتري ان لم يعترف بانه لا يزيد على ذلك فان نكل حلف واستحق الاخذ به سم على حج
وهو ظاهر في التوصل الى الشفعة بذلك لاسقوط الحرمة عن المشتري بما ذكر لاحتمال ان معينه وحلف
عليه بعد نكول المشتري ازيد مما اخذه فيعود الضرر على الشفع بذلك اه ع ش (قوله من الحيل المسقطه
الخ) ومنها ان يبيعه الشقص باكثر من ثمنه بكثير ثم ياخذ به عرضا يساوى ما تراضيا عليه عوضا عن
الثمن او يحط عن المشتري ما يزيد عليه بعد انقضاء الخيار ومنها ان يبيعه بمجهول مشاهد ويقبضه ويخلطه
بغيره بلا وزن في الموزون او ينفقه او يتلفه ومنها ان يشتري من الشقص جزءا بقيمة الكل ثم يهبه الباقي
ومنها ان يهب كل من مالك الشقص واخذه بالآخر بان يهب له الشقص بلا ثواب ثم يهب له الآخر قدر
قيمه فان خشى عدم الوفاء بالهبة وكلا امينين ليقبضاهما منهما معا في حالة واحدة معنى وشرح الروض
ومنها ان يشتري منه البناء خاصة ثم يهب منه نصيبه من العرصه ومنها ان يستاجر الشقص مدة لا يبقى
الشقص اكثرها باجرة يسيرة ثم يشتريه بقيمة مثله فان عقد الاجارة لا تنسخ بالشراء على الاصح كروى

يعتبر في الطلب لافي التملك الا ان يصور هذا بما اذا شرع في سبب التملك على ما علم مما تقدم (قوله وهو
خلاف اطلاقهم الخ) كذا مر (قوله في المتن بحصته من القيمة) يوجه بانه على حذف مضافين اي بمثل نسبة
حصته من القيمة اي من الثمن (قوله في المتن ويؤخذ المهور بمهر مثلها الخ) قال في الروض وان اجمعه اي
جعله جعل على عمل او اقرضه اخذه بعد العمل باجرته اي العمل في الاولى او بعد ملك المستقرض بقيمته اي
في الثانية وان قلنا المقرض يرد المثل الصوري اه (قوله او بقيمتها) ينبغي يوم التعويض (قوله بناء على مامر

والشقص عوض عنها ولو اعتاض عن النجوم شقصا اخذ الشفع بمثل النجوم او بقيمتها بناء على مامر (ولو اشترى بجزاف وتلف)
او غاب وتعذر احضاره او يتمم كقص وتعذر العلم بقيمته او اختلط بغيره (امتنع الاخذ) لئلا يرد الاخذ بالمجهول

(قوله مكرهه) إلا في دفع شفعة الجار وروى ومغنى (قوله كذا أطلقاه) أى في غير شفعة الجوار اه نهاية (قوله وقيد) أى ما ذكر من الكراهة اه ع ش (قوله وقيد بعضهم الخ) اقره النهاية و سلطان (قوله قال اما بعده الخ) أى كان اشترى بصيرة من الدراهم ثم اتلف بعضها على الإهمام حتى لا يتوصل إلى معرفة قدر الثمن اه سم (قوله لا فرق) وهو ظاهر إطلاق المغنى والروى وشرحه (قوله فانهم ما ذكر الخ) وقيد بحاجب بانهم ارادوا بالكراهة ما يعم التنزيه أى بالنسبة للحيل قبل البيع والتحريم أى بالنسبة لما بعده وبانهم ارادوا بيان ذوات الحيل لا بشرط قصد التحيل المعتبر في الكراهة أو الحرمة فلا ينافى تصريح بعضهم بالحرمة بعد البيع م ر والوجه ان يجعل البيع بمجهول بقصد اسقاط الشفعة من الحيل قبل البيع لأنه يتوصل به إلى اسقاطها بنحو تلفه أو اتلافه اه سم (قوله اما إذا بقي) إلى قول المتن وللشفيع في النهاية وكذا في المغنى إلا قوله بماتين إلى المتن وقوله واعتمده السبكي وقوله وخروج النقد نحاسا لوجه مستحقا وقوله فان قلت إلى المتن وقوله ارنحو نحاس وقوله فالفوائد إلى والذي يتجه (قوله نعم لا يلزم البائع احضاره) أى فيتعذر الاخذ بالشفعة وطريقه أن يذكر قدر ايعلم أن الثمن لا يزيد عليه على ما ر عن سم اه ع ش (قوله ولا الاخبار به) أى بالقدر وقال النهاية والمغنى بقيته اه (قوله وفارق ما مر) أى من أنه ليس للمشتري منع الشفع من رؤية الشقص اه سم (قوله بانه) أى الشفع (قوله حلف) أى المشتري فان نكل حلف الشفع واخذ بما حلف به كما ياتى (قوله كما ياتى) أى بقول المصنف ولو اختلف المشتري والشفيع في قدر الثمن الخ (قوله بتا) بيا موحدة فتاء مشنة فوقية (قوله والزم الشفع الاخذ) أى إن اراده اه ع ش (قوله وإن قال) أى المشتري (لم يكن معلوم القدر الخ) فلو اقام الشفع بينة بقدر الثمن فالوجه قبولها واستحقاق الاخذ م ر اه سم وتستفاد هذه ايضا مما ياتى في شرح ولو اختلف المشتري والشفيع (قوله وحينئذ تسقط الشفعة) ظاهره انها لا تعود وان تبين الحال ويوجه بانه مقصر بالتحليف اذ كان يمكنه ترك التحليف إلى تبين الحال سم على حجب وقد يقال قوله ويوجه الخ إلى ما يتم إذا كان يحجب لتأخير الامر وقضية تضعيف الشارح م ر مانقله عن القاضي انه إذا لم يحلف عدنا كلا وحلف الشفع اه ع ش (قوله وجرى عليه الخ) عبارة المغنى وهو كذلك كما صرح به في نكت التنبيه وقيل ان الشفعة موقوفة الخ اه (قوله ونص عليه) عطف تفسير لقوله

وهذا من الحيل المسقطه للشفعة وهى مكرهه كذا أطلقاه كغيرهما وقيد بعضهم بما قبل البيع قال اما بعده فهى حرام وفيه نظر بل كلامها صريح في انه لا فرق فانهم ما ذكرنا من جملة الحيل كثير اما هو بعد البيع اما إذا بقي فيكالم مثلا ويؤخذ بقدره نعم لا يلزم البائع احضاره ولا لاختار به وفارق ما مر فيما لم يره بانه لا حق له على البائع بخلاف المشتري (فان غبن الشفع قدرا) بان قال اشتريته بمائة (وقال المشتري) بماتين حلف كما ياتى بناء على ما ادعاه والزم الشفع الاخذ به وإن قال (لم يكن معلوم القدر حلف على نفي العلم) بما عينه الشفع لان الاصل عدم علمه به وحينئذ تسقط الشفعة كما اقتضاه المتن وجرى عليه في نكته

أى من صحة التعويض (قوله وهذا من الحيل المسقطه للشفعة) يمكن دفع هذه الحيلة بان يطلب الشفع الاخذ بقدر يعلم ان الثمن لا يزيد عليه قدر اى المثلى وقيمة في المقوم فالوجه ان له ذلك وان يحلف المشتري إن لم يعترف بانه لا يزيد على ذلك فان نكل حلف واستحق الاخذ به (قوله وقيد بعضهم الخ) اعتمده م ر (قوله قال اما بعده) أى كان اشترى بصيرة من الدراهم ثم اتلف بعضها على الإهمام حتى لا يتوصل إلى معرفة قدر الثمن (قوله فانهم ما ذكر من جملة الحيل كثير اما هو بعد البيع) اقول عبارة الروى فصل الحيلة في دفع الشفعة مكرهه لا في شفعة الجار وهى اى الحيلة في دفعها مثل أن يبيع الشقص بكثير ثم يأخذ به عرضا يساوى ما تراضيا عليه إلى ان قال او بمجهول أى وان يبيع بمجهول مشاهدة أى ويقبضه ويخلطه بغيره بلا وزن أى في الموزون قال في شرحه او ينقعه او يضع منه اشياء اه فقولاه او يبيع بمجهول إلى آخر ما ذكره عن المتن والشرح من جملة الحيل بعد البيع فهو بما عناه الشارح بقوله فانهم ما ذكرنا الخ وقد يجب بانهم ارادوا بالكراهة ما يعم التنزيه أى بالنسبة لما بعده وبان المراد بقوله وهى مثل ان يبيع الخ بيان ذوات الحيل لا بشرط قصد التحيل المعتبر في الحرمة أو الكراهة فلا ينافى تصريح بعضهم بالحرمة بعد البيع م ر والوجه ان يجعل البيع بمجهول بعد اسقاط الشفعة من الحيل قبل البيع لأنه يتوصل به إلى اسقاطها بنحو تلفه أو اتلافه بعد ذلك ولا يضرب في الحكم بكراهة الشراء بالمجهول وانه حيلة ان الاسقاط لا يتم إلا إذا تلف أو تلف بعد الشراء (قوله وفارق ما مر) أى انه ليس للمشتري منع الشفع من الرؤية (في المتن وقال المشتري لم يكن معلوم القدر الخ) فلو اقام الشفع بينة بقدر الثمن فالوجه قبولها واستحقاق الاخذ م ر (قوله وحينئذ تسقط الشفعة) ظاهره انها لا تعود وإن تبين الحال لا تقطاع الخصومة بالحلف

ونص عليه وقال القاضي عن النص يوافق إلى أن يتضح الحال واعتمده (٧١) السبكي وليس له الحلف أنه اشتراه

بشئ مجهول لأنه قد يعمله
بعد الشراء فإن نكل حلف
الشفيع وعلى ما عينه واخذ
به (وإن ادعى عليه) بقدر
وطالبه ببيانه (و لم يعين
قدرا) في دعواه (لم تسمع
دعواه في الاصح) لانها غير
ملزمة وله ان يدعى قدرا
ويحلفه ثم آخر ويحلفه
وهكذا حتى يقر أو ينكل
فيستدل بنكوله على أنه
الثن ويحلف عليه ويأخذ
به لما ياتي انه يجوز الحلف
بالظن المؤكد (وإذا ظهر)
بعد الاخذ بالشفعة (الثن)
المبدول في الشقص النقد
أو غيره (مستحقا) بينة أو
تصادق من البائع والمشتري
والشفيع (فإن كان معينا)
بان وقع الشراء بعينه (بطل
البيع) لانه يغير ثمن
(والشفعة) لتوثيقها على
البيع ولو خرج بعضه بطلا
فيه فقط وخروج النقد
نحاسا كخروجه مستحقا
فان خرج ردثا تخير البائع
بين الرضا به والاستبدال فان
رضي به لم يلزم المشتري
الرضا بمثله بل يأخذ من
الشفيع الجيد قاله البغوي
ونظر فيه المصنف وزده
الليقني بأنه جار على قوله
في عبد ثمن للشقص ظهر
معيا ورضي به البائع ان
على الشفيع قيمته سلم
لانه الذي اقتضاه العقد

جرى عليه الخ (قوله وقال القاضي الخ) عبارة النهاية وان نقل القاضي عن النص أنها توقف الخ اه (قوله
وليس له) أي للمشتري (فرع) لو ذكر للشفيع قدرا لا يزيد عليه الثمن وقال انا أخذ به اجيب
فليراجع اه سم عبارة النهاية والمغنى ولو قامت بينة بان الثمن كان ألفا وكفا من الدراهم هو دون
المائة بقينا فقال الشفيع انا أخذه بألف ومائة كان له الاخذ كما في فتاوى الغزالي لكنه لا يحل للمشتري
قبض تمام المائة اه ع ش قوله لا يحل الخ أي أنه لا يجوز الزيادة على مثل الثمن أو قيمته ولو
بالتراضي على أنه هنا لا تراضي لان الشفيع إنما دفع تمام المائة ليتمكن من الاخذ اه (قوله بعد الشراء)
وأي وقبل الحلف اه ع ش (قوله وله ان الخ) عبارة النهاية والمغنى وللشفيع بعد حلف المشتري ان يزيد في
قدر الثمن ويحلفه ثانيا وثالثا وهكذا الخ ولا يكون قوله أي المشتري نسيت قدر الثمن عذرا بل يطلب منه
جواب كاف اه (قوله وهكذا حتى ينكل الخ) أي ولو في أيام مختلفة وان أدى ذلك لاضرار المشتري باحضاره
جلس الحكم تلك المرات لان الظاهر من حاله حيث اشترى مجهول انه قصد منع الشفيع من الشفعة فعوقب
بذلك اه ع ش (قوله على أنه) أي ما وقف عنده اه ع ش قول المتن (معينا) أي في العقد أو في مجلسه كما
يؤخذ من ع ش اه بجري (قوله بطلا فيه فقط) أي بطل البيع والشفعة فيما يقابل البعض من
الشقص دون الباقي تفرقا للشفعة اه مغنى (قوله وخروج النقد نحاسا) ظاهره وإن كان متمولا وقد
يشكل البطلان حيث في المعين إلا ان يقال لم يقصد إلا الفضة كان بمنزلة غير المتمول سم على حجب وينبغي
اخذ من مسألة شراء زوجة ظنها جوهرة تصوير المسئلة بما لو قال اشتريت بهذه الفضة مثلاً فإن الثمن
نحاسا وقد يدل لما ذكرناه قول سم قوله كخروجه مستحقا ينبغي ان يستثنى المعين المتمول الذي لم يوصف
بأنه دراهم أو دنانير كبعثك هذا فيبغي صحة المبيع به اخذ من شراء زوجة ظنها جوهرة فانه يصح وحينئذ
ثبتت الشفعة فليراجع انتهى اه ع ش (قوله فان خرج ردثا) أي وإن وقع الشراء بعينه بل هو ظاهر
في ذلك لكن لا وجه حينئذ لقوله والاستبدال سم وع ش ورشدي وقديم مع الظهور بل الشمول للمعين
قول اشرح الآتي إلا ان يفرق ثم رايت ما ياتي عن سم (قوله تخير البائع بين الرضا به والاستبدال الخ)
هو مشكل ان كانت الصورة أن الثمن معين كما هو صريح السياق فان القياس فيه إتمامه التخيير بين الفسخ
والامضاء لا رد المعين وطلب بدله ع ش ورشدي زاد سم لكن قوله الآتي إلا ان يفرق بان الردى
والمعيب غير ما وقع به العقد بالكلية صريح في التوير بما إذا كان الثمن في الذمة وحينئذ ففي ذكر هذا
الكلام في هذا الشق ما لا ينبغي اه اقول ولذا اخر المغنى والمنهج هذا الكلام بتمامه وذكر اه في شرح ولا
ابدل وبقي (قوله الجيد) عبارة المغنى ما اقتضاه العقد اه (قوله ورده) أي قول البغوي وكذا ضمير بانه
الخ (قوله ثمن الخ) نعمت عبد (قوله وقد غلظه) أي البغوي (فيه) أي في قوله في عبد ثمن الخ (قوله قال وإنما
الخ) أي قال الامام (قوله اولى) ووجه الاولوية ان العيب في المتقوم يمكن زواله بخلاف الرداءة في المثل
شيخنا الحنفى اه بجري (قوله والصواب الخ) أي قال الليقني مغنى وع ش (قوله في كلتا المسئلتين) أي
مسئلة الردى ومسئلة المعيب (قوله اعتبار ما ظهر) أي بعد العقد وهو مثل الردى ومقيمة المعيب اه ع ش

ويوجه بانه مقصر بالتخليف إذ كان يمكنه ترك التخليف إلى تبيين الحال وليس هذا كذى الحق الاصلى فانه
بعد تخليف خصمه له إقامة البينة لان الحق هنا عارض يسقط في الجملة بالتقصير فليتامل (قوله وليس له
الحلف الخ) (فرع) لو ذكر للشفيع قدرا لا يزيد عليه الثمن وقال انا أخذه به اجيب مر فليراجع
(قوله وخروج النقد نحاسا) ظاهره وإن كان متمولا وقد يشكل البطلان حيث في المعين إلا ان يقال لمالم
يقصد إلا الفضة كان بمنزلة غير المتمول (قوله كخروجه مستحقا) ينبغي ان يستثنى المعين المتمول الذى
لم يوصف بانه دراهم أو دنانير كبعثك هذا فيبغي صحة البيع به اخذ من شراء زوجة ظنها جوهرة فانه يصح
و حينئذ ثبتت الشفعة فليراجع (قوله فان خرج ردثا) وإن وقع الشراء بعينه بل هو ظاهر في ذلك لكن
لا وجه حينئذ لقوله والاستبدال (قوله فان خرج ردثا الخ) هذا الصنيع حيث ذكر هذا في الكلام على

وقد غلظه فيه الامام قال وإنما عليه قيمته معيا فالتعليق بالمثلى اولى قال والصواب في كلتا المسئلتين ذكر وجهين والاصح منهما اعتبار ما ظهر

عبارة المغنى اعتبار ما ظهر أى لا مارضى به البائع وهو الظاهر وبه جزم ابن المقرئ
 في المعيب) قال فلورضى البائع باخذ العبد لزوم الشفع قيمته معيبا فان سلم قيمته سليما استرد قسط السلامة
 اه و جزم ابن المقرئ في الردى بخلاف ما جزم به في المعيب حيث قال ولا يلزم المشتري قبول الردى من
 الشفع ولو قبل أى قبله البائع منه انتهى اه سم ووافقه اى ابن المقرئ النهاية عبارة تم والوجه الفرق
 بين المعيب والردى إذ ضرر الرداء أكثر من العيب إذ لا يلزم من عيبه ردائه اه قال عث والرشيدي قوله
 م ر والوجه الفرق الخ أى فلا يجب على المشتري قبول الردى ووجب قبول قيمة المعيب واعتمد الفرق
 المذكور شيخنا الزيادى اه وقال سم والوجه ان هذه التفرقة إنما تنبج إذا كان الشراء في صورة العبد
 بالعين وفي صورة الردى في الذمة وإلا فالوجه استواء الحكم فيهما حتى يعتبر ما ظهر فيهما في صورة العين
 دون الذمة اه (قوله موجودة فيهما) اى في الخطو وقبول الردى او المعيب (قوله بخلاف الثمن) اى إذا
 حط بعضه (قوله فسرى ما وقع فيه الخ) بخلاف الردى او المعيب فلا يسرى فلا يعطيه إلا الجيد سواء ما قبل
 الزوم وما بعده لأن ما قبل الزوم ثبت بالفرق المذكور وما بعده بالأولى وهذا الفرق موافقا لما مر عن
 البغوى اه رشيدي (قوله بان كان في الذمة) اى ودفع عما فيها فخرج المدفوع مستحقا نهاية ومعنى قال
 عث قوله ودفع الخ اى بعد مفارقة المجلس اخذ من قولهم الواقع في المجلس كالواقف في صلب العقد اه قول
 المتن (ابدل وبقي) والبائع استرداد الشقص ان لم يكن تبرع بتسليمه ويحبسه الى ان يقبض الثمن نهاية
 ومعنى قال عث قوله ان لم يكن تبرع الخ كان دفعه قبل قبض الثمن بلا اجبار ولو اختلفا فينبغى تصديقه في
 عدم التبرع اه قول المتن (ان جهل) أى كونه مستحقا بأن اشتبه عليه بماله اه معنى قول المتن (وكذا ان
 علم الخ) قد يشكل على ما تقدم من انه إذا شرع في سبب الاخذ وجب الفور في التملك وجه الاشكال ان دفع
 المستحق مع العلم بماله تقصير ينافى الفورية فيحمل هذا على ما إذا لم تفت الفورية بان تدارك فوراً سم
 على حجج اه عث (قوله وكذا الخ) عبارة المغنى عقب المتن ان كان الثمن معينا كتملك الشقص بهذه
 الدراهم فان كان الثمن في الذمة لم تبطل جز ما وعليه ابداله وان دفع ردثا لم تبطل شفعته علم اوجه اه
 (قوله وإذا بقى حقه) اى الشفع فيما إذا دفع مستحقا بصوريته (قوله واستظهر) أى الثانى (قوله تعين

هذا الشق الأول أعنى كون الثمن معينا قبل الكلام على الشق الآخر أعنى كونه في الذمة يقتضى ان هذا
 مصور بما إذا كان الثمن معينا او اعم ويوافقه تعبير العباب بقوله ولو بان الثمن ردثا عين او لا فللبائع
 طلب بدله والرضا به فان رضى به فله المشتري لا عليه قبول مثله اه وما ذكره من ان له طلب بدل المعين في العقد
 لا يحنى اشكاله وان القياس فيه انما هو التخيير بين الفسخ والامضاء لارده واخذ بدله كالمبيع المعين فليتامل
 اكن قوله الا لا ان يفرق بان الردى او المعيب غير ما وقع به العقد بالكلية صريح في التصوير بما إذا
 كان الثمن في الذمة وحينئذ في ذكر هذا الكلام في هذا الشق ما لا يخفى (قوله وبه جزم ابن المقرئ في
 المعيب) قال فلورضى البائع باخذ العبد معيبا لزوم الشفع قيمته معيبا فان سلم قيمته سليما استرد قسط
 لسلامة اه و جزم ابن المقرئ في الردى بخلاف ما جزم به في المعيب حيث قال ولا يلزم المشتري قبول الردى
 من الشفع ولو قبل أى قبله البائع منه اه والفرق بين المعيب والردى ظاهر فان الرداء تنقص القيمة دائما
 او غالبا بخلاف العيب كافي الخصاص والجل وقد يكون مع المعيب صفات صابرة م ر والوجه ان هذه التفرقة
 إنما تنبج إذا كان الشراء في صورة العبد بالعين في صورة الردى في الذمة وإلا فالوجه استواء الحكم فيهما
 حتى يعتبر ما ظهر فيهما في صورة العين دون الذمة (قوله في المتن وكذا ان علم في الاصح) قد يشكل على ما تقدم
 قيل قول المصنف ويشترط لفظ الخ من انه اذا شرع في سبب الاخذ وجب الفور في التملك وجه الاشكال
 ان دفع المستحق مع العلم بحالة تقصير ينافى الفورية مع انه شرع في الاخذ بدليل ذكر الخلاف في انه
 يحتاج لملك جديد او لا فليتامل فيحمل هذا على ما إذا لم تفت الفورية بان تدارك فوراً (قوله وكذا لو لم
 باخذها بمعين) يدل على نقض ما لا شفعة فيه ما لو اوصى بالثمن ومات وقبل الموصى له فله نقض ذلك واخذ

وبه جزم ابن المقرئ في
 المعيب فان قلت قياس ما
 قاله في حط بعض الثمن
 من الفرق بين ما قبل الزوم
 وبعده ان يقال بنظيره هنا
 من ان البائع ان رضى
 بردى او معيب قبل الزوم
 لزوم المشتري الرضا به من
 الشفع او بعده فلا قلت
 القياس محتمل لان منة
 البائع ومساحتها موجودة
 فيهما الا ان يفرق بان
 الردى او المعيب غير ما وقع
 به العقد بالكلية بخلاف
 الثمن فانه وقع به العقد
 فسرى ما وقع فيه الى
 الشفع (والا) يعين في
 العقد بان كان في الذمة
 (ابدل وبقي) اى البيع
 والشفعة لان العقد لم ينقصد
 به (وان دفع الشفع
 مستحقا) او نحو نحاس لم
 تبطل شفعته ان جهل
 لعذره (وكذا ان علم في
 الاصح) لانه لم يقصر في
 الطلب والشفعة لا تستحق
 بمال معين حتى تبطل
 باستحقاقه وكذا لو لم ياخذها
 بمعين كتملك بعشرة دنانير
 ثم نقد المستحق لم تبطل قطعا
 واذا بقى حقه فهل يتبين انه
 لم يملك فيحتاج لملك جديد
 أو ملك والتمن دين عليه
 فالفوائد له وجهان رجح
 الرافعى الاول وغيره الثانى
 واستظهر والذي يتجه ان
 الاخذ ان كان بالعين تعين

الاول او في الذمة تعين
 الثاني (وتصرف المشتري
 في الشقص كبيع ووقف)
 ولو مستجدا (وإجارة
 صحيح) لانه واقع في ملكه
 وإن لم يلزم فكان كتصرف
 الولد فيما وهب له أبوه
 (وللشفيع نقض ما لاشفعة
 فيه) ابتداء (كالوقف)
 والهبة والاجارة قال
 الماوردي وإذا أمضى
 الاجارة فالاجرة للمشتري
 (وأخذه) لسبق حقه
 والمراد بالنقض الاخذ لا
 أنه يحتاج للفظ فقوله
 وأخذه عطف تفسير
 (ويتخير فيما فيه شفعة
 كبيع بين أن يأخذ بالبيع
 الثاني أو ينقض ويأخذ
 بالاول) لأن كلا منهما
 صحيح وربما كان أحدهما
 ثمة أقل أو جنسه أسرع عليه
 وأوهنا بمعنى الواو الواجبة
 في حين بين لكن الفقهاء
 كثير ما يتساهلون في ذلك
 (ولو اختلف المشتري
 والشفيع في قدر الثمن)
 ولا يئنه أو أقاما يئنين
 وتعارضتا (صدق المشتري)
 يمينه لانه أعلم بما باشره
 من الشفع فان نكل حلف
 الشفع وأخذ بما حلف عليه

الاول) وعليه لا بد من الفور اه رشيدى قول المتن (صحيح) يؤخذ منه أن قبض الشقص لا يتوقف على إذن من الشريك والالم يصح بيعه قبل علم الشفع ورضاء بالقبض وتقدم ان الحكم كذلك في العقاردون المنقول كالحيو ان فلا بد لصحة قبضه من إذن الشريك وان الفرق بين المنقول والعقار ان اليد على العقار حكمية بخلاف المنقول اه ع ش (قوله وان لم يلزم) اى ملكه لا مكان اخذ الشفع منه اه ع ش (قوله فكان كتصرف الولد الخ) اى حيث قلنا بنفوذ لكن تصرف الولد يمنع رجوع الاب بخلاف تصرف المشتري لما يأتى من أن للشفيع نقضه والاخذ اه ع ش (قوله ابتداء) معمول بالنقض ومنه مالو أوصى بالشقص ومات وقبل الموصى له فله نقض ذلك واخذ الشقص ودفع الثمن او قيمته للوارث كما هو ظاهر ش اه سم على حج اه ع ش وعبرة المعنى بما لا يستحق به الشفعة لو وجد ابتداء اه ومقتضاه ان ابتداء هنا معمول للاشفعة الخ وهو الظاهر (قوله والهبة) الى قوله وفيه نظرى للمعنى لا قوله قال الى المتن وقوله واوهنا الى المتن وإلى قوله وردته في النهاية (قوله وإذا أمضى الخ) اى الشفع بأن طلب الاخذ بالشفعة الآن وآخر التملك الى انقضاء مدة الاجارة ثم اخذ فالاجرة للمشتري لحصولها في ملكه وعبرة العباب اوى او تصرف المشتري بما لا يزيل ملكه كرهن واجارة فان اخر الاخذ له والمها بطل حقه وان شفع بطل الرهن لا الاجارة فان فسحها فذاك وإن قرررها فالاجرة للمشتري انتهى وقوله بطل حقه قد يشكل على ما يأتى ان الذى على الفور هو الطلب لا التملك إلا ان يصور هذا بما إذا شرع في الاخذ اخذنا تقدم قبل الفصل وكذا يقال في قول الشارح السابق نعم لو رضى المشتري بذمة الشفع تعين عليه الاخذ حالا والسقط حقه سم على حج اه ع ش أقول الاولى في دفع الاشكال حمل الاخذ في قول العباب فان آخر الاخذ الخ على الطلب كما هو الظاهر لا على التملك (قوله والمراد بالنقض الاخذ) بان يقول اخذت بالشفعة اه ع ش (فرع) لو بنى المشتري او غرس او زرع في المشفوع ولم يعلم الشفع بذلك ثم علم قلع ذلك بجنا العدو ان المشتري نعم ان بنى او غرس في نصيبه بعد القسمة ثم اخذ بالشفعة لم يقلع بجنا فان قيل القسمة تتضمن غالبا رضا الشفع بتملك المشتري اجيب بان ذلك يتصور بصور منها ان يظهر المشتري بانه هبة ثم يدين انه اشتراه او انه اشتراه بثمن كثير ثم ظهر انه باقل أو يظن الشفع عند القسمة ان المشتري وكيل للبائع فيها ولبناء المشتري وغراسه حينئذ حكم بناء المستعير وغراسه اى من التخيير بين التملك بالقيمة والقلع مع ارش النقص والتبعية بالاجرة إلا ان المشتري لا يكلف تسوية الارض إذا اختار القلع لانه كان متصرفا في ملكه فان حدث في الارض نقص فياخذه الشفع على صفته او يترك ويبيع زرعه الى وان الحصاد بلا اجرة وللشفيع تاخير الاخذ بالشفعة الى وان الحصاد لانه لا ينتفع به قبله وفي جواز التأخير الى أو ان جذاذ الثمرة فيما إذا كان في الشقص شجر عليه ثمرة لا تستحق بالشفعة وجهان او جهما الاول والفرق ان الثمرة لا تمنع الانتفاع بالماخوذ بخلاف الزرع ولو ادعى المشتري احداث بناء وادعى الشفع انه قديم صدق المشتري معنى ونهاية وكذا في الروض مع شرحه إلا اقولهما او جهما لا الخ قال ع ش قوله مر لعدوان المشتري اى لان كل جزء مشترك بينهما وبين الشريك القديم وقد فعل بلا إذن منه وقوله لا تستحق اى بان حدثت بعد المقدور تابت قبل الاخذ كما تقدم وقوله لا اى لا يجوز التأخير (قوله صدق المشتري) اى فله نقضه أو بيعه للشفع مثلا وعمله كما هو ظاهر مالم تدل القرينة على خلافه اه قول المتن (في قدر الثمن) اى او في قيمته ان تلف اه معنى (قوله وإقامة يئنين الخ) ولو اقام احدهما بينة قضى بها وان اختلف البائع والمشتري في قدر الثمن لزم الشفع ما ادعاه المشتري وان ثبت ما ادعاه الشقص ودفع الثمن أو قيمته للوارث كما هو ظاهر (قوله ابتداء) معمول نقص ش (قوله قال الماوردي الخ) عبارة العباب اوى او تصرف المشتري بما لا يزيل ملكه كرهن واجارة فان اخر الاخذ له والمها بطل حقه وان شفع بطل الرهن لا الاجارة فان فسحها فذاك وان قرررها فالاجرة للمشتري اه وقوله بطل حقه قد يشكل على ما يأتى ان الذى على الفور هو الطلب لا التملك إلا ان يصور هذا بما إذا شرع في الاخذ اخذنا تقدم قبل الفصل وكذا يقال في قول الشارح السابق نعم لو رضى المشتري بذمة الشفع تعين عليه الاخذ حالا

وبحث الزركشي أنه لو كذب بالحس كان (٧٤) ادعى ان الثمن انفق دينار ورويساوى دينار المصدق وفيه نظر ماخذ مامر من أنه لا خيار في

شراء زجاجة بالف وهي
تساوى درهما به يعلم ان
الحس لا يكذب ذلك لان
الغنم بذلك قد يقع (وكذا
لو انكر المشتري) فزعم
الشفيع (الشراء) وإن كان
الشقص في يده (أو) انكر
(كون الطالب شريكا)
فيصدق بيمينه لان الأصل
عدمهما ويحلف في الاولى
أنه ما اشتراه وفي الثانية على
نفي العلم بشركته فان نكل
حلف الطالب بتا واخذ
(فان اعترف الشريك)
القديم (بالبيع فالأصح
ثبوت الشفعة) عملا بأقراره
وإن حضر المشتري وكذبه
سواء اعترف البائع بقبض
الثمن ام لا إذ الفرض ان
الشقص بيده او يد المشتري
وقال انه ودبعة منه أو
عارية مثلا اموالوكان في يد
المشتري فادعى ملكه
وانكر الشراء فلا يصدق
البائع عليه لان إقرار غير ذي
اليد لا يبرى على ذمها (ويسلم
الثمن إلى البائع إن لم يعترف
بقبضه) لا نه تلقى الملك عنه
فكانه المشتري منه (وإن
اعترف) البائع بقبضه
(فهل يترك في يد الشفيع)
إن كان معينا وذمته إن كان
غير معين فالاعتراض
عليه بانه كان ينبغي التعبير
بذمة الشفيع غير صحيح
(أم) قيل صوابه أولان أم
تكون بعد الهزمة وأو

البائع لا اعترف المشتري بان البيع جرى بذلك والبائع ظالم بالزيادة وقيل شهادة الشفيع للبائع لعدم التهمة
دون المشتري لانه متهم في تقليل الثمن ولو فسخ البيع بالتخالف او نحوه بعد الاخذ بالشفعة اقر الاخذ
بالشفعة وسلم المشتري قيمة الشقص للبائع ولو تخالف قبل الاخذ اخذ بما حلف عليه البائع لان البائع اعترف
باستحقاق الشفيع الاخذ بذلك الثمن فياخذ حقه منه وعهدة المبيع على البائع لتلقى الملك منه معنى وروض
مع شرحه (قوله) وبحت الزركشي (الخ) اعتمده المعنى وقال الرشيدى استوجه الشهاب بن قاسم ما قاله
الزركشي وقرره في حواشى التحفة تقريرا حسنا فليراجع اه وقال السيد عمر قوله وفيه نظر ماخذ مامر
الخ لا يخفى ما فيه فان تصور ذلك في زجاجة تشبه بالجوهرة لا بعده في بخلاف شراء شقة من عمار يساوى
درهما بالف ثم رايت الحشى سم قال الوجه انه لا عدول عن بحث الزركشي إذ قد يستحيل في العادة ما دعاه
المشتري كما لو علم انه في غاية الرشد واليقظة وانتفى احتمال غرض ماله في ذلك الشقص واطردت العادة بان
احدا لا يرغب في مثله باز يد من عشرة دراهم لحسته وخسة محله وادعى المشتري مع ذلك انه اشتراه بالف
دينار فانه لا شبهة في استحالة ذلك عادة وتكذيب الحس له ولا يرد مسئلة الزجاجة لان الغنم فيها إنما شام
جهة اشتباها بالجوهرة التي يرغب فيها وهذا المعنى لا يتأق فيما نحن فيه والحال ما ذكر اه وقال عرش بعد
ذكر عبارة سم والفرق له وجه والنظر معتمد اى فيصدق اه اى المشتري وفيه وقفة (قوله) ماخذ
اى النظر (مامر) اى قبيل باب المبيع وقيل القبض (قوله) وبه يعلم ان الحس (الخ) فيه نظر إذ قد تقطع القران
بالتكذيب سم على حج اه عرش (قوله) في زعم الشفيع (متعلق بالمشتري اه عرش قول المتن
(الشراء) بان قال لم اشتريه سواء قال معه ورثته أو انتهت أم لا اه معنى (قوله) الشريك القديم) وهو البائع
(قوله) في يده اى البائع (قوله) وقال اى المشتري (قوله) فلا يصدق البائع عليه اى حيث لا يئنه اه
عرش (قوله) على ذمها) الاولى الاظهار قول المتن (ويسلم الثمن للبائع) فلو امتنع من قبضه من الشفيع كان
له مطالبة المشتري في احد وجهين رجحه شيخنا وهو الظاهر لان ماله قد يكون ابعد عن الشبهة فان حلف
المشتري فلا شئ عليه فان نكل حلف البائع واخذ الثمن منه وكانت عهدة عليه معنى ونهاية قال عرش قوله
مر كان له مطالبة المشتري به أى ويبقى الثمن في يد الشفيع حتى يطالبه البائع أو المشتري اه (قوله) لانه
اى الشفيع وكذا ضمير كانه وقوله منه اى البائع وقوله المشتري بكسر الراء (قوله) إن كان معينا)
بان تملك بعينه فقال تملك هذه العشرة مثلا ثم اراد دفعها اليه فزعم انه قبض الثمن من المشتري
فيترك العشرة في يده حتى لو عاد البائع وكذب نفسه وادعى عدم القبض من المشتري استحق هذه
العشرة بعينها بغير اقرار جديد اى من البائع وفارق مامر في الاقرار بان ما هنا معاوضة فقوى جانبها
بخلافه هناك اه سم (قوله) فالاعتراض (الخ) اقر المعنى عبارته تنبيه قوله في يد الشفيع كان الاولى

ولا اسقط حقه (قوله) وبحت الزركشي (الخ) الوجه انه لا عدول عن بحث الزركشي إذ قد يستحيل في العادة
ما دعاه المشتري كما لو علم انه في غاية الرشد واليقظة وانتفى احتمال غرض ماله في ذلك الشقص باز يد من
عشرة دراهم مثلا لخسة وخسة محله وادعى المشتري مع ذلك انه اشتراه بالف دينار فانه لا شبهة والحال
ما ذكر في استحالة ذلك عادة وتكذيب الحس له ولا يرد مسئلة الزجاجة لان الغنم فيها إنما شام من جهة
اشتباها بالجوهرة التي يرغب فيها يمثل ذلك الثمن وهذا المعنى لا يتأق فيما نحن فيه والحال ما ذكر اه (قوله)
وبه يعلم ان الحس (الخ) فيه نظر إذ قد تقطع القران بالتكذيب (قوله) في زعم (متعلق بقول المتن المشتري
(قوله) في المتن ويسلم الثمن إلى البائع (الخ) قال في الروض فلو امتنع من قبضه من الشفيع فهل له مطالبة المشتري
وجهان قال في شرحه او جهما نعم لانه قد يكون ماله ابعد عن الشبهة والرجوع عليه بالدرك اسهل ثم ان حلف
المشتري فلا شئ عليه وإن نكل حلف البائع واخذ الثمن منه وكان عهده عليه اه (قوله) إن كان معينا) اى
بان تملك بعينه فقال تملك هذه العشرة مثلا ثم اراد دفعها اليه فزعم انه قبض الثمن من المشتري فيترك
العشرة في يده حتى لو عاد البائع وكذب نفسه وادعى عدم القبض من المشتري استحق هذه العشرة بعينها لان

بعد هل اه وهذا اعلى لا كلى كياتي تحريره في الوصايا بالتعبير بالصواب غير صواب (ياخذ القاضى ويحفظه) فانه مال ضائع في

(فيه خلاف سبقي) أوائل (الاقرار نظيره) والاصح منه الاول وذكرنا المقابل (٧٥) دون التصحيح فكس ما ذكرتم اكفاء

عن كل بنظيره واغتفر
للسفيح التصرف في
الشقص مع بقاء الثمن في
ذمته لعذره بعدم مستحق
معينه وبه يفرق بين هذا
ومامر بما يعلم منه توافق
تصرفه على أداء الثمن ثم
رأيت شارحا فرق بأن
المشتري هناك معترف
بالشراء وهنا بخلافه وهو
يؤول لما فرقت به (ولو
استحق الشفعة جمع) كدار
مشاركة بين جمع بنحو شراء
أو إرث باع أحدهم نصيبه
واختاف قدر أملاكهم
(أخذوا) ها (على قدر
الحصص) لأنه حق
مستحق بالملك فقص على
قدره كالأجرة وكسب
للقن (وفي قول على
الرؤس) لأن سبب الشفعة
أصل الشركة وهم مستوون
فيها بدليل أن الواحد
يأخذ الجميع وأن قل نصيبه
وأطال جمع في الاتصا له
ورد الأول مع أن عليه
الاكثرين وردته عليهم
في شرح الارشاد الكبير
في انصوم وتفرق الصفقة
وهنا (ولو باع أحدهم
نصف حصته) أو ربعا مثلا
(لرجل ثم باقيا الآخر) قبل
أخذ الشريك القديم
ما بيع أولا (فالشفعة في
النصف الأول، للشريك

في ذمته فانه لا يتعين إلا بالقبض وهو لم يقبض وتصح المصنف في استماله أم بعد هل وإلا فالأصل أن أم يكون
بعد الحمزة أو بعد هل ولو ادعى المشتري شراء الشقة وهو في يده والبائع غائب فللشفيع أخذه على الاصح
كافي الروضة وأصلها يكتب القاضي في السجل أنه أخذه بالتصادق ليكون الغائب على حجته ولو قال المشتري
أشتريته لغيري نظر أن كان المقر له حاضر أو وافق على ذلك انتقلت الخصومة إليه وإن أنكر أخذ الشفيح
الشقص بلا ثمن وكذا إن كان غائبا أو مجرورا لا يؤول إلى سد باب الشفعة وإن كان طفلا معينا فإن كان عليه
ولا يفي فكذلك ولا انقطاع الخصومة عنه اهـ معنى وقوله ولو ادعى المشتري الخ كذا في الروض مع شرحه
قول المتن (سبق الخ) وسبق أيضا في الاقرار انه لو عادي نظيره وصدق المقر لم يستحق المقر به إلا باقرار جديد ولا
يأتي ذلك هنا بل إذا عا د البائع وطلبه وادعى عدم قبضه من المشتري استحقه مطلقا والفرق انه هنا في معاوضة
بخلافه هناك شرح مر اهـ سم (قوله) في أوائل الاقرار الخ في قول المتن هناك إذا كذب المقر له المقر ترك
المال في يده في الاصح فصرح هناك بالاصح وصرح هنا بذكر المقابل له أيضا فالمراد سبق اصل الخلاف لأن
الوجود كلها سبقت في الاقرار اهـ معنى وقوله أيضا أي كالاصح لكن بدون التصحيح (قوله المقابل) وهو قوله
ياخذه القاضي (قوله دون التصحيح) أي لم يقل هنا والاصح منه الاول (قوله واغتفر الخ) وفي الاسنوي أن
حاصل هذا الكلام أن الرجح تسلط الشفيح على التملك والتصرف مع كون الثمن في ذمته وهو لا يوافق
ما تقدم قيل الفصل من أنه لا بد في حصول الملك للشفيع أحدا لا مورثا ثلاثة فإن فرض هنا حصول الملك
بسبب آخر كالقضاء استقام اهـ فالشارح أشار إلى جواب ذلك بقوله واغتفر الخ اهـ سم (قوله وما مر)
أي قبيل الفصل من قول المصنف ويشترط مع ذلك ما تسليم العوض إلى المشتري الخ قول المتن (أخذوا)
الذي في النهاية والمغني أخذوا بها اهـ قول المتن (على قدر الحصص) فلو كانت أرض بين ثلاثة ولو أحدها نصفها
ولآخر ثلثها وللآخر سدسها فباع الأول حصته أخذ الثاني سهمين والثالث سهما اهـ معنى (قوله فيها) أي
في أصل الشركة والثاني باعتبار المضاف إليه (قوله أن الواحد) أي أن مستحق الشفعة إذا كان واحدا
(قوله أن عليه الاكثرين) أي على الأول وهو معتمد اهـ ع ش (قوله وردته الخ) (فرع) لو مات
مالك أرض عن اثنين ثم مات أحدهما عن ابنين فباع أحدهما نصيبه ثبتت الشفعة للعم والآخر لا يخلف
لاشتراكهما في الملك والنظر في الشفعة إلى ملك الشريك لا إلى سبب ملكه لأن الضرر المحوج إلى إثباتها
لا يختلف وكذا الحكم في كل شريكين ملكا بسبب وغيرهما من الشركاء ملك بسبب آخر مثاله بينهما دار
فباع أحدهما نصيبه أو وهبه لرجلين ثم باع أحدهما نصيبه فالشفعة بين الأول والثاني لما مر وإن مات
شخص عن بنتين واختين وخلف دار فباع إحداهن نصيبها شفعن الباقيات كلهن لا اختن فقط معنى
وروض مع شرحه قول المتن (لرجل) أي مثلا (قوله قبل أخذ الشريك) أي قول المتن فاذا علم الشفيح في
النهاية إلا قوله فان قال إلى ولورضى وقوله كما حرتة في شرح الارشاد وقوله وكأنه اعتصم إلى ولا نه خيار وفي
المغني إلا قوله فان قال إلى ولورضى وقوله أو وكلهما إلى المتن وقوله لخبر ضعيف إلى ولا نه خيار (قوله قبل
أخذ الشريك الخ) أي وقبل العفو عن الشفعة اهـ معنى قول المتن (والاصح أنه ان عفا الخ) ولا يصدق
المشتري في دعوى عفو الشفيح وتقديره في الطلب مع انكاره لذلك بل يصدق الشفيح بيمينته لأن الأصل بقاء

التملك وقبع بعينها فليأمل (قوله في المتن فيه خلاف سبق في الاقرار نظيره) وسبق أيضا في الاقرار أنه لو عادي
نظيره وصدق المقر لم يستحق المقر به إلا باقرار جديد ولا يأتي ذلك هنا بل إذا عا د البائع وطلبه وادعى عدم
قبضه من المشتري استحقه مطلقا والفرق انه هنا في معاوضة بخلافه هناك مر (قوله واغتفر للشفيع
التصرف إلى المتن) وفي الاسنوي ما نصه واعلم أن حاصل هذا الكلام يقتضي أن الرجح تسلط الشفيح على
التملك والتصرف مع كون الثمن في ذمته وهو لا يوافق القواعد المتقدمة فقد سبق قيل الفصل أن الممتنع
لا بد من رفعه إلى القاضي ليأمره القبض أو يخلى بينه وبين الثمن ليحصل الملك للشفيع فان فرض في هذه المسئلة
حصول الملك بسبب آخر كالقضاء استقام اهـ فالشارح أشار إلى جواب ذلك بقوله واغتفر الخ (قوله وما مر)

القديم) لأنه ليس معه حال البيع شريك غير البائع وهو لا يشفع فيما باعه (والاصح أنه إن عفا) الشريك القديم (عن النصف الأول)

حقه اه روض مع شرحه وعش (قوله بعد البيع الثاني) يأتي آنفا محترزه اه سم (قوله فشاركه) اي فيستحق مشاركتة نهاية ومعنى (قوله اموالو عقاقعه الخ) عبارة النهاية والمغنى وعلم بما تقرر من كون العفو بعد البيع الثاني انه لو عقاقبه اشترى كافي جز ما او اخذ قبله انتفت جز ما اه قول المتن (لو عقا أحد شفعين سقط حقه ويخير الآخر الخ) لو كان عفوه بعد اخذ الآخر حصته فهل الحكم كذلك فيقال للآخر تاخذ حصته العاقى والابطل تملكك لحصتك او لافيه نظر فليراجع وقد يشمل قول المتن وليس له الاقتصار على حصته ما لو كان العفو بعد اخذ حصته سم على حج اه عش وفيه وقفة ظاهرة اذ قول المصنف وليس له الخ كقوله ويخير الخ مترتب على العفو قول المتن (ويخير الآخر) فلو مات الآخر قبل الاخذ وقبل التقصير وورثه العاقى اخذ الكل بالشفعة بطريق الارث ولا يضره العفو السابق لان اخذه الان بغير الطريق الاول الذي اسقطه العفو م ر سم ونهاية ومعنى روض مع شرحه (قوله كالمفرد) اي في انه اما ياخذ الجميع او يتركه وقد تقدم انه قد ياخذ بعض المبيع كالرباع مالك دار جميعها وله في عمرها شريك فليس لشريكه في الممر اخذه الا اذا اتسع حصته الدار المبيعة منه جدا بحيث يمكن جعلها ممرين فللشريك اخذ ما زاد على ما يكفي مشتري الدار للبرور اه عش قول المتن (وليس له الاقتصار على حصته) اي وان رضى المشتري على قياس ما ياتي عن السبكي وان اقتضى التعليل المذكور خلافه وغاية الامر انه تعليل قاصر او جرى على الغالب م ر اه سم على حج اه عش ورشيدى قول المتن (وان الواحد الخ) في الروض وشرحه وجزم به الا نوارفان صالحه عن الشفعة في الكل على اخذ البعض بطل الصلح لان الشفعة لا تقابل بعوض وكذا الشفعة ان علم يطلانه والافلا انتهى اه سم ويبقى عن النهاية والمغنى ما يوافقه (قوله لا البعض الخ) عبارة النهاية والمغنى لا الاقتصار على حصته لئلا تتبع بعض الصفقة على المشتري لولم ياخذ الغائب اذ يحتمل انه ازال ملكه بوقف او غيره او لارغبة له في الاخذ اه (قوله فان قال لا اخذ الخ) اي و اراد الان اخذ قدر حصته فقط اه سم (قوله بطل حقه) ينبغى ان مجرد اطلاق قوله ذلك لا يبطل حقه لاحتمال ارادة التأخير لحضور الغائب لياخذ كل قدر حصته فقط م ر اه سم (قوله مطلقا) صادق بالعالم والجاهل ولو معذورا فليراجع اه سيد عمر عبارة عش قوله بطل حقه مطلقا الخ وينبغى تقييده بما اذا كان عالما بذلك فان كان جاهلا لم يبطل حقه بذلك سيما ان كان بمن يخفى عليه ذلك اه (قوله لم يجر كما اعتمده الخ)

كانه قيل الفصل (قوله بعد البيع الثاني) يأتي آنفا محترزه (قوله في المتن والاصح انه لو عقا أحد شفعين الخ) لو كان عفوه بعد اخذ الآخر حصته فهل الحكم كذلك فيقال للآخر ان لم تاخذ الباقي وهو حصته العاقى والابطل تملكك بحصتك او لافيه نظر فليراجع وقد يشمل قول المتن وليس له الاقتصار على حصته ما لو كان العفو بعد اخذ حصته (قوله في المتن ويخير الآخر بين اخذ الجميع وتركه) فلو مات الآخر قبل الاخذ وقبل التقصير وورثه العاقى اخذ الكل بالشفعة بطريق الارث ولا يضره العفو السابق لان اخذه الان بغير الطريق الاول الذي اسقطه العفو م ر (قوله في المتن وليس له الاقتصار على حصته) اي وان رضى المشتري على قياس ما ياتي عن السبكي وان اقتضى التعليل المذكور خلافه وغاية الامر انه تعليل قاصر او جرى على الغالب م ر (قوله في المتن وان الواحد اذا اسقط بعض حقه الخ) في الروض وشرحه من زيادته وجزم به في النوارفان صالحه عن الشفعة في الكل على اخذ البعض بطل الصلح لان الشفعة لا تقابل بعوض وكذا الشفعة ان لم يعلم يطلانه والافلا انتهى (قوله فان قال لا اخذ الا قدر حصتي) اي اراد الان اخذ قدر حصته فقط (قوله بطل حقه مطلقا) ينبغى ان مجرد اطلاق قوله لا اخذ الا قدر حصتي لا يبطل حقه لاحتمال ارادة التأخير لحضور الغائب واخذ قدر حصته فقط م ر وعبارة غيره كالدمي وبابن شهبة ولو قال الحاضر لا اخذ الا قدر حصتي بطل حقه اذا قدم الغائب لان الشفعة اذا امكن اخذها فالأخير يقتضى تقصير اي فوت بخلاف نظيره من القسامة كما ذكره الرافعي في بابها اه (ولو رضى المشتري باخذه حصته فقط لم يجر كما اعتمده السبكي كابن الرفعة

بعد البيع الثاني (شاركه) المشتري الاول في النصف الثاني (لان ملكه سبق البيع الثاني واستقر بعفو الشريك القديم عنه فشاركه) والا يعف عنه بل اخذه منه (فلا يشاركه) لزوال ملكه اموال عقاقعه قبل البيع الثاني فيشاركه جز ما وخرج ثم مالو وقعا معا فالشفعة فيها معا للاول وحده (والاصح انه لو عقا أحد شفعين) عن حقه او بعضه (سقط حقه) كسائر الحقوق المالية (وتخير الآخر بين اخذ الجميع وتركه كالمفرد) وليس له الاقتصار على حصته (لئلا تبعض الصفقة على المشتري) (و) (الاصح) ان الواحد اذا اسقط بعض حقه سقط حقه (كاه) كالقود (ولو حضر أحد شفعين فله اخذ الجميع في الحال) لا البعض لتيقن استحقاقه ورغبته والشك فيهما بالنسبة للغائب فان قال لا اخذ الا قدر حصتي بطل حقه مطلقا لتقصيره ولو رضى المشتري باخذه من حصته فقط لم يجر كما اعتمده السبكي كابن الرفعة

كما لو أراد الشفيع الواحد أن يأخذ بعض حقه وإذا أخذ الكل استمر الملك والفوائد له ما لم يحضر الغائب ويأخذ (فاذا حضر الغائب شاركه) لثبوت حقه فاذا كانوا ثلاثة فحضر واحد وأخذ الكل ثم حضر الآخر أخذ منه النصف بنصف الثمن فاذا حضر الثالث أخذ من كل أو من أحدهما ثلث ما يده ولا يشاركه الغائب في ريع حدث قبل تملكه (ولا يصح أن تأخير الأخذ إلى قدوم الغائب) لظهور غرضه في تركه أخذ ما يؤخذ منه ولا يلزمه الإعلام بالطلب على مامر (ولو اشتريا شقفا فلشفيع أخذ نصيبها) وهو ظاهر (ونصيب أحدهما) لأنه لم يفرق عليه ملكه (ولو اشترى واحد من اثنين) أو وكيلهما المتحد إذ العبرة في التعدد وعدمه هنا بالمعقود له لا بالعاقدة كما حررته في شرح الارشاد (فه أخذ حصة أحد البائعين في الاصح) لأن الصفقة تعددت بتعدد البائعين ولوجود التفريق هنا جرى الخلاف دون ما قبله وبهذا فارق ما مر في البيع من عكس ذلك وهو تعددها بتعدد البائع قطعاً والمشتري على الاصح

عبارة النهاية والمغنى فالمتجه كما اعتمده السبكي كابن الرفعة أنه كما لو أراد الخ والاصح منعه اه (قوله والفوائد الخ) أي وما استوفاه الحاضر قبل تملك الغائب من نحو ثمرة واجرة لا يشاركه فيه الغائب كما أن الشفيع لا يشارك المشتري فيه نهاية ومغنى (قوله فاذا كانوا الخ) أي الشفعاء عبارة المغنى والنهاية ولو استحق الشفعة ثلاثة كانت دار لاربعة بالسواء فباع أحدهم نصيبه واستحقها الباقيون فحضر أحدهم وأخذ الكل أو ترك أو آخر لحضورهما فإن أخذ الكل وحضر الثاني ناصفه بنصف الثمن كما لو لم يكن الا شفيعان وإذا حضر الثالث أخذ من كل ثلث ما في يده لأنه قدر حصته ولو أراد أخذ ثلث ما في يدهما فقط جاز كما يجوز للشفيع أن يأخذ نصيب أحد المشتريين فقط ثم يسطاوا بلغا الصور إلى اثنين وسبعين راجع (قوله ولا يشارك الغائب الخ) يعني عنه قوله المار آنفاً والفوائد الخ (قوله لظهور غرضه الخ) عبارة المغنى وشرح الروض وإن كان الأخذ بالشفعة على الفور لعذر له لأن له غرضاً ظاهراً في أن لا يأخذ ما يؤخذ منه ولا نه قد لا بقدر الآن الأعلى أخذ البعض اه زاد الثاني فيؤخر لينظر هل يأخذ الغائبان فيأخذ منهما أولاً اه (قوله على مامر) أي في شرح أو بموجب فالأظهر أنه بخير اه ع ش (قوله أو وكيلهما) عطف على اثنين (قوله المتحد) فالتمدد بالاولى اه سم (قوله إذ العبرة الخ) «قاعدة» العبرة في اتحاد العقود تعدده بالوكيل لإلإفى الشفعة والرهن فالعبرة فيها بالموكل اه ع ش (قوله هنا) أي في الشفعة (قوله بالمعقود له لا بالعاقدة) فقول الروض ولو وكل أحد الثلاثة شريكه فباع نصيبهما صفقة لم يفرقها الثالث قال في شرحه لأن الاعتبار بالعاقدة لا بالمعقود له مبنى على ضعف اه سم وفي المغنى ما يؤا فقهها أي الروض وشرحه (قوله وبهذا فارق مامر في البيع) إذ لا تفريق بالردي على أحد البائعين فقط بخلاف رد أحد المشتريين فيه تفريق تأمله اه سم هذا الوجه أعني أخذ الجميع فاذا أراد أخذ قدر حصته فقط صار غير شفيع بالنسبة لهذا القدر فلا يفيد رضا المشتري بذلك لأنه حينئذ رضى بأخذ غير الشفيع والرضا بذلك لا يفيد استحقاق الشفعة بل يخرج الأخذ عن موضوع الشفعة وهو الأخذ قهر أو يفارق الرد بالعيب حيث جاز رد بعض المبيع به بالرضا بان الرد ليس تملكاً جديداً بل هو رجوع إلى الملك الأصلي بخلاف ما هنا فإنه ابتداء تملك فليتامل لا يقال هـ لاجل أن غاية الأمر أنه ملك ملكه لغيره وهو جائز له لا نقول الفرض أنه لا إيجاب ولا قبول بل مجرد تملك بالوجه السابق الذي لا يسوغ إلإفى الأخذ بالشفعة (قوله كما لو أراد الشفيع الو احد الخ) يمكن أن يفرق بأن حصته فقط هنا هي حقه في الأصل ولا كذلك بعض حقه في المقيس عليه فليس حقه في الأصل في الاقتصار عليه إسقاط لبعض حقه فيسقط كله كالقود كما تقدم وقديوجه ما اعتمده السبكي بأن حق الشفعة يثبت قهر أفلا مدخل لرضا المشتري منه ولم يثبت الشرع هذا الحق إلإفى جميع الحصص والجملة هنا هي حصة الحاضر الآن هذا وفي العباب فصل ليس للشفيع تفريق شقص بيع صفقة بغير رضا المشتري اه ومفهومه الجواز برضا المشتري وهو متجه يؤيده ان المنع لتضرر المشتري بالتفريق وقد زال برضاه ويؤيده ما تقدم فيما لو كان الشراء بموجب أنه لو رضى المشتري بدمه الشفيع وأخذ في الحال والاسقط حقه وعلى هذا فيخير الشفيع هنا حينئذ بين أخذ الجميع وأخذ قدر حصته فان ترك الأمرين سقط حقه لكن يخالفه قول الشارح عن السبكي كابن الرفعة كما لو أراد الشفيع الواحد الخ فان القياس على هذا يدل على أنه متفق عليه (قوله فاذا حضر الثالث الخ) قال في الروض واعلم أن الثاني أخذ الثلث من الاول فان حضر الثالث وأخذ نصف ما في يده الاول وثلث ما في يده كل وكان الثاني قد أخذ النصف استواء أو ثلث الثلث الذي في يده الثاني فله ضمه إلى ما في يده الاول ويقسمانه بالسوية اه وهو كالصريح في استقرار الحال على هذا فيكون الحاصل للثاني دون الثلث وقد ذكرنا هـ ماش شرح الهمزة من كلام الروضة وأصلها ما يؤيد ذلك بل يعينه فراجع اه (قوله أو وكيلهما) عطف على اثنين (قوله المتحد) فالتمدد بالاولى (قوله بالمعقود له لا بالعاقدة) فقول الروض ولو وكل أحد الثلاثة شريكه فباع نصيبهما صفقة لم يفرقها الثالث قال في شرحه لأن الاعتبار بالعاقدة لا بالمعقود له مبنى على ضعف (قوله وبهذا فارق مامر في البيع الخ) إذ لا تفريق في الرد على أحد البائعين فقط بخلاف رد أحد المشتريين فيه تفريق

وتتعدد هنا بتعدد المحل أيضا
فلو باع شقصين من دارين
صفقة وشقيعهما واحدا
أخذ أحدهما فقط (والأظهر
أن الشفعة) أي طلبها (على
الفور) وإن تأخر التملك لخبر
ضعيف فيه وكأنه اعتضد
عندهم، يصير حسنا بغيره
ولانه خيار ثبت بنفسه لدفع
ضرر فكان خيار الرد
بالعيب وقد لا يجب في
صور علم أكثرها من كلامه
كالباع بمؤجل أو واحد
الشريكين غائب وكان
أخبر بنحو زيادة فترك ثم
بان خلافه وكالتأخير
لا انتظار أدراك زرع
وحصاده أو يعلم قدر
التمن أو يخلص نصيبه
المغضوب كما نص عليه
أو لجهله بأن له الشفعة
أو بانها على الفور وهو ممن
يخفى عليه ذلك وكدة خيار
شرط لغير مشتركوكتأخير
الولي أو عفوه فانه لا يسقط
حق المولى (فأذا علم الشفيع
بالمبيع فليدار) عقب عليه
من غير فاصل (على العادة)
فلا يكلف البدار بعد و
أما ما يرد العرف تركه
فقصير أو توأنا وضابط
ما هنا كما مر في الرد بالعيب
ر ذكر كغيره بعض ذلك ثم
بعضه هنا ليعلم اتحاد
أبائين كما تقرر أي غالبا
لما يأتي أما إذا لم يعلم فهو على
شفعته وإن مضى سنون
نعم يأتي في خيار أمة
تنت أنه لا يقبل دعواها

(قوله وتتعدد هنا) ولو اشترى به من اثنين جاز للشفيع أخذ ربعه أو نصفه أو ثلاثة أرباعه أو الجميع ولو
كانت دارين اثنين فوكل أحدهما الآخر في بيع نصف نصيبه مطلقا أو مع نصيب صاحبه صفقة فباع كذلك
الموكل أفراد نصيب الوكيل بالأخذ بالشفعة بحق النصف الباقي له لأن الصفقة اشتملت على ما لا شفعة
للموكل فيه وهو ملكه وعلى ما فيه شفعة وهو ملك الوكيل فاشبهه من باع شقصا وثوباً بمائة مغنى وروض مع
شرحه (قوله لخبر ضعيف) عبارة عميقة لحديث الشفعة كحل العقال أي تقوت بترك المبادرة كما يقوت البعير
الشروء عند حل العقال إذا لم يبادر إليه انتهت أه ع ش (قوله وقد لا يجب) أي الفورش أه سم (قوله
في صور) عبارة المغنى في عشر صور أه (قوله أكثرها) فيه أن ما علم من كلامه خمسة فقط الثلاثة الأولى
والخامسة والتاسعة اللهم إلا أن يدعى علم السابعة والثامنة من ذكر نظيرهما في الرد بالعيب (قوله من كلامه)
أي سابقا لاحقا (قوله أو واحد الخ) أي أو والحال أن أحدا الخ (قوله لا انتظار أدراك زرع) أي كله
فلو أدرك بعضه دون بعض لا يكلف أخذا ما أدرك لما فيه من المشقة أه ع ش (قوله أو يخلص الخ) والأوجه
أن محله أي كون الغصب عذرا إذا لم يقدر على نزعه إلا بمشقة أه هاية (قوله أو يخلص نصيبه المغضوب)
ما الحكمة في انتظار تخلص نصيبه مع تمكنه من أخذا الحصص المبيعة بالشفعة وتصرفه فيها وإن دام الغصب
في نصيبه أه ع ش وقد يقال أن مصلحة الشفيع قد تصير في اجتماع النصيبين في يده فقط ورجوع حصته إلى
يده ليس يمتنع (قوله كما نص عليه في البويطي) فقال وإن كان في يد رجل شقص من دار فغصب على نصيبه
ثم باع الآخر نصيبه ثم رجع إليه فله الشفعة ساعة رجوعه إليه نقله البلقيني أه مغنى (قوله وكالتأخير
الولي أو عفوه) أي والمصلحة في الأخذ فللولى الأخذ بعد تأخيرها وللولى الأخذ إذا كمل قبل الأخذ للولى
ولا يمنع من ذلك تأخير الولي وإن لم يعذر في التأخير لأن الحق لأخيه فلا يسقط بتأخيرها أو قصورها أما إذا
كانت المصلحة في الترك فيمتنع أخذ الولي ولو فور فضلا عن السقوط بالتأخير ويعتد بعفوه بل لا اعتبار
بعفوه وعدمه لا امتناع الأخذ عليه مطلقا لكونه خلاف المصلحة ولو ترك الولي الأخذ أو عفا والحالة ما ذكر
أي أن المصلحة في الترك امتنع على المولى الأخذ بعد كماله مر أه سم على حج وقوله امتنع أي فيجزم تملكه
لفساده ولا ينفذ أه ع ش (قوله فانه لا يسقط حق المولى) قال الأستاذ البكري في كنهه ويتجه مثله في
الشفعة المتعلقة في المسجد وبيت المال سم على حج أي فلو ترك متولى المسجد وبيت المال الأخذ أو عفا عنه
لم يكن مسقطا لثبوت الشفعة فله الأخذ بعد ذلك وإن سبق العفو منه إذا لاحق له فله ولو لم يأخذ ثم عزل وتولى
غيره كان للغير الأخذ ولو كانت المصلحة في الترك فعفا امتنع عليه وعلى غيره الأخذ بعد ذلك لسقوطها
باتتفاء المصلحة وقت البيع أه ع ش (قوله عقب عليه) أي قوله نعم في المغنى الأقوله وضابط إلى وذكر الخ والى
الكتاب في النهاية الأقوله لأن تسلط إلى لأن الشاهد وقوله في غير العدل عنده وقوله أي أصالة إلى ولأن له
غرضا (قوله كما مر الخ) خبر وضابط الخ (قوله وذكر) أي المصنف (قوله بعض ذلك) أي ما لا يعد العرف
تركه الخ (قوله كما تقرر) أي بقوله وضابط الخ (قوله لما يأتي) أي في شرح بطل حقه في الأظهر من قوله

تأمله (قوله وقد لا يجب) أي الفورش (والتأخير لا انتظار أدراك زرع وحصاده) قال في الروض جواز
التأخير إلى جذد الثمرة أي فيما لو كان في الشقص شجرة عليه ثمرة لا يستحق بالشفعة وجهان أه والارجح كما
قال الزركشي المنع والفرق إمكان الانتفاع مع بقاء الثمرة ثم مر (قوله أو يخلص نصيبه المغضوب الخ)
عبارة شرح الروض أو خلاص الشقص المبيع إذا كان مغضوبا نص عليه في البويطي أه (قوله وكالتأخير
الولى أو عفوه) أي والمصلحة في الأخذ فللولى الأخذ بعد تأخيرها وللولى الأخذ إذا كمل قبل الأخذ للولى
ولا يمنع تأخير الولي وإن لم يعذر في التأخير لأن الحق لغيره فلا يسقط بتأخيرها أو قصورها أه إذا كانت المصلحة
في الترك فيمتنع أخذ الولي ولو فور فضلا عن السقوط بالتأخير ويعتد بعفوه بل لا اعتبار بعفوه وعدمه
لا امتناع الأخذ عليه مطلقا لكونه خلاف المصلحة ولو ترك المولى الأخذ أو عفا والحالة ما ذكر أي أن المصلحة في
الترك فيمتنع على الولي الأخذ بعد كماله مر (قوله فانه لا يسقط حق المولى) قال الأستاذ البكري في كنهه ويتجه مثله

الجهل به إذا كذبها العادة بان كانت معه في داره وشاع عتقها فيظهر ان يقال بمثله هنا (فان كان مريضا) او محبوسا ظلمنا او بحق وعجز عن
الطلب بنفسه (او غائبا عن بلد المشتري) بحيث تدغيته حائلة بينه وبين مباشرة الطلب (٧٩) كما جزم به السبكي كان الصلاح (او خائفا من

عدو) أو أفرط حر أو برد
(فليوكل) في الطلب (ان
قدر) لانه الممكن (والا)
يقدر (فليشهد) رجلين او
رجلا وامرأتين بل أو
واحد يحلف معه كما مر في
البيع (على الطلب) ولو قال
اشهدت فلانا وفلانا
فانكر الم يسقط حقه (فان
ترك المقذور عليه منهاى
التوكيل والاشهاد المذكورين
بطل حقه في الاظهر)
لتفسيره المشعر بالرضا
نعم الغائب يخبر بين التوكيل
والرفع للحاكم كما اخذه
السبكي من كلام البغوي
قال وكذا اذا حضر الشفيع
وغاب المشتري وللقادر
أيضا أن يوكل فقررهم
التوكيل عند العجز انما هو
لتعينه حينئذ يقرأ ولو سار
بنفسه عقب العلم او وكل
لم يلزمه الاشهاد حينئذ على
الطلب بخلاف ما مر في
نظيره من الرد بالعيب لان
تسلط الشفيع على الاخذ
بالشفعة اقوى من تسلط
المشتري على الرد بالعيب
اذ له نقض تصرف المشتري
وليس لذلك ذلك ولان
الاشهاد ثم على المقصود
وهو الفسخ وهنا على

مخلاف ما مر في نظيره (الخ) (قوله الجهل به) أى بعقها (قوله معه) أى مع سيدها (قوله فيظهر) عبارة النهاية
قالا وجهه ان يقال (الخ) (قوله او محبوسا) الى قوله بخلاف ما مر في المعنى لا لفظه كان الصلاح وقوله ولو قال
الى المتن (قوله او أفرط حر أو برد) ويختلف ذلك باختلاف احوال الشفيع فقد يكون عذرا في حق نحيف
البدن مثلا دون غيره اه ع ش قول المتن (فليشهد) قال في الروض وشرحه ولا يغنيه الاشهاد عن الرفع الى
القاضي ثم قال فان غاب المشتري رفع الشفيع امره الى القاضي واخذ بالشفعة وله ذلك اى الرفع والاخذ مع
حضوره اى القاضي كنه نظيره في الرد بالعيب فان فقد القاضي من بلده خرج لطلبها هو او وكيله لان كان
الطريق محجورا فالخ اه (قوله فليشهد رجلين) (الخ) ينبغي ان يحل ان قدر عليه اخذ من قوله الاتي فان ترك المقذور
عليه الخ فليراجع اه سيد عمر عبارة المعنى والروض مع شرحه وحيث الزمه الاشهاد فلم يقدر عليه لم
يلزمه ان يقول تملكك الشفيع كما مر انه الاصح في الرد بالعيب اه (قوله بل او واحدا فيحلف معه) قال
الحلي ظاهره وان كان قاضي البلد لا يرى ذلك وقال سلطان وقيل لا يكفي لان بعض القضاة لا يقبله فلم
يستوثق لنفسه اه مجرى (قوله على ما مر في البيع) عبارة النهاية والمعنى قياسا على ما مر في الرد بالعيب وقال
الزركشي انه الاقرب وبه جزم ابن كعب في التجريد خلا للرويانى اه (قوله لم يسقط حقه) اى لاحتمال
نسيان الشهود اه ع ش (قوله نعم الغائب الخ) انظر ما موقع هذا الاستدراك اه رشيدى (قوله قال) اى
السبكي (قوله وكذا اذا حضر الشفيع الخ) أى يخبر بين التوكيل والرفع للحاكم (قوله أيضا) أى كالعاجز
(قوله لم يلزمه الاشهاد الخ) عبارة الروض وشرحه ولا يكلف الاشهاد على الطلب اذا سار طالبا في الحال
او وكل في الطلب فلا تبطل الشفعة بتركه ويفرق بينه وبين نظيره في الرد بالعيب بان تسلط الشفيع الخ ثم
قالا ولا يغنيه الاشهاد عن الرفع الى القاضي اه وفيه تصريح بان الاشهاد حال السير لا يغنيه بخلاف
الاشهاد حال السير في نظيره من الرد بالعيب اه سم (قوله وليس لذلك) اى المشتري (قوله ذلك)
انظر المشار اليه ماذا اه سم عبارة البجيرى وجه القوة ان الشفيع فسخ تصرفات المشتري بالاخذ
وليس للمشتري فسخ تصرفات البائع في الثمن بل ياخذ بدله اذا خرج عن ملك البائع كما افاده الحلي ولسطان
اه وبها علم المشار اليه قول المتن (في صلاة) اى ولو تفلا كما يأتى اه ع ش (قول المتن او طعم) او قضاء
حاجة نهاية ومعنى قول المتن (او طعم) اى حال اكل اه سم عبارة ع ش اى في وقت حضور طعام او
تناوله اه (قوله ولا يلزمه الاقتصار الخ) اى في نحو الصلاة (قوله ويؤخذ منه) اى من المتن حيث اطلق
الصلاة (قوله ذلك) أى اتيان الاكل (قوله هذا القيد) اى قيد الحثية ولو نوى نفلا مطلقا فالوجه
انه يغتفر له الزيادة مطلقا لم يرد على العادة في ذلك اه نهاية اى فلو لم تكن له عادة اقصر على ركعتين
فان زاد عليهما بطل حقه ع ش عبارة البجيرى وله الزيادة فيه اى النقل المطلق الى حد لا يعده مقصرا
حلي وقلوبى اه (قوله وكذا ان دخل الوقت الخ) عبارة المعنى ولو حضر وقت الصلاة او الطعام او
قضاء الحاجة جاز له ان يقدمها وان يلبس ثوبه فاذا فرغ طالب بالشفعة اه (قوله في الذهاب اليه ليلا)

في الشفعة المتعلقة بالمسجد وبيت المال اه (قوله بحيث تدغيته حائلة الخ) أى حاجة لذلك مع قوله الاتي أو
خائفا الخ الا ان يكون التصوير بغير التوكيل (قوله بل او واحدا الخ) خلا للرويانى شرح مر (قوله
وللقادر ايضا ان يوكل الخ) له ايضا الرفع الى القاضي (قوله لم يلزمه الاشهاد حينئذ الخ) عبارة الروض ولا
اى ولا يكلف الاشهاد اذا سار أو وكل ولا يغنيه الاشهاد عن الرفع اه وفيه تصريح بان الاشهاد حال السير
لا يغنيه بخلاف الاشهاد حال السير في نظيره من الرد بالعيب (قوله وليس لذلك) اى المشتري وقوله ذلك انظر
المشار اليه ماذا (قوله في المتن او طعام) حال اكل (قوله ما لم يامن في الذهاب اليه ليلا) اى من غير مشقة

الطلب وهو وسيلة وهي يغتفر فيها ما لا يغتفر في المقصود و اذا كان الفور بالعادة (فاذا كان في صلاة أو حمام او طعام فله الاتمام) كالعادة
ولا يلزمه الاقتصار على أقل مجزئ بل له الاكمل بحيث لا يعد متوانيا ويؤخذ منه أنه لذلك في النافلة المطلقة بهذا القيد وكذا ان دخل
الوقت وان لم يشرع فله الشروع وله التأخير للاحتي يصح ما لم يامن في الذهاب اليه ليلا ولو ادعى تأخير العذر فان علم قيام اصل العذر به

(ولو اخر الطلب وقال لم
اصدق المخبر لم يعذر ان اخبره
عدلان) اورجل وامر اتان
بصفة العدالة لانه كان من
حقه ان يعتمد ذلك نعم
الاوجه تصديقه في الجهل
بعد التماس ان امكن خفاء
ذلك عليه ولو كانا عدلين
عنده لا عند الحاكم عذر
على ما قاله السبكي لكن نظر
فيه غيره ولو اخبره مستوران
عذر كما بحثه شارح (وكذا
ثمة في الاصح) ولو امة لانه
اخبار (ويعذر ان اخبره من
لا يقبل خبره) لعذر بخلاف
من يقبل كعدد التواتر
ولو كفار لانهم اولى من
العدلين لافادة خبرهم العلم
هذا كله ظاهرا اما باطنا
فالعبرة في غير العدل عنده
بمن يقع في نفسه صدقه
وكذبه (ولو اخبر بالبيع
بالف) او جنس او نوع او
وصف او ان المبيع قدره
كذا او ان البيع من فلان
او ان البائع اثنان او واحد
(فترك) الاخذ (فبان
بخسائة) او بغير الجنس او
النوع او الوصف او القدر
الذي اخبر به او ان البيع
من غير فلان او ان البائع
اكثر او اقل مما اخبر به
(بقي حقه) لانه انما تركه
لغرض بان خلافه ولم يتركه
رغبة عنه (وان بان باكثر)
من الف (بطل) حقه لانه
اذ لم يرغب فيه بالاقل
قبالا اكثر اولى وكذالو

اي من غير مشقة لا تحتل عادة فيما يظهر اه سم (قوله صدق) اي الشفيع لان الظاهر صحة الاخذ ولو
اقام يثنين فالوجه تقديم بينة الشفيع لانها مثبتة ومعه ازيادة علم بالفور شويري اه بجري (قوله او
رجل) الى قوله ولو كانا في المغنى (قوله ولو كانا عدلين الخ) ولو قال اخبرني رجلان وليس اعدلين عندي وهما
عدلان لم تبطل شفيعته لان قوله محتمل نهاية ومعنى قال ع ش قوله وهما عدلان اي والحال انهما عدلان في
نفس الاسراء (قوله لا عند الحاكم) اي لخالفته مذهب الشفيع مثلا وينبغي ان مثل ذلك عكسه لعدم
الثقة بقولهما ولا يقال العبرة بمذهب الحاكم لا نناقول الرفع الى الحاكم فرع عن ظن البيع او تحققه ولم
يوجد واحد منهما عنده اه ع ش (قوله على ما قاله السبكي) وهو الاوجه اه نهاية (قوله كما بحثه شارح)
عبارة النهاية وسم قاله ابن الملقن بحثا والاوجه حمل كلام السبكي على ما اذا لم يقع في قلبه صدقهما ويأتي
نظيره فيما بعده اي في اخبار مستورين ولا ينافي الاول قول المصنف لم يعذر ان اخبره عدلان اذا ما هنا فيها
اذا قال انهما غير عدلين عند الحاكم اه قال ع ش قوله على ما اذا لم يقع الخ اورده عليه انه بعد كونهما عدلين
عنده كيف لا يقع في قلبه صدقهما ويمكن الجواب بان مجرد العدالة لا يمنع من جواز الاخبار بخلاف الواقع
غلطا او نحوه وبفرض تعدد الاخبار بخلاف الواقع فذلك مجرد كذب والكذبة الواحدة كما تقدم لا توجب
فسقا فلا تنافي في العدالة وقوله اذا ما هنا الخ اي قول السبكي اي وما هناك فيما اذا كانا عدلين عنده وعند غيره
اه اي عند الحاكم سم (قوله لانه اخبار) اي وخبر الثقة مقبول نهاية ومعنى قول المتن (من لا يقبل خبره)
كسبي وفاسق نهاية ومعنى (قوله بخلاف من يقبل الخ) عبارة المغنى والنهاية هذا اذا لم يبلغ المخبرون
للشفيع حد التواتر فان بلغوا ولوصدينا فاسقا او كفارا بطل حقه اه (قوله في غير العدل عنده)
الاولى اسقاطه كافي النهاية (قوله وكذبه) الو او بمعنى او (قوله او جنس) الى قوله وكذالو باع في المغنى
لا قوله اي اصاله الى ولان له (قول المتن وان بان باكثر الخ) وكذا لو اخبر ببيع جميعه بالف فبان انه
باع بعضه بالف اه معنى (قوله وكذالو اخبر بمؤجل الخ) بخلاف عكسه اه سم قول المتن (ولو لقي
المشتري الخ) ولو لقي الشفيع المشتري في غير بلد الشفيع فاخر الاخذ الى العود الى بلد الشفيع بطلت شفيعته
لاستغناء الاخذ عن الحضور عند الشفيع نهاية ومعنى واسنى قول المتن (فسلم عليه) اي اوساله عن الثمن

لا تحتل عادة فيما يظهر (قوله عذر على ما قاله السبكي) اعتمدهم ويشكل عليه امران الاول قول المصنف
لم يعذر ان اخبره عدلان فانه هناك اخبره عدلان عنده والثاني ما في شرح الروض عن الماوردي انه لو اخبره
غير مقبول الرواية كفاسق وصدقه سقطت شفيعته وغير العدلين عند الحاكم لا ينقصان عن الفاسق فان
حمل هذا على ما قاله السبكي على ما اذا لم يعلم انهما غير عدلين عند الحاكم ولم يصدقهما اندفع الامر انما الثاني
فوجود التصديق في مسئلة الفاسق لا هنا وزيادة العدالة هنا لا اثر لها مع عدم وجودها عند الحاكم واما
الاول فلقرض ما قاله المصنف فيما اذا كانا عدلين عند الحاكم والفرق انه ربما احتاج الى اثبات الشراء عند
الحاكم وذلك لا يحصل بغير العدلين عنده فكان معذورا في عدم تعويله على اخبارهما وقوله ولو اخبره
مستوران عذر يشكك بمسئلة تصديق غير مقبول الرواية كالفاسق المذكورة الا ان يصور هذا بما اذا لم
يصدقها فليتأمل (فروع) قال في التنبيه وان طلب اي الشفيع الشفيعه واعوزه الثمن بطلت شفعة وان
قال يعني وكذا الثمن بطلت شفيعته وان قال صالحني عن الشفعة على مال واخذ الشقص بعوض مستحق فقد
قيل تبطل شفيعته وقيل لا تبطل وان دل في البيع او ضمن الثمن او قال اشتر فلا اطالبك اي بالشفعة لم تبطل
شفيعته وان توكل في شرائه لم تسقط شفيعته وان توكل في بيعه سقطت وقيل لا تسقط اه قال الاسنوي في
تصحيحه وعدم اي والاصح عدم بطلان الشفعة اذا قال الشفيع بكم الثمن او طلب واعوزه لكن للحاكم
ابطالها عند الاعواز وانه اذا قال صالحني عن الشفعة على مال واخذ الشقص بعوض مستحق لم تبطل شفيعته
وبطلانها اذا صالح عنها على مال عالما بفساد المصالحة الى ان قال لان توكل في بيعه اي لا تبطل اه (قوله
وكذا لو اخبر بمؤجل الخ) بخلاف عكسه

هي بمعنى الواو اذ لا يضر
الجمع بينهما (قال) له (بارك
الله في صفقتك لم يطل)
حقه او شفعت له لان السلام
قبل الكلام سنة أى اصاله
فلا يرد ذكره لا يسن السلام
عليه لنحو فسقه وبدعته
ولان له غرضا صحيحا في
الدعاء بذلك لياخذ صفقة
مباركة (وفي الدعاء وجه)
أن الشفعة تبطل به لا شعاره
بتمير الشقص في يده
ومحل هذا الوجه إن زاد
لك كما قاله الاسنوى (ولو
باع الشفع حصته) كلها
(جاهلا بالشفعة فالاصح
بطلانها) لزوال سببها
مخلاف بيع البعض اما إذا
علم فتبطل جزوا وان كان
انما باع بعض حصته كالمو
عفا عن البعض وكذا لو
باع بشرط الخيار حيث
انتقل الملك عنه لان ملكه
العائد متأخر عن ملك
المشتري

﴿كتاب القراض﴾

من القرض أى القطع لأن
المالك قطع له قطعة من ماله
ليتصرف فيها ومن الربح
والاصل فيه الاجماع
وروى أبو نعيم وغيره أنه
ﷺ ضارب لحديجة
رضي الله عنها قبل أن
يتزوجها بنحو شهرين
وسنه اذ ذاك نحو خمس
وعشرين سنة بما لها الى
بصري الشام وانفذت معه

وإن كان عالما به نهاية معنى وروض (قوله هي بمعنى الواو الخ) عبارة البجيرى أو سلم عليه وبارك له في
صفقته وساله عن الثمن كما صرح به في حواشي شرح الروض خلافا لما يؤممه ظاهر تعبير المصنف كغيره
باو شو برى ويمكن أن تكون أو في كلامه مانعة خلو فتجوز الجمع فيشمل ما ذكره (قوله او شفعت) او هنا
للتخجير في التقدير او للتبوع في التعبير واقتصر النهاية والمعنى على حقه (قوله لان السلام قبل الكلام سنة)
يؤخذ منه بطلان حقه اذ لم يسن السلام مره سم على حج وهو واضح اه ع ش عبارة البجيرى قوله
فسلم عليه اى وكان ممن يشرع عليه السلام اخذ من العلة والا كفاسق بطل حقه إن علم بحاله نعم لو وجد
المشتري يقضى حاجته او يجمع فله تأخير الطلب إلى فراغه قاله شيخنا مرقليوني اه وينبغي تفصيل ذلك بما
إذا كان عالما بالحكم فان كان جاهلا لم يطل حقه بذلك سيما إن كان ممن يخفى عليه ذلك قول المتن (ولو باع
الشفيع حصته) أو أخرجه عن ملكه بغير بيع كبيع كبة معنى ونهاية وروض قول المتن (جاهلا بالشفعة) أى أو
بالبيع او بفورية الشفعة اه معنى (قوله لزوال سببها) وهو الشركة (قوله بخلاف بيع البعض) اى جاهلا
فلا كما في زيادة الروضة لعذرهم مع بقاء الشركة ولو زال البعض قهرا كان مات الشفع وعليه دين قبل الاخذ
فبيع بعض حصته في دينه جبر على الوارث وبقي باقيها كان له الشفعة كما قاله ابن الرفعة لا انتفاء تخيل العفو
منه معنى وشرح الروض وفي ع ش بعد ذكر ذلك عن سم عن شرح الروض وقوله كان له اى لو ارث
الشفيع اخذ الجميع بالشفعة اه (قوله كالمو عفا الخ) في هذا القياس وقفة (قوله وكذا الخ) خلافا لاطلاق
المعنى (قوله وكذا الوبايع) اى حصته (بشرط الخيار) اى ولو جاهلا ببيع الشريك للمعلن به الشارح اه
ع ش (قوله حيث انتقل الملك عنه) أى بأن شرط الخيار للمشتري منه فقط سم وع ش «خاتمة» لا يصح
الصلح عن الشفعة بمال كالد بالعب وبطل شفعت إن علم بفساده فان صالحه عنها في الكل على اخذ البعض
بطل الصلح لان الشفعة لا تقابل بعوض وكذا الشفعة إن علم بطلانه وإلا فلا كما جزم به في الانوار
وللمفلس الاخذ بالشفعة والعفو عنها ولا يراحم المشتري الغرماء بل يبقى ثمن مشتراته في ذمة الشفع إلى
ان يورس فله اى المشتري الرجوع في مشتراته إن جهل فلسه وللعامل في القراض اخذها فان لم ياخذها جاز
للمالك اخذها وعفو الشفع قبل البيع وشرط الخيار وضمان العهدة للمشتري لا يسقط كل منهما شفعت
وإن باع شريك الميت فلوارثه أن يشفع لاولى الحمل لانه لا يتيقن وجوده وإن وجبت الشفعة للميت
وورثها الحل اخرت لان انفصاله فليس لولي الاخذ قبل الانفصال لذلك ولو توكل الشفع في بيع الشقص
لم تبطل شفعت في الاصح معنى ونهاية وفي الاول والروض مع شرحه ولو باع الورثة في الدين بعض دار
الميت لم يشفعوا وإن كانوا شركاء له فيها لانهم إذا ملكوها كان البيع جزء من ملكهم فلا ياخذ ما خرج
من ملكه بما بقي منه فالمراد ان كلامهم لا ياخذ ما خرج عن ملكه بما بقي من ملكه واما اخذ كل منهم
نصيب الباقي بالشفعة فلا مانع منه اه وفي الاول ايضا زيادة بسط في اخذ عامل القراض راجعه

﴿كتاب القراض﴾

(قوله من القرض) أى مشتق منه وهو إلى قول المتن فلا يجوز في النهاية (قوله لأن المالك الخ) أى وإنما سمي
المعنى الشرعى بذلك لان الخ (قوله قطع له) اى للعامل (قوله ومن الربح) اى وقطعة منه (قوله والاصل فيه)
اى في جواز (قوله قبل ان يتزوجها الخ) وتزوجها وهى بنت اربعين سنة وتوفيت بمكة قبل الهجرة بثلاث
سنين على الاصح وهى بنت خمس وستين سنة برماوى اه بجيرى (قوله وانفذت) اى ارسلت وقدير عليه

(قوله لان السلام قبل الكلام سنة) يؤخذ منه بطلان حقه اذ لم يسن السلام مره وهو واضح (قوله)
مخلاف بيع البعض) قال في شرح الروض ولو زال البعض قهرا كان مات الشفع وعليه دين قبل الاخذ
فبيع بعض حصته في دينه جبر على الوارث وبقي باقيها فالتذى يظهر كما قاله في المطلب أن له الشفعة
لا انتفاء تخيل العفو منه اه (قوله حيث انتقل الملك عنه) اى بأن شرط الخيار للمشتري منه فقط والله اعلم
﴿كتاب القراض﴾

عدها ميسرة وهو قبل النبوة فكان وجه (٨٢) الدليل فيه انه ^{صلى الله عليه وسلم} حكاه مقرر له بعدها وهو قياس المساقاة بجامع ان في كل العمل في شيء

ببعض ثمانية مع جهالة العوض ولذا اتحد في اكثر الاحكام وكان قضية ذلك تقديمها عليه وكان عكسهم لذلك انما هو لانه اكثر واشهر وايضا فهي تشبه الاجارة ايضا في اللزوم والتاقيت فتوسطت بينهما اشعارا بما فيها من التشبيه وهو رخصة لخروجه عن قياس الاجارات كما انها كذلك لخروجها عن بيع ما لم يخلق (القراض) وهو لغة اهل الحجاز (والمضاربة) وهو لغة اهل العراق لان كلا يضرب بسهم من الربح ولان فيه سفر او هو يسمى ضربا اي موضوعهما الشرعي هو العقد المشتمل على توكيل المالك الاخر وعلى (ان يدفع اليه مالا ليتجر فيه و الربح مشترك) بينهما فخرج يدفع مقارضته على دين عليه او على غيره وقوله بع هذا وقارضتك على ثمنه واشترى شبكة واصطد بها فلا يصح نعم يصح البيع وله اجرة المثل وكذا العمل ان عمل والصيد في الاخرة للعامل وعليه اجرة الشبكة التي لم يملكها كالمغصوبة ويذكر الربح الوكيل والعبد المأذون واركانه ستة عاقدان وعمل وربح ومال وصيغة وستعلم كلها ككثر شروطها من كلامه (ويشترط لصحته كون المال دراهم او) هي مانعة خلولا جمع (دنانير خالصة) باجماع الصحابة ولانه عقد غرر لعدم انضباط العمل لفظه

ما في السير انها استأجرته بقلوصين ويمكن الجواب بتعدد الواقعة وان من عبر بالاستئجار تسمح به فعبر به عن الهبة اه عش (قوله ميسرة) بفتح السين وضمها قال السبوطي لم اقف على رواية صحيحة انه يقى إلى البعثة وقال بعضهم لم اذكره في الصحابة والظاهر انه مات قبل البعثة وانما ارسلته معه ليكون معاونا له ويتحمل عنه المشاق برماوى اه يجيرى وقوله وقال بعضهم هو البرهان الحلي في حواشي الشفاء عش (قوله وجه الدليل) اي الدلالة (فيه) اي الحديث (قوله انه ^{صلى الله عليه وسلم} حكاه الخ) وقد يقال ايضا انه لم يثبت انه ^{صلى الله عليه وسلم} رد عليها ما اخذه منها في مقابل ذلك اه رشيدى وقد رد على كل من التوجيهين انه لاحكم قبل الشرع (قوله مقرر) اه (اي مبناله) (قوله وهو) اي القراض اه عش عبارة المعنى والاصل فيه الاجماع والقياس على المساقاة لانها لانما جوزت للحاجة من حيث ان مالك النخل قد لا يحسن تعهدها او لا يتفرغ له ومن يحسن العمل قد لا يملك ما يعمل فيه وهذا المعنى موجود في القراض اه (قوله وقضية ذلك) اي كونه مقبىسا على المساقاة اه عش (قوله لانه اكثر الخ) اولانها كالدليل له وهو يذكر بعد المدلول اه سم (قوله ايضا) اي كالاستدلال السابق (قوله فهمي) اي المساقاة (قوله ايضا) اي كشبهها للقراض في جهالة العوض والعمل اه عش (قوله وهو) اي القراض (رخصة) فان قلت الرخصة هي الحكم المتغير اليه السهل لعذر مع قيام السبب للحكم الاصلى ولم يتغير القراض من المنع إلى الجواز بل هو جائز من اول الامر قلت المراد بالتغير في التعريف ما يشمل الخروج عما يقتضيه قواعد الشرع كما هنا وقد اشار اليه بقوله لخروجه اه عش (قوله كانها) اي المساقاة (كذلك) اي رخصة عبارة المعنى كما خرجت المساقاة عن بيع ما لم يخلق والحوالة عن بيع الدين بالدين والرايا عن بيع المزابة اه قول المتن (والمضاربة) اي والمقارضة وهي المساواة لتساويهما في الربح محلى واسنى ونهاية اي في اصله وان تفاوت في مقداره عش (قوله لان كلا) اي سمي المعنى الشرعى بالمضاربة لان كلا من المالك والعامل (قوله يضرب بسهم) اي يحاسب بسهم اه عش (قوله اي موضوعها) اي وموضع المقارضة (قوله العقد المشتمل الخ) وفي التعبير بالعقد الخ دون التعبير بالتوكيل إشارة إلى انه ليس توكيلا محضا اذ يعبر بصحة القراض القبول بخلاف التوكيل اه عش (قوله المشتمل على توكيد المالك) اي المقتضى لكل من التوكيل والدفع اه عش (قوله مقارضته على دين الخ) او على منفعة كسكنى دار نهاية ومعنى كان قال قارضتك على منفعة هذه الدار تسكن فيها الغير وما حصل بيننا رشيدى وقوله تسكن الخ عبارة البجيرى عن شيخه توجر هامة بعد اخرى ويكون الزائد على اجرة المثل بيننا اه هو اي احسن (قوله على دين عليه) اي على العمل اي لا لأن يعين في المجلس لغوله الآتى نعم لو قارضه على الف الخ فيراد بالدفع في المتن الدفع ولو بعد العقد وما يدل على الاكتفاء بالدفع بعد العقد ما باتى في شرح ومسلم الخ من قوله وليس المراد الخ اه سم عبارة عش قوله لم او على دين عليه اي على العامل ظاهره ولو عنه العامل في المجلس وفي حج ما يخالفه اه (قوله وقوله بع الخ) عطف على مقارضته الخ (قوله واشترى الخ) اي وقوله واشترى الخ اه عش (قوله وله اجرة المثل الخ) اي له اجرة مثل البيع فقط إن لم يعمل واجرة مثل البيع والقراض إن عمل (قوله التي لم يملكها) اي بأن اشترى اها بعين مال المالك وبذمة نفسه وقصد المالك وقول عش اي بأن اشترى اها في ذمته بقصد نفسه وإن دفع دراهم المالك عن ثمنها بعد اه تفسير للبنفي (قوله ويذكر الربح) اي وخرج به (قوله وعمل وربح) المراد من كونهما ركنتين انه لا بد من ذكرهما ليوجد ماهية القراض فاندفع ما قبل إن العمل والربح الخ اما وجد ان بعد العقد بل قد يقارض ولا يوجد عمل او ربح اه عش (قوله لاجمع) اي لمانعة جمع فيجوز كون بعضه دراهم وبعضه دنانير اه عش (قوله خالصة)

(قوله وكان عكسهم لذلك الخ) قد يوجه بأنها كالدليل لانه مقبىس عليها والدليل يذكر بعد المدلول فذكرها بعد كاقامة الدليل بعد ذكر المدلول (قوله مقارضته على دين عليه) اي على العامل الا ان تعين في المجلس بدليل قوله الآتى نعم لو قارضه على ألف درهم مثلا في ذمته ثم عينها في المجلس جاز الخ لكن لا يصدق قوله يدفع الا ان يقال انه مع التعيين في المجلس في حكم المدفوع او يقال سياق التقيد بقبض المالك له في المجلس

لفظة خالصة في أصله من المتن وفي المعنى والنهاية والمحلى من الشرح اه سيد عمر (قوله والوثوق الخ) عطف على انضباط ش اه سم (قوله وهو) اي ما يروج غالبا (قوله ثمن الاشياء) اي الثمن الذي تشتري به الاشياء غالبا اه عش (قوله ويجوز عليه) اي عقد القراض على النقد المضروب (قوله وإن ابطله السلطان) اي ولو في ناحية لا يتعامل به فيها اه شرح البهجة (قوله ونظر فيه الاذرعى الخ) استظهره المعنى (قوله عند المعاملة) عبارة النهاية والمعنى عند المفاصلة اه (قوله تيسر الاستبدال به) اي وإن رخص بسبب ابطال السلطان له جدا اه عش (قوله وهو ذهب) الى قوله وإن أمكن عليه في المعنى لا قوله وسبائك وقوله او استهلك وقوله وقيل يجوز الى وقيل الى قوله ولو قارضه على الف في النهاية لا قوله أو استهلك وقوله ولا على الف (قوله وهو ذهب او فضة) تفسير مراد لا بيان للبعنى الحقيقي لما ياتي انفا (قوله تغليب) اي والقرينة عليه ما قدمه في المخرج عليه ومن ذكر الدراهم واما قول الشهاب بن قاسم لاضرورة الى حمل العبارة على ما يشمل الفضة حتى يحتاج الى التغليب اه فيقال عليه ليس من شرط التغليب الضرورة بل يكفي في ارادته قيام القرينة عليه والباعث عليه الاختصار وهذا اولى مما في حاشية الشيخ اه رشيدى اي من قول عش حمله على ذلك أى التغليب جعل حكم الفضة مستفاد بالمنطوق اه (قوله وقيل يجوز عليه الخ) اعتمده مر اه سم عبارة النهاية نعم إن استهلك غشه جاز العقد عليه كما جزم به الجرجاني اه وكذا اعتمده شرحا المنهج والبهجة قال عش قوله مر نعم إن استهلك اي بان يكون بحيث لا يتحصل منه شيء بالعرض على التارم ومهمو مه انه إن تحصل منه شيء بالعرض على التارم لم يميز النحاس مثلا عن الفضة وعليه فالدرهم لموجوده بمصر الان لا يصح القراض عليها لانه يتحصل من الغش قدر لوميز بالنار وفيه نظر والذي ينبغي الصحة ويراد بالمستهلك عدم تميز النحاس على الفضة مثلا في رأى العين اه قوله وقيل ان راج) هذا مقابل قوله وان راج فهو قول في اصل المغشوش وإن لم يستهلك رشيدى وعش قول المتن (وعروض) أى ولو فلوسا اه معنى (قوله لا مر) أى بقوله باجماع الصحابة الخ (قوله قدره) أى وزنه اه انوار (قوله فلا يجوز الخ) ويقارن راس مال السلم بان القراض عقد يفسخ ويميز بين راس المال والربح بخلاف السلم غرو نهائية ومعنى به يقارن الشركة ايضا عش (قوله على نقد مجهول القدر) ومن ذلك ما عمت به البلوى من التعامل بالفضة المقصورة فلا يصح القراض عليها لان صفة القص وإن علت إلا ان مقدار القص مختلف فلا يمكن ضبط مثله عند التعامل حتى لو قارضه على قدر منها معلوم القدر ووزنا فالظاهر عدم الصحة لانه حين الردوان أحضر قدره وزنا لكن الغرض يختلف بتفاوت القص قلة وكثرة اه عش وقوله فالظاهر عدم الصحة فيه وقفه وقوله لانه الخ ظاهر المنع (قوله مجهول القدر) حق التفرغ على ما قبله اما اسقاط لفظة القدر كما في النهاية او زيادة قوله او الجنس او الصفة كما في المعنى (قوله ولو علم جنسه الخ) كذا في شرح المنهج لكن في شرح البهجة عقب ذكر مسألة الشرح الصغير مانعه ومثله ياتي في مجهول القدر بل اولى فقول النظم كغيره معين اي ولو في المجلس اه سم (قوله او قدره) قد يقال لاموقع للبالغة في هذا مع التعبير بالف لان من لازمه العلم بالقدر إلا أن يقال البالغة بقوله ولو الخ متعلقة أيضا بقوله فلا يجوز على نقد مجهول فيكون قوله او قدره باعتبار هذا اه سم وعبارة النهاية سالمة عن الاشكال فانها

وبالضرورة أنه يدفعه للعامل بعد قبضه فيراد الدفع ولو بعد العقد فلا ير ذلك وما يدل على الاكتفاء بالدفع بعد العقد ما ياتي في شرح ومسائل الى العامل من قوله وليس المراد الخ (قوله والوثوق) عطف على انضباط ش (قوله وتسمية الفضة تبرأ) تغليب لاضرورة الى حمل العبارة على ما يشمل الفضة حتى يحتاج الى التغليب (قوله وإن راج) اعتمده مر (قوله وقيل يجوز عليه الخ) اعتمده مر (قوله وقيل إن راج الخ) الصحيح خلافة مر (قوله ولو علم الخ) اعتمده مر (قوله ولو علم جنسه او قدره او صفته) قال في شرح المنهج على الاشبه في المطلب اه لكن في شرح البهجة ذكر مسألة الشرح الصغير ثم قال ومثله ياتي في مجهول القدر بل اولى فقول النظم كغيره معين اي ولو في المجلس اه (قوله او قدره) قد يقال لاموقع للبالغة فهذا مع

والوثوق بالربح يجوز للحاجة
فاختص بما يروج غالبا
وهو النقد المضروب لانه
ثمن الاشياء ويجوز عليه
وان ابطله السلطان كما بحثه
بن الرفعة ونظر فيه الاذرعى
إذا عر وجوده او خيف
عزته عند المعاملة ويجاب
بان الغالب مع ذلك تيسر
الاستبدال به (فلا يجوز على
تبر) وهو ذهب او فضة لم
يضرب سواء القراض
وغيرها وتسمية الفضة تبرأ
تغليب (وحلى) وسبائك
لاختلاف قيمتها
(ومغشوش) وإن راج
وعلم قدر غشه واستهلك
وجاز التعامل به وقيل يجوز
عليه إن استهلك غشه
وجزم به الجرجاني وقيل
إن راج واقتضى كلاهما
في الشركة تصحيحه واختاره
السبكي وغيره (وعروض)
مثلية أو مقومة للمامر (و)
كونه (معلوما) قدره
وجنسه وصفته فلا يجوز
على نقد مجهول القدر وإن
أمكن عليه حالا ولا على
الف ولو علم جنسه أو قدره
أو صفته في المجلس

ولو قارضه على الف من نقد
 كذا ثم عنها في المجلس صح
 فان قلت ظاهر قولهم عن
 الشرح الصغير وغيره لو
 قارضه على دراهم غير معينة
 ثم عنها في المجلس صح خلافا
 للبغوي انه لا يحتاج لقوله
 من نقد كذا قلت بل لا بد منه
 بدليل تعليلهم للصحة
 بالقياس على ما في الصرف
 والسلم والذي فيهما ان
 الالف معلومة القدر
 والصفة ولو قارضه على
 صرة معينة بالوصف غائبة
 عن المجلس صح على ما رجحه
 السبكي انه لا يشترط هنا
 الرؤية لانه توكيل وهو
 متبجح واطلاق الماوردي
 منعه في الغائب يحمل
 على غائب مجهول بعض
 صفاته على انما يضعفه انه
 جعل ذلك علة للبلغ في الدين
 وقد صرحوا بصحته في الدين
 على العامل كما يأتي (معينا)
 فيمتنع على منفعة ودين له
 في ذمة الغير وعلى احدى
 الصرتين نعم لو قارضه
 على الف درهم مثلا في ذمته
 ثم عنها في المجلس وقبضها
 المالك جاز خلافا لجمع
 كالصرف والسلم بخلاف
 ما في ذمة الغير فانه لا يصح
 مطلقا كما هو ظاهر كلامهم
 لانه غير قادر عليه حالة
 العقد فوقعت الصيغة باطلة
 من اصلها ولم ينظر لتعيينه
 في المجلس ولا ينافيه قول
 شيخنا يصح القراض

أسقط قول الشارح ولا على ألف كالم (قوله ولو قارضه) إلى المتن من متعلقات شرط التعيين فكان
 المناسب ان يؤخره ويدكره في شرح معينا كما في النهاية والمغني (قوله انه لا يحتاج) خبر قوله ظاهر قولهم
 الخ قول ظاهر اقتصار النهاية والمغني والانوار وشروح المنهج والروض والبهجة على ما صححه الشرح
 الصغير عدم الاحتياج لقوله من نقد كذا (قوله على ما رجحه السبكي الخ) اقره المغني وشرحا الروض
 والبهجة (قوله يضعفه) اي اطلاق الماوردي (قوله جعل ذلك) اي المنع في الغائب (قوله كما يأتي)
 أي في قوله نعم الخ اه سم (قوله فيمتنع) إلى قوله خلافا الخ في النهاية لا قوله وقبضها المالك قال ع ش
 قوله م في ذمته اي المالك مفهومه انها إذا كانت في ذمة غير المالك لا يجوز سواء عين في المجلس وقبضه
 المالك او لا وفي كلام حج انه إذا قارضه على دين في ذمة العامل وعينه في المجلس وقبضه المالك صح اه عبارة
 الرشدي قوله م في ذمته اي المالك كما يعلم من سابق كلامه وهو مخالف في هذا للشهاب بن حج فليراجع
 وليحرر اه اقول اطلاق النهاية عدم الصحة على ما في ذمة غير المالك موافق لما في الروض وشرحه وشرح
 المنهج والغرر والانوار والمغني عبارة الغرر والانوار والمغني ولا أي لا يصح على دين ولو في ذمة العامل
 لان الدين إنما يتعين بالقبض بل لو قال لغريمه اعزل قدر حق من مالك فعز له أي ولم يقبضه ثم قال قارضتك
 عليه لم يصح لانه لم يملكه اي ما عزله بغير قبض اه بل عبارة المغني في شرح تعريف القراض ولا يصح على
 دين سواء كان على العامل ام غيره ثم في شرح معينا فلا يجوز على ما في ذمته او ذمة غيره كما في المحرر وغيره ولا
 على احدى الصرتين لعدم التعيين اه صريحة في مخالفة الشارح وعدم الصلة بما في ذمة العامل مطلقا والله اعلم
 (قوله وقبضها المالك) هذا يدل على أن قوله في ذمته أي ذمة العامل ويدل عليه أيضا قوله السابق أنفا على
 العامل كما يأتي واما مسألة المقارضة على ما في ذمة المالك فيفيدها قوله السابق ولو قارضه على الف من عقد
 الخ اه سم اقول صريح صنيع النهاية والمغني وغيرهما ان مسألة المقارضة المذكورة سابقا عين المسئلة التي
 ذكره (١) هنا بقوله نعم لو قارضه الخ وقوله وقبضها المالك زاده الشارح بناء على ما فهمه من رجوع
 ضمير ذمة في عبارة الشرح الصغير إلى العامل وان غير الشارح رجعه إلى المالك كالم لكن قضية مسألة
 المقارضة السابقة المنقولة عن الشرح الصغير الذي اعتمدها الجماعة وقضية قول الشارح الاتي نعم ان عين
 الخ وقد اعتمده النهاية والغرر وشرح المنهج وكذا ابن المقرئ في غير روضه صحة المقارضة هنا لو جرد
 التعيين والقبض في المجلس هنا ايضا وقد تقدم عن الغرر ان قول النظم كغيره معين أي ولو في المجلس اه
 والله اعلم (قوله جاز) اي فرده للعامل بلا تجديد عقده ع ش (قوله مطلقا) اي وإن عينه في المجلس وقبضه
 المالك فيحتاج إلى تجديد عقد عليه بعد تعيينه وقبض المالك له اه ع ش (قوله لانه غير قادر) اي العامل
 (عليه) أي على تحصيل ما في ذمة الغير أي بخلاف ما في ذمة نفسه فانه قادر على تحصيله فصح العقد عليه اه
 ع ش (قوله ولا ينافيه) اي عدم الصحة بما في ذمة الغير (قوله قول شيخنا الخ) عبارة الاسني والمغني ويصح
 قراضه على الوديعة مع المودع وكذا المغصوب مع غاصبه لتعيينها في يد العامل بخلاف ما في الذمة فانه إنما
 يتعين بالقبض ويبرا العامل باقباضه للمغصوب البائع له منه اي من ضمان الغصب لانه اقبضه له باذن
 مالكه وزالت عنه يده وما يقبضه من الاعراض يكون امانة بيده لا تلم بوجوده فيه مضمن وكلامه يشمل

التعبير بالف لان من لازمه العلم بالقدر إلا أن يقال المبالغة بقوله ولو الخ متعلقة أيضا بقوله فلا يجوز على نقد
 مجهول القدر فيكون قوله او قدره باعتبار هذا (قوله على ما رجحه السبكي الخ) اقر شيخ الاسلام في شرح
 البهجة ما رجحه السبكي ونظر فيما قاله الماوردي لكنه مع ذلك قال في المساقاة مانصه وظاهره ان لا يأتي هنا
 ما م في القراض من الاكتفاء بالرؤية وبالتعيين في مجلس العقد اه (قوله كما يأتي) اي في قوله نعم الخ
 (قوله وقبضها المالك) هذا يدل على أن قوله في ذمته أي ذمة العامل ويدل عليه أيضا قوله السابق انفا على
 العامل كما يأتي اه واما مسألة المقارضة على ما في ذمة المالك فيفيدها قوله السابق ولو قارضه على الف من

مع غير الوديع والغاصب بشرطه كما هو ظاهر اه لان القدرة على الدين اقوى منها على الدين ولو خلط الفين له بالف لغيره ثم قال له قارضتك على احدهما وشاركك في الآخر جاز وان لم تتبين اف القراض وينفرد الامل بالتصرف فيه ويشتركان في التصرف في الباقي ولو قارضه على الفين على ان له من احدهما نصف الربح ومن الاخر ثلثه صح ان عين كلا منهما (٨٥) ولا فلا في الجواهر في ذلك كلام كالمتناقض

فليحمل على هذا التفصيل قيل هنالو اعطاه ألفا وقال اضمم اليه الفان عندك والربح يتساووا صح اه وظاهره صحة ذلك قراضا وليس مراد ابل اذا خلطه بالفه صار مشتركا في فيه أحكام الشرع كما هو واضح (وقيل يجوز على إحدى الصرتين) ان علم ما فيهما وتساويا جنسا وقدرنا وصفة فتصرف العامل في أيهما شاء فيتعين للقراض والأصح المنع لعدم التعيين كالبيع نعم ان عين احدهما في المجلس صح بشرط علم عين ما فيها كما هو ظاهر ويفرق بين هذا وما مرفى العلم بنحو القدر في المجلس بان الابهام هنا اخف لتعيين الصرتين وإنما الابهام في المرادة منهما بخلافه فيما مر وقضية ما ذكر في تعيين احدى الصرتين صحته فيما لو اعطاه الفين وقال قارضتك على احدهما ثم عينه في المجلس وهو ما اعتمدته ابن المقرئ في بعض كتبه ومال شيخنا في شرح الروض إلى فساده قال لفساد الصيغة ويرده ما في نسخ شرح

صحة القراض مع غير الوديع والغاصب بشرطه وهو ظاهر اه (قوله مع غير الوديع والغاصب) أي على الوديع والمغصوب اه سم (قوله بشرطه) وهو قدرة انتزاع العامل المغصوب من الغاصب لان القدرة الخ لتعليل لعدم المتنافاة ببدء الفرق (قوله ولو خلط الفين) إلى قوله ولو قارضه في المغنى وإلى قوله قيل في النهاية (قوله ثم قال له) أي صاحب الالفين لصاحب الالف (قوله جاز وان لم تتبين الخ) لان الاشاعة لا تمنع صحة التصرف اه شرحا الروض والبهجة وفي المغنى والغرر ولو كان بين اثنين دراهم مشتركة فقال احدهما للآخر قارضتك على نصبي منها صح اه (قوله وينفرد العامل الخ) أي يجوز له الانفراد بالتصرف فيه وليس المراد ان المالك يتمتع عليه التصرف في حصة القراض بل يجوز له ذلك ويدل لهذا قول الشارح في الفصل الاتي بعد قول المصنف لكل فسخه او باع ما اشتراه العامل للقراض لم يكن فسخاله لعدم دلالة عليه بل يبيعه اعانة للعالم اه ع ش (قوله على الفين) أي متميزين ولا لم يتات قوله ان عين كلا منهما اه سم (قوله على ان له) أي للعامل (قوله ان عين كلا الخ) لعل وجه اشتراط التعيين انه قد يختلف ربح النوعين فيؤدي عدم التمييز إلى الجبل بما يخص كلا من الالفين اه ع ش (قوله قيل هنا) أي في باب القراض (قوله وتساويا) أي ما فيهما من التقدير (قوله في ايها فيتين) وقوله (احدهما) الاولى فيهما التانيث (قوله نعم ان عين الخ) كذا شرح مر هذا ونحوه يدل على ان لمجلس العقد هنا حكم العقد وان لم يكن هذا العقد بما يدخله خيار المجلس اه سم وتقدم عن الغرر ما يوافق (قوله صح) خلافا للمغنى (قوله بشرطه علم الخ) انظر ما الحاجة إلى هذا الشرط مع انه من صورة المسئلة اه رشيدى عبارة سم وقد يشكك هذا مع قوله السابق ولو قارضه على صرة معينة بالوصف غائبة عن المجلس الخ اللهم إلا ان يقال لما غابت هناك عذر في عدم علم عينها بخلاف ما هنا ولا يخفى ما فيه اه وعبارة النهاية علم ما فيها اه باسقاط لفظة عين وقال ع ش أي جنسه وصفة وقد راقب العقد اخذ من قوله لو يفرق الخ اه وهي ترجح اشكاه اه سم (قوله وما مرفى العلم الخ) أي انه لا يكتفى اه سم (قوله لتعيين الصرتين) أي عند المتعاقدين (قوله بين احدى الالفين) الاولى احد الالفين (قوله وضبط) أي المصنف (قوله بحيث) إلى قول المتن معه في المغنى وإلى قول الشارح ولا يشترط في النهاية (قوله بل ان لا يشترط الخ) عبارة المغنى وإنما المراد ان يستقل العامل باليد عليه والتصرف فيه اه قول المتن (فلا يجوز شرط كون المال في يد المالك) ولا شرط مراجعته في التصرف وكالمالك في ذلك نائبه كمكشرف نصبه شرح الروض ومغنى (قوله ويشترط ايضا الخ) إشارة إلى الاعتراض عبارة المغنى تنبيه قضية كلامه كالمحرر ان هذا أي قوله لا عمله من محترزه وله مسلا إلى العامل وليس مراد ابل هو شرط اخر وهو استقلال العامل بالتصرف فكان الاولى ان يقول وان يستقل بالتصرف فلا يجوز شرط عمله اه وإنما

نقد كذا ثم عينها في المجلس صح (قوله مع غير الوديع والغاصب) أي على الوديع والمغصوب (قوله ولو قارضه على الفين) أي متميزين ولا لم يتات قوله ان عين كلا منهما (قوله نعم ان عين احدهما الخ) كذا شرح مر وهذا ونحوه يدل على ان لمجلس العقد هنا حكم العقد وان لم يكن هذا العقد بما يدخله خيار المجلس (قوله بشرط علم عين ما فيها) كذا شرح مر وقد يشكك هذا مع قوله السابق ولو قارضه على صرة معينة بالوصف غائبة عن المجلس الخ فتأمل فان علم ما فيها كادل عليه قوله ولا ان علم ما فيها مع عدم علم عينها لا ينقص عن علم ما في الصرة مع عدم علم عين ما فيها لغيريتها عن المجلس والاقتصار على تعيينها بالوصف اللهم إلا ان يقال لما غابت عذر في عدم علم عينها بخلاف ما هنا ولا يخفى ما فيه (قوله وما مرفى العلم بنحو القدر الخ) أي انه لا يكتفى (قوله

المنهج المعتمدة انه لو علم في المجلس عن احدى الصرتين صح ولا فرق بين احدا الالفين واحدى الصرتين فالوجه ما قاله ابن المقرئ وضبط بخطه الصرتين بتشديد الراء (و) كونه (مسلا إلى العامل) بحيث يستقل باليد عليه وليس المراد تسليمه حالة العقد ولا في المجلس بل ان لا يشترط عدم تسليمه كما افاده قوله (فلا يجوز بشرط كون المال في يد المالك) ولا غيره لانه قد لا يجده عند الحاجة (و) يشترط ايضا استقلال العامل بالتصرف لحيث (لا) يجوز شرط (عمله) أي المالك ومثله غيره (معه) لانه يتأني في مقتضاه من استقلال العامل بالعمل

أى قته أو المملوكة منفعة له المعلوم بالمشاهدة أو الوصف (معه) سواء كان الشارط العامل أم المالك ولم يجعل له يدا ولا تصرفا (على الصحيح) كالمساقاة لأنها من جملة ماله فجاز استتباع بقية المال لعمله ومن ثم لم يشرط عليه الحجر للغلام أو كون بعض المال في يده فسد قطعا ويجوز شرط نفقته عليه ولا يشترط تقديرها اكتفاء بالعرف في ذلك اخذنا مذكروه في عامل المساقاة (أو وظيفة العامل التجارية) وهى هنا الاسترباح بالبيع والشراء بالحرقة كالطحن والخبز فان فاعلها يسمى محترقا لا تاجرا وفى الجواهر عن الرويانى فى خذ هذه الدراهم وابتعها الربح بيننا نصفين انه لا يصح بخلاف خذها واعمل فيها لاقتضاء العمل البيع ولا عكس انتهى واعترض بما فيها أيضا انه لو تعرض فى الايجاب للشراء دون البيع صح وهو ظاهر (وتوابعها) كنشر الثياب وطيبها وذرعها وجعلها فى الوعاء ووزن الخفيف وقبض الثمن وحله لقتضاء العرف بذلك (فلو قارضه ليشترى حنطة فيطحن ويخبز او غزلا ينسجه ويبيعه) أى كلا

قال الأولى دون الواجب لا مكان حمل قوله مسلما الخ على ما يشمل الاستقلال بالتصرف قول المتن (ويجوز شرط عمل غلام المالك) كشرط اعطاء هيمة له ليحمل عليها أو تعير المصنف بغلامه أولى ليشمل اجيره الحر فالظاهر انه كعبده لانه مالك لمنفعته وقد ذكر الأذرى مثله فى المساقاة ولو شرط لبعده جزءا من الربح صح وان لم يشرط عمله معه لرجوع ما شرط لبعده اليه معنى وشرح الروض عبارة الغرر وخرج به أى بالمملوك له غير مملوكه كغلامه الحر وروجه وامينه فلا يجوز شرط عملهم مع العامل الا ان يكون شرط لهم شيء من الربح فيجوز ويكون قراضا مع اكثر من واحد قاله الجمهور واطلاق ابن القاص عدم الجواز محمول على ما اذا لم يشرط لهم ربح اه (قوله) أو المملوكة منفعة (أى) ولو هيمة اه ع ش (قوله) المعلوم (أى) غلام المالك قنا أولا (قوله) ولم يجعل الخ (أى) والحال لم يجعل الشارط لغلام المالك قنا أولا (قوله) لانه من جملة ماله (أى) عينا أو منفعة ليشمل اجير الحر والموصى له بمنفعته اه ع ش عبارة سم قوله لانها أى المنفعة ش اه (قوله) استتباع بقية الخ (أى) كون عمل غلام المالك تابعا لبقية ماله (قوله) ومن ثم الخ (أى) للتعليل بما ذكره ويحتمل ان المشار اليه قوله ولم يجعل له الخ وهو الاقرب وجزم به ع ش (قوله) الحجر للغلام الخ (أى) بان لا يتصرف بدون مراجعته عبارة الغرر نعم ان ذلك ان لا يتصرف العامل بدونه أو يكون المال أو بعضه بيده لم يصح اه (قوله) شرط نفقته (أى) غلام المالك بمعنى قته دون الحر المملوك منفعة له كما هو ظاهر لان نفع نفقة قته تعود اليه بخلاف نفقة الحر المذكور اه سم عبارة ع ش أى المملوك وخرج به الحر فلا يجوز فيه ذلك لان نفقته على نفسه والعبد المستاجر ايضا اه (قوله) ولا يشترط تقديرها (أى) والوجه اشتراط تقديرها وكان العامل استاجره بها اه نهاية وقال البجيرمى الذى جزم به ابن المقرئ عدم اشتراط تقدير النفقة زيادى وفى القليوبى على الجلال ويجوز شرط النفقة ويتبع فيها العرف ولا يشترط تقديرها على المعتمد اه (قوله) اكتفاء بالعرف الخ (فرع) قارضه بمكة على ان يذهب الى اليمن ليشترى من بضائعها ويبيعها هناك أو يردّها الى مكة فى الصحة وجهان الاكثر على الفساد لان النقل عمل مقصود وقد شرطه مع التجارة سم على حج اقول قد يقال ليس المشروط نقله بنفسه انما المقصود من مثل ذلك الاستئجار على نقله على ما جرت به العادة وهو حينئذ من اعمال التجارة فينبغى الصحا ويؤيده ما ذكره الشارح من ر من جواز استئجار من يطحن الحنطة الخ اه ع ش (قوله) كالطحن الخ (أى) والزرع قول المتن (ووظيفة العامل) (فائدة) الوظيفة بظاء مشاله ما يقدر على الانسان فى يوم ونحوه اه معنى (قوله) وهى (أى) قوله وفى الجواهر فى النهاية والمعنى اللفظة هنا (قوله) وفى الجواهر الخ (خبر مقدم لقوله) انه لا يصح الخ وفى سم بعد ذكر كلام للروض مع شرحه مانصه وهذا قد يوافق كلام الجواهر الاول دون الثانى الذى استظهره الشارح اه وبقى عن المعنى والغرر فى اول الفصل الا ترى ما يوافقه ايضا (قوله) البيع (الاولى) الاتباع قول المتن (وتوابعها) بما جرت العادة ان يتولا به بنفسه نهاية ومعنى أى وان استاجر على فعل ذلك كانت الاجرة عليه كما يأتى فى الفصل الآتى فى شرح وما لا يلزمه له الاستئجار عليه ع ش (قوله) وذرعها (أى) قوله اما اذا سكنت فى النهاية وكذا فى المعنى لا قوله ويظهر الى وفى الحاوى قول المتن (فلو) قارضه ليشترى حنطة فيطحن الخ (ولو) اشترى العامل الحنطة وطحنها من غير شرط لم يفسخ القراض فيها اذا طحن بغير الاذن فلا اجرة له ولو استاجر عليه لزمه الاجرة ويصير ضامنا وعليه غرم ما نقص بالطحن فان باعه

أى قته) أو من يستحق منفعته كما بحثه شيخ الاسلام وهو ظاهر شرح مر (قوله) المملوكة منفعة) كانه احتراز عن قته الموصى بمنفعته مثلا (قوله) لانها (أى) النفعه ش (قوله) ويجوز شرط نفقته (أى) غلام المالك بمعنى قته دون الحر المملوك منفعة له كما هو ظاهر لان نفع نفقة قته تعود اليه بخلاف نفع نفقة الحر المذكور (قوله) وفى الجواهر عن الرويانى الخ (فى) الروض وشرحه ولو لم يقل له قارضتكم بل دفع اليه فانما قال واشترى كذا ذلك نصف الربح ولم يتعرض للبيع لم يصح القراض لتعرضه للشراء دون البيع تفرع على الاصح من ان التعرض للشراء لا يغنى عن التعرض للبيع اه وهذا قد يوافق كلام الجواهر الاول دون

منهما (فسد القراض) لأنه شرع رخصة للحاجة وهذه مضبوطة يتيسر الاستئجار عليها (٨٧) فلم تشملها الرخصة نعم بحث ابن الزرقعة

جواز شرط أن استأجر
العامل من يفعل ذلك من
مال القراض ويكون حظه
التصرف فقط ونازع فيه
الأذرعى بقول القاضى لو
قارضه على أن يشتري
الخطوة ويخونها إلى ارتفاع
السعر فيبيعها لم يصح لأن
الربح ليس حاصلًا من جهة
التصرف (ولا يجوز أن
يشرط عليه شراء متاع
معين) كذه السلعة (أو
نوع ينسدر وجوده)
كاليافوت الأحمر (أو معاملة
شخص) كالبيع من زيد
والشراء منه لأن في ذلك
تضييق لمطازن الربح ويظهر
في الأشخاص المعينين أنهم
إن كانوا بحيث تقضى
العادة بالربح معهم لم يضر
والأضرب في الحاوى يضر
تعيين حانوت كعرض معين
لا سرق كنوع عام ولا
يضر تعيين غير نادر
لم يدم كفاكة رطبة (ولا
يشترط بيان) نوع هنا
وفارق ما مر في الوكيل بأن
للعامل حظًا يحمله على بذل
الجهد بخلاف الوكيل ولا
بيان (مدة القراض) لأن
الربح ليس له وقت معلوم
وبه فارق وجوب تعيينها
في المساقاة (قلو ذكر) له
(مدة) على جهة تأقيته بها
كسنة فسد مطلقًا سواء
أسكت أم منعه التصرف
بعدها أم البيع أم الشراء
لأن تلك المدة قد لا يروج

لم يكن الثمن مضمونًا عليه لأنه لم يتعد فيه وإن ربح فالربح بينهما عملاً بالشرط نهاية ومعنى (قوله) منها أى
الخبر والثوب (قوله) نازع فيه الأذرعى (الخ) عبارة النهاية والمعنى ونظر فيه الأذرعى بأن الربح لم ينشأ عن
تصرف العامل وهذا الوجه ثم قال لا بعد سوق كلام القاضى وفي البحر نحوه وهذا هو الظاهر بل ولو قال على أن
تشتري خطئة وتبيعها في الحال فإنه لا يصح اه وفي سم عن مر أنه قرر أنه يتجه أن سبب عدم الصحة
التقييد بالحال فقد لا يحصل الربح فإن أطلق اتجه الصحة إذ غاية الأمر أنه قيد أنه بنوع خاص وذلك لا يضر
اه قال الرشيدى قوله مر بأن الربح الخ صوابه إن كان الربح الخ ليوافق ما في الأذرعى اه (قوله) لم يصح
وظاهر أنه لو قارضه ولم يشترط عليه ما ذكره القاضى فاشترى هو وأدخر باختياره إلى ارتفاع السعر لم يضر
سم ورشيدى قول المتن (شراء) بالمبدخنة نهاية ومعنى قول المتن (أو معاملة شخص) ولو قارضه على أن
يصارف الصيارفة فهل يتعينون عملاً بالشرط فتفسد المصارفة مع غيرهم أو لا لأن المقصود أن يكون تصرفه
صرفاً لا مع قوم بأعيانهم وجهان أو جهتهما ثانيهما اه نهاية وقال المعنى وذكره سم عن شرح الروض
أو جهتهما الأول أن ذكر ذلك على وجه الاشتراط أو لا فالثاني اه قول المتن (أو معاملة شخص) ظاهره وإن
جرت العادة بحصول الربح بمعاملته وعليه فعمل الفرق بينه وبين الأشخاص المعينين سهولة المعاملة مع
الأشخاص أكثر منها مع الواحد لا احتمال قيام مانع به يفوت المعاملة معه اه عس (قوله) لأن في ذلك
تضييق (الخ) ولو نهاه عن هذه الأمور صرح بتمكنه من شراء غير هذه السلعة والشراء والبيع من غير زيد معنى
ونهاية (قوله) وفي الحاوى يضر (الخ) عبارة المعنى وفي الحاوى ويضر تعيين الحانوت دون السوق لأن السوق
كالنوع العام والحانوت كالعرض المعين اه (قوله) ولا يضر تعيين (الخ) محترز قول المتن أو نوع يندر
وجوده ((قوله) بيان نوع هنا (الخ) وعليه الامتثال لما عيّن أن عين كافى سائر التصرفات المستفادة باذن فالأذن
في البز يتناول ما يلبس من المنسوج لا الأكسية ونحوها كالبدن عملاً بالعرف نهاية ومعنى وروض مع
شرحه (قوله) كسنة) بأن قال قارضتك سنة اه رشيدى (قوله) وإن ذكرها لا على جهة (الخ) مقابل قوله على
جهة تأقيته عبارة المعنى ظاهر عبارة المصنف كغيره أنه اقتضى القراض بمدة ومنعه الشراء بعدها وليس مراداً
بل المراد أنه لم يذكر تأقيتها أصلاً كقوله قارضتك فلا تتصرف بعدها فإن القراض المؤقت لا يصح سواء
منع المالك العامل من التصرف أم البيع كما مر أم سكنت أم الشراء كما قاله شيخنا في شرح منبهه اه وعبارة سم في
الحلى وإن اقتصر على قوله سنة فسد العقد انتهى قال شيخنا الشهاب البرلى قوله وإن اقتصر الخ فهم أنه لو
قال قارضتك سنة ولا تشتري بعدها صح سواء قال ولك البيع أو سكنت وهو الذى أفهمه صريح عبارة

الثاني الذى استظهره الشارح (قوله) نازع فيه الأذرعى بقول القاضى (الخ) يمكن الفرق وفي شرح مر بعد
سوقه كلام القاضى مانعه وفي البحر نحوه وهو ظاهر بل ولو قال على أن تشتري خطئة وتبيعها في الحال لم يصح
اه وقرره أنه يتجه أن سبب عدم الصحة التقييد بالحال فقد لا يحصل الربح فإن أطلق اتجه الصحة إذ غاية الأمر
أنه قيد أنه بنوع خاص وذلك لا يضر اه وظاهر أنه لو قارضه ولم يشترط عليه ما ذكره القاضى فاشترى هو
وآخر باختياره إلى ارتفاع السعر لم يضر والفرق أنه إذا شرط لم يجعل التصرف إلى رأى العامل بل إلى رأى
نفسه فلم يكن حصول الربح برأى العامل (قوله) في المتن أو معاملة شخص) ولو قارضه على أن يصارف مع
الصيارفة فهل يتعينون عملاً بالشرط فتفسد المصارفة مع غيرهم أو لا لأن المقصود بذلك أن يكون تصرفه
صرفاً لا مع قوم بأعيانهم وجهان أو جهتهما ثانيهما شرح مر وقال في شرح الروض أو جهتهما الأول أن
ذكر ذلك على وجه الاشتراط أو لا فالثاني اه (قوله) في المتن فلو ذكر مدة (الخ) في الحلى وإن اقتصر على قوله
سنة فسد العقد اه قال شيخنا الشهاب البرلى قوله وإن اقتصر الخ أفهم أنه لو قال قارضتك سنة ولا تشتري
بعدها صح سواء أقال ولك البيع أو سكنت كسلف وهو الذى أفهمه من أنه لو قال قارضتك ولا تشتري بعدها
يصح وهو صريح عبارة الروضة والرافعى فلا تغتر بما في شرح المنهج مما يخالف ذلك فإنه مخالف للنقول
حمله عليه ظاهر عبارة الروض اه وعبارة الروضة فلوقت فقال قارضتك سنة فإن منعه من التصرف

فيها شيء وإن ذكرها لا على جهة التأقيت (ومنه التصرف بعدها) كقوله قارضتك على كذا ولا تتصرف بعد سنة (فسد)

لأنه قد لا يجد فيها رغبة في شراء ما عنده (٨٨) من العرض (وإن منعته الشراء بعدها) دون البيع بأن صرح له بجوازه (فلا يفسد في الأصح)

لحصول الاسترباح بالبيع الذي له فعله بعدها بخلاف المنع من البيع ويشترط اتساع تلك المدة لشراء مبيع عادة لا كساعة أما إذا سكت عن البيع فقصية كلام الروضة وأصلها الجزم بالفساد وجري عليه في الكفاية لكن اختار في المطلب الصحة وهي مفهوم المتن وأصله وغيرهما والذي يتجه الأول لأن تعيين المدة يقتضي منع البيع بعدها فاحتاج للنص على فعله ولم يكتف في ذلك بأن المفهوم من منع الشراء عدم المنع من البيع وكلا يجوز تأقيته لا يجوز تعليقه ولا تنجيذه وتعليق التصرف لمنافاته غرض الربح وبه فارق نظيره في الوكالة (ويشترط اختصاصها بالربح) فيمتنع شرط بعضه لثالث لا أن يشرط عليه العمل معه فيكون قرأنا بين اثنين نعم شرطه لقرن أحدهما كشرطه لسبده (واشترأ كهما فيه) - خذ المالك بملكه والعامل بعمله قبل لا حاجة لهذا لأنه يلزم من اختصاصهما به أنه ويرد بمنع الزوم لاحتمال أن يراد باختصاصهما به أن لا يخرج عنهما وإن

الروضة والرافعي فلا تغتر بما في شرح المنهج مما يخالف ذلك انتهى أقول ظاهر الأنوار موافق لما قاله عميرة وجمع النهاية بما نصه أن ذكر المدة ابتداء تأقيت مضران منعها متراخياعنها بخلاف ما لو قال قارضتك سنة وذكر منع الشراء متصلا لضمة التأقيت حينئذ وبهذا يجمع بين كلامي الشيخ في شرحي المنهج والروض اه قال الرشيدى قوله متراخيا اهله بأن فصله عن الكلام بما فوق سكتة التنفس والى وقوله بين كلامي الشيخ في شرحي المنهج والروض اى على ما في بعض نسخ شرح الروض وفي بعضها ما يوافق ما في شرح المنهج فلا مخالفة اه أقول صريح الشارح وظاهر المتن وغيره يوافق ما في شرح المنهج (قوله) لأنه قد لا يجد (الخ) يؤخذ منه أن المنع من البيع كالبيع من التصرف اه سم (قوله) لا كساعة (ولو كانت المدة بمحولة كمدة إقامة العسكر لم يصح في وجه الوجوهين نهاية ومغنى (قوله) أما إذا سكت (الخ) مقابل قوله بأن صرح له بجوازه اه سم (قوله) لكن اختار في المطالب الصحة (الخ) اعتمدته النهاية والغرر وبواقفه إطلاق المنهج ونقل سم اعتماده عن عميرة واقره كالم (قوله) والذي يتجه الأول (الخ) فاقالظاهر المغنى والأنوار (قوله) لأن تعيين المدة يقتضى (الخ) قديمين دعوى الاقتضاء مع كون المراد بتعيينها ذكرها لا على وجه التأقيت كما صوره اه سم (قوله) لا يجوز تعليقه (الخ) عبارة النهاية والمغنى والروض مع شرحه ولو قال قارضتك ما شئت جاز كما هو شأن العقد الجائز أو علقه على شرط كذا جاء راس الشهر فقد قارضتك أو علق تصرفه كقارضتك الآن ولا تصرف إلى انقضاء الشهر لم يصح اه زاد الأول ولو دفع له مالا وقال اذامت فتصرف فيه بالبيع والشراء قرأنا على أن لك نصف الربح لم يصح ولا يجوز له التصرف بدموه لأنه تعلق ولأن القراض يبطل بالموت لو صح (قوله) فمتنع (الخ) إلى قوله ومن ثم في النهاية والمغنى قال عرش فرع سالت عما يقع كثير من شرط جزء المالك وجزء للعامل وجزء للمالك أو الدابة التي يدفعها المالك للعامل ليحمل عليها مال القراض مثلا هل هو صحيح ام باطل والجواب أن الظاهر الصحة وكان المالك شرط لنفسه جزأين وللعامل جزء اه وهو صحيح (قوله) لأنه يلزم) الضمير أن البارزو المستتير رجعان لاسم الإشارة ش اه سم (قوله) بمنع الزوم) اى القطعى إذ منع الظنى مكبرة اه سم (قوله) واستأثر (اى استقل اه عرش (وان لاشئ له) مفهومه انه ان علم الفساد دون هذا استحق وهو ظاهر وكذا يقال في قوله الآتى وأنه لا أجر له فيما يظهر اه سم (قوله) لم يستحق شيئا) وفاقالشرح المنهج والروض وللبيحة وخلافا للنهاية ولا إطلاق للمغنى والأنوار عبارة النهاية وله أجره المثل لأنه عمل طامعا وسواء في ذلك كان عالما بالفساد ام لا لأنه حينئذ طامع فيما أوجبه له الشرع من الاجرة خلافا لبعض المتأخرين اه قال الرشيدى قوله مر كان عالما بالفساد اى وان ظن أن لا أجر له كما يعلم مما ساقى اه وقال عرش قوله مر خلافا لبعض المتأخرين اى ابن حجج تبعا للشيخ في شرح منهجه اه

بعدها مطلقا او من البيع فسد لأنه يخل بالمقصود مر أن قال على أن لا تشتري بعد السنة ولك البيع صح على الأصح لأن المالك يتمكن من منعه من الشراء متى شاء بخلاف البيع ولو اقتصر على قوله قارضتك سنة فسد على الأصح (الخ) اه (قوله) لأنه قد لا يجد فيها رغبة (الخ) يؤخذ منه أن المنع من البيع كالمنع من التصرف (قوله) أما إذا سكت (مقابل قوله) بأن صرح له بجوازه (قوله) لأن تعيين المدة يقتضى (الخ) قديمين دعوى الاقتضاء مع كون المراد بتعيينها ذكرها لا على جهة التأقيت كما صوره (قوله) لا يجوز تعليقه ولا تنجيذه وتعليق التصرف (قال في الروض وان علق القراض وكذا تصرفه بطل اه ومثل في شرحه الأول بأن قال إذا جاء رأس الشهر فقد قارضتك والثاني بأن قال قارضتك الآن ولا تصرف حتى ينقض الشهر اه (قوله) لأنه يلزم) الضمير أن البارزو المستتير رجعان لاسم الإشارة ش (قوله) ويرد بمنع الزوم (الخ) الظاهر أن الممنوع الزوم القطعى إذ منع الظنى مكبرة فانه لا يفهم من قولنا اختصاصا بكذا إلا بئوته لكل منهما (قوله) لأنه عمل طامعا) وسواء اعلم الفساد ام لا لأنه حينئذ طامع فيما أوجبه له الشرع خلافا لبعض المتأخرين شرح مر (قوله) وان لاشئ له) مفهومه انه لو علم الفساد دون هذا استحق وهو ظاهر وكذا يقال في قوله الآتى وأنه

استأثر به أحدهما فتعين ذكر الاشتراك ولو لذلك الإهام (فلو قال قارضتك على أن كل الربح لك فقرض فاسد) (قوله) لأنه خلاف مقتضى العقد وله أجره المثل لأنه عمل طامعا ومن ثم اتجه أنه لو علم للفساد وأن لاشئ له لم يستحق شيئا لأنه غير طامع حينئذ

(وقيل هو (قراض صحيح) نظر اللبني (وان قال كله في قراض فاسد) لما ذكر ولا أجره له وان علم الفساد أي وأنه لا أجره له فيما يظهر لأنه لم يطعم في شيء (وقيل هو (إبضاع) نظر اللبني أيضا والابضاع بيع المال مع (٨٩) من يتجره به تبرعا والبضاعة المال المبعوث

وعلم من اثباتهم أجره المثل تارة ونفيها أخرى صحة تصرفه وهو نظير مام في الوكالة الفاسدة لعموم الاذن (وكونه معلوما بالجزئية فلو لم يعلم أصلا كان (قال) قارضتك (على) ان لك فيه شركة او نصيبا فسد) لما فيه من الغرر (او) على ان الربح بيننا فالأصح الصحة ويكون نصفين) كما لو قال هذا بيني وبين فلان إذ المتبادر من ذلك عرف المناصفة (ولو قال لي النصف) وسكت عما للعامل (فسد في الأصح) لأن صرف الربح للمالك أصالة لأنه تمامه دون العامل فصار كله مختصا بالمالك (وان قال لك النصف) وسكت عن جانبه (صح على الصحيح) لأن صرف مالم يشترط للمالك بمقتضى الأصل المذكور وأساند كل ما ذكر للمالك مثال فلو صدر من العامل شرط مشتمل على شيء مما ذكر فكذلك كما هو ظاهر (ولو) علم لكن بالجزئية كان (شرط لأحدهما عشرة) بفتح أوليه (أو ربح نصف) كالرقيق أو ربح نصف المال أو ربح أحد الاثنين تميزا لا (فسد) القراض سواء أ جعل الباقي للآخر

(قوله وقيل هو قراض) في المتون المجردة والمغني والمحلى قرض بغير ألف وهو ظاهر اه سيد عمر (قوله لما ذكر) أي من أنه خلاف مقتضى العقد (قوله أي وأنه لا أجره له) خلافا للنهاية ولا إطلاق للمغني والأنوار عبارة النهاية ولا أجره له وان ظن وجوبها عبارة سم قوله وأنه لا أجره له مفهومه أنه لا أجره إذا ظن ذلك وفيه نظر إذ لا اعتبار بظن لا منشأ له من الصيغة مراه قول الماتن (ابضاع) أي توكيل بلا جعل ويجرى الخلاف فيما لو قال ابضعتك على ان نصف الربح لك أو كله لك هل هو قراض فاسد أو ابضاع ولو قال خذوه وتصرف فيه والربح كله لك فقرض صحيح أو كله لي فابضاع ولو اقتصر على قوله ابضعتك فهو بمثابة تصرف والربح كله لي فيكون ابضاعا ولو دفع اليه دراهم وقال اتجر فيها لنفسك كان هبة لا قرضا في أصح الوجهين ولو قال خذ المال قراضا بالنصف مثلا صح في أحد وجهين رجحه الاستوى اخذ من كلام الراعي وعليه لو قال رب المال ان النصف لي فيكون فاسدا أو ادعى العامل العكس صدق العامل لأن الظاهر معه أنه نهاية وكذا في المغني إلا أنه قال بدل قوله كان هبة لا قرضا الخ حل على قرض في أحد وجهين يظهر ترجيحه كما قاله بعض المتأخرين اه قول الماتن (وكونه) أي بشرط كون الاشتراك في الربح و(قوله بالجزئية) أي كالنصف أو الثلث و(قوله ان لك) أي أولى معنى قول الماتن (شركة او نصيبا) أي أجزء أو شيئا من الربح أو على ان تخصص بذاته شترهما من رأس المال أو تخصص بركوبها أو بربح أحد الاثنين مثلا ولو كانا مخلوطين أو على انك ان ربحت الفالفك نصفه أو الفين فلك ربعه معنى ونهاية قال عرش ومثل ذلك ما لو قال مشاطرة فلا يصح اه (قوله كما لو قال) إلى الفصل في النهاية وكذا في المغني لا قوله واستاند كل إلى الماتن (قوله كما لو قال الخ) ولو قال قارضتك على أن الربح بيننا أثلاثا لم يصح كما في الأنوار للجهل بمن له الثلث ومن له الثلثان أو قارضتك كقراض فلان وهما يعلمان أي عند العقد القدر المشروط صح وإلا فلا ولو قال قارضتك ولك ربع سدس العشر صح وان لم يعلم قدره عند العقد له هولة معرفته نهاية ومعنى (قوله فصار كله مختصا بالمالك) يحتمل ان تجب الاجرة هنا على التفصيل السابق إذ ليس في الصيغة تصريح بنفيه عن المالك سم على حجج اه عرش (قوله وهو مفسد) ولو قال قارضتك ولم يتعرض للربح فسد القراض لأنه خلاف وضعه اه معنى

(فصل في بيان الصيغة) (قوله في بيان الصيغة) إلى قول الماتن ولو قارض في النهاية لا قوله ولا شيء له إلى الماتن (قوله لصحة القراض) إلى قول الماتن ولو قارض في المغني لا قوله فان اقتصر إلى الماتن (قوله أيضا) أي كالشرط المارة (قوله على ان الربح بيننا) راجع لجميع ما قبله عرش ورشيدى (قوله فان اقتصر الخ) أي ترك قوله على ان الربح بيننا وقضية صنيعة استحقاق العامل الاجرة في مسئلة والتجر فيها المذموم والربح بيننا وانظر ما وجهه اه رشيدى ويأتى عن عرش انه لا يستحق فيها الاجرة أيضا أي كما يفيد التعليل بأنه لم يذكر له الخ (قوله فسد) ولو دفع إليه الفاملا وقال اشتربها كذا ولك نصف الربح ولم يتعرض للبيع لم يصح القراض معنى واسنى وقرر وتقدم في الشرح خلافا (قوله فسد) لعل المراد إذا اريد القراض لا أجره له فيما يظهر (قوله ولا أجره ان علم الفساد) وان ظن وجوبها شرح مروق والشارح وأنه لا أجره له مفهومه أنه لا أجره له ان ظن ذلك وفيه نظر إذ لا اعتبار بظن لا منشأ له من الصيغة مراه (قوله في الماتن أو بيننا) فالأصح الصحة ويكون نصفين قال في شرح الروض قال في الأنوار ولو قال على ان الربح بيننا أثلاثا فسد أي للجهل بمن له الثلث ومن له الثلثان اه (قوله فصار كله مختصا بالمالك) يحتمل ان تجب الاجرة هنا على التفصيل السابق إذ ليس في الصيغة تصريح بنفيه عن العامل (فصل في بيان الصيغة الخ) (قوله فان اقتصر على بيع أو اشترب فسد) لعل المراد إذا اريد القراض حتى لو

(١٨) - وشرواني وابن قاسم - سادس) ام بينهما لأن الربح قد ينحصر في العشرة أو ذلك الصنف مثلا فيختص به أحدهما وهو مفسد (فصل) في بيان الصيغة وما يشترط في العاقدين وذكر بعض أحكام القراض (يشترط) لصحة القراض أيضا (إيجاب) كقارضتك وضاربك وعاملتك وخذه هذه الدراهم واتجر فيها أو بيع واشتر على ان الربح بيننا فان اقتصر على بيع أو اشترب فسد ولا شيء له

لانه لم يذكر له طمعا (وقول) بلفظ متصل (٩٠) كالبيع واراد بالشرط مالا بدمنه لان هذين ركنان (وقيل يكنى) في صيغة الامر كخذ

هذه واتجر فيها (القبول
بالفصل) كما في الوكالة
والجعالة ورد بانه عقد
معاوضة يختص بمعين فلا
يشبه ذينك (وشرطهما)
اى المالك والعامل (كوكيل
وموكل) لان المالك كالموكل
والعامل كالوكيل فلا يصح
اذا كان احدهما محجورا
او عبدا اذن له في التجارة او
المالك مفلسا او العامل
اعمى ويصح من ولى في مال
محجور لمن يجوز ابداعه
عنده وله ان يشرط له
أكثر من اجرة المثل ان لم
يجد كافيا غيره (ولو قارض
العامل آخر باذن المالك
ليشاركه في العمل والربح لم
يجز) اى لم يحل ولم يصح
(في الاصح) لانه خلاف
موضوع القراض الخارج
عن القياس لان احدهما مالك
لا عمل له والآخر عامل لا مال
له فلا يعدل الى ان يعقده
عاملا ن اى ولا نظر الى ان
العامل الاول وكيل عن
المالك فهو العاقد حقيقة
لان ذلك لا يتم مع بقاؤ لاة
العامل غاية الامر ان
الثاني يصير كالنائب عنهما
وهو خلاف موضوع العقد
كما تقرر بل مع خروجه
من البين لتمحض فصله
حينئذ لوقوعه عن جهة
الوكالة ومن ثم احترزوا
ببشاركه عما اذا اذن له في
ذلك لينسلخ من البين

حتى لو اطلق كان توكيلا صحيحا سم على حج اى بلا جعل فلا يستحق العامل فيه شيئا ع ش (قوله) لانه لم
يذكر له طمعا) يؤخذ منه جواب حادثة وقوع السؤال عنها وهى ان شخصاطلب من آخر دراهم ليتجر فيها
فاحضر له ذلك ودفعه له وقال اتجر فيها ولم يرد على ذلك وهو انه لا شىء للعامل في هذه الصورة اه ع ش (قوله)
واراد بالشرط) اى لا المعنى الاصطلاحي لان الخ (قوله في صيغة الامر) يعنى بخلاف صيغة العقد كقارض
فلا بد من القبول اللفظى بخلاف اه كرى (قوله فلا يشبه الخ) اى في هذا الحكم او من كل الوجوه بل
من بعضها فلا يشك ب قوله الآتى كغيره وشرطهما كوكيل وموكل اه سم (قوله ذينك) اى لان الوكالة
مجرد اذن لا معاوضة فيها والجمالة لا تختص بمعين لصحة من رد عبدي فله كذا اه ع ش (قوله محجورا) اى
سفيا او صيبا او مجنونا اه معنى (قوله او عبدا ن الخ) اى ولم باذن سيده في ذلك نهاية ومعنى وسم والاولى
اورقيا كما في المعنى (قوله او المالك مفلسا) عطف على قوله احدهما الخ عبارة النهاية والمعنى اما المحجور
عليه بفلس فلا يصح ان يقارض ويجوز ان يكون عاملا ويصح من المريض ولا يحسب ما زاد على اجرة المثل
من الثلث لان المحسوب منه ما يفوته من ماله والربح ليس بحاصل حتى يفوته وانما هو شىء يتوقع حصوله ولذا
حصل كان يتصرف العامل بخلاف مساقاة فانه يحسب فيها من الثلث لان الثمار فيها من عين المال بخلافه
اه (قوله او العامل اعمى) اى اى مالو كان المالك اعمى فيجوز لكن ينبغي ان لا يجوز مقارضة على معين كما
يتمتع ببيع للمعين وان لا يجوز اقراضه للمعين فلا بد من توكله سم على منبه اقول قد يقال فيه نظر لاذ القراض
توكيل وهو لا يتمتع في المعين كقوله لو كيله بع هذا الثوب الا ان يقال ان ما هنا ليس توكيلا محضا بدليل
اشتراط القبول هنا لفظا اه ع ش (قوله ويصح من ولى في مال محجور لمن يجوز الخ) سواء كان الولي ابا أم
جد ام وصيا ام حاكما امينه نعم ان تضمن العقد الاذن في السفر اتجه كما في المطلب كونه كراداة الولي السفر
بنفسه معنى ونهاية قول المتن (باذن المالك) خرج ما باذن الولي او الوكيل فانه وان لم يجز ايضا لكن لا يصح
التصرف لان ولايتهما لا يستفاد بها الاذن في الفاسد اه سم وسيفيده الشارح كالتبعية والمعنى في شرح
ولذا فسد القراض نفذ الخ (قوله لم يحل ولم يصح) اى القراض الثاني اما الاول فباتي محاله كما هو ظاهر م
اه سم (قوله الخارج) نعت القراض (قوله ان احدهما الخ) بيان للموضوع (قوله لان ذاك) اى كون
العاقد حقيقة هو المالك والعامل لانما هو وكيل له (قوله بل مع خروجه الخ) عطف على مع بقاء الخ اه
سم اى بل انما يتم ذاك مع الخ (قوله لتمحض فعله الخ) اى مقارضة بالآخر عن جهة كونه وكيلا لاعن
جهة كونه عاملا اه كرى (قوله ومن ثم) اى من اجل تمام ذاك مع خروجه من البين (قوله احترزوا)
الى قوله وان لم يفعل في النهاية والمعنى (قوله يبشاركه) عبارة المعنى بقوله لبشاركه اه (قوله لينسلخ) اى
يخرج (قوله بشرط ان يكون المال نقدا الخ) فلو وقع بعد تصرفه وصيرورة المال عرضا لم يجز قال الماوردى
ولا يجوز عند عدم التعيين ان يقارض الا امينانهاية ومعنى (قوله واذن المالك الخ) عبارة المعنى والاشبه

اطلق كان توكيلا صحيحا (قوله فلا يشبه ذينك) قد يشك بقولهم واللفظ للروض وشرحه وهى اى عاقد
اقرض لسكون القراض توكيلا وتوكلا بعوض كالوكيل والموكل فى أنه يشترط اهلية التوكيل فى المالك
الخ وقول البهجة عقد القراض يشبه التوكيل الخ لان ان يراد لا يشبه ذينك فى هذا الحكم او من كل
الوجوه بل من بعضها (قوله او عبدا ن الخ) لعله بلا اذن سيده (قوله فى المتن باذن المالك) خرج ما باذن
الولى او الوكيل فانه وان لم يجز ايضا لكن لا يصح التصرف لان ولايتهما لا يستفاد بها الاذن فى الفاسد
(قوله اى لم يحل ولم يصح) اى القراض الثانى اما الاول فباتى محاله كما هو ظاهر فان تصرف الثانى فله اجرة
المثل والربح كله للمالك ولا شىء للعامل الاول حيث لم يعمل شيئا شرح م (قوله بل مع) عطف على مع بقاء الخ
ش (قوله واذن المالك له فى ذلك يتضمن عز له وان لم يفعل) فى الناشئ وهى يعزل بمجرد الاذن ام لا حتى
يقارض ثلاث احتمالات الثالث ان ابتداء المالك العزل او هو فلا هو الاشبه قاله ابن الرفعة قال الاذرى وهذا

فى

ويكون وكيل فيه فيصح قال ابن الرفعة بشرط أن يكون المال نقدا خالصا حينئذ أى لانه

ابتداء اقراض واذن المالك له فى ذلك يتضمن عز له وان لم يفعل ما اذن له فيه على الاوجه (و) مقارضة آخر (بغير اذنه) اى اى المالك تصرف

(فاسد) لما فيه من الافتيات
وعبر ثم لم يجزوهنا بفاسد
تفتنا ولا يؤثر فيه إفادة الاول
حكيمين الحرمة والفساد
والثاني الثاني فقط لما هو
مشهور ان تعاطى العقد
الفساد حرام ولا تميز الفساد
ثم بحكاية الخلاف فيه لان
هذا أمر خارج عن اللفظ
الذي هو محل التفني لا غير
فاستو باحثنذر فان تصرف
الثاني) في المسئلة الاولى
صح تصرفه مطلقا فيما
يظهر لعموم الاذن والفساد
لما خصوصه فهو نظير
ما مر في الوكالة الفاسدة ولا
شيء له في الربح بل ان طعمه
المالك لزمه اجرة مثله
والافلا ولا شيء له على العامل
فما يظهر أيضا وفي المسئلة
الثانية (تصرف غاصب)
لان الاذن صدر من ليس
بمالك ولا وكيل (فان اشترى
في الذمة) للاول ونقد الثمن
من مال القراض و ربح
(وقلنا بالجديد) المقرر في
المذهب الظاهر عند من له
أدنى المام به وهو أن الربح
لغاصب اشترى في الذمة
وتقدم المغصوب لصحة
شرائه وإنما الفاسد تسليمه
فيضمن ماسله وبما قرره
اندفع ما قيل لم يتقدم لهذا
الجديد ذكر في الكتاب فلا
تحسن الاحالة عليه

في المطلب أنه ينزع لمجرد الاذن له في ذلك ان ابتداء المالك به لان أجاز به سؤاله فيه اه زاد النهاية قال
الاذرعى وهذا انزع الهمجرد إذ منه مع ابتدائه فيما إذا امره أمر اجاز ما لا كما صوره الدارمي ان رأيت ان
تقارض غيرك فافعل اه وفي سم عن الناشري مثل ما مر عن النهاية قال ع ش والرشيدى قوله مر لان
اجاب به سؤاله اه فان اجاب المالك به سؤال العامل لم ينزل إلا بمقارضة غيره اه وفي الجبري مافضه والمعتد
انه لا ينزل إلا بالعقد مطلقا اه ابتداء المالك ام لاحلي ومراه وقوله وم ر لعله في غير النهاية ثم ليراجع
ما وجه اعتماد ما قاله مع مخالفته للتحفة والنهاية والمعنى قول المتن (فاسد) مطلقا سواء قصد المشاركة
في عمل و ربح ام ربح فقط ام قصد الانسلاخ لا انتفاء إذن المالك و ائتمانه على المال غيره كالمال او اراد الوصى
ان ينزل وصيا منزله في حياته يقيم في كل ما هو منوط به فاه لا يجوز كما قاله الامام قال السبكي ولو اراد ناظر
وقف شرط له النظر إقامة غيره مقامه وإخراج نفسه من ذلك كان كما مر في الوصى نهاية ومعنى قال ع ش قوله
ناظر وقف شرط له الخ ومنه الارشد في الوقف الاهلى المشروط فيه النظر لا ارشد كل طبقة عليه فلا يجوز له
إخراج نفسه وإقامة غيره مقامه ولو فعل ذلك لا ينفذ حقه باق وقوله وإخراج نفسه الخ اه مالو اقامه مقامه
في امور خاصة كالنصرف في عمارة او نحوها مع بقاء المقيم على استحقا فله لم يمتنع و خرج بمن شرط له النظر غيره
فله إخراج نفسه من النظر متى شاء ويصير الحق في ذلك للقاضي يقرره من شاء كقبلة الوظائف وإذا سقط
حقه لغيره جاز له الاخذ في مقابلة الاسقاط كما ذكره وفي القسم والنشوز والجمالة اه كلام ع ش (قوله) إفادة
الاول) اه لم يجز و (قوله) والثاني الثاني) اه إفادة فاسد الفساد (قوله) لما هو مشهور ان الخ) اه فالثاني
أيضا فيفد الحكمين والاولى أن يجب ان إفادة الاول الحكم الثاني بواسطة نظير ذلك المشهور لا بنفسه (قوله)
ولا غير الفساد الخ) عطف على قوله إفادة الاول الخ (قوله) فاستويا) اه التعبير ان (قوله) في المسئلة الاولى) اه
في مقارضة العامل آخر باذن المالك (قوله) مطلقا) اه سواء اشترى في الذمة لا بقصد نفسه او اشترى بعين مال
القراض (قوله) ولا شيء له في الربح الخ) عبارة النهاية ومحل المنع بالنسبة للثاني اما الاول فالقراض باق في حقه
فان تصرف الثاني فله اجرة المثل والربح كله للمالك ولا شيء للعامل الاول حيث لم يعمل شيئا اه (قوله) بل ان
طعمه المالك لزمه الخ) قد يقال التظميع لازم لاشتراط المشاركة في الربح الذي دل عليه قوله ليشركه الخ فلا
يحتمل هذا التفصيل اه سم اه ولهذا اطلق النهاية لزوم الاجرة (قوله) ولا شيء له) اه للثاني (على العامل)
اه الاول (قوله) ايضا) اه كالأشياء له على المالك (قوله) او في المسئلة الثانية) اه في المقارضة بغير إذن
المالك وهو عطف على قوله في المسئلة الاولى قول المتن (تصرف غاصب) اه فتصرفه تصرف غاصب
فيضمن ما تصرف فيه نهاية ومعنى وشرح منهج وفي الجبري عن ع ش تصرف الثاني ليس بقيد بل يضمن
بوضع اليد عليه وان لم يتصرف اه (قوله) لان الاذن) الى قوله نعم في النهاية (قوله) الظاهر) اه الجديد الخ
(قوله) أدنى المام به) اه مباشرة بالمذهب اه كرى (قوله) وهو) اه الجديد (قوله) فيضمن ماسله) اه
الثمر الذي سلمه ويسلم له الربح سواء علم بالحال ام لا كما صرح به سليم الرازى اه معنى (قوله) وبما قرره)
هو قوله المقرر في المذهب الظاهر عند من له أدنى المام به (قوله) اندفع الخ) فيه نظر ظاهر سم على حج
واعل وجه منع ان ذلك معلوم لمن ذكر بل لا يهتدى اليه الا من له كثرة احاطة فلا ينبغي الاحالة عليه اه ع ش
عبارة السيد عمر وكان وجه النظر ان ما ذكره غايته ما يفيد التصحيح فلا يدفع في الحسن اه (قوله) ما قيل
الخ) ارتضى به المعنى عبارته تنبيه هذا الجديد الذي ذكره لم يتقدم له ذكر في الكتاب فلا يحسن الاحالة
عليه وقد صرح في المحرر هنا بمسئلة الغاصب وذكر القولين فيها ثم فرع على الجديد مسئلة الكتاب وهو حسن
واسقط المصنف مسئلة الغاصب وهي اصل لما ذكره فاختلفا اما حال عليه في الروضة مع عدم ذكره له هنا
إذا أمره أمر اجاز ما كما صوره الدارمي بخلاف ما لو قال ان رأيت ان تقارض غيرك فافعل اه وشرح مر (قوله)
بل ان طعمه المالك لزمه الخ) قد يقال التظميع لازم لاشتراط المشاركة في الربح الذي دل عليه ليشركه في العمل
فلا يحمّل هذا التفصيل (قوله) وبما قرره اندفع الخ) فيه نظر ظاهر

(فالربح) كله للعامل الاول في الاصح) لان الثاني تصرف له باذنه فاشبه الوكيل (وعليه الثاني أجرته) لانه لم يعمل بمجانا وقيل هو الثاني جميعه

واختيار لانه لم يتصرف باذن المالك فاشبه المالك بالمتصرف في الزمة لنفسه فيقع بنفسه (وإن اشترى بعين مال القراض فباطل) شرؤه لانه شراء فضولي (ويجوز أن يقارض) (٩٣) المالك (الواحد اثنين متفاضلا) حظهما من الربح ويجب تعيين أكثرهما (ومتساويا) لان

عقده معها كعقدين وإن شرط على كل مراجعة الآخر لم يضر خلافا لما اطل به البقيني لانهما بمثابة عامل واحد فلم يناف ما مر من اشتراط استقلال العامل ولا قولهم لو شرط عليه مشرفا لم يضر (و) يجوز أن يقارض (الاثنين واحدا) لانه كعقدين ويشترط فيها إذا تقاوتا فيها شرطه أن يعين من له الأكثر (والربح بعد نصيب العامل بينهما بحسب المال) ولا يفسد ما فيه من شرط بعض الربح لمن ليس بمالك ولا عامل (وإذا فسد القراض) وبقى الاذن لنحو فوات شرط ككونه غير نقد والمقارض مالك (نفذ تصرف العامل) نظرا لبقاء الاذن كافي الوكالة الفاسدة أما إذا فسد لعدم اهلية العاقد أو المقارض ولي أو وكيل فلا ينفذ تصرفه (والربح) كله (للمالك) لانه نماء ملكه وعليه الخسران ايضا (وعليه للعامل اجرة مثل عمله) وإن لم يحصل ربح لانه عمل طامعا في المسمى ولم يسلم له نعم إن علم الفساد وأنه لا اجرة له فلا شيء له كاهو ظاهر نظير ما مر وكذا إذا اشترى في الزمة ونوى نفسه لان الربح يقع له فلم يستحق على

لتقدم ذكره له في البيع والغصب اه (قوله واختير) عبارة النهاية والمغني واختاره السبكي اه (قوله) امالو اشترى في الزمة لنفسه) أي واطلق وبقى المالك في نفسه والعامل الاول فيه نظرا ونقل عن الزبائدي بالدرس انه يقع للعامل الثاني قياسا على ما في الوكالة اقول هذا قريب فم لو اذن له في شراء شيء بعينه امالو اذن له في التجارة من غير تعرض لشيء بخصوصه فينبغي الصحة ويكون ما اشتراه مشتركا بينهما اه ع ش (قوله) فيقع لنفسه) أي لا للقراض فيكون الربح كله له والمال مضمون عليه ضمان المغموص اه ع ش (قوله) فيقع لنفسه) هذا كله إن بقي المال فان تلف في يد العامل الثاني وعلم بالحال فغاصب فقرار الضمان عليه وإن جهل فعلى العامل الاول معنى واسنى وانوار قول الماتن (متفاضلا ومتساويا) كان يشترط لاحدهما الثلث الربح والاخر الربع ويشترط لهما النصف بالسوية اه شرح منهج (قوله) ويجب تعيين أكثرهما) المراد تعيين احدهما من الآخر اما بتعيين أكثرهما أو اقلهما وكذا يقال فيما يأتي اه رشيدى (قوله) لم يضر) وفاقا لشرح المنهج والنهاية وخلافا للمغني وشرح الروض (قوله) ولا قولهم الخ) عطف على ما مر قول الماتن (واحد) أي عاملا واحدا (قوله) شرطه) أي للعامل (قوله) من عليه الخ) أي من المالكين ووضح منه قول الشارح م من له الأكثر لان التعبير بعلمه يؤم ثبوت الاكثر في ذمة احد المالكين نعم اوضح منها ان يقول من الأكثر من جهة اه ع ش عبارة المغني والروض مع شرحه وان تقاوتا كان شرط احدهما للعامل النصف والاخر الربع فان اجهل الميز أو عينا جاز ان علم قدر المال منها اه قول الماتن (بحسب المال) فان كان مال احدهما الفين والاخر الفا وشرط للعامل نصف الربح اقتسمانصفه الآخر بينهما اثلاثا على نسبة ماليهما مغني وشرحا لروض والمنهج (قوله) ولا يفسد) أي ولا يجعل الربح بحسب المال فسد الخ اه سم عبارة المغني والروض وشرح المنهج فان شرطنا غير ما تقتضيه النسبة فسد العقد اه أي كان شرط التساوى بين المالكين المتفاوتين مالا أو شرط لصاحب الاقل من المالكين الاكثر من الربح ع ش (قوله) لمن ليس بمالك الخ) لان صاحب الثلث إذا شرط له قدر ما لصاحب الثلثين يصدق عليه بالنسبة لما زاد على الثلث انه ليس بمالك ولا عامل (قوله) والمقارض مالك) الجملية حال من القراض في الماتن وهو إلى قوله نعم في المغني لا اقل قوله لعدم اهلية العاقد (قوله) فلا ينفذ تصرفه) أي ويضمنه ضمان المغموص لو وضع يده عليه بلا إذن من المالك اه ع ش (وإن لم يحصل ربح) بل وإن حصل خسران اه ع ش (قوله) نعم إن علم الفساد الخ) وفاقا للشروح والروض والبهجة والمنهج وخلافا للنهاية والمغني ولظاهر الانوار (قوله) وانه لا اجرة له الخ) قضيته ان مجرد علم الفساد لا يمنع الاستحقاق ووجهه انه حينئذ طامع فيما وجهه الشرع من اجرة المثل اه سم (قوله) نظير ما مر) وهو قوله ولا فلا في شرح فان تصرف الثاني اه كرى وقال ع ش أي بعد قول المصنف فلو قال قارضتك على أن كل الربح لك فقرارض فاسد اه ولا مانع من إرادتهما معا (قوله) وكذا إذا اشترى الخ) أي أو قال بع في هذا واشترى أو قال اتجر فيه ولم يزد كرر بخلاف شيء لان ما ذكره توكيل لا قراض اه ع ش أي كما مر في اول الفصل (قوله) ونوى نفسه) أي أو اطلق كما تقدم عن ع ش بزيادة (قوله) نعم إن جهل ذلك الخ) خلافا لاطلاق النهاية والمغني والانوار وشرح المنهج والروض والبهجة وتقدم استشكل سم إياه بما نصه وفيه نظر إذ لا اعتبار بظن

(قوله) أمالو اشترى في الزمة لنفسه فيقع لنفسه) وبقى حالة الاطلاق قبل يقع لنفسه أو للاول وينبغي مراجعة باب الوكالة (قوله) لم يضر خلافا لما اطل به البقيني الخ) كذا شرح م ر وانظر شرح الروض (قوله) ولا يفسد الخ) أي ولا يجعل الربح بحسب المال فسد الخ (قوله) والمقارض مالك) قيد في قول الماتن وإذا فسد القراض ش (قوله) لانه عمل ضامع في المسمى الخ) فرجع إلى الاجرة إن علم الفساد وظن ان لا اجرة نظير ما مر كما افاده السبكي شرح م ر (قوله) وانه لا اجرة له الخ) قضيته ان مجرد علم الفساد لا يمنع الاستحقاق ووجهه انه حينئذ طامع

المالك شيئا (إلا إذا قال قارضتك وجميع الربح فلا شيء له في الاصح) لانه لم يطعم في شيء نعم إن جهل ذلك بان ظن أن هذا لا يقطع حقه من الربح أو الاجرة وشهد حاله بجهله بذلك استحق أجرة المثل فيما يظهر (و) يتصرف العامل محتاطا

لابغين) فاحش في نحو بيع أو شراء (ولا نسيئة في) ذلك الغرر ولا نه قد يتلف رأس المال فبقى العدة (٩٣) متعلقة بالمالك (بلا اذن) بخلاف ما إذا

أذن كالكيل ومن ثم جرى
هنا في قدر النسيئة وإطلاقها
في البيع مأمور ثم نعم منع
المالوردي البيع والشراء
سلما لأنه أكثر غررا قال
فإن أذن له في الشراء سلما
جاز أو البيع سلما يجوز لأن
الشراء أخطأه وفيه نظر
ظاهر ويجب الاشهاد
والا ضمن بخلاف الحال
لأنه يحبس المبيع إلى استيفاء
الثمن ومتى أذن في التسليم
قبل قبض الثمن لم يجب
اشهاد والمراد بالاشهاد
الواجب كما رجحه ابن
الرفعة أن لا يسلم المبيع حتى
يشهد شاهدان على إقراره
بالعقد قال الأسنوي أو
واحد ثقة أو قضية كلام
ابن الرفعة أنه لا يلزمه
الاشهاد على العقد وقد
يوجه بأنه قد يتيسر له البيع
بربح بدون شاهدين ولو
أخر البيهقات ذلك لحاز
له العقد بدونهما ولزمه
الاشهاد عند التسليم (وله
البيع) وكذا الشراء كما قال
جمع متقدمون (بعرض)
ولو بلا اذن لأن الغرض
الربح وقد يكون فيه وبه
فارق الوكيل وقضيته أن له
البيع بنقد غير نقد البلد
لكن منعه العراقيون
وبه جز ما في الشركة وفرق
السبكي بأن نقد غير البلد

لا منشأ له من الصيغة م ر اه (قوله فاحش) إلى قوله والمراد بالاشهاد في المعنى الاقوله ومن ثم إلى نعم وإلى
قول المتن ولا يعمل في النهاية الاقوله نعم إلى ويجب الاشهاد وقوله أو المحكم (قوله فاحش) ظاهر أنه يبيع
بغير الغبن الفاحش ولو كان ثم من يرغب فيه بتمام قيمته ولعله غير مراد اخذنا تقدم في الوكالة أن محل الصحة
إذ الم يكن ثم راغب يأخذه هذه الزيادة اه ع ش (قوله للغرر الخ) عبارة المعنى لأنه في الغبن يضر بالمالك
وفي النسيئة بما يهلك رأس المال الخ فيتضرر ايضا اه (قوله لأنه قد يتلف الخ) لعل هذا في الشراء فقط اه سم
وقد يصرح به قول شرح المنهج ووجه منع الشراء نسيئة أنه كما قال الراعي قد يتلف الخ اه وقول الرشدي
قوله للغرر يرجع للبيع وقوله لأنه قد يتلف رأس المال الخ راجع للشراء اه لكن قضية اقتصار
المعنى وشرح الروض في تعليل منع البيع والشراء نسيئة على احتمال التلف رجوعه للبيع ايضا وهو
الظاهر قول المتن (بلا اذن) أي من المالك في الغبن والنسيئة معنى وع ش (قوله بخلاف ما إذا
أذن الخ) أي يجوز أي ومع جواز ه ينبغي أن لا يسالغ في الغبن كييع ما يساوي مائة بعشرة بل يبيع بماتدل
القرينة على ارتكابه عادة في مثل ذلك فإن بالغ في الغبن لم يصح تصرفه اه ع ش (قوله ومن ثم) أي من أجل
أنه كالوكيل (قوله في البيع) أي نسيئة (قوله مأمور ثم) أي في الوكالة أي من أنه ان عين له قدرا اتبع والا فان
كان ثم عرف في الأجل حمل عليه والاراعى المصلحة اه ع ش (قوله منع المالوردي) أي عند الاذن
في النسيئة معنى وشرح الروض وسم (قوله أو البيع سلما يجوز) في شرح الروض وقد يقال الاوجه جوازه
في صورة البيع ايضا لوجود الرضا من الجانبين اه سم عبارة المعنى والاوجه كما قال شيخنا جوازه
في صورة البيع الخ اه (قوله وفيه نظر) كذا شرح م ر اه سم ولعله في محل آخر من النهاية (قوله وفيه
نظر ظاهر) أي فالقياس الجواز مطلقا لأن الحق لهما لا يعدوهما حيث أذن جاز لأنه راض بالضرر
والعامل هو المباشر اه ع ش (قوله ويجب الاشهاد) أي في البيع نسيئة معنى وشرح المنهج وع ش
وفي شرح الروض والمعنى قال الأذرعى ويجب أن يكون البيع أي نسيئة من ثقة ملى كما مر في بيع مال
المحجور وقال المالوردي ولو شرط على العامل البيع بالمؤجل دون الحال فسد العقد اه (قوله والا ضمن)
أي بالقيمة وقت التسليم ويكون للحيلولة لأنه يضمن الثمن اه ع ش (قوله لم يجب اشهاد) لعدم جريان
العادة بالاشهاد في البيع الحال نهاية ومعنى وشر حال الروض وبهجة قال ع ش ويؤخذ منه أي التعليل أن
العادة لو جرت به في محل القراض وعلم المالك بها وجب الاشهاد ولا مانع منه اه (قوله على إقراره) أي
المشتري (قوله قال الأسنوي الخ) معتمدا اه ع ش (قوله أو واحد ثقة) عبارة المعنى وشرح الروض وقياس
مأمور في الوكالة بأداء الدين ونحوه الاكتفاء بشاهد واحد وبمستور قاله الأسنوي اه قال السيد عمر كان وجه
الاكتفاء بواحد ثقة أنه يمكن الاثبات به مع التين وعليه فينبغي أن يكون محله حيث كان ثم قاض يرى ذلك اه
قول المتن (وله البيع بعرض) وله شراء المعيب ولو بقيته معينا عند المصلحة وليس له ولا للمالك رده بالعيب
معنى والروض مع شرحه (قوله لأن الغرض) إلى المتن في المعنى (قوله وقضيته) أي التعليل بأن الغرض الخ
(قوله وبه جز ما الخ) أي بالمنع واعتمده الشارح م ر ثم اه ع ش (قوله وفرق السبكي بأن نقد الخ) ويؤخذ
منه أنه إن راجح ذلك ويؤيده كلام ابن أبي عصرون السابق أي في الشركة م ر وشرح الروض

فيما أوجه الشرع من أجرة المثل (قوله لأنه قد يتلف رأس المال الخ) لعل هذا في الشراء فقط (قوله نعم منع
المالوردي الخ) أي عند الاذن بالنسيئة كما أوضح به شرح الروض عنه (قوله أو البيع سلما يجوز الخ) في شرح
الروض وقد يقال الاوجه جوازه في صورة البيع ايضا لوجود الرضا من الجانبين (قوله وفيه نظر ظاهر
الخ) كذا شرح م ر (قوله قبل قبض الثمن) أي حيث امتنع التسليم قبل قبض الثمن (قوله والمراد بالاشهاد
الواجب الخ) كذا شرح م ر (قوله في المتن وله البيع بعرض) قال في شرح الروض واستشكله الأسنوي بالمنع في
الشريك ويجب بأنهم لم يمتنعوا في الشريك وإنما قالوا لا يبيع بغير نقد البلد والمراد بنقد غير نقد البلد إلا أن
يروج وبه صرح ابن أبي عصرون ولا اشكال اه (قوله وفرق السبكي الخ) كذا شرح م ر وفي شرح

لا يروج فيها بخلاف العرض (وله) قال (٩٤) الاسنوى بل عليه (الرد يعيب) حال كون الرد بناء على مذهب سيويه وليس ضعيفا

اه سم (قوله لا يروج فيها) أى فى البلداه سم قول المتن (وله الرد الخ) أى العامل عند الجهل اه معنى (قوله على مذهب سيويه) أى من صحة مجئ الحال من المبتداه ع ش عبارة الغنى تنبيه اعترض تعبير المصنف بان جملة تقتضيه لا يصح كونها صفة للرد لانها معرفة والجملة فى معنى التكررة ولا كونها حالا من الرد لانه مبتدأ ولا يجئ الحال منه عند الجمهور ولا حالا من الضمير العائد على الرد فى الجار والمجرور الواقع خبرا لتقدمه على المبتدأ ولا يتحمل حينئذ ضمير اعند سيويه وواجب اما يجعل لام الرد للجنس فيكون فى معنى التكررة فيصح وصفه بجملة تقتضيه فهو كقوله تعالى وآية لهم الليل نسلخ منه النهار واما يجعل الجملة صفة عيب والتقدير يعيب يقتضى الرد به مصلحة وحينئذ لم توصف التكررة الا بنكرة واما بصحة مجئ الحال من المبتدأ كما صرح به ابن مالك فى كتابه يسمى سبك المنظوم تبعاً لسيويه واما يجعل الرد فاعلا بالظرف وان لم يعتمد كما ذهب اليه الاخفش وغيره وان منه سيويه وحينئذ يصح مجئ الحال منه اه (قوله وان رضى به المالك) فى اطلاقه مع قوله بل عليه ما لا يخفى فالوجه اختصاص هذا بله وعدم تعلقه ايضا بعليه اه سم وحاصله جواز الرد للعامل ان رضى المالك بالمعيب وكان المصلحة فى الرد وجوبه عليه ان لم يرض المالك بذلك (قوله فلا يرد) أى لا يجوز له الرد ولا ينفذ منه اه ع ش (قوله فان استويا جاز له الخ) ولا ينافى هذا ما يأتى قريبا من انه اذا استوى الامر فى المصلحة رجع الى اختيار العامل لان ذلك عند اختلافهما وما هنا فيما اذا توافقا على استواء الامرين اه ع ش (قوله حيث يجوز للعامل) وذلك حيث لم تكن المصلحة فى الابقاء اه ع ش (قوله رده على البائع الخ) قد بتعذر ذلك لعدم ثبوت الحال مع انكار البائع سم على حج أى فيكون الرد من جهة العامل فقط فان تعذر عليه ذلك فينبغى ان يتصرف فيه المالك بالظرف اه ع ش (قوله ونقض البيع) أى فسخه اه ع ش (قوله صرفه) أى المالك العقيد يحتمل ان المعنى رده المالك (قوله التفصيل السابق الخ) وهو ان سماه وصدة لم يقع العقد للوكيل والواقع له اه ع ش (قوله عنده) أى الحاكم أو المحكم (قوله فان استوى الخ) أى عند الحاكم قول المتن (ولا يعامل الخ) أى لا يجوز ولا ينفذ (قوله المالك) أى ولا وكيله حيث كان يشتري للمالك اه ع ش (قوله لانه يؤدى الخ) صريحه امتناع معاملته وكيله وما ذنبه بخلاف مكانه ولو فاسد او خرج بمال المالك غيره كان أى المالك وكيله عن غيره فتجوز معاملته قليوبى اه يجيرى (قوله بمال القراض) أى قوله وقضية المتن فى النهاية (قوله أى لا يبيعه اياه) أى ولا يشتري منه للقراض كافى كلام غيره فكان الاولى حذف هذا التفسير لاهامه اه رشيدى عبارة الانوار ولا يعامل المالك ولا يستاجر منه كمالا للقراض اه (قوله بخلاف شرائه) أى شراء العامل مال القراض و (قوله له منه بعين الخ) أى لنفسه من المالك بعين من مال نفسه او بدين فى ذمته سم وع ش (قوله بطل) أى الشراء اه سم (قوله مطلقا) أى شرط البقاء اولا (قوله وجان) اعلم أنه ان

خلافا لمن زعمه ويصح كونه حالا من ضمير الظرف وزعم انه اذا تقدم لا يتحمل ضميرا مردود (تقتضيه) ويصح كونه صفة للرد اذا تعريفه للجنس وهو كالنكرة نحو وآية لهم الليل نسلخ منه النهار (مصلحة) وان رضى به المالك لان له حقاً فى المال بخلاف الوكيل (فان اقتضت) المصلحة (الامساك فلا يرد) فى (الاصح) لا خلا له مقصود العقد فان استويا جاز له الرد قطعاً (وللمالك الرد) حيث يجوز للعامل وأولى لانه مالك الاصل ثم ان كان الشراء بالعين رده على البائع ونقض البيع اوفى الذمة صرفه للعامل وفى وقوعه له التفصيل السابق فى الوكيل بين ان يسميه فى العقد ويصدق البائع وان لا (فان اختافا) أى المالك والعامل فى الرد والامساك أى لا اختلافهما فى المصلحة (عمل) من جهة الحاكم او المحكم (بالمصلحة) الثابتة عنده لان كلاهما له حق فان استوى الامساك والرد فيها رجع لاختيار العامل كما يحته ابن الرفعة لم يمكنه من شراء المعيب بقيمته أى فكان جانبه هنا اقوى (ولا يعامل المالك) بمال القراض أى لا يبيعه اياه لانه يؤدى الى بيع ماله بماله بخلاف شرائه له منه بعين

الروض قلت ويؤخذ منه انه ان راجح ذلك ويؤيده كلام ابن أبى عمرو السابق اه (قوله لا يروج فيها) أى فى البلد ش (قوله بل عليه) فى شرح الروض فيما اذا اقتضت المصلحة الرد مانصه بل القياس وجوبه على العامل كعكسه اه (قوله وان رضى به المالك) فى اطلاقه مع قوله بل عليه ما لا يخفى فالوجه اختصاص هذا بل وعدم تعلقه ايضا بعليه (قوله رده على البائع الخ) قد بتعذر ذلك لعدم ثبوت الحال مع انكار البائع (قوله بين ان يسميه فى العقد ويصدق البائع وان لا) هذا التفصيل لم يتقدم فى الوكيل فى مسائل العيب ولم يزد فيها هناك على قوله وعلم عامر انه حيث لم يقع للموكل فان كان الشراء بالعين بطل الشراء وإلا وقع للوكيل اه وانما تقدم ذلك التفصيل فى مسائل المخالفة لكن لا يبعد جريانه فيها هناك لانه حيث انصرف عن المالك كان سبب انصرافه عنه مخالفة ما تنزل عليه الاذن وهو السلم فليتامل (قوله بخلاف شرائه له) كان المراد شراء العامل مال القراض لنفسه من المالك بعين من مال نفسه او بدين فى ذمته (قوله بطل) أى الشراء (قوله فهل لاحدهما معاملة الآخر وجان) اعلم انه ان كان المراد بمعاملة الآخر ان الآخر

أودين فانه لا يحذور فيه لتضمنه فسخ القراض ومن ثم لو اشتراه منه بشرط بقاء القراض بطل خلافا لمن اوهم الصحة مطلقا ولو كان له عاملان مستقلان فهل لاحدهما معاملة الآخر وجان كان

كان المراد بمعاملة الآخر أن الآخر يشتري من مال القراض لنفسه فالجواز قريب لا يتجه غيره وإن كان المراد بهما الآخر يشتري منه للقراض فلا ينبغي إلا القطع بامتناع ذلك ولا مجال فيه للخلاف لأن فيه مقابلة مال المالك بماله هذا كله إذا كان المال واحدا وكل منهما عامل فيه على الاستقلال بلا مراعاة الآخر كما هو ظاهر العبارة أما إذا انفرد كل من العاملين بمال كما صور به بعضهم مسئله الوجهين فأراد أحدهما أن يشتري من صاحبه لنفسه فالوجه بل القطع جواز ذلك لأنه اجنبي بالنسبة للمعامل الآخر وإن أراد أن يشتري لقراضه فالوجه امتناعه لأن فيه مقابلة مال المالك بماله فليحرر سم على حج اه ع وش وقوله كما صور به بعضهم جرى عليه المغنى عبارة ولو كان له عاملان كل واحد منهما منفرد بمال فهل لأحدهما الشراء من الآخر فيه وجهان في العدة والبيان أصحهما لا اه (قوله وقضية المتن الجواز) اعتمده مر اه سم ولعله في غير شرحه أو في محل آخر منه والافلامه هنا صريح في اعتماد المنع (قوله ووجه ظاهر) وهو ما مر من أنه يؤدي الخ (قوله بغير جنس) إلى التنبيه في النهاية (قوله بغير جنس رأس ماله) أي مع بقائه فلو باعه بجنس آخر جاز الشراء بذلك الآخر كما هو ظاهر بل معلوم من قوله باع الذهب بدرهم الخ (فرع) هل للعامل الكافر شراء المصحف للقراض يتجه الصحة أن صححنا شراء الوكيل الكافر المصحف لموكله المسلم ولا يعارض ذلك؛ يلزم أن يملك من المصحف بقدر حصته من الربح لأن حصوله امر مستقبل غير لازم للعقد سم على حج اه ع ش (قوله بقاءه) أي القراض (قوله ولا بأكثر من رأس المال والربح) فإن فعل لم يقع الزائد لجهة القراض اه شرح المنهج زاد المغنى والروض مع شرحه فلو كان رأس المال وحده أو مع ربحه مائة فاشترى عبدا بمائة ثم اشترى آخر بعين المائة فالثاني باطل سواء اشترى الأول بالعين أم في الذمة لأنه إن اشتراه بالعين فقد صارت ملكا للبائع بالعقد الأول وإن اشترى في الذمة فقد صارت مستحقة للصرف للعقد الأول وإن اشترى الثاني في الذمة وقع للعامل حيث يقع للوكيل إذا خالف اه (قوله والربح) إلى قول المتن لم يقع للمالك في المغنى إلا قوله فإن فعل فسيأتي وقوله ولا ربح (قوله إذ ظاهر المتن عود بغيره الخ) وهو صريح شرح المنهج

يشتري من مال القراض لنفسه فالجواز قريب لا يتجه غيره كافي الوصيين المستقلين فإن لأحدهما أن يشتري لنفسه من الآخر كما يأتي في محله بما فيه وإن كان المراد بهما أن الآخر يشتري للقراض من صاحبه بمال القراض فلا ينبغي إلا القطع بامتناع ذلك فضلا عن إجراء خلاف فيه مع ترجيح الجواز لأن فيه مقابلة مال المالك بمال المالك فكما امتنع بيع العامل من المالك فليمتنع بيع أحد العاملين من الآخر للقراض لأن المال للمالك فيلزم مقابلة ماله بماله هذا كله إن كان المراد أن المال واحد وكل منهما عامل فيه على الاستقلال كما هو ظاهر العبارة أما لو قارض أحدهما وحده على مال وقارض الآخر وحده على مال آخر كما صور بذلك بعضهم مسئله الوجهين فأراد أحدهما أن يشتري لنفسه من الآخر من مال القراض الذي معه فالوجه جواز ذلك بل القطع به لأنه اجنبي بالنسبة للمعامل الآخر وإن أراد أن يشتري لقراضه بمعاملة الآخر فالوجه امتناعه لأن فيه مقابلة مال المالك بمال المالك فليحرر (معاملة الآخر) بأن يبيعه مال القراض (قوله وقضية المتن الجواز) اعتمده مر (قوله في المتن ولا يشتري للقراض الخ) هل شرطه عدم الإذن أيضا كما هو قياس ما بعده (قوله بغير جنس رأس ماله) أي مع بقائه فلو باعه بجنس آخر جاز الشراء بذلك الآخر كما هو ظاهر وهو حينئذ نظير ما ذكره قوله باع الذهب بدرهم الخ (فرع) هل للعامل الكافر شراء المصحف للقراض الذي يتجه الصحة أن صححنا شراء الوكيل الكافر المصحف لموكله المسلم لو وقع الملك للموكل دونه ولا يعارض ذلك أنه يملك حصته من الربح بشرطه فيلزم أن يملك جزءا من المصحف لأن حصول الربح امر مستقبل غير لازم للعقد على أنه لا يملك حصته من الربح بمجرد حصول الربح على الصحيح وظاهره أنه يمتنع قسمة المصحف والالزام ملكه جزأ منه وهو تمتع نعم يمكن التوصل لملك حصته من الربح بنصوص المال مع فسخ العقد فإن ذلك من الطرق التي تحصل ملك الحصصة واستقراره هاهنا فليتأمل (قوله في المتن ولا من يعتق على المالك بغير إذنه وكذا وجهه) قال في العباب فإن اشترى أحدهما بآذن المالك أنفسه النكاح ولا يرتفع القراض مطلقا وعق

وقضية المتن الجواز لكن رجع بعضهم عدمه ووجهه ظاهر (ولا يشتري للقراض) بغير جنس رأس ماله فإن كان ذهابا وجد سلعة تباع بدراهم باع الذهب بدراهم ثم اشترى بها السلعة ولا ثمن المثل مالا يرجو ربحه أي أبدأ أو مدة طويلة عرفا بحيث يشق بقاءه إليها فيما يظهر ولا (بأكثر من رأس المال) والربح بغير إذن المالك إذ ظاهر المتن عود بغيره إلى هذه أيضا وهو متجه وإن قال الأذرع لم أره نصا وذلك لأن المالك

(قوله لم يرض به) عبارة شرعى الروض والمنهج لم ياذن في تملك الزائده (قوله لكونه بعضه الخ) مفهومه انه يشترى ذوى الارحام وينبغى خلافه اذا كان هناك كما يرى عتقهم عليه لاحتمال دفعه اليه فيعود عليه الضرر اه ع ش (قوله بحريته) تنازع فيه اقر وشهدش اه سم (قوله وما بقى هو راس المال) اى ان بقى شئ والار تفع القراض مغنى وشرح الروض زاد سم عن العباب وللعامل اجرة مثله اه (قوله) ويغرم نصيب العامل) اى فيستمر للعامل بقدر ما يخصه من الربح فيأخذه مما بقى في يده من المال فلولا لم يبق بيد العامل شئ بان كان ثمن العبد جميع مال القراض وكان المالك معسرا بما يخص العامل فينبغى عدم نفوذ العتق في قدر نصيب العامل اه ع ش (قوله ولو اعتق المالك الخ) وليس للمالك ولا للعامل ان ينفرد بكتابه عبد القراض فان كاتباه صح فالنجوم قراض فان عتق وثم ربح شارك العامل المالك في الولا بقدر ماله من الربح فان لم يكن ثم ربح فالولا للمالك مغنى وروض مع شرحه (قوله الذكرا والاثنى) بدل من الزوج (قوله املوا واشترى العامل) عبارة الروض (فرع) اشترى العامل للقراض اباه ولو في الذمة والربح ظاهر صح ولم يعتق عليه اه وهى تفيد عدم العتق في الشراء بالعين وفي الذمة ولو مع وجود الربح بخلاف عبارة الشارح سم على حج اه ع ش وفيه يذيع ايضا قول شرح المنهج فيه اى للعامل شراؤهما اى وزوجهم من يعتق عليه للقراض وان ظهر ربح ولا يفسخ نكاحه ولا يعتق عليه كالوكيل يشترى وزوجه من يعتق عليه لموكله اه وكذا يفيد صنع المغنى حيث حذف قيد ولا ربح (قوله ولم يفسخ النكاح) ويتجه ان له الوطء لبقاء الزوجية لعدم ملكية شئ منها واستحقاقه الوطء قبل الشراء يستصحب ولا يعارض ذلك انه يحرم على العامل وطء أمة القراض لان ذاك في الوطء من حيث القراض والوطء هنا بزوجة ثابتة سم على حج اه ع ش (قوله من نحو الشراء الخ) اى كالشراء بغير جنس راس المال والشراء لمن اقر المالك بحريته قول المتن (ويقع للعامل الخ) هل محل الوقوع للعامل ما لم يذكر انه للقراض ويصدقه البائع والابطال الشراء كافى نظائر ذلك من الوكالة اه سم ويؤيده قولهم هنا ما في الوكالة وقولهم المار في شرح وللمالك الرد وفي وقوعه له التفصيل السابق في الوكيل الخ (قوله اما اذا اشترى بالعين الخ) وكذا ان اشترى في الذمة بشرط ان ينقد الثمن من مال القراض قاله الرويانى اه معنى وفيه تأييد لما رآنا (قوله فيبطل التصرف الخ) ظاهره البطالان في الكل في الشراء باكثر من راس المال لافى الزائد فقط بخلاف عبارة شرح الروض اه سم وع ش اقول ومثلها عبارة المغنى وشرح المنهج كما مر فينبغى حل كلام الشارح والنهاية على ذلك او على اتحاد العقد عبارة البجيرى قوله ولا يصح الشراء في الزائد اى والصورة ان العقد تعدد والا فلا يصح في الجميع اه قول المتن (ولا يسافر بالمال بلاذن) نعم لو قارضه لا يصلح للاقامة كالغفارة واللحفة للظاهر كما قال الاذرى انه يجوز له السفر به الى مقصده المعلوم لها ثم ليس له بعد ذلك ان يحدث سفر الى غير محل

المبيع على المالك ثم ان لم يظهر ربح ارتفع القراض واشترى بكل ماله والا فباقيه رأس مال وللعامل اجرة مثله وان ظهر ربح غرم المالك للعامل نصيبه وكذا الحكم اذا عتق عبد القراض اه (قوله بحريته) تنازع فيه اقر وشهدش (قوله املوا واشترى العامل من يعتق عليه وزوجه الخ) عبارة الروض فرع اشترى العامل للقراض اباه ولو في الذمة والربح ظاهر صح ولم يعتق اه وهى تفيد عدم العتق في الشراء بالعين وفي الذمة ولو مع وجود الربح بخلاف عبارة الشارح وقضية ذلك انه لو اشترى وزوجه للقراض صح لم يفسخ نكاحه ويتجه ان له الوطء لبقاء الزوجية لعدم ملكة شئ منها واستحقاقه الوطء قبل الشراء فيستصحب ولا يعارض ذلك انه محرم على العامل وطء أمة القراض لان ذاك في الوطء من حيث القراض والوطء هنا بزوجة ثابتة (قوله عليه) اى العامل وكذا قوله وزوجه ش (قوله من نحو الشراء باكثر من راس المال) ظاهره البطالان في الكل لافى الزائد بخلاف عبارة شرح الروض لانه قال فان اشترى باكثر منه لم يقع مازاد عن جهة القراض الخ اه وهو شامل لنحو شراء عبد بعشرين ورأس المال عشرة (قوله في المتن ويقع للعامل الخ) هل محل الوقوع للعامل ما لم يذكر انه للقراض ويصدق البائع والابطال الشراء كافى نظائر ذلك من الوكالة

لم يرض به فان فعل فسيأتى (ولامن يعتق على المالك) لكونه بعضه أو أقر أو شهد ولم يقبل بحريته أو مستولته ويعت لنحو رهن (بغير اذنه) لان القصد الربح وهذا خسران فان اذن صح ثم ان لم يكن في المال ربح عتق على المالك وما بقى هو راس المال وكذا ان كان فيه ربح فيعتق على المالك ويغرم نصيب العامل من الربح ولو اعتق المالك عبدا من مال القراض فكذلك (وكذا زوجة) اى المالك الذكر أو الاثنى لا يشترى به بغير اذنه (في الاصح) لاضرار المالك بانفساح نكاحه املوا واشترى للعامل من يعتق عليه وزوجه فان كان بالعين ولا ربح لم يعتق عليه ولم يفسخ النكاح وكذا ان كان في الذمة واشترى للقراض (ولو فعل) ما منع منه من نحو الشراء باكثر من رأس المال وشراء نحو بعض المالك وزوجه (لم يقع للمالك ويقع للعامل ان اشترى في الذمة) وان صرح بالسفارة لما مرفى الوكالة اما اذا اشترى بالعين فيبطل التصرف من أصله (ولا يسافر بالمال بلاذن)

وإن قرب السفر وانتفى الخوف والمؤنة لأن السفر مظنة الخطر فيضمن به ويأثم ومع (٩٧) ذلك القراض باق بحاله سواء أسافر بعين المال

أو العروض التي اشتراها به خلافا لما وردى وقد قال الامام لو خط مال القراض بما له ضمن ولم ينزل ثم اذا باع فيما سافر اليه وهو أكثر قيمة مما سافر منه أو استويا صح البيع للقراض أو أقل قيمة مما لا يتعين به لم يصح أما بالاذن فيجزى نعم لا يستفقد ركوب البحر إلا بالنص عليه أو لا ذن في بلد لا يسلك إليها الا فيه وألحق به الأذرعى الانهار اذا زاد خطرهما على خطر البر ثم ان عين له بلد اذ كان والاتين ما اعتاداهل بلد القراض السفر اليه منه (ولا ينفق) العامل واراد بالنفقة ما يعم سائر المؤن (منه) أى من مال القراض (على نفسه حضرا) عملا بالعرف فان شرط ذلك فى العقد فسد (وكذا سفرا) فى الاظهر لان النفقة قد تستغرق الربح وزيادة (وعليه فعل ما يعتاد) عند التجار فعل التاجر له بنفسه (كطى الثوب ووزن الخفيف) وان لم يعتد فرعه متدين (كذهب ومسك) لقضاء العرف به (لا الامتعة الثقيلة) فليس عليه وزنها (ونحوه) بالرفع بضطه أى نحو وزنها كنقلها من الخان الى الدكان لتعارف الاستجار لذلك ويصح جر

أقامته إلا باذن مغنى وشرح الروض (قوله وإن قرب) الى التنبيه فى المغنى لا قوله سواء الى وقد قال وقوله وإن لم يعتد وقوله ويصح جر الى المتن (قوله وان قرب السفر الخ) ومحل امتناع السفر الى ما يقرب من بلد القراض اذا لم يعتداهل بلد القراض الذهاب اليه لبيع ويعلم المالك بذلك والا جاز لان هذا بحسب عرفهم بعدم اسواق البلد اه ع ش (فيضمن الخ) أى فان سافر بمال القراض بلا ضرورة يضمن الخ نهاية وغرر عبارة المغنى والروض مع شرحه فان سافر بغير اذن أو خالف فيما اذن له فيه ضمن ولو عاد من السفر اه (قوله ولم ينزل) ثم ان اراد التصرف فى مال القراض عزل قدره أو اشترى بالجمع ويكون ما اشتراه بعضه للعامل وبعضه للقراض اه ع ش عبارة الانرار فلو خاط الفبا بالف وبيع فالنصف مختص به والنصف مقسوم على المشروط اه (قوله ثم اذا باع فيما سافر اليه الخ) ولا يشترط لصحة البيع فيه كونه ينقد بلد القراض بل يجوز بالعرض وبقدم ما سافر اليه حيث كان في ربح اخذ انما تقدم ثم ظاهر كلامه صحة البيع فيه وان عين غيره للبيع بل ولو نهاه عن السفر اليه وقديستفاد ذلك من قوله ثم اذا باع الخ اه ع ش (قوله صح البيع للقراض) واستحق نصيبه من الربح وان كان متعديا بالسفر ويضمن الثمن الذى باع به مال القراض فى سفره وان عاد بالثمن من السفر لان سبب الضمان وهو السفر لا يزول بالعود مغنى وروض مع شرحه (قوله ويجوز) وان سافر بمال بالاذن فوجده يباع رخيصا بما يباع فى بلد القراض لم يبيع الا ان توقع رجعا فيما يعتاض أو كانت مؤنة الرد أكثر من قدر النقص اه روض مع شرحه (قوله نعم لا يستفيد الخ) عبارة الروض ولا يركب البحر فان فعل بلا اذن ضمن وان عاد من السفر اه (قوله ركوب البحر) أى الملاح سم ورشيدى (قوله إلا بالنص عليه) ويكفى فى التنصيص التعبير بالبحر وان لم يقيد بالملاح م ر اه سم (قوله أو الاذن فى بلد الخ) كساكن الجزائر التى يحيط بها البحر اه مغنى (قوله ثم ان عين) راجع الى قوله اما بالاذن فيجزى قول المتن (ولا ينفق الخ) ولا يتصدق من مال القراض ولو بكسرة لان العقد لم يتناو له روض ومغنى (قوله ولا ينفق الخ) أى وان جرت العادة بذلك وظاهره وان أذن له المالك وينبغى خلافه ولعله غير مراد وعليه فاذا فرض ذلك فالظاهر انه يكون من الربح فان لم يوجد حسب من راس المال اه ع ش (قوله فان شرط ذلك فى العقد فسد) ينبغى جريانه فى صورة السفر ايضا كما يفيد قول الروض ولا النفقة على نفسه من مال القراض وان سافر بل لا شرطها فسد القراض اه سم وكذا يفيد ذكر النهاية والمغنى هذه العبارة فى شرح وكذا سفر فى الاظهر بل يفيد صنيع الشارح ايضا بارجاع قول المتن وكذا سفر الخ الى ما قبله متنا وشرحا (قوله فعل التاجر الخ) نائب فاعل يعتاد ش اه سم (قوله فرعه متعين) أى عطفا على فعل ما يعتاد (قوله لقضاء العرف به) يشكك مع قوله وان لم يعتد اه سم ورشيدى (قوله بالرفع) أى عطفا على الامتعة أى على المضاف المحذوف منه والاصل لا وزن الامتعة الثقيلة ولا نحوه (قوله ما بعد لا) وهو الامتعة الثقيلة دون قوله ونحوه كما يصرح به قوله وعلى هذا الخ اه ع ش (قوله والا او هم عطفه على الامتعة الخ) افهم انه على الجري ليس عطفا على الامتعة فعلى ماذا يعطف فان قيل هذا الايهام متحقق على تقدير رفع الامتعة ايضا لانه يتوهم انه نفس المعطوف عليه فلم يحترز عنه قلت لعدم امكان

(قوله أو أقل قيمة بما يتغابن به لم يصح) ولا ينفك القراض بالبيع مطلقا كما صرح به الامام والغزالي شرح روض (قوله ركوب البحر) أى الملاح (قوله إلا بالنص عليه) ويكفى فى التنصيص التعبير بالبحر وان لم يقيد بالملاح م ر (قوله فان شرط ذلك فى العقد فسد) ينبغى جريانه فى صورة السفر ايضا كما يفيد قول الروض ولا النفقة على نفسه من مال القراض إن سافر بل لو شرطها فسد القراض اه (قوله فى المتن) وعليه فعل ما يعتاد) وقضيتة أنه لو احتاج ذلك الى مؤنة كانت عليه وسيأتى فى كلام الشارح قريبا (قوله فعل التاجر الخ) نائب فاعل قول المتن يعتاد ش (قوله لقضاء العرف به) قد يشكك مع قوله وان لم يعتد (قوله والا او هم عطفه على الامتعة الثقيلة) افهم انه على الجري ليس عطفا على الامتعة فعلى ماذا هذا ولا يقال هذا

(١٣ - شروانى وابن قاسم - سادس) ما بعد لا عطفا على الخفيف وعلى هذا رفع نحوه أولى أيضا والا أو هم عطفه على الامتعة الثقيلة وهو فاسد اذا لنحوها (وما لا يلزمه) من العمل (له الاستجار عليه) من مال القراض لانه من تمة التجارة ومصلحتها ولو تولاه بنفسه

فلاجرة له وما يلزمه عمله إن استوجر عليه تكون الاجرة من ماله وما يأخذه الرصدى والمكاس بحسب من مال القراض كما قاله الماوردى
(تنبيه) فديقال في كلامه تكرار فان (٩٨) ما أفاده قوله وعليه الخ يفيد قوله السابق وتوابعها كدشر الشيا وبطها وقد يجاب انه ذكره

هنا للتصريح بالزوم وليان
انه لا يستأجر عليه من مال
القراض المعلوم منه انه لا
اجرة له في مقابلته وهذا لا
يستفاد من ذلك لجواز اخذ
الاجرة في مقابلة الواجب
وان تعين كتعلم الفاتحة
وايضاً بين هذا أن التوابع
منها ما يعتاد وغيره وان
كليهما إذا خف عليه فقيه
فائدة لا تعرف من ذلك
لايهامه ان التوابع هي
المعتادة فقط (والاظهر ان
العامل يملك حصته من
الربح بالتقسمة لا بالظهور)
إذ لو ملك به لشارك في المال
فيكون النقص الحادث بعد
ذلك محسوباً عليهما وليس
كذلك بل الربح وقاية
لرأس المال وبه فارق ملك
عامل المساقاة حصته من
الثمر بالظهور لتعينه خارجاً
فلم يتخير به نقص النخل
وعلى الاول له بالظهور فيه
حق مؤكد فيورث عنه
ويتقدم به على الغرماء
ويصح اعراضه عنه ويغرمه
المالك باتلافه للمال او
استرداده ومع ملكه بالقسمة
لا يستقر ملكه إلا إذا
وقعت بعد الفسخ
والنضوض الاتي والاجبر
به خسران حدث بعدها
ويستقر نصيبه ايضاً
بنضوض المال مع ارتفاع
العقد من غير قسمة ولا

الاحتراز عنه عليه بخلاف تقدير الجرف فلا بأس بالاحتراز عنه حيث أمكن سم على حجج اه رشيدى (قوله)
وما يلزمه عمله ان استوجر الخ) ولو شرط على المالك الاستئجار عليه من مال القراض حكى الماوردى فيه
وجبين والظاهر منهما عدم الصحة معنى ونهاية (قوله فلاجرة له) سياتى في الشارح م في المساقاة ان مالا
يلزم العامل فعله إذا فعله باذن المالك استحق الاجرة كالأقوال اقض ديني وان لم يسم المالك له اجرة فقياسه ان
محل عدم استحقاقه هنا الاجرة حيث فعل بلا إذن من المالك فليحرر اه ع ش (قوله وما يأخذه الرصدى
الخ) اى والخفير اه معنى (قوله يحسب من مال القراض) اى من رأس المال ان لم يوجد ربح فان وجد
ربح ولو بعد أخذ الرصدى والمكاس حسب منه كما يدل عليه قول المصنف الآتى وللنقص الحاصل الخ وينبغي
ان مثل ذلك ما لدفع الوكيل ذلك من المال الموكل فيه إذا تعذرت مراجعة المالك اما إذا لم تتعذر فليس له ذلك
إلا بالاذن منه فلو خالف كان متبرعاً به وبضاع عليه وينبغي ان محل الاحتياج للمراجعة حيث لم يتعد ذلك
ويعلم به المالك والادفع بلا مراجعة وان سهلت اه ع ش (قوله المعلوم منه) اى من البيان (قوله وهذا) اى
انه لا اجرة له الخ (قوله من ذلك) اى اللزوم (قوله وان تعين) غاية (قوله وان كليهما) اى المعتاد وغيره (قوله)
عليه) خبر ان والضمير للعامل قول المتن (من الربح) اى الحاصل بعمله اه معنى قول المتن (لا بالظهور) اى
لربح (قوله إذ لو ملك) إلى الفصل في النهاية لإلا قوله ولو العامل وكذا في المعنى إلا قوله ولا ترد إلى المتن وقوله
ولا يؤيده إلى المتن (قوله عليهما) اى على رأس المال والربح كما يدل عليه تعبير غيره بالمالين (قوله وبه) اى
بقوله وليس كذلك بل الربح الخ (قوله وعلى الاول) اى الاظهر و (قوله له) اى للعامل قبل القسمة و (قوله)
فيه) اى نصيبه من الربح (قوله على الغرماء) اى وعلى مؤن تجهيز المالك لتعلقه بالعين شرح الروض اه سم
وع ش (قوله اعراضه) اى العامل (قوله باتلافه) اى اتلاف المالك مال القراض باعتاق او إيلاد او
غيرهما ولو قبل القسمة اه شرح البهجة والروض (قوله او استرداده) اى المالك مال القراض من
العامل (قوله لا يستقر ملكه الخ) عبارة المعنى والروض مع شرحه تنبيه لا يستقر ملك العامل بالقسمة بل
إنما يستقر بتنضيض المال وفسخ العقد معها لبقاء العقد قبل الفسخ مع عدم تنضيض المال حتى لو
حصل بعد القسمة نقص جبر بالربح المقسوم او تنضيض المال والفسخ بلاقسمة المال لا ارتفاع العقد
والوثوق بحصول رأس المال او تنضيض رأس المال فقط واقتسام الباقي مع اخذ المالك رأس المال
وكالاخذ الفسخ اه (قوله نصيبه) اى العامل اى ملك نصيبه (قوله من غير قسمة) فالمدار على النضوض
مع الفسخ ولا أثر للقسمة اه وتقدم آنفاً أن الأخذ كالفسخ في بعض الصور (قوله في مجرد الملك الخ)
اى لا في استقراره وفي هذا الجواب نظراً إذ للبعترض ان يقول ان مجرد الملك يحصل بالنضوض وارتفاع
العقد بلاقسمة ايضاً (قوله في حصوله بماذا) الاول في انه فاما يحصل (قوله ومراخ) والراجح منه انها من
الربح ان اخذت قبل القسمة اه ع ش قول المتن (والنتاج) اى من امة او بهيمة (وكسب الرقيق) اى من صيد
واحتطاب وقبول وصية اه نهاية زاد المعنى وهبة اه (قوله يشبهه منها) اوزنا مكرهه ومطوعة وهى

الايهام متحقق مع رفع الامتعة الثقيلة لانه يتوهم أنه نفس المعطوف عليه ولم يحتز عنه فدل على عدم
مراعاته لانه لا بأس بالاحتراز عنه حيث أمكن لكنهم يمكن على ذلك التقدير (قوله وقد يجاب بانه ذكره هنا
الخ) وايضاً في المذكور تفصيل لتوابع التجارة لا يستفاد خصوصه مما سبق (قوله وان كليهما) خبر ان قوله
عليه (ويتقدم به على الغرماء) وعلى مؤنة تجهيز المالك لتعلقه بالعين مع شرح الروض (قوله من غير قسمة)
فالمدار على النضوض مع الفسخ ولا اثر للقسمة (قوله على من وطىء امة القراض بشبهة منها) فان وطئها
العامل عالماً بالتحريم ولا ربح حد انتفاء الشبهة وإلا فلا حد للشبهة ويكون الولد حراً او تلزمه قيمته للمالك فيما

ترد هذه على المتن خلافاً لمن زعمه لأن كلامه في مجرد الملك الذى وقع الخلاف في حصوله
بماذا ومرا آخر زكاة التجارة حكم زكاة مال القراض (وثمار الشجر والنتاج وكسب الرقيق والمهر) على من وطىء امة القراض بشبهة منها

أى وحيد يحتاج إلى استئناف القراض (قوله وعليه) أى ما قاله الامام (قوله يفسخ مطلقاً) أى سواء دفع بدله ليكون مال قراض أم لا وفي صورة الدفع إنما يصير قراضاً بعد جديد أه ع ش قول المتن (وإن تلف قبل تصرفه) ظاهره ولو بنحو غضب أو سرقة واخذ بدله فليراجع (فرع) قال في الروض وأن جنى عبد القراض فهل يفديه العامل من مال القراض وجهان أه والمعتمد الأول وإن قال في شرحه أن الوجه الثاني مر أه سم (فرع) في المغنى والروض مع شرحه ولو قتل عبد القراض وقد ظهر في المال ربح فالقصاص بينهما فليس لأحدهما إلا نفراد به فان عفا العامل عن القصاص سقط وجبت القيمة كالمو عفا المالك ويستمر القراض في بدله ولو لم يكن في المال ربح فللمالك القصاص والعفو مجانا وإن تلف مال قراض اشترى بعينه شيئاً قبل تسليمه انفسخ البيع والقراض وإن اشتراه في الذمة وتلف مال القراض قبل الشراء انقلب الشراء للعامل فيرتفع القراض وإن تلف بعد الشراء وقع للمالك فلو كان المال مائة وتلف لزمه مائة أخرى أه (قوله ولا يجبر به) أى بالربح

(فصل في بيان أن القراض جائز من الطرفين) قوله في بيان إلى قوله وكان الفرق في النهاية إلى قوله لأنه إلى ويحصل وقوله أى حيث إلى وباسترجاعه قول المتن (لكل فسخه) وللعامل بعد الفسخ بيع مال القراض إذا توقع فيه ربحاً كان ظفر بسوق أو رغب ولا يشتري لارتفاع العقد مع كونه لا حظ له فيه معنى ونهاية قال ع ش ومحل نفوذ الفسخ من العامل حيث لم يربح عليه استيلاء ظالم على المال أو ضياعه أو الإلم ينفذ وينبغي أن لا ينفذ من المالك أيضاً إن ظهر ربح والحالة ما ذكرنا فيه من ضياع حصة العامل أه (قوله متى شاء) إلى قوله حيث في المغنى إلى قوله أى حيث إلى باسترجاعه (قوله لأنه وكالة ابتداء وشركة الخ) أى وكلها عقود جائزة أه معنى (قوله وشركة) أى بعد ظهور الربح (أو جمالة) أى قبله (قوله ويحصل) أى الفسخ (قوله بقول المالك) الأول بقوله فسخته وقول المالك لا تتصرف الخ (قوله فسخته) أو رفعتها وأبطلتها أو نحو ذلك نهاية ومعنى كقضته ولا تباع ولا تشتري ع ش (قوله ولا تتصرف) أى بعد هذا أه نهاية (قوله أى حيث الخ) راجع للصورتين جميعاً أه ع ش (قوله وباسترجاعه الخ) وباعتاقه واستيلاءه له ولو حبس العامل ومنعه من التصرف أو باع ما اشتراه العامل للقراض لم يكن فسخاً له لعدم دلالة عليه بل يبيعه إعادته للعامل بخلاف بيع الموكل ما وكل فيه نهاية ومعنى (قوله فقيماً استرجعه) أى وبقي في الباقي أه معنى (قوله حيث لأغرض الخ) اعتمدهم ورواها عن المعتز أنكار القراض من المالك أو العامل كانكار الوكالة من الموكل أو الوكيل وأنه لا فرق في جميع ذلك بين أن يكون الإنكار ابتداءً أو بعد سؤال خلافاً لاقضاء الجواب المذكور في شرح الروض أى والمغنى أه سم عبارتهما اجيب أى عن استشكل تصحيح النووي والانزال بانكار القراض بانه ينبغي أن يكون كانكار الوكالة فيفرق بين كونه لغرض أو لا بان الفقه ما قاله النووي لأن صورة ذلك في الوكالة أن يسئل عنها المالك فينكرها وصورته في القراض أن ينكره ابتداءً حتى لو انعكس انعكس الحكم أه (نظير ما مر في الشركة) عبارة غيره كالوكالة قال ع ش مقتضى تشبيهه بالوكالة عدم انعزاله بالخيانة قال الأذرى الظاهر ولم أره نصاً عن عامل المحجور عليه إذا خان أو غش أنعزل بخلاف عامل مطلق التصرف أه حواشي الروض وقياس ما مر للشارح مر من أن الوكيل عن المحجور عليه إذا فسق أنعزل عن بقاء المال في يده لا عن التصرف أنه هنا كذلك وأنه يفرق بين الابتداء والتمام أه

بدل المهر من رهنه في ذمة الجاني لأن القراض أضعف لجوازه من الجاني (قوله في المتن) وإن تلف قبل تصرفه الخ) ظاهره ولو بنحو غضب أو سرقة واخذ بدله فليراجع لم يفسح عمالو كان التلف للكل أو البعض قبل التصرف بنحو غضب أو سرقة واخذ بدله فليراجع حكم ذلك

(فصل في بيان أن القراض جائز من الطرفين الخ) (وإنكاره له حيث الخ) اعتمدهم ورواها عن المعتز أن إنكار القراض من المالك أو العامل كانكار الوكالة من الموكل أو الوكيل وأنه لا فرق في جميع ذلك بين أن يكون الإنكار ابتداءً أو بعده سؤال خلافاً لاقضاء الجواب المذكور في شرح الروض (قوله

وعليه ففارق الجانبين بان للعامل الفسخ فجعل لا تلفه فسخاً كالمالك بخلاف الجانبين وفيما إذا أتلفه المالك يفسخ مطلقاً ويستقر عليه نصيب العامل (وإن تلف) بعض المال (قبل تصرفه) فيه (ف) يحسب (من رأس المال في الأصح) ولا يجبر به لأن العقد لم يتأكد بالعمل

(فصل) في بيان أن القراض جائز من الطرفين والاستيفاء والاسترداد وحكم اختلافهما وما يقبل فيه قول العامل (لكل) من المالك والعامل (فسخه) متى شاء ولو في غيبة الآخر لأنه وكالة ابتداء وشركة وجمالة انتهاء ويحصل بقول المالك فسخته أولاً تنصرف أى حيث لا غرض

فيما يظهر أخذاً بما يأتي في الإنكار وباسترجاعه المال فإن استرجع بعضه فقيماً استرجعه وبانكاره له حيث لا غرض ولا فلا كالوكالة وعليه يحمل تخالف الروضة وأصلها (ولو مات أحدهما أو جن أو أغنى عليه انفسخ) نظير ما مر في الشركة وللعامل

البيع والاستيفاء بعدموت المالك من غير اذن وارث وليس الوارث عامل مات الا باذن (١٠١) المالك وكان الفرق ان بيع العامل واستيفاء

من لوازم عقده فلم يمنعهاموت المالك بخلاف وارثه نعم يظهر تقييده جواز بيعه بما اذارجي فيه ظهور ربح اخذ ايا باقى (ويلزم العامل) وان لم يكن ربح (الاستيفاء) لديون التجارة اى لرأس المال منها فقط كما اعتمدته الاسنوى وغيره لتصريحهم في العروض بانه لا يلزمه الا تنضيض رأس المال فقط مع قياسهم مسئله الدين عليها لكن اعتمد ابن الرفعة ما اقتضاه المتن كالروضة واصلها انه يلزمه استيفاء الربح ايضا وتبعه السبكي و فرق بين هذا والتنضيض بان القراض مستلزم لشراء العروض والمالية فيه محققة لكونه حاصل ايداه فكتفى بتنضيض قدر رأس المال فقط (اذا فسخ احدهما) او انفسخ لان الدين ناقص وقد اخذ منه ملكا تاما فليرد كما أخذ (وتنضيض رأس المال ان كان) ما يديه عند الفسخ (عرضا) او نقد اغير صفة رأس المال اى يبعه بالناض وهو نقد البلد الموافق لرأس المال وان ابطله السلطان والا باع بالا غبط منه ومن جنس رأس المال فان باع بغير جنسه حصل به جنسه وانما يلزمه استيفاء ما ذكر وتنضيضه ان طلبه المالك او كان لمحجور عليه وحظه في ذلك ولا يتمتع بمتع

(قوله بعدموت المالك) وكذا للعامل بعد جنون المالك أو اغنامه بيع مال القراض واستيفاء ديونه بغير اذن الولي معنى وروى مع شرحه (قوله وليس) اى البيع والاستيفاء (قوله الا باذن المالك) فان امتنع المالك من الاذن في البيع تولاه امين من جهة الحاكم ولا يقرر ورثة المالك العامل على القراض كما لا يقرر المالك ورثة العامل عليه لان ذلك ابتداء قراض وهو لا يصح على العرض فان نض المال ولو من غير جنس رأس المال جاز تقرير الجميع فيكون ان يقول ورثة المالك للعامل قرضك على ما كنت عليه مع قبوله اى لفظا او يقول المالك لورثة العامل قرر تكلم على ما كان مورثكم عليه مع قبولهم وكالورثة وتوليهم وكالموت الجنون والاعفاء فيقرر المالك بعد الافاقة منهما وولى الجنون مثله قبل الافاقة ويجوز التقرير على المال الناض قبل القسمة لجواز القراض على المشاع فيختص العامل بربح نصيبه ويشتركان في ربح نصيب الاخر مثاله المال مائة وربعها مائتان مناصفة وقرر العقد مناصفة فالعامل شريك الوارث بمائة فان بيع مال القراض بستمائة فلكل منهما ثلاثمائة اذ للعامل من الربح القديم مائة وربعها مائة ورأس المال في التقرير مائتان للوارث وربعها مائتان مقسوم بينهما ولو قال البائع بعد فسخ البيع المشتري قرر تك على المبيع فقبل صح النكاح لانه لا يدينه من لفظ التزويج والالنكاح معنى وروى مع شرحه وقولهما ولا يقرر ورثة المالك الخفى النهاية مثله قال ع ش قوله ويجوز التقرير اى بان يقول قرر تك وقوله وقرر العقد اى من جانب المالك او وارثه وقوله مقسوم بينهما اى الوارث والعامل وقوله ولو قال البائع الخ ذكره له مناسبتة للتقرير في القراض اه (قوله اذارجي) كذا في اصله بخطه بالياء سيد عمر (قوله ما باقى) اى في قوله ولا يتمتع بمتع المالك الخ قول المتن (ويلزم العامل الاستيفاء) ولورضى المالك بقبول الحوالة جاز نهاية ومعنى اى الحوالة الصورية رشيدى عبارة ع ش فيه مساححة لان الدين للقراض ملك المالك فالمراد من الحوالة الرضا ببقاء الدين في ذمة من هو عليه اه واستيفاء المالك اياه بنفسه مثلا (قوله) لكن اعتمدته ابن الرفعة ما اقتضاه المتن الخ) وكذا اعتمدته النهاية والمعنى وشر حال الروض والمنهج عبارة السيد عمر وما اعتمدته ابن الرفعة تحقيق بالاعتماد اه (قوله انه يلزم) الى قول المتن مثله في النهاية وكذا في المعنى الا قوله او برضاه الى المتن (والتنضيض) اى حيث لم يلزمه تنضيض ما زاد على رأس المال (قوله والمالية فيه محققة) اى بخلاف الدين (قوله لان الدين ناقض) اى لانه قد يجى موقدا لاه ع ش (قوله ما يديه) اى حسا او حكما ليشمل ما فى الذم اهرشيدى (قوله او نقد اغير صفة رأس المال) اى كالصالح والمكسرة اه معنى (قوله والاباع) اى وان لا يوافق نقد البلد رأس المال سم ورشيدى (قوله فان باع بغير جنسه) اى ولم يكن نقد البلد الذى باع به اغبط اخذ ايا قبله اه رشيدى (قوله حصل به جنسه) ولو قال رب المال لا اثق به جعل مع يده بدى أو وجه الوجهين لان الائتمان انقطع بالفسخ وظاهر كلامهم انه لا ينزل حتى ينض المال ويعلم به المالك انها ية قال ع ش قوله جعل مع يده يدوينبغى ان اجرة ذلك على المالك اه وقال الرشيدى قوله وظاهر كلامهم الخ اى ولا ملازمة بين الانفساح والانعزال فليتأمل اه (قوله ان طلبه المالك) اى كلام من الاستيفاء والتنضيض وكذا قوله في ذلك قال ع ش فلو كان المالك اثنين وطلب احدهما التنضيض والاخر عدمه فينبغى ان يقسم المال عروضا فما يخص من طلب العروض يسلم له وما يخص من طلب التنضيض يباع ويسلم له جنس رأس المال اه (قوله ما لم يقل) اى المالك (له) اى للعامل (قوله بتقويم عدلين) قضيته انه لا يكتفى بتقويم رجل وامرأتين ويوافقه ما مر في الغصب عن العباب ثم هذا ظاهر في الاعيان واما اذا كانت ديونا فطريق قسمة ذلك ويحتمل ان يقال ان تراضى العامل والمالك على تعيين بعضها للعامل وبعضها للمالك فذاك والارفع الامر الى الحاكم فيستوفى فيها ويقسم الحاصل عليهما وعلى التراضى يكون ذلك كالحوالة فان تعذر على احدهما استيفاء ما عين له من الدين لم يرجع على صاحبه او يقسم كل واحد من

والاستيفاء) اى لديون التجارة (قوله وليس) اى البيع والاستيفاء ش (قوله) لكن اعتمد ابن الرفعة (الخ) اعتمدته مر (والاباع الخ) اى وانه لا يوافق رأس المال ش

المالك ان توقع ربحا بظهور راغب مالم يقل له فنقسم بتقويم عدلين أو أعطيك نصيبك من الربح ناضا

ولم يزد راجب وخرج برأس المال الربح لانه مشترك بينهما فلا يكلف احدهما بيعه نعم ان توقف تنضيض رأس المال عليه بان كان بيع بعضه ينقص قيمته كعبد وجب بيع الكل كما بحثه في المطلب (وقيل لا يلزمه التنضيض ان لم يكن ربح) لانه لا يحسن تكليفه العمل إلا لفائدة له ويرد بانه وطن نفسه على ذلك مطلقا (ولو (١٠٢) استرد المالك بعضه) أي مال القراض (قبل ظهور ربح وخسران رجوع رأس المال

إلى الباقي) لانه لم يترك في يده غيره (وان استرد) المالك بعضه بغير رضا العامل أو برضاه وصرح بالاشاعة أو اطلاقا (بعد الربح فالمسترد شائع رجاء ورأس مال) على النسبة الحاصلة من مجموع الربح والاصل لانه غير متميز ويستقر ملك العامل على ما خصه من الربح فلا ينفذ تصرف المالك فيه ولا يسقط بخسر وقع بعده (مثاله رأس المال مائة والربح عشرون واسترد عشرين) فالربح سدس المال وهو مشترك بينهما (فيكون المسترد سدسه من الربح) وهو ثلاثة وثلاث (فيستقر للعامل المشروط) له (منه) وهو واحد وثلاثان شرط له نصف الربح (وباقية من رأس المال) فوعد ما في يده إلى ثمانين لم يسقط نصيب العامل بل يأخذ منها واحدا وثلثين ويرد الباقي واستشكل الاسنوي كان الرفعة استقلاله باخذ ذلك بانه يلزم من شيوع المسترد بقاء نصيبه فيه ان بقي وإلا ففي ذمة المالك فلا يتعلق بالمال إلا بالبحرورن ولم يوجد حتى لو افلس المالك لم يتقدم به العامل بل يضارب وقد يجاب بأن

الديون بالمخاصة على حسب ما يخص كلا منهما أصلا ورجاءه ع (قوله ولم يزد راجب) كما جزم به ابن المقرئ فلو حدث بعد ذلك غلام لم يؤثر نهاية ومعنى (قوله فلا يكلف احدهما الخ) بل يقتسمانه ان شاء أو يبيعهانه مما اه ع (قوله عليه) أي يبيع مال القراض كله (قوله وجب بيع الكل) معتمد اه ع (قوله مطلقا) أي حصل فائدة أو لا (قوله فلا ينفذ تصرف المالك فيه) أي في المسترد كما هو صريح عبارته وهذا شامل للاسترداد برضاه مع اطلاقها أو قصد الاشاعة كما يصرح به ادخال ذلك في تصوير المستلقة فيه بحث لما سياتي عن المطلب انه قرض حيثنذ فكيف يحكم بانه قرض للمالك ويمنع تصرفه فيه ولهذا لم يذكر في شرح الروض عدم نفوذ تصرفه إلا في الاسترداد بغير رضاه فليتامل سم على حجج اهرشيدى وقوله في المسترد يعني في قدر نصيب العامل منه وقوله في شرح الروض أي والمغنى حيث استقط قول الشارح أو برضاه إلى المتن ثم قال في شرح فالمسترد شائع رجاء ورأس مال مانصه أما إذا كان الاسترداد برضا العامل فان قصد هو والمالك الاخذ من الاصل اختص به أو من الربح فكذلك لكن يملك العامل بما يده مقدار ذلك على الاشاعة فان اطلقا حمل على الاشاعة وحيثنذ الاشبه كما قال ابن الرفعة تكون حصة العامل قرضا نقله عن الاسنوي واقره ثم قال وإذا كان الاسترداد بغير رضاه لا ينفذ تصرفه في نصيبه وان لم يملكه بالظهور اهو سياق عن ع ش الجمع بين كلامي الشارح بما يوافق في المغنى وشرح الروض قول المتن (سدسه) بالرفع مبتدأ (قوله من الربح) خبره والجملة خبر يكون سيد عمر وع ش أي وجملة وبقية من رأس المال عطف على جملة الخبر قول المتن (وباقية) أي المسترد وهو ستة عشر وثلثان (من رأس المال) فيعود رأس المال إلى ثلاثة وثمانين وثلث اه معنى (قوله فلو عاد) إلى قوله وقد يجاب في المغنى وإلى المتن في النهاية إلا قوله بل ان ما في يده إلى وخرج (قوله فلو عاد) أي بنحو انخفاض السوق (ما في يده) أي العامل وهو ثلاثة وثلاثون وثلث (قوله وثلثين) يضم أوليه (قوله ويرد الباقي) وهو ثمانية وسبعون درهما وثلث درهم اه معنى (قوله فيه) أي المسترد (قوله به) أي بنصيبه من المسترد (قوله مالو استرده برضاه الخ) فيه اطلاق الاسترداد بالرضاء ثم تفصيله بما بعده مع ان جملة قوله المذكور الذي خرج هذا به بعض اقسام الاسترداد بالرضاء فكان حق التعبير ان يقول استرداده برضاه وقصد الخ سم على حجج اهرشيدى اقول بل حق المقام ما قدمناه عن المغنى (قوله فان قصد) أي المالك وكذا الضمير في قوله الاتي فان لم يقصد الخ (قوله اختص به) أي الماخوذ برأس المال قال البجيرمي فان اختلف قصد هما بان قصد المالك الاخذ من رأس المال والعامل من الربح فالعبرة بقصد المالك كما قاله الشوبري اه (قوله وحيثنذ) (قوله ويستقر ملك العامل الخ) كذا شرح مر وقوله فيه أي في المسترد كما هو صريح عبارته وهذا شامل للاسترداد برضاه مع اطلاقها أو قصد الاشاعة كما يصرح به ادخال ذلك في تصوير المستلقة فيه بحث لما سياتي عن المطلب انه قرض حيثنذ فكيف يحكم بانه قرض للمالك ويمنع تصرفه فيه ولهذا لم يذكر في شرح الروض عدم نفوذ تصرفه فيه إلا في الاسترداد بغير رضاه فليتامل (قوله بل يأخذ منها واحدا الخ) أي وحيثنذ ينفذ تصرف المالك كما هو ظاهر (قوله واستشكل الاسنوي كان الرفعة الخ) قد يستشكل ذلك أيضا بان الظاهر عدم جواز نظير ذلك في الشركة إذ الظاهر انه لو اخذ احدهما جزءا من المشترك لم يكن للآخر الاستقلال باخذ مقابلته بحيث يستقر لها ما اخذاه بل هو باق على حكم الاشتراك فالفرق (قوله مالو استرده برضاه) فيه اطلاقه الاسترداد بالرضاء ثم تفصيله بما بعده مع ان جملة قوله المذكور الذي خرج هذا به بعض اقسام الاسترداد بالرضاء فكان حق التعبير ان يقول استرداده برضاه وقصد الخ فتامله (قوله وحيثنذ يملك العامل مما في يده قدر حصته الخ) اعتمده مر وينبغي ان له الاستقلال باخذه مما في يده كما تقدم

المالك لما تسلط باسئرداد ما للعامل فيه جزءا ممكن للعامل من الاستقلال بأخذ مثله ليتكافأ على أن ما في يده لما كان في تصرفه أي كان له به نوع تعلق يشبه الرهن فتمكن من أخذه حقه منه وخرج بقولي بغير رضا العامل إلى آخره مالو استرد برضاه فان قصد الاخذ من رأس المال اختص به أو من الربح اختص به وحيثنذ يملك العامل مما في يده قدر حصته على الاشاعة فان لم يقصد احد ذلك حمل على الاشاعة

كما علم بامرورجح في المطلب ان نصيب العامل حيث يذوق المالك لاهبة (وان استرد بعد الخسران فالخسران موزع على المسترد والباقي فلا يلزم جبر حصة المسترد لورجح بعد ذلك مثاله المال مائة والخسران عشرون ثم استرد (١٠٣) عشرين فربع العشرين حصة المسترد ويعود رأس المال إلى خمسة

وسبعين) لان الخسران إذا وزع على الثمانين خص كل عشرين خمسة فالعشرون المسترد حصتها خمسة فيبقى ما ذكر فلورجح بعد قسم بينهما على ما شرطه (ويصدق العامل يمينه في قوله لم أر بح) عينه اصلا (أو لم أر بح إلا كذا) عملا بالاصل فيهما ولو قال ربحت كذا ثم قال غلظت في الحساب أو كذبت لم يقبل لانه اقر بحق لغيره فلم يقبل رجوعه عنه نعم له تحليف المالك وان لم يذكر شبهة ويقبل قوله بعد خسرت ان احتمل كان عرض كساد (او اشتريت هذا للقراض اولى) والعقد في الذمة لانه أعلم بقصده أمواله وكان الشراء بعين مال القراض فانه يقع للقراض وان نوى نفسه كما قاله الامام وجزم به في المطلب وعليه فتقسم بينة المالك انه اشتراه بمال القراض لما تقرر انه مع الشراء بالعين لا ينظر إلى قصده وهو واحد وجهين في الراجح من غير ترجيح ورجح جمع مقدمون مقابله لانه قد يشترى به لنفسه متعديا فلا يصح البيع وقد يجمع بحمل ما قاله الامام على ما اذن نوى نفسه ولم

اي حين إذ اختص المأخوذ بالرجح (قوله ان نصيب العامل حيث) اي حين إذ حمل على الاشاعة وكذا إذا قصد الاشاعة كما هو ظاهر اه سم (قوله قرض للمالك) هذا يشكل بامر من انه لا ينفذ تصرف المالك عند الاطلاق في حصة العامل الصريح في ان ذلك ليس قرضا فانه لو كان كذلك لم يتمتع على المالك التصرف فيه ويجاب عنه بان ما سبق هو بغير اذن من العامل بخلاف ما هنا فانه باذن منه اه ع ش قول المتن (فلا يلزم جبر حصة المسترد) وهو في المثال الاثني خمسة وأما حصة الباقي وهي خمسة عشر فيلزم جبرها كما يأتي اه يجري قول المتن (فربع العشرين) اي التي هي جميع الخسران (حصة المسترد) فكانه استرد خمسة وعشرين (ويعود رأس المال الخ) اي الباقي بعد المسترد وبعد حصته من الخسران اه معنى قول المتن (إلى خمسة وسبعين) اي بضم العشرين الخاسرة بمعنى انه إذا حصل ربح جبرنا الستين بخمسة عشر فبصير رأس المال خمسة وسبعين لانه يخص كل عشرين خمسة من الخسران فاندفع ما يقال ان رأس المال يعود ستين لانه لما كان الخسران عشرين وأخذ عشرين صار الباقي ستين اه يجري (قوله لان الخسران) إلى قوله وعليه فتسمع في النهاية والمعنى (قوله فلورجح الخ) اي فلو بلغ المال ثمانين مثلا تقسم الخمسة بينهما نصفين ان شرط المناصفة (قوله ويقبل قوله بعد) اي بعد ذكر الكذب او بعد اخباره بالربح معنى وشرح روض عبارة الفرر اي بعد قوله ربحت ولومع قوله غلظت او كذبت اه (قوله خسرت) اي او تلف المال اه روض (قوله ان احتمل الخ) فان لم يحتمل لم يقبل معنى وغرر قول المتن (للقراض) وان كان خاسرا (اولى) وان كان رابحا نهاية ومعنى (قوله والعقد في الذمة) قيد للثاني فقط اه معنى (قوله لانه علم الخ) ولانه في الثانية في يده معنى واسنى (قوله فانه يقع للقراض) اي حيث انفقاعا على ذلك (قوله ورجح جمع مقدمون الخ) اي حيث اختلفا فيما حصل به الشراء فلا تخالف بينهما وهذا حاصل ما ذكره المؤلف مرفى المحلين اه ع ش وقوله ما ذكره المؤلف اي مرفى هامش شرحه وسياتي اتفاق سم ما يوافقه (قوله وان نوى نفسه) اعتمده مرفى والمعنى اه سم (قوله كما قاله الامام الخ) قد يقال مسألة الامام اذا لم يختلفا بخلاف مسألة الوجهين مرفى اه سم (قوله وعليه فتقسم الخ) هذا في غاية الاتجاه اه سم (قوله وهو أحد الخ) اي سماع بينة المالك (قوله ورجح جمع مقدمون مقابله) والمناسب عليه بخلاف ما تقدم عن الامام والمطلب كما لا يخفى اه سم عبارة النهاية والمعنى والوجه كما قاله جمع مقدمون عدم قبول بينة المالك انه اشتراه بمال القراض لانه قد يشترى الخ اه (قوله مقابله) اي مقابل احد وجهي الراجح وهو اي مقابله عدم قبول بينة المالك انه اشتراه الخ (قوله فلا يصح البيع) اي كما جزم به الروض اه سم قول المتن (اولم تنتهي عن شراء كذا) اما لو قال المالك لم اذنك في شراء كذا فقال العامل بل اذنت لي فالمصدق المالك نهاية وغرر وسم (قوله ثم ادعى النهي مطلقا) ادراجه في غاية البعد (قوله وتصويره بالثاني

(قوله ان نصيب العامل حيث) اي حين إذ حمل على الاشاعة (قوله حيث) وكذا اذا قصد الاشاعة كما هو ظاهر (قوله قرض الخ) اعتمده مرفى (قوله نعم له تحليف المالك الخ) اعتمده مرفى (قوله وان نوى نفسه) اعتمده مرفى (قوله كما قاله الامام) قد يقال مسألة الامام اذا لم يختلفا بخلاف مسألة الوجهين مرفى (قوله وعليه فتقسم) هذا في غاية الاتجاه (قوله ورجح جمع مقدمون مقابله) والمناسب عليه بخلاف ما تقدم عن الامام والمطلب كما لا يخفى (قوله فلا يصح البيع) اي كما جزم به في الروض وعبارة تهوان قامت اي فيما اذا قال اشتريت لنفسى بينة اي المالك بشرائه بمال القراض لم يحكم بها اي للقراض فيبطل العقد اي لانه قد يشترى لنفسه بمال القراض عدوانا اه وقيل يحكم بها فلا يبطل العقد (قوله في المتن اولم تنتهي عن شراء كذا) اما لو قال المالك لم اذن لك في شراء كذا فقال العامل بل اذنت لي فالمصدق المالك شرح مرفى (قوله وتصويره بالثاني)

ينفسخ القراض ومقابله على ما اذا فسح وحيث فالدعي يتجه سماع بينة المالك ثم يسأل العامل فان قال فسخت حكم بفساد الشراء والا فلا (او لم تنتهي عن شراء كذا) سواء اطلق الاذن له ثم ادعى النهي مطلقا وعن شيء مخصوص ام اذن له في شيء معين ثم ادعى انه نهاه عنه وتصويره بالثاني قاصر بل ظاهر كلامهم انها لو اختلفا في عقد القراض هل اشتمل على النهي عن كذا مما لا يفسد شرطه صدق العامل ايضا

(الخ) أى كافى شرح الروض والبهجة (قوله ويشهد له) أى اظهر كلامهم المذكور (قوله فى جنس) إلى قوله كما فى المغنى والى قوله ولو ادعى المالك فى النهاية والمراد بالجنس ما يشمل الصفة (قوله او قدر راس المال وان كان الخ) فلو قارض اثنين على ان نصف الربح له والباقي بينهما بالسوية فربحاً واحضراً ثلاثة الاف فقال المالك راس المال الفان وصدة احدهما وانكر الآخر وحلف انه الف فله خمسةائة لانها نصيبه برعمه للمالك الفان عن راس المال لاتفاقه مع المدترف عليه وثلاثا خمسةائة عن الربح والباقي منها للمقر لاتفاقهم على أن ما يأخذه المالك من الربح مثلاً ما يأخذه كل من العامرين وما أخذه المنكر كالتلف ولو احضر الفين اخذ المنكر ربع الاف الزائد على ما اقر به لانه نصيبه برعمه والباقي يأخذه المالك نهاية وروض و بهجة مع شرحهما وكذا فى المغنى لا فوله لم ولو احضر الخ قال ع ش قوله لم والباقي يأخذه الخ أى ولا شيء للمقر اه قول المتن (ودعوى التالف) شامل للمالوا دعى تلفه ثم اعترف ببقائه ثم ادعى تلفه اه نهاية (قوله على التفصيل الاتي الخ) عبارة المنهج هناك وحلف فى ردها على مؤتمنه وفى تلفها مطلقاً او بسبب خفى كسرقة او ظاهر كحريق عرف دون عموه فان عرف عموه واتهم فكذلك وان لم يتم صدق بلايين وان جهل طواب بيئته ثم يخفى انها تالتت به اه (قوله الاتي فى الودعية) ومنه انه اذا لم يذكر سبباً او ذكر سبباً خفياً صدق بيمينته لكن هل من السبب الخفى مالوا دعى موت الحيوان ام لا فانه نظر ولا يبعد انه ان غالب حصول العلم به لادل محلته كوت جل فى قرية او علة كان من الظاهر فلا يقبل قوله الا بيئته والا كان كان بيرية او كان الحيوان صغير الا يعلم وتعادة كدجاجة قبل قوله لانه من الخفى اه ع ش (قوله كان خلط الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه وان قارضه على ما ايز فى عقدين خلطهما من اتعديه فى المال بل ان شرط فى العقد الثانى به بالتصرف فى المال الاول ضم الثانى الى الاول انسداً لقراض الثانى وامتنع الخلط لان الاول استقر حكمه ربحاً وخسراً وان شرط قبل التصرف صرح وجاز الخلط وكانه دفعه ما معاناه من ان شرط الربح فيها مختلفاً امتنع الخلط ويضمن العامل ايضاً لو خلط مال القراض بماله او قارضه اثنان فخلط مال احدهما بمال الاخر ولا ينزل بذلك عن التصرف كما قاله الامام عن الاصحاب اه وعبارة الانوار ولو دفع الفاقر اضماً ثم الفاقر اضاً وقال ضمنه الى الاول فان لم يتصرف بعد فكالدفع معاوان تصرف فسد القراض فى الاخر والخلط ضمن ولو عقده عقد اصح ولم يجر الخلط اه (قوله لا يتميز به) أى بسبب الخلط اه ع ش (قوله كما مر) أى فى شرح ولا يسافر بالمال (قوله ما لا يمكن القيام الخ) أى بنفسه اه معنى (قوله فتلف بعضه) انظر مفهومه اه سم ولعل مفهومه انه ان تلف كله لا يضمن الكل بل البعض الخارج عن قدرته (قوله فتلف بعضه) أى بعد عمله فيه كما هو نص البويطى اه رشيدى (قوله ضمنه) ظاهره وان علم المالك بعجزه كما صرح به فى شرح الارشاد وفيه شيء لتفريط المالك بتسليمه مع دله اه سم عبارة الجيرى عن شرح المناوى على متن عماد الرضاء فى اداب القضاء لشيوخ الاسلام وقيدته الاذرى بما اذا ظن المالك قدرته على جميعه او جهل حاله اما اذا علم حاله فلا ضمان اه (قوله وطرد الخ) عبارة النهاية وبغنى طرده فى الوكيل والوديع والوصى وغيرهم من الامناء كما قاله الزركشى كالاذرى وبجى أى الاذرى ايضا انه لو كان القراض لتغير الدفع دخل المال فى ضمان العامل بمجرد اخذه اه (قوله انه قرض) أى فيلزم مثله (قوله والعامل انه الخ) أى فلا يلزمه شيء (قوله حلف العامل الخ) وفاقا لشرحى الروض والمنهج وخلافاً للنهاية عبارته صدق المالك بيمينته كما جزم به ابن المقرئ وجرى عليه القمولى فى جواهره وافتى به الوالد رحمه الله تعالى خلافاً للبغوى وابن الصلاح وقال فى الخادم انه الظاهر ويشهد لذلك قول الشيخين قبل ذلك انه لو ادعى العامل القراض والمالك التوكيل صدق المالك بيمينته أى ولا اجرة للعامل نعم لو اقاما بينتين فالظاهر تقديم بينة العامل لزيادة عليها اه قال سم بعد سردها قوله مر نعم لو اقاما بينتين الخ أى فى هذه الصورة وفى دعوى العامل

ويشهد له لتعليمهم بان الاصل عدم التمسى (و) يصدق العامل بيمينه أيضاً (فى) جنس او (قدر راس المال) وان كان هناك ربح لان الاصل عدم دفع زيادة اليه (و) (فى) دعوى التالف على التفصيل الاتي فى الوديع لانه أمين مثله ومن ثم ضمن بما يضمن به كان خلط مال القراض بمالا يتميز به ومع ضمانه لا ينزل كما مر فيقسم الربح على قدر المالكين نعم نص فى البويطى واعتمده جمع متقدمون انه لو اخذ مالا يمكنه القيام به فتلف بعضه ضمنه لانه فرط باخذه وطرد فى الوكيل والوديع والوصى ولو ادعى المالك بعد التالف انه قرض والعامل انه قرض حلف العامل كما افتى به ابن الصلاح كالبغوى لان الاصل عدم الضمان

وخالقهما الزركشي فرجع تصديق المالك وتبعه ذير واحد وجمع بعضهم بحمل الاول (١٠٥) على ما اذا كان التألف قبل التصرف لانهما

حيثذا اتفاقا على الاذن
واختلفا في شغل الذمة
والاصل براءتها وحمل الثاني
على ما اذا كان بعد التصرف
لان الاصل في التصرف
في مال الغير انه يضمن مالم
يتحقق خلافه والاصل عدمه
اما قبل التلف فيصدق
المالك لان العامل يدعى
عليه الاذن في التصرف
وحصته من الربح والاصل
عدمهما ولا ينافي ما هنا مامر
آخر العارية من تصديق
المالك في الاجارة دون
الاخذ في العارية لاتفاقهما
ثم على بقاء ملك المالك
وانما اختلفا في ان انتفاعه
مضمون والاصل في الانتفاع
بملك الغير الضمان ولو اقاما
في مسئلة القرض والقرض
بينتين قدمت بينة المالك
على احدى وجهين رجحه ابو
زرعة وغيره لان معها زيادة
علم بانتقال الملك الى الاخذ
وقال بعضهم الحق التعارض
اي فيأتي مامر عند عدم
البينة ولو قال المالك قرضا
والاخذ قرضا صدق
الاخذ كما جزم به بعضهم
وترتب عليه احكام القرض
وخالفه غيره فقالوا اختلفا
في القرض والقرض او
الغصب والامانة صدق
المالك قال البغوي ولو
ادعى المالك القرض والاخذ
الوديعة صدق الاخذ لان
الاصل عدم الضمان وخالفه
في الانوار فقال في الدعاوى

القرض والمالك التوكيل وقوله لزيادة علمها اي بوجوب الاجرة كذا قرره مراه (قوله فرجع تصديق
المالك الخ) وجزم به في الروض واقى به شيخنا الرمي واعتمده ولده اه سم قال البجيرمي وهذا هو المعتد
اه (قوله اما قبل التألف الخ) فالحاصل على ترجيح الزركشي ان المصدق المالك مطلقا قبل التألف وبه
اه سم (قوله قبل التألف) اي وبعد التصرف وظهور الربح اخذاه من التعليل (قوله وحصته من الربح)
لعل هذا هو مخط التعليل والا فالاذن في التصرف موجود في القرض ايضا (قوله ما هنا) اي من تصديق
العامل (قوله في الاجارة) اي في دعواها (قوله في العارية) اي في دعواها (قوله ولو اقاما الخ) اي بعد
التلف كما فرضه في ذلك في الروض وغيره اه سم اي كالتهاية (قوله رجحه ابو زرعة الخ) اي وشرح
الروض (قوله اي فتاى مامرا الخ) اي من تصديق العامل او المالك اه سم (قوله ولو قال المالك الخ)
عبارة النهاية اما لو كان المال باقيا وقال المالك دفعته قرضا في حصته من الربح وقال الاخذ اخذته قرضا
صدق الاخذ يمينه والربح له اي جميعه وبطل القرض في ذمته ولا يقبل قوله في دفع المال لربه الابينة كما
افق به ابو الدرجه الله تعالى اه (قوله صدق الاخذ كما جزم الخ) افق به شيخنا الشهاب الرمي واعتمده ولده
وكذا افق به الجلال السيوطي وافق ايضا شيخنا الشهاب الرمي بانه لا اجرة له ولا يقبل قوله في الرد مؤاخذه له
بمقتضى دعواها ويوافق ذلك قول الشارح ويترتب عليه احكام القرض اذ لا اجرة للمقرض ولا يقبل قوله في
الرد و اعلم ان هذا مأمور بالاختلاف مع بقاء المال بخلاف ما تقدم في مسئلة الزركشي فلو كان الاختلاف
هنا بعد التلف فالأخذ مقر بالبدل لمنكره كما هو ظاهر فلو اقاما بينتين اي فيما لو كان المال باقيا اتجه تقديم
بينة الاخذ لان معها زيادة علم على قياس ما تقدم عن ابى زرعة وغيره اه سم (قوله فقال) اي الغير (او
اختلفا في القرض والقرض) المتبادر مما قبله بان يدعى المالك القرض والعامل القرض (قوله ولو ادعى
المالك القرض والاخذ الوديعة الخ) لعله بعد التلف (قوله وخالفه في الانوار الخ) اعتمده هذا مراه اه سم
وياتي عن المغني والروض اعتماده ايضا (قوله فيما لو ابدل الخ) اي فيما لو ادعى المالك القرض والاخذ

ولا يخفى أن حالة الجهل أولى بالضمان فالمبالغة فيها غير ظاهرة فلي تأمل (قوله وخالقهما الزركشي فرجع
تصديق المالك وتبعه ذير واحد) وجزم به في الروض واقى به شيخنا الرمي واعتمده ولده قال في شرحه ويشهد
لذلك قول الشيخين قبل ذلك انه لو ادعى العامل القرض والمالك التوكيل صدق المالك يمينه اي ولا اجرة
للعامل نعم ان اقاما بينتين قدمت بينة العامل لان معها زيادة علم اه وقوله ان اقاما بينتين اي في هذه الصورة
وفي دعوى العامل القرض والمالك التوكيل وقوله لزيادة علم اي بوجوب الاجرة كذا قرره (قوله اما
قبل التلف فيصدق المالك الخ) فالحاصل على ترجيح الزركشي ان المصدق المالك مطلقا قبل التلف وبه
(قوله ولو اقاما في مسئلة القرض والقرض بينتين) اي بعد التلف كما فرضه في ذلك في الروض وغيره (قوله
رجحه ابو زرعة) واعتمده مراه (قوله اي فيأتي مامر عند عدم البينة) اي من تصديق العامل او المالك (قوله
صدق الاخذ كما جزم به بعضهم) افق به شيخنا الشهاب الرمي واعتمده ولده وكذا افق به الجلال السيوطي
فقال الذي يظهر تصديق العامل لان معه يداو بلغنى انه منقول عن المالكية كذلك اه لكن قد يחדش
تعليله تسليمه ان يده ناشئة عن دفع المالك اليه وانه في الاصل مال المالك وافق ايضا شيخنا الشهاب الرمي بانه
لا اجرة ولا يقبل قوله في الرد مؤاخذه له بمقتضى دعواه انتهى ويوافق ذلك قول الشارح ويترتب عليه احكام
القرض اذ لا اجرة للمقرض ولا يقبل قوله في الرد نعم قد يشكل على ذلك ان مقتضى قول المالك قبول قوله في
الرد فكيف يسوغ له مطالبة بالرد وتغريمه مع ذلك الا ان يقال ان اقراره بكونه قرضا الذي كان مقتضاه
ذلك قد سقط بانكار الآخذ و اعلم ان هذا مأمور بالاختلاف مع بقاء المال بخلاف ما تقدم فيما لو ادعى المالك
القرض والاخذ القرض عن الزركشي وغيره من تصديق المالك فانه فيما بعد التلف كما تقدم فلو كان
الاختلاف هنا بعد التلف فالأخذ مقر بالبدل لمنكره كما هو ظاهر (قوله صدق الاخذ) فلو اقاما بينتين
اتجه تقديم بينة الاخذ لان معها زيادة علم على قياس ما تقدم عن ابى زرعة وغيره (قوله وخالفه في الانوار الخ)

فيما لو ابدله الوديعة بالوكالة صدق المالك

والوكالة والوديعة متحدان لان الادعاء توكيل والاوجه ماقاله البغوى ثم رأيت أبا زرعة بحثه وكأنه لم يطلع عليه وغلله بان الاصل براءة ذمته والاصل عدم انتقال الملك عن الدافع (١٠٦) وعدم الصيغة من الجانبين المتطرفة في القرض دون الوديعة ثم استدل بامر اول القرض

انهما لو اختلفا في دكر
البدل صدق الاخذ ويقول
الروضة ولو بعث ليت من
لا دين له عليه شيئا ثم قال
بعثه بعوض صدق المبعوث
اليه وما نحن فيه اولى وانما
صدق مطعم مضطري انه
بعوض حلا للناس على
هذه المكرومة العظيمة وابقاء
النفوس وايضا الاصل
هنا عدم انتقال الملك
بخلافه ثم (وكذا) يصدق
في (دعوى الرد في الاصح)
كالوكيل يجعل لانه اخذ
العين لمنفعة المالك
وانتفاعه هو ليس بها بل
بالعمل فيها وبه فارق
المرتحن والمستأجر ولو
ادعى تلقا وردها ثم اكد
نفسه ثم ادعى احدهما
وامكن قبل كالأدعى الربح
ثم اكد نفس نفسه ثم قال
خسرت وامكن (ولو اختلفا
في المشروط) له اهو
النصف او الثلث مثلا
(تحالفا) لا خلافا فيهما في
عوض العقد مع اتفاقهما
على صحته فاشبهها اختلاف
المتبايعين (وله اجرة
المثل) لتعذر رجوع عمله
اليه فوجب له قيمته وهو
اجرة مثله وللمالك الربح
كاه ولا يفسخ العقد هنا
بالتحالف نظير ما مر في
البيع

الوكالة (قوله والوكالة والوديعة الخ) دليل لمخالفة الانوار (قوله والاوجه ماقاله البغوى) مشى في آخر
العارية على خلاف ماقاله البغوى اه سم (قوله بحثه) اى ماقاله البغوى من تصديق الاخذ وكذا ضمير
عليه (قوله وكأنه الخ) اى ابا زرعة وكذا ضمير وغلله المستتر وضمير استدل (قوله له عليه) الضمير الاول
للمن والى الثاني "باعث (قوله هنا) اى فيما نحن فيه (قوله ثم) اى فى مسألة المضطر (قوله كالوكيل) الى الكتاب
فى النهاية والمغنى لا قوله يجعل وقوله ولو ادعى الى المتن (قوله وانتفاعه) اى العامل بالربح (هو ليس) اى
الانتفاع (بها) اى بالعين قول المتن (ولو اختلفا الخ) وان قال العامل قارضنى فقال المالك وكلتلك صدق
المالك بيمينه ولا اجرة للعامل مغنى وروض وفى شرحه فانما يثبتين فالظاهر تقدم بينه العامل لان معها
زيادة علم اه قول المتن (تحالفا) ولو كان القراض لمحجور عليه ومدعى العامل دون الاجرة فلا تحالف
كنظيره فى الصداق نهاية ومغنى وشرح روض (قوله فاشبهها) الظاهر فاشبه اى بالافراد لكن فى اصله بصورة
التشبيه فهو على تقدير مضاف اه سيد عمر اى والا اصل اشبه اخلافا فهما (قوله ولا يفسخ العقد هنا بالتحالف)
بل يفسخه اى واحدا هما والحاكم كما فى زيادة الروضة عن البيان وان اشعر كلام المصنف بانه يفسخ بمجرد
التحالف وصرح به الروايات مغنى وعش وذكر سم عن شرح الروض ما يفيد (خاتمة) لو اشترى
العامل ولو ذميا ما يتمتع ببعده كخمر او ام ولد وسلم للبائع الثمن ضمن وان كان جاهلا او قارضا ليجلب من
بلدة الى اخرى لم يصح لانه عمل زائد على التجارة ولو اشترى بالعين لمقارضين له رقيقين فاشتبها عليه وقعاه
وغرم لهما الا لعين لتفريطه بعدم الافراد لا قيمتها وان مات العامل واشتبها مال القراض بغيره فكالوديع
يموت وعنده الوديعة واشتبها بغيرها وساقى فى بابها وان جنى عبد القراض فهل يفسده العامل من مال
القراض كالنفقة عليه او لا وجها واحصهما نعم اه نهاية وكذا فى المغنى والروض مع شرحه الامسئلة موت
العامل وقوله احصهما نعم فقالا لارجحهما لا يفديه المالك من مال نفسه لا من مال القراض كما لو ابق فان
نفقة رده على المالك وإن كان فى المال ربح اه

(كتاب المساقاة)

(قوله هى معاملة) الى قوله وأتى فى المغنى لا قوله وبالغ الى وأركانها الى قوله وليس كازعم فى النهاية الا
قوله وبه يندفع الى لكن انتصر وقوله وأشار الى المتن (قوله معاملة) اى بصيغة معلومة فيؤخذ منه
جميع اركانها اه مجبرى (قوله على تعهد شجر) اى مخصوص هو النخل والعنب بسقى وغيره (قوله من
السقى) خبر ثان لقوله هى عبارة النهاية والمغنى وهى ماخوذة من السقى بفتح السين وسكون القاف اه وفى
عش عن سم على منهج وقيل من السقى بكسر القاف وتشديد الياء وهو صغار النخل اه (قوله الذى هو
الخ) هذا فى معنى العلة لا خذها من السقى دون غيره والمراد أن عمل العامل وإن لم يكن قاصرا على السقى لكنه
لما كان اكثر اعمالها نفعا ومونة اخذت منه (قوله قبل الاجماع) هذا صريح فى انها يجمع عليها مع ان ابا
حنيفة منعها كما ساقى لان يقال لم يعتد بخلافه لشدة ضعفه كما اشار اليه بقوله الاتى وبالغ ابن المنذر الخ
(قوله والحاجة ماسة اليها الخ) لان مالك الاشجار قد لا يحسن تعهدا ولا يتفرغ له ومن يحسن ويتفرغ

اعتمد هذا مر (قوله والاوجه ماقاله البغوى) مشى فى آخر العارية على خلاف ماقاله البغوى (قوله
كالو ادعى الربح الخ) وان اقر بربح ثم ادعى غلطا او كذبا لم يقبل قاله فى الروض وقد تقدم هذا فى الشرح
بزيادة (قوله ولا يفسخ العقد هنا بالتحالف الخ) قال فى شرح الروض وإذا تحالفا ففسخ العقد واختص
الربح والخسران بالمالك ووجب الاجرة عليه للعامل اه وقول الشارح ولا يفسخ العقد بالتحالف
لا ينافى ذلك لان الانفساخ غير الفسخ اه والله تعالى اعلم

(كتاب المساقاة)

(كتاب المساقاة)

هى معاملة على تعهد شجر بجزء من ثمرته من السقى الذى هو أهم اعمالها
والاصل فيها قبل الاجماع معاملته ^{صلى الله عليه وسلم} يهود خيبر على نخله وارضها بشرط ما يخرج منها من ثمر او زرع رواه الشيخان والحاجة ماسة اليها

والاجارة فيها ضرر بتغير المالك حالا مع انه قد لا يطلع شئ. وقد يتهاون الاجير في العمل لاخذ الاجرة وبالغ ابن المنذر في رد مخالفة ابى حنيفة رضي الله عنه فيها ومن ثم خالفه صاحباه وزعم ان المعاملة مع الكفار تحتل الجبهات (١٠٧) مردود بان اهل خير كانوا مستأمنين واركانها ستة عاقدان

ومورد وعمل وثمر وصيغة وكلها مع شروطها تعلم من كلامه (تصح من) مالك وعامل (جائز التصرف) وهو الرشيد المختار دون غيره كالأقراض (و) تصح (لصي وبجنون) وسفيه من وليهم (بالولاية) عليهم عند المصلحة للاحتياج إلى ذلك وليت المال من الامام وللو وقف من ناظره واقى ابن الصلاح بصحة ايجار الولي لبياض ارض موليه باجرة هي مقدار منفعة الارض وقيمة الثمر مساقاة المستاجر بسهم للمولى من الف سهم بشرط ان لا يعد ذلك عرفا غبا فاحشا في عقد المساقاة بسبب انضمامه لمقدار الاجارة وكونه نقضا بيجور بزيادة الاجرة الموثوق بها ورده البلقيني بما حاصله انهما صفتان متباينتان فلا تنجز احدهما بالآخرى وبه يندفع استئهاد الزركشي له بان الولي اذا وجد اشتراه للمولى معيا والغبطة في بقاءه ابقاء ولو بلا ارش لكن انتصر له ابو زرعة بعد اعتماده له بانه مازال يرى عدول النظارة والقضاة الفقهاء يفعلون ذلك ويحكمون

قد لا يملك الاشجار فحتاج ذلك الى الاستعمال وهذا الى العمل مغنى وشرح منهج (قوله والاجارة) جواب عما يقال ان الحاجة تندفع بالاجارة (قوله قد لا يطلع الخ) اي قد لا يحصل له شئ من الثمار مغنى وشرح منهج (قوله في رد مخالفة ابى حنيفة الخ) والرد مضاف الى مفعوله والمخالفة الى فاعله (قوله ومن ثم) اي من اجل اشتداد ضعف منع ابى حنيفة للمساقاة (قوله وزعم الخ) رد لجواب ابى حنيفة عن الخبر بان المعاملة الخ (قوله) مردود بان اهل خير الخ اي والمعاملة انما تحتل الجبهات مع الخبر بين رشيدى وعش (قوله وعامل الخ) ولو كان العامل صديقا لم تصح وله اجرة المثل ويضمن بالاتلاف لا نهلم يسلطه على الاتلاف لا بالتلف ولو بتقصير مراه سم على حج وقوله لم تصح اي اذا عقدها بنفسه بخلاف ما لو عقده له لمصلحة فينبغي الصحة كاجارة للرعى مثلا وقد يشمله قول المصنف ولصي بان يراد في ماله او ذاته ليكون عاملا اه عش (قوله دون غيره) اي جائز التصرف (قوله تصح) استغنى المحل والمنى عن تقديره وتقدير قوله من وليهم بتقدير لنفسه عقب جائز التصرف والمغنى حينئذ كافى الرشيدى تصح من جائز التصرف وصحتها منه لا فرق فيها بين كونها لنفسه بالا صالته وبين كونها لصي وبجنون بالولاية (قوله وليت المال الخ) عبارة شرح الروض وفي معنى الولي الامام في بسايتين بيت المال ومن لا يعرف مال السكوك كذا بسايتين الغائب فيما يظهر قاله الزركشي اه وكذا في المغنى والنهاية لكن بلفظ كما قاله الزركشي (قوله من الامام) اي او نائبه ولو تبين المالك بعد ذلك هل يصح التصرف ام لا فيه نظر والا قرب الاول لان الامام نائب المالك ثم ان كانت الثمرة باقية اخذها ولا يرجع على بيت المال اه عش (قوله ارض موليه) اي ارض بستانه (قوله وقيمة الثمر) عطف على منفعة الخ (قوله) ثم مساقاة الخ (عطف على ايجار الخ) (قوله بسبب الخ) متعلق بقوله ان لا يعداى بعدم العد (قوله ورده البلقيني الخ) عبارة النهاية ورد البلقيني الخ مردود كما قاله الولي العراقي بانه لم يزل الخ اه (قوله انتصر له) اي لا بن الصلاح وقد يقال ان كان الحال بحيث لو لم يضم احد العقدين الى الآخر يحصل من مجموعهما اكثر مما يحصل مع الانضمام فالوجه امتناع ما ذكره ابن الصلاح وان كان بحيث لو لم يحصل هذا الضم حصل اقل او تعطل احد العقدين ولم يرغب فيه فالوجه جواز ما ذكره بل وجوبه وقد يشير الى ذلك قوله لتعين المصلحة الخ سم على حج اه عش بقى مالتو تساوى الحاصلان ولم يخف التعطل ولعل الاقرب حيث عدم الجواز لعدم المصلحة فليحذر (قوله ويحكمون به) اي فصار كالجميع عليه اه عش قول المتن (وموردها) اي ما يرد صيغة عقد المساقاة عليه اصالته اه مغنى (قوله ويجوز صاحب الخصال الخ) وفاقا للنهاية عبارته وموردها النخل ولو ذكر انما اقتضاه اطلاقه وصرح به الخفاف وقد ينازع فيه بانه ليس الخ اه قال عش قوله الخفاف هو صاحب الخصال اه عبارة الحلبي قوله كونه نخلا ولو ذكر ارم و ذكر اهل الخبر ان ذكر النخل قد تشرع قول المتن (في سائر الاشجار المثمرة) احتراز بالاشجار عملا لساق له كلبطيوخ وقصب السكر

(قوله مردود بان اهل خير الخ) يتامل هذا الرد (قوله كانوا مستأمنين) اي وهم لهم احكام المسلمين (قوله) وليت المال من الامام الخ عبارة شرح الروض وفي معنى الولي الامام في بسايتين بيت المال ومن لا يعرف مال السكوك كذا بسايتين الغائب فيما يظهر قاله الزركشي اه (فرع) لو كان العامل صديقا لم يصح وله اجرة المثل ويضمن الصبي بالاتلاف لا بالتلف ولو بتقصير لا نهلم يسلطه على الاتلاف م (قوله لكن انتصر له ابو زرعة الى قوله) وبانهم اغتفروا الغبن الخ قد يقال ان كان الحال بحيث لو لم ينضم احد العقدين الى الآخر حصل من مجموعهما اكثر مما يحصل مع الانضمام فالوجه امتناع ما ذكره ابن الصلاح وان كان بحيث لو لم يحصل هذا الضم حصل اقل او تعطل احد العقدين ولم يرغب فيه فالوجه جواز ما ذكره بل وجوبه وقد يشير الى ذلك قوله لتعين المصلحة الخ فليتامل (قوله بانه ليس في معنى المنصوص عليه) كان وجه هذا النفي انه

به وبانهم اغتفروا الغبن في احد العقدين لاستدراكه في الآخر لتعين المصلحة فيه المترتب على تركهما ضياع الشجر والثمر (وموردها النخل والعنب) المنص في النخل والحق به العنب مجامع وجوب الزكاة وامكان الخرص ويجوز صاحب الخصال لها على فحول النخل مقصودة منظر فيه بانه ليس في معنى المنصوص عليه وبانه بناء على اختياره القديم في قوله (وجوزها القديم في سائر الاشجار المثمرة)

والثمرة عن غيرها كالتوت المذكور وما لا يقصد ثمره كالصنوبر فلا تجوز المساقاة عليهما على القولين اه
 مغنى (قوله لقوله) إلى قوله وشرط في المغنى (قوله في الخبر السابق من ثم وزرع) قد يدفع بان قوله في الخبر
 من ثم بعد قوله على نخلها مصروف لثمر النخل فليتأمل سم ورشدي وعش (قوله واختير) عبارة النهاية
 والغنى واختاره المصنف في تصحيح التنبيه اه (قوله لانه رخصة) في رد دليل القديم نظر لانه استدلل بعموم
 الثمر في الخبر لا بالقياس (قوله فيختص بموردها) قد يقال يرد عليه قياس العنب فان فرق بتحقيق شرط القياس
 في العنب دون غيره قلنا هذا لا يفيد مع فرض الرخصة ومنع القياس فيها وايضا فعدم الحاق سائر الاشجار
 حينئذ لعدم تحقق شرط القياس لا لكون رخصة فليتأمل على ان حاصل كلام جمع الجوامع ان الصحيح
 جواز القياس في الرخص خلافا لاني حنفية سم على حجة اه رشدي (قوله وعليه) اي الجديد اه عش (قوله
 في المقل) اي الدوم اه عش عبارة القاموس والمقل المكي ثمر شجر الدوم اه (قوله والعنب) الواو
 بمعنى اوو (قوله بينهما) اي بين النخل والعنب اه عش (قوله وشرط بعضهم الخ) عبارة النهاية وشرط
 الزر كشي بحثا تعذر الخ اه عبارة الغر فان ساق عليها تبع النخل او عنب فالاصح في الروضة الصحة كالزراعة
 ويؤخذ من التشبيه انه يعتبر في ذلك عسر افرادها بالسقي كالزراعة وكلام الماء ردى بفهمه اه وظاهر
 صنيع المغنى وشرحي الروض والمنهج ان لافرق حيث اطلقوا وسكتوا عن قيد عسر الافراد (قوله وعليه فياتي
 هنا جميع ما ياتي الخ) منه ان لا يقدم الزراعة بان ياتي بها عقب المساقاة كما سياتي في شرط هنا ان تتأخر المساقاة
 على تلك الاشجار عن المساقاة على النخل والعنب فلو اشتمل البستان مع النخل والعنب على غيرهما فقال ساقيتك
 على اشجار هذا البستان لم يصح للمقارنة وعدم التأخر فليراجع اه سم اقول وقد يفيد قول المغنى والروض
 مع شرحه في المزارعة ما نصه وافرأه الاول انه لا يغني لفظ احدهما عن الآخر ولكن لواقى بلفظ يشملهما
 كما مثلت على النخل واليباض بالنصف فيهما كني بل حكى فيه الامام الاتفاق اه حيث صرح بلفظ النخل
 واليباض (قوله على غير مرئي الخ) ولا على غير مغروس كما ياتي قول الماتن (ولا تصح الخبايرة الخ) ولا المشاطرة
 المسماة ايضا بالماناسبة بموحدة بعد صاد مهمة التي تفعل بالشاك وهي ان يسلم اليه ارضا لغيرها من عنده
 والشجر بينهما وفي تناوى فقال ان الحاصل في هذه الصورة للعامل والمالك الارض اجرة مثلها عليه اه مغنى
 (قوله وعبر به) اي بلفظ المعاملة (قوله واشار) اي المصنف (اليه) اي إلى ان المراد بالعمل المعاملة (هنا)
 اي في المنهاج (بقوله الخ) اي في تعريف المزارعة الاتي انفا (قوله واختار جمع) عبارة الغر والمغنى
 وشرحي الروض والمنهج واختار النوى تبع الابن المنذر وابن خزيمة والخطابي صحتهما معا ولو منفردين
 لصحة اخبارهما وحملوا اخبار النوى على ما اذا الخ اه (قوله لو احد) اي من المالك والعامل و(قوله زرع
 قطعة) اي ما يخرج منها و(قوله اخرى) اي قطعة اخرى اي زرعها (قوله بابها) اي اعمال عمرها واهل المدينة
 لا يوجد فيه وجوب الزكاة وامكان الخرص الا ان يقال هذا باعتبار ما من شأنه باعتبار الجنس ويدعى شمول
 الثمر في لفظ النص لطلع الذكور وحينئذ لا يلزم بناء هذا على القديم (قوله لقوله في الخبر السابق من ثم او
 زرع) قد يدفع بان قوله في الخبر من ثم بعد قوله على نخلها مصروف لثمر النخل فليتأمل (قوله لانه رخصة)
 في رد دليل القديم نظر لانه استدلل بعموم الثمر في الخبر لا بالقياس وقوله فيختص بموردها قد يقال يرد
 عليه قياس العنب فان فرق بتحقيق شرط القياس ان العنب دون غيره فلنا هذا لا يفيد مع فرض الرخصة
 ومنع القياس فيها وايضا فعدم الحاق سائر الاشجار حينئذ لعدم تحقق شرط القياس لا لكون رخصة
 فليتأمل على ان حاصل كلام جمع الجوامع ان الصحيح جواز القياس في الرخص خلافا لاني حنفية
 (قوله وعليه فياتي هنا جميع ما ياتي الخ) منه كما سياتي ان لا يقدم الزراعة بان ياتي بها عقب المساقاة كما سياتي
 في شرط هنا ان تتأخر المساقاة على تلك الاشجار عن المساقاة على النخل والعنب فلو اشتمل البستان مع النخل
 والعنب على غيرهما فقال ساقيتك على اشجار هذا البستان لم يصح للمقارنة وعدم التأخر فليراجع (قوله
 واشار اليه هنا بقوله وهي هذه المعاملة) اي الاتي انفا فعلم ان قول المتن عمل بمعنى المعاملة (قوله

لقوله في الخبر السابق من
 ثم وزرع ولعموم الحاجة
 واختير والجديد المنع لانها
 رخصة فتختص بموردها
 وعليه يمتنع في المقل كما صححه
 المصنف وتصح على اشجار
 مشمرة تبعا للنخل والعنب
 إذا كانت بينهما وان كثرت
 وشرط بعضهم تعذر افرادها
 بالسقي نظير المزارعة وعليه
 فيأتي هنا جميع ما ياتي ثم
 من اتحاد العامل وما بعده
 ويشترط رؤية المساق
 عليه وتعيينه فلا يصح على
 غير مرئي ولا على مبهم
 كاحد الحديقتين ولا ياتي
 فيه خلاف احدي الصريتين
 السابق للزوم المساقاة ولا
 تصح انخابرة قيل باتفاق
 المذاهب الاربعة (وهي
 عمل الارض) اي المعاملة
 عليها كما باصله وعبر به في
 الروضة وأشار اليه هنا بقوله
 وهي هذه المعاملة (بعض
 ما يخرج منها والبذر من
 العامل ولا المزارعة وهي
 هذه المعاملة والبذر من
 المالك) للنهي الصحيح عنهما
 ولسهولة تحصيل منفعة
 الارض بالاجارة واختار
 جمع جوازهما وتناولوا
 الاحاديث على ماذا شرط
 لو احد زرع قطعة معينة
 ولاخر أخرى واستدلوا
 بعمل عمر رضى الله عنه
 وأهل المدينة ويرد بانها

وقائع فعليه محتملة في المزارعة لكونها تابعة وفيها وفي الخابرة لكونها باحدى الطرق الا ان يتوهم زارع على ارض يجزم من الغلة فعطل بعضها لزومه اجرته على ما افق به المصنف لكن غلظه التاج الفزاري وليس كما زعم في البحر (١٠٩) التصريح بما افق به لكن في الخابرة فيحمل

كلامه عليه وصرح السبكي بان الفلاح لو ترك السقي مع صحة المعاملة حتى فسد الزرع ضمنه لا نه في يده وعليه حفظه (فلو كان بين النخل) او العنب (ياض) اي ارض لا زرع فيها ولا شجر (صحت المزارعة عليه مع المساقاة على النخل) او العنب تبعا للمساقاة لعسر الافراد و عليه حمل ما مر من معاملة اهل خيبر على شطر الثرو الزرع (بشرط اتحاد العامل) اي ان لا يكون من ساقاه غير من زارعه وان تعدد لان افرادها بعامل يخرجها عن التبعية (وعسر) هو على بابه على الالوجه خلافا لجمع بل قولهم الاتي وان كثير (لبياض) صريح فيه فتعين حمل التعذر في عبارة الروضة واصلها عليه وكذا تعبير آخرين بعدم الامكان (افراد النخل بالسقي) افراد (البياض بالعمارة) اي الزراعة لان التبعية انما تتحقق حيث بخلاف تعسر احدهما (والاصح انه يشترط ان لا يفضل بينهما) اي المساقاة والمزارعة المتابعة بل ياتي بهما على الاتصال لتحصل التبعية

(وقائع الخ) اي وبان فعل الصحابي واهل المدينة ليس بحجة اه رشدي (قوله فعطل بعضها) اي لم يزعه (قوله لزومه اجرته الخ) اي اذا صحت المعاملة اخذا بما ياتي عن السبكي اه كودي (قوله لكن غلظه فيه التاج الفزاري) وقال بعدم لزوم وهو الالوجه معنى ونهاية قال ع وش وخرج بالمزارعة الخابرة فيضمن وبه صرح ابن حج اه (قوله لكن في الخابرة) كان الفرق ان الخابر في معنى مستاجر الارض فيلزمه اجرته وان عطلها بخلاف المزارع فانه في معنى الاجير على عمل فلا يلزمه شيء اذا عطل لانه لم يستوف منفعتها ولا باشر اتلافها فلا وجه للزوم سم على حج اه ع وش (قوله كما زعم) اي التاج و (قوله كلامه) اي المصنف اه كودي (قوله عليه) اي عقد الخابرة (قوله لو ترك السقي) في الروض مع شرحه ترك سقيها اي الارض عمدا اه فقيده بالعمد اه سم (قوله مع صحة المعاملة) اي بخلافه مع فسادها اذ لا يلزمه عمل وقد بذر البذر بالاذن اه رشدي عبارة السيد عمر قوله مع صحة المعاملة بان كانت تابعة للمساقاة او قلنا بالاختار من صحتها مطلقا اه (قوله حتى فسد الزرع) اي او الثمرة اه ع وش (قوله ضمنه) هذا لا يشكل على ما قاله التاج الفزاري لان الاجير ثم لم يتعد ولم يفرط بما تفسد به العين التي في يده غاية الامر انه ترك العمل الواجب عليه وهو لا يوجب ضمان اجرة ولا غيرها بخلافه هنا لانه فرط في العين التي عليه حفظها بترك سقيها سم على حج اه ع وش (قوله او العنب) الى قوله لان الزراعة في المعنى الا قوله خلافا لجمع الى فتعين وقوله وكذا الى المتن والى الفصل في النهاية الا قوله خلافا لجمع وقوله بل يشترط الى لان الخبر وقوله واعتراض الى المتن وقوله وبهذا علم الى المتن قول المتن (بياض) ولو كان فيه زرع موجود ففي جواز المزارعة وجهان ارجحهما كما قال الزركشي الجواز فيما لم يبد صلح فحيث اذ اختصاص للتبعية بالبياض المجرد اه معنى وشرح الروض وسيدكره الشارح قليل وانه لا يجوز ان يخابر (قوله وعليه) اي ما في المتن (قوله وان تعدد) فلو ساقى جماعة وزارعهم بعقد واحد صح اه معنى (قوله على بابه) اي حقيقة وليس المراد به التعذر (قوله بخلاف تعسر احدهما) كان امكن افراد الارض بالزراعة وعسر افراد النخل بالسقي اه ع وش قول المتن (ان لا يفضل) بضم اوله وفتح ثالثة بخطه اي لا يفضل العاقدان نهاية ومعنى وقد يقال اشتراط اتحاد العقد يغني عن اشتراط عدم الفصل سم وع ش (قوله على النصف) اي من ثمرة هذا الشجر المعين اه رشدي (قوله بان ياتي بها عقبها ولو فعل

لكن غلظه التاج الفزاري) وهو الالوجه شرح مر (قوله لكن في الخابرة الخ) كان الفرق ان الخابر في معنى مستاجر الارض فيلزمه اجرته وان عطلها بخلاف المزارع فانه في معنى الاجير على عمل فلا يلزمه شيء اذا عطل لانه لم يستوف منفعتها ولا باشر اتلافها فلا وجه للزوم شرح مر (و صرح السبكي الخ) في الروض وشرح ما نصه فيضمن فيها اي في المزارعة ما تلف من الزرع اذا صحت بترك سقيها اي الارض عمدا لانه في يده وعليه حفظه وهذا ذكره الاصل في الاجارة اه وفيه التقييد بالعمل وليحرر مفهوم قوله اذا صحت (قوله ضمنه) هذا لا يشكل على ما قاله التاج الفزاري لان الاجير ثم لم يتعد ولم يفرط بما تفسد به العين التي هي في يده غاية الامر انه ترك العمل الواجب عليه وهذا لا يوجب ضمان اجرة ولا غيرها بخلافه هنا لانه فرط في العين التي عليه حفظها بترك السقي (قوله فتعين حمل التعذر الخ) كذا شرح مر (قوله في المتن انه يشترط ان لا يفضل بينهما) قد يقال اشتراط اتحاد العقد يغني عن اشتراط عدم الفصل فليتأمل (قوله وان يشترط اتحاد العقد) لا يقال اشتراط اتحاد العقد يغني عن اشتراط عدم الفصل لان ذلك صحيح لكن المصنف اقتصر على اشتراط الثاني وهو لا يغني عن اشتراط الاول فنبه الشارح على اشتراطه (فرع آخر) قال في الروض والمعاملة في القبول وقدمها كقبلت المزارعة والمساقاة لم يبعد البطلان (فرع آخر) قال في الروض والمعاملة تشملهما اي المساقاة والمزارعة فان قال عاملتك على النخل والبياض بالنصف جاز وكذا الوجه لاجل احدهما اقل او شرط النقر على العامل اه ويظهر انه لو قال عاملتك على هذين مشير للنخل والبياض لم يصح لان

وانه يشترط اتحاد العقد ولو قال ساقيتك على النصف فقبل ثم زارعه على البياض لم تصح المزارعة لان

تعدد العقد يزيل التبعية (و) الاصح انه يشترط (ان لا يقدم المزارعة) على المساقاة بان ياتي بها عقبها لان التابع لا يتقدم على متبوعه

واشترط الدارمي بيان ما يزرع لانه شريك وبه فارق عدم اشتراط بيانه في الاجارة (و) الاصح (ان كثير البياض) بان اتسع ما بين مغارس الشجر (كقليله) لان الفرض لعسر الافراد والحاجة لا تختلف (و) الاصح (انه لا يشترط تساوى الجزء المشروط من الثمر والزرع) فيجوز شرط نصف الزرع ورب الثمر مثلاً للعامل لان الزراعة وإن كانت تابعة في حكم عقد مستقل وكون التفاضل يزيل التبعية من اصلها ممنوع ويفرق بين هذه اواز التلهافى بعثك الشجرة بمشرة والثمره بخمسة حتى يحتاج قبل بدو الصلاح لشرط القطع على ما مر بان الثمرة قبل بدوه غير صالحة اتفاقاً لا يراد العقد عليها وحدها (١١٠) من غير شرط قطع فاحتاجت لمتبوع قوى ولا كذلك البياض هنا لما مر من جواز الزراعة

مستقلة عند كثيرين وقضية كلامها انه يلحق بالبياض فيما مر زرع لم يبد صلاحه (و) الاصح (انه لا يجوز ان يخبر تبعا للمساقاة) بل يشترط ان يكون البذر من رب النخل لان الخبر ورد في المزارعة تبعا في قصة خبير وهي في معنى المساقاة من حيث انه ليس على العامل فيها الا العمل بخلاف المخبرة فانه يكون عليه العمل والبذر واعترض السبكي هذا التعليل بان الوارد في طرق الخبر ظاهر ان البذر منهم فتكون هي المخبرة (فان أفردت ارض بالزراعة فالمغل للمالك) لانه ثماء ملكه (وعليه للعامل اجرة عمله ودوابه والاته) ان كانت له وسلم الزرع لبطان العقد وعمله لا يحبط مجانا ما إذا لم يسلم فلا شيء للعامل على ما اخذ من تصويب المصنف لكلام المتولى في نظيره من الشركة الفاسدة فيما اذا تلف الزرع انه لا شيء للعامل لانه لم يحصل للمالك شيء ورد بان قياسه على القراض

الموجب كذلك لكن فصل القابل في القبول وقدم المزارعة كقبول المزارعة والمساقاة لم يبعد البطان اه سم اقول بل يشمله المتن اذ المراد ان لا يقدم المزارعة إيجابا وقبولا وبقي ما لو اجهل العامل القبول كقوله قبلتهما بعد قول المتن ساقيتك وزارتك والظاهر فيه الصحة لان الضمير حكاية للظاهر قبله وفي سم ايضا ويظهر انه لو قال عاملتك على هذين مشيرا للنخل والبياض لم يصح لان المقارنة تنافي التبعية اه ع ش (قوله لانه شريك) اي المالك (قوله لان الزراعة) اي المزارعة (قوله ويفرق بين هذا اواز التلهافى) اي التفاضل للتبعية اه ع ش (قوله في بعثك) قديقال المزيل لها ليس هو التفاضل بدليل الاحتياج الى شرط القطع وإن تساوى الثمنان اوزاد ثمن الثمر كما هو الظاهر بل المزيل التفصيل للثمن الموجب لتعدد العقد قسم ورشدي (قوله لمتبوع قوى) اي وهو الشجر بشرط ان لا يفرد الثمرة بشن اه ع ش (قوله لما مر) اي في شرح ولا المزارعة الخ اي وصاحب القول الراجح لا يقطع نظره عن المرجوح (قوله وقضية كلاهما الخ) عبارة الروض وتصح المزارعة ولو على زرع موجود تبعا للمساقاة اه سم (قوله فيما مر) اي في الصحة تبعا بشرطها اه ع ش (قوله بل يشترط الخ) فيه أن العقد حيث يذير مزارعة لا تخبره وقوله لهذا أسقطه النهاية والمعنى (قوله لان الخبر الخ) لا يخفى ما في تقريب هذا التعليل عبارة النهاية والمعنى لعدم ورود ذلك والثاني تجوز كالمزارعة واجاب الاول بان المزارعة في معنى المساقاة الخ اه (قوله منهم) اي من اهل خبير (فتكون هي) اي المعاملة معهم قول المتن (ارض) اي قراح او بياض متخلل بين النخل او العنب اه معنى (قوله ان كانت له) الى الفرع في المعنى الا قوله وهذا علم الى المتن (قوله وسلم الزرع) اي من التلف (قوله في نظيره) اي عقد المزارعة الفاسد (قوله في الشركة الخ) بيان للنظير (قوله فيما إذا الخ) بدل من في نظيره (قوله انه لا شيء الخ) بيان لكلام المتولى (قوله ورد) اي الاخذ (قوله بان قياسه على القراض الخ) جزم به الاسنى اه سم (قوله لاتحاد المساقاة الخ) الاولى المزارعة (قوله فالعامل هنا) أي في المساقاة (أشبه به الخ) اي بالعامل (قوله او افردت) عطف على قول المصنف افردت الخ والافراد ليس بقيد عبارة الروض مع شرحه فان خبره تبعا لم يصح كما لو افردها الزرع للعامل وعليه الاجرة وله حكم المستعير في القلع اه (قوله وعليه لمالك الارض الخ) قضيته انه لا يؤمر بقطع الزرع قبل اوان الحصاد ووجهه انه انما زرع بالاذن فخصوص المخبرة وإن بطل لكن بقي عموم الاذن كالوكالة الفاسدة ع ش واسنى (قوله ولكل على الآخر الخ) اي حيث سلم الزرع على ما مر عن المتولى لان هذه الآن شركة فاسدة اه ع ش (قوله ما صرف) كذا في اصله بصيغة افعال وعبارة النهاية صرفه اه سيد عمر (قوله

المقارنة تنافي التبعية كالتقدم فليتامل (قوله واشترط الدارمي الخ) كذا شرح مر (قوله ويفرق بين هذا اواز التلهافى بعثك الخ) قديقال المزيل لها هنا ليس هو التفاضل بدليل الاحتياج الى شرط القطع وان تساوى الثمنان اوزاد ثمن الثمر كما هو الظاهر بل المزيل التفصيل للثمن الموجب لتعدد العقد (قوله وقضية كلاهما انه يلحق) عبارة الروض فتصح المزارعة ولو على زرع موجود لا المخبرة تبعا للمساقاة الخ اه (قوله ورد بان قياسه الخ) كذا شرح مر واقتصر في شرح الروض على الجزم بهذا القياس (قوله الفاسد اوجه لاتحاد المساقاة والقراض في أكثر الاحكام فالعامل هنا أشبه به في القراض من الشريك وكان الفرق بين وتفارق الشريك والعامل ان الشريك يعمل في ملك نفسه فاحتج في وجوب اجرة تلو وجود دفع شريكه بخلاف العامل في القراض والمساقاة او افردت بالمخبرة فالمغل للعامل لان الزرع يتبع البذر وعليه لمالك الارض اجرة مثلها ولو كان البذر لها فالغلة لها ولكل على الآخر اجرة ما صرف من منافعه على حصة صاحبه (وطريق جعل الغلة لها ولا اجرة) في أفراد المزارعة (أن يستأجره) اي المالك العامل (بنصف البذر) شائما (ليزرع له النصف الآخر) من البذر في نصف الارض مشاعا (وبعيره نصف الارض) مشاعا وبهذا علم جواز اعارة المشاع (او يستأجره بنصف

البذر ونصف منفعة الأرض) شائعين (ليزرع له النصف الآخر) من البذر (في النصف الآخر من الأرض) فيشتركان في الغلة مناصفة ولا
أجرة لأحدهما على الآخر لأن العامل يستحق من منفعة الأرض بقدر نصيبه من الزرع والمالك يستحق من منفعة العامل بقدر نصيبه من الزرع
وتفارق الأولى هذه بأن الأجرة ثم عين وهناعتين ومنفعة وثمرتين يمكن من الرجوع بعد (١١) الزراعة في نصف الأرض وياخذ الأجرة وهناعتين

لا يتمكن ولو فسد منبت
الأرض في المدة لزمه قيمة
نصفها ثم لا هنا لأن العارية
مضمونة ومن الطرق أيضا
أن يقرضه نصف البذر
ويؤجره نصف الأرض
بنصف عمله ونصف منافع
آلته فإن كان البذر من
العامل فمن طريقه أن يستاجر
العامل نصف الأرض بنصف
البذر ونصف عمله ونصف
منافع آلته أو منها فمن
طريقه أن يؤجره نصف
الأرض بنصف منافع عمله
وآلته ويشترط في هذه
الاجارات وجود جميع
شروطها الآتية * (فرع) *
أذن لغيره في زرع أرضه
فخرثها وهياها للزراعة
فزادت قيمتها بذلك فإراد
رهنها أو بيعها مثلاً من غير
إذن العامل لم يصح لتعذر
الاتفاق بها بدون ذلك
العمل المحترم فيها ولا أنها
صارت مرهونة في ذلك
العمل الزائد بـ قيمتها وقد
صرحو بأن لنحو القصار
حبس الثوب لرهنها باجرتها
حتى يستوفها وللغاصب
إذا غرم قيمة الحيلولة ثم
وجد المصنوع حبس حتى
يرد له ما غرمه على مامر
(فصل) في بيان الأركان
الثلاثة الأخيرة ولزوم
المساقاة وهرب العامل *

وتفارق الأولى) أي صورة أن يستأجره بنصف البذر ليزرع له الخ (هذه) أي صورة أن يستأجره به
ونصف منفعة الأرض الخ (قوله ثم) أي في الأولى و (وهنا) أي في الثانية (قوله وثمرتين) أي في الأولى
ليظهر العطف وبأنه أي العامل ثم يتمكن الخ وبأنه لو فسد الخ (قوله وياخذ الأجرة) أي المسماة فيما يظهر
(قوله وهنا لا يتمكن) لعل الفرق اشتغال الصفقة ثم على عقد العارية الذي هو من العقود المجازة بخلافه هنا
وظاهر إطلاقه عدم التمكن ولو وقع بنصف البذر وترك نصف منفعة الأرض للمالك فليراجع (قوله ولو فسد
المنبت) أي بغير الزراعة سم وعش ورشيدى (قوله أيضاً) أي كالطريقين المذكورين في المتن و (قوله
أن يقرض الخ) أو أن يعيره نصف الأرض والبذرة منها ثم يتبرع العامل بالعمل مغنى وشرح المنهج (قوله
فإن كان البذر الخ) بين به الطريق المصحح للبخارة تنمي الكلام المصنف ولذا قال المحلى أي والمغنى وشرح
المنهج وطريق جعل المخل لها في البخارة ولا أجرة أن يستاجر العامل الخ اه ع ش (قوله بنصف البذر الخ) أي
أو بنصف البذر ويتبرع بالعمل ومنافع آله مغنى وشرح المنهج (قوله وجود جميع شروطها الخ) أي
من الرؤية وتقدير المدة وغيرهما اه مغنى (قوله ولا نهضت مرهونة) هذا يدل على أن هناك معاملة
اه سم أي أقول الشارح أذن لغيره في زرع الخ أي مزارعة فليراجع اه رشيدى والظاهر أن المراد
أن الأذن في زرع الأرض المحتاج لذلك العمل نزل منزلة عقد الإجارة (قوله لرهنها) الأولى التذكير كما في النهاية
(قوله حبسه حتى الخ) وإن كان الأصح خلافه اه نهاية أي في الغاصب فقط ع ش (قوله على مامر)
أي في الغصب من الخلاف

*(فصل في بيان الأركان الثلاثة) * (قوله في بيان) إلى قوله ولو ساقاه في ذمته في النهاية لا قوله ووقع إلى قيل
وقوله ويأتى وقوله أن على إلى ويفسد (قوله الثلاثة الأخيرة) أي العمل والثمر والصيغة وأما الثلاثة الأولى
أي العاقدان والمورد فقد مر اه ع ش (قوله وهرب العامل) أي وما يتبع ذلك كون العامل ونصب
المشرف إذ ثبت خيانة العامل وخروج الثمر مستحقاً قول المتن (يشترط) أي لصحة المساقاة (قوله فكما مر الخ)
عبارة النهاية الثالث غير أن أحدهما فسد العقد كالقراض نعم لو شرط نفقة للمالك على العامل جاز فإن
قدرت فذاك وإلا نزلت على الوسط المعتاد اه قال ع ش قوله مر غير أن الخ ومن الغير أجبر أحدهما
اه (قوله بينهما) أي المساقاة والقراض (قوله في ذلك) أي في الاشتراط الثالث أي في جوازه و (قوله على
أن فرقة) أي ما فرق به (قوله ويرده مامر) أي في البيع بعد قول المتن وقبض المنقول تحويله اه كردى
(قوله أن الباء الخ) بيان لما مروى (قوله تدخل على المقصور والمقصور عليه) أي وإن غلب الأول قول المتن
(واشترأ كها فيه) فلو ساقاه بدارهم لم تنفقد مساقاة ولا إجارة إلا إذا فسد الأعمال وكانت معلومة مغنى وشرح
الروض (بالجزئية) أي وإن قل كجزء من ألف جزء ولو ساقاه على نوع كصيحاني بالنصف وآخر كعجوة
بالثلث صح إن عرفا قدر كل من النوعين وإلا فلا لما فيه من الغرر فإن المشروط فيه الأقل قد يكون أكثر وإن
ساقاه على النصف من كل منهما صح وإن جهلا قدرهما وإن ساقاه على نوع بالنصف على أن يساقاه على آخر
بالثلث فسد الأول للشرط الفاسد وأما الثاني فإن عقده جاهلاً بفساد الأول فكذلك ولا يصح مغنى وأسنى
(قوله في الثانية) أي وله الأجرة في الأولى وإن علم الفساد لانه دخل طامعاً اه ع ش أي على مسلك النهاية

ولو فسد منبت الأرض الخ) أي فسد بغير سبب المزارعة (قوله ولا نهضت مرهونة الخ) هذا يدل على أن
هناك معاملة (قوله حبسه) وإن كان الأصح خلافه شرح مر (قوله على مامر) أي من الخلاف
(فصل في بيان الأركان الثلاثة الأخيرة) * (قوله تفسد ولا أجرة له في الثانية) وإن جهل الفساد شرح

(يشترط تخصيص الثمر بهما) فلو شرط بعضه لثالث فكما مر في القراض بتفصيله ووقع لشارح الفرق بينهما في بعض ذلك وليس بصحيح على
أن فرقه في نفسه غير صحيح أيضاً كما يعرف بتامله مع كلامهم قبل صواب العبارة اختصاصهما بالثمر اه ويرده مامر ويأتى أن الباء تدخل على
المقصور والمقصور عليه (واشترأ كها فيه) بالجزئية نظير مامر في القراض ففى على أن الثمرة كلها أولى تفسد ولا أجرة له في الثانية

ان علم الفساد وانه لاشىء له نظير مامر وتفسد ايضا ان شرط الثمر لو احدث العنب الآخر واحتاج لهذا مع فهمه بما قبله لانه قد يفهم منه ايضا ان
القصده اخراج شرطه لثالث فيصدق بكونه (١١٢) لاحدهما ولما بعده لانه مع الاختصاص والشركة يصدق بكونه لهما على الابهام ولو

ساقاه على ذمته ساقى غيره
او عينه فلا فان فعل ومضت
المدة انفسخ العقد والثمر
للبالك ولا شىء للاول مطلقا
وللثاني ان علم فساد العقد
والافله اجرة مثله على الاول
وكذا حيث فسدت نظير
مامر في القراض (والعلم)
منهما (بالنصيبين بالجزئية)
ومنها يبتنا الحمله على المناصفة
(كالقراض) في جميع مامر
فيه ولو قاوت بين الشئيين في
الجزء المشروط لم يصح على
ما في الروضة واعترض
وخرج بالثمر ومثله القنو
وشماريخه الجريد واصله
وكذا المرجون على أحد
وجهين يتجه ترجيحه ان
اريد به اصل القنو كما هو
أحد مدلولاته المذكورة
في القاموس والليف يختص
به البالك فان شرطت الشركة
فيه فوجهان اوجههما
فسادها لانه خلاف قضيتها
ثم راي شيخنا قال ان الصحة
اوجه او شرط للعامل بطل
قطعا و امران العامل بملك
حصته بظهور الثمر ومحل
ان عقد قبل ظهوره والا
ملك بالعقد (والاظهر صحة
المساقاة بعد ظهور الثمرة)
كما قبل ظهورها بل اولى لانه
ابعد عن الغرر ولو قورع
الآفة فيه كثير انزل منزلة
المعدوم فليس اشتراط جزء
منه كاشتراط جزء من

والمغنى وأما التحفة فانها فصلت في القراض في الاولى ايضا بين العلم بالفساد فلا شىء له وبين الجهل بذلك فله
الاجرة (قوله ان علم الفساد الخ) خالفه النهاية والمغنى فقالا وان جهل الفساداه (قوله نظير مامر) اى في
القراض (قوله ان شرط الثمر لو احدث العنب الخ) لعله فيما اذا كانت الحقيقة مشتملة على النخل والكرم
(قوله الثمر) بالثناء المثلثة في اكثر النسخ ولعله من تحريف الناسخ واصله بالمشاة (قوله ولهذا) اى لقوله
واشتراهما فيه و (قوله بما قبله) اى من قوله يشترط تخصيص الخ و (قوله منه) اى بما قبله و (قوله
ايضا) اى كفههم الاشتراك (قوله ولما بعده) اى لقوله والعلم الخ وهو عطف على قوله لهذا أقول وقد يقال
ان ما بعده يغنى عنه (قوله لانه) اى الثمر (قوله ساقى غيره) ثم ان شرط له مثل نصيبه او دونه فذاك واكثر
من نصيبه صح العقد فيما يقابل قدر نصيبه دون الزائد تفريقا للصفة ولزومه ان يعطى للثاني للزائد اجرة المثل
اه معنى زاد شرح الروض نعم لو كان الثاني عالما بالحال فالظاهر انه لا يستحق شيئا ذكره الاذرى اه
وقوله لا يستحق الخ اى للزائد (قوله او عينه) لى قوله وكذا في النهاية والمغنى والروض مع شرحه (قوله
ومضت المدة انفسخ العقد) اى ينفسخ بمضى المدة مع ترك العمل لا بمجرد العقد اه سم عبارة النهاية
انفسخت بتركة العمل اى بقوات العمل بمضى المدة او بعمل الثاني لا بمجرد العقداه (قوله مطلقا) اى
علم الفساد اولا (قوله ان علم فساد العقد) اى وانه لاشىء له (قوله نظير مامر) اى فلو فسدت المساقاة و اى
العامل بالعمل استحق اجرة المثل لعمله والثمره كلها للبالك و قياس مامر للشارح م في عامل القراض
انه يستحق الاجرة وان علم الفساد لا اذا قل المالك وكل الثمرة لى فلا اجرة للعامل اه ع وش قوله للشارح
م اى والمغنى خلافا للتحفة (قوله ومنها) الى قول المتن ويشترط ان لا يشترط في النهاية لا قوله وكذا
الرجون الى والليف (قوله ومنها) اى من الجزئية بيننا اه ع ش زاد المغنى وكذا ماهر قول المالك على
ان لك النصف اه (قوله واعترض) بل قيل انه تحريف ولهذا جزم ابن المقرئ بخلافه اه نهاية عبارة
الروض لم يشترى اه وعبارة شرحه ووقع في الروضة لم يصح وهو تحريف اه (قوله الجريد الخ) فاعل
خرج (قوله واصله) اى الجريد (قوله وكذا المرجون الخ) اعتمده الغرر (قوله ان اريد) عبارة ع ش
والقنوهو يجمع الشماريخ أما المرجون وهو الساعد فللبالك اه شيخنا الزبادى (قوله والليف) اى
الكرناف وهو عطف على الجريد اه (قوله اوجههما فسادها) اعتمده م ر و (قوله او شرط للعامل
بطل قطعا) هذا يؤيد البطان فنامله اه سم اى في اشتراط الشركة (قوله فيختص به) اى بما خرج
بالثمر وكذا ضمير فيه (قوله فوجهان الخ) عبارة النهاية لم يجز خلافا لبعض المتأخرين اه اى شيخ
الاسلام ع ش اى في شرح الروض وتبعه المغنى (قوله ومز) اى في القراض (ان العامل) اى في المساقاة
(قوله فيه) اى الثمر قبل بدو الصلاح (قوله بل قبل بدو الصلاح) اذا جعل عوض العامل من الثمرة
الموجودة بخلاف ما لو ساقاه على النخل المثمر على ما يحدث من ثمر العام فلا تصح قطعا اه معنى (قوله ولو في
البعض) ظاهره الفساد في هذه الحالة في الجميع ولكن ينبغي تفريق الصفة فيصح فيما لم يد صلاحه
ويفسد فيما بدا صلاحه ولو ساقى على ما لم يد صلاحه فقط فينبغى ان يصح بشرط تأتى العمل في صورتين
على ما لم يد صلاحه وحده ولا يدخل ما بدا صلاحه تبعا وقد يتوقف في هذا الشرط سم على حج وما اقتضاه
ظاهر كلام الشارح هو الظاهر لما علل به من القياس على البيع وفيه ما لا يبدو صلاحه تابع لما بدا صلاحه

م ر (قوله ولما بعده) عطف على لهذا ش (قوله فان فعل ومضت المدة) اى مع تركه العمل (قوله ومضت
المدة) اى لا بمجرد العقد (قوله لم يصح على ما في الروضة) عبارة الروض لم يضر قال في شرحه ووقع في الروضة
لم يصح وهو تحريف اه (قوله ومثله القنوه الخ) اعتمده م ر وكذا قوله اوجههما فسادها (قوله او شرط
للعامل بطل قطعا) هذا يؤيد البطان فنامله (قوله ولو في البعض) ظاهره الفساد في هذه الحالة في الجميع

النخل (لكن) لا مطلقا بل (قبل بدو الصلاح) لبقاء معظم العمل بخلافه بعده ولو في البعض كالباع فيمتنع قطعا بل قيل
اجمعا (ولو ساقاه على ودى) غير مغروس بفتح فكسر للمهمة فتحتية مشددة وهو صغار النخل (ليغرسه و يكون الشجر) أو ثمرته لاذ الثمر (لها)

لم يجز) لانها رخصة ولم ترد
في مثل ذلك وحكي السبكي
عن قضية المذهب الاربعة
منعها معترضا به على حكم
قضاة الحنابلة بها ونقل
غيره اجماع الامة على ذلك
لكنه معترض بان قضية
كلام جمع من السلف
جوازها والشجر للمالك
وعليه لذى الارض اجرة
مثلا كما ان على ذى الارض
والشجر اجرة العمل
والالات وباقى في الفلح
والا بقاء هنا مامر اخر
العارية (ولو كان) الودى
(مغروسا وشرطه) معاملة
فقيل او عكسه (جزء امن
التمن على العمل فان قدر له
مدة يشمر فيها غالبا) وان
كان اكثرها لثمره فيه لانها
حينئذ بمثابة الشهور من
السنة الواحدة فان لم تشمر
فلاشئ له وفي هذه الحالة
لا يصح بيع الشجر لان
للعامل حق في الثمرة المتوقعة
فكان البائع استثنى بعضها
(والا) يشمر فيها غالبا (فلا)
يصح لحلوها عن العوض
سواء أعلم بعدم أم غلب أم
استويا أم جهل الحال نعم
له الاجرة في الاخيرتين لانه
طامع (وقيل ان تعارض
الاحتمال) لان للاثمار وعدمه
على السواء (صح) كالقراض

في صحة بيعه مطلقا وبشرط الابقاء وقياسه هنا ان ما لا يبدو صلاحه تابع لما بدا صلاحه فيبطل في الجميع اه
عش قول المتن (ولو ساقاه على ودى الخ) عبارة المغنى ويشترط في الشجر المساقى عليه ان يكون مغروسا كامرا
وعلى هذا لو ساقاه الخ اه قول المتن (لم يجز) فاذا وقع احدى صورتين وعمل العامل فله اجرة المثل على المالك
ان توقعت الثمرة في المدة والافلا وله اجرة الارض ايضا ان كانت له ولو كان الغراس للعامل والارض للمالك
فلا اجرة له ويلزمه اجرة الارض مغنى وروض مع شرحه وقره سم (قوله لانها رخصة) اى المساقاة (قوله
منعها) اى المساقاة على ودى الخ وكذا ضمير بها وضمير جوازها (قوله على ذلك) اى المنع (قوله والشجر
للمالك) اى على المنع اه سم (قوله وعليه لذى الارض الخ) او فيما اذا كان ملك الشجر غير مالك
الارض (قوله كما ان على ذى الارض الخ) اى فيما اذا كانا لغير العامل اه رشيدى عبارة عش قوله
وعليه لذى الارض الخ هذا صريح في انه حمل المتن على مالو كان الشجر للعامل والارض للمالك ولكن المتبادر
من المتن ان الشجر والارض للمالك وهو ما ذكره بقوله كما ان على ذى الارض الخ اه (قوله هنا) اى فيما
اذا كان مالك الشجر في المساقاة على الودى غير مالك الارض (قوله مامر اخر العارية) اى من تخيير مالك
الارض بين بقية الشجر بالاجرة وتملكه بالقيمة وقلعه وغرم أرش نقصه قول المتن (فان قدر) اى في عقد
المساقاة جزء امن الة على جزء من الثمر (قوله غالبا) اى كخمس سنين نهاية ومعنى (قوله وان كان اكثرها
الخ) اى المدة كالمساقاة خمس سنين والثمرة يغلب وجودها في الخامسة خاصة اه معنى (فيه) اى في
الاكثر (قوله لانها) اى سنى المدة المقدرة اه اسنى (قوله فان لم يشمر الخ) عبارة المغنى فان اتفق ان لم يشمر
لم يستحق العامل شيئا كالمساقاة على النخل المثمرة فلم تشمر اه (قوله فلاشئ له) وكذا لا شئ في الثمرة الغير
المتروكة قال في الروض مع شرحه ولو ساقاه عشر سنين لتكون الثمرة بينهما ولم تتوقع الا في العاشرة جاز فان
اثمر قبل العاشرة فلاشئ في الثمر للعامل لان لم يطمع في شئ منه انتهى اه سم وعش (قوله في هذه الحالة)
اى في لو كان الودى مغروسا وشرط الخ لا يختص الحكم بهذه الصورة بل مقتضى ما علل به ان هذا جار في
جميع صور المساقاة حيث لم تخرج الثمرة وسياتي التصريح به في اخر الباب اه عش (قوله والا يشمر فيها
غالبا الخ) والنفي راجع للقيد كما هو الغالب والمعنى وان اتنى غلبة الايام فيها بان امكن فيها الاثار نادرا او
علم عدمه واستويا أو جهل الحال (قوله في الاخيرتين) اى صورتي الاستواء والجهل (قوله لانه طامع) قال
في شرح الروض مع ان المساقاة باطلة اه فخرج بذلك ما اذا صححت بان قدرت الى المدة التي تشمر فيها غالبا
فانه لا شئ له اذا اتفق عدم الاثار وان كان عمل طامعا كالمساقاة فلم يربح كما صرح به الروض شرحه قبل

ولكن ينبغي تفريق الصفقة فيصح فيما لم يبد صلاحه ويفسد فيما بدا صلاحه بشرط تأتى العمل على مالم
يبد صلاحه وحده بان تميز عن غيره ولو ساقى على مالم يبد صلاحه فقط فينبغي ان يصح هذا الشرط ولا يدخل
ما بدا صلاحه تبعا وقد يتوقف في اشتراط هذا الشرط في المستلئين ليمتثل (قوله في المتن لم يجز) قال في
الروض وشرحه فان وقع ذلك وعمل العامل وكانت الثمرة متوقعة في المدة فله اجرة عمله على المالك والافلا
لان كان الغراس للعامل فلا اجرة له بل يلزمه للمالك اجرة الارض فان كانت الارض للعامل استحق اجرة
عمله وارضه اه وقوله استحق اجرة عمله لعله اذا كانت الثمرة متوقعة اخذاعا تقدم (قوله والشجر للمالك
الخ) اى على المنع (قوله كما ان على ذى الارض الخ) ينبغي فيما اذا كان مالك الشجر استاجر ينبغي ان المراد
بذى الارض المستاجر (قوله فان لم تشمر فلاشئ له) اى وان اثمرت فله اى ان اثمرت فيما توقع فيه اثمارها
لا مطلقا قال في الروض ولو ساقاه عشر سنين لتكون الثمرة بينهما ولم تتوقع الا في العاشرة جاز فان اثمر قبلها اى
العاشرة فلاشئ فيه اى في الثمر للعامل اى لانه لم يطمع في شئ منه انتهى (قوله نعم له الاجرة الخ) اعتمدته م
(قوله لانه طامع) قال في شرح الروض مع ان المساقاة باطلة انتهى فخرج بذلك ما اذا صححت فانه لا شئ له اذا
اتفق عدم الاثار وان كان عمل طامعا كما قال في الروض وشرحه قبل هذا كمن قدرها اى المدة التي تشمر
فيها غالبا ولم تشمر فانه لا يستحق اجرة كالمساقاة فلم يربح اه لو اثمرت في العام مرتين استحق العامل حصته

وردد بان الظاهر وجود الريح بخلاف هذا (وله مساقاة شريكة) في الشجر اذا شرط له (زيادة) معينة (على حصته) كما اذا كان بينهما نصفين وشرط له ثلثي الثمرة فان شرط قدر حصته لم (١١٤) يصح لعدم العوض وكذا الاجرة بخلاف ما اذا شرط له الكل كما مر واستشكل هذا

ذلك اه سم ومر عن المغني وسياتي عنه وعن الهامة التصريح بذلك ايضا قول المتن (وله مساقاة شريكة الخ) اي اذا استقل الشريك بالعمل فيها نهاية ومعنى اما اذا لم يستقل بان شرط معاوته له في العمل فيفسد العقد كما لو ساقى اجنيا بهذا الشرط فان عاونوا استوى عملهما فلا اجرة لاحد منهما على الآخر وكذا الاجرة للمعاون ان زاد عمله بخلاف الآخر اذا زاد عمله فله اجرة عمله بالحصص على التعاون لا نه لم يعمل مجانا مغنى وروض مع شرحه (قوله قدر حصته) اي اودونه اه مغنى (قوله واستشكل هذا) اي مسألة الكتاب اه مغنى (قوله قال) اي السبكي (قوله انه لا فرق الخ) وهو المعتمد ولو ساقى احد الشريكين على نصيبه اجنيا بغير اذن شريكه لم يصح كما جرى عليه ابن المقرئ في شرح ارشاده واقى به الوالد رحمه الله تعالى خلافا لبعض المتأخرين وان ساقى الشريكان ثالثا لم تشتترط معرفته بحصة كل منهما الا ان تفاوتا في المشروط له فلا بد من معرفته بحصة كل منهما اه نهاية خلافا للمغنى في المسئلة الاولى وله ولشرح الروض في الثانية ووافقا لهما في الثالثة عبارة المغنى بعد ذكر كلام السبكي والذي ينبغي ان يقال ان قال ساقيتك على كل الشجر لم يصح او على نصيب او اطلق صح والظاهر كما قال شيخنا صحة مساقاة احد الشريكين على نصيبه اجنيا ولو بغير اذن شريكه الآخر اه (قوله وعليه) اي ظاهر كلام غير أبي الطيب والمزني كما تن الخ (قوله بانه يغتفر في المساقاة الخ) هذا بناء على تفرقه بينهما في هذا الحكم كاسياتي له في الاجارة في شرح ولو استأجرها لترضع رقيقا بعضه جاز الخ لكن سنيين في هامش ذلك المحل ان المعتمد خلافا سم على حجة اه ع ش ورشدي (قوله لصحة المساقاة) الى قوله ويفرق في النهاية الا قوله فياتي هنا الى المتن (قوله لمن زعمه اي الاعتراض) والزاعم هو الدميري ووافقه المغنى (قوله كونه) اي المصنف و (قوله ماعليه) اي العامل و (قوله ثم ذكر حكم) عطف على جملة قدم و (قوله ما لو شرط الخ) ما مصدرية ولو زائدة و (قوله وعكس هنا) اي في المساقاة عطف على قوله في القراض قدم الخ و (قوله بان الاعمال) متعلق بقوله ويوجه و (قوله فقدمت) الانسب فيقدمها و (قوله ثم ذكر الخ) عطف على جملة فقدمت و (قوله وهنا بالعكس) عطف على قوله ثم قليلة الخ و (قوله ثم اخرت) الاولى ثم ذكرها (قوله فاذا شرط) الى قوله ويفرق في المغنى الا قوله ونص البويطي الى المتن وقوله نظير ما مر الى المتن (قوله نعم لا يضرب الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه فلو شرط عمل المالك معه فسد بخلاف ما لو شرط اعمل غلام المالك معه بلا شرط يدولا مشاركا في تدبير فانه يصح ولا بد من معرفته بالرؤية او الوصف ونفقت على المالك بحكم الملك فلو شرطت عليه جاز وكان تأكيدا ولو شرطت في الثمرة بغير تقدير بجزء معلوم لم يصح او شرطت على العامل وقدرت صح ولو لم تقدر صح ايضا

منهما ولو تاخر اثمارها عن عام المساقاة فان كان لعارض استحق منه والا فلا مر (قوله ورد بان الظاهر وجود الريح بخلاف هذا) وعليه فله الاجرة وان لم تشعر لا نه عمل طامع شرح مر (قوله قوله في المتن وله مساقاة شريكة الخ) ولو ساقى احد الشريكين على نصيبه اجنيا بغير اذن شريكه لم يصح كما جرى عليه ابن المقرئ في شرح ارشاده واقى به شيخنا الشهاب الرملي فان ساقى الشريكان ثالثا لم يشتترط معرفته بحصة كل منهما الا ان تفاوتا بالمشروط له فلا بد من معرفته بحصة كل منهما شرح مر (قوله وكذا الاجرة له) كذا شرح مر اي لانه لم يطمع (قوله قال لكن ظاهر كلام غيرهما كما تن انه لا فرق بين ذلك وقوله على جميع هذه الحديقة الخ) عبارة الروض وشرحه او ساقاه اي شريكه على الكل بطل ولكن له الاجرة لانه لم يعمل طامعا وقيد الغزالي كاماهه تفقها بما اذا لم يعلم الفساد انتهى اي بخلاف ما اذا علم الفساد وهو ظاهر ان علم مع ذلك ان لا اجرة (قوله يغتفر في المساقاة ما لا يغتفر في الاجارة) هذا بناء على تفرقه بينهما في هذا الحكم كاسياتي له في الاجارة في شرح قول المصنف ولو استأجرها لترضع رقيقا بعضه في الحال جاز على الصحيح لكن سنيين في هامش ذلك المحل ان المعتمد خلافا (قوله كالسقي) اعتمده مر

بان عمل الاجير يجب كونه في خالص ملك المستأجر واجاب السبكي بان صورة المسئلة ان يقول ساقيتك على نصيبي وبهذا صور أبو الطيب كما مرني قال لكن ظاهر كلام غيرهما كما تن انه لا فرق بين ذلك وقوله على جميع هذه الحديقة اي وعليه فقد يجاب بانه يغتفر في المساقاة ما لا يغتفر في الاجارة (ويشترط) لصحة المساقاة (ان لا يشترط على العامل ما ليس من جنس اعمالها) التي ستذكر قريبا انها عليه فلا اعتراض عليه خلافا لمن زعمه ويوجه كونه في القراض قدم ماعليه ثم ذكر حكم ما لو شرطت عليه ما ليس عليه وعكس هنا بان الاعمال ثم قليلة وليس فيها كبير تفصيل ولا خلاف فقدمت ثم ذكر حكمها وهما بالعكس تقدم حكمها ثم أخرت لطول الكلام عليها فاذا شرط عليه ذلك كبناء جدار الحديقة لم يصح العقد لانه استئجار بلا عوض وكذا شرط ما على العامل على المالك كالسقي ونص البويطي انه لا يضرب شرطه على المالك وبه جزم الدارمي ضعيف (وان يفرد) العامل (بالعمل) نعم لا

يضرب شرط عمل عبد المالك معه نظير ما مر في القراض بل اولى لان بعض اعمال المساقاة على المالك فياتيها جميع ما مر ثم (واليد في الحديقة) ليعمل متى شاء فشرط كونها بيد المالك او عبده

فالعرف كاف وان شرط العامل عمل الغلام في حوائج نفسه أو استئجار معاون بجزء من الثمرة أو من غيرها من مال المالك لم يصح العقد اما إذا جعلت الاجرة من مال العامل فانه يصح اه (قوله مثلا) ادخل به اجيره الحرو والظاهر انه لا فرق وان المراد من يستحق منفعتهم وان كان حرا اه شرح الروض (قوله ولا مؤبدة) اي ولا مؤقتة بمدة لا يثمر فيها عادة اه ع ش اي كامر (قوله وهذا) اي اشتراط معرفة العمل الخ (قوله ولو ادركت الثمرة) اي التي ظهرت في المدة التي يتوقع ظهورها فيها اه ع ش وقدر عن المغنى والروض مع شرحه وسم مثله (قوله وعلى المالك التبقية والتعهد) خلافا لما في الانتصار والمرشد من انه عليهما اه نهاية زاد المبنى ولا يلزم العامل اجرة تبقية حصته على الشجر إلى حين الادراك لانه يستحقها ثمرة مدركة بحكم العقد اه (قوله التبقية) في نسخ السقية وعبارة النهاية التبقية وصورة الموجود في اصل الشارح بخطه اقرب إلى التبقية اه سيد عمر (قوله ويفرق بين هذا) اي حيث لم يكن التعهد فيه عليهما مع اشتراكهما في الثمرة والاشارة بقوله هذا وقوله الآتي هنا إلى مالو انقضت المدة والثمر طلع أو بلح (قوله غير مقصودة منه) اي من جهة العامل ويحتمل ان الضمير راجع إلى العقد بقرينة المقام فلا تقدير في الكلام (قوله ولا حق للعامل الخ) عبارة المغنى وان لم يحدث الثمر إلا بعد المدة فلا شيء للعامل اه زاد النهاية وافرهم وهو صحيح ان تاخر لا بسبب عارض فان كان بعارض كبردولاه لا طلع في المدة استحق حصته لقول الماوردي والرويانى الصحيح ان العامل شريك اه قال الرشيدى قوله مر لا بسبب الخ اي والصورة ان المدة يطلع فيها حتى تصح المساقاة وقوله مر لقول الماوردي والرويانى الخ عبارة القوت واما حدوث الطلع بعد المدة في الحاوى والبحر انها إذا طلعت بعد تقضى المدة ان الصحيح من المذهب ان العامل شريك والثمر بينهما لان ثمرة العام حادثة على ملكهما ولا يلزم العمل بعد انقضاء المدة ومن اصحابنا من قال العامل اجير فعلى هذا لا حق له في الثمرة الحادثة بعد انقضاء المدة بل اجرة المثل فالخلاف مبنى على انه شريك او اجير انتهت اه وقال ع ش قوله مر استحق حصته وعليه فهل الخدمة على المالك او العامل فيه نظرو قضية إطلاقهم أنها على الأول ونقل بالدرس عن بعض الهوامش ما يوافقه اه أقول ما مر آ نقاعن الرشيدى من قوله ولا يلزم العمل الخ وفي الشارح في مسئلة انقضاء المدة والثمر طلع أو بلح من ان التعهد على المالك صريح فيه (فرع) في النهاية وافرهم حواشيه وسم ما حاصله لو كان النخل المعقود عليها بما يثمر في العام مرتين فان اثمرت مرتين معا قبل انقضاء المدة استحق العامل حصته منهما فان اثمرت الثانية بعد انقضائها فالوجه انه يفوز بها المالك ولا حق للعامل فيها اه وينبغي تقييده اخذا بما مر عنه بما إذا كان التأخير لا لعارض نحو برد أو لا فللعامل منها حصته كالاولى (قوله أى جذاده) إلى قوله لكن الذى في المغنى وإلى التنبيه في النهاية (قوله كما قاله) اي ان المراد بالادراك الجذاذ قول المتن (بكذا) افهم تعبيره بكذا اعتبار ذلك العوض فلو سكت عنه لم يصح وفي استحقاقه الاجرة وجهان اوجههما نعم شرح مر اه سم وقال المغنى اوجهما عدم الاستحقاق اه قال ع ش قوله مر اوجهما نعم اي وان علم بالفساد على

(قوله ويستغنى عن العمل) كذا شرح مر وهل يشكل إدخاله في الأقل مع قوله الآتي وان انقضت وهو طلع الخ المقتضى عدم استزامها للاستغناء إلا ان يفرض هذا فيما إذا كان انقضاؤها مع كونه طالما وبلحا لعارض (قوله عمل بقيتها بلا اجرة وان انقضت وهو طلع الخ) في شرح مر وإن لم يحدث الثمر إلا بعد المدة فلا شيء للعامل قال ابن الرفعة وهو صحيح ان تاخر لا بسبب عارض فان كان بعارض كبردولاه لا طلع في المدة استحق حصته لقول الماوردي والرويانى ان العامل شريك ولو كان النخل المعقود عليها مما ثمر في العام مرتين فاطلع الثمرة الاولى قبل انقضاء المدة والثانية بعدها فهل يفوز المالك بها أو يكون العامل شريكه فيها لانها ثمرة عام فيه احتمال والأوجه الاول اه (قوله وعلى المالك التبقية والتعهد إلى الجذاذ) خلافا لما في الانتصار والمرشد من انه عليهما شرح مر (قوله ويفرق بين هذا) اي حيث لم يكن التعهد فيه عليهما لا اشتراكهما (قوله في المتن بكذا) وافهم قوله بكذا اعتبار

لأنه الموضوع لها (أو سلمته اليك لتعده) أو اعمل عليه أو تعده بكذا الاداء كل من هذه الثلاثة معنى الاول ومن ثم اعتمد ابن الرفعة صراحتنا لكن الذي اعتمد السبكي والاذرعي انها كناية (ويشترط القبول) لفظا متصلا نظير ما مر في البيع ومن ثم اشترط في الصيغة هنا ما مر فيها ثم لا عدم التأني وتصح بشارة آخرس وبكتابة مع النية ولو من ناطق (دون تفصيل الأعمال) فلا يشترط التعرض له في العقود ولو بغير لفظ المساقاة على الاوجه لان المحكم فيها العرف كما قال (١١٦) (ويحمل المطلق في كل ناحية على العرف الغالب) لانه يحكم في مثل ذلك هذا ان كان عرف

غالب وعرفاه والاوجب التفصيل جزما (وعلى العالم) بنفسه أو نائبه عمل (ما يحتاج اليه صلاح الثمر واستزادته بما يكرر كل سنة كسقي) ان لم يشرب بعروقته وتوابعه كاصلاح طرق الماء وادارة السلاب وفتح راس الساقية اى القناة وسدها عند السقي (تنبيه) قد يقال جعل ما ذكر توابع للسقي يحيل حقيقته وجوابه انه اريد به إيصال الماء وتوابعه ما يحصله فلا إحالة (وتنبيه) اى مجرى الماء من طين وغيره (واصلاح الاجاجين) وهى الحفر حول النخل (التي يثبت فيها الماء) شبت بالاجانة اتي يغسل فيها (وتلقيح) وهو وضع بعض طلع ذكر على طلع اثنى (وتحج حشيش) ولورطبا وإطلاقه عليه لغة وإن كان الأشهر انه اليابس (وقضبان مضرة) لاقتضاء العرف ذلك وقيدنا ما عليه بالعمل لانه لا يجب عليه عين اصلا فنحو طلع بلقح به وقوصرة تحفظ العنقود عن الطير على المالك (وتعريش جرت به) أى

قياس ما مر له غير مرة هنا وفي القراض اه (قوله لانه) أى لفظ ساقيتك على هذا الخ (قوله لها) اى للمساقاة (قوله ومن ثم اعتمد ابن الرفعة صراحتنا) وهو الظاهر مغنى ونهاية وشرح الروض قال عرش وهو المعتمد اه (قوله ولو بغير الخ) اى ولو كان العقد بغير الخ (قوله على الاوجه) وفاقا للنهية والمغنى (قوله لانه يحكم) الى التشبيه في المغنى قول المتن (على العرف الغالب) اى فيها في العمل مغنى ونهاية (قوله هذا ان الخ) تقيد للتمن والمشار اليه كفاية الاطلاق وحمله على العرف الغالب في محل العقد قول المتن (وعلى العالم) اى عند الاطلاق اه مغنى (قوله عمل ما يحتاج الخ) قدر اشارح عمل كما ترى ولك ان تقول يغنى عنه تفسير ما بعمل اه سم (قوله يحيل حقيقته) اى اذا المتبادر بالسقي جميع ما يتوقف عليه وصول الماء (قوله اى مجرى الماء) الى قوله فان لم ينحفظ في المغنى وإلى قوله وهو ما دل في النهاية قول المتن (نهر) اى وبشر اه مغنى (قوله من طين الخ) متعلق بتنقية الخ قول المتن (ثبت) اى يجتمع قول المتن (وتلقيح) وقد يستغنى عنه لكون الاناث تحت ريج الذكور فتحمل الهواء ريج الذكور اليها نهاية ومغنى قول المتن (وتنحية الخ) اى ازالته قول المتن (وقضبان) بضم القاف وكسرها جمع قضيب وهو الغصن (قوله وقيدنا الخ) انظر هلا اخر هذا عن جميع ما على العامل اه رشيدى (قوله وقيدنا ما عليه بالعمل الخ) ينى عن زيادته تفسير ما بعمل كما مر اه سم قول المتن (وتعريش الخ) وهو أن ينصب اعدا ويظلمها ويرفع العنب عليها شرح منهج ومغنى (قوله ووضع حشيش الخ) بالجر عطف على سقى ولو اخره وادخله في تفسير حفظ الثمر كما فعل في المغنى لكان اناسب (قوله من نحو سارق الخ) اى كالزناير اه مغنى (قوله فائوثة عليه) اى العامل معتمد (قوله لكن قال الاذرعي الخ) هو ضعيف اه عرش (قوله معوته) اى العامل (عليه) اى على الكراء (قوله اى قطعه) الى قوله وظاهر كلامهم في المغنى (قوله بهما) عبارة النهائية والمغنى لانها من مصالحه اه بارجاع الضمير الى الثلاثة المذكورة بد وكذا قوله لكنه معترض الخ ويمكن دفع الاعتراض بحمل معتاد التجفيف في كلام الروضة واصلها على ما يحف غير ردى اى بخلاف ما لا يحف اصلا او يحف ردينا فلا يجب تجفيفه (قوله ولذا اوجب) اى التجفيف (قوله وما عليه) مبتدأ اى وكل عمل واجب

ذكر العوض فلو سكنت عنه لم يصح وفي استحقاها الاجرة وجهان أو وجهها نعم شرح مر (قوله ومن ثم اعتمد ابن الرفعة صراحتنا) وهو ظاهر كلامهم شرح مر (قوله على الاوجه) اعتمد مر (قوله في المتن على العرف الغالب) اى ان شمل ذلك العرف جميع ما يأتى انه على العامل كما هو ظاهره وإلا لم يتجه الحمل على العرف كما افاد ذلك قوله هذا الخ (قوله في المتن ما يحتاج اليه الخ) قدر اشارح عمل كما ترى ولك ان تقول يغنى عن تقديره تاويل ما بعمل مع ان تقديره لا يغنى عن التاويل المذكور فيحتاج لحل ما على العمل بمعنى الحاصل بالمصدر والعمل المقدر بالمعنى المصدرى لأن الحاصل بالمصدر أثره ولا يتأتى العكس إذا الحاصل بالمصدر لا يكون المعنى المصدرى أثره وحيث يلزم ان المكافى بالمعنى المصدرى وليس بصحيح فان المقرر في الاصول ان المكافى بالحاصل بالمصدر لانه الوجودى ولا تكليف إلا بوجودى والمعنى المصدرى ليس بوجودى كما تقرر ثم فلم يقدم ما قدره إلا الضرر فتأمل (قوله يحيل حقيقته) بتأمل كيف الورود (قوله وقيدنا ما عليه بالعمل الخ) يغنى عن زيادته تفسير ما به كما مر (قوله لكن قال الاذرعي الخ) كذا اشرح مر (قوله

التعريش (عادة) في ذلك المحل ليمتد الكرم عليه ووضع حشيش على العناقيد صونا لها عن الشمس عند الحاجة (وكذا حفظ الثمر) على النخل وفي الجرين من نحو سارق وطير فان لم يتحفظ به لكثرة السريق أو كبر ليستان فائوثة عليه كما اقتضاء إطلاقهم لكن قال الاذرعي الذى يقوى انه لا يلزمه ان يكرى عليه من ماله بل على المالك معوته عليه (وجذاه) أى قطعه (وتجفيفه في الاصح) لأن الصلاح يحصل بهما نعم الذى في الروضة واصلها تقيد وجوب التجفيف بما اذا اعتيد او شرطاه لكنه معترض بان الوجه ما أطلقه المتن من وجوبه مطلقا إذ مقابل الاصح لا يتأتى إلا اعتناء العادة والشرط إذ لا يسعه مخالفتها وإذا وجب وجب اصلاح موضع وتهيته ونقل الثرة اليه وتقليبها في الشمس وما عليه

يصح استجاره المالك له ولو فعل ماعلى المالك باذنه استحق عليه الاجرة تنزيلا له منزلة قوله لغيره (١١٧) اقض ديني وبه فارق قوله له

اغسل ثوبي وظاهر كلامهم
ان ما ذكره وان على العامل
او المالك من غير تعويل
فيه على عادة لا يلتفت فيه
الى عادة مخالفة له وهو ظاهر
بناء على ان العرف الطارىء
لا يعمل به اذا خالف عرفا
سبقه وهو ما دل عليه كلام
الزر كشي في قواعده بل
كلامهم في الوصية والايمان
وغيرهما صريح فيه فيبحث
ان ما ذكره على العامل
لو اعتيد منه شيء على المالك
لزمه غير صحيح ولو ترك
العامل بعض ما عليه نقص
من حصته بقدره كما في الجمالة
(وما قصد به حفظ الاصل
ولا يتكرر كل سنة كبناء
الحيطان) ونصب نحو باب
ودولاب وفاس ومعمل
ومنجل وبقر تحرث
او تدير الدولاب واستشكل
باتباع العرف في نحو
خيط الحياطة في الاجارة
وفرق بان هذا به قوام
الصنعة حالا ودواما
والطلع نفعه انعقاد الثمرة
حالا ثم يستغنى عنه بعد
ويطله جعلهم ثم الطلع
كالخيط والذي يتجه ان
العرف هنالم ينضبط فعمل
فيه باصل ان العين على
المالك و ثم قد ينضبط وقد
يضطرب فعمل به في الاول

على العامل (قوله يصح الخ) خبره (قوله ولو فعل ماعلى المالك) الانسب وما على المالك لو فعله (قوله باذنه)
اي من غير تعرض لاجرة سم على حج اءع ش اى والا فستحقها قطعاً (قوله استحق عليه الاجرة الخ) قياسه
ان ما وجب على العامل اذا فعله المالك باذنه استحق به الاجرة على العامل للعة المذكورة اءع ش (قوله
تنزيلا له منزلة اقض ديني) اى بجامع الوجوب اذا ما يخصه يجب عليه فعله لحق العامل اه رشيدى (قوله
وبه فارق) اى بالتنزيل (قوله له) اى لآخر (قوله وهو ظاهر بناء الخ) اى وما تقدم ان المطلق يحمل
في كل ناحية على العرف الغالب ان كان عرف غالب وعرفاه انما يتجه اذا شمل ذلك العرف الغالب جميع
ما تبين انه على العامل والا فلا وجه للحمل عليه اه سم (قوله فبحث) عبارة النهاية فقول الشيخ في شرح
منهجه اه (قوله ذكره على العامل) الاول ذكره وان على الخ (قوله غير صحيح) خبر قوله فبحث الخ (قوله
ولو ترك العامل الخ) هذا كقول شرح الروض اذا شرط المالك على العامل اعمالا تنزله فاثمرت الاشجار
والعامل لم يعمل بعض تلك الاعمال استحق من الثمرة بقدر ما عمل فان عمل نصف ما لزمه استحق نصف ما شرط
له اه مبنى على ان العامل اجير لكن الصحيح انه شريك وعلى هذا فيستحق جميع ما شرط له ان ترك جميع
الاعمال سواء في ذلك المساقاة على العين والذمة وفي العباب ولو اطلع الشجر قبل العمل فيه قبض العامل
الشجر ام لا استحق حصته من الثمرة ولزمه اجرة ما التزمه من العمل انتهى اه سم وياتى عن النهاية والمغنى
ما يوافقه قول المتن (حفظ الاصل) اى اصل الثمر وهو الشجر (قوله ونصب) الى قوله واستشكل في المغنى

ولم يقله وببحث غير واحد في النهاية (قوله وفاس الخ) عطف على بناء الحيطان (قوله ومعمل ومنجل)
كثير والاول الفاس العظيمة التي ينقر بها الصخر والثاني الحديدية التي يقضب بها الزرع (قوله واستشكل
باتباع العرف الخ) موضع هذا الاشكال قبيل قول المتن وتعريش الخ كما يظهر من الجواب بالفرق بين الخيط
والطلع فان الطلع المذكور هناك اه كرى عبارة السيد عمر ما وجه ارتباطه بسابقه مع عدم ذكر الطلع ثم
رايت في اصل الشارح قبل واستشكل وطلع الذكور الذي يذر في طلع الاناث وضرب عليه فاعلم الضرب
وقع لغير الشارح من غير تأمل فليتام اه وفي الرشيدى ما يوافقه (قوله ويطله) اى الفرق (قوله ثم)
اى في الاجارة (قوله والذي يتجه) اى في دفع الاشكال (قوله هنا) اى في الطلع اه كرى (قوله و ثم) اى
في الخيط (قوله فعمل به) اى بالعرف (قوله في الاول) اى فيما اذا انضبط (قوله في الثاني) اى فيما اذا لم
ينضبط اه رشيدى قول المتن (وحفر نهر جديد) اى واصلاح ما انهار من النهر مغنى وروض وشرح منهج
قول المتن (فعلى المالك) و عليه ايضا خراج الارض الخراجية معنى وروض (قوله لانه) الى قوله وببحث في
المغنى ثم قال وفي فروع ابن القطان ان العامل لو قطع الثمرة قبل ان تبلغ كان متعديا قال ولا شيء له منها الاول

ولو فعل ماعلى المالك باذنه) اى من غير تعرض لاجرة (قوله وظاهر كلامهم الخ) اعتمد هم ر (قوله وهو ظاهر
بناء الخ) فاقدم انه يحمل في كل ناحية على العرف الغالب ان كان عرف غالب وعرفاه انما يتجه اذا شمل
ذلك العرف الغالب جميع ما تبين انه على العامل والا فلا وجه للحمل عليه (قوله ولو ترك العامل بعض ما عليه
نقص من حصته بقدره) هذا كقول شرح الروض فرع في فتاوى القاضي اذا شرط المالك على العامل
اعمالا تنزله فاثمرت الاشجار والعامل لم يعمل بعض تلك الاعمال استحق من الثمرة بقدر ما عمل فان عمل نصف
ما لزمه استحق نصف ما شرط له اه مبنى على ان العامل اجير لكن الصحيح كما قاله الماوردى والرويانى انه
شريك وعلى هذا فيستحق جميع ما شرط له وان ترك جميع الاعمال التي عليه سواء في ذلك المساقاة على العين
والذمة وفي العباب ولو اطلع الشجر قبل العمل فيه قبض العامل الشجر ام لا استحق حصته من الثمرة ولزمته
اجرة مثل ما التزمه من العمل اه ونقله في تجريده عن الماوردى وهو مبنى على انه شريك واما قوله في اصل
الروض فان كانت اى المساقاة على عينه وعامل غيره انفسخت بتركه العمل اه فيحتمل تقريره على انه
اجير ويحتمل خلافه ويفرق بينه وبين مجرد الترك بان في مساقاة الغير مع الترك مزيدا عراض ومنافاة
للحال تقتضى الانفساخ فايحرر (قوله والذي يتجه الخ) كذا شرح مر فليتام

ووجب البيان في الثاني (حفر نهر جديد فعلى المالك) لانه المزارع فيه وصح حافى سد النلم اتباع العرف كذا وضع الشوك على راس الجدار

وبحث غير واحد ان العامل لو ترك ما عليه حتى فسدت الاشجار ضمن و ابوزرعة انهم اختلفوا اثناء المدة في اتيان العامل بمالزمه فان بقي من اعمالها ما يمكن تداركه صدق المالك والزم (١١٨) العامل بالعمل لان الاصل عدمه ويمكنه اقامة البينة وان لم يبق شيء ولا يمكن تداركه

صدق العامل لتضمن دعوى المالك انفساخها والاصل عدمه (والمساقاة لازمة) من الجانبين قبل العمل وبعده لان عملها في اعيان باقية بحالها فاشبهت الاجارة دون القراض فيلزمه اتمام الاعمال وان تلفت الثمرة كلها باقية ونحو غصب كما يلزم عامل القراض التضيض مع عدم الريح (فلو هرب العامل) او مرض او حبس (قبل الفراغ من العمل) ولو قبل الشروع فيه (واتمه المالك متبرعا) بالعمل او بمؤنته عن العامل (بقي استحقاق العامل) لما شرط له كمالو تبرع اجنبي بذلك والتبرع عنه مع حضوره كذلك وبحث السبكي انه لو عمل في مال نفسه لا تبرع عنه او عمل الاجنبي عن المالك لا العامل لم يستحق العامل شيئا كالجعالة وهو ظاهر ولا نظر لحواز تلك ولزوم هذه فان قلت يمكن الفرق لان الاعمال صارت كالدين عليه كما يعلم من استئجار الحاكم عنه وغيره مما ياتي فالعمل في حصته كقضاء دينه وهو يقع عنه وإن لم يقصد وقوعه عنه قلت ممنوع لان قصده المالك صرف له عن جهة العامل

ظاهر والثاني لا ياتي على القول بان العامل يملك حصته بالظهور اه (قوله وبحث غير واحد الخ) ويوافق هذا ما تقدم عن السبكي قبل الفصل قبيل ولو كان بين النخل بياض اه سم (قوله و ابوزرعة الخ) عطف على غير واحد (قوله فان بقي الخ) هذا التفصيل لا يظهر بالنسبة لاستحقاق العامل جميع حصته على الصحيح ان العامل شريك بل الموافق له استحقاق العامل حصته وإن ترك العمل والتفصيل بين تصديق المالك او العامل لا اثر له م ر اه سم (قوله صدق المالك) قد يقتضي هذا تصديقه بالنسبة لما مضى من المدة حتى ينقص من حصته بقدره كما سبق قريبا اه سم (قوله ولا يمكن تداركه) الاخصر الانسب يمكن تداركه (قوله لتضمن دعوى المالك الخ) يدل على ان ترك الاعمال في المدة يوجب انفساخ المساقاة فانظر ما قدمته قريبا اه سم اي في حاشية ولو ترك العامل الخ (قوله من الجانبين) الى قوله وبحث السبكي في النهاية وكذا في المغني الا قوله فيلزمه الى المتن (قوله دون القراض) لا يتيق اعيانه بعد العمل فاشبه الوكالة اه معنى (قوله كاي لزم الخ) تعليل للغاية قول المتن (ولو هرب العامل) والهرب ليس بقيد كما اشار اليه الشارح م ر بقوله والترع عنه مع حضوره كذلك اه رشدي اي وبقوله ولو امتنع الخ (قوله او مرض الخ) اي او عجز بغير ذلك اه معنى قول المتن (واتمه المالك) والاتمام ليس بتقيد فلو تبرع عنه بجميع العمل كان كذلك اه نهاية زاد المغني والمالك ايضا ليس بقيد فلو فعله اجنبي متبرعا عن العامل فكذلك اه و اشار الشارح الى الاول بقوله ولو قبل الشروع فيه و الى الثاني بقوله كمالو تبرع اجنبي الخ (قوله كمالو تبرع اجنبي بذلك) سواء احب له المالك ام عليه اي تبرع الاجنبي نعم لا يلزمه اي المالك اجابة الاجنبي المتطوع معنى ونهاية قال ع ش ظاهر ولو امكن اعاره او ينبغي خلافه اخذنا بما ياتي في الوارث اذ الظاهر عدم الفرق ولا نه لا ضرر فيه على المالك وفيه نفع للعامل فاشبهه مالو استاجر من يعمل عنه اه (قوله بذلك) اي بالاتمام وكذا بالجميع كما مر (قوله والتبرع) اي تبرع المالك او الاجنبي (عنه) اي العامل و (قوله كذلك) اي كالتبرع بعد هربه (قوله انه الخ) اي المالك (قوله لا تبرع عنه) يشمل الاطلاق (قوله وهو ظاهر) وفاقا لشرح الروض و خلافا للنهاية والمغني ولسم عبارته المتجهة استحقاقه وليس هذا كالجعالة لانه عقد لازم بخلافه م ر وايضا الاستحقاق هو الموافق لما قدمته قريبا من ان الصحيح انه شريك وانه لو ترك الاعمال جميعها استحق اه (قوله لجواز تلك) اي الجعالة (ولزوم هذه) اي المساقاة (قوله يمكن الفرق) اي بين المساقاة والجعالة فيما اذا عمل الاجنبي عن المالك (قوله عليه) اي العامل (قوله عنه) اي عن العامل بماله (قوله وغيره) عطف على استئجار الخ (قوله فالعمل في حصته) يعني عمل الاجنبي مالزم العمل من اعمال المساقاة (قوله لاز قصده الخ) اي الاجنبي اي وكذا المالك عند عدم قصده العامل ينصرف عمله الى نفسه (قوله صرف له الخ) اي للعمل خبر ان (قوله عليه) اي الدائن (قوله يتبرع احد) الى قوله على ما رجحه في المغني الا قوله ولم يكن الى المتن وإلى قول المتن ان اراد الرجوع في النهاية الا قوله وان قل قول المتن (من يثمه) اي ولو المالك كما ياتي (قوله والهرب) عطف على المساقاة (قوله وتعذر الخ) عطف على ثبوت الخ (قوله لانه وجب) اي الاتمام (عليه)

(قوله وبحث غير واحد ان العامل لو ترك ما عليه حتى فسدت الاشجار ضمن و ابوزرعة انهم اختلفوا اثناء المدة في اتيان العامل بمالزمه فان بقي من اعمالها ما يمكن تداركه صدق المالك والزم (١١٨) العامل بالعمل لان الاصل عدمه ويمكنه اقامة البينة وان لم يبق شيء ولا يمكن تداركه

فهو كالاداء للدائن بقصد التبرع عليه (والا) يتبرع احد باتمامه ورفع الامر للحاكم ولم يكن له ضامن فيما لزمه من اعمال المساقاة او كان ولم يمكن التخلص منه (استاجر الحاكم عليه من يثمه) بعد ثبوت المساقاة والهرب مثلاً وتعذر احضاره عنده لانه واجب عليه (قوله حتى ماسبق (١)) هكذا بالنسخ التي بايدينا ولعله فينا في ماسبق

أى العامل (فنا ب) أى الحاكم (عنه فيه) أى العامل فى الاتمام (قوله ولو امتنع) أى العامل من العمل ولو قبل الشرع فيه (قوله فكذلك) أى كالمهرب فيستاجر الحاكم عليه من يعمل (قوله من ماله الخ) أى ولو عقارا أه معنى (قوله ولو من نصيبه الخ) عبارة المغنى وشرح الروض والغروان لم يكن له مال فان كان بعد بدو الصلاح باع نصيب العامل كله أو بعضه بحسب الحاجة واستاجر بثمنه وإن كان قبل بدو الصلاح سواء أظهرت الثمرة أم لا اقترض عليه من المالك أو اجنبي أو بيت المال ان لم يجد من يعمل باجرة مؤجلة مدة ادراك الثمرة لتعذر بيع نصيبه وحده للحاجة الى شرط قطعه وتعذره فى الشائع واستاجر بما اقترضه ويقضيه العامل بعد زوال مانعه أو يقضيه الحاكم من نصيبه من الثمرة بعد بدو الصلاح فان وجد من يتم العمل بذلك استغنى عن الاقتراض وحصل الغرض ولو استاجر الحاكم المالك أو اذن له فى الاتفاق فانفق ليرجع رجع كالمو اقترض منه اه (قوله إذا كان) أى نحو هرب العامل أو استجار الحاكم (قوله أو من يرضى باجرة الخ) لعله معطوف على قوله من ماله الخ (قوله ذلك) أى الاستئجار (قوله اقترض عليه الخ) وقولهم استقرض واكثرى عنه يفهم انه ليس له ان يساق عنه وهو كذلك مغنى واسنى اه سم وعش (قوله أو من غيره) أى من اجنبي أو بيت المال واستاجر بما اقترضه مغنى واسنى (قوله فان تعذر اقتراضه الخ) ليس بقيد كما مر عن المغنى والروض إنما قيده لتعين عمل المالك بنفسه حينئذ (قوله عمل المالك بنفسه) أى ورجع بالاجرة اه عش (قوله فعل ما ذكر) أى الاستئجار رسم ورشيدى (قوله باذن الحاكم) والاولى رجوعه لكل من عمل المالك وفعل ما ذكر ليوافق ما مر عن المغنى والروض واخذنا ما بقى فى شرح فليشهد على الاتفاق ان أراد الرجوع (قوله على ما رجحه ابن الرفعة الخ) عبارة النهاية كارجحه ابن الرفعة وقيد السبكي الخ اه قال عش قوله وقيد السبكي الخ معتمداه لكن عبارة النهاية وشرح الروض والمغنى والغرر كما مر ظاهرة فى ترجيح الاطلاق فليراجع (قوله هذا كله) أى الاستئجار على العامل بصورة (قوله ليس له) أى للعامل المساقى على عينه (قوله ان يستتب) أى يساقى كما عبر به فى شرح واشترى كما فيه عبارة الروض فان كانت المساقاة على عينه وعامل غيره انفسخت بتركه العمل اه أى فيصح الاستعانة بالغير فى المساقاة على العين كالذمة (قوله أنه لا يستأجر الخ) خبر قوله فقضية الخ (قوله مطلقا) أى وجد للعامل مال أو لا تعذر الاقتراض أو لا وقال عش أى سواء تعذر عمله أم لا كان العامل المالك أم لا قدرت له اجرة أم لا اه (قوله وقال السبكي الخ) عبارة شرح المنهج والبهجة والروض نعم إن كان المساقاة على العين فالذى جزم به صاحب المعين اليمنى والنشأى واستظهره غيرهما انه لا يكثرى عليه لتمكن المالك من الفسخ اه زاد المغنى وهذا هو الظاهر اه (قوله والنشأى) بكسر النون والمدنسة لبيع النشاء برماوى اه بحجى (قوله بين الفسخ والصبر) هذا ان لم تظهر الثمرة كما بقى اه كرى وفيه نظر لان ما بقى فيما إذا كانت المساقاة على الذمة والكلام هنا فيما إذا كانت على العين ثم رابت ما بقى انفا عن سم الصريح فى اطلاق التخيير هنا (قوله بين الفسخ والصبر) وإذا فسخ بعد ظهور الثمرة فلا يعد استحقاق العامل لحصة ما عمل بناء على انه شريك والقياس ان يستحق أجرة المثل لان قضيه الفسخ تراد العوضين فيرجع لبدل عمله وهو اجرة المثل وفاقا للرملى وقد يؤيد به قوله فى نظيره والثر كله للمالك فليتامل سم على حج اه عش وقوله وفاقا للرملى أى والمغنى وشرح الروض كما بقى (قوله بان كان) إلى قوله فان يحجز فى المغنى لإلا قوله أو اجابة إلى المتن (قوله بان كان فوق مساقاة العدوى الخ) أو يحجز عن الاثبات اه شرح الروض عبارة القليوبى ومثله يحجز المالك عن

فنا ب عنه فيه ولو امتنع وهو حاضر فكذلك يستاجر من ماله ان وجد ولو من نصيبه إذا كان بعد بدو الصلاح أو من يرضى باجرة مؤجلة ان وجدته فان تعذر ذلك اقترض عليه من المالك أو غيره ويوفى من نصيبه من الثمرة فان تعذر اقتراضه عمل المالك بنفسه وللمالك فعل ما ذكر باذن الحاكم على ما رجحه ابن الرفعة لكن قيده السبكي بما إذا قدر له الحاكم الاجرة وعين الاجير وإلا لم يحجز هذا كله إن كانت المساقاة على الذمة فان كانت على العين فقضية قولها ليس له ان يستتب غيره فان فعل انفسخت بتركه العمل والثر كله للمالك انه لا يستأجر عنه مطلقا قاله الاذرى وقال السبكي والنشأى وصاحب المعين لا يستأجر عنه قطعاً ولكن يتخير المالك بين الفسخ والصبر (وان لم يقدر) المالك (على الحاكم) بأن كان فوق مساقاة العدوى أو حاضرا ولم يجبهما التمس أو اجابة اليه لكن بمال

يعطيه له وان قل كما هو ظاهر (فليشهد ١٢٠) على الاتفاق) اي لمن استاجرته وانه لما يبذل بشرط الرجوع او على العمل

ان عمل بنفسه وانه انما يعمل بشرط الرجوع (ان اراد الرجوع) تنزيلا للشهادتين منزلة الحكم وبصدق حيث ان المالك في قدر ما أنفق كما رجحه السبكي واعترض بان كلامهما في حرب الجمال صريح في تصديق العامل لان المالك مقصر بعد الشهادتين على عين ما أنفق مع كونه غير مستدلا بتمان من جهة الحاكم اما اذا لم يشهد كما ذكرنا فلا يرجع لظهور انه متبرع فان تعذر الشهادتين يرجع ايضا لانه عذر نادر فان عجز حيثن عن العمل والاتفاق ولم تظهر الثمرة فله الفسخ وللعامل أجره عمله وان ظهرت فلا فسخ وهي لهما (ولو مات) العامل قبل العمل (وخلف تركه اتم الوارث العمل منها) كسائر ديون مورثه (وله أن يتم العمل بنفسه او بماله) ولا يجبر على الوفاء من عين التركة وعلى المالك تمكينه ان كان امينا عارفا بالعمل فان امتنع بالكلية استاجر الحاكم عليه اما اذا لم يخلف تركه فلا يرث العمل ولا يلزمه هذا كله ان كانت على الذمة والا انفسخت بموته كالاجير المعين ولا

اثبات حرب العامل اه (قوله يعطيه له) أي للحاكم أي أول من يوصله اليه اه ع ش قول المتن (فليشهد على الاتفاق) وينبغي الاكتفاء بواحد ويخلف معه ان اراد الرجوع اه ع ش وينبغي تقييده بما اذا كان هناك قاض يرى ذلك ولا فلا بد من شاهدين (قوله وانه الخ) عطف على الاتفاق (قوله او على العمل) عطف على قول المتن على الاتفاق (قوله وانه الخ) عطف على العمل (قوله تنزيلا) الى الكتاب في بعض نسخ النهاية وسقط في بعضها قوله واعترض الى اما اذا (قوله للشهادتين) اي اذا لم يقدر على الحاكم (قوله ويصدق الخ) اعتمده النهاية واعتمد المغني تصديق العامل قياسا على تصديق الجمل في مسئلة حرب به (قوله حيثن) اي حين اذا انفق واشهد عليه (قوله لان المالك مقصر الخ) قد يقال هذا موجود فيما نحن فيه ايضا (قوله فان تعذر الشهادتين يرجع) ظاهره ولو باطنا ولو قيل بان له الرجوع باطنا لم يكن بعيدا ل ومثله سائر الصور التي قيل فيها بعدم الرجوع لفقد الشهود فان الشهود انما تعتبر لاثبات الحق ظاهر او لا فالمدار في الاستحقاق وعدمه على ما في نفس الامر اه ع ش وهو وجيه (قوله فان عجز الخ) صريح في امتناع الفسخ عند القدرة والكلام اذا لم تكن على العين لما تقدم عن السبكي ومن معه اه سم زاد ع ش اما اذا كانت على العين خير بين الفسخ والصبر مطلقا اه (قوله حيثن) اي حين اذ لم يقدر على الحاكم (قوله فلا فسخ) قال في الروض لاجل الشركة اه سم (قوله قبل العمل) اي قبل تمامه وهو الى الباب في المغني قول المتن (تركة) في معنى التركة نصيبه من الثمرة قاله القاضي وغيره اه مغني زاد ع ش وقد افاده الشارح بقوله السابق ولو من نصيبه اه (قوله ولا انفسخت بموته) اي ولو ارثه اجرة مثل ما مضى ان لم تظهر الثمرة فان ظهرت أخذ جزءا منها وهل يوزع باعتبار المدين وان تفاوتوا او باعتبار العمل لانه قد يختلف في المدة قلة وكثرة فيه نظروا الاقرب الثاني اه ع ش وقوله فان ظهرت الخ باقى انفاق الرمي خلافة (قوله انفسخت بموته) قال في شرح الروض قال السبكي وغيره وينبغي ان يكون محله اذا مات في اثناء العمل الذي هو عمدة المساقاة فان مات بعد بدو الصلاح او الجذاذ ولم يبق الا التجفيف ونحوه فلا اه ولو كانت الثمرة ظهرت او كانت المساقاة بعد ظهورها هل ينقطع استحقاقه من الثمرة فيه نظروا لا يبعد ان يستحق منها بقسط ما عمل قبل موته والقياس أن يستحق أجره المثل دون الثمرة لارتفاع العقد بالانفساخ وقد وافق الرمي آخر اه على هذا القياس سم على حج اه ع ش وسياتي عن المغني والاسنى ما وافق القياس المذكور (قوله ولا تنفسخ بموت المالك الخ) الا لو ساقى البطن الاول البطن الثاني ثم مات الاول في اثناء المدة وكان الوقف وقف ترتيب فينبغي أن تنفسخ كاقاله الزركشي لانه لا يكون عاملا لنفسه واستثنى مع ذلك الوارث اي الحائز اذا ساقاه مورثه ثم مات المورث فتفسخ نهاية ومعنى اقول ينبغي ان يستثنى مال اوصى الانسان بشجر لشخص ثم ساقاه عليه ثم مات المالك اه سيد عمر قال ع ش وفائدة الانفساخ في الصورة الاولى انقطاع تعلق حق البطن الاول بالثمره حتى لو كان عليه دين لم يتعلق بالثمره لانها ليست من التركة والوارث انما

العامل منها لخصه ما عمل بناء على أنه شريك والقياس أنه يستحق أجره المثل لان قضية الفسخ تراد العوضين فيرجع لبدل عمله وهو أجره المثل وفاطر فور او قد يؤيده قوله في نظيره والثمره للمالك فليتأمل (قوله فان عجز حيثن عن العمل) الخ صريح في امتناع الفسخ عند القدرة والكلام اذا لم يكن على العين لما تقدم عن السبكي ومن معه (قوله فلا فسخ) قال في الروض لاجل الشركة اه (قوله وهي لهما) انظر هذا مع بحث السبكي السابق عقب قوله بقى استحقاق العامل لان يكون ذاك فيما اذا لم تظهر الثمرة وعلى ما ذكرناه هناك ان الاوجه الاستحقاق لا اشكال (قوله ولا انفسخت بموته) ظاهره وان ظهرت الثمرة (قوله ولا انفسخت بموته) قال في شرح الروض قال السبكي وغيره وينبغي ان يكون محله اذا مات في اثناء العمل الذي هو عمدة المساقاة فان مات بعد بدو الصلاح او الجذاذ ولم يبق الا التجفيف ونحوه فلا اه ولو كانت الثمرة ظهرت او كانت المساقاة بعد ظهورها هل ينقطع استحقاقه من الثمرة فيه نظروا لا يبعد ان يستحق منها بقسط ما عمل قبل موته والقياس أن يستحق أجره المثل دون الثمرة لارتفاع العقد بالانفساخ وقد وافق م راخرا على

مطلقا فيستمر العامل وياخذ نصيبه (ولو ثبتت خيانه عامل) باقراره او ببينة او يمين (١٢١) مردودة (ضم اليه مشرف) ولا تزال يده لان

العمل حق عليه ويمكن استيفاء منه بهذا الطريق فتعين جمعا بين الحقين واجرة المشرف عليه فان ضم اليه لرية فقط فاجرته على المالك (فان لم يتحفظ) العامل (به) اي المشرف على الخيانة (استو جر من ماله عامل) لتعذر الاستيفاء منه هذا ان كان العامل في الذمة ولا تخير المالك على الاوجه نظير ما مر انفا (ولو خرج الثمر مستحقا) لغير المساق (فللعامل) الجاهل بالحال (على المساق) اجرة (المثل) لانه فوت منافعه بعوض فاسد فرجع ببذلها كالمستاجر رجلا للعمل في مغبوب فعمل جاهلا اما العالم فلا شيء له قطعا ﴿كتاب الاجارة﴾ بثلاث الهمة والكسر افصح من آجره بالمداجارا وبالقصر ياجره بكسر الجيم وضمها اجرا هي لغة اسم للاجرة ثم اشتهرت في العقد وشرعا تملك منفعة بعوض بالشروط الآتية منها علم عوضها وقبولها للبذل والاباحة فخرج بالآخر نحو منفعة البضع على ان الزوج لم يملكها وانما ملك ان ينتفع بها وبالعلم المساقاة والجعالة كالحج بالرزق فانه لا يشترط فيهما علم العوض وان كان قد يكون

استحقها من قبل الوافق وفي الثانية استحقاق الوارث للثمرة تركه حتى لو كان على الميت دين تعلق بها مقدما على حق الورثة اه (قوله مطلقا) اي سواء كانت المساقاة على العين او الذمة اه عش (قوله فتعين) اي هذا الطريق (قوله لرية فقط) اي بان لم تثبت الخيانة (قوله عن الخيانة) اي الثابتة بما مر (قوله مر انفا) اي قبل وإن لم يقدر على الحاكم قول المتن (ولو خرج الثمر مستحقا الخ) قال في الروض فان تلفت اي الثمرة او الشجر طولب الغاصب وكذا العامل بالجميع بخلاف الاجير للعمل في الحديقة المغصوبة اي لا يطالب ويرجع العامل لكن قرار نصيبه عليه سم على حج اه عش (قوله اما العالم فلا شيء له الخ) وكذا اذا كان الخروج قبل العمل ولو اختلفا في قدر المشروط للعامل ولا يثبت لاحدهما اولها يثبتان وسقطتا تخالفا وفسخ العقد كافي القراض وللعامل على المالك اجرة عمله إن فسخ العقد بعد العمل وإن لم يثمر الشجر ولا فلا اجرة له فان كان لاحدهما يثبتة قضى له بما غنى وشرح الروض وفي المغنى والنهاية وتصح الاقالة في المساقاة كما قاله الزركشي فان كان ثم ثمره لم يستحقها العامل ولا يصح بيع شجر المساقاة من المالك قبل خروج الثمرة ويصح بعدها والعامل مع المشتري كما كان مع البائع ولو شرط المالك على العامل اعمالا تلزمه فانمرت الاشجار والعامل لم يعمل بعض تلك الاعمال استحق جميع ما شرط له كالمولم يعمل شيئا لا نهر شيك كما قاله الماوردي وغيره اه وقولهما لم يستحقها العامل اي وله اجرة عمله اخذ من نظائره السابقة خلافا لعش حيث قال ظاهره انه لا اجرة له ثم فرق بكون الاقالة بالتوافق منها والفسخ باستقلال المالك ويرد الفرق الانفساخ بموت العامل واستقلال العامل بالفسخ في التحالف

﴿كتاب الاجارة﴾

(قوله بثلاث الهمة) إلى المتن في النهاية لإلا قوله من آجره إلى هي لغة وقوله كالحج بالرزق وقوله ولك إلى واحاديث (قوله ثم اشتهرت الخ) اي لغة على وجه المجاز بدليل قوله وشرعا الخ اه عش (قوله علم عوضها) يعني عوض الاجارة الشامل للمنفعة والاجرة اما ضمير قبولها فللمنفعة ولك ان تقول ان ضمير عوضها للمنفعة أيضا إذ لو كان للاجارة فلا ترد المساقاة أصلا لأن أحد العوضين فيها وهو العمل لا يكون إلا بمجاولاه رشيدى (قوله وقبولها) عطف على علم الخ (قوله للبذل) بالذال المعجمة اي الاعطاء (قوله والاباحة) عطف تفسير على البذل اه عش (قوله بالآخر) اي بشرط قبولها الخ (قوله نحو منفعة البضع) فلا تصح اجارة الجوارى للوطء اه عش (قوله على ان الزوج الخ) اي فخرج عقد نكاح بتمليك منفعة (قوله ان ينتفع بها) الاولى به اي البضع (قوله وبالعلم) اي خرج بشرط علم العوض (قوله كالحج بالرزق) مثال الجعالة (قوله فانه لا يشترط فيهما علم الخ) فيه انه لا يلزم من عدم الاشتراط اشتراط العدم فاشكال الشارح الآتي منع التعريف بنحو الجعالة على عوض معلوم على حاله لا يدفع بذلك عبارة عش حاصل الجواب ان العلم بالعمل والعوض شرط في الاجارة وليس ذلك شرطا في المساقاة والجعالة وإن اتفق وجوده وعرض سم على حج على هذا الجواب بان عدم الاشتراط لا دخل له في دفع الاعتراض لانه متى دخل في التعريف فرد من غيره لم يكن مانعا اه (قوله وإن كان) اي العوض اه عش (قوله وهو يستلزم الخ) فيه بحث

هذا القياس (قوله) ولا تخير المالك على الاوجه في شرح الروض أنه ظاهر به عليه الاذرى وغيره اه واعتمده مر (قوله في المتن) ولو خرج الثمر مستحقا الخ) قال في الروض فان تلفت اي الثمرة او الشجر طولب الغاصب وكذا العامل بالجميع بخلاف الاجير للعمل في الحديقة المغصوبة اي لا يطالب ويرجع العامل لكن قرار نصيبه عليه اه

﴿كتاب الاجارة﴾

(قوله فانه لا يشترط فيهما علم العوض) لقائل أن يقول هذا لا يطابق ما أفاده التعريف المذكور لان حاصل هذا ان قيد التعريف اشتراط علم العوض وحاصل التعريف انه نفس العلم الا ترى إلى قوله منها اي

(١٦) - شرواني وابن قاسم - سادس معلوما كساقاة على ثمرة موجودة وجعالة على معلوم فاندفع ما لشارح هنا والأصل فيها قبل الاجماع آيات منها فان أرضعن لكم فآتوهن أجورهن ومنازعة الاسنوى في الاستدلال بها مردودة إذ مفادها وقوع الارضاع للآباء

وهو يستلزم الأذن لمن فيه لعوض وإلا كان تبرعا وهذا الأذن بالعوض هو الاستتجار الذي هو تملك المنفعة بعوض الخ ويدل له أيضا وإن تعاسرت فسترضع له أخرى إلى آخر الآية ولك أن تقول إن أراد المنازعة على أصل الأيجار فرده بما ذكر واضح أو مع الإيجاب والقبول لم يصلح ذلك لردّه إذ لا دلالة فيها على القبول لفظا بوجه وكون ما مر من الدليل على الصيغة في البيع يأتي هنا لأنها نوع منه لا يمنع النزاع في الاستدلال بها وحدها على ذلك وأحاديث منها استتجاره عليه السلام هو والصديق دليلا في الهجرة وأمره عليه السلام بالمؤاجرة والحاجة بل الضرورة داعية إليها وأركانها صيغة وأجرة ومنفعة وعاقدة ولكونه الأصل بدأ به فقال (شرطهما) أي المؤجر والمستأجر الدال عليهما لفظ الاجارة (كبايع ومشتري) لأنها صنف من البيع فاشتراط في عاقدها ما يشترط في عاقده مما مر كالرشد وعدم الإكراه بغير حق نعم يصح استتجار كافر لمسلم ولو اجارة عين لكنها مكروهة ومن ثم أجبر فيها

لأنه إن أراد أن وقوع الارضاع للاباء مطلقا يستلزم الأذن المذكور فغير صحيح لا مكان وقوعه لهم بالأذن بلا عوض وإن أراد أن وقوعه لهم يفيد استحقاق الاجرة عليه فهذا أول المسئلة كما كان قوله وإلا كان تبرعا أول المسئلة ايضا سم (قوله والا) أي وإن يوجد الأذن بعوض (كان تبرعا) أي الارضاع (قوله هو الاستتجار الخ) في هذا الحصر بالنسبة إلى قوله إلى آخره نظر (قوله ويدل له) أي لعقد الاجارة ومشروعيته (قوله مع الإيجاب الخ) أي والشروط (قوله على القبول الخ) أي والشروط (قوله إذ لا دلالة فيها على القبول الخ) وايضا فقد علق في الآية إتياء الأجر على الارضاع فدل على أنه لا عقد وإلا وجب الإتياء بالعقد لأن الاجرة تملك وتستحق بالعقد على ما قررناه سم (قوله على الصيغة في البيع) أي على اعتبار الصيغة وركنيته في البيع (قوله يأتي هنا) خبر للكون من حيث مصدريته (قوله لأنها نوع منه) متعلق بياي (قوله لا يمنع الخ) خبر للكون من حيث ابتدائه (قوله والصديق) مفعول معه ويصح أن يكون معطوفا على الضمير فهو بالجر أه ع ش أي بلا إعادة الخافض على مذهب الكوفيين وإن مالك (قوله دليلا في الهجرة) أي ليدلهم على طريق المدينة عبارة النهاية والمعنى وغيرهما رجلا من بني الدليل يقال له عبد الله بن الأريقط أه قال ع ش الدليل بكسر الدال وسكون الباء التحتية وقيل يضم أوله وكسر ثانيه مهموزا أه (قوله وأمره الخ) عبارة المعنى والاسنى وخبر مسلم أنه عليه السلام نهى عن المزارعة وأمر بالمؤاجرة أه (قوله بالمؤاجرة) بالهمز ويجوز إبدال الهمز واو لكونه مفتوحا بعد ضمة أه ع ش (قوله اليها) أي الاجارة (قوله أي المؤجر) إلى قوله لأن يبيعه في المعنى وإلى قوله ولفرق في النهاية قول المتن (كبايع ومشتري) أي كشرطهما وعلم من قوله كبايع أن الاعمى لا يكون مؤجرا وإن جازله اجارة نفسه أه معنى زاد سم عن الزركشي وكذا للغير أن يستأجر ذمة الاعمى لأنها سلم أه زاد ع ش وقياس ما في السلم من جواز كونه مسلما ومسلما إليه جواز أن يلزم ذمة الغير هنا ايضا أه (قوله نعم يصح استتجار الخ) استثناء من طرد المتن (قوله الاتي ويصح بيع السيد الخ) من عكسه (قوله لكنها مكروهة الخ) أي اجارة العين سم وع ش (قوله ومن ثم أجبر

الشروط الآية علم عوضها ولم يقل منها اشتراط علم عوضها فجعل الشرط العلم لا اشتراطه فقوله بالشروط الاتية مع المشتراطات الاتية وما ذكرنا أن حاصل التعريف هو صريح تعبيرهم في التعريف بقولهم واللفظ لشرح الروض بعوض معلوم أه وحينئذ فشمول التعريف للمساقاة والجعالة إذا كان العوض فيها معلوما مما لا شبهة فيه فلم يندفع ما للشارح المشار إليه اللهم إلا أن يريد بقوله منها علم عوضها منها شرط علم عوضها حتى يكون القيد شرط علم العوض لا علم العوض فقيم ما قاله إن كان التعريف الذي أورد عليه ذلك الشارح جعل القيد فيه شرط العلم لأن نفسه فليراجع على أن الظاهر عدم صحة الارادة المذكورة لأن الشرط علم العوض لا اشتراطه بدليل أنه لو ذكر عوض معلوم كفي وإن لم يشترطه فإن قيل ذكره اشتراطه قلنا هذا موجود في المساقاة والجعالة قطعا فلا يفيد إرادة ذلك شيئا فظهر عدم الاندفاع مطلقا فتأمل نعم أن أريد بعلم العوض كون علمه بما لا بد منه تم الاندفاع إلا أن حمل العبارة على هذا المعنى في غاية التعسف الذي لا يناسب التعريف لانه لا يفهم من اللفظ ولا قرينة عليه بوجه فليأمل (قوله وهو يستلزم الأذن لمن فيه بعوض الخ) فيه بحث لانه إن أراد أن وقوع الارضاع للاباء مطلقا يستلزم الأذن المذكور فغير صحيح لا مكان وقوعه لهم بالأذن بلا عوض أو مطلقا وإن أراد أن وقوعه لهم يفيد استحقاق الاجرة عليه فهذا أول المسئلة كما كان قوله وإلا كان تبرعا أول المسئلة ايضا فتأمل ليعلم لك من هذا وأمثاله ما جرت به عادته من المبالغة على الأئمة بما لا يصح به المبالغة أو بما هو أوهن من بيت الغنكبوت أه (قوله إذ لا دلالة فيها على القبول لفظا وايضا فقد علق في الآية إتياء الأجر على الارضاع فدل على أنه لا عقد وإلا وجب الإتياء بالعقد لأن الاجرة تملك وتستحق بالعقد على ما قررناه (قوله في المتن شرطهما كبايع ومشتري) قال الزركشي وعلم منه أنه لا تصح اجارة الاعمى لانه لا يصح بيعه نعم أن يؤجر نفسه كالعبد الاعمى أن يشتري نفسه قاله في الروضة وشرح المذهب في كتاب البيع وكذا للغير أن يستأجر ذمة لأنها سلم أه (قوله لكنها مكروهة) أي اجارة العين وقوله أجبر

على إيجار مسلم وإيجار سفيه نفسه لما لا يقصد من عمله كالحج لأنه يجوز له التبرع به على ما مر فيه ويصح بيع السيد عنه نفسه لا إجارته إياها لأن بيعه يؤدي لعنته فاعتقر فيه ما لا يعتقر في الإجارة إذ لا تؤدي لذلك ولو كان للوقف ناظران فاجر أحدهما الآخر ارضا للوقف صح ان استقل كل منهما وإلا فلا كما بحثه أبو زرعة و فرقه بينه وبين وصيين اشترط اجتماعهما على التصرف (٢٣) في مال محجور بهما لأحدهما ان يشتري من الآخر لمحجوره عينا

الآخر بوجود الغرض هنا من اجتماعهما مع عدم التهمة بوقوع التصرف للغير بخلافه ثم فانه يقع للبشرع اتحاد الموجب والقابل لتوقف الإيجاب على مباشرته أو أذنه (والصيغة) لا بد منها هنا كالبيع فيجرب فيها خلاف الماطاة ويشترط فيها جميع ما مر في صيغة البيع لإلعدم التاقية وهي أما صريح أو كناية فمن الصريح (اجر تك هذا أو اكرتك) هذا (أو ملكتك منافعه سنة) ليس ظرفا لاجر وما بعده لأنه إنشاء وهو ينقض بانقضاء لفظه بل المقدر نحو انتفع به سنة ونظيره في التقدير على القول به في الآية قوله تعالى فامانة الله مائة عام أي والبشه مائة عام فان قلت يصح جعله ظرفا لمنافعه المذكورة فلا يحتاج لتقدير وليس كالآية كما هو واضح قلت المنافع امر موهوم الان والظرفية تقتضي خلاف ذلك فكان تقدير ما ذكر اولى أو متعينا (بكذا) وتختص إجارة الذمة بنحو الزمت ذمتك أو اسلمت اليك هذه

(الخ) مجرد الذاكرة لا يستلزم الاجبار فكان الاولى أن يقول ومع ذلك يجبر على إيجاره اه عش (قوله على إيجاره الخ) ولو لم يفعل وخدمه بنفسه استحق الاجير المسماة اه عش (قوله وإيجار سفيه الخ) عطف على استئجار الخ (قوله لما لا يقصد الخ) بان يكون غنيا بما له عن كسب يصره على مؤنته أو مؤنة غيره اه عش (قوله فاجر أحدهما الآخر ارضا) حاصله ان أحدهما استأجره لنفسه من الآخر (قوله و فرقه بينه) أي بين عدم الصحة المذكورة بقوله وإلا فلا (قوله لأحدهما الخ) استئناف يباين ولو قال حيث صح لأحدهما الخ لكان أوضح (قوله لمحجوره) الاولى تثنية الضمير أو ابدال أل منه (قوله للآخر) نعت عينا (قوله بوجود الغرض) بالفاء والجار متعلق بفرق (قوله للغير) وهو المحجور (قوله لتوقف الإيجاب الخ) فالقابل قابل بنفسه وموجب باتباعه سم قول المتن (والصيغة) مبتدا لامعطوف وما بعده خبره وهو قوله اجر تك الخ اه مغنى هذا في المتن وأما في الشرح فغيره قوله لا بد منها هنا وقول المتن (اجر تك الخ) مبتدا مؤخر (قوله فمن الصريح) خبره (قوله لا بد منها) إلى قوله وهو قول الشيخين في النهاية لا قوله عندهما ولان نوزعا فيه قول المتن (هذا) أي الثوب مثلا اه مغنى قول المتن (أو ملكتك الخ) أو عا وضكت منفعة هذه الدار سنة بمنفعة دارك اه نهاية (قوله ليس ظرفا) إلى قول المتن والأصح في المغنى الا قوله وافهم الى ولا يشترط وقوله عندهما وان نوزعا فيه وقوله لكن نظري أكثرها وقوله الذي لم ينظر فيه (قوله بل المقدر الخ) عبارة المغنى بل المعنى أجر تك واستمر أنت على ذلك سنة كما قيل بذلك في قوله تعالى فامانة الله مائة عام والمعنى فامانة الله واستمر على ذلك مائة عام والاف من الامانة يسير اه (قوله على القول به) قضيته ان تمام في الآية لا يقدر محذوف فلا تكون عانحن فيه اه عش وأشار إلى القولين البيضاوي بقوله فالبشه الله مائة عام أو اماته فلبت ميتا مائة عام اه (قوله على القول به في الآية) الاسك الاخصر ان يؤخره فيقول عقب الآية على القول به فيه (قوله امر موهوم) أي معدوم غير محقق في الخارج (قوله والظرفية تقتضي الخ) أطال سم في منعه وأقره عش (قوله خلاف ذلك) أي خلاف الموهوم بان يكون المظروف محققا اه عش (قوله اولى) أي ان جعل ظرفا لمنافعه (قوله متعينا) أي ان جعل ظرفا لاجر وما بعده اه عش (قوله وتختص إجارة الذمة الخ) أي تنفرد إجارة الذمة عن إجارة العين بنحو الخ فالباة داخل على المقصور (قوله بنحو الزمت ذمتك) أي كذا وكان الاولى ان يذكره وخرج به ما لو قال الزمتك فانه إجارة عين كما نقل سم على منهج عن الدمري انه اقرب احتمالين اه عش (قوله أو اسلمت الخ) يعني يعقد إجارة الذمة بلفظ السلم لأنها نوع منه اه كرى (قوله باستيجاب) كاجرنى (قوله وافهم كلامه الخ) أي حيث اشتمل على ذكر سنة وذكر بكذا فقول لا تنفاه الجهة الخ علة للمقدّر لا للافهام أي وهو كذلك لا تنفاه الخ (قوله أن يقول الخ) نائب فاعل يشترط (قوله لا العين) عطف على المنافع (قوله عند الجمهور) متعلق بمعنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر إلى المشتد في قوله ومورد إجارة الخ المنافع فكان الانسب ذكره عقب ذلك (قوله لكل منهما) أي المنفعة والعين (قوله نازعوهما الخ) عبارة المغنى نازع في ذلك ابن الرفعة بان في البحر وجهها فيها أي في إجارة العين أيضا (قوله فاجر أحدهما الآخر ارضا) أي أجرة ها الآخر لنفس ذلك الآخر وحاصله ان أحدهما استأجره لنفسه من الآخر (قوله و فرقه بينه) أي عدم الصحة المذكورة بقوله وإلا فلا (قوله لتوقف الإيجاب على مباشرته أو أذنه) فالقابل قابل بنفسه وموجب باتباعه (قوله في المتن أو ملكتك منافعه سنة) أو عا وضكت منفعة هذه الدار بمنفعة تلك م (قوله والظرفية تقتضي خلاف ذلك) بنظر وجه هذا

الدرهم في خطا هذا أو في دابة صفتها كذا وفي حلي إلى مكة (يقول) المخاطب متصلا (قلت أو استأجرت أو اكرت) ومن الكناية اسكن دارى شهر ابكذا أو جعلت لك منفعتها سنة بكذا ومنها الكتابة وتعقد باستيجاب وإيجاب وبشارة آخر سم فمفهمه وافهم كلامه أنه لا بد من التاقية وذكر الاجرة لا تنفاه الجهة حيث لا يشترط عندهما وان نوزعا فيه ان يقول من الان ومورد إجارة العين والذمة المنافع لأنها المقصودة لا العين التي هي محلها عند الجمهور وقول الشيخين الخلاف غير محقق إذ لا بد من النظر لكل منهما اتفاقا نازعوهما فيه بان فوائد

لكن نظر في اكثرها ومن

جملتها الذي لم ينظر فيه قوله
(والاصح انعقادها) اى
الاجارة (بقوله اجرتك)
أو أكرتكم (منفعتها) أى
الدارسة مثلا بكذا لان
المنفعة هي المقصود منها
فيكون ذكرها تأكيداً
وادعاءً أن لفظها انما وضع
مضافاً للعين فلا يضاف
للمنفعة بمنوع وقوله (و)
الاصح (منعها) أى منع
انعقادها (بقوله بعتك)
أو اشتريت (منفعتها) لان
لفظ البيع موضوع لتلك
العين فلا يستعمل في المنفعة
كلا لا يعقد بلفظ الاجارة
واختصار جمع المقابل
اعتباراً بالمعنى فانها صنف
منه اذ هي بيع المنافع ومن
ثم كان الالوجه على الاول
أن ذلك كناية قيل هذا كله
في اجارة العين دون اجارة
الذمة كالزمت ذمتك كذا
اه وفيه نظر بل يحرى ذلك
في اجارة الذمة كاجر تك
أو بعتك منفعة دابة صفحتها
كذا (وهي قسمان واردة
على عين كاجارة العقار) لم
يقده بما بعده ليفيد انه
لا يتصور فيه اجارة الذمة
لانه لا يثبت فيها (ودابة أو
شخص) أى آدمى ولكونه
ضد الدابة انضحت التثنية
المغلب فيها المذكر لشرفه
في قوله (معين) في تصور
فيهما اجارة العين والذمة

أن حلى الذهب لا تجوز اجارته بالذهب وحلى الفضة لا تجوز اجارته بالفضة ولا يظهر له وجه لإعلى التعرّيج
بان المؤجر العين وقد صار خلافاً محققاً ونشأ منه الاختلاف في هذا الفرع اه (قوله لكن نظر في اكثرها)
اى القوائد (قوله ومن جملتها) حال من المبتدأ على قول والمبتدأ هو قوله الذى وخبره قوله الخ اه سم ويجوز
أن يكون من جملتها خبر القول قوله ويكون الذى نعتاً لجملتها التى لا تستعمل إلا بالتاء فتذكر وتوثق كالمرقة
والنكرة (قوله منها) اى الاجارة (قوله وادعاء ان الخ) رد لمقابل الاصح (قوله مضافاً للعين) اى مرتبطاً
بها وان كان المقصود بالمنفعة (قوله وقوله والاصح منعها الخ) عطف على قوله قوله والاصح الخ عبارة
المعنى وهذه المسئلة من فوائد الخلاف ايضاً فان مورد العقد العين أو المنفعة والصحة على قول العين والمنع
على قول المنفعة وعليه لا يكون البيع كناية فيها ايضاً لان بعتك ينأى قوله سنة فلا يكون صريحاً ولا كناية
خلافاً لما بحثه بعض المتأخرين من انه فيها كناية هذا كله في اجارة العين اما اجارة الذمة فيكون فيها الزمت
ذمتك كذا عن لفظ الاجارة ونحوها فيقول قبلت كافى الكافى أو الزمت اه وياتى عن النهاية ما يوافق
خلاف الشيخ الاسلام والشارح (قوله كما لا ينعقد) اى البيع (قوله المقابل) اى مقابل الاصح من الانعقاد
بلفظ البيع (قوله ومن ثم) أى من اجل ذلك الاعتبار (قوله كان الالوجه الخ) وفاقاً لشرحى الروض
والمنهج وخلافاً للمعنى كأمراً وانقائاً للنهاية عبارة تعول علم بما تقرره اى قوله بعتك منفعتها لا يكون كناية
والقول بذلك مردود باختلال الصيغة حيثئذ إذ لفظ البيع يقتضى التأيد فينا فى ذكر المدة اه (قوله
هذا كله) اى الخلاف فى المسئلتين (قوله كاجر تك أو بعتك الخ) اى والاصح انعقاد الاجارة بالاولى دون
الثانية قول المتن (على عين) أى منفعة مرتبطة بعين (قوله لم يقده) لى قوله وزعم فرق في النهاية (قوله
لم يقده) اى العقار (بما بعده) اى بقيد ما بعده على حذف المضاف اى بالتعين الذى يقده الدابة والشخص
(قوله ليفيد) تعليل للنفي ش اه سم اى ترك التقيد بما بعده ليفيد الخ (قوله لانه الخ) تعليل لانتفاء
التصور والضير للعقار (قوله فيها) اى الذمة (قوله ولكونه الخ) ويمكن جعل أو للتبويب فيندفع
اعتراض التثنية فقد قال ابن هشام ان اوفى قوله تعالى ان يكن غنياً او فقيراً فانه اولى بهما للتبويب وحكمها
حكم الوافى وجوب المطابقة نص عليه الأمدى وهو الحق اه سم عبارة المعنى ولو قال معين بالافراد
وافق المعروف لغة من ان العطف باو يقتضى الافراد ولهذا الجيب عن قوله تعالى ان يكن غنياً الخ بان المراد
التبويب وبه يجاب عن المصنف هنا وفى كثير من الابواب اه (قوله ضد الدابة) اى العرفية التى ذات
الاربع اه رشيدى (قوله انضحت التثنية) اى ولا يقدح فيها كون العطف باو لان محل تعين الافراد
بعدها إذا كانت للشك أو نحوه لا للتبويب اه رشيدى (قوله فى قوله الخ) متعلق بقوله التثنية (قوله
الاقتضاء وعليه فيرد على ما قدره لان الانتفاع امر موهوم الآن مع أن معنى انتفع استوف منافعها بالجملة
فدعوى هذا الاقتضاء مما لا سند لها إلا مجرد التخيل وما تقول فى نحوه على ان اصوم هذه السنة او ان اعتكف
هذا اليوم فان كلاماً من الصوم والاعتكاف امر موهوم الآن مع ظرفية السنة واليوم لها الاجماع ظرفية
لا شبهة في صحتها لاحد (قوله ومن جملتها) حال من المبتدأ على قول والمبتدأ هو قوله الذى وخبره (قوله لان
لفظ البيع الى قوله بلفظ الاجارة) وعلم بما تقرره انه لا يكون كناية والقول بذلك مردود باختلال الصيغة حيثئذ
إذ لفظ البيع يقتضى التأيد فينا فى ذكر المدة شرح مر (قوله ومن ثم كان الالوجه على الاول ان ذلك كناية) قيل
بل الالوجه انه غير كناية ايضاً لتناى اللفظ وتهافته إذ ذكر البيع يقتضى تملك العين وذكر المنفعة يقتضى
خلافه اه وقديمع ان لفظ البيع يقتضى تملك العين على الاطلاق بدليل ما قاله فى بيع راس الجدار للبناء
عليه (قوله ليفيد) تعليل للنفي ش (قوله فى المتن ودابة او شخص معين) يمكن جعل أو للتبويب فيندفع
اعتراض التثنية فقد قال ابن هشام فى الباب الثانى من المعنى فى الكلام على الجملة المعترضة فى امثلة الاعتراض
مانصه ونحو ان يكن غنياً او فقيراً فانه اولى بهما فلا تدعوا الهوى قال جماعة منهم ابن مالك والظاهر
ان الجواب فانه اولى بهما ولا يرد على ذلك تثنية الضمير كما توهموا الان او هنا للتبويب وحكمها حكم

وبحث الجلال البلقيني الحاق السفن بها بالا بعقار والمرا دبالين خنما قابل الذمة وهو محسوس بيقيد العقد به وفي صورة الخلاف السابقة انفا مقابل المنفعة وهو محام الذي يستوفي منه ولو اذن اجير اليه لغيره في العمل باجرة (١٢٥) فعمل فلا اجرة للاول مطلقا ولا الثاني

ان علم الفساد والا فله
اجرة المثل أى على الاول
كما هو ظاهر (و) واردة
(على الذمة كاستئجار دابة)
مثلا (موصوفة) بالصفات
الآتية (و) يتصور أيضا
(بان يلزم ذمته) عملا ومنه
أن يلزمه حمله الى كذا أو
(خياطة أو بناء) بشرطها
الآتى أو يسلم اليه في
أحدهما أو في دابة موصوفة
لتحمله الى مكة مثلا بكذا
(ولو قال استأجر ترك) أو
اكثر ترك (لتعمل كذا)
اول كذا أو لعمل كذا فلا
فرق بين هذه الصيغ وزعم
فرق بينهما كالوصية
بالسكنى وان تسكن ليس
في محله لان الخطاب هنا
معين للعين فلم يفرق الحكم
بدينك ولا كذلك ثم (فاجارة
عين) لان الخطاب دال على
ارتباطها بعين المخاطب
كاستأجر عينك (وقيل)
اجارة (ذمة) لان القصد
حصول العمل من غير نظر
لعين فاعله ويرد بمنع ذلك
نظرا لما دل عليه الخطاب
(ويشترط في اجارة الذمة)
ان عقدت بلفظ اجارة أو سلم
(تسليم الاجرة في المجلس)
كرأس مال السلم لانها سلم
في المنافع فيمتنع فيها

وبحث الجلال (الخ) وفاقا للنفى وخلاف للنهية عبارة وما بحثه الجلال البلقيني من الحاق الخ ألقى الوالدرحه
الله تعالى بخلافه وهو انه لا تصح اجارتها الا اجارة عين كالعقار بدليل عدم صحة السلم في السفن اهـ وافرسم
الاقتناء المذكور ونقل البجيرمي عن الحلبي والقلوبى اعتماده (قوله) والمراد (الخ) عبارة المغنى تنبيه
تقسيم الاجارة الى واردة على العين وواردة على الذمة لا ينافي تصحيحهم ان موردها المنفعة لان المراد (الخ) اهـ
(وهو) أى مقابل الذمة (قوله السابقة انفا) أى بقوله وموردا اجارة العين (الخ) اهـ عش (قوله وهو)
أى مقابل المنفعة (محله) أى المنفعة (قوله تستوفي الخ) صلة جرت على غير من هى له ولم يبرز لعموم الالتباس
على مذهب الكوفيين (قوله باجرة الخ) مضمومه استحقاق الاول الاجرة اذا اذن للثاني بلا تعرض للاجرة
فبالاولى مع التعرض بعدها فيراجع (قوله للاول) أى الاجير الاول (قوله مطلقا) أى علم الفساد ام لا
(قوله ولا للثاني الخ) كذا شرح مر وتقدم في القراض والمساقاة انه قد يستحق مع علم الفساد فما الفرق
سم على حج وقد يفرق بانه ثم وضع يده على المال باذن من المالك فكان عمله فاجازا وهنا بغير اذن منه فهو
كاذون الغاصب ومن ثم لو كانت المساقاة على عينه وساقى غيره انفسخت المساقاة كما مرو لا شئ للعامل الثاني
على الاول ان علم الفساد اهـ عش (قوله ان علم الفساد) أى وانه لا شئ له (قوله أى على الاول) أى لا على
المالك اهـ عش أى ولا رجوع له على المالك اخذنا من القراض والمساقاة (قوله ويتصور) أى عقد
اجارة الذمة قول المتن (ذمته) أى الشخص (قوله ومنه) أى الزام الذمة (قوله ان يلزمه حمله الخ) أى بان
يقول الزمك حلى الى كذا لكن قد مناعن الدميرى انه لو قال الزمك عمل كذا كان اجارة عين فيحتمل ان
ما هنا مفرع على كلام غير الدميرى فامر عن الدميرى خلاف المعتمد ويحتمل ان ما هنا مصور بما لو قال
الزمك ذمك حلى الى كذا فلا يكون مخالفه اهـ عش اقول صنيع التحفة والنهية كالصريح في الاحتمال
الاول وصنيع المغنى ظاهر في الثاني (أو يسلم الخ) عطف على يلزمه (قوله فى احدهما) أى الخياطة والبناء
اهـ عش (قوله بكذا) راجع لما فى المتن والشرح معا (قوله اول لعمل كذا) أى او الزمك عمل كذا كما
اقدماه عن الدميرى اهـ عش (قوله بين هذه الصيغ) يعنى بين التعبير بالفعل والتعبير بالمصدر اهـ عش
أى وترك لفظ العمل بالكلية (قوله هنا) أى فى الاجارة (قوله معين) اسم فاعل (قوله بدينك) أى بالتعبير
بالفعل والتعبير بالمصدر وقال السكردى أى بالجملة الاسمية والفعلية اهـ وفيه تأمل (قوله ثم) أى فى الوصية
(قوله لان الخطاب) الى قوله وانما اشترطوا فى المغنى الا قوله سواء الى والاستبدال الى قول المتن ويشترط
فى النهاية الا قوله كضمن المبيع مطلقا كما يأتى (قوله بلفظ اجارة) يعنى كل لفظ من الفاظها المارة وليس
المراد خصوص هذا اللفظ وكان الاوضح ان يقول سواء كان بلفظ الاجارة او السلم اذ المراد التعميم لا التقييد
رشيدى وعش (قوله فيمتنع الخ) الاولى ان يعبر بالواو اذا امتنع التأجيل وما بعده لا يتفرع على مجرد
اشترط تسلم الاجرة فى المجلس نعم لو قال يشترط لها ما شرط لرأس مال السلم شمل ذلك كله ويمكن ان اتفرع
بالنظر لما افاده التشبيه بقوله كرأس مال السلم اهـ عش عبارة المغنى تنبيه لا يعلم من كلامه وجوب كون
الاجرة حالة وهو لا بد منه لانه لا يلزم من القبض فى المجلس الحلول اهـ (قوله والاستبدال) (قوله والحوالة)
(قوله والابراء) عطف على قوله تأجيل الاجرة (قوله ذلك) أى تسليم الاجرة فى المجلس (قوله ايضا)

الواو فى وجوب المطابقة نص عليه الآمدى وهو الحق وأما قول ابن عصفوران ثنية الضمير فى
الاية شاذة فباطل اهـ ولعل هذا مراد المحقق المحلى بما قاله (قوله وببحث الجلال البلقيني الخ) خالفه
شيخنا الشهاب الرملى وافق بان اجارة السفن لا تكون الاعينية كالعقار لازمة بدليل عدم صحة
السلم فيها اهـ (قوله ولا للثاني ان علم الفساد الخ) كذا شرح مر وتقدم فى القراض والمساقاة
انه قد يستحق مع علم الفساد فافرق (قوله والاستبدال) عطف على تأجيل ش

تأجيل الاجرة سواء تأخر العمل فيها عن العقد أم لا والاستبدال عنها والحوالة بها وعليها والابراء منها وانما اشترطوا
ذلك فى العقد بلفظ الاجارة ولم يشترطوه فى العقد على ما فى الذمة بلفظ البيع مع انه سلم فى المعنى ايضا

لضعف الاجارة بورودها على معدوم وتعد (١٣٦) استيفاء دفعة ولا كذلك بيع ما في الذمة فيها فبرواضعفها باشتراط قبض الاجارة

أى كالعقد بلفظ الاجارة (قوله على معدوم) أى دائماً والافليع في الذمة قديكون معدوم ما حاله العقد بالنسبة للبائع اه سيد عمر عبارة سم قديقال العقد على ما في الذمة ايضا واراد على معدوم ضرورة ان ما في الذمة غير موجود نعم يفترقان من جهة ان ما في الذمة في البيع يمكن وجوده قبل استيفائه بخلاف الاجارة فليتأمل اه (قوله وتعدر استيفائها) اى المنفعة (قوله باشتراط قبض الاجارة الخ) اى بامتناع الاستبدال عنها الى آخر ما تقدم (قوله اى قبض الاجارة) الى قوله وقضية في المعنى الا قوله مطلقا كما يأتى وقوله ولان المؤجر الى فان تنازعا وقوله وان كانت مؤجلة وقوله في اجارة العين (قوله كضمن المبيع) لا حاجة اليه مع مقدمه عقب قول المتن واجارة العين (قوله نعم يتعين الخ) عبارة للمعنى ثم ان عينها مكان التسليم مكانا معين والافوض العقد اه عبارة ع ش قوله محل العقد اى تلك المحلة حيث كان محل صالحا ولم يعينا غيره اه (قوله على ما مر فيه في السلم) يقتضى تفصيل السلم اه ع ش (قوله للاجارة) لا حاجة اليه مع قوله في الاجارة السابق عقب قول المصنف ويجوز اه رشيدى (قوله والاستبدال عنها الخ) عطف على التعجيل (قوله مطلقا) اى ولو في المجلس اه ع ش عبارة سم أى معجلة كانت أو مؤجلة وظاهر عبارة تبديل قوله كما يأتى اختصاص الاطلاق بالابراء مع انه جار فيما قبله ايضا كما هو ظاهر اه (قوله كما يأتى) اى في شرح ملكك في الحال (قوله واذا اطلقت الاجارة) اى التى في الذمة في اجارة العين او الذمة اه ع ش (قوله ولان المؤجر الخ) في هذا التعليل نظري يظهر من التعميم الذى ذكره في شرح ملكك الحال (قوله فكما في البيع) اى في هذا بنا بالمؤجر ان كانت الاجارة في الذمة والافيجبر ان اه ع ش (قوله او مطلقة) عطف على قول المتن معنيته اه سم اى فاقى المتن ليس بقيد والمراد انها تملك في الحال سواء عينها بان ربطها بعين أو بدين بان قال بالعشرة التى في ذمة فلان او اطلقها او قال في ذمتى رشيدى (قوله او في الذمة) اى بان صرح بكونها في الذمة والا فاطلقة محمولة على الذمة ثم رايت في سم على حج اه ع ش (قوله وان كانت مؤجلة) اى الاجارة (قوله به) اى بالعقد (قوله في اجارة العين) ينظر وجه هذا التقيد اه سم ويؤيد النظر اسقاط المعنى وشرح الروض هذا القيد (قوله لكنه ملك الخ) راجع الى المتن والاحسن في تعبيره عبارة النهاية لكن ملكا مر اعى كلما مضى الخ وعبارة المعنى ملكك في الحال بالعقد ملكا مر اعى بمعنى أنه كلما مضى جزء من الزمان على السلامة بان ان المؤجر استقر ملكه من الاجارة على ما يقابل ذلك اما استقرار جميعها فاستيفاء المنفعة او بتفويتها كما سيأتى في كلامه آخر الباب اه (قوله انها لا تستقر) اى الاجارة جميعها (قوله لا خيار فيها) اى الاجارة (قوله بعد لزومه) اى عقد البيع (بخلافه) اى الابراء (قوله) اى اللزوم (فرع) قال النهاية ولو أجر الناظر الوقف سنين وقبض الاجارة جاز له دفع جميعها لاهل البطن الاول وان علم موته قبل مضى مدتها فله مات الالباض قبل مضى المدد لم يضمن المستأجر ولا الناظر كما أتى به الوالد رحمه الله تعالى تبعا لابن الرفعة خلافا للقفال لأن الموقوف عليه ملكها في الحال ظاهر او عدم الاستقرار لا ينافي جواز التصرف كما نصوا عليه ورجع المستحق بحصته من الاجارة المسماة في تركه القابض اه واقصر الاسنى والمعنى على مقالة القفال فقلا ولو أجر الناظر الوقف سنين واخذ الاجارة لم يجز له دفع جميعها للبطن الاول وانما يعطى بقدر ما مضى من الزمان فان دفع اكثر منه

(قوله لضعف الاجارة بورودها على معدوم) قديقال والعقد على ما في الذمة ايضا واراد على معدوم إذا ما في الذمة معدوم ضرورة انه غير موجود نعم يفترقان من جهة ان العقد على ما في الذمة واراد على ما يمكن وجوده قبل استيفائه بخلاف الاجارة فليتأمل (قوله على ما مر فيه في السلم) يقتضى تفصيل السلم (قوله) والابراء منها مطلقا اى معجلة كانت أو مؤجلة وظاهر عبارة تبديل قوله كما يأتى اختصاص الاطلاق بالابراء مع جريانه فيما قبله ايضا كما هو ظاهر (قوله فكما في البيع) يتأمل (قوله او مطلقة) عطف على قول المتن معنيته ش (قوله أو في الذمة) كان مراده بذلك أنه صرح بأنها في الذمة ليتأتى مع ذلك ذكر قوله او مطلقة وإلا فالاطلقة اى عن التعيين والتصريح بكونها في الذمة ايضا كما هو ظاهر (قوله في اجارة العين) ينظر وجه هذا التقيد (قوله لكنه الخ) استدراك على قول المتن ملكك في الحال ش (قوله بخلافه)

في المجلس (واجارة العين) الاجارة فيها كالتن في البيع فحينئذ (لا يشترط ذلك) اى قبض الاجارة المبينة والتى في الذمة في المجلس (فيها) كضمن المبيع نعم يتعين محل العقد لتسليمها على ما مر فيه في السلم (ويجوز) في الاجارة (فيها) اى اجارة العين (التعجيل والتأجيل) للاجارة لكن (ان كانت) الاجارة (في الذمة) إذا اعيان لا تؤجل والاستبدال عنها والحوالة بها وعليها والابراء منها مطلقا كما يأتى (وإذا اطلقت) الاجارة عن ذكر تأجيل او تعجيل (تعجيل) كضمن المبيع المطلق ولان المؤجر يملكها بالعقد لكن لا يستحق استيفاءها الا بتسليم العين فان تنازعا في البداء فكما مر في البيع (وان كانت) الاجارة (معينة) بان ربطها بعين او مطلقة او في الذمة (ملكك في الحال) بنفس العقد وإن كانت مؤجلة كما يملك المستأجر المنفعة به في اجارة العين لكنه ملكا مر اعى كلما مضى جزء من الزمان على السلامة بان ان ملك المؤجر استقر على ما يقابل ذلك وسيد كر انها لا تستقر الا باستيفاء المنافع او تفويتها وقضية ملكها حالا ولو مؤجلة صحة الابراء منها ولو في مجلس العقد لانه

فات الآخذ ضمن الناظر تلك الزيادة للبطن الثاني قاله القفال قال الزركشي لو أجز الموقوف عليه لا يتصرف في جميع الاجرة لتوقع ظهور كونها لغيره بموته اه وهو كما قال السبكي محمول على ما إذا طالبت المدة اما إذا قصرت فيتصرف في الجميع لانه ملكها في الحال اما صرفها في العمارة فلا يمنع منه بحال اه ولعل ما قاله القفال لاسيما عند ظهور انقراض البطن الاول قبل مضي المدة هو الظاهر فليراجع شمر رايت الشارح في فصل لا تنفس اجارة بعذر الخ اعتمد ما قاله القفال وسم هناك ذكر عن الاستاذ البكري ما يوافقه وافره (قوله لصحة الاجارة) الى قول المتن ولا يفسخ في النهاية (قوله جنسا) الى قوله وجوز الحج في المغنى (قوله والا) اي بان كانت معينة (قوله معاينتها) اي مشاهدتها (قوله نظير مامر في الثمن) ويؤخذ من تشبيهها بالثمن انها لو حلت وقد تغير التقدير وجب من تقديم العقد لا يوم تمام العمل ولو في الجعالة إذ العبرة في الاجرة حيث كانت نقدا بنقد بلد العقد وقته فان كان بيادية اعتبر اقرب البلاد اليها كما بحثه الاذرعى والعبرة في اجرة المثل في الفاسدة بموضع اتلاف المنفعة نقدا ووزنا اه نهاية قال الرشيدى وعش قوله ولو في الجعالة الاولى كالجعالة اه (قوله ان قلنا انه اجارة الخ) على انه ليس باجارة كما اقتضاه كلام الروضة كالشرح الصغير بل نوع جعالة تقتصر فيها الجهل بالجهل كمسئلة الصلح نهاية ومعنى قول المتن (بالعمارة) بان اجرها بعمارتها او بدراهم معلومة على ان تعمها بما اه شرح الروضه الى هذين التصويرين اشار الشارح بقوله كاجر تكما الخ (قوله بصرف او بفعل العلف) اضافة الصنف من اضافة المصدر الى مفعوله وإضافة الفعل من اضافة الاعمال الى الاخص المعروفة بالاضافة للبيان (قوله بفتح اللام الخ) نشر على ترتيب الف (للجهل بها) أى بالعمارة والعلف (قوله كاجر تكما بعمارتها) أى إذا لم تعين العمارة لما أتى من قوله فان عينت الخ سم وعش (قوله او علفها) عطفه على عمارتها الاول اولى من عطفه على الثاني ولو قال او بعلفها او بدينار على ان تصرفه في علفها لكان واضحا (قوله للجهل بالصرف الخ) علة للعلة فلو اقتصر عليه كما في المغنى اكل حسنا عمارته لان العمل بعض الاجرة وهو محمول فتصير الاجرة مجهولة اه (قوله بالصرف) اي العمل وقوله فتصير الاجرة مجهولة اي لانها مجموع الدينار والصرف والمجهول اذا انضم الى معلوم صيره مجهولا اه رشيدى (قوله فان صرف وقصد الخ) ظاهره انه لا فرق في الرجوع عند نيته بين كون الاذن مالا او غيره كولى المحجور عليه وناظر الوقف والظاهر ان المستاجر يرجع بما صرفه جاهلا بالفساد على الولي والناظر ولا رجوع لها على جهة المحجور والوقف مطلقا لانه لا ينبغي لها الاذن في الفاسد اه عش (قوله رجع) اي بالمصرف وباجرة عمله اه رشيدى (قوله والا) اي ان لم يقصد الرجوع (قوله كذلك) اي عدم الصحة (قوله وان علم الخ) غاية (قوله كبيع زرع الخ) اي قياسا عليه فانه باطل اه عش (قوله هناك شرط) أى ولو بالقوة كقوله آجر تكما بدينار على ان تصرفه الخ اه عش (مطلقا) أى سواء علم الصرف او جهله فعلة البطلان الشرط لا الجهل اه كرى (قوله والا) اي ان لم يكن شرط في العقد (قوله بعمارتها) اي او بعلفها (قوله فان عينت) اي العمارة كاجر تكما بعمارته هذا المحل على كيفية كذا اه عش (قوله اما اذا) الى قوله على انه في المغنى (قوله في صرفها) اي الاجرة (قوله بعد العقد) متعلق بقوله

أى الاراء قبله أى الزومش (قوله والا كفت معاينتها) والمعلومة شاملة لها (قوله نظير مامر في الثمن) ويؤخذ من تشبيهها بالثمن انها لو حلت وقد تغير التقدير وجب من تقديم العقد لا يوم العمل ولو في الجعالة إذ العبرة في الاجرة حيث كانت نقدا بنقد بلد العقد وقته فان كان بيادية اعتبر اقرب البلاد اليها كما بحثه الاذرعى والعبرة في اجرة المثل في الفاسدة بموضع اتلاف المنفعة نقدا او وزنا شرح مر (قوله ان قلنا انه اجارة الخ) على انه ليس باجارة كما اقتضاه كلام الروضة كالشرح الصغير خلافا للولى العراقي وهو نوع من التراضى والمعونة فهو جعالة اغتفر فيها الجهل كمسئلة الصلح شرح مر (قوله كاجر تكما بعمارتها) انظر هذا مع قوله الآتى والا كاجر تكما الان يكون هذا اذا لم تعين العمارة (قوله كاجر تكما بعمارتها او بدينار الخ) كذا مر الخ (قوله والاوجه) أى وفاقا لتفسير ابن الرفعة

(ويشترط) لصحة الاجارة
(كون الاجرة معلومة)
جنسا وقدرها وصفة إن
كانت في الذمة وإلا كفت
معاينتها في اجارة العين
والذمة نظير مامر في الثمن
وجوز الحج بالرزق
مستثنى إن قلنا انه اجارة
توسعة في تحصيل هذه العبادة
(فلا تصح) الاجارة لدار
(بالعمارة) لها (و) لا
لدابة بصرف او بفعل
(العلف) لها بفتح اللام
المعلوف به وباسكانها كما
يخطه المصدر للجهل بها
كاجر تكما بعمارتها او
بدينار على ان تصرف في
عمارتها او علفها للجهل
بالمصرف فتصير الاجرة
مجهولة فان صرف وقصد
الرجوع بها رجع للاذن
مع عدم قصد التبرع والا
فلا والاوجه ان التعليل
بالجهل للاغلب وان الحكم
كذلك وان علم المصرف
كبيع زرع بشرط ان يحصده
البائع فالخاصل انه حيث
كان هناك شرط بطلت
مطلقا والا كاجر تكما
بعمارتها فان عينت صحت
ولا فلا أما إذا أذن له في
صرفها بعد العقد من غير

أذن و (قوله فيه) أى فى صلب العقد (قوله وتبرعه به) أى بالصرف أى العمل اه رشيدى وعش (قوله فيجوز) أى سواء كان ذلك فى الملك أو الوقف أه عش (قوله واغتفر اتحاد الخ) عبارة المغنى وشرح الروض والهجة والمنهج قال ابن الرفعة ولم يخرجوه على اتحاد القابض والمقبض لوقوعه ضمنا اه (قوله اتحاد القابض والمقبض) لأن المستاجر مقبض عن نفسه وقابض عن المؤجر عبارة الرشيدى لأنه أى المستاجر كأنه قبض المؤجر ثم قبض منه للصرف اه (قوله للحاجة) ويؤخذ من ذلك صحة ما جرت به العادة فى منما من تسويغ الناظر للمستحق باستحقاقه على ساكن الوقف فيما يظهر شرح مراهسم قال عش قوله من ذلك أى من الاكتفاء بالأذن للمستاجر فى الصرف اه (قوله للقابض من المستاجر الخ) قد يقال قبض البناء مثلا جرت به العادة من المستاجر يتضمن الاتحاد المذكور لأنه مقبض عن جهة المؤجر فيقبض لنفسه من نفسه اه سم عبارة عش فيه أن تنزله منزلة الوكيل يصح قبضه عن الناظر فيكون فيده أمانة للناظر ودخوله فى ملكه يستلزم كونه قابضا عن الناظر مقبضا لنفسه فلم ينتف الاتحاد المذكور اه وقد يقال أيضا أن هذا التنزيل لا يتأتى فى مسألة الدابة إذا كانت الاجرة علفا معينا للمستاجر (قوله ويصدق الخ) الى قوله نظير الخ فى المغنى وشرحي الروض والهجة (قوله ويصدق المستاجر الخ) هو ظاهر حيث كانت الاجارة من المالك اما ناظر الوقف إذا وقع منه مثل ذلك فى تصديق المستاجر فيما صر فيه نظر فلا يرجع لأن تصديقه ليس فى ملكه ل تصديق على صرف مال الوقف وقد لا يكون المستاجر فيه صادقا اه عش (قوله على أنه) عبارة النهاية ولا ينافيه قولهم لو قال الخ اه (قوله ثم لا خارج) عبارة النهاية ليس هناك شىء فى الخارج يحال عليه قول الوكيل والاصل الخ اه (قوله وهنا الخارج) قضية هذا الفرق أنه لو كان الموكل فيه نحو عمارة بمال دفعه اليه واختلعا بعد وجود عمارة بالصفة المأمور بها صدق الوكيل سم على حج أقول وهو ظاهر اه عش (قوله بين البابين) أى المستلئين (قوله شهادة الصناع الخ) أن اريد بالصناع القابض من المستاجر السابق فى قوله تنزيلا للقابض الخ ينافى قوله لانهم وكلاؤه مع قوله السابق المذكور وإن اريد بهم غيره فليحرر اه سم عبارة السيد عمر قوله لانهم وكلاؤه تأمل الجمع بينه وبين قوله انفا على أنه فى الحقيقة لا اتحاد تنزيلا للقابض الخ اه (قوله على أيديهم كذا) المراد على علمهم ومن ثم علله بقوله لانهم وكلاؤه أى فهم شهادة على فعل انفسهم بخلاف مالو شهدوا بانه صرف كذا فانها تقبل إلا أن علم الحاكم انهم يعنون لانفسهم قاله الزيادى اه رشيدى عبارة عش قوله على أيديهم أى لانفسهم مالو شهدوا بانه اشترى الآلة التى بنى بها بكذا أو كانوا أعدوا أو شهد بعضهم لغيره بانه دفع له كذا عن أجر تملكه يمتنعوا أو شهدوا بانه صرف على عمارة المحل ولم يضيفوا ذلك لانفسهم فيقبل القاضى شهادتهم ما لم يعلم انهم يعنون انفسهم اه (قوله يعلم عادة الخ) قضيته أنه لو لم يعلم ثم طرأ ما يوجب تعطيلها لم تنفسخ وهو كذلك اه عش (قوله تعطيلها) لعل التأنيث بتأويل العين اه سيد عمر (قوله من الاجارة) انظر ما مفهوم هذا الشرط عبارة العباب لو أجر حماما على أن مدة تعطله محسوبة على المستاجر بمعنى انحصار الاجرة فى الباقي أو على المؤجر بمعنى استيفاء مثلها بعد المدة فسدت لجهل نهاية المدة فان علمت بعدا أو تقدير كتعطل شهر كذا العمارة بطولت فى تلك المدة

(قوله واغتفر اتحاد القابض والمقبض للحاجة الخ) ويؤخذ من ذلك صحة ما جرت به العادة فى منما من تسويغ الناظر للمستحق باستحقاقه على ساكن الوقف فيما يظهر شرح مراهسم (قوله تنزيلا الخ) قد يقال قبض البناء مثلا جرت به العادة من المستاجر يتضمن الاتحاد المذكور لأنه مقبض عن المؤجر ويقبض لنفسه من نفسه (قوله تنزيلا للقابض) أى القابض إذا علف بنفسه (قوله ويتعين تقييده الخ) عبارة شرح الروض اشبهها أى القولين فى الأنوار المتفق أى تصديقه إن ادعى محتملا وبه جزم ابن الصباغ وغيره اه (قوله ويرد بانه ثم لا خارج الخ) قضية هذا الفرق أنه لو كان الموكل فيه نحو عمارة بمال دفعه اليه واختلعا بعد وجود عمارة بالصفة المأمور بها صدق الوكيل (قوله ولا تنكفى شهادة الصناع له الخ) افتى به شيخنا الشهاب الرملى ثم إن اريد بالصناع القابض من المستاجر السابق فى قوله تنزيلا للقابض الخ ينافى قوله لانهم وكلاؤه مع قوله السابق فى قوله

شرط فيه وتبرعه به المستاجر فيجوز واغتفر اتحاد القابض والمقبض فيه للحاجة على أنه فى الحقيقة لا اتحاد تنزيلا للقابض من المستاجر وإن لم يكن معينا منزلة الوكيل عن المؤجر وكالة ضمنية ويصدق المستاجر فى اصل الاتفاق وقدره كما رجحه السبكي لأنه ائتمنه ويتعين تقييده بما إذا ادعى قدر الاتفاق عادة نظير ما يأتى فى الوصى بل وأولى والاحتياج لبيئة على أنه اعتبر بقرولهم لو قال الوكيل أتيت بالتصرف المأذون فيه وانكر الموكل صدق الموكل ويرد بانه ثم لا خارج يصدق الوكيل والاصل عدمه وهذا الخارج وهو وجود العمارة واستغناء الدابة بمدة عن اتفاق مالكها عليها يصدق المستاجر فلا جامع بين البابين ولا تنكفى شهادة الصناع له أنه صرف على أيديهم كذا لانهم وكلاؤه ولو أكثرى نحو حمام مدة يعلم عادة تعطيلها فيها لنحو عمارة فان شرط احتساب مدة التعطيل من الاجارة وجهلت فسدت

والافقيها وفيما بعدها (ولا) الايجار (ليس) مذبوحة (بالجد يطحن) بر (بعض الدقيق او بالنخالة) الخارج منه كئلته للجهل بشهادة
الجلد و رفته ونعمة احد الاخيرين وخشوتهم ولعدم القدرة عليهما حالاً والخبر الدارقطني (١٢٩) وغيره انه صلى الله عليه وسلم نهى على قفيز

الطحان اى ان يجعل اجرة

الطحن بحج معلوم قفيزا

مطحوناً منه وصورة المسئلة

ان يقول لتطحن الكل

بقفيز منه او يطلق فان قال

استأجرتك بقفيز من هذا

لتطحن ما عاده اصح فضايط

ما يطل ان تجعل الاجرة

شيئاً يحصل بعمل الاجير

وجعل منه السبكي ما اعتد

من جعل اجرة الجاني العشر

ما يستخرجه قال فان قيل

لك نظير العشر مما يستخرجه

لم تصح الاجارة ايضا وفي

صحته جعلالة نظراً ويتجه

صحته جعلالة لكن له اجرة

مثله للجهل بقدر ما يستخرجه

(ولو استأجرها) اى امرأة

مثلاً (لترضع رقيقاً) له اى

حصته منه الباقية له بعدما

جعله منه اجرة المذكور في

قوله (ببعضه) المعين كئلته

(في الحال جاز على الصحيح)

للعلم بالاجرة ولا اثر لوقوع

العمل المكترى له في ملك

غير المكترى لانه بطريق

التبع كمساقاة شريكه اذا

شرط له زيادة من الثمر

وانتصر للمقابل بما يرد

ما تقرر من التفصيل ومن

ثم قال السبكي التحقيق ان

الاستجار اى ببعضه حالاً

ان وقع على الكل او اطلق

ولم تدل قرينة على ان المراد

حصته فقط لم يصح وعليه

وما بعده وصح فيما اتصل بالمقدانتها رشدي (قوله والافقيها) اى وان لم يكن الامر كما ذكر بان لم
تشرط او شرطت وعلمت اه سيد عمر (قوله فيها) اى فتبطل فيها الخ وطريق الصحة تجديده العقد فيما
بقى من المدة باجرة معلومة اه ع (قوله مذبوحة) الى قوله اه في المغنى الاقوله وصورة الى فضايط
وكذا في النهاية الاقوله كئلته وقوله فضايط الى وجعل (قوله الخارج منه) اى كل من الدقيق والنخالة من
البرويحتين انه نعت للنخالة فقط والتذكير لرعاية لفظ ال و ضمير منه حينئذ للبر او للدقيق (قوله كئلته)
على كلا الاحتمالين مثال لبعض الدقيق عبارة المغنى البرمثلا ببعض الدقيق منه كربعه او بالنخالة منه اه
وهي حسن (قوله ولعدم القدرة عليها الخ) عبارة شرعى الروض والبهجة ولان الاجرة ليست في الحال بالهيئة
المشروطة فهي غير مقدور عليها اه (قوله وصورة المسئلة الخ) وفاقاً للمغنى وشروح المنهج والروض
والبهجة وخلافاً للنهاية كما ياتى (قوله او يطلق) اى ولم تدل قرينة على ان المراد حصته فقط اخذاً بما ياتى
فليتأمل اه سيد عمر (قوله بقفيز من هذا) اى الحب فالاجرة من الحب لامن الدقيق اه سم (قوله)
لتطحن ما عاده) وقياسه امر في الشارح مر فيما لو ساقى احد الشريكين شريكه وما ياتى فيما لو استأجر
امراً لارضاع رقيق ببعضه لان من ان المعتمد فيه الصحة مطلقاً انه هنا كذلك فتصح سواء قال لتطحن باقية
او كله اه ع (قوله الجاني) اى الجامع للخراج ونحوه اه كردى (قوله ايضا) اى لو حذف لفظة
نظير (قوله ويتجه صحته جعلالة) انظر ما معنى الصحة مع اشتراط علم الجعل في الجمالة وفسادها بجهل وفي شرح
مر اى والمغنى والفرر والاوجه فيها البطلان للجهل بالجعل انتهى اه سم قال ع (قوله م) والاوجه
البطلان اى ويستحق اجرة المثل اه (قوله اى امرأة) الى قول المتن وكون المنفعة في النهاية الا انه
عقب قوله فقط جاز بما نصه لكن المعتمد اطلاق الصحة كما اقتضاه كلامهم اه (قوله مثلاً) اى او ذكر اى او
صغيرة سم على منهج اه ع عبارة الفرر ودخل في المرأة الصغيرة فيصح استجارها لذلك بناء على
طهارة لبنها وفي معناها الرجل فيما يظهر اه (قوله له) نعت لرقيقاً و (قوله اى حصته منه) اى حصة
المستأجر من الرقيق تفسير لرقيقاً له (قوله الباقية له) نعت لحصته و (قوله بعد ما جعله) ظرف للباقية وما
واقعة على الجزء و (قوله المذكور) نعت لها (قوله للمقابل) اى القائل بعدم الصحة (قوله من التفصيل)
اراد به قوله اى حصته الخ (قوله ومن ثم قال السبكي الخ) لكن المعتمد اطلاق الصحة كما اقتضاه اطلاقهم اه
شرح مر اه سم قال ع (قوله المعتمد اطلاق الصحة) اى هنا وفي المساقاة وكذا في استجاره لطحن هذه
الوية بربعها في الحال ولا يضر وقوع العمل في المشترك وان نوزع فيه مر اه سم على حج اه (قوله)
قال السبكي التحقيق الخ) اعتمده المغنى وشروح الروض والبهجة والمنهج (قوله او على حصته) عطف على قوله
على الكل (قوله اذ ذاك) اى وقت الفطام اه ع (قوله قال البلقيني اوسخلة الخ) وانما صح ايجار

تنزيلاً للقابض منزلة الوكيل عن المؤجر وان اريد بهم غيره فليحذر (قوله والافقيها) اى وان لم يحمل (قوله)
بقفيز من هذا) بالاجرة من الحب لامن الدقيق (قوله ويتجه صحته جعلالة) انظر ما معنى الصحة مع اشتراط
علم الجعل وفسادها بجهل وفي شرح مر والاوجه فيها البطلان للجهل بالاجل اه (قوله في المتن ولو استأجرها
لترضع رقيقاً الخ) قال في الروض وتصح بجزء منه اى بما عمل فيه في الحال اه اى كاستجارها لارضاع
الرقيق ببعضه في الحال واستجاره لطحن هذه الوية بربعها في الحال ولا يضر وقوع العمل في المشترك كما في
مساقاة احد الشريكين الاخر وهذا هو المعتمد وان نوزع فيه مر (قوله بعد) معمول للباقية ش
(قوله ومن ثم قال السبكي الخ) المعتمد اطلاق الصحة كما اقتضاه كلامهم شرح مر (قوله قال البلقيني
اوسخلة فلا يصح) وانما صح ايجار المرأة اصيد الفار لانها بطبعها تنقاد لصيده بخلاف الشاة لا تنقاد

(١٧ - شرواني وابن قاسم - سادس) يحمل النص لوقوع العمل في ملك غير المكترى قصداً او على حصة المستأجر فقط جاز وفي
الحال متعلق ببعضه احترازاً عما لو استأجرها ببعضه بعد الفطام مثلاً فلا يصح قطعاً للمران الاجرة المعينة لا تؤجل وللجهل بها اذ ذاك وخرج
بنحو المرأة استجار شاة مثلاً لارضاع طفل قال البلقيني اوسخلة فلا يصح لعدم الحاجة مع عدم قدرة المؤجر على تسليم المنفعة كالا استجار

المرأة لارضاع سخله (و) يشترط لصحتها ايضا (كون المنفعة) معلومة كما ياتي (مقومة) اي لها قيمة ليحسن بذل المال في مقابلتها والابان كانت محرمة او خسيصة كان بذل المال في مقابلتها سقيها وكونها واقعة للمكترى وكون العقد عليها غير متضمن لاستيفاء عين قصدا كاستئجار بستان ثمره بخلاف نحو استئجارها للارضاع وان بقي الحصانة الكبرى لان اللبن تابع لما تناوله العقد نعم يصح استئجار قناة او بئر للارتفاع بما فيها للحاجة وكونها تستوفي مع بقاء العين وكونها مباحة مملوكة مقصودة لا كفضاحة للشم بخلاف تفاح كثير كما يجوز استئجار مسكور ياحين للشم كذا ذكره الرافعي لكن نازع فيه السبكي وغيره لان هذين القصد منهما الشم وذاك القصد منه الاكل قل او كثير تضمن بالبدل لا ككلب وتباح بالاباحة لا كبضع واكثر هذه القيود تؤخذ من كلامه (فلا يصح استئجار يباع على) نحو (كلمة) ومعلم على حروف من قرآن او غيره (لا تعب) اي عادة فيما يظهر (وان روجت السلعة) اذ لا قيمة لها ومن ثم اختص هذا بمبيع مستقر القيمة في البلد كالحب بخلاف نحو عبد وثوب مما يختلف

المرأة لصيد الفار لانها بطبعها تنقاد لصيده بخلاف الشاة لا تنقاد بطبعها للارضاع سم على حجج من طرق استحقة اجرة المرأة ان يضع يده عليها لعدم مالكها وتعهدا بالحفظ والثرية فيملكها بذلك كالوحش المباحة حيث تملك بالاصطياد اه ع (قوله بخلاف المرأة لارضاع سخله) فان الظاهر صحة كما قال اعني البلقيني اه سم (قوله ويشترط الخ) اشار به الى ان هذا الشرط معطوف على قول المتن كون الاجرة معلومة (قوله معلومة) الى قوله ومن ثم اختص في النهاية الا قوله وان نفى الى وكونها تستوفي (قوله معلومة الخ) عبارة المغنى وضابط ما يجوز استئجاره كل عين يستفيع بها مع بقاء عينها منفعة مباحة معلومة مقصودة تضمن بالبدل وتباح بالاباحة اه (قوله كما ياتي) اي في اول الفصل الا (قوله لها اي قيمة) عبارة المغنى لم يرد بالمقومة هنا مقابل المثلية بل ما لها قيمة الخ اه (قوله محرمة) في التنبيه كالفناء اه قال الاسنوي في تصحيحه الاصح كراهته لا تحريمه اه وسياق في الشهادة ويباح الفناء بلا آلة وسماعه اه وسياق هناك ما يتعلق به ومنه قول الزركشي انه مكروه ايضا مع الآلة والمحرم انما هو الآلة وفي تجريد المزجد اطلاق الغزالي والصباغ والشيخ ابى اسحق منع الاستئجار للفناء تعليل بانها حرام بمنع ثم قال وفي الانوار يجوز استئجار القوال للقول المباح وضرب الدف إذا قدر بالزمن ولم يكن امرأة ولا امرء انتهى سم (قوله كان بذل المال الخ) جواب والا (قوله وكونها واقعة للمكترى) اي او موكله او موليه وخرج بذلك العبادة التي لا تقبل النيابة كالعصاة اه رشدي (قوله كاستئجار بستان ثمره) اي فانه باطل ع ش ومرو في اول المساقاة حيلة جواز كردى (قوله لان اللبن تابع لما تناوله العقد) عبارة الغرر واستئجار المرأة للارضاع مطلقا يتضمن استيفاء اللبن والحصانة الصغرى وهى وضع الطفل في الحجر والقائه لدى وعصره له بقدر الحاجة والاصل الذى تناوله العقد فيما ذكر فعلما واللبن تابع واما الحصانة الكبرى وهى حفظ الطفل وتعهد بغسل راسه وبدنه وثيابه ودهنه وكله وربطه في المهد وتحريمه ليلا ومنحوها ما يحتاج اليه فلا يشمل الارضاع ل لا بد من النص عليها اه (قوله قناة) وهى الجدول المحفور اه شرح الروض (قوله وكونها تستوفي الخ) قد يقال يغنى عن هذا قوله لو كون العقد عليها الخ (قوله وكونها مباحة) قد يقال يغنى عنه قول المصنف مقومة ومن ثم اخرج هو بها محرمة كما مر اه رشدي (قوله بخلاف تفاح كثير الخ) اعتمده الاسنوي والمغنى والنهاية عبارتهم فان كثرة التفاح صحت الاجارة لان منه ما هو اطيب من كثير من الرياحين اه زاد الاولان وكون المقصود منه الاكل دون الرائحة لا يقدح في ذلك اه وزاد الثالث كما ذكره الرافعي وان نازعه السبكي وغيره اه (قوله تضمن بالبدل) خبر رابع للكون في قوله وكونها مباحة الخ (قوله وتباح الخ) عطف على تضمن (قوله ومعلم) الى قول المتن وكذا في النهاية والمغنى الا قوله ومن ثم الى بخلاف نحو قوله فان لم تكن الى وفي الاحياء (قوله ومعلم على حروف الخ) عبارة المغنى ويلحق بما ذكره المصنف ما اذا استأجره ليعلمه انه لا يجب فيها كقوله تعالى ثم نظر كما صرحوا به في الصدوق وكذا على اقامة الصلاة اذ لا كلفة فيها بخلاف الاذان فان فيه كلفة مرعاة الوقت اه قول المتن (وان روجت السلعة) اي وكانت ايجابا وقبولا اه معنى (قوله اختص هذا الخ) خلافا للنهاية كما ياتي (قوله بخلاف نحو عبد الخ) يحمل على ما فيه تعب والافلا فرق مر اه سم اي بين مستقر القيمة وغيره عبارة النهاية وشمل كلام

بطبعها للارضاع (قوله بخلاف المرأة لارضاع سخله) فان الظاهر صحة كما قال اعني البلقيني (قوله) والابان كانت محرمة في التنبيه ولا تصح اي الاجارة على منفعة محرمة كالفناء اه قال الاسنوي في تصحيحه الاصح كراهته الفناء لا تحريمه اه وسياق في الشهادات قول المتن ويباح الفناء بلا آلة وسماعه اه وباتى هناك ما يتعلق بذلك ومنه قول الزركشي انه مكروه ايضا مع الآلة والمحرم انما هو الآلة وفي تجريد المزجد اطلاق الغزالي وابن الصباغ وابى اسحق منع الاستئجار للفناء تعليل بانها حرام بمنع ثم قال وفي الانوار يجوز استئجار القوال للقول المباح وضرب الدفوف إذا قدر بالزمن ولم تكن امرأة ولا امرء اه (قوله نعم يصح استئجار قناة) قال في شرح الروض وهى الجدول المحفور (قوله بخلاف نحو عبد الخ) يحمل على ما فيه تعب

فصح استجاره عليه وحيث لم يصح فان تعبت بكثرة تردد او كلام فله اجرة مثل وال (١٣١) فلا بحث فيه الاذرى بان الغرض انه استأجره

على ما لا تعبت فيه فبعبه غير
معمود عليه فيكون متبرعا
به ورد بان لا يتم عادة الا
بذلك فكان كالمعمود عليه
فان لم تكن الصورة ذلك
كاستأجرتك على بيع هذا
بكذا صح وكعبه وانا
ارضيك فسدوله اجرة المثل
وفي الاحياء يتمتع اخذ
طيب اجرة على كلفة بدواه
يفرد به لعدم المشقة بخلاف
ما عرف ازالة اعوجاج
نحو سيف بضربة واحدة
اي وان لم يكن عليه فيها
مشقة لان هذه الصناعات
يتعب في تعلمها ليتكسب
بها ويخفف عن نفسه
التعب وخالفه البغوى في
هذه ورجح الاذرى الاول
(وكذا دراهم ودنانير
للتزين) او الوزن به او
الضرب على سكتها ومرفى
الزكاة خلاف في حل
التزين بالمرأة والمثقوبة
فعلى التحريم لا يصح
استجارها للتزين بها (و)
نحو (كلب الصيد) او
الحراسة به فان ذلك لا يصح
استجاره (في الاصح) لان
منفعة التزين بهما لا
تقصدا للباو من ثم لم يضمن
غاصبها اجرتها ونحو
الكلب لا قيمة لعينه ولا
لمنفعة ولولم يقل للتزين
ونحوه يصح قطعاً كالمكان
نحو الكلب غير معلم
واجرى البغوى الخلاف

المصنف ما كان مستقر القيمة وما لم يستقر خلافاً لمحمد بن يحيى الا ان يحمل كلامه على ما فيه تعبت اه قال
عش قوله مر خلافاً لمحمد الخ حيث قال محل عدم صحة الاجارة على كلمة لا تعبت اذا كان المأدى عليه
مستقر القيمة اه شيخنا الزياى اه (قوله فصح استجاره عليه) وكانهم اغتفروا جهالة العمل هنا
للحاجة فانه لا يعلم مقدار الكلمات التي ياتي بها ولا مقدار زمان ومكان التردد اه عش (قوله فله اجرة
مثل) لعل محله ومحل نظيره الا اني اذا لم يكن عالماً بالفساد والافضل تأمل اه سيد عمر (قوله ورد بان
لا يتم عادة الخ) قد يقال هذا لا يرد بحث الاذرى لان فرض المسئلة ان الاجارة على ما من شأنه عدم التعب وما
العادة فيه عدم التعب اه رشيدى (قوله فان لم تكن الصورة ذلك) لعلها راجع الى ما في المتن اى فان كان
المعمود عليه بما تعبت قائلة فقه تفصيل فان وجد العقد الشرعى صح وله المسمى والافسدوله اجرة المثل
(قوله لعدم المشقة) يؤخذ منه صحة الاجارة على ابطال السحر لان فاعله يحصل له مشقة بالكتابة ونحوها
من استعمال البخور وتلاوة الاقسام التي جرت عاداتهم باستعمالها ومنه ازالة ما يحصل للزوج من الانحلال
المسمى عند العامة بالرباط والاجرة على من التزم العوض ولو اجنيا حتى لو كان المانع بالزوج والتزمت المرأة
او اهلها العوض لزمت الاجرة من التزمها وكذا عكسه ولا يلزم من قام به المانع الاستجار لان من قبيل
المداءاة وهي غير لازمة للمريض من الزوجين ثم ان وقع ايجار بمقد صحيح لزم المسمى والافجارة المثل اه
عش (قوله يتعب) اى صاحب هذه الصناعات (وخالفه) اى الغزى الى (البغوى) لعل الاولى اسناد المخالفة
للغزى لتقدم البغوى في الطبقة اه سيد عمر وقد قال اشار الشارح بذلك الى رجحان ما قاله الغزى الى فشب
الرجحان بالتقدم الزمانى عبارة المغنى واقى القفال بانه لا يصح استجاره اى الماهر له وهذا هو الظاهر وان
قال الاذرى المختار ما قاله الغزى الى اه (قوله في هذه) اى في ضربة السيف اه عش (قوله ورجح الاذرى
الاول) وهو الارجح اه نهاية (قوله الاول) اى الصحة في ضربة السيف اه عش قول المتن (وكذا دراهم
ودنانير) خرج بهما الحلى فيجوز اجارته حتى يمثله من ذهب او فضة نهاية ومعنى قال عش قوله مر حتى
بمثله الخ اى لان المعمود عليه في الاجارة المنفعة فلا ريب في ذلك لانه انما يكون في بيع النقد بمثله اه (قوله او
الوزن) الى قول المتن فلا يصح في النهاية الا قوله له اجرى الى المتن وقوله بان اقطع الى كما اقضى وقوله وان جاز الى
لكن خالفه وقوله له لزوجة ملكك ملكاً تاماً وقوله له به يعلم الى ويوجهه وكذا في المغنى الا قوله ومرفى الزكاة
الى المتن (قوله ومرفى الزكاة الخ) عبارة النهاية ويعلم بما مرفى الزكاة عدم صحة اجارة دنانير مثقوبة غير معرأة
للتزين بها اه (قوله فعلى التحريم الخ) اى وعلى الحل يصح والمعمود حل للتزين بالمعراة دون المثقوبة اه
سم قول المتن (وكلب الخ) خرج به الخنزير فلا تصح اجارته جزماً والمتولد منها كذلك كما قاله بعضهم نهاية
ومعنى (قوله او الحراسة الخ) اى لما شية او زرع او درب اه معنى (قوله ولا لمنفعته) الاولى فلا بالفاء كافى
المعنى (قوله وقطع المتولى بالجواز) اعتمده النهاية والمعنى والروض مع شرحه عبارتهم ولو استأجر شجرة
للاستغلال بظلمها او رباطها او طائراً الانس بصوته كالعندليب اولو نه كالمطاطوس صح لان المنافع المذكورة
مقصودة متقومة ويصح استجارها لرفع الفار وشبك وباز وشاهين للصيد لان منافعها متقومة اه (قوله
او المستاجر الخ) عطف على المؤجر الخ (قوله كذلك) اى حسا وشرعا (قوله اخذ الخ) علة لزيادته او
المستاجر الخ (قوله ليتمكن الخ) علة لما في المتن والشرح معاً (قوله منها) اى المنفعة (قوله ومن القادر على
والا فلا فرق مر (قوله ورجح الاذرى الاول) اعتمده مر (قوله في المتن وكذا دراهم ودنانير للتزين)
وخرج بالدرهم والدنانير الحلى فيجوز اجارته حتى يمثله من ذهب او فضة ويعلم بما مرفى الزكاة عدم صحة اجارة
دنانير مثقوبة غير معرأة للتزين شرح مر (قوله فعلى التحريم) اى وعلى الحل يصح والمعمود حل للتزين
بالمعراة دون المثقوبة (قوله في المتن وكلب الصيد) وخرج بالكلب الخنزير فلا تصح اجارته جزماً والمتولد
منهما كذلك كما قاله بعضهم شرح مر (قوله وقطع المتولى بالجواز) جزم به فى الروض واعتمده مر (قوله

في استجار طائر للاستئناس بصوته اولونه وقطع المتولى بالجواز (وكون المؤجر قادراً على تسليمها) اى المنفعة
بتسليم محلها حسا وشرعا والمستأجر قادراً على تسليمها كذلك اخذاً مما مرفى في البيع ليتمكن المستأجر منها ومن القادر على التسليم

(الخ) عبارة المغنى والنهاية والقدرة على ذلك تشمل ملك الاصل وملك المنفعة فيدخل المستاجر فله ايجار ما استاجر هو وكذا للمقطع ايضا اجارة ما اقطعه له الامام كما اقي به المصنف اه (قوله المقطع) وهو ما اقطعه الامام من ارض بيت المال لو احدى من المستحقين اه كرى اقول هذا التفسير وان ناسب ما بعده لكن المناسب لما قبله وهو من اقطع له الامام قطعة من ارضي بيت المال من المستحقين (قوله فان اقطع) ببناء الفاعل وفاعله ضمير الامام المعلوم من المقام او ببناء المفعول و نائب فاعله قوله رقبته (قوله او منفعتها) عطف على رقبته وضميرهما للمقطع المراد به الارض التي اقطعها الامام على ما مر عن الكردي اولئك الارض المعلوم من المقام كما هو المناسب لقوله ومن القادر (قوله وان جاز للسلطان الخ) اى حيث اقطع ارفاقا فاما اقطاع التملك فيمتنع على الامام الرجوع فيه اه ع ش (قوله خالفه) اى المصنف (قوله قال الزركشى الخ) عبارة المغنى والاولى كما قال الزركشى الخ اه (قوله والحق ان الامام اذا اذن الخ) اى مدخل للاذن او اطراد العادة مع عدم ملك المنفعة اه سم وقد يجاب بان الاذن المذكور متضمن لتملك المنفعة (قوله وبه) اى بقول الزركشى (يعلم انه) اى خلاف العلماء للمصنف هو المعتمد اه كرى وهذا مبنى على ان قول الشارح معتمد بفتح الميم ولا م الجر للتعليل ويظهر انه بكسر ها واللام لجر والتعدي والمغنى ان الزركشى معتد لما قاله العلماء من ان المقطع لم يملك المنفعة وانما ابيع له الانتفاع (قوله ويوجه صحة ايجاره) (فرع) في فتاوى السيوطى مسئلة رجل استاجر من رجل ارضا اقطاعية ليزرعها مدة ثلاث سنين فمات المؤجر بعد سنين وخلف ولداه فهل تنفسخ الاجارة او تبقى لولد المؤجر الجواب الارض اقطاعية في اجارتها كلام للعلماء لكن الذى نختاره صحة اجارتها ومع ذلك لا نقول انها كالارض المملوكة حتى انه اذا مات المؤجر تبقى الاجارة بل نقول بانفساخ الاجارة بموته كما اذا مات البطن الاول وقد اجر الوقف اه سم والكلام كما مر عن ع ش وباقى عن الرشيدى ويقتضيه المقام فى اقطاع الارفاق (قوله مع ذلك) اى عدم ملكة المنفعة (قوله فى الاخيرة) اى فى صورة جريان العرف العام بالاجارة (قوله وحيث قد يجمع) الاول وقد يجمع (قوله قد يجمع بما قاله الخ) سياق ان الراجح صحة ايجاره مطلقا والكلام فى اقطاع الارفاق اما اقطاع التملك فيصح اتفاقا اه رشيدى (قوله بين الكلامين) اى كلام المصنف بالصحة وكلام معاصريه بالطلان (قوله ولا من نذر) الى قوله اخذ فى المغنى الى قوله وكذا لما فى النهاية الا قوله او مطلقا الى المتن (قوله ولا من نذر عتقه الخ) اى ولا يصح استئجار العبد المندور عتقه او المشروط عتقه على المشتري اه مغنى قال الرشيدى ظاهره وان كانت مدة الاجارة تنقضى قبل دخول وقت العتق بان كان معلقا على شيء كقدوم غائب

والحق ان الامام اذا اذن الخ اى مدخل للاذن او اطراد العادة مع عدم ملك المنفعة (قوله وتوجه صحة ايجاره الخ) كذا شرح مر (فرع) في فتاوى السيوطى مسئلة رجل استاجر من رجل ارضا اقطاعية ليزرعها مدة ثلاث سنين فمات المؤجر بعد سنين وخلف ولداه فهل تنفسخ الاجارة او تبقى لولد المؤجر الجواب الارض اقطاعية في اجارتها كلام للعلماء حتى قال المحققون انها لا تصبح اجارتها لانها بصدد ان يزرعها الامام من المقطع ويقطعها غيره لكن الذى نختاره صحة اجارتها ومع ذلك لا نقول انها كالارض الموقوفة حتى انه اذا مات البطن الاول وقد اجر الوقف بقى لان البطن الثانى يتنقل الى الوقف قطعاً والاقطاع لا يتحقق انتقاله الى الولد فقد يقطعه السلطان اياه وقد لا يقطعه اه (مسئلة) رجل سافر لبلاد السلطان فى طلب مال الذخيرة فاعطوه حق طريقه فاخذ بحسبه ثلاث مائليك فى خدمته فاعطى كل واحد عشرة اشرفية فهل له ان يدعى على احدهم بالمبلغ الذى اعطاه فى نظير سفره معه وهل يلزمه ان يعطى من اخذه معه تفسيره الجواب يلزمه ان يعطى الذى اخذه معه تفسيره بشرط ان يشرط عليه ذلك او لا فان سافر معه ولم يذكر له اجرة فلا شيء له ومضى اعطاه شيئا وقد شرط له او لا ولم يشرطه ولكن تبرع به فلا رجوع له به اه وأقول ينبغي التامل فى جواب هذه المسئلة الثانية وتحريره فان كان استاجر الممالك لخدمته احتج الى عقد المالكين او اذنهم له ولا بد ان تكون الخدمة معلومة ولا يخفى ان التفسير امر مجبول فاذا شرطه ينبغى الرجوع لاجرة المثل ولولم يشرط

المقطع فان اقطع رقبته صحت اجارته اتفاقا او منفعتها فكذلك كما اقي به المصنف لانه مستحق للنفعة وان جاز للسلطان الاسترداد كما ان للزوجة ايجار الصداق قبل الدخول وان كان متعرضا لزواله عنها الى الزوج بانفساخ النكاح لكن خالفه علماء عصره محتجين بانهم لم يملك المنفعة بل ان ينفع فهو كالمستعير والزوجة ملكة ملكا تاما قال الزركشى والحق ان الامام اذا اذن له فى الايجار او جرى به عرف عام كديار مصر صح والامتنع اه وبه يعلم انه معتمد لعدم ملكة المنفعة وتوجه صحة ايجاره مع ذلك فى الاخيرة بان اطراد العرف بذلك منزل منزلة الاذن من الامام وحيث قد يجمع بما قاله بين الكلامين (فلا يصح استئجار) ابنية متى لعجز مالهما عن تسليمها شرعا لانها مستحقة الازالة فوراً وكذا يقال فى كل بناء كذلك كالأبنية التى فى حريم النبل مثلا ولا من نذر عتقه

أو شرط في بيعه ولا استتجار (أبق ومغصوب) لغیر من هو یبده ولا یقدر هو أو المؤجر علی انتزاعه عقب العقد ای قبل مضی مدة لها جرة مثلا
أخذا ما یاتی فی التفریع من نحو الامتعة وذلك کعبهما والحق الجلال البلقینی (۱۳۳) بذلك مالو تبین ان الدار مسکن الجن وانهم

یؤذون الساکن برجم أو
نحوه وهو ظاهر ان تعذر
دفعهم وعلیه فطر وذلك
بعد الاجارة كطرو الغصب
بعدها (و) لا استتجار
(أعمی للحفظ) بالنظر
واخرس للتعلیم اجارة عين
لاستحالة بخلاف الحفظ
ینحیدو اجارة الذمة مطلقا
(و) لا استتجار (ارض
الزراعة) أو مطلقا والزراعة
فیها متوقعة (لاما لها دائم
ولا یکفیها المطر المعتاد) أو
نحوه کند اوة أو ماء تلج لعدم
القدرة علی منفعتها حیث
واحد لا یحتمل نحو سبل نادر لا
یؤثر نعم ان قال مکرو لو قبل
العقد فیما یظهر لذل ضرر
علیه لانه ان لم یف له تخیر
فی فسخ العقد انا احقر لك
بشر التسقیها منها أو أسوق
الباء الیها من موضع آخر
صح ای ان کان قبل
مضی مدة من وقت الانتفاع
بها لها جرة وخرج بالزراعة
استتجارها لما شاء أول غیر
الزراعة فیصح وكذا لها
وشرط ان لا ماء لها علی ما
صرح به الجوری مخالفا
لاطلاقهم البطلان وبحث
السبکی انه ان أمکن احداث
ماء لها بنحو حفر بشر ولو
بکلفة صح ولا فلا وفيه نظر
لما مر فی البیع ان القدرة
علی التسلیم أو التسلم بکلفة
لها وقع لا أثر لها فلیقید قوله

والظاهر انه غیر مراد فلیراجع اه (قوله أو شرط) ای عتقه ش اه سم (قوله هو یبده) الاولى هما كما
فی المغنی (قوله ولا یقدر هو) ای الغیر (قوله لها جرة) وفي بعض النسخ لها جرة مثلا بزيادة مثلا ولعله یكسر
فسكون مؤخر عن مقدم عبارة النهاية مدة لئلا لها جرة اه (قوله وذلك کعبهما) التشبیه فی اصل الحكم فانه
لا یشرط ثم کون القدرة قبل مضی مدة لها جرة بل الشرط ان یقدر بلامؤنة أو کلفة لها وقع اه ع ش (قوله
بذلك) ای المذكور من الآبق والمغصوب (قوله وانهم یؤذون الساکن الخ) قضیته انه لو لم تكن الدار معدة
للسکنى بل لخزین امتعة کتین ونحوه صح استتجارها لذلك وهو ظاهر اه ع ش (قوله وهو ظاهر) ای
اللاحاق (قوله ان تعذر دفعهم) افهم انه لو لم یتعذر دفعهم صححت الاجارة ومنه مالو أمکن دفعهم بکتابه أو
نحوها کتلاوة قسم فالاجرة علی المستاجر حیث اجاز الاجارة اه ع ش (قوله كطرو الغصب الخ) ای
فلا تنفسخ به الاجارة ویثبت للسکتری الخيار فان رضی بغير انتفاع بها تعذر انفسخت فیها کایاتی اه ع ش
(قوله اجارة عين) ای فیها اه سم (قوله لاستحالة) ای کل من الحفظ والتعلیم المذكورین (قوله
بخلاف الحفظ) عبارة المغنی أ مالو استأجرو احدا عنهما لحفظ شیء یبده أو جلوسه خلف باب الحراسة لئلا
فانه یصح وخرج باجارة العين اجارة الذمة فتصح منهما مطلقا لانها سلم وعلی المسلم الیه تحصیل المسلم فیها بای
طریق کان اه (قوله مطلقا) ای للحفظ والتعلیم وغیرهما (قوله أو مطلقا) یتامل صورة الاطلاق اه
سید عمر اقول صورته ما سیاتی انه لو لم تصلح الارض لالجنة واحدة من البناء والزراعة والغراس فانه یکفی
فیها الاطلاق ولا یشرط تبیین المنفعة والیه اشار الشارح بقوله والزراعة فیها متوقعة ای فقط قول المتن
(دائم) ای مستمر یمحی عند الاحتیاج الیه (قوله أو نحوه) ای قوله ای ان کان فی المغنی لا قوله ولو قبل الی أنا
احقر (قوله ولو قبل الخ) ای ولو کان القول قبل الخ (قوله لذل ضرر علیه) ای المتساجر وكذا تخیر قوله له
وقوله تخیر (قوله لانه ان لم یقف الخ) تعلیل لعدم الضرر (قوله انا احقر لك الخ مقول قال مکر) (قوله ای ان
کان) ای امکن الحفر أو السوق و (قوله قبل مضی مدة الخ) ای وبدون کلفة لها وقع کایاتی (قوله أو لغیر
الزراعة الخ) عبارة المغنی وللسکنى فانه یصح وان كانت بمحل لا یصلح کالمفازة اه (قوله فیصح) ای ویفعل
ما جرت العادة به فی تلك الارض اه ع ش (قوله وكذا لها وشرط) ای وكذا یصح للزراعة مع شرط ان لا
الخ فشرط منصوب علی انه مفعول معه اه کردی (قوله وبحث السبکی الخ) ای فی مسئله المتن (قوله
فلیقید قوله بکلفة) یؤخذ منه تفسید قوله السابق نعم ان قال مکر الخ بانتفاء کلفة لها وقع والام یصح اذ لا فرق
فی ضرر الکلفة بین المؤجر والمستأجر کالبائع والمشتري اه سم (قوله ایجارها) ای الارض للزراعة اه
مغنی (قوله من نحو عين) الی قوله لخمسة عشرة ذراعا فی النهاية والی قوله ولو أجرة ما یقلل فی المغنی لا قوله لان
اللفظ الی المتن (قوله ان شرط أو اعتید الخ) عبارة المغنی وان استأجر أرضا للزراعة وأطلق دخل فیها
شربها ان اعتید دخوله یعرف مطردا وشرط فی العقد وان اضطرب العرف فیها واستثنی الشرب ولم یوجد

أجرة ودفع له شیا ثم ادعی انه انما دفع لظنه لزوم ذلك ینبغی أن له الرجوع بشرطه (قوله أو شرطه) ای
عتقه ش (قوله اجارة عين) ای فیها (قوله قبل العقد فیما یظهر الخ) کذا شرح مر (قوله أنا
احقر الخ) مقول قال من قال مکرش (قوله فیصح) اعتمدة مر (قوله وبحث السبکی الخ) هل بحث
السبکی فی المستاجر فقط حتی یغیر قوله السابق نعم ان قال مکر الخ والمغايرة بوجه آخر وبکل حال یؤخذ من
نظر الشارح تفسید السابق بانتفاء کلفة لها وقع والام یصح اذ لا فرق فی ضرر الکلفة بین المؤجر والمستاجر
کالبائع والمشتري (قوله ثم ان شرط أو اعتید فی شربها دخول الخ) فی الروض وان استأجر أرضا للزراعة
واطلق دخل الشرب ان اعتید دخوله والافسیاق فی الباب الثاني اه ثم قال فی الباب الثاني فصل لو استأجر
ارض للزراعة لم یدخل شربها الا بشرط أو عرف فان اضطرب العرف أو استثنی الشرب لم یصح الا ان وجد

بکلفة بما اذا لم یکن لها وقع ولم یکن لمدة التعطیل أجرة (ویجوز) لایجارها (ان کان لها ماء دائم) من نحو عين أو نهر لسهولة الزراعة
حیث ان شرط أو اعتید فی شربها دخول أو عدمه عمل به والام یدخل لان اللفظ لم یشمله ومع دخوله

شرب غيره لم يصح العقد للاضطراب في الأول وكألو استثنى عمر الدار في بيعها في الثاني فإن وجد شرب غيره صح مع الاضطراب والاستثناء اه وفي سم بعدد كرمثله عن الاسني ما نصه وقياس ما ذكره في الاضطراب والاستثناء جريان مثله في اطراد العرف بعدم الدخول وفيما إذا لم يكن هناك عرف بدخول ولا بعده ولا يخفى ان صنيع الشارح ظاهر في جواز الايجار مطلقا خلافا ما افاده كلام الاسني من التفصيل كما ترى اه (قوله شربها) والشرب بكسر الشين هو النصيب من الماء اه كرمي (قوله دخول الخ) اي دخول الشرب أو خروجه في الارض المؤجرة (قوله لا يملك المستأجر الماء) أي فلو فضل منه شيء عن السقي كان للدو جر لبقائه على ملكه اه ع ش (قوله ان استجار الحمام الخ) اي فان كان له ماء معتاد او يغلب حصوله صح وإلا فلا اه ع ش اي وفي تفصيل دخول الشرب وعدمه وكذا فيما مر عن المغني والروض من تفصيل صحة الاجارة وعدمها عند اضطراب العرف واستثناء الشرب قول المتن (والغالب حصولها) هذا ونحوه صريح في صحة ايجار الارض للزراعة قبل الرى اه سم اقول واصرح منه ما ياتي في اراضي نحو البصرة ومصر (قوله للزراعة) لو تأخر إدراك الزرع عن مدة الاجارة بلا تقصير لم يجب القلع قبل أو انمو لا أجره عليه م و قوله ولا أجره عليه بخلافه قول الروض اي والانوار وإن تأخر الادراك للعدر حر او بردا ومطرا واكل جراد لبعضه اي كروسه فثبت ثانيا بق بالاجرة إلى الحصاد سم على منهج اقول ويمكن حمل قول م و لا اجرة عليه على ما لو كانت تزرع مرة واحدة واستاجرها للزراعة الحب على ما جرت العادة به في زرع البر ونحوه فتأخر الادراك عن وقته المعتاد فلا يكلف الاجرة لجريان العادة في مثله ببقية الزرع إلى وقت ادراكه وإن تأخر وحمل قول الروض بق بالاجرة على ما لو قدر مدة معلومة يدرك الزرع قبل فراغها فيلزم باجرة ما زاد على المدة المقدرة إذا جرت العادة بانتفاعها بعد انقضاء المدة بزرع آخر اه ع ش (قوله والسنة) يعني بقية سنة الانحسار يظهر (قوله بعد انحسار الماء) متعلق بالاستتجار (قوله وقبل انحساره) وإن سترها عن الرؤية لان الماء من مصلحتها كاستتار الجوز واللوز بالقشر مغني واسني وفي سم بعد ذكر مثل ذلك عن شرح الارشاد ما نصه وقد تمت في البيع اعتماد شيخ الاسلام لذلك دون بحث الاذرعى اشتراط ان يكون رآها قبل ثم قال وهل يشترط إمكان الانحسار في زمن لا أجره له كافي ايجار دار مشحونة بامتنعة وقوله إن رجي الخ ظاهر في عدم الاشتراط وقد يشعر بالاشتراط نظير قوله السابق اي إن كان قبل مضى مدة من وقت الانتفاع له اجرة وهو ظاهر إذ لا فرق لكن في شرح الروض اي والمغني واعترض على الصحة بان التمكن من الانتفاع عقب العقد شرط والماء يمنعه واجيب عنه بان الماء من مصالح الزرع وبان صرفه يمكن في الحال بفتح موضع ينصب اليه فيتمكن من الزرع حالا كايجار دار مشحونة بامتنعة يمكن نقلها في زمن لا أجره له انتهى وقضية الجواب الاول عدم التقيد وقضية الثاني التقيد اه اقول الجواب الثاني جواب تسليمي فالمدار على الجواب الاول ويؤيد عدم التقيد بل يصرح به جواز الايجار قبل الرى كما مر منه وسياتي في الشرح والنهاية والمغني ولذا قال ع ش قوله م ويجوز استتجار اراضي مصر الخ سيأتي ان هذه مستثناة من اشتراط اتصال المنفعة بالعقد اه (قوله إن رجي وقتها عادة) اي رجي الانحسار وقت الزراعة عادة فقوله وقتها متعلق بضمير

لا يملك المستأجر الماء بل يسقى به على ملك المؤجر كما رجحه السبكي وبحث ابن الرفعة أن استتجار الحمام كاستتجار الارض للزراعة (وكذا) يجوز ايجارها (ان كفاها المطر المعتاد أو ماء الثلوج المجتمعة والغالب حصولها في الاصح) لان الظاهر حصول الماء حينئذ ويجوز استتجار اراضي نحو البصرة ومصر للزراعة بعد انحسار الماء عنها إن كان يكفيها السنة وقبل انحساره أن رجي وقتها عادة

غيره اه وقياس ما ذكره في الاضطراب والاستثناء جريان مثله في اطراد العرف بعدم الدخول فيما إذا لم يكن هناك عرف بدخول ولا بعده ولا يخفى ان صنيع الشارح ظاهر في جواز الايجار مطلقا خلافا ما افاده كلام الروض من التفصيل كما ترى (قوله في المتن والغالب حصولها) هذا ونحوه صريح في صحة ايجار الارض للزراعة قبل ريبها (قوله وقبل انحساره) قال في شرح الارشاد وان منع رؤيتها لانه من مصالحها اه وقد تمت في البيع اعتماد شيخ الاسلام لذلك دون بحث الاذرعى اشتراط ان يكون رآها قبل وجزم به الاستاذ البكري في كنهه وهل يشترط إمكان الانحسار في زمن لا أجره له كافي ايجار دار مشحونة بامتنعة الذي نظر به في شرح الروض فانه يشترط في صحته إمكان النقل للامتنعة في الزمن المذكور وقوله إن رجي الخ ظاهر في عدم الاشتراط (قوله إن رجي) اي الانحسار وقتها عادة وقد يشعر بنظر التقيد السابق في قوله اي إن كان قبل

الانحسار وقوله عادة بضمير الزراعة على الشذوذ كما مر غير مرة قال ع ش فان تاخر الانحسار عن الوقت المعتاد ثبت له الخيار اه (قوله وقيل ان يعلوها الخ) عبارة النهاية وقوله اى الرى ان كان ريها من الزيادة الغالية ويعتبر فى كل زمن بما يناسبه التمثيل بخمسة عشر او سبعة عشر باعتبار ذلك الزمن اه واطلاقهم جواز الايجار قبل الرى شامل لما قبله بمدة لها حرة كما هو قضية الاستثناء الاقوي باقى هناك تايد اخر للشمول (قوله ان وثق به) اى يعلو الماء وان كانت الارض على شط بحر والظاهر انه يغرقها وتنهال فى المأم لم يصح استجاره لعدم القدرة على تسليمها وان احتمله ولم يظهر جاز لان الاصل والغالب السلامة معنى وروض مع شرحه (قوله كالماء بالبصرة) المد ارتفاع النهر اه كرى عبارة القاموس المد كثرة الماء اه (قوله وكالتى) عطف على المدود (قوله تروى) ببناء الفاعل و(قوله من زيادة النيل الخ) بيان للوصول و(قوله كخمسة عشر الخ) مثال الزيادة الغالية (قوله بها) اى بالخمسة عشر ذراعا (قوله تطرق الاحتمال) اى احتمال عدم الحصول (للاولى) اى للستة عشر و(قوله للثانية) اى للسبعة عشر (قوله ويظهر الخ) عبارة المغنى بل الغالب فى زماننا وصول الزيادة الى السبعة عشر والثانية عشر اه (قوله كذلك) اى كخمسة عشر ذراعا فى الصحة (قوله ولو اجرها) الى قوله وتفسخ (قوله لم يصح الخ) ويتجه تقييده بما اذا قصد توزيع اجرة منفعة الارض على المنافع شرح مر اى فان لم يقصد لم يشترط بيان ما ذكر اه سم قال ع ش قوله لم ير بما اذا قصد الخ مفهومه انه يصح اذا اطلق وينبغى ان حالة الاطلاق محمولة على توزيع الاجرة على المنافع الثلاث ويخرج بذلك ما لو قصد تعميم الانتفاع وان المعنى اجر تلك هذه الارض لتنتفع بما شئت وانما ذكر المنافع الثلاث لمجرد بيان انها مما شملت منفعة الارض لتتقيدها بهذه الثلاث اه (قوله عين ما لكل) الظاهر ان المراد ما لكل من مجموع المقييل والمراح لانها كالشئ الواحد من الزراعة فلا يشترط ان يعين ما لكل من المقييل والمراح على حدته اه سم (قوله ومن ثم) اى لاجل اشتراط التعيين (قوله قال القفال الخ) بقى ما لاجر له لزرع النصف برا والنصف شعير اهل يجب ان يبين عين كل منهما على قياس ما ذكر فى الزرع والغراس بجامع اختلاف الضرر ولا يمتنع ابدال الشعير بالخطاة او يفرق باتحاد الجنس هنا وهو الزرع بخلاف الزرع والغراس فهما جنسان فيه نظر وصمم مر على الفرق فليحرر سم على حج اقول والاقرب عدم الفرق اه ع ش (قوله أو قطع) الى قول المتن ولا تجوز فى المغنى الا قوله واقول الى ر تفسخ قول المتن (كالخس) هذا يدل على انه اراد بالسابق الحسى فقط ولو اراد به الاعم كاحمله عليه الشارح هناك لا تستغنى عما هنا (قوله من نحو سن صحيحة الخ) فلو استاجر من يفعل ذلك وفعل لم يستحق اجرة لعدم الاذن الشرعى نعم لو جهل الاجير انها صحيحة فينبغى استحقاقه الاجرة ولو اختلفا فلا يقرب تصديق الاجير لانه الظاهر ان الغالب ان الاجارة لا تقع الا على الرجعة اه ع ش (قوله بخلافه لنحو قود) اى بخلاف قلع او قطع نحو سن صحيحة الخ لنحو قود فيصح الاستجار له لان الاستجار فى القصاص واستيفاء الحدود جائز وفى البيان ان الاجرة على المقتض منه اذا لم ينصب الامام جلا دايقم الحدود ويرزقه من مال المصالح نهاية ومعنى

مضى مدة من وقت الانتفاع لها اجرة وهو ظاهر اذا لا فرق لكن فى شرح الروض واعترض على الصحة بان التمكن من الانتفاع عقب العقد شرط واله بمنعه واجيب عنه بان الماء من صالح الزرع وبان صرفه يمكن فى الحال بفتح موضع ينصب اليه فيتمكن من الزرع حالا كما يجار دار مشحونة بامتعة يمكن نقلها فى زمن لا اجرة له اه وقضية الوجه الاول من الجواب عدم التقيد وقضية ما نظر به فى الوجه الثانى منه التقيد (قوله وقبل ان يعلوها) ماضيا بطله (قوله لم يصح الا ان يبين عين ما لكل) ويتجه تقييده بما اذا قصد توزيع اجرة منفعة الارض على المنافع اخذا بما بعدها شرح مر اى فان لم يقصد لم يشترط بيان ما ذكره قوله بما بعدها اى من كلام القفال (قوله لم يصح الا ان يبين عين ما لكل) الظاهر ان المراد ما لكل من مجموع المقييل والمراح لانها كالشئ الواحد من الزراعة فلا يشترط ان يعين ما لكل من المقييل والمراح على حدته (قوله ومن ثم قال القفال) بقى ما لاجر له لزرع النصف برا والنصف شعير اهل يجب ان يبين عين كل منهما على قياس ما ذكر

وقبل ان يعلوها ان وثق به
كالماء بالبصرة وكالتى تروى
من زيادة النيل الغالية
كخمسة عشر ذراعا فاقول
والحق بها السبكي ستة عشر
وسبعة عشر لغلبة حصولها
ولكن تطرق الاحتمال
للاولى قليل وللثانية كثير
ويظهر ان ثمانية عشر
كذلك لغلبة حصولها ايضا
كما هو مشاهد ولو اجرها
مقيلا ومر احا وللزراعة لم
يصح الا ان يبين عين ما لكل
ومن ثم قال القفال لو اجره
لزرع النصف ويغرس
النصف لم يصح الا ان يبين
عين كل منهما (والامتناع)
للتسليم (الشرعى كالحسى)
السابق (فلا يصح استجار
لقلع) أو قطع ما يحرم قلعه
أو قطعه من نحو (سن
صحيحة) وعضو سليم ولو من
غير آدمى للعجز عنه شرعا
بخلافه لنحو قود

(قوله أو علة صعب) أى قوى واليد المتأكلة كالسن الوجعة اه معنى (قوله وقالوا) أى الخبراء (قوله جاز) أى القلع (قوله واستشكل) أى الأذرى (صحتها) أى الإجارة (قوله وإجاب) عبارة المغنى وإجيب بان الفصد ونحوه جواز للحاجة اه (قوله وأقول بل فيه الخ) قد يسلم هذا الاستدراك بالنسبة إلى غير الماهر اما الماهر فهو فى معنى الماهر باصلاح عوج السيف من غير فارق فينبغى ان يأتى فيه خلاف البغوى والغزالى المتقدم اه سيد عمر (قوله وتنفسح الإجارة الخ) وفاقا للمغنى وللغزوى والروض وشرحه وخلافا للنهية ووافقه سم والرشيدى وعش عبارة النهاية لم تنفسخ بناء على جواز ابدال المستوفى به والقول بانفساخها مبنى على مقابلة اه وعبارة سم الوجه تفريع الانفساخ على القول بانه لا يجوز ابدال المستوفى به والاصح الجواز وقضية مر عدم الانفساخ بل واستقرار الإجارة فقول الروض ويستحق الاجير الإجارة أى تسليها بالتسليم لنفسه ومضى مدة العمل لكنها تكون غير مستقرة حتى لو سقطت تلك السن او برئت رد الاجير الإجارة انما يتجه على القول بالانفساخ بناء على عدم جواز ابدال المستوفى به اه وعبارة الرشيدى فالحاصل أن المعتمد عدم الانفساخ واستقرار الإجارة وفى حاشية التحفة للشهاب سم أن المعتمد عدم الانفساخ واستقرار الإجارة وسياق انفا ما يتعلق به (قوله ولا يجبر) الى قول المتن ويجوز تأجيل فى النهاية (قوله ولا يجبر عليه مستاجر الخ) عبارة المغنى والغزوى والروض مع شرحه ولو استأجره لقلع سن ووجه فبرئت انفسخت الإجارة لتعذر القلع فان لم تبرأ ومنعه من قلعه لم يجبر عليه اه (قوله لكن عليه للاجبر أجرته الخ) لكنها غير مستقرة حتى لو سقطت رد الإجارة كن مكنت الزوج فلم يطاها ثم فارق نهية ومغنى وروض قال عش قوله مر رد الإجارة قد يشكل الردها بما يأتى من أنه لو عرض الدابة المستأجرة على المستأجر او عرض المفتاح وامتنع المستأجر من تسلّم ما ذكر حتى مضت مدة تمكّن فيها استيفاء المنفعة استقرت الإجارة على أن قياس ما مر له مر ويأتى من جواز ابدال المستوفى به بعدم الردوانه يستعمل المؤجر فيما يقوم مقام قلع السن المذكورة فليحرر اه وفى البجيرى عن سلطان ما وافقه وعن القليوبى ما وافق ما مر عن سم والرشيدى وعش من الاستقرار أقول وظاهر كلام الشارح ايضا الاستقرار ولعله

او علة صعب معها الام عادة
وقال الخبراء ان القلع او
القطع يزيله نظير ما يأتى فى
السلعة ولو صح نحو السن
لكن انصب تحته مادة من
نحو نزلة قالوا لا يزول الا
بقلعه جاز كما يجتبه الأذرى
للضرورة واستشكل
الأذرى صحتها نحو الفصد
دون نحو كلفة البيع وإجاب
غيره بان هذا فى معنى اصلاح
عوج السيف بضربة لا
تعب وأقول بل فيه تعب
بتمييز العرف وإحسان ضربه
وتنفسخ الإجارة لقلع سن
علية يسكون لها تعذر
القلع ولا يجبر عليه مستاجر
إياه لكن عليه للاجبر أجرته
ان سلم نفسه ومضى زمن
امكان القلع (ولا) استيجار
(حائض) او نفساء مسلمة
(لخدمة مسجد) او تعليم
قرآن

فى الزرع والغراس بجامع اختلاف الضرر ولا نه يمتنع ابدال الشعر بالحنطة أو يفرق باتحاد الجنس هنا وهو الزرع بخلاف الزرع والغراس فهما جنسان فيه نظرو صمم مر على الفرق فليحرر (قوله وتنفسخ الإجارة لقلع سن علية يسكون لها الخ) الوجه تفريع الانفساخ على القول بانه لا يجوز ابدال المستوفى به والاصح الجواز وقضية عدم الانفساخ بل واستقرار الإجارة وعبارة الروض وشرحه ويستحق الاجير الاجر أى تسليها بالتسليم لنفسه ومضى اه كان العمل لكنها تكون غير مستقرة حتى لو سقطت تلك السن او برئت رد الاجير الإجارة لا تنفسخ الإجارة كن مكنت الزوج فلم يطاها ثم فارق نهية فإما كان المهر يجب تسليمه بالتكئين غير مستقر ويرد نصفه بعد المفارقة قال فى الاصل ويفارق ذلك ما لو حبس الدابة مدة إمكان السير حتى تستقر عليه الإجارة لتلف المنافع تحت يده وسياق فى الباب الثالث عن الامام ما يخالفه أى عدم الاستقرار فيما ذكر فقول الروض غير مستقرة الخ انما يتجه على القول بالانفساخ بناء على عدم جواز ابدال المستوفى به ويؤيده تمثيل شرحه رد الإجارة بقوله لا تنفسخ الإجارة وقول الروض وسياق فى الباب الثالث الخ هذا الا ترى هو الموافق الاصح من جواز ابدال المستوفى به المقضى لعدم الانفساخ لئلا يمتل (قوله ولا يجبر عليه مستاجر اباه) قال فى شرح الروض وما اقتضاه قولهم ان المستأجر لا يجبر على قلع السن من انه لا يجب تسليم العين للاجبر ليعمل فيها لا يخالف ما مر فى باب المبيع قبل قبضه من انه يجب لانه لا يجب تسليمه له عينا بل تسليمه له ليعمل فيه او دفع الإجارة من غير عمل اه (قوله لكن عليه للاجبر أجرته الخ) لكنها غير مستقرة حتى لو سقطت رد الإجارة كن مكنت الزوج فلم يطاها ثم فارق ويفارق ذلك ما لو حبس الدابة بعد إمكان السير حتى تستقر الإجارة عليه لتلف المنافع تحت يده وما تقررهنا لا ينافى ما نقل عن الامام من استقرارها اذ لم يطرأ ثم ما يتبين به عدم إمكان الفعل المستأجر عليه شرح مر (قوله مسلمة) خرجت الكافرة وهل مع أمن التلويث

هو المعتمد (قوله إجارة عين) وأما إجارة من ذكر في الذمة فتصح ولا يصح الاستئجار لتعليم التوراة والانجيل
والسحر والفحش والنجوم والرمول والختان صغير لا يحتمل ولا الختان كبير في شدة برد وحر ولا لزمو نياحة
وحمل مسكر غير محترم إلا للارافة ولا لصو وريحان وسائر المحرمات ولا يحل اخذ عوض على شيء من ذلك
كبيع البتة وكما يحرم اخذ عوض على ذلك يحرم إعطاؤه إلا للضرورة كفك أسير وإعطاء شاعر دفعها لجهوه
وظالم دفعها لظلمه أه نهاية زاد المغنى في الاول ولا للثقب الاذن ولو لا تقي وفي الاخر والجائر ليحكم بالحق
فلا يحرم الاعطاء عليها اه قال ع ش قوله فتصح ولو أتت بالعمل بنفسها في هذه الحالة بان كنست المسجد
بنفسها في حال الحيض فينبغي ان تستحق الاجرة وإن أتمت بالمكث فيه لحصول المقصود مع ذلك وبذلك
يفارق ما لو استأجره لقرأة القرآن عند قبر مثلاً لقر اجنيا فان الظاهر عدم استحقاقه الاجرة وذلك لعدم
حصول المقصود لانه إذا أتى بالقرآن على وجه محرم بأن قصد القرأة أو على وجه غير محرم بصرفه عن حكم
القرأة كان اطلق انتفى المقصود او نقص وهو الثواب او نزول الرحمة عنده (فرع) سماع قراءة الجنب
حيث حرمت هل يثاب لا يبعد الثواب لانه استماع للقرآن ولا ينافي ذلك الحرمة على القارىء م راه سم اه
وقوله فينبغي ان تستحق الخ سياقي عن النهاية والمغنى ما يخالفه (قوله بخلاف الذمية) مختار منسلة عبارة المغنى
وشرح الروض اما الكفاية إذا امتن التلويت فالاشبه الصحة كما قاله الاذرى بناء على ترجيح الاصح من
تمكن الكافر الجنب من المكث بالمسجد لانها لا تعقد حرمة اه قال ع ش ولو قيل بعدم صحة إجارة الذمية
وإن قلنا بعدم منع الكافر الجنب من المكث في المسجد لم يبعد لان في صحة الاجارة تسليطها على دخول
المسجد ومطالبة بها بالخدمة و فرق بين هذا وبين مجرد عدم المنع ويؤيد ذلك ما صرحوا به من حرمة بيع
الطعام للكافر في نهار رمضان مع اننا لا نعرض له اذا وجدناه يأكل أو يشرب اه وهو وجيه والله أعلم
(قوله على مامر) اى في باب الحدث اه رشيدى (قوله) وبطرو نحو الحيض يفسخ العقد) اى في العينية وهذا
قد يشك على جواز ابدال المستوفى به اذ قياسه عدم الانفساخ و ابدال خدمة المسجد بخدمة بيت مثله سم
على حج اه ع ش (قوله يفسخ العقد) فلو دخلت وكنست عصمت ولم تستحق اجرة وفي معنى الحائض
المستحاضة ومن به ساس بول أو جراحة نضاحية تحشى منها التلويت نهاية ومغنى (قوله منكوحه) اى لغير
المستاجر وتلك منافع نفسها اما لو كانت مستأجرة فلا يصح ان تؤجر نفسها قطعاً مغنى ونهاية (قوله) ومنه
يؤخذ) اى من التعليل (قوله لعمل) اى لعمله في بيتها اه ع ش (قوله ينقضى قبل قدومه) فلو حضر قبل
فراغ المدة فينبغي الانفساخ في الباقي م راه سم وع ش ومثله يقال في التاهل قبل فراغ المدة على
خلاف العادة (قوله مردود) معتد اه ع ش (قوله) اما الامة لسيدنا الخ) نعم المكتبة كالحرية كما قاله
الاذرى لا تنفأ سلطنة السيد عليها والعقبة الموصى بمنافعها ابدا لا يعتبر اذن الزوج في ايجارها كما قاله
الزركشى نهاية ومغنى (قوله) اما مع اذنه الخ) مختار قول المصنف بغير اذن الزوج اه سيد عمر (قوله)

(قوله بخلاف الذمية) اى الاجارة للذمية (قوله بخلاف الذمية على مامر) لو أتت بالعمل بنفسها في هذه الحال
بان كنست المسجد بنفسها في حال الحيض فينبغي ان تستحق الاجرة وان أتمت بالمكث فيه لحصول المقصود مع
ذلك وبذلك يفارق ما لو استأجره لقرأة القرآن عند قبر مثلاً لقر اجنيا فان الظاهر عدم استحقاقه الاجرة
وذلك لعدم حصول المقصود لانه إذا أتى بالقرآن على وجه محرم بأن قصد القرأة أو على وجه بصرفه عن حكم
القرآن كان اطلق انتفى المقصود او نقص وهو الثواب او نزول الرحمة عنده م (فرع) سماع قراءة الجنب
حيث حرمت هل يثاب لا يبعد الثواب لانه استماع للقرآن ولا ينافي ذلك الحرمة على القارىء م راه سم وع ش
الحيض يفسخ العقد) اى في العينية وهذا قد يشك على جواز ابدال المستوفى به اذ قياسه عدم الانفساخ
وابدال خدمة المسجد بخدمة بيت مثله اذ المسجد نظير الصبي المعين للارضاع والثوب المعين للخيطة
والخدمة نظير الارضاع والخيطة (قوله لعمل ينقضى قبل قدومه) فلو حضر قبل فراغ المدة فينبغي الانفساخ
في الباقي م راه (قوله) اما الامة فلسيدها ايجارها الخ) نعم المكتبة كالحرية كما قاله الاذرى لا تنفأ سلطنة السيد

اجارة عين وان أمنت
التلويت لاقتضاء الخدمة
المكث وهي ممنوعة منه
بخلاف الذمية على مامر
وانظرو نحو الحيض يفسخ
العقد كما أتى (وكذا) حرمة
(منكوحه لرضاع أو غيره)
بما لا يؤدي الى خلوة محرمة
فلا يجوز استئجارها اجارة
عين (بغير اذن الزوج على
الاصح) لا استغراق أوقاتها
بحقه ومنه يؤخذ ترجيح ما
يختاره الاذرى أنه لو كان
غائباً أو طفلاً فأجرت
نفسها لعمل ينقضى قبل
قدومه وتأهله للتمتع جاز
واعتراض الغزى له بأن
منافعها مستحقة له بعقد
النكاح مردود بأنه لا
يستحقها بل يستحق أن
ينفع وهو متعذر منه أما
الامة فلسيدها ايجارها
الوقت الذي لا يجب تسليمها
للزوج فيه بغير اذنه وأما
مع اذنه

فيصح وليس للاستاجر منعه من وطء المربعة خوف الحبل وانقطاع اللبن كافي الرضعة وعن الاصحاب المنع كنعن الراهن من وطء المربعة ويفرق بأن الراهن هو الذي حجر على نفسه بتعاطيه لعقد الرهن بخلاف الزوج وإذنه ليس كمتعاطي العقد كما هو ظاهر وله استئجار زوجته لأرضاع ولده منها ومن غيرها وافتى (١٣٨) السبكي بمنع استئجار العكامين للحج والوجه خلافه إذ مزاحمة بين الحج والعكم لانه لا

يستغرق الا زمنة (ويجوز تأجيل المنفعة في اجارة الذمة كالزمت ذمتك الحبل) لكذا (الى مكة اول شهر كذا) لانه دين اذهي سلم كمار ومن ثم ياتي في تأجيلها مامر ثم وكان مراد المتن باول الشهر هنا مستهلكه لما مر ثم ان التأجيل به باطل لوقوعه على جميع نصف الشهر الاول (ولا يجوز اجارة عين لمنفعة مستقبله) بان صرح في العقد بذلك أو اقتضاه الحال كاجارة هذه سنة مستقبله اوسنة اولها من غد وكذا ان قال اولها امس وكاجارة ارض مزروعة لا ياتي في تفرغها قبل مضي مدة لها اجرة وذلك كما لو باعه عينا على ان يسلمها له بعد ساعة بخلاف اجارة الذمة كمار ولو قال وقد عقد اخر النهار اولها يوم تاريخه لم يضر كما هو ظاهر لان القرينة ظاهرة في ان المراد باليوم الوقت او في التعبير باليوم عن بعضه وكل منهما سائغ شائع ولو قال بقططين متساويين في السنة فان اراد النصف في اول أو آخر نصفها الاول والنصف في اول أو آخر

أما مع (ذنه) أي الزوج ولو اختلفا في الاذن وعدمه صدق الزوج لان الاصل عدم الاذن اه ع ش (قوله فيصح) أي قطعاه معنى (قوله خوف الحبل) أي اما الوطء المضرب بالطفل حالا فيمتنع كما ياتي له مر بعد قول المصنف وتصح لحضنة وإرضاع اه ع ش (قوله كما هو ظاهر) لان الاذن لا يستلزم لعقد الموجب لاستحقاق المنفعة بخلاف نفس الرهن مع الاقباض فانه مستلزم للحجر عليه في المهرين اه ع ش (قوله العكامين) العكام من العكم أي الشد فاطلاقه على اجبر الحجاج لانه يشد الرحل (قوله لا مزاحمة الخ) أي لا منافاة إذ يمكن ان ياتي باعمال الحج من غير إخلال بالعمل الاول اه كردى (قوله لانه) أي العكم (قوله الا زمنة) أي أزمنة العكام أو أزمنة اعمال الحج (قوله لانها) أي المنفعة في اجارة الذمة (قوله اذهي) أي اجارة الذمة (قوله كمار) أي قبيل قول المصنف واذا طلقت الاجرة (قوله مامر ثم) أي في السلم فان اطلق كان حالانها به ومعنى (قوله مستهلكه) أي غرته (قوله به) أي باول الشهر (قوله باطل) على ما نقله عن الاصحاب ومر ثم ان المتعمد ما نقله عن الامام والبعوى انه يصح ويحمل على الجزء الاول وعليه فكلما هناعلى اطلاقه نهاية (قوله بذلك) أي الاستقبال (قوله كاجارة هذه) الى قوله ولو للزوج حيث ذى النهاية (قوله وكذا ان قال الخ) استطرادى وبه يندفع اعتراض السيد عمر بما نصه قوله وكذا الخ يتأمل وجه اندراجها فيما نحن فيه اه (قوله وكاجارة ارض الخ) مثال الاقتضاء كما ان قوله كاجارة هذه الخ مثال التصريح (قوله وذلك) أي عدم الجواز الذي في المتن (قوله بخلاف اجارة الذمة) محتز اجارة العين (قوله كمار) أي في المتن آنفا (قوله آخر النهار) أي في آخر جزء منه (قوله اولها) أي المدة (قوله تاريخه) أي العقد (قوله اوفى التعبير الخ) أي في انه عبر باليوم الخ والاخصر الاوضح او بعضه (قوله ولو قال بقططين متساويين الخ) المراد من هذه العبارة ان القسط الاول ستة اشهر متوالية من اول السنة والقسط الثاني ستة متوالية تلي الستة الاولى اه ع ش (قوله فان اراد النصف في اول الخ) أي متفقين في اول الخ فالجار متعلق بقوله ارادا باعتبار تضمنه معنى الاتفاق كما يدل عليه قوله الاتي وإن اختلفا الخ واول النصف الاول وقت العقد كما هو ظاهر واخره تمام ستة اشهر وهو اي الاخر اول النصف الثاني واخره تمام ستة اشهر اخرى اه كردى (قوله في اول أو آخر نصفها الاول) المراد به اول جزء من النصف الاول واخر جزء منه وما بعده اول جزء من النصف الثاني واخر جزء منه فلو بأسكان الواو والمراد الاول والاخر على التعيين لا واحد منهما اه ع ش (قوله ولو اختلفا) أي في ارادة القسطين او الاول والاخر (قوله للجل به) أي بالتساوى في القسطين وذلك محمول يعني ان اللفظ في ذاته مبهم فلا بد لازته من ارادة صالحه لها وهي ارادة النصفين لا غير اه كردى (قوله واطلق) أي ولم يذكر في العقدان العمل في النهار مفهوما انه لو ذكر لم يصح كما يفيد كلام المغنى (قوله واجارة عين الشخص الخ) عطف على ما لو اجره ليلا الخ (قوله وفي اشهره الخ) عطف على عند خروج الخ (قوله واجارة دار ببلد غير بلد العاقدين) هل ابتداء المدة من زمن الوصول اليها كما هو قضية كون الاجارة لمنفعة مستقبله بديل استثنائها من المنع أو من

عليها والعتيقة الموصى بمنافعتها بالاعتبار اذن الزوج في ايجارها كما قاله الزركشى شرح مر (قوله ويفرق بان الراهن الخ) كذا شرح مر وهذا الفرق يدل على ان السيد لو اجر امته الخلية امتنع عليه وطؤها لانه حجر على نفسه بتعاطيه عقد الاجارة وهو محل نظر والفرق بينه وبين الراهن لاث (قوله والوجه خلافه الخ) كذا شرح مر (قوله واجارة دار ببلد غير بلد العاقدين) هل ابتداء المدة من زمن الوصول

ظاهرا أيضا لاستغراقها السنة حيث ذى مع احتمال اللفظ له وان اختلفا بطل للجهل به اذ يصدق تساويا لثلاثة أشهر وثلاثة أشهر زمن مثلا من السنة وذلك محمول ويستثنى من المنع في المستقبل مسائل منها ما لو اجره ليلا لم يعمل نهارا وأطلق نظير مامر في اجارة ارض للزراعة قبل الرى واجارة عين الشخص للحج عند خروج قافلة بلده أو تهيئها للخروج ولو قبل أشهره اذ الم يتأت الاتيان به من بلد العاقد الا بالسير في ذلك الوقت وفي اشهره قبل الميقات ليحرم منه واجارة دار ببلد غير بلد العاقدين ودار مشغولة بامتعة وارض مزروعة ياتي في تفرغها قبل مضي مدة لها اجرة

زمن العقدو عليه فهل يلزمه أجرة المدة السابقة على الوصول أو لا يلزمه الأجرة ما بقي من المدة بعد الوصول
 ولو كان الوصول يستغرق المدة فهل تتمتع الاجارة في كل ذلك نظروا لم ار منه شيئا ويتجه الاول وهو ان المدة
 انما تحسب من زمن الوصول فليحجرا ه سم على حج قال شيخنا ع ش في حاشيته ونقل ذلك يعنى الاول عن افتاء
 النووى قال اى النووى فلا يضر فراق السنة قبل الوصول اليها لان المدة انما تحسب من وقت الوصول اليها
 والتكهن منها ه وعلى الثاني فلو انقضت المدة قبل الوصول اليها كانت الاجارة فاسدة اه ما في حاشية الشيخ
 وما نقله عن افتاء النووى لم اراه في فتاويه المشهورة وفي فتاوى الشارح مر خلافة وهو أن المدة تحسب من
 العقد ونص ما فيها سئل عمالو آجر دار امثلا بمكة شهر او المستاجر بمصر مثلا هل يصح ذلك وان كان لا يمكنه
 الوصول الى مكة الا بعد شهر ويستحق الاجرة او لا بد من قدر زائد على ما يمكن الوصول فيه ولا ذفضل ذلك
 فهل يستحق المسمى او القسط منه بقدر الزائد المذكور فاجاب بانه لا بد من زيادة مدة الاجارة قبل وصوله
 والالم تصح فان زادت استقر عليه من الاجرة بقسط ما بقي منها فقط وفيها اعنى فتاوى الشارح مر جواب
 آخر يوافق ما هنا فليراجع اه رشيدى قول المتن (فلو آجر السنة الثانية) وكلام المصنف كغيره شامل للطلق
 والوقف نعم لو شرط الواقف ان لا يؤجر الوقف أكثر من ثلاث سنين فأجره الناظر ثلاثا في عقد وثلاثا
 في عقد قبل مضى المدة فالمعتمد كما افتى به ابن الصلاح ووافقه السبكي والاذرى وغيرهما عدم صحة العقد الثاني
 وان قلنا بصحة اجارة الزمان لقابل من المستاجر اتباعا لشرط الواقف لان المدتين المتصلتين في العقدين في
 معنى العقد الواحد ولو اجر عينا فأجرها المستاجر لغيره ثم تقابل المؤجر والمستاجر الاول فالظاهر كما قاله
 السبكي وغيره صحة الاقالة ولا تنفسخ الاجارة الثانية نهاية وشرح الروض ومغنى قال ع ش قوله لم ر للطلق اى
 الارض المملوكة وعبرة المختار والطلق بالكسر الحلال اه والمراد هنا المملوك وقوله لم ر عدم صحة العقد الخ
 اى ما لم تدع اليه ضرورة كما ياتى والا جاز وقوله لان المدتين المتصلتين الخ يؤخذ منه امتناع ما يقع كثيرا من
 ان الناظر يؤجره القدر الذى شرطه الواقف ثم قبل مضيه باسهر او ايام بعقد المستاجر عقدا آخر خوفا من
 تقدم غيره عليه فلا يصح للعة المذكورة اه وقوله لم ر ولا تنفسخ الاجارة الخ اى فيرجع المستاجر الاول على
 الهالك بقسط المسمى من وقت التقابل وللهالك عليه اجرة مثل ما بقي من المدة ويستحق المستاجر على الثاني
 ما سباه في اجارته سم وع ش ورشيدى وفي الغنى وشرح الروض عقب مسألة الاقالة البارة آفيا يخالف
 نظيره في البيع بانقطاع علقه بخلاف الاجارة اه وفي سم بعد ذكر ما يوافق ذلك عن الديميرى ما نصه هذا
 اى مخالفة الاجارة للبيع على احدا رين وإلا فالاصح صحة الاقالة في مسألة البيع ايضا ه عبارة ع ش
 وكالا جارة ما لو اشترى عينا ثم باعها وتقابل المشتري مع البائع فانه يصح على المعتمد ولا يفسخ البيع اى
 الثاني على حج اه (قوله أو مستحقها) الى قوله كما صرح به فى المغنى (قوله بنحو وصية) أى كالنذر (قوله
 لاتصال المدتين) مع اتحاد المستاجر كالأجر منه السنتين فى عقد واحد نها يقو معنى (قوله عدمه) اى عدم
 الاتصال (قوله الاولى) عبارة النهائية والمعنى العقد الاول اه وهو المناسب لقوله الا فى الثاني (قوله لان
 الاصل عدمه) اى طر ومقتضى الانفساخ او الانفساخ والبال واحد (قوله ذلك) اى الانفساخ و (قوله
 لم يقدر) اى لانه يغتفر فى الدوام ما لا يغتفر فى الابتداء و (قوله فى الثاني) اى فى صحة العقد الثانى اه ع ش
 (قوله حيثئذ) أى حين اذا انفسخت الاجارة الاولى اه كردى (قوله لانه الخ) حقه أن يقدم على قوله
 وللؤجر الخ (قوله وقضية المتن) اى قوله قبل انقضائها نهاية ومعنى (قوله ومن ثم) اى لاجل انتهاء المعاهدة
 (قوله صحت اجارة الثانية له) اى صحت من الهالك اجارة السنة الثانية لمستاجر السنة الاولى بان آجر زيد من

اليها كما هو قضية كون الاجارة لمنفعة مستقبلة بدليل استثنائها من المنع أو من زمن العقدو عليه فهل يلزمه
 اجرة المدة السابقة على الوصول أو لا يلزمه الاجرة ما بقي من المدة بعد الوصول ولو كان الوصول
 يستغرق المدة فهل تتمتع الاجارة فى كل ذلك نظروا لم ار منه شيئا ويتجه الاول وهو ان المدة انما تحسب من زمن
 الوصول فليحجرا ه (فى المتن فلو آجر الخ) وكلام المصنف كغيره شامل للطلق والوقف نعم لو شرط الواقف

ومنها قوله (فلو آجر السنة
 الثانية لمستاجر الاول) أو
 مستحقها بنحو وصية أو
 عدة بالاسهر (قبل انقضائها
 جاز فى الاصح) لاتصال
 المدتين واحتمال طر وعدمه
 بطر ومقتضى لانفساخ
 الاولى لا يؤثر لان الاصل
 عدمه فان وجد ذلك لم
 يقدر فى الثانى كما صرح به
 فى العزيز وللؤجر حيثئذ
 ايجار ما انفسخت فيه
 لغير مستاجر الثانية لانه
 يغتفر فى الدوام ما لا يغتفر
 فى الابتداء وقضية المتن ان
 مستاجر الاولى لو آجرها
 من غيره صحت اجارة
 الثانية له

لما بينهما من المعاقدة لا للبستاجر منه إذ لا معاقدة بينهما وان وجد اتصال المدتين ومن ثم لو باعها المالك لم يكن للبشترى منه ايجارها من مستأجر الاولى وبذلك كله أقي القفال (١٤٠) بل قال ان الوارث لا يقوم مقام المورث في ذلك نظر الماذكره من انتفاء المعاقدة بينهما

وعكس ذلك القاضي والبغوى فقالا يجوز حتى للوارث ايجارها ممن هي في يده مدة تلي مدته دون من خرجت عنه قال السبكي وكلام الرافعي يشبه أن يكون ما تلاه لكن الاول اغوص اه والثاني هو المعتمد وقضية المتن ايضا انه لو قال أجر تكهاسة فاذا انقضت فقد أجر تكهاسة أخرى لم يصح لأنه لم يحصل ايجار الثانية مع كونه مستأجرا للاولى بل مع انقضائها وعجيب اراد بعضهم لهذه على المتن ومنها قوله (ويجوز كراء العقب) بضم العين جمع عقبة أى نوبة لأن كلا يعقب صاحبه وفي حديث البيهقي من مشى عن رحلته عقبة فكانما اعتقر رقة وفسروها بستة اميال ولعله وضعها لغة ولا يتقيد ما هنا بذلك (في الاصح) وخرج باجارة العين التي الكلام فيها اجارة الذمة فتصح اتفاقا لما مر ان التاجيل فيها جائز (وهو) أن يؤجر دابة رجلين كرها بعض الطريق) ويمشى بعضها او يركبها المالك تناوبا (أو) يؤجرها رجلين ليركب هذا اياما وهذا اياما تناوبا ومن ذلك أجر تكهاسة نصفها نخل كذا أو كلها وتركها نصف الطريق

عمر وستة وعمر ومن بكر تلك فيصح ايجار زيد سنة تليها من عمر ولا من بكر (قوله لما بينهما) أى بين المالك ومستأجر السنة الاولى منه (قوله لا للبستاجر منه) أى من مستأجر الاولى وهو بكر في مثالنا اه كردى (قوله دون من خرجت الخ) أى مستأجرى الاولى (قوله ما تلاه إليه) أى ما قاله القاضي والبغوى (قوله اغوص) أى ادق (قوله والثاني هو المعتمد) وفاقا للبغوى والنهاية وشرح الروض عبارتهم وان استؤجرت الدار من المستأجر الاول فللمالك ان يؤجرها السنة الاخرى من الثاني لأنه المستحق الآن المنفعة لا من الاول كما جزم به صاحب الانوار لأنه الآن غير مستحق بالمنفعة خلافا لما أقي به القفال ويجوز المشتري العين المستأجرة ان يؤجرها من المستأجر من البائع السنة الثانية قبل فراغ الاولى لاتحاد المستأجر خلافا لابن المقرئ وكذا لو أجر الوارث ما أجره مورثه لمستأجر منه لما مر هذا كله إذا لم يحصل فصل بين السنتين وإلا فلا يصح الثانية قطعا اه (قوله وقضية المتن) إلى قوله ولو استأجرها في النهاية لإلا قوله وفي توجيه النص الى يؤخذ (قوله ومنها) أى من المستثنيات (قوله جمع عقبة) بضم العين اه معنى (قوله من مشى) أى قاصد الراحة (قوله وفسروها) أى العقبة اه عرش (قوله) وخرج باجارة الدارين) كان الاولى تأخير عن تمام المسئلة اه رشيدى (قوله وخرج) إلى قوله وفي توجيه النص في المعنى (قوله لما مر) أى في المتن عن قريب (قوله ويمشى وبعضها الخ) والاولى وتمشى بجالها بعضها او يركبها المالك فيه (قوله او يركب) فيه حذف ولم يصلح والاصل او يركب فيه أى بعضها الآخر (قوله اتركها نصف الطريق) أى ثم ان كان ثم مراحل معلومة حمل عليها وإلا اشترط بيان ما يشبه وما يركبها عرش (قوله وإلا حمل) أى وان كان هناك عادة مضبوطة كفي الاطلاق

أن لا يؤجر الوقف أكثر من ثلاث سنين فاجره الناظر ثلاثا في عقد وثلاثا في عقد قبل مضي المدة فالعتمد كما أقي به ابن الصلاح ووافق السبكي والأذرى وغيرهما عدم صحة العقد الثاني وان قلنا بصحة اجارة الزمان القابل من المستأجر اتباعا لشرط الواقف لأن المدتين المتصلتين في العقدين في معنى العقد الواحد وهذا بعينه يقتضى المنع في هذه الصورة لوقوعه زائدا على ما شرطه الواقف شرح مر (فرع) أجر عينا مدة فأجرها المستأجر لغيره ثم ان المستأجر والمؤجر الاول تقابلا قال الشيخ يعنى السبكي الظاهر صحة الاقالة ولا تنفسخ الاجارة الثانية والفرق بينهما وبين ما لو اشترى عينا فباعها من غير ثم تقابل البائع والمشتري أنه لا يصح الاقطاع علق البيع بخلاف الاجارة كذا في الميرى وقوله عن السبكي والفرق الخ أى على احدا رين وإلا فالأصح صحة الاقالة في مسألة البيع ايضا ولا يخفى انه إذا تقابل المستأجر والمؤجر الاول رجع المستأجر على المؤجر بالمسمى ولو لمه أجره المثل من حين التقابل لا المسمى لا ارتفاع العقد بالتقابل وقد اتفقت عليه المنفعة بايجارها فلمه قيمتها وهى اجرة المثل وما سبق التقابل يستقر قسطه من المسمى وبذلك يعلم ما وقع في فتاوى الجلال السيوطى في باب الاقالة فانه سئل عن ذلك فاجاب بقوله ما نصه الذى يظهر بطلان الاقالة في العين المستأجرة بعد ايجارها التعلق حق الغير بها ولأن الاقالة واردة في هذه الحالة على المنفعة وهى غير باقية في ملكه فاشبهه ما لو تقابلا في العين المبيعة بعد بيعها وهو باطل بلا شبهة وإذا بطل التقابل فالاجارة الثانية باقية والمطالبة للمؤجر الثاني بما أجر به اه (قوله وعكس ذلك القاضي والبغوى الخ) في شرح مر ويجوز المشتري لما اجرة البائع من غير ايجار ذلك من المستأجر كما أقي به شيخنا الشهاب الرملى واقتضاه كلام جمع خلافا لابن المقرئ وفي جواز ايجاب الوارث ما أجره الميت من المستأجر ترددوا الأقرب منه الجواز لأنه نائبه وقال الزركشى انه الظاهر وهذا كله إذا لم يحصل فصل بين السنتين وإلا فلا يصح قطعا اه (قوله لم يصح) قال في شرح الروض كالأولى علق تنجى الشهر (فرع) استأجر زيد سنة من عمر و ثم أجر نصفها للبكر فهل لعمر و ايجار السنة الثانية لا تصالها بالنصف الثاني الذى يستحق منفعته او لا لأن زيد اغبر مالك بالمنفعة الحاضرة فيه نظر

فيصح كبيع المشاع (وبين البعضين) في صورتين كنصف أو ربع ما لم تكن هناك عادة معروفة مضبوطة وبحمل بالزمن أو المسافة كيوم ويوم أو فرسخ و فرسخ والاحمل عليها والمحسوب في الزمن من السير لازم النزول لنحو استراحة أو علف

(ثم بعد صحة الاجارة) (بقتسام) العوضين بالراضى فان تنازعا في البادى اقرع وذلك لملكها المنفعة معا وبغفر التأخير الواقع لضرورة
القسمه نعم شرط الاولى ان يتقدم ركوب المستاجر ولا بطلت لملقه بالمستقبل (١٤١) والفن كالدابة واغفر فيها ذلك دون نظيره

في نحو دار وثوب لا طاقتهما
دوام العمل وقضية قوله
أياما جواز جعل الثوبه
ثلاثة أيام فاكثر كان يتقفا
على ذلك وان خالف العادة
او ما اتفقا عليه في العقد
وهو كذلك ما لم يضرب بالبيمه
وعليه يحمل كلام الروضة
وغيرها او بالماشي وفي
توجيه النص المنع عند
طلب أحدهما للثلاث
ما يوافق ذلك فانه قال ان
ذلك اضرار بالماشي
والمركوب لانه إذا ركب
وهو غير تعب خف على
المركوب وإذا ركب بعد
كلال وتعب وقع على
المركوب كالميت اهو يؤخذ
منه انه لا بد من رضا مالك
الدابة بذلك اخذا من
قولهم لا يجوز النوم على
الدابة في غير وقته لان
النائم يثقل وانه لو مات
المحمول لم يجبر مالك الدابة
على حمله على ما ياتي ولو
استجارها ولم يتعرضا
للتعاقب فان احتملتها
ركابها معا والاثابا فان

ويحمل عليها قول المتن (بقتسام) أى المكترى والمكترى فى الأولى والمكترى فى الثانية اه معنى (قوله)
بالراضى على الوجه المبين او المعتاد اه معنى (قوله نعم شرط الاولى الخ) عبارة المغنى والاسنى عقب قول
المتن ليركبها بعض الطريق نصها والمؤجر البعض الآخر تناو با مع عدم شرط الدابة بالمؤجر سواء شرطا
للمستاجر ام اطلقا او قال ليركب احدهما ما إذا اشترط ان يركبها المؤجر او لافان العقد باطل فى اجارة العين اه
واقره سم (قوله نعم شرط الاولى) وهو قول المتن ان يؤجر دابة رجلا و (قوله ان يتقدم ركوب المستاجر)
اى يتقدم ركوبه على مشيه او على ركوب البالك اه كرى (قوله ان يتقدم ركوب المستاجر الخ) ظاهره
اعتبار ركوبه بالفعل والمتجه خلافه كما قد يدل عليه التعليل بل المتجه انه إذا شرط فى العقد ركوب المستاجر
اولا او اقديما بعد العقد وجعل نوبه للمستاجر أولا فسامح كل الآخر بنوبته جاز فليتامل سم على حج اه
عش ورشيدى اقول بل المدار كما مر عن المغنى والاسنى آتفا على ان لا يشترط فى العقد ركوب المؤجر او لا
(قوله ذلك) اى كراء العقب (قوله لا طاقتهما) لعل صوابه لعدم اطاقتهما عبارة النهاية والمغنى والروض مع
شرحه ولو اجره حانوتا ونحوه ليشفع به الايام دون الليالى او عكسه لم يصح لعدم اتصال من الاتتفاع بعضه
ببعض بخلاف العبد والدابة فيصح لانها عند الاطلاق للاجارة برهان فى الليل او غيره على العادة لعدم
اطاقتهما العمل دائما اه (قوله وان خالف الخ) غاية (قوله او ما اتفقا عليه الخ) عطف على العادة (قوله)
وهو اى الجواز الذى اقتضاه (قوله اياما كذلك) اى ظاهر (قوله وعليه) اى الضرر (يحمل كلام الروضة
الخ) اى بعدم الجواز (قوله او بالماشي) عطف على قوله بالبيمه (قوله وفى توجيه النص) من اضافة المصدر
إلى فاعله و (قوله المنع) مفعوله (قوله الثلاث) الاولى للثلاثة بالتاء (قوله فانه قال) اى الشافعى رضى الله
تعالى عنه (قوله لان ذلك) اى الركوب ثلاثة ايام والمشي ثلاثة ايام (قوله ويؤخذ منه) اى من التوجيه
(أنه لا بد الخ) قديقال يغنى عن هذا قوله السابق ما لم يضرب بالبيمه سم على حج اه عش ورشيدى
(قوله اخذ الخ) انظر ما متعلقه و لعل الاولى ان يقول ويبيده ايضا قولهم الخ (قوله وانه لو مات المحمول الخ)
انظر لو مرض سم على حج والظاهر ان المرض مثل الموت كما يؤخذ من توجيه النص السابق انفا اه
عش واث ان تقول ان اقتصارهم على الموت يفهم ان المرض بخلافه والفرق ظاهر (قوله على ما ياتي) اى
قيل قول المتن ولو اكترى جمالا (قوله ولو استجارها) الى الفصل فى المغنى والروض مع شرحه
(فصل فى بقية شروط المنفعة) (قوله فى بقية شروط) الى قوله لكن هل يعتبر فى النهاية الا قوله ولو باشارة
الى ولا يجب وقوله لانه صريح الى ولا لتسكنها (قوله فى بقية شروط المنفعة) اى زيادة على ما مر فى قوله وكون
المنفعة متقومة الخ قال المغنى ولم يقل وكون المنفعة معلومة اى بالعطف بدون ترجمة لكثرة اجات هذا
الشرط اه (قوله كون المعقود عليه) اى كالدار مثلا (قوله بالتقدير الاتى) اى فى المتن والشرح (قوله)
كالبيع فى الكل) اى فى انه إذا ورد على معين اشترط معرفة عينه وتقديره على ما ياتي وإن ورد على مافى الذمة
اشترط وصفه وتقديره لكن مشاهدة الاولى تغنى عن تقديره اه رشيدى (قوله لكن مشاهدة محل

وبادرم للثانى (قوله فى المن ثم بقتسام) قال فى الروض ولو اجره معا فليركب المكترى أولا وصح
لا عكسه قال فى شرحه وقوله من زيادته ليركب المكترى او لا قاصر بل لو سكتا عنه او قال ليركب احدا ناو
نحوه صح ثم بقتسام اه (قوله نعم شرط الاولى ان يتقدم ركوب المستاجر) ظاهره اعتبار ركوبه
بالفعل والمتجه خلافه كما قد يدل عليه التعليل بل المتجه انه إذا شرط فى العقد ركوب المستاجر او لا واقسما
بعد العقد وجعل نوبه للمستاجر او لا فسامح كل الآخر بنوبته جاز فليتامل (قوله ويؤخذ منه انه لا بد من
رضامالك الدابة الخ) كذا شرح مر وقديقال يغنى عن هذا قوله السابق ما لم يضرب بالبيمه (قوله وانه لو
مات المحمول) انظر لو مرض

اجارة الذمة وكون (المنفعة معلومة) بالتقدير الآتى كالبيع فى الشكل لكن مشاهدة محل المنفعة لا تغنى عن تقديرها وإنما أغنت
مشاهدة العين فى البيع عن معرفة قدره لانه تحيط به ولا كذلك المنفعة لانها امر اعتبارى يتعلق بالاستقبال

المنفعة) أى كالدابة مثلا (قوله فعلم أنه يشترط الخ) أى فلا يكفي أن يقول أجر تلك قطعة من هذه الأرض مثلا وظاهر أنه إذا أجره دار امثلا كفت مشاهدته كما يعلم مما قدمه اهرشيدى عبارة ع ش لعل فائدة اشتراط التحديد مع ان اجارة العقار لا تكون إلا لعينية والاجارة العينية يشترط فيها لكل من العاقدين رؤية العين أنه قد يكون العقار ارضا متصلة بغيرها فإيهما كل من العاقدين ولكن لا يعرف المستاجر مقدارا ما يستاجر من الارض فيذكر المؤجر حدودها لتمييز عن غيرها ويجرد الرؤية لا يفيد ذلك اه (قوله تحديد جهات العقار) أى حيث لم يشتر بدونه اه نهاية أى للعاقدين كما هو ظاهر اه رشيدى (قوله لا تصح اجارة اخدعديه) إلى قوله لكن الاجرة فى المعنى (قوله وغائب) أى فى اجارة العين فراه بالغائب غير المرئى كما هو ظاهر اه رشيدى (قوله ومدة مجهولة) أى ولا اجارة مدة غير مقدرة اه معنى (قوله او عمل كذلك) أى مجهول ع ش (قوله وفيما له منفعة واحدة الخ) أى عرفا فلا يتأق انه يمكن الانتفاع به بغير الفرش كجعل خيمة مثلا اه ع ش (قوله وغيره الخ) أى وما له منافع كالارض والدابة وجب بيانها كما قال ثم تارة الخ اه معنى (قوله) مع الجبل بقدر المكث الخ) أى ومع ذلك يمنع من المكث زيادة على ما جرت به العادة من نوعه ومن الزيادة فى استعمال الماء على ما جرت به العادة ايضا وقال سم النظر ماصورة المعاهدة لصحيحة على دخول الحمام مع تعدد الداخلين فانه مثلا لو قال استاجرت منك هذا الحمام بكذا وقد مدة استحق منفعة جميعه فلا يمكن المعاهدة مع غيره ايضا ولعل من صورها اذنت لك فى دخول الحمام بدرهم فيقبل او اذن لى فى دخول الحمام بدرهم فيقول اذنت فليتأمل انتهى اه ع ش (قوله وغيره) كالماء (قوله لكن الاجرة الخ) عبارة المعنى والروض مع شرحه والاصح أن الذى يأخذه الحامى أجرة الحمام وما يسكب به الماء والازار وحفظ الثياب أما الماء فغير مضبوط على الداخل والحامى اجبر مشترك لا يضمن على المذهب اه (قوله فى مقابلة الآلات) ظاهر الاطلاق عدم وجوب تعيين الآلات اه سم (قوله لا الماء) أى فهو مقبوض بالاباحة اه ع ش (قوله ما لم يستحفظه عليها) فان استحفظه عليها صارت ودعية يضمنها بالتقصير كما يأتى فى محله اما إذا لم يستحفظه عليها فلا يضمنها اصلا وان قصر وما فى حاشية الشيخ ع ش من تقييد الضمان بما إذا دفع الىه اجرة فى حفظها لم اعلم ما اخذه اه رشيدى أقول الذى فى ع ش إنما هو تنزيل أخذ الحامى الاجرة مع الاستحفاظ منزلة إجابته عبارة قوله رجببه إلى ذلك أى او يأخذ منه الاجرة مع صيغة الاستحفاظ اه ولا بعد فى ذلك (قوله من سكانها) أى والامتعة الموضوعه فيها (قوله ثم إذا وجدت الشروط فى المنفعة) قال العلامة ابن قاسم قد يقال من الشروط كونها معلومة بالتقدير الاتى فانظر بعد ذلك حاصل المعنى اه اقول المراد بشروط المنفعة شروطها فى نفسها ككونها متقومة إلى اخر ما مر هناك وكذا المراد بعلمها الذى هو شرطها هو كونها معلومة فى نفسها غير مبهمه كما أشار إليه الجلال المحقق والمعنى يتقدر فيها له منافع عقب قول المتن يشترط وأما التقدير الذى ذكره المصنف هنا فهو بيان لكيفية العقد عليها وليس شرطها فى نفسها لكن يعكس على هذا الجواب قول الشارح م ر كإن حجر بالتقدير الاتى عقب قول المصنف معلومة فليحرر اهرشيدى أقول ولقوة الاشكال ترك المعنى العبارة المذكورة (قوله حينئذ) أى حين إذ قدرت المنفعة بالزمان فقط (قوله عليه) أى الزمان (قوله او تطمين الخ) قد يقال ما بالانع من ضبطه بالعمل كتطمين هذا الجدار تطيينا سمكه قدر شبر وكذا

فعلم أنه يشترط تحديد جهات العقار وأنه لا تصح اجارة أحدعديه وغائب ومدة مجهولة أو عمل كذلك وفيما له منفعة واحدة كاللبساط يحمل الاطلاق عليها وغيره لا بد من بيانها نعم يجوز دخول الحمام بأجرة إجماعا مع الجهل بقدر المكث وغيره لكن الاجرة فى مقابلة الآلات لا الماء فليعلم ما يسكب به الماء غير مضمون على الداخل وثيبه غير مضمونة على الحامى مالم يستحفظه عليه ويحبه لذلك ولو بالاشارة برأسه كما يعلم مما يأتى فى الودعية ولا يجب بيان ما يستاجر له فى الدار لقرب التفاوت بين السكنى ووضع المتاع ومن ثم حمل العقد على المجهود فى مثلها من سكانها ولم تشترط معرفة عدد من يسكن اكتفاء بما اعتيد فى مثلها (ثم) إذا وجدت الشروط فى المنفعة (تارة) تقدر المنفعة (بزمان) فقط وضابطه كل مالا ينضبط بالعمل وحينئذ يشترط عمله كرضاع هذا شهر او تطمين أو تجويع

(قوله فعلم أنه يشترط تحديد جهات العقار) حيث لم يشتر بدونه اه شرح م ر (قوله نعم يجوز دخول الحمام بأجرة إجماعا الخ) انظر صورة المعاهدة الصحيحة على دخول الحمام مع تعدد الداخلين فانه مثلا لو قال استاجرت منك هذا الحمام بكذا وقد مدة استحق منفعة جميعه فلا يمكن المعاهدة مع غيره ايضا ولم يقدر مدة فبعد تسليم الصحة يستحق منفعة الجميع ايضا ولا يمكن المعاهدة مع غيره ولعل من صورها اذنت لك فى دخول الحمام بدرهم فيقبل او اذن لى فى دخول الحمام بدرهم فيقول اذنت فليتأمل (قوله لكن الاجرة فى مقابلة الآلات) ظاهر الاطلاق عدم وجوب تعيين الآلات (قوله ثم إذا وجدت الشروط فى المنفعة) قد يقال من الشروط كونها معلومة بالتقدير الاتى فانظر بعد ذلك حاصل

یوما و (کدار) و أرض
و آتیه و ثوب و یقول فی
دار توجر للسکني لتسکنيها
فلا یصح علی أن تسکنيها
لأنه صریح فی الاشتراط
بخلاف ما قبله إذ ینتظم
معه إن شئت قال بعض
الاصحاب ولا لتسکنيها
وحدک (سنة) بمائة و أولها
من فراغ العقد إذ یجب
اتصالها بالعقد فان لم تعلم
کأجر تسکنيها کل شهر
بدینار لم یصح ولو من
إمام استأجر للاذان من
ماله بخلافه من بیت المال
فان قال هذا الشهر وکل
شهر بدینار صح فی الأول
فقط قال الماوردی مرة
و تبعه الرویانی و أقل مدة
توجر للسکني یوما فاکثر
مرة أقلها ثلاثة أيام و فی
کل منهما نظر بل الأوجه
ما قاله الأذریعی من جواز
بعض یوم معلوم فقد یعلق
به عرض مسافر ونحوه
و الضابط کون المنفعة فی
تلك المدة متقومة عند أهل
العرف أى لذلك المحل
لکن هل یعتبر کونها
یعتادون إيجار مثله بالفعل
أو ولو بالقوة کل محتمل
لیحسن بذل المال فی
مقابلتها (وتارة) تقدر
(بعمل) أى بمحله كما باصه

یقال فی قوله و آتیه ونحوه ما المانع فیہ من التقدير بالعمل کان یقول لا نقل به هذا المحل إلى
ذلك المحل اه سم (قوله او اکتحال) الأولى او تسکيل (قوله او مداواة هذا) و تقدر المداواة بالمدة لا
بالبرء والعمل فان برئ قبل تمام المدة انفسخت الاجارة فی الباقی اه معنی (قوله و کدار و أرض) عطف
علی قوله کرضاع الخ بتقدير إيجار عقب الکاف (قوله و آتیه) إلى قوله لأنه صریح فی المعنی (قوله و یقول)
إلى المتن الأولى تأخيره و ذکره قبیل قوله فان لم یعلم (قوله ما قبله) ای قوله لتسکنيها (قوله إذ ینتظم معه إن
شئت) ای و إن لم تشافا تسکنيها من شئت فلا تحجیر بخلاف صیغة علی الخ اه سید عمر (قوله قال بعض الاصحاب
الخ) اعتمده النهاية و المعنی و الاسنی قال ع ش و لو تقدم القبول من المستاجر و شرط علی نفسه ذلك بان
قال استأجرتها لا تسکنيها و حدی صح كما یعض الهوامش عن الصیرمی اقول و هو قیاس شرط الزوج علی
نفسه عدم الوطء لکن قضية قولهم الشروط الفاسدة مضرة سواء ابتدأ بها المؤجر أو القابل یقتضی خلافه
و یوجه بانه شرط بخلاف مقتضى العقد و قد یعوت المستاجر و ینقل الحق لوارثه و لا یلزم مساواته فی السکني
للورث اه (قوله و لا لتسکنيها و حدک) و الاقرب ان محله إذا كانت متسعة للسکني اکثر من واحد عادة
لأنه حیثئذ متحجر اما إذا كانت لا تسکن عادة لا أكثر من واحد و کان غرضه من القول المذكور وحدة
الساکن لا اشتراط خصوص سکني المستاجر فلا اقرب انه یصح و حیثئذ فقوله المذكور تصریح بما یقتضيه
العقد و هو لا یضر اه سید عمر (قوله و لا لتسکنيها الخ) ینبغی و لا لتسکن غیرک بضم التاء و کسر الکاف اه
سم (قوله فان لم یعلم) أى الزمان (قوله کأجر تسکنيها کل شهر الخ) عبارة المغنی و الروض مع شرحه و لو
آجره شهر امثلا و اطلق صح و جعل ابتداء المدة من حیثئذ لا نه المعهود المتعارف و ان قال ابن الرفعة لا بد ان
یقول من الان و لا تصح إجارة شهر من هذه السنة و بقى منها اکثر من شهر للابهام فان لم یبق منها غیره صح
و قوله أجرک من هذه السنة کل شهر بدرهم فاسد و کذا لو قال أجرک کل شهر منها بدرهم لان قال أجرک
هذه السنة کل شهر بدرهم فیصح لانه اضاف الاجارة إلى جمیع السنة بخلافه فی الصور السابقة و لو قال أجرک
هذا الشهر بدینار و ما زاد فحسابه صح فی الشهر الاول قال فی المجموع و اجمعوا علی جواز الاجارة شهر امع
أنه قد یكون ثلاثین یوما و قد یكون تسعة و عشرين بطل کالو باع الصبرة بمائة درهم کل صاع بدرهم فخرجت
کل یوم منه بدرهم فجاء الشهر تسعة و عشرين بطل کالو باع الصبرة بمائة درهم کل صاع بدرهم فخرجت
تسعين مثلاً اه ای فیسقط المسمى و تجب اجرة المثل سم (قوله لم یصح) ای حتی فی الشهر الاول للجبل
بمقدار المدة اه ع ش (قوله للاذان) و مثله الخطبة اه زیادی ای و للتدریس (قوله بخلافه من بیت
المال) فانه یصح و ان لم یقدر المدة لانه رزق لا اجرة اه ع ش (قوله و کل شهر بدینار الخ) عبارة المغنی
و الاسنی و النهاية هذا الشهر بدینار و ما زاد بحسابه صح الخ اه (قوله کل محتمل) و الثاني اقرب و الله
اعلم لا طلاقهم صحة یع اقل ما یتمول و لم تعرضوا لاشتراط اعتیاد یعه بذلك المحل اه سید عمر (قوله
لیحسن الخ) متعلق بقوله کون المنفعة الخ (قوله ای بمحله) إلى قوله الا ان یجاب فی النهاية إلا قوله و لا ینافی

المعنی و قوله أو تطین قد یقال ما المانع من ضبطه بالعمل کتطین هذا الجدار تطینا سمکة قدر شهر و کذا
یقال فی قوله و آتیه ونحوه ما المانع فی نحو الانیة من التقدير بالعمل کلا نقل به هذا الماء من هذا المحل إلى ذلك
المحل (قوله و لا لتسکنيها و حدک) ینبغی و لا لتسکنيها ای بضم التاء و کسر الکاف ای غیرک (قوله فان لم تعلم)
ای المنفعة کأجر تسکنيها کل شهر بدینار إلى قوله فان قال هذا الشهر و کل شهر الخ قال فی الروض فرع
اجر شهر ا و اطلق صح و جعل من حیثئذ لا شهر امن هذه السنة و فیها غیره و أجرک من هذه السنة کل شهر
بدرهم فاسد و کذا لو قال کل شهر منها لا هذه السنة کل شهر بدرهم انتهى قال فی شرحه و لو قال أجرک
هذا الشهر بدینار و ما زاد فحسابه صح فی الشهر الاول قاله البغوی قال فی المجموع فی بیع الغرر أجمعوا
علی جواز الاجارة شهراً مع انه قد یكون ثلاثین یوما و قد یكون تسعة و عشرين بطل (١) کالو باع الصبرة
بمائة درهم کل صاع بدرهم فخرجت تسعين مثلاً انتهى ای فیسقط المسمى و تجب اجرة المثل (قوله ای بمحله)

أوزن من (كدابة) معينة وموصوفة للركوب أو لخل شيء عليها (إلى مكة) أولير كما شهرها بشرط بيان الناحية التي يركب إليها وحمل تسليمها للتو جراً أو نائبه ولا ينافي هذين جواز (١٤٤) الإبدال والتسليم للقاضي أو نائبه لأن ذلك لا يعرف إلا بعد بيان الناحية وحمل التسليم حتى

يبدل أن يمثلها (وكخيطة ذا الثوب) أو ثوب صفته كذا كاستأجرتك لخياطته أو ألزمت ذمتك خياطته لتميز هذه المنافع في نفسها من غير تقدير مدة وكاستأجرتك للخياطة شهر أو يشترط في هذه بيان ما يخطه وفي الكل كما سيعلم من كلامه بيان كونه قيصاً أو غيره وطوله وعرضه ونوع الخياطة أم هي رومية أو غيرها هذا أن اختلفت العادة والاحل المطلق عليها وبما تقرر يعلم أنه لا يتأتى التقدير بالزمن في إجارة الذمة فلوقال ألزمت ذمتك عمل الخياطة شهراً لم يصح لأنهم يعلمون عاملاً ولا محلاً للعمل وقيدته ابن الرفعة بخلافه وسبقه إليه القفال بما إذا لم يبين صفة العمل ولا محله والابان بين صفة العمل ومحله صح قال القفال لأنه لا فرق بين الإشارة إلى الثوب أو وصفه وتارة تقدر بعمل فقط كيبيع كذا وقبضه وكالحج (فلو جمعها) أي العمل والزمان (فاستأجره ليخيطه) أي هذا الثوب يوماً معينا أوليحدث هذه الأرض أو يبني هذه الحائط (بياض النهار) المعين (لم يصح في الأصح) للفرع إذ

إلى المتن (قوله أي بمحله) كالمسافة إلى مكة أه سم (قوله أوزن من) عطف على يعمل فقد جعل القسم الأول ما لا يقدر إلا بالزمن والثاني ما يقدر بأحد الأمرين العمل أو الزمن وسياق قسم ثالث وهو ما لا يقدر إلا بالعمل سم ورشدي (قوله أولير كما شهرها بشرط الخ) مثال أوزن من وما قبله مثال يعمل على ترتيب اللب (قوله ولا ينافي هذين) أي بيان الناحية وحمل التسليم ش أه سم (قوله جواز الإبدال) أي للناحية وحمل التسليم يمثلها أه كردى (قوله لأن ذلك) أي الإبدال والتسليم للقاضي الخ قول المتن (ذا الثوب) والمراد بالثوب نحو المقطع أه بجيرى (قوله أو ثوب) إلى قوله وقيدته في المعنى (قوله لتميز هذه المنافع الخ) تعليل لكفاية التقدير بالعمل من غير مدة في الأمثلة المتقدمة لكن كان المناسب تأخير قوله أولير كما الخ عن هذا التعليل كما فعل المعنى لأنه من صور التقدير بالزمن (قوله في هذه) أي في الإجارة للخياطة شهراً بل في التقدير بالزمن (قوله بيان ما يخطه) انظر ما المراد به وإن أراد تعيين نحو المقطع أو وصفه كما في البجيرى فيرجع إلى المثال المتقدم (قوله أو غيره) أي كقباء وسراويل أه سم (قوله وطوله الخ) أي وبيان طول الثوب (قوله أم هي رومية الخ) والرومية بغرزين والفارسية بغرزة أه معنى قال البجيرى وأعلم أن استجاره لمجرد الخياطة قبل القطع إجارة فاسدة لأنها عمل مستقبل لتوقف الخياطة على القطع بخلاف الإجارة للقطع والخياطة معاً مرسوم وقلوبى أه (قوله هذا أن الخ) أي اشتراط بيان نوع الخياطة بل بيان كونه قيصاً الخ كافي شرح الروض (قوله وبما تقرر) أي من تصور التقدير بالعمل بكل من إجارة العين والذمة وتصور التقدير بالزمن بإجارة العين فقط (قوله وسبقه إليه القفال) عبارة النهاية لعدم اطلاعه على كلام القفال أه يعنى فوافق بحثه ما قاله القفال ع ش (قوله صفته أو محله) عبارة شرح الروض أي وشرح البهجة تقتضى اعتبار الأمرين وهي نعم أن بين صفة العمل ونوع محله صح كما بحثه ابن الرفعة انتهت أه سم كذا اقتضيه عبارة النهاية وهي والابان بين محله وصفته صح ولا فرق كما قاله القفال بين الإشارة إلى الثوب أو وصفه (قوله بين الإشارة إلى الثوب) أي مثلاً أه سم (قوله أو وصفه) أو بمعنى الواو (قوله وتارة تقدر الخ) عطف على قوله تارة تقدر المنفعة بزمان فقط (قوله فقط) أي لا بزمن أيضاً أه سم (قوله يوماً معيناً) يعني عنه بياض النهار المعين (قوله أو يبني هذه) الأولى هذا بالتذكير قول المتن (بياض النهار) الإضافة لليان أه سم (قوله صح الخ) و(قوله قال السبكي الخ) وفاقا لشرح الروض والمنهج فيها وخلافاً للمعنى فيهما وللنهاية في الثاني (قوله إلا أن يجاب بانه) أي العائق (خلاف الأصل الخ) فإن قيل لا يصح هذا الجواب لأن علة البطلان الاحتمال وهو موجود مع مخالفة الأصل والغالب قلت بل هو صحيح في نفسه لأن حاصل الجواب حمل الاحتمال الذي هو علة البطلان على ما لا يكون خلاف الأصل والغالب لقوته حينئذ وقربه

كالمسافة إلى مكة (قوله أوزن من) عطف على يعمل فقد جعل القسم الأول ما لا يقدر إلا بالزمن والثاني ما يقدر بأحد الأمرين العمل أو الزمن وسياق قسم ثالث وهو ما لا يقدر إلا بالعمل (قوله ولا ينافي هذين) أي بيان الناحية وحمل التسليم ش (قوله جواز الإبدال) أي للناحية يمثلها (قوله أو غيره) كقباء أو سراويل (قوله والابان بين صفة العمل ومحله) عبارة شرح الروض تقتضى اعتبار الأمرين وهي نعم أن بين صفة العمل ونوع محله صح كما بحثه ابن الرفعة الخ (قوله لأنه لا فرق بين الإشارة إلى الثوب) أي مثلاً (قوله فقط) أي لا بزمن أيضاً (قوله في المتن بياض النهار) لعل الإضافة فيه بيانية (قوله في المتن لم يصح في الأصح) قال الشارح والثاني يقول ذكر النهار للتعجيل أه يعنى أنه محمول على التعجيل وإن كان ظاهره الشرطية ولأن لم يقصد بذكره مجرد التعجيل وبهذا تظهر مغايرة هذا لما استثناء بقوله نعم الخ لأنه مفروض في قصد التعجيل بهذا اللفظ (قوله ولا يخلو عن نظر) م (قوله إلا أن يجاب بانه خلاف الأصل) بل

قد يتقدم العمل وقد يتأخر نعم أن قصد التقدير بالعمل فقط وإن ذكر الزمن إنما هو للحمل على التعجيل بخلاف صح على الأوجه قال السبكي وغيره أخذنا من نص البويطى ويصح أيضاً فيما لو صغر الثوب بحيث يفرغ منه عادة في دون النهار أه ولا يخلو عن نظر لأنه قد يعرض له عائق عن إكمله في ذلك النهار إلا أن يجاب بانه خلاف الأصل بل والغالب فلم يلتفت إليه ويظهر أنه إذا

عرض ذلك تخيير المستأجر (فرع) يستثنى من زمن الاجارة فعل المكتوبة ولو جمعة لم يخش من الذهاب اليها على عمله وطهارتها ورايتها
وزمن الاكل وقضاء الحاجة وظاهر أن المراد أقل زمن يحتاج اليه فيها وهل زمن شراء ما يحتاجه (١٤٥) لا كله كذلك فيه نظروا ويتجه أنه إن

بخلاف ما يخالف الغالب وإن لم يخالف الاصل لضعفه وبعده فلا اعتبار به فليتأمل واعلم أن هذا الجواب
الذي ذكره الشارح يجاب على قياس المنع على ما لو اسلم في قبض خطئة على أن وزنه كذا حيث لا يصح لاحتمال
زيادته أو نقصه إذ لا أصل ولا غالب ثم اه سم واراد به الرد على النهاية والمعنى وفي الرشيدي ايضا ما يؤيد الرد
(قوله عرض ذلك) أي العائق على خلاف الغالب (قوله فعل المكتوبة) أي زمنه أي فيصليها بمحله أو
بالمسجد إذا استوى الزمان في حقه وإلا تعين محله واستجاره عذر في ترك الجمعة والجماعة اه ع (قوله في
عمله) أي في فساد (قوله وطهارتها الخ) عطف على المكتوبة (قوله ومن الاكل) عطف على فعل الخ
(قوله فهما) أي الاكل وقضاء الحاجة (قوله كذلك) أي مستثنى (قوله ولا اغتفر الخ) أي وإن لم يمكن
واحد من الاعداد ولا بانه اغتفر له الشراء في أقل زمن يمكن الشراء فيه (قوله ذلك) أي تفضيل شراء
ما يحتاجه لا كله (قوله دون نحو الذهاب الخ) حال من فعل المكتوبة أي لا يستثنى نحو الذهاب للمسجد ولو
للجمعة بقيد (قوله إن قرب جد الخ) ولعل المراد به ما مر انفا عن ع (قوله وإمامه الخ) الو او حالية
(قوله ويلزمه) أي الامام (قوله نعم تبطل الخ) اعتمدهم ووظاهر أن هذا بخلاف استثناء نحو يوم الجمعة
إذ لا يؤدي إلى جهل مر اه سم عبارة النهاية واعلم أن اوقات الصلاة الخمس مستثناة من الاجارة
نعم تبطل باستثناءها من اجارة أيام معينة كافي قواعد الزركشي للجل بمقدار الوقت المستثنى مع اخراجه
مسمى اللفظ وإن وافق الاستثناء الشرعي وهو ظاهر وافتى به الشيخ بقى ما لوجر نفسه بشرط عدم الصلاة وصرف
الخ تعرض للشارح قال ع (قوله مر وافتى به الشيخ بقى ما لوجر نفسه بشرط عدم الصلاة وصرف
زمنها في العمل المستأجر له هل تصح الاجارة ويلغو الشرط لاستثناءها شرعا أم تبطل فيه نظر
والاقرب الاول للعلة المذكورة اه ع (قوله باستثناء زمن ذلك) أي زمن فعل المكتوبة الخ وزمن
الاكل الخ وزمن شراء ما يحتاجه لا كله بقيد (قوله من تفرد) أي حال كون القول بالبطان
باستثناء زمن ذلك من الزركشي (قوله استثناء الخ) أي حال كون الزركشي مستثنا لذلك من قاعدة
الخ ويحتمل أن التقدير من تفرد الزركشي باستثناء ذلك من قاعدة الخ (قوله ووجه) أي مافي القواعد
(قوله اه) أي التوجيه (قوله ثم قال الخ) الاولى قال بعده لو قيل الخ قول المتن (ويقدر
تعليم القرآن مدة) لا يبعد أن يعتبر بيان أن التعليم من اول القرآن او اخره او وسطه لان الغرض يختلف
جداً بذلك فليراجع هل في المنقول ما يوافقه أو يخالفه مر اه سم (قوله كشر) إلى قوله قيل وفيه نظر
في النهاية والمعنى (قوله هذا) أي جواز تقدير تعليم القرآن مدة (قوله فان اراد جميعه) أي او بعضا معينة
منه وإن قطع بحفظه عادة اه ع (قوله أي على مختار النهاية والمعنى خلافا للشارح في مسألة الثوب

والغالب فان قيل لا يصح هذا الجواب لان علة البطان الاحتمال وهو موجود مع مخالفة الاصل والغالب
قلت بل هو صحيح في نفسه لان حاصل الجواب حل الاحتمال الذي هو علة البطان على ما يكون خلاف الاصل
والغالب وإن لم يخالف الاصل لضعفه وبعده فلا اعتبار به فليتأمل واعلم أن هذا الجواب الذي ذكره
الشارح يجاب عن قياس المنع على ما لو اسلم في قبض خطئة على أن وزنه كذا حيث لا يصح لاحتمال زيادته أو نقصه
إذ لا أصل ولا غالب ثم (قوله فرع يستثنى من زمن الاجارة الخ) قال في الروض وكذا سبب اليهود أي مستثنى
أن اعتد أي لهم قال في شرحه وحكم النصارى في يوم الاحد كذلك قاله الزركشي قال وهل يلحق بذلك بقية
اعبادهما فيه نظر لا سيما التي تدوم إياما والاقرب المنع الخ اه ولا ينافي استثناء سبب اليهود انه إذا
استعدى عليه يوم السبت حضر لأنه لحق تعلق به والاجارة تنزل على العمل المعتاد والجمعة للسلم مستثناة
ايضا (قوله نعم تبطل الخ) اعتمدهم مر (قوله باستثناء زمن ذلك) وظاهر أن هذا بخلاف استثناء نحو يوم
الجمعة إذ لا يؤدي إلى جهل مر (قوله في المتن ويقدر تعليم القرآن مدة) لا يبعد أن يعتبر بيان أن التعليم

(١٩) - شرواني وابن قاسم - سادس) ما مر في نحو الخياطة ولا نظر لاختلاف صعوبته وسهولته لانه ليس عليه
قدر معين حتى يتعب نفسه في تحصيله هذا ان لم يريد أن يجمعه بل ما يسمى قرأنا فان اراد اجميعه

أمكنه لعداده قبل العمل أو
أنا به من يشتريه له تبرعا لم
يعتفر له زمنه ولا نظر للينة
في الثانية لقولهم ان الانسان
يستكف من الاستعانة
بمال الغير لا يبدنه ولا
اغتفر له باقل ما يمكن أيضا
وهل يجري ذلك في شراء
قوت مومنه المحتاج اليه فيه
نظر ظاهر دون نحو الذهاب
للمسجد إلا ان قرب جدا
وإمامه لا يطيل على احتمال
ويلزمه تحقيقها مع إتمامها
أي بأن يقتصر على أقل
الكال ولا يستوفي الكال كما
علم ما مر في رضا المحصورين
بالطويل نعم تبطل اجارة
أيام معينة باستثناء زمن
ذلك على مافي قواعد
الزركشي من تفرد استثناء
من قاعدة أن الحاصل ضمنا
لا يضر التعرض له ووجه
بان فيه الجمل بمقدار الوقت
المستثنى مع إخراجها عن
مسمى اللفظ وإن وافق
الاستثناء الشرعي اه وفيه
نظر ظاهر كما ترى بل
الوجه خلافه ثم رأيت
من وجهه ما ذكره ثم قال لو
قيل يصح ونحمل الاوقات
على العادة الغالبة لم يبعد
(ويقدر تعليم) نحو
(القرآن مدة) كشر نظير

كان من الجمع بين التقدير بالعمل والزمن وكذا ان اطلقا لقول الشافعي ان القرآن بال لا يطلق إلا على الكل وفي دخول الجمع في المدة تردد كما لو استاجر ظهرا ليركبه في الطريق واعتيد نزول بعضها هل يلزم المكترى ذلك والذي رجحه البلقيني عدم الدخول كالأحد للنصارى اخذوا من افتاء الغزالي ان السبب لا يدخل في استئجار يهودى شهرا لا طراد العرف به قيل وفيه نظر وكان وجهه ان عرف اليهود محرم للاشتغال يوم السبت ومثلهم النصارى في الاخذ بخلاف عرفنا في الجمع (او تعيين سور) كاملة او آيات كعشر من اول سورة كذا للتفاوت وشرط القاضي أن يكون في التعليم كلفة كان لا يتعلم الفاتحة مثلا إلا في نصف يوم فان تعلمها في مرتين لم يصح الاستئجار وبه جزم الرافعي بالنسبة للصدوق والذي يتجه ان المدار على الكلفة عرفا كقراءتها ولو مرة خلاف ما يوهمه قوله نصف يوم وجزم الماوردى بانه لا يصح الاستئجار لدون ثلاث آيات لان تعيين القرآن يقتضى الاعجاز ودونها لا اعجاز فيه وفيه نظر ظاهر بل الذى يتجه خلافه لان المدار هنا على ما ينتفع به ومادون الثلاث ينتفع

الصغير السابقة آنفا قبل الفرع (قوله كان من الجمع الخ) أى وهو مبطل كما مر اه عش (قوله وكذا إن اطلقا) أى فيطل ايضا اه عش (قوله لا يطلق إلا على الكل) أى غالبا ولا يفقد إطلاق ويراد به الجنس الشامل للبعض ايضا نهاية وسم (قوله وفى دخول الجمع) أى اياما و (قوله فى المدة) أى مدة التعليم وخرج به ما لو استاجر مدة لحياطة او بناء او غيرهما فان ايام الجمع يدخل فيما قدره من الزمن ويستثنى اوقات الصلاة على ما مر وظاهره وان اطردت عاداتهم فى محل العقد بترك العمل فى ايام الجمع اه عش وقوله وظاهره وان اطردت الخ صرح بخلافه الروض وقره سم بل هو خلاف ما يأتى عن البلقيني الذى اعتمد النهاية والمعنى فانه على إطلاقه كما هو ظاهر وليس مخصوصا بالتعليم وإن كان الكلام فيه (قوله هل يلزم المكترى ذلك) أى والراجح اللزوم لانه غير ما ذون فيه اه عش (قوله والذى رجحه الخ) عبارة النهاية والوجه كارجحه البلقيني الخ اه (قوله عدم الدخول) قياسه بالاولى عدم دخول عيى الفطر والاضحى بل لا يبعد ان ايام التشريق كذلك مر اه سم وينبغى ان مثل ايام التشريق ما لو اعتادوا بطله شئ قبل يوم العيد او بعده بل أو غير ذلك كالايام التى اعتيد فيها خروج الحمل مثلا اه عش (قوله كالأحد للنصارى) وفى شرح الروض قال الزركشى وهل يلحق بذلك بقية اعيادهم فيه نظر لاسيما التى تدوم اياما والا قرب المنع اه سم على حج اه عش (قوله بخلاف عرفنا في الجمع) قد يجاب بانه لا اثر لهذا الفرق حيث اعتيد بطله الجمع اه سم عبارة السيد عمر قد يقال لا بعد فيه أى فمما رجحه البلقيني من عدم الدخول الخ بالنسبة للمستاجر لتعليم القرآن لان العرف مطرد فيه فى سائر الاقطار بتعطيل التعليم يوم الجمعة وأما غيره فينبغى أن يعلق الامر فيه باطراد العرف فى محل الاجار اه (قوله أو آيات) إلى قوله فان اقره اه غيره فى النهاية إلا قوله بل الذى إلى على ان التحقيق (قوله من اول سورة كذا) او اخرها او وسطها نهاية ومعنى وسياق قبل الفرع تقييد هذا بانه يشترط علم المتعاقدين بما يقع العقد على تعليمه فان لم يعلماه وكلام من يعلم ذلك ولا يكتفى ان يفتح المصحف ويعينا قدر امته (قوله للتفاوت) صعوبة وسهولة (قوله وشرط القاضي) (فرع) لو استاجر لحفظ كذا من القرآن هل يفسد العقد لان الحفظ ليس بيده كما لو شرط الشفاه فى المداواة كما يأتى أو يصح لانه المقصود من التعليم ويفرق فيه نظر سم على حج ولا يبعد الصحة لما علل به من ان المقصود من التعليم الحفظ اه عش (قوله والذى يتجه ان المدار على الكلفة) أى ولو حرفا واحدا كان ثقل عليه النطق به فعالجه ليعرفه له اه عش (قوله كقراءتها)

من أول القرآن أو من آخره أو من وسطه لان الغرض يختلف جدا بذلك ولا ينافى ذلك قوله ولا نظر لاختلاف الخ وليس فيه بيان قدر معين حتى يلزم الجمع بين محل العمل والزمان بل بيان البداية فليراجع هل فى المقول ما يوافق ذلك او يخالفه مر (قوله وكذا ان اطلقا) اعتمده مر فليراجع (قوله لا على الكل) أى غالبا ولا يفقد إطلاق ويراد به الجنس الشامل للبعض ايضا شرح مر (قوله وفى دخول الجمع فى المدة) أى للتعليم (قوله والذى رجحه البلقيني عدم الدخول) قياسه بالاولى عدم دخول عيى الفطر والاضحى بل لا يبعد ان ايام التشريق كذلك مر (قوله ان السبب لا يدخل الخ) اعتمده مر (قوله بخلاف عرفنا فى الجمع) قد يجاب بانه لا اثر لهذا الفرق حيث اعتيد بطله الجمع (قوله كعشر من اول سورة كذا) او اخرها او وسطها شرح مر وهذا ظاهر فى حافظ سورة كذا وفيمن قرأها نظرا ونحوها ما عاى غير حافظ لها ولا قرأها نظرا ولا سمعها من غيره فالوجه عدم صحة عقده لجهله بها وبصفتها من نحو الصعوبة والسهولة مطلقا ومجرد قوله من سورة كذا لا يفيد شيئا فلا بد فى صحة العقد من إسماعه إياها قبل العقد او توكيله غيره فيه فليتأمل ثم رابت قوله الاتى وعليها بما عقد عليه الخ وهو مفيد لما تقرر فليتأمل (فرع) لو استاجر لحفظ كذا من القرآن هل يفسد العقد لان الحفظ ليس بيده كالموشرط الشفاه فى المداواة كما يأتى أو يصح لان المقصود منه التعليم ويفرق فيه نظر (قوله وجزم الماوردى بانه لا يصح الاستئجار لدون ثلاث آيات لان تعيين الخ) إن كان مراد الماوردى ما لو عين المستاجر له كاستاجر تك لتعليم اية او ايتين

به وأما الاعجاز فاعتبار دائما هو لرد عناد أو نحوه فلا مدخل له هنا على أن التحقيق أن مادونها معجزة كما قاله جمع أى

ولا يشترط تعيين قراءة مثلاً لان الامر في ذلك قريب فان عين شيتا تعين فان (١٤٧) أقرأه غيره فالذي يتجه ان له اجرة

المثل لانه أتى باصل العمل المقصود كما أفهمه التعليل المدكور ولو كان ينسب ما يتعلمه لوقته ففيه وجوه اصحها اعتبار العرف الغالب في اعادة التعليم أنسى قبل انقضاء المجلس أو بعده فان لم يكن غالب فالذي يظهر وجوب البيان في العقد فان طرأ كونه ينسب بعده احتمل أن يقال يتخير الاجير وأن يقال لا يلزمه التجديد لما حفظ سواء فيما ذكر أنسيه قبل كال آية أم بعدها ثم رأيت شيخنا قال فان لم يكن عرف غالب فالوجه اعتبار مادون الآية فاذا علمه بعضها فنفسه قبل ان يفرغ من بانها لزم الاجير اعادة تعليمها اه وفي البيان محل الخلاف فيما اذا علمه آية فاكثروا الا وجبت الاعادة قطعاً لان بعض الآية لا يقع به الاعجاز اه ولعل شيخنا أخذ ما ذكره من هذا وان كان ما قاله فيما اذا لم يغلب عرف ومافي البيان فيما غلب وفيه نظر لانا ان اعتبرنا الاعجاز فدون ثلاث آيات لا اعجاز فيه على الاصح أولم نعتبره وهو الوجه كما مر آنفاً أدركنا الامر على العرف الغالب في الآية ودونها وعند عدم الغلبة هناك ايهام فاحتيج لبيانها في العقد والابطال وبه يتجه ما ذكرته

أى الفاتحة (قوله ولا يشترط تعيين قراءة نافع مثلاً الخ) قضيته أنه يعلمه ماشاء من القراءات لكن قال الماوردي والرويانى تفريعا على ذلك يعلمه الاغلب من قراءة البلد كما لو اصدقها دراهم فانه يتعين غالب دراهم البلد اى فان لم يكن فيها اغلب علمه ماشاء من ذلك وهذا وجه اه معنى عبارة عرش اى فلو اطلقا صح وحل على الغلب في بلدان كان والا اقر اه ماشاء فان تنازع فيما يعلمه اجيب المعلم اه (قوله فالذي يتجه انه له اجرة الخ) واعتمد النهاية والمغنى وسم عدم استحقاقه الاجرة وفيه سم بعد نقله اى عدم الاستحقاق عن العباب والتجريد ما نصه وهذا اى الخلاف في التقدير بالعمل فلو قدرت بزمان كشمس كذا وأقرأه فيه غير ما عينه فلا اجرة له وتفسخ الاجارة بمضى المدة مر اه وفي عرش هل المراد انه لا يستحق اجرة الكلمات التى فيها الخلاف بين نافع مثلاً وغيره او جميع ما علمه اياه فيه نظرو ولا يبعد الاول وان كان المتبادر من كلامه مر الثانى وينبغى ان هذا الخلاف يجرى فيما لو اقره لقراءة على قبر او قراءة ليلة عنده اه (قوله التعليل المذكور) اى بقوله لان الامر الخ (قوله نسي قبل الخ) اى سواء نسي الخ ويحتمل ان المراد اذا نسي الخ (قوله وجوب البيان) اى للزوم الاعادة أو عدمه مطلقاً والاعادة في النسيان قبل انقضاء المجلس لا بعده او قبل تمام الآية لا بعده (قوله ينسب بعده) اى التعليم (قوله فيما ذكر) اى من الوجوه والاحتمالات والترجيح (قوله فيما اذا علمه اية الخ) اى ثم نسيا (قوله ثم رأيت شيخنا الخ) مقابل قوله السابق فالذى يظهر الخ (قوله قال فان لم يكن عرف الخ) اعتمده المغنى (قوله وفيه نظر) اى فيما في البيان (قوله على الاصح) قد يقال هذا مناف لقوله السابق على ان التحقيق الخ ويجاب بان التحقيق ما يقتضيه الدليل وقد يكون خلاف المصحح لشهرته اولد هاب الا كثيرين اليه فقوله على ان التحقيق بمثابة قولهم الاوجه مدركا أو الاقوى او المختار اى من حيث الدليل اه سيد عمر (قوله كما مر آنفاً) اى بقوله بل الذى يتجه خلافه الخ (قوله وبه) اى بتوجيه النظر بقوله لانا الخ (قوله ما ذكرته اى قوله فان لم يكن غالب فالذى يظهر الخ) (قوله

من أول سورة كذا كما هو المفهوم من عبارة الشارح فلا وجه للقول بعدم الصحة ولا اعتبار الاعجاز لان الآية والايتين فيما ذكر لا ينقصان عن تعيين شعر مباح للتعليم وان كان مراده ما لو قال لتعليم قران فهذا لا يوافق عبارة الشارح اذ لا يقال في هذا انه استاجر له دون ثلاث آيات اذ ليس في هذا تعرض للآيات ولا تناسبه التعليل بما ذكر بل ان كان الماوردي يرى صحة الاستئجار للقرآن بدون تعيين فالمناسب ان يقول صح الاستئجار ويزم تعليم ثلاث آيات او اكثر ولا يكتفى مادونها وان كان لا يرى صحة ذلك للايهام فالمناسب ان يقول لم يصح للايهام اللهم الا أن يكون مراده ما لو استاجر له تعليم قرآن دون ثلاث آيات وفيه نظر ايضا لان تقييده بدون الثلاث مبين لمراده فلا وجه لعدم الصحة مع ذلك وفي شرح مر ويمكن حمل كلامه على ما لو استاجر له تعليم قران مقدر بزمن فيعتبر حينئذ ما يحصل به الاعجاز اه او قل وفيه نظر ايضا لان بعض القران قران وان لم يتصف بالاعجاز استقلاً ولا ولهذا يحرم على الجنب قراءة كلمة بل حرف مثلاً (قوله وفيه نظر) كذا مر (قوله ولا يشترط تعيين قراءة نافع مثلاً الخ) عبارة العباب ولا يتعين قراءة شيخ فيتعين غالب قراءة البلد اه فلو لم يكن في البلد غالب فهل يعتبر التعيين في العقد أو يحتمل على واحدة من القراءات وفيه نظر والثانى هو مقتضى قولهم انه لا يشترط تعيين قراءة شيخ وعلى هذا فلو طالب احدهما قراءة شيخ والاخر قراءة اخر فمن يجاب (قوله فان اقره غيره فالذى يتجه ان له اجرة المثل الخ) قد يقال بل المتحتم انه لا اجرة له لان ما اتى به ليس بالصفة المشروطة فهو متبوع به ويجب عليه تعليم المشروط ثم رأيت العباب رجحه فقال فان عينت قراءة شيخ تعينت وان اقره غيرهما فترع ويزم تعليم ما التزمه اه وعبارة تجر يد فهل له اجرة المثل او لا وجهان في الرافعى في الصداق اه وهذا في التقدير بالعمل فلو قدرت بزمان كشمس كذا وأقرأه فيه غير ما عينه فلا اجرة له وتفسخ الاجارة لمضى المدة مر (قوله ولو كان ينسب ما يتعلمه) هذا نص في أن المراد بتعليم القران تعلم نتيجته من الحفظ خلافاً لما توهمه جمع من الطلبة من ان المراد به مجرد استخراج الكلمات ومع ذلك فهذا لا يتأني ما قدمته من التردد في صحة الاجارة اذا استاجر للتعليم لا لانه ليس في قدرته وذلك لظهور

ويشترط تعيين المتعلم وإسلامه أو رجاء إسلامه ويفرق بينه وبين عدم جواز بيع نحو مصحف من يرجى إسلامه بأن ما يترتب على خلف الرجاء فيه من الامتثال أنفحش بما يترتب على (١٤٨) التعيين هنا لا رؤيته ولا اختبار حفظه نعم إن وجده فيه خارجا عن عادة أمثاله تخير كما يحتمل

ويشترط إلى قوله وفارقي المغنى وإلى الفرع في النهاية (قوله ويشترط تعيين المتعلم) كان المراد أنه يكفي وصفه بدليل لا رؤيته اه سم وقال الرشيدى قوله تعيين المتعلم أى فلا يصح استأجرتك لتعلم احدهدى اه (قوله بينه) أى بن جواز الاجارة لتعليم من يرجى إسلامه (قوله فيه) أى المبيع اه ع ش (قوله على التعليم) أى على خلف الرجاء فيه (قوله لا رؤيته) أى كإقال الغزالي مر اه سم وكذا لا يشترط تعيين الموضع الذى يقرئه فيه اه معنى (قوله إن وجده فيه) أى وجد المعلم المتعلم فى الحفظ (قوله وعلمها الخ) أى المتعاقدين وهو عطف على قوله تعيين المتعلم قال سم هذا راجع لقوله أو تعيين سور و ظاهره عدم رجوعه لما قبله من قوله ويقدر تعليم القرآن بمدة وتوقف فى ذلك مرو (قوله بما عقد عليه) شامل لكل القرآن وبعضه اه (قوله وكلا) أى إذا جهل كل منهما ولا لا فيوكل الجاهل منهما فقط ويتصور جهل الاجير فى اجارة الذمة فقط سيد عمر وكذا يتصور بان يعلم من المصحف دون الحفظ ولا يلزم من العلم من المصحف معرفة السورة التى يريد العقد عليها ع ش (قوله بانه) أى الكفيل وكذا ضمير امره (قوله ويسهل الخ) عطف على توقفه الخ (قوله بينه) أى العرف (قوله فيها) أى الخدمة (قوله اه) أى قول الهروى (قوله) انه لا تجب (أى على الموصى بمنفعته كتابا و بناء أى قياس ذلك انهما لا يدخلان فى الخدمة قول المتن (وفى البناء بين) أو يبين فى النسخة عدد الأوراق واسطر الصفحة وقدر القطع أى كونه فى نصف الفرخ أو كماله مثلا والحواشى ويجوز التقدير فيها بالمدة قال الاذرى ولا يبعد اشتراط رؤية خط الاجير وهو كما قال ولم يتعرضوا البيان دقة الخط وغلظه والاوجه اعتبارها ان اختلف فيه غرض وإلا فلا ويبين فى الرعى المدة وجنس الحيوان ونوعه ويجوز العقد على قطع معين وعلى قطع فى الذمة ولولم يبين فيه العدد اكتفى بالعرف اه نهاية وكذا فى المغنى لا قوله وبين قال ع ش قوله لا اكتفى بالعرف أى إذا كان فى محل العقد عرف مطرد وإلا فلا بد من بيان عدداه (قوله استأجر شخص) أى قوله واقفى فى النهاية (قوله) أو نحو سقف (كجدار اه ع ش قول المتن (وما يبنى به) نعم ان كان ما يبنى به حاضرا فشاهدته تغنى عن تبينه نهاية ومعنى وشرحا الروض والمنهج (قوله اه منضدا الخ) المنضد ما جعل بعضه فوق بعض والمجوف ما فيه تجويف والمسنم المملوء اه كرى عبارة الجيرى عن الحفنى قوله منضدا أى محشوا وقوله أو مجوفا أى غير محشوا وقوله أو مسنما أى على صورة سنام البعير اه (قوله أو بالزمن الخ) عبارة شرح المنهج والغرر والمغنى وان قدر بزمن لم يحتج الى بيان غير الصفة اه يعنى غير ما يبنى به وكيفية البناء (قوله كما صرح به) الى قوله وفارقي الخ متعلق بالزمن الذى زاده اه رشيدى (قوله العمرانى) كذا فى النهاية والمغنى وعبارة شرح الروض الفارقي وغيره قال الرشيدى قوله لم ر العمرانى صوابه الفارقي كما هو كذلك فى شرح الروض الذى نقل الشارح مر عبارة تمتع المتن بالحرف اه يدفع باحتمال ان شرح الروض أدخل العمرانى فى الغير (قوله وفارقي ما ذكر تقدير الحفر الخ) عبارة الروض ويتقدر الحفر وضرب اللبن والبناء بالزمن كما استأجرتك لتحفركلى أو تبنى أو تضرب اللبن لى شهرا وبالعمل فيبين فى الحفر طول النهر والبشر والقبر وعرضها وعمقها ويعرف أى الاجير الأرض أى بالرؤية اه وعبارة شرحه وقضية كلامه

ابن الرفعة وعلمها بما عقد عليه والاوكلامن يعلمه ولا يكتفى ان يفتحا المصحف ويعين قدر امته لا اختلاف المشار اليه صعوبة وسهولة وفارقي الا كنفاء بمشاهدة الكفيل فى البيع كما مر بانه توثقة للعقد لا معقود عليه ويسهل السؤال عنه فخفف امره (فرع) يصح الاستئجار للخدمة ثم ان عيننا شيئا اتبع والا اتبع العرف الا لائق بالاجير والمستأجر وكان الهروى بينه بقوله يدخل فيها اذا أطلقت غسل ثوب وخياطته وخبز وطحن وعجن وايقاد نار فى تنور وعلف دابة وحلب حلوبة وخدمة زوجة وفرش فى دار وحمل ماء ليشرب المستأجر أو يتطهر اه لكن نقل الصعلوكى عن شيوخه انه لا يدخل علف الدابة وحلب الحلوبة ويأتى أوائل الوصية بالمنافع انه لا تجب كتابة و بناء (وفى) استأجر شخص لفعل (البناء) على أرض أو نحو سقف (يبين الموضع) الذى يبنى فيه الجدار (والطول) له وهو الامتداد من احدى الزاويتين الى الاخرى (والعرض) وهو ما بين وجهى الجدار (والسمك) بفتح اوله وهو الارتفاع ان قدر بالعمل (وما يبنى

به) من حجر أو غيره (وكيفية البناء) أهو منضد أو مسنم أو مجوف (ان قدر بالعمل) أو بالزمن كما صرح به العمرانى كاصله وغيره لاختلاف الغرض به واعتمده الاذرى اخذا مما مر فى خياطة قدرت بزمن انه لا بد ان يعين ما يخطه وفارقي ما ذكر تقدير الحفر بالزمن فانه لا يشترط فيه بيان شىء من ذلك بان الغرض يختلف فى الخياطة والبناء بخلاف الحفر ولو استأجر محلا للبناء عليه

وهو نحو سقف اشترط جميع ذلك او ارض اشترط غير الارتفاع وما يبنى به وصف البناء (١٤٩) لانها تحمل كل شيء واقى ابن الرفعة في

استجار علو دكان موقوفة
لبناء عليه بجوازه ان كان
عليه حالة الوقف بناء وتقدرت
اعادته حالا وما لا يلزم
بالسفل قال وان لم يكن
عليه بناء واعتيد انتفاع
المستاجر بسطحه وكان
البناء عليه يمنع من ذلك
وتنقص بسببه اجره لم يجز
وان زاد اجرة البناء على
ما تنقص من اجرته لان ذلك
تغيير للوقف مع امكان
بقائه وان لم يوجد ذلك جاز
واعترض السبكي ما قاله من
الجواز بانه خلاف المنقول
لقولهم لو انقطع البناء
والغراس لم يجر الارض
ليبنى فيها غير ما كانت عليه
بل ينتفع بها بزرع او نحوه
الى ان تعاد لما كانت عليه
وخلاف المدرك لان الباني
قد يستولى عليه ويدعى ملك
السفل ويعجز الناظر عن
بينة تدفعه (واذا صلحت)
بفتح اللام وضما (الارض
لبناء وزراعة وغراس) او
لاثنين من ذلك (اشترط) في
صححة اجارتها (تعين) نوع
(المنفعة) المستاجر لها
لاختلاف ضررها (ويكنى
تعين الزراعة) بان يقول
للزراعة او للزراعة (عن
ذكر ما يزرع في الاصح)
فيزرع ماشاء فلهما تفاوت
انواع الزرع ومن ثم لم ينزل
على اقلها ضررا واجريا
ذلك في لغرس او لتبنى فلا
يشترط بيان افرادهما

كاصله عدم اشتراط هذه الامور في التقدير بالزمان لكن مر انه يشترط في الاجارة للخياطة شهرا يبان الثوب
وما يراد منه ونوع الخياطة وقد يفرق بان الغرض يختلف في الخياطة بخلاف الحفر او عبارة النهاية والمغنى
ويبين في الاستجار لضرب اللبن ان اذ اندر بالعمل العدد والقالب بفتح اللام طولا وعرضا وسما كان لم يكن
معروفا ولا فلا حاجة الى التبيين فان قدر بالزمان لم يحتج الى ذكر العدد كما صرح به العمراني وغيره اه
(قوله وهو نحو سقف) كجدار رسم وعش (قوله للبناء عليه) متعلق باستجار الخ (قوله بجوازه) متعلق
بقوله واقى (قوله عليه) اى العلو (قوله اعادته) اى البناء القديم (قوله ولم يلزم) اى البناء المحدث (قوله)
ولم يوجد ذلك الخ) شامل لما اذا منع من ذلك ولم ينقص بسببه الاجرة فليتامل في ذلك اه سم اى والظاهر
عدم جوازه حيث ندرعاية لشرط الواقف (قوله بانه خلاف المنقول لقولهم الخ) قديم مع ورود هذا على
ابن الرفعة لتقييده بما اذا تعذرت الاعادة حالا وما لا وهذا فيما اذا رجيت الاعادة اه سم (قوله ليبنى
الخ) والمراد به ما يشمل الغراس (قوله غير ما كانت عليه) الاولى كان عليها قول المتن (واذا صلحت الخ) اى
بحسب العادة ولا لافعال الاراضى يتاقي فيها كل من الثلاثة اه عش (قوله بفتح اللام) الى قوله وفيما اذا
في المغنى ولى قوله على انه لو قيل في النهاية (قوله نوع المنفعة) فلو اختلفا في ذلك فينبغي تصديق المالك اه
عش قول المتن (ويكنى تعيين الزراعة) (واقعة) اجر ارض للزراعة فعطلها المستاجر فنبت بها عشب
فلن يكون اجاب شيخنا بانه للمالك لان الاعيان لا تملك بعد الاجارة ولا تملك به المنافع اه دميرى اى
ومعلوم ان الاجرة التى وقع بها العقد تلتزم المستاجر لما تقدم انها يجب بقسط العين وقياس ما اجاب به اه ما
يطلع في خلال الزرع من غير بذر المستاجر كالحشيش مثلا يكون المالك الارض اه عش وفي كل من المقيس
والمقيس عليه وقفة والقلب اميل الى خلافه فليراجع (قوله فيزرع ماشاء) شامل لنحو القصب والارز مع
شدة ضرره بالنسبة لبقية انواع الزرع والوجه ان تنقيد بالمعتاد في مثل تلك الارض وإن عمم فقال تزرع
ماشئت مر اه سم عبارة عش قوله لم يزرع ماشاء اى بما جرت به العادة ولو من انواع مختلفة وفي
مرات مختلفة ثم رايته في الزيادة وفي كلامه مر الاقوى اه اى فطريق زرع ما لم يجز العادة بزرعه في تلك
الارض أن ينص عليه (قوله وأجر يا ذلك) اى الخلاف المذكور (قوله فيغرس او يبنى الخ) اى ولو
بغرس البعض وبناء البعض اه عش وفيه وقفة فليراجع (قوله او يبنى ماشاء) اى من دار او حمام او
من غيرهما وقدم ما يعلم منه انه لا بد من بيان الموضع والطول والعرض اه رشدى اقول وقياس مامر
انفاع سم وعش في اطلاق الزراعة ان يتقيد الغراس والبناء بالمعتاد في مثل تلك الارض ثم رايته سم قد

الخ قال في الروض ويتقدر الحفر وضرب اللبن والبناء بالزمان كما ستأجرك لتحفر لى او تبنى او تضرب
للبن لى شهر او بالعمل فيين في الحفر طول النهار والبر والقبر وعرضها وعمقها وليعرف اى الاجير الارض
اى بالروية ليعرف صلاحيتها ورخاوتها اه قال في شرحه قضية كلامه كاصله عدم اشتراط هذه الامور في
التقدير بالزمان لكن مر انه يشترط في الاجارة للخياطة شهرا يبان الثوب وما يراد منه ونوع الخياطة وقد
يفرق بان الغرض يختلف في الخياطة بخلاف الحفر اه وهل يكتفى بإطلاق اللبن عن بيان قدر اللبنات طولا
وعرضا وسما كان في لضرب اللبن شهر او لا عرف مطرد في قدرها كما هو ظاهر إطلاق هذه العبارة ولا بد
من بيانها فيه نظر فليراجع ثم رايته في شرح مرافئيه وبين في الاستجار لضرب اللبن ان اذ قدر بالعمل العدد
والقالب بفتح اللام طولا وعرضا وسما كان لم يكن معروفا ولا فلا حاجة الى التبيين فان قدر بالزمان لم يحتج
الى ذكر العدد كما صرح به العمراني وغيره فقول الشارح فان قدر بالزمان لم يحتج الى بيان ما ذكر اى جميعه فلا
ينافيه وجوب بيان صفته اه (قوله وهو نحو سقف) كجدار (وان لم يوجد ذلك جاز) شامل لما اذا منع من
ذلك ولم تنقص بسببه الاجرة فليتامل في ذلك (قوله واعترض السبكي ما قاله من الجواز بانه خلاف المنقول
لقولهم الخ) قديم مع ورود هذا على ابن الرفعة لتقييده بما اذا تعذر الاعادة حالا وما لا وهذا فيما اذا رجيت
الاعادة (فيزرع ماشاء) شامل لنحو القصب والارز مع شدة ضرره بالنسبة لبقية انواع الزرع والوجه ان

فيغرس او يبنى ماشاء واعترضنا بكثرة التفاوت في انواع هذين ويرد بمنع ذلك فافهم المتن اختصاص ذلك بالزراعة غير مرادو خرج به صلحت

فلا يشترط تعيينه وفيما اذا لم تصلح للزراعة يلزم غاصبها في سني الجذب اجرة مثلها في مدة الاستيلاء عليها لا مكان الانتفاع بها بنحو ربط الدواب فيها واما افتاء بعضهم بخلاف ذلك معلاله بان لا اجرة لها في ذلك الوقت وعدها غيره الى بيوت من حيث الانتفاع بالآلة في غير ايام الموسم فليس في محله لاننا لا نعتبر في تغريم الغاصب ان للغصوب اجرة بالفعل بل بالامكان فحيث امكن الانتفاع به وجبت اجرة على انه لو قيل في آلات منى لا اجرة فيها مطلقا لم يبعد لان مالكمها متعدد بوضعها ثم فلم يناسب وجوب اجرة لها لان فيه منع الناس من استيفاء منافع ارضها المباحة لهم (ولو قال) آجرتكمها (لستمتع بها بما شئت صح) ويصنع ماشاء لرضاه به لكن شرط ابن الصباغ في ارض الزراعة عدم الاضرار فيجب اراحتها اذا اعتدت كالدابته وقد يفرق بان اتعاب الدابة المضربها حرام حتى على مالكمها بخلاف الارض وظاهر ان الآدمي ليس مثلها في ذلك فلا تصح اجارته لستمتع به المؤجر ما شاء (وكذا) تصح (لو قال) له (ان شئت فازرعها) (وان شئت فاغرسها) (في الاصح) ويختير بينهما

صرح به عند قول الشارح الاتي ولا يصح لزرع وتغرس الخ (قوله لذلك) اي للثلاثة او لاثنتين منها (قوله مالو لم تصلح الا لاحدهما) اي بحسب العادة والافعال الاراضى يتاقي فيها كل من الثلاثة اوعش (قوله يلزم غاصبها الخ) لعله لا انتفاع الممكن سم على حجب فلو لم يمكن الانتفاع بها الا بالزراعة لم يستحق اجرة لمدة الغصب عش وقد يخالف ما سياتي من قول الشارح كانهما لا نالا نعتبر الخ (قوله) وعدها غيره الى بيوت منى الخ اي قال من تعدى باستعمال نحو جدر انها لا اجرة عليه لما استعمله ادهم (قوله فليس في محله الخ) عبارة النهاية ويلحق به فيما يظهر بيوت منى غير ايام الموسم لا نالا نعتبر الخ قال الرشدي اي من حيث الآلة والافاضها لا تملك وما يبنى فيها واجب الهدم ثم ذكر قول الشارح على انه لو قيل الخ فافرد (قوله مطلقا) اي في ايام الموسم وغيره (قوله منافع ارضها) اي ارض منى (قوله لكن شرط الخ) اعتمده المغنى وكذا النهاية عبارة ته لكن يشترط ان ينتفع به على الوجه المعتاد اي في تلك الارض كما مر نظيره في العارية وافتى به الوالد رحمه الله وعدم الاضرار كما قاله ابن الصباغ فعليه كما اتى به ابن الصلاح راحة الما جور على الوجه المعتاد كما في راحة الدابة ولا اثر للفرق بينهما لان اتعاب الدابة المضرب الخ اه لان العادة محكمة والتعميم محمول عليها للحقوق الضرر للمالك بخلافها واقره سم (قوله وظاهر) الى قول ائمتين ويشترط في النهاية (قوله) ان الآدمي الخ اي حرا كان او رقبة او لو قيل بالصحة والحل على ما جرت به العادة في ايجار مثله لكان له وجه اه عش (قوله) لينتفع به المؤجر) كذا في نسخ اشرار مروحين فدين قراءته بفتح الجيم فيكون من باب الحذف والايصال اي المؤجر له رشدي (قوله) ويختير الى قوله وانما اعتبر وافي المغنى (قوله) فيصنع ماشاء من زرع او غرس) يتجه ان يجوز له زرع البض و غرس البض لانه اخف قطعا من غرس الجميع الجائز له بل لو قال له ان شئت فاغرس وان شئت فابن احتمال جواز غرس البعض والبناء في البض لانه نرضى بكل من ضررى غرس الجميع وبنائه وضرر التبعض ان لم يكن اقل من كل منهما زاد عليه ويحتل من المنع لانه لا يلزم من رضاه بمحض ضرر كل رضاه بالمفق منها اذ قد يرضى بمحض ضرر ظاهر الارض كافي البناء او بمحض ضرر باطنها كافي الغرس دون المتبعض منهما فليتأمل فعل هذا اوجه سم على حجب اه عش اي الاحتمال الثاني (قوله) لتزرع وتغرس) وكذا لتزرع او تغرس باو كافي الروض قال في يتقيد بالمعتاد في مثل تلك الارض وان عمم فقال لتزرع ماشئت مر (قوله) يلزم غاصبها في سني الجذب اجرة مثلها الخ) لعله لا انتفاع الممكن (قوله) وعدها غيره الى بيوت منى) اي قال من تعدى باستعمال نحو جدر انها لا اجرة عليه اما استعمله (قوله) فليس في محله) كذا مر (قوله) وجبت اجرة ته) كذا مر (قوله) ويصنع ماشاء لرضاه به) لكن يشترط ان ينتفع به على الوجه المعتاد كما مر نظيره في العارية وافتى به شيخنا الشباب الرمى وعدم الاضرار كما قاله ابن الصباغ فعليه كما اتى به ابن الصلاح راحة الما جور على الوجه المعتاد كافي راحة الدابة ولا اثر للفرق بينهما بان اتعاب الدابة المضربها حرام حتى على مالكمها بخلاف الارض لان العادة محكمة والتعميم محمول عليها للحقوق الضرر للمالك بمخالفتها شرح مر (قوله) وظاهر ان الآدمي الخ اعتمده مر (قوله) ويختير بينهما فيصنع ماشاء من زرع او غرس) يتجه ان يجوز له زرع البض و غرس البعض لانه اخف قطعا من غرس الجميع الجائز له وغاية زرع البعض فقط انه عدول عن غرس ذلك البعض الجائز الى ما هو اخف منه ولا وجه لمنعه بل لو قال له ان شئت فاغرس وان شئت فابن احتمال جواز غرس البعض والبناء في البعض لانه نرضى بكل من ضررى غرس الجميع وبنائه وضرر التبعض ان لم يكن اقل من ضرر كل منهما ما زاد عليه ويحتل المنع لانه لا يلزم من رضاه بمحض ضرر كل رضاه بالمفق منها اذ قد يرضى بمحض ضرر ظاهر الارض كافي البناء او بمحض ضرر باطنها كافي الغرس دون المتبعض منهما فليتأمل فعل هذا اوجه (قوله) ولا يصح لتزرع وتغرس) وكذا لتزرع او تغرس وكافي الروض قال في شرحه الابهام لانه جعل له احدهما لا بعينه حتى لو قال ذلك على معنى انه يفعل ايها ماشاء صح كما نقل عن التقريب اه وقوله لانه جعل له احدهما لا بعينه مع قوله حتى الخ يعلم منه الفرق بين البطلان في لتزرع او

فيصنع ماشاء من زرع او غرس لانه نرضى بالاضر ولا يصح لتزرع وتغرس ولا ازرعها واغرسها لانهم يبين قدر كل منهما شرحه

بل قال القفال لا يصح ازرع الف و اغرس الف حتى يبين جانب كل (ويشترط (١٥١) في إجازة دابة لركوب) عينا وذمة (معرفة

الراكب بمشاهدة أو وصف تام) له بنحو ضخامة أو نحافة ليعرف زنته تخمينيا وقول الجلال البلقياني لا بد من الوزن مع الوصف ضعيف وإنما اعتبروا في نحو المحمل الوصف مع الوزن لأنه إذا عين لا يتغير والراكب قد يتغير بسمن أو هزال فلم يعتبر جمعهما فيه (وقيل لا يكفي الوصف) وتتعين المشاهدة للخبر السابق ليس الخبر كالمعاينة ولما يأتي أنه لا يكفي وصف الرضيع وأطالوا في ترجيحه لأنه الذي عليه الأكثرون بل الأول بحث لما فقط (وكذا الحكم فيما) معه من زاملة ونحوها كما باصه ولا ترد عليه خلافا لمن زعمه لأن كلامه الآتي في المحمل يفيد (يركب عليه من محمل وغيره) كسرج أو أكاف (إن) فحش تفاوته ولم يكن هناك عرف مطرد (كان) ذلك (له) أي تحت يده ولو بعارية يشترط أحدهما إن ذكر في العقد لكن المعتمد أنه لا بد منها من الرؤية مع الامتحان باليدان أمكن وألحقوا بنحو المحمل بالزاملة لا بالمحمول الآتي الاكتفاء فيه بأحد هذين لأن الفرض كان تقرر

شرحه للإهام لأنه جعل له أحدهما لا بعينه حتى لو قال ذلك على معنى أنه يفعل أيها شاء صح كأنقل عن التقريب اه وقضية هذا أي ما نقل عن التقريب الصحة في تغرس أو تبني على معنى أنه يفعل أيها شاء اه سم وما ذكره عن الروض وشرحه في المعنى مثله وقوله على معنى أنه الخ هذا يجري في التزرع وأغرس وفي ازرعها وأغرسها بالواو كما مر عن النهاية قبيل قول المصنف والامتناع الشرعي بالحسني ما يصرح به (قوله بل قال القفال) أي كما مر اه سم أي قبيل قول المتن والامتناع الشرعي الخ (قوله حتى يبين جانب كل) وإذا بين جانب كل جاز لا بدال الغرس بالزرع كما هو ظاهر لأنه أخف اه سم (قوله عينا) إلى قوله إن ذكر في النهاية إلا قوله وأطالوا إلى المتن (قوله جمعهما) أي الوصف والوزن (قوله كالمعاينة) وفي رواية كالعيان اه عش (قوله معه) إلى قوله لكن في المعنى إلا قوله ولا ترد إلى المتن (قوله من زاملة) وهي ثياب تجمع ويضم بعضها إلى بعض اه كردى أو توضع على ظهر الدابة بدل نحو السرج ويركب عليها (قوله يفيد) أي لدخوله في قوله وغيره اه معنى قول المتن (من محمل) بفتح الميم الأولى وكسر الثانية اه معنى (قوله تفاوته) أي ما يركب عليه وكذا الإشارة بقوله ذلك (قوله يشترط الخ) راجع لقوله وكذا الحكم فيما معه الخ أو فيما يركب الخ وبيان لفائدة التشبيه وكان الأنسب التفرع ولذا قال في النهاية والمعنى فيشترط معرفته بمشاهدته أو وصفه التام اه و (قوله إن ذكر) أي ما مر مما معه وما يركب عليه (قوله لكن المعتمد الخ) وفاقا للروض والبهجة وشيخ الإسلام (قوله لا بد منها) أي في نحو المحمل (قوله مع الامتحان باليد) أي فلا يكفي الرؤية بدون الامتحان ولا الوصف بدون الوزن خلافا لقضية التشبيه اه سم وظاهر صنيع النهاية والمعنى هنا اعتماد قضية التشبيه من كفاية الرؤية أو الوصف التام حيث حملنا المتن على ظاهره وأسقطنا قول الشارح لكن إلى أمالوا طرد (قوله إن أمكن) مفهومة كما يأتي عن المعنى أنه إن لم يمكن الامتحان باليد كفت الرؤية (قوله والحقوا) أي في اشتراط الرؤية مع الامتحان (قوله الاكتفاء) فاعل الآتي و (قوله فيه) أي المحمول (قوله بأحد هذين) أي الرؤية والامتحان اه سم وقال الكردى أي المشاهدة والوصف التام اه (قوله لأن الغرض الخ) لتعليل الإلحاق (قوله فلا يحيط به) أي بنحو المحمل (قوله ثم) أي في نحو المحمل (قوله وبه يرد الخ) أي بالتعليل المذكور و (قوله في ذلك) أي في الإلحاق (قوله أو من الوصف الخ) عطف على قوله من الرؤية الخ أي وصف ما يركب عليه بضيقه أو سعة اه شرحا للروض والبهجة (قوله أما لو اطرده) إلى قوله كالأول استاجرة دابة في المعنى إلا قوله لو صحن وأريقوا وادوة وقوله قال إلى المتن وقوله وزعم إلى المتن وقوله وقد يغني عن الجنس وإلى قول المتن ويجب في النهاية إلا قوله وقد يغني عن الجنس (لمعرفة)

تغرس والصحة في أن شئت فازرع وإن شئت فاغرس وتوهم بعض الطلبة من قول الروض وكذا الوأجر ليغرس أو لينى وأطلق وغرس وبني ماشاء أنه مصور بجمعه بين الصيغتين في العقد بأن قال المؤجر أجرتك لتغرس أو لتبني واستشكله بالبطالان في التزرع أو لتغرس وهو خطأ بل هو إشارة إلى مسئلتين إحداهما أجر تكسها لتغرس ولم يبين المغروس فيغرس ماشاء والثانية أجر تكسها لتبني ولم يعين ما يبني به فيبني ماشاء ولا يبعد فيهما التقيد بالاعتاد في مثل تلك الأرض من الغراس والبناء وقضية ما تقدم عن التقريب الصحة في تغرس أو تبني على معنى أنه يفعل أيها شاء (قوله بل قال القفال) أي كما مر (قوله حتى يبين جانب كل) وإذا بين جانب كل جاز لا بدال الغرس بالزرع كما هو ظاهر لأنه أخف (قوله مع الامتحان باليد) أي فلا يكفي الرؤية بدون الامتحان ولا الوصف بدون الوزن خلافا لقضية التشبيه وعبارة شرح الروض مع امتحانه الزاملة باليد كما نقله الأصل عن بغوى واقره ثم ألحق بها المحمل والعمارية لكن رد ابن الرفعة الإلحاق الخ (قوله إن أمكن) انظر مفهومه (قوله بأحد هذين) أي الرؤية والامتحان ش (قوله أو من الوصف) قال في شرح الروض بضيقه أو سعة اه (قوله أو من الوصف) عطف على من الرؤية ش (قوله ويحمل في الأولى على العرف) وبهذا يرد قول الأذرى يطلب الجمع بين هذا وبين قولهم الآتي يتبع في السرج

أنه لا عرف مطرد ثم مع فحش تفاوته إذ نحو الحشبت تفاوت ثقله فلا يحيط به العيان وبه يرد تنظير ابن الرفعة في ذلك أو من الوصف مع الوزن أمالوا طرد بما يركب عليه عرف ولم يكن للراكب فلا يحتاج لمعرفة ويحمل في الأولى على العرف ويركبه المؤجر في الثانية

على ما يليق بالدابة كما يأتي وأن أحضر الراكب ما يركب عليه ولا بد في نحو الحمل من وطاء فيه يجلس عليه وكذا غطاء له إن شرط في العقد ويعرف أحدهما بأحد ذينك ما لم يكن فيه (١٥٢) عرف مطرد في حمل الاطلاق عليه (ولو شرط) في عقد الاجارة (حل المعاليق)

جمع مععلق بضم الميم وقيل معلاق كسفرة وقد روي عن و ابريق واداة وقصعة فارغة او فيها نحو ماء او زاد قال الماوردي ومضربة ومخدة (مطلقا) عن الرؤية مع الامتحان باليد وعن الوصف مع الوزن (فسد العقد في الاصح) لا اختلاف الناس فيها قلة وكثرة ولا يشترط تقدير ما ياكله كل يوم (وان لم يشترطه) اي حمل المعاليق (لم يستحق حملها) ولا حمل بعضها وان خف كاداة اعتيد حملها على ما اقتضاه اطلاقهم وذلك لا اختلاف الناس فيها (ويشترط في اجارة العين) الدابة لركوب او حمل (تعيين الدابة) اي عدم إهمالها فلا يكفي احد هذين وزعم ان هذا معلوم من اول الفصل بتسليمه لا يمنع التصريح به (وفي اشتراط رؤيتها الخلاف في بيع الغائب) والاظهر اشتراطه وكذا يشترط قدرتها على ما استوجرت لحمله (و) يشترط (في اجارة الذمة) للركوب (ذكر الجنس والنوع) وقد يغني عن الجنس (والذكورة والانوثة) كغيره يخفى ذكر لا اختلاف الغرض بذلك ووجهه في الاخير

عبارة النهاية والمغنى الى ذكره اه ع ش (قوله على ما يليق بالدابة) من سرج وكاف أو زاملة أو غيرها اه شرح الروض (قوله يليق بالدابة) ظاهره وان لم يلق بالراكب ويوجه بان عدم تعيينه ما يركب عليه رضامنه بما يصلح للدابة وان لم يلق به وقد يقال لا بد من لياقته بكل من الراكب والدابة اه (قوله كما يأتي) اي في الفعل الاتي بعد (قوله وان احضر الخ) غاية (قوله) ولا بد في نحو الحمل الخ اي سواء شرط في العقد ام لا اه شرح الروض وبفيده ايضا اطلاق الشارح كالتنهاية والمغنى هنا وتقييد في الغطاء (قوله من وطاء) بكسر او له وهو ما يفرش في المحمل ونحوه ليجلس عليه اه شرح الروض (قوله وكذا غطاء الخ) بكسر او له وهو ما يستظل به ويتوق به من الشمس والمطر فان كان للمحمل ظرف من لبد او اديم فكالغطاء فيما ذكر شرح الروض ومعنى (قوله) ويعرف احدهما اي يشترط معرفة احدهما اي الوطاء والغطاء (قوله بأحد ذينك) اي بالرؤية او الوصف ومعنى وكردى وعش وفي سم بعد سرد عبارة الروض مع شرحه الموافقة لهذا ما نصه ولم يتعرض للامتحان مع الرؤية ولا للوزن مع الوصف وقول الشارح بأحد ذينك قد يفيد اعتبارهما وقد يناسب ذلك ما يفيد كلامه الاتي اه اي في تفسير مطلقا (قوله بضم الميم) اي واللام اه ع ش (قوله معلاق) اي بكسر الميم (قوله كسفرة الخ) عبارة النهاية والمغنى وهو ما يعلق على البعير كسفرة الخ اه (قوله قال الماوردي الخ) اي عطف على السفرة (قوله) ولا يشترط تقدير ما ياكله الخ (اي من الطعام المحمول ليؤكل في الطريق) وانما ذكر هذه المسئلة هنا لمناسبة ما افهمه المتن من اشتراط معرفة المعاليق المشروط حملها التي منها الطعام كما اشار اليه الشارح بقوله السابق وفيها نحو ماء او زاد (قوله تقدير ما ياكله) أي فيأكل على العادة لمثله فلو اتفق له عدم الاكل لضيافة او تشويش مثلا فينبغي انه لا يجبر على التصرف فيما كان ياكله في تلك المدة لان ذلك يقع كثير انعم لو ظهر منه قصد ذلك كان اشترى من السوق ما اكله وقصد ادخار ماعه من انزاد لبيعها اذا ارتفع السعر كلف نقص ما كان ياكله في تلك المدة فلو امتنع لزمه اجرة مثل حمله اه ع ش قول المتن (لم يستحق) بالبناء للمفعول نهاية ومعنى قال الرشيدى الظاهر انه ليس بممتنع اه عبارة ع ش ويجوز بناؤه للفاعل يعود الضمير للمؤجر بل هو انسب بقوله وان لم يشترطه اه و (قوله المؤجر) صوابه المستاجر (قوله وزعم الخ) مبتدأ خبره قوله لا يمنع الخ وقوله بتسليمه متعلق بالثاني (قوله) لا يمنع التصريح به) مع ان فيه توطئة لما بعده اه سم (قوله للركوب) لا للحمل بدليل قوله الاتي لا لجنس الدابة بوصفها اه سم قول المتن (ذكر الجنس) كالابل والخيول اه معنى (قوله كغيره يخفى ذكر) نشر على ترتيب اللف (قوله ووجهه) اي الاختلاف (في الاخيرة) اي الذكورة والانوثة (قوله بحر او قوطوا) اي او مملجوا البحر الواسع المشى والقطوف بفتح القاف البطيء السير والمهملج بكسر اللام حسن السير في سرعة اه معنى عبارة البجيرمي المهملجة هي بضم الميم وفتح الهاء واسكان الميم وكسر اللام ذات السير السريع زيادى والقطوف بطيئة والبحر ما بينهما اه (قوله ويجوز مجاوزة الخ) عبارة

العرف في الاصح شرح م ر (قوله) ولا بد في نحو الحمل من وطاء الخ) سواء شرط في العقد ام لا قاله في شرح الروض (قوله) ويعرف احدهما بأحد ذينك ما لم يكن الخ) عبارة الروض وشرحه ويشترط رؤية وطاء او وصفه سواء شرط في العقد ام لا وكذا الغطاء ان شرط في العقد الا ان اطرد فيه عرف فيمكن الاطلاق ويحمل على العرف ويأتي مثله في الوطاء اه باختصار ولم يتعرض للامتحان مع الرؤية ولا للوزن مع الوصف وقول الشارح بأحد ذينك قد يفيد اعتبارهما وقد يناسب ذلك ما يفيد كلامه الاتي في المضربة والمخدة (قوله) لا يمنع التصريح به) وفيه توطئة لما بعده (قوله للركوب) لا للحمل بدليل قوله الاتي لا لجنس الدابة ووصفها (قوله) وكونه ليلا او نهار الخ) عبارة الروض فرع ويتبع الشرط ولا فالعرف في سير الليل والنهار والنزول

ان الذكر اقوى والانثى اسهل ويشترط ايضا ذكر كيفية سيرها ككونها بحرا او قوطوا (ويشترط فيها) اي اجارة الدين والذمة للركوب (بيان قدر السير كل يوم) وكرهه ليلا او نهارا والنزول في عامر او صحراء لتفاوت الغرض بذلك ويجوز مجاوزة المحل المشروط والنقص عنه لحوف ظن منه ضرر دون غيره كالمواصلة واستاجر دابة ويعود عليها فانه لا يحسب عليه مدة اقامتها

المغنى

الخوف (الا ان يكون بالطريق منازل مضبوطة) بالعادة (فينزل) قدر السير (عليها) (١٥٣) مالم يشرط خلافه فان لم ينضبط اشترط بيان

المنازل او التقدير بالزمن وحده هذا كله ان كانت الطريق آمنة والا لم يحز تقدير السير فيه لانه لا يتعلق بالاختبار ذكره جمع قالا ومقتضاه امتناع التقدير بالزمان ايضا حيث لا يتعدر الاستحجار في طريق مخوفة لا منازل بها مضبوطة اه وقال الاذرعى قضية كلام الشامل صحة التقدير من بلد كذا الى بلد كذا للضرورة (ويجب في الاجار للحمل) اجارة عين او ذمة (ان يعرف المحمول) لا اختلاف تأثيره وضرره (فان حضر رآه) ان ظهر (وامتنحه بيده ان) لم يظهر كان كان في ظلمة او (كان في ظرف) وامكن تخمين الوزنه (وان غاب) او حضر (قدر بكيل) ان كان مكيلا (او وزن) ان كان موزونا ومكيلا لان ذلك طريق معرفته والوزن في كل شيء اولى لانه اضبط (و) ان يعرف (جنسه) اى المحمول المكيلا لاختلاف تأثيره في الدابة وان اتحد كيله كما في الملح والذرة اما الموزون كما اجر تكهلا لتحمل عليها مائة رطل وان لم يقل ماشئت فلا يشترط ذكر جنسه لانه رضامته باضر الاجناس بخلاف عشرة اقنرة ماشئت فانه لا يغنى عن ذكر الجنس لكثرة الاختلاف مع اتحاد السكيل واين ثقل الملح من ثقل الذرة

المغنى فان زاد في يوم على المشروط او نقصاعته فلا جبر ان من اليوم الثاني بزيادة او نقص بل يسيران على الشرط ولو اراد احدهما زيادة او نقصا لخوف اجيب ان غلب على الظن الضرر به او لخصب او لخوف ولم يغلب على الظن الضرر به فلا يجاب اه زاد الاسنى قال الزركشى وينبغي ان يجاب طالب النقص للخصب حيث لا علف وقد يدخل في الخوف انتهى اه وفي سم بعد سرد عبارة الاسنى مانصه وقضيته انه لا يجاب طالب الزيادة للخصب حيث لا علف لكن مع خوف الضرر بتركه وينبغي ان يجاب كما يفهمه اول الكلام اه قال عش ومع ذلك اى الجواز يلزمه اجرة مثل استعماله في القدر الزائد ولا شيء له في مقابلة ما نقص من المسافة ان قدر بالزمن ويحيط عنه اجرة ما نقص بان قدر بمحل العمل اه قول المتن (بالطريق الخ) اى وفي السير ليل او نهار او في النزول في عامر او صحراء عرف عبارة الروض مع شرحه ويتبع الشرط وان خالف العرف وإن لم يكن شرط فالعرف يتبع في سير الليل او النهار وفي النزول في القرى او الصحراء وفي سلوك احد الطريقين اذا كان للمقصد طريقان فان اعتدسلوكمما وجب البيان فان اطلق لم يصح العقد الا ان تساويما من سائر الوجوه فيحتمل الصحة كنظيره في النقود في المعاملة بها واقراها سم (قوله فان لم ينضبط) المناسب التانيث (قوله هذا كله) اى قول المتن ويشترط فيما الى هنا (قوله تقدير السير فيه) عبارة النهاية التقدير بالسير به اه قال الرشيدى وانظر ما مرجع لضمير في العبارتين اى النهاية والتحفة وعبارة القوت وقال القاضى ابو الطيب ان كان الطريق مخوف لم يحز تقدير السير فيه اه فرجع الضمير فيها الطريق اه اى فرجع الضمير في العبارتين الطريق الغير المأمون (قوله لانه الخ) اى السير (قوله وقال الاذرعى الخ) عبارة النهاية وقضية كلام الشامل كما افاده الاذرعى الخ اه قال عش قوله كما افاده الاذرعى الخ) وهو مقابل لما اقتضاه كلام الشيخين من البطلان مطلقا وحاصله انه يكفى التقدير في زمن الخوف بالاجارة الى بلد كذا طال زمن السير له لكثرة الخوف او قل اه (قوله صحة التقدير الخ) معتمد اه عش (قوله اجارة عين) الى الفصل في النهاية (قوله وامكن) اى الامتحان (قوله تخمين الخ) تعليل للامتحان شاه سم عبارة المغنى فان لم يمكن امتحانه باليد كفت الرؤية ولا يشترط الوزن في الحالين (نتبه) (ان كان في ظرف) يوم ان ما يستغنى عن الظرف كالا حجارو الاخشاب لا يمتحن باليد وليس مراد افلو قال وامتنحه بيده ان امكن لكان اولى اه (قوله او حضر) اسقطه النهاية والمغنى وفي السكردى قوله او حضر اى حضورا غير ما ذكر بان لم يظهر ولم يمكن امتحانه باليد اه وهذا خلاف ظاهر ما مر في الشرح وخلاف ما مر آنفا عن المغنى من كفاية الرؤية عند عدم امكان الامتحان باليد ويظهر ان الشارح افاد بهذه الزيادة ان التقدير بكيل او وزن يكفى في الحاضر كما يكفى فيه مام (قوله ان كان مكيلا) الى قوله انما لم يشترط اى المحمول في المغنى الا قوله وياتى ذلك الى قوله وفي مائة قدح (قوله اى المحمول المكيلا) اى الغائب مغنى وغرر (قوله فلا يشترط ذكر جنسه) وتقدم في المحمل انه لا يكفى ذكر وزنه عن ذكر وصفه

في القرى او الصحراء وسلوك احد الطريقين اه قال في شرحه فان اعتدسلوكمما معا وجب البيان فان اطلق لم يصح العقد الا ان تساويما من سائر الوجوه فيحتمل الصحة كنظيره في النقود في المعاملة بها اه (قوله لخوف ظن منه ضرر دون غيره) قال في الروض وشرحه وان اراد احدهما الزيادة او النقص لخصب او لخوف ولم يغلب على الظن الضرر به فلا يجاب قال الزركشى وينبغي ان يجاب طالب النقص للخصب حيث لا علف وقد يدخل في الخوف اه وقضيته انه لا يجاب طالب الزيادة للخصب حيث لا علف لكن مع خوف الضرر بتركه ينبغي ان يجاب كما يفهمه اول الكلام (قوله وامكن) اى الامتحان وقوله تخميننا تعليل للامتحان ش (قوله في المتن وجنسه) عبارة المنهاج وشرحه وشرط لمحل رؤية محمول ان حضر او امتحانه بيد كذلك او تقديره حضر او غاب بكيل في مكيل وذكر جنس مكيل اه باختصار فقول المنهاج وجنسه ليس على اطلاقه (قوله فلا يشترط ذكر جنسه) وتقدم في المحمل انه لا يكفى في المحمل ذكر وزنه عن ذكر

والفرق يمكن اه سم (قوله وقلته) عطف على كثرة من قوله لكثرة الاختلاف اه سم (قوله او كيله) عطف على وزن الخ اي او قدر بكيل المحمول كناية ففمن حنطة (قوله فيشترط رؤيته كحباله الخ) لعل هذا وقوله الاتي ويأتي ذلك فيما اذا ادخل الخ في اجارة العيين لماسياتي ان ظرف المحمول في اجارة لذة على المؤجر ولا معنى لاشتراط رؤية ما عليه او وصفه او محمولان على ما لو اشترط المستاجر الظرف من عنده ويقال فيما يأتي ايضا ان ادخله الظرف في الحساب دل على ارادته انه من عنده وهذا اقرب اه سم (قوله او وصفهما) عبارة الغرر فيعبر به المؤجر بالرؤية او الوزن اه وهي الانسب لادتن (قوله بغرائر) اي وحبال (قوله ويأتي ذلك) اي اشتراط الرؤية او الوصف ما لم يطرأ العرف فيما اذا ادخل الخ عبارة الروض مع شرحه والمعنى ويشترط فيه اي الحل ذكر الجنس للمحمول نعم لو قال مائة رطل مما شئت بل وبدون مما شئت صح العقد والتقدير بالوزن يعني عن ذكر الجنس وحسب من المائة الظرف كقوله مائة رطل حنطة بظرفها فانه يصح لزوال الغرر بذكره الوزن ويحسب منها ظرفها وان لم يذكر وزنه فان قال مائة رطل حنطة او مائة ففمن حنطة لم يحسب الظرف فيشترط معرفته بالرؤية او الوصف ان كان يختلف والا كان كما في غرائر متماثلة اطرد العرف باستعمالها حمل العقد عليها اه وهي صريحة كما ترى في انه انما يشترط معرفة الظرف عند عدم دخوله واما عند دخوله بلا ذكره كقول الشارح الاتي اما لو قال مائة رطل الخ او بذكره كما هنا الا خلافا لما في يد قول الشارح كانه في مائة من بظرفها لا بد ان يذكر جنس الظرف ولذا قال سم بعد نقل عبارة العباب والروض ما نصه وقول العباب كقوله مائة رطل حنطة بظرفها بقتضي ان المعنى فلا يحتاج الى معرفته فانظره مع قول الشارح في مائة من بظرفها لا بد ان يذكر الجنس وفي عبارة الروض المذكورة اشعار بموافقة عبارة العباب المذكورة فتأمل اه وقال السيد عمر قوله لا بد ان يذكر جنس الظرف تأمل الفرق بينه وبين قوله انفا اما الموزون الخ فان الظرف من جملة الموزونات فليتأمل تصوير هذه المسئلة مع قوله الاتي اما لو قال مائة رطل فالظرف منها اه (قوله لا بد ان يكون) اي الظرف (بما لا يختلف الخ) اي والا لا بد من معرفته بالرؤية او الوصف كما مر (قوله اما لو قال مائة رطل) اي بدون نحو حنطة (قوله فالظرف منها) اي يشترط معرفته قول المتن (اجارة ذمة) اما اجارة عين

وقلته مع اتحاد الوزن ولا يصح لتحمل عليها ماشئت بخلاش لتزرعها ماشئت لان الارض تطبق كل شيء ومتى قدر بوزن للمحمول كناية رطل حنطة او كيله لم يدخل الظرف فيشترط رؤيته كحباله او وصفهما ما لم يطرأ العرف ثم بغرائر متماثلة اي قرية التماثل عرفا كما هو ظاهر ويأتي ذلك فيما اذا ادخل الظرف في الحساب ففي مائة من بظرفها لا بد ان يذكر جنس الظرف او يقول مائة من ماشئت وفي مائة قدح بر بظرفها لا بد ان يكون مما لا يختلف عرفا كما ذكر اما لو قال مائة رطل فالظرف منها (لا جنس الدابة وصفتها) فلا يشترط معرفتها في الاجارة للحمل (ان كانت اجارة ذمة)

وصفه والفرق يمكن (قوله وقلته) عطف على كثرة من قوله لكثرة الاختلاف ش (قوله ومتى قدر بوزن للمحمول كناية رطل حنطة او كيله لم يدخل الظرف) عبارة الروض وشرحه فان قال مائة رطل حنطة او مائة ففمن حنطة لم يحسب الظرف اه (قوله فيشترط رؤيته كحباله الخ) لعل هذا في اجارة العين لماسياتي ان ظرف المحمول في اجارة الذمة على المؤجر اذا لا معنى لاشتراط رؤية ما عليه او وصفه او يحتمل هذا على ما لو اشترط المستاجر الظرف من عنده وكذا يقال فيما سياتي آتفا من ادخله الظرف في حساب فهو محمول على اجارة العين لما ذكر من انه سياتي ان ظرف المحمول على المؤجر في اجارة الذمة او يقال يحمل ماسياتي لاذ لم يشترط المستاجر ان يكون الظرف من عنده او يقال هنا حيث ادخله في الحساب دل على ارادته انه من عنده وهذا اقرب اذ يبعد ان يستاجر مائة من بظرفها او يكون الظرف خارجا عنها على المؤجر فليراجع (قوله ويأتي ذلك فيما اذا ادخل الظرف في الحساب في مائة من بظرفها الخ) عبارة العباب ويحسب الظرف من المائة فلا يحتاج الى معرفته كقوله مائة رطل حنطة بظرفها فان قال مائة رطل او مائة ففمن حنطة لم يكن الظرف منها فليعرف برؤية او وصف ان اختلف اه وعبارة الروض نعم لو قال مائة رطل مما شئت اي او بدون مما شئت صح وحسب الظرف كقوله مائة رطل حنطة بظرفها فان قال مائة رطل حنطة لم يحسب الظرف فيشترط معرفته ان كان مختلفا اه وقول العباب كقوله مائة رطل حنطة بظرفها بقتضي ان المعنى فلا يحتاج الى معرفته فانظره مع قول الشارح في مائة من بظرفها لا بد ان يذكر جنس الظرف وفي عبارة الروض المذكورة اشعار بموافقة عبارة العباب المذكورة فتأمل (قوله اما لو قال مائة رطل) بدون حنطة (قوله للاجارة للحمل) قال الاستاذ في الكنز واجارة العين للحمل يشترط فيها تعيين الدابة ورؤيته اه

الدابة لحل فيشترط رؤيتها وتعيينها كما في اجارة الدين للركوب اه معنى وفي سم عن كثر الاستاذ مثله ومرا آتفا في شرح ويشترط في اجارة الدين ما يصرح بذلك (قوله لان الغرض الخ) يؤخذ منه انه لو استاجر لنقل احمال في البحر من السويس الى جدة مثلا لا يشترط تعيين السفينة التي يحمل فيها للعلامة المذكورة لكن ينبغي اى يحملها في سفينة تليق عرفا يحمل مثل ذلك اه عش (قوله مطلقا) اى اجارة عين اودمة (قوله لان المنازل) هذا واضح عند الاون عليها بتخلفها في حجر الحسك عند الخوف عابها من التخلف اه سيد عمر ويمكن ان يقال بدخولها حينئذ في قولهم إلا أن يكون في الطريق نحو وحل (قوله عيب) اى يتخير به بين الفسخ والاجارة اه عش (قوله وجوب تعيينها) لعل المراد جنسا وصفة

﴿فصل في منافع لا يجوز الاستئجار لها﴾ (قوله في منافع) الى قوله كما ينتهي في النهاية (قوله وما يعتبر فيها) اى في المنافع الثانية قول المتن (لا تصح) اى من امام وغيره اسنى ومعنى قول المتن (اجارة) شامل للعين والذمة و (قوله مسلم) ينبغى امر تدوم المسلم شامل للامام فلو استاجره الاحاد للجهاد لم يصح وظاهره ولو اجارة ذمة وان امكنه ابدال نفسه باستئجار ذمى لانه فرعه سم على حج اه عش قول المتن (مسلم) اى ولو عبداه معنى زاد النهاية وصييا اه قول المتن (الجهاد) ومثله الماربطة كما اقى به البلقينى سم ونهاية (قوله) وصرف عائدته الاسلام الخ) اى خلافا لمن قال بالصحة حينئذاه رشيدى عبارة شرح الروض قال الزركشى وغيره هذا اى عدم الصحة إذ قصد المستاجر وقوع الجهاد عن نفسه فان قصد اقامة هذا الشعار وصرف عائدته اى فائدته الى الاسلام فوجهان الخ اه (قوله يتعين عليه) اى حقيقة بان كان مكلفا أو حكاما بان كان غير مكلف فانه يلزم على ولبه منعه من الخروج عن الصف اه عش (قوله وبفارق الخ) اى بالوقوع عن نفسه (قوله) على نحو تعميم تعين عليه اى بالنسبة للآثر المترتب عليه وهو التعلم الحاصل للتعلم فتكون الاجرة المبذولة في مقابلته ولا كذلك في الجهاد فانه ليس فيه اثر يحصل للغير واما مضرة الدين ونحوه فلا يختص به احد سيد عمر وسم (قوله من الامام فقط) ظاهره امتناع ذلك من القاضى ونحوه ايضا سم على حج قال شيخنا وهو ظاهر لان القاضى لا يجوز الافعل ما فوضه له الامام اه عش (قوله اى فيها) اتمافسره ليشمل ما اذا كانت النية لها أو لمتعلقها الذى صرح به بعداه رشيدى (قوله أو لمتعلقها) اى كالامامة سم ورشيدى فان متعلقها الصلاة عش (قوله بحيث الخ) متعلق بتجب (قوله حصولها عليها) اى حصول العبادة على النية (قوله لان القصد الخ) تعليل للتمتع ثم هو الى قوله ودخل في المعنى (قوله لا بد منه) اى فى الحصول وان لم ياتهم بتركه اه رشيدى (قوله بها) اى العبادة والجار متعلق بالمكف (قوله بكسر الخ) متعلق بالامتحان و (قوله بالا مثالا) متعلق بالكسر (قوله وغيره) اى غير المكف

﴿فصل في منافع لا يجوز الاستئجار لها﴾ (قوله في منافع لا يجوز الاستئجار لها) متعلق بتجب (قوله حصولها عليها) اى حصول العبادة على النية (قوله لان القصد الخ) تعليل للتمتع ثم هو الى قوله ودخل في المعنى (قوله لا بد منه) اى فى الحصول وان لم ياتهم بتركه اه رشيدى (قوله بها) اى العبادة والجار متعلق بالمكف (قوله بكسر الخ) متعلق بالامتحان و (قوله بالا مثالا) متعلق بالكسر (قوله وغيره) اى غير المكف

﴿فصل في منافع لا يجوز الاستئجار لها﴾ (قوله في منافع لا يجوز الاستئجار لها) متعلق بتجب (قوله حصولها عليها) اى حصول العبادة على النية (قوله لان القصد الخ) تعليل للتمتع ثم هو الى قوله ودخل في المعنى (قوله لا بد منه) اى فى الحصول وان لم ياتهم بتركه اه رشيدى (قوله بها) اى العبادة والجار متعلق بالمكف (قوله بكسر الخ) متعلق بالامتحان و (قوله بالا مثالا) متعلق بالكسر (قوله وغيره) اى غير المكف

﴿فصل في منافع لا يجوز الاستئجار لها﴾ (قوله في منافع لا يجوز الاستئجار لها) متعلق بتجب (قوله حصولها عليها) اى حصول العبادة على النية (قوله لان القصد الخ) تعليل للتمتع ثم هو الى قوله ودخل في المعنى (قوله لا بد منه) اى فى الحصول وان لم ياتهم بتركه اه رشيدى (قوله بها) اى العبادة والجار متعلق بالمكف (قوله بكسر الخ) متعلق بالامتحان و (قوله بالا مثالا) متعلق بالكسر (قوله وغيره) اى غير المكف

﴿فصل في منافع لا يجوز الاستئجار لها﴾ (قوله في منافع لا يجوز الاستئجار لها) متعلق بتجب (قوله حصولها عليها) اى حصول العبادة على النية (قوله لان القصد الخ) تعليل للتمتع ثم هو الى قوله ودخل في المعنى (قوله لا بد منه) اى فى الحصول وان لم ياتهم بتركه اه رشيدى (قوله بها) اى العبادة والجار متعلق بالمكف (قوله بكسر الخ) متعلق بالامتحان و (قوله بالا مثالا) متعلق بالكسر (قوله وغيره) اى غير المكف

بالوجوب ما لا بد منه لان القصد امتحان المكف بها بكسر نفسه بالا مثالا وغيره لا يقوم مقامه فيه ولا يستحق الاجير شيئا وان عمل طامعا

(قوله لقولهم كل ما لا يصح الاستئجار له) كان المراد لا يقبل الصحة والا فلا جارة الفاسدة تجب فيها الاجرة سم على حجة اي مع انها بصفة الفساد لا يصح الاستئجار عليها ومع ذلك يجب فيها الاجرة اه ع ش (قوله) وان عمل طامعا) ومن ذلك ما يقع لكثير من ارباب البيوت كالا مرءاهم يجعلون لمن يصلي بهم قدر ما علموا في كل شهر من غير عقد اجارة فلا يستحق المعلوم لان هذه اجارة فاسدة وما كان فاسدا الكون ليس محللا للصحة اصلا لاشيء فيه للجبر وان عمل طامعا فطريق من يصلي ان يطلب من صاحب البيت او غيره ان ينذر له شيئا معيناً مدام يصلي فيستحقه عليه اه ع ش (قوله) وألحقوا ابتك الامامة) وما جرت به العادة من جعل جامكية على ذلك فليس من باب الاجارة وانما هو من باب الارزاق والاحسان والمساخة بخلاف الاجارة فانها من باب المعاوضة انها نهاية قال ع ش قوله مر من باب الارزاق ومنه ما جرت به العادة من استئابة صاحب الوظيفة لمن يقوم مقامه فيها فيستحق ما جعله له وليس له ان يستيب غيره الا باذن من منيه وللاصيل باقى المعلوم المشروط اه عبارة البجيرمي واما من شرط له شيء في مقابلة الامامة فانه جملة فاذا استأجر المشروط له من يقوم مقامه فيها فانه يصح لان نفعه حيث دعاه على المستأجر اه حلي وهو غير نائب عنه في الامامة حيث بذل في القيام في محله فقي انا به فيه صح واستحق الجعل كما قررته شيخنا الحفني اه (قوله بتلك) اي العبادات التي تجب لها نية و(قوله الامامة) وكالات الامامة الخطابة مر اه ع ش وياتى انفاضة ما يخالفه ولعله اي ما ياتي هو الراجح (قوله ولو في نفل) كالتراويح اه حفي (قوله كالاذان الخ) ومثله الخطبة وينبغي ان يدخل في مسمى الاذان اذا استؤجر له ما جرت به العادة من الصلاة والسلام بعد الاذان في غير المغرب لانها وان لم يكن من مساهرة صار منه بحسب العرف اه ع ش وأقره الرشيدى عبارة الغرر ويدخل في الاجارة له الاقامة ولا يجوز الاجارة لها وحدها لانه لا كلفة فيها قاله الرافعي ولا يخلو عن اشكال اه (قوله) مع نحو رعاية الوقت) عبارة المغنى والنهاية لا على رفع الصوت ولا على رعاية الوقت ولا على الحيلتين كما قيل بكل منها اه (قوله) ودخل في تجب زيارة قبره الخ) صريح وجوب النية فيها ولا بعده لثبات عن الحضور عند قبره صلى الله عليه وسلم لا بذلك القصد اه رشيدى (قوله) الوقوف عنده ومشاهدته) وانظر ما تمتعه له ولو آخره وذكره بدل قوله لها لكان ظاهرا (قوله) فتدخلها الاجارة) أى اذا عينا كان كتب له بورة (والجمالة) اي وان جهلا كما مر في الحج وفي البجيرمي عن ع ش وخرج به الاستئجار للدعاء عند ذلك فانه صحيح حيث عين له ما يدعو به فان لم يعين له ذلك لم تصح الاجارة اما الجمالة على الدعاء فتصح مطلقا لصحتها على المجبول اه وعبارة النهاية بخلاف الجمالة عليه اي على الدعاء عند زيارة قبره المعظم لدخول النيابة فيه وان جهل اه قال ع ش قوله مر وان جهل قضيته عدم اشتراط تعيين ما يدعو به اه وعبارة سم ليس في كلامه أى الشارح افصح بحكم الجمالة على الزيارة وقد قال في كتاب الزيارة ما نصه ذكر اصحابنا ان الاستئجار للزيارة لا يصح لانه عمل غير مضبوط ولا مقدّر بشرع وكذا الجمالة على نفس الوقوف عند القبر المكرم لانه لا يقبل النيابة بخلافها على الدعاء عنده لقبوله النيابة ولا لاثرا للجهل به اي لانه يتسامح في انواعه قال السبكي وبقي قسم ثالث وهو ابلاغ السلام ولا شك في جواز الاجارة والجمالة عليه اه (قوله) فلا يصح الاستئجار لها الخ) في شرح مر بخلاف الجمالة عليه اي على الدعاء عند زيارة قبره المعظم لدخول

لقولهم كل ما لا يصح الاستئجار له لأجرة لفاعله وان عمل طامعا وألحقوا بتلك الامامة ولو في نفل لانه مصل لنفسه فمن أراد اقتدى به وان لم ينو الامامة وتوقف فضل الجماعة على نيتها فائدة تختص به فلا يعود على المستأجر منها شيء أما ما لا تجب له نية كالاذان فيصح الاستئجار عليه والاجرة مقابلة لجمعه مع نحو رعاية الوقف ودخل في تجب زيارة قبره صلى الله عليه وسلم للوقوف عنده ومشاهدته فلا يصح الاستئجار لها كما قاله الماوردي وغيره فزيارة قبر غيره أولى بخلاف الدعاء عند زيارة قبره المكرم لانه مما تدخله النيابة وبخلاف السلام عليه صلى الله عليه وسلم فتدخلها الاجارة والجمالة ومرارا الخ الحج ماله تعلق بذلك فراجع

واختار أبو عبد الله الأصمحي جواز الاستئجار للزيارة ونقله عن ابن سراقه (إلا الحج) والعمرة (١٥٧) فيجوز الاستئجار لها ولا حدهما

الحظ ظاهره عدم اشتراط التعيين في الاجارة للدعاء كالجماعة له وهو مخالف لما رآه نفا فليراجع ذلك للجماعة فقط (قوله واختار أبو عبد الله الأصمحي الحج) ضعيف اه ع ش قول المتن (إلا الحج) بالنصب على الاستثناء او الجر على البدلية من العبادة وهو المختار (قوله والعمرة) إلى قوله واهتمامه به في المعنى (قوله نحو الطواف) كالأحرام اه سم (قوله لوقوعهما) أي الحج والعمرة (قوله وذبح) بلا تنوين على نية الاضافة إلى اضحية اه سم (قوله لما فيها من شائبة المال) يتأمل في الصوم عن الميت اه سم عبارة الرشيدى هو تعليل للمتن كما هو عادته مر ومثله ما في معناه وإلا فالصوم عن الميت ليس فيه ذلك اه قول المتن (وتصح لتجهيز ميت الحج) (تنبيه) احتج بعضهم على جواز اخذ الاجارة على فرض الكفاية بعامل الصدقة فانها اجرة على الاصح اه معنى (قوله ومن ثم) أي من ان المراد هنا ما لا تجب له نية (قوله فصله) أي بقوله ويصح اه ع ش (قوله كصيد) ظاهره سواء قدر بالزمان كاستئجاره يوما لصيد او بمحل العمل كهذا الغزال مثلا اه ع ش (قوله في مال مونه) لعل صوابه مال مائه اه رشيدى عبارة السيد عمر لعل الاولى مائه أي من يموت الميت في حياته والموجود في أصله بخطه مونه فيمكن أن يقرأ على صيغة اسم الفاعل من باب التثنية ان ثبت استعماله اه وعبارة المعنى بمال من تزمه نفقته اه وهى سالمة (قوله ثم المياسير) لم يذكر بيت المال مع انه مقدم على مياسير المسلمين ع ش وسم (قوله فلم يقصد الاجير الحج) ولا يضرعروض تعينه عليه كالمضطر فانه يتعين إطعامه مع تغريمه البذل اه نهاية قول المتن (وتعليم القرآن) ولو استأجره على تعليم ما نسخ حكمه فقط او تلاوته كذلك صح فيما يظهر اه نهاية وكان المراد الاستئجار على تعليم ما ذكر على وجه القرآنية وأفهم عدم صحة الاستئجار على منسوخ الأمرين أي على وجه القرآنية لا مطلقا لا ينقص عن نحو الشعر مر اه سم على حج اه ع ش (قوله كله وبعضه) عبارة المعنى قد مر عن النص ان القرآن بالعريف لا يطلق إلا على جميعه فكان ينبغي تنكيره فان بعضه كذلك اه (قوله وصرح به) أي بتعليم القرآن أي بصحة الاجارة له (قوله نظرا لاستثنائه الحج) قد يقال العبادة المذكورة هي المتوقفة على النية والتعليم ليس منها ما معنى الاستثناء اه سم ويمكن ان يقال اراد بالعبادة هنا مطلق العبادة لا العبادة المذكورة في المتن (قوله ولو قال سيد) إلى المتن في النهاية لا قوله ونية الثواب إلى أو بحضرة الحج (قوله سيدقن) خرج به ما لوقال ولي صغير حر لمعلمه مثلا ما ذكر فلا ضمان عليه إذا تركه فضاع وسرق منه متاع لان الحر لا يدخل تحت اليد ومتاعه الذي اخذته منه في يد مالكه لا في يد المعلم اه ع ش (قوله وكل به صغيرا) إن كان عاجزا عن حفظ مثل ذلك العبد في العادة فواضح وإلا فحل تأمل إذ كثير من المراهقين امنع من بعض البالغين اه سيد عمر عبارة ع ش لعل المراد بالصغير هنا من من لا يقدر عادة على حفظ مثل ذلك الرقيق بخلاف المراهق النسبة لرقيق سنه نحو خمس سنين ومحلها ايضا ما لم يقل سيدة توكل به ولدا من عندك وخرج ما لم يقل له ذلك فلا يجب عليه توكل من يخرج معه للحفاظ وإن جرت به العادة اه (قوله ضمنه) هل هذا مقيد بقول المعلم ما امره السيد به ولو بالاشارة فليراجع (قوله وكذا القضاء الحج) أي وكذا يجوز الاستئجار للقضاء إن عين ما يقضى به وعليه اه كردى (قوله لقراءة القرآن عند القبر الحج) عبارة المعنى والروض مع شرحه (فرع) الاجارة للقراءة على القبر مدة معلومة او قدر معلوما جائزة للالتفاف بنزول الرحمة حيث يقر القرآن ويكون الميت كالحى الحاضر سواء اعقب القراءة

عن ميت أو معضوب كما مر ويتبعهما صلاة ركعتي نحو الطواف لوقوعهما عن المستاجر (وترفة زكاة) وكفارة وذبح وترفة أضحية وهدي وصوم عن ميت وسائر ما يقبل النيابة وان توقف على النيابة لما فيها من شائبة المال (وتصح) الاجارة لكل ما لا تجب له نية كما أفهمه كلامه ومن ثم فصله عما قبله المستثنى من المنطوق فتصح لتجهيز ميت مباح كصيد (لتجهيز ميت ودفعه) عطف خاص على عام وإن تعين عليه لان مؤن ذلك في تركته اصاله ثم في مال مونه ثم المياسير فلم يقصد الاجير لفعله حتى يقع عنه (وتعليم القرآن) كله أو بعضه وإن تعين عليه للخبر الصحيح إن احق ما اخذتم عليه اجرا كتاب الله وصرح به مع علمه بما قدمه في تقريره نظر الاستثناء من العبادة واهتمامه به لشهرة الخلاف فيه وكثرة الاحاديث الدالة بظاهرها على امتناعه كما بينتها مع ما يعارضها ومع مسائل عزيزة النقل تتعلق بالتعليم والمعلمين في تأليف مستقل ولو قال سيدقن صغير لمعلمه لا تدعه يخرج لقضاء الحاجة إلا مع وكيل ووكل به صغير افهر بضمنه لانه مفرط ولا تصح لقضاء

ولا لتدريس علم أو إعادته إلا ان عين المتعلم وما يعلمه وكذا القضاء على الاوجه ويصح الاستئجار لقراءة القرآن عند القبر

بالدعاء له أو جعل أجر قراءته له أم لا فتعود منفعلة القراءة إلى الميت في ذلك ولأن الدعاء يلحقه وهو بعدها أقرب إجابة أو أكثر بركة ولا نه إذ جعل أجره الحاصل بقراءته الميت فهو دعاء بحصول الأجر له فينتفع به فقول الشافعي أن القراءة لا تصل إليه محمول على غير ذلك اهـ (قوله أو مع الدعاء الخ) أي الميت أو المستاجر اهـ
 نهاية (قوله أو مع الدعاء) عطف على عند القبر وكذا قوله بعد أو بحضرة المستاجر أي وعند غير القبر مع الدعاء (قوله له) أي للقارئ متعلق بحصول (قوله أو بغيره) عطف على يمثل أي كالمغفرة رشدي وسم (قوله أو بغيره) ينبغي أن يعين له ليصح الاستئجار وترفع الجاهالة اللهم إلا أن يقال الدعاء هنا غير معقود عليه وإنما المعقود عليه القراءة والدعاء تابع ولعل هذا وجه نعم في قوله والحق بها الخ ينبغي تعيين الذكر والدعاء لانه المعقود عليه اهـ سيد عمر (قوله لغو) أي فلا يصح الاستئجار لقراءة القرآن مع نية الثواب للميت مثلاً عند غير القبر وبغير حضرة نحو المستاجر ومن غير دعاء له أو ذكره في القلب حالة القراءة (قوله) وإن اختار السبكي (الخ) وافقه شرح الروض وبسط في ترجيحه وسيأتي عن السيد عمر ما يؤيده (قوله وكذا أهديت قراءتي الخ) (فرع) في فتاوى السيوطي مسألة شخص حج حجة نافلة فقال له آخر يعني ثواب حجك بكذا فقال له بعثك فهل ذلك صحيح ينتقل ثواب ذلك إليه وإذا قال شخص لاخر أقر إلى كل يوم مائيس من القرآن واجعل ثوابه لي وجعل له على ذلك ما لا مالم لو ما ففعل ثواب القراءة للمجموع له الجواب أن مسألة الحج وسائر العبادات باطلة عند الفقهاء أمام مسألة القراءة فإثارة إذا شرط الدعاء بعدها انتهى اهـ سم (قوله خلا فالجمع ايضاً) ومنهم شرح الروض والمغنى كما مر انما (قوله ومع ذكره في القلب حالتها) أي حالة القراءة ظاهره انه لا يكفي مجرد كون القراءة بحضرة من ذكره وقد يقال قياس ما تقدم في القراءة عند القبر بخلافه فإن كان قوله ومع ذكره الخ وجهاً مستقلاً ليس من تمامه ما قبله فلا إشكال اهـ سم أقول قوله ومع ذكره الخ في بعض نسخ الشارح الصحيحة بأو عبر النهاية بالو أو ثم قال وسيأتي في الوصايا ما يعلم منه أن وجود استحضاره بقلبه أو كونه محض تهكاف وإن لم يجتمعا اهـ وقال الرشدي قوله لم وسيأتي في الوصايا ما يعلم منه الخ أي خلاف ما افاده قوله قبل أو بحضرة المستاجر ومع ذكره الخ من اعتبار اجتماعهما فالحاصل صحة الاجارة في أربع صور القراءة عند القبر والقراءة لا عنده لكن مع الدناء عقبها والقراءة بحضرة المستاجر والقراءة مع ذكره في القلب وخرج بذلك القراءة لا مع أحد هذه الاربعة وسيأتي قبيل الفصل ما يفيد عدم صحة الاجارة له أو اماماً في حاشية الشيخ من اعتماد الصحة في الاتي فلم ادر ما خذه اهـ أقول وظاهر كلام سم اعتماد الصحة ايضاً وفي عرش قوله ومع ذكره في القلب ينبغي الاكتفاء بذكره في القلب في اول القراءة وإن غاب بعد حيث لم يوجد صار في كافي نية الوضوء مثلاً حيث اكتفى بها عند غسل جزء من الوجه وإن لم يوجد استحضرها في بقیته اهـ (قوله كاذكره بعضهم) عبارة النهاية كأفاده السبكي اهـ (قوله وذلك) أي صحة الاستئجار لقراءة القرآن الخ (قوله لان موضعها) أي القراءة هذا راجع للصورة الاولى والثالثة (قوله وتنزل الخ) عطف على بركة و (قوله والدعاء) عطف على موضعها وكذا قوله والحاضار الخ عطف عليه لكنهما راجع للاربعة (قوله لمحض الذكر) أي كالتلهيل سبعين الف مرة المشهور بالعتاقة الصغرى (قوله والدعاء عقبه) ظاهره انه شرط لصحة الاستئجار للذكر وان لا يقوم مقامه نحو كونه عند القبر (قوله)

أو مع الدعاء يمثل ما حصل من الاجر له أو بغيره عقبها عين زماناً أو مكاناً أولاً ونية الثواب له من غير دعاء لغو خلا فالجمع وإن اختار السبكي ما قالوه وكذا أهديت قراءتي أو ثوابها له خلا فالجمع ايضاً أو بحضرة المستاجر أي أو نحو ولده فيما يظهر ومع ذكره في القلب حالتها كما ذكره بعضهم وذلك لان موضعها موضع بركة وتنزيل رحمة والدعاء بعدها أقرب إجابة واحضار المستاجر في القلب سبب لشمول الرحمة له اذا نزلت على قلب القارئ والحق بها الاستئجار لمحض الذكر والدعاء عقبه وما اعتيد في الدعاء بعدها من جعل ثواب ذلك أو مثله مقدماً الى حضرته صلى الله عليه وسلم أو زيادة في شرفه

أعقب القراءة بالدعاء له أو جعل أجر قراءته له أم لا اهـ (قوله أو مع الدعاء) عطف على عند القبر وكذا قوله بعد أو بحضرة المستاجر شـ (قوله أو بغيره) عطف على يمثل والغير كالمغفرة شـ (قوله ومع ذكره في القلب حالتها) أي القراءة ظاهره انه لا يكفي مجرد كون القراءة بحضرة من ذكره وقد يقال قياس ما تقدم في القراءة عند القبر بخلافه فإن كان قوله ومع ذكره الخ وجهاً مستقلاً ليس من تمامه ما قبله فلا إشكال (فروع) في فتاوى السيوطي مسألة شخص حج حجة نافلة فقال له آخر يعني ثواب حجك بكذا فقال له بعثك فهل ذلك صحيح وينتقل ثواب ذلك إليه وإذا قال شخص لاخر أقر إلى كل يوم مائيس من القرآن واجعل ثوابه لي وجعل له على ذلك ما لا معلوماً ففعل فهل ثواب القراءة للمجموع له الجواب اماماً مسألة الحج وسائر العبادات باطلة عند الفقهاء

جائز كما قاله جماعات من المتأخرين بل حسن مندوب اليه خلافا لمن فيه لانه صلى (١٥٩) الله عليه وسلم أذن لنا بامر به نحو سؤال الوسيلة

له في كل دعاء له بما فيه زيادة تعظيمه وحذف مثل في الاولى كثير شائع لغة واستعمالا نظير ما مر في بما باع به فلان فرسه وليس في الدعاء بالزيادة في الشرف ما يوهم النقص خلافا لمن وهم فيه ايضا كما بينته في الفتاوى وفي حديث ابى المشهور كم اجعل لك من صلاتي أى دعائى أصل عظيم في الدعاء له عقب القراءة وغيره من الزيادة في شرفه ان يقبل الله عمل الداعي بذلك وبثيبه عليه وكل من أثيب من الامة كان له صلى الله عليه وسلم مثل ثوابه مضاعفا بعدد الوسايط التي بينه وبين كل عامل مع اعتبار زيادة مضاعفة كل مرتبة عما بعده في الاول ثواب ابلاغ الصالحين وعمله وفي الثانية هذا ابلاغ التابعي وعمله وفي الثالثة ذلك كله ولم يبلغ تابع التابعي وعمله وهكذا وذلك شرف لا غاية له ﴿فرع﴾ استوجب لقراءة فقر اجنبوا ولو ناسيا لم يستحق شيئا لان القصد بالاستتجار لها حصول ثوابها لانه اقرب الى نزول الرحمة وقبول الدعاء عقبها والجنب لا ثواب له على قرأته بل على قصده في سورة النسيان كن صلى بنجاسة ناسيا لا يثاب على افعال الصلاة المتوقفة على الطهارة بل على مالا

بعدها) أى قراءة القرآن (قوله جائز الخ) يؤخذ منه جعل ثواب ذلك أو مثله في صحيفة فلان سم على حج اه رشيدى وفي عرش (فائدة) وقع السؤال عما يقع من الداعين عقب الختمات من قولهم اجعل اللهم ثواب ما قرأت زيادة في شرفه صلى الله عليه وسلم ثم يقول واجعل مثل ثواب ذلك واضعاف امثاله الى روح فلان وفى صحيفته او نحو ذلك هل يجوز ام يتمتع لما فيه من اشعار تعظيم المدعوله بذلك حيث اعتنى به فدعاه باضعاف ما دعا به للرسول صلى الله عليه وسلم اقول الظاهر الجواز لان الداعى لم يقصد بذلك عظيما لغيره صلى الله عليه وسلم بل كلامه محمول على اظهار احتياج غيره لرحمته سبحانه وتعالى فاعتناؤه به للاحتياج المذكور وللإشارة الى انه صلى الله عليه وسلم لقرب مكانته من الله تعالى الاجابة بالنسبة له بحقيقة وغيره بعدد ثبته عما اعطيه صلى الله عليه وسلم لا تتحقق الاجابة له بل قد لا تكون مظونة فناسب تاكيد الدعاء له وتكرير رجاء الاجابة (قوله بنحو سؤال الخ) متعلق بالامر والاولى بسؤال نحو الوسيلة او بنحو امره بسؤال الخ (قوله في كل دعاء الخ) متعلق باذن (قوله بما الخ) متعلق بدعاء (قوله وحذف مثل الخ) قديقال ما الداعى الى ذلك وأما التقدير في مسألة البيع فضرورى فليتأمل فان الوارد في نقل حسنات الظالم الى ديوان المظلوم مشعر بانه لا منع في نقل الثواب عن العامل الى غيره شرعا ووقع لبعض العارفين انه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال له يا رسول الله انى جعلت لك ثواب اورادى او نحو ذلك فقال له عليه السلام ابقى لنفسك كذا وكذا اه سيد عمر (قوله وفي حديث انى الخ) خبر مقدم لقوله اصل عظيم (قوله عمل الداعى بذلك) اى با جعل ثواب ذلك او مثله زيادة الخ وعمله شامل لقراءته ودعائه بعدهما وغيرهما (قوله فى الاول الخ) مفرع على قوله وكل من أثيب من الامة الخ (قوله ثواب ابلاغ الخ) أى مثله أخذ اماما بل عشرة أمثاله باعتبار أقل مراتب المضاعفة كما اشار اليه بقوله مع اعتبار زيادة الخ (قوله وفى الثانية هذا الخ) لعل المشار اليه هنا وفيما ياتى الابلاغ فقط فان الظاهر ان سبب ابلاغ وعمل كل طبقة ابلاغ الطبقة التي قبلها فقط دون عملها ولعل قول المحشى سم العلامة قوله وفى الثانية هذا يتأمل جدا اه مبناه ان المشار اليه كل من الابلاغ والعمل كما هو المتبادر ويحتمل ان وجه التامل ان المناسب ان يقول مائة امثال هذا اى باعتبار أقل مراتب المضاعفة الحاصلة للصالحين ثم له صلى الله عليه وسلم (قوله حصول ثوابها) اى مثل ثوابها كما بين من قوله السابق آتفا وحذف مثل الخ اه كرى وفيه تأمل (قوله لانه) اى حصول ثوابها (قوله والجنب لا ثواب له الخ) اى حتى يقصد حصول مثله للبيت مثالا بالاستتجار (قوله لا تحصيل) من التحصيل (قوله المذكور) وهو ثواب القراءة (قوله

وأما مسألة القراءة فحاضرة اذا شرط الدعاء بعدها المال الذى ياخذ منه باب الجمالة وهى جمالة على الدعاء لا على القراءة فان ثواب القراءة للقارى ولا يمكن نقله للبدعوله وانما يقال له مثل ثوابه فيدعو بذلك ويحصل له ان استجاب الله الدعاء وكذا حكم القارى بلا جمالة في الدعاء (مسئلة) فيمن يقرأ اختتام من القرآن باجرة هل يحل له ذلك وهل ما ياخذ منه الاجرة من باب التكبس والصدقة الجواب نعم يحل له اخذ المال على القراءة والدعاء بعدها وليس ذلك من باب الاجرة والصدقة بل من باب الجمالة فان القراءة لا يجوز الاستتجار عليها لان منفعتها لا تعود للمستاجر لما تقرر في مذهبي أن ثواب القراءة للقارى لا للقرؤه وتجاوز الجمالة عليها ان شرط الدعاء بعدها والا فلا تكون الجمالة على الدعاء لا على القراءة هذا مقتضى قواعد الفقه وقرره لنا اشياخنا وفي شرح المهذب انه لا يجوز الاستتجار لزيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم وتجاوز الجمالة ان كانت على الدعاء عند زيارة قبره لان الدعاء تدخله النيابة ولا يضر الجهل بنفس الدعاء ان كانت على مجرد الوقوف عنده ومشاهدته فلا لانه لا تدخله النيابة اه ومسئلة القراءة نظيره اه كلام السيوطى ولا يخفى ما فيه مما ذكره الشارح وغيره ومنه منع الاستتجار على القراءة واقتضاء منع الجمالة على الزيارة والاستتجار للدعاء عند القبر المكرم (قوله جائز) قد يؤخذ منه اجعل ثواب ذلك او مثله في صحيفة فلان (قوله بل حسن مندوب اليه الخ) كذا شرح مر (قوله وفى الثانية هذا) يتأمل جدا

يتوقف عليها كالقراءة والذكر والخشوع وقصده فعل العبادة مع عذره فن اطلق اثابة الجنب الناسى يحمل كلامه على اثابته على القصد لا غير وإثابته عليه لا تحصيل غرض المستتجار المذكور ويؤيد عدم الاعتماد بقراءته عدم نذب سجود التلاوة

لها كإمرو وقولهم لو نذرنا فقرأ أجانبنا (١٦٠) يجوز أنه لأن القصد من النذر التقرب والمعصية أي ولو في الصورة لتدخل قراءة الناس

لا يتقرب بها وبه فارق البر
بقراءة الجنب سواء أنص
في حلقه على القراءة وحدها
أو مع الجنابة ولغا النذران
نص فيه عليها مع الجنابة
ويظهر أن المستاجر لتعليم
القرآن مستحق وإن كان
جنباً لأن الثواب هنا غير
مقصود بالذات وإنما المقصود
التعليم وهو حاصل مع الجنابة
واقى بعضهم بأنه لو ترك من
القراءة المستاجر عليها آيات
لزومه قراءة ما تركه ولا يلزمه
استئناف ما بعده وإن من
استؤجر لقراءة على قبر لا
يلزمه عند الشروع أن
ينوي أن ذلك عما استؤجر
عنه أي بل الشرط عدم
الصارف فإن قلت صرحوا
في النذر بأنه لا بد أن ينوي
أنها عنه قلت هنا قرينة
صارفة لوقوعها عما استؤجر
له ولا كذلك ثم ومن ثم لو
استؤجر هنا لمطلق القراءة
وصحناه احتاج للنية فيما
يظهر أو لا لملطفتها كالقراءة
بحضرته لم يحتاج لها فذكر
القبر مثال (و) تصح الاجارة
من الزوج وغيره لحره أو
أمة ولو كافر أن أمنت على
الأوجه (لحضانة) وهي
الكبرى الآتية في كلامه
من الحضانة وهو من الإبط
إلى الكشف لأن الحاضنة
تضمه إليه (وارضاع) ولو
للها (معا) وحينئذ المعقود
عليه كلاهما لأنهما
مقصودان (ولا أحدهما

لها) أي لقراءة الجنب (قوله وقولهم الخ) عطف على عدم نذب الخ (قوله لو نذرنا) أي القراءة (قوله
والمعصية) مبتدأ خبره قوله لا يتقرب بها والجملة حال من القصد على مختار سيويوه (قوله لتدخل الخ) تعليل
للتعميم بالغاية (قوله وبه فارق الخ) أي يكون القصد من النظر التقرب الخ (قوله ولغا النذر) مستأنف اه
عش والاولى عطفه على جملة لو نذرنا فقرأ الخ (قوله أن نص) أي الناذر (فيه) أي النذر (عليها) أي
القراءة (قوله ويظهر أن المستاجر الخ) قضيته عدم انفساخ الاجارة بعروض الجنابة بل الظاهر صحة العقد
مع وجودها اه سم وقال عش وصورة المسئلة أن يلزم ذمته التعليم أو يستأجر عينه ولا ينص على أن
يقراء جنباً فينتفقد له الجنابة ويعلم معها بخلاف ما لو استأجر عينه وهو جنب ليعلمه جنباً فلا يصح لأن ما ذكر
عقد على معصية وهو فاسد لا يقال المؤجر يتمكن من التعليم بقصد الذكركر لا نأقول قصده للذكركر إنما يمنع
كون المأثري بقراءنا حين التعليم لا يراده على كون المعلم قرأنا فهو تنصيص من المستاجر على فعل المعصية
اه وفيه تأمل (قوله أن المستاجر) بفتح الجيم (قوله يستحق) أي الاجارة (قوله واقى بعضهم) اعتمده
النهاية (قوله بأنه لو ترك) (فرع) نقل أن شيخنا الشهاب الرملي أفتى بأن الاجير لقراءة القرآن لو قرأه
آية آية وعقب كل آية بتفسيرها لم يستحق شيئاً وانكر مر ذلك وقال أن صح حمل على ما لو شرط التوالى أو
قامت عليه قرينة (فرع آخر) أفتى شيخنا المذكور بجواز كتابة القرآن بالقلم الهندي وقياسه جوازه
بنحو التركي أيضاً (فرع آخر) الوجه جواز تقطيع حروف القرآن في القراءة في التعليم للحاجة إلى
ذلك سم على صحيح اه عش وقوله بالقلم الهندي الخ فيه تأمل فإن المكتوب بالقلم الهندي ونحوه إنما هو
ترجمة القرآن لأن نفسه (قوله لزومه قراءة ما تركه الخ) فلو لم يقرأ سقط ما يقابل المتروك من المسمى اه عش
(قوله قلت هنا قرينة الخ) أن كانت كونه عند القبر فقد يرد ما لو نذر القراءة عنده اه سم (قوله لو وقعها)
متعلق بصارفة (قوله عما استؤجر له) متعلق بوقوعها أي أنها تصرف القراءة عما استؤجر له عن غيره اه
رشدي (قوله وصحناه) أي وهو الراجح اه عش وعبارة الرشدي قوله وصحناه أي خلاف ما مر من
الحصر في الصور الأربع اه (قوله وتصح الاجارة) إلى التنبه في النهاية (قوله أن أمنت) ببناء المفعول
(قوله من الحضانة) بكسر الحاء (قوله إلى الكشف) هو اسم لما تحت المحاصرة اه عش قول المتن
(وارضاع) شامل لما لو كانت المرضعة صغيرة لم تبلغ تسع سنين خلافاً لما في البيان شرح مر اه سم
واعتمد المغنى ما في البيان من اشتراط بلوغ المرضعة تسع سنين (قوله ولوللبا) بالقصر اه عش قال المغنى
ظاهر كلام المصنف صحة الاجارة على إرضاع اللبا وهو كذلك وإن كان إرضاعه واجبا على الأم كما يعلم من
باب النفقات خلافاً للزركشي اه (قوله لأن الحضانة الخ) عبارة المغنى أما الحضانة فأنواع خدمة وأما
الارضاع فلقوله تعالى فإن أرضعن لكم آية وإذا جاز الاستئجار للارضاع وحده فله مع الحضانة أولى

(قوله ويظهر أن المستاجر لتعليم القرآن مستحق وإن كان جنباً) اعتمدهم وقضيته عدم انفساخ الاجارة
بعروض الجنابة بل الظاهر صحة العقد مع وجودها وقضية ما تقدم من انفساخ الاجارة بطر وحيز من
استؤجر لتخدمة مسجد أنها لو خدمته مع الحيض لم تستحق الاجارة والالم تنفسخ الاجارة وقد يشك على
مسئلة الجنب المذكورة لأن مقصود الخدمة حاصل مع الحيض إلا أن يفرق بأن الجنب يمكنه دفع اثم القراءة
بأن لا يقصد القرآنية والحائض لا يمكنها دفع اثم المكث بالاختيار نعم إن كانت الخدمة بدون مكث ككنس
أمكن بدونه فلا يبعد عدم الانفساخ بطر والحيض (قلت هنا قرينة صارفة) أن كانت كونه عند القبر فقد
يرد ما لو نذر القراءة عنده (فرع) نقل أن شيخنا الشهاب الرملي أفتى بأن الاجير لقراءة القرآن لو قرأه آية آية
وعقب كل آية بتفسيرها لم يستحق شيئاً وانكر مر ذلك وقال أن صح حمل على ما لو شرط التوالى أي أو قامت
عليه قرينة (فرع آخر) أفتى شيخنا المذكور بجواز كتابة القرآن بالقلم الهندي وقياسه جوازه بنحو التركي
أيضاً (فرع آخر) الوجه جواز تقطيع حروف القرآن في القراءة في التعليم للحاجة إلى ذلك (قوله أن أمنت
على الأوجه) اعتمده مر (قوله من الحضانة) بكسر الحاء (قوله في المتن وارضاع) وشمل كلام المصنف ما لو

وهي وضعه في الحجر والقامه
للثدى وعصره له لتوقفه
عليها ومن ثم كانت هي
المعقود عليها واللبن تابع
اذا الاجارة موضوعة للمنافع
وانما الايعان تتبع للضرورة
وانما صحت له مع نفيا توسعة
فيه لمزيد الحاجة اليه
ويجب في ذلك تعيين مدة
الرضاع ومحلها هو بيته لانه
احفظ له او بيت الممرضة
لانه اسهل فان امتعت من
ملازمة ماعين او سافرت
تخير ولا اجرة لها من حين
الفسخ والصبي يرؤيته او
وصفه على ما في الحاوى
لاختلاف شره باختلاف
نحو سنة وتكاف الممرضة
أكل وشرب كل ما يكثر
اللبن وترك ما يضره كوطء
حليل يضر والاختيار وعدم
استمرار الطفل لبنها لعله
فيه عيب يتخير به المستاجر
ولو سقته لبن غير هاءى اجارة
ذمة استحققت الاجرة او عين
فلا (والاصح انه) اى
الشان (لا يتبع أحدهما)
اى الارضاع والحضانة
الكبرى (الاخر)
لاستقلالهما مع جواز استقلال
كل منهما بالاجارة (والحضانة)
الكبرى (حفظ صبي) اى
جنسه الصادق بالاثني
والحنثي (وتعده بغسل
رأسه وبدنه وثيابه ودهنه)
بفتح الدال (وكحله وربطه
في المهد وتحريكه لينام
ونحوها) لاقتضاء اسم

والحاجة داعية الى ذلك اه (قوله ويدخل) الى قوله فان امتعت في المعنى الا قوله وانما الى ويجب (قوله)
فيه) اى الارضاع (قوله لتوقفه عليها) اى الارضاع على الحضانة الصغرى (قوله كانت هي) اى الحضانة
الصغرى (قوله وانما صحت له) اى الارضاع اه ع ش (قوله مع نفيا) اى عدم ذكرها لما سياتى مر
من انه لو استاجرها للارضاع ونفى الحضانة الصغرى لم يصح لكن لم يذكر التحفة قوله مر ولو استاجرها
للارضاع الخ وعبر هنا بمثل ما عبر به الشارح مر فكتب عليه سم مانصه قوله وانما صحت مع نفيا الخ
ظاهره مع نفى الصغرى وكلام الروضة صريح فيه لكن وصف في شرح الروض الحضانة في قوله وان نفى
الحضانة جاز بقوله الكبرى وعبارة الزركشى فان استاجر للرضاع ونفى الحضانة فالاصح الصحة ثم قال وخص
الامام الخلاف بنفى الحضانة الصغرى واما بنفى الحضانة الكبرى فلا خلاف في جوازه واقر اه لكن في الكفاية
عن القاضي الحسين جريان الخلاف فيها ايضا اه ع ش اقول وظاهر صنيع المعنى موافق لما في
النهاية من عدم صحة الاجارة مع نفى الحضانة الصغرى (قوله ويجب في ذلك) اى في الاستئجار للارضاع (قوله)
بيته) اى الصبي (قوله ولا اجرة لها من حين الفسخ) ظاهره وان لم تعلم به سم وع ش اى وان ارضعت
رشيدى (قوله والصبي) عطف على مدة الرضاع (قوله على ما في الحاوى) عبارة النهاية والمعنى كافى الحاوى
اه (قوله باختلاف نحو سنة) اسقط النهاية والمعنى لفظة النحو وقال الرشيدى قوله مر باختلاف سنة قد
يؤخذ منه ان المراد بوصفه ذكر سنة فليراجع اه (قوله وتكلف الممرضة اكل وشرب كل ما يكثر اللبن)
قاله الراعى وقال ابن الرفعة الذى قاله الماوردى اى الصيمرى والرويانى ان له اى المكترى منعها من اكل
ما يضر للبنها اه وهذا أظهر معنى واسنى (قوله ما يكثر اللبن) ينبغى ان المراد الكثرة الى حد الكفاية لا غير
فليراجع اه رشيدى (قوله كوطء حليل يضر) والاقرب انها تصير ناشرة بذلك فلا تستحق نفقة وان ذن
الزوج لها في ذلك قياس على ما لو اذن لها في السفر لحاجتها وحدها وغاية الاذن لها في ذلك سقوط الاثم عنها
فقط وان الزوج يحرم عليه الوطء وان خاف العنت لما فيه من الاضرار بالولد المؤدى الى قتله فيجوز له نكاح
الامة حينئذ ونقل عن بعض اهل العصر خلاف ما قلناه في المسئلة الاولى فاحذره اه ع ش (قوله وعدم
استمرار الخ) مبتدأ خبره عيب اى عدم كون اللبن مريثا له اى محمود العاقبة عيب اه كرى عبارة المعنى
اذ لم يقبل الرضيع ثديها في انفساخ الاجارة وجهان في تعليق القاضي وينبغى عدم الانفساخ وثبت
الخيار وفي الحاوى والبحران الطفل اذا لم يشرب لبنها لعله في اللبن فهو عيب يثبت للمستاجر الفسخ اه
(قوله ولو سقته) الى قوله اما الدهن في المعنى (قوله اما الدهن الخ) لم ار من تعرض للكحل ونحو ماء واشنان
لغسله وغسل ثوبه وينبغى ان يكون حكمه حكم الدهن اه سيد عمر عبارة ع ش وينبغى ان مثل الدهن في
كونه على الاب اجرة القابلة لعلها المتعلقة باصلاح الولد كقطع سر ته دون ما يتعلق باصلاح الام مما جرت به
العادة من نحو ملازمة ما قبل الولادة وغسل بدنهما وثيابهما فانه عليها كسر فهاما تحتاج اليه للمرض اه (قوله)
ف قيل على الاب وقيل الخ) وجمع المعنى بينهما بما نصه واما بالضم ففي الروضة كاصلها انه على الاب فان جرى

كانت الرضعة صغيرة لم تبلغ تسع سنين خلافا لما في التبيان شرح مر (قوله وانما صحت له مع نفيا) ظاهره
مع نفى الصغرى وكلام الروضة صريح فيه لكن وصف في شرح الروض الحضانة في قوله وان نفى الحضانة جاز
بقوله الكبرى وعبارة الزركشى فان استاجر للرضاع ونفى الحضانة فالاصح الصحة ثم قال وخص الامام
الخلاف بنفى الحضانة الصغرى فاما بنفى الحضانة الكبرى فلا خلاف في جوازه واقر اه لكن في الكفاية عن القاضي
الحسين جريان الخلاف فيها ايضا اه وعبارة شرح مر ولو استاجرها للارضاع ونفى الحضانة الصغرى لم
يصح اه (قوله ولا اجرة لها من حين الفسخ) ظاهره وان لم تعلم به (قوله والصبي) عطف على مدة الرضاع ع ش
(قوله او وصفه الخ) كذا شرح مر (قوله وتكلف الممرضة الخ) جزم به الروض ومر (قوله اما الدهن بالضم
الخ) سكت عن الكحل بالضم وسياتي حكمه بالنسبة للكحل (قوله الذى يتجه الاول) اعتمده مر (قوله)

عرف البلد بخلافه فوجهان اه والظاهر منهما اتباع العرف اه (قوله إذا العادة في ذلك لا تنضب) قد يقال اطلاق عدم الانضباط محل تأمل فقد ينضب ويطر في بعض المواضع اه سيد عمر عبارة سم قد يقال عدم انضباطها لا يوجب انه على الاب بدليل ما يأتي في الزيادة اه (قوله أي الحضانة الكبرى) إلى التنبيه في المعنى (قوله فيسقط قسطه) بان تعتبر نسبة اجرة مثل الارض لمجموع اجرتي الارض والحضانة ويؤخذ مثل هذه النسبة من المسمى عرش اه بجري قول المتن (حبر الخ) بكسر الخاء اسم للبداد وكذلك كورات فياذ كرقلم النساخ ومرود الكحل وبرة الخياط ونحوها سني ومعنى زاد النهاية ومرهم الجرائحي وصابون وماء الغسال اه (قوله وهو النساخ) اما بيع الورق فيقال له كاغدى اه معنى (قوله) مع أن وضع الاجارة الخ) وأمر اللبن على خلاف القياس للضرورة نهاية ومعنى قول المتن (صحح الرافعي الخ) اعتمده الروض وشيخ الاسلام والنهاية والمعنى قول المتن (الرجوع فيه) أي المذكور اه معنى (قول المتن إلى العادة) أي العرف اه روض (قوله من الشرح) أي الشرح الكبير للرافعي (قوله) وقد يجاب بانه هنالم يترجح الخ) خلافا للنهاية وشرحي الروض والبهجة (قوله فان اضطربت العادة) أي أو لم يكن عرف كما فهم بالاولى معنى وشرح الروض قول المتن (وجب البيان) وحيث شرطت على الاجير فلا بد من التقدير في نحو المرهم وأخواته فان شرطه مطلقا فسد العقد بخلاف ما لو اقتضى العرف كونه على المستاجر وشرط عليه فلا يجب عليه ذلك شرح مر وقوله وحيث شرطت يخرج ما لو كانت عليه بالعرف اه سم قال الرشيدى قوله مر وأخواته أي ما يستهلك كالسجل بخلاف الابرة والقلم كذا ظهر فليراجع اه (قوله واهم) إلى قوله وقطع في المعنى والنهاية (قوله) اما العين فلا يجب فيها غير العمل هذا هو الوجه اه معنى زاد النهاية وفي ذكر المصنف كلام الشرح إشعار بترجيح ما فيه وهو المعتمد وإذا اوجبت الخط والصنع على المؤجر أي حيث جرت به العادة أو شرط عليه فالوجه ملك المستاجر لها فيصرف فيه كالثوب لان المؤجر اتلفه على

إذا العادة في ذلك لا تنضب) قد يقال عدم انضباطها لا يوجب انه على الاب بدليل ما يأتي في الزيادة (قوله في المتن) والصحيح انه لا يجب حبر وخيط الخ) قال في شرح الروض وكذلك كورات فياذ كرقلم النساخ ومرود الكحل وبرة الخياط ونحوها اه زاد مر في شرحه ومرهم الجرائحي وصابون وماء الغسال اه (فرع) في شرح البهجة لشيخ الاسلام ما نصه قال السبكي وإذا اوجبت الخط أو الصنع على المؤجر هل نقول ان المستاجر يملكه حتى يصرف فيه كالثوب أو ان المؤجر اتلفه على ملك نفسه أو كيف الحال وقريب منه الكلام على ماء الأرض المستاجرة للزرع والذي يظهر فيه انه باق على ملك مالكها ينتفع به المستاجر لنفسه وفي اللبن والكحل كذلك واما الخيط والصنع فالضرورة تجوز الى تقدير نقل الملك والحقوا بما تقدم الحطب الذي يوفده الحجاز ولا شك انه يتلف على ملكه اه مافي شرح البهجة ويتجه ان الخبر كالحيط والصنع وان المعنى الفارق في هذه المسائل ما يتوقف عليه الانتفاع بعد حصول العمل ومالا فاما يتوقف عليه الانتفاع بعد كالحيط والصنع فانه لا ينتفع بالثوب بعد خياطته بدون الخيط ولا بعد صبغه باعتبار كونه مصبوغا بدون الصنع يملكه المستاجر ومالا يتوقف عليه ذلك كماء الأرض فانه بعد شربها يمكن زرعها وإن انفصل ما شرب منه عنها كالسجل فانه بدو وضعه في العين القدر المعلوم يحصل المقصود وإن انفصل عنها بعد ذلك وكالحطب فانه بدو حى التور باحرقه والخبز يستغنى عن رماده ولا شك ان الخبر من القسم الاول لانه بعد الكتابة لا ينتفع بالملكي ببدون الخبر وان اللبن من القسم الثاني لانه بعد حصوله في المعدة يحصل التغذي ثم يستغنى عنه حتى لو انفصل كان التغذي بما له فليتأمل (قوله في المتن قلت صحح الرافعي في الشرح الخ) وحيث شرطت على الاخير فلا بد من التقدير في نحو المرهم وأخواته فان شرطه مطلقا فسد العقد بخلاف ما لو اقتضى العرف كونه على المستاجر أو شرط عليه فلا يجب ذلك شرح مر (قوله في المتن الرجوع فيه إلى العادة) عبر في الروض بالعرف (قوله في المتن فان اضطربت وجب البيان الخ) قال في الروض فان لم توجه أي ذكره بات لم يختلف العرف فشرطه بلا تقدير بطل أي العقد اه (قوله واهم كلام الامام) وهو الوجه

إذا العادة في ذلك لا تنضب (ولو استأجر لها) أي الحضانة الكبرى والارض (فانقطع اللبن فالذهب انفساخ العدة في الارض) فيسقط قسطه من الاجرة (دون الحضانة) لما مر أن كلامهما مقصود معقود عليه (والاصح أنه لا يجب حبر وخيط وكحل) وصنع وطلع (على وراق) وهو النساخ (وخياط وكحال) وصباغ وملتقح اقتصارا على مدلول اللفظ مع ان وضع الاجارة أنه لا يستحق به العين (قلت صحح الرافعي في الشرح) الكبير (الرجوع فيه إلى العادة) اذا ضابط له لغة ولا شرعا (تنبيه) غالب استدراكات المتن على أصله من الشرح وحينئذ قد يقال ماحكمة الاستناد اليه في هذا الموضوع لا غير وقد يجاب بأنه هنا لم يترجح له أحد الموضعين المتناقضين فارسلها بخلاف البقية ثم رأيت لشارح ما قد يخالف ذلك وليس كما قال (فان اضطربت) العادة (وجب البيان) نفيًا للعرض (ولم لا) يبين في العقد من عليه ذلك (فتبطل الاجارة) الله أعلم (لما فيها من الضرر المؤدى إلى التنازع إلى غاية وأفهم

وقطع ابن الرفعة فيما إذا كانت على مدة وجوز التردد فيها إذا كانت على عمل (فرع) (١٦٣) اقتضى كلامهم وصرح بعضهم أن

الطيب الماهر أى بأن كان خطؤه نادرا وإن لم يكن ماهر فى العلم فيما يظهر لانا نجد بعض الأطباء استفاد من طول التجربة والعلاج ما قل به خطؤه جدا وبعضهم لعدم ذلك ما كثر به خطؤه فتعين الضبط بما ذكرته لو شرط له أجره وأعطى ثمن الادوية فعالجها فلم يبرأ استحق المسمى أن صحت الاجارة والافاجرة المثل وليس للعليل الرجوع عليه بشئ لأن المستاجر عليه المعالجة لا الشفاء بل أن شرط بطلت الاجارة لأنه يبد الله لا غير نعم أن جاعله عليه صح ولم يستحق المسمى إلا بعد وجوده كما هو ظاهر أما غير الماهر المذكور بقياس ما يأتى أوائل الجراح والتعازير من أنه يضمن ما تولد من فعله بخلاف الماهر أنه لا يستحق أجره ويرجع عليه بضمن الادوية لتقصيره بمباشرة للماليس هو له باهل ومن شأن هذا الاضرار لا النفع (فصل) فيما يلزم المكبرى أو المكترى لعقار أو دابة (يجب) يعنى يتعين لدفع الخيار الآتى على المكبرى (تسليم مفتاح) ضبة (الدار) معها (إلى المكترى) لتوقف الانتفاع عليه وهو أمانة

ملك نفسه ويظهر لى الحاق الخبر بالخيط والصبغ ولم أر فيه شيئا ثم رأيت صاحب العباب جزم به ويقر ب من ذلك ماء الارض المستأجرة للزرع والذى يظهر فيه اى ماء الارض كما فاده السبكي انه باق على ملك مال كها ينتفع به المستاجر لنفسه وفى اللبن والكحل كذلك اى انه باق على المؤجر وينتفع به المستاجر واما الخيط والصبغ فالضرورة تجوز إلى نقل الملك والحقوه بما تقدم الحطب الذى يوقده الخباز ولا شك انه يتلف على ملك مال كها بادننى زيادة من عش وفى سم بعد ذكر قوله مر وإذا أوجبت إلى اخره عن الفرر الامسئلة الحاق الخبر مانصه ويتجه ان الخبر كالخيط والصبغ وان المعنى الفارق فى هذه المسائل ما يتوقف عليه الانتفاع بعد حصول العمل وما لا فائتوقف عليه الانتفاع بعد كخيط والصبغ فانه لا ينتفع بالثوب بعد خياطته بدون الخيط ولا بعد صبغه باعتبار كونه مصبوغا بدون الصبغ يملكه المستاجر وما لا يتوقف عليه ذلك كماء الارض فانه بعد شربها يمكن زرعها وان انفصل ما شرب منه عنه وكالكحل فانه بعد وضعه فى العين القدر المعلوم يحصل المقصود وان انفصل منها بعد ذلك وكالحطب فانه بعد حى التور بآحر اقه والخبز يستغنى عن مادته ولا شك ان الخبر من القسم الاول لانه بعد الكتابة لا ينتفع بالمكتوب بدون الخبر وان اللبن من القسم الثانى لانه بعد حصوله فى المعدة يحصل التغذى حتى لو انفصل كان التغذى بحاله فليتامل اه (قوله وقطع ابن الرفعة الخ) اى بدم وجوب غير العمل فى اجارة العين (قوله اقتضى كلامهم) الى قوله اما غير الماهر فى النهاية الا قوله بان الى لو شرطت (قوله لعدم ذلك) اى طول التجربة والعلاج (قوله ما كثر به خطؤه) الاولى الاخصر كثر خطؤه باسقاط ما وبه عطف على استفاد الخ (قوله لو شرطت الخ) خبر ان الطيب الخ (قوله اما غير الماهر الخ) هل استجارة صحيح أو لا إن كان الاول قد يشكل الحكم الذى ذكره وان كان الثانى فقد يقيد الرجوع بضمن الادوية بالجهل بحاله مر فليحرر سم على حج والظاهر الثانى ولا شئ له فى مقابلة عمله لانه لا يقابل باجرة لعدم الانتفاع به بل الغالب على عمل مثله الضرر اه ع (قوله انه لا يستحق الخ) خبر قوله بقياس الخ (قوله انه لا يستحق اجرة الخ) ظاهره وان حصل البرء والشفاء (فصل) فيما يلزم المكبرى او المكترى (قوله فيما يلزم) الى قوله لانه لا يكلف النزاع فى النهاية إلا قوله وفيه نظر الى وخرج وقوله وفى اطلاقه الى وانه لو شرط (قوله فيما يلزم المكبرى الخ) أى وما يتبع ذلك من انفساخ الاجارة بتلف الدابة وغيره اه ع (قوله يعنى) الى قوله لاه فى المعنى (قوله لدفع الخيار الخ) اى لا يدفع الاثم اه ع (قوله على المكبرى) متعلق بيجب (قوله ضبة الدار) اى العلق المثبت فى بابها (قوله معها) اى الدار (قوله لتوقف الانتفاع عليه) (فرع) هل تصح اجارة دار لا باب لها فيه نظرو قد ينتج الصحة إن امكن الانتفاع بها بلا باب كان امكن التسلق من الجدار وعلى الصحة فهل يثبت الخيار للجاهل كان راها قبل ثم سد بابها ثم استأجرها اعتمادا على الرؤية السابقة الوجه الثبوت فلتراجع المسئلة سم على حج اه ع (قوله ضمنه) اى بقيمته (قوله وفيها الخ) اى التلف بتقصير والتلف بدونه (قوله فان اى الخ) اى من التجديد وقضية قوله او لا يعنى يتعين لدفع الخيار انه لا يجوز على تسليم المفتاح ايضا ولا ياثم بامتناعه وهو مشكل فانه حيث صحت الاجارة يستحق المكترى المنفعة على المكبرى فعدم التسليم والتجديد امتناع من حق توجه عليه فعلة فالقياس أنه ياثم بعدمه ويجوز على التسليم وقد تقدم أن البائع يجبر على تسليم المبيع حيث قبض الثمن أو كان مؤجلا اه ع (قوله وهذا وجه لا سيما فى ابتداء لك) كلام شرحى الروض والبهجة ايضا كالصرح فى عدم الاثم بعدم التسليم ابتداء واما فى عدم الجبر عليه كذلك بل عبارة المنهج مع شرحه صريح فى ذلك وهى فصل فيما يجب بالمعنى الاق على المكبرى عليه تسليم مفتاح دار معها المكترى وعمارتها وكس ثلج بسطحها سواء فى وجوب شرح مر (قوله استحق المسمى) اعتمده مر وكذا قوله نعم ان جاعله (قوله اما غير الماهر الخ) هل استجاره صحيح أو لا إن كان الاول قد يشكل الحكم الذى ذكره وإن كان الثانى فقد يقيد الرجوع بضمن الادوية بالجهل بحاله مر فليحرر (فصل) فيما يلزم المكبرى أو المكترى لعقار أو دابة (قوله معها) أى الدار ش

يده فاذا تلف بتقصيره ضمنه أو عدمه فلا وفيهما يلزم المكبرى تجديده فان أبى لم يجبر ولم ياثم لكن يتخير المكترى وكذا فى جميع ما يأتى

قال القاضي وتنفسخ في مدة المنع (١٦٤) اه وفيه نظر لانه المقصر بعدم الفسخ مع ثبوت الخيار له نعم ان اجل الخيار

وعذر فيه احتمال ما قاله
وخرج بالضبة القفل فلا
يجب تسليمه فضلا عن
مفتاحه لانه مدة ول و ليس
تابع (وعمارتها) الشاملة
لنحو تطيين سطح واعادة
رخام قلعه هو أو غيره كما
هو ظاهر ولا نظر لكون
القائم به مجرد الزينة لانها
غرض مقصود ومن ثم
امتنع (على المؤجر) قلعه
ابتداء ودواما وان احتاجت
آلات جديدة (فان بادر)
أى قبل مضي مدة لها اجرة
كما هو ظاهر (وأصلحها) أو
سلم المفتاح فذاك (وإلا)
يبادر (فللمكترى) قهرا
(على المؤجر الخيار) ان
نقصت المنفعة بين الفسخ
والإبقاء لتضرره ومن ثم
زال بزواله فاذا وكف
السقف تخير حالة وكف
فقط مالم يتولد منه نقص
وبحث أبوزرعة سقوطه
بالبلاط بدل الرخام لان
التفاوت بينهما ليس فيه
كبير وقع اه وفي اطلاقه
ما فيه فالذى يتجه انهما ان
تفاوتا اجرة لها وقع تخير
وإلا فلا وانه لو شرط
إبقاء الرخام فسوخ بخلف
الشرط هذا في حادث أما
مقارن علم به المكترى فلا
خيار وان علم أنه من وظيفة
المكترى لتقصيره باقدا مه

تسليم المفتاح الابتداء والوام وليس المراد بكون ما ذكر واجبا على المكترى أنه ياتم بتركه او انه يجبر عليه
بل أنه ان تركه ثبت للمكترى الخيار اه اختصارا وفي المغنى نحوها وعلم بذلك ان قول الشارح فان ابى الخ
معناه فان ابى المؤجر من التسليم ابتداء والتجديد بعد التلف لم يجبر الخ (قوله قال القاضي الخ) اعتمدته المغنى
وكذا النهاية قال الرشيدى قوله مر وقول القاضي بانفساخها في مدة المنع ظاهر الخ لعل صورة المسئلة
انه غير منتفع بالدار في تلك المدة كما هو ظاهر فليراجع واعلم انه يرجع اليه الشارح مر بعد ان كان تبع ابن
حج في التنظير في كلام القاضي اه زاد ع ش ووجهه اى الانفساخ انه بامتناع المؤجر من تسليم
المفتاح فات جزء من المنفعة المعقود عليها كتلف بعض المبيع تحت يد البائع وذلك يقتضى ثبوت الخيار
للمكترى لتفريق الصفقة عليه وفي سم على حج ما يصرح بذلك حيث قال مانصه قوله قال القاضي وينفسخ
في مدة المنع ما قاله القاضي ظاهر شرح مرو يؤيده ووافقته ماسياتى في غضب نحو الدابة من ثبوت الخيار
والانفساخ في كل مدة مضت في زمن الغصب وان لم ينفسخ في التنظير في كلام القاضي وتخصيص صحته
بحالة الجهل المذكورة نظر اه (قوله فلا يجب تسليمه الخ) وان اعتدو لا يثبت له بمنعه خيار روض ومضى
(قوله قلعه هو) اى المؤجر او غيره ولو للمكترى وضمانه لما قلعه لا يسقط خياره حيث لم يعده المكترى
(قوله به) اى قلع الرخام (قوله لانها) اى الزينة اه ع ش قول المتن (على المؤجر) لفظ على المؤجر
وقع في نسخ المحل والمغنى والنهاية عقب قوله وعمارها لانها بعكس ما في التحفة اه بصرى اقول صنيع
التحفة لا اتصال الشاملة الخ بمنعوتة وكون قوله وان احتاجت الخ غاية في المتن عليه احسن من صديهم إلا
انه كان المناسب ان يؤخره عن قوله قلعه ابتداء ودواما (قوله وان احتاجت الخ) غاية في المتن اه رشيدى
(قوله ان نقصت المنفعة) الى قوله وبحث في المغنى (قوله بين الفسخ الخ) متعلق بالخيار (قوله زال)
اى الخيار (قوله بزواله) اى التضرر (قوله فاذا وكف الخ) اى نزل المطر منه اه ع ش عبارة المغنى
فاذا وكف البيت اى قطر سقفه في المطر اترك التطيين ثبت له الخيار في تلك الحالة فاذا انقطع زال الخيار إلا
إذا حصل بسببه نقص اه (قوله مالم يتولد منه نقص) يؤخذ ماسياتى في مسئلة الدابة انه لو كان الوكف لحلل
في السقف لم يعلم به قبل انه يستحق ارض النقص لما مضى سواء فسوخ الاجارة ام لا اه ع ش (قوله نقص)
اى في نحو المنفعة فيما يظهر لافى العين حيث لا تنقص المنفعة سيد عمر والمراد بالمنفعة ما يشمل الزينة اخذا
بما مر في الرخام (قوله وبحث أبوزرعة سقوطه) اى الخيار والمعتمد عدم السقوط لما تقدم من ان الزينة
به مقصودة وقد فأت اه ع ش عبارة الرشيدى الظاهر ان الشارح مر لا يرتضى هذا اخذا من
طلاقه فيما مر امتناع قلعه وبقرينة التعليل المار مع اسناد هذا لقائله بخلاف المشعر بعدم تسليمه فليراجع
اه (قوله وانه لو شرط الخ) عطف على قوله انهما ان الخ (قوله هذا في حادث) اى قول المتن وإلا
فللمكترى الخيار في خلال حدث بعد العقد (قوله اما مقارن) اى خلل مقارن للعقد (قوله وان علم انه)
اى الاصلاح (قوله ومحل ما ذكر) اى عدم الاشم في ترك العارة أى ومثله ترك تسليم المفتاح ابتداء او
دواما عبارة المغنى (تنبيه) محل عدم وجوب العارة في الطلق اما الوقف فيجب على الناظر عمارته
حيث كان فيهرج كما أوضحوه في كتاب الوقف وفي معناه المتصرف بالا احتياط كولى المحجور عليه بحيث
لوم يعمر فسوخ المستاجر الاجارة وتضرر المحجور عليه اه (قوله وفي الطلق) عطف على لنفسه والطلق

(قوله قال القاضي وتنفسخ في مدة المنع) ما قاله القاضي ظاهر شرح مرو يؤيده ووافقته ماسياتى في غضب
نحو الدابة من ثبوت الخيار والانفساخ في كل مدة مضت في زمن الغصب وان لم ينفسخ في التنظير في كلام
القاضي وتخصيص صحته بحالة الجهل المذكورة نظر (قوله ان نقصت المنفعة الخ) كذا المتن شرح مر (قوله
بين الفسخ الخ) معمول قول المتن وقوله ومن ثم زال اى الخيار وقوله بزواله اى التضرر ش (قوله مالم
يتولد منه نقص) وإلا فطلقا (فرع) هل تصح اجارة دار لا باب لها فيه نظر وقد يتجه الصحة إن امكن الاتفاق
بها بلا باب كان امكن التسلق من الجدار وعلى الصحة فهل يثبت الخيار للجاهل كان راها قبل ثم سد بابها ثم

مع علمه به ومحل ما ذكر في المتصرف لنفسه وفي الطلق أما المتصرف

عن غير مو في الوقف (قوله) عطف على عن غيره (قوله) لكن
 العمارة لكن لا من حيث
 الاجارة ويلزم المؤجر أيضا
 انتزاع العين عن غصبها ودفع
 نحو حريق ونهب عنها ان
 اراد دوام الاجارة والا
 تخير المستأجر ولو قدر
 عليه المستأجر من غير
 خطر لزمه كالوديع ويؤخذ
 منه انه لو قصر ضمن وانه لا
 يكلف النزع من الغاصب
 المتوقف على خصومة
 بل لا يجوز كالوديع
 لانهما لا يخاصمان وان
 سمعت الدعوى عليهما
 لكون العين في يدهما كما
 يأتي أوائل الدعاوى
 عليهما (وكسح الثلج) اى
 كنسه (عن السطح) الذى
 لا ينتفع به الساكن كالجلون
 (على المؤجر) بالمعنى
 السابق (وتنظيف عرصة
 الدار) وسطحها الذى
 ينتفع به ساكنها كجائحه
 ابن الرفعة (عن ثلج) وان
 كثر (وكناسة) حصلا فى
 دوام المدة وهى ما يسقط
 من نحو قشرو طعام ومثلها
 رماد الحام وغيره (على
 المكترى) معنى انه لا يلزم
 به المكترى لتوقف كمال
 انتفاعه لا اصله على الثلج
 ولان الكناسة من فعله
 والتراب الحاصل بالريح
 لا يلزم واحدا منهما نقله
 وبعد انقضاء المدة يجبر
 المكترى على نقل الكناسة

بكسر فسكون الحلال والمراد به المملوك اه ع (قوله) وفي الوقف (قوله) عطف على عن غيره (قوله) لكن
 لا من حيث الاجارة) اى بل من حيث رعاية المصلحة للوقف والمولى عليه اه ع (قوله) ويلزم المؤجر (الخ)
 حيث قدر على تسليمها ابتداء ودواما اه نهاية عبارة المغنى ولا يلزم المؤجر ان يدفع عن العين المؤجرة
 الحريق والنهب وغيرهما وانما عليه تسليم العين ورد الاجرة إن تعذر الاستيفاء وإذ اسقطت الدار على متاع
 المستأجر لم يلزم المؤجر ضمانه ولا اجرة تخليصه كما افق به الغزالي ولو غصبت العين المؤجرة وقدر المالك على
 انتزاعها لزمه كما بحثه في الروضة هنا ولكن اعترض بان ما بحثه هنا بخلاف ما قاله آخر الباب من انه لا يلزمه ان
 يدفع عنها الحريق والنهب وغيرهما كما مر واجيب بان ما هناك فيما بعد التسليم او فيما لا يقدر على انتزاعه
 الا بكلفة وما هنا بخلافه فلزمه ذلك لكونه من تمام التسليم او لعدم الكلفة وهذا هو المعتمد وان قال بعض
 المتأخرين الاوجه عدم اللزوم في الحالتين هو يعنى بالعرض شيخ الاسلام في شرح الروضة والبهجة ويوافقه
 إطلاق الشارح والنهاية (قوله) ولو قدر (الخ) اى إذا كان بعد التسليم مر اه سم (قوله) عليه اى على دفع نحو
 الحريق اه رشيدى (قوله) ضمن اى العين بقيمتها وقت الغصب ويكون للجلولة حتى لو زالت يد الغاصب
 عنها وجعت للمالك استردها المستأجر منه اه ع (قوله) وانه لا يكلف النزع (الخ) اى لانه ليس له الخصومة
 لانه غير مالك ولا وكيل المالك وهذا بالنسبة للعين أما بالنسبة للنفعة فله الخاصصة مر اه سم (قوله) المتوقف
 (الخ) نعت للنزع عبارة النهاية وإن سهل عليه كالوديع كما هو مصرح به فى كلامهم اه قال ع ش قوله وان سهل
 (الخ) يتأمل هذا مع قوله اولافان قدر عليه المستأجر من غير خطر لزمه اللهم إلا ان يقال ان عدم اللزوم اذا غرم
 القيمة للجلولة واللزوم قبل غرمها فلا تنافى اه اقول الذى يفيد صنيع الشارح ان لزوم النزع انما هو اذا
 سلم من الخطر ولم يتوقف على الرفع الى القاضى وعدمه فيما اذا وجد احدهما قول المتن (وكسح الثلج عن
 السطح (الخ) اى فى دوام الاجارة لانه كعمارة الدار وان تركه وحدث به عيب ثبت للمكترى الخيار اه معنى
 (قوله) كالجلون اى العقدى وكما لو كان السطح لا مرقى له اه ع ش (قوله) اى كنسه الى قوله ومحله فى النهاية
 والمعنى الا قوله بل الى وعليه (قوله) بالمعنى السابق اى انه يتعين لدفع الخيار ع ش وكردى عبارة الرشيدى
 اى ان اراد دوام الاجارة اه ومالهما واحد قول المتن (عرصة الدار) وهى بقعة بين الابنية ليس فيها بناء
 ويمنع مستأجر دار للسكنى من طرح التراب والرما د فى اصل حائط الدار ومن ربط الدابة فيها الا ان اعتد
 ربطها فيها فانه لا يمنع معنى وروض مع شرحه قول المتن (وكناسة) بضم الكاف (قوله) بمعنى انه (الخ) اى لا
 معنى انه يلزم المكترى نقله اه شرح منبج اى لما ياتى من التفصيل (قوله) لتوقف كمال انتفاعه (الخ) تعليل
 للثبوت (قوله) على الثلج كذا فى اصله فكان المراد على كسح الثلج وعبارة النهاية على رفع الثلج اه سيد عمر
 (قوله) لا يلزم واحدا منهما نقله لاقى المدة ولا بعدها ظاهره وان تعذر الانتفاع بها لانه لا فضل فيه من
 المكترى والمكترى متمكن من ازالته ولو اختلفا هل التراب من الكناسة او مما هبت به الرياح فالاقرب
 تصديق المكترى لان الاصل براءة ذمته اه ع ش (قوله) يجبر المكترى على نقل الكناسة اى والرماد

استأجرها اعتمادا على الرؤية السابقة الوجه الثبوت فلترجع المسئلة (قوله) ويلزم المؤجر أيضا (الخ) اى
 قبل التسليم لوجوب التسليم عليه مر (قوله) انتزاع العين عن غصبها (الخ) كذا فى الروض أوائل الباب الثانى
 وقيد بقدرة المالك على الانتزاع قال فى شرحه كما بحثه اى لزوم الانتزاع فى الروضة هنا واعتراض بان ما بحثه
 يخالف ما ياتى آخر الباب من انه لا يلزمه ان يدفع عنها الحريق والنهب وغيرهما واجيب بان ما هناك فيما بعد
 التسليم او فيما لا يقدر على انتزاعه الا بكلفة وما هنا بخلافه فلزمه ذلك لكونه من تمام التسليم او لعدم الكلفة
 هذا والاوجه عدم اللزوم وهو ما نقله الامام عن الاكثرين ومقابلته عن بعض المحققين اه (قوله) ولو قدر
 عليه المستأجر اى اذا كان بعد التسليم مر (قوله) وانه لا يكلف النزع (الخ) اى لانه ليس له الخصومة لانه
 غير مالك ولا وكيل المالك وهذا بالنسبة للعين اما بالنسبة للنفعة فله الخاصصة مر (قوله) المتوقف) نعت
 للنزع ش (تم) اه كما بحثه ابن الرفعة اعتمده مر (قوله) يجبر المكترى على نقل الكناسة اى والرماد

بل وفى اثباتها ان اضرت بالسقوط كما هو ظاهر

وعليه بالمعنى السابق تنقية بالوعة وحش (١٦٦) مما حصل فيها بفعله ولا يجبر على تنقيتها بعد المدة وفارقا الكناسة بانها انشأ عمالا بد منه

أخذ اعمامه وخرج بالكناسة الثلج اه سم عبارة المغنى والاسنى أجبر على نقل الكناسة دون الثلج ولو كان التراب او الرماد او الثلج الخفيف موجودا عند العقد فالذى يظهر ان إزالته على المؤجر إذ به يحصل التسليم التام ونقل رماد الحمام وغيره في الانتهاء من وظيفة المستاجر في احد وجهين يظهر ترجيحه تبعاً لابن الرفعة اه (قوله وعليه) اى المكترى قبل انقضاء المدة اه عش (قوله بالمعنى السابق) اى عقب قول المتن على المكترى (قوله تنقية بالوعة الخ) اى ومنتهى الحمام روض ومغنى (قوله وحش) بفتح الحاء وضمها اى السنداس اشرح روض (قوله ولا يجبر) اى المكترى (قوله وفارقا) اى بالوعة والحش فى ان المكترى لا يجبر على تنقيتها بعد المدة (قوله بانها) اى ما فى بالوعة وما فى الحش و(قوله فيها) اى الكناسة و(قوله فارغين) اى على وجه يتأتى معه الانتفاع فلا يضرب اشتغالهما بما لا يمنع المقصود منهما فلو سلدهما له مشغولين بما لا يمنع المقصود ثم انتفع بهما المستاجر فصار لا يمكن الانتفاع بهما فالأقرب أنه يجب التفرغ على المؤجر لأن منع الانتفاع إنما حصل بما كان موجودا قبل ولو اختلفا فى الأتملاء وعدمه فالأقرب فى ذلك الرجوع إلى القرائن فإذا كان الاجارة منه شهر امثلا صدق المستاجر والاصدق المؤجر ولو تعدد الحش هل يلزمه تفرغ الجميع ام تفرغ ما ينتفع به فقط والظاهر الثانى وعليه فلو كان مازاد تشوش راحته على الساكن واولاده فالأقرب انه ان كان عالما بذلك فلا خيار له والخيار ولو اتسخ الثوب المؤجر واريد غسله هل على المستاجر او المؤجر الاقرب ان يأتى فيه ما فى الحش فلا يجب على المستاجر غسله لا قبل فراغ المدة ولا بعدها لانه ضرورى عادة فى الاستعمال اه عش (قوله ولا تخير المستاجر) ولو مع عليه بما تلائمها ويقارن ما مر من عدم خياره بالعيب المقارن بان استيفاء منفعة السكنى تتوقف على تفرغه بخلاف تنقية الكناسة ونحوها للممكن من الانتفاع مع وجودها اه نهاية (قوله ويحتمل الفرق) مرانفا عن النهاية اعتماده (قوله بخفة المؤنة) يتأمل اه سم (قوله عينا) إلى قول المتن وظرف المحمول فى النهاية (قوله عند الاطلاق) سياتى محترزه قبيل وعلى المكترى محل (قوله وهو للحمار كالسرج الخ) تفسيره باعتبار اللغة وسبب تفسيره بالمعنى المراد هنا اه رشيدى عبارة عش المتبادر من هذه العبارة ان الاكاف مختص بالحمار كما ان السرج مختص بالفرس والقتب مختص بالبعير ولا يفهم من هذه بيان حقيقة فقوله وفسره غير واحد الخ بيان لما اجمله من قال هو للحمار الخ وإذا كان كذلك لا يظهر معنى قوله ولعله مشترك اه وعبارة الفرر الاكاف بكسر الهمزة وضمها يقال للبرذعة ولما فوقها ولما تحتها وتفسير اه الاخير ان يناسبان جمع الشيخين بينه وبين البرذعة اه (قوله ماتحت البرذعة) وهو المسمى الان بالمعرفة لاهى لعطفها عليه اه قول المتن (وبرذعة) عبارة شرعى الروض والبهجة وهى ما يحشى ويعدل للركوب عليه لكن فسرهما الجوهري بالحلس الذى يلقى تحت الرحل اه (قوله كالشارق) اسم كتاب اه عش (قوله وقال) اى الصحاح (قوله فى حلس) اى فى مادته اه عش (قوله وهى) اى البرذعة (قوله بل حلس غليظ الخ) هذا موافق لما مر عن شرعى الروض والبهجة انفا (قوله بمثلثة وفاء الخ) عبارة الفرر بفتح المثناة والفاء سعى به لمجاوزته ثمر الدابة باسكان الفاء وهو فرجها اه قول المتن (وخطام) وعليه ايضا لعل احتيج اليه اه عش (قوله وبه يندفع بحث الزركشى الخ) محل تأمل لان مراد الزركشى انه لو اضطرب العرف بمحل وجب البيان وهذا واضح لا غبار عليه ولا مناف لكلامهم كما يظهر بالتأمل لان إثبات اطراد العرف فى عموم الامكنة مشكل

أخذ اعمامه وأخرج بالكناسة الثلج (قوله ولا يجبر على تنقيتها بعد المدة الخ) اعتمده مر (قوله ويلزم المؤجر تنقيتها عند العقد الخ) فى شرح الروض قال اى ابن الرفعة ولو كان التراب او الرماد او الثلج الخفيف موجودا عند العقد فالذى يظهر ان إزالته على المؤجر إذ به يحصل التسليم التام اه (قوله ويحتمل الفرق) اعتمده مر (قوله بخفة المؤنة) يتأمل (قوله عند الاطلاق) يأتى محترزه (قوله فى المتن وبرذعة) قال فى شرح الروض وهى ما يحشى ويعدل للركوب عليه لكن فسرهما الجوهري بالحلس الذى يلقى تحت الرحل اه (قوله وبه يندفع بحث الزركشى الخ) يتأمل وكان وجه الاندفاع ان كلامهم دل على تحقق اطراد العرف

بخلافها وبان العرف فيها رفعها ولا فاولا بخلافها ويلزم المؤجر تنقيتها عند المقد بان يسلمها فارغين ولا تخير المستاجر ومحلها ان لم يعلم به اخذ اعمامه ويحتمل الفرق بخفة المؤنة واعتقاد المسامحة هنا لاثم (وان اجردا به لركوب) عينا او ذمة (فعلى المؤجر) عند الاطلاق (اكاف) بكسر اوله وضمه وهو للحمار كالسرج للفرس والقتب للبعير وفسره غير واحد بالبرذعة ولعله مشترك وفى الطلاب انه يطلق فى بلادنا على ما يوضع فوق البرذعة ويشد عليه بالحزام اه والمراد هنا ماتحت البرذعة (وبرذعة) بفتح اوله ثم ذال معجمة او مهملة وهى الحلس الذى تحت الرحل كذا فى الصحاح فى موضع كالشارق وقال فى حلس الحلس للبعير وهو كساء رقيق يكون تحت البرذعة وهى الآن ليست واحدا من هذين بل حلس غليظ محشو ليس معه شيء اخر غالبا (وحزام) وهو ما يشد به الاكاف (وثر) بمثلثة وفاء مفتوحة وهو ما يجعل تحت ذنب الدابة (ورة) بضم اوله وتخفيف الراء حلة تجعل فى انف البعير (وخطام) بكسر اوله خيط يشد فى البرة ثم يشد بطرف المقود بكسر الميم لتوقف التمكن اللازم له عليها مع اطراد العرف به كفالوه وبه يندفع بحث الزركشى أن محل ذلك ان اطراد العرف به وإلا وجب وبفرض

البيان كما مر في نحو الخبر اما إذا شرط انه لا شيء عليه من ذلك فلا يلزمه (وعلى (١٦٧) المكترى محمل ومظلة) اى

وبفرض ثبوته فاثبات استمراره على ما مر من الازمنة متعذر بلا شك سيد عمرو سم (قوله) أما إذا شرط (الخ) عبارة المغنى تنبيه إنما تجب هذه الامور عند إطلاق العقد في إجارة العين والذمة للركوب وان شرط ما ذكر على المؤجر أو المستأجر أو شرط عدم ذلك كما جرت هذه الدابة عريا بلا حزام ولا اكاف ولا غيرهما اتبع الشرط اه وفي الاسنى ما يوافقه وافرده سم قول المتن (وعلى المكترى محمل الخ) شامل للعين والذمة سم ورشيدى وشرح الروض وتقدم ان المؤجر لا يلزمه حمل المحمل وغطاؤه إلا بشرطه في العقد قول المتن (ومظلة) بكسر الميم (قوله) اى ما يظلال به (الخ) كان المراد به الاعواد التى تجعل على المحمل لتصريحهم في الحج بانها خارجة عن مسمى المحمل ولغايرتهم هنا بين المظلة والغطاء فعلى هذا يكون الغطاء ما يوضع عليها من ثياب ونحوه فليتأمل وليحرر اه سيد عمر (قوله) بكسر اولها (اى بمدودين قول المتن (وتوابعها) ومن ذلك الآلة التى تساق به الدابة اه ع ش (قوله) أو أحد المحملين إلى الآخر (وهما على البعير أو الأرض معنى وشرح الروض (قوله) ونقل الماوردى عن اتفاقهم (الخ) واعتمد المغنى وشروح المنهج والروض والبهجة ان الحبل الاول كالثانى على المكترى (قوله) على الجمال ضيف اه ع ش (قوله) وهو متجه (اى من حيث المغنى) وإلا فالعتمدة انه على المكترى اه ع ش (قوله) على المستاجر) نعت للفرس (قوله) نظير ما مر (اى قبيل الفصل (قوله) بخلاف ما نصوا (الخ) اى الاصحاب (قوله) فهل يعمل به (اى بالعرف عبارة النهاية عمل به فيما يظهر بناء على أن الاصطلاح الخاص يرفع الاصطلاح العام كما اقتضاه كلامهم (قوله) وقضية كلامهم) مبتدا وخبره الرفع (قوله) مطلقا (اى نصوا على خلافه) ولا (قوله) لا لزامه (إلى قول المتن ورفع الحبل في النهاية) وكذا في المغنى الاقوله ويجب إلى المتن (قوله) إذ ليس عليه (اى المؤجر (قوله) وحفظ الدابة

وقد يضطرب (قوله) أما إذا شرط (الخ) محترز عند الإطلاق وفي الروض وشرحه فان اكترى الدابة عريا كان قال اكترى منك هذه الدابة العارية قبيل فلا شيء عليه من الالات اه (قوله) في المتن وعلى المكترى محمل (الخ) شامل للعين والذمة بدليل تعمم المقسم ويتحصل مما هنا مع قوله فيما قبل الفصل السابق وكذا الحكم فيما يركب عليه من محمل وغيره ان كان له أن ماذكر من المحمل وغيره على المكترى وهو ما ذكره هنا فان كان معه فلا بد من معرفته وهو ما ذكره هنا والالم يحتاج لمعرفة ويركبه المؤجر على ما يليق بدابته كما ذكره الشارح هناك وعبارة الروض وشرحه فان كان الراكب مجردا أى ليس معه ما يركب عليه حمله المؤجر على ما يليق بدابته من سرج واكاف ونحوه ووجب لصحة العقد رؤيته الخ اه وقضية قوله على ما يليق بدابته عدم اعتبار حال الراكب وما يليق به فليتأمل (قوله) ونقل الماوردى (الخ) كذا شرح مر (قوله) المستاجر) نعت للفرس ش (قوله) هذا ان اطرد (اى لعرف ش (قوله) والذي يتجه هنا الاول) اعتمده مر (قوله) في المتن وظرف المحمول على المؤجر في إجارة الذمة (الخ) كذا في الروض قال في شرحه لانها إذا وردت على العين فليس عليه إلا تسليم الدابة بما يحتاج اليه في عمله من برذعة ونحوها أو في الذمة فقد التزم النقل فليهيئ اسبابه والعادة مؤبدة فان اضطربت العادة اشترط لصحة العقد البيان اه وفي الروض قبل هذا ايضا ما نصه فصل لا بد في اخمل اى في إيجار الدابة له لإجارة عين او ذمة كما في شرحه من رؤية المحمول اى ان لم يكن في ظرف او امتحانه باليد اى ان كان فيه فان غاب قدره بكيل او وزن والوزن اولى ويشترط فيه ذكر الجنس نعم لو قال ما تمرط لم ماشئت كما بينه في شرحه صح وحسب الظرف إلى ان قال فان قال ما تمرط لم حنطة أى أو مائة ففتر حنطة لم يحسب الظرف فيشترط معرفته ان كان يحتاج اه ولا يخفى أن قضية قول الشارح او لإجارة عين او ذمة والسكوت عن ذلك في هذه الفروع المرتبة على ذلك انه لا فرق فيها بين إيجار العين والذمة وان المفهوم من قوله فيشترط معرفته الخ انه حينئذ على المكترى وإلا فلا وجه لاشتراط معرفته وحينئذ يلزم انه على المكترى في هذه الصورة حتى في إجارة الذمة وهذا يخالف ما تقدم عن الروض او لا إلا ان يحمل هذا على إجارة العين على خلاف السياق أو يخص ذلك المتقدم بغير هذا فليتأمل (قوله) إذ ليس عليه (اى على المؤجر ش (قوله) وحفظ الدابة على صاحبها) حفظ مبتدا وعلى صاحبها خبره (قوله)

ما يظلال به على المحمل (ووطاء) وهو ما يفرش في المحمل ليجلس عليه (وغطاء) بكسر أولها (وتوابعها) كحبل يشد به المحمل على البعير أو أحد المحملين إلى الآخر لأن ذلك يراد لكال الانتفاع فلم يستحق بالاجارة ونقل الماوردى عن اتفاقهم ان الحبل الاول على الجمال لانه من آلة التكوين وهو متجه لانه كالخزام وفارق الثاني بان الثاني لا صلاح ملك المكترى (والاصح في السرج) للفرس المستاجر عند الإطلاق (اتباع العرف) قطعا للتراع هذا ان اطرد بمحمل العقد والا وجب البيان نظير ما مر ولو اطرد العرف بخلاف ما نصوا عليه فهل يعمل به يظهر بناء على ان الاصطلاح الخاص هل يرفع الاصطلاح العام وقضية كلامهم في مواضع الرفع وفي أخرى عدمه والذي يتجه هنا الاول لأن العرف هنا مع اختلافه باختلاف المحال كثيرا هو المستقل بالحكم فوجب اناطته به مطلقا وبه يفرق بينه وبين ما مر في المساقاة وبأنى في الاحداد (وظرف المحمول على المؤجر في إجارة الذمة)

لا لزامه النقل (وعلى المكترى في إجارة العين) إذ ليس عليه الاتسليم الدابة مع نحو اكافها وحفظ الدابة على صاحبها ما لم يسلبها له

الدابة) بنفسه أو نائبه (لتعهدها و) عليه أيضا (إعانة الراكب في ركوبه ونزوله بحسب الحاجة) والعرف في كيفية الإعانة فينبغ البعير لنحو امرأة وضعيف حالة الركوب وإن كان قويا عند العقد ويقرب نحو الحمار من مرتفع ليسهل ركوبه وينزله لئلا يتأذى فعله عليها كظهر وصلاة فرض لانحوا كل وينتظر فراغه ولا يلزمه مبالغة تخفيف ولا قصر ولا جمع وليس له التطويل على قدر الحاجة أى بالنسبة للوسط المعتدل من فعل نفسه فيما يظهر فان طول طول فللمكرى الفسخ قاله الماوردى وله النوم عليها وقت العادة دون غيره لأن النائم يثقل ولا يلزمه النزول عنها للراحة بل للعقبة إن كان ذكر اقويا ليس له وجاهة ظاهرة بحيث يغل المشى بمروءته عادة ويجب الايصال الى أول البلد المكرى اليها لا الى مسكنه (و) عليه أيضا (رفع الحمل) بكسر الحاء أى المحمول وأما مفتوحا فهو نحو حمل البطن والشجر من كل متصل (وحطه) وشد الحمل (وحله) وشد أحد المحملين الى الآخر وهما

مبتدأ وخبره على صاحبها قول المتن (وعلى المؤجر في إجارة الذمة) ومنه ما يقع في مصرنا من قوله أو صلتى للمحل الفلاني بكذا غايته انه اشتمل ذلك على صبغة صحيحة لزم فيها المسمى وإلا فاجرة المثل اه ع ش قول المتن (واعانة الراكب الخ) فلو قصر فيما يفعل مع الراكب فادى ذلك إلى تلفه أو تلف شئ منه فهل يضمن أولا فيه نظر والاقرب الضمان اه ع ش (قوله والعرف الخ) عطف على الحاجة عبارة المغنى وتراعى العادة في كيفية الإعانة الخ اه (قوله فينبغ البعير لنحو امرأة وضعيف) بمريض أو هرم أو سمن مفرط ونحو ما ولا يلزم إناخة البعير لقوى كما قال الماوردى فان كان على البعير ما يتعلقه به لركوبه يتعلق به وركب والاشبك الجمال بين أصابعه ليرقى عليها ويركب اه مغنى وكذا فى الجبرى عن سلطان (قوله وان كان قويا) ظاهره انه لا خيار للمكرى ويفرق بين هذا وما تقدم من المريض من انه لا يلزمه حمله مريضنا بانه يسير يتساح بمثله عادة اه ع ش (قوله لانحوا كل) أى كالشرب والثافة (قوله ولا يلزمه) أى المكترى (قوله ولا قصر الخ) عطف على مبالغة (قوله) وليس له التطويل ولو كان عاداته كذلك اه مغنى (قوله من فعل نفسه) ظاهره وان خالف الوسط المعتدل من غالب الناس وينبغى ان يقال ان لم يعلم المكرى بحال وقت الإجارة ثبت له الخيار اه ع ش (قوله بل للعقبة) أى المعتاد فيها النزول عبارة الروض مع شرحه والفرع على القوى النزول ان اعتدى في العقاب الصعبة لا لراحة الدابة فلا يلزم فيها إن لم يعتد ولا فى غيرها وان اعتدى لاعلى الضعيف والمرأة وذوى المنصب إلا بالشرط للنزول او لعدمه فلا يعتبر فيه ما ذكر بل يعتمد الشرط (قوله إن كان ذكر) اخرج به المرأة فلا يلزمها ذلك وان قدرت على المشى لما فيه من عدم الستر لها اه ع ش عبارة المغنى ولا يجب النزول على المرأة والمريض والشيخ العاجز قال المصنف وينبغى أن يلحق بهم من له وجاهة ظاهرة وشهرة يغل الخ اه (قوله ويجب الايصال الخ) عبارة النهاية وعليه إيصاله إلى أول البلد المكرى اليها من عمراتها ان لم يكن سورا الا فى السور دون مسكنه قال الماوردى إلا ان كان البلد صغيرا تتقارب أقطاره فيوصله إلى منزله ولو استأجره لخل حطب إلى داره واطلق لم يلزمه إطلاعه السقف وهل يلزمه إدخاله الدار والباب ضيق أو تفسد الإجارة قولان اصحهما اولها ولو ذهب مستاجر الدابة بها والطريق آمن أى فى الواقع فحدث خوف فرجع بها ضمن أو مكث هناك ينتظر الا من لم تحسب عليه مدته وله حينئذ حكم الوديع في حفظها وان قارن الخوف العقد فرجع فيه أى الخوف لم يضمن ان عرفه المؤجر وان ظن أى المؤجر الا من فوجها ان اصحها عدم تضمينه أى المستاجر اه وفى الروض وشرحه مثله قال الرشيدى قوله م ولو ذهب مستأجر الدابة الخ هذه عبارة العباب بالحرف وعبارة الانوار ولو كان الطريق آمنا والإجارة للذهاب والاياب فذهب ثم حدث الخوف لم يرجع إلى ان ينجلي ولا يحسب من المكث فان رجع وسلمت الدابة من ذلك الخوف ولكنها أصابتها أفة أخرى ضمن لان من صار متعبدا لم يتوقف الضمان عليه على ان يكون من تلك الجهة انتهت (قوله إلى أول البلد) هذا إذا كانت الإجارة للركوب فقط اه رشيدى (قوله لا إلى مسكنه) هل الامر كذلك وان اطرد العرف بأرادة مسكن المكترى اه سيد عمر عبارة ع ش وظاهر أن محل ذلك عند الإطلاق ما لو فصل على الايصال إلى منزله فيجب عليه لانه من جملة ما استؤجر له وينبغى ان مثل النص ما لو جرت العادة بايصال المكترى إلى منزله اه أى كافى من متنا قول المتن (ورفع الحمل) أى على ظهر الدابة (وحطه) أى عن ظهره اه مغنى (قوله وشدا أحد المحملين) إلى قوله وظاهر عبارته فى النهاية والمغنى (قوله وشدا أحد الخ) و(قوله واجرة دليل الخ) هما عطفان على رفع الحمل (قوله وحفظ متاع فى المنزل)

وجب الايصال إلى أول البلد المكترى اليها) عبارة الروض إلى العمران قال فى شرحه إن لم يكن سورا ولا أوصله إلى السور وقوله لا إلى مسكنه قال فى شرح الروض قال الماوردى الا ان كان البلد صغيرا تتقارب أقطاره فيوصله إلى المنزل اه شرح م (وحفظ متاع فى المنزل) افصح فى الروض يجعل هذا فى التزام الحمل فقال وعليه فى التزام الحمل الخ وهو لا ينافى كلام الشارح لانه إذا استأجر منه دابة فى الذمة للحمل فقد رآه الحمل فليتمل وانظر متاع الراكب (فى المنزل) عبارة الروض فى المنازل والتقييد بالمنزل والمنازل يخرج حال

أفصح في الروض جعل هذا في التزام الحمل فقال وعليه في التزام الحمل الخ وهو لا ينافي كلام الشارح لانه اذا استاجر منه دابة في الذمة للحمل فقد الزمه الحمل فليتامل وانظر متاع الركاب اه سم (قوله في المنزل) عبارة الروض في المنازل والتسيد بالمنزل والمنازل يخرج حال السير فليراجع سم على حج اقول علم حكمه من قوله وأجرة دليل وخير الخ اه ع ش اقول وكذا علم من قوله في المنزل بالاولى (قوله وكذا نحو دلو الخ) عبارة المغنى والدلو والرشاء في الاستئجار للاستقاء كالظرف فيما روى مع شرحه ووعاء المحمول والة الاستقاء في اجارة الذمة لا العين على المؤجر اه قول المتن (في اجارة العين) لركوب او حمل اه مغنى (قوله منها) عبارة المغنى من الانتفاع بالدابة اه (قوله المراد) اى التمكن (بالتخيلة) وليس المراد ان قبضها بالتخيلة لئلا يخالف قبض المبيع فقد ذكر الرافعي هناك انه يشترط في قبض الدابة سوقها او قودها زاد النووي ولا يكفي ركوبها اه مغنى زاد النهاية وتسنقر الاجرة في الصحيحة دون الفاسدة بالتخيلة في العقار وبالوضع بين يدي المستاجر وامتناعه من القبض الى انقضاء المدة اه (قوله وظاهر عبارته ان مجرد التمكن كاف الخ) ان اريد تمكن يتحقق معه القبض الشرعى كافى قبض المبيع فسلم بخلاف ما اذا لم يتحقق معه ذلك بان مكنه لا على وجه يعدمه قبضا كان وجد مجرد الاذن في قبضها ولم يضعه بين يديه وهذا هو الموافق لنطوق ومفهوم قول المصنف الا ترى متى قبض المكترى الدابة وأمسكها حتى مضت مدة الاجارة استقرت الاجرة وان لم ينتفع الخ عبارة شرح مولا نستقر الاجرة بمجرد التمكن حيث مضت مدة الاجارة وكانت المنفعة مقدرة بوقت او مدة امكان استيفاء المنفعة وكانت مقدرة بعمل ولم يضع يده عليها كما اقتضاه تعليلهم المذكور بل لا بد من قبض المكترى للعين كالقبض السابق في البيع وهو ظاهر اه سم وما نقله عن شرح مولى ليس في نسخنا منه لاهنا ولا فيما ياتى لكن ما ذكرته عنه انفا قد يفيد مفاده وكذا قد يشير قول الشارح الا ترى لما قررروه فيه وفيما ياتى الخ الى ان مراده بالتمكن هنا الاحتمال الاول اى تمكن يتحقق معه القبض الشرعى فلا تخالف (قوله ولا ينافيه) اى قوله وان لم يضع الخ (قوله لذلك) اى استقرار الاجرة بما ذكره (قوله بقولهم) متعلق بالتعليل و (قوله لتلف الخ) مقول القول و (قوله لما قررروه) متعلق بقوله لا ينافيه و (قوله فيه) اى المبيع و (قوله فيما ياتى) اى في شرح ومتى قبض المكترى الدابة او الدار الخ (قوله وله) الى المتن في النهاية والمغنى (قوله وله) اى للمستاجر في اجارة العين و (قوله قبله) اى القبض اه ع ش (قوله المستاجر) نعت المحل و (قوله له) اى للوصول الى ذلك المحل (قوله سلبها) ولا يردها معه الا باذن المالك اه مغنى (قوله ولا يركبها) اى وان لم يلق به المشى و (قوله الا ان كانت جموحا) اى يعسر سوقها من غير ركوب فيركبها حينئذ ولا اجرة عليه اه ع ش (قوله لمن ياتى) اى في شرح يجوز ابداله في الاصح قوله فان فقد (اى من ياتى (قوله استصحبها) اى حيث يذهب اه مغنى (قوله بالنسبة)

السير فليراجع (قوله في المتن) وليس عليه في اجارة العين الا التخيلة الخ عبارة شرح الروض لانه اذا وردت على العين فليس عليه الاتسليم الدابة بما يحتاج اليه في عملها من برذعة ونحوها اه (قوله وظاهر عبارته ان مجرد التمكن كاف الخ) ان اريد تمكن يتحقق معه القبض الشرعى كافى قبض المبيع فاستقرار الاجرة فيما ذكر مسلم بخلاف ما اذا لم يتحقق معه القبض كذلك بان مكنه لا على وجه يعدمه قبضا في البيع بان وجد مجرد الاذن في قبضه ولم يضعه بين يديه وهذا هو الموافق لنطوق ومفهوم قول المصنف الا ترى متى قبض المكترى الدابة او الدار و امسكها حتى مضت مدة الاجارة استقرت الاجرة وان لم ينتفع وكذا لو اكرى دابة لركوب الى موضع وقبضها ومضت مدة امكان السير اليه اه وزاد الشارح هناك ان قبضها امتناعه منه بعد عرضها عليه وسياتى مع ما يتعلق به (قوله وظاهر عبارته ان مجرد التمكن كاف الى قوله ولا ينافيه تعليلهم الخ) عبارة شرح مولا نستقر الاجرة بمجرد التمكن حيث مضت مدة الاجارة وكانت المنفعة مقدرة بوقت او مدة امكان استيفاء المنفعة وكانت مقدرة بعمل ولم يضع يده عليها كما اقتضاه تعليلهم المذكور بل لا بد من قبض المكترى للعين كالقبض السابق في البيع وهو ظاهر اه (قوله وله قبله ايجارها من المؤجر الخ)

وكذا نحو دلو ورشاء في استئجار الاستقاء لاقتضاء العرف ذلك كله (وليس عليه في اجارة العين الا التخيلة بين المكترى والدابة) فلا يلزمه شيء مما مر لا يلزم سوى التمكن منها المراد بالتخيلة وظاهر عبارته ان مجرد التمكن كاف في استقرار الاجرة بمعنى مدة الاجارة ان قدرت المنفعة بوقت وبمضى مدة امكان الاستيفاء ان قدرت بعمل وان لم يضع يده عليها ولا ينافيه تعليلهم لذلك بقولهم لتلف المنفعة تحت يده كالمبيع اذا تلف تحت يد المشتري لما قررروه فيه وفيما ياتى ان عرضه عليه كقبضه وله قبله ايجارها من المؤجر كما صححه في الروضة هنا لا من غيره واذا وصل المحل المعين المستاجر له سلبها لمن ياتى فان فقد استصحبها ولا يركبها الا اذا كانت جموحا كالودعة (وتنفسخ اجارة العين) بالنسبة للمستقبل

كأياقي وذكرها هنا لضرورة التقسيم (تلف الدابة) مثلا المستأجرة ولا تبدل لفوات المعقود عليه وبه فارق ابدالها في اجارة الذمة ولو كان تلفها أثناء الطريق استحق مالكمها القسط (١٧٠) من الاجرة بخلاف ما لو تلف العين المستأجر لحملها أثناء الطريق أخذ من

قولها لو احترق الثوب بعد خياطة بعضه محضرة المالك او في ملكه استحق القسط لوقوع العمل مسلما له ولو اكتر اهمل جرة فانكسرت في الطريق لاشيء له والفرق ان الخياطة تظهر على الثوب فوق العمل مسلما لظهور اثره على المحل والخل لا يظهر اثره على الجرة اه قال بعضهم وبما قاله علم انه يعتبر في وجوب القسط في الاجارة وقوع العمل مسلما وظهور اثره على المحل ولو ابراه المؤجر من الاجرة ثم تقايلا العقد لم يرجع المكترى عليه بشيء ولو اقر بعد دفع الاجرة بانه لاحقه له على المؤجر ثم بان فساد الاجارة رجعها لانه انما اقر بناء على الظاهر من صحة العقد (ويثبت الخيار) على التراخي على القول المعتمد لان الضرر يتجدد بمرور الزمان (بعيها) المقارن اذا جهله والحادث لتضرره وهو ما اثر في المنفعة تأثيرا يظهر به تفاوت اجرتها ككونها تعثر او تتخلف عن القافلة لاختشونه مشيها كما جزا به لكن صوب الزركشي قول ابن الرفعة انه كصعوبة ظهرها عيب ولا تخالف لقولهم

الى قوله واختار السبكي في النهاية الا قوله قال بعضهم وقوله ولو ابراه الى ولو اقر (قوله كأيًاقي) اي في فصل لا تنفسخ اجارة بعذر (قوله لضرورة التقسيم) اي فلا يعد مكررا (قوله تلفها) اي الدابة (قوله بخلاف ما لو تلفت العين الخ) اي فلا شيء له وظاهره انه لا فرق بين ان يكون مالك العين معها وان لا يكون وهو لا يخالف ما استند اليه في قوله اخذ من قولها الخ لما ذكره بعدم ان الخياطة يظهر اثرها على المحل اه عش (قوله اخذ من قولها الخ) راجع لمسئلة تلف العين فقط لكن قولهما ولو اكتر اهمل جرة الخ هو المأخذ فقط (قوله او في ملكه) اي المالك (قوله لاشيء له) اي من الاجرة ثم ان قصر حتى تلفت ضمنها والا فلا ومن التقصير ما لو علم المكري عجز الدابة عن حمل مثل ما حملة عليها فتلف بسبب عجزها ومن ذلك عثارها اه عش (قوله اه) اي قول الشيخين (قوله ولو ابراه المؤجر من الاجرة) انظر ما لو وهبه المؤجر الاجرة بعد قبضها منه واقبضها له ثم تقايلا سم على حج اقول القياس الرجوع كالو وهبت المرأة صداقها للزوج ثم فسخ النكاح اه عش (قوله ولو اقر) اي المستأجر (قوله بناء على الظاهر) يؤخذ منه جواب حادثة سئل عنها وهي ان شخصا اقر بان يزيد عليه كذا من الدرهم ثم ادعى انه انما اقر بذلك بناء على ظن صحة العقد الذي جرى بينهما وادعى انه يشتمل على الربا واقام بذلك بينة واراد اسقاط الزيادة وانه انما يلزمه مثل ما قبضه منه او قيمته وهو انه يقبل منه ذلك عملا بالبينة ولا ينافيه اقراره لانه انما بناه على ظاهر الحال من صحة العقد اه عش (قوله على التراخي) الى قوله واختار السبكي في المغني الا قوله ككونها الى لا خشونة وقوله عملا الى ولو لم يجد (قوله لان الضرر) اي بسبب هذا العيب الحاصل اه رشيدى (قوله والحادث) اي لان المنفعة المستقبلية لم تقبض بعد فقد حدث العيب قبل قبض المعقود عليه اه سم (قوله لتضرره) اي بالبقاء (قوله وهو) اي العيب هنا (قوله تفاوت الاجرة) اي لا القيمة لان مورد العقد المنفعة اه مغنى وشرح روض (قوله لا خشونة مشيها) والمراد بالخشونة تعابرا كما كان تحول في منعطفات الطريق مثلا ليخالف صعوبة ظهرها اه عش (قوله لكن صوب الزركشي الخ) معتمد اه عش (قوله انه) اي كون مشيها خشنا (قوله عيب) خبر ان (قوله ولا تخالف) اي لا مخالفة بين قول الشيخين هنا وبين قول ابن الرفعة والزركشي (قوله لقولهم الخ) علة لنفي التخالف (قوله وعليه) اي خشونة يخشى منه السقوط (يحمل الثاني) اي قول ابن الرفعة والزركشي اي ويحمل قول الشيخين على ما لا يخشى منه السقوط في البيع الخ عبارة النهاية ولا ينافي ذلك عدمه له في البيع عيبا فقد اجاب الشيخ بان المعدود ثم ليس بمجرد الخشونة بل خشونة يخشى منها السقوط اه وعبرة المغنى وجمع بين ما هنا وبين ما هناك اي في عيب المبيع بان المراد هنا خشونة لا يخاف منها السقوط بخلافه هناك اه (قوله واذا علم بالعيب) اي المقارن (قوله بعد المدة) اي بعد انقضاءها (قوله وجب الخ) اي فات الخيار ووجب الخ (قوله او في اثنائها) عطف على بعد المدة (قوله وفسخ) عطف على علم المقدر بالعطف (قوله وتردد السبكي الخ) عبارة المغنى ويتجه كما قال الغزى وجوبه فيما مضى كافى كل المدة اه (قوله ورجح الغزى الخ) معتمد اه عش (قوله

وفرق شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله بين ذلك وعدم الصحة في نظيره من البيع بان تسليم المعقود عليه هنا انما يتأق باستيوائه وبعد الاستيفاء لا يصح ايجاره (قوله ولو ابراه المؤجر من الاجرة ثم تقايلا العقد الخ) انظر ما لو وهبه المؤجر الاجرة بعد قبضها منه وقبضها له ثم تقايلا (قوله والحادث) اي لان المنفعة المستقبلية لم تقبض بعد فقد حدث العيب قبل قبض المعقود عليه (قوله لا خشونة مشيها الخ) كذا شرح م (قوله وتردد السبكي الخ) كذا ش م

في البيع انه عيب ان خشى منه السقوط وعليه يحمل الثاني واذا علم بالعيب بعد المدة وجب له الارش او في اثنائها وفسخ بما وجب لما مضى وان لم يفسخ لم يجب له مستقبل وتردد السبكي فيما مضى ورجح الغزى وجوبه (ولا خيار في اجارة الذمة) بعيب الدابة المحضرة ولا بتلفها (بل يلزمه ابدال) لانه لا يثبت فيها الا السليم فاذا لم يرض بالمعيب رجع لما فيها فان عجز عن ابدال التحير المستأجر كما عساه الا ذرعى

ويختص المستاجر بما تسلمه فله ايجارها ولا يجوز ابدالها الا برضاه ويقدم بمنفعتها على الغرماء (والطعام المحمول ليؤكل) في الطريق اذالم يعترض في العقد لا بد له ولا لعدمه (يبدل إذا اكل في الاظهر) عملا بمقتضى اللفظ (١٧١) لتناوله حمل كذا إلى كذا وكانهم انما قدموه

على العادة انه لا يبدل لعدم اطرادها ولو لم يجده فيما بعد محل الفراغ بسعره فيه بديل قطعاً واختار السبكي انه لا يجوز الابدال الا ان شرط قدر ايعلم انه لا يكفيه واذا قلنا لا يبدل فلم ياكل منه شيئاً فهل للمؤجر مطالبة بتقصيص قدر اكله الذي يحثه السبكي فيما اذالم يقدره وحمل ما يحتاجه ان له ذلك لانه العرف وفيما اذا قدره انه ليس له ذلك اتبعا للشرط ثم مال إلى انه كالاول واعتمده الاذرعى وخرج بقوله ليؤكل ما حمل ليوصل فيبدل قطعاً بقوله إذا اكل ماتلف بسرة أو غيرهما فيبدل قطعاً على نزاع فيه وبفضله الكلام في الماكول المشروب فيبدل قطعاً لانه العرف

﴿فصل في بيان غاية المدة التي تقدر بها المنفعة تقريبا وكون يد الاجير يدا ماته وما يتبع ذلك﴾ يصح عقد الاجارة (على العين) (مدة تبقى فيها) تلك (العين) بصفاتها المقصودة كما هو ظاهر (غالبا) ليوثق باستيفاء المعقود عليه ولا يتقدر بمدة اذلاتوقيف فيه بل يرجع فيه لاهل الخبرة فوجز القرن ثلاثين سنة والداية عشرين والثوب

بما تسلمه اى عن الاجارة في الذمة اه معنى (قوله فله) اى للمستاجر (قوله ولا يجوز) اى للمؤجر (قوله) ويقدم الخ) اى المستاجر فيما لو افلس المؤجر اه معنى قول المتن (والطعام المحمول) ولو حمل التاجر متاعا لبيعه في طريقه فباع بعضه ففي فروع ابن القطان يحمل على العرف ويتجه ان يقال هو مثل الزاد اه والاوجه الاول اه معنى (قوله إذا لم يعترض الخ) فان شرط شيء اتبع معنى ونهاية قول المتن (يبدل الخ) ظاهره وان لم يحتاج اليه بان كان قريبا من مقصده ولو قيل بانه لا يبدل الا إذا كان يحتاج اليه قبل وصول مقصده لم يكن بعيدا وكذا يقال فيما لو اكل بعضه اه عش (قوله عملا بمقتضى الخ) عبارة المغنى كسائر المحمولات إذا باعها او تلفت اه (قوله بمقتضى اللفظ) اى لفظ عقد الاجارة (قوله لتناوله) الضمير يرجع إلى اللفظ قاله الكردي ويظهر ان الضمير راجع للطعام المحمول و (قوله حمل كذا الخ) فاعل للتناول (قوله وانما قدموه الخ) رد دلل مقابل الاظهر (قوله حمل كذا) اى وما اكل لا يصدق عليه انه حمل إلى محل المعين اه عش (قوله انما قدموه) اى مقتضى اللفظ اه كردي (قوله انه لا يبدل الخ) بيان للعادة و (قوله لعدم الخ) متعلق بقوله انما قدموه الخ (قوله ولو لم يجده الخ) عبارة المغنى محل الخلاف إذا كان يجد الطعام في المنازل المستقبلية بسعر المنزل الذي هو فيه ولا يبدل قطعاً اه (قوله بسعره فيه) اى محل الفراغ اى بان لم يجده فيما بعده اصلا او وجده بزيادة عليه قدر الارتفاع به (قوله وإذا قلنا لا يبدل الخ) اى بان تعرضا في العقد لعدم ابداله عبارة النهاية ولو شرط قدر اكله منه فالظاهر كما قاله السبكي انه ليس للمؤجر مطالبة بتقص قدر اكله اتبعا للشرط ويحتمل ان له ذلك للعرف لانه لم يصرح بحمل الجميع في جميع الطريق قال وهو الذى اليه نميل اه قال عش قوله فالظاهر كما قاله السبكي الخ معتمده اه (قوله الذى يحثه الخ) مبتدا وخبره ان له ذلك والجملة جواب الاستفهام (قوله وفيما اذا قدره انه ليس له ذلك) اعتمده النهاية كما مر انفا (قوله انه كالاول) اى ان المقدر كغيره في ان للمؤجر مطالبة المستاجر بالتقص (قوله وخرج) الى الفصل في النهاية والمغنى الا قوله على نزاع فيه (قوله ما حمل ليوصل) اى تلفت كله او بعضه قبل الوصول اه عش (قوله ماتلف الخ) اى كله او بعضه اه معنى (قوله فيبدل قطعاً) فلم يبدل في المسائل المذكورة لم يسقط من الاجرة شيء لانه لم يوجد من المكروى مانع اه عش (قوله ويفرض الكلام الخ) عطف على بقوله الخ

﴿فصل في بيان غاية المدة الخ﴾ (قوله في بيان غاية المدة) اسطة المغنى لفظه الغاية ولفظ التقريب ولعله هو الاول (قوله الى الخ) نعت للمدة و (قوله تقريبا) راجع للغاية (قوله وما يتبع ذلك) اى كيان من يستوفى المنفعة وجواز ابدال مستوف ومستوفى به دون مستوفى منه معين وغير ذلك قول المتن (مدة) اى معلومة اه معنى قول المتن (تبقى فيها العين الخ) فلو اجره مدة لا تبقى اليها غالبا فهل تبطل في الزائد فقط سم على حج اقول القياس نعم وتفرق الصفة ثم رايت في العباب صرح بذلك وعبارته فان زاد على الجائز بطلت في الزائد فقط انتهت وعليه فلو اختلف ذلك وبقيت على حالها إلى تمام المدة المقدرة في العقد فالذى يظهر صحة الاجارة في الجميع لان البطلان في الزيادة انما كان لظن تبين خطؤه اه عش (قوله ولا تتقدر) اى المدة التي تبقى فيها العين غالبا (قوله اذلاتوقيف فيه) اى لم يات في القرآن والحديث الصحيح تقديره اه كردي (قوله فيه) اى في قدر تلك المدة عبارة المغنى والمرجح في المدة التي تبقى فيها غالبا إلى اهل الخبرة اه (قوله فيؤجر القرن الخ) اى والدار اه معنى (قوله اوسنة) اى على ما يليق بكل منها نهاية ومعنى وكان الاول للشارح ان يذكره لظاهر قوله الاتى وقولهم الخ (قوله ان ذكر ذلك القدر) اى قوله فيؤجر القرن عشرين الخ (قوله وانما ذكره الخ) عطف على ان ذكر ذلك الخ (قوله من حينئذ) اى بعد بلوغه

﴿فصل في بيان غاية المدة التي تقدر بها المنفعة الخ﴾ (قوله في المتن مدة تبقى فيها العين) فلو اجره مدة لا تبقى

سنتين اوسنة والارض مائة سنة أو أكثر كذا قالاه كالجهور وقولهم على ما يليق بكل يعلم به ان ذكر ذلك القدر للتشيل للتقيد وان ما ذكره من المدد لا يحسب جميعه من حين عقد الاجارة لانه يلزم عليه في القرن مثلا إذا بلغ تسعين سنة مثلاً يجر ثلاثين سنة من حيثئذ وليس كذلك إذ العين لا تبقى هنا غالبا سنة فضلا عما زاد عليها

وانما المراد حسان ماضى من الولادة ومدة الاجارة فان بلغ المجموع ثلاثين جازوا الا فلا ثم هذا ظاهر فيما قبل الثلاثين والافقياس ما ياتي انه لا يعطى من الزكاة حينئذ الا لسنة لان (١٧٢) العمر الغالب قد مضى انه هنا كذلك لان ما يغلب فيه بقاء العين قد مضى فان قلت فلم

اعتبروا العمر الغالب ثم لانها قلت لان الكلام ثم في مطلق البقاء وهنا في بقاء مخصوص وهو ما اشترت اليه بقول بصفتها المقصودة وقال الشيخ ابو حامد يجوز في القرن ستون سنة اى هي منهاها وكذا الاقايى الخبر الترمذى اعمار امى ما بين الستين الى السبعين اى الغالب فيهم ذلك وجوز ابن كعب فيه مائة وعشرين وفي الدابة عشرون والدار مائة وخمسون والارض خمسمائة فاكثر وجوز فى الشامل كالقفال بلوغها فيها ألفا واعترض بامر في البيع انه لا يجوز التأجيل بها بعد بقاء الدنيا اليها ويمر ذلك في الوقف لكن ان وقع على وفق الحاجة والمصلحة لعين الوقف بان توقفت عمارته على تلك المدة الطويلة لا للموقوف عليهم كما بينته في كتاب حافل سميته الاتحاف ببيان حكم اجارة الاوقاف واصطلاح الحكماء على انه لا يؤجر اكثر من ثلاث سنين لئلا يندرس استحسان منهم وان رد بان له معنى له على ان لم ينقل عن مجتهد شافعى منهم وانما اشترطنا ذلك لفساد الزمان بغلبة

التسعين (قوله وانما المراد حسان ماضى الخ) محل نظر بل الذى يظهر اخذ من كلامهم في الزكاة ان المدار على العمر الغالب فالعبد الذى عمره عشرين سنة لا مانع من استجاره خمسين سنة والذى عمره اربعون لا يستاجر اكثر من عشرين فاذا بلغ الستين لم يستاجر الا سنة فليتامل سيد عمر وسم وفي الجيرى عن القليوبى والحلى مثله وسيد الشارح عن الشيخ اى حامدا ما يوافق بل المراد المذكور مخالف للمتن مع قول الشارح بل يرجع فيه الخ (قوله ثم هذا) اى المراد المذكور (قوله فقياس الخ) مبتدأ خبره قوله انه هنا كذلك اه كرى (قوله انه لا يعطى الخ) بيان لما ياتي (قوله حينئذ) اى بعد العمر الغالب اه كرى (قوله انه هنا كذلك) اى ان العبد لا يؤجر بعد بلوغ الثلاثين الا سنة كما يصرح بكون المراد هذا سابق كلامه ولا حقه لكن لا ينتج تعليقه بقوله لان ما يغلب الخ كما هو ظاهر (قوله ثم) اى في الزكاة (لا هنا) اى في الاجارة (قوله وهنا في بقاء مخصوص الخ) فيه ان الغالب بقاء القرن الى خمسين بصفتها المقصودة فلا يتم ما ذكره فارقا (قوله وكذا الاقايى) اى قوله وفي الدابة الخ المعطوف على في القرن الخ (قوله فيه) اى ايجار القرن (قوله بلوغها فيها) اى بلوغ المدة في اجارة الارض (قوله ويجرى ذلك) اى ما في المتن من صحة الاجارة مدة البقاء غالبا اه كرى عبارة المغنى «تنبيه» قضية اطلاق المصنف انه لا فرق في ذلك بين الوقف والطلاق وهو المشهور اه (قوله لكن ان وقع على وفق الحاجة الخ) «فرع» وقع السؤال عما لو استاجر دارا موقوفة وهى منه مدة طويلة هل تراعى اجرتها باعتبار حالتها الان او باعتبار حالتها بعد العمارة فيه نظر والاقرب انه يفرض بناءها على الصفة التى يؤول امرها اليها بالعمارة عادة ثم يعتبر اجرة مثلها معجلة وهى دون اجرة مثلها لو قسطت على الاشهر او السنين بحيث يقبض من آخر كل قسط ما يخصه وانما اعتبرت ان تلك الصفة لان الغرض من ايجارها كذلك ان تنبى بالاجرة المعجلة ولو اعتبرت اجرة مثلها بتلك الحالة التى هي عليها الان كان اضعاف الوقف لانها انما يرغب فيها كذلك باجرة قليلة جدا اه عش وفيه وقفة ظاهرة فان فيما روجه تسوية بين حالتى خراب وعمارته عرضة واحدة ولا احسب ان احدا يادى وغيا قيمة او اجرة فليراجع (قوله واصطلاح الحكماء الخ) مبتدأ (قوله استحسان الخ) خبره (قوله استحسان منهم الخ) بمقتضى اطلاق الشيخين افى الوالدرحمه الله تعالى ويحمل قول القائل بالمنع في ذلك كالاذرى على ما اذا غلب على الظن اندراس اسم الوقف وتملك العين بسبب طول مدتها اه ناهية قال عش قوله لم وبمقتضى اطلاق الشيخين الخ اى من الصحة حيث اقتضت المصلحة ذلك اه (قوله وان رد) اى ذلك الاصطلاح وكذا الضمائر الاربعة الاتية (قوله وانما شرطنا ذلك) اى الوقوع على وفق الحاجة والمصلحة لعين الوقف (قوله وايضا) في الموضوعين عائد الى قوله لفساد الزمان الخ وتعليل للاشتراط (قوله فشرطها) اى اجارة الوقف (قوله وتقدم المدة الخ) الو او حاله اه كرى (قوله ففيها) اى اجارة الوقف مدة بعيدة (قوله وسياتي انه يتبع) الى المتن في المغنى وكذا في النهاية لانه عقب مسئلتى الاقطاع ومنذور العتق بما نصه وفي كل منهما نظر ظاهر والوجه فيهما صحة الاجارة فيما زاد على السنة فاذا سقط حقه من الاقطاع في الاولى بطلت واذا عتق في الثانية فكذلك لاسما وقد يتاخر الشفاء عن مدة الاجارة اه واعتمده سم وعش كما ياتي وقال الرشيدى قوله لم والوجه فيهما صحة الاجارة اى سواء كان اقطاع تملك او ارفاق كما ياتي اه (قوله والابطال في الزائد) بخلاف ما لو آجره مدة لا يبلغ فيها بالسن وان احتمل بلوغه بالاحتلام لان الاصل بقاء الصبا اه مغنى (قوله لا يؤجر اليها غالبا) فهل تبطل في الزائد فقط (قوله وانما المراد حسان ماضى من الولادة ومدة الاجارة الخ) هذا بعيد من عبارتهم وما المانع من ايجار عبد بلغ خمس عشرة سنة مثلا ثلاثين سنة مثلا لانه يبقى اليها غالبا (قوله وتقويم المدة المستقبلية البعيدة صوب) قد يقال بجر الصعوبة لا يقتضى الاتمتاع (قوله

الاستيلاء على الوقف عند طول المدة وايضا فشرطها في غير ناظر مستحق وحده ان يكون باجرة المثل وتقويم المدة المستقبلة البعيدة صوب وايضا ففيها منع الانتقال للبطن الثانى وضياغ الاجرة عليهم غالبا اذا قبضت وسياتي انه يتبع شرط الواقف ان لا يؤجر الا سنة مثلا وان الولي لا يؤجر موليه او ماله الامدة لا يبلغ فيها بالسن والابطال في الزائد ومران الراهن لا يؤجر

المرهون لا يجني الامدة لا تجاوز حلول الدين ولا يجوز اجارة الاقطاع اكثر من سنة (١٧٣) كانه البدر ابن جماعة عن المحققين وبحث

البقي في مندور عتقه
بعد سنة من شفاء مريضه
انه لا يجوز اجارته اكثر منها
لثلا يؤدى الى دوامها عليه
بعد عتقه لما ياتي انها لا
تفسخ بطرق العتق (وفي
قول لا يزداد) فيها (على سنة)
مطلقا لا ندفاع الحاجة بها
وقول السرخسي انه
المذهب في الوقف شاذ بل
قيل غلط (وفي قول) لا يزداد
على (ثلاثين) سنة لان
الغالب تغير الاشياء بعدها
ورد بان ذكرها في النص
للتشيل واذا زيد على سنته
يجب بيان حصة كل بل
توزع الاجرة على قيمة منافع
السنتين ومريان اقل ما
يؤجر له العقار وقد لا يجب
تقدير المدة كما ياتي في سواد
العراق وليس مثله ايجار
وكيل بيت المال اراضيه
لبناء اوزع من غير تقدير
مدة بل هو باطل اذ لا مصلحة
كلية يقتصر لاجلها ذلك
وكاستجار الامام من بيت
المال للادان اولدلى للجهاد
وكالاستجار للعلو للبناء او
اجراء الماء (وللسكترى
استيفاء المنفعة بنفسه
وبغيره) الامين لانها ملكه
فان شرط عليه ان يستوفى فيها
بنفسه فسد العقد كالشرط
على مشتر ان لا يبيع
(فيركب ويسكن) ويلبس
(مثله) في الضرر اللاحق
للعين ودونه بالاولى لان
ذلك استيفاء للمنفعة

المرهون الخ) اى بغير اذن المتهن (قوله) ولا يجوز اجارة الاقطاع اكثر من سنة الخ) المعتمد انه يجوز
ايجار الاقطاع مدة تبقى فيه غالبا وان احتمل رجوع السلطان فيه قبل فراغ مدة الاجارة او لم يعلم بقاء
المؤجر تلك المدة لانه يستحق في الحال والاصل البقاء فان رجع السلطان او مات المؤجر قبل فراغ المدة
انفسخت في الباقي مره سم على حججه من ذلك الارض المرصدة على المدرس والامام ونحوهما اذا كان
النظر له فان اجرها مدة مات قبل تمامها تنفسخ الاجارة في الباقي مره ع (قوله) في مندور عتقه الخ)
اى فيمن نذر سيده ان يعتقه اذ امضت سنة بعد شفاء مريضه (قوله) انه لا يجوز اجارته اكثر منها المتجه جواز
الايجار اكثر من سنة فاذا امضت سنة بعد الشفاء وحصل العتق قبل انقضاء مدة الاجارة انفسخت في الباقي
ويفارق ما ياتي بتقديم سبب العتق هنا على الايجار بخلافه ثم سم وعش ورشيدى (قوله) مطلقا اى فى
الواقف والطلق (قوله) السرخسي) يفترحتين فسكون المعجمة نسبة الى سرخس مدينة بخراسان انتهى لب
للسيوطى مره ع (قوله) بان ذكرها اى الثلاثين (قوله) واذا زيد الى المتن في النهاية الا قوله ومر الى
وقد (قوله) لم يجب بيان حصة كل اى كل سنة كالمواستاجر سنة لا يجب تقدير حصة كل شهر مره نهاية
(قوله) ومر اى فى اوائل فصل يشترط كون المنفعة معلومة (قوله) وقد لا يجب الى المتن في المعنى الا قوله وليس
الى وكاستجار الخ (قوله) وليس مثله اى مثل ما سياتى من ايجار عمر رضى الله تعالى عنه سواد العراق من غير
تقدير مدة بل على التأييد (قوله) اراضيه اى بيت المال (قوله) بل هو باطل يرد عليه اقطاع التملك
وكذا عقد الجزية على الاصح انه عقد اجارة (قوله) وكاستجار الامام (قوله) وكالاستجار الخ) معطوفان
على قوله كما سياتى قول المتن (وللسكترى الخ) عبارة الغنى والمنفعة المستحقة بعقد الاجارة يتوقف استيفاؤها
على مستوف ومستوفى منه وبه وفيه و اشار الى الاول بقوله وللسكترى الخ والى الثانى بقوله وما يستوفى منه
الخ والى الثالث بقوله وما يستوفى به الخ وسكت عن المستوفى فيه وحكمه انه يجوز ابداله مره قول المتن
(وبغيره) اى الذى مثل المسكترى اودونه كما ياتي (قوله) الامين الى قوله وفيه نظر فى الغنى والى قول
المتن وما يستوفى منه فى النهاية قول المتن (فيركب الخ) اى يركب فى استئجار الدابة للركوب مثله ضخامة
ونحافة وطول او عرضا وقصر او من دونه فيما ذكر مره غنى (قوله) ويلبس مثله ودونه وينبغى فى اللابس

ولا يجوز اجارة الاقطاع اكثر من سنة الخ) المعتمد انه يجوز ايجار الاقطاع مدة يبقى فيها غالبا وان احتمل
رجوع السلطان فيه قبل فراغ مدة الاجارة او لم يعلم بقاء المؤجر تلك المدة لانه يستحق في الحال والاصل البقاء فان
رجع السلطان او مات المؤجر قبل فراغ المدة انفسخت في الباقي ويؤيد ذلك ايجار البطن الاول فانه يحكم بصحته
وملكهم جميع الاجرة وجواز تصرفهم فيها وان لم يعلم بقاءهم تلك المدة فان ماتوا قبل فراغها انفسخت في الباقي
مر (قوله) وبحث البقي في مندور عتقه بعد سنة من شفاء مريضه اى نذر ان يعتقه اذ امضت سنة من شفاء
مريضه (قوله) انه لا يجوز اجارته اكثر منها الخ) المتجه خلافة جواز الايجار اكثر من سنة فاذا امضت سنة بعد
الشفاء وحصل العتق قبل انقضاء مدة الاجارة انفسخت في الباقي ويفارق ما ياتي فيها اذا اجر عبده ثم اعتقه
انه تستمر الاجارة بتقديم سبب العتق هنا على الايجار بخلافه ثم وما هنا لا يزيد على ذلك ان من اجر مدة لا ملك المنفعة الا
فى بعضها صح وقررت الصفة كالو باع ما يملكه وغيره وما هنا لا يزيد على ذلك ان من اجر مدة لا ملك المنفعة الا
بعدم صحة الايجار وما يؤيده ايضا ان الشفاء قد يتاخر عن التدرسين فقد تمتع ايجار الاكثر بمجرد
الاحتمال مر (قوله) انه لا يجوز الخ) كذا شرح مر (قوله) لما ياتي انها لا تنفسخ بطرق العتق هذا التخريج
ممنوع والفرق ان سبب العتق يقدم على الايجار هنا لا فيما ياتي وسياقى فى شرح قول المصنف ولو اجر عبده
ثم اعتقه قول الشارح وخرج ثم اعتقه ما لو علق عتقه بصفة ثم اجره ثم وجدت الصفة اثناء مدة الاجارة فانها
تنفسخ لسبق استحقاق العتق على الاجارة انتهى وظاهر صحة الايجار ثم انفساخه وان علم وجود الصفة
فى المدة وسياقى التنبيه منا على ذلك هناك (قوله) وكاستجار الامام عطف على كما ياتي ش (قوله) كالشرط
على مشتر ان لا يبيع كذا شرح مره قال ابن الرفعة وقد يفرق بان للمؤجر غرضا ان لا يكون ماله لا تحت

المستحقة من غير زيادة (ولا يسكن حدا أو لا) (قصارا) اذ لم يكن هو كذلك لزيادة الضرر قال جمع الا اذا قال لتسكن من شئت

المثنى شاذ (يجوز ابداله) بمثله

(في الاصح) وان ابي الاجير
لانه طريق للاستيفاء لا
معقود عليه فاشبهه الراكب
والمنازع المعين للحمل وانتصر
للمقابل بانه الذي عليه
الا كثرون وبانه كالمستوفى
منه بجماع وجوب تعيين
كل وما وجب تعيينه لا يجوز
ابداله وبان القفال حكى
الاجماع في الزمت ذمتك
خيطة هذا على انه يتعين
ومحل الخلاف في ابداله بغير
معاوضة والاجاز قطعاً كما
يجوز لمستاجر دابة أن
يعاوض عنها بسكنى دار
وفي ملتزم في الذمة كاقدمته
امالو استاجر حمل معين فيجوز
ابداله بمثله قطعاً ويجوز
ابداله المستوفى كطريق
بمثلهامساقة وامنوا وسهولة
او حزنه بشرط ان لا يختلف
محل التسليم اذ لا بد من بيان
موضعه على ما نقله القمولى
واعتمده ورد بقول الروضة
لو استاجر دابة ليركبها الى
موضع فعن صاحب
التقريب له ردها الى المحل
الذى سار منه ان لم ينه
صاحبها وقال الا كثرون
ليس له ردها بل يسلمها ثم
لو كبل المالك ثم الحاكم
تم الامين فان لم يجده ردها
للضرورة اه ومرتضى شرح
قوله وتارة بعمل ما يعلم منه
انه انما وجب بيان محل

اه عش (قوله لان القصد التويع) يراجع وفي كلام ابن هشام ما يؤخذ منه الجواب عما هنا بانه افراد
ضمير عين على المعنى اى عين ذلك او المذكور مثلاً وهو نظير قوله تعالى لو ان لهم ما فى الارض جميعاً ومثله معه
لافتدوا به اى بذلك وعلى هذا الجملة عين صفة للمعطوف والمعطوف عليه اه سم (قوله فاندفع الخ)
الاندفاع يتوقف على عدم شذوذا لافراد بقصد التويع مع حصول المقصود بالجرى على الاصل من التثنية
اه سم (قوله ما قيل الخ) ومن قال به المعنى (قوله وان ابي) الى قوله وانتصر فى النهاية والمعنى (قوله فاشبهه
الراكب) هو مستوف (قوله والمنازع الخ) هو مستوفى به وقاس عليهما لما ياتى من الاتفاق فيهما اه سم
(قوله وانتصر للمقابل الخ) والاول هو المعتمد معنى ونهاية (قوله ومحل الخلاف) الى قوله مسافة فى المعنى
والى قوله ورد فى النهاية (قوله والاجاز الخ) اى بان كان بلفظ يدل على التعويض كقوله عوضتك كذا
عن كذا اه عش (قوله وفى ملتزم الخ) عطف على فى ابداله عش اه سم عبارة المعنى تنبيه قول المصنف
عين اشار به الى ما نقله عن ابي على واقراءه ان محل الخلاف اذا التزم فى ذمته خيطة ثوب معين او حمل متاع
معين امالو استاجر دابة معينة لركوب او حمل متاع فلا خلاف فى جواز ابدال الراكب والمنازع اه وفى سم
عن الروضة مثلاً (قوله كاقدمته) اى بقوله بان التزم فى ذمته الخ (قوله حمل معين) باضافة (قوله
بمثله) اى او دونها كما ياتى (قوله وقال الا كثرون) الى قوله للضرورة وحيث قد يحمل القول بوجوب تعيين
محل التسليم على ما اذا كان مقصده غير صالح لذلك بدليل قولهم انه يسلمها لهما كروا الا فامين شرح مر اه
سم (قوله فان لم يجده) اى واحدا منهم و (قوله ردها للضرورة) ولا يجوز له ركوها ما لم يعسر سوقها من
غير ركوب فيركبها حينئذ ولا اجرة عليه وفارق عما قالو: فى الرد بالاعيب جواز ركوها ما لم يعسر سوقها من
بانها فى صورة الرد بالاعيب باقية على ملكه والركوب مضطر اليه للوصول بحقه من الرد بخلافه هنا فان المدة
انقضت وواجبه التخلي لالرد اه عش (قوله وحيث فلا تنافى الخ) لكن يشك على ذلك ما نقله عن
الروضة حيث دل على عدم اشتراط تعيين محل التسليم ولذا نقل الرد به على القمولى الا ان يؤول كلام الروضة

قلت وغير ذلك ومثله قوله تعالى لو ان لهم ما فى الارض جميعاً ومثله معه لافتدوا به اى بذلك قال ولا يصح
الجواب بان او يفرد بعدها الضمير لان ذلك فى او التى للشك ونحوها ما يكون الحكم فيه لاحد الامرين لا التى
للتويع لانها بمنزلة الواو انتهى وقد يؤخذ منه جواب فيما نحن فيه بانه افراد ضمير عين على المعنى اى عين
ذلك او المذكور مثلاً وهو نظير الاية المذكورة فان فيها افراد الضمير مع العطف بالواو وعلى هذا الجملة عين
صفة للمعطوف والمعطوف عليه فليتامل (قوله لان القصد الخ) يراجع (قوله فاندفع ما قيل الخ) الاندفاع
يتوقف على عدم شذوذا لافراد بقصد التويع مع حصول المقصود بالجرى على الاصل من التثنية (قوله
فاشبهه الراكب) هو مستوف وقوله والمنازع هو مستوفى به (قوله والمنازع المعين) قاس عليه الاتفاق عليه كما
سياق (قوله وفى ملتزم فى الذمة) عبارة الروضة واما المستوفى به فهو كالثوب المعين للخيطة والصبي المعين
للالرضاع والتعليم والاعنام المعينة للرعى وفى ابداله وجهان وقرر الوجهين الى ان قال والخلاف جار فى
انفساخ العقد يتلف هذه الاشياء ثم قال وسنزيد هذه المسئلة ايضا فى الباب الثالث ثم قال فى الباب الثالث
فصل الثوب المعين للخيطة اذا تلف فى انفساخ العقد خلاف سبق ثم قال قال الشيخ ابو على والخلاف فيما اذا
لزم ذمته خيطة ثوب بعينه الى ان قال اما اذا استاجر دابة بعينها مدة لركوب او حمل متاع فهل كالا ينفسخ
العقد بل يجوز ابدال الركوب والمنازع بلا خلاف انتهى وقوله وفى ملتزم معطوف على فى ابداله ش (قوله
امالو استاجر الخ) كذا مر (قوله وقال الا كثرون) ليس له الى قوله للضرورة وحيث قد يحمل القول
بوجوب تعيين محل التسليم على ما اذا كان مقصده غير صالح لذلك بدليل قولهم انه يسلمها لهما كروا الا فامين
(قوله وحيث فلا تنافى الخ) لكن يشك على ذلك ما نقله عن الروضة حيث دل على عدم اشتراط تعيين محل
التسليم ولذا نقل الرد به عن القمولى الا ان يؤول كلام الروضة فليحذر ثم او ردت ذلك على مر افراد

التسليم يعلم حتى يدل بمثله وحيث فلا تنافى بين جواز الابدال واشتراط بيان محل التسليم

فليحرج ثم اوردت ذلك على م. فزاد ما نقلناه عنه اه سم (قوله وحاصل مامر) الى المتن في النهاية (قوله مامر) اي من مسائل الابدال (قوله في الاخيرين) اي المستوفى به والمستوفى فيه وعلى هذا لو شرط عدم ابدال ما استوجب حمله فتلف في الطريق فينبغي انفساخ العقد فباقى ويحمل قوله قبيل الفصل وخرج بقوله ليؤكل ما حمل ليوصل فيبدل قطعاً على ما اذالم يشرط عدم الابدال اه خ ش (قوله لانه) اي شرط عدم ابدال المستوفى (قوله كامر) اي في شرح والمكترى استيفاء المنفعة الخ (قوله) ومحل جوازه فيهما الخ المتبادر ان محل الابدال في الاخيرين وهما المستوفى به والمستوفى فيه وحينئذ يشكك قوله او بعده بالنسبة للمستوفى فيه كالطريق لانه يقتضى صحة العقد بدون تعيين الطريق اكتفاء بتعيينه بعده والمتبادر خلاف ذلك وانه لا بد من التعيين في العقد وقوله ثم تلقا بالنسبة لما ذكر ايضاً اذ كيف يتصور تلف الطريق وقد يجاب عن هذا بانه يتصور بنحو تواتر السيول عليها الى ان انحمرت انخفاً لا يمكن المرور معه او الى ان انسدت بما جمعت السيول ونقلته اليها من نحو التراب والاحجار ثم اوردت ذلك على م فتوقف لكن اجاب عن الثاني بتصويره بما لو كانت الطريق على سقف او جدار فتخرب فلا يرجع وليحرج اه سم وقدمت في الفصل الاول عن شرح الروض وغيره ان العرف يتبع في سلوك احد الطريقين اذا كان المقصد طريقان فان اعتدسلو كهما وجب البيان فان اطلق لم يصح العقد الا ان تساوى ما من سائر الوجوه اه وبه ينحل الاشكال الاول (قوله برضا المكترى) جعله فما سبق فيد القول او بعده وبقيا واطلق هناك وجوب الابدال في تلف المعين بعد العقد فاعل قوله برضا المكترى مؤخر عن مقدم فليراجع ثم رايت في سم ما نصه قوله برضا المكترى يتامل اي حاجة اليه ويتجه ان للمكترى الابدال قهر اعليه لان الاجارة باقية وله غرض في بقاء الاجرة فليتاامل وهذا لا يخالف كلام الشارح لان اعتبار الرضا وجوب الابدال اه اي على المكترى (قوله وبقيا) راجع لها اه سم (قوله او عينا فيه ثم تلقا انفساخ الخ) فيه نظر بل ظاهر القول يجوز ابدال المستوفى به جواز ذلك مع بقاءه وقد كان تبع م الشارح في قوله ومحل جوازه الى قوله لا المستوفى منه ثم ضرب عليه اه سم (قوله لا المستوفى منه) عطف على قوله المستوفى (قوله بتفصيله السابق) اي في قوله وما يستوفى منه الى اخر المتن والشرح اه سم (قوله كامر) اي في الفرع الذي قيل قول المتن وفي

وحاصل مامر انه يجوز ابدال المستوفى كالراكب والمستوفى به كالحمول والمستوفى فيه كالطريق بمثلها ودونها ما لم يشرط عدم الابدال في الاخيرين بخلافه في الاول لانه يفسد العقد كامر ومحل جوازه فيهما ان عينا في العقد او بعده وبقيا فان عينا بعده ثم تلقا وجب ابدال برضا المكترى او عينا فيه ثم تلقا انفساخ العقد لا المستوفى منه بتفصيله السابق ويجب الاستيفاء ومثله الخدعة كامر ويأتى قيل النذر

ما نقلناه عنه (قوله وحاصل مامر) كذا شرح م (قوله ومحل جوازه فيهما الخ) كذا شرح م وفيه اشارة الى احتمال ارادة جواز عدم الابدال المشروط وان كان هذا الاشكال بحاله فليتامل صحة هذا الاحتمال في نفسه والمتبادر ان المعنى ومحل جواز الابدال في الاخيرين وهما المستوفى به والمستوفى فيه وحينئذ يشكك قوله او بعده بالنسبة للمستوفى فيه كالطريق لانه يقتضى صحة العقد بدون تعيين الطريق اكتفاء بتعيينه بعده والمتبادر خلاف ذلك وانه لا بد من التعيين في العقد وقوله ثم تلقا بالنسبة لما ذكر ايضاً اذ كيف يتصور تلف الطريق وقد يجاب عن هذا بانه يتصور تلقا بنحو تواتر السيول عليها الى ان انحمرت انخفاً لا يمكن المرور معه او الى ان انسدت بما جمعت السيول ونقلته اليها من نحو التراب والاحجار ثم اوردت ذلك على م فتوقف لكن اجاب عن الثاني بتصويره بما لو كانت الطريق على سقف او جدار فتخرب فليراجع وليحرج (قوله وبقيا) راجع لها (قوله برضا المكترى) يتامل اي حاجة اليه ويتجه ان للمكترى الابدال قهر اعليه لان الاجارة باقية وله غرض في بقاء الاجرة فليتاامل وهذا لا يخالف كلام الشارح لان اعتبار الرضا وجوب الابدال (قوله او عينا فيه ثم تلقا انفساخ العقد) كذا في الروض في المستوفى المعين كالوضع والثوب في الخياطة انتهى لكنه مشى قبل ذلك على عدم جواز ابدال المستوفى به فيحتمل ان هذا منى عليه وان قياس جواز الابدال الذي مشى عليه المصنف في المنهاج عدم الانفساخ فليحرج ثم رايت ما ساذكره عن شرح البهجة على قوله حتى مضت مدة الاجارة (قوله او عينا فيه ثم تلقا انفساخ العقد) فيه نظر بل ظاهر القول بجواز ابدال المستوفى به جواز ذلك مع بقاءه وقد كان تبع م الشارح في قوله ومحل جوازه فيهما ان عينا في العقد الى قوله ثم تلقا انفساخ العقد ثم ضرب عليه (قوله بتفصيله السابق) اي في قوله وما يستوفى منه الخ

اتباع العرف فاستأجره للبس المطلق لا بلبسه وقت النوم ليلا وان اطردت عادتهم (١٧٧) بخلافه على ما اقتضاه اطلاقهم بخلاف ما عداه

ولوقت النوم نهارا وعليه نزع الاعلى في غير وقت التجمل (وبد المكثرى على) العين المكتراة نحو (الدابة والثوب يدأمانة) فيأتي فيه ماسيذكره في الوديع (مدة الاجارة) ان قدرت بمن او مدة امكان الاستيفاء ان قدرت بمحل عمل إذ لا يمكن استيفاء المنفعة بدون وضع يده وبه فارق كون يده يد ضمان على ظرف مبيع قبضه فيه لتمحض فضله لغرض نفسه وله السفر بالعين المؤجرة حيث لا خطر في السفر لانه ملك المنفعة فيستوفى فيها حيث شاء كذا اطلقوه وظاهره انه لا فرق بين اجارة العين وهو ظاهر والذمة وهو محتمل نعم سفره بها بعد المدة ينبغي ان يتأق في ما ياتي في سفر الوديع (وكذا بعدها في الاصح) 'مالم يستعملها استصحبا لما كان ولا لانه لا يلزمه الرد ولا مؤته بل لو شرط احدهما عليه فسد العقد ولما الذي عليه التخلية كالوديع ورجع السبكي انه كالامانة الشرعية فيلزمه اعلام مال الكها بها او الرد فور او الاضمن والمعتد خلافة ويفرق بان هذا وضع يده باذن المالك او لا بخلاف ذى الامانة الشرعية وإذا قلنا بالاصح انه ليس عليه بعد المدة الا التخلية فقضيته انه لا يلزمه اعلام المؤجر

البناء بين الموضع (قوله اتباع العرف) فاعل يجب (قوله فاستأجره الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه (فرع) لو استأجر ثوبا للبس لم يميز فيه ليلا عملا بالعادة ولو كان الثوب التحتاني كاهو ظاهر كلام الاصحاب فطريقه إذا اراد النوم ان يشرطه وينام في الثوب التحتاني نهارا ساعة او ساعتين او نحو ذلك اى لا اكثر النهار واما الفوقاني فلا ينام فيه ولا يلبسه كل وقت بل عند التجمل في الاوقات التي جرت العادة فيها بالتجمل كحال الخروج إلى السوق ونحوه ودخول الناس عليه ويزعه في اوقات الخلوة عملا بالعرف وليس له ان يترد بقميص استأجره للبس ولا برداء استأجره للارتداء به وله ان يرتدى ويتعمم بما استأجره للبس او الاتزار ولو استأجره يوما كاملا فن طلع الفجر الى الغروب او نهارا فن طلع الفجر الى الغروب وقيل من طلع الشمس الى الغروب او يومه مطلقا فن وقت العقد الى مثله او الثلاثة ايام دخلت الليالي المشتمة عليها اه وقولها وليس له الخ في النهاية مثله (قوله لا يلبسه وقت النوم الخ) اى وان لم يميز اه بيجرى عن الشورى عن مو (قوله وان اطردت الخ) قد منافي هذا قولهم باتباع العرف ولذا اعتمد الحلبي وفاقا للاذرى انه ان اعتيد النوم فيه بذلك المحل لم يجب نزع مطلقا ونقل ع ش اعتماده عن الزبائى عن الشارح في غير النخفة واقره وعبرة السيد عمر قوله لو ان اطردت الخ تأمله مع ما تقدم له في شرح قول المصنف والاصح في السراج اتباع العرف ثم راي في حاشية الزبائى على المنهج قال الراعى عملا بالعادة ويؤخذ منه انه لو كان بمحل لا يعتاد اهله ذلك لم يلزمه نزع مطلقا كذا قاله ابن حجر اه ولعله اوجه من الذى هنا فليتأمل اه (قوله بخلاف ما عداه) اى ما عدا وقت النوم ش اه سم (قوله وعليه نزع الاعلى الخ) كالجوخة والقميص الفوقاني وفي النهاية وشرحى الروض والهجاء انه لا يلزمه نزع الا زار كما قاله ابن المقرئ في شرح ارشاده اه (قوله فيأتي فيه) الى قوله لو طلبها في النهاية (قوله او مدة امكان الخ) قد يشمله المتن اه سم (قوله وبه) اى التعليل المذكور (قوله كون يده) اى المشتري (قوله ظرف مبيع) بالاضافة (قوله قبضه) اى الظرف (قوله وله السفر الخ) قضيته ان الدابة لو تلفت في الطريق مثلا بلا تقصير لم يضمنها اه ع ش (قوله وظاهره انه لا فرق الخ) معتمدها ع ش (قوله انه لا فرق) كذا مر اه سم (قوله ما ياتي في سفر الوديع) اى يضمن (بعد المدة) اى مدة الاجارة او مدة امكان الاستيفاء حيث تدع اليه ضرورة كخوف نهب اه ع ش (قوله مالم يستعملها) الى قوله فيلزمه اعلامه في المغنى لا قوله بل الى وإنما (قوله كالامانة الشرعية) كسوب القته الرخ بداره اه مغنى (او الرد فوراً) ما المراد بالرد اه سم (قوله ويفرق الخ) (تنبيه) لو انفسخت الاجارة بسبب ولم يعلم المستأجر المالك بالانفساخ بعد علمه به ضمنها ومنافها لتقصيره بعدم اعلامه فان اعلمه او لم يعلمه لعدم علمه به او كان هو عالما به لم يضمن لانه امين ولا تقصير منه اه مغنى وفي سم بعد ذكر مثله عن الروض وشرحه مانصه وهذا مع ما ذكره الشارح انه المعتمد فرق بين حال الانفساخ وعدمه اه (قوله بل الشرط) اى شرط عدم لزوم اجارة المثل او عدم الضمان والمال واحد (قوله لو طلبها الخ) خالفه النهاية فقال وان لم يطلبها فلو اغلق الدار او الحانوت بعد

المتن والشرح (قوله لا يلبسه وقت النوم ليلا) قال الراعى عملا بالعادة لم يلزمه نزع الا زار كذا قال المصنف في شرح الارشاد وقال الاذرى الظاهر ان المراد غير التحتاني كما يفهمه تلميل الراعى اه وظاهر كلام الاصحاب الاول فطريقه ان اراد النوم فيه ان يشرطه كذا في شرح الروض (قوله ما عداه) اى ما عدا وقت النوم ش (قوله او مدة امكان الخ) قد يشمله المتن (قوله وظاهره انه لا فرق الخ) كذا مر (فرع) في الروض فصل وان قدر البناء والفراس بمدة وشرط القلع قلع ولا ارش عليهما ولو شرط الابقاء بعدها او اطلق صح ولا اجرة عليه بعد المدة وان رجع فله حكم العارية بعد الرجوع اه (قوله او الرد فوراً) ما المراد بالرد (قوله والمعتمد خلافة) كذا شرح مر وفي الروض فان انفسخت اى الاجارة بسبب ولم يعلم المستأجر المالك بالانفساخ بعد علمه به ضمنها ومنافها لتقصيره بعدم اعلامه فان اعلمه به او لم يعلمه لعدم علمه به او كان هو عالما به لم يضمن لانه امين ولا تقصير منه اه وهذا مع ما ذكر الشارح انه المعتمد فرق بين حال الانفساخ

بتفريغ العين بل الشرط ان لا يستعملها ولا يحبسها لو طلبها

وحيث يلزم من ذلك أنه لا فرق بين أن يقفل باب نحو الخانوت بعد تفرغه وإن لا لكن قال البغوي لو استأجر حائو ناشهر افأغلقت باب به وغاب شهرين لزمه المسمى للشهر الاول و اجرة المثل للشهر الثاني قال وقد رأت الشيخ القفال قال لو استأجر دابة بوقت ما فاذا بقيت عنده ولم ينتفع بها ولا حبسها عن مالها لا تلزمه اجرة المثل لليوم الثاني لأن الرد ليس واجبا عليه وإنما عليه التخلية إذا طلب مالها بخلاف الخانوت لأنه في حبسه وعقلته وتسليم الخانوت والدار لا يكون (١٧٨) إلا بتسليم افتتاحه ومأقاله في الدابة واضح وفي الخانوت والدار من توقف

تفرغه يلزم منه الاجرة فيما يظهر فقد صرح البغوي بأنه لو استأجر حائو تالمى أن قال ومأقاله أى القفال ظاهر حتى في الخانوت والدار لأن غلقها مستصحب لما قبل انقضاء المدة في الحيلة لئيبه وبين المالك فلا يعارضه جزم الانوار بان مجرد غلق باب الدار لا يكون غصبا لوضوح الفرق إلى آخر ما اطال به في الرد على الشارح (قوله) وحيث يلزم من ذلك أنه لا فرق (الخ) لو فرغت مدة اجارة الدار واستمرت امتعة المستأجر فيها ولم يطالبه المالك بالتفريغ ولم يغلقها لا يضمن اجرة وضع الامتعة بعده لأنه لم يحدث منه بعد المدة شيء والامتعة وضعها باذن فيستصحب إلى أن يطالب المالك بخلاف ما لو اغلقها فيضمن اجرتها أعني الدار مدة الغلق لأنه حال بينها وبين مالها بالغلق وبخلاف ما لو مكث فيها بنفسه بعد المدة ولو باستصحاب مكثه السابق على مضي المدة لأنه مستول عليها بخلاف مجرد بقاء الامتعة ليس استيلاء كذا قرر ذلك مر وما ذكره في الغلق قد علم ما فيه بما ذكره الشارح فليتأمل سم على حججها ع (قوله) قال أى البغوي (قوله) ومأقاله أى القفال (في الدابة) أى من عدم لزوم الاجرة لليوم الثاني (قوله) وفي الخانوت (عطف على في الدابة) (قوله) المؤجر (له) أى للمستأجر (قوله) بذلك أى بعدم الفرق بين قفل الباب وعدمه أو عدم توقف التخلية على عدم الغلق (قوله) خلاف مأقاله القفال (أى في الخانوت والدار واعتماد النهاية مأقاله القفال كما مر آنفا (قوله) به محسن (أى بالغلق (قوله) أنه (أى للغائب (قوله) وفيما إذا (إلى قوله) ورجع في النهاية إلا قوله واستشهد إلى أن وجوب (قوله) وفيما إذا (الخ) متعلق بقوله الآتي بتخير (الخ) (قوله) ولم يتخير المستأجر (الخ) (فرع) في الروض فصل وان قدر البناء والغراس بمدة وشرط القلع قلع ولا ارش عليهما ولو شرط الابقاء بعدها أو أطلق صحت ولا أجرة عليه بعد المدة وان رجع فله حكم العارية بعد الرجوع اه سم (قوله) ولو استعمل العين (الخ) خرج باستعمالها مجرد بقاء الامتعة فيها فلا أجرة كما قدمته وكذا مجرد بقاء البناء والغراس فيها وقد شرط الابقاء بعد المدة أو أطلق فلا أجرة كما قدمته عن الروض سم على حججها ع (قوله) لما يتجدد (الخ) أى لنقد يتجدد اه كرى (قوله) لذلك (أى اعتبار نقد البلد الغالب في تلك المدة (بعد الطلب) يعنى سبب طلب المالك قيمة المغصوب وهو نقد المثل (قوله) بعد الطلب (أى طلب المالك أجرة المثل (قوله) مثلا (أى أبلغرهما كحرث واستقاء اه معنى (قوله) ليس قيد (الخ) (إذ لو تلفت في مدة الانتفاع بلاربط كان الحكم كذلك اه معنى (قوله) بل ليستثنى منه (الخ) (ان حمل الربط على

التخلية فيها على عدم غلقه لباها فيه نظر ولا تسلم له ما علق به لأن التسليم لها هنا يحصل وان لم يدفع المؤجر له مفتاحها كما يصرح به قوله ولو لم يسلمه له تخير في الفسخ المستلزم أنه إذا مضت مدة قبل الفسخ استقرت عليه أجزتها وما يصرح بذلك أيضا جزم الانوار بان مجرد غلق باب دار لا يكون غصبا لها فالذى يتجه خلاف مأقاله القفال لأن التقصير من المالك بعدم وضعه ليد عقب المدة وأما غلق المستأجر فهو محسن به لصونه له بذلك عن مفسد نعم ما ذكره البغوي في مسألة الغيبة متجه لأن التقصير حيث من الغائب لأن غلقه مع غيبته مانع للمالك من فتحه لاحتمال أن له فيه شيئا وفيما إذا انقضت والاجارة لبناء أو غرس ولم يتخير المستأجر القلع يتخير المؤجر بين الثلاثة السابقة في العارية ما لم يوقف والا ففيما عدا التملك ولو استعمل العين بعد المدة في غير نحو اللبس لدفع الدود كما يعلم بما

وعدمه (قوله) وحيث يلزم من ذلك أنه لا فرق بين أن يقفل باب نحو الخانوت بعد تفرغه وإن لا (لو فرغت مدة الاجارة للدار واستمرت امتعة المستأجر فيها ولم يطالبه المالك بالتفريغ ولم يغلقها لم يضمن اجرة وضع الامتعة بعده لأنه لم يحدث منه بعد المدة شيء والامتعة وضعها باذن فيستصحب إلى أن يطالب المالك بخلاف ما لو اغلقها فيضمن اجرتها أعني الدار مدة الغلق لأنه حال بينها وبين مالها بالغلق وبخلاف ما لو مكث فيها بنفسه بعد المدة ولو باستصحاب مكثه السابق على مضي المدة لأنه مستول عليها بخلاف مجرد بقاء الامتعة ليس استيلاء كذا قرر ذلك مر وما ذكره في الغلق قد علم ما فيه بما ذكره الشارح فليتأمل (قوله) خلاف مأقاله القفال (أى في الخانوت (قوله) ولو استعمل العين بعد المدة) لزومه اجرة المثل خرج باستعمالها مجرد بقاء الامتعة فيها فلا أجرة كما قدمته وكذا مجرد بقاء البناء والغراس فيها وقد شرط الابقاء بعد المدة أو أطلق فلا أجرة كما قدمته عن الروض (قوله) ويستثنى منه قوله (الخ) (ان حمل الربط على مطلق الا مساك فهذا واضح

يأتى في الوديعة لزمه اجرة المثل من نقد البلد الغالب في تلك المدة ولا نظر لما يتجدد بعدها لاستقرار الواجب مطلق بمضيها واستشهد لذلك بقوله ولو غصب مثلياً ثم تلف ثم فقد المثل غرم القيمة ويعتبر أكثر القيم من حين الغصب إلى فقد فاذا صحها هذا مع أن القيمة لم تجب إلا بعد الطلب وقبله الواجب المثل فمنها أولى لأن وجوب اجرة المثل تستقر قبل الطلب (ولو ربط دابة أكثرها حمل أو ركوب) مثلا (ولم ينتفع بها) وتلفت في المدة أو بعدها (لم يضمنها) لأن يده يدا مائة وتقيده بالربط ليس قيداً في الحكم بل يستثنى منه قوله

مطلق الامساك فهذا واضح أو على خصوصه فلا لظهور أن الاستثناء لا يتوقف على خصوص الربط سم ورشيدى قول المتن (إلا إذا أهدم الخ) أى أو غصبت أو سرت مثلا كما هو ظاهر (تنبيه) هذا التفصيل المذكور فى الدابة ينبغى جريانه فى غيرها كثوب استأجره للبسه فاذا ترك لبسه وتلف أو غصبت فى وقت لو لبسه سلم من ذلك ضمنه فليتامل سم على حجج أه رشيدى وعش (قوله لنسبته) الى قوله ورجع فى المغنى (قوله انه لا عذر له) أى كمرض أو خوف عرض له مغنى وسم (قوله كما بحثه الأذرعى) أى فى الخوف اخذ من كلام الامام مغنى وسم ويلحق به أى الخرف نحو المطر والوحل المانع من الركوب عادة وينبغى أن مثله مرض الدابة المانع من الانتفاع بها وكذا مرض الركب العارض له كما فى شرح الروض أه عش (قوله ذلك) أى الضمان بالربط (قوله بفتح ليل الخ) متعلق بتمثيلها و(قوله بما إذا الخ) متعلق بقيد (قوله ورجع الخ) أى السبكي (قوله أن الضمان الحاصل بالربط ضمان يد) والأوجه أن الحاصل بالربط ضمان جنائية لا بد فلا ضمان عليه لم يتلف بذلك خلافا لما رجحه السبكي وتبعه الزركشى نهاية وروض مغنى ويؤخذ منه أن ضمان الجنابة معناه أنها لا تضمن إلا أن تلفت بهذا السبب وضمان اليد معناه أنها تضمن مطلقا (قوله ولوا أكثرها) الى المتن فى النهاية (قوله فاقامه) أى أقام فى الغد ففيه حذف وإيصال (قوله بها) أى الدابة (قوله ضمنها فيه) أى ضمان يد اخذ من قوله لأنه استعملها الخ وعليه اجرة مثل اليوم الثالث وأما الثانى فيستقر فيه المسمى لتكتمه من الانتفاع مع كون الدابة فى يده والكلام فيما إذا تأخر للنجو خوف وإلا فلا ضمان عليه ولا اجرة لليوم الثالث لأن الثانى لا يحسب كما تقدم أه عش (قوله ضمنه مع الاجرة) أن كان الذهاب به الى البلد الآخر سائغا شكل الضمان أو ممتنعا خالف قوله فى شرح ويد المكترى

(إلا إذا أهدم عليها اصطبل
فى وقت) للانتفاع (لو انتفع
بها) فيه (لم يصبا الهدم)
لنسبته الى قصير حيث إذا
الفرض انه لا عذر له كما
بحثه الأذرعى وقيد السبكي
ذلك أخذا من تمثيلها لما
لا ينتفع بها فيه بفتح ليل
شأنه بما إذا اعتيد الانتفاع
بها فى ذلك الوقت إذ لا يكون
الربط سببا للتلف إلا حيث
رجح أيضا وتبعه الزركشى
أن الضمان الحاصل بالربط
ضمان يد قصير مضمونة
عليه بعدوان لم يتلف لأن
الربط فى وقت لم يعتد ربطها
فيه وفى محل معرض للتلف
تضييع ولوا أكثرها ليركها
اليوم ويرجع غدا فاقامه
بها ورجع فى الثالث ضمنها
فيه فقط لأنه استعملها فيه
تعديا ولوا أكثرى عبدا
لعمل معلوم ولم يبين موضعه
فذهب به من بلد العقد الى
آخر فابق ضمنه مع الاجرة

أو على خصوصه فلا لظهور أن الاستثناء لا يتوقف على خصوص الربط (قوله فى المتن) إلا إذا أهدم عليها اصطبل (أى أو غصبت أو سرت مثلا كما هو ظاهر) (تنبيه) هذا التفصيل المذكور فى الدابة ينبغى جريانه فى غيرها كثوب استأجره للبسه فاذا ترك لبسه وتلف أو غصبت فى وقت لو لبسه سلم من ذلك ضمنه فليتامل سم على حجج أه رشيدى وعش (قوله لنسبته الى قصير حيث إذا) (قوله بفتح ليل الخ) متعلق بتمثيلها و(قوله بما إذا الخ) متعلق بقيد (قوله ورجع الخ) أى السبكي (قوله أن الضمان الحاصل بالربط ضمان يد) والأوجه أن الحاصل بالربط ضمان جنائية لا بد فلا ضمان عليه لم يتلف بذلك خلافا لما رجحه السبكي وتبعه الزركشى نهاية وروض مغنى ويؤخذ منه أن ضمان الجنابة معناه أنها لا تضمن إلا أن تلفت بهذا السبب وضمان اليد معناه أنها تضمن مطلقا (قوله ولوا أكثرها) الى المتن فى النهاية (قوله فاقامه) أى أقام فى الغد ففيه حذف وإيصال (قوله بها) أى الدابة (قوله ضمنها فيه) أى ضمان يد اخذ من قوله لأنه استعملها الخ وعليه اجرة مثل اليوم الثالث وأما الثانى فيستقر فيه المسمى لتكتمه من الانتفاع مع كون الدابة فى يده والكلام فيما إذا تأخر للنجو خوف وإلا فلا ضمان عليه ولا اجرة لليوم الثالث لأن الثانى لا يحسب كما تقدم أه عش (قوله ضمنه مع الاجرة) أن كان الذهاب به الى البلد الآخر سائغا شكل الضمان أو ممتنعا خالف قوله فى شرح ويد المكترى

أو على خصوصه فلا لظهور أن الاستثناء لا يتوقف على خصوص الربط (قوله فى المتن) إلا إذا أهدم عليها اصطبل (أى أو غصبت أو سرت مثلا كما هو ظاهر) (تنبيه) هذا التفصيل المذكور فى الدابة ينبغى جريانه فى غيرها كثوب استأجره للبسه فاذا ترك لبسه وتلف أو غصبت فى وقت لو لبسه سلم من ذلك ضمنه فليتامل سم على حجج أه رشيدى وعش (قوله لنسبته الى قصير حيث إذا) (قوله بفتح ليل الخ) متعلق بتمثيلها و(قوله بما إذا الخ) متعلق بقيد (قوله ورجع الخ) أى السبكي (قوله أن الضمان الحاصل بالربط ضمان يد) والأوجه أن الحاصل بالربط ضمان جنائية لا بد فلا ضمان عليه لم يتلف بذلك خلافا لما رجحه السبكي وتبعه الزركشى نهاية وروض مغنى ويؤخذ منه أن ضمان الجنابة معناه أنها لا تضمن إلا أن تلفت بهذا السبب وضمان اليد معناه أنها تضمن مطلقا (قوله ولوا أكثرها) الى المتن فى النهاية (قوله فاقامه) أى أقام فى الغد ففيه حذف وإيصال (قوله بها) أى الدابة (قوله ضمنها فيه) أى ضمان يد اخذ من قوله لأنه استعملها الخ وعليه اجرة مثل اليوم الثالث وأما الثانى فيستقر فيه المسمى لتكتمه من الانتفاع مع كون الدابة فى يده والكلام فيما إذا تأخر للنجو خوف وإلا فلا ضمان عليه ولا اجرة لليوم الثالث لأن الثانى لا يحسب كما تقدم أه عش (قوله ضمنه مع الاجرة) أن كان الذهاب به الى البلد الآخر سائغا شكل الضمان أو ممتنعا خالف قوله فى شرح ويد المكترى

وله السفر بالعين المستأجرة حيث لا خطر فى السفر إلا أن يختار الأول ويحمل على ما لو كان فى الذهاب خطر أو وجد فيه تفریط وفيه نظر لأنه مع الخطر ينبغى الضمان ولو بدون ذهاب فليراجع ثم وقع البحث فى ذلك مع مر فحمله على ما إذا وقع تفریط وقد علم ما فيه فليتامل (فروع) فى الروض فصل استقجر فى قصارة ثوب أو فى صبغه بصيغ لصاحب الثوب فقصره أو صبغه وانفرد أى باليد فلتألف فى يده أى باقة سماوية أو باتلافه بعد القصارة أو الصبغ سقطت أجرته لأن عمل فى ملك المستأجر أو يحضرته حتى تلف أى فلا تسقط أجرته فإن تلفه أى وقد انفرد باليد ضمنه غير مقصور أو مصبوغ مع الصبغ أى وسقطت أجرته وإن لم ينفرد ضمنه مصبوغا أو مقصورا ولم تسقط أجرته متى تلفه اجنبى أى وانفرد الاجير باليد فلذلك الفسخ والاجارة فإن أجاز لزمته الاجرة وعلى الاجنبى قيمته مقصورا أو مصبوغا وإن انفسخ فلا أجره عليه وطالب الاجنبى بقيمته غير مقصور أو مصبوغ مع بدل الصبغ أه قال فى شرحه وللاجير تعريم الاجنبى اجرة القصارة والصبغ فيما يظهر وخرج بصيغ صاحب الثوب ما استأجره ليصبغ بصيغ نفسه فصبغه به ثم تلف فى يده فانه وإن

(ولو تلف المال في بداجير بلا تعد گثوب استوجرت لحياطته او صبغته) بفتح اوله كما بخطه مصدرا (لم يضمن ان لم ينفر دبا ليد بان قعد المستاجر معه) يعني كان يحضر ته ويظهر الضبط هنا بما مر (١٨٠) في ضبط مجلس الخيار (او احضره منزله) وان لم يقعد معه او حمل المتاع ومشي خلفه

يثبت بد المالك عليه حكما بل نقل عن قضية كلامهم انه لا يد للاجير عليه وينبغي حمله على انه لا يد له عليه مستقلة (وكذا ان انفرد) باليد بان اتفق ما ذكر فلا يضمن ايضا (في اظهر الاقوال) لانه انما اثبت يده لغرضه و غرض المالك فأشبهه عامل القراض والمستاجر فانها لا يضمنان اجماعا (و) القول الثاني يضمن كالمستعير (و) الثالث يضمن (الاجير) (المشترك) بين الناس بقيمة يوم التلف (وهو من التزم عملا في ذمته) كخياطة سمي بذلك لانه يمكنه التزم عمل اخر لآخر وهكذا (لا المنفرد) وهو من اجر نفسه اى عينه (مدة معينة لعمل) او اجر عينه وقدر بالعمل لاختصاص منافعه ابا للمستاجر فكان كالوكيل بخلاف الاول ولا تجرى هذه الاقوال في اجير لحفظ دكان مثلا اذا اخذ غيره ما فيها فلا يضمنه قطعا قال القفال لانه لم يسلم اليه المتاع وانما هو بمنزلة حارس سكة سرق بعض يوتها قال الزركشي ومنه يعرف ان الخفير لا ضمان عليه وهي مسألة يعز النقل فيها وخرج بقوله بلا تعد ما اذا تعدى

يدأمانة الخ لوله السفر بالعين المستأجرة حيث لا خطر في السفر الا ان يختار الاول ويحمل على ما لو كان في الذهاب خطر او وجد منه تفريط وفيه نظر لانه مع الخطر ينبغي الضمان ولو بدون ابا فيلير اجمع سم على حج اهرشيدى واجاب ع ش عن الاشكال بما انصه الا ان يصور ما هنا بالمو استاجر الفن لعمل لا يكون السفر طريقا لاستيفائه كالحياطة دون خدمته وما مر اذا استاجر العين لعمل يكون السفر من طرق استيفائه كالركوب والجل فليراجع اه قول المتن (ولو تلف المال) او بعضه (في بداجير) قبل العمل فيه او بعده اه معنى (قوله بفتح اوله) الى قول المتن ولودفع في النهاية لا قوله ويظهر الى المتن وكذا في المعنى الا قوله بل نقل الى المتن وقوله وهي مسألة يعز النقل فيها وقوله كان استاجره الى كان اسرف (قوله مصدرا) عبارة المعنى لان المراد المصدر لا ما يصبح به اه معنى اى حتى يكون بالكسر (قوله او حمل) من التحميل عطف على قعد بقطع النظر عن التمثيل بالشوب عبارة المعنى وكذا لو حمله المتاع الخ وهي أحسن (قوله لثبوت بد المالك عليه الخ) اى وانما استعان بالاجير في شغله كالمستعين بالوكيل اه معنى قول المتن (وكذا ان انفرد) سواء المشترك والمنفرد اه معنى وفي سم هناعن الروض فروع لا يستغنى عنها (قوله ما ذكر) اى بقوله بان قعد الخ (قوله والمستاجر) بكسر الجيم عطف على عامل الخ (قوله لانه يمكنه الخ) عبارة المعنى لانه ان التزم العمل لجماعة فذاك او لو احد امكنه ان يلتزم لاخر مثله فكانه مشترك بين الناس اه (قوله) فلا يضمنه قطعا اى ان لم يقصر كما ياتي عن الزياى وغيره (قوله قال القفال لانه الخ) عبارة المعنى لانه لا يد له على المال قال القفال وهو بمنزلة الحارس الخ (قوله قال الزركشي ومنه يعرف الخ) عبارة المعنى ويعلم منه كما قال الزركشي ان الخ اه (قوله) ومنه يعلم ان الخفير لا ضمان عليه اى حيث لم يقصر حلي وزياى اه يجيرى عبارة ع ش ويؤخذ من فرض ذلك في البيوت ومن التعليل المذكور ان خفير الجرن والغيط يضمن ومثل ذلك الحامى اذا استحفظه على الامتعة والتزم ذلك وان لم يعرف الحامى افراد الامتعة ومعلوم انها اذا اختلفت في مقدار الضائع صدق الخفير لانه الغارم وان الكلام كله اذا وقعت اجارة صحيحة والا فلا ضمان عليه وظاهره وان قصر وفي حاشية شيخنا الزياى خلافه في التفسير اه (قوله) كان استاجره ليرعى دابته الخ) ظاهره ولو ذمة في الضمان حينئذ نظر اه سم (قوله) والقرار على من تلفت الخ) اى حيث كان عالما والا فالقرار على الاول شرح مر اه سم قال ع ش والكلام كله حيث كان الراعى بالغاعا فلا رشيد امالو كان صيا او سفيا فلا ضمان وان قصر حتى تلفت بخلاف ما لو اتلفها فانه يضمن لانه لم يؤذن له في الاتلاف اه (قوله) وكان اسرف خباز الخ) او ترك الخبز في النار حتى احترق اه معنى (قوله من ضرب المعلم) اى ولو ضرب باعتادا لان التاديب ممكن باللفظ كما في العنانى اه بجيرى وسيفيده الشارح في شرح ولوار كبا اقل منه (قوله) ويصدق اجير الخ) عبارة المعنى ومتى اختلفا في التعدى عمل بقول عدلين من اهل الخبرة فان لم يوجد فالقول قول الاجير وحيث ضمنا الاجير فان كان بتعدى باقصى قيمة من وقت القبض الى وقت التلف وان كان بغيره بقيمة وقت التلف اه وقوله من وقت القبض الخ فيه توقف (قوله ما لم يشهد بخير ان) مفهومه انه لا يكتفى رجل وامرأتان ورجل ويمين وهو ظاهر لان الفعل الذى وقع فيه التنازع ليس مالا وان ترتب عليه الضمان اه ع ش قول المتن (الى قصار الخ) او نحو ذلك كغسال ليفسله اه معنى وفي سم عن الروض وشرحه ما نصه (فرع) لو قصر الثوب ثم جحده ثم اتى

كان الحكم كما مر لكن تسقط قيمة الصبغ اه (قوله) كان استاجره ليرعى دابته الخ) ظاهره ولو ذمة في الضمان نظر (قوله) والقرار على من تلفت في يده اى حيث كان عالما والا فالقرار على الاول شرح مر (قوله في المتن ولو دفع ثوبه الى قصار) (فرع) قال في الروض كاصله فرع لو قصر الثوب ثم جحده استقرت كان استاجره ليرعى دابته فأعطاهما آخرير عاها فيضمنها كل منهما والقرار على من تلفت في يده وكان أسرف خباز في الوقود به او مات المتعلم من ضرب المعلم فانه يضمن ويصدق اجير انه لم يتعد ما لم يشهد بخير ان بخلافه (ولو) عمل لغيره عملا باذنه كان (دفع ثوبه الى قصار ليقصره او) الى (خياط ليخيطه فعمل ولم يذكر) احدهما (اجرة) ولا ما يفهمها بحضرة الاخر فيسمعه ويحبب او يسكت كما شمله اطلاقهم

(فلا أجر له) لأنه متبرع قال في البحر ولا نلوقال أسكني دارك شهر أفا سكته لا يستحق (١٨١) عليه أجره إجماعا وبحث الأذرعى

به استقرت الاجرة أو جده ثم قصره لأنفسه بل لجهة الاجارة أو أطلق ثم أتى به استقرت أيضا وإن قصره
لنفسه سقط لأنه عمل لنفسه اه قول المتن (فلا أجر له) على الاصح المنصوص وقول الجمهور لأنه لم يلزم
له عوضا فصار كقوله أطعني فاطعمه معنى وروض قال عرش ونقل بالدرس عن ابن العباد أن مثل ذلك
أي العمل بلا شرط الاجرة في عدم لزوم شيء ما لو دخل على طباطبا فقال أطعني رطلان لحم فاطعمه لأنه لم
يذكر فيه الثمن والبيع صح وأفسد يعتبر فيه ذكر الثمن أقول وقد يتوقف فيما لو قصد الطباخ بدفعه أخذ
العوض سيما وقرينة الحال تدل على ذلك فالأقرب أنه يلزمه بدله فيصدق في القدر المتلف لأنه غارم والقول
قوله أقول إن ما استقر به إنما يناسب القول الثالث في المتن وقياس القول الأول المعتمد بل قضية علته
ما نقل عن ابن العباد لا سيما وقد صرح بما يوافق المعنى والروض كما مرنا والله اعلم (قوله لأنه متبرع)
إلى قول المتن ولو تعدى في المعنى إلا قوله نعم إلى وقد تجب وقوله ومن ثم نقل عن الأكثرين وفي النهاية إلا
قوله وقال ابن عبد السلام إلى المتن وقوله أفتى به كثير من (قوله وبحث الأذرعى وجوبها الخ) عبارة النهاية
والأوجه كما بحثه الأذرعى الخ وعبارة المعنى وإذا قلنا لا أجر له على الاصح فحل كما قال الأذرعى إذا كان حرا
مطلقا التصرف أمالو كان عبدا أو محجورا عليه بسفه أو نحوه فلا اه وعبارة سم عبارة شرح الروض عن
الأذرعى فلو كان عبدا أو محجورا عليه بسفه أو نحوه استحقها الخ اه أي خلافا لما يوهمه عبارة الشارح
كالنهاية من عدم تعرض الأذرعى لغير المكف قول المتن (وقد يستحسن ترجيعه) والمعتمد الأول نهاية
و منهج معنى وروض (قوله ومن ثم نقل عن الأكثرين) عبارة المعنى وعلى هذا عمل الناس وقال الغزالي
هو الأظهر اه (قوله أما إذا ذكر أجره فيستحقها الخ) وإذا قلنا بما نوافلا يستحق شيئا قطعاه معنى (قوله
كأرضيك) من باب الأفعال (قوله ولا أخيك) من باب التفعيل أي أو نحوه ذلك كقوله حتى أحاسبك اه
معنى زاد شرح الروض أو ولا يصح حثك اه (قوله نعم في الأخيرة) يحسب الخ بقى ما لو أطعمه في غير الأخيرة
وقال أطعمته على قصد حسباناه من الاجرة سم على حجب أقول قضية كون العبرة في أداء الدين بنية الدافع ولو
من غير الجنس حسباناه على الجبر ويصدق الكل في قدر ما لا كله لأنه غارم اه عرش (قوله فكانها مسماة
الخ) الأنسب فهي مسماة الخ باسقاط الكاف كافي المعنى (قوله غير لازم له) أي عملا ليس من أعمال
المساقاة (قوله اكتفاء بذكر المقابل الخ) يعني أنه تابع لما فيه أجره فقد تقدم ذكر الاجرة في الجملة اه
معنى (قوله وكقاسم بامر الحاكم الخ) عبارة النهاية لا قاسم بامر الحاكم فلا شيء له كما فاده السبكي بل هو
كغيره خلافا لجمع اه (قوله لكن أطال في رده في التوشيح) وقال أنه كغيره وهو الظاهر اه معنى (قوله
على داخل حمام) (فرع) ما يأخذه الحامى أجره الحمام والألة من سطل وأزار ونحوها وحفظ المتاع لا ثمن
الماء لأنه غير مضبوط فلا يقابل بعوض فالحامى مؤجر للاله وأجير مشترك في الامتعة فلا يضمها كسائر
الاجراء والألة غير مضمونة على الداخل لأنه مستاجر لها ولو كان مع الداخل الألة ومن يحفظ المتاع كان
ما يأخذه الحامى أجره الحمام فقط معنى وروض مع شرحه وفي سم بعدد كركلام الروض فانظر قوله وحفظ
المتاع مع قول الشارح السابق أول فصل يشترط كون المنفعة معلومة الخ وثيا به غير مضمونة على الحامى

الاجرة أو جده ثم قصره لأنفسه استقرت وإن قصره لنفسه سقط اه ولا ينافي قوله سقطت ما أفتى به
النوى من أنه لو استأجره لبناء جدار فبناه على ظن أنه له أنه يستحق الاجرة لأن جده صارف للعمل عن
الاجارة بخلاف مجرد ظن بأن خلافة مر (قوله وبحث الأذرعى وجوبها في قن ومحجور بسفه) عبارة شرح
الروض عن الأذرعى فلو كان عبدا أو محجورا عليه بسفه أو نحوه استحقها الخ اه (قوله نعم في الأخيرة) يحسب
الخ بقى ما لو أطعمه في غير الأخيرة وقال أطعمته على قصد حسباناه من الاجرة (قوله لكن أطال في رده في
التوشيح) وافق مر على الرد (قوله ولا يستثنى وجوبها على داخل حمام) كذا شرح مر وفي الروض
فرع ما يأخذه الحامى أجره الحمام والألة وحفظ المتاع لا ثمن الماء فهو مؤجر إلى الألة وأجير مشترك أي
في الامتعة اه فانظر قوله وحفظ المتاع مع قول الشارح السابق أول فصل يشترط كون المنفعة معلومة

وجوبها في قن ومحجور
سفه لأنها ليسا من أهل
التبرع ومثلها بالأولى
غير مكاف (وقيل له) أجره
مثله لاستهلاكه منفعته
(وقيل إن كان معروفا بذلك
العمل) بالاجرة (فله) أجره
مثله وقال ابن عبد السلام
بل الاجرة المعتادة بمثل
ذلك العمل (ولا فلا وقد
يستحسن) ترجيعه لوضوح
مدركه إذ هو العرف وهو
يقوم مقام اللفظ كثيرا
ومن ثم نقل عن الأكثرين
وأفتى به كثيرون أما إذا
ذكر أجره فيستحقها قطعاه
إن صح العقد وإلا فاجرة
المثل وأما إذا عرض بها
كأرضيك أو لأخيك أو
ترى ما يسرك أو أطعمك
فتجب أجره المثل نعم في
الأخيرة يحسب على الاجير
ما أطعمه إياه كما هو ظاهر
لأنه لا تبرع من المطعم وقد
تجب من غير تسميتها ولا
تعريض بها كما في عامل
الزكاة اكتفاء بثبوتها له
بالنص فكانها مسماة شرعا
وكعامل مساقاة عمل غير
لازم له باذن المالك اكتفاء
بذكر المقابل له في الجملة
وكقاسم بامر الحاكم على
ما قاله جمع لكن أطال في
رده في التوشيح ولا يستثنى
وجوبها على داخل حمام

لاستيفائه المنفعة من غير أن يصرفها صاحبها إليه بخلافه بأذنه (ولو تعدى المستأجر) في ذات العين المؤجرة (بان) أي كان (ضرب الدابة أو كبحها) بموحدة فهمله أي جذبها بلجامها (فوق العادة) فيها أي بالنسبة لمثل تلك الدابة كما هو ظاهر (أو أركبها أثقل منه أو أسكن حدادا أو قصارا) دق وهما اشد ضررا مما استؤجر له (ضمن العين) المؤجرة أي دخلت في ضمانه لتعديده إماما هو العادة فلا يضمن بهو انما ضمن بضرب زوجته ومعلمه لا مكان تاديبهما باللفظ وظن توقف اصلاهما على الضرب انما يبيحه فقط وفيما اذا اركب أثقل منه الضامن مستقرة الثاني ان علم والا فالاول وقيد الاسنوى بما اذا لم يضمن الثاني كالمستأجر والا كالمستعير ضمن مستقرا مطلقا لان المستأجر هنا لا تعدى باركابه صار كالغاصب وأيد بقوله لم يتعد بان اركبها مثله فضررها فوق العادة ضمن الثاني فقط وخروج بذات العين منفعتها كان استأجر لبر فرع ذرة فلا يضمن الارض لانه لم يتعدا في

مالم يستحفظه عليها ويحبه لذلك إلا أن يحمل قول الروض المذكور على ما استحفظه اه (قوله) أوراكب سفينة بلا اذن الخ) وسواء في ذلك اسير السفينة بعلم مالكمها ام لا وقول ابن الرفعة في المطلب لعله فيما اذا لم يعلم به مالكمها حين سيرها والا فيشبه ان يكون كالووضع متاعه على دابة غيره فسيرها مالكمها فانه لا اجرة على مالكمه ولا ضمان مردود اه نهاية وفي سم بعد ذكره عن شرح الروض قول ابن الرفعة المذكور والوجه الضمان وان علم به المالك حين سيرها لانه يعد مستويا على ما شغله من السفينة ومستويا بالمنفعة وسكوت المالك لا يسقط حقه ولا كذلك وضع المتاع على الدابة مراه قال ع ش قوله لم رسوا في ذلك الخ وكذا لو سيرها المالك بنفسه علم بالراكب ام لا كما يؤخذ من قوله مردود وقول ابن الرفعة الخ مردود اه (قوله) بخلافه بأذنه اي فلا اجرة عليه ومنه ما يقع من المعداوى من قوله انزل او يحملوه ينزله فيها اه ع ش (قوله) في ذات العين) إلى قوله وقبل يسقط في النهاية وكذا في المغنى لا قوله اي بالنسبة إلى المتن (قوله) فيها اي قوله فوق العادة قيد في المستثنين اه معنى (قوله) دق) افرد الفعل لان العطف السابق باواه سيدعمر اى وثني ضمير وهما اشد الخ نظر إلى ان اول التتويج عبارة الرشيدى عبارة التحفة دق وهما اشد ضررا وانه اشار إلى تقيد الضمان بقيد الاول وقوع الدق بالفعل كما اشار إليه تبعا للجلال المحلى بقوله دق الذى هو بصيغة الماضى وصفا للحداد والقصار والثاني كون الحداد والقصار اشد ضررا مما استؤجر له اه قول المتن (ضمن العين) اي ضمان المغضوب اه ع ش (قوله) اي دخلت في ضمانه) هو صريح في ضمان اليد اه سم عبارة ع ش اي ولو تلفت بغير الاستعمال الذى دفعها لاجله اه (قوله) وانما ضمن الخ) جواب سؤال (قوله) ومعلمه) بفتح اللام (قوله) انما يبيحه) اي الضرب عبارة النهاية انما يبيح الاقدام عليه خاصة اه (قوله) فقط) اي دون سقوط الضمان اه معنى (قوله) وفيما اذا الخ) متعلق بالضامن و(مستقرا) حال منه و(الثاني) خبر له عبارة النهاية ومتى اركب أثقل منه استقر الضمان على الثاني ان علم والا فالاول قال في المهمات ونحله اذا كانت يد الثاني لا تقتضى ضمنا كالاستأجر فان اقتضته كالمستعير فالقرار عليه وفارق المستعير من المستأجر ان المستأجر هنا لما تعدى الخ قال الرشيدى قوله لم رسوا فارق المستعير الخ حق التعبير وانما ضمن هنا مع أنه مستعير من مستأجر لان المستأجر لما تعدى الخ اه (قوله) وقيد اه) اي قوله والا فالاول (الاسنوى بما اذا الخ) اعتمده النهاية والروض والمغنى ايضا (قوله) لم يضمن الثاني) اي لم تكن يده بد ضمان بل يدامانه (قوله) والا الخ) عبارة المغنى وان كانت يد الثاني بد ضمان كالمستعير فالقرار عليه كماوضحوه في الغصب فان قيل ما ذكره في الغصب فيمن ترتبت يده على يد الغاصب وهما ترتبت يده على يد المستأجر والاصح ان المستعير من المستأجر لا يضمن اجيب بانه باركابه من هو أثقل منه صار في حكم الغاصب الخ اه (قوله) مطلقا) اي علم بالحال ولا اه ع ش (قوله) وايد) اي التعليل (قوله) فلا يضمن الارض) انظر لو تلفت منفعة الارض بسبب زرع الذرة فصارت لا تثبت شيئا وتجه الضمان اه سم على حج اه ع ش (قوله) بل تلزمه اجرة مثل الذرة) عبارة النهاية فيلزمه بعد حصدها وانقضاء المدة عند تنازعهما ما يختاره المؤجر من اجرة مثل زرع الذرة المسمى مع بدل زيادة ضرر الذرة اه سم عن الروض زيادة

وثيا به غير مضمونة على الحامى مالم يستحفظه عليها ويحبه لذلك إلا أن يحمل قول الروض المذكور على ما اذا استحفظه اه (قوله) بلا اذن) قال في شرح الروض في مسألة السفينة قال في المطلب لعله فيما اذا لم يعلم به مالكمها حتى سيرها والا فيشبه ان يكون كالووضع متاعه على دابة غيره فسيرها مالكمها فانه لا اجرة على مالكمه ولا ضمان اه ما نقله في شرح الروض والوجه الضمان وان علم به المالك حين سيرها لانه يعد مستويا على ما شغله من السفينة ومستويا بالمنفعة وسكوت المالك لا يسقط حقه ولا كذلك وضع المتاع على الدابة مراه (قوله) اي دخلت في ضمانه) وافق عليه م وهو صريح في ضمان اليد (قوله) وقيد اه) اي الاسنوى الخ) اعتمده م (قوله) فلا يضمن الارض) انظر لو تلفت منفعة الارض بسبب زرع الذرة فصارت لا تثبت شيئا وتجه الضمان (قوله) بل يلزمه اجرة مثل الذرة) عبارة شرح الروض (فرع) وان اجر للحنطة فرع ذرة وحصدها

لا يستغنى عنها (قوله بغير اذنها) وكذا باذنها ان لم يتمتع للمكترين الاعارة لمثل ذلك بان جرت العادة
بركوب الثلاثة على مثل تلك الدابة والا فلا ضمان لانه مستعير من المستاجر اه ع ش وفيه وقفة فان الظاهر
العكس اى الضمان فى الثانية وعدمه فى الاولى فايراجع (قوله ضمن الثلث) عبارة سم عن شرح الروض
وعلى كل من الاخيرين الثلث ان لم يكن مالهما معها وتمكنان من نزولها وانزال الرديف ولم يفعلوا والا فلا
ضمان عليهما قاله ابن الرفعة تفقها اه (قوله وقيل يقسط الخ) عبارة المغنى والاسنى ضمن الثلث ان تلفت
توزيعا على رؤسهم لا على قدر اوزانهم لان الناس لا يوزنون غالبا اه (قوله يضمن) الى قوله والثانى
يتحالفان فى المغنى الا قوله ونازع الى المتن وقوله بان اكتر اه الى لاتحاد جرهما الى قوله وقضية ما تقرر فى
النهاية الا قوله ونازع الى المتن (قوله وان تلفت بسبب آخر) اى لان يده صارت يد عدوان مغنى واسنى
قول المتن (لو اكترى لخل مائة الخ) وفى سم عن الروض وشرحه مانصه او اكتر اه ليركب بسرج فركب
عريا او عكسه ضمن لان الاول اضربها والثانى زيادة على المشروط او ليركب بسرج فركب با كاف ضمن
الا ان يكون مثل السرج او اخف منه وزنا وضرا او عكسه فلا يضمن الا ان يكون اقل من الا كاف او
ليحمل عليها با كاف فحمل بسرج ضمن لانه يشق عليها لا عكسه فلا يضمن الا ان كان اقل من السرج اه
(قوله كحديد وقطن) ويبدل بالقطن الصوف والوبر لانها مثله فى الحجم لا الحديد والحديد الرصاص
والنحاس لانها مثله فى الحجم مغنى وروض مع شرحه (قوله ونازع فيه) اى فى قياس ما ذكر على الخطة
والشعير (قوله اذ لا فرق الخ) لتعليل لقوله وكذا كل مختلفى الضرر الخ (قوله بينهما) اى بين اختلاف
ضررى الخطة والشعير واختلاف ضررى نحو الحديد والقطن (قوله بان اكتر اه) الاولى التانيث (قوله
من غير زيادة اصلا) انظر هل هذا ينافى قضية قوله الاق ومثلها بالعمرة الخ (قوله لاتحاد جرهما) باتحاد
كيلهما الخ ولو ابتل المحمول وثقل بسبب ذلك ثبت للمكترى الخيار لما فيه من الاضرار به بدابته اخذا
بمالومات المستاجر قبل وصوله الى المحل المعين حيث قالوا فيه لا يلزم المؤجر نقله لثقل الميت اه ع ش قول
المتن (ولو اكترى لخل الخ) ولو اكترى مكانا لوضع امتعة فيه فزاد عليها نظرت فان كان ارضا فلا شئ عليه
وان كان غرفة لزمه المسمى واجرة المثل للزائد على قياس مسألة الدابة شرح الروض اى ومغنى اه سم
(قوله لخل مائة) ظاهره ان لفظة حمل من المتن والذى فى المحلى والنهاية والمغنى لمائة وقدرها الثانى بين
اللام والمائة بطريق المزج وقال الثالث بعدها اى لخل ما تقرر لخل حنطة مثلاه (قوله بالتشديد) الاولى

وتخاصما بعد انقضاء المدة فهو اى المؤجر بالخيار بين اجرة مثل الذرة والمسمى مع بذل زيادة ضرر الذرة مثال
اجرة المثل للحنطة خمسون وللذرة سبعون وكان المسمى اربعين فبدل النقص عشرون وان تخصصا قبل
حصدها قلع اى المؤجر ان شاء ثم ان امكن فى المدة زراعة الحنطة زرعها والا فله منعه ولزمه جميع الاجرة اى
لزمه الاجرة لجميع المدة لانه المقوت لمقصود العقد على نفسه ان لم تمض اى على بقاء الذرة مدة تناثرها الارض
وان مضت تخير بين اجرة المثل واذا اختار اجرة المثل فلا بد من فسخ الاجارة اه منه واخذ قسطها من المسمى
مع بدل النقصان ولا يضمن الارض اه قوله بالخيار بين اجرة مثل الذرة الخ لو كان وليا او ناظرا تعين اخذه
بالاحظ (قوله ضمن الثلث) قال فى شرح الروض وعلى كل من الاخيرين الثلث ان لم يكن مالهما معها
وتمكنان من نزولها اذا نزل الرديف ولم يفعلوا حتى تلفت والا فلا ضمان عليهما قاله ابن الرفعة تفقها (قوله
وان تلفت بسبب آخر) اعتمده مر ووجهه كما فى شرح الروض ان يده صارت يد عدوان (فرع) قال فى
شرح الروض اذا اكتر اه ليركب بسرج فركب عريا او عكسه ضمن لان الاول اضربها والثانى زاذ زيادة
على المشروط او ليركب بسرج فركب با كاف ضمن الا ان يكون مثل السرج او اخف منه وزنا وضرا او
عكسه فلا يضمن الا ان يكون اقل من الا كاف او ليحمل عليها با كاف فحمل بسرج يضمن لانه يشق
عليها لا عكسه فلا ضمان الا ان كان اقل من السرج اه (قوله فى المتن لزمه اجرة المثل للزيادة) قال فى شرح
الروض وهذا بخلاف مالوا اكترى مكانا لوضع امتعة فيه فزاد عليها فانه ان كان ارضا فلا شئ عليه لعدم

بغير اذنها ضمن الثلث
وقيل يقسط وزنه من
اوزانهم واختير (وكذا)
يضمن وان تلفت بسبب
آخر (لو اكترى لخل مائة
رطل حنطة فحمل مائة
شعيرا او عكس) لانها
لثقلها تجتمع بمحل واحد
وهو لحنطته ياخذ من ظهر
الدابة اكثر فاختلف
الضرر وكذا كل مختلفى
الضرر كحديد وقطن
ونازع فيه الاذرى
واطال اذ لا فرق بينهما
عرفا (او) اكترى (لعشرة
اقفزة شعير) جمع قفيز
مكيال يسع اثني عشر
صاعا (فحمل) عشرة
اقفزة (حنطة) لانها اقل
(دون عكسه) بان اكتر اه
لخل عشرة اقفزة حنطة
فحمل عشرة اقفزة شعيرا
من غير زيادة اصلا فلا
يضمن لاتحاد جرهما
باتحاد كيلهما مع ان الشعير
اخف (ولو اكترى لخل
مائة فحمل) بالتشديد
(مائة وعشرة لزمه) مع
المسمى (اجرة المثل للزيادة)
لتعديه بها

اغتنار نحو الاثنين بما يقع
التفاوت به بين السكيلين
(وان تلفت بذلك المحمول
او بسبب آخر (ضمنها)
ضمان يد (ان لم يكن صاحبها
معها) لانه صار غاصبا لها
بحمل الزيادة (فان كان)
صاحبها معها وتلفت بسبب
الحمل دون غيره لان اليد هنا
للمالك فكان الضمان
للجناية فقط (ضمن قسط
الزيادة) لاختصاص يده
بها ومن ثم لو سخره مع دابته
فتلفت لم يضمها المسخر
لتلفها في يد صاحبها (وفي
قول (يضمن (نصف القيمة)
توزيعا على الرؤوس كجرح
من واحد وجراحات من
اخر واجب بتيسر التوزيع
هنا لاثم لاختلاف نكاياتها
باطنا (ولو سلم المائة والعشر
الى المؤجر فحملها) بالتنديد
(جاهلا) بالزيادة كان
قال له هي مائة فصدقه (ضمن
المكترى) القسط نظير ما
مر واجرة الزيادة (على
المذهب) اذ المكري لجهله
صار كالآلة له اما العالم
فكافي قوله (ولو) وضع
المكترى ذلك بظهرها
فسيرها المؤجر او (وزن
المؤجر وحمل) بالتشديد
(فلا اجرة للزيادة) وان
غلط وعلم بها المستاجر لانه
لم ياذن في حملها بل لمطالبة
المؤجر بردها لمحملها وليس
لردها بدون اذن وإذا
تلفت ضمنها ولو وزن

كتابته عقب فحمل في الموضع الاول وقد المغنى عقب لولا كثرى دابة وعقب فحمل في جميع المواضع عليها
فحملة على التخفيف (قوله ومثل لها) اى لزيادة (قوله ليفيد اغتنار الخ) هل هذا الاغتنار بالنسبة لمعوم
الاحكام حتى يحل له الاقدام على هذه الزيادة او بالنسبة الى الضمان فقط فان قيل الاول فلعل محله اذ ادلت
القرينة على رضا المؤجر بذلك كاطر اذ عرف بذلك ونحوه والا فحل تأمل وإن قيل بالثاني فظاهر اه سيد
عمر (قوله اغتنار نحو الاثنين الخ) فانه لا اجرة له ولا ضمان بسببه اه معنى (قوله بين السكيلين) اى او
الوزنين اسنى وغرر (قوله فان كان صاحبها معها) اى مع المكترى كما هو فرض المسئلة اه رشيدى
(قوله لان اليد هنا الخ) تعليل لتقييد التالف بكونه بسبب الحمل دون غيره (قوله لاختصاص يده بها) الظاهر
ان الضدير في بها للزيادة على حذف مضاف اى بقسط الزيادة من الدابة إذ الفرض انه معها كصاحبها كما
مراه رشيدى (قوله فتايت الخ) اى قبل استعماها اما بعد استعماها ففى معارة اخذاء امرى العارية
كذا في شرح الروض سم وكردى زادعش اقول ولعل المراد انه بائنا استعمالها كان ركبها او لو دفع له متاعا
وقال له احمله فحملة عليها فلا ضمان لكونها في يده مالها ثم رايت الشارح مرفى باب العارية صرح بذلك
فراجعه اه وقوله انه بائنا استعمالها اى باذن الكما كفاية يده قوله السابق ففى معارة الخ فان استعماها
يدون اذ نه فهو غاصب لها (قوله من اخر) بالمد (قوله ولا خلاف نكاياتها الخ) اى ادم انضباطها فقد تساوى
بل تزيد باطنا نكاية جرح على نكاية جراحات (قوله كان قال له الخ) فان لم يقل له المكترى شيئا فلا اجرة
للاذن ولا ضمان اه غرر (قوله اما العالم الخ) عبارة للمغنى وخرج بالجاهل العالم بالزيادة فان قال له المستاجر
احمل هذه الزيادة فاجابه فقد اعارها ياها الحمل الزيادة فلا اجرة لها وان تافيت الدابة لا بسبب العارية ضمن
القسط اما بسببها فلا ضمان كما علم من باب العارية وإن لم يقل له المستاجر شيئا فحكمه مذكور في قوله ولو وزن
المؤجر الخ اه (قوله ولو وضع المكترى ذلك بظهرها فسيرها) ظاهره انه لا اجرة مطلقا لكن في الروض اى
والمغنى ولو كاله المستاجر وحمله الدابة واقفة ثم سيرها المؤجر فحكمه المؤجر عليها قال في شرحه فلا اجرة
له ان كان عالما لان كان مغرورا انتهى سم وما نقله عن شرح الروض معلوم من قول المصنف المار
آتفا بالاولى لا شرا كهما في المغرورة ووزيادة ما هنا بتحميل المكترى (قوله لانه لم ياذن الخ) تعليل للمتن
خاصة اه رشيدى (قوله وليس لردها بدون اذن) فلو استقل بردها قال الاذرى فالظاهر ان للمستاجر
تكليفه ردها الى المكان المتقول اليه او لشرح روض اه سم (قوله او كاله وحمل المستاجر الخ) ولو كاله
اجنبى وحمل بلاذن في الزيادة فهو غاصب للزائد وعليه اجرة له للمؤجر ورده الى المكان المنقول منه
ان طال به المستاجر وعليه ضمان الدابة على التفصيل المذكور في المستاجر من غيبة صاحبها وحضرته على

الضرر وان كان غرفة فطريقان احدهما انه يخير المؤجر بين المسمى واجرة المثل الزائد وبين اجرة المثل
للكل وانيهما قولان احدهما له المسمى واجرة المثل للزائد والثاني اجرة المثل للسكل نقله الزركشى عن
الجزجاني والرويانى وقياس ما مرفى مسألة الدابة ترجيح القول الاول من الطريق الثاني فان قلت قياس
ما مرفىما اذا استاجر ارض الزرع حنطة فزرع ذرة من انه يتخير بين اجرة مثل الذرة والمسمى مع اجرة الزائد
من ضرر الذرة ان يقال بمثله في هذه وفي مسألة الدابة قلت الفرق انه ثم عدل عن العين اصلا فساغ الخروج
عن المسمى بالكلية بخلافه هنا اه قضية فرقة انه لو عدل عن العين اصلا كان كما هناك فليراجع (قوله
ومثل لها بال عشرة الخ) كذاش م (قوله ضمان يد) اعتمده م (قوله فكان الضمان للجناية فقط) اعتمده
م (قوله ومن ثم لو سخره مع دابته فتلفت) قال في شرح الروض قبل استعمالها ثم قال اما بعد استعمالها
ففى معارة اخذاء امرى العارية اه (قوله ولو وضع المكترى ذلك بظهرها فسيرها المؤجر) ظاهر
انه لا اجرة مطلقا لكن في الروض ولو كاله المستاجر وحمله الدابة واقفة ثم سيرها المؤجر فحكمه
المؤجر عليها قال في شرحه فلا اجرة له ان كان عالما لان كان مغرورا اه (قوله وليس لردها بدون اذن)
قال في شرح الروض فلو استقل بردها قال الاذرى فالظاهر ان للمستاجر تكليفه ردها الى المكان المنقول

فكما لو كال بنفسه ان علم وكذا ان جعل كما اقتضا كلام المتولي (ولا ضمان) على المستاجر (ان تلفت) الدابة لا يدو لا تعدى بنقل ولو قال له المستاجر ارحل هذا الزائد فكسبتير فيضمن القسط من الدابة ان تلفت بغير المحمول (١٨٥) دون منفعتها (ولو اعطاه ثوبا ليخيطه) بعد

قطعه (بخاطه قباء وقال امرتني بقطعه قباء فقال بل قيصا فالأظهر تصديق المالك يمينه) انه لم ياذن له في قطعه قباء. الا انه المصدق في أصل الاذن فكذا في صفته والثاني يتحالفان واطال الاسنوي في الانتصار له نقلا ومعنى ومنه انها لو اختلفا قبل قطعه تحالفا اتفاقا وكل ما اوجب التحالف مع بقائه اوجه مع تغير احواله وعليه يبدأ بالمالك كما قاله وقال الاسنوي بل بالخياط لانه بائع المنفعة (ولا اجرة عليه) بعد حلقه لانها انما تجب بالاذن وقد ثبت عدمه يمينه (وعلى الخياط ارض النقص) لما ثبت من انتفاء الاذن والاصل الضمان وقضية ما تقرر من انتفاء الاذن من اصله ان المراد بالارض ما بين قيمته صحيحا ومقطوعا وهو ما رجحه الاسنوي كابن ابي عصرون وغيره وهو اوجه من ترجيح السبكي انه ما بين قيمته مقطوعا قيصا ومقطوعا قباء لان اصل القطع ما ذون فيه. ويجاب بأنه لا نظر لهذا مع ثبوت المخالفة المقتضية لانتفاء الاذن من اصله بدليل عدم الاجرة له ويؤخذ من هذا ومن تفصيلهم

ما مر وإن حل بعد كيل الاجني المائة والعشرة أحد المتكاريين أي العاقلين ففيه التفصيل السابق بين المغرور وعدمه وإن اختلفا في الزيادة وقدرها فالقول قول المكتري يمينه لان الأصل عدم الزيادة ولو وجد المحمول على الدابة ناقصة عن المشروط نقصا يؤثر وقد كاله المؤجر حط قسطه من الاجرة إن كانت الاجارة في الذمة لانه لم يلف بالمشروط وكذا ان كانت الاجارة عين ولم يلم المستاجر النقص فان علمه لم يحط شي من الاجرة لان التكليف من الاستيفاء قد حصل وذلك كاف في تقرير الاجرة اما النقص الذي لا يؤثر كالذي يقع به التفاوت بين السكيلين أو الوزنين فلا عبرة به معنى وروض مع شرحه (قوله فكالو كال بنفسه الخ) أي فعلية اجرة حملها والضمان اه شرح الروض ولعل هذا اعني قول الشارح فكما لو كال بنفسه الخ اذا سيرها هو لا اذا سيرها المؤجر ولا فلا اثر لتحميل المستاجر اه سم (قوله ان تلفت بغير المحمول) بخلاف ما اذا تلفت به لان هذا قضية العارية اه سم (قوله بعد قطعه) متعلق بخيطه اه رشيدى عبارة ع ش اي من الخياط اه (قوله ومنه) أي من المغني اه كردى (قوله وعليه) اي الثاني المرجوح (قوله يبدأ بالمالك) لانه في رتبة البائع ويجمع كل في حلقه النفي والاثبات اه كردى (قوله يبدأ بالمالك) معتمد اه ع ش قول المتن (وعلى الخياط ارض النقص) وللخياط نزع خيطه وعليه ارض النزع ان حصل به نقص وله منع المالك من شد خيطه في خيط الخياط يجر في الدروز مكانه اذا نزع ولو قال المالك للخياط إن كان هذا الثوب يكفيني قيصا فاقطعه فقطعه ولم يكفه ضمن الارش لان الاذن مشروط بما لم يوجد وان قال له في جوابه هو يكفيني فقال اقطعه فقطعه ولم يكفه لم يضمن لان الاذن مطلق وروض مع شرحه ومعنى ونهاية (قوله من انتفاء الاذن من اصله) هذا ممنوع اه سم (قوله وهو اوجه من ترجيح السبكي) اعتمد النهاية والمغني ما رجحه السبكي واليه مال شيخ الاسلام ثم قال وعلى هذا لو لم يكن بينهما تفاوت او كان مقطوعا قباء اكثر قيمة فلا شيء عليه اه (قوله لهذا) اي للاذن في اصل القطع (قوله المقتضية لانتفاء الاذن من اصله) هذا ممنوع وكيف لا وهما متفقان على اصل الاذن اه سم (قوله بدليل عدم الاجرة الخ) لادالة فيه لان عدمها لانتفاء الصفة المطلوبة للمالك اه سم عبارة النهاية ولا يقدح في ترجيح الاول معنى ما رجحه السبكي عدم الاجرة له لادلا ملازمة بينهما وبين الضمان اه (قوله ويؤخذ) الى الفصل في النهاية (قوله من هذا)

اليه أولا اه ثم قال في الروض وشرحه والمستاجر مطالبته بالبدل لها في الحال للحيلولة الخ اه (قوله فكالو كال بنفسه الخ) كذا شرح مر قال في شرح الروض فعليه اجرة حملها والضمان اه ولعل هذا اعني قول الشارح فكالو كال بنفسه الخ اذا سيرها هو لا اذا سيرها المؤجر ولا فلا اثر لتحميل المستاجر (قوله فكسبتير) قدينا فيه حيث دل على ملك المؤجر ما زاد من منفعتها على ما يتعلق بالقدر الواجب وجواز تصرفه فيه حيث كان معيرا بالنسبة للزيادة ما صرحوا به من ان المستاجر الدابة منع المؤجر من حمل شيء عليها كتطبيق محلاة لانه استحق جميع منفعتها لادالة هذا على عدم ملك المؤجر شيئا من المنفعة اللهم الا ان تمنع المناقاة بان المؤجر ملك زائد المنفعة لكنه ممنوع من التصرف فيه بما يبرأ احم حق المستاجر وان لم يمنعه من الكلية بخلاف التصرف فيه مع المستاجر باعارة لزيادة او نحوها وقضيته وجواز اجارتها لزيادة وقد يلتزم فليحرر (قوله ان تلفت بغير المحمول) بخلاف ما اذا تلفت به لان هذا قضية العارية وعلى هذا التفصيل يحمل كما قاله شيخنا الشهاب الرملي قول الروض ضمن العشرة ايضا (قوله في المتن وعلى الخياط ارض النقص) في شرح مر وللخياط نزع خيطه وعليه ارض نقص النزع ان حصل كما قاله الماوردي والرويانى وله منع المالك من شد خيطه فيه يجرى في الدروز مكانه اه (قوله من انتفاء الاذن من اصله) هذا ممنوع (قوله وهو اوجه من ترجيح السبكي الخ) اعتمد من ترجيح السبكي (قوله لانتفاء الاذن من اصله) هذا ممنوع وكيف لا وهما متفقان على اصل الاذن (قوله بدليل عدم الاجرة ل) لادالة فيه لانتفاء الصفة المطلوبة

الذكور في الروضة في المخالفة في النسخ المستاجر له ومن قولهم لو استوَجِرَ لنسخ كتاب فغير ترتيب ابوابه فان أمكن البناء على بعض المکتوب

كان كتب الباب الاول منفصلا بحيث يبنى (١٨٦) عليه استحق بقسطه من الاجرة والا فلا شيء له ان من استؤجر لتضريب ثوب بخيوط

معدودة وقسمة بينة متساوية غضاها بانقص واوسع في القسمة لم يستحق شيئا لخالفته المشروط الا ان تمكن من اتمامه كما شرط واته فليستحق الكل او من البناء على بعضه فليستحق اجرة ذلك البعض

(فصل) فيما يقتضى انفساخ الاجارة والتخريف فسخها وعدمها وما يتبع ذلك (لا تنسخ اجارة عينية او في الذمة بنفسها ولا يفسخ احد العاقدين (بعذر) لا يوجب خلافا في العقود عليه (كتعذر ووقود) بفتح الواو كما بخطه ما يوقده وبضمها المصدر (حمام) على مستاجر ومثله على الوجه ما لو عدم دخول الناس له لفئة او خراب ماحوله كالوخراب ماحول الدار او الدكان والفرق بينهما غير صحيح ومن ثم قيل لم يقل احد فيمن استاجر رحا فعدم الحب لفظ انه يتخير (و) تعذر (سفر) بفتح الفاء بالدابة المستاجرة اطرو خوف مثلا وبسكونها جمع مسافر اي رفقة يخرج معهم وبصح عطفه على بعذر اي وكسفر اي بطروه لمكتري دار مثلا (و)

أى عافى المتن (قوله كان كتب الباب الاول) أى فى الوسط أو الآخر (قوله أن من استؤجر) نائب فاعل يؤخذ (قوله لتضريب ثوب بخيوط الخ) أى ليخيط عليه طرازا أى علمًا بعشرة خيوط مثلا أه كردى والاولى ليقته بعشرة اسطر مثلا من الخياطة (قوله بينة) بكسر الباء جمع بين بمعنى البعدينى قسم البعدين الخيوط بان قال كل بعد اصبعان مثلا أه كردى (قوله بان نقص) راجع الى الخيوط و (قوله واوسع) الى قسمة البينة بان خاط مثلا بخمسة خيوط وقسم البينة باربع اصابع أه كردى (قوله واوسع) الواو بمعنى أولان كلا منهما مخالف لما شرط من التساوى أه عش (قوله أو من البناء الخ) عطف على من اتمامه

(فصل فيما يقتضى انفساخ الاجارة) (قوله فيما يقتضى) الى قوله ولا يجوز لناظر فى النهاية (قوله وعدمها) الاولى وما يقتضيها لاذليس فى الفصل بيان شيء يقتضى عدم الانفساخ والتخير بل ذلك عدم هو الاصل حتى يوجد ما يرفعه أه رشيدى وقوله الاولى وما لا يقتضيها أى كافى فى شرح المنهج (قوله وما يتبع ذلك) أى كقوله ولو أكرى جمالا الخ (قوله عينية) الى قوله أما إذا أوجب فى المعنى الاقوله والفرق الى المتن (قوله بنفسها الخ) فى هذا التقدير تعلق الجارين بمعنى واحد وبما عمل واحد عبارة المعنى والمحلى عينا كانت او ذمة ولا تنسخ بعذر أه وهذه مختصرة وسالمة (قوله لا يوجب خلافا) سيد كر محترزه أه سم (قوله وبضمها المصدر) هذا بيان للاشهر ولا يقليل بالضم فيها وقبل بالفتح فيها أه عش (قوله مالو عدم) من باب علم وتصح قراءة ببناء المفعول (قوله لفئة او خراب الخ) أى او غيرهما (قوله والفرق بينهما) أى بين مسئلة عدم دخول الناس الحمام بسبب الفتنة او خراب ماحوله التى قاسها ومسئلة خراب ماحول الدار او الدكان التى قاس عليها ومراده به ردما فى البحر من ان عدم دخول الحمام بسبب ما ذكر عيب بخلاف الخانوت والدار فانها يستجران للسكنى وهى ممكنة على كل حال أه رشيدى (قوله ومن ثم الخ) أى من اجل عدم صحة الفرق (قوله رحى) أى طاحونا قال السيد عمران رحى فى أصله بالالف أه (قوله وتعذر سفر) اشار به الى عطفه على وقود أه عش (قوله بفتح الفاء بالدابة المستاجرة لطرو خوف الخ) وعلى هذا التفسير يكون قول المصنف ومرض مستأجر الخ من عطف الخاص على العام اذ هو من جملة تعذر السفر وانظر ما كتبه أه رشيدى وقوله من جملة تعذر السفر أى من جملة اسبابه (قوله ويصح عطفه الخ) أى سفر بفتح الفاء (قوله ونحو مرض الخ) اشار الى عطفه على تعذر أى على حذف مضاف عبارة المعنى وكعروض مرض الخ أه (قوله الذى يلزمه الخروج) أى بان كانت اجارة ذمة أه عش (قوله لاذ لا خال الخ) عبارة المعنى والمعنى فى الجميع انه لا يخل فى المعقود عليه والاستثناء من كل منهما ممكنة أه (قوله والاستثناء ممكنة) تأمل مالو تعذرت أه سيد عمر وقد يقال النادر لا عبرة به (قوله نعم) الى قوله أما إذا وافقه المعنى كما يأتى وخالفه النهاية (قوله كان استاجره الخ) الانفساخ هنا مشكل بناء على جواز ابدال المستوفى به والى هذا مبنى على المقابل ثم رايت فى شرح مر مانصه ببناء فيها أى الشرعى والحسى على ما مر من عدم جواز ابدال المستوفى به والاصح خلافا انتهى أه سم (قوله كان استاجر الامام الخ) ضعيف أه عش وعبارة المعنى (تنبيه) يستثنى من ذلك اجارة الامام ذميا للجهاد وتعذر لصاح حصول قبل مسير الجيش فانه عذر للامام يسترجع به كل الاجرة كما قاله الماوردى وإفلاس المستاجر قبل تسليم الاجرة ومضى المدة فانه يجوز

للبالك (قوله إلا ان تمكن الخ) أفتى بذلك شيخنا الشهاب الرمل

(فصل فيما يقتضى انفساخ الاجارة الخ) (قوله لا يوجب خلافا) باقى محترزه (قوله ومثله على الاوجه الخ) اعتمده مر (قوله كان استاجره لقلع سن الخ) الانفساخ هنا مشكل بناء على جواز ابدال المستوفى به ولعل هذا مبنى على المقابل ثم رايت فى شرح مر مانصه ببناء على ما مر من عدم جواز ابدال المستوفى به والاصح خلافا أه (قوله كان استاجر الامام ذميا الخ) قد يشكك الانفساخ هنا بان الاصح

والاستثناء بممكنة نعم التعذر الشرعى يوجب الانفساخ كان استاجره لقلع سن مؤلم فوال المهو لمكان عوده للوَجَر لانظر اليه لانه خلاف الاصل وكذا الحسى ان تعلق بمصلحة عامة كان استاجر الامام ذميا للجهاد فصالح قبل المسير

أما إذا أوجب خلافاً للمعقود عليه فإن كان في إجارة العين فإن أزال منفعته بالكلية انفسخت وإن عيبه بحيث أثر في منفعته تأثير يظهر به تفاوت الاجرة تخير المكثري وسيدكر أمثلة للنوعين (ولو استأجر أرضاً للزراعة فزرع فذلك (١٨٧) الزرع بجائحة) كسبل أو جراد (فليس له

الفسخ ولا حط شيء من الاجرة) إذ لا خلل في منفعة الأرض كما لو احترق بر مستاجر دكان (وتنفسخ) الاجارة بتلف مستوف منه عين في عقدها شرعاً كسلة استقرت عينها مدة لخدمة مسجد فحاضت فيها أو حسا كالموت فتتفسخ (بموت) نحو (الدابة والاجر المعينين ولو بفعل المستاجر لفوات المنفعة المعقود عليها قبل قبضها كالمبيع قبل قبضه وإنما استقر بالتلف المشتري له ثمنه لانه وارد على العين وباتلافها صار قابضاً لها بخلاف المنفعة هنا لان الانفساخ إنما هو (في) الزمان (المستقبل) ومنافعه معدومة لا يتصور ورود الاتلاف عليها (لا) في الزمان (الماضي) بعد القبض الذي لمثلها اجرة فلا تنفسخ (في الاظهر) لاستقراره بالقبض ومن ثم لم يثبت فيه خيار (فيستقر قسطه من المسمى) بالنظر لاجرة المثل بان تقوم منفعة المدة الماضية والباقية ويوزع المسمى على نسبة قيمتها حالة العقد دون ما بعده فاذا كانت مدة الاجارة سنة ومضى نصفها واجرة مثله مثلاً اجرة النصف الباقي وجب من المسمى ثلثاه وإن كان بالعكس فثلثه لاعلى نسبة

المؤجر الفسخ كما أطلقه في الروضة وأصلها اه (قوله) أما إذا أوجب أي العذر اه سم (قوله) للنوعين أي الازالة والتعيب قول الماتن (ولا حط شيء من الاجرة) وله ان يزرعها ثانياً يزرعها بدرك قبل فراغ المدة فيما يظهر من نوع ما استأجر له أو غيره مما لا يزيد ضرره عليه ثم ان تأخر عن مدة الاجارة ابقى باجرة المثل لذلك الزمان اه ع ش (قوله) إذ لا خلل في منفعة الأرض (فلو تلفت بجائحة ابطلت قوة الانبات انفسخت الاجارة في المدة الباقية فلو تلف الزرع قبل تلف الأرض وتعدّر لبداله قبل الانفساخ بتلفها لم يسترد من المسمى لما قبل التلف شيئاً) وأما ما بعد التلف فيسترد ما يقابل به من المسمى لبطان العقد فيه وإن تلفت الأرض أولاً استرد المستقبل وكذا الهاضي كما في جواهر القمولى وإن اقتضى كلام ابن المقرئ خلافه معنى واسنى وقد يقال إن قول المصنف وتنفسخ الاجارة بموت الدابة والاجر المعينين في المستقبل لا الهاضي الخ يؤيد بدل بصرح بما اقتضاه كلام ابن المقرئ إذ لا فرق بين تلف الأرض وتلف الحيوان المعين كما مر انفاً عن المعنى ما يفيد (قوله) شرعاً) راجع لتلف (قوله) أو حسا عطف على شرعاً اه سم قول الماتن (بموت الدابة والاجر الخ) وكذا معين غيرهما اه معنى قوله بموت نحو الدابة لعل حقه أن يقال بنحو موت الدابة (قوله) ولو بفعل المستاجر) إلى قوله وفي الذمة في المعنى لا أقوله وخرج إلى الماتن (قوله) ولو بفعل المستاجر) أي ويكون بالتلف الدابة ضامناً لقيمة ثمنها اه ع ش (قوله) وإنما استقر الخ) عبارة المعنى فإن قيل لو اتلف المشتري المبيع استقر عليه الثمن فهلا كان المستاجر كذلك اجيب بان البيع ورد على العين فاذا اتلفها صار قابضاً لها والاجارة وارادة على المنافع ومنافع الزمان المستقبل معدومة لا يتصور ورود الاتلاف عليها اه (قوله) ثمنه) فاعل استقر (قوله) لانه وارد الخ) أي لتلف المشتري اه سم والأصوب إرجاع الضمير إلى البيع كما مر عن المعنى ((قوله) لان الانفساخ إنما هو في الزمان المستقبل الخ) لا يخفى ما في هذا المزج من قطع قيد مسئلة المتن وجعله جزءاً من دليل الفرق بين البيع والاجارة (قوله) بعد القبض) ظرف للماضي (قوله) الذي الخ) نعت للزمان اه سم قال المعنى أما إذا كان قبل القبض أو بعده ولم يكن لمثلها اجرة فإنه ينفسخ في الجميع واحترز بالدعوتين عما في الذمة فلا ينفسخ بتلفه ما لان العقد لم يرد عليهما فاذا احضر أو مات في خلال المدة أبداً كما مر اه (قوله) فلا تنفسخ) يعنى عنه قوله لان الانفساخ الخ (قوله) وأجرة مثله) أي النصف الهاضي (قوله) لا اختلافهما) أي المدتين وفي بعض النسخ بافراد الضمير بارجاعه إلى اجرة المدتين (قوله) إذ قد تزداد الخ) قضيته انه لو قسط الاجرة على الشهور وكان قال أجر تكهامة كل شهر منها بكذا اعتبر ما سماه موزعاً على الشهور ولا ينظر إلى اجرة مثل المدة الهاضية ولا المستقبلية وهو ظاهر عملاً بما وقع به العقد اه ع ش (قوله) وخرج بالمستوفى منه المستوفى به الخ) قد جزم في سابق بالانفساخ بتلف المستوفى به المعين في العقد بقوله أو عيناً فيه ثم تلقا انفساخ العقد اه فامعنى هذا الاحتراز وقوله على ما مر فيه مع أنه تصور المسئلة هنا بالمعين في العقد اه سم (قوله) وغيره) أي والمستوفى فيه (قوله) عامر) أي في شرح يجوز ابداله اه كردى (قوله) على ما مر فيه) أي من انه إذا عين كل من المستوفى به أو فيه بعد العقد ثم تلف وجب ابداله وإن لم يتلف جاز ابداله برضا المكثري وإن عين في العقد ثم تألف انفساخ العقد اه ع ش (قوله) أو وارثه) أي ولو عا ما ومثله ما لو لم يكن ثم وارث كان مات ذمياً لا وارث له ومن أجره هو مسلم ثم ارتد فغاله في و منه

جواز ابدال المستوفى به وكان هذا المدرك آخر لكون استئجار الذي للجهد منوطاً بنظر الامام وظهور المصلحة وقد لا يتحقق في جهاد آخر ولا يقوم احد الجهادين مقام الآخر فيها فناسب الانفساخ مطلقاً مر وليتأمل كون هذا من المستوفى به (قوله) أما إذا أوجب أي العذر (قوله) شرعاً) راجع لتلف وقوله أو حسا عطف على شرعاً (قوله) ثمنه) فاعل استقر وقوله لانه أي لتلف المشتري (قوله) الذي لمثلها اجرة) نعت للزمان ش (قوله) وخرج بالمستوفى منه المستوفى به) المعين في العقد بقوله أو عيناً فيه ثم تلقا انفساخ العقد

المدتين لا اختلافاً إذ قد تزداد اجرة شهر على شهر وورخرج بالمستوفى منه المستوفى به وغيره مأمراً فلا انفساخ بتلفه على ما مر فيه (ولا تنفسخ) الاجارة بنوعها (بموت العاقدين) أو أحدهما للزومها كالبيع فترك العين بعد موت المؤجر عند المستأجر أو وارثه ليستوفى منها المنفعة

وفي الذمة ما التزمه دين عليه فان كان في (١٨٨) التركة وفاء استوجر منها والاتخير الوارثان وفي استحقاق الاجرة ولا فللستاجر الفسخ

منفعة العين المستأجرة (قوله وفي الذمة) متعلق لقوله التزمه و (قوله ما التزمه) مبتدأ و (قوله دين عليه) خبره وفي متعلق المذكور تقديم معمول الصفة على موصوفها (قوله واستثنى مسائل بعضها) غرضه بذلك الاعتراض على من استثنى ما ذكره وان استثناءه إنما هو صوري لاحق بقاى ارشيدى (قوله الانفساخ فيه لكونه الخ) هذه الجملة خبر بعضها والجملة نعت مسائل (قوله لا لانه عاقد الخ) فلا يستثنى من عدم الانفساخ لكن استثنى منه مسائل منها ما لو اجر عبده المعلق عنه بصفة فوجدت مع موته فان الاجارة تنفسخ على الاصح كإقتضاه كلام الراعى ومنها ما لو أجر أم ولده ومات في المدة فان الاجارة تنفسخ بموته خلافا لما اقتضاه كلام الراعى في باب الوقف ومنها المدبر فانه كالمعلق عنه بصفة ومنها موت البطان الاول كإسقاطي ومنها الموصى له بمنفعة دار مثلا مدة عمره ورد به ضمن استثناءه اثنين المسائلين بان الانفساخ ليس بموت العاقد بل لانتهاء حقه بالموت وليس الردي ظاهر اه معنى (قوله ولو لم يقل) اى الموصى رد لما قبل ان الوصية بالمنافع باحة لا تملك فلا تصح إيجارها اه كردى عبارة المغنى وما قبل من ان الوصية بالمنفعة باحة لا تملك فلا تصح إيجارها مردود بان ذاك محله كإسقاطي إن شاء الله تعالى في الوصية بأن ينتفع بالدار لا بمنفعتها كما هنا اه (قوله امتنع عليه) اى الموصى له اه ع ش (قوله لم يملكه) اى الموصى الموصى له (قوله كما ياتى) اى فى الوصية (قوله كان اجر المقطع) تطاف على كان اجر من اوصى الخ (قوله وبعضها مفرع) قسم قوله به بعضها الانفساخ فيه الخ اه ع ش (قوله بموت متولى الوقف) ثم إن كان قبض الاجرة وأصرف فيها للمستحقين لم يرجع على تركته بشئ. وإن كان تصرف فيها لنفسه رجع على تركته بقسط ما بقى وصرف لارباب الوقف اه ع ش وهذا على مرضى النهاية خلافا للشارح والمضى كما ياتى آتفا (قوله أى ناظره الخ) من حاكم او منصوبه او من شرطه الناظر على جميع البطون (قوله بما ياتى) اى فى شرح ولو اجر البطان الاول (قوله مستحقا كان الخ) اى الناظر (قوله إذا اجره) الاول حذف إذا (قوله إذا اجره للمستحقين) اى كالبطن الثانى قبل الانتقال اليهم كما هو ظاهر اه سم (قوله إن كان هو) اى الناظر و (قوله وجوزناه) اى على الرجوع اه ع ش عبارة المغنى فانه يجوز له ذلك كما صرح به الامام وغيره فإذ مات في أثناء المدة انفسخت اه (قوله على ما قاله الخ) عبارة النهاية والمغنى كما قاله الخ اه (قوله كما قاله الخ) اعتمده المغنى وشرح الروض خلافا للنهاية كما مر (قوله كما قاله الخ) قال شيخنا الاستاذ فى كنهه قال الزركشى وقياسه انا لو اجر الموقوف عليه لا يتصرف في جميع الاجرة لتوقع ظهور كونه لغيره بموته وقال الجلال البكرى وقد يطردها فى المقطع أى يقال لا يتصرف إلا فى اجرة ماضى إذ للامام ان يرجع ويقطعه لغيره وقديموت فينتهى اقتطاعه ويعود لبيت المال وهو حسن اه اى يمكن ان يدعى ان الحكم كذلك فى المقطع وإن قلنا بما قاله ابن الرفعة لظهور الفرق فليتامل اه سم (قوله ان له صرف الكل) اعتمده النهاية عبارة تهننا وتقدم انه يجوز للناظر صرف الاجرة المعجلة لاهل البطان الاول ولا ضمان عليه لو مات قبل انقضاء المدة وانتقل الاستحقاق لغيره ولا ضمان على المستاجر بل

واستثنى مسائل بعضها الانفساخ فيه لكونه مورد العقد لا لانه عاقد كموت الاجير المعين وبعضها الانفساخ فيه لغير الموت كان اجر من اوصى له بمنفعة دار حياته فانفساخها بموته إنما هو لفوات شرط الموصى ولو لم يقل بمنافعه وإنما قال بان ينتفع امتنع عليه الايجار لانه لم يملكه المنفعة وإنما اباح له ان ينتفع كما ياتى وكان اجر المقطع كما افق به المصنف ومراده المقطع الانتفاع لا للتملك وبعضها مبني على مرجوح (و) لا تنفسخ ايضا بموت (متولى الوقف) اى ناظره بشرط الواقف ولو بوصف كان شرطه الارشاد من الموقوف عليهم ولم يقيد بما ياتى او يغير شرطه مستحقا كان او أجنبيا اذا اجره للمستحقين او غيرهم لا لانه لما شمل نظره جميع الموقوف عليهم ولم يختص بوصف استحقاق ولا زمنه كان بمنزلة ولى المحجور نعم إن كان هو المستحق واجر بدون اجرة المثل وجوزناه تبعا للامام وغيره انفسخت بموته أثناء المدة على ما قاله ابن الرفعة ولا يجوز للناظر اذا اجر سنين ان يدفع جميع اجرها للبطن الاول مثلا بل يعطيهم بقدر ماضى والا ضمن الزائد كما قاله الخ والابن دقيق العيد واعتمده الاسنوى لكن الذى ارتضاه ابن الرفعة ان له صرف الكل للمستحق حالا واستظهره غيره

بأنه ملك الموقوف عليه ظاهر أو عدم الاستقرار لا ينافي جواز التصرف كما راول (١٨٩) الباب وفي إجارة أربع سنين ثمانين ديناراً

السابقة في الزكاة وبأنه يلزم على الأول منع الشخص من التصرف في ملكه مع عدم تقدم حجر عليه وبأنه إذا بقي في يد الناظر فإن ضمن فهو خلاف القاعدة والاضر ذلك بالملك والذي يتجه الأول ويحجب عما ذكر بان الناظر يلزمه التصرف بالأصلح للوقف والمستحق ولا أصلحية بل لأصلح في دفع الكل له حالاً مع غلبة نصيحه له المترتب عليه ضياع الوقف من العبارة ومن بعده من المستحقين من الصرف إليه ومع ذلك فلا نظر لما يلزم بما ذكر لان الملك هنا راعى فليس على حقيقة الاملاك وبقاؤه في يد الناظر بشروطه والا فاقاضى الامين اصلح من تمكن من بذبه بالكلية لاسيما ان كان معسراً (ولو اجر البطن الاول) مثلاً او بعضهم الوقف وقد شرط له النظر لا مطلقاً بل مقيداً بنصيه او بمدة استحقاقه (مدة) لمستحق او غيره (ومات قبل تمامها او) اجر (الولي صياً) او ماله مدة لا يبلغ فيها (بالسن فبلغ) رشيداً (بالاحتلام) او غيره (فالاصح انفساخها في الوقف) لانه لما قيد نظر من جهة الواقف بمدة استحقاقه لم يكن له ولاية على المنافع المتنقلة لغيره

يرجع أهل البطن الثاني على تركه القابض من وقت موته كما أفتى بذلك الوالد رحمه الله تبعاً لابن الرفعة خلافاً للفقهاء ومن تبعه اه قال سمعنا قولهم لو مات الاخذ قبل انقضاء المدة ظاهره ولو قطع بذلك عادة اه اقول قد صرح به النهاية في أول الباب وقد منها هناك ما فيه (قوله بانه) اي الزائد او جميع الاجرة (قوله وفي إجارة الخ) عطف على أول الباب (قوله وبانه الخ) عطف على بانه ملك الخ (قوله على الأول) اي ما قاله الفقهاء (قوله منع الشخص) اي البطن الاول مثلاً (قوله لاذن) اي الزائد (قوله فان ضمن) اي دخل في ضمان الناظر (قوله بالملك) يعني مستحق الوقف (قوله عما ذكر) اي لاستظهار ما قاله ابن الرفعة (قوله ومن بعده الخ) اي وضياح البطن الثاني مثلاً (قوله ومع ذلك) اي الناظر يلزمه التصرف بالأصلح الخ (قوله لان الملك الخ) والاولى وايضاً ان الملك هنا الخ (قوله ولا الخ) اي ان فقد الناظر بشروط في بد القاضى الخ (قوله اصلح الخ) خبر وبقاؤه (قوله من بذبه) كالبطن الاول (قوله مثلاً) الى قول المتن لا انقطاع ماء ارض في النهاية الا قوله وبسطته الى اندفع (قوله مثلاً) عبارة المغنى وقول المصنف البطن الاول ليس بقيد بل كل البطون كذلك قال الزركشي واحترز بقوله البطن الاول عمالو كان المؤجر الحاكم او الواقف او منصوبه و مات البطن الاول كما أوضحه ابن الرفعة فالصحيح عدم الانفساخ لان العاقد ناظر للكل اه (قوله وقد شرط له النظر الخ) عبارة المغنى وشرط الواقف لكل بطن منهم النظر في حصته مدة استحقاقه فقط اه (قوله بل مقيداً بنصيه الخ) خرج بذلك ما يقع كثير في شروط الواقفين من قولهم وقت هذا على ذريتي ونسلي وعقبى الى اخر شروطهم ويجعلون من ذلك النظر للارشد فالارشد فلا تنسخ الاجارة بموت الناظر المستحق للنظر بمقتضى الوصف المذكور كما تقدم في قول الشارح بشرط الواقف ولو بوصف الخ اه ع ش عبارة المغنى ولو أجزأ أحد الموقوف عليهم المشروط له النظر بالارشدية ثم مات انفسخت الاجارة في نصيبه خاصة كما اشار اليه الاذرعى واعتمده الغزى اه (قوله او بمدة استحقاقه) وليس منه كما هو ظاهر ما جعل النظر لزوجته مادامت عزي او لولده مالم يفسق فلا يفسخ ما اجره بالتزوج او بالفسق كما هو ظاهر خلافاً لما في حاشية الشيخ اهرشيدى يعني ع ش عبارة قوله لم يفسخ ما اجره بمدة استحقاقه قضية التعليل انه لو خرج عن الاستحقاق بغير الموت كان شرط النظر لزوجته مثلاً مادامت عازبة ولا بنة الا ان يفسق فتزوجت المرأة او فسق الابن ان يكون كالمت و هو ظاهر فليتأمل اه (قوله لمستحق) كالبطن الثاني قبل الانتقال اليهم كما مر عن سم (قوله او غيره) كالحيض سم وع ش قول المتن (فالاصح انفساخها في الوقف) اي ولو كانت الاجارة لضرورة كعمارة كما هو صريح التعليل الاتي والاجارة التي لا تنسخ لتمامها إجارة الناظر العام لعموم ولا يمتنع وهذا الوقف لم يثبت له واقفه ناظر اعاً ما فانه العام الحاكم كما هو ظاهر كما انه لو لم يقم الواقف ناظر اصلاً فان النظر للحاكم وحيداً فالطريق في بقاء الاجارة الى انقضاء المدة ان يؤجر الحاكم بنفسه او بمن يفوض اليه ذلك من الموقوف عليهم او غيرهم نعم هو اي الناظر المقيد نظره بمدة استحقاقه كالناظر العام في ان الضرورة تجوز له مخالفة شرط الواقف في المدة لكن يتقيد بقاؤه بمدة استحقاقه فاذا رجع الاستحقاق الى غيره انفسخت اجارته لعدم ولايته على الغير لكن يبقى الكلام فيما اذا انفسخت على من يرجع المستاجر بمسقط ما بقي من المدة من الاجارة الذي يظهر انه يرجع على جهة الوقف لان ما اخذ منه لمصلحة عمارة الوقف فصار كالماخوذ لذلك بالقرض فليحذر ذلك اه رشيدى بخذف (قوله من جهة الخ) و (قوله بمدة الخ) كل منهما متعلق بتقيد ويصح تعلق الاول بنظره ايضاً (قوله بمدة استحقاقه) أي ولو التزم المال يشمل ما اذا كان نظره على قدر حصته اه رشيدى (قوله السابق) اي في قوله ولا بموت متولى الوقف اه ع ش عبارة النهاية وما تقرّر علم انه لا منافاة بين هذا وما مر من عدم انفساخها بموت متولى الوقف كما اوضح ذلك الوالد رحمه الله في فتاويه وبه يدفع ما وقع لكثير من الشراح هنا اه (قوله وبسطته الخ) عطف على قرره (قوله الى تمام المدة بأن بلغ مائة سنة) وكانت مدة الايجار مائة ايضاً (قوله أو غيره) أي كالحيض وفي شرحه

وبه فارق الناظر السابق لانه لما كان له النظر وان لم يستحق كانت ولايته غير مقيدة بشيء ففسر أثره على غيره ولو بعد موته وبهذا الذي قرره هنا وبسطته في الفتاوى بما لا يستغنى عن مراجعته اندفع ما للشراح هنا فتأمله وخرج بما ذكرناه موقوف عليه لم يشترط له نظر عام ولا

خاص فلا يصح إيجاره بل الذي يؤجره الحاكم أو من ولاه الحاكم فلو لم يكن مولى من جهة الحاكم وأراد المستحق الإيجار فطريقه أن يرفع الأمر إلى الحاكم ويسأله التولية على الوقف ليصح إيجاره وعلى هذا لو خشي من الرفع إلى الحاكم تغريم دراهم لها وقع أو تولية غير المستحق بمن يحصل منه ضرر الوقف فينبغي أن تصح الإجارة من المستحق لضرورة فليراجع اه ع ش (قوله وبحث الزركشي الخ) اعتمده شرح المنهج والمعنى (قوله ضارب) أي بالاجرة اه ع ش (قوله ولو كان معه ابن الخ) عطف بحسب المعنى على قوله والابن حائز (قوله ورجع) أي المستاجر اه ع ش (قوله بان هذا) أي ما قاله الأذرعى الخ (قوله هنا) أي في مسألة الأذرعى (قوله وقياسه عدم الانفساخ) محل تأمل فإن الأب متصرف عن نفسه في منفعة مملوكة له ولا محذور في انتقال الملك إلى الوارث مسلوقة بالمنفعة بخلاف الناظر في جميع ما ذكره وايضا فعلى تقدير عدم الانفساخ في مسألة الوقف ما الحكم في الاجرة فان قيل يفوزها ورثة البطن الاول فهو غريب مع عدم ملك مورثهم لما قبلها من المنفعة أو البطن الثاني فامعنى عدم الانفساخ فليتأمل فانه لا يظهر له ثمرة إلا في نحو الايمان اه سيد عمر وقوله وايضا الخ في سم نحوه وعبارة الرشيدى من فوائد الخلاف ارث المنفعة عن المستاجر وعدمه اه قال الجبرمى وقد يجاب أي عن الاشكال الثاني باختیار رجوع البطن الثاني على تركه البطن الاول بما يخصه بعد الموت من الاجرة إذا كان البطن الاول قبض جميع الاجرة ولا اشكال بعدم انفساخ الاجارة إذ رجوعه لجهة تبين كونها ديناً عليه ولا يلزم عليه أي الرجوع بقاء الاجارة بلا اجرة إذا اجارة في المعنى هي المستحق له لكن لا بوصفها عليه اه طباوى اه قول المتن (لا الصبي) ولو أجر الولي مال موليه مدة معلومة ثم مات المالك أي المولى في أثناءها بطلت فيما بقي من المدة كما أفتى بذلك الوالد رحمه الله تعالى لان ولايته مقصورة على مدة ملك موليه ولا ولاية له على من انتقل ملكه اليه ولا نيابة فاشبهه انفساخ إجارة البطن الاول بموته وإجارة ام ولده بموته والمعلق عتقه بصفة بوجودها شرح مر اه سم قال الرشيدى قوله مر وإجارة ام ولده بموته الخ أي والصورة ان التعليق والايلا دسا بقان على الاجارة اه (قوله سفيا) محترز قوله رشيدا (قوله بالا حلام) أي او بالحض في الاثني اه نهاية (قوله فبتطل في الزائد ان بلغ رشيدا) عبارة شرح الروض نعم ان بلغ سفيا لم تبطل لبقاء الولاية عليه ويؤخذ مما ذكر كاصله ان الصبي لو غاب مدة يبلغ فيها بالسن ولم يعلم وليه ابلغ رشيدا ام لا لم يكن له التصرف في ماله استصحا بالحكم الصغروا إنما يتصرف الحاكم ذكره الاسنوى اه والمعتمد خلافه إذ لا ترتفع ولاية الولي بمجرد بلوغه رشيد او لم يعلم مر اه سم على حجة اقول قضيته انه لو علم بلوغه رشيدا بان ثبت ذلك بيينة تبين انفساخه الى حين البلوغ وهو ظاهر لان العبرة في الشروط بما في نفس الامر وقد بان عدم ولايته عليه اه ع ش

ومثل الاحتلام الحيض في الاثني اه (قوله ورد بان هذا الخ) وافق مر على الرد (قوله وقياسه الخ) وافق عليه م ر ب ق ان البطن الاول بما يخصه بعد الموت من الاجرة إذا كان البطن الاول قبض جميع الاجرة او لا ان قلنا يرجع اشكل بعدم انفساخ الاجارة ولزم ان تبقى الاجارة بلا اجرة وإن قلنا لا يرجع اشكل بتبين عدم استحقاق البطن الاول لما بعد موته فكيف تبقى له الاجرة مع تبين عدم استحقاقه المنفعة ولو صح هذا امتنع رجوع البطن الثاني على تركه البطن الاول فيما تقدم عن ابن الرفعة وشيخنا الشهاب الرملي ولا تخلص إلا بالترام الانفساخ أو التزام أنه قد تبقى الاجارة مع سقوط الاجرة لعارض فليحذر (قوله فبتطل في الزائد ان بلغ رشيدا) عبارة شرح الروض نعم ان بلغ سفيا لم تبطل لبقاء الولاية عليه ويؤخذ مما ذكره باصلا ان الصبي لو غاب مدة يبلغ فيها بالسن ولم يعلم وليه ابلغ رشيدا ام لا لم يكن له التصرف في ماله استصحا بالحكم الصغروا إنما يتصرف الحاكم ذكره الاسنوى اه والمعتمد خلافه إذ لا ترتفع ولاية الولي بمجرد بلوغه بل بالبلوغ رشيدا ولم يعلم مر (فرع) أفتى شيخنا الشهاب الرملي فيما اجر الولي مال الصبي مدة فوات الصبي في أثناء تلك المدة بانفساخ الاجارة لان ولايته على ماله مقصورة على مدته ولايته عليه وقد زالت بالموت ولا ولاية له على من انتقل الملك اليه ولا نيابة له عنه فاشبهه انفساخ اجارة البطن الاول في المسئلة

ولأنما حكنا فيها بالقبض
ليتمكن المستاجر من
التصرف فتفسخ بالكلية
ان وقع ذلك قبل القبض أو
بعده وقبل مضي مدة لها
أجرة وإلا ففي الباقي منها
دون الماضي فيأتي فيه مامر
من التوزيع أما انهدام
بعضها فيتخير به المستاجر
مالم يبادر المؤجر ويصلحها
قبل مضي زمن لأجرة له
وعلى هذا الانهدام يحمل ما
قاله ان تخريب المستاجر
يخيره فاراد تخريباً يحصل
به تعيب فقط وتعتل الرحا
بانقطاع مائها والحمام
لنحوخل أنبتها أو نقص
ماء بئرها يفسخها على ما
قاله واعتراضاً بأنه مبني
على الضعيف في المسئلة
بعده ويجاب بحمل هذا على
مالا تعتذر سوق الماء إليها
من محل آخر كما يرشد لذلك
قولهم الآتي لا مكان سقيها
بماء آخر وأما نقلهما عن
إطلاق الجمهور فيما لو
طرأت أثناء المدة آفة
بساقية الحمام المؤجرة
عطلت ماءها التخير مضت
مدة مثلها أجرة أو لا وعن
المتولى عدمه إذا بان العيب
وقد مضت مدة مثلها
أجرة وقال أنه الوجه لأنه
فسخ في بعض المعقود عليه
فعتبر بان الوجه ما

(قوله كلها) إلى قوله وتعتل في المعنى لإفوله وإنما إلى أما (قوله ولو بفعل المستاجر) ويلزمه أورش
نقصها لإعادة بنائها أعش (قوله لزوال الاسم) قضيته ان الحكم دائر مع بقاء الاسم وزواله فتى
زال الاسم انفسخت الاجارة وما دام باقياً فلا تنفساخ وان فانت المنفعة المقصودة فلا تنفسخ اجارة الدار
مثلاً لا يزوال جميع رسومها إذا ستمها باق بقاء الرسم والظاهر ان هذا غير مراد وان المدار على بقاء المنفعة
المقصودة وعدمه فتى فانت المنفعة المقصودة من الدار مثلاً من حيث كونها داراً انفسخت الاجارة وان
بقى الاسم اه رشيدى (قوله وان حكنا الخ) لعله جواب عما يرد على قوله وفوات المنفعة الخ من أنه يتأني
لحكمكم بحصول قبضها بقبض محلها (قوله ان وقع ذلك) اى انهدام الكل (قوله مامر) اى فى اول الفصل
(قوله فيتخير به المستاجر الخ) ثم ان كان المنهدم مما يفرد بالعقد كبيت من الدار المكثرة انفسخت فيه
كما صرح به الدميرى وهو ماخوذ مما سياتى في الشرح فيما إذا غرق بعض الارض الخ وحينئذ فيبقى
التخير فيما بقى من الدار وان كان المنهدم مما لا يفرد بالعقد كسقوط حائط ثبت الخيار في الجميع ان لم
يبادر المكربى بالاصلاح وهذا يحمل كلام الشارح بدليل تقييده المذكور اه رشيدى (قوله لأجرة له)
صوابه له أجرة اه رشيدى (قوله وعلى هذا الانهدام) اى انهدام البعض (قوله يخيره) اى المستاجر
(قوله تعيب فقط) اى لا هدم الكل اه معنى (قوله وتعتل الخ) مبتدا خبره يفسخها (قوله الرحا)
بالف كما فى اصله اه سيد عمر (قوله او نقص ماء بئرها) والصورة انها تعطلت بذلك كما هو فرض
المسئلة فلا حاجة لمাত্রجاء الشهاب سم بقوله لعل المراد نقصاً يتعذر معه الانتفاع ولا فلا وجه لا تنفساخ
انتهى اه رشيدى (قوله يفسخها) اى تنفسخ الاجارة بذلك (قوله واعتراضاً) الانسب الافراد (قوله فى
المسئلة الخ) اى مسئلة انقطاع ماء الارض و(قوله بعده) اى بعد قوله وانها تنفسخ بانهدام الدار اه
كردى (قوله ويجاب بحمل الخ) هذا الجواب لا يتأني فى صورة نحوخل ابنية الحمام إلا ان يصور نحوخل
يتعذر معه الانتفاع سم وسيد عمر والاولى يتعذر اصلاحه قبل مضي زمن له أجرة (قوله بحمل هذا) اى
ما قالاه فى تعطل الرحا والحمام بما ذكر (قوله سوق ماء إليها) الاولى الثانية (قوله الاق) اى فى مسئلة انقطاع
ماء الارض (قوله وأما نقلهما) مبتداً خبره فمعترض (قوله عطلت الخ) نعت لآفة ولعل المراد نقصته
بحيث نقص الانتفاع ولم ينتف بالكلية اما لو عطلته راساً بحيث تعذر الانتفاع فينبغى الانفساخ اخذاً من
المسئلة قبلها مع الذى اجاب به فيها سم على حجج اه عش (قوله التخير) مفعول نقلهما (قوله وعن
المتولى) عطف على من إطلاق الجمهور و(قوله عدمه) اى عدم التخير عطف على التخير (قوله إذا بان
العيب) اراد به الآفة بساقية الحمام اه كرى (قوله وقال انه) اى ما قاله المتولى (قوله لانه) اى الفسخ
المترتب على التخير (فسخ في بعض المعقود عليه) يعلم منه أنه فرض الخلاف بين المتولى والجمهور فيما إذا
اراد ان يفسخ فى الباقي من المدة فقط اما الفسخ فى الجميع فهو جائز عند المتولى والجمهور وبه صرح فى
الروضة اه رشيدى (قوله فمعترض الخ) لا يخفى ان المعتراض انما هو قولها فى كلام المتولى انه الوجه
فقط وليس المعتراض نقلهما لكلام الجمهور والمتولى كما يفيد السياق فكان ينبغى خلاف هذا التعبير اه
رشيدى اى كان يقول واما قولهما فيما نقلاه عن المتولى فيما لو طرأت اثناء المدة افة الخ من عدم التخير

السابقة بموته وإجارة ام ولده بموته والمعلق عتقه بصفة بوجودها (قوله وعلى هذا الانهدام) اى انهدام
بعضها ش (قوله او نقص ماء بئرها) كذا شرح مر ولعل المراد نقصاً يتعذر معه الانتفاع ولا فلا وجه
لا تنفساخ (قوله ويجاب بحمل هذا الخ) كذا شرح مر وهذا لا يتأني فى صورة نحوخل ابنية الحمام الا
ان يصور نحوخل يتعذر معه الانتفاع (قوله عطلت ماءها) لعل المراد نقصته بحيث نقص الانتفاع ولم
ينتف بالكلية اما لو عطلته راساً بحيث تعذر الانتفاع فينبغى الانفساخ اخذاً من المسئلة قبلها مع الذى
اجاب به فيها (قوله وعن المتولى عدمه الخ) عبارة شرح الروض عنهما فالوجه ما ذكره المتولى الخ (قوله
بحيث يرجى زواله) خرج ما لا يرجى زواله وفى الروض آخر الباب وإن رضى المستاجر بعيب يتوقع

تبعاً لهم منها قولهم لو عرض أثناء المدة ما ينقص المنفعة كدخل يحتاج لعمارة وحديث ثلج بسطح حدث من تركه عيب ولم يبادر المؤجر
لاصلاحه تخير المستاجر وقولهم لو اكترى (١٩٢) ارضاً ففرقت وتوقع انحسار الماء في المدة تخير وغير ذلك مع تصريحهم بان الخيار على

إذا بان العيب الخ أنه الوجه لانه فسخ الخ فعترض باب الوجه ما نقلاه عن اطلاق الجمهور فيه من التخير
مضت مدة الخ وصرحاً بنظره الخ (قوله منها قولهم) لعل الانسب لما قبله هنا وفيما يأتي من قوله وقولهم وقوله
تصريحهم وقوله منهم ثنية الضمير (قوله بحيث يرجي زواله) خرج مالا يرجي زواله وفي الروض وان
رضي المستاجر بعيب متوقع زواله لم ينقطع خياره والا انقطع اه سم (قوله كافي مستلثنا) هي تعطل الرحي
باقطاع ما ناه ع ش الاولى طر والاقية في أثناء المدة بساقية الحمام الخ (قوله فهذا منهم كالصريح في التخير)
لكن ينبغي تصويره بما إذا امكن الانتفاع في الجملة اما اذا تعذر اسافينبغي الانفساخ اخذاً من قوله
وتعطل الرحي الخ سم على حج اه ع ش (قوله يقتضي الانفساخ في مستلثنا) فلتصور بما إذا امكن سوق
الماء البهاو الا فليلتزم الانفساخ اه سم وقوله سوق الماء اي الماء الاول وغيره حالاً (قوله في مستلثنا) هي
مالوطرات أثناء المدة افساقية الحمام المؤجرة اه ع ش (قوله عن مقالة المتولى الخ) عن بمعنى بعد او في
(قوله انها الخ) مقول القول (قوله اي من حيث المعنى) خبره قال النهاية ونقله سم عن الشهاب الرملي
او يحمل قولهما المذكور على ما إذا كانت الاجرة عبداً او بهيمة او ما يؤدى الى التشقيص اه (قوله فلا
تنفسخ) الى قوله على التراخي في النهاية (قوله في الاولى) اي غرق الكل و (قوله في الثانية)
اي غرق البعض (قوله حيثئذ) اي حين الانفساخ في البعض بغرقه (قوله على التراخي) خلافاً
للنهاية والمعنى عبارتهما واللفظ الاول ويتخير حيثئذ على الفور لانه خيار تفريق صفقة لا خيار عيب
اجارة كما افق بذلك الوالد رحمه الله تعالى وغلط من قال انه على التراخي لاشتباه المسئلة عليه اه قال
سم ويؤيد الفورية قولهم في التوجيه وذلك يتكرر بتكرار الزمان إذ التفريق لا يتكرر كذلك اه (قوله
ووه من قال الخ) يعنى الشهاب الرملي كما مر (قوله والحق) الى قوله وما تخيره في النهاية (قوله
بذلك) اي بغرق الارض بما لم يتوقع انحساره الخ اه كردى (قوله من العلة) اي قوله لبقاء ام
الارض مع امكان سقيها الخ (قوله انفسخت) اعتمدته المعنى ايضاً (قوله للعيب) الى قوله وما
يخير في المعنى الا قوله ولا يكتفى الى وحيث (قوله مامر) اي مدة لملها اجرة (قوله ويسوق) بالجرم عطفاً
على يبادر فكان ينبغي ان يسقط الواو وبوصل القاف بالسين (قوله ولا يكتفى وعده الخ) اي لا يسقط
خياره بوعده بسوق الماء فلو اخر الفسخ اعتماداً على وعده بذلك ثم لم يتفق له سوق جازل الفسخ اه ع ش
(قوله قال الماوردى الخ) عبارة للنهاية والخيار في هذا الباب حيث ثبت ففى على التراخي كما قاله الماوردى
اه قال ع ش قوله م ر على التراخي اي الا اذا كان سببه تفريق الصفقة كما مر قريباً اه اي في النهاية

التراخي فيما إذا كان
العيب بحيث يرجي زواله
كما في مستلثنا فهذا منهم
كالصريح في التخير وان
مضت مدة لملها أجرة
بل صرحاً في الكلام على
فوات المنفعة وعلى ما اذا
اجر ارضاً ففرقت بسبل
على ان مامر عنهما في نقص
ماء بئر الحمام يقتضى
الانفساخ في مستلثنا
فضلاً عن التخير فقولهما
عن مقالة المتولى انها الوجه
اي من حيث المعنى على ما
فيه ايضاً لا من حيث المذهب
(لا انقطاع ماء ارض
استوجرت لزراعة) فلا
تنفسخ به لبقاء اسم الارض
مع امكان سقيها بماء اخر
ومن ثم لو غرقت هي او بعضها
بماء لم يتوقع انحساره مدة
الاجازة او أوان الزرع
انفسخت في الكل في
الاولى وفي البعض في
الثانية ويتخير حيثئذ على
التراخي ووه من قال على
الفور والحق بذلك اخذاً
من العلة انه لو لم يمكن سقيها
بماء اصلاً انفسخت وهو
ظاهر مؤيد لما قررته في
نقص ماء بئر الحمام (بل
يثبت) به (الخيار) للعيب
مالم يبادر المؤجر قبل مضى
مامر ويسوق اليها ما يكفيها

زواله لم ينقطع خياره والا انقطع انتهى (قوله فهذا منهم كالصريح في التخير الخ) لكن ينبغي تصويره
بما إذا امكن الانتفاع في الجملة اما اذا تعذر اسافينبغي الانفساخ اخذاً من قوله وتعطل الرحي الى قوله
ويجب الخ (قوله يقتضي الانفساخ في مستلثنا) فلتصور بما إذا امكن سوق الماء البهاو الا فليلتزم الانفساخ
(قوله فقولهما عن مقالة المتولى الخ) في هامش شرح الروض بخط شيخنا الشهاب الرملي انه يحمل على
ما اذا كانت الاجرة عبداً او بهيمة او يؤدى الى التشقيص انتهى م ر (قوله مع امكان سقيها بماء اخر) قال
في شرح الروض وقضيته انه اذا لم يمكن زراعته بغيره تنفسخ الاجارة وهو ظاهر وسيأتي نظيره في انقطاع
ماء الحمام انتهى (قوله ووه من قال على الفور) افق شيخنا الشهاب الرملي بانه على الفور قال لانه خيار
تفريق الصفقة لا خيار عيب اجارة وهو لا يكون إلا على الفور او قول يؤيد قولهم انه على التراخي قولهم
في التوجيه وذلك يتكرر بتكرار الزمان إذ التفريق لا يتكرر كذلك وفي الروض اخر الباب وان رضى
المستاجر بعيب متوقع زواله لم ينقطع خياره والا انقطع اه فالخيار في متوقع الزوال على التراخي (قوله

ولا يكتفى وعده بذلك على الوجه قال الماوردى وحيث ثبت الخيار هنا فهو على التراخي لان سببه تعذر قبض المنفعة أى خلافاً
أو بعضها وذلك يتكرر بتكرار الزمان وما يتخير به ايضاً مالواستاجر محلاً لدوابه فوقه المؤجر مسجداً فيمتنع عليه تجديسه وكل مقداره

من حيثئذ ويتخير فان
اختار البقاء انتفع به إلى مضي
المدّة أى إن كانت المنفعة
المستأجر لها تجوز فيه والا
كاستجاره لوضع نجس به
تعين إبداله بمثله من الطاهر
وامتنع على الوائف وغيره
الصلاة ونحوها فيه بغير
إذن المستاجر وحيث يقال
لنا مسجد منفعة مملوكة ويمتنع
نحو صلاة واعتكاف به من
غير إذن مالك منفعة
(و غصب) غير المؤجر
لنحو (الدابة وأبق العبد)
في اجارة عين قدرت بمدة
من غير تقييد من المستاجر
وكان الغصب على المالك
(بثبت الخيار) مالم يبادر
بالرد كما مر وذلك لتعذر
الاستيفاء فان فسخ فواضح
وإن أجاز ولم يرد حتى
انقضت المدّة انفسخت
الاجارة فيستقر قسط ما
ستوفاه من المسمى اما اجارة
الذمة فيلزم المؤجر الابدال
فما فان امتنع استأجر
الحاكم عليه وليس المعين
عمافيا كعين العقد فتلفه
ينفسخ التعيين لأصل
العقد وقيد الماوردى بما
إذا لم يقدر بزمان وإلا
انفسخت بمضيه واما اجارة
عين قدرت بعمل فلا تنفسخ
بنحو غصبه بل يستوفيه متى
قدر عليه كضمن حال آخر

خلافا للتحفة (قوله من حيثئذ) أى حين وقفته مسجدا (قوله أى إن كانت المنفعة الخ) أنظر هذا التفصيل
مع فرض أن الاستجار للدواب اسم وقد يجاب بأنه اشارة إلى أن قوله للدواب مجرد مثال فثله الاستجار
لمطلق الانتفاع في ثبوت الخيار وما يتفرع عليه (قوله تعين إبداله) اعتمدهم راه سم (قوله ونحوها) أى
كالاكتاف والقراءة (قوله يقال الخ) أى على طريق اللغز قول المتن (وغصب الدابة) أى وندها اه معنى
(قوله غير المؤجر) إلى قوله ولا ينافيه في النهاية إلا قوله وقيدته الى واما (قوله غير المؤجر) احترز به عن
المؤجر كما ذكره بقوله الاتي وأما غصب المؤجر الخ وحاصله الاشارة الى أن كلامه هنا في غير المؤجر لأن
غصب المؤجر ياتى في قوله ولو اكرى عينا مدمومة ولم يسلمها الخ وفيه بحث لأن ما هنا مضموم بما اذا لم يستغرق
الغصب المدّة بدليل التخيير وما ياتى مضموم بما اذا استغرق المدّة كما صرح به هناك وحكم بالانفساخ فلم
يتوارد على محل واحد حتى يقيد ما هنا بغير المؤجر بل الوجه اطلاق ما هنا حتى يشمل المؤجر ايضا مساواته
لغيره هنا فليتامه اه سم (قوله لنحو الخ) متعلق بغصب ش اه سم (قوله في اجارة عين) الى قوله واما لو
غصب في المعنى الا قوله وكان الغصب على المالك وقوله وليس الى وقيدته (قوله وكان الغصب على المالك) ليس
بقيد كما يعلم مما ياتى اه رشيدى عبارة الكردى أى قصد الغاصب أن الغصب من المالك سواء اخذ من يده
او من يد المستاجر اه وعبارة عرش الظاهر أن المراد أنها غصبت من المستاجر لاجل كونها منسوبة الى
المالك كان يكون بين الغاصب وبين المالك ما يحمله على غصبها لكونها حقا للمالك كعداوة بينهما وان المراد
بغصبها على المستاجر أنها غصبت منه لكن لعداوة بينه وبين الغاصب اه (قوله مالم يبادر) أى المؤجر
(قوله كاسم) أى قبل مضي زمن لمثله أجرة (قوله فواضح) أى فيستقر قسط ما استوفاه من المسمى
بالنظر لاجرة المثل (قوله فيستقر) فان استغرق الغصب أى او الا باق جميع المدّة انفسخت في الجميع وان
زال ويبقى من المدّة شيء ثبت الخيار للمستاجر لتفريق الصفقة عليه والخيار على الفور اه عرش عبارة المعنى
واذا فسخ انفسخ فبما بقي من المدّة وفيما مضى الخلاف السابق في موت الدابة وإن أجازوا التقدير بالعمل
استوفاه متى قدر عليه او بالزمان انفسخت الاجارة فيما انقضت منه أى تسقط حصته من المسمى واستعمل
العين في الباقي فان لم يفسخ وانقضت المدّة انفسخت الاجارة اه بخلاف (قوله أما لاجارة الذمة الخ) يحترز
قوله في اجارة عين (قوله فيلزم المؤجر الابدال) قضية الصنيع وإن كان بتقريط المستاجر رسم وعش
(قوله وقيدته) أى لزوم الابدال في اجارة الذمة وعدم انفساخها (قوله ولا انفسخت بمضيه) فسوات
إحارة العين اه سم (قوله فلا تنفسخ الخ) أى ولا خيار كما يؤخذ مما ياتى في شرح ولولم يقدر مدّة الخ من قوله
ولا يتخير المكثرى الخ وصرح به في شرح البهجة عن قضية كلام العراقيين للراوية اه سم أقول ظاهر
اطلاق المصنف وصرح المعنى هنا أن له الخيار ويصرح به ايضا بما ياتى قبيل قول المصنف ومتى قبل الخ من
قول الشارح كالنهاية والمعنى وخرج بتركها ما لو هرب بها في اجارة العين يتخير الخ ويدفع المناقاة بين هذا

أى إن كانت المنفعة) انظر هذا التفصيل مع فرض أن الاستجار للدواب (قوله تعين إبداله الخ) اعتمدهم
(قوله غير المؤجر) احتراز عن المؤجر كما ذكره بقوله انه واما غصب المؤجر لها الى قوله كما ياتى وحاصله
الاشارة الى أن كلامه هنا في غير المؤجر لأن غصب المؤجر ياتى في قول المصنف الاتي ولو اكرى عينا مدمومة
ولم يسلمها حتى مضت انفسخت وفيه بحث لأن ما هنا مضموم بما اذا لم يستغرق الغصب المدّة بدليل التخيير
اذا لو استغرقها انفسخت وما ياتى مضموم بما اذا استغرق المدّة كما صرح به هناك وحكم بالانفساخ فلم يتوارد
ما هنا وشم على محل واحد حتى يقيد ما هنا بغير المؤجر بل الوجه اطلاق ما هنا حتى يشمل المؤجر أيضا مساواته
لغيره هنا فليتامه (قوله لنحو) متعلق بقول المتن غصب ش (قوله وكان الغصب على المالك) أى بان
غصبت من يده (قوله مالم يبادر الخ) كذا المتن الاتي مر (قوله فيلزم المؤجر الابدال فيها) قضية
الصنيع وإن كان بتقريط المستاجر (قوله ولا انفسخت بمضيه) فسوات اجارة العين (قوله فلا تنفسخ
بنحو غصبه) أى ولا خيار كما يؤخذ مما ياتى في شرح ولولم يقدر مدّة الخ من قوله ولا يتخير المكثرى الخ وصرح به

قبضه وأما وقوع ذلك بتفريط المستاجر فيسقط خياره ويلزمه المسمى قاله الماوردي وأما لغصبها على المستاجر من يده فلا خيار ولا فسخ على ما بحثه ابن الرفة اخذ من النص واستشهد (١٩٤) له الغزى بما فيه نظر وقال الأذرعى انه مشكل وما ظن الاصحاب يسمحون به وأما

وبين ما يأتي في شرحه ولو لم يقدر مدة الخ بان ما هنا فيما بعد التسليم وما يأتي فيما قبله والتضرر في الاول أشد لاسيما إذا كان نحو الغصب في السفر فليراجع (قوله قبضه) نائب فاعل آخر (قوله وقال الأذرعى الخ) إطلاق الشيخ في شرح منجه يقتضى ثبوت الفسخ والخيار سواء كان الغصب في يد المستاجر على المالك او المستاجر ويوافق ما قاله الأذرعى وهو المعتمد اه ع ش (قوله انه مشكل) اى فلا فرق بين كون الغصب على المالك او المستاجر في ثبوت الخيار ولو مع التفريط غايته انه يضمن القيمة إذا فرط اه ع ش اقول وقوله ولو مع التفريط الخ يخالف قول الشارح المارو مثله في النهاية والمغنى وأما وقوع ذلك بتفريط المستاجر الخ (قوله كما يأتي) يتأمل ما يأتي يعلم مساواة غصبه لغصب غيره في التفصيل بين المقدرة بمدقوب بعمل فعل تقييد المتن هنا والتصريح بالمحترز والحوالة فيه على ما يأتي ليس للمخالفة بين المستثنين بل لحجى الثانية في المتن فانه قرينة على عدم إرادتها هنا اسم (قوله فسخ الاجارة) اسم ان (قوله وهو مزبذله الخ) قيل يؤخذ ما ذكر ان هذا في غير الشهاد ما هو فليس للتفريط فسخ الاجارة بموته لانه حتى وقديم لا يمنع الاخذ بان حياته ليست حسية فلا ينافى انه يتحمل بعد الموت الحسى وإن كان حيا عند الله اه ع ش اقول وينمعه ايضا قول الشارح أو المعنوى (قوله ولا ينافى تفصيله الخ) قد يقال هذا ظاهر على ما قدمه من تقييد ابدال المستوفى به بما لو كان معينا في العقود تلف والمتجه خلاف هذا التقييد انه يبدل مع بقائه ايضا كما نهنا عليه هناك وحينئذ فيتجه جواز الابدال هنا بمرض مثله فليتأمل اه سم عبارة النهاية فاقضى التخيير مأمى به لمرض مثله او دونه اه (قوله فاقضى التخيير) اى بين الفسخ وعدمه فان لم يفسخ الزم بحمله قهر اعليه ولاشئ له زيادة على مسمى او لا اه ع ش (قوله عينا) الى قول المتن افترض في المغنى والى قول الشارح لكن لو قيل في النهاية (قوله أو ذمة) اى وسلم عينا اه معنى (قوله لا مكان الاستيفاء في قوله الخ) قد يقال ان الذى في قول المصنف المذكور ليس طريقا للاستيفاء فكان الظاهر ان يقول لا مكان الاستيفاء من غير ضرر عليه لماذا ذكره في قوله اه رشدى (قوله واجرة متعهدها) عطف على الضمير المجزور بتضمنين الاتفاق معنى الاعطاء بلا إعادة الخافض على مختار ابن مالك ولو حذف الاجرة لاستغنى عن التضمنين (قوله ان لم) اى التمهيد (المؤجر) اى بان كانت اجارة ذمة اه ع ش (قوله وليس) اى والحال ليس الخ (قوله ولا باع الزائد) ظاهر كلامهم انه يبيعه غير مسلوب المنفعة وصار ذلك كانه غير مؤجر حلى وقال العنانى صور ما بعضهم بما إذا اكترى جملين لخل ارد بين مثلا وكان احدهما يحملهما اه بجري (قوله باع) اى بنفسه او نائبه غير المستاجر كما يأتي (قوله من غير اقتراض) ظاهره وإن كان الاقتراض انفع للمالك من البيع وهو محتمل لان في الاقتراض الزام لذمة المالك وقد لا يتيسر توفيقه عند المطالبة اه ع ش قول المتن (اقترض) اى من المكترى او اجنى او بيت المال اه معنى (قوله قال السبكي الخ) كذا شرح مر مقتصر على كلام السبكي وتأييده اه سم يعنى

غضب المؤجر لها بعد القبض او قبله بان امتنع من تسليمها فيفسخها كما يأتي (تنبه) سئلت عن اكترى لخل مريض من الطائف الى مكة وقدين في العقود اثناء الطريق فهل يلزمه حمله ميتا اليها فتوقفت الى ان رايت نص البويطى السابق قيل أول فصل من هذا الكتاب المصرح بان الميت انقل من الحى فاخذت منه ان لمن استؤجر لخل حى مسافة معلومة فمات في اثناها واراد وارثه نقله اليها وجوزناه كان كان بقرب مكة وامن تغيره ففسخ الاجارة لطرو ما يشبه العيب في المحمول وهو مزبذله الحسى او المعنوى على الدابة ويوافق قولهم لا يجوز الزوم عليها في غير وقت النوم من غير شرط لان التأمير يتحمل ولا ينافيه تفصيلهم السابق في تلف المستوفى به لان ما هنا ليس من التلف لا مكان حمل الميت وإنما حدث فيه وصف لم يكن حال العقد فاقضى التخيير لا غير فتأمل (ولو اكترى جمالا) عينا أو ذمة (وهرب وتركها عند المكترى) فلا خيار لا مكان الاستيفاء بما في قوله (راجع) حيث لم يتبرع بمؤنتها (القاضى ليونها) بانفاقها وأجرة متعهدها كمتعهد

هنا في شرح البهجة عن قضية كلام العراقيين للراوزة (قوله وأما وقوع ذلك بتفريط المستاجر الخ) يتأمل صورة تفريط المستاجر مع ان الغصب من يد المالك إلا ان يصور بما إذا امتنع من تسليمها حتى غضبت ولو تسلمها تم نصب (قوله فيسقط خياره ويلزمه المسمى) قال الماوردي قد يشكل ما قاله بان تفريطه لا يزيد على تخريبه بل لا يساويه مع انه يتخير كما تقدم إلا ان يفرق بفوات المنفعة في التخريب دون الغصب (قوله كما يأتي) يتأمل ما يأتي تعلم مساواة غصبه لغصب غيره في التفصيل بين المقدرة بمدقوب بعمل فعل تقييد المتن هنا والتصريح بالمحترز والحوالة فيه على ما يأتي ليس للمخالفة بين المستثنين بل لحجى الثانية في المتن فانه قرينة على عدم إرادتها هنا (قوله ولا ينافيه تفصيلهم السابق) قد يقال هذا ظاهر على ما قدمه من تقييد ابدال المستوفى به بما لو كان معينا في العقد وتلف والمتجه خلاف هذا التقييد انه يبدل مع قائه ايضا كما نهنا عليه هناك وحينئذ فيتجه جواز الابدال هنا بمرض مثله فليتأمل (قوله قال السبكي واستند انه الحاكم

أحاطا ان لم المؤجر (من مال الجمال فان لم يجد له مالا) بأن لم يكن له غيرها وليس فيها زيادة على حاجة المستاجر ولا باع الزائد من غير (اقتراض عليه) لانه الممكن قال السبكي واستند انه الحاكم انما هو لحق المكترى وحرمة الحيوان

فلو وجد ثوبا باضا تماما وعبد الغائب واحتاج في حفظه لمؤنة فله بيعه حالا وحفظ ثمنه إلى أن يظهره وقد يبرده ما ياتي في مدة طمحو حيوان لكن لو قيل يلزمه استئذان الحاكم أن امن عليه منه واعطاؤه له أن كان امينا وقبله لكان متجها بل متعينا ويفرق بينه وبين الملتقط بأنه يجوز له التملك فالبيع أولى بخلاف ذوى الأمانة الشرعية (فان وثق) القاضي (بالمكثري دفعه) أى المقرض منه أو من غيره (إليه) ليصرفه فيما ذكر (والا) يثق به (جعله عند ثقة) يصرفه لذلك الأولى له تقدير النفقة وإن كان القول قول المتفق يمينه (١٩٥) ان ادعى لا نقا بالعرف (وله) أى القاضي عند تعذر الاقتراض ومنه

ان يخشى ان لا يتوصل بعد إلى استيفائه وكذا إن لم يتعذر لكنه لم يره (ان يبيع منها) بنفسه أو وكيله غير المستاجر لا متاع وكالته في حق نفسه (قدر النفقة) والمؤنة المذكورة للضرورة ومن ثم لم يات هنا الخلاف في بيع المستاجر وبعد المبيع تبقى في يد المستاجر إلى انقضاء المدة كذا صرحوا به وهو صريح في ان الاجارة هنا لا تفسخ بالبيع ذمية كانت أو عينية لان الفرض انه لم يهرب بالجمال وعليه فلو لم يجد مشتريا لها مسلوقة بالمنفعة مدة الاجارة فهل للحاكم فسخها كالموهر بولم يترك جمالا فان للمستاجر فسخ العينية للضرورة او يفرق بإمكان البيع هنا ولو على ندور بخلافه ثم محل نظر والاول اقرب لان النظر لا مكان وجود النادر مع عدم وجوده لا يفيد هنا شيئا ومحل ذلك في الذمية ما اذا لم يره الحاكم بيع الكل والاباع وانفسخت الاجارة كما يصرح به بحث الأذرى ان الحاكم في اجارة الذمة

لا يظهر له موقع هنا فان الكلام في مراجعة القاضي في الاتفاق لافي بيع المكثري باذنه بل هو مناف لقول الشارح الاتي أو وكيله غير المستاجر إلا ان راد بقوله واستئذانه الحاكم المراجعة المذكورة في المتن (قوله) فله بيعه حالا أى على المعتمد وقضيته ان له الاستقلال بذلك اه ع ش (قوله) لكن لو قيل الخ يدل على ان الواجد البائع غير الحاكم فليراجع اه سم (قوله) يلزمه واجد الثوب أو العبد (قوله) واعطاؤه الو او بمعنى أو أى يلزم الواجد اما استئذان الحاكم في بيعه ان امن الواجد من الحاكم على الثوب أى على اخذه للثوب أو اعطاؤه الثوب للحاكم إن كان الحاكم امينا الخ اه كردى (قوله) ويفرق الخ هذا يدل على ان الموجود لاعلى وجه اللفظة اه سم (قوله) بينه) أى واجد نحو الثوب (قوله) له) أى الملتقط (قوله) القاضي) إلى قوله ومن ثم في النهاية إلا قوله وكذلك إلى المتن وقوله غير المستاجر إلى المتن (قوله) أى المقرض منه) ظاهر هذا التفسير انه لا يدفع له مال الجمل إذا كانت المؤنة منه فليراجع اه رشيدى اقول ظاهر صنيع شرح الروض عدم الفرق عبارته وكذا ياخذ من ماله ثم يقرض للاتفاق عليها أى على الجمل فان وثق بالمستاجر دفعه إليه اه (قوله) وإن كان القول الخ هذه الغاية لاحسن لها هنا (قوله) وكذا إن لم يتعذر لكنه لم يره) كذا في شرحي الروض والبهجة (قوله) لا متاع وكالته الخ يتأمل (قوله) في بيع المستاجر) يفتح الجيم (قوله) تبقى) أى الجمل المبيعة (قوله) وعليه) أى على عدم الانفساخ (قوله) فهل للحاكم فسخها) شامل للذمية لكن قوله كالموهر الخ يقتضى خلافه اه سم اقول عبارة شرح الروض كالصريح في الشمول (قوله) والاول اقرب) وفاقا لالاسنى والمعنى لكنهما عبرا بادل الحاكم بالمستاجر (ومحل ذلك) أى جواز بيع قدر النفقة دون الكل (قوله) في الذمية) متعلق بذلك (قوله) ما إذا الخ خبر ومحل الخ (قوله) ان الحاكم الخ بيان لبحث الأذرى واعتمده النهاية والمعنى ايضا (قوله) صريح في انفساخ الخ قد يقال بل هو صريح في عدم الانفساخ إذ لو انفسخت لم يكثر له إذ لم يبق له حق بعد الفسخ غير المطالبة بالاجارة اه سم (قوله) به) أى بالبيع (قوله) وعليه) أى بحث الأذرى (قوله) وبين العينية) أى حيث ان ليس للحاكم بيع الكل فيها ابتداء (قوله) عامر الخ) أى في غضب الدابة وابق العبد (قوله) مقدماله) أى لبيع قدر الاحتياج (على غيره) أى على الاخذ من ماله أو الاقتراض عليه وبيع الكل (قوله) وخرج) إلى قوله لتعلق حق الخ في المعنى وإلى قوله لان الاجارة في النهاية (قوله) خشية ان تأكل الخ) غلة المنى لا التنى اه سم أى وعلة قوله لتعلق حق الخ (قوله) باعيانها) أى بالعقد في العينية والتسليم في الذمية قول المتن (ولو اذن للمكثري الخ)

الخ) كذا شرح مر مقتصرا على كلام السبكي وتأنيده (قوله) لكن لو قيل الخ هذا يدل على أن الواجد والبائع غير الحاكم فليراجع (قوله) ويفرق بينه وبين الملتقط الخ هذا يدل على ان الموجود لاعلى وجه اللفظة (قوله) فهل للحاكم فسخها) شامل للذمية لكن قوله كالموهر الخ يقتضى خلافه (قوله) فقلوه والا كترام الخ صريح في انفساخ الاجارة به) قد يقال بل هو صريح في عدم الانفساخ إذ لو انفسخت لم يكثر له إذ لم يبق له حق بعد الفسخ غير المطالبة بالاجارة (قوله) خشية ان تأكل اثانها) غلة المنى لا التنى (قوله) لان الاجارة وإن لم تفسخ بالبيع الخ يقتضى انها بيعت مسلوقة بالمنفعة أو ان إطلاق بيعها يحمل على ماعدا المنفعة المستحقة كالموهر صريح من قوله السابق وهو صريح في ان الاجارة هنا لا تفسخ الخ الو جه ان إطلاق بيعها

إذا رأى المصلحة مع بيعها والا كترامه مستاجر ببعض أثمانها جاز له ذلك جز ما حث بجوز له بيع مال الغائب بالمصلحة اه قوله والا كترام له الخ صريح في انفساخ الاجارة به وعليه فيفرق بينها وبين العينية بان تعلق حق المستاجر بالمعين فيها أقوى منه في الذمية كاعلم عامر فيهما وعليه أيضا يظهر أنه لو رأى مشتريا لها مسلوقة بالمنفعة مدة الاجارة لزومه أن يبيعه ما يحتاج لبيعه منها مقدماله على غيره لأنه الاصلح وخرج منها كلها فليس له بيعه ابتداء خشية ان يأكل اثانها كما صرح به جمع متقدمون لتعلق حق المستاجر باعيانها ونازع فيه محلى بأنه لا يفوت حقه إذ لا تفسخ به الاجارة وفيه نظر لان الاجارة وإن لم تفسخ بالبيع لكن البيع لا يجوز للضرورة وفي الابتداء للضرورة

إلا أن يحمل على ما بحثه الأذرعى إلا أن الحاكم في إجارة الذمة إذا رأى المصلحة في بيعها والاكتراء للمستأجر ببعض الثمن جاز له ذلك جر ما حيث يجوز له بيع مال الغائب بالمصلحة (١٩٦) (ولو أذن للمكترى في الاتفاق من ماله ليرجع جاز في الظاهر) لأنه محل ضرورة وقد لا يرى

الاقتراض وأفهم كلامه أنه لا يرجع بما تنفقه بغير إذن الحاكم ومحل أن وجد وأمكن إثبات الواقعة عنده والا أشهد على أنه اتفق بشرط الرجوع ثم يرجع فإن تعذر الأشهاد ففضية مأمراً في المساقاة أنه لا يرجع وإن نوى الرجوع لأنه نادر وقد يفرق بأن سبب الندرة ثم كون المساقى عليه بين الناس غالباً ولا كذلك المستأجر عليه هنا لأنه كثيراً ما يقع الهروب هنا في الأسفار التي من شأنها ندرة فقد الشهود فيها فينبغي حينئذ الاكتفاء بنية الرجوع وخرج بتركها مالو هرب بها في إجارة العين يتخير نظير مأمراً في الأباق وكما لو شردت الدابة وفي إجارة الذمة يكترى عليه الحاكم أو يقترض نظير مأمراً ولا يفوض ذلك للمستأجر لا امتناع توكله في حق نفسه فإن تعذر الاكتراء فله الفسخ (ومضى قبض المكترى) العين المؤجرة ولو الحر المؤجرة عنه (أو الدابة والدار وامسكها) الظاهر أنه زيادة إيضاح للعلم به من قوله قبض وكبضها امتناع منه بعد عرضها عليه قال القاضي أبو الطيب الأفيما يتوقف

والقول قوله في قدر ما اتفق إذا ادعى نفقة مثله في العادة لأنه أمين اه معنى (قوله لأنه محل ضرورة) إلى قوله فإن تعذر في المعنى وإلى قوله وقد يفرق في النهاية إلا قوله فضية مأمراً إلى لا يرجع (قول) وأمكن إثبات الواقعة (الخ) أي بأن سبيل إقامة البينة وقبلها القاضي ولم يأخذ مالا وإن قل على مأمراً اه ع (قوله والا) شامل لما لو وجد الحاكم ولم يمكن إثبات الواقعة عنده اه سم (قوله أنه لا يرجع (الخ) اعتمده المعنى والنهاية (قوله أنه لا يرجع) أي ظاهراً وإما باطناً فينبغي أن له الرجوع اه ع (قوله كون المساقى عليه بين الناس) أي فلا يتعذر الأشهاد عليه اه كردى (قوله المساقى) في أصله بخطه بالف اه بصرى (قوله لأنه) أي الشأن (قوله هنا) أي في هرب الجمل (قوله الهروب) قضية صنيع القاموس أن الصواب إسقاط الواو (قوله ندرة (الخ) صوابه عدم ندرة (الخ) وحذف لفظة ندرة (قوله وخرج) إلى المتن في النهاية وكذا في المعنى إلا قوله ولا يفوض إلى فان (قوله يكترى عليه الحاكم) أي من ماله (قوله أو اقترض) أي فان لم يجد له مالا اقترض عليه واكترى عليه اه معنى (قوله العين) إلى التنيه في النهاية إلا قوله للمأمراً إلى نعم وفي المعنى إلا قوله ولو الحر إلى المتن وقوله الظاهر إلى وكبضها وقوله قال القاضي أبو الطيب إلى المتن وقوله قال القاضي إلى وليس له وقوله ثم بحث إلى ومنى (قوله ولو الحر المؤجرة (الخ) خلافاً للقول اه معنى عبارة الكردى يعني لو أجر الحر نفسه مدة أو لعمل معلوم وسلم نفسه ولم يستعمله المستأجر حتى مضت المدة أو مضت مدة يمكن فيها ذلك العمل استقرت الاجرة كذلك في الكبير (قوله ولو الحر المؤجرة عنه) والدابة (الخ) لا يخفى ما في هذا المزج عبارة المعنى العين المؤجرة الدابة والدار أو غيرهما في إجارة عين أو ذمة اه وهى أحسن (قوله الظاهر أنه زيادة إيضاح) قد يقال بمنعه وإنما أتى به ليعلم به قوله حتى مضت الخ إذا لا يصح تغلقه قبض إلا بتأويل لأن القبض ينقض بمجرد وقوعه فلا يستمر إلى انقضاء المدة وإنما المستمر الامساك وقد مر نظير ذلك في أجر تكسنة اه رشيدى (قوله امتناعه (الخ) أي أو وضعها بين يديه أو التخلية بينه وبين الدار اه معنى (قوله إلا فيما يتوقف (الخ) قد يشكك بما تقر في البيع أنه لو وضع المبيع عنده صار قابضاً وأوردته على مر فاعترف بأشكاله سم على حجج ويمكن الجواب بأن محل الاكتفاء بالوضع في خفيف يمكن تناوله باليدو عليه فيمكن حمل قول القاضي أبي الطيب إلا فيما يتوقف (الخ) على غير كالدواب والاحمال الثقيلة اه ع (قوله أي فيقبضه) الأحسن كونه من الأقباض أي قبض المكترى ما يتوقف قبضه (الخ) (قوله فان صمم) أي المستأجر على الامتناع من التسلم (أجره) أي الحاكم ما قبضه اه ع (قوله وفيه نظر) أي في قوله فان صمم أجره (قوله لأنه حاضر) أي المكترى الممتنع (قوله لاجله) أي حق الغير (قوله بعد قبضها) أي قبض الحاكم العين اه سم (قوله وتصميمه) أي المستأجر على الامتناع (قوله يرداه (الخ)

لو بيع بعضها محمول على ماعدا منفعة المبيع كافي بيع المالك لأن المنفعة مستثناة لاستحقاقها مر (قوله إلا أن يحمل على ما بحثه الأذرعى (الخ) فيه أن جلياً مصرح بعدم الانفساخ فكيف يحمل على ما بحثه الأذرعى المتضمن للانفساخ كإدعائه فيما سبق (قوله والاكتراء للمستأجر ببعض الثمن) قد يقال لا حاجة إلى الاكتراء للمستأجر ببعض الثمن لأن إطلاق بيعها محمول على ماعدا المنفعة المستحقة للمستأجر إلا أن يحمل على ما إذا باعها بمنافعها مطلقاً لعدم من يشتريها مسلوقة بالمنفعة المستحقة للمستأجر (قوله وأفهم كلامه (الخ) كذا شرح مر (قوله والا) يشمل مالو وجد ولم يمكن إثبات الواقعة (قوله إلا فيما يتوقف (الخ) كذا شرح مر وقد يشكك بما تقر في البيع أنه لو وضع المبيع عنده صار قبضاً وأوردته على مر فاعترف بأشكاله (قوله فان صمم) أي على الامتناع (قوله وفيه نظر (الخ) كذا مر (قوله بعد قبضها) أي قبض الحاكم أياها (قوله وتصميمه) أي المستأجر

قبضه على النقل أي فيقبضه الحاكم فان صمم أجره قاله في البيان وفيه نظر لأنه حاضر ولم يتعلق أي بالعين حق للغير حتى يؤجره لاجله وإيجار الحاكم أنما يكون لغية أو تعلق حق فالذى يتجه أنه بعد قبضها وتصميمه على الامتناع يرد ما

للكفا (حتى مضت مدة الاجارة استقرت الاجرة) عليه (وإن لم ينتفع به) ولو لعذر كخوف مرض تلفل المنافع تحت يده حقيقة او حكما فاستقر عليه بدله او متى خرج بها مع الخوف ضمنها قال القاضي إلا إذا ذكر ذلك حالة العقد وليس له (١٩٧) فسخ ولا إلزام مكر أخذها إلى الامن لأنه

يمكنه أن يسير عليها مثل تلك المسافة إلى بلد آخر ومن ثم بحث ابن الرفعة انه لو عم الخوف كل الجهات وكان الغرض الاعظم ركوبها في السفر وركوبها في الحضرة تافه بالنسبة اليه لم يلزم المستاجر اجرة وفيه نظر واضح الا ان يكون مراده انه يتخير بذلك لانه نظير ما مر في نحو انقطاع ماء الارض ومتى انتفع بعد المدة لزمه مع المسمى المستقر عليه اجرة مثل ذلك الانتفاع (وكذا) تستقر الاجرة (ولو) اكترى دابة لركوب الى موضع (معين) وقبضها (او) عرضت عليه (ومضت مدة) امكان السير اليه (تتمكنه) من الاستيفاء وعلم من كلامه ان هذه غير الاولى لان تلك

مقدرة بزمن وهذه بعمل فتستقر بمضى مدة العمل الذي ضبطت به المنفعة (وسواء فيه) أي التقدير بمدة او عمل (اجارة العين) والذمة اذا سلم المؤجر في اجارة الذمة (الدابة) مثلا الموصوفة للمستاجر لتعين حقه بالتسليم بخلاف ما اذا لم يسلمها فانه لا يستقر عليه اجرة لبقاء المعقود عليه في الذمة وكالتسليم العرض كما مر (ويستقر في الاجارة

أي وتستقر الاجرة على المستاجر بمضى المدة اه ع ش (قوله لما اكتم) أي للمكترى (قوله أو حكما) أي في القبض الحسكي كالامتناع من القبض (قوله ومتى خرج الخ) أي المستاجر اه ع ش (قوله إذا ذكر الخ) أي او كان العقد زمن خوف وعلم به المؤجر اه ع ش (قوله ذلك) أي الخروج مع الخوف (قوله وليس له) أي للمكترى اه ع ش (قوله لانه يمكنه) أي المكترى (قوله ان يسير عليها) أي او يؤجرها لمن يسير عليها بمن هو مثله اه ع ش (قوله ومن ثم بحث الخ) عبارة النهائية وما بحثه ابن الرفعة انه الخ يظهر حمله على ان مراده بذلك أنه يتخير به الخ اه (قوله لزمه مع المسمى الخ) وإذا تلفت في هذه الحالة ضمنها ضمان المعصوب واما لو جاوز المحل المعين للركوب اليه ثم العود عليها إلى محل العقد فيلزمه اجرة مثل ما زاد ويضمنها إذا تلفت فيه وقضية ما تقدم من انه إذا تعدى بضرب الدابة مثلا صار ضامنا ولو تلفت بغيره انه يضمنها إذا تلفت في مدة العود إلى محل العقد ايضا اه ع ش قول المتن (وكذا لو اكترى) كذا في اصله وفي نسخة المغنى والنهائي والمحل اكترى اه سيد عمر (قوله أو عرضت عليه) هذا يخالف ما تقدم عن القاضي أي الطبيب لان الدابة بما يتوقف قبضها على النقل فالوجه فاقا لما رجع اليه مر انه لا اثر لجرد العرض إلا إذا كان على وجهه بعد قبضه البيع سم على حج اه ع ش ولا يخفى ان ذلك يجري في قول الشارح الا في وكالتسليم العرض (قوله تتمكنه الخ) فيهما مر من بحث الاذرعى (قوله أي التقدير الخ) عبارة المغنى أي المذكور من هاتين المسئلتين اه قول المتن (في الاجارة الفاسدة) خرج بالفاسدة الباطلة كاستئجار صبي بالغاً على عمل فعلمه فانه لا يستحق شيئاً اه مغنى وفي الكردى عن الدميرى مثله (قوله لا يكتفى هنا) أي في الاجارة الفاسدة اه ع ش قول المتن (ولو اكترى عيناً مدة) أي اجارة عين او ذمة كما هو ظاهر مر على حج اه ع ش قول المتن (ولم يسلمها) أي ولا عرضها اه رشيدى (قوله او غصبها) أي المؤجر العين بعد القبض قاله الكردى والاصوب أي الاجنبى قبل القبض اذا الظاهر تنازع الفعلين بل قوله بعد القبض ينافى قول الشارح الا في لفوات المعقود عليه قبل قبضه (قوله ولو كان الخ) غايته في قول المتن ولم يسلمها فقوله حبسه أي حبس المكترى المذكور بقوله ولم يسلمها فكان الاولى ان يقول عقبه ولو ليقبض الاجرة (قوله

(قوله في المتن استقرت الاجرة وان لم ينتفع) قال شيخ الاسلام في شرح البهجة ويستثنى من كلامه ما لو تلف المستوفى به كصبي عين للارضاع وثوب عين للخطايطه وقلنا بعدم الانقضاء بناء على جواز الابدال كما مر ولم يأت المكترى لعجز وامتنع مع القدرة ومضت المدة فالاصح في الروضة عدم تقرر الاجرة اه فليحرر وجه الاستثناء ووجه عدم التقرر في الثانية إلا ان يصور بما اذا امتنع اترو لا عبثاً (قوله استقرت الاجرة وان لم ينتفع) هل له بعد ذلك الانتفاع بها او لا لان استقرار الاجرة يقتضى انه استوفى حقه بالقوة فيه نظر وما لم يرد للثاني وكذا يقال في قوله الا في وكذا لو اكترى دابة لركوب الى موضع وقبضها ومضت مدة امكان السير اليه ثم رايت قول الشارح الا في ومتى انتفع بعد المدة الخ) وهو صريح في الثاني (قوله ومن ثم بحث ابن الرفعة الخ) كذا شرح مر (قوله ومتى انتفع بعد المدة الخ) فاعلم انه بمعنى تلك المدة ينتهى حقه (قوله او عرضت عليه) هذا قد يخالف ما تقدم عن القاضي أي الطبيب لان الدابة بما يتوقف قبضها على النقل فالوجه فاقا لما رجع اليه مر انه لا اثر لجرد العرض إلا إذا كان على وجهه يعد قبضاً في البيع (قوله زادت على المسمى او نقصت) او ساوت (فرع) في فتاوى السيوطى استاجر عينا مدة ولزمته الاجرة باستيفاء المنفعة فادعى انه معسر وكان اقر عند الاجارة انه لم يقدّر فهل يقبل قوله في دعوى الاعسار بعد اقراره الجواب لا يقبل قوله إلا بينة تشهد انه كان قادراً وتلف ماله اه (قوله في المتن ولو اكترى عيناً مدة) أي اجارة عين او ذمة كما هو ظاهر (قوله ولو كان حبسه) أي المكترى

الفاسدة اجرة المثل) زادت على المسمى أو نقصت (بما يستقر به المسمى في الصحيحة) بما ذكر وإن لم ينتفع لما مر أن لفاسد المعقود حكم صحيحها ضمناً وادعاه غالباً نعم تخليته المقاررو الوضع بين يديه والعرض عليه وإن امتنع لا يكتفى هنا بل لابد من القبض الحقيقي (ولو اكترى عيناً مدة ولم يسلمها) أو غصبها أو حبسها أجنبي ولو كان حبسه لها لقبض الاجرة (حتى مضت) تلك المدة (انفسخت) الاجارة لفوات المعقود عليه قبل قبضه

فان حبسها بعضها انفسخت فيه فقط وبخير في الباقي ولا يبدل زمان برمان (ولو لم يقدر مدته) انما قدرت بعمل كان (آجر) دابة (لركوب إلى موضع معين ولم يسلمها حتى مضت مدة) إمكان (السير) اليه (فالاصح أنها) أي الاجارة (لا تنسخ) ولا بخير المكترى لتعلقها بالمنفعة دون الزمان ولم يتعدرا استيفاءها ولا فسخ ولا خيار (١٩٨) بذلك في اجارة الذمة قطعا لانه دين ناجز لا يافؤه تاخر (نتيجه) علم عامر انه حيث صحت

لا اجارة لزوم المسمى والا فاجرة المثل قبل الا في صورته وهي مالو سكن كافر دارا بالحجاز فيلزمه المسمى لانه لا مثيل له ام وليس في عمله حكا واعللا كما هو ظاهر لان معنى اجرة المثل ان ذلك المحل يرغب فيه تلك المدة بماذا هو هذا الاحتياج الى ان له مثلا أولا كما ان ثمن المثل كذلك فناه له (ولو آجر عبده ثم اعتقه او وقفه مثلا او امته ثم استولدها ثم مات (فالاصح انها) أي القصة في ذلك (لا تنسخ الاجارة) لان نحو العتق لم يصادف الا رقة مسلوقة بالمنافع لاسيا والاصح انها تحدث على ملك المستاجر وخرج ثم اعتقه مالو علق عتقه بصفة ثم آجره ثم وجدت الصفة اثناء مدة الاجارة فانها تنسخ لسبق استحقاق العتق على الاجارة ومثلهما لو آجر ام ولده ثم مات كما اقتضاه كلامهما هنا واعتمده السبكي وغيره (و) الاصح (انه) أي الشأن (لا خيار للعبد) في فسخ الاجارة بعد العتق وفارق عتق الامة تحت عبد بان سبب الخيار وهو نقصه موجود ولا سبب للخيار هنا لما تقرران المنافع تحدث مملوكة

فان حبسها بعضها) أي حبس المؤجر الدابة بعض تلك المدة أي البعض الاول قاله الكردي والاولى أي حبس المؤجر او الاجابي العين بعض تلك المدة الاول والوسط عبارة المغنى فان مضى بعض المدة ثم سلمها انفسخت في الماضي وثبت الخيار في الباقي اه (قوله) ولما قدرت) الانسب قدرها كما في النهاية قول المتن (وآجر) أي اجارة عين بدليل كلام الشارح الآتي اه سموا الاول لان الكلام في اكرام العين عبارة المغنى بدل قول الشارح الآتي ولا فسخ الخ واحترز المصنف بالعين عن اجارة الذمة لاذالم يسلم ما يستوفى منه المنفعة حتى مضت المدة التي يمكن استيفائها فلا فسخ ولا انقضاء قطعا اه (قوله) لانه دين) أي المنفعة فكان الاول التانيث كما في المغنى (قوله) لا في صورة (وهي الخ) اعتمده المغنى وذكره الكردي عن الدميري (قوله) لو سكن كافر الخ) أي باجارة بدليل ذكر المسمى اه سم عبارة المغنى لاذاعدا الامام الذمة مع الكفار على سكنى الحجاز فسكنوا فاضت المدة فيجب المسمى الخ اه (قوله) وليس في عمله) قديود انه ليس في عمله مالو سكن ذمي على وجه الغصب دارا بالحجاز فان يلزمه شيء فهو في غاية الاشكال والبعد وإن لزمه أجرته لم يتصور إلا ان تكون اجرة المثل اذلا تسمية هنا فليتامل اه سم (قوله) أو وقفه) إلى قوله كالزوج امته في النهاية وكذلك في المغنى لا قوله أي القصة في ذلك وقوله واعتمده السبكي وغيره (قوله) مثلا) أي او باعه اه معنى (قوله) أي القصة الخ) يجوز ايضا رجوع الضمير للاجارة ويكون قوله الاجارة من الاظهار في موضع الاضمار اه سم (قوله) لاسيا والاصح) الاخصر لان الاصح (قوله) انها) أي المنافع (قوله) أم ولده) ومثلهما مدبرة اه نهاية (قوله) ثم مات الخ) بقى مالو آجر أم ولده ثم اعتقه وينبغي أن لا تنسخ إلا بالموت ايضا سم على حج اه ع ش (قوله) نقصه) أي العبد (قوله) بعقد لازم) متعلق بقوله لتصرفه (قوله) فيما يستوفيه الزوج) أي في استماتعه بعد العتق اه سيد عمر (قوله) ولما مر) عطف على انصرفه الخ (قوله) ونفقت) إلى قوله وإن اطال في النهاية والمغنى (قوله) في بيت المال الخ) لان السيد قد زال ملكه عنه وهو عاجز عن تعهد نفسه اه معنى (قوله) لاذلم ينقض الخ) عبارة المغنى وهو كذلك لان لم يعقد عليه

بدليل لقبض الاجرة أي حبسه المذكور بقوله وله الخ (قوله) في المتن ولو لم يقدر مدته وجر) أي اجارة عين بدليل كلام الشارح الآتي (قوله) ولا بخير المكترى) كذا م ر ايضا (قوله) وهي مالو سكن كافر دارا) أي باجارة بدليل ذكر المسمى (قوله) وليس في عمله) قديود انه ليس في عمله مالو سكن ذمي على وجه الغصب دارا بالحجاز فان يلزمه شيء فهو في غاية الاشكال والبعد وإن لزمه أجرته لم يتصور إلا ان تكون اجرة المثل اذلا تسمية هنا فليتامل (قوله) أي القصة في ذلك) يجوز أيضا رجوع الضمير للاجارة ويكون قوله الاجارة من الاظهار في موضع الاضمار (قوله) لاسيا والاصح انها) أي المنافع ش (قوله) وخرج ثم اعتقه الخ) ظاهر فان الانقضاء فرع الانقضاء لا العتق اذ اجارة ثم تنسخ اذ وجدت وظاهره وإن علم عند العقد وجود الصفة في أثناء المدة وهو ظاهر تشبههم هذه المسئلة بمسئلة بلوغ الصبي بالسن في أثناء المدة وعبارة الروض وشرحه وكذا المعلق عتقه بالصفة التي لا يعلم وقوعها في المدة حكمه حكم البطن الاول فيما تقرره لكن وجودها يعني وجود الصفة التي يعلم وقوعها في المدة كبلوغ الصبي بالسن فيها فلا يؤثر مدة توجد الصفة فيها كما لا يؤثر الصبي مدة يبلغ فيها بالسن وكالمعلق عتقه بصفة المدبراه وقال قبل ذلك فرع وإن اجر الولي الطفل او ماله مدة يبلغ في اثناها بالسن مضت اجارته بمعنى ان اثنين بطلانها في الزائد على مدة البلوغ الخ اه (قوله) ومثله مالو آجر أم ولده ثم مات الخ) بقى مالو آجر أم ولده ثم اعتقه وينبغي

للمستاجر (والاظهر أنه لا يرجع على سيده بأجرة ما) أي المنافع التي تستوفى منه (بعد العتق) إلى انقضاء المدة لتصرفه في منافعه حين كان مملوكا بعقد كالزوج امته ثم اعتقه بعد الوطء لاشيها فيما يستوفيه الزوج ولما مر أن المنافع ملك المستاجر ونفقت في بيت المال ثم على مياسير المسلمين وأفهم فرضه الكلام فيما إذا آجره ثم اعتقه أنه لا يرجع بشي على وارث اعتق قطعا اذ لم ينقض ما عقده

وانه لو اقر به يتق قبل الاجارة غرم له بعده مضيا اجرة مثله لتعديه ما ولو فسخت الاجارة (١٩٩) بعد العتق يعيب ملك منافع نفسه كافي

الروضة وان اطلال الاسوى
في رده (تنبه) سيد كرفي
الوقف ان اجارة لا تنفسخ
بزيادة الاجرة ولا بظهور
طالب بالزيادة ولا يختص
ذلك بالوقف لجريانها
بالغطة في وقتها كما لو باع
مال مولى ثم زادت القيمة او
ظهر طالب بالزيادة (ويصح
بيع العين (المستاجرة)
حال الاجارة (للكسرى)
قطعا اذ لا حائل كبيع
مغصوب من غاصبه وانما لم
يصح بيع المشتري قبل
قبضه للبائع لضيف ملكه
(ولا تنفسخ الاجارة في
الاصح) لانها واردة على
المنفعة والملك على الرقبة فلا
تنافى وبه فارق انفساخ
نكاح من اشترى زوجته
ولورد المبيع يعيب استوفى
بقية المدة وفسخ الاجارة
يعيب او تلفت العين رجع
باجرة باقى المدة (فلو باعها
لغيره) وقد قدرت بزمن
(جاز في الاظهر) ولو بغير
اذن المستاجر لما تقرر من
اختلاف الموردين ويد
المستاجر لا تعد حائلة في الرقبة
لانها عليها امانة فممن ثم لم
يمنع المشتري من تسليمها
لحظة لطيفة ليستقر ملكه
ثم ترجع للمستاجر ويعني
عن هذا القدر اليسير
للضرورة وتردد الاذرعى
فيما لو كثرت امتعة الدار
ولم يمكن تفريغها الا في زمن
يقابل باجرة بين الاكفاء

عقد اتم نقضه اه (قوله) وأنه لو اقر أى بعد الاجارة (قوله قبل الاجارة) متعلق بعتق أو نعت له وهو الاولى
(قوله غرم له) عبارة المغنى والنهاية عتق ولم يقبل قوله في بطلان الاجارة ويغرم للعبد اه (قوله لتعديه
الخ) عبارة المغنى وهو كذلك كما نقلنا عن الشيخ اى على واقر اه وكالا تنفسخ الاجارة بطر والحرية لا تنفسخ
بطر والرقبة فلو استاجر مسلم حرييا فاسترق او استاجر منه دار في دار الحرب ثم ملكها المسلمون لم تنفسخ
الاجارة اه (قوله) ولو فسخت الخ وان اجر دار ابعد ثم قبضه واعتقه ثم انهدمت فالرجوع بقيمته اه معنى
(قوله ملك منافع نفسه) اى ويرجع المستاجر بقسط ما بقى على السيد أو الوارث اه عش (قوله) كما في
الروضة) والمتجه فيها لو اوصى بمنفعة عبد ليدو برقبته لاخر فرد زيد الوصية رجوع المنافع للورثة فلو اجر
داره ثم وقفها ثم فسخت الاجارة رجعت للواقف كما افاده الوالد رحمه الله تعالى شرح مر اه سم قال عش قوله
رجعت للواقف اى ويرجع المستاجر بقسط ما بقى على الواقف اه (قوله ولا يختص ذلك الخ) اى عدم
الانفساخ بما ذكره (قوله لجريانها) اى الاجارة متعلق بقوله لا تنفسخ الخ (قوله ولا يختص الخ) جملة
معترضة (قوله في وقتها) اى الاجارة متعلق بالجريان (قوله حال الاجارة) الى قوله وترد الاذرعى في
النهاية لا اقوله ولورد الى المتن (قوله قطعاً) اشار به الى ان قول المصنف في الاصح راجع لنفى الانفساخ فقط
(قوله وانما لم يصح بيع المشتري الخ) اى مع ان في كل من المشتلين بيع الشخص ما ليس تحت يده لمن هو تحت يده
اه رشيدى (قوله بيع المشتري) الاولى ضبطه بفتح التاء (قوله وبه فارق الخ) اى باختلاف المورد عبارة
النهاية والمعنى بخلاف النكاح فان السيد ملك منفعة بضعة الامه المزوجة بدليل انها لو وطئت بشبهة كان
المهر للسيد لا للزوج اه عبارة سم قوله وبه فارق انفساخ الخ يتأمل وكان المراد ان الملك في النكاح وارد
على المنفعة ايضا اذ الزوج لا يملكها بل يملك ان ينتفع بشئ مخصوص اه (قوله ولورد المبيع) متفرع على
قول المصنف ولا تنفسخ الاجارة الخ فكان الاولى فلو بالفاء بدل الواو (قوله استوفى) اى المكترى وكذا
ضمير رجع قول المتن (فلو باعها) او وقفها او وهبها او اوصى بها انهاء (قوله وقد قدرت) الى قوله للضرورة
في المعنى (قوله لم يمنع) اى المستاجر اى لم يحجز له ان يمنع الخ اه عش ويجوز كونه ببناء المفعول والمشتري
نائب فاعله عبارة المغنى ان العين تؤخذ منه وتسلم للمشتري ثم تعاد اليه يستوفى منها الى اخر المدة ويعنى عن
القدر الذى يقع التسليم فيه لا نه يسير ولا يثبت له خيار كالموت اذ تسلم بالوعة الدار فلا خيار لان زمن فتحها يسير
اه (قوله ثم يرجع) الاولى التانيث (قوله للضرورة) هذا ظاهر حيث تضمنى مدة تقابل باجرة اه عش
اى بخلاف ما نحن فيه اى فالاولى ان يعطل بامر عن المغنى انفا (قوله وتردد الاذرعى الخ) المتجه صحة البيع
قبل التفريغ وتوقف صحة القبض عليه مر اه سم عبارة النهاية وشمل كلامه ماله كانت مشحونة
بامعة كثيرة لا يمكن تفريغها الا بعد مضي مدة لمثلها اجرة فصح البيع فيما يظهر وان توقف قبضها على
تفريغها على ما مر اه قال عش ويؤخر قبض المشتري العين حيث كانت مدة التفريغ تقابل باجرة
وفيهامشقه لا تحتل عادة الى انتهاء مدة الاجارة قبرا عليه حيث اشترى عالما بكونها مؤجرة فقد رضى
ببقائها في يد المستاجر اه (قوله قال وقد اشعر الخ) اطلاقه يقتضى انه على هذا لافرق بين قصر المدة
وطولها ومقتضى صنيع الشارح اى وصريح النهاية تخصيصه بالطويلة فليتأمل اه سيد عمر (قوله)
ان لا تنفسخ الا بالموت ايضا (قوله) وأنه لو اقر أى بعد الاجارة (قوله غرم له) ولا يقبل قوله في فسخها
مر (قوله ملك منافع نفسه الخ) اعتمدته مر وفي شرحه والمتجه فيها لو اوصى بمنافع عبد ليدو برقبته لاخر
فرد زيد الوصية رجوع المنافع للورثة اه (فرع) اجر نحو داره ثم وقفها ثم انفسخت الاجارة فلن
المنافع الباقية فيه ترد ويتجه انها للواقف دون الموقوف عليه ولو مسجدا بخلافه في مسألة العتق ثم رايت
ان شيخنا الشهاب الرملى افاد انها للواقف مر (قوله وبه فارق انفساخ نكاح من اشترى زوجته) يتأمل
وكان المراد ان الملك في النكاح وارد على المنفعة ايضا اذ الزوج لا يملكها بل يملك ان ينتفع بشئ مخصوص
(قوله وتردد الاذرعى فيها) لو كثرت امتعة الدار الخ المتجه صحة البيع قبل التفريغ وتوقف صحة القبض

بالتخيلة فيها للضرورة وعدم صحة البيع قال وقد اشعر كلام بعضهم ان التسليم والتسليم لا يمكن ان بعد انقضاء المدة لا قبلها وهو مشكل اه

وقد يقال لا اشكال فيه فيؤخر ان في هذه الصورة لعدم اضرار المستاجر ولا ضرورة بالمشتري الى التسلم حيث لا نالتف قبله يفسخ العقد
ويرجع اليه الثمن اما اذا قدرت بعمل كركوب لبلد فيمتنع البيع كما قاله الزاوي وارضاهه البلقيني لجهالة المدة السير (ولا تنسخ) الاجارة
قطعا كما لا يفسخ النكاح ببيع الامه المروجة من غير الزوج فتبقى في يد المستاجر الى انقضاء المدد ويخير المشتري ان جهل ولو مدة الاجارة كما
اقتضاه اطلاقهم لكن بحث الاذرعى وغيره بطلان البيع عند جهله المدة فان اجاز فلا اجرة له لبقية المدة ولو عليها وظن ان له الاجرة تخير عند
الغزالي ورجحه الزركشي لانه ما يخفى وقال (٢٠٠) الشاشي لا يتخير ولو انفسخت الاجارة فقبل منفعة بقية المدة للبايع ورجحه ابن الرفعة

وقيل للمشتري ورجحه
السبكي والاول اوجه كما
بينته في شرح الارشاد ولو
اجرد ارمدة ثم استاجرها
تلك المدة ثم باعها فهل تدخل
المنفعة في البيع اختلف
فيه جمع متأخرون والاول
نعم قياسا على ما قاله الجلال
البلقيني ان الموصى له
بالمنفعة لو اشترى الرقة
ثم باعها انتقلت بمنافعها
للمشتري فكذا هنا كما هو
واضح وكذا الحكم فيما لو
استأجر دار ارمدة ثم اشترى
ثم باعها والمدة باقية فتنتقل
بجميع منافعها للمشتري
فان استثنى البايع المنفعة
التي له بالاجارة بطل البيع
في المستثنين ولو اجر لغراس
او بناء ثم انقضت المدة فاجر
لاخر قبل وقوع التخير
السابق نظيره في العارية لم
يصح فيما يضر الانتفاع به
الشجر او البناء كما هو ظاهر
لبقاء احترام مال المستاجر
الاول ويصح في غير المضر
ان خصه بالعقد وكذا ان لم
يخصه وامكن التوزيع
على المضر وغيره على هذا
يحمل قول بعضهم يصح ان

وقد يقال (الخ) قدمر آتفاعن النهاية وعش ما يوافق (قوله في هذه الصورة) أي التي ترد فيها الاذرعى
(قوله قبله) أي التسلم (قوله فيمتنع البيع الخ) وافقه المغني ثم قال ويقاس بالبيع مافي معناه ويستثنى من
محل الخلاف مسئلة هرب الجمل السابقة فانه يباع من الجمل قدر الفقة قالا ولا يخرج على الخلاف في
بيع المستاجر لانه محل ضرورة والبيع الضمني كاعتق عبدك عني على كذا فاعتقه عنه وهو مستاجر فانه
يصح قطعا لقوة العتق كما نقله عن القفال في كفارة الظهار واقراءه اه وخالفه النهاية فقال اما اذا قدرت
بعمل فكذلك خلافا لابي الفرج الزاوي وان تبعه البلقيني اه قال عش قوله خلافا لابي الفرج الزاوي ظاهره
ان كلام ابي الفرج مصور بما اذا كان البيع لغير المكتري اه (قوله الاجارة) الى قوله عند الغزالي في
النهاية يؤول الى قوله ورجحه ابن الرفعة في المغني الا قوله لكن بحث الى فان اجاز وقوله قيل (قوله لكن بحث
الاذرعى الخ) عبارة النهاية خلافا للاذرعى ومن تبعه اه (قوله فقبل منفعة الخ) جزم به في الروض واعتمده
مر اه سم عبارة المغني فتنفعة بقية المدة للبايع في احدى وجهين رجحه ابن المقرئ اه (قوله والاول اوجه)
وفاقا للنهاية والمغني (قوله ولو اجر داره) الى قوله ومراوئل البيع في النهاية (قوله فهل تدخل المنفعة)
أي منفعة تلك المدة اه سم (قوله قبل وقوع التخير الخ) وظاهر ان مثله بعده اذا اختار الابقاء بالاجرة
اه رشيدى (قوله نظيره) الاول قبل وقوع نظير التخير السابق في العارية (قوله لم يصح) أي العقد الثاني
(قوله فيما يضر الخ) أي في نفع يضر الانتفاع بذلك النفع (قوله وعلى هذا) أي قوله ويصح في غير المضر ان
خصه بالعقد الخ (قوله يحمل قول بعضهم الخ) يتأمل اه رشيدى (قوله ولم يسترها الغراس) ليتأمل
تصويره فان الذي يتبادر انه لا بد من ستر ما وكذا في البناء اه سيد عمر أقول تقدم في البيع ما يفيد ان الستر
الجزئى لا يضر في صحة البيع (قوله ويعمل فيه) أي في التفرغ اه كردى وبظهر ان الضمير للغراس
و (قوله بما ذكره الخ) أي من التخير بين الامور الثلاثة (قوله بان الاجرة تحل بموته) أي يأخذها المؤجر
من تركته (قوله هذا) أي ما ذكر من الحلول وعدم الانفساخ (قوله ان لم يضع المتعدي يده) أي الى انقضاء
المدة اه كردى (قوله الذي سببه موت المستاجر) خرج به الحلول الذي سببه مضي المدة قبل موته فلا يرتفع
كما هو ظاهر اه رشيدى (قوله به) أي بالمتعدي (قوله ما مر) أي قريبا سم على حجج أي في قول الشارح
بعد قول المصنف ولو اكرى عينا مدة الخ او حبسا او غضبا الخ اه عش (قوله في الغصب) أي للعين المؤجرة

عليه مر (قوله ما اذا قدرت بعمل كركوب لبلد كذا فيمتنع البيع الخ) وان اقتضى اطلاقهم انه لا فرق
وهل يجرى ذلك التردد في البيع من المكتري (قوله كما اقتضاه اطلاقهم) اعتمده مر (قوله فان اجاز فلا
اجرة له الخ) عبارة شرح مر فان اجاز لم يستحق اجرة لبقية المدة ولو عليها وظن استحقاق الاجرة اه (قوله
فقبل منفعة بقية المدة للبايع) جزم به في الروض واعتمده مر (قوله فهل تدخل المنفعة) أي تلك المدة
(قوله والاول اوجه نعم قياسا الخ) كذا شرح مر (قوله ويؤيده ما مر) أي قريبا وقوله في الغصب أي لامين
المؤجرة (قوله ولو اجر باجرة مقسطة فكسب الشهود) في تجريد المزدحم انه وسئل أي شيخه عن كتاب
اجارة كتب فيه ان الاجرة كل يوم اربعة دراهم والجملة في السنة الف واربع مائة واربعون بزيادة اربعة

أمكن نفر يغها منه في مدة لأجرة لمثلها ولم يسترها الغراس ويعمل فيه بما ذكره وفي باب الاجارة والعارية اه وسئل البلقيني عن
اجر ارضه باجرة مؤجلة ثم توفي المستاجر قبل او ان الزرع فاستولى اخرو وزرع عدوا نانا فاجاب بان الاجرة تحل بموته ولو لا تنسخ الاجارة هذا
ان لم يضع المتعدي يده والار تقع الحلول الذي سببه موت المستاجر لان الحلول انما يدوم حكمه مادامت الاجارة بحالها فاذا مضت المدة ويد
المتعدي قائمة بعد انفسخت الاجارة في الجميع وارتفع الحلول ويازم المؤجر رد ما اخذه من تركه الميت على ورثته قال وهذه مسئلة نفيسة لم تقع
لي قط ويستحق المؤجر اجرة المثل على المتعدي وليس للورثة تعلق به اه ويؤيده ما مر في الغصب ولو اجر باجرة مقسطة فكسب الشهود الاجرة

إجمالا ثم تقسيطها بما لا
يطابق الاجمال فان لم يمكن
الجمع تحالفا لان تعارض
ذلك أو جوب سقوطهما
وإن أمكن كان قالوا أربع
سنين بأربعة آلاف كل
شهر مائتا درهم وعشرة
دراهم حمل على تقسيط
المبلغ على أول المدة فيفضل
بعد تسعة عشر شهرا عشرة
دراهم تقسط على ما يخصها
من الشهر وهو يوم من
أول الشهر العشرين وثلاثة
أسباع يوم لأن حصة كل
يوم سبعة ومرار أول خامس
شروط البيع عن ابن الصلاح
وما وافق هذا عند صدق
التأمل له ومرار أوائل المبيع
قبل قبضه إن للبستاجر
حبس ما استؤجر عليه
للعمل فيه ثم لاستيفاء أجره
ومحله كما يعلم بآمر في تعدد
الصفقة ما إذا لم يتعددها
ولإلا كاستأجرتك لكتابة
كذا كل كراس بكذا
فليس له حبس كراس على
أجرة آخر لأن الكراس
حينئذ بمنزلة أعيان مختلفة
(كتاب إحياء الموات)
هو الأرض التي لم تعمر
قط أي لم تبتن عمارتها
في الإسلام من مسلم أو ذمي

سم وعش (قوله ثم تقسيطها بما لا يطابق الخ) أي أما لو لم يقسط الأجرة على أجزاء المؤجر كما قال أجزتك
هذه الأرض بكذا على أنها خمسون ذراعا مثلا فانت دون ذلك لم يقسط من الأجر شيء في مقابلة ما نقص من
الأذرع لكن يتخير المستاجر بين الفسخ والإجازة فان فسخ رجع بمادفعه إن كان ولا يسقط المسمى عن
ذمته ثم إن كان الفسخ بعد مضي المدة أي بعضها استقر عليه أجرة مثل ما مضى من المدة قبل الفسخ أه ع ش
(قوله تحالفا) أي المؤجر والمستاجر ويفسخا هما أو أحدهما أو الحاكم إن لم يتراضيا بقول أحدهما أه
ع ش (قوله لان تعارض ذلك) أي الاجمال والتقسيط وكذا أخير سقوطها (قوله وإن أمكن الخ) في تجريد
المزج ما نصه وسئل أي شيخه عن كتاب إجازة كتب فيه أن الأجرة كل يوم أربعة دراهم والجملة في السنة
الف وأربعة ومائة وأربعون بزادة أربعة وعشرين درهما على التفصيل فاجاب بأنه ينظر في كيفية المكتوب
فإن كانت الجملة كتبت فيه إجمالا للتفصيل المذكور مياومة ولفظه يقتضي أنها ذكرت جمعا للفضل بان قيل
فجموع ذلك الف وأربعمائة وأربعون ونحو ذلك من اللفظ لزمه المسمى على المياومة ولا يلزمه زيادة
الأربعة والعشرين فإن أحدهما غلط فيحكم بالاقول وإن لم تكن الجملة المذكورة مودة بلفظ الجمع والاجمال
لذلك الذي فصل مياومة بان قال استأجرتها بأجرة مبلغها كل يوم أربعة دراهم وفي السنة الف وأربعمائة
وأربعون ونحوه من اللفاظ فيحكم عليه ظاهر بالجملة مع ما فيها من الزيادة فإن الجمع يمكن أن يكون ذلك
تقسيط البعض الأجرة دون بعض أه سم (قوله على تقسيط المبلغ) أي الأربعة آلاف (قوله على أول
المدة) أي إلى أن ينفذ المبلغ أه ك ر دى عبارة ع ش أي وما زاد على ذلك لا تتعلق به الإجازة أه (قوله
العشرين) نعت للشهر (قوله ومرار أول خامس الخ) عبارته هناك ومن ثم أفتى ابن الصلاح في حكمه في جملة
زائدة وتفصيل انقص منها بانها إن تقدمت عمل بها لا مكان للجمع يكون التفصيل لبعضها وإن تأخرت فإن
قيل فجموع ذلك كذا حكم بالتفصيل لأنه المتيقن أي وإن لم يكن ذلك حكمها كما هو ظاهر أه سم (قوله ومحل
الخ) راجع لقوله ثم لاستيفاء أجرته

(كتاب إحياء الموات)

قول المتن (إحياء الموات) أي وما يذكر معه من قوله فضل منفعة الشارع إلى آخر الكتاب (قوله وهو) أي شرعا
أه ع ش قول المتن (الأرض التي الخ) قال ابن الرفعة وهو قسما أصلي وهو ما لم يعمر قط وطاري وهو ما خرب
بعد عمارة الجاهلية أه م نى (قوله أي لم يبتن) أي قوله وكان ذكرهم للإحياء في النهاية لا قوله لكن في إطلاقه
نظر (قوله أي لم يبتن عمارتها الخ) عبارة المغني وشرح الروض ولا يشترط في نفي العمارة التحقق بل يكفي
عدم تحققها بان لا يرى أثرها ولا دليل عليه من أصول شجر ونهر وجدروا ونادونحوها أه (قوله
لم يبتن عمارتها الخ) يدخل فيه ما يتيقن عدم عمارته في الإسلام وهو ظاهر ولا شك فيه وسيأتي عدم

وعشرين درهما على التفصيل فاجاب بأنه ينظر في كيفية المكتوب فإن كانت الجملة كتبت فيه إجمالا للتفصيل
المذكور مياومة ولفظه يقتضي أنها ذكرت جمعا للفضل بان قيل فجموع ذلك الف وأربعمائة وأربعون
ونحو ذلك من اللفظ لزمه المسمى على المياومة ولا يلزمه زيادة الأربعة والعشرين فإن أحدهما غلط فيحكم
بالاقول وإن لم تكن الجملة المذكورة مودة بلفظ الجمع والاجمال لذلك الذي فصل مياومة بان قال استأجرتها
بأجرة مبلغها كل يوم أربعة دراهم وفي السنة الف وأربعمائة وأربعون ونحوه من اللفاظ فيحكم عليه ظاهر
بالجملة مع ما فيها من الزيادة فإن الجمع ممكن أن يكون ذلك تقسيط البعض لأجرة دون بعض أه (قوله
ومرار أول خامس شروط البيع الخ) عبارته هناك ومن ثم أفتى ابن الصلاح في حكمه في جملة زائدة وتفصيل
انقص منها بانها إن تقدمت عمل بها لا مكان للجمع يكون التفصيل لبعضها وإن تأخرت فإن قيل فجموع ذلك
كذا حكم بالتفصيل لأنه المتيقن أي وإن لم يقل ذلك حكمها كما هو ظاهر أه والله أعلم

(كتاب إحياء الموات)

(قوله أي لم يبتن عمارتها الخ) عبارة شرح الروض ولا يشترط في نفي العمارة التحقق بل يكفي عدم

ولست من حقوق عامر ولا من حقوق المسلمين واصله الخبر الصحيح من عمر أرضا ليست لاحد فهو أحق بها وصح أيضا من أحياء أرضا ميتة فهي له ولهذا لم يحتاج في الملك هنا إلى لفظ لأنه أعطاه الله تعالى ﷻ لان الله تعالى أقطع أرض الدنيا كارض الجنة ليقطع منها من شاء ما شاء ومن ثم اقي السبكي بكفر معارض أولاد تميم رضى الله تعالى عنهم فيما أقطعه ﷻ له بارض الشام لكن في اطلاقه نظر ظاهر واجمعوا عليه في الجملة ويسن التملك بالخبر الصحيح من احياء أرضا ميتة فله فيها أجر وما أكلت العوافى أى طلاب الرزق منها فهو له صدقة ثم تلك الأرض (ان كانت بيلا دالاسلام فليسلم) ولو غير مكلف كيجنون فيها لا يشترط فيه القصد ما ياتي (تملكها بالاحياء) ويسن استئذان الامام وعبر بذلك المشعر بالقصد لانه الغالب (وليس هو) أى تملك ذلك (لذى) وإن اذن الامام لخبر الشافعي وغيره من سلاعدى الأرض أى قد يمتا ونسب لعاد لقدمهم وقوتهم لله ورسوله ثم هي لكم منى وإنما جاز

جواز احيائه في قوله لم ولولم يعرف هل هي جاهلية الخ اه عش وقوله مروسياتي عدم جواز احيائه الخ ياتي في الشرح خلافة (قوله من حقوق عامر) أى حريمه اه معنى (قوله ولا من حقوق المسلمين) كحافات الانهار ونحوها اه عش عبارة المغنى ويستثنى من اطلاقه تملك الأرض التي لم تعمم ما تعلق بها حق المسلمين عموما كالطريق والمقبرة وكذا عرفة ومزدلفة ومنى وما حماه النبي ﷺ ومن مفهوم قوله لم تعمم قط ما كان معمورا في الجاهلية ثم خرب وبقى اثار عمارتهم فلم يسلم تملكه كاسيد كره وما عمره الكافر في موات دار الاسلام فانه لا يملكها اه (قوله من عمر ايضا الخ) هو بالتخفيف وهو لغة القرآن قال تعالى إنما يعمر مساجد الله ويجوز فيه التشديد بهذا كله حيث لم تعلم الرواية اه عش (قوله فهو احق بها) اسم التفضيل ليس على بابيه (قوله وصح ايضا الخ) ذكره بعد الاول لما فيه من التصريح بالاختصاص إذ قوله احق في الاول قد يشعر بان لغيره فيه حقا اه عش (قوله ولهذا) أى لصحة هذا الخبر و (قوله لانه اعطاء الخ) علة للعلية فلا إشكال (قوله أقطعه) أى أعطاه (قوله لكن في اطلاقه نظر) عبارة عش لكن الصحيح عدم تكفيره بالمعارضة إذ غايتها انزعاع عين من يدمسحقها نعم إن حمل على مستحل ذلك فلا يعد التكفير به اه (قوله واجمعوا عليه) أى على احياء الموات وإنما قال في الجملة لانهم اختلفوا في كيفية وما يحصل به فلم يجمعوا إلا على مطلق الاحياء رشيدى ويردى (قوله به) أى الاحياء (قوله فيها) أى الأرض أى في احيائها (اجر) أى ثواب و (قوله طلاب الرزق) أى من إنسان أو بهيمة أو طير اه عش قول المتن (فليسلم) أى يجوز له (تملكها الخ) يرد عليه ما لو تحجر مسلم مواتا ولم يترك حقه ولم تمض مدة يسقط فيها حقه فانه لا يحل لمسلم تملكه وإن كان لو فعل لم يملكه وإن حل الجواز في كلامه على الصحة فلا يراد معنى ونهايه (قوله ولو غير مكلف) شامل لصبي غير يميز سم على حجج وعبارة شيخنا الزبدي أى بشرط تميزه اه لكن يعارضها قول الشارح كيجنون إلا ان يحمل على مجنون له نوع تميز وكتب سم على منهج أى ولورقية أو يكون لسيد اه وهذا في غير البعض اما هو فان كان بينه وبين سيده مهاباة فهو لمن وقع الاحياء في نوبته وان تكن فهو مشترك بينهما اه عش (قوله فيما لا يشترط) راجع للغاية عبارة النهاية وان لم يكن مكلفا كيجنون كما صرح به الماوردى والروبانى ومراهما بذلك فيما لا يشترط الخ اه (قوله بما ياتي) أى في التنبيه الثالث قول المتن (تملكها بالاحياء) نعم لو حى أى الامام لنعم الصدقة موضعا من الموات فاحياه شخص لم يملكه إلا باذن الامام لما فيه من الاعتراض على الاتمة نهائية ومعنى (قوله وعبر بذلك) أى بالتملك و (قوله المشعر بالقصد) فان التملك يلزمه القصد كرى وعش (قوله لانه الغالب) أى لان الغالب فى الاحياء ان يقصد الحي لا لان القصد بشرط فى الاحياء فانه يحصل عن لا قصد له كالصبي والمجنون اه كرى وهو يوافق ما مر عن سم من عدم اشتراط التميز عبارة عش قوله لانه الخ أى التملك اه والاول والظاهر المتعين (قوله أى تملك ذلك) عبارة المعنى أى احياء الأرض المذكورة اه (قوله تملك ذلك لذى) مفهومه انه إذا احياء ذلك للارفاق لا يمنع وعليه فيذبح انه إذا ازدحم مع مسلم في إرادة الاحياء ان يقدم السابق ولو ذميا فان جاء معا قدم المسلم على الذى فان كانا مسلمين أو ذميين أقرع بينهما وكذا يقال فيما لو اجتمع مسلم وذى بدار كفر لم يذبوا عن مواتها اه عش قول المتن (لذى) ولا لغيره من الكفار كما فهم بالاولى معنى ونهاية (قوله وإن اذن الامام) فلو احياء ذى أرضا ميتة بدار نا ولو باذن الامام نزعته منه ولا اجرة عليه فلو نزعها منه مسلم و احياءها ملكها وإن لم ياذن له الامام فان بقي له فيها عين نقلها ولو زرعا الذى وزهد فيها أى تركها تبرعا صرف الامام الغلة في المصالح ولا يحل لاحد تملكها لانها ملك المسلمين معنى وروض مع شرحه (قوله لخبر الشافعي) عبارة المعنى لانه استعلاء وهو ممتنع عليهم بدارنا اه (قوله لله ورسوله) فيه دلالة على

تحققها بأن لا يرى أثرها ولا دليل عليها من أصول شجر ونهر وجدر واثاث أو تاد ونحوها اه (قوله ولو غير مكلف) شامل لصبي غير يميز (قوله فى المتن وليس هو لذى) قال فى الروض وإن احياء ذى أرضا ميتة أى بدار نا ولو باذن الامام نزعته منه ولا اجرة عليه فلو نزعها منه مسلم و احياءها بغير اذن الامام ملكها فلو زرعا

ما مر ان الله اقطعه ارض الدنيا كارض الجنة اعرش (قوله لكافر معصوم الخ) مفهومه ان غير المعصوم لا يجوز له ذلك بدارنا وان اذ افعلا لا يملكه وهو ظاهر اعرش وعبارة المغنى والاسنى والذى والمستأمن الاحتطاب والاحتشاش والاصطياد بدارنا ونقل تراب من موات دارنا لا ضرر علينا فيه وأما الحرب فيمنع من ذلك لكن لو اخذ شيئا من ذلك ملكه كما قاله المتولى اه (قوله أهل ذمة) عبارة المغنى وسم دار حرب وغيرها اه (قوله بكسر المعجمة) الى قوله وكان ذكرهم في المغنى (قوله كوات دارنا) اى قياسا عليه (قوله وقد صولوا الخ) هذا القيد ذكره السبكي قال ولو كانت ارض هذنة براهسم (قوله على ان الارض لهم الخ) فان صالحناهم على ان البلد لنا وهم يسكنون بجزية فالعمور منها في يومواتها الذى يذبون عنه يتحجر لاهل الفنى على الاصح فيحفظه الامام لهم فلا تكون فينا في الحال فان فى الذبون فكنا نسهم في دار الاسلام كسائر اموالهم التى فو اعنا ولا وارث لهم اهمغنى (قوله مطلقا) اى دفعونا عنه اولا اعرش (قوله) فالقياس ملكه بمجرد الاستيلاء الخ) خلافا للنهاية والمغنى والروض وشرحه عبارة المغنى ولا يملكها بالاستيلاء لانها غير مملوكة لهم حتى يملك عليهم وإذا استولينا عليها وهم لا يذبون عنها فالغنائمون احق باحياء اربعة اخماسها واهل الخمس باحياء الخمس فان اعرض كل الغنائمين عن احياء ما يخصهم فاهل الخمس احق به اختصاصا كالتحجير اه وعبارة سم قوله والا فالقياس الخ ثم قوله فسا اقتضاء كلام شارح الخ فيهما نظر لان موات دار الحرب غايته انه كوات دار الاسلام في كونه مباحا وذلك لا يقتضى تملكه بدون احياء كوات دار الاسلام وتمام ملك عامر دار الحرب بالاستيلاء لانه مملوك لهم فملك بالاستيلاء بخلاف الموات فانه غير مملوك لاحد فلا يملك بالاستيلاء ثم قال بعد سرد عبارة الروضة فانظر هذا الكلام فانه نص فيما اقتضاء كلام ذلك الشارح وما نفع من القياس المذكور الى ان قال فالخالف في موات دار الحرب انه عدم الذب يملك بالا حياء دون مجرد الاستيلاء ولو مع قصد التملك وعند الذب لا يملك بمجرد الاحياء بل بالا حياء بعد الاستيلاء وعلى هذا الاحاجة الى حل المتن على ارض الصلح بل يجوز حمله على ارض الحرب اه وعبارة السيد عمر قوله كما اقتضاء كلام الشارح الخ ما اقتضاء كلام الشارح المذكور هو المصحح في اصل الروضة هانما من ثلاثة اوجه ثانيا انهم يملكونه بالاستيلاء كالمعمور ثالثا لا يفيد الاستيلاء ملكا ولا اختصاصا فايراجع قوله كما يعلم الخ اه

الذى وزهدها صرف الامام الغلة في المصالح ولا يحل لاحد تملكها اه قال في شرحه لانها ملك للمسلمين اه وقضيته دخوله في ملك المسلمين بمجرد زهدها فيها بدون تملكه كولا تملك منهم ولا من نائبهم (قوله) وقد صولوا الخ) هذا القيد ذكره السبكي قال وكذا لو كانت ارض هذنة بر (قوله مطلقا) اى ذبوا اولا (قوله) والا فالقياس الخ) ثم قوله فسا اقتضاء كلام شارح الخ فيهما نظر لان موات دار الحرب غايته انه كوات دار الاسلام في كونه مباحا وذلك لا يقتضى تملكه بدون احياء كوات دار الاسلام وتمام ملك عامر دار الحرب بالاستيلاء لانه مملوك لهم فملك بالاستيلاء بخلاف الموات فانه غير مملوك لاحد فلا يملك بالاستيلاء وعبارة الروضة القسم الثاني ارض بلاد الكفار ولها ثلاثة احوال الى ان قال الحال الثاني ان لا تكون معمورة في الحال ولا من قبل فيتملكها الكفار بالا حياء واما المسلمون فينظر ان كان ذبوا اتالا يذبون المسلمين عنه فلم يملك بالا حياء ولا يملك بالاستيلاء لانه غير مملوك لهم حتى يملك عليهم وإن ذبوا عنه المسلمين لم يملك بالا حياء كالمعمور من بلادهم فلو استولينا عليه فقيه اوجه اصحابها انه يفيد اختصاصا كاختصاص التحجير لان الاستيلاء ابلغ منه وعلى هذا فاسياق ان شاء الله تعالى خلاف في ان التحجير هل يفيد جواز البيع إن قلنا نعم فهو غنيمة كالمعمور وإن قلنا لا وهو الاصح فالغنائمون احق باحياء اربعة اخماسه واهل الخمس احق باحياء خمسة الى ان قال والوجه الثاني انهم يملكونه بالاستيلاء كالمعمور والثالث لا يفيد ملكا ولا اختصاصا بل هو كوات دار الاسلام من احياء ملكها فانظر هذا الكلام المفروض في ارض الحرب كما يصرح به كونه ذكر حكم البلد المفتوحة صلحا على ان يكون لنا ويسكنون بها بجزية او على ان يكون لهم في فرع بعد ذلك وبين عن الشق الثاني ان مواتها يختصون باحيائه وكما يصرح به قوله فالغنائمون احق باحياء اربعة اخماسه اذ لا

لكافر معصوم نحو احتطاب واصطياد بدارنا لغلبة المساحة بذلك (وان كانت بلاد كفار) أهل ذمة (فلم) ولو غير مكافين (احياءها) لانه من حقوق دارهم (وكذا المسلم) له ذلك (ان كانت عمالا يذبون) بكسر المعجمة وضما اى يدفعون (المسلمين عنه) كوات دارنا بخلاف ما يذبون عنه وقد صولوا على ان الارض لهم فليس له احياءه اأما بدار الحرب فيملك بالا حياء مطلقا لانه يجوز تملك عامرها فواتها اولى ولو بغير قادر على الإقامة بها وكان ذكرهم للاحياء لان الكلام فيه والا فالقياس ملكه بمجرد الاستيلاء عليه بقصد تملكه كما يعلم من صريح كلامهم الاقنى في السير فسا اقتضاء كلام شارح انه بالاستيلاء يصير كالتحجير غير صحيح لان العامل اذا ملك بذلك فالوات اولى (وما) عرف انه (كان معمورا)

(قوله في الماضي الخ) من بلاد الاسلام او غيره وان خصه الشارح ببلاد الاسلام نهاية ومعنى (قوله في الماضي) الى قوله في البحر في المعنى والى المتن في النهاية (قوله ولو ذميا) اي او حريبا وان ملك بالاستيلاء سم على حج اهرش ورشيدى (قوله ولو ذميا) اي او نحو مو ان كان وارثا نهاية ومعنى قال ع ش قوله م ر او نحوه كالمعاهد والمؤمن اه (قوله الا ان اعرض عنه الخ) كان وجهه انه لما انضم لصنف الملك لكونه مال كفار الاعراض قبل القدرة صار مباحا فلك بالاحياء فلا يقال القياس انه غنيمه او فيء ولا يقال انه مخالف لنظيره من مال المسلم فانه لا يملك بالاعراض الا ما استثنى اه سم (قوله قبل القدرة) اي على الاحياء قاله الكردي والظاهر بل المتعين ان المعنى قبل قدر تناعلى الاستيلاء كما يفيد قول م ر في هاشم نهايته وانما لم يكن فيئا او غنيمه لان محل ذلك اذا كان ملك الحربى باقيا الى استيلائه تناعلى ولا كذلك هنا و قول سم قوله قبل القدرة اي عليهم وهذا القيد انما يناسب الحربيين وظاهر انه لا عبرة بالاعراض بعد القدرة وان لم نستول عليه اه (قوله بدارنا) والمراد بدار الاسلام كل بلدة بناها المسلمون كبغداد والبصرة او واسم اهلها عليها كالمدينة واليمن او فتحت عنوة كخير وسواد العراق او صلاحا على ان يكون الرقة لنا وهم يسكنونها بخراج وان فتحت على ان الرقة لهم فواتها كموات دار الحرب ولو غلب للكفار على بلدة يسكنها المسلمون كطرسوس لا تصير دار حرب اه معنى (قوله بدارنا) كان القيد بدارنا لانه اذا كان بدار الحرب ملك بالاستيلاء بشرطه اهم قول المتن (والعمارة اسلامية) اي وجدت في زمن مجيء الاسلام اهم معنى حدث بعده (قوله يقينا) سيذكر محترزه (قوله واستقرضه) اي الثمن (قوله الى ظهور مالكة) من مسلم او ذمى قاله في شرح الروض اهم سم (قوله والا كان ملكا لبيت المال الخ) مفهوما انه مع رجاء ظهور مالكة يتمتع اقطاعه مطلقا اه سم (قوله فله اقطاعه الخ) ويؤخذ منه حكم ما عمت به البلوى من اخذ

في الماضي وان كان الآن خرابا (فلما لكة) ان عرف ولو ذميا الا ان اعرض عنه الكفار قبل القدرة فانه يملك بالاحياء (فان لم يعرف) مال كدارا كان او قرية بدارنا (والعمارة اسلامية) يقينا (فال ضائع) امره للامام في حفظه او يبعه وحفظ ثمنه او استقرضه على بيت المال الى ظهور مالكة ان رجي والا كان لبيت المال فله اقطاعه كافي البحر وجرى عليه في شرح المذهب في الزكاة

يكونون غائبين الا بالنسبة لدار الحرب وقوله الوجه الثاني انهم يملكونه بالاستيلاء فانه لا ياتي في ارض الهدنة والصلح كالا يخفى اذ كيف صرح فيما لا يذنون عنه بانه يملك بالاحياء بانه لا يملك بالاستيلاء وعمله بانه غير يملوك لهم وفيما يذنون عنه بانه لا يملك بالاحياء بان الاستيلاء عليه انما يفيد مجرد الاختصاص والحجر ثم حكى وجهه ضعيفا انه يملك بالاستيلاء كالمعمور فان هذا كله نص فيما اقتضاه كلام ذلك الشرح وما منع من القياس المذكور او اما في التسكلة من قوله وافهم انهم اذا كانوا يذنون عنها فليس لنا احيائها كالعامر من بلادهم وبه صرح في المحرر واستشكله بعضهم بانهم ذكر وفي السير ان عامر دار الحرب يملك بالاستيلاء ومواتها حينئذ يفيد اختصاصا كالتهجر فكيف لا يملك بالاحياء واجيب بان صورة المسئلة في ارض صولحو اعلى انها لهم او في ارض الهدنة الخ ما ذكره فاقول ما ذكره فيه عن الاشكال ليس بذلك لان معنى قول المحرر كغيره هنا انه ليس لنا احيائها لانها لا تملك بمجرد الاحياء وهذا لا ينافي ثبوت حق التهجر بالاستيلاء الذي افاده ما في السير وحينئذ لا حاجة الى مخالفة ظاهر الكلام بحمل المسئلة على ارض الصلح او الهدنة فليتامل فالخاصل في موات دار الحرب انه عند عدم الذب يملك بالاحياء دون مجرد الاستيلاء كما يقتضيه كونه بالاستيلاء كالتهجر كما صرح به كلام الروضة المذكور فتأمل على هذا الحاجة الى حمل المتن على ارض الصلح بل يجوز حمله على ارض الحرب فليتامل (قوله في الماضي وان كان الان خرابا) من بلاد الاسلام او غيره هو ان خصه الشارح ببلاد الاسلام شرح م ر (قوله ولو ذميا) اي او حريبا وان ملك بالاستيلاء (قوله الا ان اعرض عنه الكفار الخ) كان وجهه انه لما انضم لصنف الملك لكونه مال كفار الاعراض قبل القدرة صار مباحا فلك بالاحياء فلا يقال القياس انه غنيمه او فيء ولا يقال انه مخالف لنظيره من مال المسلم فانه لا يملك بالاعراض الا ما استثنى (قوله قبل القدرة) اي عليهم وهذا القيد انما يناسب الحربيين وظاهر انه لا عبرة بالاعراض بعد القدرة وان لم يستول عليه (قوله بدارنا) كان القيد بدارنا لانه اذا كان بدار الحرب ملك بالاستيلاء بشرطه (قوله في المتن والعمارة اسلامية) اي وجدت في زمان مجيء الاسلام (قوله الى ظهور مالكة) من مسلم او ذمى قاله في شرح الروض (قوله والا كان ملكا لبيت المال فله اقطاعه)

الظلمة والمكوس والعشور وجلود البهائم ونحوها التي تذبح وتؤخذ من ملاكها قهر أو تعذر رد ذلك لهم للجهل باعيانهم وهو صيرورتها لبيت المال فيحل بيعها واكائها كما في ذلك الوالد رحمه الله تعالى اه
نهاية وفي المغني نحوه قال الرشيدى قوله مر وتعذر رد ذلك لهم للجهل الخ اى بان لم يعرف احد منهم
كاي علم من الماخوذ منه فليست الصورة انهم موجودون لكن جهل عين مالك منهم كاهو الواقع في جلود
البهائم الآن إذ حكمها انها مشتركة بين اربابها كافي فتاوى النووى الذى مرت الاشارة اليه في باب
الغصب اه قال ع ش قوله مر للجهل باعيانهم اما لو عرف مالكوها فهي باقية على ملكهم فلا يحل
بيعها ولا اكائها نعم للمالك ان ياخذ منها ما غلب على ظنه انه حقه ولو بلا إذن من الامام او نائبه ولا حرم وقوله
مر فيحل بيعها واكائها اى بعد دخولها في يد وكيل بيت المال وتصرفه بالمصلحة اه (قوله وتمليكها)
ومنه ما جرت به العادة الآن في اماكن خربة بمصر ناجهت اربابها وايس من معرفتهم فياذن وكيل
السلطان في ان من عمر شيئا منها فوله من عمر شيئا منها ملكه وينبغي ان يحله ما لم يظهر كون الحيا مسجدا او
وقفا او ملكا لشخص معين فان ظهر لم يملكه وبعد ظهوره فهو مخير كافي إعادة الارض للبناء أو القراس بين
الامور الثلاثة وينبغي ان تلزمه الاجرة للمالك مدة وضع يده اه كلام ع ش قول المتن (جاهلية) اى
يقينا بقرينة ما يأتى ولا ينافيه قوله وجعل دخولها الخ لان المراد اننا يقينا كونها في الاصل جاهلية وشككنا في
انها غنمت للسلين قبل او لم نغنم اه ع ش (قوله اوشك في كونها جاهلية فكلوات) في تجريد المزجد
ما يقتضى خلافه نصه إذ اشك في ان العبارة اسلامية او جاهلية فوجهان كالقولين في الركا الذى جهل حاله
اه وهو موافق لما في شرح مر عن بعض شراح الحاوى وعبارته مر ولولم يعرف هل هي جاهلية او
اسلامية قال بعض شراح الحاوى في ظنى انه لا يدخلها الاحياء انتهت اه سم قال ع ش قوله مر قال
بعض شراح الحاوى الخ هذا هو المعتمد اه وعبارة الرشيدى ما ظنه هذا البعض جزء به في الانوار وصححه
الشراح مر ووالده في تصحيح العباب وعليه فقوله فمأمر يقينا ليس بقيد اه (قوله كالركاز) هذا في
صورة الشك لا يوافق ما تقدم في الركاز انه إذ اشك انه من أى الضربين يكون لقطه اه سم عبارة المغني
وان شككنا في معمور انه عمر في الجاهلية أو الاسلام قال في المطلب فيه الخلاف المذكور في الركاز الذى
جهل حاله اى وقد تقدم انه لقطه والاراضى العامرة اذا البسهار مل او غرقها ماء فصارت بحرا ثم زال الرمل
او الماء فهي للمالك ان عرف وما ظهر من باطنها يكون له ولو لبسها الوادى بتراب آخر فهي بذلك التراب له
كافي الكافي والا فان كانت اسلامية فالضائع او جاهلية فتملك بالاحياء على ما مر واما الجزائر التي تربها

مفهومه أنه مع رجاء ظهور مالكة يتمتع بإقطاعه مطلقا (قوله فقال للامام إقطاع أرض بيت المال
وتمليكها الخ) في فتاوى السيوطى رحمه الله تعالى مسألة رجل بيده رزقة اشتراها ثم مات فوضع شخص
يده عليها بتوقيع سلطانى فهل للورثة منازعته الجواب ان كانت الرزقة وصلت الى البائع الاول
بطريق شرعى بان اقطعه السلطان اياها وهي ارض موات فهو يملكها ويصح منه بيعها ويملكه المشتري
منه وان مات فهي لورثته ولا يجوز لاحد وضع اليد عليها لا بامر سلطانى ولا غيره وان كان السلطان اقطعه
اياها وهي غير موات كما هو الغالب الآن فان المقتطع لا يملكها بل ينتفع بها بحسب ما يقرها السلطان في يده
وللسلطان انتزاعها متى شاء ولا يجوز للقطاع بيعها فان باع ففساد واذا اعطاها السلطان لاحد نفذ ولا
يطلب اه واقول ما تضمنه كلامه من ان اقطاع السلطان لغير الموات لا يكون على وجه التمليك بمنوع
يعلم من كلام الشارح هنا وحينئذ فاذا قطعه غير الموات تملكها فينبغى ان يجرى فيه ما ذكره المجيب في الشق
الاول (قوله اوشك في كونها جاهلية فكلوات) في تجريد المزجد ما يقتضى خلافه حيث قال مانصه اذا
شك في أن العبارة اسلامية او جاهلية فوجهان كالقولين في الركاز الذى جهل حاله اه وهذا موافق لما في
شرح مر عن بعض شراح الحاوى وعبارته مر ولولم يعرف هل هي جاهلية او اسلامية قال بعض شراح الحاوى
في ظنى انه لا يدخلها الاحياء انتهت (قوله كالركاز) هذا في صورة الشك لا يوافق ما تقدم في الركاز انه

فقال للامام إقطاع أرض
بيت المال وتمليكها وفي
الجواهر يقال له إقطاعها
إذا رأى فيه مصلحة ولا
يملكها أحدا لا بإقطاعه ثم
ان اقطع رقبته ملكها
المقطع كما في الدراهم أو
منفعتها استحق الانتفاع بها
مدة الاقطاع خاصة او ما
في الانوار بما يخالف ذلك
ضعيف (وإن كانت) العبارة
(جاهلية) وجعل دخولها
في أيدينا أو شك في كونها
جاهلية فكلوات وحينئذ
(فلا يظهر انه) أى المعمور
(يملك بالاحياء) كالركاز
لانه لا حرمة لملك الجاهلية

نعم إن كان بدارهم وذوبنا عنه وقد صولحو على أنه لم يملك بالاحياء كما علم عامر وانتصر جمع للقبائل نقلا ومعنى (ولا يملك باحياء حريم معمور) لانه ملك للمالك المعمور نعم لا يباع وحده كسرب الارض وحده وبحث ابن الرفعة جوازه ككل ما ينقص قيمة غيره و هو فرق السبكي بان هذا تابع فلا يفرد (وهو) اى الحريم (ماتمس الحاجة اليه لتقام الانتفاع) بالمعمور وان حصل أصله بدونه (حريم القرية) الحياة (النادى) وهو ما يجتمعون فيه للحدث (ومر تكض) نحو (الحيل) ان كانوا اخيالة وهو بفتح الكاف مكان سوقها (ومناخ الابل) ان كانوا اهل لابل وهو بضم أوله ماتناخ فيه (ومطرح الرماذ) والقمامات (ونحوها) كراح الغنم وملعب الصبيان ومسبل الماء وطرق القرية لاطراد العرف بذلك والعمل به خلفا عن سلف ومنه مرعى البهائم إن قرب منها عرفا واستقل وكذا ان بعدو مست حاجتهم له ولو في بعض السنة على الوجة ومثله في ذلك المحتطب وليس لاهل القرية منع المارة من رعى مواشيه في مراتعها المباحة (وحريم) النهر كالنيل ماتمس حاجة الناس

الانهار فان كان أصلها من أراضى النهر وليست حري بالمعمور فهي موات وان وقع الشك في ذلك فامرها لبث المال هذا ما يظهر من كلامهم ولم ار من حقق هذا المحل اه معنى وقوله واما الجزائر التي تربها الانهار الخرده سم واقره ع ش بمانصه والوجه الذى لا يصح غيره خلافا لما وقع لبعضهم امتناع احيائها اى الجزائر التي تحدث في خلال النهر لانها من النهر او من حريمه لا تحتاج راكب البحر والمار به لا انتفاع بها لوضع الاحمال والاستراحة والمرور ونحو ذلك بل هي اولى بمنع احيائها من الحريم الذى تباعد عنه الماء وقد تقرر عن بعضهم انه لا يتغير حكمه بذلك مر اه (قوله نعم ان) الى قوله وليس لاهل القرية في المعنى الا قوله وانتصر الى المتن وقوله وبحث الى المتن وقوله ولو في بعض السنة الى قول المتن وحريم الدار في النهاية الا قوله انتصر الى المتن وقوله ان كانوا اخيالة وقوله ان كانوا اهل ابل وقوله ولا مناقضا الى المتن (قوله نعم ان كان بدارهم الخ) بقى ما لو كان بدار الحرب اى ولم يدخل في ملكهم وينبغى ان يجرى فيه ما تقرر في موات دار الحرب اه سم (قوله لانه ملك للمالك المعمور) يؤخذ منه انه لو تعدى احد بالزراعة او نحوها فيه لزمه أجره مثله ويقطع ما فعله بجنا وأجرة المثل اللازمة له اذا اخذت وزعت على اهل القرية بقدر املاكم بمن له حق في الحريم فيستحق كل منهم ماتمس حاجته اليه بما يحاذى ملكه من الجهة التي هو فيها من القرية مثلا اه ع ش (قوله لا يباع وحده) اى من حيث لم يكن للمالك الدار مثلا احداث حريم لها كالمرعى على ما مر للشارح مر في البيع اه ع ش (قوله كسرب الارض الخ) اى نصيبها من الماء اه ع ش (قوله ككل ما ينقص الخ) اى وهو منفصل كاحد زوجى خف فلا ينافى ما مر من عدم صحة بيع جزء معين من اثناء اوسيف على ما مر اه ع ش قول المتن (وهو ماتمس الخ) كان الاولى تقديم بيان الحريم على حكمه لان الحكم على الشيء فرع عن تصوره اه معنى قول المتن (ماتمس الحاجة اليه الخ) اى ان لا يكون ثم ما يقوم مقامه امالو اتسع الحريم واعيد طرح الرماذ في موضع منه ثم احتيج الى عمارة ذلك الموضع مع بقاء ما زاد عليه فتجوز عمارته لعدم تفويت ما يحتاجون اليه واما لو اريد عمارة ذلك الموضع بتمامه وتكليفهم طرح الرماذ في غيره ولو قريامنه فلا يجوز بغير رضاهم لانه باعيتادهم الرى فيه صار من الحقوق المشتركة وكذا يجوز الغراس فيه لالا يمنع انتفاعهم بالحريم كان غرس في مواضع يسيرة بحيث لا تقوت منافعهم المقصودة من الحريم اه ع ش (قوله اصله) اى اصل الانتفاع (قوله ان كانوا اخيالة) وفاقا للفتى وخلافا للنهاية عبارتها وان لم يكونوا اخيالة خلافا للامام ومن تبعه فقد تجددهم اوسكن القرية بعدهم من لذلك اه وبارة سم والوجه عدم التقييد بذلك مر اه (قوله ان كانوا اهل ابل) عبارة النهاية وان لم يكن لهم ابل على قياس ما مر اه واقراهام سم (قوله كراح الغنم الخ) والجرين المعد لدياسة الحب فيمتنع التصرف فيه بما يعطل منفعتهم على اهل القرية او ينقصها فلا يجوز زرعه في غير وقت الاحتياج اليه ان حصل في الارض خلل من اثر الزرع يمنع كمال الانتفاع المعتاد فتزومه الاجرة اه ع ش (قوله واستقل) اى بان كان مقصود اللراعى بخلاف ما اذا لم يستقل مرعى وان كانت البهائم ترعى فيه عند الخوف من الاعداد شيدى ومعنى واسنى (قوله على الاوجه) اعتمده مر اه سم (قوله المباحة) يخرج المرعى المعدود من الحريم لان الحريم مملوك كما تقدم سم على حج اه ع ش (قوله ولو لمسجد) اى ولو كان مسجدا لا يجوز على حريم النهر لكن قالوا اذا رأينا عمارة على حافة نهر لا نغيرها لاحتمال انها وضعت بحق وانما الكلام في الابتداء وما عرف حاله اه كردى (قوله ولو لمسجد يهدم) قال الشيخ في حاشيته ومع وجوب هدمه لا تحرم الصلاة فيه لان غاية امره

اذا شك انه من الضربين يكون لقطعة (قوله نعم ان كان بدارهم الخ) بقى ما لو كان بدار الحرب اى ولم يدخل في ملكهم وينبغى ان يجرى فيه ما تقرر في موات دار الحرب (قوله ان كانوا اخيالة) والوجه عدم التقييد بذلك مر (قوله ان كانوا اهل ابل) وكذا ان لم يكونوا مر (قوله على الاوجه) اعتمده مر (قوله المباحة) قد يخرج المرعى المعدود من الحريم لان الحريم مملوك كما تقدم (قوله فلا يحل البناء فيه ولو لمسجد ويهدم) انظره مع ما ساقى على قول المصنف والمياه المباحة عن الروض من جواز بناء الرعى على الانهار

أنها صلاة في حريم النهر وهي جائزة بتقدير عدم البناء فمع وجوده كذلك ومعلوم أن وقف البناء غير صحيح لاستحقاقه الأثر القوي عليه فلو كان للمسجد المذكور امام أو غيره من خدمة المسجد أو بمن له وظفه فيه كقراءة خيبي في استحقاقهم المعلوم كافي المسجد الموقوف وقفا صحيحا لأن الامامة والقراءة ونحوهما لا تتوقف على مسجد واعتقاد الواقف صحة وقفه مسجد لا يقتضي بطلان الشرط وتصح فيه الجمعة ايضا لأنه يشترط لجواز القصر مجاوزة محله فهو كساحة بين الدور فاحفظه فانه مهم اه وهو جدير بما ذكره لنفسه لكن قوله فينبغي استحقاقهم المعلوم لا يخفى ان محل استحقاقهم له من حيث الشرط إذا كان الواقف يستحق منفعة ما جعل المعلوم منه اما إذا كان لا يستحق ذلك بان كان قد جعله من اما كن جعلها بجواب المسجد واسفله في الحريم ايضا كما هو واقع كثير فلا يخفى انه لا دخل لشرط الواقف فيه لعدم استحقاق وقفه ثم ان كان من له المعلوم بمن يستحق في بيت المال جازله اما طيه لأن منفعة الحريم تصرف لمصالح المسلمين وان لم يكن بمن يستحق في بيت المال فلا يجوز له تعاطيه كما هو ظاهر تأمل اه رشيدى (قوله ويهدم ما بنى فيه) انظره مع ما سأتى عن الروض من جواز بناء الرعي على الانهار وأوردته على مر فاجاب على الفور بحمل ما يأتي على ما يفعل للارتفاق ولا يقاس به الدار للارتفاق لأن من شأن الرعي ان يعمر نفعها بخلاف الدار فليراجع وليحرراه سم (قوله قال بعضهم) عبارة النهاية ولا يغير هذا الحكم كما افاده الدررهم الله تعالى وان الخ في سم وقره ع ش (فرع) الانتفاع بحريم الانهار كحافاتها بوضع الاحمال والاثقال وجعل زرية من قصب ونحوه لحفظ الامتعة فيها كما هو الواقع اليوم في ساحل بولاق ومصر القديمة ونحوهما ينبغى أن يقال فيه ان فعله للارتفاق به ولم يضر بانتفاع غيره ولا ضيق على المارة ونحوهم ولا عطل او نقص منفعة النهر كان جائزا ولا يجوز اخذ عوض منه على ذلك والاحرم ولزمته الاجرة لمصالح المسلمين وكذا يقال فيما لو انتفع بمحل انكشف عنه النهر في زرع ونحوه اه عبارة البجيرمى وان انحصر ماء النهر عن جانب من أرضه وصارت مكشوفة لم تخرج عما كانت عليه من كونها من حقوق النهر مستحقا لعموم المسلمين وليس للسلطان تملكها ولا تملك شي من النهر أو حريمه لاحد وان انكشف الماء عنه لا نه يصددان يعود اليه نعم له دفع المالحا يرتفق بها حيث لا يضر بالمسلمين كذا تحرر مع مر في درسه بالمباحثة في ذلك اه سم اه (قوله اى لاحتمال عوده اليه) يؤخذ من ذلك انه لو ايس من عوده جاز وهو ظاهر اه ع ش (قوله لا يزول وصفه الخ) معتدو (قوله يزول متبوعه) اى حيث احتمل عوده كما كان اخذنا ممر اه ع ش (قوله وذكره الخ) مبتدأ (قوله لبيان الخ) خبره (قوله اذ لا يتصور الحريم الا فيه) لو ملك قطعة ارض في اثناء

وأوردته على مر فاجاب على الفور بحمل ما يأتي على ما يفعل للارتفاق ولا يقاس به الدار للارتفاق لأن من شأن الرعي ان يعمر نفعها بخلاف الدار فليراجع وليحرره (قوله قال بعضهم) كشيخنا الشهاب الرملى (فرع ان) أحدهما الانتفاع بحريم الانهار كحافاتها بوضع الاحمال والاثقال وجعله زرية من قصب ونحوه لحفظ الامتعة فيها كما هو الواقع اليوم في ساحل بولاق ومصر القديمة ونحوها ينبغى ان يقال فيه ان فعله للارتفاق به ولم يضر بانتفاع غيره ولا ضيق على المارة ونحوهم ولا عطل او نقص منفعة النهر كان جائزا ولا يجوز لاحد اخذ عوض منه على ذلك والاحرم ولزمته الاجرة لمصالح المسلمين وكذا يقال فيما لو انتفع بمحل انكشف عنه النهر في زرع ونحوه والثاني ما يحدث في خلال النهر من الجزائر والوجه الذى لا يصح غيره خلافا لما وقع لبعضهم امتناع احيائها لانها من النهر او من حريمه لاحتياج ركب البحر والمارة به لا لتفادع بها الوضع الاحمال والاستراحة والعمور ونحو ذلك بل هي اولى بمنع احيائها من الحريم الذى تباعد عنه الماء وقد تقرر عن بعضهم انه لا يغير حكمه بذلك مر (قوله في المتن البشر في الموات) هو مثل قول التلخيص الفصاحة في المفرد وقد أشار السعد إلى ان في المفرد صفة الفصاحة وقدرة المتعلقة معرفة أى الكاتبة كما بينه السيد ولا يخفى ان مقتضى كلام النحاة ان الظرف لا يوصف به المعرفة وان تقدير متعلقه معرفة لا يفيد جواز وصفها به فليتأمل (قوله اذ لا يتصور الحريم الا فيه الخ) لو ملك قطعة ارض في اثناء موات ثم حفرها جميعا بشرا

ما بنى فيه كما نقل عليه اجماع المذاهب الاربعة ولقد علم فعل ذلك وطلم حتى الف العلماء في ذلك واطالوا لينزجر الناس فلم ينزجروا قال بعضهم ولا يغير هذا الحكم وان تباعد عنه الماء بحيث لم يصير من حريمه اى لاحتمال عوده اليه يؤخذ منه ان ما صار حريما لا يزول وصفه بذلك يزوال متبوعه وهو محتمل وحريم (البشر) المحفورة (في الموات) للتملك وذكره الموات لبيان الواقع اذ لا يتصور الحريم الا فيه كما يفهمه قوله الآتى والدار المحفورة الى آخره

ويصح أن يحترز به عن المحفورة في الملك وإن علم أنه لا يكون فيه (موقف النازح) للدلاء منها يده أن قصدت لذلك وفي الموات متعلق بما قدرته الدال عليه لفظ البر للزومه له وأحوال منها لأن المضاف كالجزء من المضاف إليه (تنبيه) ظاهر قولهم موقف النازح أنه لا يعتبر قدره من سائر جوانب البر بل من أحدها (٣٠٨) والذي يتجه اعتبار العادة في مثل ذلك المحل (والخوض) يعني مصب الماء لأنه

كما يطلق على مجتمعه الآتي يطلق عرفاً أيضاً على مصبه الذي يذهب منه إلى مجتمعه كما هو عرف بلادنا فلا تكرر في كلامه وليس مخالفاً لما في الروضة وأصلها ولا مناقضاً لما في أصله خلافاً لزاعمي ذلك (والدولاب) بضم أوله أشهر من فتحه فارسي معرب قيل وهو على شكل الناعورة أي موضعه أن كان الاستقاء به ويطلق على ما يستقى به النازح وما تستقى به الدابة (ومجتمع الماء) لسقي الماشية أو الزرع (وبتردد الدابة) أن كان الاستقاء بها وملقى ما يخرج من نحو حوضها لتوقف الانتفاع بالبر على ذلك ولا حد شيء مما ذكر ويأتي بل المدار في قدره على ما تمس الحاجة إليه أن امتد الموات إليه والأفالي انتهاء الموات أن كان والأفلا حريم كما تقرر (وحريم الدار) المبنية (في الموات) في ذكر مامر ويصح أن يحترز به عن المحفورة بملك وستاق فناؤها وهو ما حوّل جدرها ومصب ميازيها قال ابن الرفعة أن كان بمحل

موات ثم حفرها جميعها برأفقد يقال الظاهر أن يثبت لها حريم من الموات المحتف بها فيرد ذلك على قوله إذ لا يتصور الخ وهذه لا تدخل في عبارة المصنف وكذا يقال فيما لو بناها داراً بحيث استوعبها البناء من جميع جهاتها وما ذكرناه غير قوله ويصح أن يحترز به الخ اه سم (قوله) ويصح أن يحترز به الخ عبارة المغنى أما المحفورة في ملكه فيعتبر فيها العرف اه (قوله) أنه أي الحريم اه سم (قوله) فيه أي الملك قول المتن (موقف النازح) وهو القائم على رأس البر يستقى اه معنى (قوله) للزومه أي الحفر (له) أي البر فكان الأولى التأييد (قوله) لأن المضاف أي حريم البر (قوله) من المضاف إليه أي البر أي فلا يراد أن شرط مجيء الحال من المضاف إليه أن يكون المضاف جزءاً من المضاف إليه أو كجزئه وهذا ليس كذلك اه معنى (قوله) والذي يتجه اعتبار العادة وعلى هذا فياق فيه من التخيير ما سنده عن الخادم فيما لو حفر زائداً على ما يقدر عليه اه ع ش قول المتن (والخوض) بالرفع وكذا المعطوفات بعده عطفاً على موقف ومراد المصنف أن الحريم موضع الخوض وكذا يقدر الموضع في المعطوفات على الخوض اه معنى (قوله) لزاعمي الخ بصيغة الجمع (قوله) لسقي الماشية الخ أي الموضع الذي يجتمع الماء فيه لسقي الماشية والزرع من حوض ونحوه اه نهاية (قوله) في ذكره) إلى قوله ولو اهتز الجدار بدقته في النهاية لا لقوله وفيه نظر إلى المتن وقوله ونظر فيه إلى المتن وقوله وفي القاموس إلى المتن وقوله بالتخفيف كما هو الأوضح وقوله وهذا معتبر إلى ما ينال يعتبر (قوله) في ذكره مامر) ويقال عليه ما قدمته اه سم (قوله) وسأيت أي حكم المحفورة في المتن (قوله) فناؤها) خبر قول المتن وحريم الدار اه رشيدى (ومصب الخ) عطف على فناؤها (قوله) ومصب ميازيها) هل شرطه اعتبار الميازيب أو لا على قياس اعتبار نحو مرتكض الخيل وإن لم يكن نوأخالة على المختار الذي قدمته اه سم على حج أقول قد يقال الأقرب عدم الفرق بينهما فلا يشترط الاعتقاد حيث أمكن الاحتياج إليه اه ع ش (قوله) لا يعتبر كما هو ظاهر) فيه نظر مراه سم (قوله) في بلده) أي الثلج أي البلد الذي فيه الثلج كالشام اه رشيدى عبارة سم وهي ما يوجد فيه ذلك ولو نادر على قياس نظيره السابق لكن عبر في شرح الروض بقوله يبلد يكثر فيه اه (قوله) أي جهته) إلى قول المتن والدار في المغنى لا لقوله ونظر إلى المتن وقوله في القاموس إلى المتن وقوله بالتخفيف كما هو الأوضح وقوله وهذا معتبر إلى ما لم يعتبر (قوله) إذا بقي أي الغير قول المتن (القناة) الظاهر أن المراد بالقناة العين الجارية وبآبارها الحفر التي

فقد يقال الظاهر أن يثبت لها حريم من الموات المحتف بها فيرد ذلك على قوله إذ لا يتصور الخ وهذه لا تدخل في عبارة المصنف إذ لا يصدق أنها محفورة في الموات وانما هي محفورة في الملك فتأمل اه وكذا يقال فيما لو بناها داراً بحيث استوعبها البناء من جميع جهاتها وما ذكرناه غير قوله ويصح أن يحترز به الخ (قوله) وإن علم أنه أي الحريم (قوله) وفي الموات متعلق بما قدرته الخ) ما المانع من تعلقه بالبر لتأوله بالمشتق أي الحفيرة (قوله) في ذكره مامر) ويقال عليه ما قدمته (قوله) فناؤها) خبر قول المتن حريم وعبارة الروض وعلى فناء الجدران حريم وجهان لكن يمنع من حفر بر بقرها وما يضر بها وبين في شرحه أن كلام الأصل يميل إلى ترجيح الوجه الأول وأنه نقله ابن الرفعة عن النص والزرع كشي عن الأكثرين اه (قوله) ومصب ميازيها) هل شرطه اعتبار الميازيب أو لا على قياس اعتبار نحو مرتكض الخيل وإن لم يكن نوأخالة على المختار الذي قدمته (قوله) لا يعتبر كما هو ظاهر الخ) فيه نظر (قوله) في بلده) أي وهي ما يوجد فيه ذلك ولو نادر على قياس نظيره السابق لكن عبر في شرح الروض بتأوله يبلد يكثر فيه (قوله)

تكثر فيه الأمطار اه وفيه نظر بل الذي يتجه أنه لا فرق لمس الحاجة إليه وإن ندر المطر نعم مصب ماء الغسالة لا يعتبر كما هو ظاهر مامر في الصلحو (مطرح الرماد) وكناسة وثلج في بلده (ومرعى صوب الباب) أي جهته لكن لا إلى امتداد الموات إذ لغيره أحياء ما قبلته إذا بقي له ممر أو احتاج لانعطاف وازورار ونظر فيه الزركشي إذا تقا حشا للأضار (وحريم أبار) بالهمز بعد الموحدة الساكنة كمنحطه وهو الأصل ويجوز تقديم الهمزة وقلبها الفاء في القاموس جمعاً أبار وأبور وأبار (القناة) الحياة

للاستقاء منها (مالو حفر فيه نقص) بالتخفيف كما هو الافصح (ماؤها او خيف الانهار) اى السقوط ويختلف باختلاف لين الارض وصلابتها وهذا معتبر ايضا فى بشر الاستقاء خلافا لما يؤممه صنيعة ولا تمام يعتبر هنا ما مر ثم لان المدار على حفظها وحفظ ماؤها لا غير ومن ثم بحث الزركشى جواز البناء فى حريمها لانه لا ينافى حفظها بخلاف حفر البئر فيه ولا يمنع من حفر (٢٠٩) بئر بملكه ينقص ماء بئر جاره لتصرفه فى

ملكه بخلاف ذلك فانه ابتداء تملك (الدار المحفوفة بدور) او شارع بان احيط الكل معاى او جهل كما هو ظاهر (لا حريم لها) اذ لا مرجح لها على غيرنا نعم أشار البلقيني واعتمده غيره الى ان كل دار لها حريم اى فى الجملة قال وقولهم هنا لا حريم لها ارادوا به غير الحريم المستحق اى وهو ما يتحقق به عن يقين الضرر (وينصرف كل واحد) من الملاك (فى ملكه على العادة) ولما اضر جاره كان سقط بسبب حفره المعتاد جدار جاره او تغير بحشه بئر له لان المنع من ذلك ضرر لا جاره له (فان تعدى) فى تصرفه بملكه العادة (ضمن) ما تولد منه قطعا او ظنا قويا كان شهادته خبير ان كما هو ظاهر لتقصيره (والاصح) انه يجوز ان يتخذ داره المحفوفة بمساكن حماما واصطبل (واصطبل) وطاحون او فرنا ومدبغة (وحانوته فى البازين حانوت حداد) وقصار (اذا احتاطوا وحكم الجدران) احكاما يليق بما يقصده بحيث يندر تولد

تحدث فى بئرهما من الابتداء الى انتهائها وظهورها على وجه الارض ويقال لها فى عرف مكة واعمالها فقر العين وواحدها فقير اه سيد عمر (قوله لا للاستقاء منها) اى بل لتفقد احوال القناة عند الحاجة الى عمارتها او كسجها اه سيد عمر (قوله ثم) اى فى بشر الاستقاء اه سم (قوله لان المدار) اى هنا اه ع ش (قوله لتصرفه فى ملكه) اى ويكون مستثنى من منع ما يضر بالملك او يقال ما ذكر لا يضر بعين الملك نعم نقص الانتفاع به فاشبهه مالو بنى بداره ما يمنع الضرر او نفوذ الهراء الى دار جاره وهذا الثانى اقعده فما يظهر ثم رايت قول الشارح الاقوى واعتراض الخ اه سيد عمر (قوله ابتداء تملك) لا يشمل مال الارتفاق اه سم ويمكن ان يقال ان المعنى ولو حكما فيشمله ايضا (قوله او شارع) بخلاف ما اذا كانت فى غير نافذة اه معنى (قوله اى او جهل) اعتمده م اه سم (قوله قال) اى البلقيني (قوله اى وهو الخ) اى الحريم المستحق (قوله ما يتحقق به الخ) يتأمل على هذا هل يعتبر من كل جانب او من البعض وهل ثبت لكل فى ملك كل او كيف الحال اه سيد عمر (قوله ولما اضر) الى امتن فى المعنى قول المتن (فان تعدى ضمن) ولهذا افتى الوالد رحمه الله تعالى بضمان من جعل داره بين الناس معمل نشادر وشبهه اطفالا فأتوا بسبب ذلك لخالفته العادة اه نهاية قال الرشيدى وع ش قوله مر ولهذا افتى الخ وقد يشكل عليه قولهم والاصح انه يجوز ان يتخذ داره المحفوفة الخ لان يجب بالفرق بين ما اعتيد فعله بين الناس فى الجملة كالمذكورات فى قولهم المذكور وان لم يعتد فعلها فى ذلك المحل بخصوصه وبين ما لم يعتد فعله بين الناس مطلقا كفى هذه الفتوى سم على حج اه قول المتن (والاصح انه يجوز ان يتخذ داره المحفوفة بمساكن حماما الخ) هذا شامل لما لو كان له دار فى سكة غير نافذة فله جعلها مسجدا او حانوتا او سبيلا ولما ياذن الشركاء خلافا لبعضهم كما علم ذلك مما مر فى الصلح اه نهاية زاد المعنى او حماما وابن قاسم او حانا (قوله وقصارا) اى او نحو ذلك نهاية ومعنى (قوله من كل مؤذم يعتد) يؤخذ منه حرمة الوقود بنحو العظم والجلود بما يؤذى فيمنع من ذلك حيث كان ثم من يتأذى به اه ع ش (قوله واجرى ذلك) اى المنع مع الاضرار وعدمه مع عدمه (قوله فى نحو إطالة البناء) اى فيما يمنع الشمس والقمر اه كرى اى ونحوهما كالصوء والهواء (قوله وافهم) الى قوله اه فى المعنى (قوله يزعمها) الاولى هنا وفى قوله اليها التذكير (قوله واعتراض الخ) اى ما قاله الزركشى (قوله بما مر الخ) ويعترض ايضا بقوله السابق كان سقط بسبب حفره الخ اه سم (قوله ثم

ولما تمام يعتبر هنا ما مر) فى بشر الاستقاء شرح مر (قوله فانه ابتداء تملك) لا يشمل مال الارتفاق (قوله بدور او شارع) قد يحترز به عن المحفوفة بموات بان ملك ارضاه فاجعل جميعا دارا فالوجه ان لها حريما منه (قوله اى او جهل) اعتمده م (قوله فى المتن فان تعدى ضمن) ولهذا افتى شيخنا الشهاب الرملى بضمان من جعل داره بين الناس معمل نشادر وشبهه اطفالا فأتوا بسبب ذلك لخالفته العادة اه وقد يشكل على قولهم والاصح انه يجوز ان يتخذ داره المحفوفة بمساكن الخ لان يجب بالفرق بين ما اعتيد فعله بين الناس كالمذكورات فى قولهم المذكور وان لم يعتد فعلها فى ذلك المحل بخصوصه وبين ما لم يعتد فعله بين الناس مطلقا كفى هذه الفتوى (قوله فى المتن والاصح انه يجوز ان يتخذ داره المحفوفة بمساكن حماما واصطبلا الخ) قال فى شرح الروض واستثنى بعضهم بما ذكر مالو كان له دار فى سكة غير نافذة فليس له ان يجعلها مسجدا ولا حاما ولا خانوا ولا سبيلا لا لباذن الشركاء وفيه نظر اه والمعتمد عدم استثناء ما ذكر م (قوله واعتراض بما مر الخ) ويعترض ايضا بقوله السابق كان سقط بحفره المعتاد جدار جاره (قوله ثم

(٢٧ - شروانى وابن قاسم - سادس)

خلل منه فى بنية الجار لان فى منعه اضرار به واختار جمع المنع من كل مؤذ لم يعتد والرويانى انه لا يمنع الا لان ظهر منه قصد التعنت والفساد واجرى ذلك فى نحو إطالة البناء وافهم المتن انه يمنع مما الغالب فيه الاخلال بنحو حائط الجار كدق عتيف يزعمها وحبس ماء بملكه تسرى نداوته اليها قال الزركشى والحاصل منع ما يضر الملك دون المالك اه واعتراض بما مر فى قولنا ولا يمنع من حفر بئر بملكه ويرد بان ذاك فى حفر معتاد وما هنا فى تصرف غير معتاد فتأمل ثم

رايت بعضهم نقل ذلك عن الاصحاب فقال قال ائمتنا وكل من الملاك يتصرف في ملكه على العادة ولا ضمان اذا افضى إلى تلف ومن قال يمنع بما يضر المالك دون المالك محله في تصرف (٢١٠) يخالف فيه العادة لقولهم لو حفر بملكه بالوعة أفسدت ماء بئر جاره أو بئر انقصت ماءه لم يضمن

مالم يخالف العادة في توسعة البئر أو تقريبها من الجدار أو تسكن الأرض خواره تنهار إذا لم تطو فلم يطوها فيضمن في هذه كلها ويمنع منها لتقصيره ولو حفر بئرا في موات فحفر آخر بئرا بقر بها فنقص ماء بئر الاول منع الثاني منه قيل والفرق ظاهر اهـ وكأنه ان الاول استحق حريما لبئره قبل حفر الثاني فمنع لوقوع حفره في حريم ملك غيره ولا كذلك فيما رولو اهتز الجدار بدفعه وانكسر ما علق فيه ضمنه ان سقط حالة الضرب والافلا قاله العراقيون وقال القاضي لا يضمن مطلقا ويظهر على الاول ان سقوطه عقب الضرب بحيث ينسب اليه عادة كسقوطه حالة الضرب بل قد يقال ان مرادهم بحالة الضرب ما يشمل ذلك (تنبيه) ينبغي ان يستثنى من قولهم لا يمنع بما يضر المالك ما لو تولد من الراحة ميسج تيمم كمرض فان الذي يظهر انه ان غلب تولده واذاؤه المذكور منع منه والا فلا (ويجوز قطعا احياء موات الحرم) بما يفيد ملكه كما يملك عامره بالبيع وغيره بل يسن وان قلنا بكرة بيع عامر

رايت بعضهم الخ) عبارة النهاية فقد نقل الوالدر رحمه الله تعالى عن الاصحاب أنه يتصرف كل شخص في ملكه الخ اهـ (قوله بعضهم) أي كشيخنا الشهاب الرملي اهـ سم (قوله نقل ذلك) أي اجمع المذكور (قوله وكل من الملاك يتصرف الخ) فالحاصل ان له فعل ما وافق العادة وإن ضر الملك والمالك وان له فعل ما خالفها ان لم يضر الملك وان ضر المالك وكذا لو ضر الاجنبي بالاولى ويكفي في جريان العادة كون جنسه يفعل بين الابنية وان لم تجر بفعل عينه ومنه حداديين بزازين فخرج نحو معمل النشار فيضمن فاعله بين الابنية ما تولد منه ومثله معمل البارود (تنبيه) شمل ما ذكر من جواز التصرف المعتاد ما لو اسرج في ملكه ولو بنجس ولزم عليه تسويد جدار جاره قليوبى اهـ بجيرى (قوله ولا ضمان اذا افضى الى تلف) لا ينافي ذلك ان من فتح سرايا بدون اعلام الجيران ضمن ما تلف برأئحته من نفس او مال لجريان العادة بالا اعلام قبل الفتح فمن فتح بدون اعلام لم يتصرف في ملكه على العادة بالا اعلام فلذا ضمن ومن قلى أو شوى في ملكه ما يؤثر في الجهاض الحامل ان لم تأكل منه وجب دفع ما يدفع الاجهاض عنها فان قصر ضمن لكن لا يجب دفعه بغير عوض كافي المضطر ولا يجب عليه بانه يريد ان يقلى أو يشوى لانه غير معتاد فلا يضمن مـ سم على حج أي فيجب عليه الدفع متى عليها وان لم تطلب لكن يقول لها لا ادفع لك الا بالثمن فان امتنعت من بذله لم يلزمه الدفع ولا ضمان عليه وتضمن هي جنيتها على عاقلها كما اقبى به ابن حجر ويؤخذ من قوله فان امتنعت من بذل الثمن الخ انها لو لم تقدر عليه حالاً وطلبت منه نسيئة فان كانت فقيرة وجب عليه الدفع بلا عوض لا يضطرارها وان لم تسكن كذلك ولم يرض بذمتها وامتنع من الدفع ضمن اهـ عـ ش (قوله محله في تصرف الخ) قضيته انه لو اسرج في ملكه على المعتاد جاز وان ادى الى تلويث جدار الغير بالدخان وتسويده به او تلويث جدار مسجد بجواره ولو لم يسجد عليه الصلاة والسلام كذا قال مـ رولا شك انه قضية كلامهم بل وقضيته جواز الاسراج بما هو بنجس وان ادى الى ما ذكر وقد التزمه مـ تارة وتوقف اخرى فيما يلزم منه تلويث المسجد فليحذر اهـ سم على منهي اقول وحيث استند الى مقتضى كلامهم فالظاهر ما التزمه بدون التوقف اهـ عـ ش اقول بل الظاهر التوقف لاسيما في تلويث مسجده ﷺ (قوله او تسكن الخ) عطف على يخالف الخ وكان الاول ان يقول ولم تسكن الخ عبارة النهاية اول كون الارض عطفاً على في توسعة الخ (قوله خواره) في القاموس والخوار ككتمان الضعيف اهـ (قوله اذ لم تطو) أي لم تبني (قوله ولا كذلك الخ) اذ لم يقع الحفر في حريم ملك غيره بل في ملك نفسه سم وعـ ش (قوله ضمنه) خالفه النهاية والمغنى عبارة الاول لم يضمن كما قاله القاضي سواء أسقط في حال الدق أم لا خلافا للعراقيين اهـ قال عـ ش قوله مـ لم يضمن أي حيث كان دفعه معتادا ولو اختلفا صدق الداق لان الاصل عدم الضمان اهـ وعبارة الثاني وقال القاضي لا ضمان في الحالين وهذا هو الظاهر اهـ (قوله على الاول) أي قول العراقيين (قوله قطعا) الى قوله وان اتسعت في النهاية (قوله بل يسن) أي الاحياء اهـ عـ ش (قوله وان قلنا بكرة بيع عامرها) يعني مكة وكأنه توهم انه قد ذكرها اهـ رشيدى (قوله منه) أي الحرم اهـ عـ ش قول المتن (في الاصح)

رايت بعضهم) أي كشيخنا الشهاب الرملي (قوله ولا ضمان اذا افضى الى تلف) لا ينافي ذلك ان من فتح سرايا بدون اعلام الجيران ضمن ما تلف برأئحته من نفس او مال لجريان العادة بالا اعلام قبل الفتح فمن فتح بدون اعلام لم يتصرف في ملكه على العادة بالا اعلام فلذا ضمن ومن قلى أو شوى في ملكه ما يؤثر في الجهاض الحامل ان لم يأكل منه وجب عليه دفع ما يدفع الاجهاض عنها فان قصر ضمن لكن لا يجب دفعه بغير عوض كافي المضطر ولا يجب عليه الا اعلام بأنه يريد أن يقلى أو يشوى لانه غير معتاد فلا يضمن مـ ر (قوله ولا كذلك فيما مـ) اذ لم يقع الحفر في حريم ملك غيره بل في ملك نفسه (قوله وقال القاضي الخ) اعتمده

والثاني (دون عرفات) وان لم يكن منه اجماعا فلا يجوز احياءها ولا تملك به (في الاصح) لتعلق حق النسك بها وان اتسعت ولم تضق به وقباس ما ياتي في المحصب بل اولى ان تمر كذلك لان الاقامة بها قبل زوال يوم عرفة من سنن الحج الاكيدة (قلت

ومزدلفة) وإن قلنا الميت بهاسته (ومنى كعرفة والله اعلم) لذلك مع الخبر الصحيح قيل يا رسول الله ألا نبني لك بيتا مبنى يظلك فقال لا منى مناخ من سبق وبحث ابن الرفعة فيهما القطع بالمنع لضيقيهما والحق بهما المحصب لأنه يسن للحاج إذا فرغ وأن يبيتوا فيه واعترض بأنه ليس من مناسك الحج ويرد بأنه تابع لها (ويختلف الأحياء بحسب الغرض) المقصود منه وقد أطلقه الشرع (٢١١) ولا حذله لغة فوجب الرجوع فيه للعرف

كالخز والقض وضابطه أن يهيا كل شئ مما يقصد منه غالبا (فإن أراد مسكنا) أو مسجدا (أشترط) لحصوله (تحويط البقعة) ولو بقصب أو جريد أو سعف اعتيد ومن ثم قال الماوردي والرويان أن ذلك يختلف باختلاف البلاد واعتدله الأذرع وفي نحو الأحجار خلاف في اشتراط بنائها ويتجه الرجوع فيه لعادة ذلك المحل وحمل اشتراطه في كلام الشيخين في الزريبة على محل اعتيد فيه دون مجرد التحويط كاتدل عليه عبارتهما وهي لا يكفي في الزريبة نصب سعف واحجار من غير بناء لأن الممتلك لا يقتصر عليه في العادة وإنما يفعله المجتاز انتهى فافهم التعليل أن المدار في ذلك وغيره على العادة ومن ثم قال المتولي وأقره ابن الرفعة والأذرع وغيرهما لو اعتاد نازلوا الصحراء تنظيف الموضع عن نحو شوك وحجر وتسويته لضرب خيمة وبناء معلف ومخبز ففعلوا ذلك بقصد التملك ملكوا البقعة وإن ارتحلوا عنها أو بقصد الارتفاق فهم أولى بها إلى الرحلة (وسقف

والثاني أن ضيق امتنع وإلا فلا اه معنى قول المتن (ومزدلفة ومنى كعرفة) فلا يجوز إحياء هما في الأصح لحق الميت والرعى وأن لم يضيق به الميت والرعى وقد عمت البلوى بالبناء مبنى وصار ذلك مما لا ينكر فيجب على ولي الأمر هدم ما فيها من البناء والمنع من البناء فيها معنى ونهاية (قوله وبحث ابن الرفعة الخ) عبارة المغنى (تنبيه) ظاهر كلامه أن هذا الحكم منقول وإن خلاف عرفة يجري فيه وبه صرح في التصحيح والذي في الروضة أن ذلك على سبيل البحث فإنه قال ينبغي أن يكون الحكم في أرض منى ومزدلفة كعرفات لوجود المعنى وقال ابن الرفعة ينبغي فيهما القطع لضيقيهما بخلاف عرفات اه (قوله فيهما) أى مزدلفة ومنى (قوله وألحق) ببناء المفعول عبارة شرح المنهج قال الزركشى وينبغي إلحاق المحصب بذلك لأنه يسن للحجيج الميت فيه اه وجزم شرح الروض بالألحاق (قوله واعترض الخ) اعتمده النهاية والمغنى فقالوا قال الولي العرائق لكنه ليس من مناسك الحج فن أحيا شيئا منه ملكه انتهى وهذا هو المعتمد اه (قوله ويرد بأنه تابع) بل قد يقال قياس استحباب الميت فيه منع أحيائه ولو لم يكن تابعها لأنه حينئذ من حقوق المسلمين العامة اه سم أقول وهذا هو الظاهر وإن خالفه النهاية والمغنى قول المتن (بحسب الغرض) ولو حفر قبرا في موات كان أحياء لتلك البقعة وملكه كما قاله الزركشى كالو بئى فيها ولم يسكن بخلاف ما لو حفر قبرا في مقبرة مسلبة فإنه لا يختص به إذ السبق فيها بالدفن لا بالحفر اه معنى أى من سبق بالدفن فيه فهو أحق به اه ع ش (قوله المقصود منه) إلى قوله ومن ثم قال في النهاية والمغنى الا قوله مسجدا (قوله كالخز) أى في السركة (قوله وفي نحو الأحجار خلاف الخ) وقضية كلام الشيخين الا كثفاء بالتحويط بذلك أى بالآجر أو اللبن أو القصب من غير بناء ونص في الام على اشتراط البناء وهو المعتمد اه معنى زاد النهاية والوجه الرجوع في جميع ذلك إلى العادة ومن ثم قال المتولى وأقره ابن الرفعة الخ اه قال الرشيدى قوله وقضية كلامهما الا كثفاء بالتحويط بذلك من غير بناء الخ تتامل هذه السوادة فلعل فيها سقطة من النسخ ثم سرد عبارة الشارح إلى المتن فأقرها (قوله ويتجه الرجوع) إلى المتن في النهاية الا قوله وحمل إلى ومن ثم (قوله وحمل اشتراطه) عطف على الرجوع (قوله اعتيد) أى البناء (قوله دون مجرد التحويط) حال من نائب فاعل اعتيد أى ولم يعتد التحويط المجرد عن البناء ويظهر أن الأمر كذلك إذا اعتيد كل من المقارن له والمجرد عنه لاسيما إذا غلب المجرد فليراجع (قوله كاتدل عليه) أى ذلك الحمل (قوله لان التملك) كذا في أصله والاولى الممتلك كما في الروضة اه سيد عمر (قوله ومن ثم) أى من أجل أن المتجه الرجوع في البناء وعدمه إلى عادة ذلك المحل (قوله نازلوا الصحراء) كالاعراب والاكرد والتركمان اه كرى قول المتن (وسقف بعضها) نعم قديهيء موضعا للزينة في زمن الصيف والعادة فيه عدم السقف فلا يشترط حينئذ شرح مر اه سم (قوله لأنه العادة فيهما) قال سم على منهج قديوخذ من اعتبار العادة أنه لو جرت عادة ناحية بترك باب للدوام لم يتوقف إحياءها على باب وفاقا لم اه ع ش وقوله للدوام لعله محرف عن الدار (قوله فيهما) أى المسكن والمسجد قول المتن (أوزرية الخ) عطف على قوله مسكنا (قوله بما اعتيد) أى ولا يشترط بناء كامر خلافا للنهاية والمغنى عبارتهما هنا ولا يكفي نصب سعف أو احجار من غير بناء اه قال الرشيدى قوله مر أو احجار من غير بناء مر ما فيها (قوله والأصح اشتراطه) أطلق تصحيح اشتراط مر (قوله واعترض بأنه ليس من مناسك الحج) وافق مر على الاعتراض (قوله ويرد بأنه تابع لها) بل قد يقال قياس استحباب الميت فيه منع أحيائه ولو لم يكن تابعها لأنه حينئذ من حقوق المسلمين العامة (في المتن وسقف بعضها) نعم قديهيء موضعا للزينة في زمن الصيف والعادة فيه عدم السقف فلا يشترط

بعضها وتعليق باب) من خشب أو غيره أى نصبه لأنه العادة فيهما (وفى) تعليق (الباب وجه) أنه لا يشترط وكذا فيما قبله لأن فقد هما لا يمنع السكنى والأوجه في مصلى العبدان أنه لا يشترط تسقيف بعضه كما هو العادة فيه (أوزرية دواب) أو نحو ثمرة أو حطب (فتحويط) بما اعتيد بحيث يمنع الطارق (الاسقف) كما هو العادة (وفى) تعليق (الباب الخلاف) السابق (في المسكن) والأصح اشتراطه (ومزرعة)

بتثليث الرأء والفتح أفصح (جمع نحو (التراب) أو الشوك (حولها) كجدار الدار) (وتسوية الأرض) بطم المنخفض وكسح العالي وحرثها ان توقف زرعها عليه مع سوق ماء توقف الحرث عليه (وترتيب ماءها) يشق ساقية مثلاً وإن لم يحفر طريقه اليها (إن لم يكفها المطر المعتاد) لتوقف مقصودها عليه بخلاف ما إذا كفاها (٢١٣) نعم بطائع العراق لا بد من حبسه عنها عكس غيرها وأرضى الجبال التي لا يمكن سوق ماء اليها

الباب في الزرية وينبغي أخذ ما تقرر أن محله حيث اعتيد ذلك اه سيد عمر (قوله بتثليث الرأء) إلى التنبيه في المعنى إلا قوله نصب باب له إلى قول المتن ولو اقطعه الامام في النهاية إلا قوله فظهر إلى اماما زاد وقوله وما وطئت إلى المتن وقوله وجوبا كما هو ظاهر وقوله ويؤخذ إلى المتن (قوله وكسح العالي) أي ازالته (قوله مثلاً) أي وبخفر بشر أوقاته ونحو ذلك وفهم من تعبيره بالترتيب عدم اشتراط السقي بالفعل فإذا حفر طريقه ولم يبق إلا اجراؤه كفي وأن لم يحفر فان هياه ولم يحفر طريقه كفي ايضا كما رجحه في الشرح الصغير نهاية ومعنى (قوله طريقه) أي الماء و(قوله اليها) أي المزرعة قول المتن (المطر المعتاد) أي أو الثلج المعتاد (قوله بطائع العراق) وهي ناحية في العراق غلب عليها الماء فالشرط في احيائها حبس الماء عنها اه معنى عبارة عش قوله بطائع العراق اسم لمواضع يسيل الماء اليها دائماً اه عش (قوله تكفي الحرانة الخ) أي في حصول الاحياء والتلك (قوله وجمع التراب) أي ويجوز ان يتكلف نقل الماء اليها او يحصل مطر زائد على العادة يكفيها اه عش (قوله لان استيفاء المنفعة الخ) علة للعللة قول المتن (او بستانا الخ) أي او اراد احياء الموات بستانا فبشرط حصوله جمع التراب الخ (قوله نصب باب له) عبارة المعنى وسكت المصنف عن نصب الباب و ظاهره انه لا يشترط في احياء البئر خروج الماء وطى البئر الرخوة ارضها بخلاف الصلبة وفي احياء بئر القناة خروج الماء وجريانه ولو حفر نهر امتد إلى النهر القديم بقصد التملك ليجرى فيه الماء ملكه ولو لم يجره كالا يشترط السكنى في احياء المسكن اه (قوله بحيث يسمى بستانا) فلا يكفي غرس شجرة او شجرتين في أرض واسعة نهاية ومعنى (قوله كبناء دار) أي وطاحونة وبستان وزرية اه عش (قوله يتوقف ملكه على قصد تملكه) وفائدة ذلك ان ما جرت العادة بقصده إذا فعله بلا قصد ككونه غير مكلف لم يملكه فغيره إجاؤه بخلاف ما لم تجر العادة في احيائه بقصد فانه يملكه بمجرد عمارته حتى لو عمره غيره بعد احيائه لم يملكه اه عش قول المتن (ومن شرع في عمل الخ) ولو شرع في احياء نوع فغيره نوع اخر ملكه بما يحياه بذلك النوع الاخر كان شرع في عمل بستان ثم قصد ان يجعله مزرعة ملكه بما يملك به المزرعة اعتبارا بالقصد الطارىء بخلاف ما إذا قصد نوعاً وأتى بما يقصد به نوعاً آخر كان حوط البقعة بحيث تصلح للزرية بقصد السكنى لم يملكها خلافاً للامام نهاية ومعنى قال الرشيدى قوله واتى بما يقصد به نوع اخر أي وكان الماتى به بما يقصد للملك وغيره في مثاله بخلاف ما إذا كان لا يقصد إلا للملك فانه يملك به مطلقا كالدركايات في كلامه قريبا اه قول المتن (او اعلم الخ) عطف على شرع أي جعل لها علامة القارة اه معنى (قوله وجمع ترابا) إلى قول المتن ولو اقطعه في المعنى إلا قوله فظهر إلى اماما إذا زاد وقوله وما وطئت إلى المتن وقوله ويؤخذ منه إلى المتن (قوله والمراد ثبوت اصل الحقيقة له) قال الأزهرى أحق في كلام العرب له معنيان أحدهما استيعاب الحق كقولك فلان أحق بما له أي لاحق لغيره فيه قال النووي في التحرير وهو المراد هنا والثاني الترجيح وان كان لاخره فيه نصيب كخبر الایم احق بنفسها اه رشيدى (قوله فظهر الخ) لعل من قوله والمراد الخ (قوله بعدد الانتفاع) أي عودا مكانه (قوله فلا حق له فيه) أي في الزائد فغيره احياء الزائد كما قاله المتولى نهاية ومعنى وقد يستل عن المراد بكفايته وقد ظهر وفاقا لما ظهر لم ان المراد بها ما ينبغي بغرضه من ذلك الاحياء فان اراد احياء دار مسكنا حينئذ شرح مر (قوله ما لا يفعل عادة إلا للتملك) الظاهر ان من ذلك زرية الدواب فانه إذا أتى بصورتها بلا قصد ملكها وهذا لا ينافي قول مر في شرحه ولو شرع في الاحياء لنوع فاحياه لنوع اخر بان قصد احياء للزراعة بعد ان قصده للسكنى ملكه اعتبارا بالقصد الطارىء بخلاف ما إذا قصد نوعاً واتى بما يقصد به

ولا يكفيها المطر تكفي الحرارة وجمع التراب كما اقتضاه كلاهما وجزم به غيرهما (لا الزراعة) فلا يشترط في احيائها (في الاصح) كالا يشترط سكنى الدار لان استيفاء المنفعة خارج عن الاحياء (او بستانا وجمع التراب) حولها ان اعتادوا الاكتفاء به عن التحويط بغيره (و) إلا اشترط (التحويط) ولو بنحو نصب اعتدلاله (حيث جرت العادة به) لا يتم الاحياء بدونه وما حملت عليه المتن من التوزيع المذكور وهو مؤدى عبارة الروضة واصلا خلافا لبعضهم (وتهية ماء) ان لم يكفه مطر كالمزرعة (ويشترط) نصب باب له و(الغرس) ولو لبعضه بحيث يسمى معه بستانا (على المذهب) إذ لا يتم اسمه بدونه بخلاف المزرعة بدون الزرع ولا يشترط ان يشر (تنبيه) ما لا يفعل عادة إلا للتملك كبناء دار لا يشترط فيه قصده وما يفعل له ولغيره كحفر بئر يتوقف ملكه على قصد تملكه (ومن شرع في عمل احياء ولم يتمه) كحفر الاساس (أو أعلم على بقعة) بنصب احجار او غرز

خشبا) أو جمع تراباً أو خط خطوطاً (فتحجر) عليه أي مانع لغيره منه بما فعله بشرط كونه بقدر كفايته وقادر على عمارته حالا فكفايته (و) حينئذ (هو أحق به) من غيره اختصاصا بالملك والمراد ثبوت أصل الحقيقة له إذ لاحق لغيره فيه الخبر أبي داود من سبق إلى ما لم يسبق اليه مسلم فهو أحق به فظهر أنه لا يبطل حقه بنحو غرقه وتعدلات الانتفاع به فيعود بعود الانتفاع به أما ما زاد على كفايته فلا حق له فيه

فكفايته ما يليق بمسكنه وعياله وإن أراد إحياء دور متعددة أو قرية كاملة ليستغلها في مؤناته فكفايته ما تكفيه غلته في مؤناته ولو قرية كاملة سم على منهج اه ع ش **(قوله)** وإن كان شائعا) وإذا أراد غيره إحياء ما زاد هل يجوز الاقدام عليه من أي محل شاء أولا بدمن القسمة بينه وبين الأول ليتبين حق الأول عن غيره أو يتخير الأول فيما يريد إحياءه فيه نظر ثم رأت في الخادم قال ينبغي أن يرجع الأول ويقول له اختر لك جهة اه ومراده ينبغي الخ الوجوب وذلك لعدم تميز الزائد عن غيره فلو امتنع من الاختيار فينبغي أن الحاكم يعين جهة لمريد الإحياء فان لم يكن حاكم وامتنع المحيي اختار مريد إحياء الزائد بنفسه اه ع ش **(قوله)** فلا حق له فيه) أي فيما لا يقدر على إحيائه حالا ولا عمل المرجع في القدر حال لا عرف بلد الإحياء فيختلف باختلاف المصود فيه كاسبوع وشهر وسنة فاكث **(قوله)** يقتضي الملك بل الإيهام كاف في الاستدراك اه سم عبارة المغني يوم أحقية الملك اه **(قوله)** ومنه يؤخذ الخ) أي من التمليل **(قوله)** لا يصح هبته) كما قاله الماوردي خلافا للدارمي نهاية ومعنى قول المتن (وأنه لو إحياء آخر ملكه) انظر لو إحياء الآخر بان اتم على ما فعله الأول الذي شرع فيه ولم يتم هل يملكه بذلك قال مر ظاهر كلامهم أنه يملكه أقول وتسير آلات الأول المبنية معصوبة مع الثاني فلاول أن يطالب نزعا وإذا نزعت لينة ض ملك الثاني اتم فليحجر سم على منهج أي إذا كان الباقي بعد نزع آلات الأول لا يصح مسكنا مثلا اه ع ش **(قوله)** هذا) أي الخلاف (إن لم يعرض) أي عن العمارة قال الرافعي والخلاف في هذه المسئلة شبيه بما إذا عايش الطائر في ملكه وأخذ الفرج غيره هل يملكه وكذلك لو وصل ظبي في أرضه أو وقع الناج فيها ونحو ذلك انتهى وقدر في ذلك اضطراب وسياق تحريره إن شاء الله تعالى في آخر الوثيقة اه معنى **(قوله)** وإلا) أي أن اعرض أي بان صرح به أو دل عليه القرائن القوية اخذنا ما بقي عن ع ش آتفا **(قوله)** نقل آلات المتحجر) فان قلم اتم ودخلت في ضمانه اه ع ش **(قوله)** مطلقا) أي عرض أو لا **(قوله)** لتضييقه على الناس الخ) قضيته أنه لو كان التحجر فيما لا يتصور فيه عادة تضيق لاحالا ولا مالا كبعض البراري المتسعة التي لا يحتاج إليها عادة أحد لم يجب على السلطان قول ما ذكر ولم يتوجه عليه اعتراض اه سم **(قوله)** حرمة ذلك عليه) لعل محل الحرمة أن حصل تضيق بالفعل وقصد التأخير بلا عذر مع العلم به اه سم **(قوله)** وحينئذ فلا حد امره الخ) بل يجب عليهم أيضا كما يفيد التعليل اه بجري عن القليوبي **(قوله)** لها) أي السلطان ونائبه **(قوله)** وأبدى) في أصله بالالف اه بصرى **(قوله)** في رأى الامام) عبارة المغني وتقديرها إلى رأى الامام وقيل يقدر بثلاثة أيام وقيل بعشرة أيام اه **(قوله)** بطل حقه) أي من غير دفع إلى السلطان وقضية هذا أنه لا يبطل بطل المدة بلامهلة وهو ما بحثه الشيخ أبو حامد لكنه خلاف من قوله الذي جزم به الامام من أنه يبطل بذلك معنى وشرح الروض وقره سم وقال النهاية ما بحثه الشيخ أبو حامد والقاضي والمتولى من عدم البطلان بذلك هو الأصح اه **(قوله)** أو علم منه الاعراض) أي صريحا وينبغي أن مثل العلم الظن القوي سيما مع دلالة القرائن عليه اه ع ش **(قوله)** فله أن ينزعها) عبارة النهاية والمغني والاسنى فينزعها اه **(قوله)** أظهره الخ) أي ذكر الامام مظهر بعنوان الامامة بعد أن ذكره بعنوان السلطنة

نوع آخر كان حوط البقعة بحيث تصلح للزربية بقصد السكنى يملكها خلافا للامام اه **(قوله)** ولما كان اطلاق الاحقية يقتضي الملك الخ) بل الإيهام كاف في الاستدراك **(قوله)** أنه لا يصح هبته) أي كما قاله الماوردي **(قوله)** وبما وطأت به لهذا الاستدراك اندفع التوقف فيه) وكيف يتوقف في الاستدراك من أن مقابل الأصح قائل بصحة البيع **(قوله)** لتضييقه على الناس الخ) قضيته أنه لو كان التحجر فيما لا يتصور فيه عادة تضيق لاحالا ولا مالا كبعض البراري المتسعة التي لا يحتاج إليها عادة أحد لم يجب على السلطان قول ما ذكر ولم يتوجه عليه اعتراض **(قوله)** ويؤخذ منه حرمة ذلك عليه) لعل محل الحرمة أن حصل تضيق بالفعل وقصد التأخير بلا عذر مع العلم به **(قوله)** فان مضت ولم يفعل شيئا بطل حقه) قال في شرح الروض وقضية كلامه أنه لا يبطل حقه بلامهلة وهو ما بحثه الشيخ أبو حامد لكنه خلاف من قوله الذي جزم به الامام شيئا بطل حقه أما إذا لم يذ كر عذر أو علم منه الاعراض فله أن ينزعها منه حالا ولا يملكه (ولو أقطعها الامام) أظهره بوصف آخر تفننا

(قوله ولو حذفه) أى أضمره (قوله لاستغنى عنه) لكن ذكره أوضح اه سم (قول دون ذيره) لعل محله إذ لم يفرض الأمر إلى السلطان فهو بضائه طلقا عاما اه سيد عمر (قول بخلاف قول مامر) أى احمى أو أترك اه كردى (قوله لتلك رقبته) إلى قوله ولا ينافى فى المغنى وإلى قوله بل قد يجب فى النهاية لا قوله لكن العمل إلى وفية نظر (قول ملكه الخ) جواب لو (قوله بمجر دأقطاعه له) ظاهر هو أن لم يضع يده عليه اه سم (قوله فى احكامه السابقة) يؤخذ منه أنه لو أحياءه آخر ملكه ويدل عليه أيضا قوله وبحث الزركشى الخ اه سم أقول وصرح به المنهج (قوله وذلك الخ) عبارة المغنى والاصل فى الاقطاع خبر الصحيحين أنه ^{عليه السلام} قطع الزبير الخ وخبر الترمذى وصححه أنه صلى الله عليه وسلم أقطع وائل بن حجر بمحضر موت اه (قوله) لأنه صلى الله عليه وسلم الخ لك أن تقول التعبير بالاموال يخرج الموات لأنه ليس بالاله لم فلا يصلح حجة لما هنا بل لما سيقده الشارح قريبا بقوله أوله غير مرجو فليتأمل اه سيد عمر عبارة سم وأقرها عش كان وجه الاستدلال القياس وإلا فالكلام فى اقطاع الموات واموال بنى النضير ليست منه كما هو ظاهر اه وصنع المغنى المار آنفا سالم عن الاشكال (قوله وبحث الزركشى الخ) عبارة المغنى لكن يستثنى هنا كما قال الزركشى ما أقطعه صلى الله عليه وسلم الخ اه (قوله) أن ما أقطعه صلى الله عليه وسلم (أى أرفقا اه رشيدى (قوله لا يملك) أى بالاقطاع (قوله لا يملكه الغير) أى غير المقطع اه عش (قوله كما مر) وهو قوله لتلك رقبته الخ اه كردى (قوله وأفهم قوله الخ) عبارة المغنى تنبيه هل يباحق المندرس الضائع بالموات فى جواز الاقطاع فيه وجهان أصحهما فى البحر نعم بخلاف الأحياء فان قيل هذا ينافى مامر من جملة كمال الضائع أجيب بأن المشية لا يعطى حكم المشية به من جميع الوجوه والحاصل أن هذا مقيد لذلك واما اقطاع العامر فعلى قسمين اقطاع تملك و اقطاع استغلال الاول أن يقطع الامام ملكا أحياء بالاجرام والوكلاء أو اشتراه أو وكيله فى الذمة فيملكه المقطع بالقبول والقبض أن أبدا واقت بعمر المقطع وهو العمرى ويسمى معاشا والاملاك المتخلفة عن السلاطين الماضية بالموات أو القتل ليست بملك للامام القائم مقامهم بل لورثتهم أن يثبوا وإلا فكالاموال الضائعة ولا يجوز اقطاع اراضى الفئ تملكها ولا اقطاع الاراضى التى اصطفوها الأئمة لبیت المال من فتوح البلاد ما بحق الخنس واما باستطاعة نفوس الغانمين ولا اقطاع اراضى الخراج صلحا وفى اقطاع اراضى من مات من المسلمين ولا وارث له وجهان الظاهر منها المنع وبجوز اقطاع الكل معاشا والثانى أن يقطع غلة اراضى الخراج قال الأذرعى ولا احسب فى جواز الاقطاع للاستغلال خلافا لما وقع فى محله من هو من اهل النجدة قدر ايليق بالحال من غير مجازفة اه فى يملكها المقطع بالقبض ويختص بها قبله فان أقطعه من اهل الصدقات بطل وكذا من اهل المصالح وان جاز أن يعطوا من مال الخراج شيئا لكن بشرطين أن يكون بمال مقدر قد وجد سبب استباحته كالتأذين والامامة وغيرهما وان يكون قد حل المال ووجب ليصح الحولة به ويخرج بهذين الشرطين عن حكم الاقطاع وان أقطعه من القضاة وكتاب الدواوين جاز سنة واحدة هل يجوز الزيادة عليها وجهان أصحهما المنع أن كان جزية والجواز أن كان اجرة ويجوز الاقطاع للجندى من ارض عامرة للاستغلال بحيث تكون منافعه له مالم ينزعها الامام وقضية قول المصنف فى فتاويه انه يجوز له اجارته انه يملك منفعتها قال بعض المتأخرين وما يحصل للجندى من الفلاح من مغل وغيره خلال بطريقه وما يعتاد أخذه من رسوم ومظالم فخرام والمقاسمة مع الفلاح حيث البذر منه منعها الشافعى رضى الله تعالى عنه وغيره وحيث قالوا اجب على الفلاح اجرة مثل الارض وإذا وقع التراضى على اخذ المقاسمة عوضا عن اجرة الارض كان ذلك جائزا الحق على الجندى المقطع أن يرضى الفلاح فى ذلك ولا يأخذ منه إلا ما تقابل اجرة الارض وإن كان البذر من الجندى فجميع المغل له وللأفلاح اجرة مثل ما عمل فان رضى الفلاح عن

ولو حذفه لاستغنى عنه
ويصح أن يشير بذلك إلى أن
الامام أخص من السلطان
لأن من شأنه أنه يحكم على
السلاطين المختلفة وان
الاقطاع إنما هو من وظيفة
الامام دون غيره بخلاف
قول مامر (مواتا) لتلك
رقبته ملكه بمجرد إقطاعه
له أو لحييه وهو يقدر عليه
(صار أحق باحيائه) بمجرد
الاقطاع أى مستحقا له دون
غيره وصار (كالمتحجر)
فى أحكامه السابقة وذلك
لأنه ^{عليه السلام} أقطع الزبير
رضى الله عنه أرضا من
أموال بنى النضير رواه
الشيخان وبحث الزركشى
أن ما أقطعه ^{عليه السلام} لا يملكه
الغير باحيائه كما لا ينقض
حماء ولا ينافى ما تقرر
أن المقطوع لا يملك قول
الماوردى انه يملك لأنه
محمول كفى شرح المذهب
على ما إذا أقطعه الأرض
تمليكاً لرقبتها كما مر وأفهم
قوله مواتا أنه ليس له اقطاع
غيره ولو مندرسا لكن
العمل على خلافه كذا قيل
وفيه نظر لأنه إن كان ملكا
لمرجو لم يجز له أو لغيره مرجو
فهو ملك لبیت المال فيجوز له

كأمر بل قد يجب عليه ونقل الأذرع عن الفارق وقال لأحسب فيه خلافا جواز الاقطاع للاستئلال اذا وقع لمن هو من أهل النجدة على ما يليق بحاله وفيه نظر بل الوجه ما علم بما مر انفعان المجموع وغيره ان الامام الاقطاع لتلك الرقبة وتلك المنفعة فقط بحسب ما يراه من المصلحة سواء اهل النجدة وغيرهم (ولا يقطع) الامام اى لا يجوز له ان يقطع (إلا قادرا) (٢١٥) على الاحياء) حسا وشرعا

دون ذى بدارنا (وقدرا
يقدر عليه) اى على احيائه
لانه اللاتق بفعله المنوط
بالمصلحة (وكذا التحجر)
لا ينبغي ان يقع من مریده
إلا بما يقدر على احيائه
ولما جاز لغيره احياء
الزائد كما مر وهل يحرم
تحجر الزائد على ما يقدر
عليه الوجه نعم لان فيه منعا
لمريدى الاحياء من غير
حاجة له فيه ولو قال
المتحجر لغيره آثرتك به
او اقتك مقامى صار الثانى
احق به قال الماوردى
وليس ذلك به بل هو تولية
وايثار (والاظهر ان
للإمام) ونائبه ولو والى
ناحية (ان يحصى) بفتح اوله
اى يمنع ويضمه اى يجعل
حى (بقعة موات) بان يمنع
من عدم ان يريدا الحى له من
رعيها (لرعى) خيل جهاد
(ونعم جزية) وفى
(وصدقة) (نعم ضالة) و
نعم انسان (ضعيف عن
النجدة) بضم النون وهو
الابعد فى الذهاب لطلب
الرعى لانه صلى الله عليه
وسلم حى النقع بالنون
وقيل بالباء لخليل المسلمين
وهو بقرب وادى العقيق
على عشرين ميلا من المدينة
وقيل على عشرين فرسخا

أجرته بالمقاسمة جازاه كلام المغنى من نسخة سقيمة (قوله كامر) أى فى أوائل الباب اه كرى أى فى شرح
فال ضائع وكذا قوله الاتى بما مر انفا (قوله وفيه نظر الخ) عبارة النهاية وقد مر ما فيه وحاصله انه ان توقع
ظهور ماله كحفظه والاصار ملكا لبيت المال فلا امام اقطاعه ملكا او ارتفاقا بحسب ما يراه مصلحة اه
(قوله من اهل النجدة) اى القتال والجهاد (قوله وفيه نظر) يتأمل مع ما فى المغنى فانه نقله نقل المذهب كما هو
عادته اه سيد عمر وقد مر عبارة المغنى انفا (قوله الامام) اى الى الفصل فى النهاية الا قوله بان يمنع الى المتن
وقوله خلافا لمن وهم فيه (قوله حسا) الى الفصل فى المغنى الا قوله وهل يحرم لى ولو قال وقوله بان يمنع الى
المتن وقواه وهو يقرب الى مع كثرة المرعى وقوله خلافا لمن وهم فيه (قوله لا ينبغي ان يقع الخ) عبارة المغنى
فلا يتحجر الشخص إلا ان يقدر على الاحياء وقدرا يقدر على احيائه اه (قوله احياء الزائد كما مر) اى فى
شرح وهو احق به وقد قدمنا هناك عن عشرين طريق تمييز الزائد عن غيره واجعه ومرونا هناك ايضا ان من لا يقدر
على الاحياء حال الاحق له فيما تحجر عليه لغيره احياء (قوله ولو قال لمتحجر) عبارة المغنى وله نقله الى غيره
وايثاره به كايثاره بجملة الميتة قبل الدباغ ويصير الثانى احق به بورث عنه اه (قوله أو اقتك مقامى)
اى ولو بمال فى مقابلة ذلك فيما يظهر ويجوز لزمه اثر اخذه اخذنا ما ذكره فى النزول عن الوظائف بعوض
وحيث وقع ذلك فلا رجوع له بعد لانه ناسطحة اه ع ش (قوله قال الماوردى وليس الخ) خلافا
للدارى كامر (قوله ان الامام ونائبه) خرج بالامام ونائبه غيرهما فليس له ان يحصى مغنى وشرح
المنهج (قوله بان يمنع الخ) تصوير للجمعى (قوله من رعيها) متعلق بمنع قول المتن (نعم جزية) وانظر
كيف هذا مع ان الواجب فى الجزية الدنانير ويمكن ان يصور بما اذا اخذ الامام نعمنا بدلا عن الجزية او
اشترى نعمنا بدنانير الجزية بما اذا اخذ الجزية باسم الزكاة اه بحجى واقتصر المغنى على الصورة الاولى
والثالثة (قوله ونعم ضالة) وكان الاحسن للينصف تقديم ضالة او تاخيرها حتى لا ينقطع النظر عن النظير
اه مغنى (قوله ومعنى خبر البخارى الخ) رد لدليل مقابل الاظهر (قوله لاسى الامثل الخ) خبر ومعنى الخ
(قوله ومع كثرة الخ) عطف على لما ذكر الخ ش اه سم (قوله بحيث يكفى المسلمين ما بقى) فلو عرض بعد
حى الامام ضيق المرعى لجذب اصابعهم ولعروض كثرة مواشهم فلا قرب بطلان الحى بذلك لان فعله
انما هو بالمصلحة وقد بطلت بلحوق الضرر بالمسلمين بدوام الحى اه ع ش (قوله فيما عدا الصدقة) بخلاف
الصدقة اى الزكاة لانها لا تتعلق بغير النعم اه سم (قوله والاظهر ان له نقض حماه الخ) وعليه لو احياء
حى باذن الامام ملكه وكان الاذن منه نقضا اه مغنى وفى القاموس الحى كالى ويمدو الحية بالكسر ما حى

والا فالكلام فى اقطاع الموات وأموال بنى النضير ليست منه كما هو ظاهر (قوله ولا جاز لغيره احياء الزائد
كامر) عبارة الروضة وينبغى للمتحجر ان لا يزيد على قدر كفايته وان لا يتحجر ما لا يمكنه القيام بعمارته
فان خالف قال المتولى لغيره ان يحصى ما زاد على كفايته وما زاد على ما يمكنه عمارته وقال غيره لا يصح تحجره
اصلا لان ذلك القدر غير متعين قلت قول المتولى اقوى والله اعلم اه فله المراد على قول المتولى صحة التحجر فى
الجميع وان جاز لغيره احياء الزائد فائدة صحة التحجر فى الجميع انه لو مات واحتاج وارثه للجميع بان كانت
كفايته اكثر من كفاية المورث استحق الجميع او صحة الاحياء فى قدر الكفاية فقط ولا يتحد على هذا مع
قول غيره لانه يقول بفساد التحجر حتى فى قدر كفايته فيه نظر وقد يقال جواز احياء الزائد دليل على عدم
صحة تحجره فليتأمل (قوله لان فيه منعا الخ) يؤخذ منه تفسيده الحرمة بموات يمكن الاحتياج اليه عادة
(قوله ولو قال لمتحجر الخ) كذا مر (قوله ومع) عطف على لما ش (قوله فيما عدا الصدقة) بخلاف

ومعنى خبر البخارى لاسى الا لله ولرسوله لاسى الامثل حماه صلى الله عليه وسلم بان يكون لما ذكر ومع كثرة المرعى بحيث يكفى المسلمين ما بقى وان
احتاجوا التباعد للرعى وذكر النعم فيما عدا الصدقة للغالب والمراد مطلق الماشية ويحرم ولو على الامام بلا خلاف اخذ عوض من رعى فى
فى حى او موات (و) الاظهر (ان له نقض حماه) وحى غيره اذا كان النقض (للحاجة) بان ظهرت المصلحة فيه بعد ظهورها فى الحى

ينقض ولا يغير بحال بخلاف
حتى غيره ولو الخلفاء
الراشدين رضى الله عنهم
(ولا يحى) الامام ونائبه
(لنفسه) قطعاً لان ذلك من
خصائصه صلى الله عليه وسلم
وان لم يقع منه خلافاً لهم
فيه وليس للامام ان يدخل
مواشيئه ما حماه للمسلمين
لانه قوى لضعيف ولو
رعى الحمى غير اهله فلا
غرم عليه قال ابو حامد
ولا تعزير وليس للامام
ان يحى الماء العد بكسر
اوله اى الذى له مادة
لا تنقطع كماء عين او بشر
لنحو نعم الجزية

﴿فصل﴾ فى بيان حكم
منفعة الشارع وغيرها
من المنافع المشتركة
(منفعة الشارع) الاصلية
(المرور) فيه لانه وضع له
(ويجوز الجلوس) والوقوف
(به) ولولذى (لاستراحة
ومعاملة ونحوهما) كانتظار
(اذالم يضيق على المارة)
لخبر لا ضرر ولا ضرار فى
الاسلام وصح النهى عن
الجلوس فيه لنحو حديث
الان اعطيه حقه من غض
بصر وكف اذى وامر
بمعروف (ولا يشترط) فى
جواز الانتفاع به ولولذى
(اذن الامام) لا طباق
الناس عليه بدون اذنه من
غير نكير وسياتى فى المسجد
انه اذا اعتيد اذنه تعين
فيحتمل ان هذا كذلك
ويحتمل الفرق بان من

من شىء اه (قوله رعاية الخ) تعليل للمتن (قوله فلا ينقض ولا يغير بحال) ولو استغنى عنه فمن زرع
فيه او غرس او بنى قلع مغنى وحلى وزىادى وقلوبى (قوله ولو رعى الحمى الخ) ويندب له ولنا فيه ان
ينصب اميناً يدخل فيه دواب الضعفاء ويمنع منه دواب الاقوياء فان رعاه قوى منع منه ولا يغرم شيئاً ولا
يعزر ايضاً قال ابن الرفعة ولعله فيمن جهل التحريم والافلا ريب فى التعزير اياه ولعلمهم ساءحوا فى ذلك
اى التعزير كمساحتهم فى الغرم اه معنى زاد النهاية ويرداى ما قاله ابن الرفعة بانه لا يلزم من منعه من ذلك
حرمة الرعى وعلى التناول فقد ينتفى التعزير فى المحرم لعارض اه (قوله ولا تعزير) اى على الغير
على المعتمد وان علم التحريم اه ع ش (قوله الماء العد) ومثله الماء الباقي من النيل كالحفر فلا يجوز
حماه لانه لعامة الناس اه بجزى (قوله بكسر اوله) اى بكسر العين المهمة وتشديد الدال المهمة
﴿فصل فى بيان المنافع المشتركة﴾ (قوله الاصلية) الى قوله وسياتى فى النهاية والمعنى (قوله الاصلية)
فيه دفع اشكال الحصر المتبادر من العبارة وقرينة التقيد قوله ويجوز الخ فهو مقابل الاصلية اه سم عبارة
المغنى والنهاية وتقدمت هذه المسئلة أى مسئلة المرور فى الصلح وذكرت هنا توطئة لما بعدها وخرج
بالاصلية المنفعة بطريق التبع المشار اليها بقوله ويجوز الجلوس الخ اه قول المتن (ويجوز الجلوس به)
اى ولو فى وسطه اه معنى زاد النهاية وان تقدم العبداه اى وإن طال زمن الجلوس رشيدى (قوله
والوقوف به) نعم فى الشامل ان للامام مطالبة الواقف بقضاء حاجته والانصراف وهو متجه ان تولد
من وقوفه ضرر ولو على ندرته نهاية ومعنى قال ع ش قوله مر ان للامام مطالبة الواقف الخ قضيته عدم
جوازه للاحادود وينبغى ان محله اذا ترتب عليه فتنه والاجاز ثم قوله للامام يشعر بالجواز فقط ولعله غير
مراد فان ما اقتضته المصلحة يكون واجبا على الامام ويمكن الجواب بان ما يشعر به من الجواز جواز بعد
منع وهو لا ينافى الوجوب وينبغى انه اذا توقف ذلك على نصب جماعة يذون ذلك وجب لانه من المصالح
العامة وينبغى ايضاً ان مثله الجالس بالاولى (فرع) وقع السؤال عما يقع بمصرنا كثيراً من المناداة من
جانب السلطان بقطع الطرقات القدر الفلانى والجواب ان الظاهر الجواب بل الوجوب حيث ترتب عليه
مصلحة وأن الظاهر أن الوجوب على الامام فيجب عليه صرف أجرة ذلك من اموال بيت المال فان لم يتيسر
ذلك لظلم متولي فعل مياسير المسلمين واما ما يقع الان من اكره كل شخص من سكان الدكاكين على فعل ذلك
فهو ظلم محض ومع ذلك لا رجوع له على مالك الدكان بما غرمه اذا كان مستاجراً لانه لا يملك الاخذ منه
والمظلوم لا يرجع على غيره ظالمه واذا ترتب على فعله ضرر كغشور المارة بما فعله من حفر الارض لاضمان عليه
ولا على من امره بمعاونه باجرة او بدونها لان هذا الفعل جائز بل قديح وبان حصل الظلم باكره ارباب
الدكاكين على دفع الدراهم اه كلام ع ش (قوله كانتظار) اى انتظار رقيق وسؤال النهاية ومعنى (قوله الخبر
لا ضرر) اى جائز اه ع ش (قوله فيه) اى الطريق وكذا ضمير حقه (قوله لنحو حديث) متعلق بالجلوس
(قوله عليه) اى على الانتفاع بالطريق (قوله وسياتى الخ) اى عن قريب (قوله اذا اعتيد اذنه تعين)
فيحتمل الخ يؤيد الاحتمال الاول انه اذا اعتيد الاذن فتركه مؤدى الى الفتنة والاضرار بالجالس بدون اه

الصدقة اى الزكاة لانها لا تتعلق بغير النعم (قوله ولورعى الحمى غير اهله فلا غرم عليه) قال فى شرح الروض
قال فى لروضة وليس هذا مخالفاً لما ذكرناه فى الحج ان من اتلف شيئاً من نبات البقيع ضمنه على الاصح اه
قال شيخنا البرلسى لان هذا فى الاتلاف بغير رعى وذاك فى الاتلاف بالرعى اه (قوله ولا تعزير) شامل
للعالم بالتحريم ايضاً واعتداه مر لكن قال فى شرح الروض قال ابن الرفعة ولعله فيمن جهل التحريم
والافلا ريب فى التعزير اه

﴿فصل فى بيان حكم منفعة الشارع الخ﴾ (قوله الاصلية) فيه دفع اشكال الحصر المتبادر من العبارة وقرينة
التقيد قوله فى المتن ويجوز الخ فهو مقابل الاصلية (قوله والوقوف) نعم فى الشامل ان للامام مطالبة
الواقف بقضاء حاجته والانصراف وهو متجه ان تولد من وقوفه ضرر ولو على ندور شرح م ر (قوله

ولا يجوز لاحد اخذ عوض عن يجاس به مطلقا ومن ثم قال ابن الرفعة فيما يفعله وكلام بيت المال من بيع بعضه زاعمين انه فاضل عن حاجة الناس لا ادري باى وجه يلقى الله تعالى فاعل ذلك وشنع الاذرى ايضا على بيعهم حافات الانهار وعلى من يشهد او يحكم بانها لبيت المال قال اعنى الاذرى وكالشارع فيما ذكر الرحاب الواسعة بين الدور فاتها من المرافق (٢١٧) العامة كافي البحر وقد اجمعوا على منع اقطاع

المرافق العامة كما في الشامل

ويتعين حمله على اقطاع

التمليك لان الاصح عندنا

جواز اقطاع الارتفاق

بالشارع اى بما لا يضر منه

بوجه فيصير كانه حجر

وكالشارع حر م مسجد لم

يضر الارتفاق به اهله

بخلاف رحبته لانها منه

وحكى الاذرى قوانين في

حل الجلوس في افنية المنازل

وحرر بما يغير اذن ملاكها

ثم قال وهذا انما ياتي ان علم

الحرر ما في وقتنا هذا في

الامصار ونحوها الى

لا يدري كيف صار الشارع

فيها شارعا فيجب الجزم

بجواز التعود في افئيتها وانه

لا اعتراض لا ربا بها اذا لم

يضرهم وعليه الاجماع

الفعلى اه واعتمده بل

قال شيخنا انه في الحقيقة

كلام انما يتناول اشكال في

ان خرق الاجماع ولو فعليا

محرم على مقتضى زماننا وحاكم

لاتفاء الاجتهاد عنهما فان

فرض وجود مجتهد فظاهر

كلهم انه يحرم اى الخرق

في الاجماع الفعلى كالقولى

وهو الوجه اه وانما يتجه

ذلك في اجماع فعلى علم

صدوره من مجتهدى عصر

فلا عبرة باجماع غيرهم وانما

سيد عمر (قوله ولا يجوز) الى قوله بخلاف رحبته في المغنى الا قوله وشنع الى قوله وكذا في النهاية الا قوله فانها من المرافق الى لان الاصح عندنا (قوله لاحد) اى للامام ولا لغيره من الولاة نهاية ومغنى (قوله من مجلس به الخ) صادق باخذ المستحق للجلوس به لسبقه وقياس تجوز اخذ العوض على النزول عن الوظائف تجوز به فلنأمل اه سيد عمر اقول لعل الاول هو المتيقن فان الثانى يخرج به مرور الزمان من الاشتراك الى الاختصاص بل الى التملك كما هو المشاهد (قوله مطلقا) اى سواء كان يبيع ام لا لاستدعاء البيع تقدم الملك وهو منتف ولو جاز ذلك لجاز بيع الموات ولا قائل به نهاية ومغنى (قوله زاعمين انه) اى ما اخذوا عوضه اه ع ش والاولى اى ذلك البعض (قوله لان الاصح عندنا جواز اقطاع) قدمت في باب الصلح انه نقل الشيخان في الجنابات عن الاكثرين ان للامام مدخلا في اقطاع الشوارع وانه يجوز للمطعم ان يبنى فيه ويتملكه وان الشارح اجاب عنه في شرح الارشاد بانه على تقدير اعتماده والافكلامهما في باب الصلح مصرح بخلافه محمول على ما زاد من الشارع على الموضوع المحتاج اليه للطروق بحيث لا يتوقع الاحتياج اليه بوجه ولو وجهه ولو قطع اهنا ولو قطع اهنا لاه الامام جاز لا بعوض ولا تملك اهنا (قوله ضابطه) بالاحياء ويجوز الارتفاق ايضا لغير الشارع كالحجارى انزول المسافر من ان لم يضر انزول بالمارة اه (قوله وحكى الاذرى قوانين) عبارة المغنى واما الارتفاق بافنية المنازل فى الاملاك فان اضر ذلك باصحابها منعوا من الجلوس فيها لا باذنهم والافان كان الجلوس على عتبة الدار لم يحز الجلوس الا باذن مالكها وله ان يقيم ويجلس غيره ولا يجوز اخذ اجرة على الجلوس في فناء الدار ولو كانت الدار ملحجور عليه لم يحز لوليه ان باذن فيه وحكم فناء المسجد كفناء الدار اه وعبارة الجبرمى عن القليوبى ومثله اى الشارع حرر الدار وافئيتها واعتابها فيجوز المرور منها والجلوس فيها وعليها ولو لنحو بيع ولا يجوز اخذ عوض منهم على ذلك وإن قلنا بالاعتماد ان الحرر مملوك اه وهى مخالفة لما مر عن المغنى في مسئلة الجلوس على العتبة (قوله التى لا يدري كيف صار الشارع الخ) في هذا الكلام اشعار بان كلامه في المنازل التى في الشارع فراجع اه سم اقول ظاهرا ما رآنا فاعن المغنى والقليوبى الاطلاق وعدم تقييد المنازل بكونها في الشارع (قوله محرم على مقتضى زماننا وحاكم الخ) لان الاجتهاد انقطع بعد المائة السادسة كما سيصرح به الشارح اه كرى (قوله وانما يتجه ذلك) اى ما قاله الاذرى والشيخ (قوله هذا) اى قوله وانما يتجه ذلك الخ (قوله ضابطه) اى الاجماع الفعلى (قوله اجماع مجتهدى عصر الخ) هل المراد بالاجتهاد المطلق المستقل او ولو المنتسب محل تأمل فان اريد الاول اتضح قوله وانما يتجه الخ وان اريد ما يعنى الثانى فتعقيب كلام الاذرى وغيره محل تأمل لا سيما مع تقرير ما افاده بقوله نعم ما ثبت اه سيد عمر (قوله مع عليهم به وعدم انكارهم له الخ) اقول

لان الاصح عندنا جواز اقطاع الارتفاق بالشارع اى بما لا يضر منه بوجه قدمت في باب الصلح انه نقل الشيخان في الجنابات عن الاكثرين ان للامام مدخلا في اقطاع الشوارع وانه يجوز للمطعم ان يبنى فيه ويتملكه وان الشارح اجاب عنه في شرح الارشاد بانه على تقدير اعتماده والافكلامهما في باب الصلح مصرح بخلافه محمول على ما زاد من الشارع على الموضوع المحتاج اليه للطروق بحيث لا يتوقع الاحتياج اليه بوجه ولو وجهه ولو قطع اهنا ولو قطع اهنا لاه الامام جاز لا بعوض ولا تملك اهنا (قوله ضابطه) بالاحياء ويجوز الارتفاق ايضا لغير الشارع كالحجارى انزول المسافر من ان لم يضر انزول بالمارة اه (قوله وحكى الاذرى قوانين) عبارة المغنى واما الارتفاق بافنية المنازل فى الاملاك فان اضر ذلك باصحابها منعوا من الجلوس فيها لا باذنهم والافان كان الجلوس على عتبة الدار لم يحز الجلوس الا باذن مالكها وله ان يقيم ويجلس غيره ولا يجوز اخذ اجرة على الجلوس في فناء الدار ولو كانت الدار ملحجور عليه لم يحز لوليه ان باذن فيه وحكم فناء المسجد كفناء الدار اه وعبارة الجبرمى عن القليوبى ومثله اى الشارع حرر الدار وافئيتها واعتابها فيجوز المرور منها والجلوس فيها وعليها ولو لنحو بيع ولا يجوز اخذ عوض منهم على ذلك وإن قلنا بالاعتماد ان الحرر مملوك اه وهى مخالفة لما مر عن المغنى في مسئلة الجلوس على العتبة (قوله التى لا يدري كيف صار الشارع الخ) في هذا الكلام اشعار بان كلامه في المنازل التى في الشارع فراجع اه سيد عمر (قوله مع عليهم به وعدم انكارهم له الخ) اقول

(٢٨ - شروانى وابن قاسم - سادس) ذكرت هذا لان الاذرى وغيره كثير ما يعترضون الشيخين والاصحاب بان الاجماع

الفعلى على خلاف ما ذكره فاذا علمت ضابطه الذى ذكرته لم يرد عليهم الاعتراض بذلك لانه لا يعلم ان ذلك اجماع مجتهدى عصر

اولا نعم ما ثبت فيه ان العامة تفعله وجرت ادصار المجتهدين عليه مع عليهم به وعدم انكارهم له يعطى حكم فعلهم كما هو ظاهر فتأمل

(وله تظليل مقعده) فيه (بيارية) بتشديد (٢١٨) الياء منسوج به صب كالحصير (وغيرها) مما لا ضرر فيه اى عرفا كما هو ظاهر على المارة

مثل هذا إجماع سكوتى وقد صرحوا بجواز مخالفته للتأهل فليتام له اسم قول الماتن (وله تظليل الخ) أى للجالس فى الشارع تظليل موضع قعوده فى الشارع اه معنى قول الماتن (وله تظليل الخ) قد يشمل إطلاقه الذى ولا يبعد أن يفصل بين التظليل بمثبت فيمتنع كالجناح وغيره ككثوب مع ازالتها عند انتهاء الحاجة اليه بلا تضيق فلا يمتنع مر سم على حج أقول وقد يفرق بأن الجناح استعلاء من يمر تحته من المسلمين فمنع منه بخلاف ما يظلل به فحيث جاز له الانتفاع به فالقياس جواز ه مطلقا بالثبت وغيره وايضا ان محل الجناح ملك فيدوم حتى بعد موت المخرج له لا ينتقل لورثته ولا كذلك ما هنا اه عرش (قوله فيه) اى الشارع (قوله) بتشديد الياء) كافي الدقائق وحكى تحفة باو يختص الجالس بمحله ومحل امتعته ومعاملته وليس لغيره ان يضيق عليه فيه بحيث يضرب به فى الكيل والوزن والاخذ والعطاء وله ان يمنع واقفا بقربه ان منع رؤية متاعه او وصول المعاملين اليه وليس له منع من قهول يبيع مثل متاعه إذ الميزانحه فنيا يختص به من المرافق المذكورة معنى ونهاية (قوله) مما لا ضرر فيه) إلى الماتن فى المغنى الا قوله اى عرفا كما هو ظاهر وإلى التنبيه فى النهاية (قوله) دون نحو بناء) فلو كان مثبتا ببناء كالدكة امتنع نهاية معنى قال عرش قوله مر ببناء مفهومه انه إذا كان بغير بناء جاز لكل من المسلم والذى فعله وفيه ما ذكرناه ثم ما ذكر من امتناع الاثبات ببناء صريح فى انه لا فرق بين بنائه للملك وبنائه للارتفاق وفى كلام سم على حج استنباطا من كلام الروض ان بناء البيوت فى حريم الانهار وفى منى إذا كان للارتفاق لا يمتنع وهو مخالف لما اقتضاه هذا الكلام بل لنصر بحمهم بامتناع بناء المساجد فى حريم الانهار لانها لا تعقل للملك اه (قوله) قدم السابق) اى ولو ذميا كما هو ظاهر لوجود المرجح وهو السابق ونقل مثله عن شيخنا الزيدى اه عرش (قوله) لنحو استراحة الخ) وكذا لو كان جوا او هو من بقعد كل يوم فى موضع من السوق فانه يبطل حقه بمفارقة اه نهاية (قوله) وان الفه) حقه ان يؤخر عن يبطل حقه قول الماتن (بطل حقه) اى بمفارقته له لاعتراضه عنه اه معنى (قوله) تنبيه ما فهمه الخ) ليتامل حاصل هذا التنبيه فانه لا يتخلو عن غرابة إذ الكلام فى الشارع الذى يمتنع تملكه اه سيد عمر اى فاقام قرينة ظاهرة فى ارادة خصوص اقطاع المنفعة فقط فلا افهام ولا نظر (قوله) خاص باقطاع المنفعة فقط) كافي الشارع الذى الكلام فيه لما تقدم من امتناع التملك فيه على ما فيه مما قدمته اه سم (قوله) اى عدم الرد الخ) تقدم عن المغنى قبيل الفصل خلافا ونقله نقل المذهب (قوله) اى من محل جلوسه) إلى قول الماتن ولو جلس فى النهاية قوله والواو بمعنى او وقوله وقيل إلى وافهم وقوله ومحل إلى وجلس الطالب قول الماتن (ليعود) ويصدق فى ذلك يمينه ما لم تدل قرينة على خلافه اه عرش (قوله) لم يبطل حقه) فاذا فارق بالميل فليس لغيره من احمته فى اليوم الثانى وكذا الاسواق التى تقام كل اسبوع او فى كل شهر مرة اه معنى (قوله) حقه) إلى قول الماتن ولو جلس فى المغنى لا قوله ولازم لما قبله وقوله والواو بمعنى او وقوله وقيل إلى وافهم وقوله ومحل إلى وجلس الطالب (قوله) فى شهر الخ) اى او سنة اه نهاية فاذا اتخذ فيه مقعدا كان احق به فى النوبة الثانية اه معنى (قوله) ولغيره الجلوس فى مقعده الخ) ظاهره وان كان جلوسه هو

صرحوا بجواز مخالفته للمأهل فليتام له (قوله) فى الماتن وله تظليل مقعده الخ) قد يشمل إطلاقه الذى ولا يبعد ان يفصل بين التظليل بمثبت فيمتنع كالجناح وغيره ككثوب مع ازالتها عند انتهاء الحاجة بلاقضيق فلا يمتنع مر (قوله) ويتجه) اى من احد احتمالين حكاهما الخوارزمى واعتمد هذا مر (قوله) لو كان احدهما مسلما قدم) اعتمده مر (قوله) قدم السابق) ظاهره ولو ذميا وقد يقال يعارض سبقه اسلام المتأخر الذى اقتضى ترجيحه عند المعية (قوله) والوجه أن هذا خاص باقطاع المنفعة فقط) كافي الشارع الذى الكلام فيه لما تقدم من امتناع اقطاع التملك فيه على ما فيه مما قدمته اه (قوله) ولغيره الجلوس فى مقعده مدة غيبته ولو لمعامله) ظاهره وإن كان جلوسه هو باقطاع الامام وهو قضية صنع الروضة لانه بعد ان حكى خلافا فى بقاء حقه عند مفارقتة من جملة قوله وقالت طائفة ان جلوس باقطاع الامام لم يبطل بقيامه الخ

كثوب لا اعتياده دون نحو بناء ويتجه جواز وضع سرير لم يضيق به (ولو سبق اليه) اى موضع من الشارع (اثنان) وتنازعا ولم يسعها معا كما هو ظاهر (أقرع) بينهما وجوبا إذ لا مرجح ومن ثم لو كان احدهما مسلما قدم لان انتفاع الذى بدارنا لتمامه وبطريق التبع لنا وان ترتبا قدم السابق (وقيل يقدم الامام) أحدهما (برأيه) أى اجتهداه كمال بيت المال (ولو جلس) فى الشارع لنحو استراحة بطل حقه بمجرد مفارقتة وان نوى العود او (لمعامله) أو صناعة بمحل وان الفه) ثم فارق تارك الحرفة او منتقلا إلى غيره بطل حقه) منه ولو مقطعا كما يحتمل الاذرى لاعتراضه عنه (تنبيه) ما فهمه من جواز الاعتراض للقطع مطلقا فيه نظر والوجه أن هذا خاص باقطاع المنفعة فقط اما مقطع الرقبة فهو بالقبول اى عدم الرد فيما يظهر اخذا بما يأتى فى النذر ملكه فلا يزول ملكه بالاعتراض عنه (وان فارق) أى محل جلوسه الذى الفه ولو بلا عذر (ليعود) اليه الحق به ما لو فارق بلا قصد عود ولا عدمه (لم

يبطل) حقه لخبر مسلم إذا قام أحدكم من مجلسه ثم رجع اليه فهو أحق به ويمجرى هذا فى السوق الذى يقام فى كل شهر مرة مثلا ولغيره الجلوس فى مقعده مدة غيبته ولو لمعامله (الا أن تطول مفارقتة) ولو لعذر وان ترك فيه متاعا

بإقطاع الامام وهو قضية صنع الروضة اه سم قول المتن (بحيث ينقطع الخ) ينبغي أن يكون المراد أن تمضي مدة من شأنها أن تنقطع الآلاف فيها وان لم ينقطعوا بالفعل سم على منعه اه عش (قوله) هو لازم لما قبله فيه نظر اذ قد ينقطعون عنه لعدم حضوره ولا بالفون غيره بل ينتظرون عوده ليعودوا الى معاملته اه سم وقد يجاب بان ما ذكره الشارح هو الغالب بل قد يقال ماداموا ينتظرونه لا يقال انقطع الآلاف اه عش قول المتن (ومن الف من المسجد وموضع الخ) ولغيره الجلوس في مقعده وتدرسه مدة غيبته التي لا يبطل حقه بها لثلاثه تعطل منفعة الموضع في الحال وكذا حال جلوسه لغير الاقراء والافتاء فيما يظهر لانه انما يستحق الجلوس فيه لذلك لا مطلقا شرح مر اه سم قول المتن (ويقريه) خرج ما لو جالس لقراءة القرآن فلا يصير أحق به ومثل ذلك قراءة الأسباع التي تفعل بالمساجد ما لم يكن الشارط لمحل عينه الواقف للمسجد قال سم على حج قد يشمل اى قول المصنف ويقريه تعليم القرآن بحفظه في الألواح اه وهو ظاهر اه عش عبارة البجيرمي وخرج بذلك من يقرأ ما يحفظه او يقرأ في مصحف وقف او يقرأ نحو سبع فينقطع حقه بمقارنته ومثله من جلس لذكر نحو ورد او صلاة على النبي ﷺ ولو في نحو ليلة جمعة مع جماعة فليؤني اه وسياق في الشرح ما يوافق (قوله) او علمائهم (قوله) كالحديث والفقه او الله كنحو وصرف ولغة اه معنى (قوله) والواو بمعنى او) او بمعناها والغرض مجرد التمثيل اه سم قول المتن (كالجالس الخ) على حذف فاء الجزاء كما اشار اليه المغني بقوله حكمه كالجالس الخ (قوله) ما مر من التفصيل) وليس من الغيبة المبطل ترك الجلوس فيه في الايام التي جرت العادة بيطالتها ولو اشهر ا كما هو العادة في قراءة الفقه في الجامع الازهر وما لا ينقطع به حقه ايضا ما لو اعتاد المدرس قراءة الكتاب في سنتين وتعلق غرض بعض الطلبة بحضور النصف الاول في سنته فلا ينقطع حقه بغيبته في الثاني اه عش واقره الحنفى (قوله) وقيل يبطل الخ) عبارة النهاية وما ذكره المصنف في المسجد هو المنقول في الروضة وأصلها عن العبادي والغزالي وقال الشيخان أنه أشبه بما أخذ الباب ونقله في شرح مسلم عن الاصحاب وهو المعتمد وان نوزع فيه اه (قوله) وافهم المتن انه لا يشترط اذن من الامام) وهو كذلك ولو لمسجد كبير او جامع اعتيد الجلوس فيه باذنه في وجه الوجهين لقوله تعالى وان المساجد لله فلا تدعوا مع الله احدا نهاية ومعنى (قوله) والاشترط) خلافا للنهاية والمعنى كما مر انفاو وافقا لشرح الروض (قوله) بمحل) في مدرسة او مسجد اه معنى (قوله) بين يدي المدرس) اى او المعيد ويظهر او المرشد في التوجه (قوله) كذلك) اى كاجلوس للاقراء او الافتاء او كاجلوس في الشارع (قوله) او افاد الخ) ظاهر اطلاقهم ولو مسائل قليلة او مسئلة فليأمل اه سيد عمر (قوله) والا) اى بان كان لا يفيد ولا يستفيد اه معنى (قوله) جلوسا جائزا) ذكره عش عن الشارح واقره (قوله) لا كتخلف المقام) اى كاجلوس خلف المقام وادخل

قال واذ قلنا بالاول فأراد غيره الجلوس فيه مدة غيبته ولو للبعاملة وذكر ما حاصله جواز الجلوس لغيره مدة غيبته ولو للبعاملة نعم في التنبيه خلاف ذلك حيث قال فان اقطع الامام من ذلك صار المقطع احق بالارتفاق به فان نقل عنه فاشبه لم يكن لغيره ان يقعد فيه اه وذكر قبل ذلك الجواز فيما اذا كان الجلوس بغير اقطاع فليأمل (قوله) هو لازم لما قبله) فيه نظر اذ قد ينقطعون عنه لعدم حضوره ولا بالفون غيره بل ينتظرون عوده ليعودوا الى معاملته (قوله) في المتن ومن الف من المسجد وموضع الخ) ولغيره الجلوس في مقعده ومحل تدرسه مدة غيبته التي لا يبطل حقه بها لثلاثه تعطل منفعة الموضع في الحال وكذا حال جلوسه لغير الاقراء او الافتاء فيما يظهر لانه انما يستحق الجلوس فيه لذلك لا مطلقا شرح مر (قوله) في المتن ويقريه) قد يشمل تعليم القرآن لحفظه في الألواح (قوله) والواو بمعنى او) او بمعناها والغرض مجرد التمثيل (قوله) في المتن كالجالس في شارع لمعاملة) وافهم كلام المصنف عدم اشتراط اذن الامام وهو كذلك ولو بمسجد كبير او جامع اعتيد الجلوس فيه باذنه في احد الوجهين لقوله تعالى وان المساجد لله فلا تدعوا مع الله احدا شرح مر (قوله) والاشترط) هو احد وجهين بل ترجيح في الروض وفي شرحه انه الاوجه والثاني

بحيث ينقطع معاملوه عنه
ويألفون غيره) هو لازم
لما قبله فيبطل حقه حيث
ولو مقطعا كما في أصل
الروضة وان أطالوا في
رده لا تنفاه غرض تعين
الموضع من كونه يعرف
فيعامل (ومن الف من
المسجد موضعا يفتى فيه
ويقريه) فيه قرآنا وعلماء
شرعيا أو آله له والواو
بمعنى أو (كالجالس في
شارع لمعاملة) ففيه ما مر
من التفصيل لان له غرضا
في ملازمة ذلك الموضع
ليألفه الناس (وقيل يبطل
حقه) لقيامه وأطالوا في
ترجيحه نقلا ومعنى وافهم
المتن أنه لا يشترط اذن
الامام ومحل ان لم يعتد
والا اشترط وجلوس
الطالب بمحل بين يدي
المدرس كذلك ان أفاد أو
استفاد فيختص به والا
فلا (ولو جلس فيه جلوسا
جائزا لا كتخلف المقام
المانع للطائفتين من فضيلة
سنة

الطواف ثم فانه حرام على
الوجه وبه جزم غير واحد
والحقوا به بسط السجادة
وان لم يجلس قالوا ويعزر
فاعل ذلك مع العلم بمنعه
ونوزع في تحريم الجلوس
بما لا يجدى ومنه التردد
في المراد بخلف المقام ويرد
بان المراد به ما يصدق عليه
ذلك عرفا كما هو ظاهر وانه
موضع من المسجد فكيف
يعطل عما وضع المسجد له
وان صلاة سنة الطواف
لا تختص به ويرد بانه امتاز
عن بقية أجزاء المسجد
بكون الشارع عينه من
حيث الافضية لهذه الصلاة
ووقوف امام الجماعة فيه
فلم يجز لاحد تفويته بجلوس
بل ولا صلاة لم يعينه الشارع
لهما من حيث الافضية
وانه يلزم عليه تعطيل محل
من المسجد عن العبادة فيه
لا احتمال فعل عبادة أخرى
ويرد بان محل التحريم كما
تقرر في الجلوس فيه في
وقت يحتاج الطائفون
لصلاة سنة الطواف فيه
والكلام في جلوس غير
دعاء عقب سنة الطواف
لان من توابها (لصلاة) ولو
قبل دخول وقتها وظاهر
ان مثلها كل عبادة قاصر
نفعها عليه كقراءة أو ذكر
صار أحق به

بالكاف الجلوس تحت الميزاب ونحوه بما عينه الشارع له صلاة الطواف من حيث الافضية (قوله لا خلف
المقام المانع الخ) اقول وكما يمنع من الجلوس خلف المقام على ما ذكر يمنع من الجلوس في المحراب وقت
صلاة الامام فيه وكذا من الجلوس في الصف الاول اذا كان جلوسه يمنع غيره من الصلاة فيه او يقف الصف
عن المصلين ولا يبعد ان يلحق بذلك ما لو اعتاد الناس صلاة الجماعة في موضع من المسجد مع امكانه في غيره
فينعج منه من اراد الجلوس فيه في وقت يفوت على الناس الجماعة فيه اه ع ش عبارة السيد البطاح في
شرح مناسك الشيخ محمد صالح الرئيس ويحرم بسط السجادة والجلوس في المحل الذي كثر طرق الطائفتين
له لاجل سنة الطواف وبزعم من جلس في ذلك على وجه يمنع غيره من الصلاة خلفه حيث كان عالما عامدا
وينهى السجادة بنحو رجله ومثل المقام تحت الميزاب والصف الاول والمحراب عند اقامة الصلاة وحضور
الامام ومثل ذلك الروضة الشريفة لان في ذلك تحجرا للبقعة الفاضلة المطلوب فيها الصلاة (قوله فانه) اي
الجلوس خلف المقام المانع الخ (قوله وبه جزم) اي بالتحريم (قوله والحقوا به) اي بالجلوس خلف
المقام (قوله ذلك) اي الجلوس (قوله بما لا يجدى) متعاقب نوزع (قوله ومنه) اي بما لا يجدى (قوله
الترديد في اراد الخ) يعني ان التحريم يجعل الناس مترددين في الموضع الذي يراد بخلف المقام فلا تعين
لموضع حتى يتعلق به التحريم اه كرى (قوله ما يصدق عليه ذلك عرفا) وضبطه بعض المناشرين بثلاثمائة
ذراع اخذاه من مقام المأموم مع الامام اه الشيخ محمد صالح (قوله وانه) وضع الخ كقوله به وداه يلزم الخ
معطوف على ما من قوله بما لا يجدى ش اه سم ويصح طنهما على قوله التردد بل هو الاقرب (قوله
وان صلاة سنة الطواف الخ) حال من نائب فاعل يعطل (قوله ووقوف امام الخ) أي ولو قوف الخ (قوله
تفويته) اي ما ذكر من صلاة الطواف ووقوف الامام ويجوز ارجاع الضمير الى خلف المقام (قوله لم يعينه
الشارع لها) كصلاة النفل مثلا والجلوس للاعتكاف مثلا اه سيد عمر (قوله لهما) اي الجلوس والصلاة
(قوله في الجلوس فيه الخ) خبر ان (قوله والكلام الخ) مستأنف (قوله لانه الخ) علة لاستثناء جلوس
الدعاء والضمير للدعاء قول المتن (لصلاة) واستماع حديث او وعظ اه نهاية زاد المعنى او قراءة في لوح
مثلا وكذا من يطالع منفرد بخلاف من يطالع لغيره اه قال ع ش قوله مر أو استماع حديث الخ خرج
بالاستماع ما لو جلس لتعلمه بان قراه على وجه يبين فيه العلل ومعاني الاحاديث فانه حينئذ من العلم الشرعي
وقد تقدم ان الجالس له يصير احق به ومثله في عدم الاستحقاق بالطريق الاولى ما اعتاده بعض الفقهاء من
اتخاذ موضع من المسجد للذكر في كل جمعة مثلا فاذا اجتمعوا نظران ترتب على اجتماعهم على الهيئة
المخصوصة تشويش على اهل المسجد في صلاتهم او قراءتهم منعوا مطالقا والام يمنعوا ماداموا مجتمعين فيه
فان فارقه سقط حقهم حتى لو عادوا في نظيره من الجمعة الاخرى فوجدوا غيرهم سبقهم اليه لم يجز لهم اقامته منه
اه (قوله ولو قبل دخول وقتها) كذا في النهاية والمعنى (قوله كل عبادة قاصر الخ) منه الاعتكاف وسيأتي
ما فيه اه سم (قوله كقراءة الخ) مع قوله الاتي فلو فارقه الخ يفيد ان من جلس في موضع لقراءة أو ذكر
ثم فارقه الحاجة ليعود لم ينقطع حقه وله ان يقيم من جلس مكانه في ذلك الوقت الذي اراد شغله بتلك القراءة لاني
وقت آخر فليتامل سم على حج اقول ومنه ما اعتيد من القراءة في المصاحف التي توضع في يوم الجمعة
او رمضان وغيرهما فلو احدث من يريد القراءة فيه فقام ليتطهر لم يطل حقه منه في ذلك الوقت وان لم يترك
متاعه فيه بخلاف ما لو انتهت قراءته في يوم ففارقته ثم عاد فلا حق له اه ع ش (قوله صار احق به الخ) جواب
لا يشترط لان المساجد لله تعالى واعتمده مر (قوله وانه موضع الخ) هو كقوله به وداه يلزم الخ معطوف
على ما من قوله بما لا يجدى شرح مر (قوله في المتن لصلاة) او استماع حديث او وعظ سواء كان له عادة
بالجلوس بقرب كبير المجلس وانتفع الحاضرون بقربه منه لعلبه ونحوه ام لا كما رجحه في الروضة شرح مر
(قوله كل عبادة قاصر نفعها اليه) منه الاعتكاف وسياتي ما فيه (قوله كقراءة) هذا مع قوله الاتي
فلو فارقه الخ يفيد ان من جلس في موضع من المسجد لقراءة أو ذكر ثم فارقه الحاجة ليعود لم ينقطع حقه وله

بل ورد النهى عنه وحيث
فلا نظر لافضلية الصف
الاول لان ذلك لم ينحصر
في بقعة بعينها ولا لافضلية
القرب من الامام او جهة
اليمين وان انحصر في موضع
بعينه لما تقرر من النهى
الشامل لهذه الصورة فزال
اختصاصه عنها لمفارقتها
بعد الصلاة حتى لا يالفها
فيقع في رياء ونحوه وبه
يفرق بين هذا وما مر في
مقاعد الاسواق اذ اعيان
البيع فيها مقصودة يختلف
بها الغرض ولا كذلك هنا
واما الجواب بأنه لو ترك له
موضعه لزم ادخال نقص
بقطع الصف لولم يأت إلا
بعد الاحرام فيرد بأنه يلزم
قائله التفرقة بين مجيئه قبل
الاقامة فيبقى حقه وبين ان
يتأخر عنها فيبطل حقه وهم
لم يقولوا بذلك (فلو فارقة)
ولو قبل دخول الوقت على
الالوجه (الحاجة) كاجابة
داع وتجديد وضوء
(ليعود) أو لا بقصد شيء
فما يظهر أخذاً مما مر
ويحتمل الفرق (لم يبطل
اختصاصه في تلك الصلاة
في الاصح) فيحرم على غيره
العالم به الجلوس فيه بغير
اذه او ظن رضاه كما هو
ظاهر (وان لم يترك ازاره)
فيه لخبر مسلم السابق آتفا
نعم ان اقيمت الصلاة

قول المتن ولو جلس فيه (قوله فيها) اي في الصلاة ونحوها مما مر (قوله ولو صديا) الى قوله واما الجواب
في المعنى لا لقوله اوجبة اليمين الى وبه يفرق وإلى قول المتن ليعود في النهاية (قوله في صلاة الخ) اي
ونحوها مما مر اه نهاية (قوله للصلاة) اي ونحوها (قوله وحيث) اي حين اذ ورد النهى عنه (فلا
نظر الخ) هذا جواب عن اعتراض الرافعي بان ثوابها في الصف الاول اكثر اه نهاية (قوله اوجه اليمين)
عطف على القرب (قوله لما تقرر الخ) ولان له طريقا إلى تحصيله بالسبق الذي طلبه الشارع اه معنى
(قوله لهذه الصورة) اي القرب اوجه اليمين (قوله عنها) اي البقعة (قوله لما يالفها الخ) الاولى تعلقه
بقوله غير مطلوب بل ورد النهى عنه ويحتمل انه متعلق بقوله فزال اختصاصه الخ (قوله وبه يفرق) اي
بعد اختلاف بقاع المسجد الذي افاده النهى المذكور عبارة النهاية وفارق مقاعد الاسواق بان غرض
المعاملة يختلف باختلافها والصلاة يبقاع المسجد لا تختلف اه (قوله مقصود يختلف بها الغرض) اي مع
عدم النهى اه سم (قوله واما الجواب) اي عن اعتراض الرافعي المشار إلى رده بقوله السابق وحيث فلا
نظر الخ (ادخال نقص) اي في الصلاة فان تسرية الصف من تمامها ومجيئها في اثناها لا يجبر الخلل الواقع
في اولها اه نهاية (قوله قائله) اي ذلك الجواب (قوله ولو قبل دخول الوقت) اي وقرب دخول وقته
بحيث يعد منتظر للصلاة حلي زاد القليوبي لا نحو بعد صبح لا انتظار ظهر لان استمرار جالس اه بجري
(قوله على الالوجه) وفاقا للمعنى والنهاية (قوله وتجديد وضوء) وقضاء حاجة ورعاف نهاية ومعنى ومثلها
فيما يظهر حضور الدرس والطواف والاكل والشرب (قوله اخذا مما مر) اي في الجلوس في الشارع
اه سم قول المتن (في تلك الصلاة) وما الحق بها اه نهاية اي بما اعتيد فعله بعد الصلاة من الاشتغال بالاذكار
ونحوها والمراد منه استماع الحديث والوعظ ونحوهما ومثله ما لو اراد صلاة الضحى او الوتر ففعل بعضها ثم
طرات له حاجة فلا ينقطع حقه بذهابه اليها الا انها كلها تعد صلاة واحدة وينبغي ان النقل المطلق مثل ذلك
عش (قوله فيحرم) الى قوله كما يفهمه في النهاية (قوله فيحرم على غيره الجلوس فيه الخ) وينبغي ان المراد
الجلوس على وجه منعه منه اذا جاء اما اذا جلس على وجهه انه اذا جاء قام له عنه فلا وجه لمنعه من ذلك سم على
حيح اقول وينبغي ان محله حيث لم يؤد جلوسه فيه إلى امتناع الاول من المجيء له حياء او خوفا والامتناع اه
عش (قوله لخبر مسلم السابق الخ) وقول الزركشي ينبغي ان يستثنى من حق سبق ما لو قعد خلف الامام
وايس اه لا للاستخلاف او كان ثم من هو احق منه بالامامة فيؤخر ويقدم الاحق موضعه لخبر ليلى منكم
اولو الاحلام والنهى ممنوع اذ الصبي اذ سبق إلى الصف الاول لا يؤخر اه معنى وكذا في النهاية إلا انه علل
بقوله اذ الاستخلاف نادر ولا يختص بمن هو خلفه وكيف يترك حق ثابت لمتوهم على ان عموم كلامهم صريح
في رده ولا شاهد له في الخبر اه (قوله نعم) الى قوله من غير ان يرفعه في المعنى (قوله فالوجه كما يحتمل
الاذرعى سد الصف الخ) وان علم حضوره فيها لانه لا يجبر الخلل الواقع قبله اه بجري عن القليوبي
(قوله اي وان كان الخ) عبارة النهاية ولا عبرة كما افهمه كلام المصنف بفرش سجادة له قبل حضوره
فللغير تحيتها برجله من غير ان يرفعه الخ (قوله اي وان كان له سجادة فينجح الخ) ولو قيل بحرمة فرش
له قبل حضوره كما يفعل بالروضة الشريفة وخلف المقام لم يعد لافيه من التضييق وتحجير المسجد اه
نهاية (قوله بسجادة) اي بسطها في مسجد مثلاً ومضى او بسطت له اه معنى (قوله من غير ان يرفعهما بها)

أن يقيم من جلس مكانه في ذلك الوقت الذي اراد شغله بتلك القراءة لافي وقت آخر فليتلأمل (قوله مقصودة
يختلف بها الغرض) اي مع عدم النهى (قوله واما الجواب بأنه لو ترك الخ) فديعتبر المحجب المظنة فلا
يرد عليه ما اورده الشارح (قوله اخذا مما مر) اي في الجلوس في الشارع (قوله في المتن في تلك الصلاة)
وما الحق بها شرح مر (قوله فيحرم على غيره العالم به الجلوس الخ) كذا شرح مر وينبغي ان المراد
الجلوس على وجه منعه منه اذا جاء اما اذا جلس على وجهه انه اذا جاء قام له عنه فلا وجه لمنعه من ذلك (قوله

(الح) قضيته عدم جواز ذلك (قوله لئلا تدخل الخ) يقتضى خلافه وهو الظاهر لانها وضعت بغير حق فلا مانع من ازالته وان دخلت في ضمانه اه ع ش (قوله لورفعه) اي الشيء المطروح (قوله هذا) اي قول المتولى (قوله وفيه نظر) اي التأييد بما ذكر (قوله لان صورتها) اي السجادة (من - زيات الخ) اي في تأييد قول المتولى بما صادرة (قوله بما ذكر فيها) اي السجادة (قوله فيكون) اي ما ذكر فيها (قوله اما اذا فارقه لالعذر الخ) محترز قول المتن لحاجة ليعود (قوله لا ليعود) قياس ما بحثه ان يقول بقصد ان لا يعود اه سيد عمر (وله وخرج بالصلاة) الى المتن في النهاية والمغنى الا قوله فائدة الى ويمنع (قوله فان لم ينو مدة الخ) قديوخذ من هذا التفصيل في الاعتكاف انه لو جلس لقراءة مثلاً فان لم ينو قدر ابطل حقه بمفارقه والالم يطل بذلك بل يبقى حقه الى الايتان بما قصده وان خرج لحاجة وعاد اه سم قوله وان خرج الخ المناسب اسقاط الواو (قوله بطل حقه بخروجه) ظاهره وان نوى العود حالة الخروج وقدم في باب الاعتكاف انه اذا خرج على نية ان يعود لم يحتج الى تجديد نية اذا عاد وعليه فينبغي ان لا يطل حقه في هذه الحالة اه ع ش (قوله والالم يطل الخ) عبارة المغنى ولو نوى اعتكاف ايام في المسجد فخرج لما يجوز الخروج له في الاعتكاف وعاد كان احق بموضعه وخروجه لغير ذلك ناسيا كذلك كما بحثه شيخنا اه وقوله وخروجه الخ في النهاية مثله (قوله وكأنه) اي افتاء الفقهاء (قوله اذا صانهم) اي كأملي التميز (قوله ويمنع) اي ندبا اه سم عبارة المغنى والنهاية ويندب منع من مجلس في المسجد لمبايعة وحرقة اذ حرمته تاتي اتحاد حانوا ولا يجوز الار تفارق بحرم المسجد اذا اضر باهله ويندب منع الناس من استطرار حلق القراء والفقهاء في الجوامع وغيرها توقيهاهم اه قال ع ش قوله من مجلس اي مثلاً وقوله او حرقة اي لا تليق بالمسجد كحياطة بخلاف نسخ كتب العلم ونحوها وقوله ولا يجوز الار تفارق اي يحرم جلوسه حينئذ للاضرار المذكور اه وقوله بخلاف نسخ الخ قديوخذ الف قول السيد عمر مانصه قوله لنحو بيع صادق ببيع الكتب والمصاحف وقوله وحرقة صادق بالكتاب وهو واضح فيها وان عمت بهما البلوى اه الا ان يحمل الاول على النسخ لنفسه بلا قصد نحو البيع او لغيره بلا قصد عوض ويحمل الثاني على خلافه وعلى نسخ نحو العروض والقصص الغير الصادقة قول المتن (ولو سبق رجل) اي مثلاً (قوله فيعمل فيها الخ) يعني لو قال شخص جعلت هذه البقعة زاوية يعمل بعرف عملها بان الزاوية تطلق في ذلك على اي منها اه كردى (قوله وفيه شرط) الى الفصل في النهاية الا قوله وهى بالعجمية ديار الصوفية (قوله وفيه الخ) اي من سبق الى ذلك قول المتن (او صوفى) وهو واحد الصوفية اه مغنى (قوله هى بالعجمية الخ) عبارة المغنى وهو مكان الصوفية اه (قوله ديار الصوفية) الاولى ان يقال هى للصوفية كالمدرسة للعلماء لانه ادار عظيمة تشتمل على محل متسع يجتمع فيه الشيخ ومريدوه للصلاة ونحوها وعلى اماكن مختصرة تختل فيها كل شخص على انفراد له للذكر ونحوه ويشبه انها ترادف الزاوية عند العرب وكان اصلها خانة آكاه ومعناه بيت صاحب الحضور والشعور لان الذين هم اهلها حقيقة استشعروا حقيقة الامر على ما هو عليه ثم تحققوا وقاموا بقضية ما عرفوا اه سيد عمر (قوله وان لم يترك متاعا ولا نائباً) ولم ياذن الامام اه نهاية عبارة المغنى سواء اختلف فيه غيره ام متاعه ام لا وسواء ادخله باذن الامام ام لا الا ان

عليه حينئذ لكن خالفه المتولى فقال لورفعه برجله ليعرف جنسه ولم ياخذ فضاع لم يضمه لانه لم يحصل في يده وايد شارح هذا بان رفع السجادة برجله غير مضمّن اه وفيه نظر لان صورتها من جزئيات ماقاله المتولى الا ان يثبت عن الاصحاب انهم صرحوا بما ذكر فيها فيكون مضعفا لما فهمه كلام البغوي اما اذا فارقه لالعذر او به لا ليعود فيطل حقه مطلقا وخرج بالصلاة جلوسه لا اعتكاف فان لم ينو مدة بطل حقه بخروجه ولو لحاجة والالم يطل حقه بخروجه اثناء الحاجة (فائدة) افق الفقهاء يمنع تعليم الصبيان في المسجد لان الغالب اضرارهم به وكأنه في غير كأملي التميز اذا صانهم المعلم عملاً يليق بالمسجد ويمنع جالس به اتخذه لنحو بيع او حرقة ومستطرق للحققة علم (ولو سبق رجل الى موضع من رباط) وهو ما يبنى لنحو سكنى المحتاجين فيه واشتهر عرفاً في الزاوية وانه قد ترادف المسجد وقد ترادف المدرسة وقد ترادف الرباط فيعمل فيها بعرف محلها المطرد والاف يعرف اقرب محل اليه كقياس نظائره (مسبل)

لئلا يدخل في ضمانه الخ) كذا مر (قوله فان لم ينو مدة الخ) قديوخذ هذا التفصيل في الاعتكاف انه لو جلس لقراءة مثلاً فان لم ينو قدر ابطل حقه بمفارقه والالم يطل بذلك بل يبقى حقه الى الايتان بما قصده وان خرج لحاجة وعاد (قوله والالم يطل حقه بخروجه اثناء الحاجة) زادم في شرحه كما لو خرج لغيرها ناسيا كما بحثه شيخ الاسلام اه وعبارة الروضة وينبغي ان يقال له الاختصاص بموضعه ما لم يخرج من المسجد ان كان اعتكافاً مطلقاً الخ (قوله ويمنع جالس به) اي ندبا كما في شرح مر وفيه ايضا ومن الانتفاع بحريمه ان اضر باهله (قوله في المتن لم يزعج) سواء اذن له الامام ام لا شرح مر

وفي شرط من يدخله وكذا الباقي (او فقيه الى مدرسة) او متعلم قرآن الى ما بين له (او صوفى الى خانقاه) وهى شرط بالعجمية ديار الصوفية (لم يزعج ولم يطل حقه بخروجه لشراء حاجة ونحوه) من الاعذار وان لم يترك متاعا ولا نائباً للعموم خبر مسلم

وقيد ابن الرفعة بما إذا لم يكن لذلك ناظر أو استاذنه ولا فلاحت له عملا بالعرف في ذلك ويوافقه اعتبار المصنف كابن الصلاح اذنه في سكنى بيوت المدرسة ولم يعتبر المتولى اذنه في ذلك وينبغي حمله على ما اذا اعتيد عدم اعتباره ومتى عين الواقف مدة لم يرد عليها إلا إذا لم يوجد في البلد من هو بصفته لأن العرف يشهد بان الواقف لم يرد شعور مدرسته وكذا كل شرط شهد العرف بتخصيصه قاله ابن عبد السلام وعند الإطلاق ينظر إلى الغرض المبني له ويعمل بالاعتاد المطرد في مثله حالة الواقف لأن العادة المطردة في زمن الواقف إذا علم بها تنزل منزلة شرطه فيزجج متفقته ترك التعلم وصوفي ترك التعبد ولا يزداد في باط مارة على ثلاثة أيام إلا أن عرض نحو خوف أو تلج فقيم لا نقضائه ولا غير أهل المدرسة ما اعتيد فيها من نحو نوم بها وشرب وطهر من مائمه ما لم ينقص الماء عن حاجة أهلها على الأوجه وافهم ما ذكر في العادة أن بطلالة الأزمته المعهودة الآن في المدارس حيث لم يعلم فيها شرط واقف تمنع استحقاق معلومها إلا أن عهدت تلك البطلالة في زمن الواقف حالة

شرط الواقف أن لا يسكن أحد إلا بأذن الإمام أهى أو ناظره أو شيخه أو مدرسه (قوله وقيد ابن الرفعة الخ) عبارة المعنى (تنبيه) ظاهر قوله لو سبق الخ أنه لا يحتاج في الدخول إلى إذن الناظر وليس مراد للعرف كما أفتى به ابن الصلاح والمصنف وإن حمله ابن العباد على ما إذا جمل الواقف للناظر أن يسكن من شاء وينع من شاء لما في ذلك من الأفتيات على الناظر وإن سكن بيتا وغاب ولم تطل غيبته عرفا ثم عاده فهو باق على حقه وإن سكنه غيره لأنه الفقه مع سبقه إليه ولا يمنع غيره من سكنه فيه مدة غيبته على أن يفارقه إذا حضر فإن طالت غيبته بطل حقه اه (قوله ويوافقه) أي التقييد المذكور (قوله اذنه) أي الناظر (قوله حمله) أي ما قاله المتولى (قوله ومتى عين) إلى قوله ما لم ينقص الماء في المعنى إلا قوله إلا إذا إلى وعند الإطلاق وقوله في مثله إلى فيزجج وقوله وصوفي ترك التعبد (قوله شعور مدرسته) أي خلوها اه عش (قوله قاله الخ) عبارة النهاية كما قاله الخ (قوله تنزل منزلة لشرطه) إذ لو أراد خلافه لذكر اه عش (قوله فيزجج متفقته الخ) عبارة المعنى فيقيم الطالب في المدرسة الموقوفة على طلبة العلم حتى يقضى غرضه أو يترك التعلم والتحصيل ويؤخذ من هذا كما قاله السبكي أنه إذا نزل في مدرسة أشخاص للاشتغال بالعلم وحضور الدرس وقدر لهم من الجاهلية ما يستوعب قدر ارتفاع وقها لا يجوز أن ينزل زيادة عليهم بما ينقص ما قدر لهم من المعلوم لما في ذلك من الاضرار بهم وفي فوائد المذهب للفارق يجوز للفقهاء الإقامة في الربط وتناول معلومها ولا يجوز للتصوف القعود في المدارس واخذ شيء منها لأن المعنى الذي يطلق به اسم المتصوف موجود في حق الفقيه وما يطلق به اسم الفقيه غير موجود في الصوفي اه (قوله فيزجج متفقته ترك التعلم الخ) ظاهره ولو اطردت العادة حالة الوقف بعدم ازعاج من ذكر وعلم بها الواقف ولم يذكروا خلافا فليراجع (قوله إلا أن اعرض الخ) أي إلا إذا لم يكن ثم يجلس مكانه إذا خرج أخذ ما تقدم في قوله ومتى عين الواقف الخ اه عش (قوله ولا غير أهل المدرسة الخ) عبارة المعنى ويجوز لكل أحد من المسلمين دخول المدارس والاكل والشرب والنوم فيها ونحو ذلك مما جرى العرف به لا السكنى إلا لفقيه أو بشرط الواقف (فرع) النازلون بموضع في البداية في غير مرعى البلد لا يمنعون ولا يزاحمون بفتح الحاء على المرعى والمرافق إن ضاقت فإن استأذنوا الإمام استيطان البداية ولم يضر نزولهم بآب السيل راعى الأصلح في ذلك وإذا نزلوا بها بغير إذن وهم غير مضرين بالسبلة لم يمنعهم من ذلك إلا أن أظهر في منعهم مصلحة فله ذلك اه (قوله ما اعتيد الخ) وقع السؤال هل يجوز لنا تمكين الذي من التخلي والاعتسال في فسقية المساجد إذا كانت خارجة عن المستجدا و يتمتع والجواب يجوز إذا من قول الشارح لأن العادة المطردة في زمن الواقف الخ فإن مثل هذا جار بين الناس من غير تكبير فيحمل على أنه كان في زمن الواقف وعلمه ولم بشرط في وقفه ما يخالفه اه عش أقول في الأخذ المذكور وقفة بل قد يناق في قوله فيحمل الخ ما يأتي آنفا في مسألة البطالة (قوله ما اعتيد فيها الخ) وهل للغير ذلك وإن منعه أهلها وهل لهم المنع وإن لم يحصل ضرر يجرشوبرى والذي يؤخذ من عش على مر أنه إن لم بشرط الواقف الاختصاص جازد خول غيرهم بغير إذنهم وإن شرطه لم يجز بغير إذنهم فإن صرح بمنع دخول غيرهم لم يطرقه خلاف قطعا أي لا يجوز ولو باذنهم اه يجزى وقوله إن لم بشرط الواقف الخ أي ولم تطرد العادة في زمنه بالمنع مع علمه به إذا عاين في الشرح كالتأية (قوله استحقاق معلومها) أي معلوم أيام البطالة اه عش (قوله أما خروجه) إلى المتن في المعنى كما مر (قوله كآلو كان لعذر وطالت الخ) قال في السكنى ولو اتخذ مسكنا ازعج منه سم على حجب أي على خلاف غرض الواقف من إعداده للطلبة المشتغلين بالعلم ليستعينوا بسكناء على حضور الدرس ونحوه اه عش (قوله ولا غير الجلوس الخ) أي ولو خرج لعذر ولم تطل غيبته كما مر عن المعنى

(قوله وقيد ابن الرفعة الخ) كذا شرح مر (قوله وينبغي حمله الخ) كذا شرح مر (قوله على الأوجه) اعتمده مر (قوله كآلو كان لعذر وطالت غيبته عرفا) قال في السكنى ولو اتخذ مسكنا ازعج منه

الوقف وعلم بها أما خروجه لغير عذر فيبطل به حقه كآلو كان لعذر وطالت غيبته عرفا ولا غير الجلوس محل حتى يحضر

(فصل في بيان حكم الاعيان المشتركة) (المعدن) هو حقيقة البقعة التي اودعها الله تعالى جوهر اظاها او باطناسميت بذلك لعدم اى إقامة ما أثبتته الله فيها والمراد ما فيها (الظاهر وهو ما يخرج) جوهره (بلاعلاج) في بروزه ولما للعلاج في تحصيله (كنفط) بكسر أوله ويجوز فتحه دهن معروف (وكبريت) بكسر أوله (٣٣٤) اصله عين تجرى فاذا جمد ماؤها صار كبريتا واعزه الاحمر ويقال انه من الجوهر ولهذا يضيء.

في معدنه (وقار) أى زفت (وموميا) بضم أوله وبالمد وحكى القصر شيء يلقيه الماء في بعض السواحل فيجمد ويصير كالقار وقيل حجارة سود بالين ويؤخذ من عظام موتى الكفار شيء يسمى بذلك وهو نجس (وبرام) بكسر أوله حجر يعمل منه قدور الطبخ (واحجار رحا) وجص ونورة ومدرو نحو ياقوت وكحل وملح مائي وجبلى لم يحوجلى حفرو تعب والحق به قطعة نحو ذهب اظهرها السبل من معدن (لا يملك) بقعة ونيل (بالاحياء) لمن عليه قبل احيائه (ولا يثبت فيه اختصاص بتحجر ولا اقطاع) بالرفع من سلطان بل هو مشترك بين المسلمين وغيرهم كالماء والكلالما صح انه ^{صلى الله عليه وسلم} قطع رجلا ملح مارب اى مدينة قرب صنعاء كانت بها بلقيس فقال رجل يا رسول الله انه كالماء العد اى بكسر أوله لا انقطاع لمنعه قال فلا اذن وللإجماع على منع اقطاع مشارع الماء وهذا مثلها بجامع الحاجة العامة وأخذها بغير عمل

(فصل في بيان حكم الاعيان المشتركة) (قوله في بيان حكم) الى قول المتن فان ضاق في النهاية لا قوله أى وهى الاشجار الى وصيد البحر وقوله لكن اشارة الى فالاول محمله (قوله في بيان حكم الخ) اى وما يتبع ذلك كقسمه ماء القناة المشتركة اه ع ش (قوله الاعيان المشتركة) اى المستفادة من الارض نهاية ومعنى (قوله اودعها) اى اودع فيها على الحدف والايصال (قوله والمراد ما فيها) اى فيكون مجازا اه ع ش اى مرسل من اطلاق اسم المحل على الحال وقال المغنى وقدم في زكاة المعدن انه يطلق على المخرج وهو المراد هنا وعلى البقعة واذا كان كذلك فلا تساهل في عبارة المصنف كاقيل اه (قوله جوهره) تقديره لا يناسب قوله والمراد ما فيها (قوله وانما للعلاج في تحصيله) اى وانما العمل والسعى في تحصيله قد يسهل وقد لا يسهل اه معنى (قوله بكسر أوله) الى قوله والحق به فى المغنى (قوله بكسر أوله ويجوز فتحه) اى واسكن الفاء فيهما اه معنى (قوله فاذا جمد) من باب نصر ودخل اه مختار اه ع ش (قوله ويقال انه) اى الاحمر (قوله يضيء في معدنه) فاذا فارقه زال ضوءه اه معنى (قوله اى زفت) ويقال فيه قير اه معنى (قوله حجارة سود الخ) خفيفة فيها تجوز اه معنى (قوله يسمى بذلك) أى وليس مراد هنا كما هو ظاهر لان الكلام في المعادن التي تخرج من الارض اه ع ش (قوله وهو نجس) اى متنجس اه نهاية (قوله لم يحوج الخ) اى الملح وسيدكر محترزه (قوله والحق به) اى المعدن الظاهر ع ش وكردى قول المتن (لا يملك بالاحياء) خبر قوله المعدن (قوله ولا يثبت فيه اختصاص الخ) معطوف على هذا الخبر اه معنى (قوله لمن عليه الخ) سيدكر محترزه قيل قول المصنف فان ضاق الخ (قوله بالرفع) الى قوله وللإجماع فى المغنى الا قوله اى فقال وقوله اى الى قال (قوله بالرفع) اى عطفا على اختصاص (قوله مارب) كنزل (قوله اى مدينة) الاولى وهى مدينة (قوله اى) الاولى تاخيره عن قوله أوله (قوله قال فلا اذن) وظاهر هذا الحديث وكلام المصنف انه لا فرق فى الاقطاع بين اقطاع التملك واقطاع الارفاق وهو كذلك وان قيد الزركشى المنع بالاول معنى ونهاية وفى سم عن شرح الروض ما يوافق ما يأتى في الشرح قيل قول المصنف ومن احيامونا ما يفيد (قوله واخذها الخ) عطف على الحاجة (قوله ويمتنع ايضا) الى قوله وفى الانوار فى المغنى (قوله ويمتنع ايضا اقطاع وتحجر أرض لاخذ نحو حطها الخ) مع الجمع الآتى فى الشرح مخصص لما تقدم من جواز اقطاع الموات ولو تملكها فيكون محله فى موات لم يشتمل على شيء من الاعيان التى تعم الحاجة اليها كالحطب والكلال والصيد او اشتمل عليها ولكن قصد بالاقطاع الارض ودخل ما ذكر تبعار عليه فواضح ان الاقطاع انما يجوز بالمصلحة فحيث كان الاقطاع المذكور مضرا بغيره مما يقرب الى الموات المذكور من بادية او حاضرة فيدفع منه اه سيد عمر (قوله نحو حطها الخ) اى كحجرها وتراها وحشيشها وصنع وثمار اشجارها (قوله وبركة) بكسر الباء وضمها اه ع ش (قوله اى وهى) اى الايكة ولا حاجة الى الجمع بينهما (قوله وصيد البر الخ) عطف على الايكة (قوله وجواهره) اى البحر (قوله ومنه) اى من المشترك المذكور (قوله ما ذكره) اى الانوار (قوله لكن اشارة الخ) عبارة النهاية ويمكن الجمع بحمل الاول على

(فصل في بيان حكم الاعيان المشتركة) (قوله فى المتن ولا اقطاع) قال الزركشى والظاهر ان هذا فى اقطاع التملك اما اقطاع الارفاق فيجوز لانه ينتفع به ولا يضيق على غيره ومقالة فيه نظر كذا فى شرح م وفى شرح م بعد قول المتن ولا اقطاع ما نفعه لا تملكها ولا ارتفاقا اه (قوله فقال رجل الى قوله فلا اذن) قضية الخبر جواز اقطاع غير العد فهل الحكم عندهم كذلك ولعل الجواب حل ما اقتضاه الخبر على نحو ما ياتى

ويمتنع ايضا اقطاع وتحجر أرض لاخذ نحو حطها أو صيدها وبركة لاخذ سبكمها وفى الانوار ومن المشترك بين الناس الممتنع على الامام اقطاعه الايكة وثمارها اى وهى الاشجار النابتة فى الاراضى التى لا مالك لها وصيد البر والبحر وجواهره قال غيره ومنه ما يلقى البحر من الغبر فهو لاخذ لا حق لولى الامر فيه خلاف ما يتوهمه جهة الولاية اه ويأتى فى اللقطة تفصيل فى الغبر وينافى ما ذكره فى الايكة وثمارها ما فى التنبيه من ان من احيامونا ملك ما فيه من النخل وان كثر لكن اشارة بعضهم الى الجمع بقوله

ما فيه مقر وجرى عليه الأصحاب وعلوه بأنه تابع وفارق المعدن الظاهر بأنه مشترك بين الناس كالمناهل والكلأ والخطب والاجماع منعقد على منع اقطاع مشاريع الماء فكذا المعدن الظاهر بجماع الحاجة العامة واخذها بغير عمل (٢٣٥) اه فالاول محمله ما إذا قصد الايكة لا محلها

والثاني محمله ما إذا قصد إحياء الارض المشتعلة على ذلك فعلم ان من ملك ارضا بالاحياء ملك ما فيها حتى انكلا واطلا قهما انه لا يملك ينبغي حمله على ما ليس في مملوك وعلى عدم ملكه هو احق به اما إذا لم يعلم به إلا بعد الاحياء فيملكه بقعة ونيلًا إجماعًا على ما حكاه الامام واما ما فيه علاج كان كان بقرب الساحل بقعة لو حفرت وسبق الماء إليها ظهر الملح فيملك بالاحياء وللزام اقطاعها (فان ضاق نيله) أى الحاصل منه عن اثنين تسابقا اليه ومثله في هذا الباطن الاتي (قدم السابق) منهما اليه لسبقه وانما يقدم (بقدر حاجته) عرفا فياخذ ما تقتضيه عادة امثاله ويبطل حقه بانصرافه وإن لم يأخذ شيئا (فان طلب زيادة) على حاجته (فالاصح ازعاجه) لشدة الحاجة إلى المعادن وبه فارق ما مر في نحو مقاعد الاسواق ومحل الخلاف ان لم يضر الغير والا زعج جز ما (فلوجاء آ) اليه (معا) أو جهل السابق (اقرع) بينهما وإن كان احدهما غنيا (في الاصح) لاذلا مرجح وان وسعها اجتماعا وليس لاحدهما ان يأخذ أكثر من الآخر لا رضاه كذا في

قصد الايكة دون محلها والثاني على قصد احياء الارض المشتعلة على ذلك فيدخل تبعا اه (قوله ما فيه) أى التنبيه مقرر رأى في المذهب (قوله فالاول) أى ما في الاثوارو (قوله والثاني) أى ما في التنبيه (قوله فعلم) أى من هذا الجمع (قوله واطلا قهما) أى الشيخين (انه لا يملك) أى الكلأ (قوله وعلى عدم ملكه) أى نحو الكلأ بالاحياء والاقطاع اصالة (قوله هو احق به) قضيته انه يأثم اخذه بلا إذن وفيه وقفة (قوله اما إذا لم يعلم الخ) محترز قوله السابق لمن عليه قبل احيائه (قوله على ما حكاه الامام) التبرى انما هو بالنسبة لحكاية الاجماع خاصة والا فالحكم مسلم كما يعلم بما أتى اه رشيدى (قوله واما ما فيه) الى قوله ويبطل حقه في المغنى (قوله واما ما فيه علاج الخ) عبارة المغنى واما البقاع التي تحفر بقرب الساحل ويساق اليها الماء فيعقد فيها ملحافيحوز احيائها واقطاعها اه (قوله كان كان بقرب الساحل الخ) لعله ادخل بالكاف ما إذا كان الملح الجليل في باطن الارض فاحتاج اخراجه الى حفر الارض وكسر الملح بنحو المطرقة فليراجع (قوله فيملك بالاحياء) أى ولو مع العلم بها وليس الباطن كذلك اه ع ش (قوله وللزام اقطاعها) والا قرب للرافاق والتعليك لانها تملك بالاحياء اه ع ش (قوله أى الحاصل) الى قوله فيملكه دون بقعته في النهاية الا قوله ومن ثم الى وخرج وقوله بخلاف الركاز قول المتن (قدم السابق) أى ولو ذميا ونقل عن شيخنا الزياى ما يوافقه اه ع ش قول المتن (بقدر حاجته) هل المراد حاجة يومية او اسبوعية او شهرية او سنته او عمره الغالب او عادة الناس من ذلك سم على حج اقول الاقرب اعتبار عادة الناس ولو للتجارة اه ع ش و اقول يصرح بهذا قول المغنى ويرجع فيها الى ما يقتضيه عادة امثاله كما قاله الامام و اقر اه وقيل ان اخذ لغرض دفع فقرا ومسكنة مكن من أخذ كفاية سنة أو العمر الغالب على الخلاف الآتى في قسم الصدقات اه قول المتن (فالاصح ازعاجه) ان زوحم على الزيادة لان عكوه عليه كالتحجير نهاية ومعنى قال ع ش قوله فالاصح ازعاجه أى وعليه فلو اخذ شيئا قبل الازعاج هل يملكه ام لا فيه نظرو والاقرب الاول لانه حين اخذه كان مباحا وقوله مر ان زوحم أى فان لم يضر احدا لم يتعرض له لكن مقتضى التعليل بان عكوه عليه كالتحجير يقتضى انه لا يفرق فانه مادام مقبلا عليه يهاب فلا يقدم عليه غيره وان احتاج اه (قوله وبه فارق) أى بالتعليل (قوله فلو جاء اليه معا) أى ولم يكف الحاصل منه لحاجتها أو تنازعا في الابتداء نهاية ومعنى قول المتن (اقرع) أى وجوب باه ع ش (قوله وان كان احدهما غنيا) عبارة المغنى والنهاية ظاهر كلام المصنف انه لا فرق بين ان يأخذ احدهما للتجارة والآخر للحاجة وهو المشهور ولو كان احدهما مسلما والآخر ذميا قدم المسلم كالجته الا ذرعى نظير ما مر في مقاعد الاسواق اه وقولها ولو كان احدهما الخ ذكر سم عن شرح الروض مثله وفيه ايضا قول الشارح اذ لا مرجح قال ع ش قوله لم يقدم المسلم أى وان اشتدت حاجة الذمى لان ارتقافه انما هو بطريق التبع لنا اه قول المتن (مالا يخرج) أى لا يظهر جوهره اه معنى (قوله وياقوت) وتقدم ذكر الياقوت في امثلة الظاهر اللهم الا ان يكون التقدير ثم واحجار ياقوت فليحرراه سم وقوله وتقدم ذكر الياقوت الخ أى في بعض نسخ الشارح بعد قوله ومدد (قوله كما قالاه) عبارة النهاية وعد في التنبيه الياقوت من المعادن الظاهرة وجرى عليه الديميرى والمجوزوم به في الروضة واصلاها انه من الباطنة اه قال ع ش حل سم على حج القول بان من الظاهر على ان اراد احجاره والقول بان من الباطن على نفس الياقوت فليراجع اه اقول الذى يخبر به العدد المتواتر من أهل بلد معدن الياقوت أنه يحفر معدنه يخرج بنفسه وليس له حجر

في قوله كان كان بقرب الساحل بقعة الخ (قوله فيملكه بقعة ونيلًا) كذا مر (قوله في المتن بقدر حاجته) هل المراد حاجة يومية او اسبوعية او شهرية او سنته او عمره الغالب او عادة الناس من ذلك (قوله في المتن فلو جاء معا اقرع) قال في شرح الروض فلو كان احدهما مسلما فالظاهر كما قال الاذرعى انه كتنظيره فيما مر في مقاعد الاسواق اه (قوله وياقوت) وتقدم ذكر الياقوت في امثلة الظاهر اللهم الا ان يكون

الجواهر ومحل على اخذ الاكثر من البقعة لا النيل

(٣٩) - شروانى وابن قاسم - سادس)

فله أخذ الاكثر منه (و المعدن الباطن وهو ما لا يخرج الا بعلاج كذهب وفضة وحديد ونحاس) وفيه زوج وياقوت كما قالاه

وسائر الجواهر الماثلة في الارض (لا يملك) (٢٣٦) محله (بالحفر والعمل) مطلقا ولا بالاحياء في موات على ما يأتي (في الاظهر) كالظاهر

وفارق الموات بأن احياءها متوقف على العبارة وهي مناسبة لها و احياءه متوقف على تخريبه بالحفر وهو غير مناسب له ومن ثم لو استقل بالاحياء لم يملك مطلقا كما عليه السلف والخلف وخرج بمحله نيله فيملك بغير اذن الامام بالاخذ قطعاً لا قبل الاخذ على المعتمد وافهم سكوته عن الاقطاع هنا جوازه وهو الاظهر للاتباع لكن اقطاع ارفاق لا تملك نعم لا يثبت فيه اختصاص بتحجير الاظهار (ومن احياء مواتنا فظهر فيه معدن باطن ملكه) بقعة ونيلانه من اجزاء الارض التي ملكها بالاحياء بخلاف الركاز ومع ملكه للبقعة لا يملك ما فيها قبل اخذه على ما قاله الجوزي وقضية كلام السبكي تضعيفه وهو الاوجه وخرج بقوله فظهر المشعر بانه لم يعلمه حال الاحياء ما لو علمه وبني عليه دار امثلا فيملكه دون بقعته لان المعدن لا يتخذ دارا ولا مزرعة فالحق فاسد ومع ملكه له لا يجوز له بيعه لان مقصوده النيل وهو مجهول وبما قررته في المعدنين وبقعتهما من ملكه للنيل عند العلم في الباطن والبقعة عند الجهل فيها على المعتمد من اضطراب في ذلك يعلم ان في تقيده بالباطن هنا فائدة

هو كامن في صلبه (قوله وسائر الجواهر الخ) كالرصاص والعقيق نهاية ومعنى قول المتن (والعمل) هو اعم من الحفر اه عرش (قوله مطلقا) اي بقعة ونيلاه كردى وهذا ينافي قول الشارح والنهاية في المعنى محله وقولهم الاقوى وخرج بمحله نيله الخ فعنى الاطلاق هنا اخذ من عبارة المغنى والنهاية لانية انفسا سواء قصد به التملك ام لا (قوله ولا بالاحياء) احياء المعدن ان يحفر حتى يظهر النيل اه كردى (قوله على ما يأتي) اي في قوله لو استقل بالاحياء الخ اه كردى ويجوز ان المراد في قوله وخرج بمحله الخ كما هو المتعين في عبارة النهاية (قوله وفارق الموات الخ) عبارة النهاية والمغنى والثاني يملك بذلك اذا قصد التملك كالموات وفارق الاول بان الموات يملك بالعبارة وحضر المعدن تخريب اه (قوله بان احياءها) اي الموات والتابيث بتاويل الارض وكذا ضمير قوله لها الاقوى (قوله و احياءه) اي المعدن (قوله لو استقل بالاحياء) اي باحياء محل المعدن دون انضمام شيء من اطرافه (قوله مطلقا) اي بقعة ونيلاي قبل اخذه بقربة ما بعده (قوله وافهم) الى قوله ومع ملكه في المغنى (قوله هنا) اي في المعدن الباطن (قوله للاتباع) اي لانه ^{بشيء} لا يملك قطع بلال بن الحرث المعادن القليلة رواه أبو داود وهي بفتح القاف والباء الموحدة قرية بين مكة والمدينة يقال لها الفرع بضم الفاء واسكان الراء اه مغنى (قوله ونيلاه) فيه مع قوله الاقوى ومع ملكه الخ شيء اه سم (قوله بخلاف الركاز) خلافا للنهاية عبارة سم قوله بخلاف الركاز يتأمل هذا فانهم قالوا في كاة الركاز انه لو وجد بملك شخص فهو لذلك الشخص ان ادعاه والا فلن ملك منه وهكذا الى ان ينتهي الامر الى المحي فيكون له وان لم يدعه لانه بالاحياء ملك ما في الارض وبالتبع لم يزل ملكه منه فانه مدفون منقول اه سم (قوله وهو الاوجه) وفاقا للنهاية والمعنى (قوله فيملكه دون بقعته) وأرجح الطريقين انه لا يملك شيئا من البقعة والنيل خلافا للكفاية محلي ونهاية ومعنى وسم (قوله فالحق فاسد) لتأنيته الى حرمان غيره من الانتفاع اه عرش (قوله ومع ملكه الخ) اي في صورتى الجهل والعلم على مختار الشارح وفي صورة الجهل فقط على مختار غيره فهو حيث ذرأه الى منطوق المتن كما هو صريح صنيع المغنى حيث ذكره عقبه (قوله لا يجوز له بيعه الخ) فلو قال مالكة لشخص ما استخرجته منه فهو لى ففعل فلا اجر له او قال له فهو بئسنا فله اجر النصف او قال له كله لك فله اجرته والحاصل مما استخرجته في جميع الصور للبالك لانه هبة مجهول اه مغنى (قوله وبما قررته في المعدنين وبقعتهما الخ) عبارة المغنى والنهاية وخرج بالباطن الظاهر فلا يملك بالاحياء ان علمه اما اذا لم يعلمه فانه يملكه الحاصل ان المعدنين حكمهما واحد وان افهمت عبارة المصنف ان الظاهر لا يملك مطلقا واما بقعة المعدنين فلا يملكها بالاحياء مع علمه بهما الفساد قصد لان المعدن لا يتخذ دارا ولا مزرعة ولا يستأناو نحوها (تنبيه) انما خص المصنف المعدن بالذكر لان الكلام فيه والا فلن ملك ارضا بالاحياء ملك طبقاتها حتى الارض السابعة اه عبارة الجبرمى المعتمد انه لا فرق بين المعدن الباطن والظاهر في حالة العلم والجهل فان علمهم لم يملكها ولا بقعتهما وان جهلهم لم يملكها وبقعتهما يادى وسلطان وشو برى اه قول المتن (والمياه المباحة الخ) عبارة الروض وهي اى المياه قسمان مختصة وغيره ما فغير المختصة كالادوية والانهار فالناس فيها سواهم قال (فرع) وعمارة هذه الانهار من بيت المال ولكل من الناس بناء

التقدير ثم واحجار يا قوت فليحرر (قوله وخرج بمحله الخ) كذا شرح مر (قوله ونيلاه) فيه ومع الخ شيء (قوله بخلاف الركاز) يتأمل هذا فانهم قالوا في كاة الركاز انه لو وجد بملك شخص فهو لذلك الشخص ان ادعاه والا فلن ملك منه وهكذا الى ان ينتهي الامر الى المحي فيكون له وان لم يدعه لانه بالاحياء ملك ما في الارض وبالتبع لم يزل ملكه عنه فانه مدفون منقول اه (قوله وهو الاوجه) اعتمده مر (قوله فيملكه دون بقعته) أرجح الطريقين انه لا يملك شيئا خلافا لما في الكفاية (قوله وبما قررته في المعدنين وبقعتهما) عبارة شرح مر وخرج بالباطن الظاهر فلا يملك بالاحياء كما علم ما مر ان علمه لم يعلمه ملكه والحاصل ان المعدنين حكمهما واحد وبقعتهما لا يملك بالاحياء مع علمه لان المعدن لا يتخذ دارا ولا مزرعة ولا يستأنا انتهت (قوله في المتن والمياه المباحة من الادوية) عبارة الروض وهي اى المياه تسمان مختصة وغيرها

قنطرة وورحى عليها ان كانت في موات او في ملكه فان كانت من العمران فالقنطرة كحفر البئر للسلبين في الشارع والرحى يجوز بناؤها وان لم يضر بالملك اه وفيه امور منها انه يستفاد جواز ما جرت به العادة من بناء السواقي بحافات النيل لقوله لسكل من الناس بناء قنطرة وورحى عليها بل وبحافات الخليج بين عمران القاهرة لقوله والرحى يجوز بناؤها الخ ونهى انه ينبغي تقيد جواز الرحى في الموات بان لا يضر المنتفع بالنهر لأن حريم النهر لا يجوز التصرف فيه بما يضر في الانتفاع به كما تقرر ومنها انه قد يشكل جواز بناء القنطرة والرحى في الموات والعمران بامتناع احياء حريم النهر والبناء فيه إلا ان يحجب بان الممتنع التملك بالاحياء واما مجرد الانتفاع بحريمه بشرط عدم الضرر فلا مانع منه وقد يقتضى هذا جواز بناء نحو بيت في حرمة الار تفاق حيث لا تضر لاحد به ولا يجرى ذلك في بناء بيت بمنى لذلك حيث لا تضر به اه سم وقوله فرع وعماره هذه الانهار الخ في المغنى نحوه وقوله فالقنطرة كحفر البئر للسلبين في الشارع اى جاز مطلقا ان كان العمران واسعا وبان الامام ان كان ضيقا ه معنى وقوله إلا ان يحجب الخ قد قدم هو نفسه جوا باخر في شرح وحريم البئر نصه قوله فلا يحل البناء فيه أى ولولمسجد ويهدم انظر مع ماسيا على قول المصنف والمياه المباحة عن الروض من جواز بناء الرحى على الانهار ووردته على مر فاجاب على الفور بحمل ما ياتي على ما يفصل للارتفاق ولا يقاس به الداو للارتفاق لأن شان الرحى ان يعمر نفعها بخلاف الدار فليراجع وليحررها وقد يدفع بذلك الجواب ما يستلزمه جوا به هنا من جواز بناء البيوت في حريم الانهار وفي منى للارتفاق المخالف لصريح كلامهم كما مر عن ع ش في مبحث تظليل المقعد (قوله بان لم تملك) إلى قوله ويعمل فيما جهل في المغنى إلا قوله وصح إلى فلا يجوز والى قول المتن فان أراد في النهاية إلا قوله وفيه نظر الى وفيمن له (قوله من الموات) بيان لنحو الجبال (قوله وسيول الامطار) عطف على الاودية (قوله فلا يجوز لاحد تجرها ولا للامام اقطاعها) بالاجماع نهاى قومغنى (قوله ولا للامام اقطاعها) اى لا اقطاع تملك ولا ارفاق كما مر في الشرح (وعند الازدحام وقضاء الماء) عبارة المغنى فان ضاق وقد جا أمعا قدم العطشان لحرمة الروح فان استويا في العطش او في غيره فرع بينهما وليس للقارع ان يقدم دوا به على الآدميين بل إذا استويا استوفت القرعة بين الدواب ويحمل على القرعة المتقدمة لانها جنسان وان جا أمر تبين قدم السابق بقدر كفايته إلا ان يكون مستقيا الدوا به والمسبوق عطشان فيقدم المسبوق قال الزركشى ولو كان على الماء المباح قاطنون فاهل النهر اولى به وفي معنى ذلك حافات المياه التي تعم جميع الناس الارتفاق بها فلا يجوز تملك شى منها باحياء ولا باتباع من بيت المال ولا بغيره وقد عمت البلوى بالابنية على حافات النيل كما عمت بها بالقرافة مع انها مسيلة اه (قوله وليس) الى قوله بل في النهاية مثله (قوله او مشرعه) اى طريقه اه ع ش (قوله وإلا) اى وان لم يكن سبق بان جا آمعا (قوله وعطشان الخ) أى ويقدم عطشان ولو كان مسبوقا على غيره أى ولو أدى ذلك إلى هلاك الدواب حيث كان الآدمى مضطرا اه ع ش (قوله وطالب شرب الخ) اى يقدم طالب شرب ولو كان مسبوقا على الخ (قوله ما جهل اصله) اى لم يدرك انه حفر او انحفر اه معنى (قوله ومحله) اى محل الحكم بمملوكة الماء المجهول الاصل لمن هو في يده عبارة النهاية ومحله كما قاله الازدعى إذا كان الخ

فغير المختصة كالاودية والانهار فان الناس فيها سواء ثم قال فرع وعماره هذه الانهار من بيت المال ولكل أى من الناس بناء قنطرة وورحى عليها ان كانت في موات او في ملكه فان كانت من العمران فالقنطرة كحفر البئر للسلبين في الشارع والرحى يجوز بناؤها ان لم يضر بالملك اه وفيه امور منها انه يستفاد جواز ما جرت به العادة من بناء السواقي بحافات النيل لقوله لسكل بناء قنطرة وورحى عليها بل وبحافات الخليج بين عمران القاهرة لقوله والرحى يجوز بناؤها الخ ومنها انه ينبغي تقيد جواز الرحى في الموات بان لا يضر المنتفع بالنهر لأن حريم النهر لا يجوز التصرف فيه بما يضر في الانتفاع به كما تقرر ومنها انه قد يشكل جواز بناء القنطرة ولرحى في الموات والعمران بامتناع احياء حريم النهر والبناء فيه إلا ان يحجب بان الممتنع التملك بالاحياء واما مجرد الانتفاع بحريمه بشرط عدم الضرر فلا مانع منه وقد يقتضى هذا جواز بناء نحو

بان لم تملك (من الاودية)
كالنيل (والعيون في الجبال)
ونحوها من موات وسيول
الامطار (يستوى الناس
فيها) لخبر أبى داود الناس
شركاء في ثلاثة الماء والكلا
والنار وصح ثلاثة لا يمنع
الماء والكلا والنار فلا
يجوز لاحد تجرها ولا
للإمام اقطاعها اجماعا
وعند الازدحام وقد
ضاق الماء او مشرعه يقدم
السابق ولا أقرع وعطشان
على غيره وطالب شرب
على طالب سقى أو ليس
من المباحة ما جهل أصله
وهو تحت يد واحد أو
جماعة لأن اليد دليل الملك
قال الازدعى ومحله ان
كان منبعه منه من مملوك لهم

بخلاف ما منعه بموات أو يخرج من نهر عام كدجلة فإنه باق على إباحته ويحمل فيما جهل قدره ووقته وكيفية في المشارب والمساق وغيرها بالعادة المطردة لأنها محكمة (٢٢٨) في هذا وأمثاله وأقرب بعضهم فيمن لا رضه شرب من ماء مباح فطله آخر بان

أحدث ما ينحدر به الماء عنه بانه يائثم وعليه أجرة منفعة الأرض مدة تعطيلها لوسقيت بذلك الماء قال وجرى على ذلك جمع متأخرون في نظيره اه وليس بصحيح بالنسبة للأجرة لقولهم لو منعه عن سوق ماء إلى أرضه قتل فلف لضمان عليه اه وما هنا مثله بجامع انه لم يستول فيها على الأرض بوجه وإنما ضمن فرخ حمامة ذبحها فهلك لأنه كالجزء منها وفي ثلاثة لهم ثلاث مساق من ماء مباح أعلى وأوسط وأسفل فأراد ذو الأعلى أن يسق من الأوسط برضا صاحبه بان لذي الأسفل منعه لثلاث يتقدم ذلك فيستدل به على أن له شربا من الأوسط اه وفيه نظر لأن الشريكين ثم ورثتهما يمتنعان تلك الدعوى نظير ما مر في السكة غير النافذة على أن التقدم هنا لا يدل على ذلك لما يأتي عن الروضة أنه إنما يدل إذا لم يكن لها شرب من محل آخر وفيمن له أرضان عليا ووسطى فسقلى لآخر تشرب من ماء مباح كذلك فأراد أن يجعل للثانية شربا مستقلا ليسر بامعاً ثم يرسل لمن هو أسفل منه وأراد هذا منعه بانه ليس له منعه إذ لا ضرر عليه وليس فيه تأخير

وعبارة المغنى والظاهر كما قال الأذرى أن صورة المسئلة أن يكون منبعه الخ (قوله بخلاف ما منعه بموات) بقى ما لو جهل منبعه اه سم أقول الأقرب انه كالوجهل أصله اه ع ش أى فليس من المباحة بل ملك لذى اليد (قوله فانه باق على إباحته) أى إذا الصورة انه يدخل اليهم بنفسه بلا سوق فلا ينافى في ماسياتى في قوله وكالاخذنى اناء سوقه لنحو بركة أو حوض مسدود فها هنا موافق لقوله الآتى ايضا وخرج بما تقرر دخوله في ملكه بنحو سيل ولو بحفر نهر حتى دخل اما قول الشيخ ع ش في حاشيته قوله فانه باق على إباحته أى مالم يدخل محل يختص به أخذاً عما ياتى في قوله وكالاخذنى اناء سوقه لنحو بركة أو حوض الخ اه فيقال فيه هذا الاخذ لم يصح لاختلاف الماخذ الذى اشرت إليه المعلوم بما ياتى في كلام الشارح على أن اخذه المذكور لم يصح إذ هو عين المسئلة هنا كما يعلم بالتأمل اه رشيدى (قوله ووقته الخ) الو او بمعنى أو المانعة للخلو (قوله وافتى بعضهم) الى قوله وفي ثلاثة عبارة النهاية والأوجه أن من لا رضه شرب الخ تأثم فاعله ولا يلزمه أجرة منفعة الأرض مدة تعطيلها لوسقيت بذلك الماء اخذاً مما مر في المسافاه وقد جرى جمع متأخرون على انه لو كان لثلاثة ثلاث مساق الخ اه (قوله جرى على ذلك جمع متأخرون الخ) بمن جرى عليه الكمال الرداد وولده الفخر والوجه ابن زياد قال الكمال وهو الذى يتعين العمل به في هذا الزمان قال الوجه فها ظنك بزماننا اه سيد عمر (قوله قتل) أى زرع أرضه (قوله وفي ثلاثة الخ) عطف على فيمن وكذا قوله الآتى وفيمن ش اه سم (قوله بان لذى الأسفل منعه الخ) اقره النهاية قال الرشيدى قوله لم ير فيستدل به الخ أى ويصير ذو الأسفل شريك اربعة في المعنى بعدن كان شريك ثلاثة ولعل الصورة عند الضيق اه (قوله لأن الشريكين) أى ذوى الأوسط والأسفل (قوله يمتنعان تلك الدعوى) فيه أن مجرد منعهما بعد التقدم لا يسمع ولا يفيد شيئاً (قوله لما ياتى الخ) أى في شرح فيها ثقب الخ ويأتى هناك عن سم وع ش ما فيه (قوله تشرب) أى الثلاث (قوله كذلك) أى لثلاث مساق اه ع ش أقول ينافى هذا التفسير قول الشارح الآتى فأراد هذا الخ فان مقتضاه أن للأرضين الأولين شرباً واحداً فكان ينبغي تفسيره بقوله أى على الترتيب المذكور (قوله فأراد) أى مالك الأرضين (قوله ليشربا) الأولى هنا وفي نظيره الآتين التأنيث (قوله وأراد هذا) أى مالك السفلى (قوله بفتح الراء) الى قوله وبحث الأذرى في المعنى إلا قوله أى الأقرب للنهر فالأقرب وقوله بل له منعه الى ثم من وليه والى قول المصنف وحافر بشر في النهاية إلا قوله ولا ينافى الى ثم من وليه وقوله لو لم يمنع الى المتن (قوله من ماء مباح) وفي النهاية والمعنى بدله لفظه منها بالجرأه أى من المياه المباحة الى قول المتن (فضاق) أى الماء عنهم وبعضها أعلى من بعض اه معنى واحترز به عن الاستواء الآتى في قول الشارح ولو استوت أرضون الخ (قوله مرة أو أكثر لأن الماء مالم يجاوز الخ) قال في العباب وفي الخادم عن الجرجاني ما يوافقه من قدم بالسقى فاحتاجت أرضه سقية أخرى فان كان قبل وصوله الى من بعده مكن وإلا فلا حتى يفرغ اه سم (قوله مالم

بيت في حريمه للارتفاق حيث لا تضره لاحد به ويجرى ذلك في بناء بيت بمنى لذلك حيث لا تضره ومنها أن قضية إطلاقه انه لا فرق في جواز ذلك في الموات بين أن يفعله لنفسه خاصة أو لعموم الناس وقضيه ذلك انه يجوز له بناء القنطرة ومنع الناس من المرور عليها لكن عبر في الروضة بقوله قنطرة لعبور الناس اه وقال في الرحي بين العمران إذ لم تضر وأصحهما أى الوجهين الجواز كاشراع الجناح والسباط في السكة النافذة اه فليتأمل (قوله بخلاف ما منعه بموات الخ) بقى ما جهل منبعه (قوله وليس بصحيح بالنسبة للأجرة) وكذا فيما يظهر بالنسبة لنفى الأثم حيث قصد اضراؤه بلا غرض صحيح (قوله وفي ثلاثة الخ) عطف على قيمته وكذا قوله الآتى وفيمن ش (قوله مرة أو أكثر لأن الماء مالم يجاوز أرضه فهو احق به الخ) قال في العباب ومن قدم بالسقى فاحتاجت أرضه سقية أخرى فان كان قبل وصوله الى من بعده مكن وإلا فلا

لسقى أرضه بل ربما يكون وصول الماء إليه إذا شربا معا أسرع يجاوز
منه إذا شربا مرتباً (فان أراد قوم سقى أرضهم) بفتح الراء بلا ألف من ماء مباح (فضاق سقى الأعلى) مرة أو أكثر لأن الماء مالم

يجاوز الخ) عبارة المغنى قبل وصوله للأسفل اه وهي موافقة لعبارة العباب المارة نفاه (قوله أى الأقرب للنهر) أى لا وله ورأسه (قوله ان احبوا مع الخ) الوجه ان يزيد او احبوا الاعلى فالاعلى فتامله اه سم اقول هذا مفهوم بالاولى من قول الشارع اما لو كان الاسفل الخ (قوله بل له منع من اراد احياء اقرب منه) ظاهره وان لم يضيق وهو ظاهر للعلة التي ذكرها ثم ينبغي ايضا ان له منع من اراد احياء ابعد ايضا إذا ضيق عليه اخذ من قوله الاتى ولهم منع الخ اه سم (قوله احياء اقرب الخ) أى وسقيه منه اه نهاية (قوله أنه مقدم عليه) فى الاحياء والاستحقاق (قوله ما مر آتفا) أى فى تنظيره فى الفتوى وقال الكردى وهو قوله فيستدل الخ اه (قوله ليقوى الاستدلال الخ) من قبيل ليكون لهم عدوا الآية ولو قال فيقوى الخ بالفاء بدل اللام لكان واضحا (قوله كاسبق) أى بقوله على ان التقادم الخ (قوله ثم من وليه الخ) عطف على قوله هو المقدم (قوله ولا عبرة حيثئذ بالقرب) علم من ذلك ان مرادهم بالا على المحي قبل الثانى وهكذا لا الأقرب إلى النهر وعبروا بذلك جريا على الغالب من ان من احياءه ولا يتحرى قربها من الماء ما يمكن لما فيه من سهولة السقى وخفة المؤنة وقرب عروق الغراس من الماء نهاية ومغنى (قوله ولهم منع من اراد احياء موات الخ) ظاهره وإن كان ابعد منه عن النهر وقياس ذلك أن لا يقيد بالارب فى قوله السابق بل له منع الخ إذا اراد السقى منه وضيق اه سم عبارة المغنى ولو اراد شخص احياء ارض موات وسقيها من هذا النهر فان ضيق على السابقين منع من الاحياء لانهم استحقوا الرضهم بموافقتها للماء من اعظم مراقبهم والا فلا منع وقضية ذلك ان لا يتقيد بالمنع بكونه اقرب إلى راس النهر وهو كذلك كما هو ظاهر كلام الروضة خلافا لالن المقرى اه وفى سم بعد ذكر مثل ذلك عن شرح الروض مانصه وفى الخادم فرع ارض لها شرب من نهر فقصد مالها حفر ساقية إلى نهر من جانب اخر لا استحقاق له فيه ويسده فهل لذلك كنهظيره من الابواب إلى الشارع لم يتعرضوا له اه اقول ويتجه ان يقال ان لزوم من ذلك تضيق على السابقين بالاحياء المستحقين السقى من الجانب الاخر او كونه اقرب إلى ذلك النهر منهم امتنع وإلا فلا اخذا بما تقررتا مل اه واقره ع ش (قوله كايأتى) قبيل قول المصنف ولهم القسمة مهايأة (قوله حتى يفرغ اه وفى الخادم صور الجرجاني فى الثانى المسئلة فيما إذا احتاج إلى الماء قبل وصوله إلى الثانى وهو يفهم انه متى وصل اليه واحتاج اليه لا يمكن منه إلا بعد فراغ الثانى اه (قوله هذا كله ان احبوا معا او جهل الحال) الوجه ان يزيد او احبوا الاعلى فالاعلى فتامله وفى شرح الروض بعد شرحه مسألة المتن ومن هنا يقدم الأقرب إلى النهر ان احبوا دفعة او جهل السابق ولا يبعد القول بالا قرا ع ذكره الاذرى اه (قوله بل له منع من اراد احياء اقرب منه إلى النهر) ظاهره وان لم يضيق عليه وهو ظاهر للعلة التي ذكرها لكن ينافيه قول الروض كاصله الآتى وإلا فلا فتامله ثم ينبغي ايضا ان له منع من اراد احياء أبعد ايضا إذا ضيق عليه اخذ من قوله الاتى ولهم منع الخ وما ذكره فى شرح الروض فانه لما قال الروض وإن اراد احياء ارض اقرب إلى راس النهر فان ضيق على السابق منع وإلا فلا اه قال التقيد بالاقربية من زيادته وبه صرح القاضي ابو الطيب وغيره وبعبارة الاصل وحكى عبارته الحالية عن هذا التقيد وعقبها بقوله وقضيتها ان الحكم لا يتقيد بالاقربية وانه يتقيد بارادة سقى ذلك من النهر وهو ظاهر ويحتمل خلافا لثلا يصير ذلك ذريعة إلى استحقاقه السقى قبلهم أو معهم اه وفى الخادم فرع ارض لها شرب من نهر فقصد مالها حفر ساقية إلى نهر من جانب اخر لا استحقاق له فيه ويسده فهل له ذلك كنهظيره من الابواب إلى الشارع لم يتعرضوا له اه قلت ويتجه ان يقال ان لزوم من ذلك تضيق على السابقين بالاحياء المستحقين السقى من الجانب الآخر أو كونه اقرب إلى ذلك النهر منهم امتنع وإلا فلا اخذا بما تقررتا مل (قوله ولهم منع من اراد احياء موات) ظاهره وإن كان ابعد منه عن النهر وقياس ذلك ان لا يقيد بالاقرب فى قوله السابق بل له منع الخ ان اراد السقى منه وضيق (قوله لما صح من قضائه صلى الله عليه وسلم بذلك) اعلم انه قد يشكل على اعتبار الكعبين حديث تخاصم الزبير فى شراج الحرة وقوله عليه الصلاة والسلام اسق يا زبير حتى تبلغ

يجاوز أرضه فهو أحق به مادامت له به حاجة (فالا على) أى الأقرب للنهر فالأقرب وإن هلك زرع الأسفل قبل انتهاء التوبة إليه أما إذا اتسع فيسقى كل متى شاء هذا كله أن أحبوا معا أو جهل الحال أما لو كان الأسفل أسبق أحياء فهو المقدم بل له منع من أراد احياء أقرب منه إلى النهر كما صرح به جمع واقضاء كلام الروضة لثلا يستدل بقر به بعد على أنه مقدم عليه ولا ينافيه ما مر آتفا لأن ما هنا يتعذر رفعه فيقوى الاستدلال به بخلاف رضا المالك فان الغالب الرجوع عنه من المالك أو من وارثه

فليوجد ما يستدل به من أصله وأيضا فالارض هنا لا شرب لها من محل آخر بخلافها فيما مر كما سبق ثم من وليه فى الاحياء وهكذا ولا عبرة حيثئذ بالقرب من النهر ولو استوت ارضون فى القرب للنهر وجعل المحي أولا أقرع للتقدم ولهم منع من أراد احياء موات وسقيه منه ان ضيق عليهم كما يأتى (وحبس كل واحد الماء حتى يبلغ الكعبين) لما صح من قضائه صلى الله عليه وسلم بذلك اعلم انه قد يشكل على اعتبار الكعبين حديث تخاصم الزبير فى شراج الحرة وقوله عليه الصلاة والسلام اسق يا زبير حتى تبلغ

وبحث الأذري أن المراد جانب الكعب (٢٣٠) الأسفل وخالفه غيره احتجاجا بآية الوضوء ويرد بان الدال على دخول المغيا في تلك

وبحث الأذري الخ) عبارة النهاية والمراد بما ذكر كبحته الأذري جانب الكعب الخ) (قوله خارجي) وهو
الاتباع والاجماع اه كرى (قوله واعترضوا الخ) اقره المغني ايضا (قوله بان الوجه ان يرجع الخ) معتمد
عش (قوله لا اختلافها) اي الحاجة وكذا اخير فاعتبرت ولو تى الضمير الا لول كافي النهاية لكان اولي (قوله
وحاجة الخ) راجع للقليل خاصة واما الاعتراض فقد اقره اه رشيدى (قوله من قسميه) اي النخل (قوله
الواحدة) الى قول المتن ما هنا في الاصح في المغني لا قوله بل جريا الى المتن (قوله على الكعبين) اي على ظاهر
المتن ولا فالراجح كما تقدم أن المرجع العرف المتعارف في ذلك المحل (قوله ولو سقيا) اي الطرفان اه سم
(قوله فيسقى احدهما الخ) والظاهر كما قاله السبكي انه لا يتعين البداية بالاسفل بل لو عكس جاز نها بتمغني
قول المتن (ملك على الصحيح) ظاهره ولو كان الاخذ له غير يميز لان المساحة تغلب في نحو الماء فلم يشترط في
تملكه التمييز اه عش (قوله ولا يصير شريكا باعاده الخ) والاوجه عدم حرمة صبه عليه والفرق بينه وبين
رمى المال فيه ظاهر نهاية ومعنى قال عش قوله مر عدم حرمة صبه اي بخلاف السمك فانه يحرم القاؤه
فيه بعد اخذه كما شمله قوله الآتي رعى المال والفرق بينهما أن رد السمك اليه بعد يعذر تضيقا له لعدم تيسر
أخذه كل وقت بخلاف الماء وقوله مر ظاهره وان لم يكن خصوص ما رده اه وفرق المغني بقوله لما قيل من ان الماء لا يملك بحال اه
(قوله في كيزان دولابه) في تجريد المزج في الانوار انه لو غصب كوزا وجمع فيه ماء مباحا لم يملكه سم على
حج اه عش (قوله وخرج بذلك دخوله في ملكه) اي من غير سوق فقار مقابلة اه رشيدى وقد يخالفه قول
الشارح كالتها بقران حفر الخ لا أن يقال أن الحفر لا يستلزم السوق (قوله بنحو سيل صادق بالمطر النازل
في ملكه اه سيد عمر (قوله وإن حفر نهر الخ) عبارة المغني ومن حفر نهر يدخل فيه الماء من الوادى فالماء
باق على ابحاثه لكن مالك النهر احق به ولو غير الشرب وسقى الدواب والاستقاء منه ولو بدلو لجرى ان العرف
بذلك اه (قوله لا يملك بدخوله الخ) فلو اخذه غير ملكه وإن كان دخوله في ملكه بغير اذنه حراما اه معنى
(قوله إذا أحرز محله بالقليل الخ) هل مثله ما إذا كانت ارضه متمتلة عن ارض الوادى بحيث ان ما دخل فيها
استقر فيها لا يخرج منها فانها حينئذ نصير كالخوض المسدود أو لا محل تأمل اه سيد عمر وتقدم آفان
الرشيدى ان الداخل بنفسه بلا سوق لا يملك (قوله لنفسه) الى قول المتن والقناة في النهاية لا قوله وقضية المعلن
الى المتن (قوله لنفسه) اي لا للدارة اه معنى (قوله الذي يحتاجه ولو لزرعه) اما ما فضل عن حاجته قبل
ارتحاله فليس له منعه لشرب او ماشية وله منه غيره من سقى الزرع به اه معنى (قوله فان ارتحل الخ)

الكعبين فقال له الانصارى ان كان ان عمتك يا رسول الله فتلون وجه رسول الله ﷺ ثم قال اسق
يا زبير ثم احبس حتى تبلغ الجدر وقال في الشفا في حقوق المصطفى انه ﷺ نذب الزبير رضى
الله عنه او لا الى الاقتصار على بعض حقه على طريق التوسط والصلح علماء برض بذلك الاخر استوفى
النبي ﷺ للزبير حقه ثم نقل ما يصرح بذلك ويؤيده من كلام البخارى وحديثه وهذا كله صريح
في أن الحق يزيد على الكعبين وانه ما يبلغ الجدر اي على المحوط حول الشجر وهذا يؤيد ما نقله
الشيخان بعد نقلهما عن الجمهور التقدير بالكعبين عن الماوردى من التقدير بالحاجة في العادة وجزم
به المتولى واعتمده السبكي والأذري وغيرهما وجزم به في الارشاد ولعل حاجة الزبير كانت الى
ما يبلغ الجدر ويمكن ان يجاب عن الجمهور بان التقدير بالكعبين باعتبار الغالب فتجوز الزيادة بحسب
الحاجة (قوله وبحث الأذري ان المراد الخ) وافقه الزركشى في الخادم فقال انه الظاهر قال وحينئذ
فالرجع الى القدم المعتدل او الى الغالب لان من الناس من يرتفع كعبه ومنهم من ينخفض اه (قوله ولو
سقيا) اي الطرفان (قوله وكذا دخوله في كيزان دولابه الخ) في تجريد المزج في الانوار انه لو غصب
كوزا وجمع فيه ماء مباحا لم يملكه ذكره في باب الغصب اه (قوله وينبغي حمله الخ) كذا في شرح مر

خارجي وجد ثم لا هنا
التقدير بهما هو ما عليه الجمهور
واعترضوا بان الوجه انه
يرجع في قدر السقي للعاد
والحاجة لا اختلافها زما
ومكانا فاعتبرت في
حق أهل كل محل بما هو
المتعارف عندهم والخبر
جارى على عادة الحجاز وقيل
النخل ان افردت كل بحوض
فالعادة ماؤه ولا اتبع
عادة تلك الارض اه ولا
حاجة لهذا التفصيل لان
كلا من قسميه لم يخرج عن
العادة في مثله فشمله كلاهم
(فان كان في الارض)
الواحدة (ارتفاع) من
طرف (وانخفاض) من
طرف (افرد كل طرف بسقى)
لثلا يزيد الماء في المنخفضة
على الكعبين لو سقيا معا
فيسقى احدهما حتى يبلغهما
ثم يسد عنها ويرسله الى
الآخر (وما أخذ من هذا
الماء) المباح (في اناء ملك
على الصحيح) بل حكى ابن
المنذر فيه الاجماع ولا يصير
شريكا باعاده اليه اتفاقا
وكأخذه في اناء سوقه لنحو
بركة وحوض له مسدود
وكذا دخوله في كيزان
دولابه كما فقه به ان الصلاح
وخرج بذلك دخوله في
ملكه بنحو سيل وان حفر
نهر احتى دخل فانه لا يملكه
بدخوله لكنه يكون احق
به بل جريا في موضع على

أنه يملكه وينبغي حمله على ما إذا أحرز محله بالقليل عليه ونحوه (وحافر بئر بموات للارتفاق)
لنفسه لشربه وشربه دوابه منه لا للملك (اولى بما هنا) الذي يحتاجه ولو لزرعه (حتى يرتحل) لسبقه اليه فان ارتحل بطلت احقية وان عاد

بنية العود ولم تطل غيبته
واما اذا حفرها لارتفاق
المارة او لا بقصد نفسه
ولا المارة فهو كاحدم
فيشترك الناس فيها ولم
يتلفظ بوقفها وليس له
سدها وان حفرها لنفسه
لتعلق حق الناس بها
(والمحفورة) في الموات
(للملك او) المحفورة بل
التابعة بلا حفر (في ملك
ملك) حفرها وملك محلها
(ماءها في الاصح) لانه نماء
ملكه وانما جاز لمكترى
دار الانتفاع بماء بئرها
لان عقد الاجارة قديم ملك
به عين تبعها كاللبن وقضية
المعلل منع البيع والتعليل
جوازه إلا أن يقال هو
ملك ضعيف لملاحظه التبعية
فقصر على انتفاعه هو بعينه
للحاجة فلا يتعدى ذلك
ليعه وهذا هو الوجه
ومن ثم اقيت في مستاجر
حام أراد بيع ماء من بئرها
بمنعه لما ذكر ولان البيع قد
يؤدى لتعطيلها فيضرب ذلك
بمؤجرها (وسواء ملكه
ام لا يلزمه بذل ما فضل
عن حاجته) ولو لزعه
(لزرع) وشجر غيره أما
على الملك فكسائر المملوكات
واما على مقابله فلانه اولى
به لسبقه (ويجب) بذل
الفاضل عن حاجة الناجزة
كما قيد به الماوردى قال
الاذرعى محله إن كان ما

وإعراضه عنها كارتحاله كما اقتضاه كلام الروباني اه معني (قوله قال الاذرعى مالم يرتحل الخ) وهو حسن
اه معني (فهو كاحدم الخ) والاقرب ان الحكم كذلك لو كان الحافر غير مكلف وإن قصد نفسه تنزيلا لها
منزلة ما حفر المكلف بلا قصد فتكون وقفا لعامة الناس اه عش (قوله وليس له سدها الخ) ولا فعل ما
يفسد ماءها كمن غوطه فيه عمدا اه عش (قوله لتعلق حق الناس بها) أي كما يعلم من قول المصنف الاتي
ويجب لما شية الخ (قوله بل التابعة) عبارة النهاية بل والتابعة بزيادة الواو وهي احسن ثم قال ويجرى
الخلاف في كل ما ينبع في ملكه من نفط وملح اه زاد المعني وقرو نحوها اه قول المتن (في ملك يملك الخ)
ولو وقف المالك ارضا مثلا لبئر استحق الوقوف عليه ماء البئر ليتنفع به على العادة وله منع غيره منه حيث
احتاج اليه كافي الملك ولو كانت البئر مشتركة بين اثنين لو وقف او ملك اقتسما ماءها على حسب الحصص
إن لم ينفج حاجتهما اه عش (قوله وقضية المعلل) أي في قوله ولو انما جاز الخ (قوله والتعليل) أي في قوله لان
عقد الاجارة الخ اه سمع عن الشارح (قوله إلا ان يقال هو ملك ضعيف الخ) او يقال انما يملكه بانلافه
فقبل الاتلاف لا ملك له ليتصور بيعه اه سمع (قوله فقصر على انتفاعه الخ) قضيته انه يتمتع انتفاع غيره به
ولو باذنه أو لو أجر الدار لآخر لم ينتفع بالآخر اه سمى أى وكل منهما بعيد أقول ولك أن تمنع تلك
القضية بان الكلام إنما هو في النقل بعوض ولذا فرع عليه بقوله فلا يتعدى الخ قول المتن (وسواء ملكه) أي
على الاصح (ام لا) أي على مقابله اه معني (قوله ولو لزعه) لا موقع لهذه الغاية هنا كما لا يخفى على متامل
إذا الحكم انه لا يلزمه بذل ماء وإن فضل عن حاجته فأي حاجة إلى بيان الحاجة وإنما تظهر هذه الغاية
بالنسبة لقول المصنف الاتي ويجب لما شية فكان الاولى تأخيرها إلى هناك اه رشيدى وقد يجاب بانه
افادها دفع توهم اختصاص الحاجة بذى الروح (قوله ويجب بذل الفاضل الخ) ولا يجب بذل فاضل
الكلال لانه لا يستخلف في الحال ويتمول في العادة وزمن رعيه يطول بخلاف الماء ولا يجب على من
وجب عليه لبذل إعاره آلة الاستقاء ويشترط في بيع الماء تقديره بكيل أو وزن لا يرى المشية والزرع
الفرق بينه وبين جواز الشرب من ماء السقاء بعوض ان الاختلاف في شرب الادنى اهورن منه في شرب
الماشية والزرع نهاية ومعني (قوله عن حاجته) الى قوله اه في المعنى الا قوله قال الاذرعى الى بلا عوض
(قوله الناجزة) فلو فضل عنه الآن واحتاج اليه في ثانی الحال وجب بذله لانه يستخلف اه معني (قوله
ومحله) أي التقيد بالناجزة (قوله بلا عوض) متعلق ببذل وكذا قوله قبل الخ اه سمع على حج ولا تالم
يجمل قوله قبل اخذه قيد في البذل بلا عوض أي انما يجب عليه البذل بلا عوض حيث لم يأخذه في نحو اناء
لان الصورة هنا أنه لا اضطرار فلا يجب عليه بذله ولو بعوض اه رشيدى (قوله في نحو اناء) يدخل فيه مجتمع
الماء كالبركة اه سيد عمر قول المتن (لماشية) وسكتوا عن البذل لنحو طهارة غيره وينبغي ان يجب ايضا لكن
هل يقدم عليه شرب ماشيته وزرعه سمع على حج أقول نعم ينبغي ان يقدم الماشية ويدل له ما صرحوا به

(قوله لتعلق حق الناس بها) قال شيخنا البرلسي هاهنا شرح المنهج لكن قضية هذه العلة منعه من سد البئر التي
يحفرها في ملكه وهو بعيداه وإنما كان قضيتها ذلك لتعلق حق الناس بها ايضا كما يعلم من قوله الاتي وسواء
الخ (قوله وقضية المعلل) أي في قوله ولو انما جاز الخ (قوله والتعليل) أي قوله لان عقد الاجارة الخ اه
(قوله إلا أن يقال هو ملك ضعيف الخ) أو يقال انما يملكه باتلافه فقبل الاتلاف لا ملك له ليتصور بيعه
(قوله فقصر على انتفاعه هو بعينه) قضيته امتناع انتفاع غيره به ولو باذنه (قوله فقصر على انتفاعه هو بعينه)
قد يقتضى هذا انه لو أجر لآخر لم ينتفع بالماء ذلك الاخر (قوله في المتن وسواء ملكه ام لا) يلزمه بذل ما
فضل عن حاجته الخ عبارة الروض فن حفر بئر في موات للملك أى في ملكه أو انفجر فيه عين كما صرح
بها الاصل ملكها وملك ماءها إذا الماء ملك لكن يجب بذل الفاضل منه عن شربه لشرب غيره وعن ماشيته
وزرعه لما شية غيره الخ وسكتوا عن البذل لنحو طهارة غيره وينبغي ان يجب ايضا لكن هل يقدم عليه شرب
ماشيته وزرعه (قوله في المتن ويجب لما شية) قال في شرح الارشاد وقضية ما تقرر تقديم حاجة زرعه على

(الماشية) اذا كان بقره
كلاما باح ولم يجد صاحبها
ماء اخر مباحا (على
الصحيح) بان يمكنه من
سقيها منه حيث لم يضر
زرعه ولا ماشيته والا فمن
أخذه أو سقه اليها حيث
لا ضرر على الاوجه
للاحاديث في ذلك ولحرمة
الروح هذا ان لم يوجد
اضطراب والواجب بذله
لدى روح محترمة كادى
وان احتاجه لماشيته وماشية
وان احتاجه لزروع وجوز
ابن عبد السلام الشرب
وسقى الدواب من نحو
جدول مملوك لم يضر بمالكة
اقامة للاذن العرفي مقام
اللفظي ثم توقف فيما اذا
كان لنحو يتيم أو وقف
عام ثم قال ولا يرى جواز
ورود الف ابل جدولا
ماؤه يسيراه وهذا معلوم
من قوله أو لا يضر بمالكة
(والقناة المشتركة) بين
جماعة لا يقدم فيها على
أسفل ولا عكسه بل
(يقسم ماؤها) المملوك
الجاري من نهر أو بئر قهرا
عليهم ان تنازعوا وضاق
لكن على وجه لا يتقدم
شريك على شريك وانما
يحصل ذلك (بنصب خشبة)
مثلا مستوا أعلاها وأسفلها
بمحل مستو الحق بالخشبة
ونحوها ببناء جدار به ثقب
محكمة بالحصص (في عرض
النهر) أي فم المجرى (فيها
ثقب متساوية أو متفاوتة

في التيمم من ان من اسباب التيمم احتياجه لملح حيوان محترم ولو لمال فليراجع اه ع وش وقوله سم وينبغي الخ
يخالفه قول الحلبي ولا يلزم من مائه ماء بذله لاحتاج طهارته اه إلا ان يفرض كلام الحلبي في ماء في نحو لانه فلا
بخالفه (قوله كلاما باح) الظاهر ان المباح هنا وفيما بعده ليس بقيد فليراجع اه رشيدى وفي البجيرى عن
الحلبي ولعله أى تقييد الكل بالمباح لانه مقصر حيث لم يعد الماء كالطاف اه أى فهو قيد (قوله بان يمكنه الخ)
تصور للبذل (قوله ولا) أى ولان ضرر سقى ماشية الغير من الفاضل ماشية أوزرع صاحب الماء (قوله
حيث لا ضرر على الاوجه) يؤخذ منه ان من يملكه بئر وضر دخوله للاستقاء منها بنحو الاطلاع على
حرمة أو التضييق عليهم تضيقا لا يحتمل عادة لم يلزمه التمسكين اه سم (قوله هذا) أى الخلاف (قوله لذى
روح محترمة) يدخل فيه الماشية فيقدم أى الادى على حاجة ماشيته فعلى حاجة زرعه بالاولى فإى حاجة مع
ذلك لقوله وماشية وإن احتاجه لزروع اه سم ولك ان تقول ان قوله كادى وإن احتاجه لماشيته الخ تفصيل
لا جمال لقوله وجب بذله الخ لانه كان الاول من ادى الخ عبارة المغنى وشرح الروض يجب بذل الفاضل
عن شربه لشرب غيره من الادميين وعن ماشيته وزرع ماشيته غيره اه وفي سم قال في شرح الارشاد وقضية
ما تقرر تقديم حاجة زرعه على حاجة ماشية غيره المحترمة وإن خشي هلاكها وهو محتمل اه لكن يخالفه
في خشية الهلاك قوله الاقوى وماشية وان احتاجه لزروع فتأمل اه (قوله وماشية الخ) عطف على ادى (قوله
من نحو جدول) أى نحو نهر صغير اه ع (قوله اقامة للاذن العرفي الخ) أى ما لم يمنع صاحب الجدول
عنه فان منع امتنع على غيره فدل ذلك اه ع (قوله ثم توقف الخ) عبارة المغنى ثم قال لو كان النهر لمن لا
يعتبر لانه كاليتيم والاقواف العامة فعندى فيه وثقة والظاهر الجواز اه (قوله أو وقف عام) عطف
على نحو يتيم قول المتن (والقناة الخ) أى والعين نهاية ومعنى أى والنهر (قوله بين جماعة) الى قوله وفيها
أيضا في النهاية الاقوله وأطال البلقيني في ترجيحه (قوله من نهر) أى مملوك ماؤه اذا دخل الى ملكه من النهر
المباح لا يملكه كإمراه سم (قوله وبئر) أى مملوكه لهم اه ع (قوله ان تنازعوا وضاق) اما اذا اتسع
ماء القناة أو العين بحيث يحصل لكل قدر حاجته لم يحتاج لما ذكر اه معنى وفي سم بعد ذكر مثله عن شرح
الروض وقد يقال ينبغي القسمة ايضا اذا طلبوها أو احدهم مع عدم الضيق ليتصرف في حصته بما شاء اه
(قوله مستوا أعلاها الخ) عبارة المغنى مستوية الطرفين والوسط اه قول المتن (ثقب) بضم المثناة
اوله بخطه ولوقرت بنون مضمومة مجازاه معنى قول المتن (متساوية أو متفاوتة) أى في الضيق والسعة لافى
العدد اه بجيرى عن عبد البر (قوله من القناة ونحوها) نهاية ومعنى (قوله لانه) الى قوله وقيل فى

حاجة ماشية غيره المحترمة ان خشي هلاكها وهو محتمل اه لكن يخالفه في خشية الهلاك قوله الاقوى وماشية
وان احتاجه لزروع فتأمل اه (قوله بلا عوض) متعلق ببذل وكذا قوله قبل ش وعبارة شرح م وحيث
وجب البذل لم يجز اخذ عوض عليه اه (قوله حيث لا ضرر على الاوجه) يؤخذ منه ان من يملكه بئر وضر
دخوله للاستقاء منها بنحو الاطلاع على حرمة أو التضييق عليهم تضيقا لا يحتمل عادة لم يلزمه التمسكين
(قوله هذا ان لم يوجد اضطراب الخ) في الخادم ومحل الخلاف اذا اتصل الى حد الضرورة ولكن كان
منعها من الماء يحوجها الى الانتقال الى الوضع اخر فان اشرفت على الهلاك وجب سقيها فاضل مائه بالقيمة
وفيه نظر فليراجع (قوله والواجب بذله لذى روح محترمة) يدخل في ذى الروح المحترمة الماشية فيقدم أى
الادى على حاجة ماشيته فعلى حاجة زرعه بالاولى فإى حاجة مع ذلك لقوله وماشية وان احتاجه لزروع
(قوله الجارى من نهر) ينبغي المراد من نهر مملوك ماؤه اذا دخل الى ملكه من النهر المباح لا يملكه بدليل
قوله السابق في شرح وما اخذ من هذا الماء الخ وخرج بذلك الخ وصرح في الروضة بان من حفر نهر ا
يدخل فيه الماء من الوادى فاللواء باق على اباخته لكن مالك النهر أحق به كالسبل يدخل في ملكه اه (قوله
ان تنازعوا وضاق الخ) عبارة شرح الروض واعلم ان الاحتياج الى القسمة بتعريض الخشبة المذكورة
محله عند ضيق الماء والا فلا حاجة اليها اه وقد يقال ينبغي القسمة ايضا اذا طلبوها أو احدهم

استيفاء كل حقه وعند تساوى الثقب وتفاوت الحق أو عكسه يأخذ كل بقدر حصته فان جبل قدر الحصص قسم على قدر الاراضى لان الظاهر ان الشركة بحسب الملك وقيل يقسم بينهم سواء واطال البلقينى في ترجيحه هذا (٢٣٣) ان اتفقوا على ملك كل منهم

والارجح بالقرينة والعادة المطردة في ذلك كما مر فان قلت يتنافى مارجحه المصنف ما ذكره كالرافعى في مكاتيب خسيس ونفيس كوتبا على نجوم متفاوتة بحسب قيمتها فاحضرا مالا وادعى الخسيس انه بينهما والنفيس انه متفاوت على قدر النجوم صدق الخسيس عملا باليد قلت لا ينافيه لامكان الفرق إذ المدار هنا على اليد وهى متساوية وفي مسئلتنا على الارض المسقية وهى متفاوتة فعمل في كل من الحامين بما يناسبه فتأمل وفي الروضة واصلا كل ارض امكن سقيها من هذا النهر لادارنا لها ساقية منه ولم نجد لها شربا من موضع اخر حكنا عند التنازع بان لها شربا منه انتهى وافهم كلامهما ان ماعد لاجراء الماء فيه عند وجوده الى ارض مملوكة دال على ان اليد فيه لصاحب الارض التى يمكن سقيها منها سواء اتسع المجرى وقلت الارض او عكسه وسواء المرتفع والمنخفض وليس لاحد من يسقى بمائه ارضا له اخرى لا شرب لها منه سواء احياها أم لا لانه يجعل لها رسم شرب لم يكن كما في الروضة وفيها أيضا لو أراد احيا

المعنى (قوله) وعند تساوى الثقب الخ) كان يأخذ صاحب الثلث ثقبه والآخر ثقبين و(قوله) أو عكسه) كان يأخذ احد الثرى يدين ثقبه واسعة والآخر ثقبين ضيقين (قوله) قسم على قدر الاراضى) على الاصح في زيادة الروضة اه معنى (قوله) مارجحه المصنف) وهو القسمة على قدر الاراضى وان لم ينسبه اليه فيما مر رشيدى وعش (قوله) في مسئلتنا على الارض الخ) اى لجرى ان العادة كثير او مطردا بالاقتصار في اخذ الماء على قدر الحاجة ولا كذلك الاموال اه سم (قوله) من هذا النهر) اى النهر المشترك بقرينة المقام (قوله) ولم نجد لها شربا من موضع آخر) مفهوماً انه إذا كان لها شرب من محل آخر لا يحكم بأن لها شربا من هذا النهر وقد يتوقف فيه بانهما المانع ان يكون لها شرب من موضعين ويجردان لها شربا من غيره لا يمنع ان لها شربا منه ايضا عش و سم ويؤيد التوقف قول الشارح الاق وافهم كلامهما الخ (قوله) فيه) اى ماعد الخ و(قوله) وجوده) اى الماء و(قوله) الى ارض الخ) كل منها متعلق باجراء الماء (قوله) فيه) اى فيما عدا الخ (قوله) منها) اى ماعد الخ والتاثير لرعاية المعنى اى الساقية كما ان التذكير في الضمائر الهامة لرعاية اللفظ (قوله) وليس لاحد من الخ) لعل محله إذ اضيق على البقية اخذنا من قوله وفيها الخ اه سم عبارة السيد عمر قوله وليس لاحد من يسقى بمائه الخ لإطلاقة قد يتنافى ما يأتى من قوله ولوزاد نصيب احدهم من الماء الخ حيث صرح بان له التصرف في الزائد كيف شاء ومنه ما لو سقى به ارضا وقد يقال ما هنا في الماء المباح فانه ليس له فيه نصيب مقدر حتى تحتل مساواته لرى الارض وزيادته عليه وإتمامه سقى ارضه بقدر الحاجة فلو اراد سق هذا الماء المستحق او بعضه الى ارض له اخرى لاستحقاق لها في هذا النهر المباح لادى إلى إثبات استحقاق لم يكن وإلى الاضرار بالشركاء عند الضيق وما يأتى في نهر مملوك له منه نصيب مقدر وقد يزيد على رى ارضه فيصرف فيه كيف شاء لانه ملكه فليتأمل ثم رايت في فتاوى السهمودى نقل كلام الروضة واعتمده ونقل عن الخادم انه قال المتجه نقلا وتوجيها الجواز ومن قال بالجواز المتولى وبعض الاصحاب وصححه الكافى انتهى والحاصل ان كلام الروضة ان كان محمولا على ما ذكرناه فلا إشكال فيه وإن كان مفروضا في النهر المملوك فالمتجه الجواز والله اعلم اه اقول صنع المعنى صريح في ان مثل ما هنا وما يأتى كليهما في المملوك بالاشتراك وان ما هنا مستثنى مما يأتى حيث زاد عقب قول الشارح السابق لان الظاهر ان الشركة بحسب الملك ما نصه ويصنع كل واحد بنصيبه ما شاء لكن لا يسوقه لارض لا شرب لها منه لانه يجعل لها شربا لم يكن اه (قوله) لحياء موات وسقيه) يؤخذ منه انه إذا لم يرد السقى منه فلا منع من الاحياء اه سيد عمر وسم (قوله) وإذا منع من الاحياء الخ) كانه رحمه الله فهم ان المنع في عبارة الروضة عائد إلى

مع عدم الضيق ليتصرف في حصته بما شاء (قوله) قلت لا ينافيه لامكان الفرق إذ المدار الخ) لا يخفى مع التأمل الصادق ما في فرقه كما اثرنا اليه ويمكن ان يفرق بجرى ان العادة كثير او مطردا بالاقتصار في اخذ الماء على قدر الحاجة ولا كذلك الاموال فليتأمل (قوله) إذ المدار هنا على اليد الخ) لقائل ان يقول هذا لا يخلص إذ للسائل يعود ويقول لم كان المدار هنا على اليد وفي مسئلتنا على الارض مع وجود اليد فيهما ومع تحقق التفاوت فيما ثبت الحق لاجله وهى المكاتبان هنا والارض في مسئلتنا فليتأمل (قوله) ولم نجد لها شربا من موضع آخر) لا يحكم بان لها شربا منه وغاية الامر أن لها شربا من موضعين وأى مانع من ذلك فيلحصر (قوله) وليس لاحد من يسقى بمائه ارضه اخرى الخ) لعل محله إذ اضيق على البقية اخذنا من قوله وفيها ايضا الخ (قوله) وإذا منع من الاحياء فمن السقى بالاولى) فيه تصريح بان مراد الروضة المنع من الاحياء في نفسه وقد يقال هلا جاز الاحياء لكن يمنع من السقى من هذا النهر لان يقال شرط لحياء نحو المزرعة ترتيب الماء وقد يمنع من هذا الماء فليتأمل ثم رايت ما قدمته من قول شرح الروض وانه بتقيد بارادة سقى ذلك من

(٣٠ - شروانى وابن قاسم - سادس) موات وسقيه من هذا النهر أى المباح فان ضيق على السابقين منع لأنهم استحقوا اراضهم بمراقبتها والماء من أعظم مراقبتها ولا فلا منع انتهى وإذا منع من الاحياء فمن السقى بالاولى ولوزاد نصيب أحدهم من الماء على رى أرضه لم يلزمه بذلك لشركائه بل له التصرف فيه كيف شاء قال بعضهم بل يحرم إعادته للو ادى لانه إضاعة مال انتهى وفي كون ذلك إضاعة

نظر ظاهر واقفي بعضهم في ارض لو احد علوها ولا خر سفلها فاخر السيل احدهما فاعاده مالكة على وجه تنقص به الاخرى عن شربها المعتاد بانه يجبر على إعادة كما كان فان تعذر (٢٣٤) ذلك وقف الامر حتى يصطاحا (ولهم) أى الشركاء (القسمة مياه) مياه مئة مثلا كان

يسقى كل منهم يوما كسائر الاملاك المشتركة ولا نظر لزيادة الماء ونقصه مع التراضي على أن لهم الرجوع عن ذلك قال الزركشى وتعين المياه إذا تعذر ما مر بعد ارض بعضهم من المقسم ونحو الخشب إذا كانت القناة تارة يكثر ماؤها وتارة يقل فتمتع المياه حيثن كما منعها في لبون ليجلب هذا بوما وهذا بوما لما فيه من التفاوت الظاهر انتهى وليس لاحد الشركاء ان يحفر ساقية قبل المقسم لأن حافة النهر مشتركة بينهم ولكن حث ارضه وخفضها ورفعها وحيثن يفرد كل ارضه بساقية يجرى الماء فيها اليها ومونة ما يخص كلا عليه بخلاف عمارة النهر الاصلية فانها على جميعهم بقدر الحصص فان عمرها بعضهم فزاد الماء لم يخص به لانه متبرع وان كان انما عمرها بعد امتناع الآخرين ولصاحب السفلى ان يحث ويحفر في ارضه ما يدفع به ضررها من غير ان يضر العليا وليس للاعلى ذلك كما اقي به جمع اى لانه به ياخذ اكثر من حقه هذا ان كانا يشربان معا والا

الاحياء فقط وليس بمتعين بل يحتمل عوده للسقي فقط ولهما معا كما هو واضح اه سيد عمر (قوله نظر ظاهر) لعل وجهه ما قدمته عن النهاية والمعنى من عدم حرمة صب الماء المملوك في النهر (قوله علوها) اى الارض (قوله احدهما) اى جرى احدهما على حذف المضاف وكان الاولى تانيث الاحد (قوله اى الشركاء) الى قوله لان حافة النهر في النهاية قول المتن (مياه) منصوب اما على الحال من المبتدا وهو القسمة بناء على صحة الحال منه كما ذهب اليه سيويو وغيره او على انها مفعول بفعل محذوف بتقدير ويقسم مياهه ويجوز كون القسمة فاعلة بالظرف بناء على قول من يجوز عمل الجار بلا اعتماد وهم الكوفيون وعليه في نصب مياهه على الحال من الفاعل معنى ونهاية اقول ويجوز كونها حالا من فاعل الظرف المستتر الراجع الى المبتدا بل هو لكونه محل وفاق احسن (قوله قال الزركشى وتعين المياه الخ) يؤخذ منه ان المياه متعينة في قسمة ماء البشر المشتركة المتعذر قسمتها وهذا ان لم يكن للاصحاب رحمهم الله نقل في كيفية قسمة ماء البئر فان ظفر بنقل فهو المتبع والله أعلم اه سيد عمر (قوله بعد ارض بعضهم الخ) اى لان الاقرب يحصل له زيادة اه سم (قوله ونحو الخشب) عطف على قوله المياه (قوله إذا كانت القناة الخ) يتأمل لان المياه انما تكون بالتراضي ومعه لا نظر للتفاوت كما تقدم في قوله ولا نظر الخ اه سيد عمر عبارة عث قوله فتمتع المياه هذا قد يخالف ما مر في قوله ولا نظر لزيادة الماء ونقصه مع التراضي إلا ان يقال المراد بالامتناع هنا عدم الاجبار على ذلك فلا منافاة لكن يرد على ذلك ان المياه لا اجبار فيها فالأولى أن يقال تصور ذلك بزيادة تارة من اعتياد كتحرك هواء ونحوه وما هنا بما عهدت الزيادة تارة والنقص اخرى من غير اعتياد وقت مخصوصه للزيادة واخر للنقص اه وحاصله ان ما مر في الزيادة المحتملة وما هنا في الزيادة المحققة المعلومة بالعادة ومقتضاه امتناع المياه حيثن ولو مع التراضي من الجانبين ولعل وجه الجهل بمقدار الزائد وعدم انضباطه وفيه مالا يخفى فالأولى حل مقالة الزركشى على الاجبار فيما اذا تنازعوا وضاق الماء كما مر في الشرح تقييد كلام المصنف بذلك (قوله قبل المقسم) بكسر السين عبارة النهاية وليس لاحدهم توسيع فم النهر ولا تضييقه ولا تقديم رأس الساقية التي يجرى فيها الماء ولا تأخير ولا غرس شجرة على حافته بدون رضا الباقيين كسائر الاملاك المشتركة اه زاد المعنى ولا بناء قطرة ورحى عليه اه (قوله وحيثن) اى حين اذ تفاوتت اراضيهم بالاخفاض والارتفاع (قوله الاصلية) صفة للنهر والتانيث هنا في قوله فان عمرها بتاويل العين (قوله ومن ثم) اى من اجل عدم اشتراط الضرر (قوله امتنع عليه) اى الاعلى (قوله في العليا) متعلق باجراء الماء (خاتمة) في المعنى والنهاية لا يصح بيع ماء البشر والقناة نفردا عنها لانه يزيد شيئا فشيئا ويختلط المبيع بغيره فيتعذر التسليم فان باعه بشرط أخذه الآن صح ولو باع صاعا من ماء اكد صح لعدم زيادته او من جار فلا لانه لا يمكن ربط العقد بمقدار مضبوط لعدم وقوفه ولو باع ماء القناة مع قراره والماء جار لم يصح البيع في الجمع للجهالة وان افهم كلام الروضة البطلان في الماء فقط عملا بتفريق الصفقة فان اشترى البشر وماءها الظاهر أو جزاهما شائعا وقد عرف عمقها فيهما صح وما ينبع في الثانية مشترك بينهما كالظاهر بخلاف ما لو اشترىها او جزاها الشائع دون الماء او اطلق فلا يصح لثلاثيختلط الماء آن ولو سقى زرع ماء مغصوب ضمن الماء ببدله والغلة لانه المالك للبذر فان غرم البذر وتحلل من صاحب الماء كانت الغلة اطيب له مما لو غرم البذر فقط ولو اشعل نار في حطب مباح لم يمنع احد الانتفاع بها ولا الاستصباح النهر الخ ومفهومه عدم المنع إذا لم يرد السقي منه (قوله بعد ارض بعضهم من المقسم) اى لأن الاقرب يحصل له زيادة (قوله ونحو) عطف على المياه ش

بان كان شرب السفلى من ماء العليا فلا منع اى حيث لا ضرر ومن ثم امتنع عليه ان يحدث في أرضه شجرا منها أو نحوه ان أضر بالسفلى لحبسه الماء وأخذه منه فوق ما كان يعتاد قبل إحداث ما ذكر واقفي الغزالي بأن لصاحب السفلى اجراء الماء المستحق لاجرائه في العليا وان أضر بنخلها أو زرعها ولا غرم عليه لتقصير صاحبها بالزرع أو الغرس في المجرى المستحق للأسفل

﴿كتاب الوقف﴾

هو لغة الحبس ويرادفه التسييل والتحبس وأوقف لغة رديئة وأحبس أفصح من حبس على ما نقل لكن حبس هي الواردة في الاخبار الصحيحة وشرعا حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه بقطع التصرف في رقبته على مصرف مباح وأصله قوله تعالى لن تنالوا البر حتى تنفقوا عما تحبون ولما سمعها ابوطليحة رضي الله عنه بادر الى وقف احب امواله اليه بيرحاء حديثه مشهورة كذا قالوه وهو مكل فان الذي في حديثه في الصحيحين وان احب اموالي الى بيرحاء وانها صدقة له تعالى وهذه الصيغة لا تنفذ الوقف لشئيين احدهما انها كناية فيتوقف على العلم بانه نوى الوقف بها لكن قد يقال سياق الحديث دال على انه نواه بها ثانياً وهو العمدتهم شرطوا في الوقف بيان المصرف فلا يكفي قوله الله عنه بخلافه في الوصية كما يأتي مع الفرق فقوله وانها صدقة لله تعالى لا يصلح للوقف عندنا وان نواه بها وحيد فكيف يقولون انه وقفها فهو اما غفله عما في الحديث او بناء على ان الوقف كالوصية وخبر مسلم اذامات المسلم انقطع عمله الا من ثلاث

منها فان كان الخطب له فله المنع من الاخذ منها الا اصطلاها ولا الاستصباح منها اه قال ع ش قوله مر صح اي ولم ياخذها لكن اذا تاخر مدة واختلط فيها الحادث بالموجود وتنازعا جاء فيه ما قيل في بيع الثمرة اذا اختلط حادثها بموجودها وهو تصديق ذي اليد اه

﴿كتاب الوقف﴾

(قوله هو لغة) الى قوله كذا قالوا في النهاية وكذا في المعنى الا قوله على ما نقل الى وشرعا (قوله والتحبس) أي والاحتباس أيضا أخذنا مما يأتي اه ع ش (قوله لغة رديئة) عبارة المعنى ولا يقال اوقفته الا في لغة تميمية وهي رديئة وعلما العامة وهو عكس حبس فان الفصح احبس واما حبس فله رديئة اه (قوله من حبس) أي بالتشديد اه ع ش وقضية ما مر انفاع المعنى انه بالتخفيف (قوله بقطع التصرف) الباء سببية او تصويرية ومتعلقة بحبس مال الخ وكذا قوله على مصرف متعلق بذلك (قوله مباح) زاد النهاية والمعنى موجود اه قال ع ش قوله مر موجود اي على الراجح اما على مقابله فلا يشترط ولو اسقطه لتيقن على كل من القولين لكان أولى كما فعل حج اه (قوله بيرحاء) قال في النهاية هذه اللفظة كثيرا ما تختلف الفاظ المحذنين فيها فيقولون فيها بيرحاء بفتح الباء وكسرها و بفتح الراء وضما والمدفها وبفتحها والقصر وهي اسم ماء وموضع بالمدينة وقال الزحشرى في الفائق انها فعل من البراح وهي الارض الظاهرة اه المراد منه اه ع ش (قوله هو) اي قولهم هذا (قوله في حديثه) اي ابى طلحة (قوله وانها الخ) اي بيرحاء (قوله هذه الصيغة) اي وانها صدقة لله تعالى (قوله فيتوقف) اي الوقف اي الحكم بخصوص الوقف بها (قوله ثانياً) قد يقال يكفي في الاحتجاج بما ذكر ان تكون الصيغة المذكورة تصلح للوقف عنده وإن لم تكن من صيغته عندنا اه سيد عمر عبارة سم يمكن ان يحجب بان يلتزم ان قوله الله يغني عن بيان المصرف قال في شرح الروض قال السبكي ومحل البطان اذا لم يبين المصرف اذا لم يقل لله ولا فيصح الخبر ابى طلحة هي صدقة لله ثم يعين المصرف اه وفي فتاوى الشارح لو قال وقفت هذا لله صح وصرف للفقراء قياسا على الوصية اه لكن قول شرح الروض ثم يعين المصرف يقتضي انه لا يتعين بنفس هذه الصيغة وسياق في الاكتفاء بنية المصرف نزاع بين الاذرعى والغزى فلعل اباطلة نوى المصرف اه (قوله وإن نواهها) اي الوقف بهذه الصيغة (قوله عما في الحديث) اي عن عدم بيان المصرف فيه قوله وخبر مسلم عطف على قوله قوله تعالى الخ (قوله وخبر مسلم) الى قوله و اشار في المعنى الا قوله وقيل الى وجاء الى قوله وانما يتجه في النهاية (قوله اذامات المسلم) عبارة المعنى وشرح المنهج اذا مات ابن آدم وعبرة الجامع الصغير اذا مات الانسان فلعلها روايات اه ع ش (قوله انقطع عمله) اي ثوابه واما العمل فقد انقطع بفرائه اه بجيرى (قوله أو علم ينتفع به الخ) أو بمعنى الواو (قوله أى مسلم) عبارة المعنى والصالح هو القائم بحقوق الله تعالى وحقوق العباد ولعل هذا محمول على كمال القبول واما اصله فيكون فيه ان يكون مسلماً اه (قوله يدعوله) هو من تمة الحديث اه ع ش وفي البجيرى قوله يدعوله اي حقيقة او مجازا فيشمل الدعاء بسببه اه (قوله وحمل العلماء الصدقة الخ) في شرح العباب للحجج التميم بعد كلام ثم رايت عن الزركشى انه نازع ابن الرفعة في تفضيل الصدقة على الوقف بان العلماء فسروا الصدقة به بتخصيصه بالذكر يدل على افضليته على غيره وعنه عن المحب السنكوني أن الاشغال بالتعليم الناجز أولى منه بالتخفيف لما

﴿كتاب الوقف﴾

(قوله وهذه الصيغة لا تنفذ الوقف لشئيين الخ) يمكن ان يحجب عن الاول بما قاله وعن الثاني بان يلتزم ان قوله الله يغني عن بيان المصرف كما قاله السبكي فقد قال في شرح الروض في الكلام على الشرط الرابع بيان المصرف ما نصه قال السبكي ومحل البطان اي بطلان الوقف اذا لم يبين المصرف اذا لم يقل لله ولا فيصح الخبر ابى طلحة هي صدقة لله ثم يعين المصرف اه وفي فتاوى الشارح سئل عن قال وقفت هذا لله فهل يصح وما مضى فاجاب بقوله قياس قولهم لو قال اوصيت لله تعالى صح وصرف للفقراء انه يصرف هنا للفقراء اه

صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح أى مسلم يدعوله وحمل العلماء الصدقة الجارية على الوقف

دون نحو الوصية بالمباحة لندرتها (٢٣٦) ووقف عمر رضي الله عنه ارضا اصابتها بخير بامرہ صلى الله عليه وسلم وشرط فيها شرطا

في ذلك من المنفعة المجلدة والذي يتجه انه ان كان ثم من يقوم عنه بالتعلم كان التصديق أولى والا فالتعلم أولى انتهى اه عش (قوله دون نحو الوصية الخ) قد يقال ما للمانع من حمله على ما هو اعم ليشمل ذلك لان اللفظ صادق به وان كان نادر السيد عمر (قوله لندرتها) عبارة المغنى فان غيره من الصدقات ليست جارية بل بملك المتصدق عليه اعيانها ومنافعها ناجز او اما الوصية بالمنافع وان شملها الحديث فهي نادرة فحمل الصدقة في الحديث على الوقف أولى اه (قوله ووقف عمر الخ) عطف على قوله قوله تعالى الخ (قوله وشرط) بصيغة المضى (قوله ارضا) اي جزءا مشاعا من ارض اصابتها الخ اه عش (قوله بامرہ الخ) متعلق بوقف (قوله وان من وليها) اي قام بحفظها (قوله غير متمول فيه) اي في الاكل يعني لا يجوز له الذخر لنفسه بل لا يجوز له القوت والكسوة اه كرى عبارة عش لعل المراد غير متصرف فيه تصرف ذي الاموال ولا يحسن حمله على الفقير لانه لو كان مراد المتيقن بالتصدق اه (قوله بل ووقف الخ) اي بل الاول ووقف الخ (قوله اموال بخير يق الخ) قال في الاصابة بخير يق النضري بفتحين كما في اللب الاسرائيلي من بني النضير كان عالما وكان اوصى بامواله للذي صلى الله عليه وسلم وهي سبع حوايط فجعلها النبي صلى الله عليه وسلم صدقة انتهى عش (قوله له مقدرة) اي على الوقف اوله غنى في نفسه اه عش (قوله و اشار الشافعي الى ان هذا الوقف المعروف الخ) قد يقال ان المراد بالمعروف هذا المعنى الشرعي المستوفى للشرائط فلا خصوصية للوقف بذلك بل سائر العقود مثله لما معنى لغوى اعم فينقله الشارع الى ما هو اخص باشرائطه وشرطه فيقتضي خصوصه كما لا يخفى وعبارة الشافعي رضي الله تعالى عنه ولم يحبس اهل الجاهلية فيما علمته دار او الارضا واما حبس اهل الاسلام انتهت اه رشيدى (قوله قد يقال ان المراد الخ) لا يخفى بعده بل ياتي عنه ما يأتى في كلامه من عبارة الشافعي (قوله واما يتجه الرد به على أبي حنيفة ان كان يقول ببيعه الخ) اي لان عمر رضي الله تعالى عنه شرط عدم البيع فهو انما يدل على عدم البيع عند شرطه لا عند عدمه بل قد يقال يدل على جواز البيع عند عدم الشرط نظرا الى انه لو لا جواز البيع عند عدم الشرط احتاج رضي الله تعالى عنه الى الشرط وقد يقال اما شرط عمر ذلك ليين عدم جواز بيع الوقف فليتامل اه سم اي بدليل آخر الحديث (قوله خرج الصبي) الى قوله وان لم تجز اجازته في المغنى الا قوله لكن جمع بينهما ايضا حا وقوله لو اراده الى ومكاتب وقوله كما يشير الى فلا يصح وقوله الذي ليس الى نحو اراضى وقوله لكن بشرط الى وام ولد الى قول المتن ويصح وقف عقار في النهاية الا قوله الذي ليس الى نحو اراضى وقوله ووزع ابن الصلاح الى المتن (قوله في الحياة) اي حتى لا يرد السفيه الا في اذنيه اهلية التبرع لكن بعد الموت بالوصية وحينئذ قد يقال اذا كان هذا مراد المصنف كما قرره فقد خرج السفيه فلا يحتاج الى اعتذار عنه بقوله الا في صحة نحو وصيته الخ فتأمل اه رشيدى (قوله ايضا حا) اي لانه يكتفى بالاتصار على الثاني اه سم (قوله فلا يصح من محجور عليه بسفه) محترز قيد الحياة وقوله ومكره ومكاتب ومفلس وولى محترز ما في المتن (قوله وصيته) اي السفيه اه عش (قوله ومكره) اي بغير حق اما به كان نذرو وقف شيء من امواله ثم امتنع من وقفه فاكرهه عليه الخ كما فيصح وقفه حينئذ فان اصر على امتناع وقفه الخ كما على ما يرى فيه المصلحة عش اه بخير مى (قوله ومفلس) اي وان زاد ماله على ديونه كان طراله مال بعد الحجر او ارتفع سعر ماله الذي حجر عليه فيه اه عش (ولا غيره) اي التبرع عطف على التبرع عش

لكن قوله في شرح الروض ثم يعين المصنف يقتضى انه لا يتعين بنفس هذه الصيغة وسياتي في الاكتفاء بنية المصنف نزاع بين الاذرى والغزى فلعل ابا طلبة نوى المصنف (قوله واما يتجه الرد على أبي حنيفة ان كان يقول ببيعه الخ) اي لان عمر رضي الله عنه شرط عدم البيع فهو انما يدل على عدم البيع عند شرطه لا عند عدمه بل قد يقال يدل على جواز البيع عند عدم الشرط نظرا الى انه لو لا جواز البيع عند عدم الشرط لما احتاج رضي الله عنه الى الشرط فليتامل وقد يقال اما شرط عمر ذلك ليين عدم جواز بيع الوقف فليتامل (قوله لكن جمع بينهما ايضا حا) اي لانه يكتفى بالاتصار على الثاني (قوله ولا غيره)

منها انه لا يباع اصلها ولا يورث ولا يوهب وان من وليها ياكل منها بالمعروف او يطعم صديقا غير متمول فيه وراه الشيخان وهو اول وقف في الاسلام وقيل بل وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم اموال بخير يق التي اوصى بهاله في السنة الثالثة وجاء عن جابر مابق احدهم اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم له مقدرة حتى وقف و اشار الشافعي رضي الله عنه الى ان هذا الوقف المعروف حقيقة شرعية لم تعرفه الجاهلية وعن أبي يوسف انه لما سمع خبر عمر انه لا يباع اصلها رجع عن قول أبي حنيفة رضي الله عنه ببيع الوقف وقال لو سمعه لقال به واما يتجه الرد به على أبي حنيفة ان كان يقول ببيعه اي الاستبدال به ولو ان شرط الوقف عدمه اركانه موقوف وموقوف وعليه وصيغته ووقف وبدا به لانه الاصل فقال (شرط الواقف صحة عبارته) خرج الصبي والمجنون واهلية التبرع في الحياة كما هو المتبادر وهذا اخص بما قبله لكن جمع بينهما ايضا حا فلا يصح من محجور عليه بسفه وصحة نحو وصيته ولو بوقف داره لا ارتفاع حجره بموته ومكره فايراده عليه وهم لانه في حالة الاكراه ليس صحيح العبارة ولا اهلا للتبرع ولا غيره اذ ما يقوله او يفعله لاجل الاكراه لغو منه ومكاتب ومفلس وولى ويصح

من مبعوض وكافر ولو لم يجدوا ان اعتقده غير قربة ومن لم يبرأ ولا يخير اذ ارأى (١٢٧) ومن الاعشى (و) شرط (الموقوف)

كونه عينا معينة مملوكة ملكا يقبل النقل يحصل منها مع بقاء عينا فائدة أو منفعة تصح اجارتها كما يشير ذلك كلامه الاتي بذكره بعض محترزات ما ذكر فلا يصح وقف المنفعة وان ملكها مؤبدا بالوصية والملتزم في الذمة واحد عبديه وما لا يملك ككلب نعم يصح وقف الامام الذي ليس رقيقا لبيت المال وان اعتقه ناظره كما يأتي نحو اراضى بيت المال على جهة ومعين على المنقول المعتمد لكن بشرط ان يظهر له في ذلك مصلحة لأن تصرفه فيه منوط بها كولى اليتيم ومن ثم لو رأى تملك ذلك لهم جاز وام ولد ومكاتب وحمل وحده وذى منفعة لا يستأجر لها كآلة اللهو وطعام نعم يصح وقف فعل للضراب وان لم تجز اجارته له اذ يغتفر في القرية ما لا يغتفر في المعاوضة و (دوام الانتفاع) المذكور (به) المقصود منه ولو بالقوة بان يبق مدة تقصد بالاستئجار غالبا وعليه يحمل ما افاده كلام القاضي أبي الطيب انه لا يكتفى فيها نحو ثلاثة أيام فدخل وقف عين الموصى

اه سم أى باعادة الخافض (قوله من مبعوض الخ) أى ومريض مرض الموت ويعتبر وقفه من الثلث اه معنى (قوله وكافر الخ) لو وقف ذى على اولاده الا من اسلم منهم قال السبكي رفعت الى في المحاكات فابقيت الوقف والغيت الشرط ومال مر إلى بطلان الوقف سم على منهج اقول ولعل وجه ما مال اليه مرانه قد يحملهم على البقاء على الكفر وبتقديم معرفتهم بالغاء الشرط لفظه مشعر بقصد المعصية اه ع وش وياتي في شرح اتباع شرطه اعتماد البطلان ايضا (قوله ولو لمسجد) او مصحف ويتصور ملكه له بان كتبه او ورثه من أبيه ومثل المصحف الكتب العلمية اه ع ش (قوله فائدة) كاللبن والثروة ونحوهما أو منفعة كالسكنى واللبس ونحوهما اه معنى (قوله تصح اجارتها) أى المنفعة اه ع ش عبارة المغنى ويحصل منها فائدة او منفعة يستأجر لها غالبا اه (قوله لذلك) أى لما ذكره من الشروط (قوله بذكره الخ) متعلق بيشير (قوله فلا يصح وقف المنفعة الخ) ومن ذلك الخوات فلا يصح وقفها اه ع ش (قوله والملتزم الخ) محترز عينا (قوله واحد عبديه) محترز معينة (قوله يصح وقف الامام) وحيث صح وقفه لا يجوز تغييره وامام اعتمد به البلوى بما يقع الآن كثير من الروق المرصدة على اما كن او على طائفة مخصوصة حيث تغير وتجعل على غير ما كانت موقوفة عليه او لافاته باطل ولا يجوز التصرف فيه لغير من عين عليه من جهة الواقف الاول فليتنبه له فانه يقع كثير او يفرق بين ما هنا وبين عدم صحة عتق عبيد بيت المال بان الموقوف عليه هنا من جملة المستحقين فيه كما صرح به قوله بشرط ظهور المصلحة فوقه كإيصال الحق لمستحقه ولا كذلك العتق نفسه فانه تفويت للبال اه ع ش عبارة شيخنا نعم يصح وقف الامام من بيت المال ولو على اولاده خلافا للجلال السيوطى ومن تبعه ويجب اتباع شرطه اه (قوله وان أعتقه) غاية لقوله رقيقا اه سم (قوله نحو اراضى) مفعول وقف الامام وهذا لا يخالف ما تقدم في الشرع بعد قول المصنف ولو اراد قوم سقى ارضهم من ضبطه بفتح الراء بلا ألف لأن ذلك ضبط لما وقع التعبير به هناك في المنهاج فلا ينافى قراءته بالألف في حد ذاته الذى عبر به الشارح هنا خلافا لما وقع في حاشية الشيخ اه رشيدى (قوله وام ولد الخ) عطف على المنفعة من قوله فلا يصح وقف المنفعة ش اه سم (قوله وما لا يملك) محترز مملوكة (قوله وام ولد ومكاتب وحمل وحده) محترز ملكا يقبل النقل (قوله وذى منفعة الخ) محترز تصح اجارتها (قوله وطعام) محترز مع بقاء عينا ولو قدمه على قوله وذى منفعة الخ لكان اولى إذ ظاهر صنيعه عطف الطعام على آلة اللهو واخر اجهما بقوله يحصل منها الخ يجعله قيدا واحدا وليس كذلك (قوله وحمل وحده) أمالو وقف حاملا صح فيه تبعا لما كما صرح به شيخنا في شرح الروض اه معنى ونهاية (قوله نعم يصح وقف فعل) أى وارش جنايته على من يكون في يده بعد الوقف حال جنايته ان نسب لتقصير حتى اتلف اه ع ش (قوله ودوام الانتفاع) عطف على قوله كونه عينا (قوله المذكور) أى بقوله فائدة أو منفعة تصح اجارتها (قوله ولو بالقوة) غاية لدرام الانتفاع (قوله بان يبق) تصوير له (قوله وعليه يحمل) أى على ما لا تقصد اجارته في تلك المدة اه نهاية أى بان كانت منفعته فيها لا تقابل باجرة رشيدى (قوله فيها) أى في صحة الوقف (قوله نحو ثلاثة أيام) أى امكان الانتفاع نحو ثلاثة الخ (قوله فدخل وقف عين الموصى بمنفعته) أى بقوله ولو بالقوة الذى هو غاية لدوام الانتفاع اه رشيدى (قوله مدة) أى ولو غير معينة كددة حياة الموصى له اه ع ش عبارة الكردى بخلاف الموصى بمنفعته ابد او مطلقا فانه لا يصح وقفه إذ لا منفعة فيه لانها مستحقة للموصى له اه (قوله والمأجور) أى المستأجر عطف على الموصى الخ (قوله ونحو الجحش) و (قوله الدرهم) عطف على عين الموصى الخ قال المغنى وهذه هى اجارة ارض ثم وقفها حيلة من يريد ابقاء منفعة الشيء الموقوف لنفسه مدة بعد وقفه اه (قوله مدتهما) أى الوصية والاجارة (قوله ونحو الجحش) كعبد صغير وز من يرجى برؤه اه معنى (قوله فانه يصح) أى وقف ما ذكر (قوله ولو

أى التبرع وهو عطف على للتبرع ش (قوله ملكا يقبل النقل) خرج أم الولد (قوله وان أعتقه الخ) غاية لقوله رقيقا (قوله نحو اراضى) معمول لو وقف من قوله نعم يصح وقف وقوله وام ولد الخ عطف على المنفعة من قوله فلا يصح وقف المنفعة ش (قوله وعليه يحمل ما افاده كلام القاضي أبي الطيب الخ) فيحمل على

بمنفعته مدة والمأجور وان طالت مدته ما نحو الجحش الصغير والدرهم لنصاغ حليا فانه يصح وان لم يكن له منفعة حالا كالمغصوب رله

من عاجز عن التزاع وكذا وقف المدير (٢٣٨) والمعلق عتقه بصحة فانه ما وان عتقا بالموت ووجود الصفة وبطل الوقف لكن فيها

من عاجز الخ) لعل الانسب ولو على عاجز الخ لان كون الواقف عاجز اعن الاتزاع لا غرابة فيه اذا كان
الموقوف عليه قادر على الاتزاع وانما محل التوقف اذا كان الموقوف عليه عاجز اللهم لان ثبت نقل بعدم
صحته حينئذ فليراجع اه سيد عمر (قوله) وكذا وقف المدير والمعلق الخ) اى دخلا بقوله بان يبق مدة الخ
الذى هو تفسير لدوام الاتزاع في كلام المصنف اه رشيدى (قوله) وبطل الخ) عطف على عتقا (قوله)
ومن ثم) اى من اجل كفاية الدوام النسبى في الصحة (قوله) وان استحقا) اى البناء والغراس (قوله) بعد
الاجارة) اى بعد انقضاء مدتها (قوله) كاياتى) اى آنفاى المتن (قوله) وفارق الخ) اى ما ذكر من صحة
وقفهما ثم عتقهما بموت السيد ووجود الصفة وبطلانه بذلك (قوله) مطلقا) اى وان وجدت الصفة ومات
السيد بعد البيع اه ع ش (قوله) عليه) اى الرقيق المدير أو المعلق عتقه بصفة (قوله) حقان الخ) وهما
الوقف والعتق وتجانسهما من جهة ان كلا حق لله تعالى اه ع ش (قوله) وبه فارق) اى يسبق المقتضى
(قوله) وخرج مالا يقصد الخ) اى بقوله المقصود منه اى عرفا (قوله) وما لا يفيد نفعا) اى بقول المصنف
الاتزاع به اه رشيدى (قوله) كنفق للترين) ومثله وقف الجامعة لان شرط الوقف أن يكون مملوكا
لواقف وهى غير مملوك لمن هى تحت يده وما يقع من استئذان الحاكم فى الفراغ عن شئ من الجامعة
ايكون لبعض من بقرا القرآن مثلا فى وقت معين ليس من وقفها بل بفراغ من هى بيده سقط حقه منها وصار
الامر فيها الى راي الامام فيصح تعيينه لمن شاء حيث راي فيه مصلحة وغيره فنقضه ان راي فى النقض مصلحة
اه ع ش (قوله) وكذا الوصية به) اى بالنقد (لذلك) اى للترين به او لاتجار فيه الخ (قوله) وما لا يفيد الخ)
عطف على مالا يقصد وكان الاولى ذكره قبل قول المصنف ودوام الاتزاع واخرجه بقوله يحصل منها فائدة
او نفع (قوله) اى وقفه) اى لا يصح وقفه على حذف الفعل والمضاف عبارة للمغنى لا مطعوم مورحان برفعهما
ولا يصح وقفهما ولا ما فى معناهما ويطلق الريحان على نبت طيب الريح فيدخل الورد لريحه اه (قوله) على
ما يفعل الخ) اى على الوجه الذى يفعل الخ (قوله) اختياره) اى لابن الصلاح (قوله) كان هذا) اى عدم
الصحة ثم هذا الى قول المتن عقار فى المغنى قول المتن (عقار) من ارض أو دار اه معنى (قوله) اجماعا) الى قوله
ومر فى النهاية وكذا فى المغنى لإا قوله نعم الى المتن وقوله وتجوز الزركشى الى ثم قول المتن (ومنقول)
حيوانا كان او غيره ثم إذا اشرف الحيوان على الموت ذبح ان كان ما كولا وينبغي ان يأتى فى حمله ما ذكره فى
البناء والغراس فى الارض المستأجرة أو المعارة إذا قلنا من انه يكون مملوكا للموقوف عليه حيث لم يأت شراء
حيوان أو جزئه بضمن الحيوان المذبح على ما يأتى اه ع ش (قوله) نعم لا يصح الخ) عبارة لنهاية ما جعل
النقول مسجدا كغرفش و ثياب فموضع توقف لانه لم ينقل عن السلف مثله وكتب الاصحاب ساكتة عن
تنصيب بجواز أو منع وان فهم من اطلاقهم الجواز فالاحوط المنع كما جرى عليه بعض شراح الحاوى
وما نسب للشيخ رحمه الله من افتائه بالجواز فلم يثبت عنه اه قال الرشيدى قوله لم فوضع توقف اى ما لم يثبت
بنحو سمر اما إذا ثبت كذلك فلا توقف فى صحة وقفته مسجدا كما اقبى به الشارح مر اه وقال ع ش قوله مر
فالا حوط المنع اى منع القول بصحة الوقفية وطريق الصحة على ما قاله الشيخ ان ثبت فى مكان بنحو سمر ثم
توقف ولا يزول وقفته بعد زوال سمرها لان الوقفية إذا ثبتت لا تزول ثم ما نقل عن الشيخ اجاب به مر عن
سؤال صورته لو فرش انسان بساطا أو نحو ذلك وسمره ثم وقفه مسجدا هل يصح وقفه فاجاب حيث وقف
ذلك مسجدا بعد اثباته صح اه وعلى هذا فقوله لم فى الشرح اما جعل المنقول الخ عمله حيث لم يثبت ولا ينافيه
قوله عن الشيخ فلم يثبت عنه لا مكان حمله على ما لم يثبت او ان مراده لم يثبت عنه ولو مع اثباته فيكون قوله فى
الفتاوى بصحة وقفه مع الاثبات مستندا فيه لغير الشيخ اه وقوله ولا يزول وقفته الخ سياق عن سم عن السيوطى
ما قد يخالفه تقدم فى الاعتكاف ما يتعلق بذلك (قوله) او صفتها) لعل صورته ان يجعل صفة ما منه الحصاة بان
لم يره اه رشيدى (ولا يسرى للباقي) اى ولو كان الواقف موسرا بخلاف العتق اه ع ش (وان وقف مسجدا)
مالا تقصد اجارته فى تلك المدة شرح مر (قوله) ولا يسرى للباقي وان وقف مسجدا فى شرح مر ولا فرق

دوام نسبي ومن ثم صح
وقف بناء وغراس فى
أرض مستأجرة لها كاياتى
وفارق صحة بيعهما وعدم
عتقهما مطلقا بانه هنا
اجتمع عليه حقان متجانسان
فقدم اقوامهما مع سبق
مقتضيه وبه فارق مالو ولد
الواقف الموقوفة فانها
لاتصير ام ولد وخرج
مالا يقصد كنفق للترين به
او الاتجار فيه وصرف
ربحه للفقراء مثلا وكذا
الوصية به لذلك كاياتى ومالا
يفيد نفه ا كز من لا يرجى
برؤه (لا مطعوم) بالرفع
اى وقفه لان نفعه فى اهلا ك
وزعم ابن الصلاح صحة
وقف الهاء كربع اصبع على
على ما يفعل فى بلاد الشام
اختيار له (وريحان)
لسرعة فسادهم ومن ثم كان
هذا فى محصود دون مزروع
فيصح وقفه للشم قاله المصنف
وغيره لانه يبقى مدة وفيه
نفع آخر وهو التزده (ويصح
وقف) بنحو مسك وعنبر للشم
بخلاف عود البخور لانه
لا ينتفع به الا باستهلاكه
فالحاق جمع العود بالعنبر
يحمل على عود ينتفع بسوام
شبهه و (عقار) اجماعا
(ومنقول) للخبر الصحيح
فيه نعم لا يصح وقفه
مسجدا لان شرطه الثبات
(ومشاع) وان جهل قدر
حصته أو صفتها لان وقف

في صحة هذا من اصله لتعذر قسمته اذا لواجه انها لا تستثنى هذه للضرورة (٢٣٩) وتجويز الزركشي المهايأة هنا بعيدا لا نظير

لكونه مسجدا في يوم وغير
مسجدا في يوم ثم رأيت بعضهم
جزم بوجوب قسمته و مر
في مبحث خيار الاجارة انه
يتصور لنا مسجد تملك
منفعته ويمتنع نحو اعتكاف
وصلاة فيه من غير اذن مالك
المنفعة (لا) وقف (عبد
وثوب في الذمة) لان حقيقته
ازالة ملك عن عين نعم يجوز
التزامه فيها بالنذر (ولا
وقف حر نفسه) لان رقبته غير
مملوكة له (وكذا مستولدة)
لأنها لعدم قبولها للنقل
كالخروج مثلها المكاتب اى
كتابة صحيحة فيما يظهر
مخلاف ذى الكتابة الفاسدة
لان المقلب فيه التعليق و مر
في المعلق صحة وقفه (وكتب
معلم) لانه لا يملك والتقييد
بمعلم لاجل الخلاف (واحد
عبدية في الاصح) كالبيع
وفارق العتق بانه أقوى
وانفذ لسرايته وقوله
التعليق (ولو وقف بناء او
غرسا في ارض مستأجرة)
اجارة صحيحة او فاسدة او
مستعارة مثلا (لها) ثناء
مح ان العطف باولائها بين
ضدين باعتبار استحالة
اجتماع حقيقتها على شيء
واحد في زمن واحد فلا
اعتراض عليه خلافا لمن
زعمه (فالاصح جواز) لانه
مملوك ينتفع به مع بقاء
عينه وان كان معرضا للقلع
باختيار مالك الارض المؤجر

كما صرح به ابن الصلاح وقال يحرم على الجنب المكث فيه وتجب قسمته لتعينها طريقا ولا فرق بين ان
يكون الموقوف مسجدا هو الاقل والاكثر نهاية ومعنى قال ع ش قوله ويحرم على الجنب الخ و قرر مر
انه يطلب التحية لدخله ولا يصح الاعتكاف فيه ولا الاقتداء مع التباعد اكثر من ثلثائة ذراع سم
على حجور اجمع ما ذكره في طلب التحية اه عبارة البجيرمي وتصح التحية فيه اذ في تركها انتهاك لحرمة
المسجد سلطان اه (قوله في صحة هذا الخ) اى وقف المشاع مسجدا (قوله بل تستثنى الخ) عبارة
المعنى وتستثنى هذه الصورة من منع قسمة الوقف من لطلق للضرورة اه (قوله للضرورة) ظاهره
جوازها وان يبعها مر اه سم وقلوبى عبارة السيد عمر لعل هذا اذا لم تكن القسمة افرزا اما اذا كانت
افرازا فلا اشكال فيها لان قسمة الوقف من الطلق جائزة حينئذ مطلقا ولو غير مسجدا (قوله جزم بوجوب
قسمته) اى فور او ظاهره وان لم يكن افرزا هو مشكل سم على حج اقول وقد يجاب بانه مستثنى
للضرورة كما قاله في اثناء كلام اخر وهذا ظاهر ان امكنته القسمة فان تعذرت كان جهل مقدار الموقوف
بقى على شيوعه ولا يبطل الوقف والا قربان يقال ينتفع منه الشريك حينئذ بما لا ينافى حرمة المسجد
كالصلاة فيه والجلوس لما يجوز فعله في المسجد كالحياطة ولا يجلس فيه وهو جنب ولا يجامع زوجته
ويجب ان يقتصر في شغله على ما يتحقق ان ملكه لا ينقص عنه اه ع ش قول المتن (لا عبد و ثوب) اى
مثلا في الذمة سواء في ذلك ذمته وذمة غيره كان يكون له في ذمة غيره عبد او ثوب بسل او غيره فلا يصح وقفه اه
معنى (قوله نعم) الى قول المتن فالاصح في النهاية (قوله يجوز التزامه الخ) عبارة المعنى نعم يصح وقفه اه
بالتزام نذر في ذمة الناذر كقوله لله على وقف عبد او ثوب مثلا ثم يعينه بعد ذلك اه (قوله و مر في المعلق
صحة وقفه) وانه يعتق بوجود الصفة ويبطل الوقف سم على حج فاذا ادى النجوم عتق وبطل الوقف
اه ع ش قول المتن (وكتب معلم) او قابل للتعليم اما غير المعلم والقابل للتعليم فلا يصح وقفه جز ما اه معنى
(قوله او فاسدة) يتامل فيه فانه لا يستحق بالاجارة الفاسدة بناء ولا غرسا حتى لو فعل ذلك كلف القطع بجنا
وعبارة المنهيج و بناء وغرس وضع بارض بحق اهو البناء في المستأجرة اجارة فاسدة لم يصدق عليه انه وضع
بحق وقد مر للشارح مر ان ما قبض بالشراء الفاسد لو بنى فيه او غرس لم يقلع بجنا لان البيع ولو فاسدا
يتضمن الاذن في الانتفاع به كالعمار على ما قاله البغوى لكن قدم ان المعتد خلافا فهاهنا يمكن تخريجه على
ما قاله البغوى لان الاجارة الفاسدة تتضمن الاذن اه (قوله مثلا) كان كانت موصى له بمنفعتها معنى
وشرح المنهيج (قوله او لاستحالة الخ) الاولى اسقاط او الا ان يقال انها للتبوع في التعبير وفي نسخ
باعتبار استحالة الخ وهى ظاهرة قول المتن (فالاصح جوازه) سواء كان الوقف قبل انقضاء المدة ام بعده كما
صرح به ابن الصلاح او بعد رجوع المستعير ويكفي دوامه الى القلع بعد مدة الاجارة او رجوع المستعير
اه معنى (قوله على ما ياتى) اى بقوله الوجه ما اختاره الخ (قوله والا فليل هو مع ارشه الخ) الوجه ان محل
هذا اذا لم يمكن الانتفاع به مقلوعا والابق موقوفان امكن ان يشتري به عقار او جزؤه وجب كما قاله الاسنوى
ويقدم على الانتفاع به مقلوعا لانه اقرب لغرض الوقف فالحاصل انه حيث لم يمكن نقله لارض اخرى فان بقي
منتفعا به استمر وقفه ثم ان امكن ان يشتري به عقار او جزؤه فعل وان لم يبق منتفعا به صار مملوكا للبوقوف

بين ان يكون الموقوف مسجدا هو الاقل والاكثر خلافا للزركشي الخ اه وفيه ويحرم على الجنب المكث
فيه اه وقرر مر انه يطلب التحية لدخله ولا يصح الاعتكاف فيه ولا الاقتداء مع التباعد اكثر
من ثلثائة ذراع (قوله اذا لواجه الخ) اعتمده مر (قوله بل تستثنى هذه للضرورة) ظاهره جوازها وان
كانت يبعها للضرورة مر (قوله بعيد) كذا مر (قوله ثم رايت بعضهم جزم بوجوب قسمته) ظاهره
وان لم تكن افرزا هو مشكل (قوله و مر في المعلق صحة وقفه) وانه يعتق بالصفة ويبطل الوقف (قوله
والا فليل هو مع ارشه الخ) الوجه ان محل هذا اذا لم يمكن الانتفاع به مقلوعا والابق موقوفان امكن ان

او المعير له لانه بعده وقف بحاله اى على ما ياتى والارش لازم للمالك باختياره قلعه يصرف في نقله لارض اخرى ان امكن والا فليل هو مع
ارشه للموقوف عليه وقيل الواقف

عليه شرح مرآة سم (قوله) والذي يتجه الخ عبارة المغني وجهاً قال الاسنوي والصحيح غيرهما هو شراء عقار او جزء من عقار وقال السبكي الوجهان بعيدان وينبغي ان يقال الوقف بحاله وان كان لا ينتفع به انتهى وكلام الاسنوي هو الظاهر ان كان الغراس المقلوع لا يصلح الا للحر اق وصارت آلة البناء لا تصلح له والافكلام السبكي وارشد النقص الحاصل بقطع الموقوف يسلك به مسلكه فيشتري به شيء ويوقف على تلك الجهة اه وعبارة النهاية وجهاً اصحهما اولها وقول الجمل الاسنوي ان الصحيح غيرهما هو شراء عقار الخ محمول على امكان الشراء المذكور وكلام الشيخين الاول اى اصحهما اولها محمول على عدمه اه (قوله) من بقاء وقفه بقاء الوقف على مختار السبكي واضح اما على مختار الاسنوي فبحل تأمل الا ان بوجه بقاء حكمه في الجملة فينتقل ببيعته الى المشتري بثمنه حكم الوقف واما عين الوقف المبيعة فتصير ملكاً للمشتري اه سيد عمر (قوله) فان صار غير منتفع به الخ محل تأمل فتأمل مع سابقه يظهر ما فيه مع مخالفة صنعية لصنيع النهاية والمغني وغيرهما من كتب الاحكام اه سيد عمر (قوله) فلا يصح وقف ما فيها الخ اعتمده المغني والمنهج وكذا النهاية عبارة فلا يصح وقف ما فيها لعدم دوامه مع بقاء عينه وهذا مستحق الازالة كما اقي بذلك والدرج الله تعالى لا يقال غاية امره ان يكون مقلوعاً وهو يصح وقفه لا ناقول وقفه في ارض مغصوبة ملاحظ فيه كونه غراساً قائماً بخلاف المقلوع فغير ملاحظ فيه ذلك وانما هو وقف منقول اه قال ع ش قوله لم وهذا مستحق الازالة ومنه ما لو بني في حريم النهر بناء ووقفه مسجداً فانه باطل لانه مستحق الازالة اه (قوله) على انه اى استحقاق القلع (قوله) وقياس ما ذكر الخ اى من قوله فلا يصح وقف ما فيها اى لانه الخ (قوله) وجوب الخ عطف على حرمة الخ (قوله) ويصح شرط الواقف صرف اجرة الارض اى الاجرة التي تجب بعد الوقف اما التي وجبت قبل الوقف فلا يصح شرط صرفها منه لانه دين عليه وشرط وفاء دين الواقف من وقفه باطل سم على حج اه ش وقوله اى الاجرة التي تجب الخ اى كما ياتي في الشرح انفاً (قوله) المستأجرة اى او المستعارة و(قوله) اذا رضى المؤجر اى او المعير مثلاً (قوله) على الاوجه

يشترى به عقار او جزء من عقار كما قاله الاسنوي ويقدم على الانتفاع به مقلوعاً لانه اقرب لغرض الواقف فالحاصل انه حيث لم يمكن نقله لارض اخرى فان بق منتفعاً به استمر وقفه ثم ان امكان ان يشتري به عقار او جزء فعل ولم يبق منتفعاً به صار ملكاً للموقوف عليه شرح مر (قوله) والذي يتجه منهما الاول وان كان الوجه ما اختاره السبكي والاسنوي الخ) المعتمد ما قاله الاسنوي حيث امكن وما قبله محله عند عدم امكان ذلك مر (فرع) في فتاوى السيوطي مانصه مسئله المسجد المعلق على بناء الغير او على الارض المحتركة اذا زالت عينه هل يزول حكمه بزوالها الجواب نعم يزول حكمه اذا تعلق لوقفية المسجد بالارض واما قال الاصحاب اذا انهدم المسجد وتعدرت اعادته لم يصح ملكاً اذا كانت الارض من جملة وقف المسجد بدليل تعليمهم ذلك بان الصلاة تمكن في عرصته على ان في محله وقف المسجد على الارض المحتركة نظر الان بعض ائمتنا اقي بان الموقوف في ارض مستأجرة اذا كان ريعه لا يفي بالاجرة او وفي بها ولم يزد لا يصح له وقفه ابتداء لانه ملحق بما لا ينتفع به وهو معلوم ان المسجد لا ريع له توفي منه اجرة الارض وعلى تقدير ان يكون الواقف استأجر هامدة وادى اجرتها بعد انتهاء تلك المدة لا يلزم الواقف الاجرة فلا يبق الا تفرغ الارض منه وعلى تقدير صحة الوقف لا شك في زوال حكمه بزوال عينه وبني مالك الارض مكانه ما شاء اه اقول ولينظر لو اعيد بناء تلك الالات في ذلك المحل بوجه صحيح او في غيره كذلك هل يعود حكم المسجد لذلك البناء بدون تحديد وبقية لان تلك الالات ثبت لها حكم المسجد بشرط الثبوت فيه نظر (قوله) فلا يصح وقف ما فيها الخ بعدم الصحة اقي شيخنا الشهاب الرملي (قوله) ومع ذلك فبقية نظر واضح الخ) وبما يقوى النظر انه يصح وقف المقلوع من البناء والغراس حيث كان منتفعاً به ولو من بعض الوجوه كما هو ظاهر فستحق القلع لا ينقص عن المقلوع بالفعل اللهم الا ان يفرق بانه قبل القلع انما يقصد منه ما يقصد من مستحق البقاء وليس مستحق البقاء ولا كذلك بعد القلع فليتأمل (قوله) ويصح شرط الواقف صرف اجرة الارض الخ

والذي يتجه منها الاول وان كان الوجه ما اختاره السبكي والاسنوي من بقاء وقفه زاد الاسنوي انه يشتري به عقار او جزء من عقار كنفائره ويضم اليه ارشه في ذلك فان صار غير منتفع به ملكه الموقوف عليه وخرج بنحو المستأجرة المغصوبة فلا يصح وقف ما فيها اى لانه لم يوضع بحق كان في حكم غير المنتفع به هذا غاية ما يوجه به ذلك ومع ذلك فبقية نظر واضح لتوجه الوقف الى عين الموضوع والشروط السابقة موجودة فيها واستحقاق القلع حالاً امر خارج على انه موجود في المستأجر فاسد او المستعار وقولهم وان كان معرضاً الى آخره يؤيد صحة وقف هذا كما هو واضح وقياس ما ذكر في المغصوب بطلان وقف بيوت منى بناء على الاصح من حرمة البناء فيها وجوب قلعه حالاً بل الذي يظهر انه لا ياتي فيها ما ذكر في المغصوب من النظر لوضوح الفرق بينهما بامكان بقاء دوام المغصوب برضا او اجارة بخلاف تلك فانه لا يتصور بقاءها فكانت منافاتها لمقصود الوقف من الدوام اشد فتأمله ويصح شرط الواقف صرف اجرة الارض المستأجرة لهما من من ريعهما على الاوجه

اذا رضى المؤجل بقاءها به لان فيه عود ا على الوقف بالبقاء المقصود للشارع (٢٤١) واثناء الشمس ابن عدلان بطلان وقف بناء في

ارض محتكرة بشرط صرف
اجرة الارض من ريع
الموقوف لانها تلزمه كارش
جناية القن الموقوف
مردود بان الظاهر انها لا
تلزمه بل ان كان هناك
ريع وجبت منه والالم
يلزم الواقف أجرة لما بعد
الوقف والمستحق مطالبته
بالتفرغ وفارق جناية
القن اذا وقفه بان رقبته محل
لها لولا الوقف ولا كذلك
نحو البناء انما محل التعلق
ذمة مالكه وقد زال ملكه
فزال التعلق ولهذا روات
القن قبل اختيار الفداء لم
يلزم سيده شيء ولو انهدم
لبنائه تسقط الاجرة الماضية
فالوجه صحة الوقف ولزوم
للشروط وانقطاع الطلب
عن الواقف ولو لم بشرط
ذلك والاجارة فاسدة صرف
الحكر من الوقف مقدما
على غيره كالعمارة أو صحبة
أخذت من الواقف أو تركته
أى لما قبل الوقف كما علم
مما تقرر العلوم منه ايضا
انه حيث بقي بالاجرة بان
اختارها المؤجر المالك أو
كانت الارض وقفاً لا يقلع
حيث كانت في مغله فان
نقص في بيت المال (فان
وقف) على جهة فسياني
أو (على معين) واحد (أو
جمع) قيل قول اصله جماعة
أولى لشموله الاثنين انتهى
ويرد بمنع ذلك بل هما سواء

اذا رضى الخ) وفي المعنى بعد ان ذكر عن ابن دقيق العيد وابن الاستاذ مثل كلام الشارح مانصه وما بحثه ابن
دقيق العيد وقاله ابن الاستاذ غير الصور المختلف فيها لان تلك في ارض استاجر الواقف قبل الوقف ولزمت
الاجرة ذمته وما قاله في اجرة المثل اذا بقي الموقوف بها والذي ينبغي ان يقال في الصورة الاولى انه ان شرط
ان توفي منه ما مضى من الاجرة فالبطلان او المستقبل فالصحوة وكذا اذا اطلق فيحمل على المستقبل اهو في النهاية
ما يوافق (قوله في ارض محتكرة) فرع في فتاوى السيوطي مسألة المسجد المعلق على بناء الغير او على الارض
المحتكرة اذا زالت عنه هل يزول حكمه بزوالها الجواب نعم اذا تعلق لوقفية المسجد بالارض وانما قال
الاصحاب اذا انهدم المسجد وتعذر اعادته لم يصير ملكا اذا كانت الارض من جملة وقف المسجد انتهى اقول
ولينظر لو اعد بناء تلك الالات في ذلك المحل بوجه صحيح او في غيره كذلك هل يعود حكم المسجد لذلك البناء
بدون تجديد وقفية لان تلك الالات ثبت لها حكم المسجد بشرط الثبوت فيه نظر اه سم وميل القلب
الى عدم العود لان الارض هي الاصل المقصود في المسجدية (قوله لانها تلزمه) اى الاجرة تلزم
الواقف (قوله والمستحق) اى مستحق الاجرة وهو مالك الارض (قوله مطالبته) اى لواقف (قوله)
بالتفريع) اى تفرغ الارض عما فيها من البناء والغراس (قوله وفارق) اى نحو البناء اى ضرره
في الارض (قوله جناية القن الخ) اى حيث يلزمه اى الواقف ارضها اه سم (قوله بان رقبته محل لها
لولا الوقف) وقد منع بيعها بالوقف اه سم (قوله لومات القن) اى الذي لم يوقف بخلاف الذي وقف
فانه اذا مات بعد الجناية يلزم الواقف فداؤه اه سم (قوله ولولم يشرط ذلك والاجارة فاسدة الخ)
الوجه انه حيث شرط صرف الحكر من الوقف ان اريد اجرة الحكر لما قبل الوقف كما هو نظير مقابله
اى الصحيحة فهو مشكل وما للفرق بين الفاسدة والصحيحة في ذلك وان اريد اجره تملأ بعد الوقف فظاهر
لكن ما وجه اختلاف الصنيع الموجب لعدم حسن المقابلة ولخفاء المراد اه سم (قوله اخذت) اى
الاجرة (قوله اى لما قبل الوقف) اذا تلزم الواقف لما بعده كما تقدم اه سم (قوله مما تقرر) وهو
قوله ولا كذلك نحو البناء الخ (قوله انه الخ) اى قوله او صحيحة اخذت الخ (قوله بان اختارها) اى التبقية
بالاجرة (قوله المؤجر الخ) اى أو المعير مثلا (قوله كانت) جواب قوله حيث بقي باجرة (قوله فان نقص
الخ) اى ريع الوقف وكذا اذا لم يكن له ريع اصلا اخذنا مرام (قوله اذا يقلع حيثئذ) ممنوع فليراجع
وفي شرح الروض في العارية فيما اذا وقف الارض انه يتخير لكن لا يقلع بالارش الا اذا كان اصلح للوقف
من التبقية بالاجرة اه وذكر الشارح نحوه ثم ايضا اه سم (قوله على جهة) الى قول المتن فان اطلق
في النهاية الا قوله او على ان يطعم الى فان كان له (قوله به) اى بالحصول (قوله وحكم الاثنين الخ) الاخصر
الاولى والمراد بالجمع ما فوق الواحد مجازا بقرينة المقابلة (قوله بالاثنتين) متعلق بالصادق ش اه سم

أى الاجرة التي تجب بعد الوقف أما التي وجبت قبل الوقف فلا يصح شرط صرفها منه لانها دين عليه وشرط
وفاء دين الواقف من وقفه باطل (قوله وفارق جناية القن اذا وقفه) اى حيث يلزمه ارضها (قوله بان
رقبته محل لها لولا الوقف) وقد منع بيعها بالوقف (قوله ولهذا روات القن) اى الذي لم يوقف بخلاف
الذي وقف فانه اذا مات بعد الجناية يلزم الواقف فداؤه (قوله ولولم يشرط ذلك والاجارة فاسدة) الوجه
انه حيث شرط صرف الحكر من الوقف ان اريد اجرة الحكر كما هو نظير مقابله وهو الصحيحة فهو مشكل وما
الفرق بين الفاسدة والصحيحة في ذلك وان اريد اجره تملأ بعد الوقف فظاهر لكن ما وجه اختلاف الصنيع
الموجب لعدم حسن المقابلة ولخفاء المراد (قوله اى لما قبل الوقف) اذا يلزم الواقف لما بعده كما تقدم
(قوله اذا يقلع حيثئذ) عدم القلع حيثئذ ممنوع فليراجع وفي شرح الروض في العارية فيما اذا وقف
الارض انه يتخير ايضا لكن لا يقلع الارش الا اذا كان اصلح للوقف من التبقية بالاجرة اهو ذكر الشارح
نحوه اه ايضا (قوله بالاثنتين) متعلق بالصادق ش والاولى ان المراد بالجمع ما ليس واحدا (قوله)

كما افاده قوله معين و (امكان تملكه) من (٢٤٢) الواقف في الحال بان وجد خارجا متاهلا لملك لان الوقف تملك المنفعة (فلا يصح)

(قوله في الحال) أي حال الوقف (قوله أو على أن يطعم) لا يحنى أنه خارج عن المعين فلا حاجة إلى إخراج
بإمكان تملكه كما أنه عليه سم عبارة النهاية أو على القراءة على رأس قبره أو قبر أبيه الحى اه قال ع ش
قوله مر أو قبر أبيه الحى ووجه عدم الصحة فيه أنه منقطع الأول اه (قوله المساكين) نائب فاعل يطعم
و (قوله ربعه) بالنصب مفعوله الثاني (قوله أو قبر أبيه) أي وهو حى (قوله وان علم) راجع للمستثنين
(قوله وكان الفرق) أي بين الاطعام والقراءة (قوله فصحت) أي القراءة أي الوقف عليها (قوله بشرط
معرفة) أي القبر (قوله ولا كذلك الاطعام الخ) أي فلم يصح الوقف عليه مطلقا (قوله عليه) أي رأس
القبر (قوله على أنه يأتي تفصيل في مسألة القراءة) أي بعد قول المصنف ولو كان الوقف منقطع الأول الخ
عبارة ثم ولو كان الوقف منقطع الأول كوقفته على من يقرأ على قبري أو قبر أبي وأبو حى بخلاف وقفته
الآن أو بعد موتي على من يقرأ على قبري بعد موتي فانه وصية فان خرج من الثلث أو اجيز وعرف قبره صح
ولا فلا اه (قوله من تلك المحلة) أي في تلك الخ (قوله بقاؤه) أي الموقوف عليه المعين (قوله الصحة
عليه) أي على نحو الحرى ع ش اه سم (قوله لا مكان تملكه) علة للإيهام اه رشيدى (قوله إذا لم
يبنه) أي المسجد اه ع ش (قوله بخلاف دارى على من اراد سكنها) أي فانه يصح ويعين من يسكن بها
من اراد السكنى حيث تنازعوا الناظر على الواقف اه ع ش (قوله ولا على ميت) قد يقال إذا كان الميت
صاحباً أو ولياً اطراد العرف بالوقف عليه بقصد الصرف في مصالحه أو زواره فينبغي ان صح الوقف
لان اطراد العرف قرينة معينة لارادة الوقف عليه تلك الجهة لا تملك المتبع وهو نظير ما ذكره في النذر له
إذا اطراد العرف بصرفه لمصلحة ونحو فقرائه وورثته اه سيد عمر وسأني عن المغنى قليل قول المصنف
ولا يصح إلا بالنظر ما يؤيده بل يصرح به قول المتن (ولا على جنين) كذا في نسخ التحفة ويتعين ان يكون
على هذه السابقة في قوله على معدوم من المتن اه سيد عمر اقول قضيته ان معدوم ايضاً من المتن لكن الذى
في المحلى والنهاية والمغنى فلا يصح على جنين اه بل ولفظ على معدوم لا وجود له في المحلى والمغنى اصلاً
فالظاهر ان كتابه ولا على نسخ التحفة على رسم المتن انما هي من المكتبة إلا ان يثبت هذا الرسم في اصل
الشارح رحمه الله تعالى (قوله لان الوقف) إلى قول المتن فان اطلق في المغنى الإقوله بل يوقف (قوله في الوقف
على اولاده) أي بخلافه على نحو الذرية كما قال في العباب كالروض وشرحه وكذا أي يدخل في الذرية
والنسل والعقب الجمل الحادث فتوقف حصته انتهى والتقيد بالحادث الظاهر انه ليس لاخراج الموجود
حال الوقف سم على حج وقوله فتوقف حصته يخالف قول الشارح مر الاقنى فان انفصل استحق من غلة
ما بعد انفصاله إلا ان يقال أراد بتوقف حصته عدم حرمانه إذا انفصل اه ع ش اقول ولا مخالفة اذا القول
الاقنى في الوقف على الاولاد وكلام العباب والروض وشرحه في الوقف على الذرية والنسل والعقب وفي
الفرق بينهما فليراجع (قوله بل يوقف) أي ربع الوقف مدة الحمل وهذا يخالف لكلامه الاقنى انما
الا ان يكون المزدوقف الحكم بالدخول وعدمه فعليه كان الاولى حذفه كما في المغنى (قوله كما يأتي بزيادة)

أو على فقراء اولاده ولا فقير فيهم (في شرح مر أو على القراءة على رأس قبره أو قبر أبيه الحى اه) (قوله أو على
ان يقطع المساكين ربعه) كيف يصدق هنا المعين حتى يحتاج الى اخر اجبه بإمكان تملكه بديل جعله في حيز
التفريع الذى في المتن (قوله الصحة عليه) أي على نحو الحرى ع ش (قوله في المتن على جنين) قال في شرح
الروض ولا يصح وقف الحمل وان صح غنقه نعم ان وقف الحامل صح فيه تبعاً لاه اه (قوله ولا يدخل ايضاً
في الوقف) أي على الاولاد وكذا في شرح ثم بخلافه على نحو الذرية كما قال في العباب كالروض وشرحه
وكذا أي يدخل في الذرية والنسل والعقب الجمل الحادث فتوقف حصته اه والتقيد بالحادث الظاهر
انه ليس لاخراج الموجود حال الوقف (قوله كما يأتي بزيادة) عبارة في الفصل الاقنى ولا يدخل الحمل عند
الوقف أي على الاولاد لانه لا يسمى ولدًا وانما يستحق من غلة ما بعد انفصاله كالحمل الحادث علقه بعد الوقف
فانه انما يستحق من غلة ما بعد انفصاله خلافاً لما نزع فيه اه فقوله ولا يدخل الحمل عند الوقف أي لا يدخل

الوقف على معدوم كعلى
مسجد بينى أو على ولده
ولا ولده أو على فقراء اولاده
ولا فقير فيهم أو على أن يطعم
المساكين ربعه على رأس
قبره أو قبر أبيه وان علم
واقفى ابن الصلاح بأنه لو
وقف على من يقرأ على
قبره بعد موته ثبات ولم
يعرف له قبر بطل انتهى
وكان الفرق ان القراءة على
القبر مقصودة بشرعاً فصحت
بشرط معرفته ولا كذلك
الاطعام عليه على انه يأتي
تفصيل في مسألة القراءة
على القبر فاعليه فان كان اه
ولد أو فيهم فقبر صح
وصرف للحادث وجوده
في الأول أو فقده في الثانية
لصحته على المعدوم تبعاً
كوقفته على ولدى ثم
على ولد ولدى ولا ولده
وكعلى مسجد كذا وكل
مسجد بينى من تلك المحلة
وسيد ذكر في نحو الحرى ما
يعلم منه ان الشرط بقاؤه
فلا يرد عليه هنا إيهام الصحة
عليه لا مكان تملكه خلافاً
لمن زعمه ولا (على) احد
هذين ولا على عمارة المسجد
إذا لم يبنه بخلاف دارى
على من اراد سكنها من
المسلمين ولا على ميت ولا على
(جنين) لان الوقف تسليط
في الحال بخلاف الوصية ولا
يدخل أيضاً في الوقف على
اولاده بل يوقف فان

(ولا على العبد) ولو مدبرا

وأموال (لنفسه) لأنه ليس أهلا للملك نعم ان وقف على جهة قربه كخدمة مسجد أو رباط صح الوقف عليه لأن القصد تلك الجهة ويصح على الجزء الحر من البعض حتى لو وقف بعضه القن على بعضه الحر صح كالوصية له به ويؤخذ من العلة ان الأوجه صحته على المكاتب كتابة صحيحة لأنه يملك ثم ان لم يقيد بالكتابة صرف له بعد العتق أيضا ولا انقطع به هذا كله ان لم يعجزوا إلا بان بطلانه لأنه منقطع الأول فيرجع عليه بما أخذه من غلته (فان أطلق الوقف عليه فهو) محمول يصح أولا يصح على انه (وقف على سيده) كالو هب منه أو وصى له به والقبول ان شرط منه وان نهاه سيده عنه لا من سيده ان امتنع نظير ما يأتي في الوصية (ولو أطلق الوقف على بهيمة) (ملوكة) (لغا) لاستحالة ملكها (وقيل هو موقوف على مالها) كالعبد والفرق ان العبد قابل لأن يملك بخلافها وخرج باطلاق الوقف على علفها أو عليها بقصد مالها وبالمملوكة المسبلة في ثمر أو نحوه فيصح بخلاف غير المسبلة ومن ثم تقلا عن المتولى عدم صحته على الوحوش والطيور

عبارته في الفصل الآتي ولا يدخل الحمل عند الوقف أى على الأولاد لأنه لا يسمى ولدًا وإنما يستحق من غلة ما بعد الانفصال كالحمل الحادث علقه بعد الوقف فإنه إنما يستحق من غلة ما بعد انفصاله خلافاً لما نزع فيه اه قال سم قوله ولا يدخل الحمل الخ أى لا يدخل الان بحيث يستحق من غلة ما قبل الانفصال فلا ينافى قوله وإنما يستحق الخ اه قول المتن (ولا على العبد الخ) عبارة العباد على رقيق الوقف كام ولده ومكاتبه ولا على رقيق غيره لنفسه والاجاز وكان لسيده اه سم (قوله) (وام ولد) أى حال كونها رقيقة كما هو الفرض وأما ما في الروض من صحة وقفه على أمهات أولاده فصورة اه أى يقول وقفت دارى مثلاً بعد موتى على أمهات أولادى أو يوصى بالوقف عليهن اه ع ش وفى سم ما يوافق قول المتن (لنفسه) أى نفس العبد سواء كان له ام لغيره اه معنى (قوله) (ان وقف) بالبناء للفعول أى العبد ش اه سم (قوله) (الوقف عليه) أى العبد (قوله) (ويصح على الجزء الخ) عبارة المغنى والنهاية واما الوقف على البعض فالظاهر كما قال شيخنا انه ان كان مهايأة وصدر الوقف عليه يوم نوته فكالحار أو يوم نوبة سيده فكالعبد وان لم تكن مهايأة وزع على الرق والحرية وعلى هذا حمل اطلاق ابن خيران صحة الوقف عليه اه قال ع ش قوله فكالحار الخ ينبغى ان هذا التفصيل عند الاطلاق فان عين الواقف شيئاً اتبع حتى لو وقف في نوبة البعض على سيده أو في نوبة السيد على العبد او عند عدم المهايأة على أحدهما بعينه عمل به فليراجع اه (قوله) (من العلة) أى قوله لأنه ليس أهلاً الخ (قوله) (على المكاتب الخ) أى مكاتب غيره واما مكاتب نفسه فلا يصح الوقف عليه كما جزم به الماوردى وغيره نهاية ومعنى ومرآة نافع سم عن العباد مثله (قوله) (ولاً) أى وان قيد الوقف بمدة الكتابة وفى معنى التقييد ما لو عبر بمكاتب فلان اه معنى (قوله) (انقطع به) وينتقل الوقف الى من بعده نهاية ومعنى أى إذا ذكر بعده مصرفاً ولا فالأقرب رحم انواقف (قوله) (بما أخذه من غلته) ثم ان كان ما قبضه من الغلة بما يأخذ منه وإلا فهو في ذمته يطالب به بعد العتق واليسار اه ع ش (قوله) (فهو محمول ليصح الخ) عبارة المغنى فان كان له لم يصح لأنه يقع للواقف وان كان لغيره فهو وقف الخ اه (قوله) (ولا يصح) أى فيما لو كان سيده حال الواقف جنيثاً ثم انفصل حياً او كان عبداً للواقف اه سيد عمر أى وكان مرتداً أو حريباً (قوله) (كما لو هب) الى قول المتن ونفسه فى النهاية (قوله) (به) أى بشيء وكان الأولى حذفه كما فى النهاية والمعنى (قوله) (والقبول الخ) عبارة النهاية وقبله هو ان شرطناه وهو الاصح الآتى اه (قوله) (وان نهاه الخ) غاية (قوله) (عنه) أى القبول (قوله) (ان امتنع) أى العبد عن القبول (قوله) (ملوكة) الى قوله اما المباحة فى المغنى (قوله) (قابل لان يملك) عبارة المغنى اهل له بتملك سيده فى قول اه (قوله) (الوقف على الخ) فاعل خرج ش اه سم (قوله) (بقصد مالها) ينبغى رجوعه للمستلثين ليوافق ما فى الروض وشرحه أى والمغنى سم وع ش (قوله) (وبالمملوكة المسبلة الخ) عطف على باطلاق الوقف الخ (قوله) (فيصح) ولو باع المالك البهيمة هنا والعبد فى المسئلة السابقة فهل يبقى الموقوف له او ينتقل الى

الآن بحيث يستحق من غلة ما قبل الانفصال فلا ينافى قوله وإنما يستحق الخ نظر الان الاستحقاق فرع الدخول وذلك لأن الدخول فيه بعد الانفصال (قوله) (فى المتن ولا على العبد لنفسه) عبارة العباد ولا على رقيق واقف كام ولده ومكاتبه ولا على رقيق غيره لنفسه والاجاز وكان لسيده الخ اه وما ذكره فى ام ولده قد تخالفه قول الروض بعد ذلك او على أمهات الأولاد لا من تزوجت لم يعد استحقاتها بالطلاق اه ومراده أمهات أولاده بدليل قول شرحه فى تحليل عدم عود استحقاتها بالطلاق لأنهم لم يخرج به عن كونها تزوجت ولأن غرض الواقف أن تبقى له أم ولده ولا يخلفه عليها أحد فمن تزوجت لم تف بذلك اه ولا يخفى ان مسألة الروض مخالفة لمسئلة العباد فى ام الولد إلا ان تحمل مسألة الروض على ما إذا وصى بالوقف على أمهات أولاده فليراجع (قوله) (نعم ان وقف) بالبناء للفعول أى العبد ش (قوله) (الوقف على علفها الخ) الوقف فاعل خرج ش (قوله) (بقصد مالها) ينبغى رجوعه للمستلثين ليوافق قول الروض وشرحه مانصه ولا يصح الوقف على بهيمة ولو أطلق او وقف على علفها لعدم اهليتها للملك إلى ان قال فان قصد به مالها فهو

المباحة ونوزاعه ويؤيده ما يأتي أن الشرط في الجهة عدم المعصية ويحاج بان هذه الجهة لا يقصد الوقف عليها عرفا ومن ثم لما قصد حمام مكة بالوقف عليه عرفا كان المعتمد صحته عليه (٣٤٤) اما المباحة المعينة فلا يصح عليها جز ما على نزاع فيه (ويصح الوقف ولو من مسلم

على ذي) معين متحدا ومتعدد كما يجوز التصديق عليه نعم ان ظهر في تعيينه قصد معصية كالوقف على خادم كنيسة للتعباد لعا كالوقف على نحو حصرها وكذا وقف عليه ما لا يملكه كفن مسلم ونحو مصحف ولو حارب ذي صار الموقوف عليه كمنقطع الوسط او الاخر كما بحثه شارح وعليه فالفرق بينه وبين المكاتب اذا رُق واضح (لا مرتد وحرني) لان الوقف صدقة جارية ولا بقاء لهما ويفرق بينهما وبين نحو الزاني المحصن وان كانا دونه في الاهدار اذ لا يمكن عصمته بحال بخلافهما بان في الوقف عليهما من ابد لعر الاسلام تمام معاندهما له من كل وجه بخلافه ومن ثم تردوا في معاهدو مستامن هل يلحقان بالذي كارجحه الغزى او بالحرني كما جزم به الدميري وقال غيره انه المفهوم من كلامهم وتردد السبكي فيمن تحتم قتله بالمحاربة ورجح انه كالزاني المحصن (ونفسه في الاصح) لتذر تملك الانسان ملكه او منافع ملكه لنفسه لانه حاصل ويمتنع تحصيل الحاصل واختلاف الجهة اذ استحقاقه وقفا غيره

المشترى فيه نظرو قد ذكرنا في نظير ذلك في الوصية تفصيلا ولا يبعد مجيئه هنا فليراجع اه ع ش عبارة شرح المنهج نعم يصح الوقف على علقها وعليها ان قصد به مالها لانه وقف عليه اه وفي البحرى عن القليوبي قوله لانه وقف عليه قضيته انه له وان مات الدابة او باعها او بموته يكون منقطع الاخر وانه لا يتعين صرفه في علقها (قوله ونوزعا) الاولى الافراد (قوله فيه) اي فيما نقله عن المتولى من عدم الصحة (قوله ويؤيده) اي النزاع (قوله ويحاج) اي التايد المذكور (قوله اما المباحة) اي الطيور المباحة اه ع ش (قوله على نزاع فيه) اي في دعوى الجزم (قوله ولو من مسلم) الى المتن في المغنى لا قوله كما بحثه شارح (قوله على معين) وسياتي الكلام في الوقف على اهل الذمة او اليهود ونحو ذلك مغنى وع ش (قوله وكذا ان وقف عليه) اي على الذي ش اه سم (قوله صار الموقوف عليه الخ) عبارة المغنى ينبغي ان يصرف الى من بعده اه (قوله كمنقطع الوسط) اي ان ذكر بعد الذي مصرفا اي فيصرف لا قرب رحم الواقف مادام حيا ثم بعد موت الذي لمن عينه الواقف بعده (قوله والاخر) اي فيصرف لمن بعده من الآن ان عين الواقف جهة ولا فلا قرب رحمه اه ع ش وقوله يصرف لمن بعده الخ لا يترتب هذا على كونه منقطع الاخر كما يعلم بما ياتي فكان المناسب حذفه والاقتصار على قوله اي فيصرف لا قرب رحمه (قوله كما بحثه شارح) وهو ظاهر اه نهاية اي ما بحثه من انه كمنقطع الوسط او الاخر ثم اذ اسلم او ترك المحاربة والتزم الجزية هل يعود استحقاقه او لا فيه نظرو قياس ما ياتي من انه وقف على اولاده الا لمن يفسق منهم ففسق بعضهم ثم عا د لا من الاستحقاق استحقاقه هنا ع ش (قوله واضح) وهو انه بالعجز عن الكتابة يثبت انه باق على ملك السيد حتى ان السيد يستحق ما كسبه في مدة كتابته لا كذلك لذي فانه لم يثبت بحرا بته الان بقاء حرا بته الاصلية ع ش وسيد عمر قول المصنف (لا مرتد) اي لا يصح الوقف عليه وكذا لا يصح الوقف منه لا يقال انه موقوف ان عاد الاسلام تبين صحته والا فلا لنا قول ذلك انما هو فيما يقبل التعليق كالعتق والطلاق بخلاف ما لا يقبله كالبيع والوقف فانه محكوم بطلانه من المرتد من اصله وان عاد الى الاسلام اه ع ش (قوله وبين الزاني المحصن) اي حيث صح الوقف عليه دونهما اه ع ش (قوله اذ يمكن الخ) تعليل لكونهما دونه في الاهدار (قوله بان في الوقف) متعلق بيفرق ش اه سم (قوله كارجحه الغزى) وهو الاوجه ان حل بدار نامادام فيها فاذا رجع صرف لمن بعده شرح م راى والخطيب اقول فلورجع اليها فاحكمه اه سم قال ع ش بعد فرقه بين رجوعهما الى دارنا وبين حرا بته الذي ثم رجوعه مانصه وعلى هذا فالظاهر انه اى كلاما من المعاهدو المستامن اذ عاد الى دار الاسلام لا يرجع اليه لان مقصود الواقف لم يتناول الا المدة الاولى (قوله بالمحاربة) اي قطع الطريق (قوله ورجح) اي السبكي (انه الخ) هذا هو المعتمد فيصح الوقف عليه اه ع ش قول المتن (في الاصح) ونص المصنف في نكت التنبيه الخلاف بقوله وقتت على زيد الحرني او المرتد كما يشير اليه كلام الكتاب اما اذا وقف على الحرين او المرتدين فلا يصح قطعا نهاية ومعنى (قوله لتعذر) الى قوله ثم رايت في المغنى الى قوله ويفرق في النهاية لا قوله ثم رايت الى نعم (قوله الذي نظر الخ) نعت للاختلاف (قوله الذي اختاره الخ) نعت للمقابل (قوله لا يقوى الخ) خبر للاختلاف (قوله او انتفاء) اي ولو بالصلاة في واقفه مسجدا اه ع ش (قوله ومنه) اي من

وقف عليه اه (قوله ويحاج بان هذه الجهة الخ) كذا شرح م (قوله وكذا ان وقف عليه) اي على الذي ش (قوله كما بحثه شارح) وهو ظاهر شرح م (قوله فالفرق بينه وبين المكاتب اذا رُق اي حيث يثبت بطلانه (قوله اذ لا يمكن الخ) تعليل لكونهما دونه في الاهدار وقوله بان في الوقف الخ متعلق بيفرق ش (قوله كما رجحه الغزى) وهو الاوجه ان حل بدار نامادام فيها فاذا رجع صرف لمن

ملكا الذي نظر اليه المقابل الذي اختاره جمع لا يقوى على دفع ذلك التعذر ومنه أن يشترط نحو قضاء دينه بما وقفه او انتفاعه به لا شرط الوقف نحو شر به او مطالعته او طبخه من بشر او كوزا في كتاب او قدرو وقفها على نحو الفقراء كذا قاله شارح وليس بصحيح وكانه توهمه من قول عثمان رضي الله عنه في وقفه لبشر رومة بالمدينة دلوى فيها كدلاء المسلمين وليس بصحيح فقد اجابوا عنه بانهم يقل ذلك على سبيل الشرط بل على سبيل الاخبار

بان للواقف ان ينتفع بوقفه العام كالصلاة بمسجد وقفه والشرب من بئر وقفها ثم رأيت بعضهم جزم بان شرط نحو ذلك يبطل الوقف نعم شرطه ان يضحى عنه منه صحيح أخذنا من قول الماوردي وغيره بصحة شرط ان يحج (٢٤٥) عنه منه أى لانه لا يرجع له من ذلك إلا

الثواب وهو لا يضرب له هو المقصود من الوقف ويفرق بينه وبين شرطه الصلاة فيما وقفه مسجدا بان الصلاة فيها انتفاع ظاهر بالبدن فعاد عليه بشرطه ذلك رفق دينوى ولا كذلك فى نحو الحج والاضحية واقى أبو زرعة فيمن وقف بناء او بستانا وشرط ان يبدى ريعه بعارته وما فضل له ثم لاولاده بانه صحيح وما فضل عن العارة يحفظ مادام حيا لجواز الاحتياج اليه فيها ثم ما فضل حال موته يصرف لاولاده وانما يبطل فيما جعله لنفسه لانه لا يعرف ومن ثم لم يكن كالوقف على زيد ونفسه حتى يصح فى نصفه ويبطل فى نصفه ولا كقطع الوسط حتى يصرف الفاضل فى حياته لا قرب الناس اليه لانه هنا ليس طبقة ثانية بل من جملة الاولى وان تقدم بعضها عليه وانما لم يؤثر ضم المجهول وهو ماله الى المعلوم لانه لم يشرك بينهما بل قدم المعلوم وهو نحو العارة فصح فيه وأخر المجهول المتعذر الصرف اليه فحفظنا الفاضل لموته لما مر هذا حاصل كلامه المبسوط فى ذلك وفيه ما فيه

الوقف على نفسه اه ع ش (قوله يبطل الوقف) وهو ظاهر لانه بشرطه ذلك منع غيره من الانتفاع به فى الوقت الذى يريد فاشبه الوقف على نفسه اه ع ش (قوله بصحة شرط ان يحج عنه الخ) فان اردت لم يحجز صرفه فى الحج وصرف الى الفقراء فان عاد الى الاسلام اعيد الوقف الى الحج ولو وقف على الجهاد عنه جاز أيضا فان اردت فالوقف على حاله لان الجهاد يصح من المرتد بخلاف الحج اه معنى (قوله ويفرق بينه) أى شرطه نحو الحج والاضحية وبين شرطه الصلاة فيما وقفه الخ ظاهره بطلان الوقف بهذا الشرط وبه صرح شرح البهجة سم على حج ومثل ذلك فى البطلان ما وقع السؤال عنه من أن شخصا وقف تخيلا على مسجد بشرط ان تكون ثمرته الالف والجريد والليف والحشب ونحوها للمسجد اه ع ش (قوله وبستانا) الواو بمعنى او (قوله ان يبدى) ببناء المفعول (قوله اليه) أى الفاضل (فيها) أى العارة (قوله لانه) أى ما جعله لنفسه (قوله لم يكن) أى الوقف المذكور (قوله لانه) أى الوقف (قوله من جملة الاولى) وهى العارة والواقف (قوله بعضها) أى بعض الاولى وهو العارة (قوله وانما لم يؤثر ضم المجهول الخ) يؤخذ منه انه لو شرك بينهما او قدم المجهول ضركا لا ووقف الحجازية المشروط فيها للزوجة الكفاية وللزوجة البر والصلة فان تقدم المجهول والتشريك بينه وبين المعلوم يؤدى الى نزاع لا منتهى فليتامه اه سيد عمر (قوله ماله) يفتح اللام (قوله وهو نحو العارة) الاولى ذكره بعد قوله السابق الى المعلوم وحذف لفظة نحو (قوله لموته) أى اليه (قوله لما مر) أى بقوله لجواز الاحتياج الخ (قوله وفيه ما فيه الخ) ولعل وجهه ان الوقف المذكور ماله الى الوقف لنفسه ثم لاولاده فيبطل فى كله فليراجع (قوله ولو وقف) الى قوله ولو اقر فى المعنى لا قوله كما فى الكافى الى ويصح وقوله وعمل به الى وان يؤجرو قوله وهاتان الى وان يستحكم والى المتن فى النهاية الا قوله لغيره وقوله وهاتان الى وان يستحكم ومآنبه عليه (قوله جازله الاخذ منه) أى كاحدهم اه ع ش (قوله بقدر اجرة المثل الخ) فان كان أكثر منهم لم يصح الوقف اه معنى قال ع ش اما ان شرط النظر لغيره وجعل للنظر أكثر من اجرة المثل لم يمتنع كما يأتى بعد قول المصنف فان فوض اليه هذه الامور اه (قوله واعتمده ابن الرفعة الخ) وهو الوجه نهاية ومعنى (قوله وكان) أى ابن الرفعة (يتناوله) أى

بعده شرح مر اقول فلورجع اليها أى فاحكمه (قوله نعم شرطه ان يضحى عنه الخ) كذا شرح مر (قوله ويفرق بينه وبين شرط الصلاة الخ) ينبغي ان يكون المراد ان هذا الشرط باطل فى نفسه غير مؤثر فى صحة الوقف اخذنا ما نقلناه عند قول المتن الآتى ولو قال وقفت هذا سنة فباطل عن شرح الروض من ان ما يضاهاى التحريك قوله جعلته مسجدا سنة يصح مؤبدا كالأول ذكر فيه شرطا فاسدا اه إلا ان يخص الشرط الفاسد فى ذلك بغير ما يتعلق بالوقف على النفس ثم رأيت عبارة شرح البهجة تقتضى هذا (قوله ويفرق بينه وبين شرطه الصلاة فيما وقفه مسجدا) ظاهره بطلان الوقف بهذا الشرط وهو صريح قوله فى شرح البهجة ما نصه أى كالأصح الوقف إذا شرط ان يقضى من ريع الوقف ونمائه دينونه او ان يأكل مما يطلع من ثماره او ان ينتفع به وان كان ينتفع به عند اطلاق الوقف كان شرط ان يقبر فيما وقفه مقبرة او ان يصلى فيما وقفه مسجدا او ان يستسقى من بئر وقفها او ما قول عثمان الخ وهذا يرد ما قاله الماوردي الذى اعتمده فى العباب بقوله لكن له الانتفاع بوقفه العام كمقبرة ومسجد وبئر وكتاب بشرطه ام لا (قوله ولو وقف على الفقراء ثم صار فقيرا اجاز له الاخذ منه) فى العباب ولو وقف على ولده ثم ورثته فمات ولده وهو من ورثته فلا شىء له اه وبعبارة تجريده ولو وقف على ولده ثم على ورثته ثم الفقراء فمات ولده وهو أحد ورثته قال الماوردي والرويانى لم يصرف اليه وتكون حصته للفقراء ويصرف الباقي لبقية الورثة وبه اتفق الغزالي ثم قال على ان فى صرف حصته للفقراء نظر او القياس انه لباقي الورثة كالأول وقف على هذين ثم الفقراء فمات

للتامل ولو وقف على الفقراء مثلا ثم صار فقيرا جاز له الاخذ منه وكذا لو كان فقيرا حال الوقف كفى الكافى واعتمده السبكي وغيره ويصح شرطه النظر لنفسه ولو بمقابل ان كان بقدر اجرة المثل فاقبل ومن حيل صحة الوقف على النفس أن يقف على أولاد أبيه ويذكر صفات نفسه فيصح كما قاله جمع متأخرون واعتمده ابن الرفعة وعمل به فى حق نفسه فوقف على الالفقة من بنى الرفعة وكان يتناوله

وخالف فيه الاسنوى وغيره تبع للغزالي والحوارزمي فابطلوه ان انحصرت الصفة فيه والاصح لغيره قال السبكي وهو اقرب لبعده عن قصده الجهة وان يؤجره مدة طويلة ثم يقفه على (٢٤٦) الفقراء مثلاً ثم يتصرف في الاجرة ويستأجره من المستأجر وهو الاحوط لنفرد باليد

ويأمن خطر الدين على المستأجر وهاتان حيلتان لا انتفاع بهما وقفه لالوقفه على نفسه كاهو واضح وان يستحكم فيه من يراه ولو اقر من وقف على نفسه ثم على جهات مفصلة بان جاء كما يراه حكم به ولو زومه او خذ باقراره ويجوز نقض الوقف في حق غيره على ما أفتى به البرهان المرأى وخالفه التاج الفزاري فقال يقبل اقراره عليه وعلى من يتلقى منه كالوقال هذا وقف على وباقي قبيل الفصل ماله تعلق بذلك (تنبيه) افتى ابن الصلاح بان حكم الخنق بصحة الوقف على النفس لا يمنع الشافعي باطنا ممن يبيع وسائر التصرفات فيه قال لان حكم الحاكم لا يمنع ما في نفس الامر وإنما منع منه في الظاهر سياسة شرعية ويلحق بهذا ما في معناه انتهى وتبعه على ذلك جمع ورده آخرون بأنه مفرع على الضعيف ان حكم الحاكم في محل اختلاف المجتهدين لا ينفذ باطنا كما صرح به في تعليقه والاصح كما في الروضة في مواضع نفوذه باطنا ولا معنى له الا ترتب الآثار عليه من حل

ياخذ غلته اه ع ش (قوله وخالف فيه الخ) عبارة النهاية والمغني وان خالف الخ (قوله لبعده عن قصد الجهة لتعليل لما قبل قوله والا كما هو ظاهر اه رشيدى (قوله وان يؤجره) كقوله الاق وان يسقى الخ عطف على قوله ان يقف على الخ (قوله ثم يتصرف الخ) ولو انفسخت الاجارة بعد الوقف عادت المنافع لواقف كما تقدم في الاجارة في شرح والاظهر انه لا يرجع على سيده باجرة ما بعد العتق اه ع ش (قوله او يستأجره) عطف على يتصرف (قوله وهو الاحوط) اى الاستئجار من المستأجر (قوله وهاتان) اى صورتا الاجارة (قوله وان يستحكم الخ) عبارة المغني ومنها ان يرفعه الى حاكم يرى حصته كما عليه العمل الآن فانه لا ينقض حكمه اه (قوله من يراه) اى الوقف على النفس كخنق اه ع ش (قوله بان حاكم الخ) متعلق باقر (قوله حكم به) اى بصحة الوقف (قوله ويجوز نقض الوقف الخ) عبارة النهاية ونقض الوقف الخ (قوله في حق غيره) اى في حق من يتلقى منه كما يأتى (قوله وخالفه التاج الفزاري الخ) وهو الاوجه اه نهاية (قوله عليه وعلى من يتلقى الخ) اى فلا يبطال في حقه ولا حق من يتلقى منه اه ع ش قال الرشيدى انظر هل المراد من يتلقى منه بجهة الوقف خاصة حتى يخرج نحو الزوجة فلا يسرى عليها او المراد ما هو اعم اه اقول الثانى هو الظاهر بدليل ما بعده (قوله ان حكم الحاكم الخ) بيان للضعيف (قوله في تعليقه) اى بقوله لان حكم الحاكم لا يمنع الخ (قوله ولا معنى له) اى للنفوذ باطنا (قوله ونحوهما) كالصحة والفساد (قوله بان حكم الحاكم الخ) اى ولو حاكم ضرورة ومحل ذلك كله حيث صدر حكم صحيح مبنى على دعوى وجواب اما لو قال الحاكم الخنق مثلاً حكمت بصحة الوقف وبوجه من غير سبق ذلك لم يكن حكماً بل هو افتاء مجرد وهو لا يرفع الخلاف فكان لا حكم فيجوز للشافعي بيعه والتصرف فيه اه ع ش (قوله مسلم) الى الفرع في المغني وإلى قوله وباقي او ائل الخ الى المتن وقوله ومرفى النهاية لا اقله اما لا الى قيل (قول المتن على جهة معصية) انظر هل العبرة بعقده الواقف او الموقوف عليه او بعقدهما فيه نظر والاقرب ان العبرة بعقده الواقف مطلقاً لانه المباشر فتعبر بعقده وبقي ما لو اطلق الوقف على الكنائس فهل يحمل على ما تنزه المارة فيصح او على ما للتعبد فيبطل فيه نظر والاقرب كما في حاشية التحرير لشيخنا الشورى عن شيخه صالح البطلان اه ع ش اقول ما استقر به او لا من اعتبار عقيدة الواقف مطلقاً يرد عليه بطلان وقف الذمى على عمارة كنيسة للتعبد فالاقرب اعتبار المعصية من حيث الشرع واما استقراره ثانياً فيؤيده ما تقدم ان الوقف على عمارة المسجد مطلقاً من غير بيان لا يصح (قوله نحو الكنائس) صريح ما ذكر ان هذا اذا صدر من مسلم يكون معصية فقط ولا يكفر به وهو ظاهر لان غايته انه فعل امر محرماً لا يتضمن قطع الاسلام لكن نقل بالدرس عن شيخنا الشورى ان عمارة الكنيسة من المسلم كفر لان ذلك تعظيم لغير الاسلام وفيه ما لا يخفى لا نالاسلم ان ذلك فيه تعظيم غير الاسلام مع انكاره في نفسه وتسليمه فجر تعظيمه مع اعتقاد حقيقة الاسلام لا يضرب لجواز كون التعظيم لضرورة فهو تعظيم ظاهر لا تحقيق اه ع ش اقول الاقرب ما نقل عن الشورى من الكفر في ظاهر الشرع إلا أن يقارن فعله بنحو ضرورة ظاهر لنا والله اعلم (قوله التى للتعبد الخ) اى وإن كانت قديمة قبل البعثة اه معنى (قوله للتعبد) اى ولو مع نزول المارة اه ع ش (قوله وإن مكناهم منه) اى من الترميم عبارة المغني وسواء فيه إنشاء الكنائس وترميمها وإن لم تمنعه ولا يعتبر تقييد ابن الرفعة عدم صحة الوقف على الترميم بمنعه اه (قوله او كتابة نحو التوراة) عطف على عمارة الخ زاد المغني او السلاح لقطاع الطريق اه (قوله او قناديلها) او حصرها او خدامها

أحدهما وفيه بحث للرافعي اه وهذا قد يشكل على مالو وقف على الفقراء ثم صار فقيراً حيث يستحق وعلى مالو وقف على ائمه او لادفلان وهو افقهم حيث يستحق فيحتاج إلى الفرق فليتامل اقول ذكر الشارح في

وحرمة ونحوهما وقد صرح الاصحاب بأن حكم الحاكم في المسائل الخلافية يرفع الخلاف ويصير الامر متفقاً عليه (فان وقف) اه مسلم أو ذمى (على جهة معصية كعمار كنائس) التى للتعبد أو ترميمها وإن مكناهم منه كما بسطه السبكي وتبعه الأذرى وغيره رد لايهام وقع في كلام ابن الرفعة أو قناديلها أو كتابة نحو التوراة (فباطل) لانه اعانة على معصية نعم لا يبطل ما فعله ذمى إلا ان ترفعوا البناء

وان قضى به حاكمهم اما نحو كنيسة انزول المارة واسكنى قوم منهم دون غيرهم على الواجهة فيصح الوقف عليها وعلى نحو قناديلها أو اسراجها
واطعام من يابى اليها منهم لا تنفاه المعصية لانها حثرت رباطا لا كنيسة كما ياتي في الوصية ومن (٢٤٧) ثم جرى هنا جميع ما ياتي ثم (فرع)

يقع لكثيرين انهم يقفون
اموالهم في صحتهم على
ذكر اولادهم قاصدين
بذلك حرمان اناتهم وقد
نكر من غير واحد الا فتاة
بطلان الوقف حيث ذوقه
نظر ظاهر بل الوجه الصحة
اما ولا فلا سلم ان قصد
الحرمان معصية كيف
وقد اتفق ائمتنا كما ذكر
العلماء على ان تخصيص
بعض الاولاد بماله كله او
بعضه مية أو وقفا أو غيرهما
لا حرمة فيه ولو لم يغير عذر وهذا
صريح في ان قصد الحرمان
لا يحرم لانه لازم للتخصيص
من غير عذر وقد صرحوا
بحله كما علمت وأما ثانيا
فتسليم حرمة هي معصية
خارجة عن ذات الوقف
كشراء عنب بقصد عصره
خمر فكيف يقتضى ابطاله
(او) على (جهة قرينة) يمكن
حصرها (كالفقراء) والمراد
بهم هنا فقراء الزكاة نعم
المكتسب كفايته ولا مال له
ياخذ هنا (والعلماء) وهم
حيث أطلقوا هنا اصحاب
علوم الشرع كالوصية
(والمساجد والمدارس)
والكعبة والقنطرة ونحوها
الموتى فيختص به من لا تركه
له ولا منفق يلزمه انفاقه
(صح) لعموم أدله الوقف
ولا نظر لكونه على جماد
لان النفع عائد على المسلمين

اه معنى (قوله وان قضى به الخ) أى قبضه اذ اترافوا البنا وان قضى به حاكمهم لا ما وقفوه قبل البعث على
كنائسهم القديمة فلا بطله بل نقره حيث نقرها نهاية ومعنى قال ع ش قوله مر بل نقره الخ أى وان لم
نعلم شروطه عندهم لجواز ان لا يكون المعبر في شريعتنا معتبرا في شريعتهم حين كانت حقا اه (قوله
لنزول المارة) أى ولو ذميين اه ع ش (قوله في صحتهم) أى ما في حال المرض فلا يصح الا باجارة الاناث
لان التبعية في مرض الموت على بعض الورثة يتوقف على رضا الباقيين اه (قوله وقد تكرر من غير واحد
الخ) عبارة النهاية والوجه الصحة وان نقل عن بعضهم القول بطلان اه (قوله بل الوجه الصحة) أى
مع عدم الاشم ايضا اه ع ش (قوله بماله) بكسر اللام والباء داخله على المقصور (قوله او غيرهما) أى
كالنذر (قوله لانه) أى القصد (لازم الخ) أى لزوما بينا (قوله بحله) أى التخصيص قول المتن (وجه قرينة)
أى يظهر قصد القرينة فيها بقرينة قوله بعد اوجهة لا تظهر فيها القرينة والا فالوقف كله قرينة اه معنى
وباقى الشرح مثله (قوله والمراد بهم هنا فقراء الزكاة) عبارة المعنى (تنبيه) ظاهر كلام الرافعى في قسم
الصدقات أن فقير الزكاة والوقف واحد فاما من أحدهما من الآخر وعلى هذا يجوز الصرف على
المساكين وقال في الروضة الاصح انه لا يعطى من وقف الفقراء فقير لها زوج بموتها ولا المكنتى بنفقة ابيه
اه (قوله ولا مال له) قضيته ان من له مال يقع موقعا من كفايته لا ياخذ لانه ليس فقيرا في الزكاة والظاهر
انه غير مراد بل الظاهر ان مرادهم بالفقير هنا ما يشمل المسكين فمن له مال يقع موقعا من كفايته لكنه
لا يكفي فقير اه ع ش ومن آفأ عن المعنى ما يوافقه قول المتن (والعلماء والقراء والمجاهدين) ويدخل في
الوقف على الفقهاء من حصل في علم الفقه شيئا يهتدى به الى الباقي وان قل الى المبتدى من شهر ونحوه والمتوسط
بينهم درجات والورع للمتوسط الترك وان اقبى بالدخول كما نقله المصنف عن الغزالي وفي الوقف على
المتفقه من اشتغل بالفقه مبتدئ ومنتهى وفي الوقف على الصوفية النساء الزاهدون المشتغلون بالعبادة
في غالب الاوقات المعروضون عن الدنيا وان ملك احدهم دون النصاب ولا ينفى دخله بخرجه ولو خاط او نسخ
احيانا في غير حانوت او درس او وعظ او كان قادرا على الكسب ولم يلبسه الخرفة شيخ فلا يقدر شئ من ذلك
في كونه صوفيا بخلاف الثروة الظاهرة ويكنى فيه مع مامر التزوي بزيمه أو المخالطة وفي الوقف على سبيل البر
او الخير او الثواب اقارب الواقف فان لم يوجدوا فاهل الزكاة غير العاملين والمؤلفة وفي الوقف على سبيل الله
الغزاة الذين هم اهل الزكاة فان جمع بين سبيل الله وسبيل البر وسبيل الثواب كان ثلث للغزاة وثلث لاقارب
الواقف وثلث لاصناف الزكاة غير العاملين والمؤلفة اه معنى (قوله اصحاب علوم الشرع) أى ويصرف
لهم ولو اغنياء ع ش (قوله فيختص به) أى بالوقف على التجهيز (قوله وخرج يمين الخ) عبارة النهاية فلو لم
يمكن ذلك أى الحصر كالوقف على جميع الناس صح كذلك ايضا كما افاده الودرحه الله تعالى تبعا للسبكي

شرح قول المتن ولو وقف على شخصين ثم الفقراء فأت أحدهما الى آخر مسألة التجر يد ثم قال وقياسه مامر
فيمن وقف على الفقراء وهو فقير او حدث فقرا انه يدخل الى اخر ما اطال به فراجع اه (قوله اما نحو كنيسة
لنزول المارة الخ) كذا شرح مر (قوله واطعام من يابى اليها منهم) لهذا شبه بما تقدم في شرح امكان
تمليكهم تمثيلا لا يصح من قوله او على ان يطعم المساكين ريعه على راس قبره او قبر ابيه وان علم فليتأمل
(قوله بل الوجه الصحة) كذا شرح مر (فرع) في فتاوى السيوطى مانصه مسألة المدارس المبنية الان
بالدار المصرية وغيرها ولا يعلم للواقف نص على انها مسجد لفقد كتاب الوقف ولا يقام بها جمعة هل تعطى
حكم المسجد او لا الجواب المدارس المشهورة الان حالها معلوم فمنها ما علم نص الواقف انها مسجد كالشيخونية
في الايو انين خاصة دون الصحن ومنها ما علم نصه انها ليست بمسجد كالكلابية والبيرسية فان فرض ما يعلم فيه
فيه ذلك ولو بالاستفاضة لم يحكم بانها مسجد لان الاصل خلافه اه (قوله لكن نازعهما السبكي) اعتمد

ولا لا يقطع العلماء دون الفقراء لان الدوام في كل شئ بحسبه وخرج يمين
حصرها الوقف على جميع الناس فيلغو كما قاله الماوردى والرويانى لكن نازعهما السبكي (او) على (جهة لا يظهر فيها القرينة)

خلافا لما وردى والروايات اه قال ع ش قوله مر على جميع الناس وعلى الصحة ينبغي الصرف لثلاثة لكن لا يتجه هذا اذا فضل الربع عن كفايتهم لاسماع احتياج غيرهم سم على حج وظاهره وإن كان المدفوع لهم اغنياء اه (قوله بين به) اى بقوله اوجه لا يظهر فيها الخ و (قوله ان المراد بجهة القرية) اى السابقة انفا (قوله على نحو الذمين والفاسق) هل صورة المسئلة انه عبر بالذمين او الفاسق اه سم اقول ظاهر كلامهم نعم عبارة البجيرى ويصح على يهود او نصارى او فساق او قطاع طريق على المعتمد وفيه ما لا يخفى لانه اعانة على معصية انتهى حلي والظاهر ان محل الصحة لاذ لم يكن الوصف القائم بهم باعثا على الوقف بان ارادوا انهم بخلاف ما اذا قال وقت هذا على من يفسق او يقطع الطريق فلا يصح اه (قوله لاستحسانا) اى الشيخان (قوله لكن نازعهما نقلا الخ) اعتمد مر النزاع اه سم عبارة النهاية وهو اى ما استحسانه من البطلان مردود نقلا ومعنى اه وعبارة المغنى وهذا اى صحة الوقف على اهل الذمة والفاسق هو المعتمد وعن صرح بصحة الوقف على اليهود والنصارى الماوردى والصميرى وهو المذكور فى الشامل والبحر والتمه اه (قوله يشترط فيها) اى الجهة اى فى الوقف عليها (قوله لاذ فرق واضح الخ) قد يقال ليس هذا حق الجواب لان التعرض لم يسو بينهما بل ادعى الظهور فى الاغنياء الذى نفاه المصنف فكان حق الجواب لانما هو ادعاء منع الظهور اه رشيدى وقوله ادعاء منع الظهور لعل حقه منع ادعاء الظهور (قوله من تحرم عليه الزكاة) اى مال له لا بالقدرة على الكسب لما مر فى الفقير لكن فى سم على حج مانصه قوله والغنى الخ شامل للمكتسب السابق لحاقه بالفقر فى الاخذ من الوقف عليهم فعلى هذا الشمول يلزم ان ياخذ المكتسب المذكور مع الاغنياء مع الفقراء وهو بعيد انتهى اه ع ش اقول وصرح بالشمول المغنى عبارة (تنبيه) لم يتعرضوا لضابط الغنى الذى يستحق به الوقف على الاغنياء قال الاذرى الاشبه الرجوع فيه الى العرف وقال غيره انه من تحرم عليه الصدقة اما الملك او لقوته وكسبه او كفايته بنفقة غيره وهو اولى ولو وقف على الاغنياء ادعى شخص انه غنى لم يقبل لا لبيته بخلاف ما لو وقف على الفقراء ادعى شخص انه فقير ولم يعرف له مال فقبل بلائنه اه (قوله الزبيرى) وفى النهاية بدله الزبلى (قوله ويأتى) عبارة المغنى ولا يصح الوقف على تزويق المسجد ونقشه كما فى الروضة ولا على عمارة القبور قال الاسنوى وينبغي استثناء قبور الانبياء والعلماء والصالحين كنظيره فى الوصية قال صاحب الذخائر وينبغي حمله على عمارتها ببناء القباب والقناطر عليها على وجه مخصوص لا ببنائها نفسها للنهى عنه انتهى وهذا ظاهر ويصح الوقف على المؤن التى تقع فى البلد من جهة السلطان ووقف بقرة او نحوها على رباط اذا قال ليشرب لبنها من ينزله او ليباع نسلها ويصرف ثمنه فى مصالحه فان اطلق قال الفقهاء لم يصح وان كنا نعلم انه يريد ذلك لان الاعتبار باللفظ قال الاذرى والظاهر ان ما قاله الفقهاء بناء على طريقته انه لاذ وقف شيئا على مسجد كذا لا يصح حتى يبين جهة مصرفه وطريقة الجمهور تخالفه انتهى فالمعتمد كما قاله شيخنا هنا الصحة ايضا انتهى (قوله الوقف من الناطق) الى قول المتن وقوله تصدقت فى النهاية لا لقوله قيل الى نعم وقوله وفيه نظر الى وغيرهما وقوله واعارض الى اما الاخرى وقوله بل قال المتولى الى المتن (قوله من الناطق) سياق محترزه قيل قول المتن وصرى به (قوله ولا يأتى فيه) اى الوقف و (قوله وفارق نحو البيع) اى حيث جرى فيه الخلاف اه ع ش (قوله فامكن تنزيل النص عليها) اما المعاطاة اى بان يحمل قوله لانما البيع عن تراض على البيع المعروف لهم ولو بالمعاطاة اه ع ش (قوله ولا كذلك الوقف) اى لعدم وجوده فيها (قوله

بين به ان المراد بجهة القرية ما ظهر فيه قصد ما ولا فالوقف كله قرية) كالاغنياء صح فى الاصح كما يجوز بل يسن الصدقة عليهم فالمرعى انتفاء المعصية عن الجهة فقط نظرا الى ان الوقف تملك كالوصية ومن ثم استحسانا بطلانه على نحو الذمين والفاسق لانه اعانة على معصية لكن نازعوها نقلا ومعنى ومرفى الطيور ما يعلم منه انه يشترط فيها ايضا ان تكون مما يقصد الوقف عليه عرفا قيل تمثيل المتن غير صحيح لسن الصدقة على الاغنياء فكيف لا يظهر فيهم قصد القرية اه وهو جمود لاذ فرق واضح بين لا يظهر ولا يوجد قتامه ولو حصرهم كاغنياء اقاربه صح جز ما كما يحتمل ابن الرفعة وغيره والغنى هنا من تحرم عليه الزكاة قاله الزبيرى وبحث الاذرى اعتبار العرف ثم شك فيه وباقى أوائل الوصية حكم الوقف على الشيخ الفلانى او صريحه (ولا يصح) الوقف من الناطق الذى لا يحسن الكتابة (لا بلفظ) ولا يأتى فيه خلاف المعاطاة وفارق نحو البيع بانها عهدت فيه جاهلية فامكن تنزيل النص عليها ولا كذلك الوقف فلو بنى بناء على هيئة مسجد او مقبرة وأذن فى إقامة الصلوات

شيخنا الشهاب الرملى الصحة شرح مر وينبغي عليها أن يكفي الصرف لثلاثة لكن لا يتجه هذا ان فضل الربع عن كفايتهم لاسماع احتياج غيرهم وظاهره وان كان المدفوع لهم اغنياء (قوله على نحو الذمين والفاسق) هل صورة المسئلة انه عبر بالذمين او الفاسق (قوله لكن نازعوها نقلا ومعنى) اعتمد مر النزاع (قوله والغنى هنا من تحرم عليه الزكاة) شامل للمكتسب السابق لحاقه بالفقر فى الاخذ من الوقف عليهم فعلى هذا الشمول يلزم ان ياخذ المكتسب المذكور مع الاغنياء مع الفقراء وهو بعيد (قوله

او الدفن فيه لم يخرج بذلك عن ملكه

قبل بخلاف ما لو أذن في الاعتكاف فيه فانه يصير بذلك مسجداً اهـ ويوجه مع ما فيه بان الاعتكاف يستلزم المسجدية بخلاف نحو الصلاة نعم بناء المسجد في الموات تكفي فيه النية لانه ليس فيه إخراج الارض المقصودة بالذات عن ملكه أى لاحقيقة ولا تقدير احتى يحتاج إلى لفظ قوى يخرج عنه ويحول ملكه عن الآلة باستقرارها في محلها من البناء لا قبله إلا أن يقول هي للمسجد (٢٤٩) ذكره الماوردي ومخالفة الفارقي فيه

ضعيفة واعترض القمولى والبلقيني ما ذكره اخر ابا ن الذي ينبغي توقف ملكه للآلة على قبول ناظره وقبضه وفيه نظر لان الكلام في الآلة التي يحصل بها الاحياء وهو حينئذ لا ناظر له لعدم وجود المسجدية إلا بعد ان يوجد من البناء ما يحصل به الاحياء وإذا تعذر الناظر حينئذ اقتضت الضرورة ان ما يصير مسجداً يتبين انه ملك تلك الآلة بمجرد قوله فما قاله صحيح لا غبار عليه وغيرهما زوال الملك عن الآلة باستقرارها بقول الروياني لو عمر مسجداً خراباً ولم يقف الآلة كانت غارية يرجع فيها متى شاء اهـ وقد يجب بحمل هذا على ما إذا لم ين بقصد المسجد والاول على ما إذا بنى بقصد ذلك وسياق في مبحث النظر ما يؤيد ذلك ثم رايت في كلام البغوي ما يرد كلام الروياني هذا وهو قول فتاويه لو قال لقيم المسجد اضرب اللبن من ارضي للمسجد فضر به وبني به المسجد صار له حكم المسجد وليس له نقضه كالصدقة التي اتصل بها القبض وله

قبل بخلاف ما لو أذن المتجه أن مجرد الاذن في الاعتكاف فيه ليس انشاء لوقفه مسجداً بل متضمن للاعتراف بذلك فلا يصير مسجداً بمجرد ذلك مرهم عبارة المغني والظاهر كما قال شيخنا انه لو قال اذنت في الاعتكاف فيه صار بذلك مسجداً لان الاعتكاف لا يصح إلا في المسجد بخلاف الصلاة اهـ زاد في النهاية وينبغي ان يصير ورته مسجداً بذلك إنما هو لتضمن كلامه الاقرار لالكون ذلك صيغة لإنشاء لوقفه حتى لو لم يوجد منه صيغة لذلك لم يكن وقفاً باطنا اهـ (قوله في الاعتكاف فيه) أى وفي صلاة التجمعة اهـ (قوله نعم) إلى قوله إلا أن يقول في المغني (قوله تكفي فيه) أى في كون ذلك البناء مسجداً (قوله لانه ليس الخ) عبارة المغني ويوجهه السبكي بان الموات لم يدخل في ملك من احياء مسجداً وإنما احتيج للفظ لاخراج ما كان في ملكه عنه اهـ (قوله أى لاحقيقة الخ) أى لا عن ملكه الحقيقي ولا التقديري (قوله حتى يحتاج الخ) تفريع على المنقح لا الثاني (قوله ويزول الخ) عطف على قوله تكفي فيه الخ (قوله فيه) أى قول الماوردي نعم بناء المسجد في الموات الخ (قوله واعترض القمولى والبلقيني الخ) اعتمده النهاية (قوله ما ذكره) أى الماوردي اخر اى قوله إلا أن يقول هي للمسجد اهـ رشدي (قوله توقف ملكه الخ) خبر ان (قوله وهو) أى للمسجد (حينئذ) أى قبل حصول الاحياء (قوله بمجرد قوله) أى قول مرید البناء هذه الآلة للمسجد (قوله فما قاله) أى الماوردي (قوله وغيرهما) بالرفع عطف على القمولى والبلقيني و (قوله زوال) بالنصب مفعول اعتراض شاهـ سم (قوله وقد يجب بحمل هذا الخ) معتمداً على (قوله والاول) أى كلام الماوردي (قوله ذلك) أى الحل (قوله وهو) أى كلام البغوي (قوله والحق الاسنوي) إلى قوله والبلقيني في المغني (قوله بالمسجد) أى المبنى في الموات (قوله في ذلك) أى في أنه يصير وقفاً بنفس البناء في الموات والنية اهـ (قوله نحو المدارس) (فرع) فتاوى السيوطي مسألة المدارس المنبذة الان بالديار المصرية وغيرها هل تعطى حكم المسجد ام لا الجواب المدارس منها ما علم نص الوقف انها مسجداً كالشيخونية ومنها ما علم نصها انها ليست بمسجد كالكمالية فان فرض ما علم فيه ذلك ولو بالاستفاضة لم يحكم بانها مسجدة لان الاصل خلافه فسم على حج وافهم ان ما لم يعلم فيه شيء لا بالاستفاضة ولا غير ما يحكم بمسجدية اكتفاء بظاهر الحال اهـ (قوله أى يكونها على هيئة المسجد) قوله على طريقة ضعيفة وهي عدم اشتراط اللفظ في الوقف وطلاقة كفاية الفعل والنية (قوله والبلقيني) عطف على الاسنوي (قوله قال الشيخ ابو محمد الخ) اقره النهاية (قوله لبني الخ) شامل لغير الموات بان يشترى ويبني فيها نحو الرباط (قوله فيصير كذلك الخ) ولو لم يقصد الاخذ بمحل بيعته حال الاخذ هل يصح ذلك ويتخير في المحل الذي يبني فيه اولاد من التعيين فيه نظر ولا يبعد الصحة توسعة في النظر لجهة الوقف ما يمكن ثم لو بقي من الدراهم التي اخذها ما ذكر شيء بعد البناء فينبغي حفظه ليصرف على ما يعرض له من المصالح اهـ (قوله وبقي فيما لو اخذ من الناس شيئاً ليشترى به بيتاً في مكة مثلاً بدون قصد وبيان محل بيعته منها ويقفه على جهة مخصوصة مثلاً فهل يصح ذلك ويتخير في المحل الذي يشترى به اولاد من تعيينه حال الاخذ وقضية قول المحشي ولا يبعد الصحة توسعة الخ الاول فليراجع (قوله بمجرد بنائه) أى بنية الزاوية او الرباط (قوله وكذا الشارع) أى في الموات (قوله بمجرد الاستطراق) أى مع النية بدون اللفظ

قبل بخلاف ما لو أذن في الاعتكاف فيه الخ المتجه أن مجرد الاذن في الاعتكاف فيه ليس إنشاء لوقفه مسجداً بل متضمن للاعتراف بذلك فلا يصير مسجداً في نفس الامر بمجرد ذلك مـ (قوله وفيه نظر لان الكلام الخ) النظر والمنظر به يدلان على عدم صيرورة الآلة مسجداً بخلاف كلام البغوي الاتي (قوله وغيرهما)

(٣٢) - شرواني وابن قاسم - سادس استرداده قبل أن يبني به اهـ والحق الاسنوي أخذ من كلام الراعي بالمسجد في ذلك نحو المدارس والرباط والبلقيني أخذ منه أيضاً البئر المحفورة للسبيل والبقعة الحيازة مقبرة قال الشيخ ابو محمد وكذا لو أخذ من الناس شيئاً لبني به زاوية أو رباطاً فيصير كذلك بمجرد بنائه واعترض بعضهم ما قاله الشيخ بأنه فرعه على طريقة ضعيفة قال ولده وكذا الشارع يصير وقفاً بمجرد الاستطراق بخلاف ملكه الذي يرد جملة شارحاً لا بد فيه من اللفظ اهـ وقياس ما مر في المسجد بالموات أنه لا بد في مصير الموات شارحاً

من نية وقفه شارعا مع استطرافه له ولو مرة اما الاخرس فيصح باشارته واما الكاتب فيصح بكتابتة مع النية (وصريحه) ما اشتق من لفظ الوقف نحو (وقفت كذا) على كذا (أو أَرْضِي) أو أملاكي (موقوفه) أو وقف (عليه والتسبيل والتحبس) أي ما اشتق منها كما لا محس عليه (صريحان على الصحيح) فيها لا شتاهارهما (٢٥٠) شرعا وعرفا فيه بل قال المتولي ما نقل عن الصحابة وقف الابهام وحر في الاقرار حكم اشهدو

على أني وقفت كذا (ولو قال تصدقت بكذا صدقة محرمة) أو مؤبدة (أو موقوفة) واستشكل الخلاف في هذه مع صراحة ارضي موقوفة بلا خلاف واجيب بان فيه خلافا ايضا ويجاب بان موقوفة في الاولى وقعت مقصودة وفي الثانية وقعت تابعة فضعت صراحتهما أو مسئلة أو محبة أو صدقة حبس أو حبس محرم أو صدقة ثابتة أو بئله قاله ابن خيران أو لا تورث (أو لا) تابع أو لا توهب (أو لا) أو هنا بمعنى أو اذا الوجه الاكتفاء باحدهما كما يحصيه في البحر وجزم به ابن خيران وابن الرفعة وان نازع فيه السبكي (فصريح في الاصح) لان لفظ التصديق مع هذه القرائن لا يحتمل غير الوقف ومن ثم كان هذا صريحا بغيره وانما لم يكن قوله لزوجه انت بائن متى بينونة محرمة لا تخلين لي بعدها ابد اصريحا لاحتماله غير الطلاق كالنحرىم بالفسخ بنحو رضاع (وقوله تصدقت فقط ليس بصريح) في الوقف ولا كناية فلا يحصل به وقف (وان نواه) لتردده بين صدقة الفرض والنفل والوقف وقوله وان نواه

(قوله من نية وقفه الخ) من هذه النية اهتم بظهور أنها من المستطرق (قوله مع استطرافه) كان وجه اعتباره هنادون الصلاة بالفعل في المسجد ان ثم صنع المحي كالبناء فاكتفى به مع النية ولا كذلك هنا فلو فرض ان هتاصعاه كذلك كقطع شجرة وتسوية ارض فلا يبعد الا اكتفاء به مع النية وإن لم يحصل استطراف بالفعل فليتامل اه سيد عمر (قوله اما الاخرس) إلى المتن في المعنى (قوله باشارته) أي المفهومة بكتابتة اه معنى (قوله فيصح بكتابتة الخ) أي ولو احسن اللفظ (قوله ما اشتق من لفظ الوقف) الاولى ان يقول الوقف وما اشتق منه (قوله على كذا) وإن لم يقله لم يصح اه معنى (قوله ما اشتق منها) الاولى وما اشتق الخ بوالعطف (قوله حبس عليه) أي محبوسة وهو بفتح الحاء مصدر حبس إذا وقف وبضمها الموقوف ففي المختار الحبس بوزن الفعل ما وقف اه ع ش عبارة الرشدي لعله يضم الحاء والباء جمعا لحبس حتى يناسب التفسير قبله اه (قوله حكم اشهدوا الخ) أي من انه يثبت به الوقفية إذا ذكر المصرف (قوله واستشكل الخ) أي استشكل السبكي و (قوله في هذه) أي صدقة موقوفة مع جزمه أو لا بصراحة ارضي موقوفة اه معنى (قوله مع صراحة ارضي موقوفة بلا خلاف) أي مع ذكره صراحة ذلك بلا خلاف حتى يلاقي الجواب بان فيها خلافا ايضا على ما فيه ولا فكيف يسلم أنه لا خلاف فيها ثم يدعى فيه الخلاف اه رشدي (قوله واجيب بان الخ) عبارة المعنى قال ابن القيب الخلاف محكي من خارج لان في صراحة لفظ الوقف وجه الكثرة ضعيف أي فلا يناسب ان يعبر بالاصح وقال غيره ان موقوفة من طغيان القلم ويكون القصد كتابة لفظ مؤبدة كما قاله الشافعي والجمهور فسبق القلم إلى كتابة موقوفة اه (قوله ويجاب الخ) أي على تسلم عدم الخلاف في ارضي موقوفة (قوله مقصودة) أي عمدة و (قوله تابعة) أي فضلة (قوله أو مسئلة الخ) كقوله الاتي أو لا تورث الخ عطف على محرمة و (قوله أو صدقة حبس) بالاضافة عطف على صدقة (قوله أو حبس محرم) عطف على حبس كما نبه عليه ع ش وكان الاولى عكس العطف ليفيد (قوله محرم) بفتح الراء نعت حبس (قوله الواهنا) أي قول المتن وان الوقف على معين في المعنى الا قوله ولا كناية وقوله وان إلى المتن وقوله فان قيل إلى ونقل وقوله والاصر إلى المتن (قوله بغيره) وهو ما ضمه إلى تصدقت بكذا (قوله لاحتماله غير الطلاق الخ) والقياس حيثئذ انه اذا لم يدع الطلاق يمنع عنها مؤاخذه له باقراره ثم يستفسر وأنه لا يقبل تفسيره بغير الثلاثة المذكورة اه رشدي (قوله بالفسخ الخ) المراد بما يشمل الانفساخ (قوله في الوقف) إلى قوله ووقفته للاعتكاف في النهاية الا قوله وقوله إلى المتن (قوله على ما قدرته) أي قوله ولا كناية (قوله فلا اعتراض) ويمكن ايضا توجيه كلامه بان قوله ليس بصريح مجاز في معنى لا يحصل به الوقف وقرينته قوله وان نواه فهو من قبيل الكناية اه سم قول المتن (ينوى الخ) انظر ما اذالم ينو اه سم والظاهر انه يصير مجردا بآخرة والله اعلم (قوله اذ هو صريح الخ) معتمداه ع ش (قوله فان قبل الخ) هلا ملكه بمجرد الدفع اليه كما هو شأن صدقة التطوع وسيأتي في باب الهبة جزمه بعدم اشتراط الايجاب والقبول في الصدقة بل يكفي الدفع والاخذ وعبارة الارشاد أو تصدقت ان عمموا الانواع هبة اه سم (قوله ونقل الزركشي الخ) عبارة المعنى بالرفع عطف على القمولى والبقية أو زوال بالنصب مفعول اعترض ش (قوله من نية وقفه شارعا الخ) من هذه النية (قوله فلا اعتراض عليه) ويمكن ايضا توجيه كلامه بان قوله ليس بصريح مجاز في معنى لا يحصل به الوقف وقرينته قوله وان نوى فهو من قبيل الكناية (قوله في المتن وينوى) انظر ما اذالم ينو (قوله فان قيل) هلا ملكه بمجرد الدفع اليه كما هو شأن صدقة التطوع وسيأتي في باب الهبة جزمه بعدم اشتراط الايجاب والقبول في الصدقة بل يكفي الدفع والاخذ وعبارة الارشاد أو تصدقت ان عمموا الانواع هبة

دليل على ما قدرته اذ لم يبعد تأثير النية في الصريح فلا اعتراض عليه (الا أن يضيفه إلى جهة عامة) كتصدقت بهذا على الفقراء والاسقى (وينوى الوقف) فيصير كناية كما هو ظاهر كلام الروضة كالعزيز وغيره وصوبه الزركشي ويحصل به الوقف لظهور اللفظ حيث أنه بخلافه في المضاف إلى معين ولو جماعا فانه لا يكون كناية وان نواه اذ هو صريح في التملك بلا عوض فان قبل وقبض ملكه والا فلا ونقل الزركشي عن

جمع انه متى نوى به الوقف كان وقفا فيما بينه وبين الله تعالى (والاصح ان قوله حرمة أو أبدته ليس به صريح) لانه لا يستعمل مستعلا بل مؤكدا
كامل بل كناية لاحتماله وافي بالثلاثي وهم ان أحدهما غير كناية (و) (الاصح ان نازع (٢٥١) فيه الاسنوي وغيره) ان قوله جعلت البقعة

مسجدا) من غير نية صريح
فحينئذ (تصير به مسجدا)
وان لم يات بلفظ عامر لان
المسجد لا يكون إلا وقفا
فان نوى به الوقف أو زاد الله
صار مسجدا قطعاً ووقفه
للاعتكاف صريح في
المسجدية كما هو ظاهر
والصلاة صريح في مطلق
الوقفية وقوله للصلاة كناية
في المسجدية فان رواها صار
مسجداً أو لأصار وقفاً على
الصلاة وان لم يكن مسجداً
كالمدرسة (و) (الاصح ان)
الوقف على معين) واحداً
جماعة (يشترط فيه قبوله)
ان تاهل ولا يقبل وليه
عقب الايجاب او بلوغ الخبر
كالهبة ورجع في الروضة في
السرقة انه لا يشترط نظراً
الى انه بالقرب اشبه منه
بالعقد ونقله في شرح
الوسيط عن النص وانتصر
له جمع بانه الذي عليه
الاكثر واعتمده وبل
قال المتولى محل الخلاف ان
قلنا انه ملك للوقوف عليه
أما إذا قلنا انه لله تعالى فهو
كالاتفاق واعتراض بان
الاتفاق لا يرتد بالرد ولا يبطله
الشرط الفاسد وبرد بان
التشبيه به في حكم لا يقتضي
لخوفاً به في غيره وعلى الاول
لا يشترط قبول من بعد
البطن الاول وان كان

والاسنى هذا كله كما قال الزركشي بالنسبة الى الظاهر أما في الباطن فيصير وقفاً بينه وبين الله تعالى كما صرح
به جمع منهم ابن الصباغ وسالم والمتولى وغيرهم اه (قوله كان وقفاً) معتمداً على عرش قال سم الظاهر هل
يشكل بقاعدة ما كان صريحاً في باب الخاء ويمكن ان يجاب باستثنائه عنها لتوسيعهم في الونف لشبهه بالاتفاق
قول المتن (حرمة أو أبدته) ويجزى الخلاف ايضاً فيما لو قال حرمة وأبدته اه معنى (قوله كما مر)
اي أنفاني المتن (قوله صريح) اي وان لم يقل الله اه معنى (قوله بلفظ عامر) اي من الصرائح (قوله
للاعتكاف) أي ولتحية المسجد اه يحرم عن القلوي (قوله وللصلاة الخ) عطف على الاعتكاف
(قوله وقوله للصلاة كناية) الاخصر الاوضح وكناية قول المتن (وان الونف على معين) اعتمده النهاية
والمغنى خلافاً للمنهج والظاهر ما ياتي في الشرح (قوله واحداً وجماعة) الى قوله وبحث بعضهم في النهاية
الا قوله بل قال الى وعلى الاول وقوله على ما رجحه الى ولا قبول ورثة قول المتن (يشترط فيه) ولا يشترط
القبض على المذهب وشذ الجوزي فحكى قواين في اشتراطه في المعين اه معنى (قوله قبول وليه) فلولم
يقبل وليه بطل الوقف سواء كان الولي الواقف أو غيره ومن لا ولي له خاص فولى القاضى فيقبل له عند بلوغ
الخبر أو يقيم على الصبي من يقبل له فلولو وقف على جمع فقبل بعضهم دون بعض بطل فيما يخص من لم يقبل
عملاً بتفريق الصفقة اه عرش (قوله عقب الايجاب) اي ان كان حاضراً (قوله او بلوغ الخبر) اي
عقبه ان كان غائباً وان لم يبلغه الخبر لا بعد طول الزمن لكن لو مات الوانف فالظاهر عدم صحة قبوله بعد موته
للاحاقم الوقف بالعقد ودون الوصية وفي سم على منهج مال مر الى بطلان الوقف فيما لو مات البطن الاول
قبل القبول او رجع الواقف قبله وقال ان في المقول ما يساعده فليحرراه وهو مستفاد من قول الشارح
مر الآتي فان رد البطن الاول بطل الوقف اه عرش (قوله كالهبة ورجع في الروضة الخ) عبارة النهاية
والمغنى كالهبة والوصية وهذا هو الذي صححه الامام واتباعه وعزاه الى الراعي في الشرحين للامام وآخرين
وصححه في المحرر ونقله في زيادة الروضة عنه مقتصر اعليه وهو المعتمد وان رجع في الروضة في السرقة الخ اه
(قوله واعتراض الخ) اي ما قاله المتولى (قوله بان الاعتقاد لا يرتد بالرد) اي بخلاف الوقف (قوله ويرد)
أي الاعتراض (قوله وعلى الاول) أي الاصح من اشتراط القبول (قوله لا يشترط قبول) بل الشرط
عدم رد هبة وانه معنى قال عرش قوله مر بل الشرط عدم رد هبة اي من بعد البطن الاول فلورد بطل
فيما يخصه وانتقل لمن بعده ويكون كمنه قطع الوسط اه (قوله وان كان الاصح الخ) عبارة المغنى قضية كلام
المصنف ترجيح اشتراط القبول في البطن الثاني والثالث لانهم يتلقون الوقف من الواقف قال السبكي
والذي يتحصل من كلام الشافعي والاصحاب انه لا يشترط قبولهم وان شرط قبول البطن الاول وانه لو تد
بردهم كما يرتد بالرد الاول على الصحيح فيما اه (قوله الاصح) أي من أنهم يتلقون من الواقف (قوله ولا قبول
ورثة) عطف على لا يشترط قبول الخ ش سم (ولا قبول ورثة حازرين) الظاهر ان هذا وما بعده في الوقف
بعد الموت كما يدل عليه السياق فليراجع اه رشدي عبارة الحلبي قوله وقف عليهم الخ اي في مرض موته اه
وعبارة مصطفى الخوى في هامش التحفة قوله ما يني به الثلث اي إذا وقف في مرض موته لانه إذا وقف في
الصحة لا يشترط ان يني به الثلث وصرح به الحلبي في حاشية المنهج اه (قوله هنا) اي في الوقف على ورثة

اه (قوله كان وقفاً فيما بينه وبين الله) انظر هل يشكل بقاعدة ما كان صريحاً في باب الخاء (قوله في المتن
وان الوقف على معين الخ) اعتمده مر (قوله لا يشترط قبول من بعد البطن الاول) بل الشرط عدم الرد
شرح مر (قوله ولا قبول ورثة الخ) عطف على لا يشترط قبول الخ ش (قوله ويلزم من جهتهم بمجرد
اللفظ الخ) كان وجه استثناء ذلك من اشتراط القبول من المعين ان الانسان غرضاً تاماً في دوام نفع ورثته

الاصح انهم يتلقون من الواقف على ما رجحه جمع متأخرون لكن الذي استحسناه اننا إذا قلنا بالاصح اشتراط قبولهم ولا قبول ورثة حازرين
وقف عليهم مورثهم ما يني به الثلث على قدر انصابتهم فيصح ويلزم من جهتهم بمجرد اللفظ فظهر اعليهم لان القصد من الوقف دوام الاجر للواقف
فلم يملك الوارث رده إذ لا ضرر عليه فيه ولا يملك اخراج الزايع عن الوارث بالكلية فوقفه عليه أولى وبحث بعضهم انه لا اثر لها بعد وقفه على

أولاده بقدر انصباهم لشرطه انه بعدهم لا ولاد الذكور دون اولاد الاناث وفيه نظر لانه لما وقف او وصية وكل منها يورث فيه شرطه فلا وجه لخروج هذا إلا أن يجاب بانه لما زعم في اصل (٢٥٢) الوقف رعاية قدر انصباهم لزمه ذلك فيمن بعدهم ولو وقف جميع املاكه كذلك ولم

يجزوه نفذ في تلك التركة قهرا عليهم كما تقرر وخرج بالمعين الجهة العامة وجه التحرير كالمسجد فلا قبول فيه جز ما ولم ينب الا امام عن المسلمين فيه بخلافه في نحو القود لان هذا لا بدله من مباشر ولا يشترط قبول ناظر المسجد ما وقف عليه بخلاف ما وهب له (ولورد) الموقوف عليه المعين البطن الاول أو من بعده جميعهم أو بعضهم الوقف (بطل حقه) منه (شرطنا القبول ام لا) كالوصية نعم لو وقف على وارثه الحائز ما يخرج من الثلث لزم ولم يبطل حقه برده كما مر وانتصر جمع لقول البغوي لا يرتد به كالعق وخرج بحقه اصل الوقف فان كان الراد البطن الاول يبطل عليهما او من بعده فكمنقطع الوسط وقال السبكي الذي تحصل من كلام الشافعي والاصحاب أنه يرتد بردهم كما يرتد برده البطن الاول والاثار للرد بعد القبول كعكسه فلو رجع الراد وقبل لم يستحق شيئا إن حكم حاكم برده ولا الاستحقاق كما نقله وأقره لكن نازع فيه الاذرعى ويظهر انه لا اثر هنالذ من بعد الاول قبل دخول وقت استحقاقه كرد الوصية في حياة الموصى (و) لما تم الكلام على اركانه

حائزين (قوله لشرطه) متعلق باثر وكانه ضمنه معنى اعتبار اه سم (قوله وكل منها يورث) محل تأمل بالنسبة للوصية لان الوصية بموت الموصى ينتقل الملك فيها للموصى له نعم إن قيل ان الموصى به حينئذ لما هو المشفعة اتجه ما قاله اه سيد عمر (قوله ان لا يجاب الخ) يتأمل فان النظر اقوى في بادي النظر اه سيد عمر (قوله لزمه ذلك الخ) اي فصار الشرط المذكور لغوا (قوله ولو وقف جميع) الى قوله وانتصر في النهاية (قوله كذلك) اي على اولاده بقدر انصباهم (قوله كالجهة العامة) اي كالفقراء (قوله لان هذا) اي نحو القود (ولا يشترط) الى قوله ان حكم في المعنى لا لقوله وانتصر الى وخرج (قوله ولا يشترط قبول ناظر المسجد الخ) وينبغي ان مثله الرباط والمدرسة والمقبرة لمشابهتهما للمسجد في كون الحق لله تعالى اه ع ش (قوله بخلاف ما وهب له) فانه لا بد من قبول ناظره وقبضه كالمال وهب لصي وقوله جعلته للمسجد كناية تملك لا وقف فيشترط قبول الناظر وقبضه اه معنى (قوله البطن الاول) بالرفع بدل من الموقوف عليه و (قوله الوقف) مفعول رد قول المتن (شرطنا القبول الخ) اي من المعين اه معنى (قوله كامر) اي انفا (قوله فان كان الراد الخ) هذا الصنيع يدل على انه اذا لم يوجد من البطن الاول قبول ولا رد لم يبطل اصل الوقف بل حقه حتى اذا جاء البطن الثاني وقبل استحق وكذا مر لكن قضية اشتراط قبول المتصل بطلان الوقف بانتفائه اه سم وقوله لكن قضية الخ تقدم عن ع ش عن سم على منهج عن مر ما يوافقها (قوله بطل) اي اصل الوقف ش اه سم (قوله عليهما) اي على اشتراط القبول وعدمه اه سم (قوله فكمنقطع الوسط) صريح في انه لا يبطل اصل الوقف اي برد البطن الثاني حتى اذا لم يرد البطن الثالث ومن بعده ثبت الوقف في حقهم اه سم (قوله بردهم) اي من بعد البطن الاول (قوله ولا اثر للرد الخ) اي مطلقا من البطن الاول او من بعدهم (قوله والا استحق الخ) خلافا للمعنى وشرح الروض عبارتها وقول الروياني يعود له ان رجع قبل حكم الحاكم به لغيره مردود كما بينه الاذرعى اه (قوله لكن نازع فيه الاذرعى) قضية إطلاق النهاية عدم قبول الرجوع بعد الراد اعتماد النزاع كالمعنى وشرح الروض (قوله على الفقراء) الى قوله ولا اثر في المعنى (قوله نعم ان شبه التحرير) عبارة المعنى (تنبيه) ماذكر محله فيما لا يضاهاى التحرير اما ما يضاهاه كالمسجد

فوسع له في الزام الوقف عليهم قهر اليتيم له ذلك الغرض (قوله لشرطه) متعلق باثر وكانه ضمنه معنى اعتبار (قوله المعين البطن الاول او من بعده الخ) عبارة الروض فصل لو وقف على معينين لاجهة عامة ومسجد ونحوه اشتراط قبول متصل من البطن الاول فقط واما الثاني اي وما بعده فلا يشترط لا لعدم ردهم فان ردوا فمقطع الوسط وإن رد الاول بطل اه وقوله بطل اي الوقف قطعاً كما شرحه ومفهوم قوله وإن رد الاول بطل انه لو لم يرد لم يقبل لم يبطل الوقف لكن مقتضى اشتراط قبوله واتصاله بطلان الوقف اذا اتفق قبوله المتصل ولا فلا معنى لاشتراطه في الوقف كما هو صريح الصنيع وقوله في المتن بطل حقه قال العراقي في النكت اي من الوقف كما يحجوه وقال الماوردي من الغلة فعلى الاول ان كان البطن الاول صار منقطع الاول فيبطل كله على الصحيح او الثاني فمقطع الوسط اه (قوله وخرج بحقه اصل الوقف فان كان الراد الخ) هذا الصنيع يدل على انه اذا لم يوجد من البطن الاول قبول ولا رد لم يبطل اصل الوقف بطل حقه حتى اذا جاء البطن الثاني وقبل استحق وكذا مر لكن قضية اشتراط قبوله المتصل بطلان الوقف بانتفائه (قوله بطل) اي اصل الوقف ش وقوله عليهما العمل المراد على اشتراط القبول وعدمه (قوله فكمنقطع الوسط) صريح في انه لا يبطل اصل الوقف حتى اذا لم يرد البطن الثالث ومن بعده ثبت الوقف في حقهم (قوله فلورجع الراد وقبل) عبارته في شرح الروض فلورجع بعد الراد لم يعد له وقول الروياني يعود له ان رجع قبل حكم الحاكم به لغيره مردود كما بينه الاذرعى اه (قوله نعم ان شبه التحرير الخ) عبارة شروح الروض اما ما يضاهاه اي التحرير كقوله جعلته مسجدا سنة فيصح مؤبدا كما لو ذكر فيه شرطاً فاسدا قاله الامام وتبعه غيره اه وقضية ذلك استثناء

الاربعة شرع في ذكر شروطه وهي التأييد والتنجيز وبيان المصروف والالزام فحينئذ (لو قال وقت هذا) على الفقراء (سنة) مثلاً (فباطل) وقفه لفساد الصيغة لان وضعه على التأييد نعم أشبه التحرير كجعلته مسجداً سنة

والمقبرة

صح مؤيدا كما قاله الامام وتبعه غيره ولا اثر للتاقيت الصريح بما لا يحتمل بقاء الدنيا اليه كما يحتمل الزر كشي كالاذرعى لان القصد منه التايد لا حقيقة التاقيت ولا لتاقيت الاستحقاق كمل زيد سنة ثم على الفقراء او الا ان يلدى ولدو للتاقيت الضمنى فى منقطع الآخر المذكور فى قوله (ولو قال وقتت على اولادى او على زيد ثم نسله) ونحوهما ما لا يدوم (ولم يرد) على (٢٥٣) ذلك (فلا يظهر صحة الوقف) لان مقصوده

القربة والدوام فاذا بين مصرفه ابتداء سهل ادامته على سبيل الخير (فاذا انقرض المذكور) ومثله ما لم تعرف ارباب الوقف (فلا يظهر انه يبقى وقفا) لان وضع الوقف الدوام كالعق (و) الاظهر (ان مصرفه اقرب الناس) رحا الارثا فيقدم وجوبا ابن بنت على ابن عم ويؤخذ منه صحة ما فقه ابو زرعة ان المراد بما فى كتب الاوقاف ثم الاقرب الى الواقف او المتوفى قرب الدرجة والرحم لا قرب الارث والعصوبة فلا ترجيح بهما فى مستويين فى القرب من حيث الرحم والدرجة ومن ثم قال لا يرجع عم على خال بل هما مستويان والمعتبر الفقراء دون الاغنياء منهم ولا يفضل نحو الذكر على الوجة (الى الواقف) بنفسه او بوكيله عن نفسه (يوم انقراض المذكور) لان الصدقة على الاقارب افضل القربات فاذا تعذر الرد للواقف تعين اقربه اليه لان الاقارب مما حث الشارع عليهم فى جنس الوقف لقوله صلى الله عليه وسلم لا يطلعهما اراد ان يقف يرخاء ارى ان يجعلها فى

والمقبرة والرباط كقوله جعلته مسجدا سنة فانه يصح مؤيدا كالمذكور فيه شرط فاسد اقاله الامام وتبعه غيره اى وهو لا يفسد بالشرط الفاسد اه وفى سم بعد ذكر مثلها عن شرح الروض مانصه وقضية ذلك استثناء ما يضاهاى التحرير ايضا مما ساقى فى قوله (ولو وقف بشرط الخيار بطل على الصحيح اه) (قوله ان اشبه التحرير) اى بان تظهر فيه القربة اه بخيرى عن الحلبي (قوله صح الخ) وفاقا للاسنى والمغنى وخلافا للنهية (قوله ولا اثر) الى قوله اى يبلد الموقوف فى النهاية الا قوله او بوكيله عن نفسه وقوله على المتقول خلافا للتاج (قوله ولا اثر للتاقيت الصريح الخ) فلو وقفه على الفقراء الف سنة او نحوها بما يعيد بقاء الدنيا اليه صح اه نهاية (قوله كما يحتمل الزر كشي الخ) قد يشكل على ذلك ما قالوه فى البيع والنكاح من عدم الصحة فيهما الا ان يقال الوقف لكون المقصود منه القربة المحضة نظروا ما يقصد من اللفظ دون مدلوله اه ع (قوله ولا لتاقيت الخ) عطف على للتاقيت (قوله ونحوهما) الى قوله ويؤخذ فى المغنى (قوله ومثله ما لم يعرف الخ) ظاهره ولو فى الابتداء اه سم (قوله الدوام) عبارة للمغنى على الدوام اه (قول المتن وان مصرفه) اى عند انقراض من ذكر اه معنى (قوله ويؤخذ منه) اى من التقديم المذكور (قوله ومن ثم) اى من اجل انه لا ترجيح بالارث والعصوبة (قال) اى ابو زرعة (قوله بل هما مستويان) قضيته ان الاخ الشقيق والاخ للاب مستويان اه ع (قوله والمعتبر الفقراء دون الاغنياء منهم) اعتمده المغنى ايضا قال ع (قال الزر كشي) لو وقف على الاقارب اخنص بالفقير منهم خلاف الوقف على الجيران سم على منهج والاقرب حل الجيران على ما فى الوصية لمشايتها لها فى التبرع اه (قوله نحو الذكر الخ) عبارة النهاية الذكر على غيره فيما يظهر اه باسقاط لفظة نحو وقال السيد عمر قوله نحو الذكر كذى الجهتين فلا يقدم على ذى الجهة عند استواء الدرجة اه وقد يقال قد علم هذا من قول الشارح فلا ترجيح بهما الخ فالاولى اسقاطها (قوله او بوكيله) بين به ان المراد من له الوقف لا من تماطى الوقف كالوكيل اه رشدى (قوله عن نفسه) سيد ذكر محترزه بقوله الاقارب (قوله لان الصدقة) الى قوله اى يبلد الموقوف فى المغنى الا قوله او كانوا الى صرفه الامام وقوله وورجحه جمع متاخرون (قوله فى جنس الوقف) بحجم فنون وفى بعض النسخ فى حبس الخ بماء بقاء ويرجحه قول المغنى فى تحييس الوقف اه (قوله ارى ان يجعلها) لجعلها فى اقراره وبني عمه اه معنى (قوله وبه) اى الحث المذكور (قوله عدم تعينهم) من باب التفضل (قوله فى نحو الزكاة) من المصارف الواجبة اه معنى (قوله لهذه) اى للزكاة وسائر المصارف الواجبة اه معنى (قوله او قال) عطف على فقدت الخ (قوله وسكت عن باقيها) ظاهره وان وجد اقراره الفقراء اه سم (قوله صرفه الامام الخ) معتمد اه ع (قوله كما نص عليه) عبارة النهاية وشرح الروض كما نص عليه ابو بيطى فى الاولى اه اى فى صورة فقد الاقارب (قوله وقال آخرون واعتمده ابن الرفعة) عبارة للمغنى وقيل يصرف الخ (قوله اى يبلد الموقوف الخ) وصرح فى الانوار بعدم اختصاصه بفقراء بلد الوقف بخلاف الزكاة اه نهاية قال الرشدى قوله وصرح فى الانوار اى بناء على القول الثانى اه اى على مقابل الاظهر (قوله من ترجحه) اى يبلد الموقوف (قوله على مقابل الاظهر) اى المار بقول المتن وان مصرفه اقرب الناس (قوله القائل) اى للقابل (قوله ومن ثم) اى من اجل ان المراد فقراء ومساكين ببلد الموقوف

ما يضاهاى التحرير ايضا مما ساقى فى قوله ولو وقف بشرط الخيار بطل على الصحيح (قوله ومثله ما لم تعرف ارباب الوقف) ظاهره ولو فى الابتداء (قوله وسكت عن باقيها) ظاهره وان وجد اقراره الفقراء (قوله كما نص عليه) واعتمده م (قوله اى يبلد الموقوف) وصرح فى الانوار بعدم اختصاصه بفقراء بلد

الاقربين وبه فارق عدم تعينهم فى نحو الزكاة على هذه مصر فاعينه الشارع بخلاف الوقف ولو فقدت اقراره او كانوا كلهم اغنياء على المنقول خلافا للتاج السبكي او قال يصرف من غاته فلان كذا وسكت عن باقيها صرفه الامام فى مصالح المسلمين كما نص عليه وورجحه جمع متقدمون وقال آخرون واعتمده ابن الرفعة يصرف للفقراء والمساكين اى يبلد الموقوف اخذ من ترجحه على مقابل الاظهر القائل بصرفه اليهم ومن ثم قال الزر كشي

قياس منع نقل الزكاة عن فقراء بلد ما منعه عن فقراء بلد الموقوف اما الامام اذا وقف منقطع الاخر فيصرف البصالح لا لافاربه (ولو كان الوقت منقطع الاول كوقفته على) من يقر ا على قري او على قراي وابوه حتى بخلاف وقفته الآن او بعد موتى على من يقر ا على قبرى بعد موتى فانه وصية فان خرج من الثلث أو أجزء عرف بقره صح ولا فلا وكوقفته على (من سيولد لى) او على مسجد سبى ثم على الفقراء مثلا (فالذهب بطلانه) بطلان الاول لعدم تصرف اليه حالا ومن بعده في عهده وان قلنا يتلقى من الواقف ولو لم يذكر بعد الاول مصر فابطل قطعا لانه منقطع الاول والاخر ولو قال وقت (٢٥٤) على اولادى ومن سيولد لى على ما فصله فصله على الموجودين وجعل نصيب من مات

منهم بلا عقب لمن سيولد له جاز واعطى من ولد له نصيب من مات منهم بلا عقب فقط ولا يؤثر فيه قوله وقفت على اولادى ومن سيولد لى لان التفصيل بعده بيان له (أو) كان (منقطع الوسط) بالتحريك (كوقفت على اولادى ثم) على عبد عمر و ثم الفقراء او ثم على (رجل) مبهم وبه يعلم انه لا يضرب تردد فى وصف أو شرط أو مصرف قامت قرينة قبله او بعده على تعيينه لانه لا يتحقق الانقطاع الا ان كان الابهام من كل وجه كما هو واضح وكلام الائمة فى فتاويهم صريح فى ذلك (ثم) على الفقراء فالذهب صحته لوجرد المصرف حالا وما لا مصرفه عند توسط الانقطاع كصرف منقطع الاخر وبحت ان محله ان عرف امد انقطاعه بان كان معيناً كالتمثال الاول والا كرجل فى المثال الثانى صرف بعد موت الاول لمن بعده لم توسط كالفقراء فيما ذكر وفيه كلام ذكرته فى

(قوله منعه) أى منع ريع الوقف (قوله اما الامام) الى المتن فى النهاية والمغنى (قوله اذا وقف) أى من اموال بيت المال اما وقفه من مال نفسه فينبغى انه كغيره فى الصرف لافاربه عرش ورشيدى ومغنى (قوله الآن او بعد موتى) أى او اطلق (قوله فانه وصية الخ) فالريع الحاصل فى حياة الواقف له كالفرائد الحاصلة من الموصى به اء عرش (قوله او على مسجد) الى قوله ولو قال وقفت فى المغنى وإلى قول المتن والاصح انه اذا وقف فى النهاية الا قوله وان قلنا يتلقى من الواقف وقوله وكلام الائمة الى المتن وقوله كاذمات الى واذا علق وما سانه عليه (قوله ثم على الفقراء الخ) راجع لجميع الامثلة وسيد كر محترزه (قوله يتلقى) أى من بعد الاول (قوله بعد الاول) أى المعدوم (قوله لمن سيولد) أى للواقف (قوله بالتحريك) أى على الافصح ويجوز فيه الاسكان اء عرش (قوله على عبد عمر و) أى نفس العبد اء مغنى (قوله مبهم) من كل وجه كما يأتى (قوله وبه يعلم) أى بقوله مبهم (قوله انه لا يضرب) أى بلا خلاف (قوله تردد فى وصف الخ) أى فى عبارة الوقف بان كانت مترددة بين امرين وهناك من القرائن ما يدل على إرادته احدهما وليس المراد تردد الواقف لانه مانع من صحة الوقف اء رشيدى (قوله قامت قرينة) أى فى عبارة الواقف و (قوله قبله) أى قبل ما فيه التردد اء عرش وظاهر ان القرينة الحالية كاللفظية (قوله كصرف منقطع الاخر) أى وهو الفقير الاقرب رحا للواقف (قوله وبحت الخ) اعتمده شرح المنهج والنهاية والمغنى والروض (قوله كوقفت كذا على جماعة) أى ولم ينو معيناً كما يعلم بما يأتى قريبا اء رشيدى (قوله وان قال الله) اعتمده النهاية والمغنى وكذا شرح الروض عبارة قال السبكي ومحل البطلان اذ لم يقل الله ولا فيصح الخبر أى طلحة وهى صدقة الله تعالى ثم يعين المصرف وفيما قاله نظر اء (قوله فاذالم يعين متملكا بطل الخ) ولو بين المصرف إجمالا كقوله وقفت هذا على مسجد كذا صرف الى مصالحه عند الجمهور وإن قال القفال لا يصح ما لم يبين الجهة فيقول على عمارته ونحوه اء مغنى (قوله ولم يعينه الخ) يعنى لم ينو معيناً فما يظهر وعلى هذا التفسير لا يحتاج الى الاخذ الاق (قوله يبطله) أى الجهل الوقف (قوله فعدمه) أى المصرف (قوله وإنما صح) الى المتن فى المغنى (قوله وبحت الاذرى) عبارة النهاية وما بحثه الاذرى الخ مردود كما قاله الغزى بانه الخ اء (قوله ورده الغزى بانه الخ) وهذا أظا اء مغنى (قوله ومنه يؤخذ) أى من تعليل الرد (قوله لو قال فى جماعة او واحد الخ) ظاهره ولو على التراخي عبارة المغنى ولو قال وقفته على من شئت او فمأشئت وكان قد عين له من شاء او ما شاء عند وقفه صح واخذ بديانه والا فلا يصح للجهل القول لو قال فيما يشاء الله كان باطلا لانه لا يعلم مشيئة الله تعالى اء (قوله او واحد) أى فيمن شئت اء سمى أى بخلاف من شاء الله كما مر انفا عن المغنى (قوله قبل الخ) عبارة النهاية لا يصح قيل وهو متجه اء ونظر فيه عرش وقال سمى قوله وهو متجه اعتمدهم اء وقال السيد عمر ان قول الشارح ومنه يؤخذ الى المتن

شرح الارشاد (ولو اقتصر على) قوله (وقفت) كذا ولم يذكر مصرفه أو ذكر مصرفه متعذرا كوقفت كذا على جماعة فى (قالاظهر بطلانه) وان قال الله لان الوقف يقتضى تملك المنافع فاذا لم يعين متملكا بطل كالبيع ولان جهالة المصرف كعلى من شئت ولم يعينه عند الوقف او من شاء الله تبطله فعدمه اولى ولما صح وصيت بثلثى وصرف للمساكين لان غالب الوصايا لهم فحمل الاطلاق عليهم ولانها اوسع لصحتها بالجهول والنجس وبحت الاذرى انه لو نوى المصرف واعترف به ظاهر اصح ورده الغزى بانه لو قال طالق ونوى زوجته لم يصح لان النية انما تنوع لفظيها لا انظر هنا يدل على المصرف اصلا ومنه يؤخذ انه لو قال فى جماعة او واحد نويت معنى قبل

وهو متجه (ولا يجوز) أي لا يحل ولا يصح (تعليقه) فيما لا يضاهاى التحرير (كقوله (٢٥٥) إذ اجاز زيد فقد وقت) كذا على كذا لانه

عقد يقتضى نقل الملك إلى الله تعالى أو للوقوف عليه حالا كالبيع والهبة نعم تعليقه بالموت كذا مات فدارى وقف على كذا أو فقد وقتها إذ المعنى فاعلموا أنى قد وقتها بخلاف إذا مات وقتها والفرق أن الأول إنشاء تعليل والثاني تعليل إنشاء وهو باطل لانه وعد محض ذكره السبكي وإذا علق بالموت كان كالوصية ومن ثم لو عرضه على البيع كان رجوعا ويفرق بينه وبين المدبر أن الحق المتعلق به هو العتق أقوى فلم يجز الرجوع عنه إلا بنحو المبيع دون نحو العرض عليه ونقل الزكشى عن القاضى انه لو تجزه وعلق اعطاه للوقوف عليه بالموت جاز كالوكالة اه وعليه فهو كالوصية ايضا فيما يظهر اما ما يضاهاى التحرير كذا اجاز رمضان فقد وقت هذا مسجدا فانه يصح كما بحثه ابن الرفعة لانه حينئذ كالعتق (ولو وقف) شيئا (بشرط الخيار) له أو لغيره في الرجوع فيه أو في بيعه متى شاء أو في تغيير شيء منه بوصف أو زيادة أو نقص أو نحو ذلك (بطل) الوقف (على الصحيح) لما مر انه كالبيع والهبة وإنما لم يفسد العتق بالشرط الفاسد كما قاله القفال واعتمده

في النهاية اه وفي الرشدى ما يفهمه فلعل نسخ النهاية هنا مختلفة قول المتن (ولا يجوز تعليقه) ومن ذلك ما يقع في كتب الاوقاف وان ما سيحدث فيه من البناء يكون فيه وقفا فانه لا يصح وهو باق على ملك الباني ولو كان هو الواقف لكن سياتى بعد قول المصنف بل ليشترى بها عبدا الخ ان ما بينه من ماله أو من ريع الوقف في الجدران الموقوفة يصير وقفا بالبناء لجهة الوقف اه ع (قوله فيما لا يضاهاى الخ) سيد كرحمته (قوله نعم) إلى المتن في المعنى لا قوله إذ المعنى إلى وإذا علق وقوله ويفرق إلى ونقل وقوله وعليه فهو إلى اما ما يضاهاى (قوله إلى الله تعالى) أى على الراحم (قوله أو للوقوف عليه) أى على المرجوح (قوله كذا مات) بضم التاء عبارة النهاية والمعنى كوقت دارى بعده وقتى على الفقراء اه (قوله إذ المعنى) أى في المثالين (قوله إذا مات) الظاهر إذا مات اه سم وهو محل تأمل بل الظاهر ما عبر به الشارح اه سيد عمر اقول وما استظهره سم قد عبر به شرح البهجة ثم ذكر الفرق الذى في الشرح (قوله والثاني تعليل إنشاء) فيه نظر بل يتجه صحته ايضا عند الاطلاق اه سم والظاهر ان بحث المحشى مبنى على ما سبق له من ان الظاهر إذا مات وقد سبق ان الظاهر ما عبر به الشارح والحاصل أنه إذا علق الوقف بموت نفسه صح لأنه وصية سواء قال إذا مات فدارى وقف أو فقد وقتها بخلاف ما إذا علق بموت غيره فلا يصح لانه تعليل وليس بوصية حتى يغتفر فيها التعليق لأن ما لا يقبل التعليق من التملك كالهبة إذا علق بالموت صح لأنه وصية كما نقله في الخادم عن المتولى والرافعى وأشار إلى توجيهه بما ذكره فليتأمل نعم فرق الشارح المنقول عن السبكي بقبل المناقشة إذ غاية ما يلح بينهما ان إذا مات زيد فقد وقتها يحتمل الوعد لا انه يتمتع حمله على إنشاء التعليق الا ترى انه إذا قال إذا مات زيد طلقت زوجتي يحتمل إنشاء التعليق وان احتمل الوعد ايضا تم قولهم تعليل إنشاء لا يخلو عن مسامحة وكان المرابى بقرينة المقابلة تعليل وعد بايقاع وإنشاء اه سيد عمر اقول والذى يفيد التامل في كلام الشارح ان المدار على كون الجزاء بمعنى المضى فيصح أو الاستقبال فلا يصح وبه يندفع ما أورده على سم والسبكي (قوله ذكره) أى الفرق المذكور (قوله كان كالوصية) قال الشارح مرفى شرحة للبهجة والحاصل انه يصح ويكون حكمه حكم الوصايا في اعتباره من الثلث وفي جواز الرجوع عنه وفي عدم تصرفه للوارث وحكم الاوقاف في تأييده وعدم بيعه وهبته واره اه رشيدى (قوله دون نحو العرض الخ) الاولى حذف لفظة نحو (قوله ونقل الزكشى) عبارة المعنى ولو تجز الوقف وعلق الخ جاز كما نقله الزكشى عن القاضى حسين اه (قوله وعليه فهو كالوصية) قد يقال ما الحكم في مصرف الريع قبل موته وقضية قوله وعليه الخ انه يكون للبائى وهو محل تأمل بل اطلاق قوله انه كالوصية محل تأمل فليتأمل وليحرر اه سيد عمر اقول قد مر انفا عن ع شر ما يصرح بتلك القضية وعن الرشيدى عن شرح البهجة ما يفيدها (قوله اما ما يضاهاى الخ) أى بان تظهر فيه القرينة اه حلى قال ع شر فرع وقع السؤال في الدرس عما لو قال وقتت دارى كوقف زيد هل يصح الوقف أو يبطل فيه نظر والجواب عنه ان الظاهر انه ان علم شروط وقف زيد قبل قوله ذلك وصح الوقف والا فلا اه (قوله فانه يصح) يتأمل فيما لو مات قبل مجى رمضان اه سيد عمر عبارة الحللى قوله إذ اجاز رمضان الخ هل يصير مسجدا من الآن أو لا بد من وجود الصفة اخذ من التشبيه قرر شيخنا الزيادى الثانى اه (قوله له أو لغيره) إلى المتن في المعنى الا قوله لما مر انه كالبيع والهبة (قوله بوصف) كتغيير الشافعية إلى الحنفية و (قوله أو زيادة أو نقص) أى في الموقوف عليه (قوله لما مر انه كالبيع الخ) أى في مطلق عدم قبوله للشرط والا فقدم ان البيع لا يبطل بشرط الخيار اه رشيدى وقد يقال لاحاجة إلى ما قاله مع قول الشارح متى شاء نعم الاولى اسقاطه مع كالبيع لان ذلك يوم جواز شرط الخيار إلى ثلاثة ايام (قوله ان خلافه) أى ان بطلان العتق بالشرط الفاسد اه معنى (قوله لانه) أى العتق (قوله بخلاف الاثر ك) أى الجرا كسنة الذين كانوا عبيدا لبث المال ثم صاروا امراء مصر واستولوا على بيت ماله (قوله

أى فيمن شئت (قوله وهو متجه) اعتمده مر (قوله والثاني تعليل إنشاء وهو باطل) فيه نظر بل يتجه صحته ايضا عند الاطلاق (قوله فيما يظهر) اعتمده مر

السبكي بل قال ان خلافا غير معروف لانه مبنى على السرية لتشوف الشارع اليه (والاصح انه) أى الواقف للملك بخلاف الاثر ك فان شروطهم

في أو قافهم لا يعمل بشئ منها كما قاله اجملاء المتأخرين لانهم ارقاء لبيت المال فيتعذر عتقهم حتى يبيعهم لانفسهم على ما مر اول العارية وياتي
او ائل العتق وحينئذ فمن له حق بيت المال تناولها وان لم يباشروا من لا فلا وان باشر فتنقل له قال الدميري واول الا تراك عن الدين أيبك الصالحى
ثم ابنه المنصور ثم قطن ثم الظاهر بيبس (اذا وقف بشرط ان لا يؤجر) مطلقا والا كذا كسنة أو شهر أو أن لا يؤجر من نحو متجوه وكذا
شرط ان الموقوف عليه يسكن وتكون العمارة عليه كما ملت اليه وبسطت ادلته في الفتاوى (اتبع) في غير حالة الضرورة (شرطه) كسائر
شروطه التي لم تخالف الشرع وذلك لما فيه من وجوه المصلحة أما ما خالف الشرع كشرط العزوبة في سكان المدرسة أى مثلا فلا يصح كأفتى
به البلقينى وعلله بأنه مخالف للكتاب والسنة (٢٥٦) والاجماع أى من الحظ على الزوج وذم العزوبة يؤخذ من قوله لا يصح المستلزم

لعدم صحة الوقف عدم صحته
أيضا فمالو وقف كافر على
أولاده ألامن يسلم منهم وأما
قول السبكي يصح ويلغو
الشرط فبعد وإن أمكن
توجيهه بان الشرط كالاستثناء
وتوهم فرق بينهما خيال
لا يعول عليه وبحث
الاذرعى أن الموقوف عليه
لو تعذر تنفاعة بدون الاجارة
كسوق أ بطل شرط امتناعها
الوقف ورد بأنه يمكنه ان
ينتفع بها من وجه آخر وان
يعيرها بناء على الظاهر في
المطلب أن للوقوف عليه
الاعارة إذا منع من الاجارة
مالم يمنع الوقف منها أيضا
وإذا منع الموقوف عليهم
الاجارة ولم يمكن سكنهم
كلهم فيه معا تهاؤا بحق
السكنى ويقرر للابتداء
ونفقة الحيوان على من هو
في نوبته وبحث ابن الرفعة
وجوب المهاياة لان بها يتم
مقصود الواقف واستبعده
السبكي بانه لا يلزم المستحق
السكنى وغرض الواقف

مطلقا) الى قول المتن شرطه في المعنى الا قوله وكذا الى المتن والى قول الشارح اما ما خالف الشرع في النهاية الا
قوله وتكون العمارة الى المتن (قوله متجوه) اى ذى جاه وشوكة (قوله يسكن) اى بنفسه انهاية (قوله
فلا يصح كأفتى البلقينى الخ) الوجه الصحة مر اه سم (قوله عدم صحته) اى الوقف (قوله واما قول السبكي
الخ) القلب الى ما قاله السبكي من الغاء الشرط فقط اميل وكذا في مسئلة شرط العزوبة اه سيد عمر
(قوله واما قول السبكي الخ) هذا يدل على ان المراد عدم صحة الوقف في مسئلة شرط العزوبة فلا يرجع اه
سم (قوله ويلغو الشرط) اى شرط ان لا يسلم (قوله فبعد) مر فى اول الباب عن ع ش عن سم على
المنهج ان مر مال الى بطلان الوقف (قوله بان الشرط) اى شرط ان لا يسلم بعد (كالاستثناء) اى استثناء
من كان مسلما وقت الوقف (قوله وتوهم فرق) مبتدأ خبره خيال و (قوله بينهما) اى بين الشرط والاستثناء
(قوله ابطال شرط امتناعها) اى الاجارة و (قوله الوقف) مفعول ابطال ش اه سم (قوله بها) اى السوق
(قوله فيها) اى فى الدار الموقوفة للسكنى (قوله لكن الذى اطلقه الاصحاب الخ) يمكن حل كلام الاصحاب على
ما اذالم تعين لدفع المنازعة وكلام ابن الرفعة على ما اذا تعين له ويؤيده تقريرهم لما بحه الزركشى من مسئلة
قسم النهر السابقة فى احياء الموات اه سيد عمر (قوله وخرج بغير حالة الضرورة الخ) يؤخذ منه أنه لو
وجد من ياخذ باجرة المثل ويستاجر على ما يوافق شرط الواقف ومن يطلبه بزيادة على اجرة المثل واجارة
تخالف شرط الواقف عدم الجواز فليتنه له وأنه لو وجد من ياخذ بدون اجرة المثل ويوافق شرط الواقف في
المدة ومن ياخذ باجرة المثل ويخالف شرط الواقف عدم الجواز ايضا رعاية لشرط الواقف فيها اه ع ش
(ما لو لم يوجد غير مستاجر) عبارة النهاية ما لو لم يوجد الامن لا يرغب فيه الا على وجه مخالف لذلك فيجوز لان
الظاهر انه لا يريد تعطيل وقفه (قوله وان الطالب الخ) عطف على لم يوجد الخ بتقدير فعل اى او شرط ان
الطالب والانسب لما قبله ان يقول وما لم يوجد غير مقيم الاولى وقد شرط ان لا يقيم الطالب اكثر من سنة
(قوله ان الطالب) اى للعلم مثلا (لا يقيم) اى فى نحو المدرسة (قوله كما قاله ابن عبد السلام الخ) قد سبق ذكره
قبيل فصل المعدن (قوله وان لا تؤجر ثانيا الخ) او هنا مجرد التويع فى التعبير والافهم بمضى ما قبله (قوله
ولو انهدمت) الى المتن فى النهاية الا قوله وأن لا يدخل الى ولم يمكن عمارتها وقوله باجرة مثلها الى بقدر ما يفي
(قوله واشرفت الخ) الظاهر انه معطوف على انهدمت وعليه فعل الواو بمعنى أو اه سيد عمر اى كما عيرها
الهابة وبعض نسخ الشرح (قوله فتؤجر باجرة الخ) جواب لو (قوله مراعى فيها) أى اجرة المثل (قوله
المدة الطويلة) نصب على نزع خافض متعلق بالاجرة أى للمدة (قوله لاجل ذلك) أى التعجيل (قوله مدة

(قوله فلا يصح كأفتى به البلقينى الخ) الوجه الصحة مر (قوله واما قول السبكي الخ) هذا يدل على أن المراد
عدم صحة الوقف في مسئلة شرط العزوبة فلا يرجع (قوله أ بطل شرط امتناعها) اى الاجارة وش وقوله الوقف

ثم بما باحتها واجاب الاذرعى بان ابن الرفعة لم يرد ايجابها بل ايجاب أصل المهاياة ثم يتخير ذو النوبة بين
السكنى وعدمها قال لكن الذى اطلقه الاصحاب أن لاهل الوقف المهاياة قوله انه لا يجبر الممتع عليها ولو قيل انه يجبر المعاند لم يبعد اه وخرج
بغير حالة الضرورة ما لو لم يوجد غير مستاجر الاولى وقد شرط ان لا يؤجر لانسان أكثر من سنة أو ان الطالب لا يقيم أكثر من سنة ولم يوجد غيره
فى السنة الثانية فيعمل شرطه حيثئذ كما قاله ابن عبد السلام لان الظاهر انه لا يريد تعطيل وقفه ولو انهدمت الدار المشروط ان لا تؤجر الا كذا وان
لا يدخل عقد على عقد أو ان لا تؤجر ثانيا ما بقى من مدة الاولى شئ أو واشرفت على الانهدام بان تعطل الانتفاع بها من الوجه الذى قصده الواقف
كالسكنى ولم تمكن عمارتها الا بايجارها أكثر من ذلك فتؤجر باجرة مثلها مراعى فيها تعجيل الاجرة المدة الطويلة اذ يتسامح لاجل ذلك فى الاجرة
بما لا يتسامح به فى اجارة كل سنة على حدتها كما هو مشاهد وقد قال السبكي ان تقويم المنافع مدة مستقبله صعب اى فيلحظ لذلك ويستظهر

لتلك الاجرة بقدر ما بقي بالعارة فقط مراعيافها مصلحة الوقف لا مصلحة المستحق وفي ذلك بسط بينته مع ما لا يستغنى عن مراجعته في كتابي
الاتحاف في اجارة الاوقاف ويجب ان اعدد انعقود في منع اكثر من سنة مثلا وان شرط (٢٥٧) مع الاستئناف كذا افتى به ابن الصلاح

وخالفه تليذه ابن رزين
واثمه عصره فجوزوا ذلك
في عقد واحد و قول الاذري
 وغيره لا يجوز اجارته مدة
طويلة لاجل عمارته لانها
ينسخ الوقف بالكلية كما
 يمكن فيه نظر بل لا يصح
لان غرض الواقف اياها
 هو في بقاء عينه وان تملكه
 ظاهرا كما مر (و) الاصح
(انه اذا شرط في وقف
المسجد اختصاصه بطائفة
كالشافعية) وزاد ان انقضى
فلمسلمين مثلا او لم يزد شيئا
(اختص بهم فلا يصلي ولا
يعتكف به غيرهم رعاية
لقرضه وان كره هذا
الشرط وبحث بعضهم ان
من شغله بمتاع له اجرة
لهم وفيه نظر إذ الذي
ملكوه هو ان ينتفعوا به
لا المنفعة كما هو واضح
فالوجه صرفها لمصالح
الموقوف ومن في احياء
الموات ماله تعلق بهذا ولم
انقرض من ذكرهم ولم
يذكر بعدهم احدا فقيما اذا
يفعل فيه نظرو ويظهر جواز
انتفاع سائر المسلمين به لان
الواقف لا يريد انقطاع
وقفه ولا احدا من المسلمين
اولى به من احد ثم راي
الاسنوي بحث ذلك
(كالمدرسة والرباط)
والمقبرة اذا خصصها
بطائفة فانها تختص بهم

(الح) أي لمدة الخ متعلق بالمنافع (قوله بقدر ما بقي الخ) متعلق بقوله فتو جرح الخ (قوله مراعيافها مصلحة الخ)
الاولى مراعاة لمصلحة الخ (قوله كذا افتى به ابن الصلاح) اعتمده المغني عبارة والذى ينبغي كما قال شيخنا
ما افتى به ابن الصلاح لان الضرورة تقدر بقدرها اه (قوله فجوزوا ذلك) معتمدها ع ش (قوله وان تملكه
ظاهرا) لبقاء الثواب له اه نهاية (قوله كما مر) اي في شرح يشترط قبوله (قوله وزاد) الى قوله وقيل في النهاية
(قوله وزاد ان انقضوا الخ) الاول زادوا الخ (قوله فلمسلمين) الاول فليسائر المسلمين (قوله فلا
يصلي الخ) في فتاوى السيوطي الموقوف على معينين هل يجوز لغيرهم دخوله والصلاة فيه والاعتكاف باذن
الموقوف عليهم نقل الاسنوي في الاغناز ان كلام القفال في فتاويه يوم المنع ثم قال الاسنوي من عنده
والقياس جواز هو اقول الذي يترجح التفصيل فان كان موقوفا على اشخاص معينة كزيد وعمر وبكر مثلا
او ذرية او ذرية فلان جاز الدخول باذنهم وان كان على اجناس معينة كالشافعية والحنفية والصوفية لم يجوز
لغير هذا الجنس الدخول ولو اذن لهم الموقوف عليهم فان صرح الواقف بمنع دخول غيرهم لم يطرقه خلاف
البتة واذا قلنا يجوز الدخول بالاذن في القسم الاول في المسجد والمدرسة والرباط كان لهم الانتفاع على نحو
ما شرطه الواقف للبعينين لانه تبع لهم وهم مقيدون بما شرطه الواقف اه وتقدم في احياء الموات في شرح
ولو سبق رجل الى موضع الخ مانصه ولغير اهل المدرسة ما اعتيد فيها من نحو نوم بها وشرب ماؤها لم ينقص
الماء عن حاجة اهلها على الاوجه اه وكان هذا فيما اذا لم يشترط الاختصاص بخلاف ما تقدم عن السيوطي
او هذا فيما اعتيدوا ذلك في غيره سم على حج اقول وينبغي حمل ما ذكر في الثاني من المنع على ما اذا شوش على
الموقوف عليهم فلا ينافي ما تقدم في احياء الموات اه ع ش (قوله ان من شغله) اي المخصوص بطائفة
اه ع ش (قوله فقيما اذا فعل) الاول فاذا يفعل فيه (قوله انتفاع سائر المسلمين) أي على معنى أن لكل
فيه حقا فهو كالمساجد التي لم تخصها واقفها باحد فكل من سبق الى محل منه فهو احق به اه ع ش (قوله وقيل
المقبرة الخ) جرى المغني والنهاية على كلام القيل (قوله اطلق بعضهم الخ) ظاهر المغني اعتماده اي
الاطلاق عبارة قال الدميري عن السبكي قال لي ابن الرفعة افتتت بيطان خزائن كتب وقفها
واقف لتكون في مكان معين في مدرسة الصاحبية بمصر لان ذلك مستحق لغير تلك المنفعة قال
السبكي ونظيره احداث منبر في مسجد لم يكن فيه فانه لا يجوز وكذا احداث كرسي مصحف مؤبد ويقرأ

مفعول أبطل ش (قوله قول الاذري وغيره) كذا شرح ر (قوله في المتن وأنه اذا شرط في وقف المسجد
اختصاصه بطائفة الخ) في فتاوى السيوطي المسجد الموقوف على معينين هل يجوز لغيرهم دخوله والصلاة فيه
والاعتكاف باذن الموقوف عليهم نقل الاسنوي في الاغناز ان كلام القفال في فتاويه يوم المنع ثم قال الاسنوي
من عنده والقياس جواز هو اقول الذي يترجح التفصيل فان كان موقوفا على اشخاص معينة كزيد وعمر وبكر
وبكر مثلا او ذرية او ذرية فلان جاز الدخول باذنهم وان كان على اجناس معينة كالشافعية والحنفية
والصوفية لم يجوز لغير هذا الجنس الدخول ولو اذن لهم الموقوف عليهم فان صرح الواقف بمنع دخول غيرهم لم
يطرقه خلاف البتة واذا قلنا يجوز الدخول بالاذن في القسم الاول في المسجد والمدرسة والرباط كان لهم
الانتفاع على نحو ما شرطه الواقف للبعينين لانهم تبع لهم وهم مقتدون بما شرطه الواقف انتهى وتقدم في احياء
الموات في شرح قوله ولو سبق رجل الى موضع من رباط سبل اوقية الى مدرسة الخ مانصه ولغير اهل المدرسة
ما اعتيد فيها من نحو نوم بها وشرب وطهر من مأها لم ينقص الماء عن حاجة اهلها على الاوجه اه وكان
هذا فيما اذا لم يشترط الاختصاص بخلاف ما تقدم عن السيوطي او هذا فيما اذا اعتيدوا ذلك في غيره فليحذر
وعبارة العباب وان شرط في وقف المسجد اختصاص طائفة كالشافعية بالصلاة فيه صح وكرهوا اختصاص بها
فلا يجوز لغيرهم الصلاة فيه كالمخصص للمدرسة والرباط بطائفة اه (قوله ويظهر جواز انتفاع الخ) اعتمد

(٣٣ - شرواني وابن قاسم سادس) قطعوا لعود النفع هنا اليهم بخلافه ثم فان صلاتهم في ذلك المسجد كهي في مسجد آخر وقيل المقبرة
كالمسجد فيجوز فيها خلافه (فرع) اطلق بعضهم أنه لا يجوز وضع منبر بمسجد لقراءة قرآن أو علم فيطل الوقف وعليه

وهو متجه ان ضيق على المصلين ولو في وقت راحة لا جاز وضده كخبر البروغرس الشجرة بل اولى لان النفع هنا على واجل وللرافعي كلام في ذلك بسطته مع الكلام عليه في شرح العباب (٢٥٨) في احكام المساجد ورمعه في الغصب (ولو وقف على شخصين) كذين (ثم الفقراء)

فيه كما يفعل بالجامع الازهر وغيره لا يصح وقفه لما تقدم من استحقاق تلك البقعة لغير هذه الجهة قال والعجب من قضاة يشترطون وقف ذلك شرعا وهم يحسبون انهم يحسنون صنعا اه (قوله) وهو متجه ان ضيق على المصلين (الخ) ويعلم منه حرمة وضع الازيار والزواريق في المسجد الحرام على وجه الدوام قول المتن (ولو وقف على شخصين الخ) ولو وقف عليه وسكت عن مصرف له بعدهما فهل نصيبه للآخر اولا قارب الواقف وجهان او بينهما الاول وصححه الاذرعى ولورد احدهما او بان ميتا لقياس على الاصح صرفه للآخر شرح م راى والخطيب وفي فتاوى البلقيني انه لا قارب الواقف ولا شك ان الوجه خلافه اه سم قول المتن (فالاصح المنصوص الخ) ومحل الخلاف ما لم يفصل ولا بان قال وقتت على كل منهما نصف هذا فهو وقفان كما ذكره السبكي فلا يكون نصيب الميت منهما الاخر بل الاقرب انتقاله للفقراء ان قال ثم على الفقراء ان قال ثم من بعدهما على الفقراء فالاقرب انتقاله للاقرب الى الواقف نهاية ومعنى شرح الروض اى ويكون كمقطع الوسط ع ش (قوله) وبحت بعضهم فيمن شرط الخ) هو الشهاب الرملى فانه ابقى بما ذكره جاز ما به جزم المذهب وليس في عبارته في الفتاوى ما يشعر بانه مبحوث وهو ما خوذ من المسئلة المنقولة في المغنى والنهاية عن السبكي فيما لو قال وقتت على كل منهما نصفه فتامله اه سيد عمر (قوله) ان يصرف اى الناظر (قوله) كمصرف منقطع الوسط اى فيصرف الى فقير اقرب رحما الى الواقف (قوله) قال اى البعض (قوله) وهو بعيد اى ما قاله البعض ومرتفعان النهاية والمغنى وشرح الروض ما يوافق مقالة البعض (قوله) يشهد اى كل واحد من المدرك وكلام الاصحاب (قوله) لعدم الفرق اى بين التفصيل وعدمه (قوله) الى الباقي) يعنى لا الى الاقرب الى الواقف كما يحته البعض فتقوله لانه لم يجعل الخ لا يقوم به الرد على البعض فتامل (قوله) ثم ورثته اى الولد (قوله) وهو واحد ورثته الضمير المنفصل عائد على من فيمن وقف وكذا الضمير في قوله الا اى انه يدخل ش اه سم اى وقوله الا اى لاشىء له بل حصته واما الضمير المتصل فعائد على الولد (قوله) وبه اى بما ذكره الماوردى والرويانى (قوله) ويكون اى الباقي (قوله) بالسوية ان شرطها او اطلق اى لا يحسب ارثهم منه الا ان يصرح به اه سيد عمر (قوله) وليس قياس المتن ذلك الخ) محل تامل بل قد يقال انه من قياس الاولى لانه اذا صرف للثاني مع تعيين الاول فلان يصرف الى البقية مع عدم التعيين بالاولى فهو كالأول قال ابتداء وقتت على اولادى او ورثتى ثم الفقراء فانه لا ينتقل الى الفقراء ما بقى من الطبقة الاولى احداثا قاغاية الامر ان المقضى لا انتقال نصيبه في مسئلة المتن الموت وفي هذه عدم دخوله في عموم كلامه فكانه قال ثم على من عداى من ورثته نعم هذا القياس معارض

مثلا) فمات احدهما فالاصح المنصوص ان نصيبه يصرف الى الآخر) لانه شرط في الانتقال للفقراء انقراضها جميعا ولم يوجد وإذا امتنع الصريح اى المهم ينصه تعين لمن ذكره قبلهم وبحت بعضهم فيمن شرط ان يصرف من ريع وقفه لثلاثة معينين قدر معينان من بعدهم لا اولادهم فمات احدهم ثم الثاني صرف فيهما لمصرف منقطع الوسط فلذات الثالث صرف معلوم كل لولده قال ومحل انتقال نصيب الميت لمن سمي معه اى المذكور في المتن اذالم يفصل الواقف معلوم كل اه وهو بعيد اذ كلامهم والمدرك يشهد لعدم الفرق فالوجه انتقال نصيب كل من مات الى الباقي من الثلاثة لانه لم يجعل للاولاد شيئا الا بعد فقد الثلاثة وذكر الماوردى والرويانى فيمن وقف على ولده ثم ورثته ثم الفقراء فمات ولده وهو احد ورثته انه لاشىء له بل حصته للفقراء والباقي لبقية الورثة وبه افتى الغزالي ويكون بينهم بالسوية ان شرطها او اطلق واعترض صرف حصته للفقراء بان قياس المتن صرفها للبقية

م (قوله) في المتن ولو وقف على شخصين ثم الفقراء الخ) ولو وقف عليها وسكت عن مصرف له بعدهما فهل نصيبه للآخر اولا قارب الواقف وجهان او بينهما الاول وصححه الاذرعى ولورد احدهما او بان ميتا فالقياس على الاصح صرفه للآخر شرح م روى فتاوى البلقيني انه لا قارب الواقف ولا شك ان الوجه خلافه (قوله) في المتن فمات احدهما الخ) قال في شرح الارشاد (١) حق ميت ما لو بان احدهما ميتا ولم يشترط قبول او شرطه او قبل احدهما دون الآخر وقال بعضهم لم ارها مسطورة وقياس الحكم المذكور في مسئلة الكتاب ان يكون كله للآخر وبه قال الخفاف وغيره اه وهذا كله يقتضى الاكتفاء بقول احدهما وفيه نظر ظاهر كالا يخفى بل قياس اشتراط قبول المعين انه لا بد من قبولهما وانه لو قبل احدهما دون الآخر بطل الوقف في نصيب الآخر فليحرق (قوله) في المتن فالاصح المنصوص ان نصيبه يصرف الى الآخر) قال في شرح الروض ومحل ذلك اذالم يفصل فان فصل فقال وقتت على كل منهما نصف هذا فهو وقفان ذكره السبكي اى فلا يكون نصيب الميت منهما الاخر بل يحتمل انتقاله للاقرب للواقف او للفقراء وهو الاقرب ان قال ثم على الفقراء فان قال ثم من بعدهما على الفقراء فالاقرب الاول اه (قوله) وهو احد ورثته الضمير المنفصل

ايضا وفي كليهما نظر وليس قياس المتن ذلك كما هو واضح وقياس ما مر فيمن وقف على الفقراء وهو فقير أو حدث بالقياس فقره أنه يدخل فان قلت يفرق بأن المقصود ثم الجهة لاهنا قلت لا أثر لذلك وإنما الملاحظ (١) (قوله) حق ميت لعله بقى ما لو بان الخ اه

ان المتكلم يدخل في عموم كلامه على خلاف فيه في الاصول لا ياتي هنا للقرينة (٢٥٩) وخرج بشخصين مالورتهما كمل

زيد ثم عمر وشم بكر ثم
الفقراء فمات عمر وشم زيد
صرف لبكر كما اعتمده
الزركشي لان الصرف اليهم
مشروط بانقراضه ولا
نظر لكونه رتبة بعد عمرو
وعمر وموته أولا لم يستحق
شيئا ولو قال وقتت على
اولادى فاذا انقرضوا
وأولادهم فعلى الفقراء كان
منقطع الوسط كافي الروضة
كاصلها لانه لم يشرط
لاولاد الاولاد شيئا وإنما
شرط انقراضهم لاستحقاق
غيرهم وادعاء ان هذا قرينة
على دخولهم بمنوع وبقرضه
هي قرينة ضعيفة وهي لا
يعمل بها هنا فاندفع تأييده
بان الانقطاع لا يقصد وإنما
هذا من الكتاب وبان
النظر إلى مقاصد الواقفين
معتبر كما قاله القفال
(فروع) جهلت مقادير
معاليهم وظائفه او مستحقه
اتبع ناظره عادة من تقدمه
وان لم يعرف لهم عادة
سوى بينهم إلا ان تطرد
العادة الغالبة بتفاوت بينهم
فيجتهد في التفاوت بينهم
بالنسبة اليها ولا يقدم
أرباب الشعائر منهم على
غيرهم هذا ان لم يكن الموقوف
في يد غير الناظر والاصدق
ذو اليد يمينته في قدر حصة
غيره كما يصرح به قولهم

بالقياس الذي أشار اليه الشارح ويبقى النظر في ترجيح أحدهما على الآخر أو مامنع القياس على مسئله المتن
فليس في محله فتأمل ان كنت من اهله اه سيد عمر اقول ورجحان قياس الشارح ظاهر بل ما هنا من
جزيات مامر إذا المدار فيما مر على وصف عام شامل للواقف (قوله ان المتكلم الخ) خبر وإنما المحظ (قوله
لا ياتي الخ) اي ذلك الخلاف (هنا) اي في مسئلة الماوردي والرويانى للقرينة) اي وإنما الخلاف عند
عدم القرينة وقد يقال فاقريئة الدخول هنا (قوله وخرج بشخصين) اي المذكورين على طريق التمثيل
فثلثهما أشخاص معينة (قوله رتبهما) الانسب لما بعده رتب (قوله صرف لبكر الخ) كما لو وقف على
ولده ثم ولد ولده ثم الفقراء فمات ولد الولد ثم الولد يرجع إلى الفقراء ويؤاقرقه فتوى البغوى في مسئلة حاصلها
انه إذا مات واحد من ذرية الواقف في وقف الترتيب قبل استحقاقه للوقف لحجبه بمن فوقه يشارك ولده
من بعده اي بمن هو في درجته عند استحقاقه نهاية ومعنى اي عند دخول وقت استحقاقه بموت الاعمام
وصيرورته هو واولاد الاعمام في درجة واحدة ع وشور شيدى (قوله كما اعتمده الخ) وكذا اعتمده
النهاية والمعنى (قوله لان الصرف اليهم) أى الفقراء (قوله بانقراضه) اي بكر (قوله ولو قال) الى قوله
وادعاء الخ في النهاية والمعنى لا اقول كافي الروضة واصلها (قوله فاذا انقرضوا واولادهم) عبارة النهاية
والمعنى فاذا انقرض اولادهم اه (قوله واولادهم) فيه عطف على الضمير المرفوع المتصل بلا فصل ولا
تاكيد (قوله ان هذا) اي شرط انقراضهم (قوله على دخولهم) اي اولاد الاولاد في الوقف كما اختاره ابن
ابى عصرون والاذرى نهاية ومعنى (قوله تأييده) اي الدخول (قوله بان الانقطاع) اي للوسط (قوله
وإنما هذا) أى الانقطاع الذي في كتب الاوقاف (قوله كما قاله) اي كون النظر المذكور معتبرا (قوله
جهلت الخ) اي لوجهلت الخ (قوله او مستحقه) عطف على وظائفه ويحتمل على مقادير الخ وان لم
يساعده الخط وعلى هذا فقولهم فان لم تعرف لهم عادة الخ تفريع على جهل المقادير وقوله الاتى فان لم يعرف
مصرفه الخ تفريع على جهل المستحقين (قوله بالنسبة اليها) اي إلى العادة الغالبة (قوله ارباب الشعائر)
كالمدرسين والمؤذنين والأئمة (قوله لو تنازعوا الخ) عبارة المعنى ولو اندرس شرط الواقف وجهل الترتيب
بين ارباب الوقف والمقادير بان لم يعلم هل سوى الواقف بينهم او فاضل قسمت الغلة بينهم بالسوية لعدم
الاولوية وان تنازعوا في شرطه ولا يبينه ولا حدهم يصدق بيمينه لا اعتداد دعواه باليد فان كان الواقف حيا
عمل بقوله بلايين او متافوا رتبة فان لم يكن فناظره من جهة الواقف لا المنسوب من جهة الحاكم ولو وجد
الوارث والناظر فالناظر كما قال الاذرى ولو وقف على قبيلة كالتطائيين اجزأ ثلاثة منهم ان قال وقتت على
اولادى وعلى جعفر وعقيل اشترط ثلاثة من كل منهم ويدخل في الوقف على الفقراء والغرباء وفقراء اهل البلد

عاند على من فيمن وقف وكذا الضمير في قوله الآتى انه يدخل ش (قوله ولا يقدم ارباب الشعائر منهم على
غيرهم) في فتاوى السيوطى مسئلة إذا تجزى الوقف عن توفية جميع المستحقين فهل يقدم منه الشعائر والشيخ
اولا الجواب ينظر في هذا الوقف فان كان اصله من بيت المال كمدارس الديار المصرية وخوانقها روى في
ذلك صفة الاحقية من بيت المال فان كان في ارباب الوظائف من هو بصفة الاستحقاق من بيت المال ومن
ليس كذلك قدم الاولون على غيرهم كالعلماء وطلبة العلم وآل رسول الله ﷺ وإن كانوا كلهم بصفة
الاستحقاق منه قدم الاحوج فالاحوج والافقر فالافقر فان استوا كلهم في الحاجة قدم الأكفأ لا كد
فيقدم المدرس ولا ثم المؤذن ثم الامام ثم المقيم وإن كان الوقف ليس ما خذ من بيت المال اتبع فيه شرط
الواقف فان لم يشترط تقديم احد لم يقدم احد بل يقسم بين جميع اهل الوقف بالسوية والشعائر وغيرهم اه
وما ذكره فيما إذا كان الوقف من بيت المال ما حاصله عدم الاعتداد بوقف اموال بيت المال بسط بعد ذلك
ما يوافقه ومثل يصلح الدين بن ابوب القلاوونية لكن ذكر قبل ما يخالفه فانه سئل عن وقف صدر من صلاح
الدين بن ابوب بسط نقلا ومعنى ما حاصله الاعتداد به ولو زعمه وعدم جواز التعرض له وقوله في القسم الثانى

لو تنازعوا في شرطه ولا حدهم يصدق بيمينه فان لم يعرف مصرفه صرف لاقرباء الواقف

نظير مامرو من اقراره لاحق له في هذا الوقف فظهر شرط الواقف بخلافه فالصواب كما قاله التاج السبكي انه لا يؤخذ باقراره وقد يخفى شرط الواقف على العلماء فضلا عن العوام وسبقه لذلك والده في فتاويه فقال لا عبرة باقرار مخالف للشرط الواقف بل يجب اتباع شرطه نصا كان او ظاهرا ثم الاقرار ان كان لاحتمال مع الشرط اصلا وجب الغاؤه لمخالفة الشرع ومن شرط الاقرار ان لا يكذب به الشرع وإن كان له احتمال ما واخذناه به ولم تثبت حكمه في حق غيره بل يحمل الامر فيه اى الغير على شرط الواقف اه وافق غيره بانه يقبل اقراره في حق نفسه مدة حياته قال بعضهم ويؤخذ منه ما اتي به البدرين شبهة أن ذلك حيث لم يعلم المقر شرط الواقف الصريح في اختصاصه بالوقف والا واخذ باقراره لتضمنه رد الوقف وتكذيب البينة الشاهدة باختصاصه ومع ذلك لا يثبت للمقر له إلا ان يكون الواقف شرطه له بعد انتقاله من المقر وتقبل دعواه جهله لشرط الواقف ورجوعه عن الاقرار المطلق لحقه ما لم يحكم حاكمه للبقر له لما مر من صحة رجوع راد الوقف صريحا ما لم يحكم حاكم برده فكيف براده احتمالا (٣٦٠) ولو وقف ارضا على قراء وجعل غلتها لهم فزادت عما كانت عليه في زمن الواقف استحقوا الزائد بنسبة انصباهم كما

اوتي به بعضهم وايداه يقول الماوردي لو وقف دارا على زيد وعمرو على ان يزيد منها النصف ولعمرو الثلث اقتسماها على خمسة أسهم ويرجع السدس الفاضل بينهما بالرد فيكون لزيد ثلاثة أخماسها ولعمرو خمساها ونازعه البلقيني في السدس بان الذي يتجه انه يرجع عليهما بالسوية بينهما وفيه نظر بل الذي يتجه بطلان الوقف فيه لانه بالنسبة له منقطع الاول (نتيجه) حيث أجل الواقف شرطه اتبع فيه العرف المطرد في زمنه لانه بمنزلة شرطه مما كان اقرب إلى مقاصد الواقفين كما يدل عليه كلامهم ومن ثم امتنع في السقايات المسبلة على الطرق غير الشرب ونقل الماء منها ولوللشرب وظاهر

اه (قوله نظير مامرو) أى في منقطع الآخر (قوله واخذناه الخ) جواب وإن كان الخ وفي القاموس يقال اخذ به ذنبه مؤاخذه ولا تقل واخذاه وقال شارحه واخذ به بالاول لغة العين وقرىء بهاق القرآن (قوله ويؤخذ منه) اى بما قاله التاج السبكي (قوله ان ذلك) بيان لما والاشارة إلى مامرو من عدم المؤاخذه بالاقرار (قوله في اختصاصه) اى المقر (قوله بالوقف) الباء داخلة على المقصور (قوله لتضمنه) اى الاقرار (قوله وتكذيب الخ) عطف على رد الخ (قوله ومع ذلك الخ) اى المؤاخذه (قوله وتقبل الخ) عطف على لا يثبت الخ (قوله ورجوعه الخ) عطف على دعواه (قوله لما مر الخ) تقدم في صحة الرجوع خلاف فعلى المنع هل يجرى هنا او يفرق بين الرد صريحا والرد احتمالا اه سم ولعل الفرق اقرب (قوله ولو وقف ارضا الخ) يظهر انه مصور بما اذا عين لكل شئ مقدور حتى لا يحتاج إلى قياسه على مسألة الماوردي وايضا فلو كانت وقفا عليهم من غير تقدير لكان استحقاقهم لما زاد في الربيع واضحا لا غبار عليه اه سيد عمر (قوله فزادت) اى الغلة (عما كانت) اى الارض (قوله بل الذي يتجه الخ) هذا ظاهر لو كان قال وقت نصفها على زيدو ثلثها على عمرو وبخلاف ما لو قال وقتها عليهما على أن يزيد النصف ولعمرو الثلث كما هو ظاهر العبارة اه سم (قوله وفيه نظر) اى في مقالة الماوردي ومقالة البلقيني (قوله فيه) اى السدس (قوله ونقل الماء) عطف على غير الخ (قوله ولوللشرب) اى ولو كان النقل له (قوله به) اى الاستصحاب المقلوب (قوله كل من الاولين) وهما العرف المطرد والاقرار إلى مقاصد الواقفين (قوله المسميين) بصيغة الجمع نعت للقراء وقياس علم التصريف اسقاط الباء الاولى (قوله وفيما مر) اى أول الفروع وفي باب الاحياء قبيل فصل المعدن الخ (قوله عليه) اى ما تقرر الخ (قوله انه ان عرف الخ) بيان للحاصل (قوله فالأكثر) الانسب فيها الأكثر (قوله وهو الخ) اى ما دلت عليه القرائن (قوله شرطه) اى تقديم ارباب الشعائر (قوله لاتسياه) اى اسم ارباب شعائر (قوله ٣٦٠) اى برباب الشعائر (قوله على نفع الوقف) اى الواقف (قوله وبمجرد قراءة الخ) الو او حالية (قوله كذلك) اى عائدا بوضعها على نفع الوقف والمسلمين (قوله وان أكثر) اى الماء (قوله وان ما وقف الخ) عطف على حرمة الخ (قوله ولا عرف له) اى الوقوف للقطر (قوله في المسجد) حال من فان لم يشترط تقدم أحداى أو جهل حاله كما هو ظاهر (قوله لما مر الخ) تقدم في صحة الرجوع خلاف فعلى المنع هل يجرى هنا او يفرق بين الرد صريحا والرد احتمالا (قوله بل الذي يتجه الخ) هذا ظاهر لو كان

كلام بعضهم اعتبار العرف المطرد الآن في شئ فيعمل به أى عملا بالاستصحاب المقلوب لأن الظاهر وجوده الصوم في زمن الواقف وإنما يقرب العمل به حيث انتفى كل من الاولين وقد استفتيت عن قراء الاجزاء المسميين بالصوفية هل يدخلون في ارباب الشعائر إذا شرط تقديمهم فاجبت بحاصل ما تقرر هنا وفيما مر مع الزيادة عليه انه عرف مطرد في زمن الواقف وقد علم به عملنا به عمل النظار فان اختلفت فالأكثر وإلا فبما دلت عليه القرائن وهو أنه ليس المراد بالشعائر هنا ما في الآية من علامات الدين ثلثا يلزم عليه الغاء شرطه إذ تفسيرهم بذلك يدخل جميع ارباب الوظائف لشمول علامات الدين لها والذي صرح به شرطه ثم وظائف تسمى ارباب شعائر ووظائف لاتسياه تعين ان المراد بهم هنا من تعود اعمالهم بوضعها على نفع الوقف او المسلمين وبمجرد قراءة في جزء ليست كذلك بخلاف نحو تدريس وطلب وناظر ومشد وجاب ووقع لبعضهم مخالفة في بعض هذا الوجه ما قرره وتو بحث بعضهم حرمة نحو بصاق وغسل وسخ في ماء مطهرة المسجد وإن كثروا وان ما وقف للقطر به في رمضان وجعل مراد الواقف ولا عرف له بصرف لصوامه في المسجد

ولو قبل الغروب ولو اغنياء وارقاء ولا يجوز الخروج به منه وللناظر التفصيل والتخصيص اهـ والوجه انه لا يتقيد بمن في المسجد لان القصد حيازة فضل الاطار وهو لا يتقيد بمحل قال الفقهاء ويجوز شرط رهن من مستعير كتاب وقف ياخذ الناظر منه ليحمله على رده والحق به شرط ضامن فليس المراد منهم ما حققتهما وذكروا في الجعالة انه يجوز اخذ العوض (٢٦١) على النزول عن الوظائف نعم ان بان بطلان

النزول رجع بمادفعه وان كان قد ابرأ منه كما افتى به بعضهم قال لان الابرأ وقع في مقابلة استحقاق الوظيفة ولم تحصل فهو كما لو صالحه عن عشرة دراهم مؤجلة على خمسة حالة فالصالح باطل لانه ابرأ من الخمسة في مقابلة حلول الباقي وهو لا يحل فلا يصح الابرأ اهـ وفي قياسه نظر لان الصالح المذكور متضمن لاشتراط كون الابرأ في مقابلة الحلول فاذا انتفى الحلول انتفى الابرأ وفي مسئلتنا لم يقع شرط ذلك لاصريحا ولا ضمنا وانما وقع الابرأ مبتدأ مستقلا وذلك يقتضي التبرع وانه لا يقبل قوله قصدته في مقابلة صحة النزول لانه لو سكت عنه رجع فتصريحه به قرينة على التبرع والكلام في ابرأ بعد تلف المعطى والا فلا يراه من الاعيان باطل اتفاقا ولو مات ذو وظيفة فقرر الناظر اخر بان انه نزل عنها لآخر لم يقدح ذلك في التقرير كما افتى به بعضهم وهو ظاهر بل لو قرره مع غيره بذلك فكذلك لان مجرد النزول سبب ضعيف اذ لا بد من انضمام تقرير الناظر اليه ولم يوجد فقدم المقرر وافتى

الصوام (قوله ولو قبل الغروب الخ) غاية لصرف (قوله الخروج به منه) اي بذلك الموقوف من المسجد يعني الصرف لهم في خارج المسجد (قوله وهو) اي فضل الاطار (قوله ويجوز الخ) مقول قال (قوله كتاب وقف) بالتوصيف او الاضافة (قوله ياخذ) اي الرهن و(قوله منه) اي المستعير (قوله ليحمله) اي الرهن المستعير والجار متعلق بشرط رهن الخ (قوله منهما) اي الرهن والضامن (قوله قد ابرأه) اي الدافع الاخذ (منه) اي العوض (قوله وفي قياسه) اي وقتواه المني عليه كما يفيد اخر كلامه لكن القلب الى الفتوى اميل (قوله شرط ذلك) اي الابرأ عماد دفعه في مقابلة النزول (قوله وانه لا يقبل قوله الخ) قياس نظائره تنقيده بالظاهر فيقبل باطنا فليراجع (قوله قصدته) اي وقوع الابرأ (قوله لو سكت عنه) اي عن الابرأ (قوله المعطى) بفتح الطاء (قوله انه) اي صاحب الوظيفة (نزل) اي في حياته و(قوله لآخر) اي لغير ما قرره الناظر (قوله بذلك) اي بالنزول لآخر (قوله فكذلك) اي فالتقرير صحيح (قوله فقدم المقرر) اي على المنزول له (قوله بانه يصرف لمصالح حجرته الشريفة فقط) افتى بذلك شيخنا الشهاب الرملي وهذا اذا وقف عليه بعد ما نه فيحمل على ما ذكره يوقى ماله وقف عليه في حياته فهل يصح الوقف او لا لانه صدقة وهي محرمة عليه وفي نموذج اللبيب في خصائص الحبيب للسيوطي ما نصه اختص صلى الله عليه وسلم بتحريم الزكاة والصدقة والكفارة عليه الى ان قال والمنذورات قال الباقيني وخرجت على ذلك انه كان يحرم عليه ان يوقف عليه معينا لان الوقف صدقة تطوع وفي الجواهر للقمولي ما يؤيده اهـ سم اقول ويعلم من ذلك انه يحرم على اهل بيته صلى الله عليه وسلم ان يذره لمعينا كما قاله عث وان خالفه بعض المتأخرين واطال في الرد عليه بتأليف مستعمل بمجرد الفهم بدون نقل (قوله غاب الخ) يعني ولو غاب الخ وانما خصه بالذكر لكونه محل توهم (قوله والاولى) اي مشكلة الوقف او النذر له صلى الله عليه وسلم

(فصل في احكام الوقف اللفظية) (قوله اللفظية) اي المتعلقة بلفظ الواقف عبارة عث اي التي هي مدلول اللفظ اهـ اي كالواو وثم قول المتن (يقضى التسوية) اي ثم ان زاد عليه ما تناسلوا كان للتعميم في جميع اولاد الاولاد والا كان منقطع الاخر بعد البنين الاولين كما ياتي اهـ عث قول المتن (بين السك) هو جميع افراد الاولاد واولادهم ذكورهم واناثهم اهـ معنى (قوله في الاعطاء) الى المتن

قال وقت نصفها على زيد وثلاثا على عمر وبخلاف ما لو قال وقفنا عليهما على ان لزيد النصف واعمر الثلث كما هو ظاهر العبارة (قوله بانه يصرف لمصالح حجرته الشريفة فقط) افتى بذلك شيخنا الشهاب الرملي وهذا اذا وقف عليه بعد ما نه فيحمل على ما ذكره يوقى ماله وقف عليه في حياته فهل يصح الوقف او لا لانه صدقة وهي محرمة عليه وفي نموذج اللبيب في خصائص الحبيب للسيوطي ما نصه اختص صلى الله عليه وسلم بتحريم الزكاة والصدقة والكفارة عليه الى ان قال والمنذورات قال الباقيني وخرجت على ذلك انه كان يحرم عليه ان يوقف عليه معينا لان الوقف صدقة تطوع وفي الجواهر للقمولي ما يؤيده فانه قال صدقة التطوع كانت حراما عليه على الصحيح وعن ابى هريرة ان صدقة الاعيان كانت حراما عليه دون العامة كالمساجد ومياه الابار اهـ وبحثم في ذلك بانه كان يمكن دعوى الجواز لانه انما يستحق في الموقوف بعد تمام الوقف وبتمامه ينتقل الملك الى الله تعالى فانتماعه بعد ذلك انتفاع بمملوك لله فلا ذل فيه وسياتي في الهبة عن السبكي ان المنافع لم يملكها الموقوف عليه بتملك الواقف بل بتسليمه من جهة الله تعالى

(فصل في احكام الوقف اللفظية)

بعضهم في الوقف على النبي صلى الله عليه وسلم او النذر له بانه يصرف لمصالح حجرته الشريفة فقط او على اهل بلد اعطى مقيمها غاب عنها الحاجة غيبة لا تقطع نسبتها لهما عرفا اهـ والاولى تاتي في النذر زيادة (فصل في احكام الوقف اللفظية) (قوله وقتت على اولادى واولاد اولادى يقتضى التسوية بين السك) في الاعطاء وقدر المعطى لان الواو لمطلق الجمع وقول العبادى انها للترتيب شاذ

وان نقله الماوردى عن اكثر الاصحاب وبفرض ثبوته قيل محله فى واو مجرد العطف اما الواو الواردة للتشريك كما فى انما الصدقات للفقراء والمساكين
فلا خلاف انها ليست للترتيب اه (٢٦٢) وادخال ال على كل اجازة جمع (وكذا) هى للتسوية (لوزاد) على ما ذكر (ماتناسلو)

فى النهاية الا قوله قبل وكذا فى المعنى الا قوله وبفرض الى وادخال الخ (قوله وان نقله) اى كون الواو للترتيب
(قوله قيل محله) اى الخلاف (قوله فى واو مجرد العطف الخ) يتامل المراد بمجرد العطف وبالتشريك الذى
هو خارج عن مجرد العطف مع نص النحاة على ان الواو للتشريك دائماً ومع انها للتشريك على اولادى
واولاد اولادى اسم وقد يقال المراد بمجرد العطف مطلق الجمع الصادق على المعية والترتيب وبالتشريك
المعية (قوله ليست للترتيب) اى بل هى للتسوية وما هنا منه اه ع ش (قوله اجازة جمع) عبارة
المعنى جائز عند الاخفش والفارسى ومنعه الجمهور نظرا الى ان اضافة كل معنوية فلا يجامعها ال اه (قوله
هى للتسوية) اى قوله وقفت الخ والثاني بتاويل الصيغة قول المتن (ماتناسلو) اى اولاد الاولاد
وكانه قال عليهم وعلى اعقابهم ماتناسلو اه معنى (قوله اوزاد بطنا بعد بطن) اوسلا بعد نسل نهاية
ومعنى (قوله لان بعد الخ) الى قوله لما مر فى المعنى الا قوله وللإستمرار وعدم الانقطاع وقوله ولقد الى عتل
(قوله لان بعد تاتى بمعنى الخ) عبارة النهاية والمعنى لاقتضائه التشريك لانه لمزيد التعميم وهذا ما صحه فى
الروضة تبعاً للبعوى وهو المعتمد ومثله ماتناسلو ابطنا بعد بطن اى بالجمع بينهما خلافاً للسبكي وقيل المزيد
فيه بطنا بعد بطن للترتيب اه (قوله وللإستمرار) عطف على معنى مع ش اه سم (قوله فهو) اى
قوله بطنا بعد بطن (قوله واعترض بان الجمهور الخ) عبارة المعنى وذهب الجمهور الى ان قوله بطنا بعد
بطن للترتيب كقوله الاعلى فالاعلى اه قال السيد عمر اقول لعل الاقرب ان محل الخلاف حال الاطلاق اما اذا
قال الواقف اردت الترتيب او الإستمرار فيقطع فى الاول بالترتيب وفى الثانى بالتسوية فليتامل اه وهذا
وجيهه يأتى فى شرح ولا يدخل اولاد الاولاد فى الوقف الخ ما يؤيده تأييداً ظاهراً (قوله على انها) اى
صيغة بطنا بعد بطن (قوله بينه) اى قوله بطنا بعد بطن (قوله ورد الخ) اى ما قاله الاسنوى من ان
بعد اصرح من ثم والفاء فى الترتيب اه معنى (قوله والا) اى وان لم يقيد بقيد انزال لم يصح المعنى لان كل
كلام الله الخ وفيه ان المقرر فى علم الكلام ان القديم انما هو السلام النفسى لا اللفظى (قوله وعلى الاول)
اى ان قوله بطنا بعد بطن للتعميم والتسوية ثم قوله هذا الى المتن فى النهاية (قوله ان طلبة بعد) اى بعد
طلبة بخذف المضاف اليه ونيته وابقاء المضاف بحاله لعطف العامل فى مثل المحذوف على المضاف (قوله
يقع به واحدة) اى ولا تقع الثانية ولو كانت بعد معنى مع وقع طلقان كما لو قال طلبة معها طلبة اه معنى
(قوله ليس صريحاً فى الترتيب) بل انما القصد به ادخال سائر البطون حتى لا يصير الوقف منقطع الاخر
اه معنى (قوله وهذا) اى بعدم صراحة البعدية فى الترتيب (فارقت) اى البعدية (قوله لانه) اى الاعلى
فالاعلى قول المتن (قوله ولو قال على اولادى ثم اولاد اولادى الخ) ولو جاء ثم البطن الثانى والواو فيما بعده

(قوله قيل محله فى واو مجرد العطف اما الواو الواردة للتشريك الخ) يتامل المراد بمجرد العطف وبالتشريك
الذى هو خارج عن مجرد العطف مع نص النحاة على ان الواو للتشريك دائماً ومع انها للتشريك فى
على اولادى واولاد اولادى (قوله وللإستمرار) عطف على معنى من ش (قوله ما هو صريح فى التسوية)
قد يمنع الصراحة وقد يرد المنع بانه لو كان صريحاً فى التسوية لكان فيه مع قوله الاعلى فالاعلى او الاول
فالاول تناف ولا يحسب الظاهر وقد يجاب بانه صريح فى التسوية والصريح يقبل الصرف فان وجد
بعده صريح فى الترتيب صرفه عن التسوية كما فى الاعلى فالاعلى والا كما فى بطنا بعد بطن فلا فان قلت
لم صرف الاول بالثانى دون العكس قلت لان قاعدة السلام ان يؤثر اخره فى اوله دون العكس فليتامل
(قوله فى المتن ولو قال على اولادى ثم اولاد اولادى الخ) قال فى الروض وشرحه فان جاء ثم
للبطن الثانى والواو فيما بعده من البطون كان قال وقفت على اولادى ثم اولاد اولادى واولاد اولادى
فالترتيب له دونهم عملاً بتم فيه وبالواو فيهم وان عكس بان جاء بالواو فى البطن الثانى وبثم فيما بعده

اذ لا تخصيص فيه (او) زاد
(بطنا بعد بطن) لان بعد
تاتى بمعنى مع كما فى واو الارض
بعد ذلك دحاها اى مع
ذلك على قول وللإستمرار
وعدم الانقطاع حتى لا
يصير منقطع الاخر فهو
كقوله ماتناسلو واعترض
بان الجمهور على انها
للترتيب لان صيغة بعد
موضوعه لتاخير الثانى
عن الاول وهذا هو معنى
الترتيب وادى فرق بينه
وبين الاعلى فالاعلى زاد
الاسنوى ان لفظ بعد اصرح
فى الترتيب من ثم والفاء
ورد بانه خطأ بخالف لنص
ولقد كتبنا فى الزبور من
بعد الذكر اى قبل القران
انزلا والافضل كلام الله
تعالى قديم لا تقدم فيه ولا
تاخر ونص عتل بعد ذلك
زيم اى هو مع ما ذكرنا
من اوصافه الفبيحة زيم
ولكلام العرب لاستعمالهم
بعد معنى مع وعلى الاول
فما روى ما يأتى فى الطلاق
ان طلبة بعد او بعدها
طلبة او قبل او قبلها طلبة
تقع به واحدة فى غير موطوءة
وثنتان متعاقبتان فى
موطوءة بان ما هنا تقدم
عليه ما هو صريح فى التسوية
وتعقبيه بالبعدية ليس
صريحاً فى الترتيب لما مر
انها تاتى للإستمرار وعدم

الانقطاع واما ثم فليس قبلها ما يفيد تسوية فعمل بما هو المتبادر من بعده وهذا فارقت الاعلى فالاعلى لانه صريح فى
الترتيب (ولو قال) وقفته (على) اى لا دى ثم اولاد اولادى ثم اولادهم ماتناسلو (او) قال وقفته (على) اولادى واولاد اولادى الاعلى فالاعلى

(او) الاقرب فالاقرب او (الاول فالاول) بالجر كما يحطه بدلالة قبله (فهو لا ترتيب) لدلالة ثم عليه (٢٦٣) على الاصح وما ورد في مخالف

ذلك مؤول كقوله تعالى
ثم جعل منها زوجها اذ هو
عطف على انشاها المقدر
صفة لنفس وقوله ثم سواه اذ
هو عطف على الجملة الاولى
لا الثانية وقوله ثم اهتدى
اذ معناه دام على الهداية
والجواب بان ثم فيها الترتيب
الاخبار لا لترتيب الحكم
فيه نظر. وتصريحه به في
الثانية وعمل به فيما لم يذكره
في الاولى لان ما تناسلوا
يقضي التعميم بالصفة
المتقدمة وهي ان لا يصرف
لبطن وهناك احد من بطن
اقرب منه وظاهر كلامه
كالروضة واصلها ان ما تناسلوا
قيد في الاولى فقط وله وجه
لكن الذي صرح به جمع
انه قيد في الثانية ايضا فان
حذفه من احدهما اقتضى
الترتيب بين البطنين
المذكورين فقط ويكون
بعدهما منقطع الاخر
حيث لم يذكر مصر فالآخر
وبحث السبكي انه لو وقف
على ولده ثم ولد اخيه ثم ولد
ولد بنته فوات ولده ولا ولد
لاخيه ثم حدث لاخيه ولد
استحق (فرع) اختاف
البطن الاول والثاني مثلا
في انه وقف ترتيب او
تشريك او في المقادير

من البطن كان قال وقت على اولادى ثم اولاد اولادى والاولادى فالترتيب له دونهم عملا بتم
فيه وبالو او فهم وان عكس بان جاء بالو او في البطن الثاني وبنم فيما بعده كان قال وقت على اولادى والاولاد
اولادى ثم اولاد اولاد اولادى انعكس الحكم اى كان الترتيب لهم دونه اه معنى وفي سم بعد ذلك
عن الروض مع شرحه ما حاصله ان اولاد اولاد اولادى والاولادى كان الترتيب لهم دونه اه معنى وفي سم بعد ذلك
المسئلة الاولى كما يدل عليه كلام الروضة اه (والاقرب) الى قوله ويدخل فهم في النهاية الا قوله وما ورد الى
ولتصريحه وقوله وله وجه (قوله بالجر الخ) ويجوز نصبه على الحال لكنه قليل لكون الاول معرفة ولعل
هذا سبب ضبط المصنف له بالجر اه عش (قوله بدلالة الخ) او على افعال فعل اى وقفته على الاول فالاول اه
معنى (قوله يخالف ذلك) اى دلالة ثم على الترتيب (قوله ثم سواه) كذا في عدة نسخ مصححة ولعله سبق
قلم فالاية ثم سواه (قوله والجواب) اى عن الاشكال بالا قول الثلاثة المذكورة (قوله وتصريحه) اى
الواقف عطف على دلالة ثم الخ (قوله به) اى الترتيب (قوله في الثانية) اى في مسئلة الواو بصورها الثلاث
(قوله وعمل) الى قوله ومبحث السبكي في المغنى الا قوله وله وجه (قوله وعمل به الخ) هذا تصريح باعتبار
الترتيب فيمن بعد البطن الثلاثة المذكورة ايضا اه سم (قوله وعمل به) اى بالترتيب (فيما لم يذكره)
اى فيمن بعد البطن الثالث من البطن الداخلة في قوله ما تناسلوا من غير ذكرها صراحة و (قوله في
الاولى) اى في مسئلة ثم (قوله لان ما تناسلوا) اى ان هذا القول (قوله بالصفة) متعلق بالتعميم (قوله
وهي) اى الصفة ش اه سم (قوله وظاهر كلامه الخ) عبارة المغنى والاسنى لا وجه لتخصيص ما تناسلوا
بالاولى مع انه لا حاجة اليه فيها بل ان ذكره فيها وفي البقية لم يكن الوقف والترتيب خاصين بالطبقتين الاوليين
والاختصاصهما كما صرح به القاضي وغيره ويكون بعدهما منقطع الاخر اه (قوله وله وجه الخ) عبارة النهاية
والاوجه كما صرح به جمع الخ (قوله فان) يسكون النون (حذفه) اى قيدا تناسلوا (قوله بين البطنين الخ)
المذكور في الاولى ثلاث بطون اللهم الا ان يريد بضمير الثانية في قوله من احدهما صورتى الثانية فليتامل
اه سم ويحتمل بل هو الاقرب ان الشارح سرى اليه هذا التعبير من شرح الروض والمنهج ومتنهما اقتصر افي
المسئلتين على ذكر البطنين فقط (قوله ثم حدث لاخيه ولد استحق) والظاهر استقلاله بالاستحقاق دون ولد
ولد بنته والفرق بينه وبين ما ساقى فيما لو وقف على اولاده ولم يكن للواقف عند الوقف الاول ولد الولد ثم حدث له
ولد حيث يشاركه ان ثم لم يكن للواقف عند الوقف الاول ولد الولد حملنا اللفظ على ما يشمله كاسياقي اظهر ارادة
الواقف له فصار في رتبة الولد واما هنا فاما اعطينا ولد ولد البنت لجر فقد بان الاخ على انه عطف هنا ثم
المقتضية للترتيب بخلافه ثم فاندفع بحث الشيخ عش التشريك اخذ ما ياتي اه رشيدى وقوله حيث

كان قال وقت على اولادى واولاد اولادى واولاد اولادى انعكس الحكم اى كان الترتيب لهم دونه
اه و اياك ان تظن منه ان اولاد اولاد اولادى والمسئلة الاولى يستحقون مع الاولاد بخلاف اولاد الاولاد
فان الامر ليس كذلك بل جمع ما بعدهم متاخر الاستحقاق عن الاولاد ولا ينافي ذلك ان المتعاطفات كلها معطوفة
على الاول وقده عطف اولاد اولاد اولادى على الاولاد بالو او المقتضية للشاركة وذلك لتوسط ثم وان لم يكن
العطف على مدخولها ويدل على ما قلناه تعبير الروضة بقوله (فرع) قال على اولادى ثم اولاد اولادى واولاد
اولاد اولادى فقضاء الترتيب بين البطن الاول ومن دونهم والجمع بين من دونهم اه فقوله ومن دونهم
شامل للبطن الثاني وما بعده لكن قول العباب فالترتيب بين البطن الاول والثاني فقط يقتضى خلاف ذلك
الا ان يكون المراد فقط انه لا ترتيب بين الثاني والثالث (قوله وعمل به فيما لم يذكره في الاولى الخ) تصريح
باعتبار الترتيب فيمن بعد البطن الثلاثة المذكورة ايضا (قوله بالصفة) متعلق بالتعميم وقوله وهي اى
الصفة ش (قوله فان حذفه من احدهما الخ) جزم بذلك في شرح الروض (قوله بين البطنين) المذكور
في الاولى ثلاث بطون اللهم الا ان يريد بضمير الثانية في قوله من احدهما صورتى الثانية فليتامل (قوله
استحق) هل المراد انه يستحق ولد ولد البنت الى حدوث ولد الاخ فيقطع استحقاقه والمراد انه يستحق

يشاركه اى عند النهاية والمغنى خلافا للشارح (قوله حلفوا الخ) اى ان لم يكن في يد بعضهم لما ياتي من ان القول قوله فلا معنى لتحليف غيره ثم ما ذكره الشارح يؤخذ منه جواب حادثة وهي ان جماعة ادعوا ان اباهم مثلا وقف وقفه هذا على اولاد الظهور فقط واقاموا بذلك بيعة ثم بعد مدة اقام غيرهم بيعة بانه وقفه على اولاد الظهور والبطون معا ولم تسندوا واحدة من البيعتين الوقف لتاريخ وهو انهم محلفون ثم ان كان في ايديهم او يد غيرهم قسم بينهم بالسوية او في يد بعضهم فالحقوا قوله وكذا الناظر ان كان في يده وينبغي ان تصديق ذي اليد محله اذا لم تكن يده مستندة الى البيعة التي اقامها ومنه ايضا يعلم جواب ما وقع السؤال عنه من ان انسانا كان متصرفا في محلات مدة طويلة ثم وقفها واقام عليها ناظرا فتصرف الناظر فيها بقية حياة الواقف وبعد موته ايضا ثم ان جماعة ادعوا ان ذلك هو وقف على مسجد وكذا هو انهم ان اقاموا بذلك بيعة شرعية وبيعت انه وقف على المسجد قبل وضع هذا الواقف الثاني يده عليه قدموا والافالقول قول الناظر بمقتضى وضع يده وتصرفه في الوقف المترتب على يد الواقف وتصرفه اه عش (قوله وكذا الناظر) اى ولو امرأة اه عش (قوله ان كان في يده) اى وان لم يكن من الموقوف عليهم كما هو مقتضى صنيعه والافلا فائدة له اه سيد عمر وكتب عش عليه ايضا مانصه المتبادر من هذه العبارة ان القول قوله ليمينه وهو مشكل فان الشخص لا يثبت لغيره حقا يمينه وهنا يثبت ليمينه حقا لاهل الوقف وان كان منهم فالأقرب انه يصدق بلا يمين اه ومر عن المغنى قبل الفصل ما هو كالصريح فيما استقر به (قوله على مصاريق ثم الفقراء) اى كان وقف ما صرف من ريعه مقدار كذا لقراء او نحوهم وما فضل عنهم للفقراء فاذا اتفق ان المصاريق كانت نصف الربع مثلا وكان ما فضل عن العمارة النصف فاقبل دفع للمصاريق ولا يقال ان المصاريق قبل العمارة كانت لا تستغرق الا النصف فليس لها الا نصف ما فضل اه رشيدى (قوله فعمر) اى بما حصل من غلته ولم يدفع في مدة العمارة ما يني بالمصاريق التي عينها اه عش (قوله لتلك المصاريق) لعل اللام بمعنى من البيانية عبارة النهاية لمن تجمله تلك المصاريق اه وهى ظاهرة (قوله ولا يدخل الارقاء الخ) لو عتقوا ينبغي الاستحقاق من حين العتق وفارق عدم دخول الارقاء هنا عما مر من انه لو اطلق الوقف على عبد كان على سيده بانه اذا خص الارقاء كان التخصيص قرينة على ارادة ساداتهم لانهم لا يملكون ولا يحتمل هنا غيرهم واصل حل التصرف على الصحة واذ لم يخصهم وذكر الاولاد لم توجد القرينة الصارفة الى سادات الوقف تملك فاخص بمن يملك بقى ما لو لم يكن له اولاد الارقاء اه سم ويظهر ان الوقف حينئذ باطل لانه منقطع الاول وبقى عن عش عند قول الشارح ولا يدخل الحمل الخ لما يؤيده (قوله او بناتى) اولمنع الجمع والخلو معا كما يعلم بما ياتى انفا عن المغنى والاسنى والنهاية (قوله لكن يظهر الخ)

ولا بيعة حلفوا ثم ان كان في ايديهم او يد غيرهم قسم بينهم بالسوية او في يد بعضهم فالقول قوله وكذا الناظر ان كان في يده واقفى البلقين فيمن وقف على مصاريق ثم الفقراء واحتاج الوقف لعمارة فعمر وبقيت فضلة بانها تصرف لما تجمد لتلك المصاريق لان الواقف قدمها على الفقراء (ولا يدخل) الارقاء من الاولاد في الوقف على الاولاد لانهم لا يملكون ويدخل فيهم الحثى بخلاف ما قال بنى او بناتى لكن يظهر انه يوقف

معه وسياتي نظير ذلك (قوله ولا يدخل الارقاء الخ) هلا دخلوا وكان الوقف على ساداتهم كالمخصص فقال وقفت على اولادى الارقاء او ذكرهم باسمائهم فان الظاهر انه يصح ويكون وقفا على ساداتهم اخذاما تقدم انه لو اطلق الوقف على عبد كان وقفا على سيده ويجاب بالفرق بانه اذا خص الارقاء كان التخصيص قرينة على ارادة ساداتهم لانهم لا يملكون ولا يحمل هنا غيرهم والاصح حمل التصرف على الصحة واذ لم يخص وذكر الاولاد لم توجد القرينة الصارفة الى السادات والوقف تملك فاخص بمن يملك بقى ما لو لم يكن له اولاد الارقاء (قوله ولا يدخل الارقاء) لو عتقوا ينبغي الاستحقاق من حين العتق (قوله لكن يظهر انه يوقف نصيبه) اعتمد شيخنا الشهاب الرملى انه لا يوقف شيئا لانه انما يوقف عند تحقق اصل الاستحقاق واصل الاستحقاق هنا مشكوك فيه واحتج بمسئلة النكاح المذكورة في شرح الروض عن الاسنوى الجزم بانه يوقف نصيبه الى البيان ونقله عن تصريح ابن المسلم وعليه فلو لم يكن حال الوقف الاولاد حثى فقياس وقف نصيبه ان يوقف امر الوقف الى البيان وقف تين فان بان من نوع الموقوف عليه تين صحة الوقف والافلا اماما اعتمده شيخنا الرملى فقيه نظر لانه ان وقف الوقف اشكل بعدم وقف نصيبه الا ان يفرق وان ابطله اشكل بان ابطال الوقف مع احتمال صحته وعدم تحقق المبطل بما لا وجه له فليتأمل (قوله لكن يظهر انه يوقف الخ) قد يؤيد

وفاقا للمعنى وشرح الروض وخلافا للنهاية عبارة الأولين ﴿تنبيه﴾ يدخل الخنثى في الوقف على البنين والبنات لكنه إنما يعطى المتيقن فيما إذا فوضل بين البنين والبنات ووقف الباقي إلى البيان ولا يدخل في الوقف على أحدهما لاحتمال أنه من الصنف الآخر وظاهر هذا كما قال الاسنوى أن المال يصرف إلى من عينه من البنين أو البنات وليس مرادنا لم يتيقن استحقاقهم لنصيب الخنثى بل وقف نصيبه إلى البيان كما في الميراث كما صرح به ابن المسلمة زاد النهاية ورده والده رحمه الله تعالى بأن كلام الشيخين هو المستقيم لأن سبب الاستحقاق مشكوك فيه وفيمن عداه موجود وشككنا في مزاحمة الخنثى والأصل عدمه فاشبهه ما لو أسلم على ثمان كتابات فأسلم منهن أربع ومات قبل الاختيار فإن الأصح المنصوص أنه لا يوقف شيء للزوجات بل تقسم كل التركة بين باقى الورثة لأن استحقاق الزوجات غير معلوم أه قال سم وأقره ع ش قوله لكن يظهر أنه يوقف نصيبه الخ اعتماد شيخنا الشهاب الرملى أنه لا يوقف شيء وفي شرح الروض عن الاسنوى الجزم بأنه يوقف نصيبه إلى البيان ونقله عن تصريح ابن المسلمة عليه فلم يكن حال الوقف الأول خنثى فقياس وقف نصيبه أن يوقف أمر الوقف إلى البيان ووقف تبين فإن بان من نوع الموقف عليه تبين صحة الوقف وإلا فلا وأما على ما اعتمد شيخنا الرملى ففيه نظر لأنه أن وقف الوقف أشكل بعدم وقف نصيبه إلا أن يفرق وإن أبطله أشكل بأن إبطال الوقف مع احتمال صحته وعدم تحقق المبطل مما لا وجه له فليتأمل أه (قوله المتيقن له) لا حاجة إليه هنا وإنما يحتاج إليه فيما لو وقف على البنين والبنات كما علم مما مر انفا عن المعنى وغيره (قوله يفرق بان التين الخ) يؤيد هذا الفرق ما ساقى للشارح مرفيما لو ماتت الزوجة وقد كان الزوج قال لزوجته أحدا كما طالق واحداهما كتابية أو وثنية من أنه يطالب بالبيان أو التعيين لأجل الارث بخلاف ما لو مات الزوج وإحداهما كتابية أو وثنية حيث لا يوقف للسلسلة شيء من إمكان أنها ليست المطلقة للباس من البيان فيما لو مات الزوج دون ما لو ماتت أه ع ش (قوله فان التين يمكن) يؤخذ منه أن يحل في خنثى يرجى انصاحه وهو من له آلتان لا من لا يرجى كمن له ثقبه كثقة الطائر أه سيد عمر (قوله والكفار) إلى قول المتن ويدخل في النهاية إلا قوله وحده إلى بحث الأذرى (قوله والكفار) عطف على الخنثى ش أه سم (قوله ولو حربين) ظاهره صحة الوقف بالنسبة إليهم واستحقاقهم منه وعليه يفارق ما تقدم أنه لا يصح الوقف على حربى بأن الوقف عليه هنا خنثى تبى وقضية ذلك عدم صحة الوقف لو كان جميع أولاده حربين وصحته فيما تقدم إذا كان ضمنيا كوقفت على هؤلاء وفيهم حربى وينبغى صحة الوقف وإن كان جميع الأولاد حربين لأن المقصود الجهة أى جهة الأولاد وقد يحدث له أولاد غير حربين سم على حج أه ع ش (قوله ووقف دخوله على إسلامه) انظر هل المراد أن المتوقف على الإسلام نفس دخوله في الوقف حتى لا يستحق فيما مضى في زمن رده أو المتوقف عليه تبين الدخول من حين الوقف ويؤخذ مما يأتى في ولد اللعان أن المراد الثاني فراجع أه رشيدى (قوله والنوعان) إلى قول المتن ويدخل في المعنى إلا قوله وكذا إلى وكانهم وقوله ولو سلمنا إلى ما إذا وقوله أى وحده وقوله قرينة الجمع إلى ولا يدخل (قوله والنوعان موجودان) سيد كر محترزه بقوله أما إذا لم يكن الخ (قوله لأنه لا يسمى الخ) أى ولد الولد (قوله ولهذا صح أن يقال ما هو

الوقف ما يأتى أنه لو استحق أى حتى من الربع الحاصل قبل استحقاقه كما سذكره عن شرح الروض وقد يمنع هذا التأييد وإنما كان يؤيد وقفا للبنى قبل استحقاقه وإنما نظيره هنا أنه إذا انضح من نوع الموقوف عليه استحق حتى من الحاصل قبل الانضاح وقد يلتزم ذلك على اعتماد شيخنا (قوله والكفار) عطف على الخنثى ش (قوله ولو حربين الخ) كذا شرح مرو ظاهره صحة الوقف بالنسبة إليهم واستحقاقهم منه وعليه يفارق ما تقدم أنه لا يصح الوقف على حربى بأن الوقف عليه هنا خنثى تبى وقضية ذلك عدم صحة الوقف لو كان جميع أولاده حربين وصحته فيما تقدم على الحربى إذا كان ضمنيا كوقفت على هؤلاء وفيهم حربى وقد يقال ينبغى صحة الوقف وإن كان جميع الأولاد حربين لأن المقصود الجهة أى جهة الأولاد وقد يحدث له أولاد غير حربين (قوله ولهذا صح أن يقال ما هو ولده) أى وصحة النفي من علامات الحجاز

نصيبه المتيقن له لو انضح
فان قلت قياس ما يأتى
قبيل خيار النكاح في ثمان
كتابيات أسلم منهن أربع
لأشياء للسلمات لاحتمال
أن الكتابيات هن
الزوجات أنه لا يوقف
له شيء هنا قلت يفرق بأن
التين ثم تعذر بموته فلم
يمكن الوقف حينئذ لذلك
بخلافه هنا فان التين يمكن
فوجب الوقف إليه
والكفار ولو حربين كما
هو ظاهر نعم المرتد ينبغى
وقف دخوله على إسلامه
ولا (أولاد الأولاد)
الذكور والانات (فى
الوقف على الأولاد)
والنوعان موجودان (فى
الاصح) لأنه لا يسمى
ولدا حقيقة ولهذا صح أن
يقال ما هو ولده بل ولد
ولده

وكذا أولاد أولاد أولاد في أولاد الأولاد (٢٦٦) وكانهم إنما يحملوا اللفظ على مجازة أيضا لأن شرطه إرادة المتكلم له ولم تعلم هنا ومن

ثم لو علمت اتجه دخولهم ولو سلمنا أنه لا عبرة بإرادته فهنا مرجح وهو قرينة الولد المراجعة في الأولاد غالبا فرجحته وبه فارق ما يأتي في الوقف على الموالى ثم راي ابن خير أن قطع بدخولهم عند إرادتهم أما إذا لم يكن حال الوقف على الولد الأولاد ولد الولد فيحمل عليه قطعاً صوابه عن الالتفات نعم أن حدث له ولد صرف إليه أي وحده على الأوجه لأن الصرف إليهم إنما كان لتعذر الحقيقة وقد وجدت وبحت بعضهم أنها يشتركان بعيدو بحث الأذرع أنه لو قال على أولادى وليس له الأولاد ولد ولد ولد لا يدخل لقرينة الجمع وفيه نظر والأوجه ما يصرح به إطلاقهم أنه يختص به الولد وقرينة الجمع يحتمل أنها لشمول من يحدث له من الأولاد ولا يدخل في الولد المنقى بلعان إلا أن يستلحقه (وتدخل أولاد البنات) قريبهم وبعيدهم (في الوقف على الذرية والنسل والعقب وأولاد الأولاد) لصدق كل من هذه الأربعة بهم (إلا أن يقول) الرجل (على من ينسب إلى منهم) أو هو هاشمي مثلاً الهاشمية وأولاد بناته ليسوا كذلك فلا يدخلون حيث لا نهم

(الخ) أى وصحة النفي من علامات المجاز اه سم (قوله وكذا أولاد الخ) أى لا تدخل أولاد أولاد أولاد في الوقف على أولاد الأولاد (قوله وكانهم الخ) عبارة المغنى فإن قيل كان ينبغي ترجيح هذا إلى مقابل الأصح القائل بالدخول على قاعدة الشافعي في حمل اللفظ على حقيقة مجازة اجيب بأن شرطه على قاعدته إرادة المتكلم له الكلام هنا عند الإطلاق اه (قوله أيضاً) أى للحقيقة (قوله لأن شرطه) أى الحمل (قوله له) للمجاز (قوله ومن ثم لو علمت) أى كان لم يكن له ولد أو كان ونصب قرينة على دخولهم كقولهم رفقاً بأولاد أولادى أو بفلان وفلان مثلاً وهما من أولاد الأولاد بقى ما لو قال وقتت على آبائي وأمهاتي هل تدخل الأجداد في الأولاد والجدا في الثاني أم لا فيه نظرو الأقرب الأول ويفارق عن الأولاد إذ لم يكن له إلا ولد ولد ولد حيث لا يدخل فيها ولد الولد بان الأولاد يتعدون بخلاف الآباء والأمهات فإنه لا يكون للأنسان إلا أب وأم فالتعبير بصيغة الجمع دليل على دخول الأجداد والجدا فيكون لفظ الآباء والأمهات مستعملاً في حقيقة مجازة اه ع (قوله اتجه دخولهم الخ) عبارة النهاية فالأوجه دخولهم كإقطع به ابن خير أن اه عبارة المغنى ومحلها أى الخلاف عند الإطلاق فلو أراد جميعهم دخل أولاد الأولاد قطعاً أو قال وقتت على أولادى لصلى لم يدخلوا قطعاً اه (قوله لا عبرة بإرادته) أى لا يتوقف الحل على إرادته سم وع (قوله مرجح) أى لعدم الدخول (قوله عند إرادتهم) أى بان دلت قرينة على إرادتهم اه سم (قوله) فيحمل عليه قطعاً الخ (بقى ما لو كان له أولاد أولاد أو أولاد أولاد أو أولاد أولاد فيحمل على الجميع لشمول المجاز الذى دلت القرينة على إرادته للجميع أو يختص بأولاد الأولاد لأنه أقرب إلى الحقيقة فيه فطر سم على حج أقول والأقرب حمله على الجميع اه ع (قوله نعم أن حدث له ولد الخ) لو قال وقتت على أولادى ثم أولاد أولادى وانقرضت أولاده صرف لأولاد أولادهم فلو حدث له بعد ذلك أولاد صرف لهم ولا يشاركون أولاد الأولاد لأن آتيانه ثم يقتضى أنه لا يصرف لأولاد الأولاد مع فقد الأولاد اه ع (قوله أى وحده) قد يقال أن الوقف يصير حينئذ منقطع الأول (قوله إليهم) الأولى الأفراد (وقد وجدت) فيه أن الاسم ولو جامداً حقيقة في الحال (قوله وبحت بعضهم أنها يشتركان) اعتمده النهاية والمغنى (قوله والأوجه الخ) وفاقاً للنهاية والمغنى (قوله وقرينة الجمع تحتمل الخ) قضيته أنه لو قال على أولادى الموجودين دخل ولد الولد وهو ظاهر اه رشدى (قوله إلا أن يستلحقه) فيستحق حينئذ من الرعي الحاصل قبل استلحاقه وبعده حتى يرجع بما يخصه في مدة النفي كما استظهره الشيخ رحمه الله تعالى اه نهاية (قوله قريبهم) إلى قوله خلافاً الخ في النهاية والمغنى الأقوله أو هو هاشمي إلى لا نهم لا ينسبون (قوله وبعيدهم) أى في غير الأخيرة اه نهاية أى في غير الوقف على أولاد الأولاد وقد أفاده الشارح أيضاً بقوله السابق أنفاً وكذا أولاد الخ (قوله الرجل) سيد كحبرزه (قوله أو هو الخ) عطف على حال محذوفه من الرجل و (قوله الهاشمية) عطف على قول المتن على من ينسب الخ إلا أن يقول الرجل بعد ما ذكره طلقاً على من ينسب الخ أو وهو الخ الهاشمية (قوله مثلاً) الأولى تأخيرها عن الهاشمية أى أو علوى العلوية (قوله أولاد بناته الخ) أى والحال أن أولاد بنات الهاشمي ليسوا هاشمية (قوله فلا يدخلون الخ) أى أولاد البنات في الوقف على واحد من هذه الأربعة (حينئذ) أى حين أن يقول الرجل على من ينسب الخ (قوله لأنهم) أى أولاد بنات

(قوله ولو سلمنا أنه لا عبرة بإرادته) أى لا يتوقف الحمل على إرادته (قوله عند إرادتهم) أى بان دلت قرينة على إرادتهم (قوله فيحمل عليه قطعاً) بقى ما لو كان له أولاد أولاد أو أولاد أولاد أو أولاد أولاد فيحمل على الجميع لشمول المجاز الذى دلت القرينة على إرادته للجميع أو يختص بأولاد الأولاد لأنه أقرب إلى الحقيقة فيه نظر (قوله وبحت بعضهم الخ) هذا البحث هو الظاهر في شرح الروض واعتمده مر (قوله والأوجه الخ) اعتمده مر (قوله إلا أن يستلحقه) قال في شرح الروض والظاهر أنه يستحق من الرعي الحاصل قبل استلحاقه وبعده حتى يرجع بما يخصه في مدة النفي اه (قوله الرجل) يأتي كحبرزه (قوله

حينئذ لا ينسبون إليه بل إلى آبائهم وقوله ^{صلى الله عليه وسلم} في الحسن رضى الله عنه أن ابني هذا سيد من خصائصه أما المرأة فقوله الرجل

ذلك لا يمنع دخول اولاد البنات لان الانتساب فيها لبيان الواقع لا للاحتراز اذ هو محمول على الانتساب للغوى لا الشرعى وبه يعلم ان هذا لا ينافي قولهم في النكاح لا مشاركة بين الام والابن في النسب ولا يدخل الحمل عند الوقف لانه لا يسمى ولدا وانما يستحق من غلة ما بعد انفصاله كالحمل الحادث علوقه بعد الوقف فانه يستحق من غلة ما بعد انفصاله خلافا لمن نازع فيه وبنوا زيد لا يشمل بناته بخلاف بنى تميم لانه اسم للقبيلة وذكر ابي الآل في الوصية كلاما لا يعيد بجيئه هنا (فائدة) يقع في كتب الاوقاف (٢٦٧) ومن مات انتقل نصيبه الى من

في درجته من اهل الوقف المستحقين وظاهره ان المستحقين تاسيس لا تاكيد فيحمل على وضعه المعروف في اسم الفاعل من الانصاف حقيقة بالاستحقاق من الوقف حال موت من ينتقل اليه نصيبه ولا يصح حمله على المجاز ايضا بان يراد الاستحقاق ولو في المستقبل لان قوله من اهل الوقف كاف في افادة هذا

فيلزم عليه الغاء قوله المستحقين وانه لمجرد التاكيد والتاسيس

خير منه فوجب العمل به ويقع فيها ايضا لفظ

النصيب والاستحقاق

وقد اختلف المتقدمون

والمأخوذون في انه هل يحمل

على ما يعيهم النصيب المقدر

بمجاز القرينة وهو ما عليه

جماعة كثيرين وكاد السبكي

ان ينقل اجماع الائمة الاربعة

عليه او يختص بالحقيق لانه

الاصل والقرائن في ذلك

ضعيفة وهو المنقول وعليه

كثيرون ايضا ويؤيد

الاول قول السبكي الاقرب

الى قواعد الفقه واللغة ان

ذا الدرجة الثانية مثلا

المحجوب بغيره يسمى

الرجل (قوله ذلك) اى على من ينسب الخ (قوله لبيان الواقع) بمعنى ان كلامه اولادها ينسب اليها بالمعنى اللغوى فليس لها فرع لا ينسب اليها بهذا المعنى اه رشيدى اى حتى يحترز بذلك عنه (قوله اذ هو) اى الانتساب الى المرأة هنا وكذا الاشارة بقوله ان هذا الخ (قوله وبه علم) اى بذلك الحمل (قوله ولا يدخل الحمل الخ) اى فى الوقف على اولاد الاولاد كدال عليه تعليله وكذا فى الوقف على الاولاد وما فى الوقف على الذرية والنسل والعقب فيدخل كما صرح به فى الروض قال فى شرحه اصدق الاسم عليه فيوقف نصيبه اه ولولم يكن له عند الوقف الاجل كان كانت نسوته الاربع حوامل حينئذ فقياس ما تقدم من الحمل على ولد الولد اذ لم يكن له ولد الاجل هنا على الحمل سم على حج اقول وفى حل الولد على الحمل اذ لم يكن الاجل نظر لا يخفى لما مر من ان الوقف على الحمل غير صحيح وقد انحصر الاستحقاق فيه هنا فليس تابعا لغيره فالقياس انه منقطع الاول اه ع ش (قوله وانما يستحق من غلة الخ) لا يخفى ان استحقاقه من ذلك فرع دخوله فقوله ولا يدخل الخ اى قبل انفصاله اه سم (قوله وبنو زيد لا يشمل بناته) ظاهره ولولم يكن لزيد حال الوقف الا بنات لكن قياس ما تقدم فيما لولم يكن حال الوقف على الولد الا ولد الولد من الحمل عليه حمل بنى زيد حينئذ على بناته فليراجع (قوله فائدة) خلاصة هذه الفائسة الى قوله ويقع فى فتاوى الرولى اه سيد عمر (قوله يقع) الى قوله ويقع فى النهاية (قوله تاسيس) اى مفيد لما لم يفده قوله من اهل الوقف اه ع ش (قوله حال موت من الخ) متعلق بالانصاف (قوله لان قوله من اهل الوقف كاف الخ) افهم انه لولم يذكر المستحقين بان اقتصر على ما قبله انتقل نصيب الميت لمن فى درجته وان كان محجوبا بمن فوقه اه ع ش ويعلم تصويره عما يأتى آنفا بقول الشارح افيتت فى موقوف على محمد الخ (قوله فيلزم عليه) اى ذلك الحمل (قوله وانه لمجرد الخ) عطف تفسير على الفاء الخ (قوله والتاسيس خير الخ) مبتدأ وخبر و (قوله به) اى التاسيس (قوله ويقع الخ) عطف على قوله يقع الخ (قوله فيها) اى فى كتب الاوقاف (قوله او يختص الخ) قيم لقوله يحمل على ما يعيهم الخ (قوله فى ذلك) اى الحمل (قوله وهو الخ) اى الاختصاص بالحقيق (قوله ويؤيد الاول) اى الحمل على ما يعيهم الخ (قوله قال) اى السبكي (قوله وعلى هذا افيتت) اى على الاول لكن قوله وبينت فى الفتاوى الخ مشعر ان هذه الصورة ليست من محل الخلاف فتأمل اه سيد عمر (قوله ثم بنته وعتيقه) الضمير ان عائداً على محمد (قوله منهما) اى من البنتين وكذا ضمير احدهما وضمير مرتبتهما (قوله بان الخ) متعلق بافيتت و (قوله لها) اى للنتن الباقية (قوله ويؤيده) اى ذلك الافتاء (قوله ذلك الخلاف) اى المار بقوله هل يحمل على ما يعيهم الخ او يختص الخ (قوله ما لم يصدر من الواقف الخ) انظره مع قوله

ولا يدخل الحمل) اى فى الوقف على اولاد الاولاد كدال عليه تعليله وكذا فى الوقف على الاولاد وما فى الوقف على الذرية والنسل والعقب فيدخل كما صرح به فى الروض قال فى شرحه اصدق الاسم عليه فيوقف نصيبه اه ولولم يكن له عند الوقف الاجل كان كانت نسوته الاربع حوامل حينئذ فقياس ما تقدم من الحمل على ولد الولد اذ لم يكن له ولد الاجل هنا على الحمل سم على حج اقول وفى حل الولد على الحمل اذ لم يكن الاجل نظر لا يخفى لما مر من ان الوقف على الحمل غير صحيح وقد انحصر الاستحقاق فيه هنا فليس تابعا لغيره فالقياس انه منقطع الاول اه ع ش (قوله وانما يستحق من غلة الخ) لا يخفى ان استحقاقه من ذلك فرع دخوله فقوله ولا يدخل الخ اى قبل انفصاله (قوله ويؤيده) اى ذلك الافتاء (قوله ذلك الخلاف) اى المار بقوله هل يحمل على ما يعيهم الخ او يختص الخ (قوله ما لم يصدر من الواقف الخ) انظره مع قوله

موقوفا عليه لشمول لفظ الواقف له قال واذا كان موقوفا عليه كان له نصيب بالقوة بل بالفعل اذ الموقوف على انقراض غيره انما هو اخذه لا دخوله فى الموقوف عليهم وعلى هذا افيتت فى موقوف على محمد ثم بنته وعتيقه فلان على ان من توفيت منهما حصتها للآخرى فتوفيت احدهما فى حياة الواقف بعد الوقف ثم محمد عن الاخرى وفلان بان لها الثلثين وللعقيق الثلث ويؤيده ان الواقف لما جعل العقيق فى مرتبتها خشى انه ربما انقرض مع احدهما فيناصفها فاخرج ذلك بقوله على الى آخره وبين ان احدهما متى انقرضت مع العقيق لم تناصفه بل تاخذ ضعفه وبينت فى الفتاوى ان محل ذلك الخلاف ما لم يصدر من الواقف ما يبدل على ان المراد النصيب ولو بالقوة

كأهنا ثم رأيتني ذكرت في بعض الفتاوى (٢٦٨) ما حاصله الاستحقاق والمشاركة هل يحملان على ما بالقوة نظر القصد الواقف أنه لا يحرم

السابق مجاز القرينة وقوله والقرائن في ذلك ضعيفة سم وسيد عمر أقول ويمكن الجمع بان ما سبق عند إطلاق النصيب والقرينة حالية كإيدل عليه قول الشارح الاتي نظر القصد الواقف الخ وما هنا عند انضمام لفظ اليه يدل على المراد المذكور (قوله كاهنا) أي في موقف على محمد الخ ولعل الدال على ذلك هنا ما ذكره بقوله ويؤيده أن الواقف الخ (قوله أن الراجح الثاني) أي الاختصاص بالحقيق (قوله هو) أي الثاني (راجع إليه شيخنا) أي وعليه فتقسم غلة الوقف بعد محمد على البنات الموجودة والعتيق نصين لكنه قدم أن استحقاق البنات الثلاث ليس لغيره فادوات أحدهما فنصيبها للآخرى بل لأنه وجد من الواقف ما يدل على أن المراد النصيب ولو بالقوة كاهنا أه ع (قوله بعد افتائه بالاول) أي الحمل على النصيب المقدر الذي أشار إليه بقوله وعلى هذا افتيت الخ أه ع قول المتن (ولو وقف على ماله الخ) لو وقف على ماله وليس له إلا مولى واحد فهل يصح الوقف حملا على الجنس فيه نظر أه سم أقول قضية قول الشارح المار أن واقف قرينة الجمع تحتمل الخ الصحة وحمل الجمع على من يحدث من عصبه الموجود على أن قول الشارح الاتي ولولم يوجد إلا أحدهما الخ كالصريح في الصحة مطلقا (قوله أو مولا) أي قول المتن والصفة في النهاية (قوله على الأوجه) وفاقا للمعنى قول المتن (وله معتق ومعتق) قضية ما قرره الشارح أنه لو وجد أحدهما وعصبه الآخر قسم بينهما وبقي ما لو وجد كل مع عصبته أو أحدهما مع عصبته أو وجدت طبقات من العصبات فهل يستحق الجميع مطلقا أو بترتيب الارث وقد يتبادر الثاني أه سم (قوله تبرع الخ) تعمم في المعتق بفتح التاء (قوله أو وجوبا) كان نذر عتقه أو اشتراه بشرط العتق أه ع عبارة سم كعن كفارة أه (قوله باعتبار الرأس) أي لا على الجهتين منصفة أه سم أي خلافا للمعنى عبارة نصفين على الصنفين لا على عدد الرأس على الراجح أه (قوله حال الوقف) أي لكونهما إرثا (ولا حال الموت) أي لأن عتقهما بعد موته وهو بعد الموت لا ولاء له وإنما هو لعصبته أه ع (قوله لا جماله) لأنه محتمل لهما ولا أحدهما (قوله أيضا) أي كالتقول بالبطلان المبني على إجمال المشترك الضعيف (قوله أنه) أي المشترك (قوله القرينة) أي معممة (قوله وكذا) أي يحمل على معنييه الخ (عند عدمها) أي القرينة مطلقا (قوله قيل عموما وقيل احتياطا) فيه مخالفة لما في جمع الجوامع فليراجع أه رشدي ويمكن دفع المخالفة بحمل العموم على اللغوى (قوله ولولم يوجد) أي قوله ورد في المعنى (قوله شاركة الخ) ضعيف أه ع (قوله فصار المعنى الآخر غير مراد) قضية ذلك أنه لو انقرض الموجود حين الوقف المحمول عليه الوقف لا يصرف للآخر الحادث ويكون الوقف منقطع الآخر إن لم يذكر مصرفا آخر أه سم (قوله على كل) أي من أفراد (قوله من المتواطىء) أي من إطلاق المتواطىء وهو الذي اتحد معناه في أفراد (قوله فيصدق) أي اسم الأخوة (على من طرا) فيستحق الوقف إلا أن يقيد الواقف بالموجودين حال الوقف

ضعيفة (قوله في المتن ولو وقف على ماله الخ) لو وقف على ماله وليس له إلا مولى واحد فهل يصح الوقف حملا على الجنس فيه نظر (قوله على الأوجه) اعتمده مر (قوله في المتن وله معتق ومعتق) قضية ما قرره الشارح أنه لو وجد أحدهما وعصبه الآخر قسم بينهما وبقي ما لو وجد كل مع عصبته أو أحدهما مع عصبته أو وجدت طبقات من العصبات فهل يستحق الجميع مطلقا أو بترتيب الارث وقد يتبادر الثاني (قوله أو وجوبا) كعن كفارة (قوله باعتبار الرأس) أي لا على الجهتين منصفة (قوله نعم لا يدخل مدبر الخ) قد يقال ينبغي دخولهما بعد الموت مطلقا أو إذا كانا من نوع الموجود حين الوقف على مقتضى ما يأتي عن ابن الديب وبنى زرعته وما قيل عليهما لأن الوقف على نوع لا ينحصر في الموجود منه بل يستحق الحادث منه أيضا كالوقوف على آخرته أو أولاده فإن الحادث بعد الوقف يستحق أيضا (قوله واعترضه أبو زرعة الخ) كذا شرح مر (قوله فصار المعنى الآخر غير مراد) قضية ذلك أنه لو انقرض الموجود حال الوقف المحمول عليه الوقف لا يصرف للآخر بل يكون الوقف منقطع الآخر إن لم يذكر مصرفا آخر (قوله

أحدا من ذريته أو على ما بالفعل لأنه المتبادر من لفظه فيكون حقيقة فيه والحقيقة لا تنصرف عن مدلولها بمجرد غرض لم يساعده اللفظ فيه اضطراب طويل والذي حررته في كتابي سوانح المدد أن الراجح الثاني وهو الذي رجع إليه شيخنا بعد افتائه بالاول ورد على السبكي وآخرين ومنهم البلقيني اعتمادهم له أعنى الاول (ولو وقف على ماله) أو مولاة على الأوجه (وله معتق) بكسر التاء أو عصبته (ومعتق) تبرع أو وجوبا بفتحها أو فرعه صح و (قسم بينهما) باعتبار الرأس على الأوجه لتناول الاسم لهما نعم لا يدخل مدبر واما ولد لهما لئلا يسمن الموالى حال الوقف ولا حال الموت (وقيل يطل) لا جماله بناء على أن المشترك يحمل وهو ضعيف أيضا والأصح أنه كالعام فيحمل على معنييه أو معانيه بقرينة وكذا عند عدمها قيل عموما وقيل احتياطا ولولم يوجد إلا أحدهما حمل عليه قطعا فاذا طرا الآخر شاركة على ما بحثه ابن النقيب وقاسه على ما لو وقف على أخوته فحدث آخر واعترضه أبو زرعة بان إطلاق المولى عليهما اشتراك لفظي وقد

دلت القرينة على إرادة أحد معنييه وهو الاختصاص في الموجود فصار المعنى الآخر غير مراد واما الأخوة حقيقة واحدة معنى وإطلاقها على كل من المتواطىء فيصدق على من طرا

ورد بان إطلاق المولى عليهم على جهة التواطؤ ايضا والموا لا شيء واحد لا اشتراك فيه لاتحاد المعنى وورد منع اتحادهم لان الولاء بالنسبة للسيد من حيث كونه منعما وبالنسبة للعتيق من حيث كونه منعما عليه وهذا متغايران بلا شك ولو وقف على مواليه من اسفل دخل اولادهم وان سفلوا لامواليهم وقاس به الاسنوى مالو وقف على مواليه من اعلی ورد بان نعمة ولاء المعتق تشمل (٢٦٩) فروع العتيق فسموا موالي بخلاف

نعمة الاعتاق فانها تختص بالمعتق بخلاف فروعه ورد بان قوله ^{صلى الله عليه وسلم} الولاء لمة كحمة النسب صريح في شمول الولاء لعصبة السيد بل المصريح به في كلامهم كما سيأتى أن الولاء ثبت لهم في حياته (والصفة) وليس المراد بها هنا مدلولها النحوى بل ما يفيد قيدا في غيره (المتقدمة على جمل) او مفردات ومثلا بها لبيان ان المراد بالجل ما يعمها (معطوفة) لم يتخلل بينها كلام طويل (تعتبر في الكل) كوقفت على محتاجي اولادى (وأحفادى) وهم اولاد الاولاد (واخوتى وكذا المتأخرة عليها) أى عنها (و) كذا (الاستثناء إذا عطف) فى الكل (بواو) كقوله على اولادى واحفادى واخوتى المحتاجين او إلا ان يفسق بعضهم) لان الاصل اشتراك المتعاطفات فى جميع المتعلقات كالصفة والحال والشرط ومثلها الاستثناء بجامع عدم الاستقلال ومثل الامام للحمل بوقفت على نى دارى وحسبت على اقاربى ضعيتى وسببت على خدى ببقى إلا ان يفسق منهم احداى او ان

معنى (قوله ورد) أى الاعتراض (قوله لا اشتراك فيه) أى لفظا (قوله ويرد) أى الرد (قوله من اسفل) أى بان اعتقهم (قوله لامواليهم) أى لا يدخل عتق العتيق (قوله وقاس به الاسنوى الخ) معتمداه ع ش (قوله مالو وقف على مواليه الخ) أى فدخل اولادهم اه سم (قوله ورد) أى القياس (قوله ويرد) أى الرد (قوله ان الولاء الخ) خبر بل المصريح به (قوله وليس المراد) أى قوله قاطمة فى النهاية (قوله ومثلا بها) أى المفردات كما يأتى فى المتن قول المتن (معطوفة) أى بحرف مشرك اه منهج وقد افاده الشارح بقوله الآتى بخلاف بل ولكن اه (قوله لم يتخلل بينها) أى المتعاطفات (كلام طويل) سيد كحتمزه قول المتن (محتاجى) هو الصفة المتقدمة وقوله بعد المحتاجين هو الصفة المتأخرة اه سم (قوله وهم اولاد الاولاد) أى ذكر او اناث اه ع ش قول المتن (المحتاجين) قال فى شرح الروض أى والمعنى والحاجة هنا معتبرة بجواز اخذ الزكاة كما اقبل به الفقهاء انتهى والذى يتجه ان المراد جواز اخذ الزكاة لولا مانع كونه هاشميا او مطلقيا حتى يصرف للهاشمى والمطلبى ايضا مر اه سم على حج وقضيته ان الغنى يكسب لا ياخذ وقاس ما مر فى الوقف على الفقراء الاخذ فلعل المراد هنا بالمحتاج من يأخذ الزكاة لعدم المال وان قدر على الكسب اه ع ش قول المتن (او إلا ان يفسق الخ) والذى يظهر ان المراد بالفسق ههنا تركاب كبيرة او اصرار على صغيرة او صفاء ولم تغلب طاعاته معاصيه وبالعدالة انتفاء ذلك ولان ردت شهادته لحرم مروءة او تغفل او نحوها اه نهاية قال ع ش فلو تاب الفاسق هل يستحق من حين التوبة اولا فيه نظر والذى يظهر الاستحقاق اخذنا مسياتى فيما لو وقف على بنته الارملة ثم تزوجت ثم تعزبت الخ اه (قوله كالصفة الخ) تمثيل للتعلاقات ش اه سم (قوله على بنى) بفتح الباء وشد الياء (قوله إلا ان يفسق الخ) مثال الاستثناء المتأخر (قوله أى وإن احتاجوا) مثال الصفة المتأخرة (قوله اما تقدم الصفة) الاولى اما الصفة المتقدمة (قوله والصفة) الاولى التفريع كفى النهاية (قوله مع الاولى) أى من اجل خبر والصفة (قوله) وقد يجاب عن استبعاده الخ قد يقال قياس استبعاده الاسنوى الذى اشار اليه ان ياق نظيره فى المتوسطة بالنسبة لما بعدها فكيف يصلح للجواب إلا ان ثبت عن الاسنوى عدم استبعاده فيها فيصلح ما ذكر جوابا لإزايما لا تحققيها اه سيد عمر وكذا فى سم إلا قوله إلا ان ثبت الخ (قوله فانها ترجع الخ) كذا فى المعنى (قوله خارج الخ) خبر ادعاء الخ (قوله إذ لملاحظ الخ) وهو اشتراك المتعاطفات فى جميع الخ اه ع ش (قوله نعم رده) أى ابن العماد (قوله ظاهر) خبر رده (قوله ويفرق الخ) كلام مستأنف متعلق

ويرد بجمع الخ) كذا شرح مر وقضية المردود كرده ورد رده انه لو طرأ أحد من جنس الموجود شاركة فليتأمل (قوله مالو وقف على مواليه) أى فدخل اولادهم (قوله ويرد بان قوله الخ) كذا شرح مر (قوله فى المتن محتاجى) هو الصفة المتقدمة قال فى شرح الروض والحاجة هنا معتبرة بجواز اخذ الزكاة كما اقبل به الفقهاء قال الزركشى وينفذ حينئذ مراجعة الواقف إن أمكنت اه ويتجه ان المراد جواز اخذ الزكاة لولا مانع كونه هاشميا او مطلقيا حتى يصرف للهاشمى والمطلبى ايضا مر (قوله كالصفة الخ) تمثيل للتعلاقات ش (قوله فاستبعد الاسنوى الخ) لا يخفى ان قياس استبعاده فى المتقدمة استبعاده فى المتوسطة بالنسبة لغير جملتها اخذ من علته حينئذ ينظر فى الجواب (قوله وقد يجاب الخ) فيه تأمل (قوله بأنها حينئذ كالصفة المتوسطة) إن اراد المتوسطة فى الجمل فالمتوسطة فى الجمل يطررها هذا الاستبعاد اخذ من علته او المتوسطة فى المفردات لم يفد لظهور الفرق اخذ من علته ايضا فليتأمل (قوله لما قبلها ثم قوله لما بعدها) فيه نظر

احتاجوا وأما تقدم الصفة على الجمل فاستبعد الاسنوى رجوعا للكل لان كل جملة مستقلة بالصيغة والصفة مع الاولى خاصة وقد يجاب عن استبعاده بأنها حينئذ كالصفة المتوسطة فانها ترجع للكل على المنقول المعتمد لانها متقدمة بالنسبة لما بعدها متأخرة بالنسبة لما قبلها وادعاء ابن العماد أن ما مل به الامام خارج عن صورة المسئلة لانه وقوف متعددة والكلام فى وقف واحد ممنوع إذ ملحظ الرجوع للكل موجود فيه أيضا نعم رد قول الاسنوى أن ما قاله هنا فى الاستثناء يخالف ما ذكره فى الطلاق ظاهر ويفرق بين ما ذكر فى

المتوسط وما اقتضاه كلامهما في عدي حر إن شاء الله وأمر أن طالق أنه إذا لم ينز عوده لا خير لا يعود إليه بان العصمة هنا محققة فلا ينيلها إلا من يل قوى ومع الاحتمال لا قوة وهنا (٢٧٠) الأصل عدم الاستحقاق فيمكن فيه أدنى دال فتأمل وخرج بتمثيله أولاً بالواو وباشترطها

بقوله السابق وقد يجب الخ لا بما قبله ثم رأيت في الرشدي ما نصه قوله ويفرق الخ هذا كلام مقتضب لا يتعلق له بما قبله كما لا يخفى اه والله الحمد (قوله بان العصمة الخ) قديقال العود للآخر أوفق بهذا المعنى من عدم العود لأن العود يبق العصمة وعدمه ينيلها فليتأمل مع ذلك قوله فتأمل اه سم عبارة ع ش قوله بان العصمة الخ قديقال هذا إنما ثبت نقيض المطلوب لأن قوله أنه إذا لم ينز الخ يقتضى وقوع الطلاق لعدم عود المشبهة إليه وقوله بان العصمة هنا محققة الخ يقتضى عدم وقوع الطلاق ولو قال بان صيغة الطلاق صريحة في وقوعه فلا يمنعه إلا من يل قوى لكان أولى في مراده اه وعبارة الرشدي هذا يو جبر جوع الاستثناء للكل لعدمه كما لا يخفى اه (قوله هنا) الأولى أن يقر بشد الزن أي في عدي حر إن شاء الله الخ (قوله وهنا) أي في الوقف (قوله وخرج بتمثيله الخ) إلى قوله له وبحت في المعنى (قوله ونقله عن الامام واقراه) قال الزركشي وما نقل عن الامام إنما هو احتمال له فالذهب خلافه وقد صرح هو في البرهان بان مذهب الشافعي العود إلى الجميع وإن كان العطف ثم قال في المختار أنه لا يتقيد بالواو بل الضابط وجود العطف بحرف جامع كالواو والفاء وتمام انتهى وهذا المختار هو المعتمد اه معنى عبارة النهاية وتمثله أولاً بالواو واشترطها فيما بعده ليس للتقيد بها فالذهب كما قاله جمع متأخرون ان الفاء وتمام الخ اه (قوله وعدم تخال الخ) عطف على بتمثيله ثم هو إلى الفروع في النهاية (قوله فيختص أي المتعلق بالآخر) معتمد اه ع ش (قوله وبحت الخ) عبارة النهاية وكلامهما في الطلاق دال على عدم الفرق بين اجل المتعاطفة وغيرها وان بحث بعض الشراح الفرق بينهما و علم بما قررنا ان كلام من الصفة والاستثناء راجع للجميع تقدم او تأخر او توسط اه وعبارة المعنى وتقديم الصفة على المتعاطفات كتأخيرها عنها في عودها إلى الجميع وكذا المتوسطه وإن قال ابن السبكي الظاهر اختصاصها بما وليته انتهى ومثلهما فيما ذكر الاستثناء واعلم ان عود الاستثناء إلى اجل لا يتقيد بالعطف فقد نقل الرافعي في الايمان انه يعود إليها بلا عطف حيث قال ابو الطيب لو قال ان شاء الله انت طالق عدي حر لم تطلق ولم يعتق اه (قوله وكلامهما الخ) معتمد اه ع ش (قوله فروع) قال في الروض ويدخل في الفقراء الغرباء واهل البلد قال في شرحه أي فقراء اهلها والمراد ببلد الوقف كظهيره في الوصية للفقراء لأن اطاعهم تتعلق ببلد الواقف انتهى ويرد عليه أنه إن عينت البلد فيه كوقفت على فقراء بلد كذا تعين فقراءه واسواء كانت بلد الواقف او غيرها وان لم تعين كوقفت على الفقراء لم تعين م ركاً في الانوار فقراء بلد الوقف وهو المرافق لجواز نقل الوصية التي نظرها الوقف اه سم وقوله وإن لم تعين الخ قد مناع المعنى ما يوافقه (قوله وذكر الرافعي ان لفظ الاخوة) اعتمدته المعنى والنهاية ايضاً (قوله لا يدخل فيه الاخوات) ومثله عكسه اه ع ش (قوله بان هذا اللفظ) أي لفظ الاولاد (قوله فشمس النوعين) الذكور والاناث (قوله كذلك) أي يتميز عنه بالتاء (قوله قياسى لا لفظى) الأولى بخازى لاحقيق (قوله ولو وقف على زوجته) إلى قوله ولأن له غرضاً في المعنى وإلى قوله لكن فيه نظر في النهاية لا قوله وهذا إلى ويوافق (قوله على زوجته) او بناته اه معنى (قوله او امولده) أي كان وقف عليها تبعاً لمن يصح الوقف عليه او وقف عليها بعد موته ولا يقدم من اه لا يصح الوقف على أم الولد أي استقلالاً وبهذا يزيل التعارض الذي توهمه الشهاب ابن قاسم اه رشيدى (قوله بخلاف نظيره في بنته الخ) عبارة ممعنى فان قيل لو وقف على بناته ولعله معكوس (قوله بان العصمة هنا محققة الخ) قديقال العود للآخر أوفق بهذا المعنى من عدم العود لأن العود يبق العصمة وعدمه ينيلها فليتأمل مع ذلك قوله فتأمل (قوله فروع الخ) فرع قال في الروض ويدخل في الفقراء الغرماء واهل البلد قال في شرحه أي فقراء اهلها والمراد ببلد الوقف كظهيره في الوصية للفقراء لأن اطاعهم تتعلق ببلد الواقف اه ويرد عليه أنه إن عينت البلد فيه كوقفت على فقراء بلد كذا تعين فقراءه واسواء كانت بلد الواقف او غيرها وان لم تعين كوقفت على الفقراء لم تعين م ركاً في الانوار فقراء بلد

فيما بعده ما لو كان العطف ثم أو الفاء فيختص المتعلق بالآخر أي فيما إذا تأخر كما قاله جمع متقدمون ونقله عن الامام واقراه واعترضه جمع متأخرون بأن المذهب ان الفاء وتمام كالواو بجامع ان كلا جامع وضما بخلاف بل ولكن وعدم تخال كلام طويل ما لو تخال كوقفت على أولادى على أن من مات منهم وأعقب فنصيبه بين أولاده للذكر مثل حظ الانثيين ولا لفنصيبه لمن في درجته فاذا انقرضوا صرف إلى اخوة المحتاجين او لا لان يفسق واحد منهم فيختص بالآخر وبحت شارح ان اجل الغير المتعاطفة ليست كالمتعاطفة وكلامهما في الطلاق يدل على انه لا فرق (فرع) ذكر الرافعي أن لفظ الاخوة لا يدخل فيه الاخوات ونوزع فيه اى بان قياس الاولاد الدخول ويرد بوضوح الفرق بان هذا اللفظ لا مقابل له يتميز عنه بالتاء فشمس النوعين معا بخلاف الاخوة فان له مقابلاً كذلك وهو الاخوات فلم يشملهن ودخول الاناث في فان كان له اخوة

فلا مة السدس قياسى لا لفظى ولو وقف على زوجته أو أمولده مالم تزوج بطل حقها بتزوجها ولم يعد بتعينها أخذاً من كلامهم في الطلاق والايمان بخلاف نظيره في بنته الأرملة لأنه أناط استحقاقها بصفة وبالتعزب وحدث

وتلك بعدم الزوج وبالتعزب لم ينفذ ذلك لان له غرضا ان لا يحتاج بنته وان لا يخلفه احد على حيلة وبها يدفع افتاء الشرف المناوي ومن تبعه يعود استحقاقها نظرا الى ان غرضه بهذا الشرط احتياجا وقد وجد بتعزبها ويوافق الاول قول الاسنوي اخذا من كلام الرافي في الطلاق انه لو وقف على ولده مادام فقير فاستغنى ثم افتقر لا يستحق لانقطاع الديومة لكن فيه نظروا ويفرق بان المدار ثم على الوضع اللغوي القاضي بانقطاع الديومة وهنالا تأثير له وحده بل لا بد من النظر لمقاصد الواقفين كما رمقصدوا والواقف هنا ربط الاستحقاق بالفقر لا غير من غير ان يخلفه شيء بنفسه وبه فارق ما تقرر في الا ان تزوج فاذا وجد الفقر ولو بعد الغنى (٢٧١) استحق فيما يظهر ولو وقف او وصى

للضيف صرف للوارد على ما يقتضيه العرف ولا يزداد على ثلاثة ايام مطلقا ولا يدفع له حب إلا ان شرطه الواقف وهل يشترط فيه الفقر الظاهر لا قال التاج الفزاري والبرهان المراغي وغيرهما من شرطه قرارة جزء من القران كل يوم كفاه قدر جزء ولو مفرقا ونظرا اه وفي المرق نظر ولو قال ليتصدق بغلته في رمضان أو عاشوراء ففات تصدق بعده ولا ينتظر مثله نعم إن قال فطرا صوامه انتظره ووافق غير واحد بانه لو قال على من يقرأ على قبر أتي كل جمعة يس بانه إن حدد القراءة بمدة معينة او عين لكل سنة غلة اتبع والا بطل نظير ما قالوه من بطلان الوصية لزيد كل شهر بدينار الا في دينار واحداه وإنما يتجه الحاق الوقف بالوصية إن علق بالموت لانه حينئذ وصية ووجه بطلانها فيما ذكر انها لا تنفذ الا في الثلث ومعرفة مساواة هذه الوصية له وعدمها

الارامل فتزوجت واحدة منهن ثم طلقت عاداتها فحقها انها كان هنا كذلك أجيب بانه في البنات أثبت استحقاقا لبنات الارامل وبالطلاق صارت ارملة وهنا جعلها مستحقة إلا ان تزوج وبالطلاق لا يخرج عن كونها تزوجت ومقتضى هذا وكلام ابن المقرئ اصله أن من لم تزوج اصلا ارملة وليس مراد ابل الذي نص عليه الشافعي رضي الله تعالى عنه انها التي فارقتها زوجها وفي الوصية من الروضة انه الاصح وعلى هذا فلا سؤال اه (قوله وتلك) اي الزوجة او ام الولد اي اناط استحقاقها (قوله ذلك) اي الزوج (قوله ولان له غرضا) في كل من الواقفين (قوله أن لا يحتاج بنته وأن لا يخلفه الخ) نشر على خلاف ترتيب اللف (قوله وهذا) اي بالتعليل الثاني (قوله بعد استحقاقها) اي الزوجة او ام الولد (قوله ويوافق الاول قول الاسنوي) اعتمده مر اه سم عبارة النهاية واخذا لاسنوي من كلام الرافي الخ وهو كذلك اه قال ع ش قوله لم وهو كذلك اي خلافا لحج اقول والا قرب ما قاله حج لما ع لمر به في بنته الارملة اه (قوله بان المدار ثم) اي في مسألة الزوجة او ام الولد و (قوله هنا) اي في مسألة الولد (قوله لا تأثير له وحده) اي وضع اللغوي (قوله بل لا بد من النظر لمقاصد الواقفين) هذا غير مسلم لان المحكوم عليه مدلول الالفاظ لا المقاصد لعدم اطلاعا عليها ما لم تقم قرينة على ذلك فالمعول عليها اه نهاية (قوله كامر) اي في التنبيه المار قبيل الفصل (قوله من غير ان يخلفه الخ) عبارة النهاية وإن تخلفه شيء بنفسه اه وهي ظاهرة (قوله وبه) اي بربط الاستحقاق هنا بالفقر فقط (قوله ولو وقف او وصى) الخ قوله قال التاج في النهاية (قوله صرف للوارد) اي سواء جاء قاصدا لمن نزل عليه او اتفق نزوله عنده بنجر دمورره على المحل واحتياجه لمحل يامن فيه على نفسه اه ع ش (قوله مطلقا) ظاهره سواء عرض له ما يمنعه من السفر كمرض او خوف أو لاه ع ش (قوله الا ان شرطه) ينبغي ان يكون مثله اذا كان ذلك هو العرف كما يفتحه قوله على ما يقتضيه العرف اه سيد عمر (قوله الظاهر لا) ويجب على الناظر رعاية المصلحة لغرض الواقف فلو كان البعض فقراء والبعض اغنياء ولم تنف الغلة الحاصلة بها قدم الفقير اه ع ش (قوله كفاه) اي الشرط المذكور اي في تحققه (قوله تصدق) اي الناظر (قوله مثله) اي من السنة الاتية (قوله على من يقرأ الخ) اي وقفت على من الخ (قوله والابطال) اي الوقف (قوله الا في دينار الخ) اي لا تبطل فيه (قوله ان علق) اي الوقف (قوله وعدمها) اي المساواة اه سم (قوله متعذرة) خبره ومعرفة الخ (قوله واما الوقف الخ) مقابل قوله ان علق بالموت (قوله محته) خبر فالذي يتجه الخ (قوله وعجيب) خبر مقدم لقوله توهم ان الخ (قوله لم يمنع) اي الشك (قوله وانما يتجه) اي قول ابن الصلاح (فيما) اي في عمل (قوله وافي الغزالي) اي قوله قال في النهاية (قوله بانه يختص بالعقار الخ) والعرف مطرد في بعض النواحي كبلاد العجم التي منها الامام الوقف وهو الموافق لجواز نقل الوصية التي نظرها الوقف (قوله ويوافق الاول قول الاسنوي الخ) اعتمده مر (قوله بل لا بد من النظر لمقاصد الواقفين) هذا غير مسلم لان المحكوم عليه مدلول الالفاظ لا المقاصد لعدم اطلاعا عليها ما لم تقم قرينة على ذلك فالمعول عليها شرح مر (قوله الظاهر لا) اعتمده مر (قوله وعدمها) اي المساواة اه ع ش (قوله بل الذي يتجه الخ) اعتمده مر

متعذرة واما الوقف الذي ليس كالوصية فالذي يتجه محته اذ لا يرتب عليه محذور بوجه لان الناظر اذا قر من يقرأ كذلك استحق مباشر مادام يقرأ فاذا مات مثلا قرر الناظر غيره وهكذا وعجيب توهم ان هذه الصورة كالوصية ولو قال الواقف وقفت هذا على فلان ليعمل كذا قال ابن الصلاح احتمل أن يكون شرطا للاستحقاق وأن يكون توصية لا لاجل وقفه فان علم مراده اتبع وان شك لم يمنع الاستحقاق وانما يتجه فيما لا يقصد عرفا صرف الغلة في مقابلته والا كليهما او يتعلم كذا فهو شرط للاستحقاق فيما يظهر وافي الغزالي في وقفت جميع املاكي بانه يختص بالعقار لانه المتبادر للذهن وفيه وقفة بل الذي يتجه صحة وقف جميع ما في ملكه كما يصح وقفه

قال ابن عبد السلام ولا يستحق ذو وظيفة كقراءة اخل بها في بعض الايام وقال المصنف ان اخل واستناب لعذر كمرض او حبس بقي استحقاؤه وإلا لم يستحق لمدة الاستنابة فافهم بقاء اثر استحقاؤه لغير مدة الاخلال وهو ما اعتمده السبكي كابن الصلاح في كل وظيفة تقبل الانابة كالتدريس بخلاف التعلم قيل ظاهر كلام الاكثر جواز استنابة الادون لكن صرح بعضهم بانه لا بد من المثل والكلام في غير أيام البطالة والعبرة فيها بنص الواقف وإلا فبصرف زمنه المطرد الذي عرفه وإلا فعبادة محل الموقوف عليهم وافتي بعضهم بان التعلم في سنة لا يعطى من غلة غيرها وإن لم يحصل له من الاولى شئ وفيه نظر ظاهر ولعله يحمل على ما إذا علم ذلك من شرط الواقف او قرائن حاله الظاهرة فيه

﴿فصل في أحكام الوقف المعنوية﴾ (الظاهر ان الملك في رتبة الموقوف) على معين (او جهة ينتقل إلى الله تعالى اي) تفسير لمعنى الانتقال اليه تعالى وإلا لجميع الموجودات ملك له في جميع الحالات بطريق الحقيقة وغيره إن سمي مالكا فانما هو بطريق التوسع (ينفك عن اختصاص الادمين)

حجة الاسلام بتخصيص الاملاك بالعقار فلعل اقتناء المذكور مبنى عليه ويرشد إلى ذلك تعليله بقوله لانه الخ اه سيد عمر (قوله قال ابن عبد السلام الخ) (فرع) في فتاوى السيوطي (مسئلة) رجل وقف مصحفا على من يقرأ فيه كل يوم حزبا ويدعوله وجعل له على ذلك معلوما من عقار وقفه لذلك فاقام القارىء مدة يتناول المعلوم ولم يقرأ شيئا ثم اراد التوبة فماطريقه الجواب طريقه ان يحسب الايام التي لم يقرأ فيها ويقرأ عن كل يوم حزبا ويدعو عقب كل حزب للواقف حتى يوفي ذلك أه وظاهر ما نقله الشارح عن ابن عبد السلام وعن المصنف خلاف ذلك فليحذر اه سم (قوله ولا يستحق) (فائدة) قال المناوي في كتابه المسمى بتيسير الوقوف على غوامض احكام الوقوف في اخر الكتاب السادس في ترجمة ما جمع من فتاوى شيخ الاسلام الشيخ زكريا الانصاري مانصه وانه سئل عن قول العز بن عبد السلام في كتابه فوائد القرآن الوقف على الصلوات الخمس في مسجد وعلى قراءة القرآن في التربة هي شروط لا اعراض فمن اتى بجميع اجزاء الشرط الاجزاء كان اخل الامام بصلاة منها والقارىء بقراءة يوم فلا شئ له البتة لانه لم يتحقق مفهوم الشرط منه وكذا وقف المدارس إذا قال الواقف أو شهد العرف أن من يشتغل شهر افله دينار فاشتغل اقل منه ولو يوم فلا شئ له ولم توزع الجامكية على قدر ما يشتغل به اه فاجاب كلام ابن عبد السلام صريح في عدم التوزيع فيها ذكر وانه لا يستحق شيئا وهو اختياره يليق بالمتورعين وقال السبكي انه في غاية الضيق ويؤدي الى محذور فان احدا لا يمكنه ان لا يخل بيوم ولا بصلاة إلا نادرا ولا يقصد الواقفون ذلك وفي فتاوى ابن الصلاح ما يخالفه حيث قال واما من اخل بشرط الواقف في بعض الايام فيظن في كيفية اشتراط الشرط الذي اخل به فان كان مقتضاه تقييد الاستحقاق في تلك الايام بالقيام به فيها سقط استحقاؤه فيها وإلا فان كان ذلك مشروطا على وجه يكون تركه فيها اخلالا بالمشروط فان لم يشترط الحضور كل يوم فلا يسقط استحقاؤه فيها وحيث سقط لا يتوهم سقوطه في اخر الايام واما البطالة في رجب وشعبان ورمضان فاوقع منها في رمضان ونصف شعبان لا يمنع من الاستحقاق حيث لم ينص الواقف على اشتراط الحضور فيها وما وقع قبل ذلك يمنع إذ ليس فيها عرف مستمر ولا يخفى الاحتياط وذكر الزركشي نحوه فقال لو وردت أجرة لعماله على شيئين ينفك أحدهما عن الآخر كقوله من رد عبدي فله كذا فردا أحدهما استحق نصف الجعل وعليه يخرج غيبة الطالب عن الدرس في بعض الايام إذا قال الواقف من حضر شهر كذا فله كذا فان الايام كالعبيد فانها اشیاء متفصلة فيستحق بقسط ما حضر فتفطن لذلك فانه ما يغلط فيه اه ع ش وقوله فان في قوله فان كان الخ قوله فان لم يشترط الخ لعله محرف عن بان بالباء وقوله يكون تركه الخ لعل صوابه لا يكون الخ (قوله والا) اي بان استناب لغير عذر (قوله لغير مدة الاخلال) اي وإن اخل بلا عذر ولا استنابة (قوله بأن المعلم) أي ونحوه بمن جعل الغلة في مقابلة عمله

﴿فصل في أحكام الوقف المعنوية﴾ (قوله في احكام الوقف) إلى قوله وظاهر إطلاقهم في النهاية والمغنى (قوله لمعنى الانتقال) اي للرد به (قوله بطريق التوسع) اي والمالك الحقيقي هو الله تعالى لكنه لما اذن في التصرف فيه لمن هو في يده بالطريق الشرعي رتب عليه احكاما خاصة كالقطع بسرقة وجوب رده على من غصب منه إلى غير ذلك من الاحكام اه ع ش (قوله عن اختصاص الادمين) اي اختصاص

(قوله قال ابن عبد السلام ولا يستحق الخ) فرع في فتاوى السيوطي (مسئلة) رجل وقف مصحفا على من يقرأ فيه كل يوم حزبا ويدعوله وجعل له على ذلك معلوما من عقار وقفه لذلك فاقام القارىء مدة يتناول المعلوم ولم يقرأ شيئا ثم اراد التوبة فماطريقه الجواب طريقه ان يحسب الايام التي لم يقرأ فيها ويقرأ عن كل يوم حزبا ويدعو عقب كل حزب للواقف حتى يوفي ذلك أه وظاهر ما نقله الشارح عن ابن عبد السلام وعن المصنف خلاف ذلك فليحذر (قوله وفيه نظر ظاهر) كذا مر

﴿فصل في أحكام الوقف المعنوية﴾ (قوله في المتن اي ينفك عن اختصاص الادمين) اي اختصاص

كالعق وانما ثبت بشهادتين دون بقية حتى يرق الله تعالى لان المقصود ربه وهو (١١٣) حن آدنى يظهر اطلاقهم ثبوته بالشاهد

واليمين واختلافهم في الثابت بالاستفاضة هل تثبت بها شروطه او لا ثبتت شروطه ايضا في الاول وقد يفرق بانه اقوى من الاستفاضة وان كان في كل خلاف (فلا يكون للواقف) وفي قول يملكه لانه انما زال ملكه عن فوائده) ولا للموقوف (عليه) وقيل يملكه كالصدقة والخلاف فيما يقصد به تملك ريعه بخلاف ما هو تحرير نص كالمسجد والمقبرة وكذا الربط والمدارس ولو شغل المسجد بامتنعة وجبت الاجرة له وافناء ابن رزين بانها لمصالح المسلمين ضعيف كما مر (ومنافعه ملك للموقوف عليه) لان ذلك مقصوده (يستوفيه بنفسه وبغيره) باعارة واجارة) ان كان له النظر والالتصاف نحو الاجارة الا الناظر او نائبه وذلك كسائر الاملاك ومحلها لم يشترط ما يخالف ذلك ومنه وقف داره على ان يسكنها معلم الصبيان او الموقوف عليهم او على ان يعطى اجرتها فيمتنع غير سكنها في الاولى وما نقل عن

الآدمي عن غيره من الخلق اه سم اى فلا يرد انه تعالى كان متصرفا فيه قبل وقفه ايضا فالاختصاص في كلام المصنف المراد به الاضافي (قوله وانما ثبت الخ) اى الوقف هذا ظاهر ان كان الموقوف عليه معينا اما ان كان جهة عامة او نحو مسجد في الثبوت بما ذكر نظر لان الجهة لا يتأتى الحلف منها والناظر في حلقه اثبات الحق لغيره اه ع ش (قوله دون بقية حقوق الله تعالى) فانها لا تثبت الا بشاهدين اه معنى (قوله لان المقصود) اى بالثبوت اه معنى (قوله وظاهر اطلاقهم) مبتدأ خبره ثبوت شروطه (قوله ثبوته) مفعول اطلاقهم (قوله واختلافهم) عطف على اطلاقهم (قوله في الثابت) اى في الوقف الثابت (قوله في الاول) اى بشاهدين يمين في معنى البناء (قوله بانه) اى الاول (قوله وفي قول) الى قوله ولو شغل في المعنى ولم يملك المتن ويملك الاجرة في النهاية الا قوله ورسالى وانما تمتنع (قوله تحرير نص) تركيب وصنى (قوله وكذا الربط والمدارس) اى فمالك فيها لله تعالى قطعا (قوله وجبت الاجرة له) اى للمسجد ونصرف على مصالحه اه ع ش (قوله كما مر) اى في كتاب الغصب وفي شرحه وانما اذا شرط في وقف المسجد اختصاصه بطائفة الخ (قوله لان ذلك) اى تملك الموقوف عليه للمنافع الموقوف (قوله مقصوده) اى الوقف اى منه قول المتن (بنفسه وبغيره) محله حيث كان الوقف للاستغلال كباقي اموال الوقف ليعتد به الموقوف عليه استوفاه بنفسه او نائبه وليس له اعاره ولا اجارة سم على حج اه ع ش (قوله ان كان) الى قوله ولو وقف ارضا في المعنى الا قوله وما نقل الى ولو خرجت (قوله ان كان له النظر) او اذن له الناظر في ذلك اه معنى (قوله نحو الاجارة) وفي سم بعد ذكر عبارة المحلى وعبارة الروض وشرحه مانصه وقضية ذلك توقف الاعارة ايضا على الناظر اه (قوله او نائبه) اى ولو الموقوف عليه كما مر اتفعا عن المعنى (قوله وذلك) اى استيفاء الموقوف عليه للمنافع بنفسه الخ (قوله ومحل) اى محل تصرف الموقوف عليه في المنافع كسائر الاملاك (قوله ومنه) اى من شرط المخالف (قوله او الموقوف عليهم) عطف على معلم عطف عام على خاص (قوله فيمتنع الخ) عبارة المعنى ليس له ان يسكنها غيره باجرة ولا بغيره او قضية هـ منع اعارتها وهو كذلك وان جرت عادة الناس بالمساحة باعارة بيت المدرسة ونحوه وقد نقل ان المصنف لما ولي الخ اه (قوله غير سكنه) اى فلو اعتذر سكنى من شرط له كان دعت ضرورة الى خروجه من بلد الوقف او كان الموقوف عليه امرأة ولم يرض زوجها بسكنها في المحل المشروط لها فينبغي ان يكون كقطع الوسط فيصرف لاقرب رحم الواقف مادام العذر موجودا ولا يجوز له اجارته بعد الاجارة عن غرض الواقف من السكنى اه ع ش (في الاولى) اى في الموقوفة للسكنى (قوله ولو خرجت) اى الدار الموقوفة على السكنى (قوله ولم يعمرها) اى تبرع اه ع ش (قوله وغير استغلالها) عطف على غير سكنها ش اه سم (قوله وغير استغلالها) قد يقال فلو اوجرت ودعت الاجرة للموقوف عليه واستاجرها من المستاجر ما حكمه ينبغي ان لا مانع منه فليحرر بل ينبغي فيما لو كان الموقوف عليه غير الناظر ان يجوز للناظر ايجاره لانه انما يسكن حيثئذ من حيث ملكه للمنفعة بعدد الاجارة لا من حيث الوقف نعم ان صرح الواقف بمنع سكنه ولو من الحيثية المذكورة امتنع ور بما يسكن للواقف غرض في ذلك لكون الموقوف عليه يضرب بالوقف سكنه لحرقة او غيرها اه سيد عمر (قوله في الثانية) اى في الموقوفة على اعطاء اجرتها (قوله كرماس الحمام) سياقي قبيل

الآدمي عن غيره من الخلق (قوله في الثابت) اى في الوقف الثابت (قوله والخلاف فيما الخ) كذا شرح مر (قوله ان كان له النظر الخ) عبارة الشارح المحلى عقب قول المتن واجارة من ناظره اه وعبر الروض بقوله باجارة واعارة فعبه شارحه بقوله من ناظره اه وقضية ذلك توقف الاعارة ايضا على الناظر (قوله وغير) عطف على غير من غير سكنها ش (قوله كرماس الحمام) سياقي قبيل قول المصنف ولو جفت الشجرة انه لا ضمان على الموقوف عليه باستعمال حجر الرحي الموقوف حتى يرق وقد يفرق بينه وبين رصاص الحمام بامكان اعادته مثل فائت الحجر برقته وينبغي ان رقه البلاط المفروش في الموقوف بالاستعمال كرفة

(٣٥) - شرواني وابن قاسم - سادس) الموقوف عليه اوجرت بما يعمرها للضرورة اذ الفرض انه ليس للوقف ما يعمر به سوى الاجرة المدجلة وغير استغلالها في التاثير في المطالب يلزم الموقوف عليه ما انفصه الانتفاع من عين الموقوف كرماس الحمام

فيشترى من أجرته بدل فاته ولو وقف ارضا غير مغروسة على معين لم يحجز له غرسها الا ان نص الواقف عليه او شرط له جميع الانتفاعات كارجحه السبكي وكذا البناء ولا يبنى ما كان مغروسا وعكسه والضابط ان كل ما غير الوقف بالكلية عن اسمه الذي كان عليه حال الوقف امتنع والافلان نعم ان تعذر الشروط جاز ابداله كما ياتي مبسوطا آخر الفصل واقفي ابو زرعة في علو وقف اراد الناظر هدم واجهته واخر ارجع رواشن له في هواه الشارع بامتناع ذلك ان كانت الواجهة صحيحة او غيرها واضر بجدار الوقف ولا اجاز بشرط ان لا يصرف عليه من ريع الوقف الا ما يصرف في إعادته على ما كان عليه وما زاد في ماله ومرفى فصل اشتراط علم المنفعة في الاجارة عن ابن الرفعة والسبكي ماله تعلق بذلك فراجعوه وانما لم تمتنع الزيادة مطلقا لانها لا تغير معالم الوقف (و) ويملك الاجرة لانها بدل المنافع المملوكة له وقضيته انه يعطى جميع المعجلة ولولدة لا يحتمل بقاؤه اليها ومر ما فيه آخر الاجارة (فلا يملك) (فوائده) اى الموقوف (كثيرة) ومن ثم لزمه زكاتها كما مر بقيدته في باها ومنها غصن وورق توت اعتيد قطعها والشرط ولم يؤد قطعها لموت اصله والثمرة الموجودة حال الوقف إن تابت فهي الواقف وقف

قول المصنف ولو جفت الشجرة الخ أنه لا ضمان على الموقوف عليه باستعمال حجر الرحي الموقوف حتى يرق وقد يفرق بينه وبين رصاص الحمام بما كان إعادة مثل فانت الرصاص بمحله بخلاف مثل فانت الحجر برقته وينبغي ان رقة البلاط المفروش في الموقوف بالاستعمال كرقعة الحجر بالاستعمال وان فوات عين البلاط بالكلية كفوات رصاص الحمام سم وسيد عمر (قوله فيشترى من أجرته بدل فاته) قال الدميري وعليه عمل الناس اه معنى زاد النهاية قال الزركشي وفي كونه يملكها في هذه الحالة نظر اه قال عرش قوله مر وفي كونه اى الموقوف عليه يملكها اى الاجزاء الفاتية اذا بقي لها صورة وقوله نظر الاقرب الملك اه (قوله لم يحجز له غرسها) اى وينتفع بها فيما تصلح له غير مغروسة اه عرش (قوله الا ان نص الخ) ظاهره عدم جواز الغرس وإن اطرد العرف في زمن الواقف بعدم الانتفاع بمثلها الا بالغرس وعلم به ولو قيل بالجواز حيثئذ لم يعد بل قديفده كلامه في التنبيه السابق قبل الفصل الاول ويجرى هذا في البناء ثم رايت في الشرح والنهاية في آخر الفصل ما يؤيده (قوله وكذا البناء) اى فلو وقف ارضا خالية من البناء لا يجوز بناؤها مالم ينص عليه ولم يشترط له جميع الانتفاعات وعليه فلو وقف شخص دارا كانت مشتملة على اماكن وخراب بعضها قبل الوقفية فينبغي جواز بناء ما كان منه دما فيها حيث لم يضرب بالعامر لان الظاهر رضا الواقف بمثل هذا اه عرش وفي هذا تأييد لما قدمته آنفا (قوله في علو) بتثليث العين وسكون اللام (قوله او غيرها) اى غير صحيحة (قوله ولا) اى بان كانت غير صحيحة ولم يضرب بجدار الوقف (قوله بشرط ان لا يصرف الخ) لعلمه مقيد بما لا يرد بذلك الاجرة زيادة يعتد بها ليراجع (قوله مطلقا) اى سواء كانت الزيادة من ريع الوقف أو مال الناظر وقول عرش اى ضرت أم لافيه ما لا يخفى (قوله لانه) اى هذه الخصلة اه عرش (قوله وقضيته انه يعطى الخ) اعتمده النهاية خلافا للشارح والاسنى والمعنى (قوله بقاؤه) اى الموقوف عليه قول المتن (فوائده) اى الحاصلة بعد الوقف عند الاطلاق او شرط انها للوقوف عليه اه معنى (قوله ومن ثم) الى قوله نظير ما مر في النهاية (قوله غصن) بالتووين عبارة المغنى واغصان خلاف ونحوه مما يعتاد قطعه لانها كالثمرة بخلاف ما لا يعتاد قطعه نعم إن شرط قطع الاغصان التي يعتاد قطعها مع ثمارها كانت له قاله الامام اه وفي شرح الروض ولا يخفى أن المملوك من فوائد المدارس ونحوها لا يناموا الانتفاع بالمنفعة اه اى فلا يجوز اجارتها ولا إعارتها (قوله اعتيد قطعها) قديوخذ من ذلك انه لو وقف شجر الاثل واعتيد قطعها الى جذوره التي تثبت ثانيا او شرط ذلك كان للوقوف عليه القطع كذلك لكن هذا في غير الموجود في حال الوقف كان وقف جذور الاثل اما الموجود حال الوقف فيشمله الوقف اخذ اما ذكر في الثمرة غير المؤبرة اه سم (قوله ولم يؤد قطعها الخ) ظاهره رجوعه الى او شرط ايضا سم على حج وهو ظاهر لان العمل بالشرط انما يجب حيث لم يمنع منه مانع اه عرش (قوله وإن تابت فهي للواقف) لو صرح بادخال المؤبرة في الوقف هل يصح تبعا للشجرة وعليه هل يشترط فيه ان يتحد عقد الوقف ويتاخر

حجر الرحي بالاستعمال وإن فوات عين البلاط بالكلية كفوات رصاص الحمام (قوله فيشترى من أجرته بدل فاته) قال الدميري وعليه عمل الناس قال الزركشي وفي كونه يملكها هذه الحالة نظر شرح مر (قوله فاته) هل المراد فوات عينه بالكلية فقط او ما يشمل رقته ايضا (قوله واقفي ابو زرعة الخ) كذا شرح مر (قوله ومنها غصن) عبارة الروض ولا الاغصان اى ليست للوقوف الا من خلاف ونحوه قال في شرحه بما يعتاد قطعها قال ولا يخفى ان المملوك من فوائد المدارس ونحوها لا يناموا الانتفاع لا المنفعة انتهى (قوله اعتيد قطعها) قديوخذ من ذلك انه لو وقف شجر الاثل واعتيد قطعها الى جذوره التي تثبت ثانيا او شرط ذلك كان للوقوف عليه القطع كذلك لكن هذا في غير الموجود حال الوقف كان وقف جذور الاثل واما الموجود حال الوقف فيشمله الوقف اخذ اما ذكره في الثمرة غير المؤبرة فليتأمل (قوله ولم يؤد الخ) ظاهره رجوعه الى او شرط ايضا (قوله إن تابت فهي للواقف) لو صرح بادخال المؤبرة في الوقف هل يصح تبعا للشجرة وعليه هل يشترط فيه ان يتحد عقد الوقف ويتاخر وقف الثمرة فيه نظروا قال مر يصح ويشترط

بها ومنها غصن وورق توت اعتيد قطعها والشرط ولم يؤد قطعها لموت اصله والثمرة الموجودة حال الوقف إن تابت فهي الواقف وقف

والاشتملها الوقف على الاوجه نظير ما مر في البيع ان المؤبرة للبائع وغيره للشترى ويلحق بالتأثير هنا ما الحق به ثم كما هو ظاهر ثم راي السبكي ذكر نحو ذلك فقال فيمن وقف كرمه بحصر ومات ان الحصر لم يورثه لانه اولى به من الموقوف عليهم ويؤيد القياس ايضا تصحيح الاذرع انه لو وقف شجرة او جدارا لم يدخل مقرهما وبه صرح القفال في الاولى قال اغنى (٢٧٥) الاذرعى ورايت من صحح دخوله اى كما هو وجه

في البيع ولذا قلنا ان ما هنا كالبيع باقى هنا نظير ما فى الانوار وغيره ثم ان البائع يصدق فى ان البيع وقع بعد نحو التأير أو وضع الحمل اى لان الاصل بقاء ملكه من غير ان يعارضه شيء فلا نظر حينئذ ليدل ولا لعدمها خلافا للاذرعى ولما نازع فى اصل هذا الحكم بكلامهم فى الكتابه مع وضوح الفرق كما ذكرته فى شرح العباب فحينئذ يصدق الواقف ان الوقف وقع بعد نحو التأير للاصل المذكور ولو كان البعض مؤبرا فقط فهل بجري هنا ما مر ثم من التبعية او يفرق محل نظر والاول اقرب لانهم عللوا التهمة ثم بعسر الافراد واداء الشركة الى التنازع لا الى غاية وهذا وجود هنا وفى الروضة كاصلها ان الولد ملا لو كان حملا وانفصل لا يستحق من غلة من حمله شيئا لانه حينئذ لا يسمى ولد ابل مما حدث بعد انفصاله زاد فى الروضة انه يتفرع على ذلك انه لو كان الموقوف نخلة فخرجت ثم تها قبل انفصاله لا يكون له شيء منها كذا قطع به الفورانى والغوى واطلقاه وقال الدارمى فى الثمرة

وقف الثمرة فيه نظر وقال مر يصح ويشترط ما ذكره على حج فليراجع اه ع ش (قوله ولا شملها الوقف) ولا يرد ذلك على عدم صحة وقف المطعوم ونحوه لان ذلك فيما اذا كان استقلالاً لا بطريق التبعية سم (قوله على الاوجه) وفاقا للمعنى (قوله على الاوجه) لم يبين حكمها حينئذ انه لا ينبغي ان يكون للموقوف عليه لا يستحق اخذ عين الوقف فماذا يفعل بها ويحتمل مر انها تباع ويشترى بشمها شجرة او شقصها توقف كالاصل وكذا يقال فى نظير ذلك فى البيض اذا شملها الوقف يشترى به دجاجة او شقصها وفى اللبن كذلك يشترى به شاة او شقصها واما الصوف فيمكن الانتفاع به مع بقاء عينه فلا يعدم امتناع بيعه وينتفع بعينه ثم يحتمل جواز غزله ونسجه والانتفاع به، منسوجا فليتامل اه سم على حج اه ع ش ورشيدى عبارة الجبرمى عن القلوبي ولا فهمى وقف فباع ويشترى بقدر ثمنها من جنس اصلها فان تعذر فغيره فان تعذر عادت ملكا للموقوف عليه فان تعذر فلا قرب الناس الى الواقف ثم للفقراء اخذ اعماسياق وكذا يقال فى الصوف ونحوه اه (قوله ويؤيد القياس) اى المار بقوله نظير ما مر فى البيع (قوله وبه) اى عدم الدخول و (قوله فى الاولى) اى وقف الشجرة (قوله ان ما هنا) اى الوقف (قوله حينئذ) اى حين اذا كان الاصل ما ذكر (قوله فى اصل هذا الحكم) اى فى ان ما هنا كالبيع فى تفصيل الثمرة الموجودة (قوله فحينئذ) اى حين ان باقى هنا نظير ما فى الانوار وغيره ثم الخ (قوله وهذا) اى عشر الافراد الخ (قوله هنا) اى فى الوقف (قوله ان الولد) اى قوله زاد فى النهاية لا قوله مثلا ولما لا يرد الى قوله كذا فى المعنى لا قوله مثلا زاد فى الروضة انه (قوله مثلا) اى او الاخ او ولد الولد (قوله لا يستحق من غلة من حمله شيئا) هذا فى الوقف على الاول لا بدخله على الذرية والنسل والعقب فان الحمل يدخل ويوقف نصيبه كما قدمته عن الروض وشرحه اه سم (قوله واطلقاه) اى عن قيد التأير (قوله فى الثمرة التى اطلعت الخ) اى فى وقف الترتيب (قوله هل لها الخ) بيان للقولين وسيأتى ترجيح الاول (قوله هنا) اى فى مسألة الحمل (قوله قال غيره) اى فى تفسير الاطلاق المذكور فقوله اى من الخ مقول غير البلقينى (قوله قطع به) اى باعتبار وجود الثمرة لا تأيرها (قوله اه) اى قول الغير (قوله لا الحكم) اى فانه فيهما واحد كما يأتى بقوله وقد سبق للبلقيني الخ (قوله بين هذا) اى الوقف الشامل للستلتن حيث نظرنا فيه لمجرد الوجود (وما مر فى البيع) اى حيث نظرنا فيه للتأير (قوله ثم) اى فى البيع (قوله لما تشمله) اى ثمر تشمله الصيغة اى الشجرة فضمير النصب لما ولم يبرز ضمير الرفع لان اللبس (قوله وهو) اى ما تشمله الصيغة شرعا (قوله وما لا) عطف على ما تشمله (قوله وهو) اى ما لا تشمله الصيغة اصلا (هنا) اى فى الوقف (قوله وصف فقط) وهو تعلق استحقاق الوقف اى الاتصاف به حقيقة اخذ اعماسياق او وصف الولدية فى مسألة الحمل والانتراض وعدمه فى مسألة البطنين

ما ذكر فليراجع (قوله والاشتملها الوقف) ولا يرد ذلك على عدم صحة وقف المطعوم ونحوه لان ذلك فيما اذا كان استقلالاً لا بطريق التبعية (قوله والاشتملها الوقف) لم يبين حكمها حينئذ انه لا ينبغي ان يكون للموقوف عليه لانه لا يستحق اخذ عين الوقف فماذا يفعل بها ويحتمل انها تباع ويشترى بشمها شجرة او شقصها توقف كالاصل وكذا يقال فى نظير ذلك فى البيض اذا شملها الوقف يشترى به دجاجة او شقصها وفى اللبن كذلك يشترى به شاة او شقصها واما الصوف فيمكن الانتفاع به مع بقاء عينه فلا يعدم امتناع بيعه وينتفع بعينه ثم يحتمل جواز غزله ونسجه والانتفاع به، منسوجا فليتامل (قوله على الاوجه) اعتمده مر (قوله لا يستحق من غلة من حمله شيئا الخ) هذا فى الوقف على الاول لا بدخله على الذرية والنسل والعقب فان

التى اطلعت ولم تور قولان هل لها حكم المؤبرة فتكون للبطن الاول أم لا فتكون للثاني وهذان القولان يجريان هنا اه قال البلقينى والصواب ما اطلقه الفورانى والغوى فى الحمل قال غيره من ان المعتبر فى الثمرة وجودها لا تأيرها ومن قطع به القاضى فى تعليقه اه وفرق أعنى البلقينى بين مسألة الحمل ومسألة البطنين لكن من حيث الخلاف لا الحكم كما هو الظاهر من كلامه ويفرق بين هذا وما مر فى البيع بان المملك ثم صيغة فنظر لما تشمله عرفا وهو غير المؤبر وما لا وهو المؤبر والمملك هنا وصف فقط فنظر لما يقارن الوصف

وهو اول وجود نحو الثمرة وهذا لوضوحه هو الحامل الى على الحاق الوقف بالبيع بالنسبة للواقف بجامع ما ذكر ان كلا فيه صيغة مملكة لا بالنسبة للمستحقين مع بعضهم فتأمل فانه دقيق مهم وقد سبق البلقيني لاعتداد النظر لمجرد وجود الثمرة في صورة الحمل والبطن الاول مثلا السبكي وغيره فتنى وجدت قبل تمام انفصال الحمل تا برت اولاً لم يستحق منها شيئاً لان بروزه سابق بروزه بخلاف ما اذا برزت بعد بروزه وإن لم تنابر فانه يستحقها كلا أو بعضاً وكذا (٢٧٦) وجدت ولو طلعاً ثم مات المستحق فتنقل لورثته لامن بعده وقد اطال السبكي الكلام في

(قوله وهو) أى ما يقارن ذلك الوصف (قوله وهذا) أى الفرق المذكور (قوله على الحاق الوقف بالبيع بالنسبة للواقف) أى المار بقوله والثمره الموجودة حال الوقف الخ (قوله ان كلا فيه صيغة الخ) بيان لما ذكر وكان الاولى الاقتصار عليه لانه لما ذكر الصيغة المملكة في البيع دون الوقف (قوله لا بالنسبة) أى المشار الى ذلك التنى بقوله زاد في الروضة الخ (قوله لا اعتماد الخ) أى اليه (قوله السبكي الخ) فاعل سبق (قوله ولا) أى ولو طلعاً (قوله لم يستحق) أى الحمل (قوله بعد بروزه) أى بتمامه (قوله كلا) أى اذا انحصر الاستحقاق فيه (أو بعضاً) أى إذا لم ينحصر فيه (قوله لو وجدت الخ) أى الثمرة في صورة البطن الاول مثلا (قوله فتنقل لورثته الخ) كذا في النهاية (قوله لمن بعده) أى للبطن الثانى مثلا (قوله في تقرير هذا) أى ان المدارق في الوقف على مجرد وجود الثمرة (قوله ونقل) أى السبكي (ما مر الخ) أى بقوله وقد سبق البلقيني الخ السبكي وغيره الخ (قوله عن القاضي) متعلق بنقل (قوله كما مر) أى بقوله ومن قطع به القاضي الخ (قوله في فتاويه) أى القاضي (قوله ولا) أى بان لم تورث ثمرته النخل (قوله كذلك) أى يملكها الميث (قوله وهذا الفرع) أى ان المعترف في الثمرة وجودها أو تأخيرها (قوله قد يكون الخ) خبر والزاع (قوله والذي اقتضاه الخ) من كلام السبكي (قوله ثم اشار) أى السبكي (قوله بين ما هنا) أى اعتبار وجود الثمرة في الوقف (قوله والبيع) أى وبين اعتبار التأخير فيه (قوله ما فرقت به) أى بقوله المار آنفاً ويفرق الخ (قوله وهو) أى الفرق المشار اليه (قوله وإن اعتبره الشرع إلا ان الثمرة الخ) الاخصر الواضح إنما اعتبره الشرع لان الثمرة به الخ (قوله وقوله) أى التأخير عطف على قوله به (قوله قال) أى السبكي (قوله مما نحن فيه) الظاهر أنه بيان لشيء فيه تقديم الحال على صاحبها المحرور وفيه خلاف للحناء (قوله في شيء) خبر ليس أى فليس التأخير معتبراً في صورة من صور الوقف (قوله هنا) أى في الوقف (قوله على مجرد تعلق الاستحقاق) أى بالا انفصال في مسألة الحمل والانقراض وعدمه في مسألة البطنين (قوله قال هذا كله) أى اعتبار وجود الثمرة على المعتمد تأخيرها على خلافه (قوله ولا الخ) أى إن كان الوقف على عمل كالوقف على المدارس في مقابلة التعلم أو لا على عمل لكن للواقف فيه شرط كان وقف على نحو اولاده وشرط تقسيطه الخ (قوله وشرط الواقف الخ) مفعول معه أو بصيغة المضى عطف على متعلق الجار أو جملة حالية على تقدير قد (قوله على المدة) أى مدة العمل أو مدة ازمنة الحياة (قوله فتنها) أى في الموقوف على عمل أو بشرط اعتبره الواقف فيه (قوله كالثمره) تمثيل للغلة (قوله منه) أى الغلة والتذكير باعتبار الربيع (قوله قسط ما) أى قسط مدة (قوله باشره الخ) يعنى باشر العمل فيها أو عاش فيها فقيه حذف وإيصال (قوله بعد موته) أى الموقوف عليه (قوله انتهى) أى كلام السبكي (قوله والذي يتجه الخ) أى بالنظر للمستحقين اه سم (قوله إن غير الموجود الخ) أى من الثمرة (قوله هنا) أى في مسألة البطنين مثلا اه سيد عمر (قوله بخلافه فيما مر) أى ان غير المؤبر يتبع المؤبر اه سم عبارة السيد عمر أى في مسألة التأخير لكن دعوى عدم عسر الافرادى هنا لا تخلو عن تأمل اه (قوله ولومات) إلى المتن في النهاية إلا قوله أو لعامله الى واقى (قوله فهو) أى الربيع (قوله ولمن بعده اجرة بقاته) أى حيث كان البطن الذى انتقل اليه الحمل يدخل ويوقف نصيبه كآدمته عن الروض وشرحه (قوله ان غير الموجود هنا) أى بالنظر للمستحقين (قوله بخلافه فيما مر) أى ان غير المؤبر يتبع المؤبر

تقرير هذا ونقل ما مر عنه عن القاضي أى في تعليقه كما مر وما الذى في فتاويه فهو ان الميث بعد خروج الثمرة يملكها ان كانت من غير النخل او منه وتا برت والافوجان أى واضهما انها كذلك اعنى السبكي وهذا الفرع ينبغي الاعتناء به فان البلوى تعم به والنزاع فيه قد يكون بين البطن الثانى ورثة البطن الاول مثلاً في وقف الترتيب وبين الحادث والموجود في وقف التشريك والذي اقتضاه نظرى موافقة الجمهور فى ان المعترف وجود الثمرة لا تأخيرها ثم اشار للفرق بين ما هنا والبيع بما يوافق ما فرقت به وهو ان التأخير وان اعتبره الشرع إلا ان الثمرة به نصير كعين اخرى أى فلا يتناولها نحو البيع الا بالنص عليها وقوله تتبع الثمرة الرقبة أى فيتناولها البيع قال فليس هذا مما نحن فيه في شيء أى لما قرنته ان المدارعنا على مجرد تعلق الاستحقاق قال هذا كله في موقوف لا على عمل ولا شرط الواقف فيه والا كالذى على المدارس او على نحو الاولاد

وشرط الواقف تقسيطه على المدة فتنها تقسط على الغلة كالثمره على المدة فيعطى منه ورثة من مات قسطاً ما باشره أو عاشه وان لم توجد الغلة الا بعد موته انتهى والذي يتجه ان غير الموجود هنا لا يتبع الموجود لانه لا يسر افراده بخلافه فيما مر فان اختلط ولم يتميز تأتى كما هو ظاهر هنا ما مر آخر الاصول والثمار من تصديق ذى اليدومات المستحق وقد حملت الموقوفة فالحمل له او قد زرع الارض فالربيع لذى البذر فان كان البذر له أى المستحق فهو لورثته ولمن بعده اجرة بقاته فى الارض غير

أو لعامله وجوزناه قال الغزى فان مات قبل أن يسئل اتجه أن الحاصل من الفلذة يوزع على (٣٧٧) المدد قال غيره أو بعد أن يسئل فالقياس

أنه بعد الاشتداد كبعد تأخير

النخل أو لمن أجره أن يزرعه

بطعام معلوم استحق حصه

الماضي من المدة على المستاجر

وأقوى جمع متأخرون في

نخل وقف مع أرضه ثم

حدث منها ودى بان تلك

الودى الخارجة من اصل

النخل جزء منها فلها حكمها

كاغصانها وسبقهم لنحو

ذلك السبكي فانه أقوى في

أرض وقف بها شجر موز

فزالت بعد أن نبت من

اصولها فراخ ثم كذلك في

الثانية وهكذا بان الوقف

يذهب على كل ما نبت من

تلك الفراخ المتكررة من

غير احتياج الى انشائه وإنما

احتيج له في بدل عبدة قبل

لفوات الموقوف بالكلية

(وصوف) وشعر ووبر

وريش وبيض (ولبن وكذا

الولد) الحادث بعد

الوقف من مأ كول وغيره

كولدامة من نكاح اوزنا

(في الاصح) كالثمرة وفارق

ولد الموصى بمنافعها بان

التعلق هنا أقوى للملكة

الاكساب النادرة به

وخروج الاصل عن

استحقاق الآدمي ولا

كذلك ثم فهما اما إذا

كان حمالين الوقف فهو

وقف والحق به نحو الصوف

وولد الامة من شبهة حر فعلى

أبيه قيمته ويملكها الموقوف

عليه (والثاني يكون وقفا)

غير الوارث اما هو فتسقط الاجرة عنه اه عس (قوله أو لعامله) وقوله الآتى أو أجره عطف على له عبارة
عش قوله فان كان البذر له الخ اى وإن كان لغيره فالزرع له وعليه الاجرة فان كان الناظر قبضها ودفعها
للموقوف عليه لاستحقاقه اياها رجوع على تركته بقسط ما بقى من المدة اه (قوله وجوزناه) اى كون
البذر من العامل المسمى بالخارجة قد تقدم في المساقاة بعض طرق تجوز به (قوله قال الغزى الخ) جواب ان
كان البذر لعامله الخ (قوله فان مات) اى المستحق (قوله بعد الاشتداد الخ) كان مراده انه يستحق تمام
الحصة بدون توزيع على المدد فليحررو قديفهم من كلامه انه قبل الاشتداد كقبل ان يسئل فليحررها اى
سم عبارة السيد عمر سكنت عن حاله قبل الاشتداد وقياس ما تقدم في الثمرة انه كذلك فليحررها
كبعد الاشتداد (قوله أو لمن أجره) اى شخص أجر المستحق ذلك الشخص الارض فالصلة جارية على غير
من هى له والمفعول الثانى لآجر مخذوف (قوله ان يزرعه) اى لأن يزرع ذلك الشخص الارض فضمير
النصب للارض والتذكير بنا ويل الموقوف (قوله بطعام الخ) متعلق باجر وظاهر ان الطعام مثال لا قيد
(قوله كاغصانها) يؤخذ منه انه يجوز قطعها حيث اعيد او شرطه الواف ومثله فيها يظهر لو اضرت باصلها
وحيث قلعت فهى ملك الموقوف عليه كالغصن حيث جاز قطعه اه سيد عمر وقوله فهى ملك الموقوف
عليه اى وإن لم يكن الانتفاع بهامع بقاء عنبها ولم يمكن شراء شقة بقيمتها كما مروا بقى (قوله وشعر) الى
قوله وفارق في النهاية وكذا في المعنى لا لقوله وبيض وقوله من مأ كول وغيره (قوله الحادث الخ) سيد
محرزه (قوله من نكاح اوزنا) سيد محرزه (قوله وفارق) اى ولد الموقوفة (قوله أقوى الخ) نظاره
ثم ايد النظر باعتبار الشهاب الرملى حد الموقوف عليه دون الموصى له بالمنفعة (قوله وخروج الخ) عطف
على ملكه (قوله فيها) اى الملك والخروج (قوله اما إذا كان) الى قول المتن والثاني في المعنى ولما قول
المتن والمذهب في النهاية لا لقوله والحق الى ولد الامة وقوله لسكرته القياس وقوله قال الى وسياق (قوله فهو
وقف) وعليه فلو استشهت حال الوقف احتمال بطلان الوقف قياسا على ما لو قال بعثها لآجلها اه عش
(قوله والحق به) اى بالحل المقارن للوقف (قوله نحو الصوف الخ) قدم عند قول الشارح ولا تشملها
الخ ما يفعل بهذا (قوله وولد الامة الخ) عبارة المعنى تنبيه محل ملكه لولد الامة إذا كان من نكاح اوزنا
فان كان من وطء شبهة فهو حر وعلى الوطء قيمته وتكون ملكا للموقوف عليه ان جعلنا الولد ملكا له والا
فيشترى بها عبدا ويوقف كما قاله وظاهره انه لا فرق بين ان يكون الولد ذكر او انثى وهو كذلك اه وقوله
ان جعلنا الولد الخ اى بان حدث بعد الوقف وقوله ولا الخ اى بان قارن الوقف كما يفيد كلامه بعد (قوله
ومحله) اى الخلاف (قوله فولد موقوف) اى من غير انشاء وقف اه عش (قوله هذا) اى قول المصنف
وكذا الولد في الاصح (قوله هذا) الى قوله كآجر جهاه في المعنى (قوله فالموقوفة على ركوب انسان الخ) لو
احتاج الى ركوبها في سفر هل يجوز له اخذها والسفر بها وإن فوت على الواقف فوائدها كالدرام لافيه نظر
وظاهر اطلاقهم استحقاقه للركوب الاول حيث لم يقيدوه ببلد الواقف اه عش (قوله فولدها) عبارة المعنى
وشرح الروض والنهاية فقوا اندها زاد الاول ولان الحيوان الموقوف للانزاء لا يستعمل في غير الانزاء نعم
لوجز عن الانزاء جاز استعمال الواقف له في غيره كما قاله الاذرى اه (قوله للواقف) ومثناها عليه ايضا لان لم

(قوله انه بعد الاشتداد الخ) كان مراده انه يستحق تمام الحصة بدون توزيع على المدد فليحررو قديفهم
من كلامه انه قبل الاشتداد كقبل ان يسئل فليحررها (قوله أو لمن أجره) عطف على لعامله ش (قوله بان
التعلق هنا أقوى الخ) قد يعارض ويقال بل التعلق هناك أقوى بدليل انه يستقل بالاجارة والاعارة مطلقا
بخلاف الموقوف عليه إنما يستقل إذا كان له النظر وبدليل ان المنفعة تورث بخلاف الموقوف عليه ولذا
اعتمد شيخنا الشهاب الرملى حد الموقوف عليه دون الموصى له بالمنفعة وفرق بان تعلق الموصى له أقوى واحتج
عليه بما ذكر فليتامل (قوله نحو الصوف الخ) انظر ما يفعل بهذه الامور (قوله فوائدها للواقف الخ)

تبعا لامة كولد الاضحية ومحله في غير المحبس في سبيل الله اما هو فولده وقف كاصله هذا إن أطلق أو شرط ذلك للموقوف عليه فالوقوفة
على ركوب انسان فوائدها للواقف كآجر جهاه وان نوزع اياه (ولو ماتت البهيمة) الموقوفة (اختص بجلدها لانه أولى من غيره هذا ان لم يندبغ

يجعل منها المستحق لا الركوب فكانها باقية على ملكه اه ع ش (قوله ولا) أى وان اندبغ ولو بنفسه
 كاجته شيخنا عاد الخ مغنى ونهاية (قوله ولو اشرفت الخ) عبارة المغنى وان قطع بموت البهيمة الموقوفة المأكولة
 جاز ذبحها للضرورة وهل يفعل الحاكم بلحما ما يراه مصلحة او يباع ويشترى بشئ من جنسها وتوقف
 وجهان رجع الاول ابن المقرئ والثاني صاحب الانوار وهو كاقال شيخنا اولى بالترجيح فان لم يقطع بموتها
 لم يجوز ذبحها وان خرجت عن الانتفاع كالايجوز اعتناق العبد الموقوف وقضية كلام الروضة انه لا يجوز
 بيعها حية وهو كذلك كما صرح به الحاملي والجرجاني وان قال الماوردي بالجواز اه وكذا في النهاية إلا
 انه عكس في حكاية الترجيح فقال قال الشيخ والاول اولى بالترجيح اه ورده الرشيدى بمأنه الذى فى
 كلام الشيخ ان الاول بالترجيح لانما هو الثاني كافى شرحه للروض وجزم به فى شرح البهجة اه وفى سم
 بعد ان ذكر عن شرح الروض مثل ما مر عن المغنى مانصه وفى شرح مر ويجمع بينهما أى كلام الحاملي
 والجرجاني وكلام الماوردي يحمل كل منهما على ما إذا اقتضت المصلحة فان تعذر جميع ذلك صرف للموقوف
 عليه فيما يظهر اه (فرع) لو رأى المصلحة فى بيعها حية فباعها ثم تبين ان المصلحة فى خلافه فالتجته عدم
 ضمان النقص بالذبح بل يباع اللحم ويشترى بشئ منها او شقص منه مر اه وقوله ويجمع بينهما الخ
 اعتمده ع ش وقوله حية فباعها لعل صوابه مذبوحه فذبحها (قوله فان تعذر) أى شراء الشقص (صرف)
 أى العن (قوله نظير ما يأتى) أى فى قيمة العبد الموقوف (قوله من غير الموقوف عليه) كانه احترام عن الموقوف
 عليه فلا يجب بوطئه مهر إذ لو وجب لوجب له والانسان لا يستحق على نفسه شيئا فليراجع سم على حج اه
 ع ش عبارة المغنى وإذا وطئها الموقوف عليه لا يلزمه المهر ولا قيمة ولدها الحادث بتلفه أو بانقضاء حرا
 لان المهر له ولد الموقوفة الحادث له اه قول المتن (شبهة) اما إذا تزنى بها مطاوعة وهى بميزة فلا مهر لها اه
 مغنى قول المتن (ان صححناه) هذا القيد متعين لاجل حصول المقابلة بين مسئلة النكاح ومسئلة وطء
 الشبهة فقول من قال لا مذهب له ليس فى محله اه سيد عمر وقوله فقول من قال الخ اقول من صرح به المغنى
 وان قول الشارح كانهية وكذا ان لم نصححه الخ كالصريح فيه واما قوله هذا القيد متعين الخ فانما ثبت
 له فائدة لا مفهوما فلا يتم به الرد عليهم (قوله ويزوجها) إلى قوله على ما رجحاه فى المغنى إلا قوله خرج إلى
 يحرم وقوله على ما حكى إلى وعلى الموقوف عليه (قوله باذن الموقوف عليه) ولا يلزمه الاذن فى تزويجها
 وان طلبته منه لان الحق له اه مغنى (قوله لانه الخ) أى لا يزوجه القاضى للموقوف عليه ولا للواقف
 اه شرح منبهج عبارة المغنى ولا يحل له أى للموقوف عليه نكاحها ولا للواقف ايضا اه (قوله لو وقفت
 عليه زوجه) ومثله عكسه اه ع ش (قوله انفسخ نكاحه) ان قبل الوقف على القول باشتراط القبول
 اه مغنى زاد شرح الروض واقره سم وع ش ولا فلا حاجة اليه وعليه لو رد بعد ذلك اتجه الحكم بطلان
 الفسخ ويحتمل خلافه ذكره الاسنوى اه وقوله وعليه لو رد بعد ذلك لعل المراد على القول بعدم اشتراط

عبارة الروض ولو وقف دابة للركوب فقوائدها للواقف اه (قوله ولو اشرفت ما كولة على الموت ذبحت
 واشترى بشئ من جنسها الخ) عبارة الروض وان قطع بموت الموقوفة ذبحت وفعل الواقف بلحما ما رآه
 مصلحة انتهى وبين فى شرحه ان الترجيح من زيادته وان الاول بالترجيح ما ذكره الشارح ثم قال فان لم
 يقطع بموتها لم يجوز ذبحها وان خرجت عن الانتفاع كالايجوز اعتناق العبد الموقوف وقضية كلامه كاصله
 انه لا يجوز بيعها حية وهو ما صححه الحاملي والجرجاني لكن جزم الماوردي وغيره بالجواز والمعتمد الاول
 انتهى وفى شرح مر ويجمع بينهما يحمل كل منهما على ما إذا اقتضت المصلحة فان تعذر جميع ذلك صرف
 للموقوف عليه فيما يظهر انتهى (فرع) لو رأى المصلحة فى بيعها حية فباعها ثم تبين ان المصلحة
 فى خلافه فالتجته عدم ضمان النقص بالذبح بل يباع اللحم ويشترى بشئ منها او شقص منه مر (قوله من
 غير الموقوف عليه) كانه احترام عن الموقوف عليه فلا يجب بوطئه مهر إذ لو وجب لوجب له والانسان لا
 يستحق على نفسه شيئا فليراجع (قوله ومن ثم لو وقفت عليه زوجه انفسخ نكاحه) قال فى شرح الروض ان

ولا عاد وقفا وعبر
 بالاختصاص لان الجنس
 لا يملك ولو اشرفت ما كولة
 على الموت ذبحت واشترى
 ثمنها من جنسها فان تعذر
 صرف للموقوف عليه فيما
 يظهر نظير ما يأتى (وله مهر
 الجارية) الموقوفة عليه
 البكر أو الثيب (إذا
 وطئت) من غير الموقوف
 عليه (بشبهة) منها كان
 أكرهت أو طاعته وهى
 نحو صغيرة أو معتقدة الحل
 وعزرت (أو نكاح) لانه
 لانه من جملة الفوائد
 هذا (ان صححناه) أى
 نكاحها وكذا ان لم
 نصححه لانه وطء شبهة هذا
 أيضا (وهو الاصح) لانه
 عقد على المنفعة فلم يمنع
 الوقف كالاجارة ويزوجها
 القاضى باذن الموقوف
 عليه لانه ولا من الواقف
 ومن ثم لو وقفت عليه
 زوجته انفسخ نكاحه
 وخرج بالمهر ارش البكارة

فهو كارش طرفها (تبيه) يحرم وطؤها على الواقف ويحد به على ماحكى عن (٢٧٩) الاصحاب وتخريجهما كغيرهما

له على أقوال الملك المقتضى لعدم حده لأنه مالك على قول أشار في البحر إلى شذوذه لكنه القياس وعلى الموقوف عليه ويحد به على ما رجحاه فلا كوطء الموصى له بالمنفعة واعترضا بتصريح الاصحاب بخلافه للشبهة وبأنه الموافق لما رجحاه في الوصية في وطء الموصى له بالمنفعة وسيأتي الفرق بينهما (والمذهب أنه) أي الموقوف عليه (لا يملك قيمة العبد) وذكره للتشيل (الموقوف إذا اتلف) من واقفه أو اجنبي وكذا موقوف عليه تعدى كان استعماله في غير ما وقف له أو تلف تحت يداضامته له أما إذا لم يتعد باتلاف ما وقف عليه فلا يضمن كما لو وقع منه من غير تقصير بوجه كوز مسبل على حوض فانكسر (بل يشتري) من جهة الحاكم وقال الأذري بل الناظر الخاص ويردوان جرى عليه صاحب الأنوار بأن الوقف ملك لله تعالى والمختص بالتكلم على جهاته تعالى العامة هو الحاكم دون غيره (بها عبد مثله) سنا وجنسا وغيرهما (ليكون وقفا مكانه) مراعاة لغرض الواقف

القبول لورد الزوج الوقف بعد قبوله (قوله فهو كارش طرفها) أي يفعل به ما يفعل في بدل العبد إذا تلف أه عش (قوله ويحد به) اعتمده مر هنا وفي الموقوف عليه الاتي اه سم وكذا اعتمده المغنى عبارته ويلزمه أي الموقوف عليه الحديث لاشبهة كالموقوف ولا اثر للملكة المنفعة وهذا هو المعتمد كما جرى عليه ابن المقرئ في روضه وسيأتي في باب الوصية إن شاء الله تعالى أن الموصى له بمنفعة أمة إذا وطئها لأحد عليه اه (قوله على ماحكى الخ) عبارة النهاية كما حكى الخ ومن خرج وجوب الحد على أقوال الخ فقد شذاه (قوله له) أي الحد (قوله أشار الخ) خبر وتخريجهما الخ (قوله إلى شذوذه) أي التخريج (قوله لكنه) أي ذلك التخريج (قوله وعلى الموقوف عليه) عطف على قوله على الواقف (قوله على ما رجحاه) عبارة النهاية كما رجحاه هنا وهو المعتمد اه (قوله بخلافه) أي بعدم حد الموقوف عليه و (قوله للشبهة) أي شبهة ملكة المنفعة (قوله وبأنه الخ) أي خلاف ما رجحاه هنا (قوله لما رجحاه الخ) أي من عدم حد الموصى له بالمنفعة (قوله وسيأتي) أي في الوصية اه نهاية (قوله الفرق بينهما) وهو أن ملك الموصى له أتم من ملك الموقوف عليه بدليل أن له الإجارة والإعارة من غير إذن مالك الرقبة وتورث عنه المنافع بخلاف الموقوف عليه لا بد من إذن الناظر ولا تورث عنه المنافع رمى انتهى شيخنا الزيادي اه عش (قوله أي الموقوف عليه) إلى قوله والناظر في المغنى لإقوله جرى عليه صاحب الأنوار وقوله والمختص إلى المتن وإلى قوله فلو تعدى شراء شقص في النهاية إلا ما ذكر (قوله وكذا موقوف عليه تعدى الخ) قضية هذا الصنيع أن الواقف والاجنبي ضامنان مطلقا وظاهر أنه لا ضمان عليهما إذا اتلفاه بغير تعد كان استعماله فيما وقف له باجارة مثلا فلو أسقط لفظ كذا لرجع القيد للجميع فليأمل اه رشيدى أي كما فعله المغنى بإقامة أم مقامه (قوله أو تلف) عطف على اتلف (قوله ضامنة له) أي لرقبته اه معنى (قوله كالموقوف منه الخ) عبارة المغنى ومن ذلك كافي زيادة الروضة الكيزان المسئلة على أحواض الماء وكذا الكتب الموقوفة على طلبة العلم مثلا فلا ضمان على من تلف في يده شيء منها بل لا تعد فإن تعدى ضمن ومن التعدى استعماله في غير ما وقف له اه (قوله كوز مسبل على حوض) أي مثلا (قوله من جهة الحاكم) معتمد اه عش (قوله ملك لله تعالى) أي على الراجح قول المتن (بها) أي القيمة (قوله لغرض الواقف) من استمرار الثواب اه معنى (قوله وبقية البطون) عطف على غرض عبارة المغنى وتعلق بقية الخ (قوله لا بد من إنشاء وقفه الخ) اما ما اشتراه الناظر من ماله أو من ريع الوقف أو يعمره منها أو من إحداها لجهة الوقف فالمشئى لوقفه هو الناظر كما أفتى به الوالد رحمه الله والفرق بينهما وبين الموقوف واضح وما ذكره في شرح المنهج إنما هو في بدل الموقوف وهو المعتمد فيه لا ما ذكره صاحب الأنوار واما ما بينه من ماله أو من ريع الوقف في الجدران الموقوفة فانه يصير وقفا بالبناء لجهة الوقف والفرق بينه وبين بدل الرقيق الموقوف أن الرقيق قد فاق بالكلية والارض الموقوفة باقية والطوب والحجر المبني بهما كالوصف التابع لها شرح مر اه سم وقوله مر والفرق بينه الخ في المغنى مثله وبأى في الشرح في آخر الفصل الآتى ما يوافقه قال عش قوله لم راو يعمره منهما الخ أي مستقلا كبناء بيت للمسجد لما يأتي من أن ما بينه في الجدران بما ذكره يصير وقفا بنفس البناء وقوله مر فالمشئى لوقفه الخ أي ولا يصير وقفا بنفس الشراء أو العماره فان عمر من ماله ولم ينشئ لذلك فهو باق على ملكه ويصدق في عدم الانشاء أو اشتراؤه من ريعه فهو ملك للمسجد مثلا يبيعه إذا اقتضته المصلحة وبقى ماله

قبل على القول باشتراط قبوله وإلا فلا حاجة إليه وعليه لو رد بعد ذلك اتجه الحكم بطلان الفسخ ويحتمل خلافة ذكره الأسنوى انتهى (قوله فهو كارش طرفها) اعتمده مر وسيأتي حكم الارش في الشرح قريبا (قوله ويحد) اعتمده مر هنا وفي الموقوف عليه الآتى قريبا (قوله من جهة الحاكم) اعتمده مر قال في شرحه اما ما اشتراه الناظر من ماله أو من ريع الوقف أو عمره منهما أو من أحدهما لجهة الوقف فالمشئى لوقفه هو الناظر كما أفتى به شيخنا الشهاب الرملى والفرق بينهما وبين بدل الموقوف واضح وما ذكره في شرح المنهج إنما هو في بدل الموقوف وهو المعتمد فيه لا ما ذكره صاحب الأنوار واما ما بينه من ماله أو من

وبقية البطون ثم بعد شرائه لا بد من إنشاء وقفه من جهة

مشتريه الحاكم او الناظر
فيتعين احد الفاظ الوقف
وقال اماضي يقول اقته
مفاهمه ونظر غيره فيه وفارق
هذا صيرورة القيمة هنا في
ذمة الجاني كما مر بانه يصح
رهنها دون وقفها وعدم
اشتراط جعل بدل الاضحية
أضحية اذا اشترى بعين
القيمة او في الذمة ونوى بان
القيمة هناك ملك الفقراء
والمشتري نائب عنهم فوقع
الشراء لهم بالعين او مع الية
واما القيمة هنا فليست
ملك احد فاحتيج لانشاء
وقف ما يشترى بها حتى
ينقل الى الله تعالى وافهم
قوله عبد انه لا يجوز ان
يشترى امة بقيمة عبد
كعكسه بل لا يجوز شراء
صغير بقيمة كبير وعكسه
لاختلاف الغرض وما فضل
من القيمة يشترى به شقص
كالارش بخلاف نظيره
الآتي في الوصية لتعذر
الرقبة المصرح بها فيها فان
لم يمكن شراء شقص بالتفاضل
صرف للموقوف عليه فيما
يظهر بل لنا وجه بصرف
جميع ما اوجبه الجناية
اليه ولو اوجبت قود استوفاه
الحاكم كما قالوا وان نوزعا
فيه (فان تعذر) شراء عبد
بها (فبعض عبد) يشترى
بها لانه اقرب لمقصوده
ولما اختلفوا في نظيره من
الاضحية لان الشقص من

دخل في جهته شيء من مال الوقف وأراد العماره به هل لذلك ويسط عن ذمته أولا بدنه من اذن الحاكم حتى
لو فعل ذلك من غير اذنه كان متبرعا به فيه فافروا الاقرب الثاني وعلمه ما لم يخف من الرفع اليه غرامة شيء فان
خاف ذلك جاز له الصرف بشرط الا شاهدان لم يشهد لم يبر الان فقد الشهود نادروا قوله من رضى الجدران الموقوفة
خرج به ما ينشئ من البناء في الارض الموقوفة فلا يصير وقفها بنفس البناء كما يشكله كلامه المتقدم وإن اقتضى
التوجيه الاتي صيرورته كذلك اه كلام ع ش قال الرشيدى وقد يمنع هذا الاقتضاء بانه لا يلزم من استتباع
الارض لهذا الشيء اليسير استتباعها لاهم خطاير اذ اليسير عهد فيه المتبعة كثير افتامل اه اقول وقول
ع ش فان لم يشهد لم يبر اى في ظاهر الشرع دون باطنه اخذنا من نظائره (قوله الحاكم او الناظر) اى
على ما تقدم انفا اه سم اى من الخلاف وترجيح الاول (قوله) وقال القاضي الخ عبارة النهائية وقول
القاضي الخ محل نظاره (قوله صيرورة القيمة) اى قيمة المردون (قوله) وعدم الخ عطف على صيرورة الخ
وكان الاولى اى يقول وصيرورة بدل الاضحية الخ (قوله) اذا اشترى اى بدل الاضحية (قوله ونوى) اى
البديلة وهو راجع للعطوف فقط (قوله) بأن القيمة هناك ملك الفقراء اى لان الاضحية تملك اه سم (قوله)
واما القيمة هنا فليس ملك احد اى لان الوقف لا يملك اه سم (قوله) وافهم قوله عبد انه لا يجوز الخ لولم
يمكن ان يشترى بقيمة العبد الامه او العكس او بقيمة الكبير الاصغير او العكس فيجتمل الجواز سم على
حج وبقى ما لو امكن شراء شقص وشراء صغير هل يقدم الاول او الثاني فيه نظروا الاقرب الاول لانه يتنفع
به حالا ولو قيل بالثاني لم يكن بعيدا لانه اقرب الى غرض الوانف من وقف رقبة كاملة اه ع ش وباقى عن
سم آتيا ما يوافق الثاني (قوله) وما نضل من القيمة يشترى الخ قد يناضل بينهما ما يصل عبد آخر كاملا
ولعل الاختصار على الشقص باعتبار الغالب اه سم (قوله) بخلاف نظيره الاتي الخ عبارة شرح المنهج
ولا يرد عليه ما لو اوصى ان يشترى بشيء ثلاث رقاب فوجدنا به رقبتيين وفضل ما لا يمكن شراء رقبة به فان
الاصح صرفه لوارث لتعذر الرقبة المصرح بها ثم بخلاف ما هنا اه (قوله) صرف للموقوف عليه) ظاهره
ولم امكن ان يشترى به امة او شقصها اه سم اى وهو بعيد عن غرض الواقف (قوله) استوفاه الحاكم
الخ وينبغي جواز العفو عن القود بمال ان رآه مصلحة ويشترى به بدله وينشئ وقفه نظيره ما تقدم في
بدل المجنى عليه اه ع ش اقول بل هو داخل فيما تقدم (قوله) ولما اختلفوا الخ عبارة النهائية كتنظيره من
الاضحية على الراجح الاتي في بابها ووجه الخلاف فيها ان الشقص من حيث هو الخ (قوله) صرفت
للموقوف عليه) خلافا للمعنى عبارته فان تعذر الشقص ففيه ثلاثة اوجه احدهما يبيى البدل الى ان يتمكن
من شراء شقص ثانيها يكون ملكا للموقوف عليه ثالثها يكون لا قرب الناس الى الواقف وهذا اقر بها اه

ربع الوقف في الجدران الموقوفة فانه يصير وقفها بالبناء لجهة الوقف والفرق بينهما وبين بدل الرقيق الموقوف
ان الرقيق قد فاق بالكلية والارض الموقوفة باقية والطوب والحجر المبني بهما كالوصف التابع لها انتهى
(قوله الحاكم او الناظر) اى على ما تقدم انفا (قوله) بان القيمة هناك ملك الفقراء اى لان الاضحية تملك
(قوله) واما القيمة هنا فليست ملك احد اى لئلا يوقف الملك (قوله) وافهم قوله عبد انه لا يجوز ان يشترى
امة بقيمة عبد الخ لولم يمكن ان يشترى بقيمة العبد الامه او العكس او بقيمة الكبير الاصغير او العكس
فيجتمل الجواز (قوله) وما فضل من القيمة يشترى به شقص) قد يفضل منها ما يحصل عبد آخر كاملا ولعل
الاقتصار على الشقص باعتبار الغالب (قوله) فان لم يمكن شراء شقص الخ) عبارة العباب فان تعذر الشقص
فيل البدل ملك للموقوف عليه ام لا قرب لاواقف ام يبقى بحاله تبعا لصله وجوه ولعل المراد بقاؤه الى وجود
الشقص انتهى وقال الشارح في شرح الارشاد في الوجه الاخير ولعله الاقرب انتهى وعليه قد يشكك على
ما استظهره في مسئلة اشرف الما كولة على الموت السابقة الا ان يسوى بينهما وقد يقال ينبغي ان محل البقاء
ان رجى وجود شقص فان كان مؤسسا منه عادة فهو للموقوف عليه (صرف للموقوف عليه) ظاهره وان
امكن ان يشترى به امة او شقصها (لانه اقرب لمقصوده) كتنظيره من الاضحية على الراجح الاتي في بابها

أوجبت مالا فهي في بيت المال وفي فتاوى القاضى لو اشترى الموقوف عليه حجر رحالقه الموقوف كان ما اشتراه ملكه ولا ضمان عليه في استعماله الأول حتى رق كالا يضمن المستأجر والمستعير ما تلف بالاستعمال ولو اشتراه من غلة الوقف فهو ملكه أيضا إلا أن يكون الواقف اشترط أن يبدأ من غلته بعمارته فيكون وقفا كالأصل قال القمولى ولعله منه تفريع على أن نفقة العبد لا تجب في كسبه إذا لم يشرطها الواقف فيه قيل وفيه نظر كقول القاضى إلا أن يكون الخ لأن شراء غيره ليس عمارة نعم أن شرط الواقف ابداله أذارق اتجه ما قاله وكقوله ليكون وقفا بل لا بد من إنشاء وقفه ومن ثم اتفق الغزالي بأن الحاكم إذا اشترى للمسجد من غلة وقفه عقارا كان طلقا إلا إذا رأى وقفه عليه انتهى ومراده بالطلق أنه ملك للمسجد (ولو جفت الشجرة) الموقوفة أو قلعها نحو ربح أوزمنت الدابة (لم ينقطع الوقف على المذهب) وإن امتنع وقفها ابتداء لقوة الدوام (بل ينتفع بها جذعا) باجارة

وفي سم عن شرح الارشاد للشارح مثله وعن العباب ترجيح الوجه الاول (قوله ولو جنى الموقوف الخ) ولومات الموقوف الجاني لم يسقط الفداء نهاية اى عن السيد ولا عن بيت المال ع ش (قوله فهي في بيت المال) عبارة المغنى ولو جنى الموقوف جناية توجب قصاصا اقتض منه وفات الوقف كالمومات او وجب بجنايته مال او قصاص وعنى على مال فداء الواقف باقل الامرين من قيمته والارش وان مات العبد بعد الجناية ولا يتعلق المال برقبته لتعذريه وله ان تكررت الجناية منه حكم ام الولد اى في عدم تكرار الفداء ومشاركة الجنى عليه الثانى ومن بعده للأول في القيمة ان لم تنف بأرش الجنائيات وان مات الواقف ثم جنى العبد ادى من كسبه في احدى وجهين يظهر ترجيحه والوجه الاخر من بيت المال كالحرام المعسر ولا يفدى من تركه الواقف لانها انتقلت إلى الورث اه وفي النهاية نحوها إلا انها رجحت الوجه الاخر وفاقا للشارح قال ع ش وقول حج ولو جنى الموقوف جناية او جبت مالا فهي في بيت المال مفروض فيما إذا تعذر فداؤه من جهة الواقف ماونه او فقره على ما يفيد قول الشارح مرفان مات الواقف اه وعبارة سم قوله فهي في بيت المال قال في الروض لا في تركه الواقف انتهى واقى يكونها في بيت المال شيخنا الشهاب الرملى ومحل كونها في بيت المال بعد موت الواقف بان مات ثم جنى فان كان حيا فداءه باقل الامرين كافى الروض اه (قوله ولعله) اى قول القاضى ولو اشتراه من غلة الوقف فهو ملكه ايضا إلا ان يكون الخ (قوله على ان نفقة العبد لا تجب الخ) اى وهو مرجوح (قوله وفيه) اى قول القمولى (قوله لان شراء غيره) اى غير الحجر الموقوف (قوله ليس عمارة) ولو فرض وسلم انه عمارة فتقديم العمارة لا يتوقف على شرط الواقف اه سيد عمر (قوله وكقوله) عطف على قوله ش اه سم (قوله ليكون وقفا) الموافق لما سبق عن من العاقضى فيكون الخ بالفداء (قوله إلا إذا رأى وقفه الخ) اى ووقفه عليه بالفعل (قوله ومراده بالطلاق الخ) ومعنى الطلق الوضعى عدم التقيد وإطلاقه على الملك لعلاقة ان مالكة يتصرف فيه كيف يشاء من غير تقيد بوجه بخلاف الواقف اه ع ش (قوله الموقوفة) اى قوله وكذا الدابة في النهاية وكذا في المغنى إلا قوله اوزمنت الدابة (قوله الموقوفة) وقع السؤال في الدرس عما يوجد من الاشجار في المساجد ولم يعرف هل هو وقف او لا فماذا يفعل فيه إذا جف والظاهر من غرسه في المسجد أنه موقوف فيحتمل جواز بيعه وصرف ثمنه على مصالح المسلمين ان لم يمكن الانتفاع به جافا ويحتمل وجوب صرف ثمنه لمصالح المسجد خاصة ولعل هذا الثانى هو الاقرب اه ع ش وسيأتى في آخر الباب ما يتعلق بذلك وظاهر ان مثل ما وجد في المساجد ما وجد في نحو المدارس (قوله نحو ربيع) كالسبل ونحو ذلك ولم يمكن إعادتها إلى مغرسها قبل جفافها اه مغنى (قوله اوزمنت) من باب تعب يقال ز من ز من اوزمته وهو مرض يدوم زمانا طويلا اه ع ش (قوله وان امتنع الخ) لعله فيما إذا تعذر الانتفاع بها إلا باستهلاكها اعنى الشجرة واما الدابة الزمنة فحكمها واضح سيد عمر وع ش (باجارة وغيرها) اقامة للوقف في عينها ولا يتابع ولا توهب للخير السابق اول الباب اه مغنى (قوله فان تعذر الانتفاع بها إلا باستهلاكها الخ) لو أمكن والحالة هذه بيعها وان يشتري بثلثها واحدة من جنسها أو شقة قصا اتجه وجوب ذلك لا يقال الفرص تعذر الانتفاع فلا يصح بيعها لانها منتفع بها باستهلاكها فصيح بيعها وكذا يقال في مسألة الدابة سم على حج اه ع ش (قوله انقطع الخ) عبارة النهاية والمغنى فان لم يمكن الانتفاع بها إلا باستهلاكها

شرح مرفقول شرح الروض بخلاف الاضحية حيث لا يشتري بقيمتها شقة اى على وجهه مرف (فهي في بيت المال) قال في الروض لا في تركه الواقف انتهى واقى يكونها في بيت المال شيخنا الشهاب الرملى ومحل كونها في بيت المال بعد موت الواقف بان مات ثم جنى فان كان حيا فداءه باقل الامرين كافى الروض وعبارته متى وجب مال أو عنى عليه فداء الواقف باقل الامرين وله ان تكررت الجناية حكم ام الولد فان مات الواقف ثم جنى فن كسب العبد او بيت المال وجهان لا من تركه الواقف (قوله وكقوله) اى القاضى عطف على كقول ش (قوله ليكون وقفا) لعل قوله وقفا حكاية لمعنى الاصل (قوله وان امتنع الخ) يتأمل (قوله فان تعذر الانتفاع بها إلا باستهلاكها الخ) لو أمكن والحالة هذه بيعها وأن يشتري بثلثها واحدة من

أى ويملكها الموقوف عليه حينئذ على (٢٨٢) المعتمد وكذا الدابة الزمنة بحيث صار لا ينتفع بها هذا إن اكلت إذ يصح بيعها للحمها بخلاف

غيرها (وقيل تباع) لتعذر الانتفاع كما شرط الواقف (والثمن) الذى يمت به على هذا الوجه (كقيمة العبد) فيأتى فيه ما مر وافتيق في ثمرة ووقت للثمرة على صوامر رمضان فحشى تلفها قبله بأن الناظر يبيعها ثم فيه يشترى بثمنها مثلها فإن كان إفراضها أصلا لم يبعد تعيينه (والأصح جواز بيع حصر المسجد إذا بليت وجذوعه إذا انكسرت) أو اشرفت على الانكسار (ولم تصح إلا للاحراق) لتلاصيح فتحصيل يسير من ثمنها يعود على الوقف أولى من ضياعها واستثنت من بيع الوقف لأنها مارت كالمعدومة ويصرف ثمنها لمصالح المسجد إن لم يمكن شراء حصر أوجز به وإطال جمع في الانتصار للقبال أنها تبقى نقلا ومعنى والخلاف في الموقوفة ولو بان اشتراها الناظر ووقفها بخلاف الملوكة للمسجد بنحو شراءها فاتباع جز ما وخرج بقوله ولم تصلح الخ ما إذا أمكن أن يتخذ منه نحو الواح فلا تباع قطعا بل يجتهد الحاكم ويستعمله فيها هو أقرب المقصود الواقف قال السبكي حتى لو أمكن استعماله بأدراجه في آلات العمارة امتنع ببيع

بأحراق ونحوه صارت ملكا للموقوف عليه كما صححه ابن الرفعة والقمولى وجرى عليه ابن المقرئ في روضه لكنها لا تباع ولا توهب بل ينتفع بعينها كام الولد ولحم الأضحية لكن اقتصر المصنف على ما ذكره كالخاوى الصغير يقتضى أنها لا تصير ملكا بحال واعتمده الشيخ رحمه الله وقال أنه الموافق للدليل وكلام الجمهور ولا يلزم عليه أى الأول تناف بسبب القول بعدم بطلان الوقف مع كونه ملكا لأن معنى عوده ملكا أنه ينتفع به ولو باستهلاك عينه كالأحراق ومعنى عدم بطلان الوقف أنه مادام باقيا لا يفعل به ما يفعل بسائر الأملاك من بيع ونحوه كما مره قال عرش قوله لم لكنها لا تباع أى مع صيرورتها ملكا للموقوف عليه والحاصل من هذه المسئلة أنه حيث تعذر الانتفاع بها من الجهة التى وقفت عليها صارت ملكا للموقوف عليه بمعنى أنه ينتفع بها كانتفاع الملاك بغير البيع والهبة وإن لم يتعذر الانتفاع بها من الجهة التى قصدت بالوقف لا ينتفع بها الموقوف عليه لنفسه بل ينتفع بها من الجهة المذكورة وإن لم يكن على الوجه الأكمل (قوله أى ويملكها الموقوف عليه الخ) قال فى شرح الروض لكنها لا تباع ولا توهب بل ينتفع بعينها كام الولد ولحم الأضحية أه مر أه سم (قوله وكذا الدابة الخ) هلاجاز بيعها والشراء بثمنها من جنسها شقص كما إذا بحت المشرقة على الهلاك وفعل بثمنها ذلك كما تقدم وينبغى وجوب ذلك إذا أمكن أه سم (قوله إذ يصح بيعها للحمها) قديدل على جواز بيعها بقياس المنع فى الشجر المنقول عن شرح الروض المنع هنا أه سم (قوله وأفتيت فى ثمره ووقت) أى أصلها وهذا الفرع ليس بما نحن فيه لكنه له به مناسبة أه سيد عمر (قوله أو أشرفت إلى قوله وإطال جمع فى رده فى النهاية وكذا فى المغنى الأقوله بل يجتهد إلى قال السبكي (قوله ويصرف ثمنها الخ) عبارة المغنى وهذا ما جرى عليه الشيخان وهو المعتمد وعلى هذا يصرف ثمنها الخ أه (قوله ووقفها) قديلما قبله أه عرش (قوله بنحو شراء) ولو من غلة الوقف حيث لم يقفها الناظر أه عرش (قوله بنحو شراء) أى كالهبة أه معنى (قوله فاتباع جز ما) أى وتصرف على مصالح المسجد ولا يتعين صرفها فى شراء حصر بدلها أه عرش (قوله نحو الواح) أى كأبواب أه معنى (قوله وقد تقوم) إلى قوله

جنسها أو شقصا اتجه وجوب ذلك لا يقال الغرض تعذر الانتفاع فلا يصح بيعها لأنها منتفع بها باستهلاكها فيصح بيعها وكذا يقال فى مسئلة الدابة (قوله انقطع) لم يذكر فى شرح الروض فى هذا الشق الانقطاع بل اقتصر فيه على قوله صارت ملكا للموقوف عليه لكنها لا تباع ولا توهب لكن قوله بعد تقر به هذا الشق والذى قبله ما نصه لكن اقتصر المنهاج كاصلها والحاوى الصغير على قوله وإن جفت الشجرة لم ينقطع الوقف وقضيته أنه لا يصير ملكا بحال وهو المعتمد الموافق للدليل وكلام الجمهور على أن دعواه ملكا مع القول بأنه لا يبطل مشكل أه يقتضى أن المراد فى هذا الشق أنه لا يبطل الوقف وعليه فيمكن أن يجاب عن اشكاله بأن المراد العود بمجرد جواز انتفاعه ولو باستهلاك عينه كالأحراق كما أن المراد بعدم بطلان الوقف أنه لا يفعل به مادام باقيا ما يفعل بالأملاك ونحوه فليتأمل ثم رايت مر ذكرى فى الجواب (قوله أى ويملكها الموقوف عليه حينئذ) قال فى شرح الروض لكنها لا تباع ولا توهب بل ينتفع بعينها كام الولد ولحم الأضحية أه مر (قوله وكذا الدابة الزمنة) هلاجاز بيعها والشراء بثمنها من جنسها شقص كما إذا بحت المشرقة على الهلاك وفعل بثمنها ذلك كما تقدم وينبغى وجوب ذلك إذا أمكن (قوله إذ يصح بيعها للحمها) قديدل على جواز بيعها بقياس المنع فى الشجر المنقول عن شرح الروض المنع هنا (قوله وأفتيت فى ثمره ووقت للثمرة الخ) يتأمل فيه فإن الوقف أن كان لنفس الثمرة كما هو ظاهر هذه العبارة فيرد عليه أن الثمرة من المطعوم وقد تقدم أنه لا يصح وقفه لأن شرط الموقوف إمكان الانتفاع به مع بقاء عينه وإن كان الوقف لأصلها لتصرف الثمرة للثمرة فإن الثمرة مملوكة فلا حاجة إلى بيان جواز بيعها للحاجة واستثناء ذلك من منع بيع الوقف كما هو صريح السياق فليتأمل (قوله واستثنت من بيع الوقف الخ) كذا إلى آخر المسئلة مر (قوله ولو بان اشتراها الناظر ووقفها) بهذا مع قوله السابق فى مسئلة العبد من جهة الحاكم يعلم الفرق بين شراء بدل

فما يظرو قد تقوم قطعة جذع مقام آجرة والنجاة مقام التراب ويختلط به أى يقوم مقام التبن الذى يخلط به الطين وأجريا

وأجرى ما من كلام السبكي (قوله في دار منهمة الخ) و فرق بعضهم بين الموقوفة على المسجد والتي على غيره وافقوا الدرر رحمه الله تعالى بان الراجح منع بيعها سواء واقفت على المسجد ام على غيره قال السبكي وغيره إن منع بيعها هو الحق ولان جواز هـ يؤدى إلى موافقة القائلين بالاستبدال ويمكن حمل القول بالجواز على البناء خاصة كما اشار اليه ابن المقرئ وهذا الحل اسهل من تضعيفه اهـ قال عـ شـ قوله لم رخصة اى دون الارض فلا يجوز بيعها (قوله في رده) اى القول بجواز بيعها (ايضا) اى كرد جواز بيع حصر المسجد الخ (قوله وانه الخ) اى وفى أنه الخ (قوله على أن بعضهم اشار الخ) مال ايه النهاية كما مر وجزم به المغنى عبارة تنبيه جدار الدار الموقوفة المنهدم إذا تعذر بناؤه كالتالف فياى فيه ما مر اهـ اى فى حصر المسجد إذا بليت وجذوعه الخ (قوله بحمل الجواز الخ) لا بعد القول بالجواز فى النقض عند احتمال ضياعها لان حفظه حينئذ يكاد ان يتعذر فيباع منه بقدر ما يعمر باقية وان قل اخذنا من المسائل الآتية فى نحو المسجد اهـ سيد عمر قول المتن (ولو انهدم مسجد الخ) اى او تعطل بحراب البلد مثلاً اهـ مغنى (قوله لا مكان) الى قوله اى وحينئذ فى النهاية (قوله ولا ينقض) الى قوله قال جمع فى المغنى (قوله او يعمر به الخ) اى إن لم يتوقع عوده على ما يقتضيه قوله الآتى اخذنا ما مر فى نقضه فتأمل اهـ سم (قوله او يعمر به مسجد اخر الخ) اى ويصرف للثانى جميع ما كان يصرف الاول من الملة الموقوفة عليه ومنه بالاولى ما لو اكل البحر المسجد فتقتل انقاضه لمحل اخر ويغفل بغلته ما ذكره مثل المسجد ايضا غيره من المدارس والربط واضرحة الاولياء نفعنا الله بهم فينقل الولي منها الى غير هـ بالضرورة وقى صرف على مصالحه بعد نقله ما كان يصرف عليه فى محله الاول عـ شـ (قوله والا قرب الخ) اى المسجد الا قرب اهـ عـ شـ (قوله لانحو بشر الخ) عبارة المغنى ولا يبنى به بشر اكما لا يبنى بنقض بشر خربت مسجد ابل بشر اخرى مراعاة لغرض الواقف ما امكن ولو وقف على قنطرة وانخرق الوادى وتعطلت القنطرة واحتيج إلى قنطرة اخرى جاز نقلها الى محل الحاجة وغلة وقف الثغرو هو الطرف الملاصق من بلاد تايلا دالكفار اذا حصل فيه الامن يحفظها الناظر لاحتمال عوده نغرا اهـ (قوله لانحو بشر وورباط) اى وإن كانا موقوفين اهـ عـ شـ (قوله وبحت الاذرى الخ) معتمدا اهـ عـ شـ (قوله تعين مسجد) اى تعميره (قوله وان بعد) اى ولو فى بلد آخر اهـ عـ شـ (قوله فى ربيع وقف الخ) عبارة النهاية اما ربيع المسجد المنهدم فقال الدرر رحمه الله انه إن توقع عوده حفظ له وهو ما قاله الامام ولا فان امكن صرفه الى مسجد اخر صرف اليه به جزم فى الانوار ولا يفتقطع الاخر فيصرف لاقرب الناس إلى الواقف فان لم يكن نواصرف الى الفقراء او المساكين ومصالح المسلمين اهـ قال سم بعد ذكر كلام الشهاب الرملى المذكور واعلم ان الوقف على المسجد لا يذكر له مصرف اخر بعد المسجد من منقطع الاخر كما فى الروض وقد تقرر فى منقطع الاخر انه يصرف الى اقرب الناس الى الواقف فقوله هـ هنا انه إذا لم يتوقع عوده يصرف الى مسجد اخر او اقرب المساجد يكون مستثنى من ذلك فليتأمل اهـ وقال عـ شـ قوله لم راء مصالح المسلمين اى على الخلاف السابق والراجح منه تقديم المصالح اهـ (قوله لمسجد اخر) اى قريب منه اهـ شرح المنهج وبقى ما لو كان ثم مساجد متعددة واستوى قربه من الجميع هل يوزع على الجميع

الوقف بقيمته ووقفه وبين الشراء من غلة الوقف ووقف ما يشتري منها وان فاعل الاول الحاكم دون الناظر بخلاف الثانى فيفعله الناظر مـ (قوله واجرى بالخلاف فى دار منهمة الخ) شامل للموقوفة على المسجد والموقوفة على غيره وافق شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله بان الراجح منه منع بيعها سواء واقفت على المسجد ام على غيره ويمكن حمل الجواز على البناء خاصة كما اشار اليه قول الروض وجدار داره المنهدم وهذا الحل اسهل من تضعيفه شرح مـ (قوله ويؤيد ما قاله الخ) كذا شرح مـ (قوله او يعمر به مسجد اخر) اى ان لم يتوقع عوده على ما يقتضيه قوله الا فى اخذنا ما مر فى نقضه فتأمل (قوله) والذى يتجه ترجيحه الخ) الذى اعتمده شيخنا الشهاب الرملى انه إن توقع عوده حفظ والا صرفه لاقرب المساجد ولا فلا قرب الى الوانف والا فللفقراء او المساكين او مصالح المسلمين وحمل اختلافهم على ذلك اهـ اعلم ان

أما غير المهتم فأنزل من غلة الموقوف على مصالحه فيشتري له بها عقار ويؤلف عليه بخلاف الموقوف على عمارته يجب ادخاره لاجلها أي أن توقعت عن قرب كما أشار إليه السبكي ويظهر ضبطه بأن تتوقع قبل عروض ما ينشئ منه عليه ولا لالم يدخر منه شيء لاجلها لأنه يعرضه للضياع أو لظالم يأخذه أي وحينئذ يتعين أن يشتري به (٢٨٤) عقارا له وإن أخرجه بشرطه لعمارته للضرورة حينئذ وعليه ينبغي تعيين صرف غلة

هذا للعمارة أن وجدت

لأنه أقرب إلى غرض الواقف المشترطه على عمارته فإن لم يحتمل للعمارة فإن أمن عليها حفظها والا صرفها لمصلحة لا مطلق مستحقه لأن المصالح أقرب إلى العمارة ولو وقف أرضا للزراعة فتعذر وتأنصر النفع في الغرس أو البناء فعل الناظر أحدهما أو أجزاها لذلك وقد اختلفت في أرض موقوفة أتزرع حبا فأجرها الناظر لتغرس كرم ما به يجوز إذا ظهرت المصلحة ولم يخالف شرط الواقف اه فان قلت هذا يخالف لشرط الواقف فان قوله لتزرع حبا متضمن لا اشتراط أن لا تزرع غيره قلت من المعلوم أنه يغتفر في الضمن مالا يغتفر في المنطوق به على أن الفرض في مسئلتنا أن الضرورة الجأت إلى الغرس أو البناء ومع الضرورة تجوز مخالفة شرط الواقف للعلم بأنه لا يريد تعطيل وقفه وثوابه ومسئلة البلقيني ليس فيها ضرورة فاحتاجت للتقييد بعدم مخالفة شرط الواقف (فرع) في فتاوى ابن عبد

أو يقدم الاحوج فيه نظر والا قرب الثاني فلو استوت الحاجة والقرب جاز صرفه لواحد منها اهـ (قوله) اما غير المهتم (إلى قوله) أي أن توقعت في المعنى (قوله) أي بما فضل من الغلة (قوله) ضبطه (أي القرب) (قوله) لأنه (أي الادخار) (يعرضه) أي ما يدخر من ريع الموقوف على العمارة (قوله) أي وحينئذ (أي حين إذا لم يجز الادخار) (قوله) به (أي ريع الموقوف على العمارة) (قوله) له (أي المسجد) (قوله) وإن أخرجه (الخ) أي لاستراء الناظر عما شرطه الواقف من صرفه للعمارة فقوله شرطه بالنصب على نزاع الخافض (قوله) للضرورة (متعلق بـ) يتعين (الخ) (قوله) لمصلحة (فرع) تقدم عمارة الموقوف على حق الموقوف عليهم لما في ذلك من حفظ الوقف ويصرف ريع الموقوف على المسجد وقفا مطلقا أو على عمارته في البناء والتجسيص للحكم والسلم والبوارى للتظليل بها والمكانس ليكنس بها المساحي لينقل بها التراب وفي ظله تمنع افساد خشب الباب بمطرو نحوه أن لم تضرب بالمارتو في اجرة قيم لا مؤذن وامام حصرودهن لأن القيم يحفظ العمارة بخلاف الباقي فان كان الوقف لمصلحة المسجد صرف من ريعه من ذكر لافي التزيق والنقش بل لو وقف عليها لم يصح اه معنى زاد النهاية وهذا المذكور من عدم صرف ذلك للمؤذن والامام في الوقف المطلق هو مقتضى ما نقله الروضة عن البغوي لكنه نقل بعده عن فتاوى الغزالي أنه يصرف لهما كما في الوقف على مصالحه وكما في نظيره من الوصية للمسجد وهذا واضح ويتجه إلحاق المحصر والدين بهما في ذلك اه وفيهما أيضا ولاهل الوقف المهاجرة لا قسمته ولو أفرزا اه قال ع ش قوله لم لا قسمته هو واضح أن حصل بالقسمة تغيير لما كان عليه الوقف كجعل الدار الكبيرة دارين ما عند عدم حصوله كان تراخا على أن كل واحد منهم يأخذ دارا ينتفع بهامدة استحقاقه فالظاهر الجواز وله الرجوع عن ذلك متى شاء اه وقوله دارا (الخ) أي أبيتا مثلا (لا مطلق مستحقه) أي الشامل للفقراء المجاورين فيه والطائفة المختصة به (قوله) وأوقف أرضا (إلى الفرع) في النهاية (قوله) وقد اختلفت في (الخ) تأييد لما قبله (قوله) على أن الفرض (الخ) وفي سم بعد استشكله مانعه نعم يمكن أن يقصد بهذه العلاوة الفرق بين مسئلة البلقيني وما قبلها حيث اشترط فيها لا فاقبلها عدم مخالفة شرط الواقف ولعل المراد عدم مخالفة شرط الواقف صريحا إلا أن جعل هذه علاوة غير ظاهر اه (قوله) في مسئلتنا (أراد) بها ما قبل مسئلة البلقيني (قوله) وجمع (أي بين ما في فتاوى ابن عبد السلام وما في الروضة (قوله) بحمل هذا) أي ما في الروضة (قوله) لأنه اضاعة مال) فيه أن اضاعة المال جائزة لادنى غرض وتعظيم المسجد غرض أي غرض (قوله) بحمل الاول على ما إذا (الخ) قد يناهيه قوله تعظيما له لأنه مشعر بأنه لا غرض فيه سوى التعظيم اه سم (قوله) وحمل الثاني (أي ما في الانوار (قوله) على الموقوفة)

الوقف على المسجد إذ لم يذكر له مصرف آخر بعد المسجد من منقطع الآخر كما قال في الروض وإن وقفها أي الدار على المسجد صح وأولم بين المصروف وكان منقطع الآخر أن اقتصر عليه ويحمل على مصالحه اه وقد تقرر في منقطع الآخر أنه يصرف إلى أقرب الناس إلى الواقف فقوله ههنا إذا لم يتوقع عوده يصرف إلى مسجد آخر أو أقرب المساجد يكون مستثنى من ذلك فليتأمل (قوله) فافضل من غلة الموقوف على مصالحه (الخ) كذا شرح مر (قوله) بخلاف الموقوف على عمارته) كذا شرح مر وفي التفرقة بين الوقف على مصالحه والوقف على عمارته مع أن عمارته من مصالحه (قوله) وقد اختلفت في (الخ) كذا شرح مر (قوله) على أن الفرض في مسئلتنا (الخ) فيه بحث لأنه أن أراد بمسئلته ما قبل مسئلة البلقيني فلا موقع لهذه العلاوة من الجواب لأنه جواب عن اعتبار البلقيني عدم مخالفة شرط الواقف مع أنه صور المسئلة بما يقتضي مخالفة

السلام يجوز إيقاد السير في المسجد الخالي ليلا تعظيما له لا نهارا للسرف والتشبه بالانصاري
 وفي الروضة يحرم اسراج الخالي وجمع يحمل هذا على ما إذا اسرج من وقف المسجد أو ملكه أو ملكه على ما إذا تبرع به من يصح تبرعه وفيه نظر لأنه اضاعة مال بل الذي يتجه الجمع بحمل الاول على ما إذا توقعت ولو على ندور احتياجا أحدهما فيه من النور والثاني على ما إذا لم يتوقع ذلك وفي الانوار ليس للامام إذا اندرست مقبرة ولم يبق بها أثر أجزائها للزراعة أي مثلا وصرف غلتها للمصالح وحمل على الموقوفة

فالمملوكة لما لكها ان عرف ر إلا فال ضائع أى ان أيس من معرفته يعمل فيه الامام المصاحبة ركن الجهر ل ولا يجوز لغير الموقوف عليه البناء مثلاً في هو الموقوف لانه موقوف كما ان هو المملوك مملوك والمستاجر مستاجر فلم يستاجر منع المؤجر من البناء فيه أى ان اضره كما هو ظاهر (تنبه) يقع كثير الوقف على الحرمين مع عدم بيان مصرفه وخرجه ابو زرعة (٢٨٥) على اختلافهم في الوقف على المسجد من غير

بيان مصرفه فالقول يبطله وغيره يصححه وهو المعتمد وعليه فهو كالوقف على عمارة المسجد وما نحن فيه كذلك فتصرف لعمارة المسجدين وتوابعها لا للفقراء المجاورين فيها هذا حاصل كلامه وهو ظاهر ان قامت قرينة على ان المراد بالحرمين بعضهما وهو المسجدان والا لحقيقتهما المتبادرة منهما جميعهما والواجب الحمل على الحقيقة ما لم يمنع منه مانع ولا مانع هنا فتعين الحقيقة الشاملة لهما بمعنى عمارتهما ولغيرهما بمعنى اهلها ما ذلا معنى للوقف عليهما بالنسبة لغير مسجديهما الا ذلك فالذى يتجه ان ناظرهما مخير في الصرف لعمارة المسجدين ولمن فيهما من الفقراء والمساكين (فصل) في بيان النظر على الوقف وشروطه ووظيفة الناظر (ان) كان الوقف للاستغلال لم يتصرف فيه الا الناظر الخاص او العام او لينتفع به الموقوف عليه واطلق أو قال كيف شاء فله استيفاء المنفعة بنفسه وبغيره بان يركبه الدابة مثلاً ليقضى له عليها حاجة فلا ينافى ذلك

أى على المقبرة الموقوفة (قوله فالمملوكة لما لكها) مبتدأ وخبر (قوله وكذا المجهولة) أى وما لا يعلم كونها مملوكة او موقوفة مال ضائع كالمملوكة المجهول مال السكها (قوله والمستاجر) أى وان هو المستاجر اه (قوله أى ان اضره) أى المستاجر بكسر الجيم (قوله وخرجه ابو زرعة على اختلافهم الخ) لعل محل التردد قبل اطراد العادة بالصرف الى اهل الحرمين دون عمارة المسجدين اما بعد اطرادها كما هو الواقع الآن فلا وجه للتردد في الصرف الى اهلها فقط حيث عليه الواقف اه سيد عمر اقول وكذا يعمل بالعرف المطرد الآن ان لم يعلم المعتاد في زمن الواقف عملاً بالاستصحاب المقلوب كما مر (قوله فهو) أى الوقف على المسجد من غير بيان مصرف (قوله فيصرف) أى الوقف على الحرمين (قوله لعمارة المسجد) الاولى تشيئة المسجد (قوله وتوابعها) أى توابع عمارة المسجد كغرفه وسراجه (قوله فيهما) أى المسجدين (قوله حاصل كلامه) أى انى زرعة (قوله جميعهما) أى الحرمين من مكة المكرمة والمدينة المنورة (قوله والواجب الخ) الو او حالية (قوله الشاملة لهما الخ) قد يقال مقتضى ذلك تعين صرف البعض لاهلها والبعض لعمارة مسجديهما فقوله الآتى فالذى يتجه الخ كيف يوافق ذلك الا ان يجاب بان الحقيقة الشاملة صادقة على كل من الامرين ومتحققة فيه فصح التخيير اه سم (قوله من الفقراء الخ) أى وغيرهم على ما مر عن المعنى وسم ان الوقف على اهل بلدي دخل فيه اغنياؤهم خلا فالشرح الروض

(فصل في بيان النظر على الوقف) (قوله في بيان النظر) الى قوله وهل في النهاية (قوله وشرطه) أى النظر (قوله ووظيفة الناظر) أى وما يتبع ذلك كعدم انفساخ الاجارة بزيادة الاجرة اه ع ش (قوله بان يركبه) أى الغير (قوله فلا ينافى الخ) المتبادر انه تفريع على قوله بان يركبه الخ وان الاشارة بقوله ذلك الى التقسيم المار وان وجه عدم المنافاة ان ما تقدم متناوئاً وشرحا في الوقف المطلق عن الاستقلال والانتفاع وما هنا في المقيد باحدهما لكن لم يظهر لي وجه التفرع (١) فلو كان ادعى عدم المنافاة من غير تفريع ثم وجهه بما قلت لظهر الكلام والله اعلم (قوله وما يقيد به) أى من قوله ان كان ناظر الخ اه ع ش (قوله لخلقته) أى من يحصلها (قوله كل محتمل) الثانى اوجه بل متعين اذ لاجتماع بين المسئلتين لانه في مسألة الاجارة لا يستحق جميع منفعة الدابة وهو قدر ما تطيقه وانما يستحق من ذلك قدر ثقله فتعين اعتبار المثلية بخلاف ما نحن فيه فانه يستحق جميع المنفعة وان يحملها قدر ما تطيق من راكب فقط او امتعة فقط او منهما نعم ليس له تحميلها فوق الطاقة كلكم اه سيد عمر قول المتن (او غيره) واحداً كان او اكثر اه معنى ويأتى في الشرح ما يفيد (قوله وكذا لشرط الخ) صادق بما لو كان النظر للقاضى فيتعين عليه استنابة المشروط له وفيه شيء لما فيه من التججير عليه مع انه انما يستفيد النظر بالولاية العامة فليتأمل اه سيد عمر (قوله عن كل الخ) متعلق ببناء به (قوله لزيد الخ) متعلق بشرط الخ فزيد ثم اولاده نائب الناظر في حياته

شرط الواقف وان ارادها مسألة البلقينى فقوله ان الضرورة الجات ينافى قوله ومسألة البلقينى الخ فليتأمل نعم يمكن ان يقصد بهذه العلاوة الفرق بين مسألة البلقينى وما قبلها حيث اشترط فيها لا فيما قبلها عدم مخالفة شرط الواقف وامل المراد على هذا عدم مخالفة شرط الواقف صريحاً الا ان جعل هذه علاوة غير ظاهرة (قوله والمستاجر مستاجر) أى وان هو المستاجر الخ (قوله الشاملة لهما) بمعنى عمارتهما ولغيرهما بمعنى اهلها ما قد يقال مقتضى ذلك تعين صرف البعض لاهلها والبعض لعمارة مسجديهما فقوله الآتى والذى يتجه الخ كيف يوافق ذلك الا ان يجاب بان الحقيقة الشاملة صادقة على كل من الامرين ومتحققة فيه فصح التخيير (فصل في بيان النظر على الوقف الخ) (قوله فلا ينافى ذلك الخ) كذا شرح مر

ما مر آنفاً في قول المتن باعارة واجارة وما يقيد به وهل يعتبر كونه مثله خلقة نظير ما مر في الاجارة أو يفرق بان القصد هنا تحصيل منفعة الموقوف عليه من غير نظر لخلقته بخلافه ثم كل محتمل ثم ان (شرط الواقف النظر لنفسه او غيره) وكذا لو شرط نيابة النظر أى عن كل من وليه لزيد واولاده (١) قوله التفرع كذا بخطه وامل الاولى التفريع اه من هامش

(اتبع) كسائر شروطه وروى ابوداودان عمر رضي الله عنه ولى امر صدقته ثم جعله لحفصة ما عاشت ثم لاولى الراى من اهلها و قبول من شرط له النظر كقبول الوكيل على الاوجه (٢٨٦) لا الموقوف عليه إلا ان يشرط له شى من مال الوقف على ما بحث وقول السبكي انه اشبه

قول المتن (اتبع) أى شرطه سواء فوضه له فى حياته أم وصى به له لانه المتقرب بالصدقة فيتبع شرطه كما يتبع فى مصارفها وغيرها ولو جعل ولاية وقفه لفلان فان مات فلفلان جازاه معنى (قوله) كسائر شروطه الى قوله لا الموقوف عليه فى المعنى الى قوله وان شرط نظره فى النهاية قال ع ش ومنها اى من سائر الشروط ما لو شرط ان لا يؤجر باكثر من كذا وان كان ما شرطه دون اجرة مثل تلك الا ما كان الموقوفة فيؤجره الناظر بما شرطه الواقف ولو كان المستاجر غنيا حيث لم يكن فى شرط الواقف ما يمنعه فلو آجره باكثر مما شرطه الواقف فالاجارة فاسد وقد يجب على المستاجر ما شرطه الواقف ان كان دون اجرة المثل و اجرة المثل ان كان ما شرطه زائدا عليها لان اجرة المثل هى اللازمة حيث فسدت الاجارة وما اخذ من المستاجر زائدا على ما وجب عليه لا يملكه الاخذاه (قوله) صدقته اى وقفه ع ش (قوله) كقبول الوكيل اى فلا يشرط قبوله لفظا معنى و شرح الروض (قوله) انه اى جعل النظر لشخص (قوله) فلا يرتد اى حق النظر (قوله) بعيد) خبره قول السبكي (قوله) سقط اى حقه من النظر وانتقل لمن بعده اه ع ش (قوله) وإن شرط نظره الخ) خلافا للبعنى والنهاية عبارتهما الا أن يشترط نظره حال الوقف فلا ينزل بعزل نفسه على الراجح خلافا لمن زعم خلافه نعم يقيم الحاكم متكلما غيره مدة اعراضه فلو اراد العود لم يحتج الى تولية جديدة اه قال ع ش قوله مر فلا ينزل الخ ومن عزل نفسه ما لو اسقط حقه من النظر لغيره بفرغ فلا يسقط حقه ويستتیب القاضى من يباشر عنه فى الوظيفة ثم هذا مع قوله مر السابق كبقية شروطه يفيد ان الواقف اذا شرط من الوظائف شيئا لا حد حال الوقف اتبع ومنه ما لو شرط الامامة او الخطابة لشخص ولذريتة ثم ان المشروط له ذلك فرغ عنها لآخر وباشر المفروغ له فيهما مدة ثم مات الفارغ عن اولاد فينتقل الحق فى ذلك للاولاد وفى فتاوى الشارح مر ما يصرح بانتقال الحق للاولاد اه (قوله) وإلا يشرط الخ) عبارة النهاية اى وان لم يشرط لاحداى حال الوقف والمعنى قال ع ش قوله لم ير و ان لم يشرط لاحداى اى لم يعلم شرطه لاحد و اعلم عدم شرطه او جعل الحال اه (قوله) اى القاضى الى المتن فى المعنى والى التنبيه فى النهاية (قوله) لما عدا ذلك اى كقسمة الغلة (قوله) ولو واقفا اى ولو كان الغير واقفا ش اه سم (قوله) وموقوفا عليه ولو شخصا الخ) اى ولو كان الموقوف عليه شخصا الخ اه ع ش الواو بمعنى او (قوله) وجزم الماوردى مبتدأ و (قوله) ضعيف) خبره (قوله) بلا شرط اى حال الوقف (قوله) والخوارزمى عطف على الماوردى (قوله) زاد اى الخوارزمى (قوله) للسبكي الى قوله واستدل فى المعنى (قوله) افتاء طويل الخ) ووقع هذا الافتاء بعد تولية القضاة الاربعة اه معنى (قوله) شرط اى النظر (قوله)

بالا باحة فلا يرتد بالرد بعيد بل لوقبله ثم اسقط حقه منه سقط وان شرط نظره حال الوقف فلا يعود إلا بتولية من الحاكم كما اقتضاه كلام الروضة خلافا لمن نازع فيه ويؤيده كلامهم فى الوصى ومن ثم ينبغى ان يحى فيه ما فى الموصى من انه لو خيف من انزعاله ضرر يلحق المولى عليه ثم يعزل لنفسه ولم ينفذ ويؤيد كونه كالوصى ما صرحوا به انه ابقى هنا فى جعل النظر لاثنتين تفصيل الا بصاء لاثنتين من وجوب الاجتماع تارة وعدمه اخرى ومن ان احدهما قد يكون مشرفا فقط ولا يستحق المشرف شيئا مما شرط للناظر كما هو ظاهر لانه لا يسمى ناظرا ومنصب الحاكم ونائب الناظر كالوكيل جزما (والا) يشرط لاحد (فالنظر للقاضى) اى قاضى بلد الموقوف بالنسبة لحفظه ونحو اجارته وقاضى بلد الموقوف عليه بالنسبة لما عدا ذلك نظير ما مر فى مال اليتيم (على المذهب) لانه صاحب النظر العام فكان اولى من غيره ولو واقفا وموقوفا عليه ولو شخصا معينا وجزم الماوردى بثبوتها لواقف بلا شرط فى

مسجد المحلة والخوارزمى فى سائر المساجد

وزاد ان ذريته مثله ضعيف (تنبيه) للسبكي افتاء طويل ان القاضى الشافعى يختص حتى عن السلطان بنظر وقف شرط للحاكم من غير قيد او

أو سكت عن نظره أو آل نظره للحاكم واستدل به بما توقف الأذرعى فيه والذي يتجه أن محله في وقف قبل سنة أربع وستين وسبعمائة لأن الشافعي هو المعهود حينئذ والقضاة الثلاثة إنما أحدثهم من حينئذ الملك الظاهر وأما بعد فينبغي (٢٨٧) اناطة ما جعل للقاضي بالقاضي الذي يتبادر

اليه عرف أهل ذلك المحل
مالم يفوض الامام نظر
الاوقاف لغرضه ومن ثم كان
النظر في الحتمية إنما هو
للإمام كما صرحوا به في موضع
وتصريحهم بالقاضي في
مواضع انما هو لكونه نائبه
ومخالفة السبكي في ذلك
مردودة ثم رأيت أن أزرعة
ذكر كلام السبكي بظوله ثم
اهتمت أنه متى عر بالقاضي
حمل على غير السلطان للعرف
المطرد بذلك أو بالحاكم
تأول القاضي والسلطان
لغة ولا عبرة بالعرف لانه
فيه مضطرب فلكل
التصرف فيه والسلطان
تفويضه لغير القاضى قال
السبكي وليس للقاضى اخذ
ما شرط للناظر إلا أن صرح
الواقف بنظره كالمثل له
أخذ شيء من سهم عامل
الزكاة قال ابنه التاج ومحل
في قاض له قدر كفاية وفيه
نظر وبحث بعضهم أنه
لو خشي من القاضي اكل
الوقف لجوره جاز أن هو
بيده صرفه في مصارفة أى
أن عرفها أو افوضه لغيره
عارف بها أو سألها وصرفها
﴿فرع﴾ شرط الواقف
لناظر وقفه فلان قدرا فلم
يقبل النظر الا بعد مدة
بان استحقاقه لمعلوم النظر
من حين آل اليه كذا قبل

أو سكت الخ عطف على شرط (قوله أن محله) أى اختصاص القاضي الشافعي بالنظر فيما ذكر (قوله واستدل له الخ) عبارة المغنى قال لأن القاضي الشافعي هو المفهوم عرفا عند الإطلاق فتى قبل القاضي من غير تعيين فهو الشافعي وإن أريد غيره يردوه وقد استقر ذلك في الديار المصرية اه (قوله إنما أحدثهم) أى القضاة الثلاثة (قوله من حينئذ) أى حين دخول السنة المذكورة أى بعده (قوله ما جعل للقاضي) أى من غير تعيين (قوله ومخالفة السبكي في ذلك) أى التفصيل المار حيث ادعى الاختصاص للقاضي الشافعي مطلقا ولو بعد التاريخ المذكور (قوله حمل) أى القاضي (قوله أو بالحاكم) عطف على القاضي (قوله تتناول) أى الحاكم (قوله ولا عبرة بالعرف) أى الغير المطرد بقريته ما بعده (قوله فلكل) أى من القاضي أو السلطان (قوله إلا أن صرح الواقف الخ) ظاهره منع أخذه وإن كان النظر له بأن لم يشترط لاحد فليتأمل اه سم وظاهر أن من التصريح بشرط النظر لا ولادته متلائم للقاضي (قوله وفيه نظر) أى في قول التاج ولعل وجه النظر أن المتبادر من إطلاق الناظر الناظر الخاص (قوله صرفه في مصارفة) أى ولو باجارة اه ع ش (قوله وصرفها) أى صرف فيها على الحذف والإيصال (قوله فرع شرط الواقف الخ) في الروض وشرحه فان شرط أى الواقف له أى للناظر عشر الغلة اجرة لعمله جاز ثم إن عزله بطل استحقاقه وإن لم يتعرض لكونه اجرة استحقاقه ولا يبطل استحقاقه له بعزله لانه توقف عليه فهو كاحد الموقوف عليهم وصورة عزله أن يشترط لنفسه النظر وتولية غيره عنه بعشر الغلة ثم يولية به اه وقضية قوله وإن لم يتعرض الخ أنه لا يحمل المشروط على أنه اجرة إلا إذا تعرض الشارط لذلك أما إذا لم يتعرض لذلك فلا يكون اجرة ويستحقه مطلقا وظاهر أن هذا إذا غير الناظر فان شرط شيئا لم يكن ناظرا ثم أقام هو أو الحاكم ناظرا سقط استحقاقه بعزله وعلى هذا اعني أنه لا يحمل المشروط على أنه اجرة إلا إذا تعرض لذلك فان صورت مسألة الفرع المذكور بما إذا كان المشروط اجرة فالوجه ما قاله الشارح خلافا للقليل المذكور وإن صورت بما إذا لم يكن اجرة فالوجه القليل المذكور فليراجع اه سم أقول المتبادر من قول صاحب القليل المذكور أن نظر حيث لم يقل لمعلوم الناظر الأول ومن قول الشارح وإنما يتجه الخ الثاني (قوله شرط الواقف) أى لو شرط الخو (قوله لناظر وقفه) مضاف ومضاف اليه هو (قوله فلان) بدل من ناظر (قوله لمعلوم النظر) بالاضافة أى المشروط في مقابله (قوله من حين إل الخ) أى النظر وإن لم يباشره (قوله كذا قيل) ائقي بذلك شيخنا الشهاب الرمل اه سم (قوله وإنما يتجه في المعلوم) هل يستحق جميع المعلوم حينئذ أو القدر الزائد على اجرة المثل محل تأمل والا قرب الأول بالنظر لبعبارته والثاني بالنظر للمعنى فلو عبر بقوله وإنما يتجه فيما زاد على اجرة المثل لكان حسنا اه

(قوله إلا أن صرح الواقف الخ) ظاهره منع أخذه وإن كان النظر له بأن لم يشترط لاحد فليتأمل (قوله فرع شرط الواقف لناظر وقفه الخ) في الروض وشرحه وللناظر من غلة الوقف ما شرطه الواقف وإن زاد على اجرة المثل وكان ذلك اجرة عمله نعم أن شرطه لنفسه تقيد ذلك باجرة المثل كما مر فان عمل بلا شرط فلا شيء له فان شرطه عشر الغلة اجرة لعمله جاز ثم إن عزله بطل استحقاقه وإن لم يتعرض لكونه اجرة استحقاقه ولا يبطل استحقاقه له بعزله لانه توقف عليه فهو كاحد الموقوف عليهم وصورة نفوذ عزله أن يشترط لنفسه النظر وتولية غيره عنه بعشر الغلة ثم يولية به اه وقضية قوله وإن لم يتعرض الخ أنه لا يحمل المشروط على أنه اجرة إلا إذا تعرض الشارط لذلك أما إذا لم يتعرض لذلك فلا يكون اجرة ويستحقه مطلقا وظاهر أن هذا إذا عين الناظر فان شرط شيئا لم يكن ناظرا ثم أقام هو أو الحاكم ناظرا سقط استحقاقه فقوله وعلى هذا اعني أنه لا يحمل المشروط على أنه اجرة إلا إذا تعرض لذلك فان صورت مسألة الفرع المذكور بما إذا كان المشروط اجرة فالوجه ما قاله الشارح خلافا للقليل المذكور وإن صورت بما إذا لم يكن اجرة فالوجه القليل المذكور فليراجع (قوله كذا قيل) ائقي بذلك شيخنا الشهاب الرمل (قوله

وإنما يتجه في المعلوم الزائد على اجرة المثل لانه لا يقصد كونه في مقابلة عمل بخلاف المعلوم المساوى لاجرة مثل نظر هذا الوقف أو الناقص عنه لا يستحقه فيما مضى لأنه في مقابلة عمله ولم يوجد منه فلا وجه لاستحقاقه له (وشرط الناظر)

الواقف وغيره (العدالة) الباطنة مطلقا كما رجحه الأذرعى خلافا لا كنفاء السبكي بالظاهرة في منصرف الواقف فيعزل بالفسق أى المحقق بخلاف نحو كذب أمكن أن له فيه عذرا كما (٢٨٨) هو ظاهر وإذا العزل بالفسق فالنظر للحاكم كما يأتي وقياس ما يأتي في الوصية والنكاح

صححة شرط ذمى النظر لذى عدل في دينه أى ان كان المستحق ذميا (والكفاية) لا تولاه من نظر خاص أو عام (و) هى كما في مسودة شرح المذهب أو الأهم منها كما في غيره (الاهتداء إلى التصرف) المفوض اليه كما في الوصى والقيم لانه ولاية على الغير وعند زوال الاهلية يكون النظر للحاكم عند السبكي ولعن بعد غير الاهل بشرط الواقف عند ابن الرفعة ووجه السبكي ما قاله بان لم يجعل النظر للمتأخر إلا بعد فقد التقدم فلا سبب لنظره غير فقدته وبهذا فارق انتقال ولاية النكاح للابعد بفسق الاقرب لوجود السبب فيه وهو القرابة ولا يعود النظر له بعود الاهلية إلا ان كان نظره بشرط الواقف كما اتفق به المصنف لقوته إذ ليس لاحد عزله ولا الاستبدال به ولعارض مانع من تصرفه لاسباب لولايته ويؤخذ منه ان الواجه كلام السبكي ان شرطه لذلك لرجاء عود له وكلام ابن الرفعة إن لم يشترط له أنه لا يمكن عوده اليه فذهن كالمعدوم لكن ظاهر كلامهما انه مفروض فيمن شرط له وحينئذ

سيد عمر (قوله الواقف) إلى قوله أى إن كان في النهاية قول المتن (العدالة) أى ولو امرأه (قوله مطلقا) أى سواء ولا الواقف أو الحاكم اه ع ش وفي البجيرى عن الشوبرى ولو اعنى وعن القليوبى ولو اعنى وخشى اه (قوله الباطنة مطلقا) اعتمدهم راه سم (قوله لا كنفاء السبكي الخ) اعتمده المغنى (قوله بالفسق الخ) قضيته انه لا يشترط فيه السلامة من خاتم المروءة اه ع ش (قوله بخلاف نحو كذب أمكن الخ) قد يقال الكذب صغيرة فلا يفسق به وإن لم يمكن أن له فيه عذرا اه سم (قوله للحاكم) أى العادل (قوله كما يأتي) أى انفاء في الشرح (قوله وقياس ما يأتي في الوصية والنكاح صححة شرط الخ) لكن يرد باشتراط العدالة الحقيقية والفرق بين هذا وصحة تزويج الذى موليته واضح شرح مر اه سم قال ع ش قوله لم لكن يرد الخ معتمد وقوله واضح وهو انولى النكاح فيه وازع طبيعي يحمله على الحرص على تحصيل موليته دفعا للعار عنه بخلاف الوقف اه (قوله وهى) أى الكفاية مبتدأ (قوله أو الأهم منها) أى من الكفاية عطف عليه وقول المتن (الاهتداء الخ) خبر عبارة المغنى تنبيه في ذكر الكفاية كفاية عن قوله والاهتداء إلى التصرف ولذلك حذفه من الروضة كاصلا وحينئذ فغطف الاهتداء على الكفاية من عطف التفسير أو يقال افرد بالذكر لكونه المهم من الكفاية ولو كان له النظر على مواضع فائت اهلته في مكان ثبتت في باقى الاماكن من حيث الامانة ولا تثبت من حيث الكفاية إلا أن يثبت اهلته في سائر الاواقف قاله ابن الصلاح وهو كما قال الديمرى ظاهر إذا كان الباقي فرق ما ثبت فيه اهلته أو مثله بكثرة مصارفه أو أعماله فان كان أقل فلا اه معنى وقوله ولو كان الخ في النهاية مثله (قوله المفوض) إلى قوله ويؤخذ منه في النهاية (قوله لانه ولاية الخ) تعليل للقياس (قوله وعند زوال الاهلية) عبارة المغنى فان اختلفت احداهما نزاع الحاكم الوقف منه وإن كان المشروط له النظر الواقف وقضية كلام الشيخين ان الحاكم يتولاه استقلا لا يفرقه من اراد فان النظر لا ينتقل لمن بعده إذ شرط الواقف النظر لانسان بعده إلا ان ينص عليه الواقف كما قاله السبكي وغيره اه (قوله يكون النظر للحاكم) اعتمدهم راه سم وكذا اعتمده المغنى كما مر انفا (قوله عند السبكي) عبارة النهاية كما رجحه السبكي لمن بعده خلافا لابن الرفعة لانه لم يجعل الخ اه (قوله لا بعد فقد المتقدم) وذلك بان قال على ان النظر فيه لزيد ثم عمر ومثلا اه ع ش (قوله وبهذا) أى بقوله فلا سبب لنظره الخ (قوله ولا يعود الخ) عبارة المغنى فان زاد الاختلال عا د نظره ان كان مشروطا بواقف منصو صاعليه بعينه كما ذكره المصنف في فتاويه اه (قوله اذ ليس لاحد عزله) أو مر عن النهاية والمعنى انه ليس له عزل نفسه (قوله ويؤخذ منه) أى من التعليل (قوله ان شرطه ذلك) أى شرط الواقف له النظر و (قوله وكلام ابن الرفعة ان لم يشترط له) أى بان كان متوليا من قبل الحاكم اه سيد عمر (قوله لكن ظاهر كلامهما) أى السبكي وابن الرفعة اه سيد عمر (قوله انه مفروض) أى الخلاف (قوله فالواجه ما قاله السبكي) تقدم عن النهاية والمغنى اعتراده (قوله عند الاطلاق) أو تفويض جميع الامور له اه معنى ويأتى في الشرح مثله (قوله على الاحتياط) لانه ينظر في مصالح الغير فأشبهه بولى القيم معنى قول المتن (والاجارة) أى فله ذلك سواء كان المستأجر من الموقوف عليهم أو اجنيا حيث رأى المصلحة في ذلك وان طلبه الموقوف عليه حيث لم يشترط الواقف السكنى بنفسه اما إذا شرط ذلك فليس للناظر الايجار بل يستوفى الموقوف عليه المنفعة بنفسه أو نائبه اه ع ش (قوله إلا ان يكون) أى الناظر قول المتن (والعبارة) في الروض وشرحه أى والمغنى نفقة الموقوف ومؤنة تجهيزه وعمارته من حيث شرطها الواقف من ماله أو من مال الواقف وإلا فمن منافعه أى الموقوف ككسب العبد وغلّة العقار

الباطنة مطلقا) اعتمدهم ر (قوله بخلاف نحو كذب أمكن الخ) قد يقال الكذب صغيرة فلا يفسق به وإن لم يمكن أن له فيه عذر (قوله وقياس ما يأتي في الوصية والنكاح صححة شرط ذمى النظر لذى) لكن يرد باشتراط العدالة الحقيقية والفرق بين هذا وصحة تزويج الذى موليته واضح شرح مر (قوله يكون النظر للحاكم عند السبكي) فإذا فالوجه ما قاله السبكي وإن قال الأذرعى في كلام الماوردى ما يشهد لابن الرفعة (ووظيفته) عند الاطلاق حفظ الاصول والغلات على الاحتياط (الاجارة) باجرة المثل لغير محجوره إلا ان يكون هو المستحق كما مر بما فيه مبسوطا في الوكالة فراجع

(والعمارة) وكذا
الاقتراض على الوقف
عند الحاجة لكن ان شرطه
له الواقف أو اذن له القاضي
كافي الروضة وغيرها وان
نازع فيه البقيني وغيره
سواء مال نفسه وغيره قال
الغزى واذا اذن له فيه
صدق فيه مادام ناظرا لا
بعد عنه (وتحصيل الغلة
وقسمتها) على مستحقها
لانها المعهودة في مثله
ويلزمه رعاية زمن عينه
الواقف وانما جاز تقديم
تفرقة المنذور على الزمن
المعين لشبهه بالزكاة المعجلة
ولو استتاب في شيء من
وظيفة غيره فالاجرة عليه
لا على الوقف كما هو ظاهر
قال السبكي وتمسك بعض
فقهاء العصر بان وظيفته
ذلك على أنه ليس له تولية
ولا عزل ثم رده بان ذلك
في وقف لا وظائف فيه
وبان المفهوم من تقويضهم
القسمه له أن ذلك له لكن
لحاكم الاعتراض عليه
فيما لا يسوغ وفي ولاية من
هو أصلح للسليين ونقل
الاذرعى عن لا يحصى
وقال انه الذي نعتده

فاذا تعطلت منافعه فالنفقة ومؤون التجهيز لا العمارة من بيت المال كمن أعتق من لا كسب له أما العمارة فلا
تجب على أحد حيث ذلك المالك المطلق بخلاف الحيوان لصيانته وروحه وحرمة انتهى اه سم على حج وظاهر
ان مثل العمارة اجرة الارض التي بها بناء او غراس موقوف ولم تف منفعة بالاجرة اه ع ش (قوله) وكذا
الاقتراض الى قول المتن فان فوض في النهاية لا قوله قال الغزى الى المتن وقوله قال السبكي الى ونقل وقوله
ويوافقه الى ومحل ما ذكر (قوله عند الحاجة) عبارته في شرح الارشاد وله الاقتراض في عبارته باذن
الامام وانابه والاتفاق عليها من ماله ليرجع وللإمام أن يقرضه من بيت المال انتهت وخرج بالحاجة
ما اذا تعطلت منافع العقار اذا لتجب العمارة حيث ذاه سم (قوله ان شرطه له الخ) أى شرط النظر للنظر
الواقف حال الوقف (قوله او اذن له فيه القاضي) أى فلو اقترض من غير اذن له القاضي ولا شرط من
الواقف لم يجز ولا يرجع بمصرفة لتعدي به اه ع ش (قوله سواء مال نفسه) مقتضاه انه يتولى الطرفين
حيث ذوبغنى ان يكون مثله ما لو شرط له الواقف او اذن له القاضي في الاتفاق من ماله والرجوع
وهل له ما ذكر في صورة الاقتراض لانه اقتراض في المعنى او يتعين فيه صورة القرض الحقيقي
بالإيجاب والقبول كما هو المتبادر محل تأمل اه سيد عمر وقوله حيث ذاه حين اقتراضه من مال نفسه وقوله
ما ذكر أى الاتفاق من ماله وقوله لانه أى الاتفاق من ماله وقوله محل تأمل القلب الى الاول اميل (قوله
واذا اذن له الخ) لعل المراد بالاذن ما يشمل ما لو شرط النظر له الواقف فاقترض او اتفق عند الحاجة من
ماله (قوله لانه) أى المذكورات من الحفظ وما عطف عليه (قوله عنه الواقف) أى القسم الغلة (قوله ذلك)
أى ما في المتن والشرح (قوله على انه) متعلق بتمسك المتضمن معنى الاستدلال (قوله ليس له) أى للنظر من
جهة الواقف (قوله ثم رده) أى رد السبكي ما قاله البعض (قوله بان ذلك) أى كون وظيفة الناظر ما ذكره
المصنف وحصرها فيه (في وقف لا وظائف فيه) أى لا مطلقا (قوله ان ذلك) أى التولية والعزل (قوله وفي
ولاية من هو أصلح الخ) الا صوب وفي ولاية غير هو الخ أى كتولية من مع وجود من هو أصلح منه للطلبة
مدرس (قوله ونقل الاذرعى عن لا يحصى الخ) ينبغى ان يكون محل الخلاف والتردد حيث لم ينص
الواقف على تقويض ذلك الى أحدهما ولم يكن ثم عرف مطرد في زمنه كما هو ظاهر والا فلتبع شرطه أو
العرف المذكور بلا خلاف والله اعلم اه سيد عمر وعبارة الرشيدى قوله ونقل الاذرعى عن لا يحصى وقال
الخ أى والسكلام في النظر الخاص لا من نصبه الحاكم حيث النظر له وعبارة الاذرعى في محل فائدة قد يؤخذ
من قوله أى المنهاج أن شرط الواقف النظر الخ أنه ليس للقاضي أن يولى في المدرسة وغيرها الا عند فقد
الناظر الخاص من جهة الواقف لانه لا نظر له معه كما دل عليه كلامهم ولم انصا بخالفه اه ثم قال في محل
بعده هذا (فرع) تعلق بعض فقهاء العصر بكلام الشيخين هنا في انه ليس للناظر التولية في الوظائف في المدرسة
وغيرها ظاهرا انه للحصر وصاروا يقولون بان التولية في التدريس للحاكم وحده وليس للناظر الخاص
وهذا غير سديد وانتصب لنصر هذا بعض الشراح واطال القول فيه وهو الذى نعتقده وان الحاكم
لا نظر له معه ولا تصرف الى آخر ما ذكره عنه الشارح مع زيادة فقد علمت ان الكلام في الناظر الخاص
وكيف يتمتع تصرف الحاكم مع من هو نائب عنه مع ان النظر في الحقيقة انما هو له وانما جوزوا له الانابة
اعتمده مر (قوله في المتن والعمارة) في الروض وشرحه فصل نفقة الموقوف ومؤنة تجهيزه وعبارته من
حيث شرطت أو شرطها الواقف من ماله أو من مال الوقف وإلا فمن منافعه أى الموقوف ككسب العبد
وغلة العقار فاذا تعطلت منافعه والنفقة ومؤنة التجهيز لا العمارة من بيت المال كمن أعتق من لا كسب له أما
العمارة فلا تجب على أحد حيث ذلك المالك المطلق بخلاف الحيوان لصيانته وروحه وحرمة اه (قوله عند الحاجة)
عبارته في شرح الارشاد وله الاقتراض في عبارته باذن الامام أو نائبه والاتفاق عليها من ماله ليرجع
وللإمام أن يقرضه من بيت المال الخ اه وخرج بالحاجة ما اذا تعطلت منافع العقار إذ لتجب العمارة
حيث ذاه (قوله كافي الروضة الخ) اعتمده مر (قوله فالاجرة عليه الخ) كذا شرح مر (قوله ونقل الاذرعى الخ)

أن الحاك لا نظره معه ولا تصرف بل نظره معه نظر احاطة ورعاية ثم حمل افتاء ابن عبد السلام بان المدرس هو الذي ينزل الطلبة ويقدر جامعياتهم على انه كان عرف زمنه المطرد (٣٩٠) والا فجرد كونه مدرسا لا يوجب له توليه ولا عزلا ولا تقدير معلوم انتهى واعترض

بان المتجه ما قاله العز لاسيما في ناظر لا يميز بين فقيه وفقيه وردي بان الناظر قائم مقام الواقف وهو الذي يولي المدرس فكيف يقال بتقدمه عليه وهو فرعه وكونه لا يميز لا أثر له لانه يمكنه ان يسأل من يعرف مراتبهم وفي قواعد العز يجب تفريق المعلوم للطلبة في محل الدرس لانه المألوف ورد بان ذلك لم يؤلف في زمننا وبان اللائق بمحاسن الشريعة تنزيه مواضع العلم والذكر عن الامور الدنيوية كالبيع واستيفاء الحق وسئل بعضهم عن المعيد في التدريس ثم يتخلص عن الواجب فقال الذي يقتضيه كلام المؤرخين واشعر به اللفظ انه الذي يعيد للطلبة الدرس الذي قراه على المدرس ليستوضحوه أو يفهموا ما أشكل لا انه عقد مجلس لتدريس مستقل ويوافقه قول التاج السبكي ان المعيد عليه قدر زائد على سماع الدرس من تفهيم الطلبة ونفهم وعمل ما يقتضيه لفظ الاعادة ومحل ما ذكر ان اطلق نظره كما مر ومثله بالاولى ما اذا فوض اليه جميع ذلك (فان فوض اليه بعض هذه الامور لم يتعده) اتباعا

فيه لكثرة اشغاله كما هو ظاهر وهذا سقط ما في حواشي الشهاب بن قاسم مع ما رده به شيخنا في حاشيته اه عبارة شيخه ع ش قوله ان الحاك لا نظره معه الخ انظر لو كان الحاك هو الذي ولاه النظر رسم على حج أقول لا نظره معه ولو كان هو الذي ولاه اه (قوله معه) أي مع الناظر (قوله ثم حمل) أي الاذرعى (قوله واعترض) أي الخلل المذكور (قوله ورد) أي الاعتراض (بان الناظر الخ) اعتمده م ر اه سم وكذا اعتمده المعنى كما يأتي (قوله بان الناظر قائم مقام الواقف) فانه قد اقامه مقام نفسه اه معنى (قوله وهو الذي الخ) أي الناظر (قوله فكيف يقال الخ) وهذا هو المعتمد كما صوبه الزركشي وغيره اه معنى (قوله بتقدمه) أي المدرس (عليه) أي الناظر (وهو) أي المدرس (فرعه) أي الناظر (قوله وسئل الخ) عبارة النهاية والاقرب أن المراد بالمعيد من يعيد للطلبة الدرس الخ (قوله عن المعيد في التدريس ثم يتخلص الخ) أي حيث كان ثم يعيد للدرس مقرر من جهة الواقف أو القاضي أو الناظر اه ع ش (قوله عن الواجب) أي عن العمل الواجب عليه في مقابلة معلومه (قوله أو يفهموا ما أشكل) أي بما قرره الشيخ أولا فلو ترك المدرس التدريس أو امتنعت الطلبة من حضور المعيد بعد الدرس استحق المعيد ما شرط له من المعلوم لتعذر الاعادة عليه اه ع ش (قوله عقد مجلس) أي عاقده (قوله ويوافقه) أي ما قاله البعض في تفسير المعيد (قوله على سماع الدرس) أي اسماعه (قوله من تفهيم الخ) بيان للقدر الزائد (قوله وعمل ما الخ) عطف عليه ويحتمل على قوله قول التاج (قوله ومحل ما ذكر) أي في المتن والشرح من الوظائف (قوله كما مر) أي عقب قول المصنف ووظيفته (قوله ما اذا فوض له جميع ذلك) وقياس ما مر في الوكيل وولى الصبي انه ان قدر على المباشرة ولاقت به لا يجوز تفويضها لغيره والاجازة التفويض فيما عجز عنه اولم تلق به مباشرة ولا فرق في المفوض له بين المسلم والذمي حيث لم يجعل له ولاية في التصرف في مال الوقف بل استنبأ فيما يباشر بالعمل فقط كالبناء ونحوه اه ع ش (قوله اتباعا) الى قوله نعم في النهاية والى قوله ولانه الاحوط في المعنى (قوله ما لم يكن) أي الناظر فقوله الواقف بالنصب على الخبرية (قوله نعم له رفع الامر الى الحاك الخ) قد يقال ما الحكم لو قد الحاك بذلك المحل او تعذر الرفع اليه لما يخشى منه من المفسدة على الوقف فهل له الاستقلال بما ذكر او لا محل تأمل وعلى الاول فيحتمل ان يكون هو محل كلام ابن الصباغ ما لم يثبت عنه نص بالتعميم والله اعلم اه سيد عمر ويؤيد الاول ما مر في الشرح قبيل الفرع ولكن الاحوط ان يحكم فيه عما لدينا بقرره ما ذكر (قوله فلا جرة له) قال شيخنا الزياي بعد ما ذكر وليس له أي الناظر اخذ شي من مال الوقف فان فعل ضمن ولم يبرأ الا باقباضه للحاكم وهذا هو المعتمد رمى انتهى وقضية قوله للحاكم انه لا يبرأ بصرف بدله في عمارته او على المستحقين وهو ظاهر اه ع ش ومرعنه مانصه ومحل ما لم يخف من الرفع الى الحاك غرامة شيء أي او نزاع الوقف عنه بده وقوله لم يبرأ أي في ظاهر الشرع فقط لان فقد الشهود نادرا اه وقوله غرامة شيء أي او نزاع الوقف عنه بده وقوله لم يبرأ أي في ظاهر الشرع فقط (قوله ليقرر له) أي وان كان من جملة المستحقين في الوقف اه ع ش (قوله الاقل الخ) عبارة المعنى ليقرر له أجرة فهو كما اذا تبرع الولي بحفظ مال الطفل فرفع الامر الى القاضي ليثبت له اجرة اه (قوله كولى اليتيم) قال الشيخ الظاهر هنا انه يستحق أن يقرر له اجرة المثل وان كان اكثر من النفقة وانما اعتبرت النفقة ثم لوجوبها على فرعه سواء كان وليا على ماله ام لا بخلاف الناظر اذ اختلفت احواله الظاهر الخ معتمد وقوله انه أي الناظر وقوله ثم أي في الولي اه (قوله ما يشتره الناظر) الى قوله أي بنية ذلك الخ

كذا شرح م (قوله ان الحاك لا نظره معه الخ) انظر ولو كان الحاك هو الذي ولاه النظر (قوله ورد بان الناظر الخ) اعتمده م ر (قوله انه الذي يعيد للطلبة الخ) اعتمده م ر (قوله من تفهيم الطلبة)

للشرط وللناظر ما شرط له من الاجرة وان زاد على اجرة مثله ما لم يكن الواقف كما مر فان لم يشرط له شيء فلا اجرة له نعم له قد منا رفع الامر الى الحاك ليقرر له الاقل من نفقته واجرة مثله كولى اليتيم ولانه الاحوط للوقف واقى ابن الصباغ بان له الاستقلال بذلك من غير حاكم (فرع) ما يشتره الناظر من ماله او من ريع الوقف لا يصير وقفا الا ان وقفه الناظر بخلاف بدل الموقوف

المنشئ لو فقه هو الحاكم كما مر والفرق ان الوقف ثم فوات بالكلية بخلافه هنا اماما يدينه من ماله او من ريع الوقف في نحو الجدر الموقوفة فيصير وقفا بالبناء لجهة الوقف اى بنية ذلك مع البناء ومر في بناء المسجد بموات ماله تعلق بذلك ولو شرط لبعض الموقوف عليهم النظر في حصته فللبطن الثاني منعه من ايجارها اكثر من سنة على ما فقهه الاصبحي وابن عجيل لان لهم حقا منتظرا ويرده ما مر آخر الاجارة من انفسا خبايموته فلا ضرر عليهم فيها ولو وقف ارضا ليصرف من غلبها كل شهر كذا فضل (٢٩١) شىء عند انقضاء الشهر اشترى به عقارا او بعضه ووقفه على

قد منا في فصل احكام الوقف المعنوية عن النهاية والمغنى مثله مع زيادة عن ع وش والرشيدى راجعه (قوله) المنشئ (الخ) استئناف ياتي ولو زاد او الاستئناف كان اولي (قوله) لبعض الموقوف (الخ) اى اول كل منهم (قوله) عند انقضاء الشهر (و) (قوله) من شهر (و) اى لا قول المتن (و) (لواقف) عبارة المغنى والواقف الناظر عزل الخ اما غير الناظر فلا يصح منه تولية ولا عزل بل هي للحاكم (تنبيه) قد يقتضى كلامه ان له العزل بلا سبب وبه صرح السبكي في فتاويه اه وعبارة سم عبارة المنهج ولواقف ناظر عزل الخ وقول المتن عزل من ولاده اى ولو بغير سبب كما هو ظاهر قال في شرح الروض فاقيل انه انما يعزله بسبب والا فليس له عزله وان عزل لم ينزل بعيداه انتهت (قوله) نائب عنه (الى) قوله وإذا قلنا لا ينفذ في المغنى الا قوله لكن رده الى اعتماد البلقيني وما نبه عليه ولى قول المتن الا ان يشرط في النهاية (قوله) كالوكيل) عبارة المغنى وشرح الرض كما يعزل الموكل وكيله وينصب غيره اه (قوله) واقى المصنف بانه الخ) عبارة المغنى ولو قال الواقف جعلت النظر لفلان وله ان يفوض النظر الى من اراد ففوض النظر الى شخص فهل يزول نظر المفوض او يكون المفوض اليه وكيل عن المفوض وفائدة ذلك انه لو مات المفوض هل يبق النظر للمفوض اليه او مات المفوض اليه هل يعود للمفوض او لا يدل للاول ما في فتاوى المصنف إذا شرط الواقف النظر لانسان وجعل له ان يسند الى من شاء وكذلك مسند بعد مسند فاسند الى انسان فهل للمسند عزل المسند اليه او لا وهل يعود النظر الى المسند بعد موته او لا ولو اسند المسند اليه الى ثالث فهل للاول عزل له او لا اجاب ليس للمسند عزل المسند اليه ولا يشاركه ولا يعود النظر اليه بعد موته وليس له ولا للثاني عزل الثالث الذى اسنده اليه الثاني اه (قوله) ان يسند له من شاء) اى بان يجعل النظر لمن يختاره اه ع ش (قوله) لم يكن له) اى للمسند (عزله) اى المسند اليه (قوله) بان التفويض) اى من الانسان المشروط له النظر الى الآخر اه رشيدى (قوله) بان للواقف) اى الناظر اه مغنى (قوله) من جهته) اى لا من جهة الحاكم (قوله) عزل المدرس الخ) خبر ان (قوله) ولك رده) اى الفرق المذكور (قوله) كذلك) عبارة النهاية فحكمه كذلك اه اى لا يجوز اخراجه منها بلا سبب (قوله) ان الربط الخ) بيان لماذا ذكر (قوله) ان الربط به) اى بالجهد (كالتلبس به) اى بالتدريس (قوله) والا) اى وان لم نسلم ما ذكر (فتشان ما بينهما) اى بين الربط بالجهد والربط بالتدريس ونحوه اى والثاني اقوى من الاول (قوله) ومن ثم) اى من اجل ان الربط بنحو التدريس اقوى من الربط بالجهد (قوله) ان عزله) اى نحو المدرس (قوله) بل يقدح في نظره) اى فيعزل حيث لا شبهة له فيما فعله لنفسه اه ع ش (قوله) تهورا) التهور الوقوع فى الشىء بقلة مبالاة انتهى مختار اه ع ش (قوله) وهو) اى خوف الفتنة (قوله) مفقود فى الناظر الخ) قضيته ان غير الامام من ارباب الولايات ينفذ عزله لارباب الوظائف الخاصة خوفا من الفتنة لكن فى كتاب القضاء التصريح بخلافه فليراجع وسياقى فى كلام الشارح اه ع ش (قوله) ونفذ العزل فى الامر العام الخ) مقول قال (قوله) الاذان قضيته ان المدرس ليس عليه تفهيم (قوله) فى المتن ولواقف عزل من ولاده ونصب غيره) عبارة المنهج ولو واقف ناظر عزل من ولاده ونصب غيره اه (قوله) فى المتن عزل من ولاده) اى ولو بغير سبب كما هو ظاهر (قوله) كالوكيل) قال فى شرح الروض فاقيل انه انما يعزله بنسب والا فليس له عزله وان عزل لم ينزل

الاوجه فان قل الفاضل جمعه من شهور متعددة واشترى به عقارا او بعضه ووقفه (و) (لواقف عزل من ولاده) نائب عنه بان شرط النظر لنفسه (ونصب غيره) كالوكيل واقى المصنف بانه لو شرط النظر لانسان وجعل له ان يسند لمن شاء فاسنده لاخر لم يكن له عزل ولا مشاركته ولا يعود اليه بعد موته وبظنير ذلك اقى فقهاء الشام وعلوه بان التفويض بمثابة التملك وخالفهم السبكي فقال بل كالوكيل واقى السبكي بان للواقف والناظر من جهته عزل المدرس ونحوه إذا لم يكن مشروطا فى الوقف ولو لغير مصلحة وبسط ذلك لكن اعترضه جمع كالزركشى وغيره بما فى الروضة انه لا يجوز للامام اسقاط بعض الاجناد المثبتين فى الديوان بغير سبب فالناظر الخاص اولى واجيب بالفرق بان هؤلاء يربطوا انفسهم للجهد الذى هو فرض ومن ربط نفسه بفرض لا يجوز اخراجه منه بلا سبب بخلاف الوقف

فانه خارج عن فروض الكفايات ولك رده بان التدريس فرض ايضا وكذا قراءة قرآن فنربط نفسه بهما كذلك بناء على تسليم ما ذكر ان الربط به كالتلبس به والا فتشان ما بينهما ومن ثم اعتماد البلقيني ان عزله من غير مسوغ لا ينفذ بل يقدح في نظره وفرق فى الخادم وبينه وبين نفوذ عزل الامام للقاضى تهورا بان هذا الحثية الفتنة وهو نفوذ فى الناظر الخاص وقال فى شرح المنهج فى السلام على عزل القاضى بلا سبب ونفذ العزل فى الامر العام اما الوظائف الخاصة كالاذان والامامة والتدريس والطلب والنظر ونحوه فلا ينزل اربابها بالعزل من غير سبب

كما اتي به كثير من المتأخرين منهم ابن رزين (٢٩٢) فقال من تولى تدريس لم يحز له بمثل ولا بدونه ولا ينزل بذلك اه وإذا قلنا لا ينفذ

(الخ) بدل من الوظائف الخاصة عبارة النهاية والمعنى كالاذان الخ بالكاف (قوله كما اتي به كثير من المتأخرين الخ) وهذا هو المعتمد نهاية ومعنى (قوله لم يحز له بمثل ولا بدونه) أى ولا باعلى منه كما علم مما مر ولعل ابن رزين انما قيد بما ذكره لانه يرى جواز عزله باعلى منه اه رشيدى (قوله إذا وثق) ببناء المفعول (قوله بانه الخ) أى التقيد بما ذكره (قوله بانه لا حاصل له) أى لانه يغنى عنه اشتراط العدالة والكفاية عبارة الرشيدى قوله بانه لا حاصل له عبارة أى التاج السبكي في التوشيح لا حاصل لهذا القيد فانه ان لم يكن كذلك لم يكن ناظر او لم يدر اذ علموا ودينار ائدين على ما يحتاج اليه النظر فلا يصح إلى آخر ما ذكره ولك ان توقف في قوله فانه ان لم يكن كذلك لم يكن ناظر فانهم لم يشترطوا في الناظر العلم اه اقول شرط الكفاية متضمن لا اشتراط علم يحتاج اليه التصرف (قوله ثم بحث انه الخ) معتمدو (قوله انه ينبغي وجوب بيان المستند مطلقا) أى وثق بعلمه او لا اه ع ش (اخذا من قولهم لا يقبل الخ) عبارة المعنى ولو ادعى متولى الوقف صرف الربيع للمستحقين فان كانوا معينين فالقول قولهم ولهم مطالبته بالحساب وإن كانوا غير معينين فهل للامام مطالبته بالحساب او لا اوجه الوجهين الاول ويصدق في قدر ما انفقه عند الاحتمال فان اتهمه الحاكم حلفه والمراد كما قال الاذرى انفاقه فيما يرجع إلى العادة وفي معناه الصرف إلى الفقراء ونحوهم من الجهات العامة بخلاف انفاقه على الموقوف عليه المعين فلا يصدق فيه لانه لم ياتمه اه (قوله وقال ابو زرعة الخ) ضعيف اه ع ش (قوله التقيد) أى بالوثوق بعلمه ودينه (قوله له الخ) أى للتقيد (قوله اذ عدلته) أى وكفاية علمه بقرينة ما قبله وما بعده (قوله طلب المستحقون) أى لو طلب الخ (قوله كما اتي به بعضهم) عبارة النهاية كما اتي به الوالد رحمه الله تعالى (قوله كتب الحديث) وجمع الكتب ليس بقيد وكذا الحديث فيما يظهر (قوله سماع غيره معه لها) نائب فاعل كتب والضمير ان الاولان لصاحب الخ والضمير الاخير لكتب الحديث (قوله ان يعيره) فاعل يجب وضمير النصب للغير ومعلوم انه انما يجب ذلك عند طلبه وعند عدم نقله منها واعطائه (قوله وجب ما شرطه الواقف الخ) ظاهره ولو رضى المستحق بغيره بما يساويه قيمة او دونه وفيه وقفة فليراجع (قوله قيل حررت) عبارة النهاية قال الوالد رحمه الله تعالى قد قيل انها حررت اه (قوله المتعامل بها الآن) وقيمتها اذ ذاك نصف فضة وثلث وتساوى الان اربعة انصاف فضة ونصف نصف اه ع ش وقوله وقيمتها أى قيمة كل درهم من الدراهم الفلوس وقوله اذ ذاك أى في زمن الشارح وقوله نصف فضة قال الكردى الديوانية التى يقال لها في مصر انصاف الفضة اه وقوله وتساوى الان أى في زمن ع ش قول المتن (الان يشرط نظره الخ) عبارة الروض وشرحه لا من شرط نظره او تدريسه او فوضه اليه حالة الوقف فليس له عزله ولو لمصلحة بخلاف من جعل له ذلك بعد تمام الوقف فان له عزله كما مر في مسألة النظر لكن ينبغي تقييده في تفويض التدريس بما إذا كانت جنة ثم ما ذكره أى الروض في التفويض تبع فيه البغوى وبحث الرافعى فيه جواز عزله وصححه النووى لعدم صيغة شرط انتهت ويستفاد منه انه ليس للواقف عزل من شرط له النظر ولو بسبب فقول الشارح بالنسبة اليه من غير سبب غير محتاج اليه فليتأمل وما ذكره من جواز عزل المفوض اليه ينبغي توقف عزله من الواقف على ان يكون النظر له فليتأمل اه سم وقوله لكن ينبغي تقييده الخ اعتمده المعنى والشارح والنهاية وقوله في التفويض أى في حالة الوقف وقوله وبحث الرافعى الخ اعتمده الشارح والنهاية كما يأتى خلافا للمعنى عبارة تهو وليس له عزل من شرط تدريسه او فوضه اليه حال الوقف ولو لمصلحة بخلاف من جعل له ذلك بعد تمام الوقف فانه له عزله كما نقله الشيخان عن فتاوى البغوى واقر اه لكن ينبغي كما قال شيخنا تقييده في تفويض

عزله لا بسبب فهل يلزمه يانه اتي جمع متأخرون بانه لا يلزمه لكن قد به بعضهم بما إذا وثق بعلمه ودينه ونازعه التاج السبكي بانه لا حاصل له ثم بحث انه ينبغي وجوب بيان المستند مطلقا من قولهم لا تقبل دعواه الصرف للمستحقين بل القول قولهم ولهم المطالبة بالحساب وقال ابو زرعة الحق التقيد وله حاصل اذ عدلته ليست قطعية فيحوز ان تختل وان يظن ما ليس بقادح قادحا بخلاف من تمكن علما ودينا زيادة على ما يشترط في الناظر من تمييز ما يقدح وما لا يقدح ومن ورع وتقوى يحولان بينه وبين متابعة الهوى (فرع) طلب المستحقون من الناظر كتاب وقف ليكتبوا منه نسخة حفظا لاستحقاقهم لزومه تمكينهم كما اتي به بعضهم اخذا من افتاء جماعة انه يجب على صاحب كتب الحديث إذا كتب فيها سماع غيره معه لها ان يعيره أياها ليكتب سماعه منها ولو تغيرت المعاملة وجب ما شرطه الواقف بما كان يتعامل به حال الوقف زاد سعره او نقص سهل تحصيله او لا فان فقد اعتبرت قيمته يوم المطالبة ان لم يكن له مثل

بعيد اه (قوله كما اتي به كثير من المتأخرين) وهو المعتمد شرح مر (قوله كما اتي به بعضهم) هو شيخنا الشهاب الرملى (قوله قيل حررت الخ) ممن نقله شيخنا الشهاب الرملى (قوله فى المتن الان يشرط نظره حال الوقف) عبارة الروض وشرحه لا من شرط نظره او تدريسه او فوضه اليه حالة الوقف فليس له

حيثئذ والاوجب مثله ويقع في كثير من كتب الاوقاف ان فلان من الدراهم النقرة كذا قيل حررت فوجد كل درهم منها يساوى ستة عشر درهما من الدراهم الفلوس المتعامل بها الان انتهى (الان يشرط نظره) التدريس

او تدرسه مثلاً (حال الوقف) بان يقول وقت هذا مدرسة بشرط ان فلانا ناظرها (٢٩٣) او مدرستها وان نازع فيه الاسنوى فليس

له كغيره عزله من غير سبب
يخل بنظره لانه لا نظره
بعد شرطه لغيره ومن ثم لو
عزل المشروط له نفسه لم
ينصب بدله الا الحاكم كامر
أما لو قال وقفه وفوضت
ذلك اليه فليس كالشرط
ولو شرطه للارشد من اهل
الوقف استحقه الارشد
منهم وإن حجب بابه مثلاً
لكونه وقف ترتيب لانه
مع ذلك من اهله وتردد
السبكي فيما اذا شهدت بيته
بارشدية زيد ثم اخرى
بارشدية عمرو وقصر الزمن
بينهما بحيث لا يمكن صدقها
بأنهما يتعارضان سواء
أكانت شهادة الثانية قبل
الحكم بالاولى او بعده لان
الحكم عندنا لا يمنع وقال
ابو حنيفة لا اثر له بعد الحكم
ثم هل يسقطان او يشترك
زيد وعمرو وبالتالي افق
ابن الصلاح اما اذا طال
الزمن بينهما بحيث يمكن
صدقها قال السبكي فقتضى
المذهب انه يحكم بالثانية
ان صرح بان هذا امر
متجدد واعترضه شيخنا
بمنع ان مقتضاه ذلك
ولما مقتضاه ما صرح به
الموردى وغيره انا إنما
نحكم بالثانية اذا تغير حال
الارشد الاول أى بأن
شهدت به البيعة ولو استوى
اثمان في اصل الارشدية

التدريس بما اذا كانت جنة اه (قوله أو تدرسه) الى قوله أى بأن شهدت في النهاية لا قوله وان حجب الى
وتردد قوله سواء الى ثم هل (قوله أو تدرسه مثلاً) اعلم ان هذا لا يناسب ما حل به المتن فيما من قصره على
ما اذاولى نائباً عنه في النظر على ان مفهومه انه اذا لم بشرط تدرسه في الوقف وقرره بعده فيه حيث كان له
ذلك بان كان النظر له ان يكون له عزله ولو بلا سبب كما هو قضية إطلاقه وهو مخالف لما مر آتفا فلي تأمل اه
رشيدى وقد يجاب بان المفهوم تفصيلاً فلا يعاب (قوله وان نازع فيه الخ) اى في المدرس (قوله لو عزل)
اى او فسق اه معنى (قوله كامر) اى في شرح وشرط الناظر الخ ومرة هناك ان نفوذ عزله نفسه فيه خلاف
راجعه (قوله اما لو قال الخ) اى ولو في حال الوقف (قوله فليس كالشرط) اى فله عزله حيث شرط النظر لنفسه
كان قال وقت هذا على كذا بشرط ان النظر فيه لى وفوضت التصرف فيه لفلان اه ع ش (قوله ولو شرطه
للاشد الخ) عبارة النهاية ولو جعل النظر لعدلين من اولاده وليس فيهم سوى عدل نصب الحاكم آخر اى
وجوبه وان جعله للارشد من اولاده فالارشد فائت كل منهم انه ارشداً مشتركوا في النظر بلا استقلال ان
وجدت الاهلية فيهم لان الارشدية قد سقطت بتعارض البيئات فيها ويبقى اصل الرشد وان وجدت في بعض
منهم اى وان كانت امرأة اختص بالنظر عملاً بالبيعة فلو حدث منهم ارشدهم لم ينتقل اليه ولو تغير حال الارشد
حين الاستحقاق فصار مفضو لا انتقل النظر الى من هو ارشدهم ويدخل في الارشد من اولاد او اولاده الارشد
من اولاد البنات لصدقه به اه وفي المغنى مثله لا قوله فلو حدث الى ويدخل وفي الروض وشرحه مثل ما في
المغنى لا قوله ولو جعل الى وان جعله قال ع ش قوله فالارشد هذا صريح في صحة الشرط المذكور والعمل
به ومنه يعلم رد ما نقله سم على منهج عن مقتضى افتاء البلقينى من انه لو شرط النظر لنفسه ثم لا اولاده بعده لم
يثبت النظر للاولاد لما فيه من تعليق ولا يهتم والولاية لا تعلق الا في الضروري كالقضاء اه (قوله بأنهما)
عبارة النهاية فانهما بالفاء بدل الباء (قوله يتعارضان) الاولى هنا وفي قوله الآتى يسقطان التأنيث (قوله
لا يمنع) اى التعارض ش اه سم (قوله وبالتالي) اى الاشتراك (افق ابن الصلاح) وبواقفه مامر
انفا عن النهاية والمغنى وشرح الروض كما نبه عليه سم (قوله إنما نحكم الخ) ما المانع من انه مراد
السبكي اه سم عبارة السدعمر لك ان تقول انتقال الارشدية الى الثاني يتصور بترقيه فيها مع بقاء الاول
على حالته ويبقائه على حاله مع تسفل الاول وعبارة السبكي وافية بالقسمين فواجه اعتراضها بمقالة
المأوردى وغيره فلي تأمل اه اقول قديوجه الاعتراض بان القسم الاول ليس بمرا لما قدمت عن النهاية
من أنه لو حدث منهم ارشدهم لم ينتقل اليه (قوله الاول) نعت الارشد (قوله في أصله) أى أصل الرشد
والاضافة لليان (قوله فهل يكون) اى ذلك الو احد قوله الناظر خبر يكون (قوله عند وجود المشاركة)

عزله ولو لمصلحة كالوقف على اولاده الفقراء لا يجوز تبديلهم بالا اعتبار لانه نظره بعد شرطه النظر
في الاول لغيره بخلاف من جعل له ذلك بعد تمام الوقف فان له عزله كامر في مسألة النظر لكن ينبغي
تقييده في تفويض التدريس بما اذا كانت جنة ثم ما ذكره في التفويض تبع فيه البغوى وبحث الرافعى فيه
جواز عزله وصححه النووي لعدم صيغة الشرط اه ويستفاد منه انه ليس للواقف عزل من شرطه النظر
ولو بسبب فقول الشارح بالنسبة اليه من غير سبب غير محتاج اليه فلي تأمل وما ذكره من جواز عزل المفوض
اليه ينبغي توقف عزله من الواقف على ان يكون النظر اليه فلي تأمل (قوله وتردد السبكي فيما اذا شهدت بيته
بارشدية زيد ثم اخرى بارشدية عمرو الخ) في الروض وان جعل النظر للارشد من اولاد او اولاده فائت
كل انه الارشد اشتركا بلا استقلال ان وجدت الاهلية فيهم لان الارشدية قد سقطت بتعارض البيتين
فيها وبقي اصل الرشد اه قال في شرحه فصار كالواقف التي قامت البيعة برشد الجميع من غير التفصيل وحكمه التشرية
واما عدم الاستقلال فكالواقف الى اثنين مطلقاً اه (قوله لا يمنع) اى لا يمنع التعارض ش (قوله
وبالثاني افق ابن الصلاح) كلام الروض المأوردى واقفه (قوله إنما نحكم الخ) ما المانع من انه مراد السبكي

وزاد أحدهما بتمييز في صلاح الدين أو المال فهو الارشد وان زادوا أحد في الدين وواحد في المال فالأوجه استواءهما فيشتركان ولو
أنفردوا أحدهما بالشهادة لم يشارك في أصله غيره فهل يكون الناظر لأن الظاهر أن أفعل التفضيل إنما يعتبر مفهومه عند وجود المشاركة

او لا اهلا بمفهوم افعل تردد فيهما السبكي ثم قال وعمل الناس على الاول (ولو اذا اجر الناظر) الوقف على معين اوجبه اجمارة صحيحة (فردت الاجرة في المدة أو ظهر طالب بالزيادة) قال الامام وقد كثروا الاعتبر جزما (لم ينسخ العقد في الاصح) لانه جرى بالعبطة في وقته فاشبه ارتفاع القيمة أو الاجرة بعد بيع أو اجمارة (٢٩٤) مال المحجور ومرتبه لو كان هو المستحق أو اذن له جاز اجماره بدون اجرة المثل وعليه

أي في أصل الوصف ولا مشاركه هنا فلا مفهوم (قوله أولا) عدل قوله هل يكون الخ (قوله وعمل الناس على الاول) ويؤيده ما مر عن النهاية والمعنى والروض مع شرحه (قوله الوقف) إلى قوله انتهى في النهاية (قوله على معين الخ) متعلق بالوقف و(قوله وقد كثروا) أي الطالب بالزيادة ش أه سم عبارة النهاية ومحل الخلاف كما قاله الامام إذا كثرت الطالب والاخ أه قال ع ش قوله مر إذا كثرت الطالب أي كثرة يغلب على الظن انه إذا لم ياخذوا احدهم اخذ الاخر أه وعبارة السيد الصري قوله وقد كثرت أي الطالب لان كثرة تشعر بان التصرف الاول جرى على خلاف العبطة بخلافه إذا قل لانه قد يكون زيادته حيث تزدون كثرت لخصوص رغبته فيه (قوله ومر الخ) أي في باب الاجارة أه رشدي (قوله لو كان هو) أي المؤجر و(قوله أو اذن له) أي أذن المستحق للمؤجر (قوله وعليه فينبغي الخ) تقدم له في الاجارة نقله عن ابن الرفعة نعم قوله من الخ من زيادته هنا وكذا قوله أو اذن له وقوله لا تتقاهلها أي نظارة الوقف صادق بانتقالها بزوال الاهلية أو بالموت للاجنبي أو المستحق وحيث فلو كان الناظر الاول اجنيا واجر بدون اجرة المثل باذن المستحق ثم انتقل النظر إلى اجنبي اخر مع بقاء المستحق الاذن فينبغي عدم الانقاسخ وان اقتضى الصنيع خلافه هذا وينبغي ان يلحق بانتقال النظارة انتقال الاستحقاق من الاذن إلى غيره مع بقاء الناظر المؤجر باذن المستحق والله اعلم أه سيد عمر (قوله من باذن له) أي اما إذا اذن له في ذلك فلا تنسخ الاجارة بانتقال الحق له لرضاءه ولا باسقاط حقه بالاذن على ما فهمه التقييد بقوله من باذن له وقد يتوقف فيه بان اذنه قبل انتقال الحق له لغو وذلك يقتضي انقاسخ الاجارة بانتقال الحق عن المؤجر أه ع ش أقول ما قاله مبني على ارجاع ضمير بانتقالها إلى العين الموقوفة واما على ارجاعه إلى النظارة كما مر عن السيد عمر وتفسير من قول الشارح من بالمستحق حال الاجارة فلا افهام ولا توقف (قوله واقتناء ابن الصلاح) إلى قوله ولودفع في المعنى (قوله وزادت الخ) عبارة المعنى وطرات اسباب توجب زيادة اجرة المثل أه (قوله بانه يتبين بطلانها) ضعيف أه ع ش (قوله وخطوهما) أي الشاهدين (قوله حيث استمرت الخ) عبارة المعنى إذا استمر الحال الموجودة حالة التقويم التي هي حالة العقد أه (قوله تقويمه المقوم) عبارة النهاية تقويمه الصواب أه (قوله قال الاذرعى الخ) خبر افتاء ابن الصلاح عبارة النهاية ويعلم مما سياتي اخر الدعوى والبيئات ان كلامه أي ابن الصلاح مفروض فيها إذا كانت العين باقية بحالها بحيث يقطع بكذب تلك البيئة الاولى فان لم يكن كذلك لم يعتد بالبيئة الثانية واستمر الحكم بالاولى وبما قررناه اندفع كلام الاذرعى ان افتاءه مشكل جدا لانه يؤدي الخ أه (قوله والذي يقع في النفس الخ) معتمد أه ع ش (قوله في جميع المدة الخ) أي بالنسبة إلى جميع الخ والجار متعلق بقوله تنتهي الخ (قوله مع قطع النظر الخ) أي ومع مراعاة كون الاجرة معجلة او مقسطة على الشهور مثلا أه ع ش (قوله ولودفع الناظر للمستحق) أي او قبض المستحق الناظر (قوله رجع من استحق الخ) أي إذا لم يكن وارثه (قوله أولا) اعتمده مر أه سم (قوله بالعقد الخ) راجع إلى المؤجر ايضا (قوله في الاثناء) هذا انما يظهر في الاجرة فكان الاولى ان يزدقوله وقبل الوطء (قوله على معين) متعلق بالوقف وقوله وقد كثرت أي الطالب بالزيادة ش (قوله واقتناء ابن الصلاح) إلى قوله قال الاذرعى مشكل في شرح مر ويعلم مما سياتي اخر الدعوى والبيئات ان كلامه أي ابن الصلاح مفروض فيها إذا كانت العين باقية بحالها بحيث يقطع بكذب تلك البيئة الاولى فان لم تكن كذلك لم يعتد بالبيئة الثانية واستمر الحكم بالاولى وبما قررناه اندفع كلام الاذرعى ان افتاءه مشكل جدا الخ (قوله أولا)

فينبغي انقاسخها بانتقالها لغيره من لم ياذن في ذلك واقتناء ابن الصلاح فيما إذا اجر بأجرة معلومة فشهد اثنان انها اجرة المثل حالة العقد ثم تغيرت الاحوال وزادت اجرة المثل بانه يتبين بطلانها وخطوهما لان تقويم المنافع المستقبلة انما يصح حيث استمرت حالة العقد بخلاف ما لو طرأ عليها احوال تختلف بها قيمة المنفعة فانه بان ان المقوم لها أولا لم يطابق تقويمه المقوم قال الاذرعى مشكل جدا لانه يؤدي إلى سد باب اجمارة الاوقاف إذ طرأ والتغير الذي ذكره كثير والذي يقع في النفس اننا ننظر إلى اجرة المثل التي تنتهي اليها الرغبات حالة العقد في جميع المدة المعقود عليها مع قطع النظر عما عساه يتجدد انتهى وهو واضح موافق لكلامهم ولودفع الناظر للمستحق ما اجر به الوقف مدة فوات المستحق اثناءها رجع من استحق بعده على تركته بحصة ما بقي من المدة وهل الناظر طريق لانه لا يتعين عليه الدفع إلا بعد مضي مدة يستحق بها المعلوم أولا

لانه لا تقصير منه لاسيما والاجرة ملكها المدفوع اليه بمجرد العقد فلم يسغ للناظر امساكها عنه ولا منعه ليرجع من التصرف فيها ولا نظر لما يتوقع بعد كما صرحوا به في نظائر لذلك كالمؤجر يملك الاجرة والمرأة تملك الصداق بالعقد وان احتمل سقوط بعض الاجرة وكل المهر بالفسخ في الاثناء وكالموصى له بمنفعة دار حياته فاجر هامدة يملك الاجرة ويأخذها وان احتمل موته اثناء المدة رجع كلام رجحون والذي يتجه ان المدة إن قصرت بحيث يغلب على الظن حياة الموقوف عليه إلى انتهائها وخاف الناظر

ليرجع إلى المهر (قوله من بقائها) أي الاجرة (قوله عليها) متعلق بخلاف (قوله لم يكن) أي الناظر (قوله وإلا كان) شامل لما لا يجد إلا مستاجرا مدة طويلة وكون الناظر طريقا حيث نحل نظر فليراجع (قوله ولو حكم) إلى قوله وفيه تحقيق في النهاية (قوله فان ثبت بالتواتر الخ) مفهومه انه لو ثبت ذلك بينه لم يحكم بالبطالان وهو ظاهر اعرش (قوله تبين بطلان الحكم) أي فريد الناظر ما قبضه من المستاجر ان كان باقيا ولا يفدله من ماله إن كان صرفه في غير مصالح الوقف ومن مال الوقف إن كان صرفه في مصالحه ولو باجاره مدة طويلة حيث تعيينت لتوفية ما قبضه من المستاجر الاول والكلام كله حيث لم يفسق بتعديده بالاجارة والصرف وإلا فاعلم انه لا يجوز له الاجارة ثانيا ولا تصح منه لانزعاله اعرش (قوله وبعد انفساخها الخ) من عطف الماردف (قوله وزيادة الخ) الواو بمعنى او (قوله بان هذا افتاء لا حكم) بل الوجه انه حكم يمتنع على من رفع اليه الحكم بخلافه وقد دل كلام الاصحاب في مواضع على الاعتداد بالحكم بالموجب وتناوله الاثار وإن تأخرت مراره سم (قوله قد يوجدان) الاولى الافراد (قوله فليمن الخ) خبر مقدم للحكم (قوله وما علل به) أي من قوله لان الحكم الخ (قوله ممنوع) معتمد اعرش (قوله وفيه الخ) أي في الحكم بالموجب (قوله المستوعب الخ) بدل او عطف بيان من كتابي الخ (قوله المسطر الخ) نعت لقوله كتابي (خاتمة) لو نبتت شجرة بمقبرة فثمرتها مباحة للناس تبعاً للمقبرة وصرفها إلى مصالح المقبرة الاولى من صرفها للناس لاثمرة شجرة غرست للمسجد فيه فليس مباحة بلا عوض بل يصرف الامام عوضها لمصالح المسجد واما خرجت الشجرة عن ملك غارسها هنا بلا لفظ للقرينة الظاهرة فخرج بغرسها للمسجد غرسها مسيلة فيجوز أكلها بلا عوض وكذا ان جعلت نيتها حيث جرت العادة به وتعلق الشجرة من المسجد إن رآه الامام بل إن جعل البقعة مسجداً وفيها شجرة فللامام قلعها وإن ادخلها الواقف في الوقف اه معنى كتاب الهبة

(قوله من هب) إلى قوله ولو قال اشترى بدرهمك خبر في النهاية إلى قوله وقد بسطت ذلك في تاليف حافل وقوله وفيه نظر إلى المتن وقوله وهي هنا بالمعنى الثاني وقوله فلو قال وهبتك هذا إلى ومنه ايضا وقوله الا ان يفرق (قوله من هب مر) أي مأخوذة من هب بفتح الهاء وشد الباء بمعنى مروفي هذا الاخذ نظر ظاهر اذا المأخوذ من المثال الواو و المأخوذة من المضاعف (قوله لمرورها) أي الهبة بمعنى الموهوب ففيه استخدام (او استيقظ) عطف على مر (قوله استيقظ للاحسن) عبارة النهاية تيقظ الخ (قوله الكتاب) كقوله تعالى فان طين لكم عن شيء منه نفسا فكلوه هنيئا مريئا وقوله تعالى واتى المال على حبه الآية اه شرح منهج زاد المعنى وقوله تعالى واذا حيتيم الآية قبل المراد منها الهبة اه (قوله والسنة) كخبر الصحيحين لا تحقرن جارة لجارتها ولو فرسن شاة أي ظلفها شرح منهج ومعنى قال الجيرى قوله لا تحقرن بابه ضرب مختار أي لا تستصغرن هدية لجارتها عرش فالمفعول محذوف وعبرة سلطان فيه نهى لكل منهما أي للمعطية وللمهدى اليها وقوله فرسن بكسر الفاء والسين وسكون الراء كما في الصحاح والقاموس وفتح السين كما في المشكاة عرش وقوله أي ظلفها أي المشوى المشتمل على بعض اللحم لان النوى قد يرميه اخذه فلا ينتفع به اه كلام الجيرى (قوله أي بالتشديد من المحبة) أي ويكون مجزوماً في جواب الامر و (قوله وقيل

اعتمد مر (قوله ولو حكم حاكم بصحة اجارة الواقف وأن الاجرة أجرة المثل الخ) أجر الوقف باجرة شهدت البينة انها اجرة المثل وحكم حاكم به ثم شهدت ببنه بانها دون اجرة المثل فان كانت العين باقية بجالها بحيث يقطع بكذب الاولى عمل بالبينة الثانية وتبين غلط الاولى ونقص الحكم وان تغيرت العين فالحكم صحيح لا يجوز نقضه ولا التفات الى البينة الثانية هذا ملخص ما اُفتي به شيخنا الشهاب الرملى مر (قوله بان هذا افتاء لا حكما الخ) بل الوجه انه حكم يمتنع على من رفع اليه الحكم بخلافه وقد دل كلام الاصحاب في مواضع على الاعتداد بالحكم بالموجب وتناوله الاثار وإن تأخرت مر

من بقائها عنده أو عند غيره عليها لم يكن طريقاً وإلا كان ولو حكم حاكم بصحة اجارة وقف وان الاجرة أجرة المثل فان ثبت بالتواتر انها دونها تبين بطلان الحكم والاجارة وإلا فلا كايأتي بسطه آخر الدعاوى وأفتى ابو زرعة فيمن استاجر وقفا بشرطه وحكم له حاكم شافعي بموجبه وبعدم انفساخها بموت احدهما وزيادة راغب أثناء المدة بأن هذا افتاء لا حكم لأن الحكم بالشيء قبل وقوعه لا معنى له كيف والموت والزيادة قد يوجدان وقد لا فلينرفع له الحكم بمذهبه اه وما علل به ممنوع وفيه تحقيق بسطته في اواخر الوقف من الفتاوى وفي كتابي المستوعب في بيع الماء والحكم بالموجب المسطر اوائل البيع من الفتاوى فراجعهم فانه مهم (كتاب الهبة) من هب مرمرورها من يد إلى أخرى أو استيقظ لأن فاعلها استيقظ للاحسن والاصل في جوازها بل ندها بسائر انواعها الاية قبل الاجماع الكتاب والسنة وورد تهادوا تحابوا أي بالتشديد من المحبة وقيل

بالتحفيف من المحاباة وصح تهادوا فان الهدية تذهب بالضغائن وفي رواية فان الهدية تذهب وحر الصدر وهو يفتح المهملتين ما فيه من نحو حقد
وغيط نعم يستثنى من ذلك ارباب الولايات (٢٩٦) والعامل فانه يحرم عليهم قبول الهبة والهدية بتفصيله الاتي في القضاء وقد بسطت ذلك

بالتحفيف (الخ) أى ويكون أمرا ثانيا للتأكيد هكذا ظهر وظاهر أنه على الثاني بفتح الباء كما هو القياس
وما في حاشية الشيخ ع ش من انه يضمها لم اعرف سببه اه رشيدى اقول عبارة شيخه ع ش فالباء مضمومة
اه ولعلها محرفة من فالباء محذوفة (قوله بالضغائن) جمع ضغينة وهى الحقد اه ع ش (قوله وهو) أى الوحر
(قوله قبول الهبة والهدية) بقبى الصدقة وبأى ما فيها اه سم (قوله ويحرم الاهداء الخ) بل الهبة
بجميع انواعها معنى وسم وع ش ورشيدى (قوله في معصية) هل العبرة في ذلك باعتقاد الدافع او باعتقاد
الآخذ فيه نظروا الاقرب الاول فلو وهبه أو أهداه لحنى يصرفه في نبيذ كان من ذلك اه ع ش قول المتن
(التملك الخ) وكان الاولى في تعريف الهبة كما في الحاروى الصغير أى والمنهج الهبة تملك الخ فان الهبة هى
المحدث عنها اه معنى (قوله على ما يأتى) أى من الخلاف فى ان ما وهبت منافعه عارية او امانة والراجح
منه الثانى اه ع ش (قوله وقسيمها) وهى الهبة المفترقة إلى إيجاب وقبول اه ع ش (قوله ومن ثم الخ)
يتأمل سم على حج ولعل وجه التامل انه ليس في التقديم ما يشعر بالمعنى الاعم اللهم إلا ان يقال مخالفة
الاسلوب تشعر بان ما هنا على خلاف المتعارف في مثله وهو يؤدى إلى البحث عما يقتضيه في مظاهر للنظر
انه لا رادة للمعنى الاعم اه ع ش (قوله قدم الحد) أى على المحدود (قوله على خلاف الغالب) أى من حل
المحدود على الحد فان الغالب العكس بان يقول الهبة تملك بلا عوض وليس المراد انه قدم حد الهبة على
احكامها كما سبق إلى فهم الرشيدى فقال قوله على خلاف الغالب أى من عدم ذكره للحد بالكلية وليس
المراد على خلاف الغالب من تقديمه فيكون الغالب ذكره له لكن مؤخر اذ هذا خلاف الواقع وإن اومه
كلام الشيخ ع ش في الحاشية اه (قوله نعم هذا) أى قسيمها ش اه سم (قوله انه لا ينافى) أى ماسياتى (هذا)
أى قوله نعم هذا الخ (قوله فانها) أى الضيافة اه رشيدى (قوله بالازدراء) والراجع بالوضع في الفهم اه
ع ش (قوله فانه تملك منفعة لا عين) فاطلاقهم التملك إنما يريدون به الايعان اه معنى (قوله كذا قيل)
واقفه المعنى وقيد التملك في المتن بقوله لعين خلافا للشارح والنهاية حيث جعله شاملا للدين والمنفعة ايضا
(قوله لا تملك فيه) يعنى من جهة الخلق فلا ينافى ما يأتى عن السبكي (قوله من الاضحية) أى او الهدى او
العقيقة اه معنى (قوله وانما للمتبع الخ) ينبغى أنه لو مات قبل أكله انتقل لوارثه واطلق تصرفه فيه اه سم
(قوله للمتبع عليه) الاولى امتنع عليه (قوله نحو البيع) كالهبة بثواب اه نهاية (قوله وبلا عوض الخ)
عطف على التملك (قوله وزيد في الحد الخ) وجرى على زيادة هذين القيدين المعنى (قوله واعترضه)
أى زيادة قيدى الحياة (قوله بما لا يصح) لعل صورة الاعتراض ان التملك في الوصية يحصل بالايجاب
ويتاخر الملك إلى القبول بعد الموت ووجه عدم صحته استحالة تحقق احد المتضايين بدون الآخر (قوله
وتطوعا) عطف على في الحياة ش اه سم (قوله وفيه نظر الخ) والنظر قوى جدا سم على حج وقد يجاب
عن النظر بان المستحقين في الزكاة ملكوا قبل اداء المالك فاعطاؤه تفريغ لما في ذمته لا تملك مبتدا وكذا
يقال في النذر والكفارة وما يدل على ان المستحقين ملكوا انه يجوز لان الحول لا يجوز للمالك بيع قدر
الزكاة وان لو نقص النصاب بسببه لا يجب على المالك زكاة فيما بعد العام الاول وإن مضى على ذلك اعوام اه
(قوله فانه يحرم عليهم قبول الهبة والهدية الخ) بقبى الصدقة وبأى ما فيها ايضا (قوله ويحرم الاهداء) وكذا
غيره كالهبة كما هو ظاهر (قوله ومن ثم) يتأمل (قوله نعم هذا) أى قسيمها ش اه (قوله إنما يخص بالازدراء)
او غيره كالوضع في الفهم على الخلاف في ذلك (قوله فانه تملك منفعة الخ) فيه تأمل مع او منفعة السابق في قوله
لعين او دين او منفعة (قوله وانما للمتبع عليه نحو البيع الخ) ينبغى أنه لو مات قبل أكله انتقل لوارثه واطلق
تصرفه فيه (قوله وتطوعا الخ) فيه ان الكفارة قد تكون تطوعا كما بينته اول باب الكفارة (قوله وتطوعا)
معطوف على في الحياة ش (قوله وفيه نظر) النظر قوى (قوله لان كونها كوفائه لا يمنع أن فيها تملكيا)

فى تأليف حافل ويحرم
الاهداء لمن يظن فيه صرفها
فى معصية (التملك) لعين او
دين بتفصيله الاتى أو
منفعة على ما يأتى (بلا عوض
هبة) بالمعنى الاعم الشامل
للهدية والصدقة وقسيمها
ومن ثم قدم الحد على خلاف
الغالب نعم هذا هو الذى
ينصرف اليه لفظ الهبة عند
الاطلاق وسيأتى أو آخر
الايان ما يعلم بتامله انه
لا ينافى هذا فخرج بالتملك
العارية والضيافة فانها باحة
والملك إنما يحصل
بالازدراء والوقف فانه
تملك منفعة لا عين كذا قيل
والوجه أنه لا تملك فيه وإنما
هو بمنزلة الاباحة ثم رابت
السبكي صرح به حيث قال
لا حاجة للاحتراز عن
الوقف فان المنافع لم يملكها
الموقوف عليه بتملك
الواقف بل بتسليمه من جهة
الله تعالى ولا تخرج الهدية
من الاضحية لغنى فان فيه
تملكا وإنما للمتبع عليه نحو
البيع لامر عرضى هو كونه
من الاضحية للمتبع فيه
ذلك وبلا عوض نحو البيع
كالهبة بثواب وسيأتى وزيد
في الحد في الحياة لتخرج
الوصية فان التملك فيها إنما
يتم بالقبول وهو بعد الموت
واعترضه شارح بما لا يصح

وتطوعا يخرج نحو الزكاة والنذر والكفارة ورد بأن هذه لا تملك فيها بل هى
كوفاء الدين وفيه نظر لان كونها كوفائه لا يمنع ان فيها تملكيا (فان ملك) أى اعطى شيئا بلا عوض (محتاجا) وإن لم يقصد الثواب او غنيا
ع ش

عش (قول المتن ثواب الآخرة) هل ذكر الآخرة قيد حتى يخرج به ما لو قصد ان الله تعالى يجازيه في الدنيا بنحو سعة الرزق او خرج بخارج الغالب محل تأمل والقلب إلى الثاني أميل اه سيد عمر اقول وقد يؤيد الاول قول المغني والاسني خرج بذلك ما لو ملك غنيان من غير قصد ثواب الآخرة اه زادهم ومعلوم انه خارج عن الآخرين كما يعلم من تفسيرهما ولا يظهر دخوله في غير الثلاثة فيشكل الحال إلا ان يقال هي هبة باطلة لعدم الصيغة اه اي ان خلا عن الصيغة وصحيحة ان اشتمل عليها عش (قوله ايضا) اي كما انه هبة بالمعنى الاعم اه سم (قوله وهي افضل الثلاثة) يقتضى ان الكلام فيما لا يشمل الآخرين فما معنى تفضيلها على تملك محتاج او مع قصد الثواب بايجاب وقبول واقباض او اذن في القبض اه سم عبارة عش قوله وهي افضل الثلاثة وظاهره وان كانت لغني بقصد ثواب الآخرة إلا ان يقال التفضيل للماهية لا يقتضى التفضيل لكل فرد من افرادها على غيرها وعبارة السيد عمر قوله وهي افضل الخ ينبغي ثم الهدية لورود الآثار في الحظ عليها لا سيما بالنسبة للمسافر اه (قوله إذا اجتمع النقل والقصد) اي والنقل والاحتياج اه عش عبارة المغني وقد يجتمع الانواع الثلاثة فيه الو ملك محتاجا لثواب الآخرة بلا عوض ونقله اليه اكراما بايجاب وقبول اه (قوله المملك) يفتح اللام (قول المتن اكراما) ينبغي ان الدفع بلا نقل لكن بقصد الاكرام هدية سم على حج وعليه فهدية العقار ممكنة وهو مناف لقوله الاتي فلا دخل لها فيما لا ينقل اه عش (قوله لانه) اي الاكرام و (قوله إلى ذلك) اي مكان الموهوب له اه عش (قوله بل احتريزه عما ينقل للرشوة الخ) للسبكي ان يلزم كون ذلك من الهدية غاية الامر انه هدية ورشوة ويدل عليه خبر هدايا العمال غلول ونحوه فسمها هدايا و الاصل الحقيقة ويدخل على ما قاله السبكي ما إذا لم يكن مع قصد شيء مطلقا فان الظاهر انه من الهدية فليتأمل اه سم عبارة السيد عمر قوله والخوف الهجو الخ قد يتوقف في كون ذلك لا يسمى هدية وكذا ما ينقل لدفع ما يتوقع من المظلة المالية واما الرشوة الحقيقية فواضح عدم اطلاق لفظ الهدية عليها ولا ينافي ما تقرر من اطلاق لفظ الهدية عدم حصول الملك حقيقة لان الكلام في مطلق الهدية لا في الصحيحة المترتب عليها الملك الحقيقي اه (قوله ايضا) اي كما انه هبة بالمعنى الاعم اه سم (قوله فلا دخل لها الخ) عبارة المغني ولا يقع اسم الهدية على العقار فان قيل قد صرحوا في باب النذر ان الشخص لو قال لله على ان اهدى هذا البيت مثلا صرح وباعوه ونقل ثمنه اجيب بانهم توسعوا فيه بتخصيصه بالاهداء إلى فقراء الحرم وتعميمه في المنقول وغيره

بل صرحوا بالتملك في الكفارة (قوله ايضا) اي كما انه هبة بالمعنى الاعم بقى ما لو ملك غنيا بلا قصد ثواب الآخرة خارجا عن الصدقة ومعلوم انه خارج عن الآخرين كما يعلم من تفسيرهما ولا يظهر دخوله في غير الثلاثة فيشكل الحال إلا ان يقال هي هبة باطلة لعدم الصيغة ثم رايت في شرح الروض ويلزمهم اي السبكي والزرکشي وغيرهما انه لو ملك غنيان من غير قصد ثواب الآخرة لا يكون صدقة وهو ظاهر اه (قوله) وهي افضل الثلاثة) يقتضى ان الكلام فيها لا يشمل الآخرين فما معنى تفضيلها على تملك محتاج او مع قصد الثواب بايجاب وقبول واقباض او اذن في القبض (قوله في المتن فان نقله إلى مكان الموهوب له) عبارة الروض ما يحمل غالباً الخ وفسر في شرحه الحل بالبعث ثم قال وادخل بقوله غالباً ما يهدى بلا بعث بان نقله المهدى اه وهو يفهم ان النقل لا بد منه سواء كان بيعت او بدونه بان نقله المهدى فقول الاستاذ البكري في كنهه ولا يشترط البعث اي خصوصه بل يكفي النقل بدونه فليتأمل (قوله في المتن اكراما) ينبغي ان الدفع بلا نقل لكن بقصد الاكرام هدية (قوله بل احتريزه عما ينقل للرشوة) بقى ما لو لم يقصد بالنقل شيئا من اكرام أو رشوة وعلى ما قاله السبكي يكون داخلا (قوله بل احتريزه عما ينقل للرشوة الخ) للسبكي ان يلزم كون ذلك من الهدية غاية الامر انه هدية ورشوة ويدل عليه خبر هدايا العمال غلول ونحوه فسمها هدايا و الاصل الحقيقة ولو سلم فلا احتراز عما ذكر لا يتوقف على هذا التقييد بل يحصل مع التقييد بان لا يكون للرشوة او خوف هجره وحيزه يدخل ما إذا لم يكن مع قصد شيء مطلقا فان الظاهر انه من الهدية فليتأمل (قوله ايضا) كما انه هبة بالمعنى الاعم

(ثواب الآخرة) اي لاجله
(فصدقة) ايضا وهي افضل
الثلاثة (فان) قبل الاولى
قول اصله وان لا يهاجم الفاء
ان الهدية قسم من الصدقة
نعم ايها انه إذا اجتمع
النقل والصدقة كان صدقة
وهدية صحيح انتهى والذي
رايته في نسخ الواو فلا
اعتراض (نقله) اي المملك
بلا عوض (إلى مكان
الموهوب له اكراما) ليس
بقيد وانما ذكر لانه يلزم
غالباً من النقل إلى ذلك
كذا قاله السبكي وهو مردود
بل احتريزه عما ينقل للرشوة
او لخوف الهجو مثلاً
(هدية) ايضا فلا دخل
لها فيما لا ينقل ولا ينافيه
صححة نذر

اه (قوله فيما لا ينقل) اى كالعقار اه ع ش (قوله اهدائه) اى ما لا ينقل ش اه سم (قوله فالشرط هنا معنى الركن) عبارة النهاية في شمل الركن كاهنا ه وهى اولى (قوله بمعنى الركن) اى الذى هو الصيغة وهى ركنها الاول و (قوله وركنهما الثانى) هو بالرفع مبتدأ وخبره العاقدان والجملة عطف على وهى ركنها الاول الذى قدرناه اه ع ش اقول الاول عطف على قول المصنف وشرط الهبة ايجاب الحل لا نه على حل الشارح بمعنى وركنهما الاول ايجاب النخ (قوله وهى هنا) بالمعنى الثانى هذه جملة معترضة بين المبتدأ والخبر فى المتن وما يؤهمه صنيعة من ان قول المتن ايجاب النخ خبر وهى النخ ليس بمبراد لا نه مع استلزامه بقاء المبتدأ فى المتن بلا خبر مخالف للواقع ولما يقتضيه ما قبله من ان ايجاب والقبول بعض اركان الهبة لا جميعها ولعل النهاية لما أسقطها لذلك الايهام عبارة المعنى واما تعريفها بالمعنى الثانى وهو المراد عند الاطلاق فاركانها ثلاثة عاقد وصيغة ومو هوب وقد اخذ المصنف فى بيان بعض ذلك فقال وشرط الهبة لتحقيق عاقدان كالبيع وهذا هو الركن الاول ولهما شرط النخ وايجاب وقبول لفظا من الناطق مع التوصل المعتاد كالبيع وهذا هو الركن الثانى الثانى النخ اه وهى ظاهرة (قوله بالمعنى الثانى) اى المذكور بقوله السابق نعم هذا هو الذى اخ ا سم قول المتن (ايجاب وقبول لفظا) قال فى التكملة هذا فى المعين اما الهبة للجهة العامة فان الغز الى جزم فى الوجيز بالصحة وتوقف فيه الراعى ثم قال ويجوز ان يقول الجهة العامة بمنزلة المسجد فيجوز تملكها بالهبة كما يجوز الوقف عليها وحينئذ فيقبلها القاضى اه وقضية الحاق الهبة للجهة العامة بالوقف عليها فى الصحة ان لا يشترط القبول اه سم وفى المعنى ويقبل الهبة للصغير ونحوه من ليس اهلا للقبول الولي فان لم يقبل الغزل الوصى ومثله القيم وأما تركهما لاحظ بخلاف الاب والجد لكل شفقة تهما ويقبلها السفيه نفسه وكذا الرفيق لاسيده وان وقعت له اه (قوله كوهبتك ومنحتك) بالتخفيف وهذا قوله نخلتك اه ع ش (قوله وملكتك) زاد المعنى بلائى اه (قوله هذا) لا يناسب كونه موصولا لعظمتك اى واكرمتك بل المناسب له هذا اه سم قول المتن (لفظا) راجع لكل من ايجاب وقبول وقول الشارح واسارة معطوف على لفظا المذكور و (قوله اشترط) معطوف على قوله انعقدت ش اه سم (قوله لانها تملك النخ) يؤخذ منه امتناع الهبة للحمل وهو ظاهر لانه لا يمكن تملكه ولا تملك الولي له لعدم تحقق اه ع ش (قوله ومن ثم) اى من اجل انها كالبيع (قوله انعقدت بالسكنانية) هذا يشعر بان ما تقدم كله صريح وعليه فقد يشكك الفرق بين اطعمتك وكسوتك بل بين نخلتك هذا وكسوتك هذا وبك عظمتك واكرمتك فليتأمل وقد يقال ان تلك الصيغ اشتهرت فيما بينهم فى الهبة فكانت صريحة بخلاف هاتين الصيغتين اه ع ش اقول الاشكال قوى جدا (قوله كان النخ) ومن الكتابة الكتاب اه معنى قال ع ش ومنها ما اشهر من قولهم فى الاعطاء بلا عوض جبا يكون هبة حيث نواها به اه (قوله او كسوتك هذا) ظاهر هو لوفى غير الثياب ويكون بمعنى نخلتك اه ع ش (قوله جميع ما امر النخ) فيعتبر فى المملك اهلية التبرع وفى المملك اهلية الملك اه شرح الروض زاد المعنى فلا تصح الهبة لبيمة ولا لرفيق نفسه فان اطلق الهبة له فهى لسيد اه (قوله فيها ثم) اى فى الاركان الثلاثة فى البيع (قوله ومنه) اى عامر (موافقة القبول النخ) ومنه الرؤية قال اعنى لا تصح هبته ولا الهبة اليه بالمعنى الاخص

(قوله اهدائه) اى ما لا ينقل ش (قوله وهى) اى الهبة هنا بالمعنى الثانى اى المذكور بقوله السابق نعم هذا هو الذى ينصرف اليه لفظ الهبة عند الاطلاق (قوله هذا) لا يناسب كونه موصولا لعظمتك بل المناسب له هذا (فى المتن ايجاب وقبول لفظا) قال فى التكملة هذا فى غير الضمنى الى ان قال وفى المعين اما الهبة للجهة العامة فان الغز الى جزم فى الوجيز فى باب اللقيط بالصحة وتوقف فيه الراعى لكونه غير معين يعنى وتعين المتهب شرط كالمشتري ثم قال ويجوز ان يقول الجهة العامة بمنزلة المسجد حتى يجوز تملكها بالهبة كما يجوز الوقف عليها وحينئذ فيقبلها القاضى اه وقضية الحاق الهبة بالوقف فى الصحة اذا كانت لجهة عامة انه لا يشترط القبول ويستثنى ايضا المرأة اذا وهبت ليلتها من ضرته فلا يشترط قبولها على الصحيح فى الروضة فى باب اه كلام التكملة (قوله فى المتن لفظا) راجع لكل من ايجاب وقبول وقول الشارح واسارة معطوف على لفظا

اهدائه لان الهدى اصطلاحا غير الهدية خلا فالمن زعم ترادفهما ويؤيده اختلاف احكامهما وبه يندفع ما لشارح هنا (وشرط الهبة) الذى لا بد منه فى تحقيق وجودها فى الخارج فالشرط هنا بمعنى الركن وركنهما الثانى العاقدان والثالث الموهوب وهى هنا بالمعنى الثانى (ايجاب) كوهبتك ومنحتك وملكتك وعظمتك واكرمتك ونخلتك هذا وكذا اطعمتك ولو فى غير الطعام كما نقل عن النص (وقبول) كقبلت واتهمت ورضيت (لفظا) فى حق الناطق واسارة فى حق الاخرس لانها تملك فى الحياة كالبيع ومن ثم انعقدت بالسكنانية مع النية كلك او كسوتك هذا وبالمعاطاة على قول اختير واشترط هنا فى الاركان الثلاثة جميع ما امر فيها ثم ومنه موافقة القبول

للايجاب خلافاً ان زعم عدم اشتراطها هنا فلو قال وهبتك هذا او وهبتك قبل الاول او احد الاثنين نصف لم يصح لما تقرر ان الهبة ملحقة بالبيع اى من حيث انها عقد مالى مثله فاعطيت احكامه وان تخلف بضمها فيه كما هنا إذ المانع ثم ان الايجاب لما اشتمل على الكلى المقابل بالثمن الذى ذكره كان قبول البعض ببعض الثمن قبولاً للغير ما اوجه من كل وجه وانما لم ينظروا (٢٩٩) لهذا بل سوا بينهما فى البطلان نظراً

لما هو أقوى من ذلك وهو
الالحاق المذكور إذ لو ابطال
بهذا سرى بطلانه الى البقية
إذ لا مرجح فوجب التعميم
طرداً للباب فتأمل ومنه
ايضاً اشتراط الفورية فى
الصيغة وان لا يضر الفصل
الا باجنبي واختلوا فى
وهبتك وسلطتك على قبضه
فقبل ان سلطتك على قبضه
فصل مضر لان الاذن فى
القبض انما يدخل وقته
بعد تمام الصيغة فكان
اجنبياً وقيل غير مضر
لتعلقه بالعقد الذى يتجه
الثانى ثم رايت الاذرى
رجحه ثم نظرتى الا كفاءة
بالاذن قبل وجود القبول
وقياس ما مر فى مزج الرهن
بالرهن الا كفاءة إلا ان
يفرق وقد لا تشترط صيغة
كما لو كانت ضمنية كاعتق
عبدك عنى فاعتقه وان لم
يقبل بجاناً وكما لو زين ولده
الصغير بحلى بخلاف زوجته
لانه قادر على تملكه بتولى
الطرفين قاله القفال واقره
جمع لكن اعترض بان
كلامهما يخالفه حيث
اشتراط فى هبة الاصل تولى
الطرفين بايجاب وقبول
وهبة ولى غيره ان يقبلها
الحاكم او نائبه ونقلوا

بخلاف صدقته واهدائه فيصح لا طباق الناس على ذلك وهو الوجه الذى لا ينبغي خلافه كذا بهما مش وهو
قريب ويصرح باشتراط الرؤية فى الواهب والمتهب قول المحلى فطريق الاعمى اذا اراد ذلك التوكيل انتهى
اه عش (قوله لم يزعم عدم اشتراطها الخ) وفاقا للمعنى عبارة وهل يصح قبول بعض الموهوب او قبول
احد الشخصين نصف ما وهب لهما وجهان وجهها كما قال شيخى تبعاً لبعض اليمانيين الصحة بخلاف البيع
فانه لا يصح لانه معاوضة بخلاف الهبة فاغتفر فيها ما لم يغتفر فيه وان قال بعض المتأخرين ان هذا الفرق
ليس بقادح اه (قوله لم يصح) هذا احد وجهين ثانيهما الصحة فيها واعتمده مر اه سم ولعله فى غير
النهاية والا فظاهر النهاية موافق لما فى الشرح عبارة الجيرى عن القليوبى فلو اوجب له بشيئين فقبل
أحدهما أو شيئاً فقبل بعضه لم يصح كما قاله شيخنا عن والده خلافاً للخطيب فانه نقله عن والدينا المذكور اه
وهى صريحة فى الموافقة ولكن ما مر عن المعنى وسمه والا قرب (قوله وان تخلف بعضها الخ) اى مقتضى
بعضها على حذف المضاف بقرينة التعليل الاتى (قوله فيه) اى عقد الهبة (قوله لهذا) اى التخلف
المذكور (قوله إذ لو ابطال) اى الالحاق المذكور (هذا) اى بالتخلف المذكور (سرى بطلانه) اى
بطلان الحاق (قوله ومنه) اى ما مر (قوله اشتراط الفورية الخ) اى التواصل المعتاد بين الايجاب
والقبول اه معنى (قوله والذى يتجه الثانى) اعتمده مر اه سم (قوله فى الاكتفاء بالاذن) اى من
الواهب كان يقول وهبتك هذا واذنت لك فى قبضه فيقول المتهب قبلت اه عش (قوله وقياس ما مر الخ)
معتمد اه عش (قوله إلا ان يفرق) اسقطه النهاية واقتصر على ما قبله (قوله وقد لا يشترط) الى قوله
اه فى المعنى إلا قوله نقلوا عن العبادى واقروه انه (قوله صيغة) اى التصريح بها وإلا فهى معتبرة تقديرها
كما قاله المحلى فى اول البيع اه عش (قوله بخلاف زوجته لانه قادر على تملكه الخ) يؤخذ منه ان الشخص
إذا دفع شيئاً الى نحو خادمه او بنت زوجته لا يصير ملكاً له بل لا بد من ايجاب وقبول من الخادم ونحوه ان تاهل
للقبول او ولىه او لم يتاهل فليتنهله فانه يقع كثير انعم ان دفع ذلك لمن ذكر لا يحتاجه له او لقصد ثواب
الاخرة كان صدقة فلا يحتاج الى ايجاب ولا قبول ولا يعلم ذلك إلا منه وقد تدل القرأتان الظاهرة على شيء
فيعمل به اه عش (قوله قال القفال الخ) عبارة النهاية وما قاله القفال واقره جمع من انه لو زين الخ
مردود بان كلامهما الخ اه (قوله لكن اعترض الخ) عبارة المعنى ويرد هذا قول الشيخين وغيرهما فان
وهب للصغير ونحوه ولى غير الاب والجد قبل له الحاكم وان كان اباً وجداً تولى الطرفين فلا بد من الايجاب
والقبول اه (قوله بايجاب وقبول) اى فلا فرق بين الزوج والولد وغيرهما ان التزوين لا يكون تملكاً
اه عش (قوله وهبة ولى غيره) اى الاصل عطف على هبة الاصل (قوله ان يقبلها الخ) عطف على تولى الخ
(قوله ونقلوا الخ) كقوله الاتى واقضى الخ عطف على اعترض الخ (قوله لم يكن اقراراً) اى ولا تملكه الا بال
اخذ انما يأتى فى قوله والفرق الخ اه عش (قوله فانه اقرار) لاحتمال ان يكون الاجنبى او ولده الرشيد
وكله فى شرائها وان يشتريها الغير الرشيد من مال نفسه او مال المحجور عليه اه عش (قوله ولو قال الخ)
عطف على لو غرس الخ (قوله لم يملكه) اى الابن وينبغى ان يكون كتابه كافى للبيع اه عش (قوله
انتهى) اى كلام العبادى (قوله قال انه) اى قول القفال (قوله والسبب الخ) عطف على الاذرى (قوله

المذكور وقوله واشترط معطوف على قوله انعقدت ش (قوله لم يصح) هذا أحد وجهين ثانيهما الصحة
فيهما واعتمده مر (قوله والذى يتجه الثانى) اعتمده مر (قوله حيث اشترط فى هبة الاصل الخ) اعتمد

اعن العبادى واقروه انه لو غرس أشجاراً وقال عند الغرس أغرسها لاني مثلاً لم يكن اقراراً بخلافه الوقال لعين فى يده اشترتها لاني أو لفلان
لاجنبى فانه اقرار ولو قال جعلت هذا لاني لم يملكه إلا ان قبل وقبض له اه والفرق بان الحلى صار فى يد الصبي دون الغرس لا يجدى لان صيرورته
فى يده بغير لفظ ملك لا يفيد شيئاً على ان كون هذه الصيرورة تنفذ الملك هو محل النزاع فلا فرق ثم رايت الاذرى قال انه لا يمشى على قواعد
المذهب والسببى والاذرى وغيرهما ضعفوا قول الخوارزمى وغيره ان لباس الاب الصغير حلياً يملكه اياه ورايت آخرين نقلوا عن القفال

صريح في رده الخ) قد تمتع الصراحة بحمل كلامه في البتة على الرشيدة وهو غير قادر على تملكها بخلاف الصغيرة على ما مر له ع وشور شيدى (قوله فيمن بعته) أى سواء كان الباعث رجلا أو امرأة اه ع ش (قوله وجهازها) بفتح الجيم وكسر هاء الغنة قلبه مصباح اه ع ش (قوله فهو ملك لها) أى مؤاخذه بأقراره مر اه سم وع ش (قوله والافوه عارية) وكذلك يكون عارية فيما يظهر إذا قال جهزت بتي بهذا إذ ليس هذا صيغة أقرار بملك مر اه سم والفرق ان الاضافة الى من يملك تقتضى الملك فكان ما ذكره في مسألة القاضي أقرار بالملك بخلاف ما هنا اه ع ش (قوله ويصدق يمينه) أى إذا نزع في انه ملكها بهبة او غيرها اه ع ش (قوله وكخلع الملوك) عطف على كمالو كانت ضمنية و (قوله ولا قبول) عطف على صيغة من قوله وقد لا يشترط صيغة اه سم (قوله وكخلع) الى قوله ولو قال في المغنى (قوله على المعتمد) اعتمد المغنى ان الدرهم يكون هبة لا قرضا (قوله أى الايجاب) الى قول المتن ولو قال في المغنى (لا قوله لان كونه محتاجا الى المتن) الى قول المتن ولو قال ارقبتك في النهاية الا ذلك القول وقوله وجه خروج الى وخروج (قوله لان كونه محتاجا الخ) قضيته انه لو اتنى الامران بأن أعطى غنيا ولم يقصد الثواب لا يحصل التملك اه سم (قول المتن والقبض من ذلك) هل يكفي الوضع بين يديه كافي البيع ثم رايت في تجريد المزدج وفي العباب التصريح بملك البالغ بالوضع بين يديه لا الصبي وان اخذها بتي ما لو تلفها الصبي والحال ما ذكر فهل يضمنها وينبغي عدم الضمان لانه سلطه عليها باهذائها له ووضعها بين يديه سم على حج اه ع ش اقول سياقي في شرح ولا يملك موهوب الا بقبض اعتماد الشارح والنهاية والمغنى عدم كفاية الوضع بين يديه بلاذن في الهبة بالمعنى الاعم ثم الفرق بينها وبين البيع وعن سم وع ش هناك ما يوافق ما هنا من ترجيح كفاية الوضع المذكور (قوله لان ذلك الخ) عبارة المغنى كما جرى عليه الناس في الاعصار وقد اهدى الملوك الى رسول الله ﷺ الكسوة والدواب والجوارى وفي الصحيحين كان الناس يتحرون بهداياهم يوم عائشة رضى الله تعالى عنها وعن ابوها ولم ينقل ايجاب وقبول والثاني يشترط ان كالهبة وحمل ما جرى عليه الناس على الاباحة ورد بتصرفهم في المبعوث تصرف الملاك والفروج لا باحة بالاباحة اه (قوله والمتب اهلية الملك) (فرع) سئل شيخنا مر عن شخص بالغ تصدق على ولد ميم بصدقة فهل يملكها الولد بوقوعها في يده كالأو احتطب او احتش ام لا يملكها لان القبض غير صحيح فاجاب بانه لا يملك الصبي ما تصدق به عليه الا بقبض وليه سم على حج فهل يحرم الدفع للصبي كما يحرم تعاطي العقد الفاسد معه ام لا لانثناء العقد فيه نظر والاقرب عدم الحرمة وبحمل ذلك من البالغ على الاباحة كتقديم الطعام للضيف فيتاب عليه فلبيع الرجوع مادام باقيا هذا وحل الجواز حيث لم تدل قرينة على عدم رضا الولي بالدفع سيما ان كان ذلك يعود على دناءة النفس والرزالة فيحرم حيث اه ع ش (قوله فلا تصح هبة ولى) أى من مال المولى اه سم

الاشترط المذكور مر (قوله فهو ملك لها) أى مؤاخذه بأقراره مر (قوله والافوه عارية) كذلك يكون عارية فيها يظهر إذا قال جهزت ابنتي بهذا إذ ليس هذا صيغة أقرار بملك مر (قوله وكخلع الملوك) عطف على كمالو كانت ضمنية وقوله ولا قبول عطف على صيغة من قوله السابق وقد لا يشترط صيغة ش (قوله لان كونه محتاجا الخ) قضيته انه لو اتنى الامران بأن أعطى غنيا ولم يقصد الثواب لا يحصل التملك (قوله فى المتن والقبض من ذلك) هل يشترط الوضع بين يديه كافي البيع ثم رايت في تجريد المزدج ما نصه في فتاوى البغوى يحصل ملك الهدية بوضع المهدى بين يديه إذا اعلم به ولو اهدى الى صبي ووضع بين يديه او اخذ الصبي لا يملكه اه وهو يفيد ملك البالغ بالوضع بين يديه وقد جردوا ذلك قبضا في البيع وعبرة العباب وتملك الهدية بوضعها بين يدي المهدى اليه البالغ لا الصبي وان اخذها اه بتي ما لو تلفها الصبي والحال ما ذكر فهل يضمنها وينبغي عدم الضمان لانه سلطه عليها باهذائها له ووضعها بين يديه كما يؤخذ مما سأتى في الوديعة انه لو باع الصبي شيئا وسله له فالتفقه لم يضمنه لانه سلطه عليه والهبة كالبيع كما هو ظاهر الوضع بين يديه اقباض كما تقرر (قوله فلا تصح هبة ولى) أى من مال المولى (فرع) سئل شيخنا الشهاب الرملى عن رفيق تصدق عليه شخص

نفسه انه لو جهز بنته بامتعة بلا تملك يصدق يمينه في انه لم يملكها ان ادعته وهذا صريح في رد ما سبق عنه وافق القاضي فيمن بعث بتموهو جهازها الى دار الزوج بانه ان قال هذا جهاز بنتي فهو ملك لها والافوه عارية ويصدق يمينه وكخلع الملوك لا اعتبار عدم اللفظ فيها ولا قبول كربة التوبة من الضرة ولو قال اشترى بدرهمك خبز فاشترى له كان الدرهم قرضا لاهية على المعتمد كما مر (ولا يشترط ان) أى الايجاب والقبول (في) الصدقة بل يكفي الاعطاء والاخذ لان كونه محتاجا او قصده الثواب يصرف الاعطاء للتمليك حيثنذولا في الهدية ولو لغير ما كول على الصحيح بل يكفي البعث من هذا ويكون كالايجاب (والقبض من ذلك) ويكون كالقبول لان ذلك هو عادة السلف بل الصحابة مع النبي صلى الله عليه وسلم ومع ذلك كانوا يتصرفون فيه تصرف الملاك فاندفع ما توهم انه كان باحة وشرط الواهب اهلية التسرع والمتب اهلية الملك فلا تصح هبة ولى ولا مكاتب بغير اذن

سيده ولا تصح الهبة بانواعها مع شرط مفسد كان لا تزيله عن ملكك ولا مؤقتة ولا معلقة إلا في مسائل العمري والرقبي كما قال (ولو قال) عالم بمعنى هذه الألفاظ أو جاهل بها كما اقتضاه إطلاقهم لكن استشكله الأذرعى قال وفي الروضة في (٣٠١) الكتابة عن المروزي أن قريب الاسلام

وجاهل الاحكام لا يصح تدبيره بلفظه حتى تتضمن اليه نية أو زيادة لفظ أهو الذي يتجه اخذا من قولهم في الطلاق لا بد من قصد اللفظ لمعناه انه لا بد من معرفة معنى اللفظ ولو بوجه حتى يقصده نعم لا يصدق من أتى بصريح في انه جاهل بمعناه إلا أن دلت قرينة حاله على ذلك كعدم مخالطته لمن يعرف ذلك ثم رايت الأذرعى صرح به را عمرتك هذه الدار) أو هذا الحيوان مثلا أي جعلتها لك عمرتك (فاذا مت فهي لورثتك) أو لعقبك (فهى) أي الصيغة المذكورة (هبة) أي صيغة هبة طول عبارتها فيعتبر قبولها وتزيم بالقبض وتكون لورثته ولا تختص بعقبه الغاء الظاهر لفظه عملا بالخبر الاقنى ولا تعود للواهب بحال خبر مسلم ايمارجل أعمر عمرى فانها للذي اعطياها لا ترجع إلى الذي اعطاها (ولو اقتصر على اعمرتك) كذا ولم يتعرض لما بعد الموت (فكذا) هو هبة (في الجديد) خبر الشيخين العمري ميراث لاهلها وجعلها له مدة حياته لا ينشأ في انتقالها لورثته فان الأملاك كلها مقدرة

(قوله ولا تصح الهبة الخ) ولا تصح الهبة لهبة ولا للرقبي نفسه فان أطلق الهبة له فهي لسيده أه معنى عبارة عرش سنل شيخنا الشهاب الرملى عن رقيق تصدق عليه شخص بثوب أو دراهم مثلا وشرط انتفاعه بهادون سيده هل يصح ذلك التصديق فان قلتم نعم فهل يجب مراعاة هذا الشرط حتى يتمتع على سيده اخذها منه ويجب صرفه على الرقيق وإن قلتم لا يصح فهل لذلك حكم إلا باحة حتى يجوز للعبد أن يلبس الثوب وينتفع بالدرهم فاجاب بانه إن قصد المتصدق نفس الرقيق بطل ولم يكن إلا باحة أو السيد أو أطلق صح ويجب مراعاة ذلك الشرط أه سم على حج أقول ما ذكر من الصحة مع الشرط المذكور مشكل على ما في حج انه لو اعطاه درهم بشرط أن يشترى بهاعمامه لم يصح أه عرش وقوله ولم يكن إلا باحة فيه وقفة فان قياس ما مر عنه انفا في التصديق على الصبي أن يكون هناك من قبيل الاباحة لاسيما إذا احتاج اليها الرقيق ولم يصرفها سيده اليه (قوله كان لا تزيله الخ) وكشروط أن يشترى به كذا كما صرح به حج بخلاف ما لو دفعه ليشترى به ذلك من غير تصريح بالشرط فانه يصح ويجب عليه شراء ما قصده الدافع قال شيخنا الزياى ومثل ذلك ما لو قال خذه واشتر به كذا فان دلت القرينة على قصد ذلك حقيقة أو أطلق وجب شراؤه ولومات قبل صرفه في ذلك انتفا لورثته ملكا وإن قصد التبسط المعتاد صرفه كيف شاء أه عرش وقوله كما صرح به حج أي فيما أتى قبيل قول المصنف وللأب الرجوع في هبة ولده (قوله أو جاهل بها) الأولى التذكير (قوله بلفظه) أي التدبير (قوله أو زيادة لفظ) يدل على انه أراد اعتاقه بعد الموت أه عرش (قوله انه لا بد من معرفة معنى اللفظ) أي فلا يكون ظاهر عبارة المصنف مرادا أه عرش (قوله أو هذا الحيوان) إلى قوله وكانهم إنما لم ياخذوا في المغنى قول المتن (فاذا مت) بفتح التاء أه معنى (قوله طول) أي الواهب (قوله وتكون لورثته) عبارة المغنى فاذا مات كانت لورثته فان لم يكونوا فليت المال ولا تعود للواهب بحال أه (قوله ولا تختص بعقبه) أي بل تشمل جميع الورثة كالاعمام والأخوة أه عرش (قوله أيمارجل) بالجرو والرفع والأول واضح والثاني بدل من أي وما زائدة لتوكيد الشرط أه شرح الاعلام لشيخ الاسلام أه عرش (قوله هو هبة) الأنسب لما قبله هي بالتانيث وكذا يقال في نظيره الاقنى (قوله وجعلها له الخ) أي الذي أضمنه قوله أعمرتك أه رشيدى (قوله إنما العمري) أي التي يقتضى لفظها أن يكون هبة أه عرش (قوله لأنه الخ) متعلق بقوله إنما ياخذوا (قوله أو جعلتها) إلى قوله ووجه خروج في المغنى لإقوله إن كنت مت وقوله وإن

بصدقة كثر أو درهم وشرط المتصدق انتفاعه بهادون سيده هل يصح التصديق فان قلتم نعم فهل يجب مراعاة هذا الشرط حتى يتمتع على سيده اخذها منه ويجب صرفه على الرقيق وإن قلتم لا يصح فهل لذلك حكم إلا باحة حتى يجوز للعبد أن يلبس الثوب وينتفع بالدرهم يتمتع ذلك على السيد فاجاب بانه ان قصد المتصدق نفع الرقيق بطلت ولم تكن إلا باحة أو السيد أو أطلق صحت ويجب مراعاة ذلك الشرط كما لو أوصى لداية بشئ وقصد صرفه في علفه أو لا يؤثر فيها شرط انتفاعه بهادون سيده لان كفايته على سيده فهو المقصود بالصدقة أه وسئل ايضا عن شخص بالغ تصدق على ولد ميمز بصدقة ووقعت الصدقة في يده من المتصدق فهل يملكها المتصدق عليه بوقوعها في يده كالأول احتطأ أو احتش أو نحوز ذلك أم لا يملكها لان القبض غير صحيح وقد قالوا في ثار الوثية انه لو اخذه احد ملكه وهل ثار الوثية يكون فائز مع رضا عنه إعراضا خاسحا حتى يكون له الرجوع فيما أعطاه للصبي والحال ان الصدقة صدقة تطوع أم لا فاجاب بأنه لا يملك الصبي ما تصدق به عليه إلا بقبض وليه والفرق بينهما وبين ملكه للثار واضح أه (قوله والذي يتجه اخذا الخ) كذا شرح مر (قوله لانه قاله بحسب اجتهاده) ولا يعارضه حديث ابى داود الاقنى (قوله والحق به السبكي الخ) كذا

بحياة المالك وكانهم إنما ياخذوا بقبول جابر رضى الله عنه إنما العمري التي أجاز رسول الله ﷺ أن يقول هي لك ولعقبك فاذا قال هي لك ما عشت فانها ترجع إلى صاحبها لانه قاله بحسب اجتهاده (ولو قال) اعمرتك هذه أو جعلتها لك عمرتك والحق به السبكي وهبتك هذه عمرتك (فاذا مت عادت إلى) أو إلى ورثتي ان كنت مت (فكذا) هو هبة (في الاصح) الغاء الشرط الفاسد وإن ظن لزومه لاطلاق الاخبار الصحيحة

ومن ثم عدلوا به عن قياس سائر الشروط الفاسدة اذ ليس لنا موضع يصح فيه العقد مع وجود الشرط الفاسد المتناقض لمقتضاه الا هذا ووجه خروج هذا عن نظائره بتوجيهات كلها مدخولة كما يعلم بتأمل ما خرج بعمر كعمري أو عمر زيد فبطل لانه تافيت حقيقة اذ قد يموت هذا أو الاجنبى أو لا (ولو قال أرقبتك) هذه من (٣٠٢) الرقوب لان كل واحد يقرب موت صاحبه أو جعلتها لك رقبى) واقتصر على ذلك أو ضم

اليه ما بعد اى التفسيرية في قوله (اى ان مت قبلى عادت الى وان مت قبلك استقرت لك فالمنذهب طرد القولين الجديد والقديم) فعلى الجديد الاصح تصح ويبلغو الشرط الفاسد فيشترط قبولها والقبض وذلك لخبر ابي داود والنسائي لا تعمروا ولا ترقبوا فلو رثته اى طمعاني ان يعود اليكم فان سبيله الميراث وبحت السبكي تحريمها لهذا النهى وان صحلا احاديث اخر وفيه نظر بل يؤخذ من احاديث الصحة لان الاصل فيما صح جواز فعله ان النهى للتنزيه (وما جاز بيعه جاز) لم يؤتته ليشاكل ما قبله اولان تانيث فاعله غير حقيقى (هسته) بالاولى لانها اوسع نعم المنافع يصح بيعها بالاجارة وفي هبتها وجان احدهما انها ليست بتمليك بناء على ان ما وهبت منافعة عارية وقضية كلامهما كما قاله الاسنوى ترجيحه وبه جزم الماوردى وغيره ورجحه الزركشى ثانيهما انها تمليك بناء على ان

ظن لزومه (قوله عدلوا به) اى هذا الشرط (قوله الا هذا) اى العمرى والرقبى وعلى هذا فكل ما قيل فيه يصح العقد ويبلغو الشرط يجب فرضا فاما لا يكون الشرط منافيا للعقد اه ع ش (قوله وخرج) الى قوله وذلك لخبر فى المعنى (قوله بعمر ك) اى المذكور معنى فى بعض الصيغ المتقدمة وصراحة فى بعضها كجعلتها لك عمر ك (قوله هذه من الرقوب) الى قول المتن وهبة الدين فى النهاية الا قوله وبحت السبكي الى المتن وقوله وفى ذلك بسط ذكرته فى شرح الارشاد وقوله بناء على أنه مملوك وقوله والافهوقوله وقوله وفارق الى وكذا (قوله يرقب) بابه دخل انتهى مختار اه ع ش (قوله واقتصر الخ) نعم ان عقدها اى الرقبى بلفظ الهبة كوهبتها لك عمر ك احتجج للتفسير المذكور اه معنى (قوله ما بعد اى الخ) اى او اى وما بعدها كما هو ظاهر اه سم (قوله لورثته) اى المتب (قوله وبحت السبكي الخ) اقره المعنى (قوله للتنزيه) اول الارشاد اه سم عبارة السيد عمر اول الارشاد والنصيحة حتى لا يقع الآتى بهما فى الندامة فانه يتوهم العود ولا عود لانهما فى حد ذاتهما مذمومان شرعا بوجه من الوجوه بل حيث صدر من عارف بهما وبما استقر عليه حكمهما شرعا وانهما من جملة افراد الهبة التى حكمها النذب كما مر اول الباب واتى بهما بقر بالالى الله تعالى امتثالا لامر النبى كان مثابا عليهما فقام له حق التامل حتى يظهر لك التفاوت بينه وبين قول الشارح ان النهى للتنزيه والله اعلم بحقيقة الحال اه (قوله لم يؤتته) الى قوله وقد يقال فى المعنى الا قوله فلا تلزم الى وما فى الذمة وقوله والمريض الى والولى (قوله اولان الخ) اى او انظر المعنى الهبة من كونه تملكيا او عقدا اه سم (قوله انها ليست) اى هبة المنافع (قوله بناء على الخ) مع قوله الآتى بناء على الخ من فوائد الخلاف اه سم (قوله امانة) وهو الراجح اه ع ش (قوله ورجحه جمع الخ) وهو الظاهر معنى وافق به والدرجة الله تعالى نهاية (قوله وعليه) اى على كونها تملكيا (قوله وهو بالاستفتاء الخ) يؤخذ منه انه لا يؤجر ولا يبيع سم على حج اقول ويؤخذ منه ايضا للبالك الرجوع متى شاء لعدم قبض المتب المنفعة بقبض العين حتى يجوز له التصرف فيها بالاجارة وغيرهما اه ع ش (قوله وما فى الذمة) اى الموصوف فى الذمة (يصح الخ) عطف على جملة المنافع يصح الخ (قوله لاهبته) اوسياق هبة الدين (قوله وان عينه) اى ما فى الذمة (قوله يجوز بيعهما) اى بيع الاول لمال موليه والثانى لما فى يده (قوله لاهبتهما) وقد تقدم هذا فى شرح والقبض من ذاك (قوله لاهبتها ولو للرتن) فيه نظر فى الاولى وهى ما اذا اعتقها المعسر بالنسبة للرتن وكذا الغيرة باذنه فليتامل اه سم عبارة ع ش فى عدم صحة هبة المرهونة من المعسر للرتن نظر لان العتق انما امتنع من المعسر لما فيه من التفويت على المرتن بغير اذنه وقوله للهبة متضمن لرضاهما هو اشارة الرشى الى الجواب بما ضمه قوله ولو من المرتن اى لما فيه من ابطال حق العتق وانما جاز البيع وان تضمن ذلك لتعينه طريقا لوفاء الحق الذى تعلق برقبته

شرح مر (قوله ما بعد اى) اى او اى وما بعدها كما هو ظاهر (قوله ان النهى للتنزيه) او انه للارشاد (قوله اولان تانيث فاعله غير حقيقى) اى وانظرا معنى الهبة من كونه تملكيا او عقدا (قوله بناء على ان ما وهبت منافعة امانة) هذا مع قوله السابق عارية من فوائد الخلاف (قوله ورجحه جمع الخ) وافق به شيخنا الشهاب الرملى (قوله وهو بالاستفتاء) لا قبض العين) يؤخذ منه انه لا يؤجر ولا يبيع فقام له (قوله وما فى الذمة) يصح بيعه لاهبته (وستأتى هبة الدين (قوله فوهبتك الخ) كذا شرح مر (قوله لاهبته) هذا يجرى فى غير الوارث وان اختلفت وصيتهما (قوله لاهبتها ولو للرتن) فيه نظر فى الاولى وهى ما اذا اعتقها معسر بالنسبة للرتن وكذا الغيرة باذنه فليتامل

ما وهبت منافعه امانة ورجحه جمع منهم ان الرفعة والسبكي والبقينى وعليه فلا يلزم الا بالقبض وهو بالاستفتاء لا بقبض العين اه وفارقت الاجارة بالاحتياج فيها لتقرر الاجارة والتصرف فى المنفعة وفى ذلك بسط ذكرته فى شرح الارشاد وما فى الذمة يصح بيعه لاهبته فوهبتك الف درهم فى ذمتى باطل وان عينه فى المجلس وقبضه والمريض يصح بيعه لوارثه ضمن المثل لاهبته بل يكون وصية والولى والمكاتب يجوز بيعهما لاهبتهما والمرهونة اذا اعتقها معسر أو استولدها يجوز بيعها للضرورة لاهبتها ولو للرتن

وقد يقال استثناء ذلك كله غير صحيح لان المانع من الهبة امر خارجي في العادة او طرأ في المعقد عليه (ومالا) يجوز بيعه (كجهول ومفصر) بغير قادر على انتزاعه (وضال) وابق (فلا) تجوز هبته بجامع ان كلا منهما تملك في الحياة ولا يرد خبر من وأرجح لان الرجحان للجهول وقوع تابعاً لمعلوم على ان الذي يتجه ان المراد بارجح تحقق الحق حذر من التساهل فيه ولا قوله صلى الله (٣٠٣) عليه وسلم للعباس رضى الله عنه في المال

الذي جاء من البحرين بناء على انه ملكه خذ منه الحديث لان الظاهر ان ما ذكر في الجهول إنما هو في الهبة بالمعنى الاخص بخلاف هديته وصدقه فيصحبان فيما يظهر واعطاء العباس الظاهر انه صدقة لاهبها ولا فهو لكونه من جملة المستحقين وللمعطى ان يفات بينهم (الا) في مال وقف بين جمع الجهول مستحقه فيجوز الصلح بينهم فيهم على تساوت قاتو للضرورة قال الامام ولا بد أن يجري بينهم تواهب ولبعضهم اخراج نفسه من البين لكن ان وهب لهم حصته على ما قاله الامام أيضا بخلاف اغراض الغانم أي لانه لم يملك ولا على احتمال بخلاف هذا ولولي محجور الصلح له بشرط ان لا ينقص عما يده كما يعلم ما يأتي قبل خيار النكاح والا فيما اذا اختلط متاعه بمتاع غيره فوجب احدهما نصيبه لصاحبه فيصح مع جهل قدره وصفته للضرورة والا فيما لو قال لغيره أنت في حل بما تأخذ او تعطى او تأكل من مالي فله الاكل فقط لانه اباحة وهي تصح بمجهول

اه (قوله وقد يقال الخ) لا يظهر فيما في الذمة سم وعش (قوله لان المانع الخ) هذا لا يسوغ الحزم بعدم الصحة غاية الامر أنه يسوغ ترك الاستثناء سم (قوله امر خارجي) انظر ما وجهه في الاولى اه رشيدى وعبرة عش انظر ما هو فيما لو وهب شيئا في الذمة حيث قلنا بطلانه اه (قوله تحقق الخ) بصيغة الامر او المصدر او المضارع وعلى كل هو خبر ان (قوله ان ما ذكر الخ) اي في المتن (قوله إنما هو) خبر انما ذكر الخ والجملة خبر ان الظاهر الخ (قوله بالمعنى الاخص) وهو الهبة المتوقفة على ايجاب وقبول اه عش (قوله بخلاف هديته الخ) أي المجهول (قوله فيصحبان) الاولى التأييد (قوله الظاهر انه الخ) الجملة خبر واعطاء الخ (قوله ولا) اي وان لم يكن صدقه اه رشيدى والظاهر ان المراد وان لم يكن المال المذكور مالا له صلى الله عليه وسلم بل لبيت المال (قوله فهو لكونه الخ) حاصله اننا اذا قلنا ان ما ياتي له من الاموال ملكه صلى الله عليه وسلم فدفعه للعباس صدقة وان قلنا انه حق بيت المال فالعباس من جملة المستحقين له والامام ان يفاضل بينهم في الاعطاء بحسب ما يراه عش ورشيدى (قوله في مال) الانسب لما يأتي اسقاط في ثم هو الى قوله قاله العبادى في المعنى الا قوله وللبعضهم الى بخلاف اعراض وقوله ولولي الى وإلى فيما اذا اختلط (قوله وقف الخ) كالموقف ولدين احدهما خشي اه معنى (قوله أي لانه لم يملك) اي فلا يحتاج الى الهبة لانه الخ (قوله ولا على احتمال) واي لا على يقين ولا على احتمال (قوله ولولي محجور الصلح له) اي فيما هو موقوف بينه وبين غيره للجهل بخصته منه اه رشيدى (قوله بشرط ان لا ينقص عما يده) حاصل هذا الشرط ان المحجور تارة يكون بيده شيء من ذلك الموقوف وتارة لان كان بيده شيء منه فشرط الصلح ان لا ينقص عنه لان الدليل الملك ولا يجوز لولي التبرع بملك المحجور وان لم يكن في يده منه شيء عجز الصلح بلا شرط لا تنفاه ذلك المحذور فلا توقف فيه خلافا لما في حاشية الشيخ عش اه رشيدى (قوله اذا اختلط الخ) عبارة المعنى اذا اختلط حمام برجين فوجب الخ ومثل ذلك ما لو اختلطت خطته بخطة غيره او مائه بمتاع غيره او ثمرته بشجرة غيره اه (قوله فله الاكل فقط) ينبغي ان ياكل قدر كفايته وان جاوز العادة حيث علم المالك بحاله ولا امتنع اكل ما زاد على ما يعتاد مثله غالباً لله اه عش (قوله لانه اباحة الخ) لتعليل لاصل حل الاكل ولا متناع غيره اه رشيدى قال عش كان الاولى ذكر هذه المسئلة بغير صورة الاستثناء كان يقول ولو قال أنت في حل الخ الا ان يقال هو بالنظر لما ياكله هبة صورة اه (قوله لا يزيد) اي لا بقرينة (قوله على عقود) اي للاكل بدائل ما قبله وما ياتي عن الانوار وهل نظير العقود العرجون فيما لو قال خذ من ثم نخلي ماشئت سم على حج اقول الظاهر الفرق لكثرة ما يحمله العرجون وحينئذ فيقتصر على ما يغلب على الظن مساحمة مال كهباه عش (قوله واستشكل) اي ما قاله العبادى من أنه لا يزيد على عقوده عش (قوله ويرد) أي ذلك الاستشكل (قوله وظاهره) اي افتاء القفال (قوله وما قاله القفال) اي من انه لا يزيد على عقود (قوله عندها) اي الاباحة (قوله لم تحصل الاباحة)

(قوله وقد يقال الخ) في اطلاقه ما فيه ولا يظهر فيما في الذمة (قوله لان المانع الخ) هذا لا يسوغ الحزم بعدم الصحة غاية الامر انه يسوغ ترك الاستثناء (قوله لان الظاهر الخ) كذا شرح مر (قوله فيجوز الصلح بينهم الخ) كذا شرح مر (قوله فله الاكل فقط) ما قدره (قوله لانه اباحة) فكيف بعد من المستثنيات بما للكلام فيه وهو الهبة (قوله لا يزيد على عقود) اي لا بقرينة (قوله لا يزيد على عقود) اي للاكل بدليل ما قبله وما ياتي عن الانوار وهل نظير العقود فيما لو قال خذ من ثم نخلي ماشئت العرجون (قوله ولم يعلم المسيح الجميع

بخلاف الاخذ والاعطاء قاله العبادى قال وفي خذ من عنب كرمي ماشئت لا يزيد على عقود لانه اقل ما يقع عليه الاسم واستشكل ويرد بان الاحتياط المبني عليه حق الغير اوجب ذلك التقدير وأقوى القفال في بحثك ان تأخذ من ثمار بستانى ماشئت بانه اباحة وظاهره ان له أخذ ماشاء وما قاله العبادى أحوط وفي الانوار لو قال أبحث لك ما في داري أو ما في كرمي من العنب فله أكله دون بيعه وحملوه اطعماه لغيره و يقتصر الاباحة على الموجود أي عندها في الدار والكرم ولو قال أبحث لك جميع ما في داري أو كلاً واستماله لم يعلم المسيح الجميع لم تحصل الاباحة اه

وبعض ما ذكره في فتاوى الغوى وقوله (٣٠٤) وتقتصر الخ موافق لكلام القفال لا العبادى وما ذكره آخر الايتافى ما مر من صحة الاباحة

بالمجهول لان هذا مجهول من كل وجه بخلاف ذلك وجزم بعضهم بان الاباحة لا ترد بالرد ولا (حقيق الخطئة ونحوهما) من المحقرات فانه يمتنع بيعها لاهيتها اتفاقا كما في الدقائق فبحث الرافعى انه لا تصح هبتها ضعيف وان سبقه اليه الامام اذ لا يحذور ان يتصدق الانسان بالمحقر كما في الخبر وفارق نحو الكلب بان هنالك ملكا اذ غير المتمول مال مملوك كما صرحوا به لاشم على انه نص في الام على صحة هبته وكذا جلد نجس على تناقض فيه في الروضة جمع بينه بحمل الصحة على معنى نقل اليد كما صرحوا به في الكلب وعدمها على الملك الحقيقي وكذا يقال في دهن نجس والجلد الاضحية ولحمها لا يصح نحو بيعه بخلاف التصديق به وهو نوع من الهبة واللاحق التجحر لا يصح نحو بيعه وتصح هبته اى بمعنى نقل اليد ايضا حتى يصير الثاني احق به وكذا طعام الغنيمة بدار الحرب فن اطلق صحة هبته بتعين حمله على ان المراد بها نقل اليد لتصريحهم بانه مباح لهم لا مملوك والا اثمرو نحوه قبل بدو صلاحه تصح هبته من غير شرط قطع والاهبة ارض مع بذر او زرع لا يفرد بالبيع فتصح في الارض لا انتفاء

أى فيمتنع عليه أخذ شيء مما لم يعلمه المبيع اه ع (قوله في فتاوى الخ) خبر وبعض الخ (قوله موافق لكلام القفال) قد يقال لا موافقة لواحد منهما لاختلاف المسئلتين لان مسئلتها مصورة بين التبعية المصروفة يكون المباح هو البعض دون الكل بخلاف مسئلته وايضا فكل واحد منهما صالح لارادة اقتصار الاباحة على الموجود بل هو قياس ما ذكره الانوار اه سم عبارة ع ش قد يقال ما هنا لا يخالف كلام العبادى ايضا لان من في مسئلة العبادى يمنع من الاستيعاب فعمل معها بالا احتياط بخلاف مسئلتنا فان ما المعبر بها فيها من صيغ العموم فتصدق بالجميع اه وعبارة السيد عمر يظهر ان ما قاله القفال واقتضاه اطلاقه واطلاق الانوار هو الاقامة لاسبابها اذا توفرت القرائن على مطابقة السريرة للظاهر بخلاف ما اذا دلت القرينة على ان صدور ذلك على سبيل التجميل الظاهرى فالأقتصار حينئذ على ما قاله العبادى والله أعلم اه (قوله وما ذكره) اى صاحب الانوار (آخر اى) من قوله ولو قال تحت الخ (قوله بمجهول من كل وجه) في كونه كذلك وكون ما ليس كذلك نظرا اه سم (قوله وجزم بعضهم الخ) وهو الاوجه مر اه سم قول المتن (ونحوهما) بالجر عطف على الخطئة اه ع ش هذا على ما في النهاية من عدم تنية الضمير واما على ما في الشرح والمغنى من تنيته فتعين عطفه على حقيق الخ (قوله من المحقرات) الى قوله وان سبقه في المغنى (قوله بيعها لاهبتها) اى المحقرات وكذا ضمير هبتها الآتية ويحتمل ان الضمير عائد الى حقيق الخ ونحوهما والى نحوهما فانظر الماصدق عليه النحو من الافراد وعبر المغنى بضمير المثني ووجهه ظاهر (قوله وفارق) اى المحقر او نحو حقيق الخطئة (نحو الكلب) اى من النجاسات حيث جازية الاول دون الثاني (قوله على صحة هبته) اى الكلب (قوله وكذا) الى المتن في المغنى لا قوله ولا جلد الى واللاحق (قوله وكذا) اى مثل الكلب (قوله جلد نجس) بالتوصيف (قوله جمع بينه) اى بين ما في الروضة من الكلامين المتناقضين (قوله وعدمها) اى وحمل عدم الصحة (قوله جلد الاضحية الخ) عبارة المغنى والنهاية صوف الشاة المجمولة اضحية ولبناها (قوله بخلاف التصديق به الخ) هذا يقتضى ان الكلام في الهبة بالمعنى الاعم وفيه نظر اه سم (قوله مباح لهم) اى للغائبين ماداموا في دار الحرب اه معنى (قوله ونحوه) كالزراع الا خضر قبل بدو صلاحه اه ع ش (قوله من غير شرط قطع) اى ويحصل القبض فيه بالتخلية ويكلف المنتهب قطعه حال حيث طلبه الواهب وان لم يكن متفعلا به ولا يجبر الواهب على ابقائه بالاجرة اه ع ش (قوله لا يفرد بالبيع) كالقمح في سنبلة لكنه يشكل بالزراع قبل بدو صلاحه فانه اذا وهب مع الارض جاز وان لم يشرط قطعه على ما فهمه قوله ولا الاثر ونحوه الخ ع ش وسم (قوله فتصح في الارض) اى دون البذر والزراع اه ع ش عبارة المغنى فان الهبة تصح في الارض وتفرق الصفقة هنا على الارجح والجهالة في البذر لا تنصرف في الارض للاثمين ولا توزع اه (قوله فيهما) اى الارض والبذر او الزرع ش اه سم (قوله المستقر) الى قول المتن باطلة في النهاية (قوله المستقر) المراد به ما يصح الاعتياض

الخ) انظره مع قوله السابق وهى تصح بمجهول ثم رأيت ما ياتى وفيه ما فيه (قوله موافق لكلام القفال الخ) قد يقال لا موافقة لواحد منهما لاختلاف المسئلتين لان مسئلتها مصورة بين التبعية المصروفة يكون المباح هو البعض دون الكل بخلاف مسئلته وايضا فكل واحد منهما صالح لارادة اقتصار الاباحة على الموجود بل هو قياس ما ذكره في الانوار (قوله لان هذا مجهول من كل وجه) في كونه كذلك وكون ما ليس كذلك نظرا (قوله وجزم بعضهم بان الاباحة لا ترد بالرد) وهو الاوجه مر (قوله لاهبتها) ظاهر ان هذه الهبة مملوكة مع عدم تمول المملوك (قوله بخلاف التصديق به) هذا يقتضى ان الكلام في الهبة بالمعنى الاعم وفيه نظر (قوله ونحوه) يدخل فيه الزرع وفي الروض فتجوز هبة ارض مزروعة مع زرعها واحدها دون الآخر ولو قبل الصلاح بلا شرط قطع اه قال في شرحه ذكر عدم شرط القطع من زيادة وهو ان صح انما يصح في هبة الزرع وحده اه وقوله ان صح اشارة الى منع قوله انما يصح الخ كان لان بيع الارض وحدها لا يتصور فيه هذا الشرط وبيع الزرع قبل الصلاح مع الارض لا يحتاج فيه لهذا

(إبراهيم) فلا يحتاج إلى قبول نظر الامة (و) هيته (غيره) أي المدين (باطلة في الاصح) بناء (٣٠٥) على ما قدمه من بطلان بيع الدين لغير

من هو عليه اما على مقابله
الاصح كما مر فتصح هبة
بالاولى و كانه في الروضة
لما جرى هنا على بطلان
هيته مع ما قدمه انه يصح
بيعه اتكالا على معرفة
ضعف هذا من ذلك
بالاولى كما تقرر وعلى الصحة
قيل لا تلزم الا بالقبض
وقيل لا تترقب عليه فعليه
قيل تلزم بنفس العقد وقيل
لا بد بعد العقد من الاذن
في القبض ويكون كالتخيلة
فيما لا يمكن نقله والذي
يتجه الاول اخذا من
اشترطهم القبض الحقيقي
هنا فلا يملكه الا بعد قبضه
باذن الواهب وعلى مقابله
لوالد الواهب الرجوع فيه
تنزيلا له منزلة العين ولو
تبرع موقوف عليه بحصته من
الاجرة لاخر لم يصح لانها
قبل قبضها اما غير مملوكة له
او مجهولة فان قبض هو او
وكيله منها شيئا قبل التبرع
وعرف حصته منه ورآه هو
او وكيله واذن له في قبضه
وقبضه صح والا فلا ولا
يصح اذنه لجاني الوقف انه
اذا قبضه يعطيه للتبرع
عليه لانه توكل قبل الملك
على انه في مجهول ولما صح
تبرع احد الورثة بحصته
لان محله في اعيان رآها
وعرف حصته منها (ولا
يملك) في غير الهبة الضمنية

عنه ليخرج نحو نجوم الكتابة كذا وجد بخط بعض الفضلاء أقول والظاهر أن التقيد بالمستقر لما ذكره من
الخلاف في هبة الدين لغير من هو عليه بخلاف غير المستقر فانه لا تصح هبة لغير من هو عليه قطعا والافجوم
الكتابة يصح الا برأه منها فينسخ صحته هبتها للكا تب اء ع ش قول المتن (إبراهيم) قضيته ان هبة الدين صريح في
الابراه وهو كذلك وان قال في الذخائر انه كناية نعم ترك الدين للدين كناية ابراهيم معنى ونهاية قال ع ش
قوله نعم ترك الدين الخ كان يقول تركته لك أو لا أخذه منك فلا يكون ما أطلبه منك كناية ابراهيم لا تنفاه ما
يدل عليه اه عبارة القليوبي قوله ابراهيم صريح بلفظ الهبة او التصديق وكناية بلفظ التبرع (قوله) فلا يحتاج
الخ كذا في المغني قول المتن (باطلة في الاصح) اعتمده شيخنا الشهاب الرملي اي ونهاية والمعنى وان قلنا
بصحته يبعه اه سم (قوله) فتصح هبة الخ اعتمده الطيلاوي اه سم وكذا اعتمده المنهج خلافا للنهاية والمعنى
كامر (قوله) لا تترقب اي الهبة اي لزوما (قوله) الاول اي توقف اللزوم على القبض (قوله) وعلى مقابله
ينبغي وعليه ايضا اذا قبضه باذن الواهب كما في سائر هبات الاعيان اه سم (قوله) ولو تبرع) إلى قول المتن
ويسن في النهاية إلا قوله منها شيئا إلى وأذن له وقوله وكذا نحو الاكل إلى وان كان في يد المتبهر وقوله نعم
يكفي إلى وليس للحاكم (قوله) ولو تبرع الخ (فرع) تملك المسكين اي مثلا الدين الذي عليه او على غيره
عن الزكاة لا يصح لان ذلك فيما عليه ابدال وهو لا يجوز وفيما على غيره تملك وهو لا يجوز ايضا معنى ونهاية
اي فطريقه ان يدفعها اليه ثم يسردها منه بدل دينه ع ش (قوله) موقوف عليه الخ ظاهره ولو معينا
منحصرا وبعد الايجار وتعيين الاجرة وفي عدم الصحة حينئذ توقف وقد تقدم ان الموقوف عليه المعين
يملك الاجرة والمنافع وقد تكون معلومة له وحينئذ فالوجه انها ان كانت في يد الناظر وعلم هو قدر حصته منها
صح التبرع بها وان كانت في ذمة المستأجر ولم يقبضها الناظر فهي مملوكة للموقوف عليه فيكون من قبيل الدين
فان تبرع بحصته المعلومة له منها على المستأجر صح وكان ذلك ابراهيم او غيره لم يصح على الخلاف الا في حمل
قول الشارح لم يصح على غير ذلك ثم بحثت بذلك مع مر الموافق للشارح فيما قاله فوافق عليه فليتامل
سم على حج اه ع ش (قوله) لم يصح) ومثله مالك دار او شقص منها تبرع لغيره بما يتحصل من اجرتها
اه ع ش (قوله) لانها قبل قبضها الخ) قضيته انها لو علت قبل قبضها جاز التبرع بها اه ع ش وفيه نظر
ظاهر (قوله) فان قبض هو الخ) أي الموقوف عليه المتبرع وكذا نظيره الآتي آنفا (قوله) ورآه هو
او وكيله) يعني عنه ما قبله (قوله) وأذن له) أي للآخر المتبرع عليه (قوله) في غير الهبة) الى قول المتن فلو
مات في المغني الا قوله وبحت بعضهم الى والهبة الفاسدة وقوله خلافا لى وان كان في يد المتبهر وقوله الواهب
على ما الى المتبهر لان وقوله نعم يكفي الى والهبة ذات (قوله) في غير الهبة الضمنية) سيد ذكر محترزه (قوله)
بالمعنى الاعمال الخ) عبارة المغني بالهبة الصحيحة غير الضمنية وذات الثواب الشاملة للهدية والصدقة اه
(قوله) ونقل ابن عبد البر الخ) عبارة المغني خلافا لما حكاه ابن عبد البر اه (قوله) ابن عبد البر) هو مالكي

الشرط فليتامل (قوله) فيها) أي الأرض والبذر أو الزرع ش (قوله) من الجهل بما يخصها) من الثمرة اذ
لا ثمن هنا (قوله) في المتن باطلة في الاصح) اعتمده شيخنا الشهاب الرملي وان قلنا بصحته يبعه (قوله) فتصح
هبة في الاول اعتمده الطيلاوي (قوله) وعلى مقابله) ينبغي وعليه ايضا اذا قبضه باذن الواهب كما في
سائر هبات الاعيان (قوله) موقوف عليه) ظاهره ولو معينا منحصرا وبعد الايجار وتعيين الاجرة وقد
يتوقف في عدم ملكها حينئذ وقد تقدم ان الموقوف عليه يملك الاجرة فاذا كانا اثنين وعلت الاجرة وهب
أحدهما حصته فما المنافع من الصحة (قوله) لم يصح) أقول تقدم ان الموقوف عليه المعين يملك الاجرة
والمنافع وقد تكون معلومة له وحينئذ فالوجه انها ان كانت في يد الناظر وعلم هو قدر حصته منها صح التبرع
بها وان كانت في ذمة المستأجر لم يقبضها الناظر فهي مملوكة للموقوف عليه فتكون من قبيل الدين فان تبرع
بحصته المعلومة له منها على المستأجر صح وكان ذلك ابراهيم او على غيره لم يصح على الخلاف الآتي فيحمل

(موهوب) بالمعنى الاعمال الشامل لجميع ما مر ولو من

(٣٩ - شرواني وابن قاسم - سادس)

أب لولده الصغير ونقل ابن عبد البر اجماع الفقهاء انه يكفي هنا الاشهاد لعله يريد فقهاء مذهبه (القبض) كقبض المبيع

اه ع ش (قوله فيما مر بتفصيله) فلا بد من إمكان السير إليه إن كان غائبا والزيادة الحادثة من الموهوب قبل قبضه للواهب لبقائه على ملكه وبقبض المشاع بقبض الجميع منقولا كان أو غيره فان كان منقولا ومنع من القبض شريكه ووكله الموهوب له في قبض نصيبه صح فان لم يوكله الموهوب له قبض له الحالك ولو بنائه ويكون في يده لها ويصير بيع الواهب للوهوب قبل القبض وإن ظن لزوم الهبة وحصول الملك بالعقد وبطل الهبة معنى وروض مع شرحه (قوله لا يكتفى هنا الاتلاف) أي إلا أن كان الاتلاف بالاكل والعق وأذن فيه الواهب فيكون قبضا اه شيخنا الزيادي اه ع ش وسيفيده الشارح بقوله كالاتاق وكذا نحو الاكل اه (قوله ولا الوضع بين يديه الخ) تقدم في هامش قوله في الهبة وقبض من ذلك عن التجريد وغيره مع نقله عن البغوي انه يكفي الوضع بين يديه إذا علمه فلم يشترط الاذن بل الاعلام وهو متجه وقد يقال الاعلام يقوم مقام الاذن سم على حج اه ع ش وقوله وقد يقال الخ أي فلا مخالفة (قوله وببحث بعضهم الخ) عبارة النهاية والوجه اعتبار ذلك أي القبض في الهبة خلافا لما بحثه بعضهم فيها اه (قوله الاكتفاء به الخ) أي كاعلمه عمل الناس (قوله فيه نظر) ولعل الخلاف إنما هو بالنسبة لأحكام الدنيا فقط فلو تصرف المهدي اليه في الهبة المذكورة فلا يطالب بها في الآخرة فليراجع (قوله للخبر الصحيح) تعليل للتمسك اه رشدي عبارة المغني عقب المتن فلا يملك بالعقد لما روى الحاكم في صحيحه انه صلى الله عليه وسلم اهدى إلى النجاشي ثلثين أوقية مسكاثم قال لامسلة اني لارى النجاشي قدمات ولا ادري الهبة التي اهديت اليه إلا لتسرد وإذا ردت فهي لك فكان كذلك اه (قوله بين نسائه) أي صلى الله عليه وسلم لكن الذي مر انفا عن المغني عن الحاكم يقتضي في الهبة تخصيصه بامسلة فليحرر اه سيد عمر (قوله وقال به) أي باشرط القبض في الهبة بالمعنى العام (قوله كثيرون من الصحابة الخ) أي فهو إجماع سكوتي وإنما احتاج لهذا بعد الخبر الصحيح لأن لقائل ان يقول ان الهبة ما أحدي شيئين القبض أو الوضع بين اليدين مثلا ولم يوجد واحد منهما فيه فصرفه صلى الله عليه وسلم في الهبة لا تنقائهما اه رشدي (قوله باقباض الواهب) أي أو وكيله (قوله فيه) أي القبض والجار متعلق باذن الخ (قوله يتضمنه) أي القبض أو الاذن فيه (قوله كالاتاق) تمثيل لما يتضمنه (قوله وكذا الخ) عطف على الاعناق ش اه سم ولا يخفى ما في هذا العطف ولو قال راجع إلى الاعناق لكان أولى عبارة المغني فان اذن له في الاكل والعق عنه أي المتبها فكله واعتقه كان قبضا اه (قوله على ما قاله شارح) لعل الأسبق تقديمه على قوله خلافا للقاضي قال سم جزم به أي بما قاله شارح الروض حيث قال فرع ليس الاتلاف أي من المتبها قبضا إلا ان اذن له في الاكل والعق أي عنه قال في شرحه فيكون قبضا ويقدر انه ملكه قبل الاذرداد والعق اه وكذا جزم به المغني والزيادي كاهم وقوله قبل الاذرداد الخ قال ع ش قياس ما هو المعتمد في الضيافة من الملك بالوضع في القم أن يقدر انتقاله إليه هنا قبيل الوضع في القم والتلفظ بالصيغة اه أي صيغة العق (قوله وإن كان في يد المتبها) غاية لما في المتن اه رشدي (قوله من غير إذن) أي ولا إقباض اه معنى (قوله قبل القبض) أي قبل تمامه ولو معه اه ع ش (قوله قبل القبض) راجع إلى قوله ورجع وما عطف عليه (قوله ولو قبضه الخ) ولو أقبضه وقال قصدت به الايداع أو العارية وانكر المتبها صدق الواهب كما في الاستقصاء اه نهاية زاد المغني ولو اختلفا في الاذن في القبض صدق الواهب اه (قوله صدق الواهب الخ) عبارة النهاية صدق المتبها لأن الأصل عدم الرجوع خلافا لما استظهره الأذرعى من تصديق الواهب

قول الشارح لم يصح على غير ذلك ثم بحث بذلك مع مر الموافق للشارح فيما قاله فوافق عليه فليتامل (قوله ولا الوضع بين يديه بلا إذن) تقدم في هامش قوله في الهبة وقبض من ذلك عن التجريد وغيره مع نقله عن البغوي انه يكفي الوضع بين يديه إذا علمه فلم يشترط الاذن بل الاعلام وهو متجه وقد يقال الاعلام يقوم مقام الاذن (قوله كالاتاق) تمثيل لما يتضمنه وقوله وكذا الخ عطف على الاعناق ش (قوله على ما قاله شارح) جزم به في الروض حيث قال فرع ليس الاتلاف أي من المتبها قبضا إلا ان اذن له في الاكل أو

هنا الاتلاف ولا الوضع بين يديه بلا إذن لأن قبضه غير مستحق كالوديعة فاشترط تحققه بخلاف المبيع وبحث بعضهم الاكتفاء به في الهبة فيه نظر وإن تسوخ فيها بعدم الصيغة للخبر الصحيح انه صلى الله عليه وسلم اهدى إلى النجاشي ثلاثين أوقية مسكاثم قبل أن تصل إليه فقسمه صلى الله عليه وسلم بين نسائه ويقاس بالهبة الباقي وقال به كثيرون من الصحابة رضئ الله عنهم ولا يعرف لهم مخالف والهبة الفاسدة المقبوضة كالصحيحة في عدم الضمان لا الملك وإنما يعتد بالقبض إن كان باقباض الواهب أو (بأذن الواهب) أو وكيله فيه أو فيما يتضمنه كالاتاق وكذا نحو الاكل خلافا للقاضي على ما قاله شارح لكن جزم غير واحد بما قاله القاضي وإن كان في يد المتبها فلو قبضه من غير إذن ضمنه ولو أذن ورجع عن الاذن أو جن أو أغشى أو حجر عليه أو مات أحدهما قبل القبض بطل الاذن ولو قبضه فقال الواهب رجعت عن الاذن قبله وقال المتبها بعده صدق الواهب على ما استظهره الأذرعى من

تردده في ذلك

وله احتمال بتصديق المتب لان الاصل عدم الرجوع قبله وهو قريب ثم رأيت أن هذا هو المنقول كما ذكرته في شرح الارشاد في باب الرهن مع فروع أخرى يتعين استحضارها هنا ويكفي الاقرار بالقبض كان قيل له وهبت كذا من فلان وأقبضته فقال نعم والاقرار أو الشهادة بمجرد الهبة لا يستلزم القبض نعم يكفي عنه قول الواهب ملكها المتب ملكا لازما كما مر أو آخر الاقرار (٣٠٧) قال بعضهم وليس للحاكم سؤال الشاهد

عنه لثلا يتنبه له والهبة

ذات الثواب بيع فاذا اقبض

الثواب استقل بالقبض (قلو

مات احدهما) أى الواهب

والمتب بالمعنى الاعم الشامل

للهدية والصدقة على الوجه

(بين الهبة والقبض قام

وارثه مقامه) في القبض

والا قباض لانه خليفة

(وقيل يفسخ العقد)

بالموت لجوازه كالشركة

وفرق الاول بانها تول للزوم

بخلاف نحو الشركة ويؤخذ

ويؤخذ منه تضعيف مافي

تحرير الجرجاني ان الهدية

تفسخ بالموت قبل وصولها

قول واحد لعدم القبول

اه ووجه ضعفه ان المدار

ليس على القبول بل على

الايولة للزوم وهو جار في

الهدية والصدقة أيضا ولا

تبطل الهبة بنحو الواهب

ولإغماه فيكفي إقباضه بعد

إفاقته لا إقباض وليه قبلها

وكذا المتب نعم لوليه

القبض قبل إفاقته (ويسن

الوالد) ي الاصل ولان علا

(العدل في عطية اولاده)

أى فروعه وإن سفلوا ولو

الاحفاد مع وجود الاولاد

على الوجه وفاقا لغير واحد

وخلافا لخصص الاولاد

سواء أكانت تلك العطية

اه (قوله لان الاصل عدم الرجوع الخ) ظاهره وإن اتفقا على وقت الرجوع واختلفا في وقت القبض ولو قيل بمجيء تفصيل الرجعة فيه لم يبعد فيقال إن اتفقا على وقت القبض واختلفا في وقت الرجوع صدق المتب وفي عكسه يصدق الواهب وفيما لا ذم اتفقا على شيء يصدق السابق بالدعوى وإن ادعى معا صدق المتب اه ع ش (قوله وهو قريب الخ) أى الاحتمال (قوله والاقرار والشهادة الخ) عبارة للمعنى والروض مع شرحه وليس الاقرار بالهبة ولو مع الملك اقرارا بقبض للمو هو ب لجواز ان يعتد بزمها بالعقد والاقرار يحمل على اليقين إلا ان قال وهبته له وخرجت منه اليه وكان في يد المتب وإلا فلا وقوله وهبته وأقبضته له إقرار بالهبة والقبض اه (قوله نعم يكفي الخ) وينبغي ان يأتي مثله فيقال الشاهد اشهد انه ملكه ملكا لازما فيعني ذلك عن قوله وهبوا قبضه اه ع ش (قوله سؤال الشاهد عنه) أى القبض وينبغي ان يحل في العالم بانها لا تملك إلا بالقبض اه ع ش (قوله استقل) أى المتب (قوله أى الواهب) الى قوله لا إقباض وليه في المعنى لا الاقوله ويؤخذ الى وهو جار (قوله في القبض الخ) أى وارث الواهب في الاقباض والاذن في القبض ووارث المتب في القبض اه معنى (قوله للهدية والصدقة) كان صورة الصدقة أن يقول لآخر خذ هذا صدقة فيموت قبل اخذه اه سم (قوله بانها) أى الهبة (قوله ويؤخذ منه) أى من ذلك الفرق (قوله وهو جار) أى الايولة الى الزوم (قوله ايضا) أى كالهبة بالمعنى الخاص (قوله لا إقباض وليه الخ) ولولى المجنون قبضه قبل الإفاقة نهاية ومعنى (قوله أى الاصل) الى الفرع في النهاية الاقوله وقضيته الى بل في شرح مسلم وقوله ولما تفضل الى ويسن (قوله وإن سفلوا) أى ذكورا كانوا أو اناثا اه ع ش (قوله خصص الاولاد) عبارة النهاية خصصه بالاولاد اه (قوله أم تبرعا آخر) كالأباحة اه سم عبارة السيد عمر يشمل مالو كان بطريق المحاباة في ضمن عقد وهو ظاهر اه (قوله كره الخ) وهو المعتمد اه معنى (قوله في ذلك) أى سن العدل (قوله فامر الخ) لعل الاول الواو بدل الفاء (قوله وأن تسميته الخ) عطف على جملة امره بأشهاد الخ فكان الاول حذف ان كافي النهاية (قوله المطلوب) أى ندبا (قوله اعطى) أى

العق عنه قال في شرحه فيكون قبضا ويقدر أنه ملك قبل الازدراء والعق (قوله وله احتمال بتصديق المتب) اعتمده مر (قوله الشامل للهدية والصدقة) كان صورة الصدقة ان يقول لآخر خذ هذا صدقة فيموت قبل اخذه (قوله في المتن قام وارثه مقامه) علم منه ومن قوله وقيل يفسخ العقد الخ ان الصحيح عدم انفساخ كل من الهبة والهدية والصدقة بالموت فان قلت لا فائدة لعدم الانفساخ لما تقدم من بطلان الاذن في القبض بالموت فلا بد من إذن الوارث فان اذن كان ابتداء تملك منه وإلا لم يملك شيئا قلت بل له فائدة فانه إذا مات الواهب بعد عقد الهبة فاذن وارثه في القبض ملك المتب بالقبض ولو حكم بانفساخ العقد لم يملك به توقف الملك على إيجاب الوارث وقبول المتب ثم القبض باذن الوارث ولو ارسل الهدية ثم مات قبل تسليمها للهدى اليه فاذن الوارث فيه حصل الملك بتسليمها ولو انفساخ الاهداء لم يكف بمجرد الاذن في التسليم لانه ليس إهداء بل كان يحتاج الى إرسال من الوارث ولو وضع بين يديه درهما على وجه التصديق به عليه فمات قبل قبضه فاذن الوارث له في قبضه ملكه بالقبض ولو قلنا بانفساخ التصديق لم يملك بمجرد إذن الوارث في قبضه فيما يظهر بل كان بالأباحة أشبه قليلا مل (قوله ويؤخذ منه تضعيف مافي تحرير الجرجاني) أى ولا ينافي تضعيفه ما تقدم في قضية التجاشي إذ ليس فيها انفساخا بل رجوع المهدى وهو هو عليه الصلاة والسلام ولا إشكال فيه (قوله وإن سفلوا الخ) كذا شرح مر (قوله أم تبرعا) كالأباحة. قوله

هبة أم هدية أم صدقة أم وقف أم تبرعا آخر فان لم يعدل لغير عدد كرهه عند أكثر العلماء وقال جمع يحرم والا صل في ذلك خبر البخارى اتقوا الله واعدوا لابن اولادكم وخبر أحمد أنه صلى الله عليه وسلم قال لمن أراد أن يشهد على عطية لبعض اولاده لا تشهدنى على جور لبنك عليك من الحق أن تعدل بينهم وفي رواية لمسلم أشهد على هذا غيري ثم قال أنيسرك أن يكونوا لك في البر سواء قال بل قال فلا إذن فامر بأشهاد غيره صريح في الجواز وأن تسميته جورا باعتبار ما فيه من عدم العدل المطلوب فان فضل البعض أعطى الآخرين ما يحصل به العدل

والارجع ندب الامر به في رواية نعم (٣٠٨) الوجه انه لو علم من المحروم الرضا وظن عتوق غيره لفقره ورقة دينه لم يسن الرجوع ولم

الاصل المفضل (قوله ولا يرجع) الظاهر أن الرجوع لا يأتي في الوقف اه سم (قوله ورقة دينه) لعل
الواو بمعنى او (قوله ولم يكره الخ) لا يخفى ما في عطفه على ما قبله إلا أن يراد بالمحروم ما يشمل المحروم بالفعل
وبالارادة والعقوق ما يشمل العقوق لورجع والعقوق لولم يفضل تأمل ولو قال كما لا يكره التفضيل لو احرم
فاسقا لكان واضحا عبارة المغنى (تنبيه) محل الكراهة عند الاستواء في الحاجة او عدمها ولا افلا
كراهة وعلى ذلك يحمل تفضيل الصحابة رضى الله تعالى عنهم فيما يأتي ويستثنى العاق والفاسق إذا علم انه
يصرفه في المعاصي فلا يكره حرمانه اه قال ع ش بقى ما لو اختلف العصيان كأن كان أحدهما مبتدعا والآخر
فاسقا بشرب الخمر مثلا واراد دفعه لاحدهما والا قرب انه يؤثر به الاول لانه بنى عقيدته على شبهة فهو معذور
ومن ثم تقبل شهادته وينبغي انه لو لم يكن لاحدهما شبهة لكن كانت معصية احدهما اغلظ ككونه فسق
بشرب الخمر والزنا واللواط والآخر يشرب الخمر فقط او يتعاطى العقود الفاسدة ان يقدم الاخف اه
وقوله والا قرب انه يؤثر الخ ينبغي حمله على ما إذا لم يكن هناك قول بكفره بيدعته ولا افلا لا قرب انه يؤثر به
الثاني (قوله معصية) ينبغي أن يحرم إن غلب على الظن صرفه في المعصية اه سيد عمر (قوله او عاقا) تأمل
الجمع بينه وبين ما مر انفاق في قوله وظن عتوق غيره فانه قد يتبادر انهما متنافيان وايضا فاطلاق حديث صل
من قطعك واعف عن ظلك واحسن إلى من اساء اليك يقتضى انه اولى بالبر من البار فليتأمل لا سيما إذا
غلب على الظن أن الحرمان يزيد في عتوقه ولعله محمول على ما إذا ظن زوال العقوق بالحرمان ثم رأت قول
الشارح الاتي في الرجوع وببحث الاسنوي الخ وهو مؤيد لما ذكره تعالى الله اعلم اه سيد عمر وقوله إذا ظن
زوال العقوق الخ أقول أو ظن عدم إفادة الاعطاء والحرمان شيئا أخذنا بما يأتي (قوله أو زاد) أى في
الاعطاء عطف على احرم (قوله او اثر) أى للاعطاء (قوله الاحوج الخ) تنازع فيه الفعلان واعمل
فيه الثاني (قوله بنحو فضل) كالعالم والورع اه حلى والجار متعلق بالتميز (قوله كما فعله الصديق مع
عائشة الخ) وعمر مع عاصم وعبد الله بن عمر مع بعض اولاده رضى الله تعالى عنهم اه مغنى (قوله والاوجه
الخ) كذا في المغنى (قوله كهو) أى كالتخصيص (قوله فيما مر) أى في كراهته بلا عذر (قوله وغيره) أى
غير الكلام كالقبلة والواو بمعنى أو (قوله حتى في القليل) أى الكلام اه سم (قوله في ذلك) أى في نحو
الكلام (قوله ما مر الخ) انظر في أى محل عبارة المغنى عقب التعليل بالا حادى المارة وثلاثا يفضى بهم
الامر الى العقوق او التجاسد اه ولعل الشارح توهم سبق نظيرها منه (قوله هنا) أى في كراهته التفضيل
بغير الهبة (قوله التميز) أى تفضيل بعض اولاده بنحو الكلام (قوله ويسن للولد) أى قوله وقضيته
في المغنى لا قوله خلافا إلى فان فضل وقوله واقره (قوله فان فضل) أى فان ارتكب المكروه وفضل قاله
ع ش ورشيدى وهذا إنما يناسب مختار النهاية كالمغنى من كراهة تفضيل بعض الأصول خلافا للشارح
(قوله ثلث البر) وعليه يحمل ما في شرح مسلم الخ كذا في النهاية وكذا كان في اصل الشارح ثم ضرب
وزاد ما ترى اه سيد عمر قال الرشيدى قوله لم وعليه يحمل الخ أى على ما إذا ارتكب المكروه وهذا
ما يظهر من الشارح مر واما ما في التحفة عن الروضة من ذكر الاولوية التى استنبط منها عدم الكراهة
فلا يوافق ما في الروضة وعبارتها ينبغي للوالدان يعدل بين اولاده في العطية فان لم يعدل فقد فعل مكروها إلى
أن قال وكذا الولد للوالد وهب لو اديه قال الدارمى فان فضل فليفضل الام والله أعلم اه (قوله إذ لا يقال الخ)
فيه نظر اذ لا مانع من كون بعض افراد المكروه اخف من بعض (قوله ولا تفضل الخ) أى الاب (قوله
وهى فيه) أى الام فى الرحم (قوله لانها احوج) يتأمل فان الاحوجية لا تدل على تلك الاقوية اه سم
(قوله ويسن على الاوجه) إلى المتن في المغنى (قوله لكنهن) أى العدالة والتسوية (قوله وروى البيهقي
الخ) المراد انه كما يستحب للوالد التسوية بين اولاده فكبير الاخوة يستحب له العدل بين اخوته فيما
ولا يرجع) الظاهر أن الرجوع لا يأتي في الوقف (قوله حتى في القليل) أى الكلام (قوله لانها احوج)

يكره التفضيل كما لو احرم
فاسقا ثلاثا يصرفه في معصية
او عاقا وزاد او اثر الاحوج
او التميز بنحو فضل كما فعله
الصديق مع عائشة رضى
الله عنهما والاوجه ان
تخصيص بعضهم بالرجوع
في هبته كهو بالهبة فيما مر
وافهم قوله كغيره عطية انه
لا يطلب منه التسوية في
غيرها كالتودد بالكلام
وغيره لكن وقع في بعض
نسخ الديمري لا خلاف
ان التسوية بينهم مطلوبة
حتى في القليل أى للمميزين وله
وجه إذ كثيرا ما يترتب
على التفاوت في ذلك ما مر
في الاعطاء ومن ثم ينبغي
ان يأتي هنا ايضا استثناء
التميز لعذر ويسن للولد
أيضا العدل في عطية أصوله
فان فضل كره خلافا لبعضهم
نعم في الروضة عن الدارمى
فان فضل فالاولى ان يفضل
الام وافرده لما في الحديث
أن لها ثلث البر وقضيته عدم
الكراهة اذ لا يقال في
بعض جزئيات المكروه
انه اولى من بعض بل في
شرح مسلم عن المحاسبي الاجماع
على تفضيلها في البر على الاب
ولما تفضل عليها في الارث
لما يأتي وان ملحظه العسوية
والعاصب أقوى من غيره
وما هنا ملحظه الرحم وهى
فيه أقوى لانها احوج وهذا
فارق ما مر انه يقدم عليها
في الفطرة لان ملحظها الشرف كما مر ويسن على الوجه العدل بين نحو الاخوة أيضا لكنهما دون طلبها
في الاولاد وروى البيهقي خبر حتى كبير الاخوة على صغيرهم كحق الوالد على ولده وفي رواية الاكبر من الاخوة بمنزلة الاب وانما يحصل

العدل بين من ذكر (بان يسوى الذكر والانشى) لرواية ظاهرة في ذلك في الخبر السابق والخبر يصف اتصال وقيل الصحيح ارساله سووا بين اولادكم في العطية ولو لو كنت منضلا احد النضات النساء وفي نسخة البنات (وقيل كسمة الارث) ووفق الاول بان ملحظ هذا المعصية وهى مختلفة مع عدم تهمة فيه وملحظ ذلك الرحم وهما فيه. وادمع التهمة فيه وعلى هذا وما مر في اعطاء اولاد الاولاد مع الاولاد تتصور التسوية بان يفرض الاسفلون في درجة الاعلين نظير ما ياتي في ميراث الارحام على قول (٣٠٩) (فرع) اعطى اخو دراهم ليشترى بها عمامة مثلا ولم تدل قرينة

حاله على ان قصده مجرد التبسط المعتاد لزمه شراء ما ذكر وان ملكه لانه ملك مقيد يصرفه فيما عينه المعطى ولومات قبل صرفه في ذلك انتقل لورثته ملكا مطلقا كما هو ظاهر لزوال التقيد بموته كما لومات الدابة الموصى بعطفا قبل الصرف فيه فانه يتصرف فيه مالها كيف شاء ولا يعود لورثة الموصى أو بشرط ان يشتري بها ذلك بطل الاعطاء من أصله لان الشرط صريح في المناقضة لا يقبل تأويل بخلاف غيره (ولاب الرجوع في هبة ولده) عينا بالمعنى الاعم الشامل للهبة والصدقة بل يوجد هذا في بعض النسخ وتناقض في الصدقة لكن العتمد كما قاله جمع ما ذكر وان كان الولد فقيرا

صغيرا مخالفا له ديننا للخبر الصحيح لا يحل لرجل ان يعطى عطية أو يهب هبة فيرجع فيها إلا الوالد فيما يعطى ولده واختص بذلك

يتبرع به عليهم وهذا بناء على الغالب من أن الكبير يتميز في العادة عن اخوته يكفلهم ويتصرف في امورهم ولا يفقد يحصل للصغير من الاخوة صرف يتميز به عن كبارهم فينبغي له مراعاتهم والعدل بينهم اه ع ش وقوله المراد انه الخ فيه تامل (قوله) وفي نسخة الخ) اي رواية اه ع ش (قوله) ملحظ هذا) اي الميراث (قوله) مع عدم تهمة فيه) اي لان الوارث رضى بما فرض الله تعالى اه معنى (قوله) وملحظ ذلك) اي عطية الاصل (قوله) مع التهمة فيه) اي لانها برأى المعطى (قوله) وعلى هذا وما مر الخ) يتامل المراد به سيد عمر اقول يجعل الو او بمعنى مع يتضح ان المراد به دفع ما يتراءى من التناهي بين هذا القيل الظاهر في حجب اولاد الاولاد عن العطية بالاولاد وبين ما مر الصريح في عدم الحجب (قوله) فرع اعطى الخ) يتامل مناسبه لهذا المحل اه سيد عمر اي والمناسب ذكره في مبحث شروط الهبة قبيل العمري والرقى (قوله) ولومات) اي المعطى له (قوله) او بشرط الخ) دافع على ليشترى بها الخ (قوله) في المناقضة) اي التملك (قوله) بخلاف غيره) اي كيشترى بها عمامة قول اتين (والاب الرجوع الخ) على التراخي من دون حكم حكاه به وعبد الولد غير المكاتب كالولد لان الهبة لولد له بالولد بخلاف عبده المكاتب لانه كالا جنى نعم ان انفسخت الكتابة تبين ان الملك للولد وهبته لمكاتب نفسه كالا جنى معنى ونهاية (قوله) عينا) الى قول اتين فيمتنع في النهاية واحترزها عن هبة الدين فانه لا رجوع فيه جرما اه سيد عمر عبارة الرشيدى قوله عينا مفعول هبة اخرج به الدين كما ياتي اه (قوله) بالمعنى الاعم) الى قوله ولو واختص في المعنى الا قوله بل الى وان (قوله) بل يوجدها) اي التعبير بما يشمل الهدية والصدقة اي لفظ عطية (قوله) وتناقضا) اي الشيخان يعنى كلامها (قوله) وان كان الخ) غاية في المتن (قوله) مخالفا له ديننا) انما نص عليه لثلاثتهم امتناع الرجوع مع اختلاف الدين للعداوة بينهما اه ع ش (قوله) لانتفاء التهمة فيه الخ) وهذه حكمة لا يجب اطرادها (قوله) فلينذر به) اي بالرجوع اه سم (قوله) فان اصر) اي على العقوق او المعصية (قوله) وكرهته في العاق الخ) ينبغي ان يقال يندب ان توقع زوال العقوق ويجب ان قطع بزوال العقوق او غلب على الظن لانه طريق في ازالة المعصية ويحرم ان قطع بزيادة العقوق او غلبت على الظن لانه تسبب في زيادة المعصية والله اعلم وفيما ياتي عن الاذرعى تايد لبعض ذلك اه سيد عمر (قوله) والبلقينى الخ) عبارة النهاية ويمتنع الرجوع كما بحثه البلقينى في صدقة الخ (قوله) كركاة ونذر) لا يقال كيف ياخذ نحو الزكاة مع انه ان كان فقيرا فنفته واجبة على ابيه فهو غنى بما له وان كان غنيا فليس له اخذ الزكاة من اصلها لاننا نختار الاول فنقول انما يجب عليه نفقته لان نفقة عياله كزوجته ومستولده فياخذ من صدقة ابيه ما زاد على نفقة نفسه اه ع ش اقول وايضا يجوز ان يكون ابوه ايضا فقيرا فلا يلزم من وجوب الزكاة في ماله

يتامل فان الاحوجية لاتدل على تلك الاقوية (قوله) في المتن وللاب الرجوع في هبة ولده) قال في الروض وعبده غير المكاتب اه اي وفي هبة عبده ولده لان الهبة لولد له بالولد كما قال في شرحه بخلاف عبده المكاتب لانه كالا جنى نعم ان انفسخت الكتابة فقد بان بالاجرة ان الملك للولد بالانفساخ على ما تقدم في الوقف انه اذا وقف على المكاتب ثم عجز تبين انه وقف على السيد فان الوقف على العبد وقف على السيد (قوله) عينا) وسياق الدين (قوله) فلينذر به) اي بالرجوع ع ش (قوله) فان اصر الخ) قضيته الكراهة

لانتفاء التهمة فيه لادما طبع عليه من اثار لولده على نفسه يقضى بانه انما رجوع لحاجة أو مصلحة ويكره له الرجوع إلا لعذر كان كان الولد عاقا او يصرفه في معصية فلينذر به فان اصر لم يكره كما قاله وبحث الاسنوى ندبه في العاصى وكرهته في العاق ان زاد عقوقه وندبه ان ازاله وابعثه ان لم يفد شيئا والاذرعى عدم كراهته ان احتاج الاب له لنفقة اودين بل ندبه ان كان الولد غنيا عنه ووجوبه في العاصى ان تعين طريقا في ظنه إلى كفه عن المعصية والبلقينى امتناعه في صدقة واجبة كركاة ونذر وكفارة

وكذا في لحم أضحية تطوع لانه انما يرجع ليستقل بالتصرف وهو فيه متمتع وبما ذكره ائقي كثيرون من سبقه وتأخر عنه وردوا على من ائقي بجواز الرجوع في النذر بكلام الروضة (٣١٠) وغيرها و قول بعضهم محله ان وجدت صيغة نذر صحيحة غير محتاج اليه لان النذر حيث اطلق

انما يراد به ذلك ولا نظر لكونه تملكاً محضاً لان الشرع اوجب الوفاء به على العموم من غير تخصيص وقياس الواجب على التبرع متمتع ولا رجوع في هبة بثواب بخلافها بل اثواب وان انا به عليها كما قاله القاضي ولا فيما لو وهبه ديناً عليه اذ لا يمكن عود به بعد سقوطه ولا فيما وهبه لفرعه المكاتب اذ ارق لان سيده ملكه ويجوز الرجوع في بعض الموهوب ولا يسقط بالاسقاط وله الرجوع فيما اقر بانه لفرعه كما ائقي به المصنف وسبقه اليه جمع متقدمون واعتمده جمع متأخرون قال الجلال البلقي عن ابيه وفرض ذلك فيما اذا فرسه بالهبة وهو فرض لا بد منه اه قال المصنف لو وهب واقبض ومات فادعى الوارث كونه في المرض والمتب كونه في الصحة صدق اه ولو اقاما بينتين قدمت بينة الوارث لان معماز يادة علم (وكذا لسائر الاصول) من الجهتين وان علو الرجوع كالاب فيما ذكر (على المشهور) كما في عتقهم ونفقتهم وسقوط القود عنهم وخرج بهم الفروع والحواشي كما ياتي بما فهم

وجوب نفقة ابنه عليه (قوله وكذا في لحم أضحية الخ) شامل للاهداء لولده الغني كما صرح به شيخنا البكري في كنهه وهو وقضية التعليل المذكور اه سم (قوله بكلام الروضة الخ) متعلق بردوا (قوله محله الخ) مقول القول والضمير الامتناع بالنذر (قوله غير محتاج الخ) خبره (قوله ولا نظر لكونه تملكاً محضاً) اي فيكون كالهبة حتى يصح الرجوع عنه (قوله من غير تخصيص) اي فلم يخصه بغير الفرع اه رشدي (قوله ولا رجوع في هبة بثواب) صادق بما اذا كان فيها محاباة والظاهر انه كذلك لان التبرع لما وقع ضمن معاوضه بعقد لازم لم يتمكن من الرجوع اه سيد عمر (قوله ولا فيما لو وهبه) الى قوله وله الرجوع في المغني (قوله اذ لا يمكن عود الخ) فاشبهه ما لو وهبه شيئاً فاتفق نهاية ومغني (قوله ولا يسقط) اي الرجوع (بالاسقاط) كان قال الاصل اسقطت حتى من جواز الرجوع اه سيد عمر (قوله وسبقه اليه الخ) عبارة النهائية وهو المعتمد ومحله كما افاده الجلال الخ (قوله فيما اذا فرسه بالهبة) قضية اطلاقه ولو تراخي التفسير عن زمن الاقرار الى زمن الرجوع ثم رايت تصويراً صاحب المغني المسئلة ما شق قول المصنف يحصل الرجوع الخ بما يصرح بذلك اه سيد عمر (قوله قال المصنف لو وهب الخ) ليست هذه المسئلة من مسائل الرجوع فان كنته ذكرها فيه ولعلمها وقعت في فتاوى المصنف مجموعة مع المسئلة السابقة في محل واحد اه سيد عمر (قوله كما في عتقهم الخ) هذا جامع القياس اه رشدي (قوله فلا يجوز الخ) عبارة للمغني والنهاية ولو وهب شيئاً لولده ثم مات ولم يرثه الولد لمانع قام به وانما ورثه جد لم يرجع في الهبة الجد الحائز للبراث لان الحقوق لا تورث وحدها آثاراً تورث ببقية المال وهو اى الجد لا يرثه اه (قوله لايه) اي اى الواهب ش اه سم وكذا ضمير لومات (قوله ولم يرثه) اي المال الموهوب (فرعه) اي لما منع قام به وورثه نهاية ومغني قول المتن (وشرط رجوعه) اي الاب او احداً سائر الاصول اه مغني عبارة النهائية او الاب بالمعنى المار اه (قوله غير متعلق بحق الخ) حال من الموهوب اه رشدي (قوله وان طرأ عليه) اي الموهوب غاية فيما يفهمه المتن اي فيجوز الرجوع حين تحقق ذلك الشرط وان الخ (قوله وان كان الخيار باقياً) خلافاً للنهاية والمغني عبارة في النهاية ما يوافق فيه قضية كلامهم امتناع الرجوع بالبيع وان كان من ابيه الواهب وهو كما قال شيخنا ظاهر لا برهنه ولا بهتة قبل القبض فيها بقاء السلطنة وقياس هذا انه لو باعه بشرط الخيار له اولهما ثبت الرجوع لبقاء سلطنته لان الملك له وهو ظاهر

قبل الاصدار (قوله وكذا في لحم أضحية تطوع) شامل للاهداء لولده الغني وهو قضية التعليل المذكور ولهذا عبر شيخنا البكري في كنهه بقوله وكذا ضافية الله تعالى كحكم أضحية دفع له وهو غني او فقير اه (قوله ولا فيما لو وهبه ديناً عليه) خرج ما لو وهبه ديناً على غيره وقلنا بصحة الهبة فينبغي جواز الرجوع (قوله وفرض ذلك فيما اذا فرسه بالهبة) قضيته انه لا يكتفي ترك التفسير مطلقاً وفيه نظر (قوله فلا يجوز لايه) اي اى الواهب ش (قوله في المتن وشرط رجوعه الخ) قال في الانوار الرابع اي من شروط الرجوع ان يكون الرجوع منجزاً فلو قال اذا جاء راس الشهر فقد رجعت لم يصح الرجوع اه ثم قال ولو صنع او خلط بمال نفسه لم يكن رجوعاً واذا رجعت ولم يسترد فهو امانة لو تقابل في الهبة او تقاسخا حيث لا رجوع لم تنفسخ اه وقد يوجه عدم دخول التقابل والتفاسخ في الهبة بانها انما تأسان بالمعاوضات لانه يقصد بهما الاستدراك والهبة احسان فلا يبق بها ذلك (قوله في المتن فيمتنع بيعه) نعم لو كان في زمن خيار لم ينقل الملك عنه اتجه الرجوع شرح مر (قوله لكن بحث الاذرع جوازه ان كان البيع من ابيه الواهب) قال في شرح الروض وقضية كلامهم امتناع الرجوع بالبيع وان كان البيع من ابيه الواهب وهو ظاهر اه قال الشارح في شرح الارشاد وقد يستشكل بما مر اتفاقاً عن الزركشي فيما لو رهنه

اه كلامه اختصاص الرجوع بالواهب فلا يجوز لايه لومات ولم يرثه فرعه الموهوب له (وشرط رجوعه بقاء الموهوب في سلطنة المتب) اي استيلاته ليشمل ما ياتي في التخمير ثم التخلل غير متعلق بحق لازم يمنع البيع وان طرأ عليه حجر سفه (في تمتع) الرجوع (بيعه) كله وكذا بعضه بالنسبة لما باعه وان كان الخيار باقياً الاول كما اقتضاه اطلاقهم لكن بحث الاذرع جوازه ان كان البيع من ابيه الواهب

وخياره باق وهو ظاهر ولو وهبه مشاعا فاقسمه ثم رجع فياخص ولده

(٣١١)

بالقسمة جازان كانت القسمة افرازا والام

اه (قوله وخياره) قد يشمل خيارهما اه سم (قوله ولو وهبه) الى قول المتن ويحصل الرجوع في النهاية (قوله فاقسمه) اي الولد المنتهب مع شريك اصله الواهب (قوله عن ملكه) اي الولد (قوله رجع في نصفه) اي نصف النصف شراه سم اي لان النصف الذي آل اليه بالقسمة كان له نصفه قبلها شائعا فلم يخرج عن ملكه رشيدى (قوله ان شرطناه الخ) اي بان كان على معين اه ع ش (قوله لانه قبله) اي قبل القبول اه ع ش (قوله وبين البيع في زمن الخيار) الثابت للشترى وحده اه نهاية فاطلاق الشارح هنا مبني على مختاره المار آنفا خلافا للنهاية والمغنى كما قدمناه هناك (قوله ويمتنع) الى قوله ويتخمر في المغنى (قوله مالم يؤده الرافع) ينبغى او المنتهب سم على حج وانما سكنت عنه الشارح م ر لعدم بقاء الحق متعلقا برقبته اه ع ش (قوله وانما لم يجب لاداء قيمة الرهن الخ) عبارة الروض مع شرحه والمغنى ويمكن الوالد من فداء الجاني ليرجع فيه لامن فداء الموهوب بان يبذل قيمته ليرجع فيه لما فيه من ابطال تصرف المنتهب نعم له ان يفديه بكل الدين لان له ان يقضى دين الاجنبي لكن بشرط رضا الغريم اه (قوله الناقصة) لعله ليس بقيد ع ش وسم ويؤيده اسقاط المغنى وشرح الروض اياه كما مر آنفا (قوله لو خرجت مستحقة) اي القيمة اه رشيدى (قوله وفسخه) اي اداء القيمة (قوله فانه يقبله الخ) عبارة المغنى لانه ليس بعقد فجاز ان يقع موقوفا فان سلم ما بذله له والارجع اليه اه (قوله دبغ جلد الميتة) اي بان وهبه حيوانا فبذبح جلده اه رشيدى (قوله وصيرورة الخ) عطف على تعفن الخ (قوله لكن المعتمد الخ) وفاقا للنهاية والمغنى (قوله وباحرام الواهب) الى قوله قال شارح في المغنى الا قوله والمرتهن غير الواهب كما هو ظاهر (قوله مالم يتخلل) فلو يتخلل والموهوب باق على ملك الولد رجع اه مغنى (قوله وبردة الواهب) ويجوز فانه لا يصح رجوعه حال جنونه ولا رجوع لولي له بل اذا افاق كان له الرجوع ذكره القاضى ابو الطيب اه مغنى (قوله مالم يسلم) فلو عاد الى الاسلام والموهوب باق على ملك الولد رجع اه مغنى (قوله ولا يعلق) عبارة المغنى ومثلها في سم عن الانوار ولا يصح الرجوع الا منجزا فلو قال اذا جاء راس الشهر فقد رجعتم يصح لان الفتوح لا تقبل التعليق كما عقود اه زاد النهاية ولو حكم شافعى بموجب الهبة ثم رجع الاصل فيها والعين باقية بيد الولد فرغ الامر لحنفى فحكم بطلان الرجوع زاعما ان موجبه اخروج العين من ملك الواهب ودخولها في ملك الموهوب له واما الرجوع فحادثة مستقلة وجدت بعد حكم الشافعى غير داخله فيه كان حكمه اى الحنفى باطلا كما اقبى به والد الخالفته لما حكم به الشافعى اذ

يرجع للافئالم يخرج عن ملكه فلو كانت الشركة بالنصف رجع في نصفه فقط ولا تنقض القسمة (ووقفه) مع القبول ان شرطناه فما يظهر لانه قبله يوجد عقد يقضى الى تخروجه عن ملكه وبه يفرق بينه وبين البيع في زمن الخيار ويمتنع ايضا بتعلق ارش جناية برقبته مالم يؤده الرافع وانما لم يجب لاداء قيمة الرهن الناقصة عن الدين حتى يرجع فيه لان اداءها يبطل تعلق المرتين به لو خرجت مستحقة فيتضرر واداء الارش لا يبطل تعلق الحنفى عليه به لو بان مستحقا والفرق ان الرهن عقد وفسخه لا يقبل وقفا بخلاف ارش الجناية فانه يقبله ويجوز القاضى على المنتهب لافلاسه مالم ينكح الحجر والعين باقية ويتخمر عصير مالم يتخلل لان ملك الخل سببه ملك العصير والحق به الاذرعى دبغ جلد الميتة وتتعفن بذر مالم ينبت وصيرورة بيض دما مالم يصرفه كما اقتضاه كلام البغوى لكن المعتمد انه لا رجوع وان نبت او تفرخ وانما رجع المالك فيما نبت وتفرخ عند الغاصب لان استهلاك المغصوب لا يمنع حقه بالكلية بخلاف استهلاك

الموهوب هنا وبكتا به أى الصحيحة لما يأتى فى تعليق العتق مالم يعجز وبالإداه باحرام الواهب والموهوب صيد مالم يتخلل وبردة الواهب مالم يسلم لان ماله موقوف والرجوع لا يوقف ولا يعلق (لا) بنحو غصبه وابقاه ولا (برهنه) قبل القبض (وهبة قبل القبض) لبقاء السلطنة بخلافها بعد

والمرتحن غير الواهب كما هو ظاهر لزوالها وان كانت الهبة من الابن لابنه أو لاخته لانيه لان الملك غير مستفاد من الجد أو الاب قال شارح ولو مرض الابن ورجع الاب ثم مات الابن هل يصح رجوعه او لا لانه صار محجورا عليه لم ار منقولا اه والذي يظهر صحة رجوعه لان الحجر عليه انما هو في التبرعات ونحوها ثم راي الاذرعى (٣١٢) وغيره صرحوا بما ذكرته و فرق بعضهم بينه وبين حجر الفلاس بانه اقوى لمنعه

التصرف وايتار بعض الغرماء والمرضى انما يمنع المحابة ولا يمنع الايتار (ولا ينحو) (تليق عتقه) وتديره والوصية به (وتزويجها وزراعتها) لبقاء السلطنة (وكذا الاجارة على المذهب) لبقاء العين محلها ومورد الاجارة المنفعة فيستوفى المستاجر من غير رجوع للواهب بشى على المؤجر وفارق ما هنا رجوع البائع بعد التحالف بان الفسخ ثم اقوى ولذا جرى وجهان الفسخ ثم يرفع العقد من أصله ولا كذلك هنا (ولو زال ملكه) اى الفرع عن الموهوب (وعاد) ولو باقاة اورد بعب (لم يرجع) الاصل الواهب له (فى الاصح) لان الملك غير مستفاد منه حينئذ نعم قد يزول ويرجع كما مر فى نحو تخمر العصور وكالو هبه واقبضه صيدا فاحرم ولم يرسله ثم تحلل كذا قيل ورد بان ملك الولد الزائل بالاحرام لا يعود بالتحلل بل يلزمه ارساله ولو بعده وخرج بزال مالولم يزول وان اشرف على الزوال كالأوضاع فالتقطه ملتقطا وعرفه سنة ولم يملكه فخصر بالملك وسلم له فلا يسه الرجوع فيه ولو وهبه الفرع

قوله بموجب مفر دمضاف لمعرفة فهو عام ومدلوله كلية فكانه قال حكمت بان تقال الملك وبصحة الرجوع عند وقوعه وهكذا الى اخر مقتضياتها سواء فيها ما وقع وما لم يقع بعد وقد قال امتنا يقع الفرق بين الحكم بالصحة والحكم بالوجوب من اوجه منها ان العقد الصادر اذا كان صحيحا بالاتفاق ووقع الخلاف فى موجب فالحكم بصحته لا يمنع من العمل بموجبه عند غير من حكم بها ولو حكم بالوجوب امتنع الحكم بموجبه عند غير مثال التدبير صحيح بالاتفاق وموجبه اذا كان تدبير اطلاقا عند الحنفية منع البيع فلو حكم حنفى بصحة التدبير المذكور لم يكن ذلك مانعا من بيعه عند من يرى صحة بيع المدبر اى كاشافى ولو حكم حنفى بموجب التدبير امتنع البيع اى عند الشافعى اه بخذف وفيها هنا فاولا لا يستغنى عنها قال الرشيدى قوله مر لا يمنع من العمل بموجبه يعنى ما يخالفه فى الموجب وكذا يقال فيما ياتى وقوله مر مطلقا انما يقيد به لانه محل الخلاف بيننا وبين الحنفى اما اذا كان مقيدا كما اذا قال اذامت من هذا المرض مثلا فالحنفى يوافقنا على صحة بيعه اه (قوله والمرتن الخ) او الواحل سم وعش (قوله لزوالها) اى السلطنة (قوله من الابن) اى المتهب عبارة المغنى ولو وهب لولده شيئا وهبه الولد لولده لم يرجع الاول فى الاصح لان الملك غير مستفاد منه ولو باع من ابنه او انتقل بموته اليه لم يرجع الاب قطعاً لان ابنه لا رجوع له فالاب اولى ولو وهبه لولده فوهبه الولد لاخته من ايه لم يثبت للاب الرجوع لان الواهب لا يملك فالاب اولى ولو وهبه الولد لجدته ثم الجد لولد له فالرجوع للجد فقط اه (قوله بينه) اى حجر المرض (قوله من غير رجوع الواهب الخ) وعليه فلو انفسخت الاجارة فقياس ما مر من ان الملك لو اجر الدار ثم انفسخت الاجارة عادت المنفعة للبائع لا للمشتري انها تعود هنا للاب اه عش (قوله وفارق ما هنا) اى حيث يرجع الواهب فى الموهوب مسلوب المنفعة من غير رجوعه بشى على المؤجر (قوله رجوع البائع) اى حيث يرجع على المشتري المؤجر باجرة المثل لما بقى من المدة اه رشيدى (قوله اى الفرع) الى قول المتن ويحصل الرجوع فى المغنى الا قوله وخرج الى ولو وهبه وقوله سواء الى المتن وقوله وورعه الى ولو عمل (قوله ولو باقاة الخ) اى اوارث نهاية ومعنى قول المتن (لم يرجع) وقد نظم ذلك بعضهم فقال

وعائد كزائل لم يعد * فى فلس مع هبة الولد

اه عش (قوله لا يعود بالتحلل الخ) اى فلا يتصور هنا رجوع لعدم ملك الولد بعد التحلل أيضا اه سم (قوله كالأوضاع الخ) اى أو كاتبه ثم عجز فله الرجوع اه معنى (قوله ام لا) وهو الراجع اه عش (قوله بالابطال) اى ابطال الرجوع للهبة (قوله تعلم صنعة وحرقة) لا بتعليم الفرع فيما يظهر اخذا من نظيره فى الفلاس اه نهاية عبارة المغنى ذكر من الزيادة المتصلة تعلم الحرفة وحرث الارض لكن ذكر فى باب التفليس أن تعلم الحرفة كالعين وقضيته أن الولد يكون شريكا فيها ما زاد كالفصارة وأجاب عن ذلك الزركشى بان ما هنا تعلم لا معالجة للسيد فيه وما هناك تعلم فيه معالجة اه (قوله وحرقة) عطف تفسير اه عش (قوله وحرث الارض) قد يشكل هذا بما بحثه مر فى تعليم الفرع اه عش ويؤيد الاشكال ما مر عن المغنى عن الزركشى وما ياتى من قول الشارح ولو عمل فيه الخ بل اتدعى دخوله فى نحو القصارا (قوله وان زادت بها) اى بالزيادة المتصلة (قوله لاحل الخ) اى فلا يتبع الام فى الرجوع

صيدا فاحرم الفرع ولم يرسله ثم تحلل بمنع لزوال ملك الفرع عنه بالاحرام على الاصح المنصوص شرح مر (قوله والمرتن غير الواهب) حال (قوله لزوالها) اى السلطنة ش (قوله ورد بان ملك الولد الخ) كان حاصل الردانه لا يتصور هنا رجوع لعدم ملك الفرع بعد التحلل وقد صار الصيد ما حافلا لاصل اخذه لا بطريق

(قوله)

ثم عوده سواء أقلنا أن الرجوع ابطال للهبة أم لا لان القائل بالابطال لم يرد به حقيقته والا لرجع فى الزيادة المنفصلة (ولو زاد رجوع بزيادته المتصلة) لانها تابعة ومنها تعلم صنعة وحرقة وحرث الارض وان زادت بها القيمة لاجل عند الرجوع حدث بيده

وإن كان له الرجوع حالا ومثله طلع حدث ولم يتأبر على ما في الحاوى لكن رد بان (٣١٣) كلامها في التفليس نقلا عن الشيخ أبي حامد

بخالفه (لا المفصلة)
تكسب واجرة فلا يرجع
فيها لحدوثها بملك المتهب
وليس منها حل عند القبض
وإن انفصل في يده وسكت
عن النقص وحكمه أنه لا
يرجع بأرضه مطلقا ويبقى
غراس متهب وبنائه باجرة
أو يقطع بارش أو يتملك
بقيته وزرع إلى الحصاد
بجائلا احترامه بوضعه له حال
ملكه الأرض ولو عمل فيه
نحو قصارة أو صنع فإن
زادت به قيمته شارك بالزائد
وإلا فلا شيء له (ويحصل
الرجوع برجعت فيها وهبت
أو استرجعته أو اردتة إلى
ملكه أو نقضت الهبة) أو
ابطلتها أو فسختها وبكناية
مع النية كاختذه وقبضته
لان هذه تفيد المقصود
لصراحتها فيه (لا يبيعه
ووقفه وهبته) بعد القبض
(واعتاقه ووطئها) الذي
لم تحمل منه (في الاصح)
لكال ملك الفرع فليقو
الفعل على إزالته وبه فارق
انفساخ البيع به في زمن
الخيار اما هبته قبل القبض
فلا تؤثر رجوعا قطعا وعليه
بالاستيلاد القيمة وبالوطء
مهر المثل وهو حرام وإن
قصد به الرجوع وبقاء يده
عليه بعد الرجوع امانة لانه
لم يأخذه بحكم الضمان وبه
فارق يد المشتري بعد الفسخ
(ولا رجوع لغير الاصول

(قوله وإن كان الخ) عبارة المغنى والنهاية ويرجع في الام ولو قبل الوضع في أحد وجهين صححه القاضى وهو المعتمد اه (قوله حالا) اى على اصح الوجهين والثاني عليه الصبر الى الوضع اه سم (قوله ومثله) اى الحل الحادث يد المتهب (طلع حدث الخ) اى فلا يتبع الاصل في الرجوع (قوله لكن رد بان كلامها الخ) والاوّل اوجه قياسا على الحل مغنى ونهاية (قوله مطلقا) اى قبل القبض أو بعده اه عش ولعل المناسب سواء كان نقص عين أو منفعة (قوله ويبقى الخ) ببناء المفعول و(غراس الخ) نائب فاعله ويجوز كونه ببناء الفاعل وفاعله ضمير الاصل المستتر وحذف ضمير المفعول من الفعلين المعطوفين عليه لظهوره عبارة المغنى ولو يرجع الاصل في الأرض التي وهبها للولد وقد غرس الولد أو بنى تخير الاصل بعد رجوعه في الغرس أو البناء بين قلعه بارش نقصه وتملكه بقيته وتبقيته باجرة كالعارية اه (قوله أو يقطع الخ) اى والخيرة في ذلك للواهب اه عش (قوله وزرعه) اى ويبقى زرع المتهب (قوله ولو عمل) اى الفرع اه عش قول الماتن (ويحصل الرجوع برجعت الخ) ولو وهب للولد وقبضه في الصحة فشهدت بيته لباقي الورثة ان اياه رجع فيها وهبه له ولم تذكر ما رجع فيه لم تسمع شهادتها ولم تنزع الدين منه لاحتمال انها ليست من المرجوع فيه اه مغنى وروض مع شرحه زاد النهاية فلو ثبت إقرار الولد بان الاب لم يهبه شيئا غير هذه ثبت الرجوع اه (قوله أو ابطالها) إلى قول الماتن ولا رجوع في النهاية وكذا في المغنى لا قوله الذي لم تحمل منه وقوله بعد القبض وقوله اما هبته الى وعليه (قوله لان هذه تفيد الخ) كان الاولى تقديمه على قوله وبكناية كافي النهاية والمغنى (قوله بعد القبض) سيد كر محترزه قال الرشيدى قوله بعد القبض أى قبض هذه الهبة وكان الاولى أن يقول مع القبض اه (قوله الذي لم تحمل منه) وجه هذا القيد انها إذا حلت منه صارت مستولدة للاب وإن لم يحصل الرجوع فتنقل إلى ملكه بسبب الاستيلاد فلا يتأتى الخلاف حينئذ في حصول الرجوع أو عدمه فليتأمل سم على حج اه رشيدى (قوله بها) اى بالخمس المذكورة في الماتن (قوله وعليه) اى على الوالد للفرع (قوله القيمة) اى قيمة الامه (قوله بالوطء الخ) ينبغى ملاحظة ما سبق في باب النكاح من سبق الانزال مغيب الحشفة والعكس إذا أحبلها سم على حج اه عش (قوله مهر المثل) أى مهر مثل الامة ثيبا ويلزمه أيضا أرش بكاره ان كانت بكرا اه عش (قوله وهو حرام) ومع ذلك لاحد لشبهة الخلاف اه عش قال المغنى وتحرم به الامة على الولد لانها موطوءة والده وتحرم موطوءة الولد التي وطئها علمها معا كما سبق ان شاء الله تعالى في موانع النكاح ولو تفاسخ المتواهبان الهبة أو تقايلا حيث لا رجوع لم تنفسخ كما جزم به صاحب الانوار اه وقوله ولو تفاسخ الخ في النهاية مثله قال عش قوله مر حيث لا رجوع اى كان كانت لا جنبي وقوله لم تنفسخ وقد يوجه بان التفاسخ والتقابل إنما يناسبان المعاوضات لانه بقصد بهما الاستدراك والهبة احسان فلا يلبق به ذلك سم على حج اه (قوله للخبر السابق) ولقوة شفقة الاصل ولهذا كان افضل البر بالوالدين بالاحسان لهما وفعل ما يسرهما مما ليس بمنهى عنه وعقوقها كبيرة وهو اذىاؤهما بما ليس هينا ما لم يكن ما آذاهما به واجبا وتسنة القرابة وتحصل بالمال وقضاء الجوانح والزيارة والمكاتبة

الرجوع (قوله ان كان له الرجوع حالا) اى على اصح الوجهين والثاني عليه الصبر الى الوضع (قوله) ومثله طلع حدث ولم يتأبر) انظر نظيره اذا رد المبيع بعيب (قوله لكن رد بان كلامها بخالفه) والاوجه الاول شرح مر (قوله في الماتن) ويحصل الرجوع برجعت الخ) ولو وهبه واقبضه في الصحة فشهدت بيته انه رجع فيها وهب ولم يذكر ما رجع فيه لغت شهادتها فلو ثبت اقرار الولد بان الوالد لم يهبه شيئا غير هذه ثبت الرجوع شرح مر (قوله الذي لم تحمل منه) وجه هذا القيد انها اذا حلت منه صارت مستولدة للاب وإن لم يحصل الرجوع فتنقل إلى ملكه بسبب الاستيلاد فلا يتأتى الخلاف حينئذ في حصول الرجوع أو عدمه فليتأمل (قوله وبالوطء مهر المثل) ينبغى ملاحظة ما سبق في ابواب النكاح من سبق الانزال

في هبة (مطلقة أو (مقيدة بنى الثواب) اى العوض للخبر السابق (ومتى وهب مطلقا) بكسر اللام وإن كان المتبادر فتحسبها
(٤٠ - شروانى وابن قاسم - سادس)

والمراسلة بالسلام ونحو ذلك وبتاكد استحباب الوفاء بالعهد كما يتاكد ذكر اهة اخلافه ويكره شراء ما وهبه من
 الموهوب له قال في الاحياء لو طلب من غيره هبة شئ في ملا من الناس فوهبه منه استحباب منهم ولو كان خاليا
 ما اعطاه حرم كالمصادر وكذا كل من وهب له شئ لا تقاشره او سعيته اهنائه زاد المغني قال الغزالي
 وإذا كان في مال احدا بويه شبهة ودعا له لاكل منه فليتلطف به في الامتناع فان عجز فلما كل ويقل بتصغير
 اللقمة وتطويل المضغة قال وكذا اذا البسه ثوبا من سبهة وكان يتاذى برده فليقبله ولبسه بين يديه وينزعه
 إذا غاب ويحتمد أن لا يصلي فيه إلا بحضوره قال البيهقي في شعبه عن عمار بن ياسر كان النبي صلى الله عليه وسلم
 لا يأكل من هدية حتى يأمر صاحبها ان يأكل منها الشاة التي اهديت اليه بنى المسومة بنحبر وهذا اصل لما
 يفعله الملوك في ذلك ويلحق بهم من في معناهم اه وقوله لم يأكل من الخ عبارة الجبري عن الرحاني ما لم
 يكن ما آذاه به مطلوب باشرا كترك عبادة او فعل حرام او مكروه وإذا ارتكبه الاصل وآذاه الفرع بسببه
 وليس من العقوق مخالفة الاصل في طلاق زوجة يحبها او بيع ماله او مطالبة بحق عليه وهو غير محتاج له بل
 يحرم على الاصل ذلك اذا طلبه وامتنع قدرته اه وقوله مر واجبا قال ع ش دخل فيه ما لو امتنع من
 بيع امواله وعنت ارقائه وطلاق نسائه ونحو ذلك ما يشق عليه وقد امر به والظاهر ان ذلك ليس مرادا
 وقوله والمراسلة اي من غير كتاب كان يقول اشخص سلم على فلان وقوله وبتاكد استحباب الوفاء بالعهد ونقل
 شيخنا الشويري عن حج ان الوعد مع عدم الوفاء كبيرة وقوله حرم اي ولا يملكه وقوله وسعيته اي
 التكلم فيه بسوء عند من يخافه (قوله على تاويل بعيد) يحتمل ان مراده ان مطلقا صفة مصدر محذوف اي
 هبة مطلقا والتذكير بتاويل الهبة بالعقد او التملك اه سم وجعله المغني صفة مفعول محذوف عبارته
 شيئا مطلقا عن تنقيده ثواب وعده اه (قوله في المرتبة الدنياوية) كالمالك لرعيته والاستاذ لعلامه
 (تنبيه) الحق الماوردي بذلك سبعة انواع هبة الاهل والاقارب لان القصد الصلوة هبة العدو لان
 القصد التالف وهبة الغني للفقير لان المقصود نفعه والهبة للعلماء والزهاد لان القصد القرية والتبرك وهبة
 المسكف اغيرة لعدم صحة الاعتياض منه والهبة للاصدقاء الاخوان لان القصد تاديد المودة والهبة لمن اعانه
 بجاهه او ماله لان المقصود مكافأته وزاد الدارمي هدية وهبة المتعلم لمعلمه وهو داخل في عموم كلام الماوردي
 اه مغني (قوله وان نواه) يظهر انه إذا اطلع المتب عليه نية الثواب وقصده انه يجب عليه باطنا الثواب او الرد
 والحال انه لا قرينة حالية ولا لفظية فهو غير بحث الاذرعى الا في ثمر راي الفاضل المحشي كتب على قوله
 الا في كلام الاذرعى والاوجب ما نصه قياس ذلك الوجوب ايضا إذا نوى الثواب وعلت نيته او صدقه
 المتب فيها انتهى سيد عمر قول المتن (لا على منه) كبة الغلام لاستاذ اه مغني (قوله في ذلك)
 اي في المرتبة الدنياوية فكان الاولى التأنيث (قوله لان القصد) إلى قوله واختار الاذرعى في المغني والى
 المتن في النهاية (قوله واختار الخ) عبارة النهاية وان اختار الخ (قوله هو او الرد) ظاهر او باطنا وهذا
 فارق ما بحثناه انفا اه سيد عمر (قوله ولو قال وهبتك) إلى قول المتن في الاصح في المغني الا قوله او على
 البحث الى المتن (قوله لان الاصل عدم البذل) اي عدم ذكره اه مغني (قوله على ان يقضى له حاجة
 الخ) اي بان شرطه عند الدفع اودلت قرينة على ذلك فلو بذلها ليخلص له محبوسا مثلا فسمي في خلاصه
 فلم يتفق له ذلك وجب عليه رد الهدية اصحابها لان موصوده لم يحصل نعم لو اعطاه ليشفع له فطقت شفاعته
 تغيب الحشفة إذا أحبلها (قوله لتوقفه على تاويل بعيد) يحتمل ان مراده ان مطلقا بالفتح
 صفة مصدر محذوف لكن المصدر الهبة وهي مؤنث فيحتاج لتاويله بالعقد والتبكي حتى يصح وصفه بالذكور
 اعني قوله مطلقا وقد يقال قياس مصدر وهب الوهب كما يعلم من قول الالفية
 * فعل قياس مصدر المعدى * من ذى ثلاثة واحدا القولين جواز استعمال المصدر القياسي وان كان
 الوارد غير هودنه فليتم (قوله والاوجب هو او الرد لا محالة) قياس ذلك الوجوب ايضا إذا نوى الثواب
 وعلت نيته او وصدقه المتب فيها (قوله وهو بحث ظاهر) اعتمدهم (قوله لزمه رده الخ) فان فعل

لتوقفه على تاويل بعيد
 بان لم يقيد بثواب ولا عده
 (فلا ثواب) أى عوض (ان
 وهب لدونه) في المرتبة
 الدنياوية لإذ يقتضيه لفظ
 ولا عادة (وكذا) لا ثواب
 له وان نواه ان وهب (لا على
 منه) في ذلك (في الاظهر)
 كالأغارة داره الحاقا للاحيان
 بالمنافع ولان العادة ليس
 لها قوة الشرط في المعاومات
 وكذا لا ثواب له نواه أو لان
 وهب (لتظير على المذهب)
 لان القصد حيثئذ الصلة
 وتاكيد الصداقة والهدية
 كالهبة فيما ذكر وكذا
 الصدقة واختار الاذرعى
 من جهة الدليل ان العادة
 متى قضت بالثواب وجب
 هو او رد الهدية وبحيث ان
 محل التردد ما إذا لم تظهر حالة
 الاهداء قرينة حالية أو
 لفظية دالة على طلب
 الثواب والاوجب هو او
 الرد لا محالة وهو بحث ظاهر
 ولو قال وهبتك ببذل فقال
 بل بلا بدل صدق المتب كما
 مر أول القرض لان الاصل
 عدم البذل ولو أهدى له
 شيئا على ان يقضى له حاجة

فلم يفعل لزمه رده ان بقي ولا لافدله (فان وجب الثواب) على الضعيف او على البحث المذكور لتلف الهدية او لعدم ارادة المتبرع ردها (فوق قيمة الموهوب) ولو مثليا ادى قدرها يوم قبضه (في الاصح) فلا يتعين للثواب جنس من الاموال بل الخيرة فيه للتهب وقيل يشبه الى ان يرضى ولو باضعاف قيمته للخبر الصحيح ان اعرايا و هب للنبي ﷺ ناقة فاثابه عليها وقال له ارضيت قال لا فراده الى ان قال نعم واختاره جمع (فان) قلنا تجاب اثابته (لم يثبه) هو ولا غيره (فله الرجوع) في هبته لخبر من وهب هبة فهو (٣١٥) فهو احق بها مالم يثب منها صححه الحاكم

لكن رده الدارقطني والبيهقي

بانه وهم ولا نمانهوا اثر عن ابن عمر (ولو وهب بشرط ثواب معلوم) كوهبتك هذا على ان تبني كذا فقبل (فالاظهر صحة العقد) نظر اللعني لذهو معاوضة بمال معلوم فكان كبعتك (و) من ثم (يكون يعا على الصحيح) فيجرب فيه عقب العقد احكامه كالخيارين كما مر بما فيه والشفعة عدم توقف الملك على القبض (او) بشرط ثواب (مجهول) فالذهب بطلانه لتعذر تصحيحها بيعا لجهالة العوض وهبة لذكر الثواب بناء على الاصح انها لا تقتضيه (ولو) بعث هدية لم يعده بالباء لجواز الامرين كما قاله ابو على خلافا للتصويب الحريري تعين تعديته بها (في ظرف) او وهب شيئا في ظرف من غير بعث (فان لم تجر العادة برده كقوصرة) بتشديد الراء في الافصح (تمر) اى وعائه الذى يسكن فيه من نحو خوص ولا يسمى بذلك الا وهو فيه والا فهو زنبيل وكملة حلوى (فهو هدية) اوهبة (ايضا) اى كافيه

أولا ففعل لم يجب الرد فيما يظهر لانه فعل ما أعطاه لاجله اه ع ش (قوله فلم يفعل لزمه رده) فان فعل حل له وان تعين عليه الفعل شرح مر اه سم (قوله على الضعيف) اى من مقابل الاظهر والمذهب (قوله على الضعيف) الى التنبيه في النهاية لا قوله للخبر الى المتن وقوله لخبر من الى المتن (قوله فهو قيمة الموهوب ولو مثليا) قضية هذا صحة الهبة والهدية في صورة البحث المذكور وفيها نظر بل يخالفه في الهبة قوله الاتي او مجبول الخ الا ان يفرق بين الشرط صريحا وغيره اه سم (قوله فلا يتعين الخ) تفريع على قوله اى قدرها ولكن عدم التعين فيما اذا دلت القرينة على قصد ثواب معين محل تأمل (قوله ولا غيره) قد يقتضى اطلاق وجوب قبول ثواب الغير فليراجع اه سم (قوله في هبته) ان بقيت وبدلها ان تلفت نهاية ومعنى (قوله كما مر بما فيه) عبارة المذني ومصححاه في باب الخيار من انه لا خيار في الهبة ذات الثواب مبنى على انها ليست ببيع كما مر من الاشارة اليه اه قول المتن (أو مجبول) كوهبتك هذا العبد يثوب اه معنى قول المتن (فالذهب بطلانه) اى ويكون مقبوضا بالشرع الفاسد فيضمنه ضمان المنصوب اه ع ش (قوله تصحيحها) اى الهبة ذات الثواب المجبول (قوله لجواز الامرين) اى تعديته اليه بنفسه وتعديته بالباء (قوله او وهب شيئا الخ) اى بالمعنى الشامل للصدقة قول المتن (برده) اى بل بعدم رده عبارة شرح الروض وسياق ما يوافقه من النهاية والغنى وعمله اى كون الظرف هدية كالمازوف لاذ اجرت الحالة بعدم رده كما قيده الاصل فان اضطررت فالوجه انه امانة فيجرم استعماله وبه صرح ابن عبدالسلام للشك في المبيع اه ويدل على ذلك ايضا قول الشارح الآتى تحكما للعرف المطرد اه (قوله ولا يسمى) اى الوعاء بذلك) اى بالقوصرة (قوله وكملة الخ) عطف على كقوصرة الخ عبارة المغنى ومثله غلب الحلوى والفاكهة ونحوهما اه (قوله اى كافيه) اى كالذى في الظرف اه سم (قوله لم تدل قرينة) كان كتب له فيه رد الجواب بظهره و (قوله على عوده) اى واخفائه اه ع ش (قوله ملك المكتوب اليه) جزم به الروض عبارته مع شرحه في المغنى نحوها والكتاب ان لم يشترط كاتبه الجواب اى كتابته على ظهره هدية للمكتوب اليه فان اشترطه كان كتب فيه واكتب الى الجواب على ظهره لزمه رده اليه اه (قوله وقال غيره) اقتصر المغنى على كلام المتولى واقره (من أض لذار جمع) ثم غلب في معنى مثل ما سبق كما اشار اليه الشارح بقوله السابق اى كافيه (قوله الى الاخبار عنهم) اى عن الاصحاب (قوله واخبر بما تقدم الخ) الاولى او

حل له وان تعين من الفعل شرح مر (قوله فهو قيمة الموهوب ولو مثليا) قضية هذا صحة الهبة والهدية في صورة البحث المذكور ولا كان الواجب ردها مطلقا حيث بقيت ومثلا اذا تلفت وكانت مثلية وفي صحته نظر بل يخالفه في الهبة قوله الاتي او مجبول إلا ان يفرق بين الشرط صريحا وغيره (قوله فلا يتعين للثواب جنس من الاموال) قد يظن مخالفته لقوله فهو قيمة الموهوب ويجاب بان قوله اى قدرها بين انه ليس المراد خصوص نفس القيمة بل قدرها من اى جنس فليتأمل (قوله ولا غيره) قد يقتضى اطلاق وجوب قبول ثواب الغير فليراجع (قوله اى كافيه) اى كالذى في الظرف (قوله تحكما للعرف المطرد) قال في شرح الروض ومجمله اذا اجرت العادة بعدم رده كما قيده الاصل فان اضطررت فالوجه انه امانة فيجرم استعماله وبه صرح ابن عبدالسلام للشك في المبيع اه (قوله قال المتولى ملك المكتوب اليه) وهو الاجه شرح مر

تحكما للعرف المطرد وكتاب الرسالة الذى لم تدل قرينة على عوده قال المتولى ملك للمكتوب اليه وقال غيره هو باق بملك الكاتب والمكتوب اليه الانتفاع به على سبيل الاباحة (تنبيه) ايضا من أض لذار جمع فهو مفعول مطلق لكن عامله محذوف وجوبا سماعا ويجوز كونه لا حذف عاملها وصاحبها قد يقع بين العامل ومعموله كحل اكل الهدية ويحل ايضا استعمال ظرفها فى كلها اى ارجع الى الاخبار عنهم كرحل الاكل من ظرفها رجوعا واخبر بما تقدم من حل اكلها حال كونى راجعا الى الاخبار عنهم محل الاكل من ظرفها وقد لا كما هنا اى ارجع الى الاخبار عنهم بحكم الظرف رجوعا واخبر بما تقدم من حكم المظروف حال كونى راجعا الى الاخبار

بحكم الظرف فلم انما الاستعمال لا مع شيئين ولو قد راي خلاف جازيد ايضا وبينهما توافق في الامل بل خلاف جازيد ايضا ويمكن استقلال كل منهما بالامل بخلاف اختصم زيد وعمر وايضا (والا) بان اعتيد رده (الا) يكون دية بل امانة فيده كلودية (ويحرم استعماله) لانه انتفاع بملك الغير بغير اذنه (الا في كل الهدية منه ان اقتضته العادة) عملها ويكوز عارية حيثئذ ويسن رد الوعاء حال الخبر فيه قال الاذرعى وهذا في ما كول اما غيره فيختلف رد (٣١٦) ظر انه باختلاف عادة النواحي فيجبه العمل في كل ناحية بعرفهم وفي كل قوم عرفهم باختلاف

طبقاتهم (فرع) الهدايا المحمولة عند الختان ملك للاب وقال ججع للاب فعليه يلزم الاب قبولها اى حيث لا محذور كما هو ظاهر ومنه ان بقصد القرب للاب وهو نحو قاض فلا يجوز له القبول كما بحثه شارح وهو متجه ونحل الخلاف اذا اطلق المهدى فلم يقصد واحد منهما ولا اى ففى لمن قصده اتفاقا ويجرى ذلك فيما يعطاه خادم الصوفية فهو له فقط عند الاطلاق او قصده ولهم عند قصدهم وله ولهم عند قصدهما اى ويكون له النصف فيما يظهر اخذاما يأتى في الوصية لزيد الكاتب والفقراء مثلا وقضية ذلك ان ما اعتيد في بعض النواحي من وضع طاسة بين يدى صاحب الفرح ليضع الناس فيها دراهم ثم تقسم على الخالق والختان ونحوه يجرى فيه ذلك التفصيل فان قصد ذاك وحده او مع نظرائه المعاوين له عمل بالقصد وإن اطلق كان ملكا لصاحب الفرح

فرغت عن الاخبار عنهم محل كلها (قوله بحكم المظروف) صوابه الظرف (قوله) أو أخير بما تقدم (الخ) فيه ما مر انفا (قوله فلم انما) اى لفظة ايضا (قوله ويمكن الخ) عطف على قوله بينهما توافق (الخ) (قوله بان اعتيد) الى التبيين في النهاية (قوله بان اعتيد رده) او اضربت العادة كما اقتضاه كلام ابن المقرئ نهاية ومعنى (قوله بل امانة في يده الخ) اى الاحال الاكل فيه الا فى كاه وقضية كونه عارية حيثئذاه سم (قوله عملها) الى الفرع في المغنى الا قوله وهذا الى فيختلف (قوله ويكون عارية حيثئذ) فيجوز تناو لها منه ويضمنها بحكمها وقيد اى الروض في بابها بما اذا لم تقابل بعوض ولا افو امانة في يده بحكم الاجارة الفاسدة شرح روضاه سم وعش (قوله لخبر فيه) عبارة المغنى لخبر استبقوا الهدايا بردا لظروف قال الاذرعى والاستحباب المذكور حسن وفي جواز حسبه بعد تفرغه نظر الا ان يعلم رضا المهدى به وهل يكون إيقاؤها فيه مع إمكان تفرغه على المادة مضمنا لانه استعمال غير ماذون فيه لا فظا ولا عرفا قال لافى كلام القاضى ما يفهم الاول وهو محل نظر واما الخبر المذكور فلا عرف له اصلا اه (قوله عند الختان) ومثله للولمة اذا فعلها الاب او الام لا سب إذا كان الابن او البنت غير مكف (قوله ومنه) اى المحذور ش اه سم (قوله فلا يجوز له الخ) اى مع كونها لابن اه سم (قوله) ويجرى ذلك فيما يعطاه خادم الصوفية (الخ) انظر هل يجرى ذلك التفصيل فيما يعطاه المتولى من الشيعيين بخدمة السكبة المشرفة وفتح بابها وإغلاقه مع وجود غيره من بنى شية الحجبين أم لا فيشترك جميعهم فيه مطلقا والاقرب الاول والله اعلم (قوله خادم الصوفية) اى وخادم طلبة العلم (قوله اى ويكون له النصف الخ) وقد يفرق اه سم عبارة السيد عمر هذا محل تأمل بل الظاهر ان حكمه كما قال لزيد الفقراء فيكون له اقل متمول اللهم الا ان يحمل كلامه على ما اذا وكل شخصا فقال له اعط هذا فلان خادم الصوفية وللصوفية قتال اه (قوله وقضية ذلك) اى ما ذكر في خادم الصوفية (قوله فان قصد ذلك) اى نحو الختان (قوله من وضع طاسة الخ) اى او دوران احد من طرف صاحب الفرح بها (قوله او مع نظرائه المعاوين الخ) هل يقسم بينهم وبين المعاوين له بالسوية او بالتفاوت وما ضابطه ولا يبعد اعتبار العرف في ذلك (فرع) ما تقرر من الرجوع في النقوط لافرق فيه بين ما يستهلك كالاطعمة وغيره ومدار الرجوع على عادة أمثال الدافع لهذا المدفوع اليه حيث جرت بالرجوع رجوع ولا فلا مراه سم على حجج اه عش (قوله وهذا) اى بما ذكر في الهدايا المحمولة وخادم الصوفية وما اعتيد في بعض النواحي الخ (قوله هنا) اى في الهدايا المحمولة عند الختان وفيما يعطاه خادم الصوفية وما اعتيد في بعض النواحي الخ (قوله خلافه) اى خلاف العرف (قوله ان كلا الخ) بيان للغالب (قوله هو عرف الشرع) خبر فلان (قوله فيقدم) اى من ذكر من الاب الخ (قوله لقصده) اى المعطى (قوله رده) اى

(قوله بل امانة في يده كالوديعة) اى الاحال الاكل فيه الا فى كاه وقضية كونه عارية حيثئذ (قوله ويكون عارية حيثئذ) قال في شرح الروض فيجوز تناو لها منه ويضمنها بحكمها وقيد في بابها بما اذا لم يقابل بعوض ولا افو امانة في يده بحكم الاجارة الفاسدة اه (قوله ومنه) اى المحذور ش اه (قوله فلا يجوز له) اى مع كونها لابن (قوله اى ويكون له النصف فيما يظهر اخذاما يأتى الخ) كذا شرح مر وقد يفرق (قوله او مع نظرائه المعاوين له) هل يقسم بينهم وبين المعاوين له بالسوية او بالتفاوت وما ضابطه

يعطيه لمن شاء وهذا يعلم أنه لا نظر هنا للعرف أأماع قصد خلافه فواضح وأما مع الاطلاق فلان حله على من ذكر من الاب والخادم وصاحب الفرح نظرا للغالب ان كلام من هؤلاء هو المقصود هو عرف الشرع فيقدم على العرف المخالف له بخلاف ما ليس للشرع فيه عرف فانه تحكم فيه العادة ومن ثم لو نذر لولى ميت بمال فان قصد انه يملكه لغاوان اطلق فان كان على قبره ما يحتاج للصرف في مصالحه صرف لها ولا فان كان عنده قوم اعتيد قصدهم بالنذر للولى صرف لهم (تنبيهان) أحدهما لو تعارض قصد المعطى ونحو الخادم المذكور فالذى يتجه بقاء المعطى على ملك مالكه لان مخالفة قصد الاخذ لقصده تقتضى رده

الآخذ

لا قباضه له المخالف لقصدده ثانياً يؤخذ مما تقرره باعتد في بعض النواحي ان محل ما مر من الاختلاف في النقوط المعتاد في الافراح إذا كان صاحب الفرح يعتاد اخذه لنفسه اما إذا اعتداته لنحو الخاتن وان معطيه إنما قصده فقط فيظهر الجزم بأنه لا رجوع للمعطي على صاحب الفرح وإن كان الاعطاء إنما هو لأجله لان كونه لأجله من غير دخول في ملكه لا يقتضي (٣١٧) رجوعا عليه بوجه فتأمل ولو أهدى

لمن خلصه من ظالم ثلاثين نقض ما فعله لم يحل له قبوله ولا حل اي وإن تعين عليه تخليصه بناء على الاصح انه يجوز اخذ العوض على الواجب العيني إذا كان فيه كلفة خلافا لما يوهمه كلام الاذرعى وغيره هنا ولو قال خذ هذا واشتر لك به كذا تعين ما لم يرد التبسط اي او تدل قرينة

حاله عليه كما مر لان القرينة محكمة هنا ومن ثم قالوا لو أعطى فقيرا درهما بنية أن يغسل به ثوبه اي وقد دلت القرينة على ذلك تعين له ولو شك اليه انه لم يوف أجره كذا باعطاءه درهما أو أعطى لظن صفة فيه او في نسبه فلم يكن فيه باطنا لم يحل له قبوله ولم يملكه ويكتفى في كونه أعطى لاجل ظن تلك الصفة بالقرينة ومثل هذا ما ياتي آخر الصداق مبسوطا من ان من دفع لمخطوبته او وكيلها او ولها طعاما او غيره ليتزوجها فرد قبل العقد رجوع على من اقبضه وحيث دلت قرينة ان ما يعطاه إنما هو للحياة حرم الاخذ ولم يملكه قال الغزالي اجماعا وكذا لو امتنع من فعل او تسليم ما هو عليه إلا

الآخذ (قوله لا قباضه له) أي اقباض المعطي للاخذ والمعطي (قوله المخالف) أي الاقباض (قوله) (قوله) أي الآخذ (قوله إذا كان الخ) خبر ان (قوله يعتاد) ببناء المفعول (قوله وان معطيه إنما الخ) عطف تفسير لقوله انه لنحو الخاتن (قوله ولو اهدى) إلى قوله ولو قال خذ في النهاية عبارة المعنى ولو خلص شخص اخر من يذالم ثم انفذ اليه شيئا لم يكون رشوة او هدية قال القفال في فتاويه ينظر ان كان اهدى اليه مخافة انه ربما لو لم يبره بشيء لنقض جميع ما فعله كان رشوة وإن كان يامن خيائته بان لا ينقض ذلك بحال كان هبة اه (قوله ومن ثم قالوا) هذا تفريع على العلة أعني قوله لان القرينة الخ لا على الملل أعني قوله او تدل الخ لعدم الملاءمة اه سيد عمر (قوله ولو شكى) أي الفقير المذكور (قوله انه لم يوف) أي الدرهم (قوله اجرة) أي للغسال (قوله كاذبا) حال من فاعل شكى (قوله بالقرينة) نائب فاعل يكتفى (قوله من ان الخ) بيان ما ياتي (قوله لمخطوبته الخ) اي او لمخطوبها (كتاب اللقطة)

(قوله وهو الافصح) اي ما بضم ففتح اه ع ش (قوله وهي لغة) الى المتن في النهاية الا قوله ومنه ركاز بقيد السابقي فيه وقوله وزعم إلى قال (قوله ومنه) أي المال (قوله أو اختصاص) عطف على مال (قوله محترم) قيد في الاختصاص (قوله ضاع) قيد في كل من المال والاختصاص قال المعنى ويرد عليه اي التعريف ولد اللقطة فانه ليس بضائع والركاز الذي هو دفين الاسلام يصح لقطه وليس مالا ضائعا والخبر غير المحترمة يصح التقاطها ولا مال ولا اختصاص اه (قوله بنحو غفلة) عبارة المعنى بسقوط او غفلة ونحوهما اه (قوله ولا امتنع الخ) الاولى اسقاط هذا القيد لما يأتي من جواز التقاط الممتنع للحفاظ فهو داخل في افراد اللقطة اه ع ش (قوله فان لم يدعه) بان نفيه او سكت اه ع ش (قوله اول مالك الخ) عبارة المعنى والاسنى وبعض نسخ النهاية فانه للمالك الارض ان ادعاه وإلا فلن ملك منه وهكذا حتى ينتهي إلى المحي فان لم يدعه فحينئذ يكون لقطة قد يرد على قولهم غير مملوك فان هذا لقطة مع انه وجد ولا يبعد اعتبار العرف في ذلك (فرع) ما تقرر من الرجوع في النقوط لافرق فيه بين ما يستهلك كاللاطعمة وغيره ومدار الرجوع على عادة امثال الدافع لهذا المدفوع اليه فحيث جرت بالرجوع رجوع وإلا فلا مر (قوله فيظهر الجزم) بأنه لا رجوع على صاحب الفرح لم يصرح بالرجوع على نحو الخاتن وعدمه ولا يبعد عدم الرجوع عليه (قوله رجوع على من اقبضه) صريح في رجوعه إذا كان المدفوع مما يستهلك كاللاطعمة وهو الصواب ولا التفات إلى المخالفة في ذلك مر

(كتاب اللقطة)

(قوله فلو وجد مملوكا لملكه) اي على الترتيب من المالك الان الى من قبله فهو للمالك الآن ان ادعاه والا فلن قبله الى المحي ويشير الى ذلك قوله فان لم يدعه اول مالك ولو اراد مالك واحد استغنى عن قوله اول مالك وعبارة الروض وما وجد في مملوك فلذى البدان لم يدعه فلن قبله الى المحي ثم يكون لقطة اه وقوله ثم يكون لقطة قد يرد على قوله غير مملوك فان هذا لقطة مع انه وجد في محل مملوك فليتأمل ومعنى قوله ثم يكون لقطة ثم اذالم يدعه المحي يكون لقطة كما قدره كذلك في شرحه (قوله فان لم يدعه اول مالك) اي وهو المحي فالقطة اقول يفارق هذا حيث شرط في كونه لا اول مالك ان يدعيه ما تقدم في الركاز حيث كان له وان لم يدعه مالم ينفعه بان الركاز يملكه تبع المالك الارض بالاحياء بخلاف الموجود في ظاهر الارض من المنقولات لا يملك

بمال كزوج بثلته بخلاف امساكه زوجته حتى تبرئه او تقتدى بمال ويفرق بأنه هنا في مقابلة البضع المتقوم عليه بمال (كتاب اللقطة) بضم فسكون او فتح وهو الافصح ويقال لقطة بضم اللام ولقط بفتح اي وهى لغة ما يؤخذ بعد تطلب وشرعا مال ومنه ركاز بقيد السابقي فيه أو اختصاص محترم ضاع بنحو غفلة بمحل غير مملوك لم يحرز ولا عرف الواجد مستحقه ولا امتنع بقوته فلو وجد بمملوك للمالك فان لم يدعه اول مالك فلنظرة نعم ما وجد بدار حرب ليس بهامس لم وقد دخلها بغير امان غنيمة او به فللقطة وما القاه نحو ربح او هارب

لا يعرفه بنحو حجره أو داره وودائعها مورثه ولا تعرف ملاكها مال ضائع لا لقطه خلافا لما وقع في المجموع في الأولى امره اللامام في حفظه أو ثمنه أن رأى يبعه أو يقرضه لبيت المال إلى ظهور مال الكه أن توقعه والاصرفه لمصارف بيت المال وحيث لاحاكم أو كان جائرا ففعل من هو يبيده فيه ذلك كما مر نظيره قال الماوردي ولو وجدوا بالبحر خارج صدقه كان لقطه لأنه لا يوجد خلقه في البحر إلا داخل صدقه وظهر أنه لا فرق بين المثقوب وغيره (٣١٨) لكن قال الروياني في غير المثقوب أنه لو أجده ولو وجد قطعة عنبر في معدنه كالبحر وقربه

وسمكة أخذت منه فهو له والافلطة وزعم أن البحر ليس معدنه ممنوع فقد نص الشافعي رضي الله تعالى عنه على أنه ينبت في البحر قال جمع وما أعرض عنه من حب في أرض الغير فنبت بمالكه مال كها ومن اللقطه أن تبدل فعله بغيرها في أخذها فلا يحل له استعمالها إلا بعد تعريفها بشرطه أو تحقق اعراض المالك عنها فان علم أن صاحبها تعمد أخذ فعله جاز له بيعها ظفر بشرطه واجمعوا على جواز أخذها في الجملة لأحاديث فيها يأتي بعضها مع أن آيات الشاملة للبر والاحسان تشملها وعقبها للهية لأن كلا تملك بلا عوض وغيره لأحياء الموات لأن كلا تملك من الشارع ويصح تعقيبها للقرض لأن تملكها اقتراف من الشارع وأركانها لاقط ولقطو ملقوطة وستعلم من كلامه وفي اللفظ معنى الإمانة إذ لا يضمنها والولاية على حفظها كالولي في مال

في محل مملوك فليتأمل اه (قوله لا يعرفه) أي الهارب (قوله وودائع) عطف على ما لقيه (قوله في الأولى) أي ما لقاه نحو ربح الخ (قوله فعل من هو يبيده فيه ذلك) أي ما عدا القرض لبيت المال اه ع (قوله قال الروياني الخ) معتمد اه ع (قوله أنه لو أجده) قيد يوجه باحتمال أن يكون بعض حيوانات البحر أكل صدقه وتركها أو ثم القاه بطريق التمني أو التروث اه سيد عمر (قوله كالبحر) لعل الكاف استقصائية (قوله وقربه الخ) الواو بمعنى أو اه ع قال الرشيدى الظاهر رجوع الضمير لمعدنه فتأمل اه ويحتمل للبحر (قوله وسمكة) عطف على البحر اه ع (قوله يحتمل على المعدن وعلى كل فالواو بمعنى أو) (قوله أخذت منه) أي من البحر (قوله يملكه مال كها) خبر ما أعرض الخ (قوله تعمد أخذ فعله) وكذا لو لم يتعمد حيث أخذها منه اه ع (قوله بشرطه) وهو تعذر وصوله إلى حقه ثم إن وفي بقدر حقه فذاك والاضاع عليه ما بقي كغير ذلك من بقية الديون اه ع (قوله بل قال جمع الخ) عبارة المغنى ويكره تركه كما قاله المتولى وغيره اه (قوله واختاره السبكي) وكذا اختاره النهاية والمغنى (قوله وخصه الغزالي الخ) معتمد (قوله إذا لم يكن عليه تعب) أي عادة (قوله ولا يضمن) أي اللقطه اه ع (قوله وبحث الخ) الأولى أن يقدمه على قوله ولا يضمن الخ (قوله وبحث الزركشي الخ) اعتمده النهاية (قوله بان لم يكن الخ) أي أو كان وخشى ضياعها إذا تركها اه ع (قوله وجب كنظيره الخ) أقول يؤيد الوجوب قول التنبيه إذا وجد الحر الرشيد لقطه في غير الحرم في موضع يامن عليها فالأولى أن يأخذها وإذا كان في موضع لا يامن عليها لزمه أن يأخذها انتهى وشمل قوله لا يامن عليها ما إذا كان ثم غيره وما إذا لم يكن وهو ظاهر مع فرض عدم الأمن عليها اه سم أقول ويمكن حمل الرد الاتي في الشرح بقرينة ما نقله عن الجمع وأقره على فرض إطلاق البحث فلا مخالفة (قوله ورد بان شرط الخ) اجاب عنه النهاية بالفرق بعذر المالك هنا بكونه غائبا بخلافه ثم فانه حاضر يمكنه حفظ حقه والتزام اجرة العمل والحرز فلا يلزم غيره إلتلاف حقه بجائنا قال ويؤيده ما ساقى في الجملة لو مات رقيقه في سفر وخاف ضياع امتعته وجب نقلها بجائنا اه وأقره سم قول المتن (لغير واثق) أي ويكون مكروها خروجا من خلاف من حرمة اه ع أقول وقضية صنيع المتن الاباحة (قوله بامانة نفسه) إلى قول المتن وينزع الولي في النهاية إلا قوله ولو بنحو ترك

بدلك (قوله خلافا لما وقع في المجموع في الأولى الخ) كذا شرح مر (قوله واجمعوا على جواز أخذها) أي اللقطه (قوله ولا بان لم يكن ثم غيره وجب) أقول يؤيد الوجوب قول التنبيه إذا وجد الحر الرشيد لقطه في غير الحرم في موضع يامن عليها فالأولى أن يأخذها وإذا كان في موضع لا يامن عليها لزمه أن يأخذها اه وشمل قوله لا يامن عليها ما إذا كان ثم غيره وما إذا لم يكن وهو ظاهر مع فرض عدم الأمن عليها (قوله ورد بان شرط الوجوب الخ) اجيب بالفرق بعذر المالك هنا بكونه غائبا بخلافه ثم فانه حاضر يمكنه حفظ حقه والتزام اجرة العمل والحرز فلا يلزم غيره إلتلاف حقه بجائنا ونظير ذلك ما لو مات رقيقه في سفر وخاف ضياع امتعته وجب نقلها بجائنا ولو كان موجودا حاضر اما وجب ذلك بجائنا فليتأمل اه (قوله مع عدم فسقه) وسيأتي

المحجور والاكساب بتمسكها بشرطه وهو المذهب فيها (يستحب الالتقاط لو اثنى بامانة نفسه) لما فيه من البر قال جمع صلاة يكره تركه لئلا يقع في بدخائن (وقيل يجب) حفظ المال الآدمي كنفسه وأجيب بأنها أمانة أو كسب وكل منهما لا يجب ابتداء وقال جمع بل نقل عن الجمهور أن غلب على ظنه ضياعها لو تركها وجب وإلا فلا واختاره السبكي وخصه الغزالي بما إذا لم يكن عليه تعب في حفظها ولا يضمن وإن اشم بالترك وبحث الزركشي تقييد محل الخلاف بما إذا لم يتعين وإلا بان لم يكن ثم غيره وجب كنظيره في الوديعة بل أولى لأن تلك بيد مال كها ورد بان شرط الوجوب ثم إن يبذل له المالك اجرة عمله وحرزه وهذا لا يتأتى هنا (ولا يستحب لغير واثق) بامانة نفسه مع عدم فسقه

خشية الضياع او طرو الحيانة وقول ابن الرفعة ان التعبير بخائف على نفسه يفارق هذا لان الخوف اقوى في التوقع رده السبكي بانه لا فرق بينهما اى من حيث ان المدار كما هو ظاهر على أن يكون او يطرأ عليه ما يتولد (٣١٩) عنه ولو احتمالا لكن قريبا

ضياعا (ويجوز) له مع ذلك الالتقاط (في الاصح) لان خيانتهم لا تحقق وعليه الاحتراز اما اذا علم من نفسه الحيانة فيجزم عليه اخذها كالوديعة (ويكره) تنزيها وقيل تحريرا بالالتقاط (لفاسق) ولو بنحو ترك صلاة وان علت امانته في في الاموال كما شمله اطلاقهم لانه قد يخون فيها وبحث الزركشي كالاذرعى ان محل الخلاف اذا خيف هلاكها لو تركها والا حرم قطعا وفيه نظر (والمذهب انه لا يجب الاشارة على الالتقاط) بل يسن ولو لعدل كالوديعة ولا يمتنع به من الحيانة ووارثه من اخذها اعتمادا لظاهر اليد ولا يستوعب فيه صفاتها بل بعضها الا في ذكره في التعريف ولو خشى منه علم ظالم بها واخذها لما امتنع وقيل يجب واختير الخبر صحيح بالامر به من غير معارض له بل قال الاذرعى لوجزم بوجوبه على غير الواثق بامانة نفسه لاتباعه وانما وجب في اللقيط لان امر النسب اهم وتسكن الكتابة عليها انها لقطعة وقيل يجب (و) المذهب (انه يصح

صلاة الى المتن وقوله واختير الى وانما وقوله قال جمع بل يعرفه معه وقوله وله بعد التعريف التملك (قوله خشية الضياع الخ) لتعليل للمتن (قوله يفارق هذا) اى التعيير بغير واثق بامانة نفسه (قوله في التوقع) اى لطر الحيانة (قوله ما يتولد الخ) تنازع فيه الفعلان (و) (قوله ضياعا) فاعل يتولد (قوله اما اذا علم من نفسه) اى غلب على ظنه اه معنى (قوله ولو بنحو ترك صلاة الخ) ظاهره انه لو تاب لا يكره له وان لم تمتد مدة الاستبراء وهو ظاهر لا تنفاه ما يحمله على الحيانة حال الاخذ اه ع (قوله ان محل الخلاف) اى ان يكور بقول الشارح وقيل تحريرا (قوله ولو لعدل) اى ولو لقط عدل ويظهر عدم الاكتفاء هنا بالمستور ويفرق بين هذا والنكاح بان النكاح يشتر غالبا بين الناس فاكتفى فيه بالمستور والغرض من الاشارة هنا الامتناع من الحيانة فيها وجدد الوارث لها فلم يكتف بالمستور اه ع (قوله ووارثه) عطف على الضمير المستتر في تمتع قول المتن (انه لا يجب الاشارة الخ) سواء كان لملك او حفظ اه معنى (قوله ولا يستوعب) الى قوله واختير في المعنى (قوله فيه) اى الاشارة (قوله صفاتها الخ) ويكره استيعابها كما ذكره القمولى عن الامام وجزم به صاحب الانوار معنى ونهاية واسنى قال ع ش قوله ويكره الخ اى ولا يضمن اه (قوله ولو خشى منه) اى من الاستيعاب ش اه سم والاصوب من الاشارة كما في ع ش والمعنى عبارته تنبيه محل استحباب الاشارة اذا لم يكن السلطان ظالما يخشى انه اذا علم بها اخذها والا فيمتنع الاشارة والتعريف كما جزم به المصنف في نكت التنبيه اه (قوله يجب) اى الاشارة ش اه سم (قوله الخبر صحيح بالامر به الخ) اجاب النهاية والمعنى بان القياس على الوديعة اوجب حمله على الذنب اقول وقد يفرق اه سم (قوله قال الزركشي) الى قول المتن في دار الاسلام في المعنى (قوله فان المراد الخ) وقد يقال المراد لا يدفع الايراد (قوله هل تثبت الخ) اى قد تثبت (قوله والتقاط الصبي والمجنون) حيث كان لها تمييز كما بحثه بعضهم في الثاني وهو ظاهر اه نهاية عبارة المعنى وشرح الروض وشرط الامام في صحة التقاط الصبي التمييز قال الاذرعى ومثله المجنون اه (قوله وبهذا) اى التعليل (قوله والتقاط المرء) عبارة المعنى اما المرء قد ترد لقطته على الامام وتكون فيما ان مات مرتدا فان اسلم فحكمه كالاسلم اه (قوله والذى الخ) خرج به الحربي اذا وجدها في دار الاسلام فانها تنزع عنه بلا خلاف اى ومن اخذها منه كان له تعريفها وتملكها كما هو ظاهر كلامهم اه معنى وفي سم عن شيخه البكري مثله قال

حكم الفاسق (قوله ولا يستوعب فيه صفاتها) عبارة الروض ولا يحرم استيعابها قال في شرحه بل يكره كما نقله القمولى عن الامام وجزم به صاحب الانوار (قوله ولو خشى منه) اى من الاستيعاب ش (قوله امتنع) هل يضمن اذا خالف فاخذها الظالم (قوله وقيل يجب) اى الاشارة ش (قوله من غير معارض) له اجيب بحمل الامر على الذنب بدليل القياس على الوديعة اقول قد يفرق (قوله والتقاط الصبي والمجنون) بحيث كان لهما نوع تمييز كما بحثه بعضهم وهو ظاهر شرح م و عبارة شرح الروض وشرط الامام في صحة التقاط الصبي التمييز قال الاذرعى ومثله المجنون اه (قوله والتقاط المرء) كذا في الروض (قوله في المتن والذى) كذا في الروض وسكت الشارح عن الحربي وقال الزركشي وخرج بالذى الحربي وفي الناسرى وافهم اطلاق المصنف ان الكافر يجوز التقاطه مطلقا وذاك خاص بالذى وربما شرط فيه العدالة في دينه قال الاذرعى وهل المعاهد والمستامن اذا جاءنا كالذى لم ارفه ونقلوا هذا اذا كان في دار الاسلام واما في دار الحرب فان كان فيها مسلم فلقطة والافى او غنيمة او كله للواجدين اربعة اخامه او خمسة لاهل النبي فيه خلاف قاله البغوى اه وفي شرح المتفقهين لشيخنا الامام العارف البكري ولقطعة الحربي بدار الاسلام لا يملكها ومن اخذها منه عرفها كغيرها ولقطعة المرء كالحربي اه وانظر ما ذكره في المرتد مع

التقاط الفاسق) قال الزركشي وايسر هذه مكررة مع قوله ويكره لفاسق فان المراد بالصحيح هنا احكام اللقطه هل تثبت له وان منعاه الاخذ (و) التقاط (الصبي) والمجنون والمحجور عليه بسفه لان المغلب فيها معنى الاكتساب لا الامانة والولاية وبهذا يتبين ما في قول الاذرعى المراد بالفاسق من لا يوجب فسقه حجرا عليه في ماله (و) التقاط المرء (و) (الذى) والمعاهد والمستامن (في دار الاسلام) وان لم يكن عدلا في دينه

عش والظاهر عدم صحة التقاط نحو الذي للمصحف لان صحته تستدعي جواز تملكه وهو ممنوع منه قال
ويؤيده ما ياتي في التقاط الامة التي تحل له من الامتناع اه (قوله على الاوجه) اعتمده مر اه سم
(قوله لذلك) اي لان المغرب فيها معنى الاكتساب الخ ش اه سم (قوله تفصيل مر) اي في اول
الباب قال الرشيدى الذي مر بالنسبة للمسلم انه اذا وجد بهد حارب ليس فيها مسلم وقد دخلها بغير امان
فغنيمة او بامان فلفظة فانظره بالنسبة للذي ونحوه وراجع باب قسم التي والغنيمة اه (قوله فيما ياتي)
يشمل قوله وانه لا يعتد بتعريفه اي وحده اه سم (قوله الا العدل في دينه) اي فلا تنزع منه اه عش (قوله
لان مال) الى قول المتن والظاهر بطلان الخ في المغنى الا قوله وكان الفرق الى بخلاف السفيه وقوله
ولولى الى المتن (قوله القاضي) اي فان لم يفعل ذلك اثم وقياس ما مر في قوله ولا يضمن وإن اثم بالترك عدم
الضمان وقياس ما ياتي من ضمان ولى الصبي حيث لم ينتزع منه ولو حاك الضمان وقد يفرق بين الفاسق
والصبي ولعل هذا اي الفرق اقرب اه عش قول المتن (لا يعتد بتعريفه) اي وحده اه سم عبارة
عش اي مستقلا بدليل قوله بل يضم الخ اه (قوله وقال جمع الخ) اعتمده المغنى (قوله كالسافر) هذا
مجرد تأكيد لقوله السابق ومثله فيما ياتي السافر (قوله تملكها) عبارة النهاية فللملتقط التملك اه زاد
المغنى ولذا لم يملكها تركت بيد الامين اه (قوله واشهد عليه) اي وجوبا اه عش (قوله ومؤنته) اي
التعريف مغنى وعش (قوله عليه) اي الملتقط ولو غير فاسق اه عش (قوله حيث لم يكن الخ) لعل
الاولى حيث تعذر اخذها من بيت المال فليس له او جور متولى ثم هذا القيد خاص باجرة المضموم ولذا غير
الشارح الاسلوب بقوله وكذا الخ بخلاف مؤنة التعريف فانها على الواجد الفاسق ابتداء كغير الفاسق
وينبغي انه ان توقف الاشهاد على مؤنة ان يكون كؤنة المضموم والله اعلم اه سيد عمر وقوله ثم هذا القيد
الى قوله وينبغي في عش مثله وفي المغنى ما يوافقه (قوله وله بعد التعريف التملك) مكررمع قوله فاذا
ثم التعريف تملكها (قوله ولو ضعف الامين) عبارة المغنى ولو كان الملتقط امينا لكنه ضعيف لا يقدر
على القيام به لم تنزع الخ (قوله بل يعضده الخ) اي وجوبا (قوله بامين الخ) قياس ما مر في اجرة
الرقب ان الاجرة هنا على الملتقط ان لم يكن في بيت المال شيء اه عش اقول وقد يفرق (قوله وجوبا)
الى الفصل في النهاية (قوله والسفيه) عبارة النهاية والمحجور عليه بالسفه اه (قوله لحقه) اي

على الاوجه لذلك وخرج
بهادار الحرب ففيها تفصيل
مر (ثم الاظهر) بناء على
صحة التقاط الفاسق ومثله
فيما ياتي السافر قال الاذنى
الا العدل في دينه (انه ينزع)
الملتقط (من الفاسق) وان
لم يخش ذهابه به (ويودفع
عند عدل) لان مال ولده
لا يقر في يده فالولى غيره
والمثولى للوضع والنزع
القاضى كما هو معلوم (و)
الظاهر (انه لا يعتد بتعريفه)
كالسافر (بل يضم اليه رقيب)
عدل راقبه عند تعريفه وقال
جمع بل يعرف مغه وذلك
لئلا يفرط في التعريف
فاذا تم التعريف تملكها
قال الماوردى واشهد عليه
الحاكم بغرمها اذا جاء
صاحبها ومؤنته عليه وكذا
اجرة المضموم اليه حيث لم
يكن في بيت المال شيء وله
بعد التعريف التملك ولو
ضعف الامين عنها لم تنزع
منه بل يعضده الحاكم بامين
يقوى به على الحفظ والتعريف
(وينزع) وجوبا (الولى
لفظة الصبي) والمجنون
والسفيه لحقه وحق المالك
وتكون بده نائبة عنه
ويستقل بذلك

ما ذكره الشارح كالروض فيه (قوله على الاوجه) اعتمده مر (قوله لذلك) اي لان الغالب فيها معنى
الاكتساب الخ ش (قوله ففيها تفصيل مر) اي اول الباب وقضيته ان ما التقطه الذي منها وقد دخل
بلا امان غنيمة خمسة وفيه نظر (قوله فيما ياتي) يشمل قوله وانه لا يعتد بتعريفه فيرجع اليه ايضا مانقله
عن الاذنى فليحرر (قوله في المتن) وانه لا يعتد بتعريفه) اي وحده (قوله فاذا تم التعريف تملكها) هذا
يشكل في المرتد بل ينبغي توقف تملكه على عوده الى الاسلام فليراجع (قوله ومؤنته عليه) وكذا اجرة
المضموم اليه حيث لم يكن في بيت المال شيء كذا اشرح مروفي الروض وتنزع اللقطة منهم اي الذي
والفاسق والمرتد الى عدل قال في شرحه قال في الانوار واجرة العدل في بيت المال اه (قوله ومؤنته عليه)
هل شرطه كون الالتقاط للتملك والافعى ما ياتي في الذي وهل يصح التقاطه للحفظ او لا لانه ليس من
اهله وقد جعل الزركشى محل الصحة في الفاسق والسافر والصبي اذا التقطوا للتملك قال واما لفظه الحفظ
فاظهار امتناعها عليهم واختصاصها بالمسلم الامين لكن في العباب ما يدل على صحة التقاطهم للحفظ حيث قال
الثاني اي من الاركان الا لفظه هو مكتسب لاولى فتصح من ذمى في دارنا ومن فاسق ومر تدنو تنزع منهم الى
عدل ويضم اليهم مشرف عدل في التعريف واجرتهم من بيت المال الا ان ارادوا التملك فيبي عليهم واذا تم
التعريف فان تملكوها اخذوها من العدل واشهد عليهم القاضي والابقيت معه اه وانظر قوله ففي
عليهم مع قول الشارح حيث لم يكن الخ وعلى ما قاله الزركشى من عدم صحة التقاطهم للحفظ فمن اخذها منهم
فهو الملتقط كما هو ظاهر (قوله وله بعد التعريف التملك) ما هذا مع فاذا تم الخ (قوله والتعريف) فيه

(ويعرف) ويراجع الحاكم في مؤنة التعريف ليقترض او يبيع له جزءا منها (٣٢١) وكان الفرق بين هذا وما يأتي ان

مؤنة التعريف على الممتلك وجوب الاحتياط لمال الصبي ونحوه ما أمكن ولا يصح تعريف الصبي والمجنون قال الدارمي الا ان كان الولي معه والاذرعي الا ان راق ولم يعرف بكذب بخلاف السفه الغير الفاسق فانه يصح تعريفه لانه يوثق بقوله دونهما (ويملكها للصبي) أو نحوه (ان رأى ذلك) مصلحة له وذلك (حيث يجوز الافتراض له) لان تملكها كالاقتراض فان لم يره حفظا أو سلبها للقاضي الامين (ويضمن) في مال نفسه ولو الحاكم فيما يظهر خلافا للزركشي ومن تبعه (ان قصر في انتزاعه) أي الملتقط من المحجور (حتى تلف) أو أ تلف (في يد الصبي) أو نحوه لتقصيره كالمو ترك ما احتطبه حتى تلف أو أ تلف ثم يعرف التالف أما إذا لم يقصر بان لم يشعر بها فانها نحو الصبي ضمنها في مال دون الولي وان تلفت لم يضمنها أحد وللولى وغيره أخذها منه التقاتل ليعرفها ويملكها ويبرأ الصبي حينئذ من ضمانها (والظاهر بطلان التقاتل العبد)

الثابت له شرعا بمجرد الالتقاط حيث كان يميز المأبى أن غير المميز لاحق له اه ع ش وافر اذ خير لحقه وما بعده اما رعاية المتن واما بتاويل المحجور او من ذكر من الصبي والمجنون والسفيه (قوله) ويراجع الحاكم (الخ) ما الحكم عند فقدده او فقد عدلته ثم رايت الشارح فيما سياتي في بيان التقاتل ما يسرع فساد ذكر عقب قول المصنف فان شاء باعه مانصه باذن الحاكم ان وجده اى ولم يخف منه عليه كما هو ظاهر والا استقل به فيما يظهر انتهى فيحتمل ان يقال بنظيره هنا اه سيد عمر (قوله) وكان الفرق (الخ) الاول ان يقول وهذا مستثنى من كون مؤنة التعريف على الممتلك لوجوب الاحتياط (الخ) (قوله) أن مؤنة (الخ) بيان لما يأتي (قوله) قال الدارمي (الخ) عبارة النهاية نعم صرح الدارمي بصحة تعريف الصبي بمحضرة الولي وهو قياس ما مر في الفاسق مع المشرف وما بحثه الاذرعي من صحة تعريف المراهق (الخ) يخالف لكلامهم اه قال ع ش قوله مر نعم صرح الدارمي (الخ) معتمد اه (قوله) والاذرعي (الخ) ظاهر كلامهم خلافا مر اه سم (قوله) الا ان راق (الخ) اى من غير ضم احد اليه اه ع ش (قوله) فانه يصح تعريفه (ولا بد من إذن وليه كما قاله الزركشي اه خطيب و ظاهر إطلاق الشارح مر اى والتحفة انه لا يتوقف على إذن الولي ويوجه بان إذن الولي لما يعتبر فيما فيه تقويت على السفه ومجرد تعريفه لا تقويت فيه وهو طريق الى تملكه ففيه مصلحة له اه ع ش (قوله) دونهما اى الصبي والمجنون قول المتن (حيث يجوز (الخ) اى بان كان ثم ضرورة للاقتراض اه ع ش (قوله) حفظا (الخ) فليس له اخذها لنفسه اه سم قول المتن (ويضمن) اى الولي (قوله) ولو الحاكم) وفاقا للنهاية والمعنى (قوله) او اتلف) بينا المفعول عبارة المعنى حتى تلف في يد الصبي ومن ذكر معه أو أ تلفه كل منهم اه وهى أحسن (قوله) كالمو ترك ما احتطبه (الخ) اى فانه يضمنه للصبي اه ع ش (قوله) ثم يعرف التالف (الخ) عبارة المعنى والروض مع شرحه يعرف التالف المضمون ويملك للصبي ونحوه القيمة وهذا بعد قبض الحاكم لها اما في الذمة فلا يمكن تملكه لهم اه (قوله) ضمنها في ماله (الخ) اى فلو ظهر ما الحكموا ادعى ان الولي علم بها وقصر في انتزاعها حتى اتلفها الصبي اى او اتلف في يده صدق الولي في عدم التقصير لان الاصل عدم العلم وعدم الضمان اه ع ش (قوله) وان تلفت لم يضمنها احد) عبارة النهاية والمعنى وإن لم يتلفها لم يضمنها أحد وإن تلفت بتقصير ولو لم يعلم الولي بها حتى كمل الأخذ فهو كما أخذها حال كماله سواء استأذن الحاكم فاقصرها في يده ام لا كما هو احد وجهين للصيرى يتجه ترجيحه اه قال ع ش قوله مر بتقصير ظاهره وان كان الملتقط يميز و ظاهر قوله وير الصبي حينئذ من ضمانها خلافاً للتعبير بنفي الضمان عنه يشعر بضمنها لو تلفت في يده الا ان يقال المراد بنفي الضمان عنه الضمان المتوقع بتألفه لها او الضمان المتعلق بولي وقوله سواء استأذن اى نحو الصبي بعد كماله اه (قوله) اخذها منه (الخ) كذا في الناشرى وهو مشكل مع صحة التقاتل الصبي الا ان يحمل هذا على الصبي غير المميز ثم رايت مر في شرحه قال اخذها من غير المميز (الخ) اه سم قول المتن (بطلان التقاتل (الخ) ويستثنى التقاتل نثار الولية فانه يصح ويملكه سيده كما في الروضة آخر الولية وكذا الحقير كتمرة وزبيبة وهذا في الحقيقة لا يستثنى من اللقطة لان هذا لا تعريف فيه ولا تملك فهو كالاخطاب والاصطیاد اه معنى قول المتن (العبد) اى البالغ العاقل كما هو

أن الامين لا يعرف (قوله) في المتن ويعرف) قال في الروض لا من مال الصبي بل يرفع إلى القاضي قال في شرحه لبيع جزءا منها لمؤنة التعريف اه (قوله) ويراجع الحاكم في مؤنة التعريف (الخ) ظاهره وإن التقت للملك وسياق بل الكلام في صحة التقاتل نحو الصبي للحفظ (قوله) أن مؤنة (الخ) بدل من ما (قوله) والاذرعي الا ان راق (الخ) ظاهر كلامهم خلافا مر (قوله) فان لم يره حفظا (الخ) فليس له اخذها لنفسه (قوله) ولو الحاكم) اعتمده مر (قوله) وإن تلفت لم يضمنها احد) وإن تلفت بتقصير (قوله) وللولى وغيره أخذها منه (الخ) كذا في الناشرى وهو مشكل مع صحة التقاتل الصبي الا ان يحمل هذا على الصبي غير المميز او على ما اذالم يره المصلحة اكن قد يخالف هذا قوله فان لم يره حفظا أو سلبها للقاضي الامين فليتاامل ثم رايت مر في شرحه قال وللولى وغيره أخذها من غير المميز (الخ) (قوله) في المتن والظاهر بطلان التقاتل (العبد)

اي القن الذي ياذن له سيده (٣٢٢) ولم ينه وان نوى سيده لانه يعرضه للبطلانة ببدلها لوقوع الملك له ولان فيه

شائبة ولاية وتملك وليس من اهلها وبه يفرق بينه وبين نحو الفاسق فانهم وإن انتفت عنهم الشائبة الاولى فيهم اهلية للشائبة الثانية على أن المذهب معنى الاكتساب أما إذا أذن له ولو في مطلق الاكتساب فيصح وان نهاه لم يصح قطعاً (ولا يعتد بتعريفه) إذا بطل التقاطه لان يده ضامنة وحينئذ لا يصح تملكه ولو لسيد بآذنه وإذا لم يصح التقاطه فهو مال ضائع (فلو أخذه) أى الملتقط (سيده) أو غيره (منه كان التقاط) من الأخذ فيعرف ويتملك ويسقط الضمان عن العبد ولسيده ان يقره سيده ويستحفظه اياه إن كان أميناً والا ضمنه لتعديه باقراره معه حينئذ فكانه أخذه منه وردده اليه ويتعلق الضمان بسائر أمواله ومنها رقة العبد فيقدم صاحب رقبته فان لم يعلم تعلق رقة العبد فقط ولو عتق قبل أن يؤخذه جاز له تملكه ان بطل الالتقاط وإلا فهو كسب قته فله أخذه ثم تعريفه ثم تملكه (قلت المذهب صحة التقاط المكاتب كتابة صحيحة) لانه كالحر في الملك

ظاهر اه ع ش (قوله القن الذي الخ) ومثله في بطلان الالتقاط ما لو قال له التقط عن نفسك فيما يظهر اه نهاية (قوله لانه) اي التقاط العبد وتصحيحه (قوله يعرضه) اي السيد (قوله ولان فيه) اي الالتقاط اه ع ش (قوله فانهم) اي نحو الفاسق ش اه سم (قوله الشائبة الاولى) اي الولاية (قوله الشائبة الثانية) اي التملك (قوله اما إذا اذن له) عبارة المغنى فان اذن له كقوله متى وجدت لقطة فاتي بها صح جزماً والاذن في الاكتساب إذن في الالتقاط في احد وجهين يظهر ترجيحه كما يؤخذ من كلام الزركشي اه قال سم وأقره ع ش أفتى شيخنا الشهاب الرملي في عبد مشترك بصحة التقاطه باذن أحدهما انتهى وينبغي انها تكون للشريكين ولا يختص بها الآذن ويؤيده أن المذهب حيث لا مهاباة يصح التقاطه بغير إذن وتكون بينهما اه (قوله إذا بطل التقاطه) اي لعدم إذن السيد اه ع ش قال المغنى وعلى صحة التقاطه يعتد بتعريفه ولو بغير إذن سيده في الاصح وليس له بعد التعريف ان يملكه لنفسه بل يملكه سيده باذنه ولا يصح بغير إذن المدبر ومعلق العتق وام الولد كالقن لان الضمان في ام الولد يتعلق بسيدها لا بربتها علم سيدها ام لا اه (قوله اي الملتقط) الى قوله واعتراض حمل المتن في المغنى لا قوله ولا فهو الى المتن وقوله ولو تخلل الى المتن وقوله ظاهر كلام شارح ان وقوله وفيه نظر الى المتن (قوله او غيره) اي اجنبي وان لم ياذن له السيد اه معنى (قوله ولسيده الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه وفي معنى اخذ السيد اقراره اللقطة في يد العبد ان كان أميناً إذ يده كيده فان استحفظه وهو غير أمين او اهمله من غير ان يستحفظه اياها فيتعلق الضمان بالعبد وسائر اموال السيد حتى لو هلك العبد لا يسقط الضمان ولو افلس السيد قدم صاحب اللقطة في يد العبد على سائر الغرماء اه (قوله ويتعلق الخ) عطف على ضمنه (قوله بسائر امواله الخ) لعل المراد من التعلق باموال السيد انه يطالب فيؤدى منها او من غيرها وليس المراد التعلق باعيانها حتى يتمتع عليه التصرف في شيء منها لعدم الحجر اه ع ش (قوله فان لم يعلم) سيد العبد التقاطه (قوله جاز له) اي للعبد (تملكه) عبارة شرح الروض فله ان يملك بعد التعريف اه (قوله ثم تعريفه) ظاهره ولو عرفه قته فليراجع (قوله فيعرف الخ) ولو تملكها المكاتب بعد تعريفها وتلفت فيدها في كسبه وهل يقدم به مالها على الغرماء اولاً ووجان واجههما الثاني قال الزركشي وينبغي جريانها في الحر المفلس او الميت روض مع شرحه ونهاية ومعنى (قوله ما لم يعجز قبل التملك) المفهوم منه انه إذا عجز

أفتى شيخنا الشهاب الرملي في عبد مشترك بصحة التقاطه باذن أحدهما اه وينبغي انها تكون للشريكين ولا يختص بها احدهما إلا باذن ويؤيده ان المذهب حيث لا مهاباة يصح التقاطه بغير إذن ويكون بينهما (قوله فانهم) اي نحو الفاسق ش (قوله والا ضمنه) اي ويتعلق الضمان بسائر امواله عبارة الروض وان استحفظه وهو غير أمين او اهمله ضمن السيد مع العبد اه وقوله ولو رأى عبده الخ هو حاصل ما في الروضة وظاهر كلامها كما يعلبه الواقف عليه عدم تقييد هذا بما إذا دخل المال في يد العبد وحينئذ يشكل استئناف هذا بما يأتي في الجنايات من أن ماله جناية الرقيق يتعلق برقبته فقط وإن أذن سيده في الجناية وعلاؤه بما يصرح بعدم ضمان السيد كقوله لا يمكن إلزامه لسيدته لانه إضرار به مع براءة الخ وإذا لم يضمن مع إذنه في الجناية فكيف يضمن مع مجرد علمه وسكوته إلا ان يخص ما هنا بالاموال وما في الجنايات بالادى أو الحيوان ويحتاج حينئذ لفرق واضح وقال م ر ان ما هنا وقول الروض ولو رأى عبده الخ مشكلاً مع ما يأتي في الجنايات ان مال جناية العبد لا يضمنه السيد وإن أذن له في الجناية إلا ان يفرق بان المال هنا ما دخل في يد العبد وعلم به السيد كان حق السيد حفظه لسهولة ذلك وكون يد عبده كيده ولا كذلك ما في الجنايات وتحمل مسئلة رؤيته العبد يتلف مالا على ما إذا دخل المال في يد العبد وإلا فلا ضمان على السيد اه وقوله على ما إذا دخل العبد الخ خلاف ظاهر الروضة (قوله جاز له) اي للعبد ش (قوله جاز له تملكه الخ) عبارة الروض وشرحه فكانه التقطه حينئذ فله أن يملكه بعد التعريف اه (قوله ما لم يعجز قبل التملك) المفهوم منه انه إذا عجز بعد التملك كانت للسيد كغيرها ما في يده (قوله

والا اخذها القاضي لالسيد وحفظها لملكها اما المكاتب ككتابة فاسدة فكالغن (٣٢٣) (و) التقاط (من بعضه حر) لأنه

كالحر فيما ذكر (وهي)
اي اللقطة (له ولسيده)
يعرفانها ويتملكانها
بحسب الحرية والرق وإن لم
يكن بينهما مهايأة (فإن كان)
بينهما (مهايأة) بالهزم أى
مناوبة (ة) اللقطة بعد
تعريفها وتملكها (لصاحب
الثوبة) منهما التي وجدت
اللقطة فيها (في الاظهر)
بناء على الاصح من دخول
الكسب النادر في المهايأة
ولو تخلل مدة تعريف
المبعض نوبة السيد ولم
يأذن له فيه اناب من يعرف
عنه على الاوجه ولو تنازعا
فمن وجدت في يده صدق
من هي يده كما دل عليه
النص فإن لم تكن يده واحد
منهما كانت بينهما فيما
يظهر بعد أن يحلف كل
للاخر (وكذا حكم سائر
النادر) اي باقية (من
الاكساب) كالمسألة
بأنواعها والوصية والركاز
لأن مقصود المهايأة
التفاضل وان يختص كل
بما في نوبته (و) من
(المؤن) كاجرة طبيب
وحجام إلخ فاللغز بالغنم
وظاهر كلام شارح أن
العبرة في الكسب بوقت
وجوده وفي المؤن بوقت
وجود سبب المرض وفيه
نظر والذي يتجه أنهما سوا

بعد التملك كانت للسيد كغيرها ما في يده اه سم (قوله لالسيد) لأن التقاط المكاتب لا يقع لسيده ولا
ينصرف اليه وإن كان التقاطها اكتسابا بالان له بدالحر فليس للسيد ولا لغيره اخذها منه بل يحفظها الحاكم
الخ معنى وشرح الروض (قوله فكالغن) فلا يصح التقاطه بغير إذن سيده اه معنى قول المتن (ومن
بعضه حر) ظاهر كلامهم انه في يوم نوبة سيده كالغنم في نوبة نفسه كالحر فإن لم تكن مهايأة
أعجه عدم الاحتياج إلى إذن تغليا للحرية نهاية معنى قال ع ش والحاصل انه يصح التقاط المبعض بغير
إذن سيده إن لم تكن مهايأة وكذا إن كانت في نوبة نفسه وقضيته انه لا ضمان على السيد باقرارها اي في
الصورتين في يده سم على حج اه (قوله فيما ذكر) اي الملك والتصرف (قوله بحسب الحرية والرقية)
كشخصين التقاطها اسنى ومنهج (قوله بحسب الخ) المتبادر تعلقه بكل من الفعلين قبله وعليه فيعرف
السيد نصف سنة والمبعض نصفاه ع ش (قوله وجدت اللقطة) اي اخذت فيوافق تعبير شرح الروض
وغيره بان الاعتبار بوقت الالتقاط (قوله فيه) اي التعريف (قوله ولو تنازعا الخ) عبارة شرح الروض
فلو تنازعا فقال السيد وجدت في يومي وقال المبعض بل في يومي صدق المبعض كإلصاقه الشافعي لانها في
يده اه وبعبارة البحري ولو تنازعا في اي الثوبتين حصلت صدق لانها في يده سم فان كانت يدهما أولا
يبدأ أحده حلف كل وقسمت بينهما برماوى اه (قوله في يده) لعله في نوبته اه ع ش اقول وهو الظاهر
المتعين الموافق لتعريف شرح الروض وسم المارآتفا (قوله وهي يده) شامل للسيد وقد يقال لا عبرة
بيده للعلم بكونها مسبوقه بيد المبعض ضرورة انه الملتقط ويحاج بان مجرد سبق يد المبعض بالتقاطها لا اثر له
ولا يرجح جانبه لاحتمال كون الالتقاط في نوبة السيد فتكون اليد له فلذا أعرضنا عن سبق يد المبعض
ونظرنا ليد بالفعل حال النزاع فليتأمل اه سم (قوله فان لم تكن الخ) اي او كانت يدهما كما مرانفا عن
البرماوى قول المتن (وكذا سائر النادر الخ) وكذا زكاة الفطر على الاصح معنى ونهاية (قوله وظاهر كلام
شارح الخ) اعتمده المعنى (قوله بوقت وجود سببها الخ) هل المراد بسببها مجرد المرض او الاحتياج اليها
فان المرض له احوال يحتاج في بعضها إلى الدواء ون بعض يتجه الثاني سم على منهج اه بحري (قوله
والذى يتجه الخ) لاشك ان الاحتياج إنما يكون مع بقاء السبب فوقته وقت من اوقات وجود السبب فلا

والا اخذها القاضي أى فلا يأخذها المالك قديحتاج للفرق بين عدم أخذ المالك هنا وبين مالو وهب
لمكانب فرعه ثم عجز فان المالك ينتقل للسيد ويجوز للاصل الرجوع حيثئذ فهلا انتقل الملك هناله عند العجز
إلا ان يفرق بان الالتقاط الصحيح لا يثبت معه التقاط لغير الملتقط وان انقطع حكمه عنه وايضا في مسألة
الهبه لا انتقال هناك بل يتبين بالعجز وقوع الملك للسيد ابتداء وهنالا يتبين ان الالتقاط للسيد يدل على هذا
او يعينه جواز الرجوع الاصل إذ الم يثبت الملك ابتداء^(١) كان مستمدا من غير الاصل فلا يجوز الرجوع
(قوله في المتن ومن بعضه حر) اطلاقهم كالمصرح بصحة التقاطه بدون إذن مالك بعضه مطلقا وإن كان
بينهما مهايأة وكان في نوبة سيده لاسيما مع تعليمهم بأنه كالحر ويحتمل أن يستثنى من ذلك مالو كان بينهما
مهايأة ووقع الالتقاط في نوبة السيد فيشترط إذنه لافي نوبته كالرقيق المتمعن رقه وهذا لعله اوجه
والحاصل حيثئذ صحة التقاطه بغير إذن سيده ان لم يكن مهايأة وكذا ان كانت في نوبة نفسه (قوله كالحر)
والاوجه انه لا يشترط اذن السيد اذا لم تكن مهايأة تغليا للحرية وقضية ذلك انه لا ضمان على السيد
باقرارها يده مر (قوله في المتن فان كان مهايأة الخ) قال في شرح الروض بخلاف زكاة الفطرة اي لا
تدخلها المهايأة الخ اه والمعتمد دخول المهايأة زكاة الفطر مر (قوله التي وجدت اللقطة) عبارة الروض
وغيره الالتقاط (قوله من هي يده) شامل للسيد وقد يقال لا عبرة بيده للعلم بكونها مسبوقه بيد المبعض
ضرورة انه الملتقط ويحاج بان مجرد سبق يد المبعض بالتقاطها لا اثر له ولا يرجح جانبه لاحتمال كون
الالتقاط في نوبة السيد فتكون اليد له فلذا أعرضنا عن سبق يد المبعض ونظرنا ليد بالفعل حال النزاع
فليتأمل (قوله كانت بينهما الخ) كذا شرح مر (قوله وفيه نظر والذي يتجه الخ) كذا شرح مر

للمؤمن وأن وجد سببها في نوبة
الآخر (الاراش الجنائية)
منه أو عليه الواقعة في نوبة
أحدهما (والله أعلم) فلا
يدخل لتعلقه بالرقبة وهي
مشتركة واعتراض حمل
المتن على الثانية لأنها مبحوثة
لمن بعده يرد أن كلامه إذا
صلح لها بانها غير مبحوثة
لمن ذكر وان لم توجد في
كلام غيره

(فصل) في بيان لفظ
الحيوان وغيره وتعريفهما
(الحيوان المملوك) ويعرف
ذلك بكونه موسوما أو
مقرطا مثلا (الممتنع من
صغار السباع) كذئب
ونمرود ونوزع فيه بان
هذه من كبارها واجب
بحملها على صغيرها اخذا
من كلام ابن الرفعة ويرد
بان الصغر من الامور
النسبية فهذه وان كبرت في
نفسها هي صغيرة بالنسبة
للاسد ونحوه بقوة كبير
وفرس) وحمار وبغل (أو
بعدو كارب وطيوطيران
كحمام ان وجد بمفازة) ولو
آمنة وهي المهلكة قيل
سميت بذلك على القلب
تفاوتا وقال ابن القطاع بل

هي من فاز ملك ونجا فهو
ضد فهي مفعلة من الهلاك
(فللقاضي) أو نائبه (التقاطه
للحفظ) لان له ولاية على
أموال الغائبين ولا يلزمه
وان خشي ضياعه كما اقتضاه
كلامه بل قال السبكي اذا

منافاة بينه وبين قول الشارح المذكور لانه لم يقل أول وقت وجود السبب وان كان المتبادر من الوجود
زمان الحدوث اه سيد عمر اقول ويؤيده ما مر اتفاقا سم (قوله فيعتبر وقت الاحتياج) راجع
للمؤمن كما هو ظاهر واما الكسب فالعبارة فيه بوقت وجوده اه عش (قوله فلا يدخل) اي ارش الجنائية
في المهاية عبارة المغنى فلا يختص ارشها لصاحب النوبة بل يكون الارش بين المبعض والسيد جز ما اه
(قوله واعتراض حمل المتن الخ) يجاب عن هذا الاعتراض بانه لا منافاة لان البحث باعتبار عدم التعرض لها
بخصوصها واحتمال عدم ارادتها من العبارة فليأمل اه سم (قوله على الثانية) أي ما يشمل الثانية
وهي قوله او عليه الخ (قوله لمن بعده) وهو الزركشي مغنى وشرح المنهج (قوله بان أنها غير
مبحوثة الخ) في الجزم بالبينونة مالا يخفى لاحتمال انه لم يرد ما اه سم

(فصل) في بيان لفظ الحيوان وغيره (قوله في بيان لفظ) الى الفرع في النهاية الا قوله ورجع الزركشي
الى والذي يتجه وقوله ويفرق الى ولا يجوز وقوله خلافا لمن وهم فيه (قوله وتعريفهما) اي وما يتبع
ذلك كدفعهم للقاضي اه عش (قوله موسوما الخ) الظاهر انه انما يحتاج للعلامة في نحو الطير دون
الماشية لانها لا تكون الاملوكة سم على حج وقوله في نحو الطير اي كالوحش اه عش (قوله أو
مقرطا) كمظم اي في اذنه قرط وهو هنا الحلقة مطلقا لا يعلق في شمة الاذن خاصة الذي هو معناه اه
عش (قوله كذئب الخ) ان جعل تمثيلا للسباع للصغار السباع سقط النزاع المشار اليه من اصله وبوضحة
ماسياتي في الحاشية المتعلقة بالحمار والبقر اه سيد عمر (قوله فيه) اي التمثيل بهذه الثلاثة (قوله
ويرد) أي كل من النزاع والجواب عبارة النهاية وما نوزع به من كون الخ واجب عنه بحملها الخ مردود
اه قول المتن (كغير الخ) ظاهره ولو كان معقولا وهل يجوز فك عقاله اذ لم يأخذه ليرد الشجر والماء
فيه نظروا الا قرب الجراز ولا ضمان عليه بل لا يبعد الوجوب ان غلب على ظنه أنه لا يتمكن من ورود الماء
والشجر الا بذلك اه عش (قوله وحمار وبقر) اي وبغل نهاية ومعنى قال السيد عمر في ذكر الحمار
والبقر فيما يتمتع بقوة اشعار بان مرادهم صغار النمر ونحوه لا مطلقا اذ ليس لها قوة يتمتعان بها عن كبار
النمر والفهد لان الضبع الكبير وهو أضعف منهما بكثير يصرف في الحمار ويأكله ويفترسه ولا يتمتع عنه
بقوته والله اعلم اه عبارة الجيرمي وانما لم يعتبروا الامتناع من كبارها لان كبارا أقل فعولوا على الكثير
الاغلب والى هذا اشار الشارح في التعليل بقوله لانه مصون بالامتناع من اكثر السباع اه تامل (قوله وهي
المهلكة) اي شأنها ذلك فلا ينافي قوله ولو آمنة (قوله سميت) اي المهلكة (بذلك) اي بلفظ المفازة (قوله
على القلب) اي قلب اسم احد الضدين ونقله الى الآخر (قوله تفاوتوا) اي بالفوز (قوله بل هي) اي المفازة
(قوله من فاز الخ) الاولى من أسماء الاضداد يقال فاز اذا نجح وهلك عبارة الرشيدى كان الاولى من فاز هلك
اذا يستعمل فيه كنجاء فهو ضد اه (قوله من الهلاك) كان الاولى من الفوز بمعنى الهلاك اه رشيدى
(قوله ولا يلزمه الخ) يمكن ان يجيء هنا ما مر في شرح قوله اول الباب وقيل يجب اه سم اي من قول الشارح
وقال جمع الخ عبارة عش قياس ما مر من الوجوب على الملتقط ان علم ضياعها لو لم يأخذها وجوبه على
القاضي ان علم ذلك ومع ذلك لو تركها لا ضمان عليه كما مر اه (قوله والاذرعى الخ) عبارة المغنى قال الازرعى

(قوله فيعتبر وقت الاحتياج للمؤمن) ظاهره وان تاخر الفعل كالحجم والتطبيب لنوبة الآخر
فليراجع (قوله واعتراض حمل المتن الخ) يجاب عن هذا الاعتراض بانه لا منافاة لان البحث
باعتبار عدم التعرض لها بخصوصها واحتمال عدم ارادتها من العبارة فليأمل (قوله بان أنها
غير مبحوثة الخ) في الجزم بالبينونة مالا يخفى لاحتمال انه لم يرد ما

(فصل) في بيان لفظ الحيوان الخ (قوله ويعرف ذلك بكونه موسوما الخ) الظاهر انه انما يحتاج للعلامة في
نحو الطير دون الماشية لانها لا تكون الاملوكة (قوله ولا يلزمه الخ) يمكن ان يجيء هنا ما مر في شرح قوله
أول الباب وقيل يجب (قوله والاذرعى يجب الخ) لعل ما قاله الازرعى متعين

بتركه إذا اكتفى بالرعي وأمن عليه ولو أخذته احتاج إلى الاتفاق عليه قرضاً على مالكه واحتاج مالكه لاثبات أنه ملكه وقد يتعذر عليه ذلك وقال القاضي يبيعه حيث لا حي ويحفظ ثمنه لأنه لا نفع نعم ينتظر صاحبه يوماً ويومين أن يجوز حضوره والذي يتجه تخيير القاضي بين الثلاثة وقضية لزوم العمل بالأصلح في مال الغائب تعين الأصلح عليه هنا (وكذا غيره) من (٣٢٥) الأحاد أخذه للحفظ من المفازة (في

الأصلح) صيانة له ومن ثم جاز له ذلك في زمن الخوف قطعاً وامتنع إذا أمن عليه أي يقينا قطعاً كما في الوسيط ومحلّه كما اعتمد في الكفاية أن لم يعرف صاحبه والا جاز له أخذه قطعاً ويكون أمانة يده (ويحرم) على الكل (التقاطه) زمن الأمن من المفازة (للملك) للنهي عنه في ضالة الأبل وقيس بها غيرها بجامع إمكان عيشها بل أراح إلى أن يجدها مالكها لطلبه لها فإن أخذه ضمنه ولم يبرأ الأبل برده للقاضي أما زمن النهب فيجوز التقاطه للملك قطعاً في الصحراء وغيرها قبل هذا إن لم يكن عليه أمانة والا ولم يمكن أخذها إلا بأخذه فالظاهر أنه حينئذ أخذه للملك تبعاً لها ولأن وجودها عليه وهي ثقيلة تمنع من ورود الماء والشجر والفرار من السباع وقد يفرق بين الأمانة الخفيفة والثقيلة وهو الا وجه أنه وفيه نظرو واضح إذ لا تلازم بين أخذها وأخذها ولا يلزم من أخذها وهي عليه وضع يده عليه فيتخير في أخذها بين التملك والحفظ وهو لا يأخذها إلا للحفظ

وهذا أي ما قاله السبكي حسن في غير الحالك هو ظاهره (قوله) والأذرع يجب الخ) لعل ما قاله الأذرع متعين اسم (قوله) بتركه) أي ترك الأخذ اهـ (قوله) ولو أخذ الخ) عطف على إذا اكتفى الخ أو حال من فاعله (قوله) وقال القاضي الخ) عطف على قول المتن للحفظ عبارة النهاية فإن لم يكن ثم حي قال القاضي الخ وهي أحسن (قوله) بين الثلاثة) أي الالتقاط أي للحفظ والترك والبيع خلافاً لما وقع في حاشية الشيخ عـ من أن المراد الثلاثة الآتية في كلام المصنف فسادها كما لا يخفى اهـ رشیدی (قوله) وقضية لزوم العمل الخ) عبارة النهاية والأوجه تخيير الحاكم بين الثلاثة مع رعاية الأصلح أخذاً من الزامه بالعمل به في مال الغائب اهـ (قوله) تعين الأصلح الخ) يجب الجزم به فإنه المنهج لا التخيير الذي قاله اهـ سم (قوله) من الأحاد) إلى قوله قيل في المغني (قوله) جاز له ذلك) أي للغير الأخذ للحفظ (قوله) كافي الوسيط) تقدم مثله عن الأذرع فيما لو اكتفى بالرعي وانظر هل ما هنا يغني عن كلام الأذرع أم لا وقد يقال الثاني بناء على أن الأذرع لا يشترط يقين الأمن بل يكفي بالعادة الغالبة في محله اهـ عـ (قوله) ومحلّه) أي محل الخلاف المحكي بقول المتن في الأصلح اهـ سيد عمر (قوله) والأجل الخ) عبارة المغني محل الخلاف كما قاله الدارمي إذا لم يعرف مالكه فإن عرفه وأخذته ليرده إليه كان في يده أمانة جزماً حتى يصل إليه اهـ (قوله) على الكل) أي الأمام وغيره (قوله) بجامع إمكان عيشها) أي الضالة الشاملة لضالة الأبل وغيرها (قوله) فإن أخذه) أي للملك وينبغي أن مثله ما لو أطلق اهـ عـ (قوله) الأبل برده للقاضي) هو ظاهر أن كان الملتقط غير القاضي فإن كان الملتقط القاضي فهل يكفي في زوال الضمان عنه جعل يده للحفظ من الآن أو يجب رده إلى قاض ولو نائبه فيه نظرو والأقرب الأول اهـ عـ ش (قوله) للقاضي) ما الحكم لو فقدت أمانته اهـ سيد عمر وقد يقال يجعل يده حينئذ للحفظ من الآن أو يردّه إلى أمين آخر إن كان أميناً أو لا يردّه إلى أمين فليراجع (قوله) قيل هذا) أي قول المصنف ويحرم التقاطه للملك (قوله) أمانة) ومنها البرذعة ونحوها من كل ما عليه اهـ عـ ش (قوله) يمنعه من ورود الماء الخ) أي فيصيره كغير الممتنع (قوله) في أخذها) أي الأمانة (قوله) وهو الخ) أي الحيوان في المفازة الأمانة اهـ سم (قوله) ممنوعة) أي لا نسلم أن كونها عليه يمنعه من الرعي وورود الماء ودفع السباع اهـ عـ ش يعني لا نسلم إطلاقه وكيته (قوله) غير الخ) هـ لا فصل فيه كالمملوك اهـ سم (قوله) بعد تمريره سنة) أن كان عظم المنفعة كما يأتي (قوله) والبعر الخ) هو من الغير الخارج بالمملوك فلو عطفه على كلب ثم قال فلو أجده الخ) بالذات لكان أولى (قوله) أخذه الخ) فاعل الظرف والمجموع خبر أو لبعر الخ) (قوله) قوة القرينة الخ) خبر وكان الخ) اهـ رشیدی (قوله) مع التوسعة به على الفقراء

(قوله) تعين الأصلح عليه هنا) يجب الجزم به فإنه المنهج لا التخيير الذي قاله (قوله) وامتنع إذا أمن عليه الخ) عبارة المنهج الحيوان المملوك الممتنع من صغار السباع يجوز لقطه لا من مفازة أمانة لملك اهـ فافاد جواز لقطه من مفازة غير أمانة لملك فلا يحفظ أولى كما فاد جواز لقطه للحفظ لكن يمكن حمله على ما إذا لم يتيقن الأمن عليه حتى لا يخالف ما ذكره الشارح (قوله) وامتنع إذا أمن عليه) أي يقينا قطعاً كما في الوسيط ومحلّه كما اعتمد في الكفاية إذا لم يعرف صاحبه ولا جاز له أخذه قطعاً ويكون أمانة في يده شرح مر (قوله) وفيه نظرو واضح الخ) كذا شرح مر (قوله) وهو لا يأخذ الخ) أي في المفازة الأمانة (قوله) ودعوى أن وجودها ثقيلة الخ) وقضية هذه الدعوى أنه لو وجدته معقولا أو مربوطاً بنحو شجرة أنه يصير كغير الممتنع وهو بعيد من كلامهم (قوله) غيره) هـ لا فصل فيه كالمملوك

ودعوى أن وجودها ثقيلة عليه صيره كغير الممتنع ممنوعة وخرج بالمملوك غيره ككلب يقتل فيجل التقاطه وله الاختصاص والارتفاع به بعد تمريره سنة والبعر المقلد لتقليد الهدى لو أجده أيام منى أخذه وتعرفه فإن خشي خروج وقت النحر نحره ورفقه ويسن له استئذان الحاكم وكان سبب تجوزهم ذلك في مال الغير بمنزلة التقليد مع أنه لا يزيل به ملكه قوة القرينة المغلبة على الظن أنه هدى مع التوسعة به على الفقراء أو عدم تهمة الواجد فإن أصلحه لهم لاله فاندفع ما للشارح هنا ظاهر أنه لو ظهر صاحبه وقال أنه غير هدى صدق بيمينه

وحينئذ فالقياس أن الذابح يستقر عليه ما بين قيمته حيا ومذبوحا لانه الذي فوته بذبحه والآكلين تستقر عليهم قيمة اللحم والذابح طريق
ورجح الزركشي من ردله في موقف وموصى بمنفعته ابدالم يعلم مستحقهما انه لا يملك والذي يتجه في الاول جواز تملك منفعة بعد التعريف
لانهما مملوكة للموقوف عليه فهي من حيز الاموال المملوكة وفي الثاني جواز تملكها كرقبته لانها مملوكة الرقبة للوارث والمنفعة للبوصى له
(وان وجد) الحيوان المذكور (بقريه) (٣٣٦) مثلا او قريب منها اى عرفا بحيث لا يعد في مملكة فيما يظهر (فالاصح جواز التقاطه)

أى وإن كان هو فقير فلا يمنع فقره من ذبحه على أنه قد يقال لا يجوز له الاخذ منه وان كان فقيرا لاتحاد
القباض والمقبض اه ع ش اقول وقوله على أنه الخ قد يؤيده قول الشارح كالتبعية وعدم تهمة الواجد
الخ (قوله والآكلين) عطف على الذابح ش اه سم (قوله قيمة اللحم) هلا قال مثل اللحم اه سم عبارة النهاية
بدل اللحم اه (قوله والذابح طريق) قضية اطلاقه وان تعذرت معرفة الاكلين وهو ظاهر لان حال
الذابح كحال من غصب مال غيره يظنه مالهم ثم غصب منه وتعذر انتراعه فانه طريق في الضمان وان لم يعرف
الاخذ منه اه ع ش (قوله في موقف الخ) أى من المنقولات أما غير هافلا لعدم انطباق تعريف اللقطة
عليها اذ هي من الاموال المحرزة وقد تقدم ان امرها لا يمين بيت المال اه ع ش (قوله لم يعلم مستحقهما)
اى ولكن علم ان الاول موقف والثاني موصى بمنفعته ابداه سم (قوله الرقبة للوارث) مبتدأ وخبر
(قوله والاخذ) عطف على الحرم ش اه سم اى وغير الاخذ الخ (قوله ولا اعتبار الخ) عطف على قوله لندرة
الخ (قوله كالبعير الخ) وكالجارية التى لاتحمل لانه لا يتملكها بناء على انه لا يجوز اقتراضها اه معنى (قوله
المقلد) أى تقليد الهدى اه سيد عمر (قوله وكالودفعها) اى اللقطة مطلقا اه سيد عمر اى حيوانا ولا في المفازة
وغيرها (قوله من الامن الخ) ظاهره وإن اعتيد ارساله فيها بلا راع ونذر وجود السباع وفيه
وقفة قول المتن (ويتخير) فيما لا تمتنع اخذه بمد الهزمة بخطه اه معنى (قوله وينفق عليه) اى في مدة
التعريف (قوله إن وجد) اى وإن لم يجده باعاً استقلا لا اه محلى ولم يتعرض للاشهاد ويوجه بانه مؤتمن
وان الغلب في اللقطة من حيث هى الكسب ولكن ينبغي استحبابه اه ع ش (قوله بشرطه الآتى) اى في شرح
فان شاء باعه عبارة المغنى اى وإن شاء باعه مستقلا إن لم يجد حاكما وباذنه إن وجدته في الاصح اه (قوله
كالاكل) لتعليل لجواز البيع قول المتن (وعرفها) اى يمكن يصلح للتعريف اه معنى (قوله حذرا) علة للعلة
(قوله او تملكه) اى المأكول (قوله ويقرق الخ) استشكله سم (قوله كما يصرح به) اى بعدم الاحتياج
(قوله يوم تملكه) معمول لقيمته وقوله لا آكله عطف تملكه ش اه سم عبارة المغنى والقيمة المعتبرة قيمة
يوم الاخذ ان اخذ للاكل وقيمة يوم التملك ان اخذ للتعريف كما حكيه عن بعض الشروح واقراء اه (قوله
في هذه الخصلة) اى التملك حالا اه ع ش (قوله عند الامام) لانه لا فائدة فيه وصححه في الشرح الصغير قال
الاذرعى لكن الذى يفهمه اطلاق الجمهور انه يجب ايضا ولعل مراد الامام انها لا تعرف بالصحراء مطلقا

في غير الحرم والاخذ بقصد
الحياة (للملك) لتطرق
أيدى الخونة اليه هنا دون
المفازة لندرة طرقها
ولا اعتبار ارسالها فيها بلا
راع فلا تكون ضالة بخلاف
العمران وقد تمتع التملك
كالبعير المقلد وكالودفعها
للقاضى معرضا عنها ثم عاد
لاعراضه المسقط لحقه
(وما لا يمتنع منها) أى
من صغار السباع (كشاة)
وعجل وفصيل وكسيرا بل
وخيل (يجوز التقاطه)
للحفظ (للملك في القرية
والمفازة) زمن الامن
والنهب ولو لغير القاضى
كما اقتضاه اطلاق الخبر
وصوناله عن الضياع
(ويتخير اخذ) اى المأكول
للملك (من مفازة) بين
بين ثلاثة أمور (فان شاء
عرفه) وينفق عليه (وتملكه)

(قوله وحينئذ فالقياس الخ) كذا شرح ر (قوله والاكلين) عطف على الذابح ش (قوله قيمة
اللحم) هلا قال مثل اللحم (قوله ابدالم يعلم مستحقهما) اى ولكن علم ان الاول موقف والثاني موصى
بمنفعته ابداه سم (قوله الذى يتجه الخ) كذا شرح ر (قوله والاخذ) عطف على الحرم ش (قوله ويقرق بين
احتياجه الخ) عندى ان هذا الذى فرق به لا يصلح للفرق وذلك لان مصلحة المالك مقدمة على مصلحة
الملتقط وكل من الامور الثلاثة قد يكون فيه مصلحة المالك وقد يكون في خلافه فمما احتيج في الاول
الى نظر الحاكم بأذن فيه ان رأى فيه مصلحة ويندعه ان رأى المصلحة في خلافه فليحتج في البقية الى نظره
لذلك وتحقق مصلحة ناجزة في بعضها للملتقط لا ينافى ذلك بل يؤكد لانه إذا نيط بنظره ما لاحظ
فيه حالا لغير المالك فقد ما فيه حظ لغيره حالا اولي فليتأمل ولا يسوغ الاعراض عن النظر في ان ذلك البعض
مصلحة للمالك فيسوغ او لا فيمتنع فتأمل فانه في غاية الحسن والدقة (قوله يوم) معمول لقيمته وقوله لا آكله

بعد التعريف كغيره (أو
باعه) باذن الحاكم إن
وجدته بشرطه الآتى
(وحفظ ثمنه) كالاكل
بل أول (وعرفها) اى
اللقطة بعد بيعها لا الثمن
ولذا انت الضمير هنا حذرا
من ابهام عوده على الثمن
 وذكره في آكله لانه ابهام

فيه (ثم تملكه) اى الثمن (أو) تملكه حالا ثم (أكله) ان شاء اجماعا ويفرق بين احتياجه لاذن الحاكم في البيع لاهنا انتهى
كما يصرح به كلامهم بان البيع فيه رعا مصلحة المالك وهى منوطة بنظر الحاكم والتملك المصلحة فيه الناجزة للملتقط فقط فلم يتوقف على نظر
حاكم ولا يجوز له آكله قبل تملكه نظرا لما باقى فإيسر فسادة (وغير قيمته) يوم تملكه لا آكله كما يصرح به آخر الباب خلافا لمن وهم فيه
لما السكه (ان ظهر السكه) ولا يجب تعريفه في هذه الخصلة على الظاهر عند الامام

انتهى وهذا هو الظاهر معنى اه سيد عمر (قوله وسيأتي عنه) أى فى المفازة اه ع ش أى يأتى فى شرح
وقيل ان وجده الخ (قوله نظيره بما فيه) ويعلم بما سياتى للشارح مر ثم أنه يعتمد كلام الامام اه رشيدى
(قوله وعل) أى الامام (ذلك) أى عدم الاحتياج إلى التعريف (قوله إنما يراد الخ) هذا الحصر ظاهر
المنع فان من فوائد التعريف ظهور المالك (قوله بل لا يعتد به) كذا شرح مر ويتأمل مع قول الروض
فان نقل أى أفرزها استقلالاً لأن لم يجد حاكاً أو باذنه إن وجده فالمفروض أمانة لا يضمن إلا بتفريط
ويملكه بعد التعريف اه قال فى شرحه وهذا يقتضى صيرورة المفروض ملكاً للمالك للقطعة ولهذا لو تلف
بلا تقصير سقط حقه صرح به الاصل اه سم (قوله وليس له بيع بعضه) لو كانت اللقطة بما تؤجر كجمل مثلاً
هل يجوز له إيجاره أم لا فيه نظر والا قرب الاول لأن فيه مصلحة للمالك ولو كانت عداً وانفق عليه الا لاقط
على اعتقاده عبد قتيبن انه حر هل له الرجوع بما انفق أم لا فيه نظر ايضاً والا قرب الثانى لأنه انفق
ليرجع على السيد وتبين انه لا ملك له عليه والعبد نفسه لم يقصد بالانفاق عليه حتى يرجع عليه بما انفقه اه
ع ش (قوله عدم الرغبة الخ) هو محط التعليل (قوله إن أمكنت مراجعته) أى من مسافة قريبة وهى مادون
مسافة العدوى ويحتمل ان المراد ما يجب طلب الماء منه بان كان بحداً القرب اه ع ش (قوله وإلا) أى
وان لا يمكن مراجعته ش اه سم (قوله كان خاف عليه) أى على الملتقط اسم مفعول ويحتمل على الا لقط
(قوله على ماله) أى وإن قل اه ع ش (قوله اشهد على انه ينفق بنية الرجوع) أى أو نواه عند فقد الشهود
اخذاً بما يأتى قريباً فى الفرع اه سيد عمر وع ش (قوله وأولاهن) أى الخصال الثلاث اه معنى (قوله
تتعجل) ببناء المفعول من باب الفعل والاولى يجعل ببناء الفاعل من باب التفعيل (قوله ومحل ذلك)
إلى الفرع فى المعنى (قوله استباحته) نائب فاعل تتعجل (قوله قبله) أى التعريف (قوله ومحل ذلك
إن لم يكن الخ) عبارة المعنى تنبيه التخيير بين هذه الخصال ليس تشبهاً بل عليه فعل الاحظ اه وهى
احسن (قوله ما يأتى) أى قول المتن فان كانت الغبطة الخ (قوله بل وزاد الخ) الاول اسقاط
بل (قوله وزاد رابعة) هى داخلة فيما حل به الشارح كلام المصنف فى الثالثة اه سيد عمر أى بناء
على رجوع قوله إن شاء على قوله ثم اكله كما هو الظاهر بخلاف رجوعه على مجموع قوله أو تملكه حالاً الخ
(قوله لدر أو نسل) أى فان ظهر مالكمها فاز بهما الملتقط اه ع ش (قوله لانه اولى) قضيته
امتناع هذه الخصلة فى غير المالكول ويكاد ان يصرح به قوله الآتى او كان غير ما كول الخ ولكن نقل عن

عطف على تملكه ش (قوله بل لا يعتد به الخ) كذا شرح مر ويتأمل مع قول الروض فان نقل أى أفرزها
استقلالاً لأن لم يجد حاكماً أو باذنه ان وجده فالمفروض أمانة لا يضمن إلا بتفريط ويملكه بعد التعريف
اه قال فى شرحه وهذا يقتضى صيرورة المفروض ملكاً للمالك للقطعة ولهذا لو تلف بلا تقصير سقط حقه صرح
به الاصل اه (قوله بانه ثم يتعذر بيع العين ابتداء) أى مع كونه المتسبب فى ذلك والمورط لنفسه فيه (قوله
لعلق الاجارة بها) قد يقال التعلق لا يمنع البيع لان البيع ينقطع عليها مسلوقة المنفعة (قوله ولا يرجع
بما انفق إلا ان أذن الحاكم الخ) قد يستشكل جواز الانفاق باذن الحاكم ثم الاشهاد والرجوع حينئذ
بما انفق يمنع بيع الحر والاستقرار مع جريان علة منعها هنا وقد يفرق بان خوف الضرر هناك اتم
واقرب وذلك لان كلام الثمن والقرض يصير فى يده أمانة فقد يتلف قبل صرفه فى الانفاق وهو غير
مضمون لكونه أمانة كما ذكر فيفوت على المالك فى الاول ويلزمه بدله فى الثانى من غير حصول المقصود بها
بخلاف الانفاق فانه لا يلزم المالك إلا بعد تحققه حصول المقصود به فلا يتطرق اليه فوات عليه بلا فائدة
فليتأمل (قوله وإلا) أى وإن لا تمكن مراجعته ش (قوله ويؤيده ما يأتى) كذا شرح مر (قوله ان تبرع
بانفاقه) بوجه اعتبار ذلك هنادون ما تقدم بان الانفاق هناداً وما فيه ضرر كبير بخلافه فيما تقدم فانه
مدة التعريف فقط وقد يؤخذ من ذلك انه لو النقط للحفظ ابدان كان كاهنا بل هذا من افراد ما للحفظ
ابداً وفى معناه ان كان الفرض انه النقط للملك ثم اراد ابقاءه للمالك أمانة كما هو مقتضى ان فرض

(فرع) أعيا بعيره مثلاً فتركه مقام (٣٢٨) به غيره حتى عاد لحاله ملكه عند أحمد واليثة ورجع بمصر فبه عند مالك وعندنا لا يملكه ولا

شيخنا الزيادة جواز تملكه في هذه الحالة للاستبقاء أيضاً وبوجه بان العلة في جواز اكل المأكول في الصحراء عدم تيسر من يشتريه ثم غابوا وهذا موجود في غير المأكول اه ع ش وهذا وجه لكن كلام المغني وشرح المنهج كالصريح في الامتناع كما يأتي (قوله فرع) إلى قول المتن وقيل في النهاية لا قوله او نواه إلى من اخرج (قوله لا يملكه) أي ثم إذا استعمله لزمته أجرته ثم إن ظهر ملكه فظاهر ولا فقياس ما مر اول الباب فيما لو اقلت الريح ثوباً في حجره الخ انه يكون من الاموال الضائعة اه ع ش (قوله او نواه فقط الخ) قضية صنعته أنه يصدق فيها يمينه (قوله أو كان غير مأكول) عبارة المغني وشرح المنهج ولو كان الحيوان غير مأكول كالجحش فقيه الخصلتان الاوليان ولا يجوز تملكه في الحال بل بعد تعريضه اه (قوله ورد بالاجماع على خلافه) أي فيكون المتاع للمالك إن رجيت معرفته وإلا فلقطه كما يعلم مما تقدم في التلؤؤ وقطعة العنبر اه ع ش اقول ولعل الاقرب اخذنا ما روي عنه انفا انه من الاموال الضائعة (قوله ملكه الخ) لعل محله على القول به عند ياس مالكة منه وإعراضه عنه وحيداً فالقول به قريب مما قاله احمد واليثة في مسألة البعير السابقة ثم رأيت كلام شارح الرسالة المعلوم منه أنه لا فرق وبه يعلم ما في قول التحفة ورد بالاجماع على خلافه اه سيد عمر قول المتن (الاوليان) بضم الهمزة وبمثنى تحتية وهما الامساك والبيع اه مغني (قوله وقضيته) أي كل من التملين (قوله لو نقله) ظاهره ولو بعد التملك فليراجع (قوله فيما مر) أي في المأخوذ من المفاضة قول المتن (ويجوز ان يلتقط عبداً الخ) بل قد يجب الالتقاط ان تعين طريقاً لحفظ روجه اه مغني (قوله أي قتلاً لا يميز) (فرع) هل يلتقط المبعوض الذي لا يميز ولا يبعد الجواز سم على حج اه ع ش (قوله لا الامن) أي لا يجوز التقاط المميز في الامن لا في مفاضة ولا في غيرهما اه مغني (قوله يستل) أي في زمن الامن (قوله نعم) إلى المتن في المغني لا قوله ونظر فيه غيره (قوله اتمه لتحل له للتملك) بل للحفظ وإن لم تحل له كمجوسية ومحرم جاز له التقاطها مطلقاً نهاية ومغني وشرح المنهج أي للتملك والحفظ وفي سم بعد ذكر مثل ذلك عن الاسني ما نصه فلو اسلمت أي المجوسية بعد التملك فينبغي بقاءه لكن يمتنع الوطء وقد يتخلف الوطء عن الملك لعارض كما في قيمة الحيولة كما قدمته في باب الغصب اه ع ش عن حواشي الروض ما يوافقه (قوله مطلقاً) أي في زمن الامن والخوف مميزة ولا (قوله وينفقه من كسبه الخ) هلا ذكرنا ذلك في الحيوان ايضاً بان يؤجره وينفق عليه من اجرة تسم على حج اقول يمكن انهم انما تركوه لان الغالب في الحيوان الذي يلتقط عدم تاتي ايجاره فلو فرض امكان ايجاره كان العبد اه ع ش (قوله فيكسر) أي في الحيوان (قوله اذا عرف رقه) أي واخبر بان رقيق لا نه يقبل في حق نفسه اذا كان بالغاً اه ع ش (قوله او نحو بيعه) كذا في شرح الروض وانظر ما للصورة مع ان بيعه لا يمنع بيع الملتقط لانه يبيعه على ملكه مطلقاً سواء كان البائع أو المشتري اه رشيدى (قوله صدق يمينه) ثم لو كذب نفسه وأقر ببقاء الرق ليأخذ الثمن فهل يقبل أو لا وجهان اه سم على منهج اقول الاقرب عدم القبول تغليظاً عليه ولتشوف الشارع للعقوب لان الرجوع عما اقر به من الحقوق اللازمة لا يقبل اه ع ش (قوله وبطل التصرف) هو واضح فيما لو ادى عتقه او وقفه اما اذا ادعى بيعه فقد يقال يصح تصرف الملتقط فيه وتلزمه قيمته لمشتريه من هذا التخير أنه التقط للتملك فليأتمل (قوله وقضيته الخ) كذا شرح مر (قوله في المتن ويجوز أن يلتقط عبد الا يميز) انظر بم يفارق التقاط الرقيق لقطة وقد يجتمع في اخذها الجهتان ويختلفان بالاعتبار فهو لقطة من حيث كونه مالا فتجرى فيه احكام اللقطة بهذا الاعتبار ولقيط من حيث كونه نفساً انسانية ضائعة فتجرى فيه احكام اللقيط بهذا الاعتبار فليأتمل (فرع) هل يلتقط المبعوض الذي لا يميز ولا يبعد الجواز (قوله نعم يمتنع الخ) كذا شرح مر (قوله اتمه لتحل له بخلاف ما لتحل) كمجوسية فلو اسلمت بعد التملك فينبغي بقاءه لكن يمتنع الوطء وقد يتخلف الوطء عن الملك لعارض كما في قيمة الحيولة كما قدمته في باب الغصب (قوله وينفقه من كسبه) هلا ذكرنا ذلك في الحيوان ايضاً بان يؤجره وينفق عليه من اجرة (قوله وصوره الفارق الخ) كذا شرح مر

يرجع بشيء الا ان استاذن الحاكم في الاتفاق أو أشهد عند فقده أنه ينفق بنية الرجوع أو نواه فقط عند فقد الشهود لأن تقدم هنا غير نادر كما علم مما مر آخر الاجارة ومن أخرج متاعاً غرق ملكه عند الحسن البصري ورد بالاجماع على خلافه (فان أخذه من العمران) أو كان غير مأكول (فله الخصلتان الاوليان لا الثالثة) وهي الأكل (في الاصح) لسهولة البيع هنالكم ولمشقة نقلها الى العمران وقضيته أنه لو نقله للعمران فيما مر امتنع الاكل (ويجوز أن يلتقط) من يصح التقاطه في زمن الامن والخوف ولو للتملك (عبداً) أي قناً (لا يميز) ويميز الكن في زمن الخوف لا الامن لانه يستدل على سيده نعم يمتنع التقاط أمة تحل له للتملك مطلقاً وحيث جاز له التقاط القن فله الخصلتان الاوليان وينفقه من كسبه ان كان والا فكما مر وصوره الفارق معرفة رقه دون ملكه بان تكون به علامة دالة على الرق كعلامة الحبشة والزنج ونظر فيه غيره ثم صورته بما اذا عرف رقه أو لا وجه مالكة ثم وجده ضالاً ولو ظهر مالكة بعد تملك الملتقط

وتصرفه فادعى عتقه أو نحو بيعه قبله صدق يمينه وبطل التصرف (ولا يقطع غير الحيوان) من الجهاد كالنقد وغيره حتى الاختصاص المالك

كامر (فان كان يسرع فساده كهرية) ورطب لا يتم تغير بين خصلتين فقط (فان (٣٢٩) شاء باعه) باذن الحاكم إن وجده ولم يخف

منه عليه كما هو ظاهر وإلا

استقل به ما يظهر (وعرفه)

بعد بيعه لأثمنه (ليتملك

ثمنه وإن شاء تملكه) باللفظ

لا النية هنا وفيما مر كما هو

ظاهر بما يأتي (في الحال

واكله) لأنه معرض

للهلاك ويجب فعل الاحظ

منها نظير ما يأتي ويمتنع

لمساكه لتعذر (وقيل إن

وجده في عمران وجب

البيع) لتيسره وامتنع الاكل

نظير ما مر وفرق الاول بان

هذا يفسد قبل وجود مشتر

وإذا اكل لزمه التعريف

للمساكه وإن وجده بعمران

لا يحرق نظير ما مر ونازع

فيه الاذرعى بأن الذى

يفهمه اطلاق الجمهور

وجوبه مطلقا قال ولعل

مراد الامام القائل بالاول

وصححه في الشرع الصغير

انه لا يعرف بالصحراء

بدليل قوله لانه لا فائدة فيه

بخلاف العمران (وإن

امكن بقاؤه بعلاج كرتب

يتخفف) وجبت رعاية

الاغيط للمالك لكن بعد

مراجعة القاضى فيه كما

بحثه الاذرعى فلا يستقل به

(فان كانت الغبطة في بيعه

بيع) جميعه باذن الحاكم إن

وجده بقبده السابق (او)

كانت الغبطة (في تخفيفه)

واستوى الامران (وتبرع

به الواجد) او غيره (جففة

وإلا) يتبرع به احد (بيع

المالك وقت البيع وإن كانت فوق ثمنه اه ع ش (قوله كامر) أى في شرح ويحرم التقاطه للتملك (قوله
استقل به) قضيته انه لا يجب الاشهاد ويوجه به مؤمن وإن المغلب في اللقطة من حيث هي الكسب ولكن
ينبغي استجاباه اه ع ش قول المتن (وعرفه) أى اللقط الذى ليس بحيوان و (قوله لأثمنه) عطف على
ضمير النصب في عرفه قول المتن (وإن شاء تملكه الخ) ولا يجب إفراز القيمة المغرومة من ماله نعم
لا بد من إفرازها عند تملكها لان تملك الدين لا يصح قاله القاضى ناهية ومغنى وفي سم بعد ذكر مثله عن شرح
الروض مانصه وهذا التملك غير السابق لأن ذلك لنفس العين لا بسبب التعريف وهذا للبدل بسبب
التعريف لكن ينبغي تأمل فائدة هذا التملك واثره الزائد على عدمه وقد يجعل من اثر ذلك عدم المطالبة بها
في الآخرة إذا لم يظهر المالك كما يأتي إلا ان يقال ينبغي عدم المطالبة عند عدم تملك القيمة ايضا اكتفاء
بتملك الاصل فليراجع اه (قوله وفيما مر) أى في الحيوان و (قوله ما يأتي) أى في اول الفصل الاق قول
المتن (واكله) سواء أوجده في مفازة ام عمران مغنى وشرح المنهج (قوله واكله) قياس ما مر عن
الماوردي أنه إذا تملكه لا يتعين أكله بل ان شاء أكله وان شاء جففه وادخره لنفسه اه ع ش أقول قد يتناهى
قول الشارح هنا ورطب لا يتم الا ان يراد به لا يتم جيدا (قوله فعل الاحظ منها) والاقرب كما قاله
الاذرعى أى في المسئلة الآتية انه لا يستقل بعمل الاحظ في ظنه بل يراجع الحاكم نهاية أى ما لم يخف منه وال
استقل بعمل الاحظ سيد عمر زاعش حيث عرفه والاراجع من يعرف الاحظ وعمل بخبره ولو اختلف
عليه بخبر ان قدم اعلمها فان استوى باعنده اخذ بقول من يقول ان هذا احظ لكذا لان معه زيادة علم معرفة
وجه الاحظية اه (قوله نظير ما يأتي) أى في مسئلة التجفيف (قوله لاصحراء) اعتمده النهاية دون المغنى كما
يأتى (قوله) ونازع فيه الاذرعى الخ) منازعة الاذرعى ليست خاصة بهذه بل جارية فيها وفي المسئلة السابقة
وقد تقدم بها مشا نقل كلامه عن المغنى واعتماده لما اقتضاه كلامه من وجوب التعريف مطلقا اه سيد
عمر (قوله نظير ما مر) أى في الحيوان الماخوذ من الصحراء (قوله قال ولعل مراد الامام) هذا هو الظاهر
اه مغنى عبارة الجبرمى قوله ولعل مراد الامام الخ ترجى هذا الجمع يتعين لان فرض الخلاف انما هو في
المفازة ولا يقول احد بعدم الوجوب مطلقا اذ ليس لنا لقطة متمولة لا يجب تعريفها تأمل اه أقول ويصرح
بالوجوب مطلقا ما يأتي في شرح ولم يرجب الا كثرون الخ من قول الشارح والنهاية والمغنى اما اذا
اخذها للتملك او الاختصاص فلزمه التعريف جزما (قوله وجبت) الى قوله والعمران في النهاية والى
قول المتن ومن اخذ في المغنى الا قوله لا غير كامر (قوله بعد مراجعة القاضى) ينبغي تقديره بقبده السابق ثم
رايت قوله الآتى ان وجده الخ اه سيد عمر قول المتن (والايع بعضه) ظاهره انه ليس له الاتفاق على
التجفيف ليرجع بشرطه فليراجع سم على حج أقول ولا مانع من الاتفاق المذكور لحصول المقصود به الا
ان يقال الزام ذمة الغير لا يكون الا عند الضرورة وهى منتفية حيث امكن بيع جزء منه اه ع ش (قوله نحو
المدرسة الخ) وينبغي ان من ذلك كل ما كان مظنة لاجتماع الناس كالحمام والقهوة والمركب (فرع) وقع
السؤال في الدرس عما يوجب من الامتعة والمصاغ في عشاء الحدادة والغراب ونحوهما ما حكمه والجواب
الظاهر انه لقطة فيعرفه واجده سواء كان مالك النخل ونحوه او غيره ويحتمل انه كالذى القته الريح في داره

(قوله أى ولم يخف عليه الخ) كذا شرح مر (قوله وان شاء تملكه في الحال وأكله) قال في شرح الروض مع
غرم قيمته ثم قال في الروض ولا يجب إفراز قيمته قال في شرحه نعم لا بد من إفرازها عند تملكها لان تملك
الدين لا يصح قاله القاضى اه وهذا التملك غير السابق لأن ذلك لنفس العين لا بسبب التعريف وهذا للبدل
بسبب التعريف لكن ينبغي تأمل فائدة هذا التملك واثره الزائد على عدمه وقد يجعل من اثر ذلك عدم المطالبة
بها في الآخرة إذا لم يظهر المالك كما يأتي إلا ان يقال ينبغي عدم المطالبة عند عدم تملك القيمة ايضا اكتفاء
بتملك الاصل فليراجع (قوله في المتن والايع بعضه) ظاهره انه ليس له الاتفاق على التجفيف

(كأمر من أخذ لقطة للحفظ أبدا) وهو (٣٣٠) أهل الانقطاع (فهي) كدروا ونسبها (أمانة بيده) لأنه يحفظها المالك كما لو دعي ومن

أو حجره وتقدم أول الباب أنه ليس بالقطة وأمله الأقرب فيكون من الأموال الضائعة أمره ليست المالك اه
عش وقوله ولعله الأقرب الخ هذا إنما يظهر فيما إذا كان العرش في ملك بخلاف ما إذا كان في الموات ونحوه
المسجد فالأقرب حيثئذ أن يكون لقطة (قوله كأمري) أي في أول الباب (قوله وهو أهل) أي قوله ومن ثم في
المعنى وإلى قول ابن تين وكأه في النهاية الأقوله ويؤخذ إلى وإذا ضمن وقوله وإنما يعد إلى وخرج (قوله وهو
أهل للانقطاع) يشمل الفاسق مثلاً وفي صحة التقاطه للحفظ كلام قدمته وبعبارة شرح م رأي بان كان ثقة
انتهت اه سم (قوله على ما يأتي) أي بقوله وقال الأقولون يجب الخ (قوله ومحل) أي محل كون ترك التعريف
تقصير أمضنا (قوله ومحل) كما بحثه الأذري الخ) هذا وإن كان مفروضاً فيما إذا أخذ للتعريف إلا أن مثله
الماخوذ للملك كما سياتي التصريح به خلافاً لما وقع في حاشية الشيخ ع ش اه رشدي عبارة ع ش قوله
ومحل كما بحثه الأذري الخ قضية فرض ما ذكر فيمن أخذ للحفظ أنه لو أخذ لذلك لم يعذر في ترك التعريف
ولا في اعتقاد حملها له من غير تعريف بل ينبغي كفر من استحل ذلك حيث كان للقطة وقع فأن وجوب تعريفها
بما لا يخفى فلا يعذر من اعتد جواز ه فإيقع لكثير من العامة من أن من وجد شيئاً جاز له أخذه مطلقاً لا يعذر
فيه ولا عبرة باعتقاده ذلك لتقصيره بعدم السؤال عن مثله اه (قوله لأنه ينقلها إلى أمانة الخ) يحتمل أن
الضمير للقاضي أذهو المحكوم عليه بالزوم أي لأنه بقبولها ينقلها إلى أمانة أقوى وهو مستودع الشرع
ويحتمل أنه راجع للملتقط أي أن المالك للقاضي القبول لأن الملتقط ينقلها إلى أمانة أقوى فلزم للقاضي
موافقته عند الدفع إليه حفظاً لمال الغائب الذي هو من وظائفه اه رشدي أقول ويحتمل أنه علة لما
يفهمه المقام أي وببراذمة الملتقط به أي الدفع لأنه الخ (قوله قبول الوديعة) أي من الوديعة (قوله لا مكان
ردها إلى مالكها) أي لأنه معلوم اه سم (قوله مع أنه الخ) أي الوديعة (قوله لا يجوز دفعها) أي اللقطة
مطلقاً (قوله) وأنه لا يلزمه الخ) بل قياس ما تقدم حرمة حيث علم من نفسه الحيثية فيها اه ع ش (قوله
له) أي لغير الأمين (قوله بضمها) أي يكون طريقاً للضمان والقرار على من تلفت تحت يده منها اه
ع ش قول المتن (ولم يوجب إلا كثرون الخ) ضعيف اه ع ش (قوله أي كونه) إلى المتن في المعنى إلا
قوله أي حيث إلى ثلثا وقوله فيضمنه إلى ولو بدا (قوله وقال الأقولون يجب) ورجحه الإمام والغزالي وهو
المعتمد نهاية ومعنى ومنه (قوله واختاره الخ) أي المصنف وفي كلامه هنا إشارة إليه حيث عرى عدم
التعريف إلى الأكثرين ولم يقل على الأصح كعادته اه معنى (قوله واعتمده الأذري) قال ولا يلزمه مؤنة
التعريف في ماله على القولين وإن نقل الغزالي أن المؤنة تابعة للوجوب اه نهاية أي بل تكون في بيت
المال كما يأتي في كلام المصنف ع ش (قوله لنحو سفر الخ) كالحبس والموت والجنون اه معنى (قوله عن
الوجوب) عبارة المعنى من تعب التعريف اه (قوله فيضمن الخ) متفرع على ما قاله الأقولون من الوجوب
عبارة سم عن القوت فأن أوجبه فتركه ضمن بالترك حتى لو ابتدا التعريف بعد ذلك فهلك في سنة
التعريف ضمن قلت ويشبه أن يكون موضع التضمن ما إذا تركه بغير عذر كما اشرت إليه قريباً اه
(قوله أي بالعزم الخ) أي وأما ترك الفورية فسياتي في شرح ثم يعرفها اه سم (قوله به) أي بالترك
ليرجع بشرطه فليراجع (قوله وهو أهل الانقطاع) يشمل الفاسق مثلاً وفي صحة التقاطه للحفظ كلام
قدمته وبعبارة شرح م رأي بان كان ثقة اه (قوله أي كخشية ظالم الخ) كذا شرح م (قوله لا مكان
ردها للمالك) أي لأنه معلوم (قوله فيضمن بترك التعريف الخ) كذا شرح م وبعبارة القوت فأن
أوجبه فتركه ضمن بالترك حتى لو ابتدا التعريف بعد ذلك فهلك في سنة التعريف ضمن قلت ويشبه أن
يكون لموضع التضمن ما إذا تركه بغير عذر كما اشرت إليه قريباً اه (قوله أي بالعزم على تركه من أصله)
أي وأما ترك الفورية فسياتي في شرح ثم يعرفها (قوله به) أي بالترك وقوله بدا أي بالتعريف ش
(قوله خلافاً لما نقله الغزالي) انظر هذا الكلام مع ما يأتي في قول المصنف ولا يلزمه مؤنة التعريف أن

ثم ضمنها إذا قصر كان ترك
تعريفها لزمه على ما يأتي
ومحل كما بحثه الأذري
وسياتي عن النكت وغيره
ما يصرح به حيث لم يكن
له عذر معتبر في تركه أي
كخشية أخذ ظالم لها وكذا
الجهل بوجوده أن عذر به
على الأوجه (فأن دفعها إلى
القاضي لزمه القبول) حفظاً
لها على صاحبها لأنه ينقلها
إلى أمانة أقوى وإنما يلزمه
قبول الوديعة حيث لا ضرورة
لا مكان ردها للمالك مع
أنه التزم الحفظ له وكذا لو
أخذ للملك ثم تركه وردها
له يلزمه القبول وظاهر أنه
لا يجوز دفعها لقاض غير
أمين وأنه لا يلزمه القبول
وإن الدفع له يضمنها) ولم
يوجب إلا كثرون التعريف
في غير لقطة الحرم (والحالة
هذه) أي كونه أخذها
للحفظ لأن الشرع إنما
أوجبه لأجل أن له التملك
بعده وقال الأقولون يجب أي
حيث لم يخف أخذ ظالم لها
كما يعلم مما يأتي لثلاث فوت
الحق بالكم واختاره
وقواه في الروضة وصححه
في شرح مسلم واعتمده
الأذري لأن صاحبها قد
لا يمكنه أنشادها لنحو سفر
أو مرض ويمكن الملتقط
التخلص عن الوجوب
بالدفع للقاضي الأمين
فيضمن بترك التعريف أي

بالعزم على تركه من أصله ولا

يرتفع ضمانه به أو بداله بعد قال ولا يلزمه مؤنة التعريف في ماله على القولين خلافاً لما نقله الغزالي أن المؤنة تابعة للوجوب

وقوله

ولو بدله قصد التملك أو الاختصاص عرفها سنة من حيثندو لا يعتد بما عرفه قبله أما إذا أخذها للتملك أو الاختصاص فليزمه التعريف جزما
(فلو قصد بعد ذلك) أي أخذها للحفظ وكذا بعد أخذها للتملك (خيانة لم يصرضنا) بمجرّد القصد (في الاصح) فإن انضم لقصد ذلك استعمال
أو نقل من محل لآخر ضمن كالوديع فيها ويؤخذ منه أنه يأتي هنا جميع ما يأتي ثم (٣٣١) في مسائل الاستعمال والنقل ونحوهما وإذا

ضمن في الائنة بخيانة ثم
أقنع وأراد أن يعرف
ويتملك جاز وإنما لم يعد
الوديع أمينا بغير استئمان
ثان من المالك لجواز الوديع
فلم تعد بعد رفعها بغير عقد
بخلاف اللقطة وخرج
بالائنة ما في قوله (وإن
أخذها) (بمقصّد خيانة
فضامن) لقصد المقارن
لأخذها ويرأى الدفع لحاكم
أمين (وليس له بعد دهان
يعرف ويتملك) أو يختص
(على المذهب) نظر الالباء
لأنه غاصب (وإن أخذها
ليعرف ويتملك) بعد
التعريف (فهى) (أمانة)
بيده (مدة التعريف) وكذا
بعدها ما لم يختار التملك في
الاصح) كإقبل مدة التعريف
وإن أخذها لا بقصد حفظ
ولا تملك أو لا بقصد خيانة
ولا أمانة أو بقصد أحدهما
ونسبه فأمانة وله تملكها
بشرطه اتفاقا وقضية كلام
شارح هنا أنه يكون أمينا
في الاختصاص ما لم يختص
به فيضمنه حينئذ كافي التملك
وهو في غفلة عمار في الغصب
أن الاختصاص يحرم غصبه
ولا يضمن أن تلف أو أتلف
(وعقب الأخذ) (يعرف)
بفتح أوله تدبأ على الوجه

و (قوله ولو بدله) أي التعريف ش أه سم (قوله عرفها سنة الخ) أي وعليه مؤنة التعريف من الآن
ثم إن كان اقترض على مال كإمانة مؤنة تعريف ماضى فالأقرب رجوعه بذلك على مالكها لأنه إنما اقترضه
لغرض المالك ولأنهم لم يعتدوا بتعريفه السابق فابتداء أخذه للتملك كأنه من الآن ولا نظر لما قبله أه
عش (قوله أي أخذها) إلى قوله وإنما لم يعد في المعنى إلا قوله ويؤخذ إلى وإذا ضمن (قوله فيها) أي
في عدم الضمان بمجرّد القصد والضمان إذا انضم له ما ذكر (قوله ويؤخذ منه) لفظة منه ليست في نسخة
الشارح ولكم الأبد منها أه سيد عمر (قوله وإذا ضمن بخيانة) أي بحقيقةها على الاصح أو بقصدتها على
مقابلته أه معنى (قوله وأراد أن يعرف) قال سم فلو وقعت الخيانة في أثناء التعريف ثم أقنع فهل يبنى
أو يستأنف أه أقول والأقرب الأول لأن قصد الخيانة لم يبطل أصل اللقطة فلا يبطل حكم ما بنى عليها أه
عش أقول ويؤيد الثاني قول الشارح المار آنفا ولا يعتد بما عرفه قبله (قوله جاز) كذا في الروض
وليس فيه إفصاح بعود الأمانة أو عدم عودها وقد يقتضى عدم العود قوله السابق ولا يرتفع ضمناه الخ لكن
قوله وإنما لم الخ كالصريح في العود هنا أه سم (قوله وإنما لم يعد الوديع الخ) كان حاصل الفرق
أن الوديع إنما صار أمينا على ما استودع بجعل المالك له بعقد فاذا عرض ما يرفع العقد احتيج إلى إعادته
والمقتطع الأهل الذى عرى أصل قصده عن الخيانة أمين بالوضع الشرعى وهو أمر مستمر على الدوام فلما زال
ما عرض له في الائنة عاد إلى أصله وقد يفرق بان ولاية الوديع جعلية فلم تعد بعد زوال المنافع كفسق القاضى
إذا طرأ شىء زال ولاية المقتطع شرعية فعادت بعد زوال المنافع كفسق الزوج النكاح والأصل الولي في مال فرعه
إذا طرأ شىء زال فليتأمل أه سم (قوله ويرأى بالدفع الخ) ظاهره أنه لا يبرأ بالأفلاع كافي الائنة على
ما قدمته آنفا أه سم (قوله الحاكم أمين) ما الحكم أن كان المقتطع الحاكم أو فقد الحاكم أو أماته
وقد يقال أنه يجري فيها ما مر في أول الفصل قول المتن (بعده) أي الأخذ خيانة (قوله كإقبل) إلى قوله وقضية
ما في المعنى (قوله ولا تملك) أي أو اختصاص (قوله أو لا بقصد خيانة الخ) لفظة أو للتوزيع في التعبد (قوله
أمانة في الاختصاص) وتظهر فائدة ذلك فيما لو كان كلبا في جواز الانتفاع به وعدمه وفي جواز التصدير في
حفظه وعدمه فقبل اختصاصه به لا يجوز الانتفاع به ولا التصدير في حفظه ويجوز أن بعد الاختصاص أه
عش قول المتن (جنسها) أي اللقطة من نقد أو غيره (وصفتها) من صحة وكسرو ونحوهما أه معنى (قوله
بعد) الأولى بعد كافي النهاية والمعنى (قوله فإن عبارة القاموس الخ) قصده بذلك تعقيب حصر الشارح
المذكور لمعنى العفاص على ما ذكره وليس قصده من العفاص فيما فسرده هو به من الوعاء حقيقى كالأخفى
أه رشيدى أي وبه يتدفع ما في السيد عمر أن القاموس لا يفرق بين الحقيقة والحجاز فلا يستدل بكلامه على
أخذ لحفظ الخ وما ذكر في شرحه والظاهر أن هذا الذى نقله الغزالي هو الآتى هناك عن الروضة وأصلها
في كلام الشارح لكن فيه ما ينبأ هناك (قوله ولا يعتد بما عرفه قبله) كذا في أصل الروض (قوله ثم
أقنع) مفهومه أنه قبل الأفلاع ليس له ما ذكر فلو وقعت الخيانة في أثناء التعريف ثم أقنع فهل يبنى أو
يستأنف (قوله جاز) كذا في الروض وليس فيه إفصاح بعود الأمانة وعدم عودها وقد يدل على عودها قوله
وإنما لم يعد الوديع أمينا الخ لكن قد يقتضى عدم العود قوله السابق ولا يرتفع ضمناه الخ فليتأمل (قوله
وإنما لم يعد الوديع أمينا الخ) كالصريح في العود هنا (قوله لجواز الوديع الخ) انظره مع جواز دفع
اللقطة للقاضى (قوله ويرأى بالدفع لحاكم أمين) ظاهره أنه لا يبرأ بالأفلاع كافي الائنة على ما قدمته آنفا
قوله وفاقا للادعى الخ) كذا شرح مر

وفاقا للادعى وغيره وخلافا لابن الرفعة محل التقاطها و (جنسها وصفتها) الشامل لنوعها (وقدرها) بمدد أو ذرع أو كيل
أو وزن (وعفاصها) أي وعاءها توسعا إذا صله جلد يلبس رأس القارورة كذا قال شارح وفيه نظر فإن عبارة القاموس
صريحة في أنه مشترك بين الوعاء الذى فيه النفقة جلد أو خرقه

و غلاف القارورة و الجلد الذي يغطي بهر اسها (ووكاهها) بكسر اوله و بالمدى خطها المشدود به لاسره عليه السلام بمعرفة هذين و قيس بهما غيرهما لثلاث تحتلط بغيرها و ليعرف صدق (٣٣٢) و اصفها و يسن تقيدها بالسكتة كما مر خوف النسيان أما عند تملكها فتجب معرفة ذلك

على الاوجه ليخرج منه
لما لكها اذا ظهر (ثم) بعد
معرفة ذلك (يعرفها)
بضم اوله و جوبا و ندبا
على ما مر بنفسه او نائبه
من غير ان يسلمها للعافل
الذي لم يشتر بالمجنون
و الخلاعة ولو غير عدل
ان وثق بقوله ولو محجورا
عليه بسفه و افهم قوله ثم
انه لا تجب المبادرة
للتعريف وهو ما صححه
لكن خالف فيه القاضي
ابو الطيب فقال يجب فورا
واعتمده الغزالي قبل قضية
الاول جواز التعريف بعد
عشرين سنة وهو في غاية
البعد و الظاهر ان مراده
بذلك عدم الفورية المتصلة
بالالتقاط اه و توسط
الاذرعى فقال لا يجوز
تاخيرها عن زمن تطلب
فيه عادة و يختلف بقلتها
و كثرتها و وافقه البلقيني
فقال يجوز التأخير ما لم
يغلب على ظنه فوات معرفة
المالك به و لم يتعرضوا له
اه و قد تعرض له في
النهاية فانه حكى فيها وجها
ان التعريف ينفع و ان نسيت
اللقطة و ان ذلك التأخير
ينجبر بان يذكر في
التعريف وقت وجدانها
و جوبا و ان قال ندبا
فقد تساهل فالحاصل انه

الاشتراك الحقيقي فتأمل اه (قوله و غلاف الخ) كقوله و الجلد الخ عطف على الوعاء (قوله بكسر اوله) الى
قوله لكن خالف في المعنى الا قوله لثلاث تحتلط بغيرها و الى قوله التعلل للحفظ في النهاية الا قوله او ندبا على ما
مر و قوله و ان ذلك التأخير ينجر الى وفي نكت المصنف (قوله اى خطها المشدود) عبارة للمنى وهو ما
يربط به من خط او غيره اه (قوله لثلاث تحتلط الخ) كانه علة لاسره عليه السلام ولهذا لم يعطفه عليه و اما قوله
و ليعرف الخ فالظاهر انه معطوف على قوله لاسره فتأمل اه رشيدى و صنع المعنى صريح فيما استظهره
(قوله و يسن تقيدها الخ) عبارة للمنى و يندب كتب الاوصاف قال الماوردى و انه التقطها في وقت كذا
اه (قوله كما مر) اى فى اوائل الباب (قوله ليخرج الخ) عبارة للنهاية ليعلم ما يرده لما لكها و ظهر اه (قوله
منه) اى من غرم اللقطة (قوله و جوبا الخ) عبارة للمنى و هذا واجب ان قصد التملك قطعاً و الا فلي ما
سبق اه اى من الخلاف بين الاكثرين و الاقلين (قوله من غير ان يسلمها) اى و ان كان امينا لان
الملتقط كالوديع وهو لا يجوز له تسليم الوديعة لغيره الا عند الضرورة كما هو ظاهر اه ع ش (قوله العافل)
اى النائب و يحتمل أنه راجع لنفس الملتقط أيضا (قوله ولو محجور الخ) غاية فى المتن و يحتمل أنه راجع
لنائب ايضا عبارة للنهاية و يكون المعرف عافلا اه (قوله و الخلاعة) عطف تفسير و فى المختار المجنون
ان لا يبالي الانسان بما صنع اه ع ش (قوله ولو غير عدل) انظره مع قول المصنف اول الباب و انه
لا يعتد بتعريفه اى الفاسق بل يضم اليه رقيب اه سم و لك ان تقول ما تقدم فيما اذا كان الفاسق المعرف
هو الملتقط فعدم الوثوق بتعريفه لاحتمال تقصيره فيه ليتوسل به الى الخيانة فى اللقطة و ما هنا فى نائب
عن الملتقط يوثق به و لا غرض له يهتم فيه اه سيد عمر (قوله وهو ما صححه) اه (قوله عبارة للمنى) وهو كذلك
على الاصح فى اصل الروضة اه (قوله قضية الاول) وهو ما صححه الشيخان من عدم وجوب المبادرة
(قوله ان مراده) اى الاول عبارة للنهاية و الاوجه ما توسطه الاذرعى الخ قال ع ش قوله مر و الاوجه
ما توسطه الاذرعى الخ معتمدا (قوله و وافقه البلقيني فقال الخ) وهذا ظاهر اه معنى (قوله و لم يتعرضوا
له) اى لقيده ما لم يغلب الخ (قوله و قد تعرض له فى النهاية الخ) و عليه فقول البلقيني لم يتعرضوا
له اى صرحا اه ع ش (قوله فانه حكى فيها وجها الخ) ما طريق استفادة ما ذكر من حكاية النهاية هذا الوجه
حتى يقيد به كلام الشيخين اه سم و قد يقال ان طريقها تنكير ذلك الوجه المشعر بضعفه و قوة مقابله
(قوله و ان ذلك التأخير الخ) و (قوله و ان من الخ) عطفان على ان التعريف الخ (قوله فالحاصل الخ)
اى حاصل ما فى هذا المقام (قوله و ذكر وقت وجدانها الخ) انظر لو كان التأخير مع ذكر وقت الوجدان
يقطع معه بعدم معرفة المالك فقد يتجه حينئذ ما قاله الاذرعى و البلقيني و حمل كلام النهاية على غير ذلك
اه سم (قوله و ان ما مر الخ) عطف على انه متى الخ و (قوله و عن الاذرعى الخ) عطف على عن الشيخين
(قوله و فى نكت المصنف) الى قوله و يكره فى المعنى (قوله بيده امانة الخ) لعله مادام يرجى معرفة
مالكها اما اذا حصل الباس من معرفة مالكها فينبغى ان يكون حكمها حكم المال الضائع لانها حينئذ منه
(قوله فتجب معرفة ذلك على الأوجه) اعتمده مر (قوله ولو غير عدل) عبارة شرح الروض هنا قال
ابن الرفعة و لا يشترط فيه الامانة اذا حصل الوثوق بقوله اه و انظر ذلك مع قول المصنف اول الباب
لا يعتد بتعريفه اى الفاسق بل يضم اليه رقيب (قوله و الظاهر ان مراده) اى الاول ش (قوله و توسط
الاذرعى الخ) هو الاوجه شرح مر (قوله و قد تعرض له فى النهاية فانه حكى فيها وجها الخ) انظر من
أين استفيد من كلام النهاية ما ذكر بحكاية هذا الوجه حتى تقيد كلام الشيخين (قوله فالحاصل أنه متى
آخر حتى ظن نسيانها الخ) انظر لو كان التأخير مع ذكر وقت الوجدان يقطع معه بعدم معرفة المالك
فقد يتجه حينئذ ما قاله الاذرعى و البلقيني و يحمل كلام النهاية على غير ذلك

متى آخر حتى ظن نسيانها ثم عرف و ذكر وقت وجدانها لما زاد و الا فلا و أن ما مر عن الشيخين مقيد بذلك وعن
الاذرعى و البلقيني قوى مدركا لا نقلا و فى نكت المصنف كالجميل انه لو غلب على ظنه اخذ ظمها حرم التعريف و كانت بيده امانة ابدا

أى فلا يملكها بعد السنة كما أقي به الغزالي لكن أقي ابن الصباغ بأنه لو خشي من التعريف استئصال ماله عذرى تركه وله تملكها بعد السنة والاول أوجه (في الاسواق) عند قيامها (وأبواب المساجد) عند (٣٣٣) خروج الناس منها لأنه أقرب الى وجدانها

ويكره تنزيها مع رفع الصوت كما في شرح المذهب وقيل تحريما وانتصر له غير واحد بل حكى فيه الماوردي الاتفاق بمسجد كانشادها فيه واستثنى الماوردي والشاشي المسجد الحرام والفرق أنه لا يمكن تملك لقطة الحرم فالتعريف فيه محض عبادة بخلاف غيره فان المعروف منهم بقصد التملك وبه يرد على من الحق به مسجد المدينة والاقصى وعلى تطهير الاذرعى في تعميم ذلك لغير ايام الموسم (ونحوهما) من المجامع والمحافل ومحاط الرحال لما مر وليكن أكثره بمحل وجودها ولا يجوز له السفر بها بل يعطيها بامر الفاضل من يعرفها وإلا ضمن نعم لمن وجدها بالصحرى تعريفا بمقصده قرب أم بعد استمرام تغير وقيل يتعين أقرب البلاد لمحلها واختير وان جازت بمحلها قافلة تتبعها وعرفها (فرع) وجد بيته درهما مثلا وجوز أنه لمن يدخلونه عرفه لهم كاللقطة قاله الفقهاء ويجب في غير الحقيقير الذى لا يفسد بالتأخير ان يعرف التقط للحفظ بناء على ما مر من

فتأمل اه سيد عمر عبارة ع ش قوله بيده أمانة الخ ظاهره ولو كان حيوانا وانظر ماذا يفعل في مؤنته وهل تكون عليه ام لا فيه نظر وينبغي ان يقال هو في هذه الحالة كالمال الضائع فياقي فيه ما قيل في المال الضائع من ان امره لبيت المال فيدفعه له ليحفظه ان رجي معرفة صاحبه ويصرفه مصارف اموال بيت المال ان لم ترج وهذا ان كان ناظر بيت المال امينا والادفعه لثقة يصرفه مصارف اموال بيت المال ان لم يعرف الملتقط مصارفها الا صرفه بنفسه اه (قوله فلا يملكها) اى ولو ايس من مال كها كاه وظاهر هذه العبارة اه ع ش أى وحكمها حكم المال الضائع كامر (قوله عند قيامها) اى فى بلد الالتقاط اه معنى (قوله عند خروج الناس الخ) ينبغي اودخولهم اه سم (قوله لانه أقرب الخ) اى التعريف فى الاسواق الخ (قوله الى وجدانها) عبارة المغنى الى وجود صاحبها اه (قوله ويكره الخ) عبارة المغنى وخروج بقوله أبواب المساجد فيكره التعريف فيها كما جزم به فى المجموع وان افهم كلام الروضة التحريم إلا المسجد الحرام فلا يكره التعريف فيه اعتبارا بالعرف ولانه يجمع الناس ومقتضى ذلك ان مسجد المدينة والاقصى كذلك اه (قوله) وقيل تحريما وانتصر له الخ) عبارة النهاية لا تحريما خلافا لجمع مسجد كانشادها فيه إلا المسجد الحرام كما قاله الماوردي والشاشي اه (قوله بمسجد) متعلق بالضمير المستتر في يكره الراجع الى التعريف (قوله) واستثنى الماوردي الخ) هذا الصنيع صريح فى الاستثناء عن كراهة التنزيه فليحرر اه سم (قوله المسجد الحرام) اى فى لقطة الحرم كما يصرح بما بعده خلافا لما وقع فى حاشية الشيخ ع ش اه رشيدى اى من التعميم للقطة الحرم وغيره (قوله فالتعريف فيه الخ) اى فى ايام الموسم وغيرها اه ع ش (قوله وبه يرد) اى بذلك الفرق (قوله على من ألحق به الخ) مال الى ذلك الا لالحاق المغنى كامر (قوله فى تعميم ذلك) اى اباحة التعريف فى المسجد الحرام (قوله من المجامع) الى الفرق فى المغنى لا اقوله وقيل الى وان جازت (قوله) ومحاط الرحال) عبارة النهاية ومحال الرجال اه زاد المغنى ومناخ الاسفار اه (قوله لامر) اى من قوله لانه اقرب الخ (قوله بل يعطيها) اى لو اراد السفر (قوله والاضمن) عبارة المغنى فان سافر بها واستتاب بغير اذن الحاكم مع وجوده ضمن نقصيره اه (قوله بمقصده) اى بلده (قوله قرب ام بعد) معتمدا ع ش (قوله تبعها) ينبغي أن لا يلامه ذلك إذ افوت عليه مقصده او اقامه ارادها ثم اه سم عبارة المغنى وان التقط فى الصحراء وهناك قافلة تبعها وعرف فيها لا فائدة فى التعريف فى الاماكن الحالية فان لم يرد ذلك ففي بلدة يقصدها قربت او بعدت سواء قصدتها ابتداء ام لاحتى لو قصد بعد قصد الاول بلدة اخرى ولو بلده التى سافر منها عرف فيها ولا يكلف العدول عنها الى اقرب البلاد الى ذلك المكان اه وهى صريحة فيما قاله سم (قوله عرفه لهم كاللقطة) ظاهره انه لا يكتفى التعريف لكل واحد منهم مرة بل لا بد من التعريف سنة على الوجه الآتى ولعله ليس بمراد فليراجع (قوله ويجب الخ) دخول فى اله تن (قوله التقط للحفظ الخ) اى سواء التقط الخ (قوله الذى لا يفسد بالتأخير) اى حاجة الى هذا القيد مع وجوب التعريف فيه سنة غاية الامر انه مخير بين بيعه وغيره كما علم كل ذلك مما سبق اه سم (قوله من اول وقت التعريف) قد يقال لا حاجة اليه مع قوله ان يعرف اه رشيدى (قوله عرفاها سنة ولو منفردين عند السبكي) اعتمده المغنى والنهاية فقالا ولو التقط اثنان لقطة عرفها كل واحد نصف سنة كما قاله السبكي انه الاشبه وان خالف فى ذلك ابن الرفعة اه (قوله وكل) عطف

(قوله والاول أوجه) اعتمده مر (قوله عند خروج الناس منها) ينبغي اودخولهم (قوله) واستثنى الماوردي الخ) هذا الصنيع صريح فى الاستثناء عن كراهة التنزيه فليحرر (قوله تبعها) ينبغي أن لا يلامه ذلك إذ افوت عليه مقصده او اقامه ارادها ثم (قوله الذى لا يفسد بالتأخير) اى حاجة الى هذا القيد مع وجوب التعريف فيه سنة غاية الامر انه مخير بين بيعه وغيره كما علم كل ذلك مما سبق (قوله عرفاها سنة ولو منفردين عند السبكي) كذا م ورو عبارة شرح الروض تن السبكي بل الاشبه ان كلامها يعرفها

وجوب التعريف فيه أول للتملك (سنة) من أول وقت التعريف للخبر الصحيح فيه ولو وجدها اثنان عرفاها سنة ولو منفردين عن السبكي لان قسمتها إنما تكون عند التملك لا قبله وكل سنة عند ابن الرفعة

لأنه في النصف كل قطرة كاملة وهو المتجه نعم لو أناب أحدهما الآخر اعتد بتعريفه عنهما فيما يظهر ويظهر أيضا أنه لو عرف أحدهما سنة دون الآخر جاز له تملك نصفها وطلب القسمة وقد يجب التعريف سنتين على واحد بان يعرف سنة قاصدا الحفظ بناء على أن التعريف حينئذ واجب ثم يريد التملك فيلزمه من حينئذ سنة أخرى ولا يشترط استيعاب السنة كلها بل يكون (على العادة) زمنا ومحلا وقدرا (يعرف أولا كل يوم) مرتين (طرفي النهار) أسبوعا (٣٣٤) (ثم كل يوم مرة) طرفه إلى أن يتم أسبوع آخر (ثم كل أسبوع مرة أو مرتين) أي إلى أن

يتم سبعة أسابيع أخذها مما قبله (ثم) في (كل شهر) مرة بحيث لا ينسى أن الأخير تكرار للاول وزيد في الازمنة الاول لان تطلب المالك فيها أكثر وتحديد المرتين وما بعدها بما ذكر أوجه من قول شارح مرادهم أنه في ثلاثة أشهر يعرف كل يوم مرتين وفي مثلها كل يوم مرة وفي مثلها كل اسبوع مرة وفي مثلها كل شهر مرة (تنبه) الظاهر ان هذا التحديد كله للتدب لا للوجوب كما يفهمه ما يأتي أنه يكفي سنة مفرقة على أي وجه كان التفريق بعبده الآتي (ولا تكن سنة متفرقة) كان يفرق اثني عشرة شهرا من اثني عشرة سنة (في الاصح) لان المفهوم من السنة في الخبر التوالى وكالو حلف لا يكام زيدا سنة (قلت الاصح) تكفي والله أعلم) لا إطلاق الخبر كالو نذر صوم سنة ويفرق بين هذا والحلف بان القصد به الامتناع والرجز وهو لا يتم إلا بالتوالى

على فاعل عرفاها (قوله لانه الخ) أي كل منهما (قوله كل قطرة الخ) أي كلافها على حذف المضاف (قوله وهو المتجه) مراد فاعن النهاية والمغنى خلافة (قوله وطلب القسمة) عطف على تملك الخ أي وأجب في طلب القسمة (قوله وقد يجب) إلى قوله أي إلى أن يتم في المغنى وإلى قول المتن وأن أخذ للتملك في النهاية إلا قوله أو ذكر وقت الوجدان إلى ولومات وقوله ولو ذكر الجنس إلى المتن وقوله ويوافقه كلام الروضة إلى المتن (قوله استيعاب السنة) أي بالتعريف في كل يوم منها قول المتن (طرفي النهار) أي لا ليلا ولا وقت القيلولة اه مغنى عبارة البجيرى عن العزيزى المراد بالطرف وقت اجتماع الناس سواء كان في أوله أو وسطه اه (قوله أسبوع آخر) أو أسبوعان أه شرح منهج (قوله أو مرتين) كافي المحرر مغنى وسيد عمر (قوله أي إلى أن يتم سبعة أسابيع) التعبير يتم ظاهر في أنه يحسب من السبعة الأسبوعان الاولان اه رشيدى أقول قول الشارح اخذا الخ كالصريح في عدم حسابها من السبعة (قوله بحيث لا ينسى الخ) الظاهر ان الحثية هنا حثية لتعليل لاحثية تقيدها رشيدى أقول عبارة المغنى وهي ثم في كل شهر مرة تقريبا في الجمع بحيث الخ ظاهرة في كونها تقييدية وفي البجيرى عن شرح الارشاد للشارح زيادة على ذلك ما نصه حتى لو فرض ان المرة في الاسابيع التي بعد التعريف كل يوم لا تدفع النسيان وجب مرتان كل اسبوع ثم مرة كل اسبوع اه وهو كالصريح في كونها تقييدية (قوله بعبده الآتي) أي في قوله ومحل هذا ان لم يفحش الخ (قوله وكالو حلف الخ) فانه لا بد لعدم الحث حينئذ من ترك تكليمه سنة كاملة ولا يبرأ بتركه سنة متفرقة اه ع (قوله ومحل هذا) أي ما صححه المصنف من الكفاية (قوله أو ذكر وقت الوجدان الخ) قديقال قضية المدرك وجوب ذكر الوقت مع الاستئناف أيضا فتأمل اه سم أقول وكلام النهاية والمغنى كالصريح في وجوب ذكر الوقت مع التأخير المذكور مطلقا (قوله اخذ اماما) أي عن النهاية في شرح قول المتن ثم يعرفها اه سم (قوله بنى ووارثه كآبجته الزركشى) كذا في المغنى (قوله ورد) أي أبو زرعة (قوله بمحصول الخ) متعلق بورد اه رشيدى (قوله ندبا) إلى قوله وإذا ذكر الجنس في المغنى إلا قوله ومحل وجدانها (قوله كجنسها) فيقول من ضاع له دنائرها مغنى (ومحل وجدانها) عبارة شرح الروض زمان بدل محل أي بان يقول من ضاعت له لقطة بمحل كذا اه ع (قوله لانه) أي ذكر بعض أوصافها (قوله لوجدانها) عبارة المغنى إلى الظفر بالمالك اه (قوله ولا يستوعبها) ويفارق ما مر اول الباب من انه يجوز استيفاءها في الاشهاد بمحصن الشهود وعدم تهمتهم مغنى ونهاية (قوله ضمن) هل له بعد ذلك ان يعرف ويتملك مطلقا وإذا أفلح كما تقدم فيما إذا خان في الائتماء على هذا فلا علة هنا اه سم عبارة البجيرى وهل هو ضامن يدعى لو تلفت بأفة بعد الاستيعاب

نصف سنة اه (قوله وتحديد المرتين الخ) كذا شرح مر (قوله الظاهر ان هذا التحديد الخ) اعتمده مر (قوله والواجب الاستئناف أو ذكر وقت الوجدان) قديقال قضية المدرك وجوب ذكر الوقت مع الاستئناف أيضا فتأمل (قوله اخذا اماما) أي في قول المتن ثم يعرفها من كلام النهاية ش (قوله كآبجته الزركشى الخ) في شرح الروض عقب ما تقدم عن السبكي قال الاذرى وهذا ظاهر وقد قالوا بينى الوارث على تعريف مورثه اه (قوله أي يحرم عليه ذلك) ويفارق جواز استيعابها في الاشهاد بمحضرة الشهود وعدم تهمتهم شرح مر (قوله فان فعل ضمن الخ) هل له بعد ذلك ان يعرف ويتملك

ومحل هذا ان لم يفحش التأخير بحيث ينسى التعريف الاول والواجب الاستئناف أو ذكر وقت ضمن الوجدان أخذا مما مر في تأخير أصل التعريف إذ لا فرق بينه وبين هذا ولومات الملتقط أثناء التعريف بنى ووارثه كآبجته الزركشى وأبو زرعة ورد قول شيخه البلقيني الاقرب الاستئناف كالأبني على حول مورثه في الزكاة بمحصول المقصود هنا لئلا يقطع حول المورث بخروج الملك عنه بموته فيستأنف الوارث الحول لا ابتداء ملكه (ويذكر) ندبا (بعض أوصافها) في التعريف كجنسها وعفاصها ووكانها ومحل وجدانها لانه أقرب لوجدانها ولا يستوعبها أي يحرم عليه ذلك لئلا يعتمد ما كاذب فان فعل ضمن كما صححه في الروضة لانه قد يرفعه

الى من يلزمه بالدفع بالصفات وإذا ذكر المجلس لم تجز الزيادة عليه على ما اعتمد (٣٣٥) الاذرعى (ولا تلزمه مؤنة التعريف إن أخذ

لحفظ) أو لا لحفظ ولا لملك
او اختصاص لانه لمصلحة
المالك (بل يرتبها القاضى
من بيت المال) قرضا كما قاله
ابن الرفة واعترض بان
قضية كلاهما انه تبرع
واعتمده الاذرعى (او
يقترض) من اللفظ او
غيره (على المالك) او بامر
الملقط بل يرجع على المالك
او يبيع جزءا منها ان رآه
نظير ما مر فى حرب الجبال
فيجتهد ويلزمه فعل الاحظ
للمالك من هذه الاربعة
فان عرف من غير واحد
بما ذكر فمتبرع وظاهر
المتن واصله جريان ذلك
اوجبتا التعريف اولا
وصرح به جمع واعتمده
محققو المتأخرين ويوافقه
كلام الروضة واصله وهو
إن قلنا ما لا يجب التعريف
فهو متبرع ان عرف وان
قلنا يجب فليس عليه مؤنته
بل يرفع الامر الى القاضى
وذكر ما فى المتن وهو
صريح فيما ذكر وبه صرح
الاذرعى فقال لا تلزمه
مؤنة التعريف فى ماله على

القولين خلافا لما نقله الغزالى
ان المؤنة تابعة للوجوب
(وان اخذ) رشيد (للملك)
او الاختصاص ابتداء او
فى الاثناء ولو بعد لقطه
لحفظ (لزمته) مؤنة
التعريف وان لم يملك بعد
لان الحظ له فى ظنه حالة

ضمن وينبغى أنه كالودل على الوديعة اه (قوله من يلزمه الخ) أى قاض يلزم الاقطان يدفع اللقطة لشخص
يصفها له من غير اقامة حجة على انها له اه بجرى (قوله لم تجز الزيادة) كذا شرح مر اهرسم (قوله او لا لحفظ
ولا لملك الخ) اى او لاحدهما ونسبه اخذ امار قبيل ويعرف جنسها (قوله لا لمصلحة المالك) فيه نظر
بالنسبة لقوله او لا لحفظ الخ فان له فيها التملك بعدمضى مدة التعريف على ما يفيد قوله قبل وله تملكها
بشرطه اتفاقا لكن مقتضى قوله فى اول الفصل الاق بعد قصده تملكها انه لا يعتد بتعريفه قبل
ذلك وعليه فيقرب شبهها بمن التقط للحفظ اه ع ش (قوله قرضا) الى قوله فيجتهد فى المعنى (قوله بان قضية
كلاهما الخ) معتمد سمع عن مر اهر ع ش (قوله واعتمده الاذرعى) ويدل عليه قول المصنف او يقترض الخ
نهاية وسم زاد المعنى وهذا الذى يدل عليه كلام الاصحاب اه قول المتن (على المالك) اى فلو لم يظهر المالك
كانت من الامه والاضاعة فيبيعها وكيل بيت المال وللأقطان او غيره الرجوع على بيت المال بما اخذ منه
اهر ع ش (قوله او بامر الملتقط به) اى بصرف المؤنة من ماله اه معنى (قوله او يبيع الخ) اى القاضى اه معنى
(قوله فيجتهد الخ) اى القاضى اه رشيدى (قوله من هذه الاربعة) قد يقال من الاربعة أو لها على
قضية كلاهما والمصلحة منحصرة فيه فلا يتأتى الاجتهاد اه سم (قوله فان عرف الخ) عبارة النهاية فان انفق
اى الملتقط على وجه غير ما ذكر فمتبرع وسواء فى ذلك اوجبتا التعريف ام لا على ما اعتمده السبكي والعراقى
ونقله عن جمع لكن الذى فى الروضة واصله ان اوجبتا فعليه المؤنة والا فلا هو قوله على ما اعتمده السبكي
الخ قال السيد عمره هى عبارة الشارح فى الاصل الرجوع عنه ثم ضرب عليها وابدلها بما هنا اه وكتب سم على
الاصل المرجوع عنه مانصه قوله لكن الذى فى الروضة واصله الخ كذا شرح مر ثم سرد عبارة الروض ثم
عبارة الروضة الموافقة لكل منهما الماعدل اليه الشارح ثم قال فانظر مع ذلك قول الشارح الذى فى الروضة
واصلها الخ اه وقد تبين بذلك ان سم لم يطلع على رجوع الشارح عن العبارة الاصلية الى ما هنا (قوله فمتبرع)
اى ان انفق من ماله او الا فيضمن بدل ما انفق من بيت المال له اه ع ش (قوله جريان ذلك) اى ما ذكر فى
المتن والشرح من الوجوه الاربعة اه رشيدى (قوله وذكر) اى المصنف فى الروضة (وهو صريح) اى كلام
الروضة (فيما ذكر) اى من جريان ذلك اوجبتا التعريف اولا (قوله وبه صرح الخ) اى بالجريان المذكور
(قوله رشيد) الى قوله ومر فى الزكاة فى النهاية (قوله رشيد) عبارة النهاية غير محجور عليه
اه وعبارة المعنى مطلق التصرف اه (قوله او الاختصاص) عبارة المعنى وكما تملك بقصد الاختصاص
وقصد الالتقاط للخيانة اه (قوله وبعد لقطه الخ) الاولى اسقاط اداة الغاية (قوله مؤنة التعريف) الى
قوله وبقولى بعده فى المعنى (قوله وقيل الخ) خبر الاولى (قوله ليشمل الخ) متعلق به بعد اعتبار تعلق ليوافق
به عبارة النهاية ونحوها فى المعنى وعبر فى الروضة بقوله وقيل الخ وهو الاولى ليشمل الخ اه (قوله اما
غير الرشيد الخ) عبارة المعنى والنهاية اما المحجور عليه بسفه او صبا او جنون الخ (قوله بل يرفعها للحاكم فلو

مطلقا وإذا قلع كما تقدم فيه إذا خان فى الاثناء وعلى هذا فإلا الاقلاع هنا (قوله لم تجز الزيادة الخ) كذا
شرح مر ر (قوله بان قضية كلاهما الخ) اعتمده م ر ويدل عليه قوله او يقترض الخ فتامله ثم
رايت فى شرح مر ذلك (قوله من هذه الاربعة) قد يقال من الاربعة أو لها على قضية كلاهما والمصلحة
منحصرة فيه فلا يتأتى الاجتهاد (قوله كلام الروضة واصله الخ) كذا شرح مر وعبارة الروض
فرع ومن قصد التملك فؤنة التعريف عليه تملك ام لا ومن قصد الحفظ فهو على بيت المال او المالك انتهى
ولم يزد فى شرحه على شرح ذلك وعبارة الروضة فيمن اخذها للحفظ ما نصه وان قلنا يجب اى التعريف فليس
عليه مؤنته بل يرفع الامر الى القاضى ليبدل اجرته من بيت المال او يقترض على المالك او بامر الملتقط به
ليرجع كافى حرب الجبال اه فانظر مع ذلك قول الشارح كلام الروضة واصله الخ (قوله او فى الاثناء)
نظر مؤنة التعريف الماضى إذا كانت قرضا على المالك هل يستمر قرضا عليه لانه كان لمصلحة وإن تغير

التعريف (وقيل إن لم يملك فعلى المالك) لعود الفائدة له قبل الاولى فى حكاية هذا ليوافق ما فى الروضة وقيل ان ظهر المالك فعليه ليشمل
ظهوره بعد التملك اما غير الرشيد فلا يخرج وليه مؤنته من ماله وإن رأى التملك له احظ بل يرفعها للحاكم

ليبيع جزءا منها لمؤنته وان نازع فيه الاذرعى (والاصح ان الحقيقير) قيل هو دينار وقيل درهم وقيل وزنه وقيل دون نصاب السرقة والاصح عندهما انه لا يتقدر بل ما يظن ان صاحبه لا يكتر اسفه عليه ولا يطول طلبه له غالبا (لا يعرف سنة) لان فاقده لا يتاسف عليه سنة واطال جمع في ترجيح المقابل بانه الذى عليه الاكثرون (٣٣٦) والموافق لفولها ان الاختصاص يعرف سنة ثم يختص به ويردان الكلام كما هو

ظاهر في اختصاص عظيم المنفعة يكتر اسف فاقده عليه سنة غالبا (بل) الاصح انه لا يلزمه ان يعرفه إلا (ز) ما يظن ان فاقده يعرض عنه) بعده (غالبا) ويختلف باختلافه فدائق الفضة حالا والذهب نحو ثلاثة ايام وبقولى بعده الدال عليه السياق اندفع ما قيل الاولى ان يقول لا يعرض عنه او الى زمن يظن ان فاقده يعرض عنه فيجعل ذلك الزمن غاية لترك التعريف لا طرقا للتعريف هذا كله ان تمول والا كجبة زيب استبد به واجده ولو في حرم مكة كما هو

ظاهر وقد سمع عمر رضى الله عنه من يشد في الطواف زبيبة فقال ان من الورع ما يمقته الله وراى ^{صلى الله عليه وسلم} في الطريق فقال لولا اخشى ان تكون صدقة لا خذتها قيل هو مشكل لان الامام يلزمه اخذ المال الضائع لحفظه وليس في محله لان ذلك يقتضى اعراض مالكها عنها وخروجها عن ملكه ففى الآن مباحة فتركها لمن يريد تملكها مشيرا له الى ذلك ويجوز اخذ نحو سنابل الحصادين التى اعتيد الاعراض عنها

فقدأوفقدت عدالتة فقد تقدم ما فيه بامش قول المصنف وينزع الولى الخ اه سيد عمر (قوله لبيع جزءا الخ) تقدم في شرح وينزع الولى الخ ويراجع الحاكم في مؤنة التعريف ليعترض او لبيع له جزءا منها اه والذى في شرح مر وشرح الروض الاقتصار على بيع الجزء كما هنا اه سم (قوله بل ما يظن ان الخ) اى باعتبار الغالب من احوال الناس فلا يردان صاحبه فديكون شديد البخل فيدوم اسفه على التافه اه ع ش (قوله ولا يطول الخ) من عطف الا لازم (قوله في ترجيح المقابل) اى ان يعرف سنة لمعموم الاخبار نهاية ومعنى (قوله والموافق الخ) عطف على قوله الذى الخ (قوله ويرد) اى قول الجميع ان المقابل هو الموافق لقولها الخ (قوله في اختصاص الخ) فان فرض قلة الاسف عليه فهو داخل في قول المصنف اه معنى (قوله بل الاصح انه الخ) ومقابل الاصح يكفى مرة لانه يخرج بها عن عدة السكتان وقيل لا يجب تعريف القليل أصلا اه معنى (قوله ويختلف) أى الزمن (باختلافه) اى المال الحقير (قوله حالا) أى يعرف في الحال (قوله والذهب الخ) عبارة المعنى ودائق الذهب يوما او يومين او ثلاثة اه (قوله اندفع ما قيل الخ) لا يخفى ان ما قاله إنما يدفع دعوى الفساد لا اولوية المذكورة سم على حج اه رشيدى (قوله ان يقول لا يعرض عنه) اى زيادة لا فى اخر كلامه (اولى من يظن الخ) اى زيادة الى فى اول كلامه (قوله فيجعل الخ) اى زيادة احدهما (قوله ذلك الزمن) اى الذى يظن ان فاقده يعرض عنه (قوله لترك التعريف) صوابه للتعريف (قوله هذا كله) الى قوله ومر في الزكاة فى المعنى لا قوله قيل الى ويجوز (قوله هذا كله الخ) اى ما ذكر من الخلافين (قوله استبد به واجده) هل يملك بمجرد الاخذ او يتوقف الملك على قصد التملك او على لفظ او لا يملكه لعدم تموله وينبغى ان لا يحتاج الى تملك او على لفظ لانه بما يعرض عنه وما يعرض عنه اطلقوا انه يملك بالاخذ سم على حج اه ع ش عبارة البجيرمى لعل محله اى الاستبداد ان لم يظهر المالك فحيث ظهر وقال لم أعرض عنه وجب دفعه اليه مادام باقيا وكذا بدله تالفان كان متمولا كهذا يظهر ووافق عليه مر اه سم اه (قوله هو مشكل) اى ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم اه رشيدى (قوله وليس الخ) اى ذلك الاستشكال (قوله لان ذلك) اى وقوع الثمرة فى الطريق (قوله فتركها) اى ترك صلى الله عليه وسلم الثمرة (قوله مشير الى) اى لمن يريد تملكها عبارة النهاية مشير به اه اى بالترك وهى احسن (قوله الى ذلك) اى الى كونها مباحة (قوله التى اعتيد الاعراض الخ) عبارة المعنى اذا ظن اعراض المالك عنها او ظن رضاه باخذها ولا فلا اه (قوله تخصيصه) اى جواز اخذ ما ذكر (قوله تحمل) اى الزكاة (قوله معترض) خبر وقول الزركشى الخ (قوله اغتفار ذلك) اى اغتفار اخذه وان تملكته به الزكاة اه ع ش (قوله وبحت غيره) عطف على قول الزركشى الخ (قوله لمن لا يعبر الخ) اى من نحو الصبي (قوله بخلاف السنابل) اى فانها ليست

ذلك بقصد التملك الطارىء (قوله لبيع جزءا منها) تقدم قوله مع المتن وينزع وجوبا لولى لقطة الصبي والمجنون والسفيه ويراجع الحاكم في مؤنة التعريف ليعترض او يبيع له جزءا منها انتهى والذى في شرح الروض الاقتصار على بيع الجزء كما هنا مر (قوله اندفع ما قيل الاولى ان يقول الخ) لا يخفى ان ما قاله إنما يدفع دعوى الفساد لا اولوية المذكورة (قوله ولا كجبة زيب استبد به واجده الخ) هل يملكه بمجرد الاخذ او يتوقف الملك على قصد تملكه او على لفظ او لا يملكه لعدم تموله وينبغى ان لا يحتاج الى تملكه لانه بما يعرض عنه وما يعرض عنه اطلقوا انه يملك بالاخذ (قوله وليس في محله لان ذلك يقتضى اعراض مالكها الخ) كذا شرح مر (قوله اعترضه البلقينى الخ) كذا شرح مر وقضية ذلك انه لا يجب على الولى جمعها للولى وان امكن وكان لها وقع وفيه نظر

وقول الزركشى ينبغى تخصيصه بالازكاة فيه او بمن تحمل له كالفقير معترض بأن الظاهر اغتفار ذلك كما جرى عليه مقصودة السلف والخلف وبحت غيره تقييده بما ليس فيه حق لمن لا يعبر عن نفسه اعترضه البلقينى بان ذلك إنما يظهر فى نحو الكسرة بما قد يقصد وسبقت اليد عليه بخلاف السنابل والحق بها اخذ ما يملك يتسامح به عادة ومر فى الزكاة وباتى قبيل الاضحية مالو تعلق بذلك فراجعه

مقصودة بل اربابها يعرضون عنها ويقصدها غيرهم بالاخذ وقضية ذلك انه لا يجب على الولي جمعها للمولى عليه وان امكن وكان لها وقع وفيه نظر سم على حج اقول وقد يقال ان كان لها وقع وسهل جمعها بحيث لو استؤجر من يجمعها كان للباقي بعد الاجرة وقع وجب والا فلا اه ع ش

(فصل في تملكها وغرمها)

وما يتبعها (اذا عرف)

اللقطة بعد قصده تملكها

(سنة) او دونها في الحقير

جازله تملكها الا في صور

مرت كان اخذها للخيانة

او اعرض عنه او كانت امة

تحل له و قول الزركشي ينبغي

انه يعرفها ثم تباع ويتملك

ثم ينفذ ما مر فيها يتسارع

فساده رد بوضوح الفرق

بان هذا مانعه عرضي وهي

مانعها ذاتي يتعلق بالبيع

لما مر في القرض وهو يمتاز

بمزيد احتياط واذا اراده

(لم يملكها حتى يختاره

بلفظ) من ناطق صريح فيه

(كتملكت) او كناية مع

النية فيما يظهر كما هو قياس

سائر الابواب كاخذه او

اشارة اخرس وبمحت ان

الرفعة انه لا بد في الاختصاص

ككلب وخر محترمين من

لفظ يدل على نقل الاختصاص

الذي كان لغيره لنفسه

(وقيل تكفي النية) اي

تجديد قصد التملك اذ

لا معاوضة ولا اجاب (وقيل

تملك بمضى السنة) بعد

التعريف اكتفاء بقصد

التملك السابق (فان

(فصل في تملكها) وغرمها (قوله في تملكها) الى قول المتن فان دفع في النهاية الا قوله قيل وقوله كالمواضع العدل الى المتن (قوله اللقطة) الى قول المتن وقيل تكفي في المعنى (قوله بعد قصده تملكها) قضية التقيد بما ذكر انه اذا اخذ لا بقصد حفظ ولا تملك ثم عرف قبل قصد التملك لا يعتد بتعريفه اه ع ش قول المتن (سنة) اي في الخطير (قوله جازله تملكها) ولو هاشيا او فقيرا اه نهاية اي ولا يقال انه يتمتع على الهاشمي لاحتمال انها من صدقة فرض وعلى الفقير لانه لا يقدر على بدلها عند ظهور مالها هكذا ظهر رشدي عبارة المعنى لافرق عندنا في جواز تملك اللقطة بين الهاشمي وغيره ولا بين الفقير وغيره وقال ابو حنيفة لا يجوز تملكها لمن لا تحل له الصدقة وقال مالك لا يجوز تملكها للفقير خشية ضياعها عند طلبها اه (قوله كان اخذها للخيانة) تقدم ذلك في قول المتن وان اخذ بقصد خيانة الخ (قوله او اعرض عنه) تقدم ذلك في قول المتن وما لا يتمتع منها كشاة (قوله او كانت امة الخ) تقدم ذلك في شرح ويجوز ان يلتقط عبدا لا يميز قال سم ان استثناء الامة المذكورة مشكل لان الكلام في اللقطة بقصد التملك والامة المذكورة يتمتع التقاطها للتملك كما صرح به فيما تقدم اه (قوله ان يعرفها) اي الامة التي تحل له (قوله ثم تباع) الانسب يبيعها (قوله يرد الخ) خبر و قول الزركشي الخ (قوله بان هذا) اي ما يتسارع فساد (قوله وهي) اي الامة المذكورة (قوله وهو) اي البضع (قوله واذا اراده) اي التملك بعد التعريف وكذا ضمير يختاره قول المتن (حتى يختاره الخ) والظاهر كما قال شيخنا ان ولد اللقطة كاللقطة ان كانت حاملا عند التقاطها وانفصل منها قبل تملكها والا فملكها بما لا موه عليه يحمل قول من قال انه يملك بعد التعريف تبعا لامة اي وتملكها اه معنى قال ع ش بعد ذكر مثل ذلك عن سم عن شرح الروض وقضية قوله وانفصل منها قبل تملكها انها لو حلت به بعد الالتقاط وانفصل قبل التملك انه لا يملكها تبعا لامة وعليه فينبغي ان المراد انه لا يملكها بتمليك امة بل يتوقف على تملكه بخصوصه وينبغي ايضا ان ما حلت به بعد الالتقاط ولم ينفصل قبل التملك انه يتبعها في التملك كما يتبعها في البيع اه وقوله وقضية قوله وانفصل الى قوله وينبغي ايضا الخ محل تأمل (قوله صريح الخ) نعمت للفظ قول المتن (كتملكت) هل يشترط في صحة التملك معرفتها حتى لو جهلت لم يصح فيه نظر فليراجع ولا يبعد الاشتراط وهي نظير القرض بل قالوا ان ملكها ملك قرض فلينظر هل يملك القرض المجبور مر اه سم على حج اقول وقد يستفاد الاشتراط من قول الشارح السابق اما عند تملكها فالوجه وجوب معرفة ذلك ليعلم ما يرد له ملكها لو ظهر وقوله هل يملك القرض المجبور الظاهر انه لا يملك لتعذر رد مثله مع الجهل اه ع ش (قوله او اشارة اخرس) الاولى من اخرس (قوله من لفظ يدل) كان يقول نقلت الاختصاص به الى اه ع ش قول المتن (وقيل تكفي النية) اي بعد التعريف اه معنى (قوله بعد التعريف)

(فصل في تملكها وغرمها وما يتبعها) (قوله الا في صور مرت الخ) لا يخفى صراحة السياق ان في هذا الاستثناء من التملك بعد الالتقاط للتملك فيشكل استثناء الامة المذكورة لانه يتمتع التقاطها للتملك كما صرح به فيما تقدم (قوله او اعرض عنه) قال في شرح الروض ولو دفعها للحاكم وترك تعريفها وتملكها ثم استقال اي طلب من الحاكم اقالته منها يعرفها ويتملكها منع من ذلك لانه اسقط حقه انتهى (قوله وهي مانعها ذاتي الخ) قديقال كون مانعها كذلك انما يقتضي امتناع تملكها نفسها لا امتناع تملك ثمنها ويفارق القرض بانه لا يثاق تقدم الاعتراض على البيع للمحذور ولا تاخره اذ ليس له يبيع مع وجود المالك (قوله في المتن لم يملكها حتى يختاره بلفظ) هل يشترط في صحة التملك معرفتها حتى لو جهلت لم يصح فيه نظر فليراجع ولا يبعد الاشتراط وهي نظير القرض بل لو قالوا ان ملكها ملك قرض فلينظر هل يملك القرض المجبور مر (فرع) قال في شرح الروض والظاهر ان ولد اللقطة كاللقطة ان كانت حاملا به عند التقاطها

يعني من اول التعريف (قوله فلم يظهر) الفاء هنا وفي قول المتن فظهر ليست على بابها (قوله لم يطالب بها الخ) لو تملك ما يسرع فسادها في الحال واكله ثم عرفه ولم يملك القيمة هل تسقط المطالبة ايضا في الاخرة اولافيه نظرويته الثانية سم على حج وقال شيخنا الزبدي بعد مثل ما ذكره الشارح وينبغي ان يكون محله اذا عزم على ردها او ردها اذا ظهر مالها وقضية كلام الشارح انه لا فرق وقد يوجه بانه حيث اتي بما وجب عليه من التعريف وتملك صارت من جملة اكسابه وعدم نيته ردها الى مالها لا يزيل ملكه وان اثم به وعلى ما قاله شيخنا فينبغي ان يلحق به ما لو لم يقصد ردا ولا عده اه ع ش (قوله وهي باقية بحالها) لو كان زال ملكه عنها ثم عاد فالتجته انه كالمو لم يزل مر اه سم وع ش قول المتن (واتفقا على ردها) ويجب على الملتقط ردها مالها اذا علمه ولم يتعلق بها حق لازم قبل طلبه مغنى ونهاية وفي سم بعد ذكر مثل ذلك عن شرح الروض مانصه وهذا يدل على انتفاض الملك بمجرد ظهور المالك اه (قوله او ردها) هل يشترط ايجاب وقبول القياس الاشرط ان كان الملك ينتقض بمجرد ظهور المالك اه سم ووجه ظاهر خلافا لما في ع ش (قوله عليه) اي الملتقط لانه قبض العين لغرض نفسه اما اذا حصل الردي قبل تملكها فثمة الرد على مالها كما قاله الماوردي مغنى ونهاية (قوله المتصلة) وان حدث بعد التملك تبعا للاصل بل لو حدثت قبله ثم انفصلت ردها كنظيره من الرد بالعيب فلو التقط حائلا فحملت قبل تملكها ثم ولدت رد الولد مع الام مغنى واسنى قال ع ش هل يجب تعريف هذا الولد بعد انفصاله مع الام او لا لانه لم يلتقط وعلى الاول فهل يكفي ما بقي من تعريف الام فيه نظر سم على حج اقول نعم يكفي ما بقي من تعريف الام لانه تابع وبقي ما لو انفصل بعد تمام التعريف وقبل التملك فهل يسقط التعريف فيه نظر والظاهر سقوطه ا كفتاء بما سبق من تعريف الام اه (قوله لا المنفصلة الخ) وتقدم في الرد بالعيب ان الحمل الحادث بعد الشراء كالتفصل فيكون الحادث هنا بعد التملك للملتقط اه مغنى وفي سم بعد ذكر مثله عن شرح الروض مانصه وهذا لا يخالف قولنا عنه فيما مر وان حدثت بعد التملك تبعا للاصل اه لانه في غير الحمل فهو مخصوص بهذا اه (قوله رجع) اي المالك (قوله) ولم يتعلق بها حق لازم الخ) بان لم يتعلق بها حق اصلا او تعلق بها حق جائز كالعارية او حق لازم لا يمنع بيعها كالاجارة والحق اللازم الذي يمنع بيعها كالرهن وانظر هل يرددها اذا كانت مؤجرة مسلوقة المنفعة مدة الاجارة اولافيه تامل وقياس ما تقدم في القرض الاول لوقوع الاجارة من الاقسط حال ملكه للملتقط فالاجارة له (قوله سليمة) اي او معية مع الارش اه مغنى (قوله حسا) الى قوله على ما جزم به في المغنى الا قوله قيل (قوله حسا) اي بان ماتت و (قوله او شرعا) كان اعتقها الملتقط اه ع ش قول المتن (غرم مثلها الخ) ولو قال الملتقط للمالك بعد التلف كنت بمسكها

وانفصل منها قبل تملكها والام ملكه تبعا لاه وعليه يحمل قول من قال انه يملك بعد التعريف لاه اي وملكها اه (قوله لم يطالب بها في الاخرة) لو تملك ما يسرع فسادها في الحال واكله ثم عرفه ولم يملك القيمة هل تسقط المطالبة ايضا في الاخرة اولافيه نظر ونتجه الثانية (قوله وهي باقية بحالها) لو كان زال ملكه عنها ثم عاد فالتجته انه كالمو لم يزل مر (قوله في المتن واتفقا على ردها) ويجب على الملتقط ردها الى المالك (قوله او ردها) هل يشترط ايجاب وقبول القياس الاشرط ان كان الملك ينتقض بمجرد ظهور المالك (قوله او ردها) هل يشترط ايجاب وقبول القياس الاشرط ان كان الملك ينتقض بمجرد ظهور المالك (قوله المتصلة) قال في شرح الروض وان حدثت بعد التملك تبعا للاصل بل لو حدثت قبله ثم انفصلت ردها كنظيره من الرد بالعيب فلو التقط حائلا فحملت قبل تملكها ثم ولدت رد الولد مع الام اه (تنبيه) هل يجب تعريف هذا الولد بعد انفصاله مع الام او لا لانه لم يلتقطه وعلى الاول فهل يكفي ما بقي من تعريف الام فيه نظر (قوله لا المنفصلة ان حدثت بعد التملك) قال في شرح الروض وتقدم في الرد بالعيب ان الحمل الحادث بعد الشراء كالتفصل فيكون الحادث هنا بعد التملك اه وهذا لا يخالف قولنا عنه فيما مر وان حدثت بعد التملك تبعا للاصل اه لانه في غير الحمل فهو مخصوص بهذا (قوله وهو كاقال الخ) كذا

تملكها فلم يظهر المالك لم يطالب بها في الاخرة لانه من كسبه كما في شرح مسلم او (فظهر المالك) وهي باقية بحالها (واتفقا على ردها) او ردها (فذلك) عنيها او ردها (فذلك) ظاهر اذا لم يرددها ومؤنة الرد عليه ووردها بزيادتها المتصلة لا المنفصلة ان حدثت بعد التملك والارجع فيها لحدوثها بملكه وان ارادها المالك واراد الملتقط العدول الى ردها (ولم يتعلق بها حق لازم يمنع بيعها) اجيب المالك في الاصح كالقرض ومن ثم لو تعلق بها ذلك تعين البذل فان لم يتنازعا وردها له سليمة لزمه القبول (فان تلفت) المملوكة حسا او شرعا بعد التملك (غرم مثلها) ان كانت مثلية (او قيمتها) ان كانت متقومة وبحث ابن الرفعة اخذ من تشبهها بالقرض انه يجب فيما له مثل صورى رد المثل الصورى ورده الاذرى بانه لا يعد الفرق وهو كما

قال وذلك لان ذلك تملك برضا المالك واحسانه فروعى وهذا قهرى عليه فكان بضمان اليد اشبه بالاختصاص فلا بد لها ولا لمنفعتها كالكلب وتعتبر قيمتهما (يوم التملك) اى وقته لانه وقت دخوله افي ضمانه (وان نقصت بعيب) او نحوه طر ا بعد التملك (فله) بل يلزمه لو طلب بدله والملة تطردها مع ارشها (أخذها مع الارش في الاصح) للقاعدة ان ما ضمن كاله عند التلف يضمن بعضه عند النقص قيل ولم يخرج عنها إلا المعجل فانه لا يجب ارشه كاسر ولو وجدها مبيعة في زمن الخيار الذى لم يختص بالمشتري (٣٣٩) فله الفسخ واخذها على ما جزم به ابن

المقرى ويوافقه قول
المواردى للبائع الرجوع
في البيع إذا باعه المشتري
وحجر عليه بالفلس في زمن
الخيار إلا ان يفرق بان
الحجر ثم مقتضى التفويت
ولا كذلك هنا وبه يتايد ما
اقتضاه كلام الرافعي انه ان
لم يفسخه انفسخ كالمو باع
العدل الرهن بضمن مثله
وطلب في المجلس بزيادة اى
فكما ان العدل يلزمه الفسخ
ولما انفسخ رعاية لمصلحة
المالك فكذا البائع هنا
يلزمه ذلك لمصلحة المالك
لان الفرض انه اراد
الرجوع لعين ماله فان قلت
ما الفرق بين المالك هنا
والشفيع فان له لبطال
تصرف المشتري قلت
يفرق بان الشفيع لو لم يحزله
ذلك ضاع حقه من اصله
ولا كذلك المالك هنا فانه
حيث تعذر رجوعه وجب
له البدل (وإذا ادعاها رجل
ولم يصفها ولا بينة) له بها
(لم تدفع) اى لم يحز دفعها
(اليه) مالم يعلم انها له لخبر
لو اعطى الناس بدعواهم
ويكنى في البينة شاهد وعين

لك وقلنا بالأصح أنه لا يملكها إلا باختيار التملك لم يضمنها وكذا لو قال لم أقصد شيئا فان كذب به المالك في ذلك صدق الملتقط يمينه لان الاصل براءة ذمته اما التلف قبل التملك من غير تفریط فلا ضمان فيه على الملتقط كالمودع اه معنى (قوله) وذلك) لاحاجة اليه (قوله) اما المختصة الخ) قسم للمملوكة اه عش (قوله) بل يلزمه) اى المالك قول المتن (مع الارش) هو ما نقص من قيمتها لكن هل العبرة بقيمتها وقت الالتقاط او وقت التملك او وقت طر والعيب ولو بعد التملك فيه نظر والا قرب الاخير لانه لو ظهر مالسها قبيل طر والعيب لوجب ردها كذلك اه عش اقول بل الا قرب الثاني قياسا لتلف البعض على تلف الكل ولأن ما حدث بعد التملك فقد حدث في ملكه (قوله) قيل ولم يخرج الخ) عبارة النهاية إلا ما استثنى وهو المعجل اه وعبارة المغنى ولم يخرج عن هذه إلا مسألة الشاة المعجلة فانها تضمن بالتلف وان نقصت لم يجب ارشها اه (قوله) إلا المعجل) اى من الزكاة (قوله) لم يختص بالمشتري) اى بان كان للبائع او لهما (قوله) فله) اى المالك اه عش عبارة سم قوله فله الفسخ اى فللمالك كما يصرح به قول شرح الروض وقيل ليس له الفسخ لان خيار العقد إنما يستحقه العاقدون غيره انتهى فانظره مع دلالة قول الشارح اى فكأن العدل الخ على ان المراد بقوله فله الفسخ اى للبائع الذى هو الملتقط اه وعبارة مغنى لو جاء المالك وقد بيعت اللقطة بشرط الخيار أو كان خيار المجلس باقيا كان له الفسخ واخذها ان لم يكن الخيار للمشتري فقط كما جزم به ابن المقرى لاستحقاقه الرجوع لعين ماله مع بقاءه اما إذا كان الخيار للمشتري فقط فلا رجوع له كالبائع اه وهى سالمة عن الاشكال (قوله) ويوافقه) اى ما جزم به ابن المقرى وكذا ضمير قوله الاتى وبه يتايد الخ ولا يخفى ان كلام من دعوى الموافقة دعوى التايد إنما يظهر على رجوع ضمير فله الفسخ إلى البائع وقد تقدم ما فيه (قوله) على ما جزم الخ) عبارة النهاية كما جزم الخ (قوله) إلا ان يفرق الخ) عبارة النهاية والفرق بينهما بان الحجر الخ غير مؤثر والوجه ان الملتقط لا يجبر على الفسخ لكن قضية كلام الرافعي ترجيح انفساخه ان لم يفسخ اه (قوله) وبه يتايد ما اقتضاه الخ) يتأمل هذا الصنيع وانظر القولة السابقة اه سم اى المعلقة على قول الشارح فله الفسخ قول المتن (رجل) اى مثلاً هنا فهو معنى (قوله) مالم يعلم) إلى قوله نعم لو قال فى المعنى إلا قوله فان خشى إلى المتن (قوله) مالم يعلم انها له) فان علم انها له وجب عليه دفعها اليه وعليه العهدة لان الزمة بتسليمها بالوصف حاكم اه معنى والمراد بالعلم هنا اخذاً بما ياتى ما يشمل الظن (قوله) ولا يكفى إخبارها الخ) لعله اخذاً بما ياتى أنفاً إذ لم يظن صدق البينة (قوله) فان خشى منه) اى القاضى (قوله) ولعل هذا اقرب) اعتمده مر اه سم عبارة النهاية وهو اوجه اه (قوله) كينة سليمة الخ) مثال للحجة اه رشيدى (قوله) إن لم يعتقد وجوب الدفع الخ) اى وإلا فلا يلزمه ذلك اه نهاية اى وان اعتقد المدعى عليه انه يلزمه تسليمها شرح مر (قوله) فله الفسخ) اى فللمالك كما يصرح به قول شرح الروض وقيل ليس له الفسخ لان خيار العقد إنما يستحقه العاقدون غيره انتهى فانظره مع دلالة قول الشارح اى فكأن العدل الخ ان المراد بقوله فله الفسخ اى للبائع الذى هو الملتقط (قوله) على ما جزم به ابن المقرى الخ) واعتمده مر (قوله) وبه يتايد ما اقتضاه الخ) يتأمل هذا الصنيع وانظر القولة السابقة (قوله) ولعل هذا اقرب) اعتمده مر

ولا يكفى إخبارها للملتقط بل لابد من سماع القاضى لها وقضائه على الملتقط بالدفع فان خشى منه انتراءها لشدة جوره احتمل الاكتفاء بإخبارها للملتقط واحتمل انها يحكى من يسمعها ويقضى على الملتقط ولعل هذا اقرب (وإن وصفها) وصفا احاط بجميع صفاتها (وظن) الملتقط (صدقه جاز الدفع) اليه قطعا عملا بظنه بل يسن هذا ان اتحد الوصف والابان ادعاها كل لنفسه ووصفها لم تسلم لاحد إلا بحجة كينة سليمة من المعارض (ولا يجب على المذهب) لانه مدع فيحتاج للبينة ومتهم باحتيال سماعه لو صفها من نحو مالسها أما إذا لم يظن صدقه فلا يجوز الدفع له نعم لو قال له الوصف يلزمك تسليمها إلى حلف قال شارح إن لم يعتقد وجوب الدفع بالوصف

انه لا يلزم ذلك فان كل ولم يكن ثمة كما فهم تردده اليمن كغيره والاول لان الرد كانا فراروا فإقرار الملتقط لا يقبل على مالهما بغير عن انه غير الواضف كل محتتمل وان قال تعلم انها ملكي حاشا انه لا يعلم ولو تلفت شهدت البيعة وصحتها أثبتت لزومه بدلها كافي البحر عن النص و ظاهر ان محله ان ثبت باقراره أو غيره أن ما شهدت به البيعة من الوصف هو وصفها (فان دفع) للقطعة الانسان بالوصف (فاقام آخر بيعة) اى حجة بانها ملكة قال الشيخ ابو حامد وغيره وبانها لا تعلم انها انتقلت منه ويوجهه بفرض اعتياده بالاحتياط للملتقط لكونه لم يقصر (حولت اليه) لان الحجة توجب الدفع بخلاف الوصف (٣٤٠) (فان تلفت عنده) اى الواضف المدفوع اليه لا بالزام كما يرى الدفع اليه بالوصف

(فلا صاحب البيعة تضمنين الملتقط) لانه بان ابعده لم يسلم له تسليمه (والمدفوع اليه) لانه بان انه اخذ ملك الغير وخرج بدفع للقطعة ماله تلف عنده ثم غرم للواصف قيمتها فليس للمالكها تعريض الواضف لان ما اخذها ما الملتقط لا المدعى (والقرار عليه) اى على المدفوع اليه لتلفه في يده فيرجع عليه اللاقط بما غرمه ما لم يقبله لانه حينئذ يزعم ان الظالم له هو ذو البيعة وفارق ماله اعترف المشتري للبائع بالملك ثم استحق المبيع فانه يرجع عليه بالثمن لانه إنما اعترف له بالملك لظاهر اليد بان اليد دليل الملك شرعا فعذر بالاعتراف المستند اليها بخلاف الوصف فكان مقصرا بالاعتراف المستند اليه (قلت لا تحل لقطعة الحرم) المكي (للملك) ولو بلا قصد تملك (ولا لحفظ على الصحيح) بل لا تحل إلا للحفظ ابدا للخبر الصحيح لا تحل لقطعة إلا لمنشد أى

بالوصف لا يلزمه الحلف أنه لا يلزمه التسليم بل يطالبه بيعة ع (قوله انه لا يلزمه الخ) مفعول حلف (قوله ولم يكن تملكها) اما إذا كان تملكها فيرد عليه اليمن من غير تردد لانه مالك اه رشيدى (قوله كل محتتمل) والاول اقرب اه نهاية وهو قوله تردده اليمن كغيرها وفائدة الرد انه يلزم بتسليمها للدعى اه ع ش اى باليمن المردودة (قوله فشهدت البيعة الخ) اى السالمة عن المعارض اخذا مما مر انفا (قوله ان محله) اى لزوم اليد بتلك الشهادة (قوله للقطعة لانسان) اى قوله فان اراد سقرا في المعنى لا قوله ويوجه الى المتن وقوله كما صححه الى وبالمكي وإلى الكتاب في النهاية لا قوله ويوجه الى المتن وقوله وفي وجه الى وبالمكي (قوله قال الشيخ الخ) عبارة النهاية والمعنى وبانها لا تعلم انها انتقلت منه كما قاله الشيخ الخ قول المتن (حولت) اى للقطعة من الاول اه معنى (قوله لا بالزام كما الخ) أما إذا ألزمه بالدفع كما يرى فلا ضمان عليه لعدم تقصيره معنى ونهاية زاد سم وينبغي ان الملتقط لو ذكر في التعريف جميع اوصافها ثم ألزمه كما بالدفع للواصف لم يندفع عنه الضمان لانه صار ضامنا بذكر جميع الاوصاف قبل إلزام الحاكم مر اه (قوله ما ليس له تسليمه) اى في الواقع وان جاز في الظاهر كما مر اه رشيدى (قوله تلف عنده) اى بعد التملك مطلقا او قبله بتقصير منه اخذا مما مر (قوله فليس للمالكها تعريض الواضف) اى وإنما يغرم الملتقط بدلها ويرجع به على الواضف اه ع ش اى إذا لم يقبله بالملك كما ياتي آ نفا (قوله ان الظالم له هو ذو البيعة الخ) اى والمظلوم لا يرجع على غير ظالمه قول المتن (قلت الخ) اى كما قال الراعى في الشرح اه معنى (قوله والا الخ) اى وإن لم يكن المراد على الدوام بل سنة فلا فائدة لتخصيص مكة لان سائر البلاد تعرف لقطعتها سنة ايضا ففي كلامه قلب (قوله وادعاءها) اى فائدة التخصيص ش اه سم (قوله لبيته) اى بان يزيد قوله كغيره مثلا (قوله والا) اى وان سلمنا احتمال ان المراد بذلك الخبر الدفع المذكور (فايهام ما قلناه الخ) اى فاحتمال ان المراد بذلك دفع الاكتفاء بتعريفها سنة وانها تعرف ابدا المتبادر منه واشد اقوى فينبغي اخذه واختياره (قوله ولان الناس الخ) عطف على قوله للخبر الصحيح عبارة المعنى والمعنى فيه ان حرم مكة شرفها الله تعالى مثابة للناس الخ وهى أحسن (قوله كما صححه الخ) اى قوله ولو عرفة (قوله لان ذلك الخ) اى عدم حل للقطعة للتملك وهذا تمليل لما صححه صاحب الانتصار (قوله لافرق) اى بين الحرم وعرفة اه سيد عمر (قوله اى جمع جميعهم) اشار به الى حذف المضاف (قوله وبالمكي حرم المدينة) فليس له حكمه في ذلك كما اقتضاه كلام الجمهور وصرح به الدارمى والرويانى خلافا للقبينى نهاية ومعنى قول المتن (قطعا) اى فان ايس من معرفة مالها فينبغي ان يكون مالا ضامنا امره لبيت المال اه ع ش (قوله للخبر) اى المار انفا

(قوله كل محتتمل) والاول اقرب شرح مر (قوله لا بالزام كما يرى الخ) اى ولا فلا ضمان على الملتقط لا انتفاء تقصيره شرح مر وينبغي ان الملتقط لو ذكر في التعريف جميع اوصافها ثم ألزمه كما بالدفع للواصف لم يندفع عنه الضمان لانه صار ضامنا بذكر جميع الاوصاف قبل إلزام الحاكم مر (قوله وادعاءها) اى فائدة التخصيص ش (قوله دفع إيهام الخ) على انه قد يقال هذا لا يرفع الإيهام (قوله

لمعرف على الدوام ولا فاسائر البلاد كذلك فلا تظهر فائدة التخصيص وادعاء أنها دفع إيهام الا كفاء بتعريفها (قوله) في الموسم يمنعه انه لو كان هذا هو المراد لبيته ولا فإيهام ما قلناه المتبادر منه اشد ولان الناس يكثر تكرار عودهم اليه فربما عاد مالها او نائبه فغلظ على أخذها بتعين حفظها عليه كما غلظ على القاتل فيه خطأ بتغلظ الله عليه مع عدم إساءته وخرج بالحرم الحل ولو عرفة كما صححه في الانتصار لان ذلك من خصائص الحرم وفي وجه لافرق وانتصره بخبر مسلم نهى عن لقطعة الحاج اى بجمع جميعهم ثلاثا يدخل فيه كل فرقة منهم وبالمكي حرم المدينة واختار البلقينى استواءهما (ويجب تعريفها) اى الملقوطة فيه للحفظ (قطعا والله أعلم) للخبر

(قوله فيلزمه الاقامة له الخ) قال ابن المقرئ وقد يجيء هذا التخيير في كل ما التقط للحفاظ اه معنى زاد سم اى وإن لم يكن بحرم مكة وتقدم ان ما التقطه للتملك لو دفعه للقاضى لزمه القبول اه (قوله عند امين) اى غير الحاكم فلو بان عدم امانته فيحتمل تضمين الملتقط لتقصيره بعدم البحث عن حاله ويحتمل خلافه قياسا على ما لو اشهد مستورين وبانا فاسقين ولعله الاقرب اه ع ش (قوله قبل قوله الخ) ظاهره ولو بعد اعترافه بانه لقطة وتعريفه سم على حج اه ع ش (قوله قال الغزى الخ) معتد اه ع ش (قوله لا يقبل قوله الخ) (فرع) لو اخذ لقطة اثنان فترك احدهما حقه من الالتقاط للآخر لم يسقط وإن اقام كل منهما بينة بانه الملتقط ولم يسبق تاريخ احدهما تعارضتا وتساقطتا ولو سقطت من ملتقطها فالتقطها اخر فالاول اولى بهما منه لسبقه ولو امر واحد اخر باللتقاط لقطة رآها فاخذها فبى للأخذ إلا ان قصد بها الامر وحده او مع نفسه فيكون للأمر اى فى الاول اولها اى فى الثانى وهذا لا يخالف ما مر فى الوكالة من عدم صحتها فى الالتقاط لان ذلك فى عموم الالتقاط وهذا فى خصوص لقطة وجدت ويشمل المستثنى منه ما إذا لم يقصد نفسه ولا غيره وان رآها مطروحة على الارض فدفعها برجله وتركها حتى ضاعت لم يضمنها نهاية زاد الاسنى لانها لم تحصل فى يده وقضيته عدم ضمانها وان تحولت من مكانها بالدفع وهو ظاهر وعلى قياسه لا يضمن المدرج الحجر الذى درجته اه قال ع ش قوله مر لم يسقط اى فان اراد التخلص رفع الامر إلى الحاكم كما لو لم يتعدد الملتقط وقوله مر وتساقطتا اى فتبقى فى يد الملتقط فلو ادعى عليه كل انه يعلم انها حقه فان حلف لكل تركت فى يده وان نكل فان حلف احدهما سلمت له او حلفا جعلت فى ايدهما وكذا لو تنازعا ولا بينة لاحدهما فلكل منهما تحليف الملتقط الخ وقوله مر فدفعها برجله اى ولم تنفصل عن الارض اه

وستعلم من كلامه (ان تقاط المنبوذ) (٣٤٢) اى الطاروح والتعبير به الغالب ايضا كاعلم (فرض كفاية) صيانة للنفس المحترمة عن

الشيء ركنها لنفسه وحاصل الدفع ان الذى جعل ركنها واللقط اللغوى بمعنى مطلق الاخذ والاول اللقط الشرعى وهو اخذ الصبي والجنون الذى لا كافل له معلوم اه (قوله) وستعلم من كلامه اى يعلم الثالث من قوله التقاط الخ والثانى من قوله ولانما ثبت ولاية الالتقاط الخ واما الاول فن قوله المنبوذ (قوله للغالب) اذ مثله ما اذا كان ماشيا وليس معه احدا بهيجرى (قوله كاعلم) لعله من قوله لاذ اصح الخ سم ورشيدى قول المتن (فرض كفاية) ولو على فسقه علوا به فيجب عليهم الالتقاط ولا تثبت الولاية لهم اى فعل الحاكم انتزاعه منهم ولعل سكوتهم عن هذا العلم من كلامهم اه ع (قوله جمع) اى متعدد اه نهاية (قوله ولا) اى بان علم واحد فقط (قوله ما مر فى اللقطة) اى من الاستحباب قول المتن (ويجب الاشهاد) اى لجلين ولو مستورين لانه يعسر عليه اقامة العدلين ظاهرا وباطنا اه ع (قوله مشهور العدالة) اى ثابته بان ثبت بالزكينة واشتهرت حملا للفظ على فردته الكامل فغيره كمستور العدالة من باب اولى اه ع (قوله ووجوبه) اى الاشهاد (قوله على مامعه) اى كنيابه (قوله المنصوص عليه) اى الوجوب (قوله بطريق التبع) اى للقيط وقياس ما مر فى اللقطة من امتناع الاشهاد اذ اخاف عليها من ظالم انه هنا كذلك اه ع (قوله فلا ينافى ما مر الخ) اى من انه لا يجب الاشهاد اه سم (قوله فى اللقطة) وقد يقال لامنافة وان لم تعتبر التبعية لان الغلب فيها معنى الكسب وفى الالتقاط الولاية على اللقيط ومامعه اه ع (قوله لم تثبت له ولاية الحضانة) فيجوز الانتزاع للقيط ومامعه منه والمتزعم منه ومن يأتى الحاكم اه روض مع شرحه ويأتى فى الشرح ما يوافقه (قوله لا لان تاب الخ) قضية جعله الولاية مسلوقة الى التوبة ان ترك الاشهاد كبيرة وفيه كلام السبكي الاتى اه ع (قوله جديدا من حيث الخ) صريح فى انه لا يشترط مدة الاستبراء وهو قياس ما اعتمدته الشارح وصاحب المغنى والنهاية فيما سياتى فى ولي النكاح اذ اتاب وسيأتى ثم عن ابن المقرئ اشترط افعليه هل يقال هنا بنظيره او يفرق محل تأمل ومر فى اللقطة انه اذا عرض فيها قصد الحيانة فى الانشاء ثم زال ما يأتى فيه نظير ما ذكر هنا فراجع اه سيد عمر وتقدم عن ع (قوله ترجيح عدم اشتراط الاستبراء) (قوله على الضعيف الخ) اى من حيث اطلاقه ولا فسياتى فى الفرائض انه حكم فى قضية رفعت اليه وطلب منه فصلها اه رشيدى (قوله بان تسليم الحاكم فيه الخ) اى وان لم يكن بمجلسه احد ففعل وجهه ان ما يفعله الحاكم يشتهر امره فيستفاد به العلم بالالتقاط وهو بمنزلة الشهادة اه ع (قوله ويجوز) الى قوله وقضية كلامه فى المغنى الا قوله بل لو خشى الى ويجب وقوله بناء على الاصح الى المتن وقوله لكن الى المتن (قوله ويجوز التقاط المميز) هذا اللفظ من المتن فى النهاية وكذا كان فى اصل الشارح ثم اصلح وكتب بالمداد الاسود وليس فى المغنى معدودا من المتن ففعل النسخ مختلفة اه سيد عمر قول وعلى كل فهذا مكرر مع قول الشارح السابق اذ الاصح ان المميز البالغ الجنون يلتقطان (قوله بل لو خشى ضياعه لم بعد الخ) عبارة شرح البهجة ولقط غير بالغ ولو ميز ان نبد فرض اه وهى كالصرحة فى وجوب التقاط المميز مطلقا وكذا اصنع المنهج وشرحه فليراجع سم وع (قوله ويجب رد الخ) اى بان ياخذ الواجد له ويوصله اليه وليس المراد انه اذا اخذه يجب رده ولا يجب عليه اخذه ابتداء اه ع (قوله وقاض) كان مراده ما اذا كان القاضى تعاطى كفالته بالفعل ولا بالقاضى له الكفالة العامة الشاملة لكل من لا كافل له فى ولايته فهو وجب الرد مطلقا لاننى ذلك قولهم ولا تقتصر ولاية الالتقاط الى اذن الحاكم وغير ذلك من فروع الباب كما هو واضح لمن تتبعها فتأمل ثم ينبغى ان يحل اى الرد للقاضى حيث لا يخشى عليه منه اه سيد عمر قول المتن (وانما تثبت ولاية الالتقاط الخ) ولا تقتصر الى اذن الحاكم لكن يستحب دفعه اليه نعم ولو وجد فاعطاه غيره لم

الهلاك هذا ان دلم به جمع ولو مترتبا على المتمدن والا ففرض عين وفارق ما مر فى اللقطة بان الغلب فيها معنى الاكتساب المجبول على حبه النفوس كالوطء فى النكاح (ويجب الاشهاد عليه) اى الالتقاط وان كان الملتقط مشهور العدالة (فى الاصح) لئلا يسترق ويضيع نسبه المبنى على الاحتياط له اكثر من المال ووجوبه على ما معه المنصوص عليه فى المختصر وقع بطريق التبع له فلا ينافى ما مر فى اللقطة ومتى ترك الاشهاد لم تثبت له ولاية الحضانة الا ان تاب واشهد فيكون التقاطا جديدا من حيث الخ كما بحثه السبكي مصرحا بان ترك الاشهاد فسق نعم قال الماوردى وغيره متى سلمه له الحاكم سن ولا يجب لان تسليمه حكم يغنى عنه انتهى وانما يتأتى هذا التعليل على الضعيف ان تصرف الحاكم حكم مطلعا فالوجه لتعليه بان تسليم الحاكم فيه معنى الاشهاد فاغنى عنه ويجوز التقاط الصبي المميز لان فيه حفظا له وقيامًا بترتيبه بل لو خشى ضياعه لم يبعد وجوب التقاطه ويجب رد من له كافل كوصى وقاض وملتقط لكافله (ولانما تثبت ولاية الالتقاط

(قوله كاعلم) كانه من اذ الاصح الخ (قوله فلا ينافى ما مر) اى أنه لا يجب الاشهاد (قوله وانما يتأتى هذا على الضعيف الخ) كذا شرح مر (قوله فالوجه لتعليه بان تسليم الحاكم فيه معنى الاشهاد الخ) يحتمل ان محل الاكتفاء بتسليم الحاكم اذا كان فى مجلسه شاهدان او واحد معه كما هو الغالب حتى لو لم يكن عنده احد

والأفلس كافر العدل في دينه التقاطه وبحث ابن الرفعة جواز التقاط اليهودي للنصراني وعكسه كالتوارث وخالفه الأذرعى بناء على الأصح أنه لا يقر على انتقاله لدين ملتقطه اللازم من تمكنه من التقاطه وفيه نظر لأن الممتنع (٣٤٣) الانتقال الاختياري على أنه قد يخبر بين

الدينين كما يأتي قبيل نكاح
المشرك (عدل) ظاهرا
فيشمل المستور وسيصرح
بأهليته لكن يوكل القاضي
به من يراقبه خفية لئلا
يتأذى فإذا وثق به صار
كعلوم العدالة (رشيد) ولو
أنشأ كما هو شأن سائر الولايات
على الغير وقضية كلامه
وجود العدالة مع عدم الرشد
ولا ينافيه خلافا لمن ظنه
اشتراطهم في قبول الشهادة
السلامة من الحجر لأن العدالة
السلامة من الفسق وإن لم
تقبل معها الشهادة والفسقية
قد لا يفسق وبحث الأذرعى
اعتبار البصر وعدم نحو
برص إذا كان الملتقط يتعاهده
بنفسه كافي الحاضنة (ولو
التقط عبد) أي قن ولو مكاتباً
ومبعوضاً ولو في نوبة كارجحه
الأذرعى وغيره (بغير إذن
سيده انتزع) اللقط منه
لأنه ولاية وتبرع وليس من
أهلها (فإن علمه) أي
التقاطه (فأقره عنده أو
التقط) غير المكاتب (بإذن
سيده) كان قال له خذ مني
لم يقل لي فيما يظهر خلافا
لما يوهه كلام شارح
وشرط قوله ذلك له وهو
غائب عنه عدالة القن
ورشده فيما يظهر (فالسيد

يجز حتى يدفعه إلى الحال كما قاله الدرأى اه معنى (قوله والا) أي وإن كان محكوما بكفره بالدار اه
معنى (قوله وبحث ابن الرفعة الخ) اعتمده المعنى والنهاية عبارة الأول ومقتضى كلامهم جواز التقاط
اليهودي للنصراني وعكسه وهو كذلك كالارث وإن قال ابن الرفعة لم أره منقولاً اه عبارة الثاني والأوجه
كما بحثه ابن الرفعة جواز الخ خلافا للأذرعى اه (قوله وعكسه) أي ثم بعد البلوغ إن اختار دين أبيه
فذلك والأب إن لم يختره لجهله به أو غيره فهو على دين اللاقط فيقر عليه لا نافر كلام من اليهودي والنصراني على
مذمته وهذا المالم لم له ملة يطلب منه تمسكها كان كمن لم يتمسك في الأصل بدين ثم لما طلب منه التمسك بملة وقد
سبق له قبل تمسك بملة اللاقط أقر اه عش (قوله) وسيصرح بأهليته أي بقوله ويقدم عدل على مستور
(قوله يوكل القاضي به الخ) أي وجوباً و(قوله من يراقبه الخ) ظاهره الاكتفاء بواحد ومؤنه في بيت
المال و(قوله مع عدم الرشد) أي وهو كذلك كما يأتي في قوله والسفيه قد لا يفسق أي بان يضيع المال
بغبن فاحش مع الجهل بقيمته والفاسق قد لا يحجر عليه بان بلغ مصلح الدين وماله ثم فسق اه عش (قوله)
ولا ينافيه أي وجود العدالة مع عدم الرشد (قوله لمن ظنه) أي المنافة (قوله وبحث الأذرعى الخ)
عبارة النهاية والأوجه كما بحثه الأذرعى الخ (قوله وعدم نحو برص) كالجذام ونحوه مما ينفر عادة
اه عش (قوله ولو مكاتباً الخ) ومدبراً ومعلقاً عنه بصفة وأمولد اه معنى قول المتن (انتزع) والمتزع
هو الحال كما مر عن شرح الروض قول المتن (فأقره عنده) يتجه استثناء المكاتب لأن مجرد أقراره لا يزيد
على مطلق أمره بالاتقاط الذي لا يكون السيد به ملتقطاً كما يأتي آنفاً والمبعض في نوبة نفسه أجزء أقراره
لا يزيد على مطلق إذنه مع بطلان التقاطه حينئذ وعدم وقوعه للسيد كما يأتي أيضاً فتأمل اللهم إلا أن
يدعى زيادة مجرد الإقرار على ما ذكر وهو في غاية البعد كما لا يخفى ثم بحث بذلك مع مر فوافق سم على حجج
اه عش أقول وظاهر شرح المنهج استثناء المكاتب وظاهر الروض مع شرحه استثناءه والمبعض في نوبة
نفسه فليراجع (قوله وشرط قوله ذلك له) أي قول السيد لقنه خذ اه كفاية هذا القول (قوله وهو
غائب عنه) أي والحال أن السيد غائب عن القن وقت التقاطه (قوله عدالة القن الخ) خبر وشرط الخ
(قوله والعبد نائبه الخ) أذنه كيده ولا بد أن يكون أهلاً للترك في يده اه معنى (قوله بخلاف المكاتب) الأولى
أما المكاتب فلا يكون الخ (قوله ولو أذن) إلى قوله وجوباً في المعنى الأقوله مالم يقل إلى المتن وقوله ولو كافراً
لقبطاً (قوله ولو أذن لمبعض) محترز قول المصنف بغير إذن سيده اه عش (قوله لمبعض الخ) عبارة النهاية
والمعنى ولو أذن لمبعض ولا مهايأة أو كانت والتقط في نوبة السيد فكأن القن أو في نوبة المبعض فباطل في أوجه

لم يكف تسليمه لأنه وإن كان شاهداً إلا أن كونه لقطاً لا يثبت بشاهد واحد مر (قوله بل لو خشى ضياعه
لم يبعد وجوب التقاطه) كذا شرح مر وعبارة شرح البهجة ولقط غير بالغ ولو يميز أن نبذ فرض انتهى
وهي كالصريحة في وجوب التقاط المميز مطلقاً وكذا صنيع المنهج وشرحه فليراجع (قوله وبحث ابن الرفعة
الخ) اعتمده مر (قوله لأن الممتنع الانتقال الاختياري) قضيته أنه يتمتع الملتقط في دينه ويحصل هنا انتقال
اضطراري فليتنظر (قوله وبحث الأذرعى الخ) كذا شرح مر (قوله كارجحه الأذرعى) اعتمده مر (قوله)
في المتن فأقره عنده) يتجه استثناء المكاتب فلا يكون الملتقط السيد لأن مجرد أقراره لا يزيد على مطلق أمره
بالاتقاط الذي لا يكون السيد بمجرد ملتقطاً كما يأتي في قوله بخلاف المكاتب الخ والمبعض في نوبة نفسه إذ
مجرد أقراره فيها لا يزيد على مطلق إذنه فيها مع بطلان التقاطه حينئذ وعدم وقوعه للسيد كما يأتي في قوله ولو
أذن لمبعض الخ فتأمل اللهم إلا أن يدعى زيادة مجرد الإقرار على ما ذكر وهو في غاية البعد كما لا يخفى ثم بحث
بذلك مع مر فوافق (قوله بخلاف المكاتب الخ) كذا شرح مر (قوله في المتن ولو التقط صبي الخ)

الملتقط) والعبد نائبه في الأخذ والتركيب بخلاف المكاتب لا يكون نائباً عنه عند أمره بمطلق الانتقال لاستقلاله ولا لاقطاً لأنه
غير حر فينزع منه ولا يكون السيد لقطاً إلا أن قال له التقط لي ولو أذن لمبعض ولا مهايأة أو وثم مهايأة وهو في نوبة السيد فكأن القن
أو في نوبة المبعض فباطل على الأوجه مالم يقل له غنى كما هو ظاهر فيكون نائبه (ولو التقط صبي) أو مجنون

تخصيصهم الانتزاع بالحاكم
انه لو اخذه اهل من واحد
من ذكر لم يقر عليه فيفرق
بين هذا واخذه ابتداء بانه
هنا وجدت يدو النظر فيها
حيث وجدت انما هو
للحاكم بخلاف ما اذا لم
توجد فانه في حكم المباح
فاذا تاهل اخذه لم يعارض
اما المحكوم بكفره بالدار
فيقر يبد الكافر كافر (ولو
ازدحم اثنان على اخذه)
فاراده كل وهما اهل (جعله
الحاكم عند من يراه منها
او من غيرهما) اذ لاحق
لهما قبل اخذه فلزمه فعل
الاحظه (وان سبق واحد
فالتقطه منع الآخر من
مزاحمته) للخبر السابق من
سبق الى ما لم يسبق اليه فهو
أحق به أما لو لم يلتقطه فلا
حق له وان وقف على راسه
ويتردد النظر فيما لو سبق
بوضع يده على بدنه أو بحره
على الارض من غير اخذه
هل يثبت به حق أو لا وظاهر
تعبيرهم بالاخذ يقتضي
الثاني لكن الذي يتجه في
الجرانه كالاخذ لان المدار
على الاستيلاء وهو يحصل
بالجر لا مجرد وضع اليد من
غير أخذ (وان التقطاه
معا وهما اهل) لحفظه
وحفظ ماله (فالاصح انه
يقدم غنى) ويظهر ضبطه
بغنى الزكاة بدليل مقابلته
بالفقر (على فقير) لانه

الوجهين اه قول المتن (أو فاسق) قال في الروض وكذا من لم يختبر اى حاله اه سم على حج والمراد
انه لم يكن ظاهر العدالة ولا لم ينزع منه كافر ان المستور يصح التقاطه ويوكل الحاكم من يراقبه خفية
اه عش (قوله ولو كافرا) اى ولو كان كل من الصبي وما عطف عليه او كل من الفاسق والمجبور عليه
اه سيد عمر اقول الاولى تاخير هذه الغاية عن قوله لقيطا او يقول ولو مسلما (قوله لقيطا) ولو كافرا اه
رشدي قول المتن (مسلم) اى حقيقة لا تكونه مسلما بالحكم بالدار فانه لو بلغ ووصف الكفر ترك فكان له
يحكم باسلامه وبه يتضح قوله أما المحكوم بكفره الخ اه عش (قوله أى انتزعه الحاكم) ظاهره أن غير
الحاكم لا ينتزع لكن ينبغي انه اذا تعذر كان لغيره الانتزاع مر اه سم (قوله اهل) اى اللاتقاط
(قوله من واحد) متعلق باخذه (قوله من ذكر) اى من القن والصبي وما عطف عليه مر اه بجرى
(قوله وعليه) اى الظاهر المذكور (قوله بين هذا) اى اخذ الامل من واحد من ذكر وكذا قوله هنا
(قوله فيها) اى في اليد اى في المسبوق بها (قوله لم يعارض) اى لا من الحاكم ولا من غيره اه عش
(قوله أما المحكوم بكفره بالدار الخ) عبارة المغنى وخرج بالمسلم المحكوم بكفره الخ (قوله بالدار) اى بأن
وجد به وليس بها مسلم اه عش (قوله فيقر في يد الكافر) وكذا يبد المسلم كما سيأتى اه معنى
(قوله وهما اهل) اى فلو كان احدهما غير اهل فهو كالعديم فيستقل الامل به فافى سم من ان الامل له
نصف الا لا يوقعين الحاكم من يتولى النصف الآخر لا يخفى ما فيه ويؤيدان الحق لا يثبت لاكثر من واحد
ماسياق من انهما لو تنازعا اقرع ولو كان الحق يثبت لاكثر من واحد شرك بينهما اه عش قول المتن
(من يراه منها) قضيته أنه ليس له جعله تحت يدهما معا وعليه فقد بوجه بان جعله تحت يدهما قد يؤدى
إلى ضرر الطفل بتواكلهما في شانه اه عش اقول وسيأتى في شرح فان استويا اقرعا ما يصرح به (قوله
في الجرانه كالاخذ) الاولى انه كالاخذ في الجر دون وضع اليد (قوله لحفظه) الى قول المتن ونفقت في النهاية
الاقوله لو يقدم مقيم الى المتن وقوله وان كانت اقل فسادا الى البداية وقوله ولو لمحلة الى بل لمثله قول المتن
(يقدم غنى على فقير) قال في شرح الارشاد وان كان الاول مستور العدالة والثاني معلوما على الوجه
اه قيل والوجه خلافه اه سم وسيأتى ما يتعلق به (قوله بغنى الزكاة) ظاهره ولو كان غناه بكسب
ولعله غير مراد وان المراد هنا غنى المال نظير ما مر في الوقف على الفقراء بدخل فهم الغنى بكسب ويشعر به
قول الشارح وقد يواسيه الخ نعم لو كان احدهما كسوبا والآخر لا تكتب له قدم ذوال كسب اه عش
(قوله ولا عبرة) الى قوله كذا قالوا فى المغنى الا قوله على ما بحث (قوله ولا عبرة بتفاوتهما الخ) عبارة شرح
الارشاد للشارح ويؤخذ منه اى التعليل يكون حظ الطفل عند الغنى اكثر انه او علم شح الغنى شحا مفرطا

لو التقطه اثنان معا أحدهما واحد من المذكورين والآخر كامل فهل يستقل به الكامل ولا حاجة لا انتزاع
الحاكم لان المزاحم له كالعديم لفساد التقاطه وانما يثبت له التقاط النصف والنصف الآخر ينتزعه الحاكم
ويجعله تحت يده أو يد غيره كما او التقط غير الكامل الجميع لان النصف هنا بمنزلة الجميع اذا استقل فيه نظر
فليتأمل ومال مر للثاني (قوله فى المتن أو فاسق) قال في الروض وكذا من لم يختبر اى حاله وظاهره
الامانة انه او سافر أن ينتزع منه ان اراد السفر ويراقب في الحضر سر الثلاث ذى به فان وثق به فكدل اى
فلا ينتزع منه انتهى (قوله أى انتزعه الحاكم) ظاهره ان غير الحاكم لا ينتزع لكن ينبغي انه اذا تعذر
كان لغيره الانتزاع مر (قوله اى انتزعه الحاكم) يحتمل ان التقييد بالحاكم لان المراد الانتزاع
القهرى وانه لو تيسر لغيره اخذه على وجه اللقط جاز وكان هذا ابتداء لقط منه لفساد اللقط الاول مر
(قوله فى المتن يقدم غنى على فقير) قال في شرح الارشاد وان كان الاول مستور العدالة والثاني معلوما
على الواجهة انتهى قيل والوجه خلافه (قوله ويظهر ضبطه بغنى الزكاة) بخلاف ما يأتى في قوله قام
المسلمون بكفائته والفرق اختلاف المدرك مر (قوله لانه أرفق به غالبا) وقد يقال مطلق الغنى أرفق به
(قوله ولا عبرة بتفاوتهما فى الغنى الخ) كذا شرح مر وعبارة شرح الارشاد للشارح ولا يقدم لا غنى

قدم الفقير الذي ليس كذلك عليه لأن الحظ حينئذ عند الفقيه أكثر اه و ظاهر كلامهم خلاف هذا سم على حج
اه ع ش عبارة النهاية والمعنى و ظاهر انه يقدم الغنى على الفقيه وإن كان الاول بخيلا اه قال ع ش قوله لمروان
كان الاول بخيلا ظاهره وإن افرط في البخل اه (قوله احدهما) أى الغنيين (قوله ويقدم مقيم الخ) عبارة المعنى
لو ازدحم على اخذ لقيط يبلد او قرية ظاعن إلى بادية او قرية و اخر مقيم فالقيم اولى لانه ارفق به واحوط
لنسبه لا على ظاعن يظعن به إلى بلد اخرى بل يستويان بناء على انه يجوز للمنفرد نقله إلى بلده كما سيأتى واختار
المصنف تقديم قروى مقيم بالقرية على بلدى ظاعن ونقله عن ابن كنج لكن منقول الاصحاب أنها يستويان
كما نقله هو تبعاً للرافعى اه قول المتن (وعدل على مستور) صادق مع فقر العدل وغنى المستور وهو المتجه لأن
مصلحة العدالة باطن ارجح من مصلحة الغنى إذ قد لا يكون عدل في الباطن ويستترقه لعدم الديانة المانعة له سم
على حج اه ع ش عبارة البجيرمى قوله وعدل باطناً ولو فقير اعلى مستور ولو غنياً يادى ومثله في سم عن مر
اولا ثم اعتمد في مرة اخرى تقديم الغنى المستور على الفقير العدل باطناً وهو الظاهر في شرح البهجة ع ش
اه وقدم عن شرح الارشاد ما يوافقه وأما تعاليل سم خلاه بما مر انفاً فقد يمنع بان المستور قديكون
عدلاً عند الله دون العدل باطناً بالمعنى ويقدم عدل باطناً بكونه مركزاً عندكم على مستور أى عدل
ظاهر بان لم يعلم فسقه ولم يعرف تركيته عندكم كما اما العدل عند الله فلا يعلمه إلا الله اه (قوله ولا يقدم مسلم
على كافر الخ) ولا امرأة على رجل (قوله كذا في المعنى) (قوله قال الأذرى الخ) عبارة النهاية الامرضة في
رضيع كما بحثه الأذرى والاخلية فتقدم على المتزوجة كما بحثه الزركشى اه قال ع ش ظاهره مر وإن كان
الزوج من عاداته ان لا يأتى بيت زوجته الا أحياناً وكانت صنعتها نهاراً ولا يأتى زوجته إلا بعد حصّة من
الليل لانه ربما صادف وقت مجيئه احتياج الطفل إلى من يقوم به و ظاهره ايضا لو باذن الزوج اه (قوله
وبحثه تقديم الخ) عبارة النهاية وبما بحثه أى الأذرى من تقديم الخ صحيح حيث ثبتت لها الولاية بالشرط
المأراه (قوله ينافيه ما مر عنه الخ) فيه ان هذا مطلق وذاك مقيد بمن يتعاهد بنفسه المطلق لا بنافى المقيد
لجواز حمله على ما إذا انتفى عنه ذلك القيد فإين المنافاة لاسيما وقد قيد هذا بقوله أى الأذرى كما في شرح
الروض ان قيل باهليتهم للالتقاط فعلى هذا لا توهم للمنافاة سم وسيد عمر (قوله في الصفات) إلى قول المتن
وإن للغريب في المعنى الاقوله وان اعترضوا قوله وان كانت أقل إلى والبادية (قوله ولعدم ميله طبعاً الخ)
أى بخلاف تخيير الصبي المميز بين أبويه لتوحيهم ثم على الميل الناشئ عن الولادة اه معنى (قوله واجتماعها
مشق الخ) عبارة المعنى ولا يهاياً بينهما الاضرار باللقيط ولا يترك في يدهما التعذر أو تعسر الاجتماع على الحضانة
اه زاد شرح الروض ولا يخرج عنهما لما فيه من ابطال حقهما اه (قوله وليس للقارع) أى من خرجت
له القرعة (ترك حقه) أى للآخر اه معنى أى فيأثم به وهل يسقط حقه به ام لا فيه نظر والظاهر
الثاني فيلزمه به القاضى لانه بالتقاطه تبين عليه تربيته اه ع ش (قوله كالمنفرد) أى كما انه ليس
للمنفرد نقله إلى غيره اه معنى (قوله بخلافه قبل القرعة) عبارة المعنى ولو ترك حقه قبل القرعة انفرد

على الغنى خلافا لما يؤهمه كلام الحاوى الا ان كان احدهما بخيلاً والآخر جواداً فيقدم كإفد الغنى على الفقير
لان حظ الطفل عنده أكثر ويؤخذ منه انه لو علم شح الغنى شحاً مفرطاً قدم الفقير الذى ليس كذلك عليه
لان الحظ حينئذ عند الفقير أكثر اه و ظاهر كلامهم خلاف هذا الاخير (قوله والاستوى) راجع شرح
البهجة (قوله في المتن وعلى مستور) صادق مع فقر العدل وغنى المستور وهو المتجه لان مصلحة
العدالة باطناً ارجح من مصلحة الغنى مع الستراذ قد لا يكون عدل في الباطن ويستترقه لعدم الديانة المانعة
له (قوله ولا يقدم مسلم على كافر) هلا كان المسلم بالنسبة للكافر كالعدل بالنسبة للمستور لمزيد مزية
عدالة المسلم كمزيد مزية العدل باطناً (قوله قال الأذرى الخ) اعتمده مر (قوله ينافيه ما مر عنه الخ)
فيه ان هذا مطلق وذاك مقيد بمن يتعاهد بنفسه المطلق لا بنافى المقيد لجواز حمله على ما انتفى عنه ذلك
القيد فإين المنافاة لاسيما وقد قيد هذا بقوله كما في شرح الروض عنه ان قيل باهليتهم للالتقاط فعلى

أحدهما بنحو سخاه وحسن
خلق على ما بحث ويقدم
مقيم على ظاعن أى محل يمنع
من نقله اليه وإلا استوى
كذا قالوه ونازع فيه
الأذرى وغيره (وعدل)
ولو فقيراً باطناً (على
مستور) احتياطاً للقيط
ولا يقدم مسلم على كافر في
محكوم بكفره ولا امرأة
على رجل وإن كانت أصبر
منه على التريبة قال الأذرى
بحث الامرضة في رضيع
وبحثه تقديم بصير على أعمى
وسليم على مجذوم وأبرص
ينافيه ما مر أنه لاحق لهما
بقيدته فعلى أن لها حقاً يتجه
ما قاله (فان استوى)
في الصفات المعتبرة واثابها
(أقرع) بينهما إذ لا مرجح
ولعدم ميله اليهما طبعاً لم
يخير المميز بينهما واجتماعها
مشق كالمهاية بينهما وليس
للقارع ترك حقه كالمنفرد
بخلافه قبل القرعة (وإذا
وجد

بلدى لقيطابيلد) أوقرية (فليس له نقله) ولو لغير نقله كما نقلناه وأقرأه وان اعترضنا (إلى بادية) لحشو ونعيشها وفوات أدب الدين والدينا ومن ثم لو قربت البادية من البلد أو القرية بحيث يحصل ذلك منها أى بلا كبير مشقة فيا يظهر لم يمنع ولو وجده بلدى بنقله لقرية وان كانت أقل فسادا وقيل يراعى فينقله اليها لامنها والبادية (٣٤٦) خلاف الحاضرة وهى العماردة فان قرية أو كثرت فيلدا وعظمت فمدينة أو كانت

ذات زرع وخصب فريف (والاصح أن له نقله) من بلد وجد فيه (الى بلد آخر) ولو للنقله لعدم المحذور السابق لكن يشترط تواصل الاخبار وأمن الطريق والامتنع لو لدون مسافة القصر (و) الاصح (ان للغريب اذا التقت ببلد أن ينقله الى بلده) بالشرطين المذكورين فيما يظهر للامر وحيث منع نزع من يده لئلا يسافر به بغتة ومن ثم بحث الاذرعى انه لو التزم الاقامة ووثق منه بها أقر بيده وهذه مغايرة للتي قبلها خلافا لمن زعم اتحادهما لافادة هذه انه غريب باحدهما فقط وصدق الاولى بما لو كان مقيما بها او باحدهما أو غريبا عنهما نعم لو قال أو لا ولو غريبا أفاد ذلك مع الاختصار (وان وجده) بلدى (بيادية آمنة فله نقله الى البلد) والى قرية لانه أرفق به أما غير آمنة فيجب نقله الى مأمن ولو مقصده وان بعد (وان وجده بدوى) وهو ساكن البدو (بياد فكل حضرى) فان أقام به فذاك والى نقله لادون من محل وجوده ولو محلة من بلد اختلفت محلاتها فيما يظهر بل لمثله أو أعلى

به الآخر اه قول المتن (بلدى) أو قروى أو بدوى نهاية ومعنى (قوله) ولو لغير نقله) كتجاره زيارته اه شرح الروض (قوله) ولو لغير نقله) يشمل ما اذا كان يرجع عن قرب بلدى راجع اه رشيدى (قوله) فريف) قضيته اعتبار العماردة فى معنى الريف وظاهر ما تقدم فى باب المناهى خلافا لانه لا يقال تسميتها عماردة باعتبار صلاحيتها للزرع ونحوه ويؤيده ما فى احياء الموات من تسمية تهيئة الأرض للزراعة ونحوها عماردة الا ان هذا الجواب يبعد جعله العماردة مقسما عىش عبارة المغنى البادية خلاف الحاضرة لأن الحاضرة المدن والقرى والريف والقرية هى العماردة المجتمعة فان كبرت سميت بلدا وان عظمت سميت مدينة والريف هى الأرض التى فيها زرع وخصب اه وهى كالصريحة فى عدم اعتبار العماردة فى معنى الريف قول المتن (والاصح ان له نقله الى بلد آخر) والنقل من بادية إلى بادية ومن قرية إلى قرية كالنقل من بلدى إلى بلدها معنى (قوله) السابق) أى فى شرح إلى بادية (قوله) تواصل الاخبار) أى على العادة اه عىش (قوله) وأمن الطريق) والمقصود اه شرح الروض عبارة عىش قوله وأمن الطريق اراد بالطريق ما يشمل المقصد فلا ينافى قوله الآتى وان شرط جواز النقل الخ حيث جعل الشروط هناك ثلاثة اه (قوله) بالشرطين الخ) أى تواصل الاخبار وأمن الطريق (قوله) لمسا) انظر ما مراده به اه رشيدى اقول هذا راجع للتنفراد به بعدم المحذور السابق (قوله) وحيث منع الخ) عبارة المدنى محل الخلاف فى الغريب المختبر اما نته فان جهل حاله لم يقر بيده قطعا اه (قوله) وحيث منع الخ) أى كان اراد النقل إلى ما منع النقل إليه اه سم (قوله) وهذه) أى مسألة المتن اه رشيدى (قوله) مغايرة الخ) إذا الثانية على ما ذكره اخص من الاولى فليس المراد بالمغايرة تبينهما اه عىش (قوله) لمن زعم الخ) وافقه المغنى عبارة هذه المسئلة لا حاجة لذكره الدخول فى المسئلة قبلها اه (قوله) وصدق الاولى) هذا لا يمنع ان تلك تغنى عن هذه بل تدل عليه نعم قد يغفل عن خصوص هذه سم وعىش قول المتن (بيادية) فى محلة أو قبيلة اه معنى (قوله) وإلى قرية) إلى المتن فى المغنى قول المتن (بدوى) أو قروى اه معنى (قوله) وهو ساكن البدو) يقتضى ان البدو كالبيادية اسم للمحل او هو على تقدير مضاف أى محل البدواه سيد عمر (قوله) فان أقام به الخ) عبارة المغنى فان اراد المقام به اقر بيده أو نقله إلى بلد أو بادية فعلى ما تقدم اه (قوله) ولو محلته من بلد الخ) قد يناقش فيه بما تقدم من انه يجوز نقله من البلد إلى البادية إذا قربت من البلد إذ قضيته جواز النقل من محلة إلى محلة أخرى مطلقا بقياس الاولى لان الاختلاف بين المحلات وان تفاوتت وتباينت لا يصل إلى رتبة الاختلاف بين البلد والبادية اه سيد عمر و اشار عىش الى دفع المناقشة المذكورة بما نضه قوله ولو محلة من بلد الخ لا ينافيه قوله السابق ومن ثم لو قربت البادية من البلد الخ لا مكان حمل ما هنا على ما لو فحش الطرف المنقول اليه عن المنقول منه بحيث يحصل فى العود إلى المنقول منه مشقة كبيرة اه اقول ويؤيد المناقشة قول الشارح الآتى لان أطراف البادية كمحال البلد الخ (قوله) لكن يلزمه نقله الخ) أى بان ينتقل معه إلى الآمنة ان كانت مسكنه أو يقيم مقامه اميناً يتولى امره فى الآمنة ان كان مسكنه غيرها اه عىش (قوله) والظاهر انه) إلى القليط (من اهله) هذا لا توهم للمنافاة (قوله) ولو لغير نقله) قال فى شرح الروض كتجاره زيارته (قوله) وحيث منع) أى كان اراد النقل إلى ما منع من النقل إليه (قوله) وصدق الاولى الخ) هذا لا يمنع ان تلك تغنى عن هذه بل يدل عليه نعم قد يغفل عن خصوص هذه (قوله) أو غريباً عنهما) لا ينافيه قوله واذا وجد بلدى لصدة بما اذا وجد بغير بلده وهذا قال بلدى لم يقل بلده (قوله) لان اطراف البادية) نظير البحث السابق فى غيرها بقوله ولو محلة من بلد الخ (قوله) وعلم ما تقرر الخ) كذا شرح م

بالشرطين السابقين (أو) وجده بدوى (بيادية أقر بيده) لكن يلزمه نقله من غير آمنة اليها (وقيل ان كانوا ينتقلون إلى للجمعة) بضم فسكون أى اطاب الرعى أو غيره (لم يقر) بيده لان فيه تضيقا للنسب والاصح انه يقر لان اطراف البادية كمحال البلد الواسعة والظاهر انه من اهله فيكون احتمال ظهور نسبه فيها أقرب من البلدة وعلم بما تقرر ان له نقله من بلد أو قرية أو بادية لمثله ولأعلى منه لا لدونه

وان شرط جواز النقل مطلقا من الطريق والمقصود توصل الاخبار واختبار امانة (٣٤٧) الالفاظ (ونفقتة في ماله) كغيره (العالم

كوقف على القطاء)
وموصى به لهم لا يقال كيف
صح الوقف عليهم مع عدم
تحقق وجودهم لاننا نقول
الجهة لا يشترط فيها تحقق
الوجود بل يكفي إمكانه كما
دل عليه كلامهم في الوقف
ثم رايت الزركشي صرح
بذلك واضافة المال العام
اليه تجوز لانه حقيقة للجهة
العامه وليس ملكه ولا
يصرف له من وقف الفقهاء
لان وصف الفقر لم يتحقق
فيه قاله السبكي وخالفه
الاذري اكتفاء بظاهر
الحال انه فقير (والخاص
وهو ما اخص به ككتاب
ملفوفة عليه) فلبوسة له
التي باصله اولى (ومفروشة
تحت) ومغطى بها ودابة
عنانها بيده او مشدودة
بنحو وسطه (وما في جيبه
من دراهم وغيرها ومهده)
الذي هو فيه (ودنانير
منثورة فوقه وتحت) اجماعا
لان له يدا واختصاصا
وقضية المتن التخير في
ذلك واعتراض بان الاوجه
انه يقدم الخاص اولا
(وان وجده) وحده
(في دار) لاتعلم اغنيته
او حانوت او بستان
او خيمة كذلك وكذا
قرية كما ذكره الماوردي
 وغيره لكن استبعد ذلك
في الروضة ثم بحث انها ليست
كذلك (فهي) وما فيها
(له) للبدان وجدها غيره
منبوذا وكامل فهي لها

اي البادية (قوله والمقصود) لم يتقدم له ذكر في كلامه اه رشيدى وتقدم عن عرش الجواب بان الشارح
اراد فيما مر من الطريق ما يشمل المقصد قول المتن (ونفقتة) اي اللقيط ومؤنة حضائته اه معنى
(قوله وموصى به) الى قول المتن ودنانير في المعنى الاقوله كما دل عليه الى واضافة المال وقوله
ولا يصرف له الى المتن وإلى قوله وبستان في النهاية (قوله وليس ملكه) ولكن المراد انه يصرف اليه
منه وان لم يكن ملكه بعموم كونه لقيطا او وصى له وقد يكون المال له بخصوصه كالوقف عليه نفسه
او الهبة او الوصية ويقبل له القاضي من ذلك ما يحتاج الى القبول اه معنى (قوله وخالفه الاذري الخ)
وهو اوجه اه نهاية قال عرش قوله مر وهو اوجه وعليه فلو تبين له مال او منفق فالتقياس الرجوع
بما صرف له عليه اه (قوله فلبوسة له الخ) عبارة المغنى وملبوسة له كما صرح به في المحرر واسقطه من
الروضة لفهمه بما ذكر بطريق الاولى اه (قوله عنانها بيده الخ) اورا كب عليها نهاية ومعنى (قوله
مشدودة) اي عنانها اه عرش (قوله وقضية المتن التخير في ذلك) وهو كذلك وإن قال في التوشيح لم
اجديه نقلا وقال بعض المتأخرين الا فقه تقدم الخاص فلا ينفق من العام الا عند فقد الخاص اه معنى
واعتمد النهاية الا اعتراض فقالوا والوجه كما افادة بعض المتأخرين تقديم الثاني على الاول فان حملت اوفى
كلامه على التنويع لم يرد ذلك اه (قوله لاتعلم لغيره) اي لا يعرف لها مستحق اه معنى (قوله او
بستان) عبارة النهاية ولا يحكم له ببستان وجدفيه في اوجه الوجهين كما رجحه بعض المتأخرين بخلاف
الدار لان سكناها تصرف والحصول في البستان ليس تصرفا ولا سكنى وقضية التعليل انه لو كان يسكن عادة
فهو كالدار وهو كذلك ولا بضعية وجدفها كما قال في الروضة ينبغي القطع بان لا يحكم له بها واخذ الاذري
من كلام الامام ان المراد بها المزرعة التي لم تجر عادة بسكناها والمراد كما نبه عليه الزركشي يكون ما ذكر له
صلاحيته للتصرف فيه ودفع المنازع له لانه طريق للحكم بصحة ملكه ابتداء فلا يسوغ للحاكم بمجرد ذلك
ان يقول ثبت عندى انه ملكه اه وكذا في المغنى الاقوله وهو كذلك وقوله واخذ الى والمراد وفي الاسنى
الاقوله وهو كذلك وقوله والمراد الخ قال عرش قوله فلا يسوغ الخ وفائدة ذلك انه لو ادعاه احد ببينة سلم
للمدعى اه (قوله كذلك) اي لا يعلم لواحد منها مستحق (قوله ثم بحث) اي المصنف في الروضة
(قوله للبد) الى قوله ثم ان بان في النهاية الاقوله او لهم بحسب الرؤوس وقوله مطلقا وقوله ويؤيده ما ياتي
الى وعلى الاول وقوله ويؤيده ما مر آنفا عن السبكي وقوله ولو حال (قوله منبوذا الخ) بالرفع بدل من غيره
(قوله فهي لها) كالمال كانا على دابة فلوركبها احدهما وقادها الآخر فللاول فقط تمام الاستيلاء ولو

(قوله وخالفه الاذري الخ) وهو اوجه شرح مر (قوله واعتراض بان الاوجه الخ) لا ينافي ذلك كلام المصنف
ان جعلت اول للتنويع (قوله او بستان) ولا يحكم له ببستان وجدفيه في اوجه الوجهين كما رجحه بعض
المتأخرين بخلاف الدار لان سكناها تصرف والحصول في البستان ليس تصرفا ولا سكنى وقضية التعليل انه
لو كان يسكن عادة فهو كالدار وهو كذلك ولا بضعية وجدفها كما قال في الروضة ينبغي القطع بانه لا يحكم له
بها واخذ الاذري من كلام الامام ان المراد بها المزرعة التي لم تجر عادة بسكناها والمراد كما نبه عليه الزركشي
بكون ما ذكر له صلاحيته للتصرف فيه ودفع المنازع له لانه طريق للحكم بصحة ملكه ابتداء فلا يسوغ للحاكم
بمجرد ذلك ان يقول ثبت عندى انه ملكه شرح مر (قوله او كامل فهي لها) كالمال كانا على دابة فلوركبها
احدهما وقادها الآخر فللاول تمام الاستيلاء وما في الروضة عن ابن كعب من انها بينهما وجه كما قاله الاذري
والصحيح انها المراكب والحق بذلك الاذري ايضا ما لو كانت الدابة مربوطة بوسطه وعليها ركب معترضا
بذلك قول الشيخين انها بينهما وقد يجاب بان العادة جارية بان السائق يكون آلة للراكب ومعين له فلا بد له معه
خلاف ما هنا فان ربطها بوسط الطفل قرينة ظاهرة على ان له فيها يدا او يدا الركب ليست معارضة لها فقسمت
بينهما هذا والاوجه فيها ايضا ان اليد للراكب كالتى قبلها شرح مر (قوله ويتردد النظر فيما لو وجداه الخ)

منبوذا وكامل فهي لها او لهم بحسب الرؤوس ويتردد النظر فيما لو وجد على عتبة الدار لكنه في هوانها

لانه لا يسمى فيها عرفا سيما ان كان باي امانة فلا خلاف وجوده بسطحها الذي لا مصلح له منها لان هذا يسمى فيها عرفا (وليس له مال مدفون تحته) بمحل لم يحكم بماله ككبير جالس (٨٤٨ م) على ارض تحتها دفن و ان كان به ورقة معلقة به انه له نعم بحث الاذرعى انه لو اتصل خيط

بالدين وربط بنحو ثوبه
قضى له به لاسيما ان انضمت
الرقعة اليه (وكذا ثياب)
ودواب (وامتعة موضوعة
بقربه) في غير ملكه ان لم
تكن تحت يده (في الاصح)
كما لو بعدت عنه وفارق البالغ
حيث حكم له بامتعة موضوعة
بقربه عرفا بان له رعاية
امام بملكه فهو له قطعا
(فان لم يعرف له مال) خاص
ولا عام (فالاظهر انه
ينفق عليه) ولو محكوما بكفر
لان فيه مصلحة للمسلمين
اذا بلغ بالجزية (من بيت
المال) من سهم المصالح
بجائنا كما اجمع عليه الصحابة
(فان لم يكن) في بيت المال
شيء او كان ثم ما هو اهم منه
او منع متولي طلبا اقترض
عليه الحاكم ان رآه والا
(قام المسلمون) اى مياسيرهم
ويظهر ضبطهم بمن ياتى في
نفقة الزوجة فلا تعتبر
قدرته بالكسب (بكفايته)
وجوبا (قرضا) بالقاف
اى على جهته كما يلزمهم
اطعام المضطر بالعوض
وفي قول نفقة فلا يرجعون
بها العجزه ويؤيده ما ياتى
اوائل السير انهم ينفقون
المحتاج من غير رجوع
وعلى الاول يفرق بان ذاك

كان على الدابة المحكوم بكونها لشيء فله ايضا نهاية ومعنى (قوله لانه لا يسمى الخ) عبارة النهاية
والا قرب لا لانه الخ قال ع ش قوله دم روا الا قرب لا اى دم الخ حكم بكونه له اه قول الماتن (مال مدفون
تحت) وحكم هذا المال ان كان من دفن الجاهلية فركاز والافئلة اه معنى (قوله بمحل) الى قوله ان رآه
في المغنى الا قوله كالمو بعدت (قوله بمحل لم يحكم الخ) اماما وجد بمكان حكم بانه له فهو تبع للمكان كما
صرح به الدارمي وغيره نهاية ومعنى (قوله وان كان به ورقة الخ) اى معه ورقة مكتوب فيها ان تحته دفينا
وانه له اه كردى (قوله متصلة به) اى باللقيط عبارة المنهج مع شرحه لا مال مدفون ولو تحته او كان فيه
او مع اللقيط ورقة مكتوب فيها انه له اه (قوله نعم بحث الاذرعى الخ) معتمد اه ع ش (قوله قضى له
به) اى والفرض انه ليس بمحل يعلم انه ملك لغير اللقيط اما لو كان كذلك صدق صاحب المكان لان يده
على البيت وعلى ما فيه والا قرب انه يقسم بين اللقيط وصاحب البيت لان لكل منهما ايداه ع ش قول
الماتن (بقربه) لم يتعرضوا لضابط القرب قال السبكي والمحال عليه فيه العرف اه معنى (قوله ان لم تكن)
الاولى التذكير كما في بعض النسخ (قوله ان لم تكن تحت يده) اى بنحو اجارة سم اما لو كان تحت يده
بنحو اجارة فان ما فيه يكون له رشيدى (قوله كالمو بعدت) لا يخفى ما في هذا القياس (قوله وفارق البالغ
الخ) يؤخذ من هذا ان لو نازع هذا المكف غير دالة قول قول المكف وتقدم بينته لان اليد له سم اه
بجبري (قوله مطلقا) اى قرب منه اولا (قوله ومحكوما بكفره) هو ظاهر في غير دار الحرب اما هي فان
اخذ بقصد الاستيلاء عليه فظاهر انه يجب عليه نفقته واما لو لم يقصد ذلك فله ينفق عليه من بيت المال ام لا
فيه نظرو الا قرب الاول لان اخذه له صيره كانه في امانه اه ع ش (قوله بجائنا) عبارة شرح الروض بلا
رجوع كما صرح به في الروضة اه ولعل محله ما لم يظهر انه كان حين الاتفاق غنيا بمال او قريب موسر
فليراجع اه سم وسياق عنه ترجيح الاطلاق (قوله ما هو اهم الخ) كسدنغ يعظم ضرره لو ترك
اه معنى (قوله اقترض عليه) اى على اللقيط معنى وع ش (قوله ان رآه والا الخ) عبارة المغنى والروض
فان تعذر الاقتراض قام الخ (قوله بمن ياتى الخ) وهو من زاد دخله على خرج اه ع ش قول الماتن
(قرضا ونفقة) منصوبان بنزع الخافض اى بالقرض والنفقة او على التمييز اى من جهة القرض
والنفقة اه معنى (قوله على جهته) اى اللقيط اه ع ش (قوله ويفرق بين كونها قرضا الخ) هذا الفرق
صريح في انه لا رجوع لبيت المال وان بان له مال او منفق اه سم وهو صريح قول الشارح قبل
من سهم المصالح بجائنا اه ع ش (قوله واذا لزمهم) اى الاتفاق اه ع ش (قوله فان شق الخ) اى فان
تعذر استيعابهم لكثرتهم قسطا على من رآه منهم باجتهاده فان استوفى اجتهاده تخير معنى وروض مع
شرحه (قوله ثم ان بان قنا الخ) عبارة المغنى فان ظهر له سيد رجوعا عليه او ظهر له اذا كان حراما او اكتسبه
فالرجوع عليه او قريب رجوعا عليه فان لم يظهر له مال ولا قريب ولا كسب ولا للرقيق سيد فالرجوع على

والا قرب لا شرح مر (قوله لان هذا يسمى فيها عرفا) كذا شرح مر وليتأمل (قوله نعم بحث الاذرعى
الخ) كذا شرح مر (قوله ان لم يكن تحت يده) اى بنحو اجارة (قوله بجائنا) عبارة شرح الروض فلا
رجوع كما صرح به في الروضة انتهى ولعل محله ما لم يظهر انه كان حين الاتفاق غنيا بمال او قريب موسر
فليراجع (قوله ويظهر ضبطهم الخ) كذا شرح مر (قوله وعلى الاول يفرق الخ) هذا الفرق يصرح
به ما ذكره في شرح الروض جوابا عن استشكل الرجوع على بيت المال فراجعوا تاملوه ويؤيده ما مر
(قوله ويؤيده ما مر انفا عن السبكي) وما هنا يؤيد السبكي وقد يفرق (قوله ويفرق بين كونها قرضا
الخ) وهذا الفرق صريح في انه لا رجوع لبيت المال وان بان له مال او منفق (قوله ثم ان بان قنا الخ) عبارة

تحققت حاجته فوجب مواساته وهما لم تتحقق فاحتيط لمال الغير ويؤيده ما مر انفا عن السبكي فان امتنعوا كلهم قاتلهم الامام بيت
ويفرق بين كونها قرضا وفي بيت المال بجائنا بان وضع بيت المال الاتفاق على المحتاجين ولو حال فلهم فيه حق مؤكد دون مال المياسير
وإذا لزمهم وزعها الامام على مياسير بلده فان شق فعلى من رآه الامام منهم فان استوفى نظره تخير ثم ان بان رجوعا على سيده

بيت المال من سهم الفقراء أو الغارمين بحسب ما رآه الامام وإن حصل في بيت المال شيء قبل بلوغه ويساره
قضى منه وإن حصل له مال مع بيت المال معافى ماله اه وفي سهم عن الروضة مثله الا ما ذكر في القريب (قوله
او حرا وله مال ولو من كسبه او قريب) قال سهم يتجه ان محل هذا اذا كان ذلك المال ولو من كسبه حاصلا
في نفس الامر حين الانفاق عليه وكان ذلك القريب بحيث يلزمه نفقته حينئذ اى او جهل ان الحال كذلك
كما يؤخذ مما ياتي عن شرح الروض اما لو حدث ذلك المال والكسب والقريب او كونه بحيث يلزمه الانفاق
بعد الانفاق عليه فلا رجوع مطلقا لانه حين الانفاق من محاييج المسلمين الذين يلزم القيام بكفايتهم كافي
غير اللقيط المحتاج فانه لا رجوع للمسلمين اذا انفقوا عليه ثم قال بعد ان سرد كلام شرح الروض فقد افاد
هذا كما ترى تصور ما ذكره ومن الرجوع بما اذا علم ان له شيئا ما ذكر اى حين الانفاق او جهل الحال وانه
لو علم انه لا شيء له ما ذكر فلا رجوع فليتأمل ذلك فانه ظاهر وقد اوردته على مر فوافق عليه بعد توقف اه
(قوله او حدث في بيت المال مال قبل بلوغه الخ) قال في شرح الروض في التقييد بقيل بلوغه نظر اه سم
(قوله ولا الخ) عبارة النهاية وهذا ان لم يبلغ اللقيط فان بلغ فمن سهم الفقراء الخ قال الرشيدى قوله وهذا
الخ يعنى كون ما ينفقه عليه الميسير قرضا خلافا لما في حاشية الشيخ ع ش اه (قوله ولا فن الخ) ولعل المراد
اخذا مما مر عن المغنى والروضة وإن لم يبين كونه قرضا ولا حرا له مال ولو من كسبه او قريب ولم يحدث في
بيت المال مال قبل بلوغه ويساره فالرجوع على بيت المال من سهم الخ ثم رايت في البحرى عن سلطان مثله
لا قوله ولم يحدث في بيت المال مال قبل بلوغه ويساره (قوله فمن سهم الفقراء والمساكين الخ) اى بحسب
ما يقتضيه حاله من كونه فقيرا الخ لانه اخذ من جميعها اه ع ش (قوله وضعف) الى الفصل في النهاية
(قوله ورد) الى قوله وللقاضى نزعه في المغنى (قوله ووجه انها الخ) قال في شرح البهجة قلت

الروضة ثم إن بان عدا فالرجوع على سيده وإن ظهر له مال أو اكتسبه فالرجوع عليه فان لم يكن له شيء وقضى
من سهم المساكين أو الغارمين وإن حصل في بيت المال مال قبل بلوغه ويساره وقضى منه وإن حصل في بيت
المال وحصل للقيط مال دفعة واحدة وقضى من مال اللقيط كالمال كان له مال وفي بيت المال مال اه وقضيته لزوم
القضاء مع حدوث المال له او لبيت المال مع انه عند الانفاق محتاج الا ان يقال لم يتحقق احتياجه (قوله او
حرا وله مال ولو من كسبه او قريب) يتجه ان محل هذا اذا كان ذلك المال ولو من كسبه حاصلا له في نفس
الامر حين الانفاق عليه وكان ذلك القريب بحيث يلزمه نفقته حينئذ اى او جهل ان الحال كذلك كما يؤخذ
مما ياتي عن شرح الروض اما لو حدث ذلك المال والكسب والقريب او كونه بحيث يلزمه الانفاق بعد
الانفاق عليه فلا رجوع مطلقا لانه حين الانفاق من محاييج المسلمين الذين يلزم القيام بكفايتهم كافي غير
اللقيط المحتاج فانه لا رجوع للمسلمين اذا انفقوا عليه ويؤيد ذلك جواب الاشكال المذكور في شرح الروض
فانه لا قال الروض فان لم يظهر له شيء من ذلك اى من السيد والقريب والمال ولم يكتسبه فعلى بيت المال اى
الرجوع قال في شرح حواشي كل بأنه اذا لم يظهر له مال ولا كسب اى تبين أن النفقة لم تكن قرضا فلا رجوع
ه اعلى بيت المال بحسب ان كلامهم محله اذا لم يعلم انه لا شيء له من ذلك فان علمناه فظاهر انه لا رجوع كما لو
اقتصر رجل وحكم الحاكم على الاغنياء بالانفاق عليه لا رجوع عليه اذا ايمر كما عرح به في الانوار اه فقد
افاد هذا الجواب كما ترى تصور ما ذكره من الرجوع بما اذا علم ان له شيئا ما ذكر اى حين الانفاق دليل
ما احتج به من مسألة الانوار او جهل الحال وانه لو علم انه لا شيء له ما ذكر فلا رجوع فليتأمل ذلك فانه
ظاهر وقد اوردته على مر فوافق عليه بعد توقف ولا يخفى ان في الجواب المذكور إشعارا بأنه لا يكتفى في
الوجوب على المستلئين الجهل بحال بخلاف بيت المال لانه اوجب الرجوع لهم على بيت المال عند الجهل
بالحال فتأمل (قوله ولو من كسبه او قريب) انظر اذا اجتمع كسبه وقريبه (قوله او حدث في بيت المال
مال قبل بلوغه الخ) قال في شرح الروض لكن في تقييده هذا بقيل بلوغه نظر (قوله ووجه انها صارت ديناً
بالاقتراض) قال في شرح البهجة قلت انما اقترضا على اللقيط لا على القريب واستقرارها على القريب

أو حرا وله مال ولو من
كسبه أو قريب أو حدث
في بيت المال مال قبل
بلوغه ويساره فعليه ولا
فمن سهم الفقراء أو
المساكين أو الغارمين
وضعف في الروضة ما
ذكر في القريب بأن نفقته
تسقط بمضى الزمان ورد
بأنه المتقول بل المقطوع
به ووجه انها صارت
دينا بالاقتراض (ولللمتقط
الاستقلال بحفظ ماله في
الاصح) لانه يستعمل
بحفظ المالك فما له أولى

وبحث الأذرعى تقييده بعدل يجوز إيداع (٣٥٠) مال اليتيم عنده ومع استئذنه بحفظه لا يخاصم من ادعاه وللقاضى نزعه منه وتسلمه

إنما اقترضها على اللقيط لا على القريب واستقرارها على القريب باقترضاها إنما هو إذا اقترضت عليه ولا يشكل بالريق لان يده كيدسيده اه سم وقد يجاب بان وجوب النفقة على القريب بنفس الامر نزل منزلة الاقتراض عليه (قوله) وببحث الأذرعى (الخ) عبارة المغنى ومحلها كما قال الأذرعى (الخ) (قوله) تقييده بعدل (الخ) قد يقال لاحاجة هذا القيد لان الملتقط لا يكون إلا عدلا لان العدالة شرط من شروطه كما تقدم (قوله) يجوز إيداع (الخ) أى بان كان أمينا أمنا اه ع ش (قوله) لا يخاصم (الخ) إلا بولاية من الحاكم نهاية ومعنى (قوله) لان ولاية المال إلى الفصل فى المغنى (قوله) أى إن أمكنت مراجعته) أى بان سهل استئذانه بلا مشقة ولا بذل مال وإن قل اه ع ش (قوله) وإلا) أى بان لم يجده فى مسافة قريبة وهى مادون مسافة العدوى على المعتمد ع ش اه بجبرى (قوله) واشهد (الخ) أى وجوب اقوال ابن الرفعة كل مرة فيه حرج والوجه عدم تكليفه ذلك كل مرة اه نهاية زاد المغنى فان لم يشهد مع الامكان ضمن اه قال ع ش قوله والوجه عدم تكليفه (الخ) أى ويصدق فى قدر الاتفاق إن كان لا تقا به ويؤخذ من هذا جواب حادثة وقوع السؤال عنها وهى ان رجلا اذن لوالد زوجته فى الاتفاق على بنته وولديها فى كل يوم خمسة انصاف من الفضة العديدة مدة غيبته ثم ان الشهود شهدوا بأنه أنفق ما أذن له فى إنفاقه وهو الخمسة أنصاف جميع المدة ولم يتعرضوا لكونهم شاهدوا الاتفاق فى كل يوم وهو ان الحق ثبت بشهادتهم وإن لم ينصوا على أنهم رأوا ذلك فى كل يوم ويجوز لهم الاقدام على ذلك لرؤية اصل النفقة منه والتعويل على القرائن الظاهرة فى اداء النفقة اه ع ش (فصل فى الحكم باسلام اللقيط) (قوله فى الحكم) إلى قوله ومحل بينهما فى النهاية الا قوله ولم يملكوها وقوله كان حيث إلى وعن جد (الخ) وقوله وباقى ذلك مع زيادة فى الامان وقوله خلافا لما قد يتوهم من المتن (قوله) بالتبعية) للدار او غير هانها ومعنى قول المتن (بدار الاسلام) بان يسكنها المسلمون اه معنى (قوله) ولو فى زمن قديم) معتمدا اه ع ش (قوله) كفرطبة) مدينة بالاندلس اه ع ش (قوله) ان محله) أى قوله ومنها ما علم (الخ) (قوله) منها) أى بما علم (الخ) والتاثير لرعاية معنى ما (قوله) وإلا فهى دار (الخ) وبترتب على كونها دار اسلام أو كفر مع اشتراط مسلم فيها فى الحالين أنه يكتفى فى دار الاسلام وجود مسلم ولو بختازا بخلاف دار الكفر كما يعلم بما قرره المصنف والشارح اه سم قول المتن (وفى اهل ذمة) ليس بقيد بل مثله ما لو كانوا يسكنونها ثم جلاهم الكفار عنها اسنى ومعنى (قوله) او عهد) إلى قوله وببحث الأذرعى فى المغنى الا قوله حتى الاولى إلى المتن (قوله) على وجهه) أى الصلح (قوله) وان لم يملكوها) الانسب قبل ملكها كما فى المغنى (قوله) حتى الاولى) ولا يبعد ان اشتراط ذلك فيها احترام عملها كان فيها كفر فقط اما لو لم يكن فيها احد فينبغى الحكم باسلامه لانها دار اسلام ولا معارض سم على حج اه ع ش (قوله) والاخير تان دار الاسلام) أى كالاولى اه ع ش (قوله) من المتن) عبارة المغنى وقضية كلامه ان المعطوف على دار الاسلام ليس دار اسلام وليس مرادا فقد صرح فى أصل الروضة أن الجميع دار اسلام اه قول المتن (مسلم) ولو امرأة اخذ من قول الأذرعى الاتى ولا سيما (الخ) اه سم (قوله) يمكن كونه) أى اللقيط قول المتن (حكم

باقترضاها إنما هو إذا اقترضت عليه ولا يشكل بالريق لان يده كيدسيده اه (قوله) وببحث الأذرعى تقييده بعدل (الخ) فان قلت لاحاجة لهذا القيد لان الملتقط لا يكون إلا عدلا لان العدالة من شروطه كما تقدم (قوله) لا يخاصم من ادعاه) الا بولاية من الحاكم شرح مر (فصل فى الحكم باسلام اللقيط) (الخ) (قوله) والا فهى دار كفر) اعتمده مر وبترتب على كونها دار اسلام او دار كفر مع اشتراط مسلم فيها فى الحالين أنه يكتفى فى دار الاسلام وجود مسلم ولو بختازا بخلاف دار الكفر كما يعلم بما قرره المصنف والشارح (قوله) حتى الاولى (الخ) كذا شرح مر ولا يبعد ان اشتراط ذلك فيها احترام اعمالها لو كان فيها كفر فقط اما لو لم يكن فيها احد فينبغى الحكم باسلامه لانها دار اسلام ولا معارض (قوله) فى المتن مسلم) ولو امرأة اخذ من قول الأذرعى الاتى ولا سيما (الخ) (قوله) فى المتن حكم

لأمين غيره يباشر الاتفاق عليه بالمعروف والاتق به او يسلمه للبلتقط يوما بيوم (ولا ينفق عليه منه الا باذن القاضى قطعا) أى على الاصح ومقابله لان ولاية التصرف فى المال لا تثبت الا لاصل او وصى او حاكم او امينه فان انفق بغير اذنه ضمن أى ان أمكنت مراجعته والا انفق واشهد ولا يضمن حينئذ (فصل فى الحكم باسلام اللقيط وغيره وكفرهما بالتبعية) اذا وجد لقيط بدار الاسلام) ومنها ما علم انه مسكن المسلمين ولو فى زمن قديم فغلب عليه الكفار كفرطبة نظرا لاستيلائنا القديم لكن نقل الرافعى عن بعض المتأخرين ان محله ان لم يمنعونا منها والا فهى دار كفر واجاب عنه السبكي بانه يصح ان يقال انها صارت دار كفر صورة لاحكاما وباقى ذلك مع زيادة فى الامان (و) ان كان (فيها اهل ذمة) او عهد (او بدار فتحوها) أى المسلمون (واقروها بيد كفر صلحا) أى على وجهه وان لم يملكوها (او) وجد بدار اقروها يدهم (بعد ملكها بجزئىة فيها) أى الدار فى المسائل الثلاث حتى الاولى كما قاله الدارمى وان نظر فيه غيره والاخير تان

دارا اسلام كما قاله خلافا لما قد يتوهم من المتن وإن نظر السبكي فى الثانية (مسلم) يمكن كونه منه ولو بختازا (حكم) باسلام

باسلام اللقيط) تغليبا لدار الاسلام لخبر احمد وغيره الاسلام يعول ولا يعلى عليه قال الماوردي وحيث لا ذمي ثم فسلم باطنا ايضا ولا اظاهرا فقط اما اذا لم يكن ثم مسلم يمكن كونه منه فهو كافر واكتفى هنا بالجتاز تغليبا لحرمة دارنا بخلافه في قوله (وان وجد بدار كفار فكفار ان لم يسكنها مسلم) ولا عبرة بالجتاز فيها (وان سكنها مسلم) يمكن كونه منه (كاسير) منتشر (وتاجر فسلم (٣٥١) في الاصح) تغليبا للاسلام فان نفاه

ذلك المسلم قبل في نسبة دون اسلامه وبحث الاذرعى ان المراد بالسكنى هنا ما يقطع حكم السفر قال بل ينبغي الاكتفاء بليث يمكن فيه الوقوع وان ذلك الولد منه بخلاف من ولد بعد طروقه بنحو شهر لاستحالة كونه منه قال وقضية اطلاقهم انه لو كان بمصر عظيم بدار حرب ووجد فيه كل يوم الف لقيط مثلا حكم باسلامهم وهذا ان كان لاجل تبعية الاسلام كالسكنى فذاك او لا مكان كونه منه ولو على بعد وهو فقيه الظاهر نظرو ولا سيما اذا كان المسلم الموجود امرأة اه وانت خير من اكتفائهم في دارنا بالجتاز وفي دارهم بالسكنى انه لا يكتفى في دارهم الا بالامكان القريب عادة وحينئذ فقي يمكن كونه منه امكانا قريبا عادة فسلم ولا فلا وهذا الوجه مما ذكره الاذرعى فتأمله ويفرق بين الدارين بان شرف الاولى اقتضى الاكتفاء فيها بالامكان وإن بعد فدخل الجتاز بخلاف الثانية فاشتراط فيها قرب الامكان وهو إنما يوجد عند السكنى لا

باسلام اللقيط) ينبغي وإن نفاه ذلك المسلم كما صرح به شرح الروض اه سمى أى وقول الشارح الاقن فان نفاه ذلك المسلم الخ (قوله لا ذمي) أى كافر كاسيا في شرح ومن حكم باسلامه بالدار عبارة المغنى لا لمشرك في دار الاسلام كالحرم اه معنى (قوله فسلم باطنا) قضيته انه لو بلغ ووصف كفرا كان مرتدا اه سمى اقول وسيأتي التصريح به في شرح ومن حكم باسلامه بالدار (قوله اما اذا لم يكن ثم مسلم) عبارة المغنى اما لو كان جميع من فيها كفارا فهو كافر اه أى بخلاف ما اذا لم يكن فيها احد فقد تقدم عن سم انه ينبغي الحكم حينئذ باسلامه (قول المتن بدار كفار) وهى دار الحرب اه معنى (قوله يمكن كونه منه) ولو متعدد ادحيث أمكن ولو في زمن قليل حيث أمكن كونه حملا واحدا خصوصا مع قولهم ان الحمل لا يضطله اه سم (قوله منتشر) اما اسير محبوس في مطمورة قال الامام فيجه انه لا اثر له كما لا اثر للجتاز اه وهو ظاهر كما قاله بعض المتأخرين إذا لم يكن في المحبوسين امرأة نهاية ومعنى (قوله ما يقطع حكم السفر) وهو اربعة ايام غير يوم الدخول والخروج اه ع (قوله وان ذلك الخ) عطف على الوقوع (قوله اه) أى ما قاله الاذرعى (قوله فقي أمكن كونه الخ) معتمد اه ع (قوله إمكاني قريبا) بقی مالو أمكن في البعض فقط ولم يتعين ولا يبعد ان يكون كما لو اشبه طفل مسلم بطفل كافر سم على حج ويحتمل وهو الاقرب ان يحكم باسلام من وقع فيه الشك وان كثر رعاية الحق الاسلام كما حكم بالاسلام ونفي النسب فيما لو كان مسلم يمكن كونه منه فنفاه وانكر الوطء من اصله رجلا كان او امرأة حتى لو وجدت المسلمة التي في البلد بكرا أى او كانت لا يمكن الوصول اليها عادة ككون المسلمة بنت مملكتهم لحقها على ما هو مقتضى اطلاقهم اه ع (قوله حتى لو وجدت الخ) قد نبأ فيه ما مر عن النهاية والمغنى في الاسير المحبوس بل لا يصدق عليه الامكان القريب عادة (قوله مما ذكره الاذرعى) أى او لا بقوله بل ينبغي الاكتفاء بليث الخ (قوله لا الاجتياز) أى الذى لا يتأتى معه الامكان عادة امكانا قريبا حتى لا ينافى ما مر له اه سيد عمر (قوله حيث لا ذمي) أى ولا اقام كافر بنة بنسبه اخذا بما ياتى انفا (قوله كامر) أى في شرح حكم باسلام اللقيط (قوله والظاهر انه مثال) أى فثله المعاهد والمؤمن (قوله وخصه غيره) عبارة النهاية والمغنى وهو ظاهر ان كانت برة دارنا ولا يدلا حد عليها وإن كانت برة دار حرب لا يطر قها مسلم فلا ولد الذمية من الزنا مسلم كافر كما اقر به الوالد رحمه الله تعالى لانه مقطوع النسب عنه خلافا لابن حزم ومن تبعه اه (قوله

باسلام اللقيط) ينبغي وإن نفاه المسلم اذ النفي ليس قطعيا في انتفائه ويؤيد ذلك ما ياتى في قوله فان نفاه ذلك المسلم الخ فليتأمل ثم رايته في شرح الروض صرح بذلك (قوله قال الماوردي الخ) كذا شرحه مر (قوله وحيث لا ذمي) انظر المعاهد وغيره ثم رايته ما ياتى فى شرح قول المتن ومتى حكم باسلامه بالدار (فسلم باطنا) وقضيته انه لو بلغ ووصف الكفر كان مرتدا (قوله يمكن كونه منه) ولو متعدد ادحيث أمكن ولو في زمن قليل حيث أمكن كونه حملا واحدا خصوصا مع قولهم ان الحمل لا يضطله (قوله منتشر) اما اسير محبوس في مطمورة قال الامام فيجه انه لا اثر له كما لا اثر للجتاز اه وهو ظاهر كما قاله بعض المتأخرين إذا لم يكن في المحبوسين امرأة شرح مر (قوله او لا مكان كونه منه) هذا هو الموافق لقول الشارح السابق يمكن الخ (قوله من اكتفائهم في دارنا الخ) اعتمده مر (قوله وهذا وجه مما ذكره الاذرعى) بقی مالو أمكن امكانا في البعض فقط ولم يتعين ولا يبعد ان يكون كما لو اشبه طفل مسلم بطفل كافر (قوله باطنا ايضا كامر) قد نبأ فيه قوله الآتى فكافرا صلى وقول المتن الآتى وتبعه في الكفر وقوله عقبه وارفع ما ظنناه الخ (قوله فكافر اصلى) كذا في اصل الروضة وظاهره وان لم يكن بالدار كافر يمكن كونه منه

الاجتياز (ومن حكم باسلامه بالدار) كان حيث لا ذمي ثم مسلما باطنا أيضا كما مر فاذا بلغ وأفصح بالكفر كان مرتدا وحيث ثم ذمي مسلما ظاهر فقط فاذا بلغ وأفصح بالكفر فكافر اصلى لضعف الدار والتعبير بذمي هنا وفيما مر هو ما وقع في كلام شارح والظاهر انه مثال وعن جد شارح التبعين بانه لو وجد برة فسلم وخصه غيره بما اذا كانت بدارنا ولا يدلا حد عليها ومن حكم باسلامه بالدار (فاقام ذمي)

أو حربي بيته بنسبه لحقه) لأنه كالمسلم في النسب (و تبعه في الكفر) و ارتفع ما ظنناه من اسلامه لان الدار حكم باليدو البينة اقوى من مجرد بدو تصور علوقه من مسلبة بوطء شبهة نادر لا يعول عليه مع البينة و شملت البينة محض النسوة و خرج بها إلحاق القائف و قد حكي الدارمى فيها وجهين و الذى يتجه اعتبار الحاقه لأنه (٣٥٢) حكم فهو كالبينة بل اقوى و فى النسوة أنه إن ثبت بهن النسب تبعه فى الكفر و إلا فلا (و إن

اقتصرت الكافر (على الدعوى) بانه ابنه ولا حجة له (فالذهب انه لا يتبعه فى الكفر) و إن لحقه نسبه لان الحكم باسلامه لا يغير بمجرد دعوى كافر مع امكان تلك الشبهة النادرة و محل ذلك إن لم يصدر منه نحو صلاة و إلا لم يغير عن حكم الاسلام قطعاً و يحال بينهما وجوباً و كذا نداء بان قلنا يتبعه فى الكفر كمين اسلم (تنبه) مقتضى حكمهم باسلام اللقيط تارة و كفره اخرى ان لقاض رفع اليه امر لقيط الحكم بكفره فيما نصوا على كفره فيه وهو ظاهر و أما ما قيل لا يجوز لقاض ان يحكم بكفر احد فان فعل كفر لان الحكم بالكفر رضا به اه فهو غلطه صريح إذ يلزم عليه ان لا يحكم بردة احد و لا بكفر لقيط وهو فاسد و افسد منه ما علل به لان الحكم بالكفر ليس معناه إلا الحكم باثاره المرتبة عليه فلا رضا به قطعاً و يلزمه ان لا يحكم بنحو زنا لانه رضا به نعم له إذا أسلم ميز أن يحكم بعدم صحة إسلامه إذا احتج اليه لا بكفره إلا بالنسبة للأحكام

أو حربي) عبارة النهاية و المغنى أو معاهد أو مؤمن كما قاله الزركشى اه (قوله و ارتفع) إلى قوله و محل ذلك فى المغنى إلا قوله و تصور علوقه إلى المتن (قوله و شملت الخ) عبارة المغنى هذا إن شهد عدلان و إن شهد اربع نسوة فى الحكم بتبعيته فى الكفر و جهان حكاهما الدارمى و كذا و الحق القائف و يؤخذ من العلة التبعية اه (قوله فيها) أى فى الإلحاق و شهادة النسوة (قوله و الذى يتجه) أى فى القائف (قوله و فى النسوة) عطف على قوله فى الإلحاق المقدر عقب قوله يتجه (قوله و فى النسوة الخ) معتمداً عرش (قوله إن ثبت بهن النسب) أى بأن شهدن بولادة زوجة الذى له عرش و رشيدى (قوله تلك الشبهة) أى علوقه من مسلبة بوطء شبهة (قوله و محل ذلك) أى الخلاف المشار اليه بقول المصنف فالذهب (قوله عن حكم الاسلام) أى الذى حكم له به بسبب الدار و تقوى بالصلاة أو الصوم اه عرش (قوله و يحال بينهما الخ) عبارة النهاية و سواء قلنا بتبعيته فى الكفر ام لا يحال بينهما كما يحال بين أبوى ميز و وصف الاسلام و بينه قال فى الكفاية و قضية إطلاقهم وجوب الحيلولة بينهما إن قلنا بعدم تبعيته فى الكفر لكن فى المذهب انه يستحب تسليمه لمسلم فاذا بلغ و وصف الكفر فان قلنا بالتبعية قرر لكنه يدلل على يسلم و إلا ففي تقريره ما سبق من الخلاف اه قال عرش قوله لكن فى المذهب الخ هذا هو المعتمد و قوله ما سبق من الخلاف أى لراجع منه الاقرار اه (قوله و اما ما قيل الخ) هذا الذى قيل افتى شيخنا الشهاب الرملى بما يوافقه اه سم (قوله ايس معناه إلا الحكم) قد يقال بل لو كان أى الحكم به نفسه أى نفس الكفر لم يقتض الرضا لان الحكم إظهار حصول المحكوم به و مجرد ذلك ليس فيه الرضا به اه سم (قوله إلا بالنسبة للأحكام الدنيوية) قد يقال ما المانع من اطلاق الحكم فانه إنما يقصد به اثارة الدنيوية اه سم قول المتن (آخرين) أى غير تبعية الدار اه معنى قول المتن (لا يفرضان) الاول الثانيت (قوله و إنما ذكرنا) إلى قول المتن الثانية فى النهاية الا قول الشارح و قد سئلت الى وكالصبى (قوله قبل الظفر الخ) سواء كان إسلام القن قبل الظفر به الخ (قوله بعدموته) أى الأحد (قوله و لو مع وجود حى) إلى قول المتن حكم باسلامه فى المغنى (قوله حى) أى كافر (قوله نسبة تقتضى الخ) لم يظهر و لم يعلم من كلامه ضابط هذه النسبة و لعله ما يأتى فى الوصية فيقال إن المراد بالأصل هنا ما ينسب الشخص اليه من جهة الآباء أو الأمهات و يعد قليلة كما يقال بنو فلان فن فوق الجد الذى حصلت الشهرة به و النسبة له لا يعتبر اه بحجى قول المتن (فهو مسلم) أى تجرى عليه أحكام المسلمين و منها انه لو بلغ و لم يعلم باسلام احد اصوله ثم مات غسل و كفن و صلى عليه و دفن

فليراجع لكن مقتضى قوله السابق كان حيث لا ذى ثم مسلماً باطناً أيضاً انه لو بلغ و وصف الكفر كان كافراً أصلياً (فرع) ولد الذمية من الزنا بمسلم كافر كما افتى به شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله لأنه مقطوع النسب عنه خلافاً لان جزم و من تبعه شرح مر (قوله و الذى يتجه اعتبار الحاقه) اعتمده مر (قوله و اما ما قيل لا يجوز لقاض ان يحكم بكفر احد الخ) هذا الذى قيل افتى شيخنا الشهاب الرملى بما يوافقه فانه افتى فى صغير من اولاد الذميين اسلم او مات أبوه ثم اسلم بانه لا يجوز للقاض الحكم بكفره لان الرضا بالكفر كفر ولا يصح الحكم به فللمخالف الحكم باسلامه اه (قوله ليس معناه إلا الحكم باثاره المترتبة عليه الخ) قد يقال بل لو كان به نفسه لم يقتض الرضا لان الحكم إظهار حصول المحكوم به و مجرد ذلك ليس فيه الرضا به (قوله لا يكفره إلا بالنسبة للأحكام الدنيوية) قد يقال ما المانع من إطلاق الحكم فانه إنما يقصد به اثارة الدنيوية (قوله و إن حدث الولد بعدموته) و يصدق انه مسلم وقت العلوق

الدنيوية و كذا يقال فى اطفال الكفار لانهم فى الجنة فلا يطلق الحكم بكفرهم (و يحكم باسلام الصبي بمجتنبين آخرين فى لا يفرضان فى لقيط) و إنما ذكرنا فى باب استطراد (إحداهما الولد لاداة فاذا كان احداً بويه مسلماً وقت العلوق) و إن علا و لو اثنى غير و اثة أو قنا قبل الظفر به أو بعده كما يأتى بسطه فى السير و إن حدث الولد بعد موته على الأوجه من تردد فيه و لو مع وجود حى أقرب منه بشرط نسبته اليه نسبة تقتضى التوارث و لو بالرحم فلا يرد آدم أبو البشر صلى الله على نبينا و عليه وسلم (فهو مسلم) إجماعاً

وان ارتد بعد العلق (فان بلغ ووصف كفرا) أى أعرب به عن نفسه كما باصه (فرتد) لانه مسلم (٢٥٣) ظاهر او باطنا (ولو علق بين كافرين

ثم أسلم أحدهما) وإن علا
كاذكر قبل بلوغه ولو بعد
تمييزه (حكم باسلامه) لاجماعا
في إسلام الاب ولخير
الاسلام يعلم ولا يعل عليه
ولو أمكن احتلامه فادعاه
قبل إسلام اصله فظاهر
اطلاقهم قبول قوله فيه
لزم إمكانه قبوله هنا فلا
يحكم باسلامه وبحت اني
زرعة عدم قبوله إلا ان ثبت
شعرعائه الخشن فيه نظر
ظاهر اللهم الا ان يقال
الاحتياط للإسلام يلغى
قوله المانع له لاحتمال
كذبه فيه والاصل بقاء
الصغر وقد سئلت عن
يهودى أسلم ثم وجد بنته
مزوجة فادعى صباها لتتبعه
وادعت البلوغ هي وزوجها
فأفتيت بأنه يصدق اما
في دعوى الاحتلام فلما
تقرر ان الاحتياط للإسلام
أقضى بخالفة القاعدة من
تصديق مدعى البلوغ
بالاحتلام واما في دعوى
السن أو الحيض فبالأولى
لامكان الاطلاع عليهما
فكلف مدعى أحدهما
البينة وقد صرحوا بأنه لو
باع أو كاتب أو قتل ثم ادعى
صبا يمكن صدق بخلاف مالو
زوج لان النكاح محتاط له
ويجرى بين الناس فكون
الولى صيا بعيد جدا فلم
يلتفت اليه وان أمكن
والجنون المحكوم بكفره

في مقابر المسلمين وكان من أهل الجنة وإن عوقب على ترك الصلوات ونحوها لانه مخاطب بها بتقدير كفرة
فكيف وهو الان مسلم فليتب عليه اه عش وقوله ولم يعلم باسلام احدا صوله لعله ليس بقيد ولو قال بدله
ولم يصف الكفر لكان حسنا وقوله وإن عوقب الخ فيه ان الكلام هنا في الصبي (قوله وان ارتد) أى الاحد
اه عش قول المتن (فان بلغ) أى الصغير المسلم بالتبعية لاحدا بويه اه معنى قول المتن (قوله ولو
علق الخ) أى حصل او وجد ويجوز قراءته للفعول أى علق به بين كافرين اه عش قول المتن (ثم
أسلم أحدهما) هذا بويه قصره على الابوين وليس مراد بل في معنى الابوين الاجداد والجدات وان لم
يكونوا وارثين وكان الأقرب حيا اه معنى عبارة المنهج احد اصوله اه أى الصبي الذى علق بينهما
(قوله وان علا) فيه مسامحة بعد فرض الكلام فيمن علق بين كافرين فالمراد وان علا أحد اصول احدهما
اه عش وقوله اصول احدهما الاولى اصوله أى الذى علق بينهما (قوله ولو بعد تمييزه) أى وبعد وصفه
اه معنى (قوله فادعاه الخ) أى وادعى من اسلم احدا صوله انه احتلم قبل اسلام ذلك الاحد حتى لا يتبعه
في الاسلام اه عش (قوله قبول قوله فيه) أى في الاحتلام ش اه سم (قوله فيه نظر ظاهر الخ اللهم
الخ) كذا في النهاية قال عش قوله فيه نظر الخ هذا السوق يقتضى اعتقاد ما اقتضاه اطلاقهم ومثله في حج ثم
ذكر انه اتقى في حادثة بما يوافق بحث اني زرعة فهو يدل على اعتناؤه للثاني وهو كلام اني زرعة اه وباقى
عن سم مثله (قوله المانع له) أى للإسلام (قوله فافتيت الخ) هذا الاقناع موافق لبحث اني زرعة المذكور
ومخالف للتظير فيه فقد اعتمد ذلك البحث وقوله في السؤال فادعى صباها يذنب ان يكون دعوى صباها
حين إسلامه وان كانت الآن بالغة كالو أسلم يوم الخميس ثم وقع النزاع يوم الجمعة فادعى أنها كانت يوم
الخميس صبية وادعت البلوغ حينئذ فيصدق هو وان علم انها في يوم الجمعة بالغت ويتخرج على ذلك ما وقع
السؤال عنه وهو مالو غاب ذمى واسلم في غيبته ثم حضر بعد بلوغ ولده ووقع النزاع من غير بيينة ان ولده كان
بالغا عند إسلامه أولا اه سم أى فيصدق الولد (قوله اما في دعوى الاحتلام) أى اما تصديق الاصل
في صورة دعوى الفرع الاحتلام (قوله وقد صرحوا بأنه الخ) يتأمل وجه الاستدلال من هذا على مدعاه
اه سم وقد يقال ان محط الاستدلال قوله لان النكاح محتاط له فيحاط للإسلام بالأولى (قوله صدق)
المعتمد خلافة في البيع كما تقدم التنبيه عليه في باب اختلاف المتبايعين فراجع اه سم (قوله ويجرى) أى
يشتهر (قوله يلحق احدا بويه الخ) ان بلغ مجنونا وكذا ان بلغ عاقلان ثم جن في الاصح ويدخل في قول
المصنف بين كافرين الاصليان والمرتان على ترجيحه من ان ولد المر تدر تد كاسيا في كتاب الردة اما على
ترجيح الراعى من انه مسلم فلا يدخل في ذلك اه معنى وقوله وكذا ان بلغ الخ قضيته انه لو بلغ عاقلان ثم جن
وحكم باسلامه نفعه ذلك في إسقاط ما سبق على الجنون بعد البلوغ من الكفر وغيره اه عش (قوله إذا
اسلم) أى احد ابويه ش اه سم (قوله كالصبي) أى في الحكم باسلامه اه عش (قوله لسبق الحكم
الخ) فاشبه من اسلم بنفسه ثم ارتد اه معنى (قوله لان تبعيته الخ) عبارة المغنى لانه كان محكوما بكفره

(قوله قبول قوله فيه) أى في الاحتلام ش (قوله وبحت أني زرعة الخ) كذا شرح مر (قوله فافتيت)
هذا الاقناع موافق لبحث اني زرعة المذكور ومخالف للتظير فيه كما هو ظاهر فقد اعتمد ذلك البحث وقوله في
السؤال صباها ينبغي ان تكون دعوى صباها حين إسلامه وان كانت الآن بالغة كالو أسلم يوم الخميس ثم
وقع النزاع يوم الجمعة فادعى أنها كانت يوم الخميس صبية وادعت البلوغ حينئذ فيصدق هو وان علم انها في يوم
الجمعة بالغت ويتخرج على ذلك ما وقع السؤال عنه وهو مالو غاب ذمى واسلم في غيبته ثم حضر بعد بلوغ ولده
ووقع النزاع من غير بيينة ان ولده كان بالغا عند إسلامه أولا (قوله وقد صرحوا بأنه الخ) يتأمل وجه
الاستدلال على مدعاه (قوله صدق) المعتمد خلافة في البيع كما تقدم التنبيه عليه في باب اختلاف
المتبايعين فراجع اه (قوله إذا اسلم) أى احد ابويه ش (قوله هو) أى التجهيز كسلم ش (قوله

(٤٥) — شروانى وابن قاسم سادس) يلحق احدا بويه إذا أسلم كالصبي (فان بلغ ووصف كفرا فرتد) لسبق
الحكم باسلامه ظاهر او باطنا (وفي قول) هو (كافر أصلى) لان تبعيته أزال الحكم بكفره وقد زالت باستقلاله فعاد لما كان عليه أولا

وبني عليه أنه يلزمه التلفظ بالاسلام بعد البلوغ بخلافه على الأول ومن ثم لو مات قبل التلفظ جهر كسلم بل قال الامام وصوبه في الروضة هو كذلك على الثاني أيضا لأن هذه الأمور مبنيّة على الظواهر وظاهره الاسلام اه وكانهم لم ينظروا لوجوب التلفظ عليه على الثاني لأن تركه يوجب الاثم لا الكفر كما هو ظاهر وقول (٣٥٤) الاحياء كالحليمي المسلم بالاسلام أحد ابويه لا يغني عنه اسلامه شيئا ما لم يسلم بنفسه اما

غريب بل سبق قلم على ما قاله الاذرعى أو مفرع على وجوب التلفظ ولو تلفظ ثم ارتد فترد قطعا ولا ينقص ما جرى عليه من أحكام الاسلام قبل رده على الاصح الجهة (الثانية إذا سبي مسلم) ولو صبيا مجنونا وإن كان معه كافر كامل (طفلا) أو مجنونا والمراد الجنس ليشمل ذكر كل وأنثاء المتحد والمتعدد (تبع الساني في الاسلام) ظاهر أو باطنا (ان لم يكن معه أحد ابويه) اجماعا خلافا لمن شذ ولا نه صار تحت ولايته كالابوين وقضية الحكم بالاسلامه باطنا أنه لو بلغ ووصف الكفر كان مرتدا وهو متجه خلافا لما يوجهه كلام شارح أنه كافر أصلي ثم رأيتهم صرحوا بما ذكرته أما إذا كان معه أحدهما وأن علا فيما يظهر ثم رأيت الاذرعى أشار إليه بان كانا في جيش واحد وغنيمة واحدة وان لم يتحد المالك وقديسيامعا أو تقدم الاصل فيما يظهر خلافا لمن أطلق عن تعليق القاضي انه اذا سبق سبي

وأزيل ذلك الحكم بالتبعية فاذا استقل انقطعت فيعتبر بنفسه اه (قوله وبني عليه) أي القول بكونه كافرا أصليا (انه يلزمه) أي الصغير المسلم بتبعية اصله (قوله بخلافه على الأول) يعني انا إذا قلنا الصغير المسلم بتبعية اصله إذا وصف الكفر بعد بلوغه هو كافر أصلي فاذا بلغ ولم ينطق بشيء من الكفر والاسلام يطالب بكلمة الاسلام لا نهزال الحكم بالاسلامه بعد استقلا له بالبلوغ وإذا قلنا هو مرتد فاذا بلغ ولم ينطق بشيء من ذلك لا يطالب بها لأنه لم يعرض بعد بلوغه ما ينافي إسلامه الذي حكم به اه ع ش (قوله بخلافه على الأول) انظر مع كوننا حكمنا برده لأن الصورة أنه وصف الكفر لأن قال إن هذا البناء على مني القولين لا على نفس القولين اه رشیدی (ومن ثم لو مات) أي بعد البلوغ (قبل التلفظ) أي بشيء من الكفر والاسلام (قوله هو) أي الصغير المذكور (كذلك) أي يجهز كسلم لو مات قبل التلفظ (قوله لان تركه) أي التلفظ اه ع ش (قوله او مفرع على وجوب الخ) هذا لا يظهر مع قوله وكانهم لم ينظروا الخ اه سم عبارة السيد عمر قوله او مفرع الخ يتأمل مع قوله السابق لان تركه يوجب الاثم لا الكفر اه وقديجابان ما سبق مبني على أن وجوب التلفظ من الوجوب الفروعى العملى وما هنا مبني على أنه من الوجوب الاصولى الاعتقادى (قوله ولو تلفظ ثم ارتد الخ) عبارة المغنى «تنبيه» محل الخلاف المذكور إذ لم يصدر منه بعد البلوغ بوصف الاسلام فان وصفه ثم وصف الكفر فترد قطعا وعلى القول الاول لا تنقض الاحكام الجارية عليه قبل الحكم برده من إرث وغيره من الاحكام حتى لا يردها اخذ من تركه قريه المسلم ولا ياخذ من تركه قريه الكافر ما حرمناه منه ولا يحكم بان اعتناقه عن الكفارة لم يقع مجزئا لانه كان مسلما ظاهرا باطنا بخلاف ما إذا قلنا أنه كافر أصلي لو أعرب بالكفر اه وقوله على القول الاول الخ في الروض مع شرحه مثله (قوله ولو صبيا) الى قوله ولو اشتبه في النهاية لا لقوله وقضى به غير واحد وما ابنه عليه (قوله وإن كان معه كافر الخ) أي مشاركه في سببه (قوله والمراد الخ) أي بالطفل ولا نحتاج الى هذا التاويل بناء على ان الطفل خاص بالذكر الواحد وهو المشهور لغة اه ع ش اقول المناسب لقول الشارح ذكر كل الخ ان يقال أي بالمسلم والطفل (قوله المتحد الخ) الاولى متحد او متعدد (قوله اما إذا كان الخ) الى المتن في المغنى لا قوله وإن علا الى فلا يحكم بالاسلامه (قوله خلافا لمن أطلق الخ) عبارة النهاية وإن أطلق القاضي في تعليقه أنه إذا الخ (قوله فلا يحكم بالاسلامه) جواب اما عبارة المغنى فانه لا يقع الساني حتما اه (قوله لان تبعيتهما) الاولى هنا وفي قوله الآتي وإن ماتا الا فرادى راجع الضمير الى الاحد (قوله لان التبعية الخ) لتعليل للغاية (قوله لا ابويه في الاصح) فلو كان سايه يهوديا أو نصريا صار هو كذلك وإن كان ابوا يهوديين أو وثنيين مثلا ومن هنا يتصور عدم الاتفاق بين الاولاد والابوين وبعضهم في اليهود والنصارى وهذا ينفعك في صور ذكر وهما في الفرائض يستشكل تصويرهما سم وع ش (قوله لان كون الخ) أي الذى (قوله ولا يفيداه) أي الطفل (حيثئذ) أي إذا سباه ذمى (قوله اسلام ابويه) أي بعد سبيهما المتأخر عن سبيه (قوله على أو مفرع الخ) هذا لا يظهر مع قولهم وكانهم لم ينظروا الخ فتأمل (قوله وقديسيامعا أو تقدم الاصل الخ) كذا شرح مر وعبارة شرح البيهقي وخرج بما قاله ما لو كان معه في السبي احد اصوله وسبي معه او بعده وكان في عسكر واحد وان اختلف سايهما فليس بمسلم اه والظاهر ان نائب فاعل قوله وسبي للولد والهام في معه وبعده للاحد فتأمل (قوله بل بكونه على دين سايه) فلو كان سايه يهوديا أو نصريا صار هو كذلك وإن كان ابوا يهوديين أو وثنيين مثلا ومن هنا يتصور عدم الاتفاق بين الاولاد والابوين وبعضهم في اليهود والنصارى وهذا ينفعك في صور ذكر وهما في الفرائض يستشكل تصويرها (قوله

أحدهما سبي الآخر تبع الساني فلا يحكم بالاسلامه لان تبعيتهما أقوى من تبعية الساني وان ماتا بعد لان التبعية انما تثبت في ابتداء السبي ما (ولو سباه ذمى) قال الامام قاطن ببلادناو البغوى ودخل به دارناو الدارمى وسباه في جيشناو كل انما قيد للخلاف في قولهم (لم يحكم بالاسلامه) بل بكونه على دين سايه لا ابويه (في الاصح) لان كونه من أهل دارنا لم يفده كذريته الاسلام فسيه أولى ولا يفده حيثئذ اسلام ابويه

على ما قاله الحلبي وهو ان صح مقيد لما من تبعية الاصول والظاهر انه ليس كذلك ومن ثم قال السبكي قياسه انها لو اسلمنا بانفسهم بدارهم
او خرجا اليانا وفسلنا لا يحكم باسلامه لا نفرا ده عنها قبل ذلك وما اظن الاصحاب يسمحون (٣٥٥) به انتهى وخرج بسبائه في جيشنا نحو

سرقة له فان قلنا يملكه كله
فكذلك او غنيمة وهو
الاصح فهو مسلم لان بعضه
للسلمين وبحسب السبكي
ومن تبعه انه لو اسلم سايه
الذي او قهر حر في صغيرا
حري او ملكه ثم اسلم تبعه
لان له عليه ولاية وملكه
وذلك علة الاسلام في السابي
المسلم وفي فتاوى الغوى
بداؤه وجهين في كافر اشترى
صغيرا ثم اسلم هل يتبعه
والذي يتجه منهما انه لا
يتبعه بل وكذا فيما قبله ولا
يلحق بالسبي غيره لانه مع
كونه اقوى في القهر انما
يؤثر ابتداء فلا يقاس به
غيره في الائنة ثم راي
الشيخين صرحا بما قدمته
ان التبعية انما تثبت في
ابتداء السبي وهو يؤيد ما
ذكرته والمستامن كالذي
(ولا يصح) بالنسبة لاحكام
الدنيا (اسلام صبي مميز
استقلا لا على الصحيح) كغير
المميز بجامع عدم التكليف
ولان لطفه بالشهادتين اما
خبره وخبره غير مقبول او
انشاء فهو كعقوده نعم تن
الحيلولة بينه وبين ابويه
لثلا يفتناه وقيل تجب
ونقله الامام عن اجماع
الاصحاب واتصر جمع
لصحة اسلامه وقضى به

ما قاله الحلبي الخ) عبارة النهاية والوجه انه لو سبي ابواه ثم اسلمنا صار مسلما باسلامها خلافا للحلبي ومن
تبعه ويقاس به ما لو اسلمنا بانفسهم في دار الحرب او خرجا اليانا وفسلنا اه قال ع ش قوله م ر ثم اسلمنا الى
او احدهما اه (قوله والظاهر انه ليس الخ) اعتمده م ر اه سم (قوله وقياسه) اي ما قاله الحلبي (قوله
فكذلك) اي لم يحكم باسلامه اه ع ش (قوله او غنيمة) وهو الاصح اه نهاية قال ع ش قوله او غنيمة
وهو الاصح عبارة شيخنا الزياي في اول باب الاستبراء بعد حكاية تحريم وطء السراري عن الجويني والقفال
والمعتد جواز الوطء لاحتمال ان يكون السابي بمن لا يلزمه التخميس كذمي ونحوه لا نالنا نحرم بالشك رملي
اه عبارة الرشيدى سياتي له م ر في قسم التي هو الغنيمة خلافه هو التصحيح وهو انه يملكه كله وصحة ابن
حجر هنا اه (قوله لان بعضه للسلمين) قد يقال لكن لم يقع منهم سبي لان ان ينزل وقوع الملك لهم بسبيهم منزلة
سبيهم اه سم (قوله والذي يتجه الخ) (فرع) سبي جمع بعضهم مسلمون جمعا من الصبيان يتجه الحكم باسلام
الجميع لان كلام السابيين سبي جزءا من المسلمين اي مشارك في سبي كل منهم اه سم عبارة النهاية والغنى
ولو سباه مسلم وذمي حكم باسلامه تغليا لحكم الاسلام كما ذكره القاضى وغيره ولو سبي الذي صبي أو مجنون
وباعه لمسلم او باعه المسلم السابي له مع احدا ابويه في جيش واحد ولو دون ابويه من مسلم لم يتبع المشتري
لفوات وقت التبعية لانها انما تثبت ابتداء اه (قوله لان له) اي لمن ذكر من الذمي والحربي (قوله فيما قبله)
اي في اسلام السابي الذمي والحربي (قوله غيره) اي كالشر او اسلام السابي بعد سبيه (قوله لانه) اي السبي
(قوله بالنسبة لاحكام الدنيا) الى قوله ولو اشتبه في الغنى لا لا قوله ونقله الامام الى واتصرو قوله وقضى به غير
واحد وقوله اتفاقا لاطفال المشركين (قوله كغير المميز الخ) عبارة الغنى لانه غير مكف فاشبهه غير المميز
والمجنون وهما لا يصح اسلامهما اتفاقا كما سياتي اه (قوله تسن الحيلولة بينه وبين ابويه) على الصحيح في
الشرح والروضة هنا في تطف بوالديه ليؤخذ منهما فان اياها فلا حيلولة اه معنى (قوله واليهي وغيره
الخ) قال السبكي وهو الصحيح لان الاحكام انما انيط بخمسة عشر عام الخندق وقد كانت منوطة قبل ذلك
بسن التمييز اه م نى (قوله وفارق نحو صلاته) اي حيث صحت من المميز (قوله بانه لا ينتقل به) اي بالاسلام

والظاهر انه ليس كذلك اعتمده م ر (قوله وخرج بسباه الخ) كذا شرح م ر (قوله او غنيمة وهو الاصح
الخ) هذا يقتضى ان مسابه في جيشنا ليس غنيمة والارم كونه مسابا ايضا لان بعضه للسلمين وفي الروض
وان سبي الذمي الصبي وباعه او باعه السابي المسلم دون ابويه من مسلم لم يتبعه اي المشتري لفوات الوقت اي
وقت التبعية لانها انما تثبت ابتداء انتهى وهذا يدل على ان السبي مطلقا ملك لسايه وليس غنيمة ويوافقه
قوله السابق وان لم يتحد المالك ويحتمل ان يفرق بين الذي فملك مسيه ولا يكون غنيمة كما هو صريح
الفرق بين سبيه وسرقته والمسلم فلا يملك جميعه بل هو غنيمة كما يسبق الى الفهم من كلامهم في غير هذا المحل
ويؤول ببعضه في المسئلة المذكورة بان المراد بيع ما يخصه منه بعد ملكه بشرطه فلتحرر المسئلة بتأمل
كلامهم في بابي قسم الغنيمة والسير وقد اوردت على م ر لم كان سبي الذي يملكه ومسروقه غنيمة كما
افاده ما سمعته مع ان كلا استيلاء قهرى فاجاب بما لم يتضح وقول الروض السابق او باعه السابي المسلم الخ
الدال على انه لم يتبعه في الاسلام لاننا في ما تقدم انه يتبع السابي فيه لجواز حمل هذا على فقد شرط التبعية
كان كان م م احدا ابويه فليتامل (قوله لان بعضه المسلمين) قد يقال لكن لم يقع منهم سبي الا ان ينزل
وقوع الملك لهم بسبيهم منزلة سبيهم (قوله والذي يتجه منها انه لا يتبعه بل وكذا فيما قبله) اعتمد ذلك
م ر (فرع) لو سباه مسلم وذمي حكم باسلامه تغليا لحكم الاسلام كما ذكره القاضى وغيره شرح م ر (فرع)
سبي جمع بعضهم مسلمون جمعا من الصبيان يتجه الحكم باسلام الجميع لان كل مسلم من السابيين سبي جزءا
من المسلمين اي مشارك في سبي كل منهم (قوله وخبره غير مقبول) قد يقال قبلوا الاخبار عن فعل نفسه (قوله

غير واحد ويدل له صحة اسلام على رضى الله عنه قبل بلوغه وردة أحمد بمنع كونه قبل بلوغه واليهي وغيره بأن الاحكام
لذلك كانت منوطة بالتمييز الى عام الخندق وفارق نحو صلاته بانه لا ينتقل به اما بالنسبة لاحكام الآخرة

فيصح ويكون من الفائزين اتفاقا ولا (٣٥٦) تلازم بين الاحكامين كما فيمن لم تبلغه الدعوة وكاطفال المشركين ولو اشتبه طفل مسلم

بطفل كافر وقف أمرهما ولا يجبران على الاسلام بعد البلوغ قاله المصنف وخالفه التاج الفزاري فقال يحكم باسلامهما ويوقف نسبهما إلى البلوغ

(فصل) في بيان حرية اللقيط ورقه واستلحاقه وتوابع لذلك (إذ الم يقر اللقيط برقه فهو حر) اجماعا وبحت البلقيني تقييده بغير دار حرب لا مسلم فيها ولا ذى لأن دار الحرب تقتضى استرقاق النساء والصبيان واعترض بانها إنما تقتضى استرقاق هؤلاء بالاسر ومجرد اللقيط لا يقتضيه وإذا حكم له بالحرية وبالا سلام قتله حر مسلم أو غيره قتله به الامام أو عفا على الديه لا يجانأ لانه لا يثبت المال وهو لا يجوز له التصرف فيما يتعلق به على خلاف المصلحة نعم لو بلغ اللقيط المحكوم بحريته وباسلامه بالدار ولم يصف الاسلام لم يقتل به الحر على ما نص عليه وصوبه الاسنوي لكن ظاهر الروضة واصلها خلافه والقياس ان حد قاذفه ان احصن وقاطع طرفه فيجوز فيها ما ذكر في قتله وان أمكن الفرق بان القتل محتاط له أكثر بخلافها ومن ثم نص على أنه لا حد قاذفه الا ان قال اللقيط انا حر (الا ان يقيم احديته برقه) فيعمل بها

اه ع ش (قوله فيصح) ولا تمنعه من الصلاة والصوم وغيرهما من العبادات كما قاله الزركشي اخذ من كلام الشافعي اه معنى (قوله اتفاقا) اى فلا يجزى فيه الخلاف الواقع في اطفال المشركين وان كان هو منهم وينبغي ان يكون من الفائزين اتفاقا ايضا من اعتقد الاسلام اول بلوغه ومات قبل التمكن من النطق بالشهادتين سم على حج اه ع ش (قوله بين الاحكامين) فيه ان اجمع لا يثنى إذ شرطه ان يكون مفردا اه رشيدى (قوله ولو اشتبه الخ) هذه المسئلة ذكرها المعنى في آخر الفصل الاق مفضلة (قوله قاله المصنف) اعتمده النهاية والمعنى

(فصل في بيان حرية اللقيط ورقه) (قوله اجماعا) إلى قوله وإذا حكم في النهاية (قوله) وبحت البلقيني تقييده الخ) وهو ظاهر المعنى اه معنى (قوله واعترض بانها الخ) عبارة النهاية وورده الشيخ بان دار الحرب الخ قال ع ش قوله مر ورده الشيخ الخ معتمدا لكنه جرى عليه في شرح منبهه اه (قوله) ومجرد اللقيط لا يقتضيه ان ثبت انه يعتبر في الاسر قصد التملك فاذا ذكر مسلم وان انا ككتي فيه بالاستيلاء فكون مجرد اللقيط لا يقتضيه محل تأمل اه سيد عمر (قوله وإذا حكم الخ) عبارة النهاية والمعنى ولو جنى اللقيط المحكوم باسلامه خطأ او شبه عمد فوجها في بيت المال إذ ليس له عاقلة خاصة او عمد او هو بالغ عاقل اقتص منه ولا فالدية مغلظة في ماله كضمان متلفه وان لم يكن له مال ففي ذمته وان قتل خطأ او شبه عمد فقيه دية كاملة عملا بظاهر الحرية توضع في بيت المال وار ش طرفه له وان قتل عمدا فلا مام العفو على مال لا يجانأ لانه خلاف مصلحة المسلمين او يقتص لا بعد البلوغ وقبل الافصاح بالاسلام اى فلا يقتص له الامام لعدم تحقق المكافاة بل يجب دية اى وتوضع في بيت المال ايضا كما صححه المصنف في تصحيحه وصوبه في المهمات ويقتص لنفسه في الطرف ان افصح بالاسلام بعد بلوغه فيحبس قاطعه قبل البلوغ الى بلوغه وافاقته اى وان طالت مدة انتظار البلوغ والافاقته وياخذ الولي ولو حاكما دون الوصى الارش لمجنون فقير لا لغنى ولا لصغى او فقير فلو افاق المجنون واراد رد الارش ليقصص منع اه با دنى زيادة من ع ش (قوله ولم يصف الاسلام) قياس النص الاق في حد القاذف ان يراد هنا اولم يقتل انا حر اه سم (قوله لم يقتل به الحر) وفي سم بعد ذكر ما يوافقه عن شرح الروض مانصه وفارق عدم وجوب القصاص وجوب الدية بان حق الدم محتاط له مالا محتاط للبال اه (قوله) وصوبه الاسنوي) وجزم به في الررض اه سم ومر انفاعن النهاية والمعنى اعتداه قول المتن (الا ان يقيم الخ) ويتعرض لسبب الملك اه معنى (قوله فيعمل بها) الى قول المتن والمذهب في النهاية لا قوله لكن ان كان حال الاقرار الاول رشيدا على مامر (قوله وعن ابن عبد السلام الخ) عبارة النهاية وان لم يكن رشيدا كما هو ظاهر كلامهم وان نقل عن ابن عبد السلام الخ اه (قوله ما يقتضى اعتبار رشده) اعتمده المعنى والسيد عمر ومال اليه سم عبارة الاول تنبيه سكتوا عن اعتبار الرشدي المقر هنا وينبغي كما قال الزركشي

ويكون من الفائزين اتفاقا اى فلا يجزى فيه حيثخذ الخلاف الواقع في اطفال المشركين وان كان هو منهم وينبغي ان يكون من الفائزين اتفاقا ايضا من اعتقد الاسلام اول بلوغه ومات قبل التمكن من النطق بالشهادتين

(فصل) في بيان حرية اللقيط الخ (قوله ولم يصف الاسلام) قياس النص الاق في حد القاذف ان يراد هنا اولم يقتل انا حر (قوله لم يقتل به الحر) قال في شرح الروض وهو موافق لما صححه به لانه لا قصاص بقتل المحكوم باسلامه بتبعية غير الدار فيأخذ كر بل اولى كما قاله صاحب البيان وغيره اه وفارق عدم وجوب القصاص وجوب الدية بان حق الدم محتاط له مالا محتاط للبال (قوله) وصوبه الاسنوي) وجزم به في الررض قال م ر في شرحه وصححه المصنف في تصحيحه ويقتص لنفسه في الطرف ان افصح بالاسلام بعد بلوغه فيحبس قاطعه قبل البلوغ له الى بلوغه وافاقته وياخذ الولي ولو حاكما كاذون الوصى الارش لمجنون فقير لا لغنى ولا لصغى او فقير فلو افاق المجنون وأراد رد الارش ليقصص منع انتهى (قوله اعتبار رشده) قد يؤيد انه اقرار بمال وشرطه الرشده اللهم الا ان يمنع ان الاقرار بالرق ليس من الاقرار بالمال وان ترتب عليه

اعتباره

كما يأتي (وان أقر به) أى الرق وهو المكلف وعن ابن عبد السلام ما يقتضى اعتبار رشده أيضا

وظاهر كلامهم خلافه (نهدة) ولو بسكوته عن تكذيبه لان فيه تصديقه (قبل ان لم يسبق اقراره) اى اللقيط ويصح عوده على كل منه ومن المقر له اذ لو اقر انسان بحرية فاقترط له لم يقبل وان صدقه كما هو واضح (٣٥٧) (بحرية) كسائر الاقارب بخلاف ما اذا

كذبه وان صدقه بعد او سبق اقراره بالحرية وهو مكلف لانه به التزم أحكام الاحرار المتعلقة بحقوق الله والعباد فلم يقدر على اسقاطها وانما قبل اقرارها بالرجعة بعد انكارها لان الاصل عدم انقضاء العدة مع تفويض الشرع أمر انقضائها اليها والاقرار بالرق مخالف لاصل الحرية الموافق للاقرار السابق ولا يرد على المتن ما لو اقر به لزيد فكذب فاقربه لعمره فصدقه فلا يقبل وان لم يسبق منه اقرار بحرية لان اقراره الاول يتضمن نفي الملك لغيره وقد بطل ملكه برده فصار حرا لاصل الحرية يتعذر اسقاطها لما مر ولو انكر رقة فادعى عليه به وحلف ثم اقر به له فان كانت صيغة انكاره لست برقيق لك قبل اولست برقيق فلا تتضمنه الاقرار بانه حرا لاصل ولو اقر بالرق لمعين ثم بحرية لاصل لم تسمع لكن ان كان حال الاقرار الاول رشيدا على مامر (والله اعلم) انه لا يشترط في صحة الاقرار بالرق (ان لا يسبق منه تصرف يقتضى نفوذه

اعتباره كغيره من الاقارب فلا يقبل اعتراف الجوارى بالرق كحكمى عن ابن عبد السلام لان الغالب عليهن السفة وعدم المعرفة قال الاذرى وهذه العلة موجودة في غالب العبد لاسيما من قرب عهده بالبلوغ اه وعبارة السيد عمر قوله وظاهر كلامهم خلافه قد يقال انما سكتوا عن هذا اكتفاء بذكره في نظائره اذ الغالب ان استيعاب الشروط انما يكون في الباب المعقود اصاله البيان ذلك الحكم كباب الاقرار هنا ثم رايته المحشى قال قوله اعتبار رشده قد يؤيده انه اقرار بمال وشرطه الرشد اللهم الا ان يمنع ان الاقرار بالرق ليس من الاقرار بالمال وان ترتب عليه المال اه وهو اشارة الى ما نهى عليه واما قوله اللهم الا الخ فلا يخفى ما فيه من البديل المكابرة اذ لا معنى لقوله انا عبده او نحوه الا انا ملوك له وهو نص في المالية اه اقول وقول سم ليس من الاقرار الخ لعل صوابه اسقاط ليسو (قوله لان فيه تصديقه) فيه نظر اه رشيدى (قوله) ويصح عوده على كل الخ) اى على البذل اه رشيدى (قوله بحرية) اى اللقيط (قوله به) اى بالرق (قوله كسائر الاقارب) الى قوله ولو انكر رقه في المغنى (قوله وانما قبل الخ) عبارة المغنى فان قيل لو انكرت المرأة الرجعة ثم اقرت بها فانها تقبل فهلا كان هنا كذلك اوجب بان دعواها الرجعة مستندة الى اصل وهو عدم انقضاء العدة الخ (قوله والاقرار بالرق الخ) عطف على الاصل (قوله ولا يرد على المتن) اى منعه (قوله ما لو اقر به) اى اقر اللقيط بالرق اه ع ش (قوله وان لم يسبق منه) اى من كل من اللقيط وعمره (قوله لغيره) اى غير زيد وكذا ضمير الملك برده (قوله لما مر) اى من قوله لانه به التزم احكام الاحرار اه ع ش (قوله فادعى عليه به) عبارة النهاية بعد الدعوى عليه به اه وهى الظاهرة (قوله لمعين) خرج به ما لو اعترف بالرق من غير اضافة لاحد كان قال انارقيق لرجل ويوجه بانه ليس فيه ابطال حق لمعين اه ع ش (قوله لكن ان كان حال الاقرار الاول رشيدا) والمعتمد عدم اشتراط الرشد اه ع ش (قوله على مامر) اى اتفاق ابن عبد السلام (قوله في صحة الاقرار) الى قول المتن وكذا ان ادعاه في المغنى والى قوله ولورايته في النهاية قول المتن (بل يقبل اقراره الخ) (فرع) اقرت حامل بالرق ينبغي ان لا يتبع الحمل راجعه سم على منهج اه ع ش (قوله وعليه) عطف على قوله في قوله فيما له اه رشيدى (قوله نعم الخ) هذا الاستدراك صورى (قوله لو اقرت متروجة الخ) وان كان المقر بالرق ذكر النفس نكاحه اذ لا ضمير على الزوج ولزمه المسمى ان دخل بها ونصفه ان لم يدخل بها لان سقوط ذلك يضرها وحينئذ يؤيده بما في يده او من كسبه في الحال والاستقبال وان لم يوجد حتى في ذمته الى ان يعتق ولو جنى على غيره عمد اثم اقر بالرق اقتص منه حرا كان المحجى عليه او رقيقا وان جنى خطأ وشبه عمد قضى الارش ما يده فان لم يكن معه شيء تعلق الارش برقبته وان اقر بالرق بعد ما قطعت يده مثلا عمد اقتص من الرقيق دون الحر لان قوله لمقبول فيها يضرها وبعد ما قطعت خطأ وجب الاقل من نصفي القيمة والدية لان قبل قوله في الزائد يضرب بالجاني نهاية ومغنى وروض مع شرحه (قوله والزوج) الواو حالية اه ع ش (قوله عن لا تحل له الامة) عبارة المغنى والاسنى سواء كان الزوج ممن يحل له الامة ام لا كالحرا اذا وجد الطول بعد نكاح الامة اه وعبارة سم والرشيدى قوله عن لا تحل له الامة وبالاولى اذا كان ممن يحل له اه (قوله لم ينفسخ نكاحه) لكن للزوج

المال (قوله وظاهر كلامهم خلافه) اعتمده مر (قوله ولو بسكوته الخ) كذا شرح مر (قوله) ويصح عوده الخ) كذا شرح مر (قوله وعليه) عطف على له من قوله فيما له ش (قوله عن لا تحل له الامة) وبالاولى اذا كان ممن يحل له (قوله لم ينفسخ نكاحه) قال في شرح الروض بل يستمر ويصير كالمستوفى المقبوض لان انفساخه يضرب الزوج فيما مضى سواء كان ممن يحل له نكاح الامة ام لا كالحرا اذا وجد الطول بعد نكاح الامة ثم قال في الروض وشرحه لكن للزوج الخيار في فسخ النكاح ان شرطت الحرية فيه لفوات الشرط ثم قال او الحادوثون بعده اى اولادها الحادوثون بعد الاقرار اراء لانها وطئها علما برقبها اه وهذا

حرية كبيع ونكاح بل يقبل اقراره في اصل الرق واحكامه) الماضية المضرة بهو (المستقبلة) فيما له كما يقبل اقرار المرأة بالنكاح وان تضمن ثبوت حق لها وعليه كسائر الاقارب نعم لو اقرت متروجة بالرق والزوج ممن لا تحل له الامة لم ينفسخ نكاحه وتسلم لتسليم الحرائر

الخيار في فسخ النكاح ان شرطت الحرية فيه لفوات الشرط فان فسخ بعد الدخول به الزمة للمقر له الاقل من المسمى ومهر المثل لان الزائد منهما يضر الزوج وان اجاز لزمه المسمى بزعمه وان كان قد سلمه اليها جزءا فلو طلقها قبل الدخول سقط المسمى لان المقر له يزعم فساد النكاح مغنى ونهاية وفي سم بعد ذكر ذلك مع زيادة عن الروض وشرحه مانصه وهذا كله يدل على عدم الانفساخ مع علمه برقتها وكان وجه عدم انفساخه مع ذلك صحته او لا ظاهر افلا يرتفع بالاحتمال نعم ان صرح باعتراؤه بانها رقيقة عند العقد فعدم الانفساخ مشكل فليحرم اه اقول ويندفع الاشكال بقولهم المار كالحرا اذا وجد الطول الخ فيغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء (قوله ويسافر الخ) اي زوجها (قوله بلا اذن) اي من سيدها (قوله وتعتد عتبتن الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه واذا طلقت تعتد بثلاثة اقرء لان عدة الطلاق حق الزوج وله الرجعة فيها في الطلاق الرجعي اه (قوله وعدة الاماء لموت) اي بشهرين وخمسة ايام سواء اقرت قبل موت الزوج أم بعده في العدة لعدم تضرره بنقصان العدة لان عدة الوفاة حق لله تعالى ولهذا وجبت قبل الدخول فيقبل قولها في نقصها اه شرح الروض عبارة ع ش قال سم بعد كلام طويل ما لم يظأها بظن الحرية ويستمر ظنه الى الموت اه ويبيعض الهوامش اما اذا وطئها كذلك فتعتد باربعة اشهر وعشرون واعتدته شيخنا الزيادي وهو قريب اه (قوله وولدها) الحاصل من الزوج (قبل اقرارها حر) لظنه حرיתהا ولا يلزمه قيمته لان قولها غير مقبول في الزامه (وبعد رقيق) لانه وطئها علما برقتها مغنى وشرح الروض (قوله وذلك) يعني عدم الانفساخ المتقدم في قوله لم يفسخ نكاحه كما يعلم من شرح الروض اه رشدي عبارته كالغنى لم يفسخ النكاح بل يستمر ويصير كالمستوفى المقبوض لان انفساخه يضر بالزوج فيما مضى اه (قوله ولهذا) اي لان النكاح كالمقبوض الخ (قوله مطلقا) اي مستقبلا وماضيا اه ع ش عبارة الرشدي اي ولو بالنسبة لما يضر بالغير اه قول المتن (قضى منه) فلا يقضى من كسبه لان الديون

ويسافر بها بلا اذن وتعتد عتبتن لنحو طلاق وعدة الاماء لموت وولدها قبل اقرارها حر وبعده رقيق وذلك لان النكاح كالمقبوض المستوفى ولهذا لا يفسخ نكاح امة بطر ونحو يسار (لا) في الاحكام (الماضية المضرة بغيره) فلا يقبل اقرار بالنسبة اليها (في الاظهر) كالا يقبل الاقرار على الغير بدین مثلاً وتقبل البيعة برقه مطلقاً وعلى الاظهر (فلو) لزمه دين فاقر برق وفي يده مال قضى منه) ثم ان فضل شيء فللمقر له

كله يدل على عدم الانفساخ مع علمه برقتها الا ترى الى قوله كالحرا اذا وجد الطول الخ اذ لو لم يكن عالما ولم يوافق على الرق لم يحتج لذلك والى قوله لفوات الشرط اذ لو لم يكن كذلك لم يفوت الشرط عنده فلا وجه لخياره والى قوله لانه وطئها علما برقتها وكان وجه عدم انفساخه مع ذلك صحته او لا ظاهر افلا يرتفع بالاحتمال نعم ان صرح باعتراؤه بانها رقيقة عند العقد فعدم الانفساخ مشكل فليحرم (قوله وتعتد عتبتن لنحو طلاق) قد يقال العدة من المستقبليات الا ان يقال انها آثار النكاح الماضي وعدة الوفاة وان كانت كذلك الا ان الحق فيها لله تعالى (قوله وعدة الاماء لموت) قال في شرح الروض سواء اقرت قبل موت الزوج ام بعده في العدة لعدم تضرره بنقصان العدة لان عدة الوفاة حق لله تعالى ولهذا وجبت قبل الدخول فيقبل قولها في نقصها اه (قوله وعدة الاماء لموت) اي وان كان اقرارها بعد موت الزوج وهذا لا يعارض ما ياتي في لعدد عن الزركشي انه لو وطئ زوجته الامة يظنها حرة واستمر ظنه للموت اعتدت عدة الحر اثر وذلك لان اثره هناك الوطء مع الظن واستمراره للموت وذلك غير لازم هنا لجواز ان لا يظن الحرية بل يظن عدمها بل قد يعلمه ولو فرض ظنه فيجوز ان لا يظأها بعد ذلك ومجرد الظن لا يكفي عند الزركشي بل لا بد معه ومع استمراره الى الموت من الوطء قبله وبذلك يعلم فساد ما توهمه بعض الطلبة من المعارضة بينهما بل كلامهم كالصريح في شمول المسئلة لما اذا علم رقتها بعد الاقرار بل في انحصار حاله بعد الاقرار في علم رقتها لانهم قالوا اذا اقرت بالرق لم يفسخ النكاح لكن للزوج الخيار في فسخه ان شرطت الحرية فيه لفوات الشرط فلو لانه موافق على الرق لم يكن له الخيار الذي اطلقوه ولم يفصلوا فيه بين ان يوافق على الرق او لا ولما عللوا بقوات الشرط اذ لفوات في اعتقاده على تقدير عدم الموافقة ولا نهم عللوا كون اولاده مانه بعد الاقرار اقامه بانه وطئها علما برقتها اه فليتأمل ان فرض انه ظن حرיתהا وطئها مع هذا الظن واستمر الى الموت احتمل ان تعتد كالحرة كافي تلك وان يفرق بان ظنه عارضة اقرارها بالرق وثبت الرق شرعا في الجملة وفيه نظر لو وجد المعارضة ثم ايضا (قوله في المتن قضى منه) قال في شرح الروض فلا يقضى من كسبه لان الديون لا تتعلق

والا اتباع بما بقي بعد عتقه (ولو ادعى رقه من ليس في يده بلا بينة لم يقبل) (٣٥٩) قطعاً لان الاصل والظاهر الحرية

فلا تترك الاجحجة بخلاف
النسب لما فيه من الاحتياط
والمصلحة (وكذا ان ادعاه
الملتقط) بلا بينة فلا يقبل
(في الاظهر) لما ذكر وبه
فارق ما قاس عليه المقابل
من دعواه ما لا التقطه ولا
منازعه له اذ ليس في دعواه
تغيير صفة للعلم بمملوكيته
له او لغيره ثم يستمر بيده
عند المولى ويجب انتزاعه
منه عند الماوردى لخروجه
بدعوى رقه عن الامانة
وربما استرقه بعد وايدته
الاذرى يقول العبادى لو
ادعى الوصى ديناً على الميت
أخرجت الوصية عن يده
لثلا ياخذها الا أن يرى
ونظر الزركشى في تعليل
الماوردى بأنه لم يتحقق
كذبه حتى يخرج عن الامانة
ويرد بان اتهامه صيره
كغير الامين لان يده
صارت مظنة الاضرار
بالقطيع نعم قياس العبادى
انه لو أشهد انه حر الاصل
بقيده (ولو رأينا صغيراً
مميزاً او غير مميز) أو مجنوناً
(في يد من يسترقه) أى
يستخدمه مدعي رقه (ولم
يعرف استنادها الى التقاط
حكم له بالرق) إذا ادعاه
عملاً باليد والتصرف بلا
معارض نعم ان كذبه
المميز احتاج الى يمين

لا تتعلق بكسب العبد بعد الحجر عليه فيما أذن له فيه بخلاف المهر شرح الروض اه سم على حج وهذا
مستفاد من قول الشارح مر الاقوى أن يبقى عليه شيء اتبع به بعد عتقه اه ع ش (قوله والا اتباع الخ)
الاولى ان يقال اتبع به او بما بقي لان قوله والاصداق بالمساءلة ايضاً ثم رايت المحشى قال قوله والا اتباع
يتامل هذا الجزاء مع الشرط المشار اليه بالا اهو كانه اشارة الى ما ذكر اه سيد عمر وقوله الاول ان يقال اتبع
به او بما بقي لم يظهر لي وجه صحة هذا القول فضلاً عن اولويته وعبارته المغنى والنهاية فان بقي من الدين شيء اتبع
به بعد عتقه اه وهى ظاهرة (قوله لما فيه من الاحتياط الخ) عبارة المغنى فان قبوله مصلحة
للصبي وثبت حقه له اه (قوله وكذا ان ادعاه الملتقط بلا بينة) اى واستنده الى الالتقاط اه مغنى (قوله
لما ذكر) اى من قوله لان الاصل الخ (قوله وبه) اى هذا التعليل عبارة النهاية والثاني يقبل ويحكم له بالرق
كالمال النقط ما لا ادعاه ولا منازعه له ولفرق الاول بان المال مملوك وليس في دعواه تغيير صفة له واللقيط
خر ظاهر او في دعواه تغيير صفته اه (قوله بيده) اى الملتقط الذى ادعى رقه (قوله عند المولى الخ) عبارة
النهاية كما قاله المولى وهو الوجه وان جرى الماوردى على وجوب انتزاعه منها لخروجه الخ (قوله وايدته)
اى كلام الماوردى (قوله اخر جت الوصية) اى التركة (قوله ويرد) اى التطير في التعليل وهذه مناقشة
لفظية مع الزركشى لا تقتضى اعتماد كلام الماوردى اه رشيدى (قوله انه الخ) اى الملتقط (قوله لو أشهد الخ)
اى بعد دعوى الرق اه ع ش قول المتن (ولو رأينا صغيراً الخ) اى اموال راينا بالغاً في يد من
يسترقه ولم نعلم سبق حكم عليه بالرق في صغره فادعى الحرية قبلت دعواه ما لم تقم بينة برته ومنه ما يوجد
من بيع الارقاء البالغة بمصر نافعاً منهم لو ادعوا انهم احرار بطريق الاصل قبل منهم وان تكرير بيع من هم في
ايدىهم مراراً وليس منه دعواهم الاسلام ببلادهم ولا ثبوته باخبار غيرهم لجواز كونهم ولدوا من اماء
ثم حكم برقهم تبعاً لامانتهم اه ع ش (قوله اى يستخدمه) الى قول المتن عرض على القائف في النهاية
الاقوله ان كذبه المميز وقوله وافاق المجنون وقوله او جنون وقوله او حجة اخرى وقوله او نحوها (قوله
اى يستخدمه مدعي الخ) هذا تفسير لمعنى قول المصنف يسترقه وان كان قول المصنف المذكور غير قيد
في نفسه كما يعلم من قول الشارح الاقوى سواء ادعى رقه حينئذ الخ فتامله فاعلم به يندفع ما اشار اليه الشهاب سم
من اثبات المناقضة بين هاتين العبارتين اه رشيدى (قوله مدعيه) الى قول المتن ومن اقام بينة في
المغنى والروض مع شرحه الا قوله ان كذبه المميز وقوله وكذا الى بان اليد قول المتن (الى التقاط) اى
ولا غيره اه مغنى (قوله اذا ادعاه) عبارة النهاية بعد حلف اليد والدعوى عملاً الخ وعبارة المغنى والاسنى
بدعوى اء على الصحيح ويحلف وجوباً على الاصح المنصوص وقيل نداءه قال الرشيدى قوله مر بعد حلف
ذى اليد الخ هذا منه صريح في حمل الحكم في المتن على حكم الحاكم وقد يقال ان صريح التعاليل الاتية يخالفه ومن
ثم لم يذكره الشهاب بن حجر كغيره ثم ان قضيته مع قول المصنف الاقوى فان بلغ وقال الامر الخ انه اذا لم يحكم
الحاكم له برقه في صغره ان يقبل قوله بعد بلوغه في الحرية فليراجع اه رشيدى اقول قولهم الاقوى انفساء ادعى
رقه حينئذ وبعد البلوغ الخ صريح في انه لا يقبل قوله بعد بلوغه في الحرية مطلقاً حكم الحاكم له برقه في صغره ام لا
قوله نعم ان كذبه المميز الخ) صريح في انه لا يقبل قوله بعد بلوغه اخرج ما اذ لم يكذب وما اذ لم يميز اه سم اقول
قضية اطلاق المغنى وشرح الروض لوجوب اليمين وتعليل الثاني له بقوله لخطر شأن الحرية عدم خروج ذلك وهو

بكسب العبد بعد الحجر عليه فيما أذن له فيه بخلاف المهر انتهى (قوله اتبع الخ) يتامل هذا الجزاء مع
شرطه المشار اليه بالا (قوله بلا بينة فلا يقبل) يفيد قبول بينته (قوله ثم يستمر بيده عند المولى) وهو
الوجه شرح م ر (قوله مدعيه) كذا شرح م ر (قوله ولم يعرف استنادها الى التقاط) خرج ما اذا
عرف ذلك كاعلم من قوله السابق وكذا ان ادعاه الملتقط في الاظهر (قوله في المتن حكم له بالرق) بعد حلف
ذى اليد والدعوى عملاً باليد والتصرف بلا معارض شرح م ر (قوله نعم ان كذبه المميز الخ) اخرج ما اذا

انه ملكه (فان بلغ) الصبي الذى استرقه صغيراً

سواء ادعى رقه حينئذ او بعد البلوغ ووافق المجنون (وقال ان احرم يقبل قوله في الاصح الابينة) بالحرية لانه حكم برقه في صفراء او جنونه فلم يزل
 الابحجة نعم له تحليفه وفارق مالموارنا صغيرة يد من يدعي نكاحا فبلغت وانكرت فان على المدعى البينة وكذا لو ادعى عليه حبة وهي صغيرة
 بان الدليل الملك في الجملة ويجوز ان يولدوه وعلوك ولا كذلك في النكاح فاحتاج للبينة (ومن قام بينة) او حجة اخرى (برقه) بعد الاحتياج
 اليها لان لم يحتج اليها كينة داخل قبل (٣٦٠) امراف يده على الزوال (عمل بها) ولو لخرج غير ملتقط (ويشترط ان تعرض البينة)

او نحوها في اللقيط (لسبب الملك) من نحو ارث وشرائه
 لئلا يعتمد ظاهر اليد وقضيته ان بينة غير الملتقط لا تحتاج لذلك ويكفي قولها ولو اربع نسوة لان شهادتهن بالولادة تثبت الملك كالنسب في الشهادة بالولادة انه ولد امته وان لم تعرض للملك خلافا لما في تصحيح التنبيه لان الغالب ان ولد امته ملكه (وفي قول يكنى مطلق الملك) كسائر الاموال وفرق الاول بان اللقيط محكوم بحريته بظاهر الدار فلا يزال ذلك الظاهر الاعن تحقيق وفي الكفاية ان طريقة الجمهور جريان الخلاف في الملتقط وغيره والتمس محتمل لذلك لكن سياقه يخصه بالملتقط وفرقهم هذا وتعليهم الذي قضيته ما مر ظاهر ان فيه (ولو استلحق اللقيط) يعني الصغير ولو غير لقيط (حر مسلم) ذكر ولو غير ملتقط (لحقه) بشروطه السابقة في الاقرار اجماعا وثبت احكام النسب من الجانبين ولا يلحق بزوجه الابينة كما يعلم مما ياتي واستحبوا للقاضي ان يقول للملتقط

ايضا قضية ما مر آتفا عن النهاية (قوله سواء ادعى رقه الخ) عبارة المغنى ولا فرق في جريان الخلاف بين ان يدعى في الصغير ملكه او يستخدمه ثم يبلغ وينكر وبين ان يتجرّد الاستخدام الى البلوغ ثم يدعى ملكه وينكر المستخدم كما صرح به الرافعي في الدعوى اهـ (قوله فان على المدعى الخ) تعليل للمفارقة (قوله) ويجوز ان يولد الخ) اي فن يدعى رقه مستمسك بالاصل اهـ رشيدى عبارة المغنى وشرح الروض ويجوز ان يولد المملوك مملوكا والنكاح طار بكل حال فيحتاج الى البينة اهـ قول المتن (ومن اقام الخ) من ملتقط وغيره اهـ معنى (قوله غير ملتقط) قضيته اولوية الملتقط ويؤخذ توجيها من قول المصنف السابق ولو ادعى رقه الخ حيث قطع في غير الملتقط واجرى الخلاف فيه اهـ سم (قوله في اللقيط) صرح في شرح الروض اي والمغنى باشرط ان يان سبب الملك في الشهادة والدعوى في غير الملتقط ايضا سم وعش (قوله) من نحو شرأه وارث) افطر من اين يعلم ذلك مع انه لقيط اهـ رشيدى (قوله) ويكفي قولها الخ) راجع الى المتن (قوله) لان شهادتهن الخ) تعليل للغاية وقوله في الشهادة متعلق بقولها و (قوله) بالولادة متعلق بالشهادة (قوله) انه ولد امته) مقول قولها شرأه سم (قوله) انه ولد امته الخ) اي ان امته ولدته وان لم يقبل في ملكه اهـ معنى (قوله) لكن سياقه الخ) هذا هو المعتمد اهـ عش ومرآتنا اعتماد المغنى وشرح الروض الاول اي طريقة الجمهور وقول المتن (حر مسلم) رشيد اوسفيه نهاية ومعنى (قوله) ذكر الى قول المتن او اثان في المغنى الا قوله اجماعا الى ولا يلحق وقوله وسياق في الشهادات ما يؤيده (قوله) بشرطه) وقوله دون الرق الابينة عليه وقوله وحينئذ لا ينتفي عنه الا باللعان (قوله) ولو غير ملتقط) هذه الغاية علمت من قوله ولو غير لقيط اهـ رشيدى ولك ان تقول ان له فائدة التنصيص على العموم بالنسبة للقيط (قوله) بما ياتي) اي من قول المصنف وان استلحقته امرأة الخ) (قوله وقال الزركشي الخ) هو المعتمد اهـ عش عبارة المغنى بل ينبغي كما قال الزركشي الخ) (قوله) او جهل ذلك) اي اذا كان الملتقط عن جهل ذلك اهـ معنى (قوله) اما الكافر الخ) عبارة المغنى والنهاية قوله مسلم لا مفهوم له فان الكلام في لقيط محكوم باسلامه وقد مر انه يصح للكافر استلحاقه الخ وقوله حر لا مفهوم له ايضا كما يشير اليه قوله وان استلحقه عبد الخ وانما فضله المصنف عن الحر لاجل قوله وفي قول تشترط اهـ (قوله) كامر) اي في اوائل الفصل الذي قبل هذا الفصل قول المتن (وان استلحقه عبد الخ) ولو استلحق حر عبده غيره وهو بالغ عاقل فصدقه لحقه ولا عبرة بما فيه من قطع الارث المتوهم بالولاة وان استلحقه وهو صغير او مجنون لم يلحقه الابينة كامر في الاقرار مغنى وروى مع شرحه (قوله) لانه كالحر في النسب) لا مكان حصوله منه بنكاح او وطء شبهة معنى ونهاية (قوله) لكن يقرئ الملتقط) ولا يسلم الى العبد اعجزه عن نفقته اذ

لم يكن به وما ذالم يميز (قوله سواء ادعى رقه الخ) كذا شرح مر وانظره مع مدعي رقه (قوله) وفارق مالموارنا الخ) كذا شرح مر (قوله غير ملتقط) قضيته اولوية الملتقط ويؤخذ توجيها من قوله السابق ولو ادعى رقه الخ حيث قطع في غير الملتقط واجرى الخلاف فيه (قوله في اللقيط) صرح في شرح الروض باشرط ان يان سبب الملك في الشهادة والدعوى في غير الملتقط ايضا (قوله وقضيته الخ) كذا شرح مر (قوله) انه ولد امته الخ) هذا مقول قولها ش (قوله) في المتن حر مسلم) رشيدا اوسقيا شرح مر (قوله) ذكر) قال في شرح الروض اما الخنثى فصح استلحاقه على الاصح عند القاضي اي الفرج الزاوي ثبت النسب بقوله لان النسب يحتاج له انتهى (قوله) لكن يقرئ الملتقط) فلا يوضع عند العبد المستلحق

من اين هو ولدك من زوجتك او امك او شبهة لانه قد يظن ان الالتقاط يفيد النسب وقال الزركشي ينبغي وجوبه ان لا جهل ذلك احتياطا للنسب وسياق في الشهادات ما يؤيده اما الكافر فيستحق من حكم بكفره وكذا من حكم باسلامه لكن لا يتبعه في الكفر كما مر (وصاروا لي بقرية) من غير ثبوت ابو تله فالولى ليست على بابها كفلان احق بماله نعم ان كان كافرا او اللقيط مسلما بالدار لم يسلم اليه (وان استلحقه عيد) بشرطه (لحقه) في انه بدوزارق الابينة عليه لانه كالحر في النسب لكن يقرئ الملتقط وينفق عليه من بيت المال

لا مال له وعن - هاتيه لانه لا يتفرغ لها اه اسنى قول المثنى (واستلحقته امرأة الخ) وأما الخنى فيصح
استلحاقه على الاصح عند القاضي انى الفرج البراز ويثبت النسب بقوله لان النسب يحتاط له اه اسنى
زاد المغنى فان انقضت ذكوره بعد استمرار الحكم او انوثته بخلاف المرأة اه قال ع ش فلومات هذا
الولد فهل ترث الخنى الثالث ويوقف الباقي لاحتمال انه انثى او ترث الثلث بشرطه او لا ترث شيئا لانه قد
لا يصح استلحاقه فليراجع سم على منيع اقول والا قرب عدم الارث لانه بشرط تحقق الجهة المقضية
للارث ولانه لا يلزم من ثبوت النسب الارث كما فى استلحاق الرقيق فانه ثبت النسب دون الارث اه (قوله
واذا اقامتها لحقه) ولو تنازعت امرأتان لقيطا او مجهولا واقامتا بينتین تعارضتا وعرض معهما على
القائف فلو الحق به باحداهما لحقهما ولحق زوجها بالشرط المتقدم اى امكان العلوق منه وشهادة البينة
بالولادة على فراشه فان لم يكن بينه لم يعرض على قائف لما امر ان استلحاق المرأة انما يصح مع البينة معنى
وروض مع شرحه (قوله ولا يثبت رقة لمولاها) باستلحاقها لاحتمال انعقاده بوطء شبهة اه معنى (قوله
زوجها) أى المرأة (قوله الا ان امكن) أى العلوق منه (وشهدت) أى البينة اه معنى قول المثنى (لم يقدم)
وكذا لا يقدم رجل على امرأة بل ان اقام احدهما بينة عمل بها وان اقامتا بينتین وتعارضتا فان كان لاحدهما
يد من غير التقاط ولو المرأة قدم والا قدم الرجل لان مجرد دعوى المرأة لا تعارضه لعدم صحة استلحاقها ومن
هذا يعلم جواب حادثة وقعت وهى ان بتنايد امرأة مدة من السنين تدعى المرأة امومتها لتلك البنت من غير
معارض ومع شيوع ذلك بين اهل ملتهما وجاء رجل ادعى انها بنته من امرأة ميتة له امدة وهو انه ان اقام
احدهما بينة ولم تعارض عملها والابقيت مع المرأة لا اعتضاد دعواها باليد اه ع ش وقوله فان كان
لاحدهما به الخ اى وسبق استلحاقه اخذ من كلام الشارح الاقنى ايقا ويأتى انما ايضا عن سم عن
شرح الروض ما يصرح بذلك (قوله ويد الملتقط لا تصلح الخ) لان اليدا انما تدل على الملك لا على النسب معنى
واسنى وسيدكره الشارح ايضا قبيل الكتاب الاقنى (قوله قدم لثبوت النسب منه الخ) بخلاف ما لو سبق
استلحاق غير ذى اليد فلا يقدم كما قال الروض وان لم يستلحقه ذو اليد الا وقد استلحقه آخر استويا فتعتمد
البينة فان لم يكن بينة او تعارضتا واسطة طناهما فالقائف اه وقوله استويا قال فى شرحه فلا يقدم به ذو اليد
اذ الغالب من حال الاب ان يذكر نسب ولده ويشهره فاذا لم يفعل صارت يده كيد الملتقط فى انها لا تدل على

(قوله ولا يثبت رقة لمولاها) لاحتمال انعقاده حر المولاها بوطء شبهة قاله فى شرح الروض (قوله ولا يلحق
زوجها الا ان امكن وشهدت الخ) (فرع) لو تنازعت امرأتان لقيطا او مجهولا واقامتا بينتین تعارضتا
وعرض معهما على القائف فلو الحق به باحداهما لحقهما ولحق زوجها ايضا فان لم تكن بينة لم يعرض على
القائف لما امر ان استلحاق المرأة انما يصح معهما اى بالبينة كذا فى شرح الروض فانظر قوله ولحق زوجها
ايضا هل شرطه الا مكان وان تشهد بينتها بالولادة على فراشه اخذ من قول الشارح ولا يلحق زوجها الا
ان الخ والوجه ان شرطه ذلك فالخاصل ان الحاقه بالمرأة فى نفسه لا يقتضى الاحاق بالزوج بل ان وجودها يقتضى
الاحاق به كثبت فراشه لا يقتضى الاحاق به لحقه والا فلا ويدل على ذلك قول الروض وشرحه قبل ذلك
فرع لو استلحقته امرأة بلا بينة لم يلحقها وان كانت خلية او بينة لحقها وكذا يلحق زوجها ان شهدت بينتها
بوضعها على فراشه وامكن العلوق منه ولا يفتنى عنه الابلعان والاى وان لم تشهد بذلك او شهدت به لكن لم
يمكن العلوق منه فلا يلحقه اما الخنى فيصح استلحاقه على الاصح عند القاضي انى الفرج البراز ويثبت النسب
بقوله لان النسب تحتاط له اه وعلى هذا فلا تنافى بين ما ذكره الروض ولا وتانيا (قوله قدم لثبوت
النسب منه معتضدا بأبaid) بخلاف ما لو سبق استلحاق غير ذى اليد فلا يقدم كما قال فى الروض وان لم يستلحقه
ذو اليد الا وقد استلحقه آخر استويا فتعتمد البينة فان لم تكن بينة او تعارضتا واسطة طناهما فالقائف الخ وقوله
استويا قال فى شرحه فلا يقدم به ذو اليد اذ الغالب من حال الاب ان يذكر نسب ولده ويشهره فان لم يفعل
صارت يده كيد الملتقط فى انها لا تدل على النسب اه وبارة العباب ثم ان كان احدهما اى الملتحقين

(وفى قول يشترط تصديق
سيده) لانه يقطع ارثه
بفرض عتقه واجاب الاول
بان هذا لا يظن اليه لصحة
استلحاق ابن مع وجود أخ
(وان استلحقته امرأة لم
يلحقها فى الاصح) لا مكان
إقامة البينة بشهادة الولادة
بخلاف الرجل واذ اقامتها
لحقها ولو أمة ولا يثبت رقة
لمولاها ولا يلحق زوجها
الا ان امكن وشهدت
بالولادة على فراشه وحيث
لا يفتنى عنه الاب باللعان (أو)
استلحقه (اثنان لم يقدم مسلم
وحر على ذمى) وحرى
(وعبد) لصحة استلحاق
كل منهم ويد الملتقط
لا تصلح للترجيح هنا (فان)
كان لاحدهما بينة سليمة
من المعارض عمل بها وان
(لم يكن) لو احدهما (بينه)
أو كان لكل بينة وتعارضتا
فان سبق استلحاق أحدهما
ويده عن غير التقاط قدم
لثبوت النسب منه معتضدا
باليده ففى

عاضدة لمرجحة وإن لم يسبق أحدهما كذلك كان استلحقه لاقطه ثم ادعاه آخر (عرض على القائف) (الآتي قبيل العتق) (فيلحق من الحق به) لما يأتي ثم لا يقبل منه بعد الحاقه (٣٦٢) بواحد الحاقه باخر لان الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد ومن ثم لو تعارض قائفان كان الحكم

للسابق وتقوم البينة عليه وإن تأخرت كما يقدم هو على مجرد الانتساب لانه بمنزلة الحكم فكان أقوى (فان لم يكن قائف) بالبلد او بدون مسافة القصر منه وقيل بالدنيا وقيل بمسافة العدوى (أو) وجوده ولكن تحير أو نفاه عنها أو ألحقه بهما (وقف الامر الى بلوغه) (أمر بالانتساب) قهر اعليه وحبس ان امتنع وقد ظهر له ميل والوقوف الامر على الوجه (بعد بلوغه الى من يميل طبعه اليه منهما) لما صح عن عمر رضى الله عنه انه امر بذلك ولا يجوز له الانتساب بالنشئ بل لابد من ميل جبلي كميل القريب لقريبه وشرط فيه الماوردى ان يعرف حالهما ويراها قبل البلوغ وان تستقيم طبيعته ويتضح ذكاؤه واقره ابن الرفعة وايداه الزركشى بقولهم ان الميل بالاجتهاد أى وهو يستدعى تلك المقدمات ولو انتسب لغيرهما صدقه ثبت نسبه ولم يختر المميز كما ياتى فى الحصانة لان رجوعه يعمل به ثم لا هنا فقله ملزم والصبي ليس من اهل الالتزام وينفقانه مدة الانتظار ثم من ثبت له

النسب اه سم (قوله عاضدة) أى للدعوى (لامرجحة) أى للبينة (قوله وإن لم يسبق أحدهما الخ) فعلم ان السبق كذلك مقدم على القائف وظاهر انه غير مقدم على البينة اه سم اى كما يفيد تفرع ذلك على عدم البينة قول المتن (عرض) اى اللقيط مع المدعين اه معنى (قوله الآتى) الى الكتاب فى النهاية الا قوله ثم بنيت كما يعلم مما مر آخر الاجارة (قوله ولا يقبل منه) اى القائف (قوله وتقدم البينة) الى قوله ثم بالاشهاد فى المعنى الا قوله وقيل الى المتن وقوله وشرط فيه الى ولم يختر المميز (قوله وتقدم البينة عليه) لأنها حجة فى كل خصوصية معنى وأسنى (قوله كما يقدم هو) أى الحاق القائف وإن تأخر (قوله او بدون مسافة القصر) هذا هو المعتمد اه ع ش قول المتن (او الحق بهما) قد يقال إذا الحق بهما تبين انه غير قائف نعم إن حمل ما ذكر على ما إذا الحق قائفان باثنين فى آن واحد كان واضحا وإلا ففيه التامل المذكور اه سيد عمر قول المتن (وامر بالانتساب) (فن) انتسب اليه منها الحق ولا يقبل رجوعه عن انتسابه معنى وأسنى (قوله والا) اى وإن لم يظهر الميل (امر بذلك) اى بالانتساب (قوله وشرط فيه) اى فى اللحق بالانتساب (قوله بالاجتهاد) خبران (قوله أى وهو) أى الاجتهاد (قوله يستدعى تلك) فى استدعائه كون رؤيته قبل البلوغ تامل اه سم (قوله ولم يختر المميز الخ) محرز قول المتن بعد بلوغه (قوله كما ياتى) اى تخيير المميز بين ابويه (قوله لان رجوعه) اى المميز عن الاول (قوله ثم) اى فى الحصانة و (قوله لا هنا) اى فى النسب (قوله ثم من ثبت له رجوع الاخر عليه) اى فلولم يثبت لو احدهما بل ثبت لغيرهما ولم يثبت نسبه لاهل ولا لغيرهما فهل يرجع المتفق على من ثبت نسبه منه او على اللقيط نفسه لوجود الاتفاق عليه فيه ونظر والا قرب عدم الرجوع فيهما لأنه لم يقصدوا احدا منهما بالاتفاق اه ع ش اقول قياس ما مر فى نفقة اللقيط من الرجوع على قريبه إذا بان انه يرجع هنا على من ثبت نسبه فليراجع (قوله ثم بنيت الخ) معنى إذا فقد الشهود وانفق بنية الرجوع رجوع وفيه ان فقد الشهود نادر فقياس ما مر للشارح من عدم الرجوع اه ع ش (قوله ولو تداعاه امر اتان الخ) ولو تداعيا مولودا فادعى احدهما ذكوره والآخر انوثته فإن ذكر الم تسمع دعوى من ادعى الانوثة فى وجه احتمالين ولو استرضع ابنه يهودية ثم غاب ثم عاد فوجد هامة ولم يعرف ابنه من ابنها وقف الامر كما فقي به المصنف الى تبين الحال بينة او قافة او بلوغها وانتسابها لانسبا مختلفا ووضعان فى الحال فى يده مسلم فان لم يوجد شىء مما مر دام الوقف فيما يرجع للنسب وتلطف بهما ليسلما فان اصرأ على الامتناع لم يكرها عليه وإذا ماتا دفنايين مقابر المسلمين والكفار وتجب الصلاة عليهما وينوبها على المسلم منهما إن صلى عليهما معا ولا فعليهما إن كان مسلما كما علم مما مر فى صلاة الجنائز نهاية ومعنى قال ع ش قوله فإن ذكر ا او اثنى لم تسمع دعوى

الملتقط وهو يده لم يقدم بل ان التحقة أو لاعرض مع الاخر على القائف فان نفاه عنه بقى للملتقط وان الحق به عرض مع الملتقط فان نفاه عنه فهو للاخر وإن الحقه وقف الامر وإن كان يدا الآخر فان التحقة او لا لم يؤثر التحاق الملتقط او عكسه لم يقدم ذو اليد بل يستويان اه (قوله وإن لم يسبق أحدهما كذلك) فعلم ان السبق كذلك مقدم على القائف وظاهر انه غير مقدم على البينة (قوله فرع) فى شرح مر ولو تداعيا مولودا فادعى احدهما ذكوره والآخر انوثته فإن ذكر الم تسمع دعوى من ادعى الانوثة فى وجه احتمالين لانه قد عين غيره اه (قوله فرع آخر) فى شرح المنهج ولو أقام اثنتان بينتين مؤرختين بتاريخين مختلفتين فلا ترجيح اه (قوله فى المتن فيلحق من الحق به) قضيته انه فى المثال المذكور لو الحق به بالآخر لحقه بمجرد ذلك لكن فى الروضة ما نصه نعم من ادعى لقيطا استلحقه ملتقطه عرض معه على القائف فان الحق به عرض مع الملتقط فان الحق به ايضا تعذر العمل به اى بقوله فيوقف قال فى شرحه وإن نفاه عنه فهو للدعى انتهى (قوله وهو يستدعى تلك) فى استدعائه كون رؤيتهما قبل البلوغ تامل (قوله

رجع الاخر عليه بما أنفق ان كان باذن الحاكم ثم بالاشهاد على نية الرجوع ثم بنيت كما يعلم مما مر آخر الاجارة والا فهو متبرع ولو تداعاه امراتان انفقتا ولا رجوع هنا مطلقا من

من ادعى ذكره وقياسه أنه لو بان خشي لم تسمع دعوى واحد منهما وقوله ولو استرضع ابنه الخ قوة كلامه
تشمع بجواز استرضاع اليهودية وغيرهما من الكافرات للمسلم ولا مانع منه لأن استرضاعها استخدام لليهودية
واستخدام للكفار غير ممنوع ولا نظر الى انها يخاف منها على الطفل لانا نقول هذه الحالة اذا وجدت في المسئلة
امنع تسليم الرضيع لها وظاهره ايضا سواء كان بيتها ام بيت وليه اه (قوله لا مكان القطع بالولادة)
أو بالينة بالولادة اه عش (قوله كان اتحد تاريخهما) مفهومه عدم التساقط اذا اختلف تاريخهما
ويخالفه ما في شرح المنهج والروض من أنه لو أقام اثنان بينتين مؤرختين بتاريخين مختلفين فلا ترجيح
اه الا أن يصور ما هنا بان تشهد احدهما بانه ولد على فراشه من سنتين والاخرى بانه ولد على فراش الاخر
من سنة اه سم اقول ويرد هذا التصور ما في البجيري مما نصه قوله مؤرخين بتاريخين الخ هذا مستثنى
من كون الحكم للسابقة تاريخا كما قاله النووي وقال الخطيب ان القاعدة المذكورة خاصة بالاموال اه
وقوله فلا ترجيح هذا بخلاف المال فانه يعمل فيه بمقدمة التاريخ عش اه (قوله واليد هنا غير مرجحة)
أى ولا عاضدة ولا ينافي ذلك قوله السابق فان سبق استلحاق أحدهما الى قوله ففي عاضدة لا مرجحة
يحمل هذا على ما اذا لم يسبق استلحاق ذى اليد فليتامل سم على حج اه عش

(كتاب الجعالة)

(قوله بثلاث الجيم) الى قوله نعم في المغنى والى قوله واستعيد في النهاية الا قوله أورد، ولك كذا وقوله ولا
ينته (قوله بثلاث الجيم) لم يبينوا الا فصح ولعله الكسر لاقتصار الجوهرى عليه اه عش (قوله اللديغ
بالفاتحة الخ) متعلق بالرقية (قوله في الصحيحين الخ) نعت قوله أحاديث الخ (قوله منها) أى الاحاديث (قوله
جوازها) أى الجعالة (قوله من دواء ورقية) أى بشرط ان يكون في ذلك كلفة كما هو ظاهر ثم ينبغي ان
يقال ان جعل الشفاء غاية لذلك كالتداوى الى الشفاء أو لترقيته الى الشفاء فان فعل ووجد الشفاء استحق
الجعل وان فعل ولم يحصل الشفاء لم يستحق شيئا لعدم وجوب الجعالة عليه وهو المداواة الرقية الى الشفاء وان لم
يجعل الشفاء غاية لذلك كالتداوى الى الشفاء لم يستحق شيئا لعدم وجوب الجعالة عليه وهو المداواة الرقية الى الشفاء وان لم
لترقيته الى الشفاء كذا فلهل بتقيد الاستحقاق بالشفاء فيه نظر وقد يؤخذ من قوله في مسئلة
المداواة الاتية في الفرع قبيل ولو اشترك اثنان والا فاجرة المثل فساد الجعالة هنا وجوب اجرة المثل فيحرر
سم على حج اه عش وهذا كما يفيد اول كلامه اذ لم يعين العمل كقراءة الفاتحة سبعا وكالتداوى
بالدواء الفلاني سبعة ايام والا فالظاهر انه يستحق المسمى وان لم يحصل الشفاء (قوله وعقبت هنا) عبارة
المغنى وذكروا تبع الجمهور بعد باب اللقيط اه (قوله تسليم الجعل) أى تسليم الجعالة الجعل له ولو
حذف لفظ تسليم هنا وفيما باتى كافي النهاية لكان أولى (قوله فلو شرط تعجيله) ولو قال من رد عبدى فله
درهم قبله بطل قاله الغزالي في كتاب الدرر اه نهاية قال عش قوله مر قبله أى قبل الرد وقوله مر

كان اتحد تاريخهما) مفهومه عدم التساقط اذا اختلف تاريخهما ويخالفه ما مر عن شرح المنهج وياتى عن
شرح الروض الا ان يصور ما هنا بان تشهد احدهما بانه ولد على فراشه من سنتين والاخرى بانه ولد على فراش
الاخر من سنة (قوله واليد هنا غير مرجحة) أى ولا عاضدة ولا ينافي ذلك قوله السابق فان سبق استلحاق
احدهما الى قوله ففي عاضدة لا مرجحة يحمل هذا على ما اذا لم يسبق استلحاق ذى اليد فليتامل (قوله
واليد هنا غير مرجحة الخ) في شرح الروض ويقارن ما لو استلحقاه ولكل منهما بينة حيث لا يقدم باليد كما مر
ولا يتقدم تاريخ بان أقامها أحدهما بانه يده من ذنبة والاخر بانه من ذنبة بان اليد وتقدم التاريخ يدلان
على الحصانة دون النسب اه

(كتاب الجعالة)

(قوله من دواء ورقية) أى بشرط ان يكون في ذلك كلفة كما هو ظاهر ثم ينبغي أن يقال ان جعل الشفاء
غاية لذلك كالتداوى الى الشفاء أو لترقيته الى الشفاء فان فعل ووجد الشفاء استحق الجعل وان فعل ولم

لا مكان القطع بالولادة
فاوخذت كل بموجب قولها
(ولو أقاما بينتين) على
النسب (متعارضتين) كان
اتحد تاريخهما (سقطتا في
الظاهر) اذ لا مرجع فيرجع
للقائف واليد هنا غير
مرجحة خلافا لجمع لانها لا
تثبت النسب بخلاف الملك
(كتاب الجعالة)

(هى) بثلاث الجيم كالجعل
والجعيلة لغة ما يجعله
الانسان لغيره على شيء
يفعله وأصلها قبل الاجماع
أحادىث رقية الصحابي وهو
أبو سعيد الخدرى رضى الله
عنه اللديغ بالفاتحة على
ثلاثين رأسا من الغنم في
لصحيحين وغيرها واستنبط
منها البلقيني وتبعه الزركشى
جوازها على ما ينفع به
المريض من دواء ورقية
وعقبت هنا للقيط لانها
طلب لا لتقاط الضالة وفي
الروضة وغيرها للاجارة
لانها عقد على عمل نعم
تفارقها في جوازها على
عمل مجبول وصحتها غير
معين وكونها جائزة وعدم
استحقاق العامل تسليم
الجعل الا بعد تسليم العمل
فلو شرط تعجيله فسد المسمى

ووجبت أجرة المثل

بطل أى العقد بشرط تعجيل الجعل اه (قوله فان سلمه) أى الجعل قبل الفراغ سواء كان قبل الشروع في العمل او بعده اه ع ش (قوله ولم يحز تصرفه فيه) قال بعض المشايخ اى من حيث كونه جهلا اما من حيث رضا المالك الدافع الذى تضمنه التسليم فيجوز التصرف فيه اقول هو مسلم في التصرف فيه بالاتفاق به بنحو اكله ولبسه اما التصرف فيه بنقل المالك كبيعته وهبته فلا يجوز لعدم المالك الذى يتوقف عليه ذلك ولو اتلفه بنحو اكله فالوجه انه يضمنه لانه لم يسلمه له بجائز بل على انه عوض وهل له رهنه او لا فيه نظر سم على حجج اقول قياس ما قدمته من منع بيعه منع رهنه اه ع ش (قوله ويفرق بينه) أى عقد الجعالة (قوله بانه) اى العامل (ثم) اى فى الاجارة (ملكه) اى للعوض (بالعقد وهنا لا يملكه) قد يقال لم (قوله وشرعا) عطف على لغة لكن من غير ملاحظة قوله كالجعل والجهالة عبارة المغنى والنهاية وهى لغة اسم لما يجعل الخ وكذا الجعل والجعيلة وشرعا التزام عوض معلوم الخ وهى احسن (قوله لمعين) متعلق بالاذن ش اه سم (قوله بمقابل) اى معلوم متعلق بعمل قول المتن (كقوله من رد الخ) قال سم بعد ان ذكر او لاعن الخادم عن الرافعى جواز الجعالة فى رد الزوجة الحرة والامة ثم انظر فيه ما نصه فالتجعة عدم صحة مجاعة الزوج عليها

يحصل الشفاء لم يستحق شيئا اعدم وجود المجاعل عليه وهو المداواة والرقية الى الشفاء وان لم يجعل الشفاء غاية لذلك كلتقر اعلى على الفاتحة سبعا مثلا استحق بقراتها سبعا لانه لم يقيد بالشفاء ولو قال لترقيتي ولم يرد او زاد من علة كذا فهل يتقيد بالاستحقاق بالشفاء فيه نظر وقد يؤخذ من قوله فى مسألة المداواة الاتى فى الفرع قبيل ولو اشترك اثنان والا فاجرة المثل فساد الجعالة هنا وجوب اجرة المثل فليحرر (قوله فان سلمه بلا شرط لم يحز تصرفه فيه) قال بعض المشايخ اى من حيث كونه جهلا اما من حيث رضا المالك الدافع الذى تضمنه التسليم فيجوز التصرف فيه اقول هو مسلم في التصرف فيه بالاتفاق به بنحو اكله أو لبسه اما التصرف فيه بنقل المالك كبيعته وهبته فلا يجوز لعدم المالك الذى يتوقف عليه ذلك ولو اتلفه بنحو اكله فهل يضمنه الوجه انه يضمنه لانه لم يسلمه له بجائز بل على انه عوض وهل له رهنه لان تسليم المالك اياه عن الجعل يتضمن الرضا بذلك ويكون مضمونا كما تقدم او لا لان قبضه عن الجعالة فاسد لعدم ملكه واستحقاق قبضه فيه نظر (قوله لم يحز تصرفه فيه) اعتمدته مر (قوله لمعين الخ) متعلق بالاذن ش (قوله فى المتن كقوله من رد آبق الخ) قال فى الخادم هل تجرى الجعالة فى رد الزوجة هذه مسألة مهمة لم يصرحوا بها وقد يتوقف فيها من جهة ان الحر لا يدخل تحت اليد لكن فى كلام الرافعى فى باب الضمان ما يؤخذ منه الجواز حيث قال تصح الكفالة بيد المرأة لمن ثبتت زوجيته لان الحضور مستحق عليها كما تصح الكفالة بيد عبد آبق لما لكاه فلو كانت امة فجعل السيد لشخص جعل على ردها وجعل الزوج جعلاً اخر فمن سبق منهما استحقه فان ردها ما استحق كل واحد نصف ما شرط له او ما ذكره فى الحرة فيه نظر للفرق بين ما هنا وثم لان الكفالة تتوقف على اذنها للكفيل فاذا تكفل بها بعد اذنها وجب عليها الحضور اذا طلبه بخلاف ما نحن فيه فانه لا اذن يسلطه على التدخل تحت اليد فلا تصح المجاعة على ردها نعم ان وكلة الزوج فى ردها اى ولم يجعل او اذن الحاكم فى ردها جاز وهذا غير الجعالة نعم قد يقال فى الاولى شائبة جملة ما ذكره فى الامة فى صحة مجاعة الزوج على ردها نظرا لانها وان دخلت تحت اليد فى نفسها الا انها من حيث انها زوجة لا تدخل تحت اليد كما صرحوا به ولا علة للزوج بها الا من حيث الزوجية فالتجعة عدم صحة مجاعة الزوج عليها كالحررة فليتامر وقال فى الخادم لا تنحصر صورها فيما ذكره المصنف بل لو قال شخص ان رددت عليك عبدك فلي كذا فيقول نعم صح كما اشار اليه الرافعى فى مسألة الصلح اه اقول وينبغى انعقادها ايضا بقوله ارد عبدك او ان ارد عبدك بكذا فيقول افعل مثلاً (فرع) فى شرح مر لو قال من رد عبدى فله درهم قبله بطل قاله الغزالي فى كتاب الدرر اه (فرع اخر) قال احد الشريكين فى عبد من رد عبدى فله دينار فرده الشريك الاخر استحق عليه جميع الدينار كما فى شرح مر قال فى التقرير لا نه رد عبده لان اضافة العبد اليه للتعريف والمجاعة على ملكه منه اه اقول وينبغى ان يكون فى ضمان الراغب الشريك نصف الشريك ما قيل فى

فان سلمه بلا شرط لم يحز تصرفه فيه على الوجه ويفرق بينه وبين الاجارة بأنه ثم ملكه بالعقد وهنالا يملكه الا بالعمل وشرعا الاذن فى عمل معين أو مجهول لمعين او مجهول بمقابل (كقوله) أى مطلق التصرف المختار (من رد آبق) أو آبق زيد كما سيصرح به (فله كذا)

أى الزوجة الأمة كالحرّة وقال فى الخادم لا تنحصر صورها فى ذكره المصنف بل لو قال شخص إن رددت عليك عبدك فى كذا فىقول نعم صح كما أشار إليه الرافعى فى مسألة الصلح اه اقول وينبغى انعقادها ايضا بقوله ارد عبدك او اناراد عبدك بكذا فىقول افعل مثلاه وقال عرش مانصه وفى كلام سم بعد كلام طويل جواز الجمالة على رد الزوجة من عنداهلها نقلا عن الرافعى ثم توقف فيه واقول الاقرب ما قاله الرافعى وهو قياس ما اقر به المصنف فيمن حبس ظلما الخ اه (قوله اوردته) الى قوله واستفيد فى المغنى الا قوله ولا نيته (قوله والاوجه الخ) كما اقتضاه اطلاق المصنف بل صرح به الخوارزمى اه سم (قوله وكقول من الخ) عطف على كقول فى المتن (قوله من حبس ظلما) مفهوما انه اذا حبس بحق لا يستحق ما جعل له ولا يجوز له ذلك وينبغى أن يقال فيه تفصيل وهو أن المحبوس ان جاعل العامل على أن يتكلم مع من يطلقه على وجه جائز كان تكلم معه على أن ينظره الدائن إلى بيع غلاته مثلا جاز له ذلك واستحق ما جعل له والا فلا ووقع السؤال فى الدرس عما يقع بمصرنا من أن الرباتين والطحانين ونحوهم كالمرأى كية يجعلون لمن يمنع عنهم المحتسب واعوانه فى كل شهر كذا هل ذلك من الجمالة ام لا والجواب عنه انه من الجمالة الفاسدة فيستحق اجرة المثل لما عمله نظير ما يأتى فى أن حفظ ما لى الخ اه عرش (قوله لمن يقدر الخ) بجاهه او غيره نهاية ومعنى قال عرش قضيته انه اذا تكلم فى خلاصه استحق الجعل وان لم يتفق اطلاق المحبوس بكلامه لكن فى كلام سم فما لجاعله على الرقيا أو المداواة أنه ان جعل الشفاء غاية للرقيا والمداواة لم يستحق الا اذا حصل الشفاء والا استحق الجعل مطلقا فقياسه هنا انه ان جعل خروجه من الحبس غاية لتكلم الواسطة لم يستحق الا اذا خرج منه اه (قوله على المعتمد) عبارة النهاية اقضى المصنف بانها جمالة مباحة واخذ عوضها حلال ونقله عن جماعة اه (قوله بشرط أن يكون فى ذلك كلفة) لعل قصة ابنى سعيد حصل فيها تعب كذاها به لموضع المريض أو أنه قرأ الفاتحة سبع مرات مثلا فلا يقال أن قراءة الفاتحة لا تعب فيها وينبغى أن المراد بالتعب التعب بالنسبة لحال الفاعل اه عرش (قوله واستفيد من قوله الخ) ما وجه استفادة أو ما ذونه اه سم (قوله قدرته على الرد بنفسه) لعل المراد عند الردوان لم يكن قادرا عند اداء لكن يأتى ذلك ما يأتى انه يجوز لغير المعين التوكيل وقضيته مع ما قبله فى المعين الجواز سواء كان قادرا او عاجزا الا ان تكون عاجزا الا ان تكون المقابلة بالنظر للمجموع فليتامل اه سم عبارة عرش قوله مر اما اذا كان منهما فيكنى عليه بالنداء الخ اى دون قدرته على العمل لكن فيه انه حيث اتي به بآنت قدرته الا ان يقال المراد بالقدرة كونه قادر بحسب العادة غالبا وهذا لا ينافى وجود العمل مع العجز على خلاف الغالب او يقال لا يشترط قدرته أصلا ويكنى اذنه لمن يعمل فيستحق باذنه الجعل ويصرح بهذا قول العباب لو كان العامل معينا ثم وكل غيره ولم يفعل هو شيئا فلا جعل لاحد وان كان عاملا فلم به شخص ثم وكل استحق الاول وهذه صريحة فى موافقة القضية المذكورة (قوله ان كان غير معين) قال الماوردى هنا لو قال من جاء بأبق فله دينار فمن جاء به استحق من رجل او امرأة أو صبي أو عبد عاقل أو مجنون اذا سمع النداء وعلم به لدخولهم فى عموم من جاء اه نهاية زاد المغنى وهذا هو المعتمد اه قال عرش قوله مر قال الماوردى الخ معتمد اه (قوله وهذا لا ينافى الخ) كان وجه ذلك ان العقد عند الاطلاق انما يتناول القادر واذا تناوله جاز له ان يوكل اه سم (قوله وانه لا يشترط) الى قوله من الاضطراب المتأخرين فى المغنى والى قوله وتزليم فى النهاية الا قوله ولا يقاس الى وقضية الحد (قوله لا يشترط فيه) اى العامل (بقسميه) اى المعين والمهم

الرد لعبد بغير اذن مالكة كما قدمته عن شرح الروض نقلا عن الماوردى والامام (قوله والاوجه) أى كما اقتضاه اطلاق المصنف بل صرح به الخوارزمى (قوله واستفيد من قوله الخ) ما وجه استفادة او ما ذونه (قوله قدرته على الرد بنفسه) لعل المراد عند الردوان لم يكن قادرا عند النداء لكن قد يأتى ذلك ما يأتى انه يجوز لغير المعين التوكيل وقضيته مع ما قبله فى المعين الجواز سواء كان قادرا او عاجزا الا ان تكون المقابلة بالنظر للمجموع فليتامل (قوله وهذا لا ينافى ما يأتى الخ) كان وجه ذلك ان العقد عند الاطلاق

أوردته وذكرا أو الوجه انه لا يشترط أن يقول على ولا نيته واحتمل إيهام العامل لانه قد لا يعرف راغبا فى العمل وكقول من حبس ظلما لمن يقدر على خلاصه وان تعين عليه على المعتمد ان خلصت فلك كذا بشرط أن يكون فى ذلك كلفة تقابل باجرة عرفا وأركانها عمل وجعل وصيغة وعاقدة كما علمت مع شروطها من كلامه هنا وفيما يأتى واستفيد من قوله من ردان الشرطى العامل قدرته على الرد بنفسه ان كان غير معين وبنفسه أو ما ذونه ان كان معينا وهذا لا ينافى ما يأتى فى التوكيل فتأمل وانه لا يشترط فيه بقسميه تكليف ولا رشد ولا حرية ولا اذن سيد أو ولى

فيصح من صبي ومجنون له
بالاجارة لانه يغتفر هنا
مالا يغتفر ثم وقضية الحد
صحتاني ان حفظت مالى
من متعد عليه فلك كذا
وهو متجه ان عين له قدر
المال وزمن الحفظ ولا
فلا لان الظاهر ان المالك
يريد الحفظ على الدوام
وهذا لا غاية له فلم يبعد
فساده بالنسبة للسمى
فتجب له اجرة المثل لما
حفظه (و) علم من مثاله
الذى دل به على حدها كما
تقرر انه (يشترط) فيها
للتحقق (صيغة) من
الناطق الذى لم يرد
الكتابة (تدل على العمل)
أى الاذن فيه كما بأصله
(بعوض) معلوم مقصود
(ملتزم) لانها معاوضة أما
الاخرس فتكفي اشارته
المفهومة لذلك وأما الناطق
إذا كتب ذلك ونواه فانه
يصح منه (فلو عمل بلا
إذن) أو باذن من غير ذكر
عوض أو بعد الاذن
لكنه لم يعلم به سواء المعين
واقصد العوض وغيرهما
(أو أذن لشخص فعمل
غيره فلا شيء له) لانه لم
يلتزم له عوضا فوق عمله
تبرعا وان عرف برد
الضوال بعوض نعم رد
قن المقول له كرده لان
يده كيده كذا قالاه

(قوله) فيصح من صبي ومجنون (الخ) فيه تصریح بصحة عقد الجمالة معهما اه سم أى فيستحقان المسمى كما هو
ظاهر السباق وهو الذى سياتى عن السبكي والبقينى اه رشيدى (قوله) قدر المال (أى الذى يحفظه سواء
عليه بمجرد الرؤية أو غيرها اه عش (قوله) لان الظاهر (الخ) أى ولان العمل غير معلوم من كل وجه (قوله)
دل به) أى المثال (قوله) لتحقق (عبارة المغنى وأركانها أربعة صيغة (الخ) وقد بدأ بالأول معبر عنه بالشرط
كامر له فى غير هذا المحل فقال ويشترط (الخ) قول المتن (صيغة) قال فى شرح الروض أى والمغنى فلو عمل احد
بلا صيغة فلا شيء له وإن كان معروفا برد الضوال لعدم الالتزام له فوقع عمله تبرعا ودخل العبد فى ضمانه
كما جزم به الماوردى وقال الامام فيه الوجهان فى الاخذ من الغاصب بقصد الرد إلى المالك والاصح فيه
الضمان اه سم على حج وقوله معروفا برد الضوال (الخ) منه رد الوالى وشيوخ العرب مثاله فلا اجرة لهم
فيدخل المردود فى ضمانهم حيث لم ياذن المالك فى الرد ولا يمنع من ذلك التزامهم من الحاكم غفر تلك المحلة
وحفظ ما فيها مالم تدل قرينة على رضا المالك برد ما اخذاه عش أى ولا فلا ضمان كما يأتى (قوله) من
الناطق الذى (الخ) قيد بما ذكر لانه حمل الصيغة على اللفظ وجعل الاشارة والكتابة قائمتين مقام الصيغة
والظاهر ان ماسلكه غير متعين لا مكان حل الصيغة على ما يشمل ذلك اه عش عبارة السيد عمر قد يقال
مرادهم بالصيغة ما يدل على المقصود لفظا أو كتابة أو اشارة من أخرس ولهذا صرحوا فى بعض الأبواب
بان الكتابة كناية وان الاشارة تكون صريحا وكناية اه (قوله) معلوم (أى قوله) كذا قاله فى المغنى إلا
قوله وأما الناطق إلى المتن (قوله) لذلك (أى الاذن فى العمل بعوض معلوم (الخ) او عقد الجمالة وكذا الاشارة
والضمير فى قوله لذلك ونواه (الخ) قول المتن (فلو عمل بلا إذن (الخ) من ذلك ما جرت به العادة فى قرى مصر نامن
أن جماعة اعتادوا احراسة الجرين نهارا وجماعة اعتادوا حراسته ليلا فان اتفقت معاقدتهم على شيء مع أهل
الجرين أو مع بعضهم باذن الباقيين لهم فى العقد استحق الحارسون ما شرط لهم إن كانت الجمالة صحيحة وإلا
فاجرة المثل وأما إن باشر والحراسة بلا إذن من احداء ما دعى ماسبق من دفع ارباب الزرع للحارس
سهيما معلوما يستحقوا شيئا اه عش أقول أخذنا من قول المصنف الآتى ولو قال أجبني (الخ) أن قوله مع أهل
الجرين (الخ) ليس بقيد كما يشير اليه قوله بلا إذن من احد (قوله) من غير ذكر عوض (أى أو بذكر عوض غير
مقصود كالم اه مغنى (قوله) لا نعلم يلتزم (الخ) عبارة المغنى أى لو احدى من ذكر اما العامل فلما رأى انه عمل
متبرعا وأما المعين فلم يعمل اه (قوله) وإن عرف برد الضوال (الخ) ودخل العبد مثالا فى ضمانه كما جزم به
الماوردى اسنى ومغنى تقدم ويأتى عن عش تقييده بما إذا لم تدل قرينة على رضا المالك برد ما اخذ (قوله) نعم
(الخ) عبارة المغنى نعم إن كان الغير رقيق المأذون له ورد بعد علم سيده بالالتزام استحق المأذون له الجعل
لان يدري قيده كيده اه وعبارة سم قوله رد قن المقول له (الخ) أى بعد علم المقول له كفى فى شرح الروض وفيه
وظاهر أن مكاتبه ومبعضه فى نوبته كالأجنى اه (قوله) كذا قاله (جربى عليه المغنى والاسنى كما مر آنفا (قوله)
وايده الاذرى (الخ) عبارة النهاية قال الاذرى وقول القاضى فان رده بنفسه أو بعبد استحق يفهم عدم
الاستحقاق إذا استعمل العبد بالرد اه قال عش قوله عدم الاستحقاق هذا هو المعتمد خلافا لابن حجج أى

لما يتناول القادر وإذا تناوله جاز له أن يוכל (قوله) فيصح من صبي ومجنون (الخ) فيه تصریح بصحة عقد
الجمالة معهما (قوله) فى المتن ويشترط صيغة (قوله) فى شرح الروض فلو عمل احد بلا صيغة فلا شيء له وإن كان
معروفا برد الضوال لعدم الالتزام له فوقع عمله تبرعا ودخل العبد فى ضمانه كما جزم به الماوردى وقال
الامام فيه الوجهان فى الاخذ من الغاصب بقصد الرد إلى المالك والاصح فيه الضمان اه ولقائل ان يقول
كان ينبغي عدم الضمان كما لو أخذه من لا يضمن كالخربى مجامع أنه ليس فى يد ضمانه وقوله لا يلزم (الخ) يدل
على جواز الرد فليراجع ما قدمه فى اول باب الغصب مما يتعلق بذلك وقد يؤيد الجواز ما يأتى فى جواب إشكال
ابن الرفعة (قوله) نعم رد قن المقول له (أى بعد علم المقول له كفى فى شرح الروض وفيه نظر وظاهر ان مكاتبه

صح أن يقال رده بعده
ولأن لم يأذنه ولو قال من
رد عبدي من سامعي ندائي
فرد من عبلي ولم يسمعه لم
يستحق ولمن سمع النداء
العام التوكيل كهو في تملك
المباح وكذا الخاص لكن
لأن لم يحسنه أو لم يلق به أو
عجز عنه وعلم به القائل وإلا
فلا وإن طرأ له نحو مرض
نظير ما مر في الوكيل فعلم
أن من جوع على الزيارة
لا يستنبط فيها إلا أن عذر
وعليه المجاعل حال الجمالة
(ولو قال أجنبي) مطلق
التصرف مختار (من رد عبدي
زيد فله كذا استحقه الراد)
العالم به (على الأجنبي) لأنه
التزمه وإن لم يأت بعلي على
المنقول وإن نازع فيه
السبكي نظر إلى أن المتبادر
منه ذلك واستشكل ابن
الرفعة استحقاق الراد بأنه
لا يجوز له وضع يده عليه
بغير إذن مالكه بل يضمنه
وأوجب بفرضه فيما إذا
أذن المالك لمن شاء في الرد
والتزم الأجنبي المجعل
وقد يصور بما إذا ظنه
العامل المالك أو عرفه ووطن
رضاه على أن وضع اليد
عليه للرد يرضى به المالك
غالبا وكفى بذلك مجوزا
وظاهر أن المراد من
الأجنبي غير الوكيل

والاسنى والمغنى (قوله وتزيلهم) مبتدأ أخبره قوله يؤيد الأول (قوله وقولهم) أي القاضي ومن تبعه
(المذكور) وهو فان رده بنفسه أو بعده الخ (قوله لا يخالفه) أي الأول وهو قول الشيخين (قوله ولو قال
من رد) إلى قوله فعلم في المغنى وإلى قول المتن وإن قال في النهاية إلا قوله وإن نازع فيه السبكي وقوله غالبا
ومسئلة الوكيل (قوله وعلم به القائل) أي حالة الجمالة أخذ بما يذكره آنفا أه سم (قوله على الزيارة) كان
المراد بها مجرد الوقوف عند القبر الشريف أه سم قول المتن (ولو قال أجنبي) ليس من عاداته الاستهزاء
والخلاعة كما يحكيه الزركشي أه معنى قول المتن (من رد عبدي الخ) ولو قال من رد عبدا فله كذا فهل هو
كما لو قال من رد عبدي حتى إذا رد أحد عبدا واحدا أو عبدا موقوفا مثلاً استحق ينبغي نعم مر أه سم على حج
وقد يشمل ذلك قول الشارح في التعريف لمعين أو مجهول أه ع ش (قوله لأن التزمه) إلى المتن في المغنى إلا قوله
وإن نازع فيه السبكي وقوله وقد يصور إلى على أن وقوله غالبا ومسئلة الوكيل (قوله استحقاق الرد) أي
بعض بقول الأجنبي (قوله بما إذا ظنه العامل المالك) في كون هذا مجرد بني الضمان نظر لا يخفى أه
رشيدى أقول الكلام في حرمة نفي اليد فقط لافيه مع نفي الضمان وظاهر أنه لا تلازم بينهما (قوله يرضى به
المالك) وعليه فينبغي أن لا ضمان عليه إذا تلف لأن رضاه برده منزل منزلة إذنه في الرد ويؤيده ما لو انتزع
المغصوب من يد غير ضامته كالخمر ليرده على مالكه فإنه لا ضمان فيه إذا تلف لكن في كلام سم مانصه
ومع ذلك أي الرضا بالرد يضمنه كما هو ظاهر إذ ليس من جملة الأمانات إلى آخر ما ذكره وما ذكره ظاهر حيث
لم تدل قرينة على رضا المالك بالرد وإلا فلا ضمان أه ع ش (قوله وكفى بذلك مجوزا الخ) أي ومع ذلك
يضمنه كما هو ظاهر إذ ليس ذلك من جملة الأمانات ويؤيد الضمان بل يصرح بما قدمته على قول المتن صيغة
عن الماوردي والامام وإذا قلنا بالضمان فظاهر أنه بقيمة يوم التلف لا بأقصى القيم لجواز وضع يده وعدم
تعديه فليس غاصبا أه سم وتقدم آنفا عن ع ش أنه ظاهر حيث لم تدل قرينة على رضا المالك بالرد والا
فلا ضمان أه (قوله والجعل قدر أجره المثل الخ) فلوز ادعى أجره المثل فهل تفسد الجمالة أو تصح ويجب
الجعل في مال الولي فيه نظرو القياس عند الإطلاق انصراف الجمالة إلى المحجور فإذا زاد المسمى على أجره
المثل فسد الجمالة ووجب أجره المثل مر أه سم على حج وقوله ولو وجبت أجره المثل أي في مال المولى عليه
وقد يقال قياس ما لو وكلت في اختلاعهما أجنبيا بقدر فزاد عليه من أن عليها ما سمت وعليه الزيادة أن يكون
هنا كذلك أه ع ش (قوله قدر أجره المثل) قد يتوقف فيه بما إذا لم يمكن تحصيله إلا بأكثر من كان لا يقدر
على رده وغير واحد مثلاً وطلب أكثر من أجره المثل ولا يخفى أن بذل أكثر من أجره المثل أسهل من ضياع الضالة

ومبعضه في نوبته كالأجنبي أه (قوله وتزيلهم فعل قنه الخ) قد يقتضي التزيل المذكور أنه لا يشترط
علم القن بالنداء (قوله وكذا الخاص الخ) كذا شرع مر (قوله وعلم به القائل) أي حال الجمالة أخذ بما
يذكره آنفا (قوله فعلم أن من جوع على الزيارة الخ) وقوله الآتي قيل قول المتن ولو اشترك اثنان الخ أو
على حج وعمرة وزيارة الخ صريح في صحة الجمالة على الزيادة فلينظر ما المراد بالزيارة فإنه غير السلام والدعاء
بدليل أنهم أبطلوا الاستئجار للزيارة وصحوه للسلام والدعاء كما بينه الشارح في مؤلف الزيارة وكان المراد
بها مجرد الوقوف عند القبر الشريف (قوله في المتن من رد عبدي زيدا فله كذا) ولو قال من رد عبدا فله كذا فهل
هو كما لو قال من رد عبدي حتى إذا رد أحد عبدا واحدا أو عبدا موقوفا مثلاً استحق ينبغي نعم مر (قوله بل
يضمنه) يؤيد الضمان ما قدمته على قول المتن ويشترط صيغة بجامع عدم إذن المالك (قوله وكفى بذلك
مجوزا) أي ومع ذلك يضمنه كما هو ظاهر إذ ليس ذلك من جملة الأمانات ويؤيد الضمان بل يصرح به ما
قدمته على قول المتن ويشترط صيغة عن الماوردي والروائي والامام وإذا قلنا بالضمان فظاهر أنه بقيمة
يوم التلف لا بأقصى القيم لجواز وضع يده وعدم تعديه فليس غاصبا بخلاف المبيع يباع فاسدا حيث يضمن
بأقصى القيم لتعدى المشتري بوضع يده على قصد الملك بطريق تعدى بها إذ البيع الفاسد تمتع فوضع اليد
للملك بسببه تعدد فليتأمل (قوله والجعل قدر أجره المثل الخ) فلوز ادعى أجره المثل فهل تفسد الجمالة أو

والولي فلو قال ذلك عن موكله أو محجوره والجعل قدر أجره المثل

رأساه رشيدى أقول المطلوب فيما صورته هو أجرة المثل لا أكثر منها إذ معلوم أنها تختلف باختلاف الأحوال وكتب عليه السيد عمر أيضا ما نصه هذا في مسألة الولي وكذا الوكيل إن لم يعين موكله شيئا مخصوصا ولا فظا هرا نه لا يزيد عليه وإن نقص عن أجره المثل (وإن قال الاجنبي) ولو قال أحد الشريكين في عبد من رذعبدى فله دينار فرد الشريك الآخر استحق عليه جميع الدينار كما في شرح رمه سم قال ع ش ومثله مالو رده غير الشريك ومنه يعلم جواب حادثة وقوع السؤال عنها وهي أن شخصين وبين آخر شركة في بهائم فسرقت البهائم أو غصبت فسعى أحد الشريكين في تحصيلها ووردها وغرم على ذلك دراهم ولم يلتزم شريكه منها شيئا وهو أن الغارم لا رجوع له على شريكه بشيء مما غرمه ومن الالتزام مالو قال له كل شيء غرمته أو صرفته كان علينا ويغفر الجهل في مثله للحاجة ويؤيده مالو قال عمر داري على أن ترجع بما صرفته حيث قالوا أرجع بما صرفه اه ع ش (قوله ان كذبه) إلى قوله انتهى في المغنى وإلى قول المتن ويشترط في النهاية لا أقوله لأن المحذور إلى المتن وقوله وبأن الأخيرة إلى المتن وقوله لا كلفة إلى من هو يدي غيره (قوله بذلك) أي بانه قاله (قوله وقيد الرافعي الخ) جرى المغنى على إطلاق قوله ولا الخ لكن قول الشارح ويتجه أن محل قوله الخ أوجه ((قوله لفظ الجاعل) أي أو اشارته أو كتابته (قوله ومن ثم لورده الخ) أفاد هذا أن الجمالة ترد بالرد ولا ينافيه ما يأتي في مسألة الامام لا ترد ثم بالكلية بخلافه هنا كما علم ما ذكره فيما يأتي هذا محصل كلامه أولا وآخر أو قرر مر أن المعتمد أنها لا ترد بالرد أخذ من مسألة الامام الآتية فسألته ما الفرق حيث ندين ردها الذي لا ترد به وبين فسخ العامل الذي يرتفع به وماذا يتميز به أحدهما عن الآخر فلم يقدم مقنعا وقد يقال الرد عند العقد والفسخ بعد ذلك وينظر فيه بان الذي عند العقد أقوى في دفعه من المتأخر وقد يقال قوله لا قبلها أو رددتها ليس صريحا في الفسخ فلا ترتفع به وهو بعيد جدا في رددتها فليتأمل اه سم أي والمعتمدا ارتدادها بالرد (قوله وظاهره ينافي المتن) إذ دل قوله وإن عينه على تصور قبول غير المعين ويمكن أن يجاب عن المتن بوجهين أحدهما أن عدم الاشتراط يصدق بعدم الامكان والثاني أن أو وان عينه للحال فليتأمل سم على حج اه ع ش (قوله صار كل الخ) خبر ان (قوله ولا تشتترط المطابقة) أي مطابقة القبول للإيجاب اه ع ش (قوله استحق الدينار) كذا في النهاية وكتب ع ش عليه ما نصه قضية ما يأتي عن حج انه لو قال رده بلا شيء لا يستحق عوضا وسيأتي للشارح ما رده في قوله أو دعوى انه الخ فيستحق الكل اه وفي الرشيدى مثله (قوله قاله الامام) و ذكر القمولى نحوه مؤخذ من قول الامام والقمولى انها لا ترد بالرد ودعوى انه ان رد الجعل من اصله اثر أو بعضه فلا اثر لها وقال في الانوار ولورده أي الا ببق مثلا الصبي أو السفينة استحق اجرة المثل لا المسمى ورد المجنون كرد الجاهل بالنداء وقال السبكي الذي يظهر وجوب المسمى في هذه

الراد (عليه) أى الاجنبي
شيثا لعدم التزامه (ولا
على زيد) ان كذبه لذلك
ولا تقبل شهادة الاجنبي
على زيد بذلك لانه متهم في
ترويج قوله أما إذا صدقه
فيلزمه الجعل وقيد
الرافعي بما إذا كان الاجنبي
من يقبل خبره وإلا فكالو
رده غير عالم باذنه انتهى
ويتجه أن محل قوله والا
الخ ما إذا لم يصدق العامل
والا استحق على المالك
المصدق لأن المحذور عدم
علم العامل بتصديقه يصير
عالموا لا نظر لانهما لان
عليه وعدمه لا يعلم إلا منه
مع قوته بموافقة للمالك
(ولا يشترط قبول العامل)
لفظا لما دل عليه لفظ
الجاعل (وان عينه) بل
يكفى العمل كالوكيل ومن
ثم لورده ثم عمل لم يستحق
إلا باذن جديد (تنبيه)
في الروضة وأصلها إذالم
يعين العامل لا يتصور
قبول العقد وظاهره ينافي
المتن وقد يجاب بان معنى
عدم تصور ذلك بعده
بالنظر للخطابات العادية
ومعنى تصوره الذي أفهمه
المتن انه من حيث دلالة
اللفظ على كل سامع سامع
مطابقة لمعومه صار كل
سامع كأنه غاطب فتصور
قبوله ولا تشتترط المطابقة
فلو قال ان رددت آتق فلك

تصح ويجب الجعل في مال الولي فيه نظرو القياس عند الإطلاق انصراف الجمالة إلى المحجور فإذا زاد المسمى على اجرة المثل فسد ووجب اجرة المثل مر (ومن ثم لورده ثم عمل لم يستحق إلا باذن جديد) أفاد هذا أن الجمالة ترد بالرد ولا ينافيه ما يأتي في مسألة الامام ان لا ترد ثم بالكلية بخلافه هنا كما علم ما ذكره الشارح فيما يأتي هذا محصل كلامه أولا وآخر أو قرر مر أن المعتمد انها لا ترد بالرد أخذ من مسألة الامام الآتية فسألته ما الفرق حيث ندين بين ردها الذي لا ترد به وبين فسخ العامل الذي يرتفع به وماذا يتميز به أحدهما عن الآخر فلم يقدم مقنعا وقد يقال الرد عند العقد والفسخ بعد ذلك وينظر فيه بان الذي عند العقد أقوى في دفعه من المتأخرين وقد يقال قوله لا قبلها أو رددتها ليس صريحا في الفسخ فلا ترتفع به وهو بعيد جدا في رددتها فليتأمل (قوله وظاهره ينافي المتن) إذ دل قوله وإن عينه على تصور قبول غير المعين ويمكن أن يجاب عن المتن بوجهين أحدهما أن عدم الاشتراط يصدق بعدم الامكان والثاني أن أو وان عينه للحال فليتأمل (قوله قاله الامام الخ) و ذكر القمولى نحوه مؤخذ من كلام الامام والقمولى انها لا ترد بالرد ودعوى انه ان رد الجعل من اصله اثر أو بعضه فلا اثر له وقال في الانوار ولورده الصبي أو السفينة استحق اجرة المثل لا المسمى ورد المجنون كرد الجاهل بالنداء قال السبكي الذي يظهر وجوب المسمى في هذه المستاتل كلها وجزم

المسائل كلها وجزم بذلك البلقيني في الصغير ولم يقيد بشيء اه نهاية قال ع ش قوله لم رانها لا ترد بالرد هذا مخالف ما مر في قوله م ر ومن ثم لم يرد عمل لم يستحق الخ إلا أن يحمل ما تقدم على ما لورد القبول من اصله كالأول لا أراد العدو وما هنا على ما لو قبل ورد العوض وحده كقوله ارده بلا شيء ثم رايتم استشكل ذلك واجاب بقوله وقد يقال الرد عند العقد الخ وقوله م ر استحق اجرة المثل معتمد وقوله م ر ورد المجنون كرد الجاهل والمراد بالمجنون الذي ليس له نوع تمييز فلا ينافي ما مر من استحقاق المجنون اذا رد لان المراد بما تقدم من له نوع تمييز وعبرة سم اقول يتجه في المجنون أنه ان عين اشترط ان يكون له نوع تمييز بحيث يعقل الاذن والا كان رده كرد غير العالم بالاذن وان لم يعين اشترط ان يرده بعد ان عقل الاذن لتمييزه وعله بالاذن اذ رده بدون ذلك كرد من لم يعلم الاذن فلا شيء له فليتأمل نعم ان عرض الجنون بعد عله بالاذن فقد يتجه عدم اشتراط التمييز حال رده فليتأمل اه وقوله كرد الجاهل بالنداء اي فلا يستحق اه اقول وقول سم نعم ان عرض الخ فيه وقفة ظاهرة فليراجع (قوله واعترض) الى قوله وبان الاخيرة في المغني الا قوله كالجعالة الى وقد يجاب (قوله بان الطلاق الخ) بشكل على هذا الجواب قولهم كالجعالة الدال على استواء الجعالة والطلاق فيما ذكر وهذا وجه الاعتراض فيما يظهر فالخامس ان قولهم المذكور دل على ان اللازم هنا نصف الدينار فهو مخالف لقولي الامام وظاهر ان الاعتراض بهذا لا يدفعه الفرق بين الخلع والجعالة سم على حج اقول ويمكن الجواب بان المراد من التشبيه المشاركة في مجرد استحقاق العوض اه ع ش اقول ويؤيده اسقاط المغني لفظة كالجعالة كما مر (قوله كاعلم) الى قوله ولو قال من دلي في المغني إلا قوله كن رده من موضع كذا (قوله وذكروه هنا الخ) على ان تمثله اول الباب ليس نصافي ذلك لاحتمال المعلومية كن موضع كذا من طريق كذا اه سم (قوله وقيد جمع الخ) عبارة النهاية وهو مقيد كما افاده جمع بما الخ وعبرة المغني وهو مخصوص كما قال ان الرفعة تبع للفاضل حسين بما الخ (قوله وطوله الخ) ترك العرض وهو مراد بلا شك وعطف الارتقاء على السمك عطف تفسير كما يعلم مما تقدم في الاجارة اه سيد عمر اقول الاولى ان يراد بالسمك معنى العرض (قوله ومر) اي او اثل الباب (قوله من كلفة) او مؤنة كرد آبق او ضال او حج او خياطة او تعليم علم او حرفة أو اخبار فيه غرض وصدق فيه نهاية عبارة المغني والروض ولو جعل لمن اخبره بكذا جعله فاقبره لم يستحق شيئاً لانه لا يحتاج فيه إلى عمل فان تعب وصدق في اخباره وكان للمستخير غرض في الخبر به كما صرح به الرافي في آخر الجعالة استحق الجعل اه (قوله فلور من الخ) عبارة المغني والنهاية وعلى هذا لو سمع النداء من المطلوب في يده فرده وفي الرد كلفة كالأبق استحق الجعل ولا فلا يستحق شيئاً لان ما لا

به البلقيني في الصغير ولم يقيد بشيء شرح مر (أقول) يتجه في المجنون انه ان عين اشترط ان يكون له نوع تمييز بحيث يعقل الاذن والا كان رده كرد غير العالم بالاذن وان لم يعين اشترط ان يرده بعد ان عقل الاذن لتمييزه وعله بالاذن اذ رده بدون ذلك كرد من لم يعلم الاذن فلا شيء له فليتأمل نعم ان عرض الجنون بعد عله بالاذن فقد يتجه عدم اشتراط التمييز حال رده فليتأمل اه (قوله وقد يجاب بان الطلاق الخ) بشكل على هذا الجواب قولهم كالجعالة الدال على استواء الجعالة والطلاق فيما ذكر وهذا وجه الاعتراض فيما يظهر فالخامس ان قولهم المذكور دل على ان اللازم هنا نصف الدينار فهو مخالف لقولي الامام وظاهر ان الاعتراض بهذا لا يدفعه الفرق بين الخلع والجعالة (قوله وذكروه هنا ضرورة التقسيم) على ان تمثله اول الباب ليس نصافي ذلك لاحتمال المعلومية كن موضع كذا من طريق كذا (قوله وقيد جمع ذلك الخ) ع ش م ر (قوله ولو قال من دلي على مالي فله كذا فدل من هو يديه فلا شيء له الخ) قال في الروض وان جعل لمن دله عليه فله استحق لان كان في يده او لمن أخبره أي بشيء فاقبره فلا الا ان تعب وصدق وكان للمستخير غرض اه ويفرق بين اعتبار الصدق في الخبر هنا وعدم اعتباره فيه في الطلاق بان ذاك تعليق على صفوهي الاخبار الشامل للكذب فيقع الطلاق بوجود مساها وما هنا معارضة ولا يصلح الاخبار للعوضية إلا اذا تعلق به غرض معتبر ولا يتحقق ذلك بدون الصدق على ان هذه المسئلة منقولة عن القفال وكلام الخادم

واعترض بقولهم في طلقني بالف فقال بما تطلعت بها كالجعالة وقولهم في اغسل ثوبي وأرضيك فقال لا أريد شيئاً لم يجب له شيء وقد يجاب بان الطلاق لما توقف على لفظ الزوج ادر الامر عليه وبان الأخيرة ليست نظيرة مسئلتان ما فها رد للجعل من اصله فائر بخلاف رد بعضه (وتصح) الجعالة (على عمل مجهول) كما علم من تمثله اول الباب وذكروه هنا ضرورة التقسيم وقيد جمع ذلك بما يعسر ضبطه لا كبناء حائط فيذكر محله وطوله وسمكه وارتفاعه وما يبنى به وخياطة ثوب فيصفه كالاجارة (وكذا

معلوم) كن رده من موضع كذا (في الاصح) لانها اذا جازت مع الجهل فع العلم اولي ومرانه لا بد في العمل من كلفة فلور من هو يديه ولا كلفة فيه كدينار فلا شيء له ولو قال من دلي على مالي فله كذا فله من هو يديه فلا شيء له إلا كلفة

وعله شارح بوجوبه عليه وهو مبنى على ما شرطه في العمل انه يشترط كونه غير واجب عليه وهو ضعيف كما مر نعم ان عصى بوضع يده عليه بنحو غصب ثم سمع قول مالكة مثلام رد مالي فله كذا فرده لم يستحق شيئا وان كان فيه كلفة لزمين الرد عليه فور الخرج به عن المعصية وعلى هذا يحمل من شرط في العمل عدم تعينه عليه (٣٧٠) وقد يجمع ايضا بان ما تعين لعارض كغرض كفاية انحصر في واحد له الاجرة فيه ومنه

قولهم باستحقاقه في نحو تعلم الفاتحة وحرز الوديعة وان تعينا عليه وما كان متعينا اصالة لاجرة فيه ومنه مسألة الغاصب المذكورة او من هو يده غيره استحق لان الغالب انه تلحقه مشقة بالبحث عنه وقيد الاذرعى بما اذا كان البحث المشتق بعد الجمالة اما السابق عليها فلا عبرة به أى لانه محض تبرع حينئذ (ويشترط) لصحة العقد عدم تاقيته فيبطل من رد عبدى إلى شهر سواء أضم إليه من محل كذا أم لا لانه قد لا يجده فيعو (كون الجعل) مالا (معلوما) بمشاهدة المعين أو وصفه أو وصف مافي الذمة مقصودا يصح غالبا جعله ثمنا لانه عوض كالاجرة ولا حاجة لجهااته بخلاف العمل (فلو قال من رده فله) ثيابه ان علمت ولو بالوصف ففى الراد وإلا فله اجرة المثل واستشكله الاسنوى بان وصف المعين لا يغنى عن رؤيته وأجاب عنه البلقيني بان هذه المعاقدة دخلها التخفيف فلم يشدد فيها بخلاف نحو البيع وقياسه صحة فله نصفه ان علم وان لم يعرف محلله وهو أحد وجهين

كلفة فيه لا يقابل بعوض اه (قوله وعلاه) أى عدم الاستحقاق (قوله كما مر) أى فى شرح من رد آبق فله كذا (قوله نعم ان عصى الخ) عبارة النهاية وكذا أى مثل قوله من دلى على مالى الخ لو قال من ردلى مالى فله كذا فرده من هو فى يده ويجب عليه رده وقضيته انه لو كان الدال او الراد غير مكلف استحق وبجواب بان الخطاب متعلق بولي له لتعذر تعلقه به فلا يستحق شيئا اه قال ع ش قوله مر ويجب عليه رده أى كالفاسب والسارق بخلاف ما لو رد من هو فى يده امانة كان طيرت الريح ثوبا إلى داره او دخلت دابة داره فانه يستحق بالرد لان الواجب عليه التخلية لا الراد اه وقوله كالفاسب الخ أى والمستعير كفى المغنى (قوله أو من هو) عطف على من فيمن هو يده ش اه سم (قوله لان الغالب) انه تلحقه مشقة (لا خفاء ان هذا الكلام صريح فى انه يستحق وان لم تلحقه مشقة بالفعل نظرا للغالب وما من شأنه فلا يلاقيه قول الشارح وقيد الاذرعى الخ اه رشيدى وهذا مجرد مناقضة فى التعبير فلا ينافى ما مر انه لا بدنى العمل من كلفة (قوله لصحة العقد) الى قول المتن وللا راد فى النهاية (قوله عدم تاقيته) كالقراض ويؤخذ من التشبيه بالقراض انه لا يصح تعليقها وهو ظاهر وان لم أر من تعرض له اه مغنى (قوله فيبطل) عبارة شرح المنهج فيفسد اه فهل للراد حينئذ اجرة المثل وقضية تشبيهم الجمالة بالقراض انه يستحقها فليراجع (قوله الى شهر) لعلمه مقيد بما اذا قصد به مطلق التأخير (قوله لا يجده فيه) أى الوقت المقدّر فيضغ سعيه (قوله لا) الى قوله وان لم يعرف محله فى المغنى لا اقله يصح غالبا جعله ثمنا (قوله أو وصفه) أى المعين ش اه سم (قوله أو وصفه أو وصف) أى بما يفيد العلم بنهاية ومغنى (قوله ولا حاجة) عبارة النهاية ومغنى ولا نه عقد جواز للحاجة ولا حاجة الخ (قوله أن علمت ولو بالوصف) كان الاولى تأخيره عن قوله ففى الراد (قوله ولو بالوصف) ثم (قوله وأجاب عنه البلقيني) قضية الصحة ايضا فى فله الثوب الذى فى يدي ان علم ولو بالوصف سم على حجب اه ع ش اقول وهذه صريح قول الشارح المار او وصفه (قوله فله اجرة المثل) (قاعدة) الاعتبار فى اجرة المثل بالزمان الذى حصل فيه كل العمل لا بالزمان الذى حصل فيه التسليم كما قالوه فى المسابقة اه مغنى (قوله وقياسه) أى صحة فله ثيابه الخ (قوله فله نصفه) أى المردود (قوله ان علم) أى ولو بوصفه مغنى وسم (قوله وهو) أى الصحة (قوله وقياس الرافعى له) أى فله نصفه (قوله يقتضى تأجيل ملكه) أى وهو مبطل اه ع ش (قوله أو فله ثوب الخ) عطف على فله ثيابه (قوله او فله خمر الخ) او اعطيه خمر او خنزيرا او مغصوبا به نهاية (قوله وفى غير المقصود الخ) عطف على جملة وللا راد اجرة مثله (قوله ومر صحة الحجج الخ) عبارة انها بقر المغنى ويستثنى من اشتراط العلم بالجعل ما لو جعل الامام لمن يدل على قلعة الكفار جعلها كجارية منها فانه يجوز مع جهالة

قد يقتضى ان اعتبار الصدق هنا مبنى على قوله باعتباره فى الطلاق خلافا لغيره فراجع اه (قوله لم يستحق شيئا) وكذا يقال فيمن دلى على مالى (قوله لم يستحق شيئا) أى وان كان فى الرد كلفة وان كان الراد نحو صبي وان لم يتعلق به خطاب لتعلقه بولي له مر (قوله او من الخ) عطف على من فى من هو يده ش (قوله او وصفه) أى المعين ش (قوله فله ثيابه ان علمت ولو بالوصف) ثم قوله وأجاب عنه البلقيني الخ قضيته الصحة ايضا فى فله الثوب الذى فى يدي ان علم ولو بالوصف (قوله وقياسه صحة) هو ما كتبه شيخنا الشهاب الرملى بخطه بهامش شرح الروض (قوله ان علم) قد يقال بل قياسه او وصف (قوله يتجه ترجحه) واعتمده مر (قوله يقتضى تأجيل ملكه) قد يقال تأجيل الملك معهود فان كلامنا لاجرة فى الذمة والتمن فى الذمة يملك بالعقد بشرطه ويصح تأجيله فله قال بدل هذا يقتضى تأجيل المعين وهو لا يؤجل فليتأمل

يتجه ترجحه ثم رأيت الانوار وغيره رجحاه ايضا وقياس الرافعى له على استئجار المرضعة بنصف الرضيع بعد الفطام أجب الغرض عنه فى الكفاية بان الاجرة المعينة تملك بالعقد فجعلا جزءا من الرضيع بعد الفطام يقتضى تأجيل ملكه وهما انما يملك بتمام العمل فلا مخالفة لمقتضى العقد ولا عمل يقع فى مشترك أو فله (ثوب أو أرضيه) أو فله خمر مثلا (فسد العقد) لجهاالة العوض أو عدم ماليته (وللا راد) الجاهل بان الفاسد لاشيء فيه فيما يظهر أخذنا من الرقراض (اجرة مثله) كالاجارة الفاسدة وفى غير المقصود كالدلم لاشيء له لانه لم يطعم فى شئ وممر صحة الحجج

بالنفقة للحاجة وحمل على حج عني واعطيتك نفقتك لانه ارازا لا جمالة بخلاف حج عني بنفقتك (٣٧١) فانه فاسد كافي الام وجزم به الماوردي

ويأتي آخر السير صحة من دل على قلعة فله جارية منها وإذا قلنا بان ارازا لومه كفايته كما هو ظاهر ثم هل المراد بها كفاية امثاله عرفا او كفاية ذاته نظير ما يأتي في كفاية القريب والقن كل محتمل (ولو قال) من رده (من بلد كذا فرده) من تلك الجهة لكن (من) ابعد منه فلا زيادة له لتبرعه بها او من (أقرب منه فله قسطه من من الجعل) لانه قبل بكل العمل فيوزع على ما قد وجد منه وما عدم ومحله ان تساوت الطريق سهولة او حذونة وإلا بان كان النصف مثلا الذي اتي به ضيف ما تركه استحق ثلثي الجعل اما إذا رده من جهة اخرى فلا يستحق شيئا مطلقا على ما يحتمل السبكي وتبعه الاذرعى اولا لانه لم ياذن له في الرد منها وله احتمال انه يستحق بقدر ما يستحقه لو رد من الجهة المعينة وهو المنقول في الكافي واعتمده اعني الاذرعى قال لان التعيين إنما يراد به الارشاد لمحله ومن ثم لو اراد حقيقة التعيين لم يستحق شيئا ولا يشكل على ما ذكر نحو من خاطى ثوبا او بنى لى حائطاً او علنى سورة كذا فاني بيعضه لم يستحق شيئا لانه لم يحصل غرضه الذي سماه و ثم حصل غرضه من ثم لو ذكر شيئين

الغرض للحاجة ومالو قال حج عني واعطيتك نفقتك فيجوز كما جزم به الخ ورد بان هذه لا تستثنى لأن هذا لرافاق لا جمالة وإنما يكون جمالة إذا جعله عوضا فقال حج عني بنفقتك وقد صرح الماوردي في هذه بانها جمالة فاسدة ونص عليه في الام اه قال ع ش قوله مر بانها جمالة فاسدة معتمدا فيستحق اجرة المثل اه وسياق عن السيد عمر مثله (قوله وحمل) اي ما مر من صحة الحج بالنفقة (قوله لانه) اي قوله حج عني واعطيتك نفقتك وكذا ضمير بأنه الاتي اه ع ش (قوله فانه فاسد) وعليه فهل يستحق اجرة المثل الظاهر نعم لكن بقيد الذي يحتمل الشارح اخذ من القراض اه سيد عمر (قوله لومه كفايته) لزوم الكفاية يشعر بلزوم هذه المعاقدة إلا ان يريد لزوم الكفاية عند تمام العمل اه سم عبارة ع ش قوله كفاية امثاله عرفا او كفاية ذاته اقول والاقرب الثاني ان علم بحاله قبل سؤاله في الحج والافالاول ثم هل المراد باللزوم انه يجب عليه ذلك من وقت خروجه حتى لو امتنع منه اجبر عليه او من وقت الاحرام ولا يلزمه ذلك إلا إذا فرغ من اعمال الحج وقبل الفراغ للرجوع لان غايته انه كالجمالة فهي جائزة فيه نظروا الاقرب الاخير وعليه فلو انفق بعض الطريق ثم رجع وقلنا يجوز اه فالظاهر انه يرجع عليه بما انفق له وقوع الحج لمباشرة كالمواستاجر المعضوب من يحج عنه ثم شنى المستاجر اه قول المتن (فرده من اقرب منه) ولو رده من المعين وراى المالك في نصف الطريق فدفعه اليه استحق نصف الجعل اه نهاية قال الرشيدى قوله مر وراى المالك في نصف الطريق الخ صريح في ان ذهاب العامل للرد لا يقابل بشيء ويلزم عليه انه لو راى المالك في المحل الذي لى فيه الا بقى مثلاً انه لا يستحق عليه شيئا وهو مشكل وربما يأتى في الشارح مر ما يقتضى خلافا فليراجع اه (قوله ابعده منه) إلى قوله اما إذا رده في النهاية والمعنى (قوله بان كان النصف الخ) اي بان كانت اجرة نصف المسافة ضعف اجرة النصف الاخر معنى ونهاية (قوله وله احتمال الخ) اعتمده النهاية وشرح المنهج وكذا المعنى عبارة (تنبية) شمل قوله من اقرب تلك البلدة وغيرها وهو كذلك وان نظر في ذلك السبكي فلو قال مكى من رد عبدى من عرفه فله كذا فرده من منى او من التنعيم استحق بالقسط لان التنصيب على مكان إنما يراد به الارشاد إلى موضع الآبق أو مظانته لأن الرد منه شرط في أصل الاستحقاق إذ لو أريد حقيقة ذلك المكان لكان إذا رده من دونه لا يستحق شيئا لانه لم يرد منه (قوله ومن ثم لو اراد الخ) لعل المراد به ما قدمته انفاع المعنى وإلا فظاهره مخالف لاطلاق المتن وغيره (قوله على ما ذكر) اي من قول المصنف من اقرب منه فله قسطه من الجعل (لو ذكر شيئين) إلى قوله ومروني في المعنى الا قوله وفيدته إلى قوله والحق الزركشى (قوله استحق نصف الجعل الخ) لانه لم يلزم له اكثر من ذلك ولو قال ان رد دتما عبدى فلكما كذا فرد احدهما احدهما استحق الربع او كليهما استحق النصف او رد هما استحق المسمى ولو قال اول من رد عبدى فله دينار فرده اثنان اقتسماه لانهما يوصفان بالاولية في الرد ولو قال لكل من ثلاثة رده ولك دينار فردوه فلكل منهم ثلثه توزيعا على الرؤوس هذا اذا عمل كل منهم لنفسه اما لو قال احدهم اعنت صاحبي فلاشئ له ولكل منهما نصف ما شرط له اي للرد او اثنان منهم اغنا صاحبنا فلاشئ لهما وله جميع المشروط فان شاركهم رابع فلاشئ له ثم ان قصد بعمله المالك او قصد اخذ الجعل منه فلكل من الثلاثة ربع المشروط فان اعان احدهم فلمل معاوون بفتح الواو والنصف وللآخرين النصف لكل منهما الربع او اعان اثنين منهم فلكل منهما ربع وثمان من المشروط وللثالث ربعه وان عاد الجميع فلكل منهم الثلث كما لو لم يكن معهم غيرهم فان شرط لاحدهم جعلاً بمجھولا ولكل من الآخرين دينار فردوه فله ثلث اجرة المثل ولهما ثلثا المسمى ولو

(قوله لومه كفايته) لزوم الكفاية تشعر بلزوم هذه المعاقدة إلا ان يريد لزوم الكفاية عند تمام العمل (قوله ثم هل المراد بها كفاية امثاله الخ) وهل المراد انه يعطيه النفقة يوم ما يوم اولا يعطيه إلا بعد الفراغ لانه وقت الاستحقاق (قوله في المتن فرده من اقرب منه) ولو رده من المعين وراى المالك في نصف الطريق فدفعه اليه استحق نصف الجعل شرح مر (قوله وله احتمال انه يستحق الخ) اعتمده مر (قوله ولا يشكل على ما ذكر) أى من قوله أى المصنف من اقرب منه فله قسطه من الجعل (قوله)

مستقلين كن رد عبدى فله كذا استحق نصف الجعل برداً أحدهما وقيد شارح بما إذا تساوى محلها أى وقد استوت طريقهما سهولة

وحزونة اخذان تقيدهم بذلك الرد (٣٧٣) من نصف الطريق المعين والحق الزركشي بذلك غيبة الطالب عن الدرس اياما وقد قال

قال اى رجل رد عبدى فله درهم فرده اثنان قسط الدرهم بينهما ولو كان عبد بينهما اثلاثا فابق فجعلنا لمرده دينارا لزمهما بنسبة ملكهما اه نهاية قال ع ش قوله مر ولكل من الاخرين الخ بمعنى انه قال لكل من الثلاثة بانفراده رد عبدى وقال لاحدهم ولك ثوب مثلا وللآخر ولك دينار وقال للثالث كذلك وليس المراد انه جعل لمجموع الثلاثة ثوبا ودينارين اه (قوله بذلك) اى باستواء الطريق سهولة وحزونة (قوله والحق الزركشي بذلك) اى بما لو ذكر شيئين مستقلين كمن رد الخ (قوله فبستحق قسط ما حضر الخ) زاد المعنى قال اى الزركشي ففتنن لذلك فانه مما يغلط قال الدميرى ولذلك كان الشيخ تقي الدين القشيري اذا بطل يوما غير معهود البطالة في درسه لا ياخذ لذلك اليوم معلوما قال وسالت شيخنا عن ذلك مرتين فقال ان كان الطالب في حال انقطاعه مشتغلا بالعلم استحق ولا فلا قال يعنى شيخه ولو حضر ولم يكن بصدد الاشتغال لم يستحق لان المقصود دفعه بالعلم لا مجرد حضوره وكان يذهب الى انه من باب الارصاد انتهى (قوله لتفاضل الايام) عبارة المعنى فان الايام كسئلة العبيد فانها اشياء متفصلة اه (قوله ثم ان عين لذلك حد الخ) وفي سم بعد كلام طويل مانصه ثم وجد مر المسئلة منقولة في الجواهر وانه يصح الجعالة على الشفاء وان لم يكن مقدورا لان اسبابه مقدورة و فرق في الجواهر بين المجاعلة والاجارة وما يؤيد الصحة ان نفس رد الايق قد لا يكون مقدورا مع صحة المجاعلة عليه اه (قوله ولا فاجرة المثل) تدخل تحت والاصورتان احدهما ان لا يعين حد او الثانية ان يعين حد او لا يوجد وجوب اجرة المثل في الثانية ممنوع اذ لم يوجد المعلق عليه فالوجه فيها عدم وجوب شيء كالموجاهة على رد آبقه فلم يرده انه لا يستحق شيئا وان عمل فليحمل كلامه على الصورة الاولى فليتامل سم وسيد عمر (قوله ولو جاعله على رد عبيد الخ) يعنى عنه قوله المار ومن ثم لو ذكر شيئين مستقلين الخ (قوله اى بالقيدين المذكورين) اى بقوله وقيد شارح الخ (قوله او لا وقد عهما النداء) الى قوله وقضيته في المعنى لا اقوله وبحت السبكي الى المتن وقوله بخلاف ما مر الى ولا شيء للعاون وقوله قال غيره الى والزركشي الى قوله والذى يتجه في النهاية لا اقوله وبحت السبكي الى المتن (قوله او ثلاثة فكذلك) يعنى عنه قوله المار مثلا (قوله اذ لا ينضبط)

ثم ان عين لذلك حدا كالشفاء وجد استحق المسمى) قد يصور ذلك بما لو قال داو في فان شفيت فلك كذا ويعترض بان الشفاء غير فعل له ولا مقدوره فلا تصح المجاعلة عليه فغايم ما يتجه في هذا انه جعالة فاسدة توجب اجرة المثل ويمكن ان يقال لا يتعين تصويره بذلك بتسليم الفساد فيه بل يمكن تصويره بنحو ان داو يتي الى الشفاء فلك كذا ويتجه حينئذ صحة الجعالة اذ المجاعلة ليست على الشفاء بل على المداوة او انما جعل الشفاء مبينا لحدوها وغايتها فلا محذور ولو سلم انه على الشفاء فذلك امر ضمني ويغترف في الضمني ما لا يغترف في القصدي ثم وجد مر المسئلة منقولة في الجواهر وانه يصح الجعالة على الشفاء وان لم يكن مقدورا لان اسبابه مقدورة و فرق في الجواهر بين المجاعلة عليه والاجارة وما يؤيد الصحة ان نفس رد الايق قد لا يكون مقدورا مع صحة المجاعلة عليه وقوله ولا فاجرة المثل يدخل تحت والاصورتان احدهما ان لا يعين حد او الثانية ان يعين حدا ولا يوجد وجوب اجرة المثل في الثانية ممنوع اذ لم يوجد المعلق عليه فالوجه فيها عدم وجوب شيء كالموجاهة على رد آبقه فلم يرده انه لا يستحق شيئا وان عمل فليحمل كلامه على الصورة الاولى فليتامل (قوله فرد بعضهم استحق قسطه) ينبغي هنا ما تقدم من تقييد شارح (قوله ولو قال ان رد عبدى فلك كذا الخ) ولو قال ان رد عبدى فلك كذا فرد احدهما استحق الربع او كليهما استحق النصف شرح مر وفي شرح الروض قال السبكي ولو قال اى رجل رد عبدى فله درهم فرده اثنان قسط الدرهم بينهما على الاقرب عندى اه وان قال لكل اول من رد عبدى فله دينار فرده اثنان اقتسامه وان قال لكل من ثلاثة رده ولك دينار فردوه فلكل ثلثه كذا في الروض وقوله وان قال اول من يرده عبدى الخ هل مثله في حكمه ما لو قال من رد عبدى او لا فله درهم حتى لو رده اثنان اقتسامه ويتجه انه مثله ولا يخفى ان ذلك كله مخالف لقول

الواقف من حضر أشهراً فله كذا فيستحق قسط ما حضر لتفاضل الايام ومر فيه كلام في الوقف فراجعه (فرع) تجوز الجعالة على الرقية بجائز كما مر وتمريض مريض ومدواؤه ولو دابة ثم ان عين لذلك حدا كالشفاء ووجد استحق المسمى والا فاجرة المثل ولو جاعله على رد عبيد فرد بعضهم استحق قسطه باعتبار العدد اى بالقيدين المذكورين لان اجرة فردهم لا تتفاوت حينئذ غالبا او على حج وعمرة وزيادة فعمل بعضها استحق بقسطه بتوزيع المسمى على اجرة مثل الثلاثة (ولو اشترك اثنان) مثلا معينين او لا وقد عهما النداء (في رده اشترك في الجعل) او ثلاثة فكذلك بحسب الرؤوس وان تفاوت عملهم اذ لا ينضبط حتى يوزع عليه وبه فارق توزيعه بقدر الملك على ملاك التزموه وفارق ذلك ايضا من دخل دارى فاعطه درهما فدخلها جمع استحق كل درهما بان كلا هنادا خل وليس كل ثم براد له وانما الراد له مجموعهم ولو قال ان رد عبدى فلك كذا فرده أحدهما استحق النصف لانه لم

يلتزم له سواه كما قاله وبحت السبكي انه لا شيء له ضعيف (ولو التزم جعل للمعين) كان رد دته فلك دينار (فشاركه غيره اى في العمل ان قصد اعانته) بجائز او بعوض منه (فله) اى ذلك المعين (كل الجعل) لان قصد الملتزم الرد من التزم له باى وجه امكن

فلما يقصر لفظه على المخاطب وحده بخلاف ما مر فيما إذا أذن لعين فردة نائبه مع قدرته لأن المالك لم يأذن فيه أصلاً ولا شيء للمعاون إلا أن التزم له المخاطب أجره وأخذ السبكي من كلامهم هنا وفي المساقاة جواز الاستنابة في الإمامة والتدريس وسائر الوظائف القابلة للنيابة وإن لم يأذن الواقف إذا استتاب من وجد فيه شرط الواقف مثله أو خيراً منه ويستحق المستتيب كل المعلوم وضعف اقتضاء المصنف وابن عبد السلام أنه لا يستحقه واحد منهما المستتيب لعدم مباشرته والنائب الذي لم يأذن له الناظر لعدم ولايته ورد عليه الأذرعى ذلك وأطال ثم قال وما ذكره فيه فتح باب لا كل أرباب الجهات مال الوقت دائماً المرصد للناصب الدينية واستنابة من لا يصلح أو يصلح بنزير سير قال غيره وهكذا جرى فلا حول ولا قوة إلا بالله أهو رد بانه سد ذلك الباب باشتراط كونه مثله أو خيراً منه والزركشي بأن الريع ليس من باب جمالة ولا إجارة إذ لا يمكن وقوع العمل مسلماً للمستاجر أو الجاعل وإنما هو إباحة بشرط الحضور ولم يوجد

أى غالباً اه **(قوله)** فلم يقصر لفظه **(الح)** عبارة المغنى فلا يحمل لفظه على قصر العمل على المخاطب اه **(قوله)** من كلامهم هنا وفي المساقاة عبارة المغنى من استحقاق المجعول له تمام الجعل إذا قصد المشارك اعانته من استحقاق العامل في المساقاة نصيبه إذا تبرع عنه المالك أو اجنبى في العمل اه **(قوله)** جواز الاستنابة **(الح)** أى ولو بدون عذر فيما يظهر اه نهاية وسياق ما فيه **(قوله)** وسائر الوظائف القابلة **(الح)** وقع السؤال في الدرس عما يقع كثيراً من أصحاب الخطابة يستنب خطيباً يخطب عنه ثم إن النائب يستيب آخر هل يجوز له ذلك ويستحق ما جعله له صاحب الوظيفة أم لا والجواب عنه الظاهر أنه إن حصل له عذر منعه من ذلك وعلم به المستتيب أو دلت القرينة على رضا صاحب الوظيفة بذلك جاز له أن يستيب مثله ويستحق ما جعل له وإن لم يحصل ذلك له ولم تدل قرينة على الرضا بغيره لا يجوز ولا شيء له على صاحب الوظيفة لعدم مباشرته وعليه لمن استنابه أجره مثله من مال نفسه ووقع السؤال فيه أيضاً عن مسجدانهم وتعلقت شعائره هل يستحق أرباب الشعائر المعلوم أم لا والجواب عنه الظاهر أن من تمكنه المباشرة مع الانهدام كقراءة جزء به فاته يمكنه ذلك ولو صار كواستحق المعلوم أن يشر من لا تمكنه المباشرة كبواب المسجد وفرشه استحق كمن أكره على عدم المباشرة وهذا كله حيث لا يمكن أعادته وإلا وجب على الناظر القطع عن المستحقين وأعادته إن أمكن والأقل لا قرب المساجد إليه اه **(خ ش)** **(قوله)** مثله أو خير منه أى فيما يتعلق بتلك الوظيفة حتى لو كانت قراءة جزء مثلاً وكان المستتيب عالماً لا يشترط في النائب كونه عالماً بل يكفي كونه يحسن قراءة الجزء كقراءة المستتيب عبارة سم قوله أو خير منه أى باعتبار المقصود من الوظيفة اه **(خ ش)** **(قوله)** ويستحق المستتيب كل المعلوم أى وللنائب ما التزمه له صاحب الوظيفة وعليه فلو مباشر شخص الوظيفة بلا استنابة من صاحبها لم يستحق المباشرة لها عوضاً لعدم التزامه له وكذا صاحب الوظيفة حيث لم يباشر لأشياءه إلا إذا منعه الناظر أو نحوه من المباشرة فيستحق لعذره في ترك المباشرة ومن هذا يؤخذ جواب حادثة وقع السؤال عنها وهى أن رجلاً بينه وبين ولد أخيه إمامة شركة بمسجد ثم إن الرجل صار يباشر الإمامة من غير استنابة من ولد أخيه وهو أن ولد الأخ لأشياءه لعدم مباشرته ولا شيء للعلم زيادة على ما يابل نصفها المقرر هو فيه لأن العم حيث عمل بلا استنابة كان متبرعاً وولد الأخ حيث لم يباشر ولم يستتب لأشياءه لأن الواقف إنما جعل المعلوم في مقابلة المباشرة فإيخص ولد الأخ يصرفه الناظر لمصالح المسجد فتنبه له فانه يقع كثير أو وقع من بعض أهل العصر إفتاء بخلاف ذلك فأحذره اه **(خ ش)** **(قوله)** وضعف أى السبكي **(قوله)** المستتيب **(و)** **(قوله)** والنائب بدل من قوله أو أحد منهما بدل مفصل من يحمل **(قوله)** ورد عليه أى على السبكي **(قوله)** ذلك أى أخذه المذكور **(قوله)** لا كل أرباب **(الح)** عبارة المغنى لأرباب الجهات والجهات فى تولى المناصب الدينية واستنابة من لا يصلح أو يصلح بنزير سير من المعلوم وياخذ ذلك المستتيب مال الوقف على عمر الأعصار اه **(قوله)** واستنابة من **(الح)** عطف على اكل عطف سبب على مسبه **(قوله)** بنزير سير متعلق بالاستنابة أى بشيء قليل فى النزر تجر يد يانى لانه فى الاصل بمعنى القليل كاليسير **(قوله)** ورد أى الأذرعى **(بأنه)** أى السبكي سد ذلك الباب باشتراط كونه مثله **(الح)** هذا إذا كان مراد الأذرعى بأرباب الجهات والنياب واما إن كان مراده بهم أرباب الوظائف بمعنى أنهم يأخذون الوظائف التى ليسوا أهلها ويستنبون كما هو صريح عبارته فبرد بأن الكلام كله عند صحة التقرير فى الوظيفة وذلك لا يكون إلا لمن هو أهل لها فامل رشيدى **(قوله)** والزركشى **(الح)** عطف على الأذرعى **(قوله)** بشرط الحضور

التلويح فى فصل العام والثالث أن يتعلق الحكم بكل واحد بشرط الانفراد وعدم التعلق بواحد آخر مثل من دخل هذا الحصن أولاً فله درهم فكل واحد دخله أو لا منفرداً استحق الدرهم ولو دخله جماعة معاً لم يستحقوا شيئاً ولو دخلوه متعاقبين لم يستحق إلا الواحد السابق اه **(قوله)** فردة نائبه **(الح)** أى على ما مر **(قوله)** جواز الاستنابة فى الإمامة **(الح)** اعتمده مر **(قوله)** وسائر الوظائف القابلة **(الح)** أى ولو بدون عذر فيما يظهر شرح مر **(قوله)** أو خير منه أى باعتبار المقصود من الوظيفة

أى وأداء الوظيفة (قوله أخذه) أى السبكي (قوله وقضيته) أى كلام الزركشى (قوله وقضية كلام
الاذرعى خلافه) وهو الوجه عملا بالعرف المطرد بالمساحة حيثنشرح مرقوله مر وهو الوجه الخ
وليتأمل هذا مع ما تقدم قريبا من قوله مر أى ولو بدون عذر فيما يظهر اه سم أى فان ما نقله عن
الاذرعى حاصله منازعة من قال بالاستحقاق وأشار الرشيدى الى الجواب عن نظر رسم بماضيه قوله مر حيثن
أى حين العذر وكون النائب مثل المستنيب أو خير أمه وهذا لا ينافى ما استظهره فيما مر فى قوله مر أى
ولو بدون عذر الخ لانه اذا صح مع عدم العذر فعه أولى فاستبجاههم مر صحيح فتأمل اه أقول لا يخفى بعد
هذا الجمع ويمكن ان يجلب ايضا بان مذكروه النهاية أو لا مجرد استظهار لمراد السبكي فقط وما ذكره آخر
هنا بيان لما هو الراجح عنده وفاقا للشارح وخلافا للبعثى عبارة وهو الذى ينبغي ان يقال فى ذلك ان هذه الوظائف
ان كانت من بيت المال وكان من يده مستحقا فهو يستحق معلومها سواء احضر ام لا استتاب ام لا واما
النائب ان جعل له معلوما فى نيابته استحققه وإلا فلا وإن لم تكن من بيت المال او كانت منه ولم يكن مستحقا
فيه فاقاله المصنف هو الظاهر اه (قوله حيثن) أى حين اذ وجد القيدان المذكوران (قوله وعليه)
أى على هذا الاستثناء المنتجه (قوله صار الخ) أى المستنيب (قوله ويؤخذ) الى قول الماتن فان فسخ فى
النهاية وكذا فى المغنى الا قوله ان شاركه من اول العمل (قوله ان المتفقه لا يجوز له الاستتابة الخ) اعتمد
مر جواز الاستتابة للمتفقه ايضا لان المقصود احياء البقعة بتعلم الفقه فيها وذلك حاصل مع الاستتابة وجوز
ان يؤخذ من ذلك ان تجوز الاستتابة للايتام المنزليين بمكاتب الايتام فليتأمل سم على حجج وفى حاشية شيخنا
الزيادى مثل ما اعتمده مر ولكن الاقرب ما قاله حجج وقول سم للايتام أى بشرط ان يكون يتماثله اه
عش (قوله قال غيره) عبارة المغنى قال ابن شعبة اه (قوله فى غير الاتراك) أى ملوك مصر من الجراكسة
المملوكين لبيت المال (قوله فيها) الاولى التذكير (قوله بجعل الخ) متعلق بقصد و (قوله او لنفسه
الخ) عطف على للمالك و (قوله او لم يقصد الخ) عطف على قصد (قوله وهو) أى القسط و (قوله ان قصد)
أى المشارك ش اه سم (قوله وثلاثة ارباعه الخ) وذلك لان ما خص العامل فى مقابلة عمله النصف
والنصف الآخر فى مقابلة عمل المعاين له وقد خرج منه للعامل نصفه وهو الربع واذا ضم الربع الى النصف

(قوله وقضيته انه لا شئ للمستنيب ولو اعذر) شرح مر (قوله وقضية كلام الاذرعى خلافه) وهو الوجه
شرح مر ولتأمل ما تقدم قريبا من قوله مر أى ولو بدون عذر فيما يظهر (قوله ان المتفقه لا يجوز له
الاستتابة الخ) اعتمد مر جواز الاستتابة للمتفقه ايضا لان المقصود احياء البقعة بتعلم الفقه فيها وذلك حاصل مع
الاستتابة وجوز ان يؤخذ من ذلك ان تجوز الاستتابة للايتام المنزليين بمكاتب الايتام فليتأمل (قوله وهو)
أى القسط وقوله وان قصد أى المشارك ش (فروع) قال فى شرح الروض قال فى الاصل ولو شاركه اثنان فى
الرد فان قصد اعاتته فله تمام الجعل او العمل للمالك فله ثلثاه ثم قال فى الروض وشرحه ولو قال لكل من ثلاثة
رده ولك دينار فرده فلكل منهم ثلثه توزيعا على الرؤوس قال فى الاصل قال المسعودى هذا اذا عمل كل منهم
لنفسه اما لو قال احدهم اعنت صاحبي فلا شئ له ولكل منها نصف ما شرط له او اثنان منهم اعنا صاحبنا فلا شئ
لهم اوله جميع المشروط فان شاركهم رابع فلا شئ له فان قصد المالك او قصد اخذ الجعل منه فلكل من الثلاثة
ربع فان اعان احدهم فللمعاون أى بفتح الواو والنصف وللآخر النصف واثنان منهم فلكل منها ربع وثن
وللثالث ربع فان شرط لاحدهم مجهولا كتب مع شرطه لكل من الآخرين دينار ا فردوه فله تلك اجرة
المثل ولهما ثلثا المسمى اه شرح الروض ولو كان عبيدينها اثلاثا فابق فجعل لادن رده دينار ا لزمها
بنسبة ملكيها شرح مرقوفيه ولو قال لو احدا رده فله دينار ا لآخر ان رده ارضيك فرداه فلاول
نصف الدينار والآخر نصف اجرة مثل عمله ولو قال ان رددت عبدى فلك كذا فامر مر بقيقه برده ثم اعطقه
فى اثناء العمل استحق كل الجعل كما فى به شيخنا الشهاب الرملى لانه لا ياباه فى العمل المذكور ولا يؤثر شرطان
حرية كمالو اعانه اجنبى فيه ولم يقصد المالك واقتى ايضا فى ولدقرا عند فقيه مدة ثم نقل الى فقيه آخر فطاع

فلا يصح أخذه المذكور
وقضيته انه لا شئ للمستنيب
ولو لعذر ولو لمن هو خير
منه وقضية كلام الاذرعى
خلافه والذى يتجه استثناء
النيابة لمثله أو خير منه
لعذر عملا بالعرف المطرد
بالمساحة فى النيابة حيثن
وعليه فيجاب عما ذكره
الزركشى بانه لما أناب
بالقيدى المذكورين سوح
له وإن لم يتصور هنا
اجارة ولا جمالة عملا
باطراد العرف بهذه
المساحة المطاع عليها الواقفون
والمنزلة منزلة شروطهم
وحيثن صار كانه حاضر
فاستحق المعلوم ولزمه
ما التزم لثابته ويؤخذ من
قول السبكي القالة للنيابة
أن المتفقه لا يجوز له للنيابة
حتى عند السبكي إذ لا يمكن
أحدا أن يتفقه عنه وبه
جزم الغزى قال غيره وهو
واضح والكلام كاه فى غير
وقف الاتراك الامر فيها
(وإن قصد) المشارك
(العمل للمالك) يعنى
الملتزم بجعل أو دونه أو
لنفسه أو للجميع أو لاثنتين
منهم أو لم يقصد شيئا
(فلاول قسطة) إن شاركه
من أول العمل وهو نصف
الجعل إن قصد نفسه أو
الملتزم أوهما أو أطلق وثلاثة أرباعه إن قصد نفسه والعامل أو العامل والملتزم وثلاثة إن قصد الجميع

الذي استحقه العامل كان مجموع ذلك ما ذكره الرابع يبقى للملزم ومثل ذلك يقال في الثلثين فان العامل يستحق في مقابلة علة النصف وما تبرع به المعاون له ثلث النصف الذي فضل وذلك يضم إلى النصف الذي استحقه ومجموعهما الثلثان اه ع ش قول المتن (ولاشيء للشارك الخ) ولو قال لو احدث ان رددته فلك دينار ولا خير ان رددته ارضيك فزاده فلاول نصف الدينار ولاخر نصف اجرة مثل عمله ولو قال ان رددت عبدى فلك كذا فامر رقيقه برده ثم اعتقه في اثناء العمل استحق كل الجعل كما اقبى به الوالد رحمه الله تعالى لانا بته لياه في العمل المذكور ولا يؤثر طريان حرته كالأعانة اجنبى فيه ولم يقصد المالك وأقضى أيضا في ولدقر اعند فقيه مدة ثم نقل إلى فقيه اخر فطلع عنده سورة يعمل لها سرور كالاصاريف مثلا وحصل له فترج بانته للثاني ولا يشاركه فيه الاول اه شرح مر اه سم قال ع ش قوله استحق كل الجعل اى السيد ظاهره وان قصد العبد نفسه بعد الحرية وقياس ما لو قصد المعاون نفسه حيث قلنا ان العامل انما يستحق القسط سقوط ما يقابل عمل العبد من وقت إعاقته وقوله فطلع عنده الخ اى فقر اعنده شيئا وإن قل ثم طلع سورة الخ اه وقال الرشيدى قوله كالأعانة الخ قضية التشبيه أن العبد لو قصد المالك حينئذ أن السيد المعق لا يستحق شيئا فليراجع اه (قوله اى في حال نماذ كراخ) نعم إن التزم له العامل بشيء لزمه له اه معنى قول المتن (ولكل منهما الخ) وينقسم العقد باعتبار لزومه وجوازه إلى ثلاثة اقسام احدها لازم من الطرفين قطعاً كالبيع والاجارة والسلم والصلح والحوالة والمساقاة والهبة لغير الفروع بعد القبض والخلع ولازم من احدهما قطعاً ومن الاخر على الاصح وهو النكاح فانه لازم من جهة المرأة قطعاً ومن جهة الزوج على الاصح وقدرته على الطلاق ليس فسخاً ثانيها لازم من أحد الطرفين جائز من الاخر قطعاً كالكتابة وكذا الرهن وهبة الأصول للفروع بعد القبض والضمان والكفالة ثالثها جائز من الطرفين كالشركة والوكالة والعارية والوديعة وكذا الجعالة قبل فراغ العمل ولذا قال ولكل منهما الخ نهاية (قوله رده) اى العقد (قوله ثم هو) اى فسخ العامل (قوله لا يتأتى إلا في المعين) بخلاف غيره فلا يتصور فسخه إلا بعد شروعه في العمل نهاية ومعنى زاد سم ما نصه وفي فسخ غير المعين بعد الشروع نظر إذ العقد لم يرتبط به اى وحده فكيف يرفعه رأساً فإن أريد رفعه بالنسبة له فقط فمحتمل اه (قوله بعده) عبارة النهائية والمعنى ما بعده اه قول المتن (فان فسخ) ببناء المفعول نهاية ومعنى (قوله من المالك او الملزم) كان الاول الاقتصار على الملزم (قوله القابل للعقد) لعل المراد القابل ولو معنى لما تقدم انه لا يشترط القبول اه سم (قوله او العامل) اى وإن كان صيباً كما يأتى اه ع ش (قوله وقد علم العامل الخ) مفهومه قوله اما إذا لم يعلم الخ وسيأتى ما فيه قول المتن (او فسخ العامل) شمل كلامهم الصبي اه نهاية قال ع ش ولعل المراد بالفسخ منه ترك العمل بعد الشروع ولا فسخ الصبي لغواؤه وقوله ولعل المراد الخ سيأتى عن سم عن الروض مع شرحه ما قد يخالفه قول المتن (فلا شيء له) ولو فسخ العامل والملزم معاً ار من ذكره وينبغى عدم الاستحقاق لاجتماع مقتضى والمانع اه معنى (قوله وإن وقع) إلى قوله اما إذا في النهاية والمعنى إلا قوله كان شرط إلى لانه (قوله وإن وقع العمل مسلماً) كذا في شرح الروض ثم قال هو الروض

عنده سورة يعمل لها سرور كالأصاري فمثلاً وحصل له فتوح بأنه للثاني ولا يشاركه الاول اه (قوله لأن العمل فيها مجهول) قد يكون معلوماً كما تقدم (قوله رده) هل يأتى على القول بانها لا ترتد بالرد (قوله ثم هو) اى فسخ العامل (قوله قبل العمل) يفهم تصوره من غير المعين بعد الشروع في العمل وفي الاعتداد به نظر لعدم ارتباط العقد به ولذا سبق غيره ولو بعد شروعه لرد استحقاقه دو نه فليتام (قوله لا يتأتى إلا في المعين) بخلاف غيره فلا يتصور فسخه إلا بعد شروعه في العمل والمراد بالفسخ رفع العقد ورده كذا شرح مر وفي فسخ غير المعين بعد الشروع نظر إذ العقد لم يرتبط به بخصوصه فكيف يرفعه رأساً فان أريد رفعه بالنسبة له فقط فمحتمل (قوله القابل للعقد) لعل المراد القابل ولو معنى كما تقدم أنه لا يشترط القبول ايضاً (قوله فلا شيء له وإن وقع العمل مسلماً) كذا في شرح الروض ثم قال هو الروض وإن خاط

(ولاشيء للشارك بحال)
 اى في حال نماذ كرا لئبرعه
 (ولكل منهما) أى الجاعل
 والعامل (الفسخ قبل تمام
 العمل) لأنه عقد جائز من
 جهة الجاعل لتعلق
 الاستحقاق فيها بشرط
 كالوصية والعامل لأن العمل
 فيها مجهول كالقراض
 والمراد بفسخ العامل رده
 لما مر انه لا يشترط قوله ثم
 هو قبل العمل لا يتأتى إلا في
 المعين وخرج بقبل تمامه
 بعده فلا اثر للفسخ حينئذ
 لأن الجعل قد لزمو واستقر
 (فان فسخ) من المالك أو
 الملزم او العامل المعين
 القابل للعقد وقد علم العامل
 الذي لم يفسخ بفسخ الجاعل
 او اعلن الجاعل بالفسخ
 أى أشاعه والعامل غير
 معين (قبل الشروع) في
 العمل (او فسخ العامل
 بعد الشروع) فيه (فلا شيء
 له) وإن وقع العمل مسلماً
 كان شرط له جعلاً في مقابلة
 بناءً خاطفني بعضه بحضرت
 لانه في الاول لم يعمل شيئاً
 وفي الثانية فوت بفسخه
 غرض الملزم باختياره
 ومن ثم لو كان فسخه فيها
 لاجل زيادة الجاعل في
 العمل

قال الاسنوى او نقصه من الجمل اه (٣٧٦) وفيه مشاحة لامن حيث الحكم ينهنا شيئا استحق اجرة المثل لان الجماعل هو الذى الجاه إلى

ذلك أما إذا لم يعمل العامل المعين ولم يعلن المالك بالرجوع فيما إذا كان غير معين فإنه يستحق المشروط إذا نقص من وجهه واكتفى بالاعلان لانه لا يمكن مع الاجام غيره (وان فسخ المالك) يعنى الملتزم ولو باعتاق المردود مثلا (بعد الشروع) فى العمل لم يستحق العامل شيئا من المسمى لانه انما يستحق المسمى بالفراغ من العمل فكذلك بعضه وحيث (فعليه أجره المثل) لما مضى (فى الاصح) لاحترام عمل العامل فلم يفوت عليه بفسخ غيره ورجع ببدله كاجارة فسخت ببيع ولو حصل بما مضى من العمل بعض المقصود كان علت ابى القرآن فلك كذا ثم منعه الاب من تمام التعليم ومثله ما لو منع المالك ماله من ان يتم العامل العمل فيه فتلزمه اجرة مثل ما عمله فيهما لان منعه فسخ او كالفسخ وقد تقرر ان فسخ الملتزم يوجب أجره المثل للماضى وبهذا يتضح رد قول الادعى انه يستحق القسط من الجعل واستشكل وجوب اجرة المثل الذى فى المتن بقولهم اذا مات احدهما اثناء العمل انفسخ واستحق القسط من المسمى اى ان رد العامل لو ارث المالك

وان خا ط نصف الثوب فاحترق أو تركه أو بنى بعض الحائط فانهدم أو تركه أو لم يتعلم الصبي لبلادته فلا شيء له وحله فيما عدا الاخير إذا لم يقع العمل مسلما وإلا فله اجرة ما عمل بقسطه من المسمى بقرينة قوله الخ اه ففيه تصريح باستحقاق القسط مع الترك إذا وقع العمل مسلما وبذلك يعلم الفرق بين فسخ العامل فى الاثناء وتركه وانه فى الاول لا يستحق القسط وان وقع العمل مسلما وفى الثانى يستحقه إن وقع العمل مسلما اه وسياق ما يتعلق به فى مبحث تلف محل العمل (قوله قال الاسنوى الخ) عبارة شرح الروض قال الاسنوى وقياسه كذلك إذا نقص من الجعل اه وفيه نظروا ان كان الحكم صحيحا لان القص فسخ كما يأتى وهو فسخ من المالك لامن العامل اه (قوله فانه يستحق المشروط) خالفه المغنى والنهاية فقالا ولو عمل العامل بعد فسخ المالك شيئا عا لما به فلا شيء له او جاهلا به فكذلك على الاصح وإن صرح الماوردى والرويانى بان له المسمى إذا كان جاهلا به واستحسنه البلقينى اه قال ع ش قوله مر فكذلك على الاصح اى خلافا لحج اه وقال سم بعد ذكره عن الروض مع شرحه مثل ما مر عن النهاية والمغنى انفا مانصه فالشارح وافق الماوردى والرويانى اه (قوله ولو باعتاق المردود مثلا) كذا قال الشيخ فى شرح منهجه والاقرب خلافه لا يستحق العامل حيث اعتق المالك المردود شيئا لخروجه عن قبضته فلم يقع العمل مسلما له اه نهاية وقوله قاله الشيخ الخ اى والمغنى وقوله مر فى شرح منهجه اى وشرح الروض قال ع ش قوله مر فلا يستحق العامل الخ اى ومع ذلك ما قاله فى شرح المنهج ظاهر لحصول التفويت من جانب المالك وقوله مر حيث اعتق المالك ينبغي ان مثل الاعتاق الواف لوجود الة فيه اه (قوله لما مضى) كذا فى النهاية والمغنى (قوله فلم يفوت) ببناء المفعول (قوله ورجع ببدله) وهو أجره المثل نهاية ومغنى (قوله ولو حصل) عبارة النهاية والمغنى ولا فرق بين ان يكون ماصدر من العامل لا يحصل به مقصود اصلا كرد الا بى الى بعض الطريق او يحصل به بعضه كما لو قال إن علت ابى الخ اه (قوله ثم منعه الخ) اى فعله بعضه ثم منعه الخ (قوله واستشكل) الى قوله ثم رايت فى النهاية (قوله اذا مات احدهما الخ) اى او جن او اغنى عليه نهاية ومغنى وروى مع شرحه (قوله او وارث العامل الخ) هذا اذا كان العامل معينا اما غير المعين فيظهر انه يستحق الجميع بعمله وعمل مورثه كالمورثه اثنان وهذا ظاهر ولم يذكره اه مغنى (قوله ثم رايت شارحا الخ) يمكن حل هذا على ما ذكره هو اى الشارح فلا نظر اه سم (قوله فرق بان الخ)

نصف الثوب فاحترق أو بنى بعض الحائط فانهدم أو تركه أو لم يتعلم الصبي لبلادته فلا شيء له وحله فيما عدا الاخير إذا لم يقع العمل مسلما وإلا فله اجرة ما عمل بقسطه من المسمى بقرينة قوله الخ اه ففيه تصريح باستحقاق القسط مع الترك إذا وقع العمل مسلما وبذلك يعلم الفرق بين فسخ العامل فى الاثناء وتركه حيثند وانه فى الاول لا يستحق القسط وان وقع العمل مسلما وفى الثانى يستحقه ان وقع العمل مسلما (قوله او نقصه من الجعل) قاله الاسنوى قال فى شرح الروض وفيه نظروا ان كان الحكم صحيحا لان القص فسخ كما يأتى وهو فسخ من المالك لامن العامل اه (قوله فانه يستحق المشروط) قال فى الروض وان عمل بعد الفسخ ولو جاهلا فلا شيء قال فى شرحه لكن صرح الماوردى والرويانى بان له المسمى اذا كان جاهلا وهو معين ولم يعلن المالك بالفسخ واستحسنه البلقينى والتصريح بحكم الجاهل من زيادة المصنف اه فالشارح وافق الماوردى والرويانى لكن لا ينبغي ان ذلك فى فسخ المالك قبل الشروع وهل يقولان به فى فسخه بعده بالنسبة لما بعد الفسخ فيه نظر (قوله ولو باعتاق المردود مثلا) كذا فى شرح المنهج والاقرب خلافه فلا يستحق العامل حيث اعتق المردود شيئا لخروجه عن قبضته فلم يقع العمل مسلما له شرح مر (قوله لما مضى) كذا شرح مر (قوله واستحق القسط من المسمى اى ان رد الخ) فى شرح الروض وان مات العامل فرده وارثه استحق القسط ايضا قاله الماوردى اه (قوله ويفرق بان الفسخ اقوى الخ) فرق ايضا بان الجماعل اسقط حكم المسمى فى مسئلتنا بفسخه بخلافه فى تلك شرح مر (قوله ثم رايت شارحا فرق

أو وارث العامل للمالك والا فافى فرق بين الفسخ والانفساخ ويفرق بان الفسخ أقوى فكانه اعدام للعقد مع ارتضى آثاره فرجع لبدله وهو اجرة المثل بخلاف الانفساخ فانه الم يكن كذلك صار الة قد كانه لم يرفع به فوجب القسط ثم رايت شارحا فرق

بان العامل في الانفساخ تم العمل بعده ولم يمنعه المالك منه بخلافه في الفسخ وفيه نظر (٣٧٧) اذ لا اثر له في الفرق بين خصوص الوجوب

من المسمى تارة ومن اجرة
المثل اخرى كما هو واضح
للتامل ثم رايث شيخنا
اجاب بما اجاب به هذا
الشارح وقد علمت ما فيه
(والمالك) يعني الملتزم (ان
يزيد وينقص في) العمل
وفي (الجعل) وان يغير
جنسه (قبل الفراغ) سواء
ما قبل الشروع وما بعده
كالتمن في زمن الخيار
(وفائده) اذ اوقع التغيير
(بعد الشروع) في العمل
مطلقا اوقبله وعمل جاهلا
بذلك ثم اتم العمل (وجوب
اجرة المثل) بجميع عمله ومحل
قولهم لو عمل بعد الفسخ
لا شيء له حيث كان الفسخ
بلا بدل وذلك لان النداء
الاخير فسخ للاول والفسخ
من الملتزم اثناء العمل
يقضي الرجوع الى اجرة
المثل نعم بحث ابن الرفعة انه
يستحق لما عمل جاهلا قبل
النداء الثاني ما يقابله من
الجعل الاول لان العقد
الاول باق لم يفسخ وفيه
نظرو قول المتن فعليه اجرة
المثل في الاصح يرده لما تقرر
ان النداء الاخير فسخ
للاول وان الفسخ يوجب
اجرة المثل فاندفع قوله ان
العقد الاول باق لم يفسخ
والحق بذلك فسخه بالتغيير
قبل العمل المذكور فان
عمل في هذه عالما بذلك فله
المسمى الثاني (نتيه)

ارضى المغني هذا الفرق (قوله بان العامل) أي أو أوارثه (قوله تم العمل بعده الخ) أي فكان العقد باقيا
بحاله لحصول المقصود به بلا منع منه وهذا يتضح الفرق ويندفع النظر فليتأمل سم على حجج اه رشدي
قول المتن (ولمالك ان يزيد وينقص في الجعل) فلو قال من رد عبدي فله عشرة ثم قال من ردته فله خمسة او
بالعكس فالاعتبار بالآخر نهاية ومعنى (قوله وان يغير) الى قوله نعم بحث في النهاية والمعنى (قوله وان يغير
جنسه) كان يقول من ردته فله دينار ثم يقول فله درهم اه معنى (قوله اذ اوقع التغيير) اي بالزيادة او
النقص او لجنس الجعل وكان الاول ان يقول اي التغيير اذ اوقع (قوله مطلقا) اي اتم العمل عالما بالتغيير
او جاهلا به (قوله وعمل الخ) اي شرع في العمل وسيد كر محترزه بقوله فان عمل في هذه الخ قول المتن (وجوب
اجرة المثل) ويستثنى من الاول ما لو علم المسمى الثاني فقط فله منه فقط ما عمله بعده فليظهر اه شرح
منهيج وسياتي عن النهاية ما يوافقه قال الحامي قوله فقط اي وجعل المسمى الاول وفيه ان هذا غير عامل شرعا
لعدم علمه بالجعل (قوله لجميع عمله) يفيد وجوب الاجرة لجميع العمل اذ اوقع التغيير بعد الشروع وعمل
عالما وسياتي في قوله فان قلت الخ اه سم (قوله ومحل قولهم الخ) عبارة المعنى واجرة المثل فيما ذكر لجميع
العمل لا الماضي خاصة ولا ينافيه ما مر من انه لو عمل الخ لان ذلك فيما اذا فسخ بلا بدل بخلاف هذا اه (قوله
وذلك) اي وجوب اجرة المثل لجميع العمل فيما ذكر (قوله وقول المتن الخ) اي المتقدم (قوله يرده)
قديجاب بان كلامه فيما قبل النداء الثاني والعقد قبل النداء الثاني باق بلا اشكال اه سم (قوله فاندفع قوله
ان العقد الاول باق) مراده كما هو ظاهر باق الى النداء الثاني اه سم (قوله والحق بذلك) اي الفسخ
في اثناء العمل بالتغيير (قوله المذكور) بالرفع نعت فسخه أي المذكور بقوله الهار اوقبله وعمل جاهلا
الخ (قوله فان عمل الخ) عبارة المعنى فان سمع العامل ذلك اي التغيير قبل الشروع في العمل اعتبر النداء الاخير
وللعامل ما ذكر فيه اه (قوله في هذه) اي صورة التغيير قبل الشروع في العمل و(قوله عالما بذلك)
اي بالتغيير (قوله ما اقتضاه) الى قوله فان قلت في النهاية (قوله ما اقتضاه المتن) من اين هذا الاقتضاء
اه سم عبارة النهاية ومحل اه كلام المتن فيما قبل الشروع ان يعلم العامل بالتغيير فان لم يعلم به فيما
اذا كان معينا ولم يعلن به الملتزم فيما اذا كان غير معين قال الغزالي في وسيطه ينقدح ان يقال يستحق
اجرة المثل وهو الراجح كما اقتضاه الخ (قوله من ان له الخ) جواب لو فكان الصواب فله الخ (قوله هو) اي

الخ يمكن حمل هذا على ما ذكره هو فلا نظر (قوله تم العمل بعده الخ) أي فكان العقد باق بحاله لحصول
المقصود به بلا منع منه وهذا يتضح الفرق ويندفع النظر فليتأمل (قوله لجميع عمله) يفيد وجوب الاجرة
لجميع العمل اذا وقع التغيير بعد الشروع وعمل عالما وسياتي في قوله فان قلت الخ (قوله نعم بحث ابن
الرفعة الخ) قد يقال ما يحته هو قياس ما تقدم في قوله اما اذا لم يعلم العامل المعين الخ من استحقاق المشروط
بل قد يقال قياسه استحقاق الجعل الاول لما بعد النداء الثاني ايضا حيث كان الجهل شاملا بل وقياسه
ايضا ما يأتي في التنبيه عن المواردى والروايات لان الفرق بين الفسخ لا الى بدل والفسخ الى بدل كما في هذه
المذكورات هنا فانه لو روى الاول عند الجهل لزم اهدار فعل العامل فلم يلفتح اليه ولزم المشروط بخلاف
الثاني فانه لا يازم من مراعاته الا اهدار لا اترامه بدلا اخر فلذا روى حتى وجبت اجرة المثل اه (قوله وقول
المتن) اي المتقدم وقوله يرده الخ قديجاب بان كلامه قبل النداء الثاني باق بلا اشكال إلا ان قضية هذا ان
يكون حالة العلم كذلك إلا ان يفرق بينهما على انه ان اريد الجهل بالنداء الثاني فالعمل قبله لا يتصور إلا مع
الجهل به اذ العلم بوجود الشيء قبل وجوده محال (قوله فاندفع قوله ان العقد الاول باق) مراده كما هو
ظاهر باق الى النداء الثاني (قوله قبل العمل المذكور) اي في قوله المار اوقبله وعمل جاهلا بذلك ثم اتم
العمل ش (قوله ما اقتضاه المتن) من اين هذا الاقتضاء (قوله هو ما يحته في الوسيط الخ) وهو الراجح كما

(٤٨ - شرواني وابن قاسم - سادس)
العامل معينا ولم يعلن به الملتزم فيما اذا كان غير معين من ان له اجرة المثل هو ما يحته في الوسيط واقتضاء كلام الروضة واصلا ايضا

وقال الماوردي والرويانى يستحق الجعل (٣٧٨) الاول واقره جمع متأخرون والذي يتجه الاول فان قلت علم بما تقرره لو علم بالثاني

قبل الشروع استحقه أو في الاثناء لم يستحق من الثاني شيئا وكان القياس انه يستحق منه قسط عمله بعده قلت يفرق بانه قبل الشروع لم يلتزم شيئا فادبر الامر على الثاني وبعده التزم حكم الاول فوجب له مسماه ان سلم من الفسخ والا فاجرة المثل ولا نظر للثاني لانه وقع به الفسخ لا غير (ولو مات الآبق) او تلف المردود (في بعض الطريق) او مات المالك قبل تسليه (او هرب) كذلك او غصب كذلك او خاط نصف الثوب فاحترق او بنى بعض الحائط فانهدم ولو بلا تقرير من الباني او لم يتعلم الصبي لبلاده (فلا شيء للعامل) لتعلق الاستحقاق بالرد او الحصول ولم يوجد وانما استحق اجير لحجومات اثناء قسط ما عمل لا انتفاع المحجوج عنه بثواب ما عمله ولو لم يجد المالك ولا وكيله سلمه للحاكم فان فقد أشهد واستحق أى وان مات او هرب بعد ذلك ويجرى ذلك في تلف سائر محال الاعمال ومحل في غير الاخيرة اعنى عدم تعلم الصبي كما استفيد من المتن وغيره حيث لم يقع العمل مسلما للمالك فان وقع

ما اقتضاه المتن (قوله وقال الماوردي الخ) فعلى الاول لو عمل من سماع النداء الاول خاصة ومن سماع الثاني استحق الاول نصف اجرة المثل والثاني نصف المسمى وعلى قول الماوردي للاول نصف الجعل الاول وللثاني نصف الثاني اه نهاية (قوله والذي يتجه الاول) وفاقا للبغنى والنهية (قوله بالثاني) اى النداء الثاني و(قوله استحقه) اى مسمى الثاني (قوله او في الاثناء) اى سواء وقع التغيير بعد الشروع او قبله (قوله وكان القياس الخ) هذا القياس هو الذى جرى عليه شرح الروض اى والنهية اه سم (قوله منه) اى مسمى الثاني (قوله بعده) اى العلم بالنداء الثاني (قوله بأنه) اى العامل (لم يلتزم شيئا) اى من احكام النداءين قول المتن (ولو مات الآبق الخ) اى بغير قتل المالك له اما اذا قتله المالك فيستحق العامل القسط كما لو فسخ المالك اه معنى (قوله او تلف المردود الخ) (فرع) لو رد الآبق لاصطل المالك وعلم به كفى كتنظيره من العارية وغيرها م اه سم على حجب اه ع ش (قوله او تلف المردود) الى الخاتمة في النهاية الا قوله والمالك حاضر (قوله او مات المالك قبل تسليه) اى ولم يسلمه لوارثه اخذنا ما تقدم في قوله اى رد العامل لوارث المالك اه سم وفى أكثر النسخ اوياب المالك كما في النهاية كذلك (قوله قبل تسليه) راجع لكل من الموت والتلف (قوله او غصب كذلك) او ترك اى المردود العامل ورجع بنفسه نهاية ومعنى (قوله فاحترق) اى وهو فى يده اى الخياط اه ع ش (قوله ولم يوجد) الاولى الشبهة لان العاطفة للتوزيع (قوله ولو لم يجد) اى العامل (قوله سلمه للحاكم) واستحق الجعل اه نهاية في دفعه له الحاكم من مال الملتزم ان كان والا بقى في ذمته ع ش (قوله بعد ذلك) اى التسليم للحاكم والاشهاد عند فقده (قوله ويجرى ذلك) اى عدم لزوم شيء للعامل عند نحو موت الآبق (قوله ومحل) اى عدم اللزوم فيما ذكر فى المتن والشرح (قوله ومحل) الى قوله بخلاف رد الآبق فى المعنى (قوله حيث لم يقع العمل مسلما) اى بان لم يكن بحضرة المالك ومن كونه محض ته حضوره فى بعض العمل وامره به اه ع ش (قوله كان مات الخ) وكان تلف الثوب الذى خاط بعضه او الجدار الذى بنى بعضه بعد تسليمه الى المالك استحق اجرة ما عمل أى بقسطه من المسمى اه نهاية (قوله حر) سيد حر محترزه (قوله لما تقرران العمل الخ) وفى الشامل انه لو خاط نصف الثوب ثم احترق وهو يد المالك استحق نصف المشروط انتهى اه نهاية قال ع ش قوله وهو يد المالك اى بان سلمه له بعد خياطة نصفه او خاط بيبت المالك وان لم يكن بحضرة حيث احضره لم يلتزمه اه (قوله اذا هرب من الاثناء) اى قبل تسليمه للمالك الا قدمته فى

اقتضاه كلامها شرح م ر (قوله وقال الماوردي الخ) فعلى الاول لو عمل من سماع النداء الاول خاصة ومن سماع الثاني استحق الاول نصف اجرة المثل والثاني نصف المسمى وعلى قول الماوردي للاول نصف الجعل الاول وللثاني نصف الثاني شرح م ر (قوله او في الاثناء) يستحق من الثاني شيئا (هذا علم من قوله السابق وجوب اجرة المثل لجميع عمله بعد قوله بعد الشروع فى العمل مطلقا (قوله وكان القياس الخ) هذا القياس هو ما فى شرح الروض فانه لما قال الروض وان زاد او نقص اعتبر النداء الاخير فلم يسمعه او كان بعد الشروع وجب اجرة المثل اه قال فى شرحه فى النسخ المتأخرة و اجرة المثل فيما قاله فى الاولى لجميع العمل وفى الثانية لعمله قبل النداء الثاني اما عمله بعده ففيه قسطه من مسماه اه (قوله فى المتن ولو مات الآبق الخ) (فرع) لو رد الآبق لاصطل المالك وعلم به كفى كتنظيره من العارية وغيرها (فرع اخر) فى شرح الروض ولو اعتق عبده قبل رده قال ابن الرفعة يظهر ان يقال لاجرة للعامل اذ ارده بعد العتق وان لم يعلم حصول الرجوع ضمنا أى فلا اجرة لعمله بعد العتق تنزيلا لاعتاقه منزلة فسخه اه (قوله او مات المالك قبل تسليه) اى ولم يسلمه لوارثه اخذنا بما تقدم فى قوله اى رد العامل لوارث المالك (قوله كان مات صى حر) خرج الرقيق اى لان وقوع تعليمه مسلما انما يكون اذا كان بحضرة المالك اوفى ملكه ثم رايت الشارح صرح بذلك (قوله بخلاف رد الآبق اذا هرب من الاثناء) ان كان المراد ولو بعد تسليمه

مسلما له وظهر اثره على المحل كان مات صبي حر أثناء التعليم استحق اجرة ماضى من المسمى لما تقرروا العمل وقع مسلما بالتعليم مع ظهور اثر العمل على المحل بخلاف رد الآبق اذا هرب من الاثناء وكذا الاجارة ومن قول

قول المتن فرده من أقرب الخ من أنه لو رأى المالك في نصف الطريق فدفعه له استحق النصف اه سم أى
ولقول الشارح كذلك عقب قول المصنف او هرب (قوله ومن ثم) أى من أجل أنه يعتد به في وجوب القسط
وقوع العمل مسلماً للمالك وظهور أثره على المحل (قوله بخلاف ما إذا ماتت الدابة الخ) او انكسرت
السفينة مع سلامة المحمول كما يقتضيه ذلك والدرجته الله تعالى اه نهاية قال عرش قوله مر مع سلامة
المحمول أى سواء كان المالك حاضراً او غائباً كاشتمله اطلاقه وفي حجب التقييد يكون المالك حاضراً اه
(قوله والمالك حاضر) اشترط حضوره ليقع العمل مسلماً لكن قياس قوله بعده أما القن الخ أنه يكفي
هنا تسليم الخ للمالك إذا لم يكن حاضراً فيكون الشرط حضور المالك او تسليم الخ له بعد موت الدابة
وظاهر ذلك استحقاق القسط حينئذ وان تلف الخ بعد ذلك وهو مشكل لا شترط اطمئنان في استحقاق القسط
وقوع العمل مسلماً وظهور أثره على الخ ثم ما قالوه من اشترط ظهور الاثر على الخ مع تصريحهم بأن الخ
نما لا يظهر أثره وتصوير الروض المسئلة بالتلف يقتضى انه محل الاستحقاق حتى لو لم يتلف لا يستحق إلا ان
تم العمل وقياسه عدم الاستحقاق في مسألنا إذا لم يتلف الخ ووجهه عدم وجود الشرط وهو تمام العمل
مع امكانه لكن كلام شرح الروض مصرح بعدم توقف استحقاق القسط في مسئلنا على تلف الخ فانه لما
قال الروض وان خاط نصف الثوب فاحترق او تركه او نبي بض الخائط فانهدم او تركه او لم يتعلم الضبي
لبلادته فلا شيء له قال في شرحه وحله فيما عدا الاخير إذا لم يقع العمل مسلماً وإلا فله اجرة ما عمله بقسطه من
المسمى الخ فقوله وحله الخ بعد قوله او تركه صريح في وجوب القسط مع عدم انتاف مع الترتك فليتأمل اه سم
يخذف (قوله تسليمه للسيد) وهل مثل تسليم المعلم عود العبد بنفسه على ما جرت به العادة في كل يوم الى سيده
او لا بد من تسليم الفقيه بنفسه او نائبه فيه نظراً والظاهر الاول (قوله أوفى ملكه) كان يعلمه في بيت السيد
اه ع ش (قوله لأنه إنما يستحق) الى الخاتمة في المعنى إلا قوله او جنسه قول المتن (إذا انكسر شرط الجعل) بأن
اختلفا فيه فقال العامل شرطت لي جعلاً وانكر المالك اه معنى عبارة النهاية كان قال ما شرطت الجعل او

للمالك فهو مشكل إلا أن يوجه بان العمل لم يظهر أثره على الخ ولا يخفى ما فيه والظاهر ان هذا غير مراد ثم
رايت ما قدمته في قول المتن فرده من أقرب منه انه لو رأى المالك في نصف الطريق فدفعه له استحق النصف
(قوله بخلاف ما إذا ماتت الدابة ونهبت والمالك حاضر) اشترط حضوره ليقع العمل مسلماً لكن
قياس قوله بعده اما القن فيشترط تسليمه للسيد او وقوع التعليم بخضرتة او فى ملكه انه يكفي هنا تسليم
الخ للمالك إذا لم يكن حاضراً فيكون الشرط حضور المالك او تسليمه الخ بعد موت الدابة وظاهر ذلك
استحقاق القسط حينئذ وان تلف الخ بعد ذلك وهو مشكل لا شترط اطمئنان في استحقاق القسط ووقوع العمل
مسلماً وظهور أثره على الخ كما قال في الروض وشرحه وان تلف ثوب استؤجر لحياضته وقد خاط الاجير
نصفه مثلاً استحق النصف من المسمى هذا ان كان العمل في ملك المستاجر او بخضرتة لانه حينئذ يقع العمل
مسلماً وإلا فلا يستحق شيئاً كما مر ذلك في فصل استؤجر في قصارة ثوب لان تلفت جرة حملها الاجير نصف
الطريق فلا يستحق شيئاً من الاجرة والفرق ان الحياضته تظهر على الثوب فوق العمل مسلماً بظهور أثره
والخ لا يظهر أثره على الجرة فعلم بما تقرر انه يشترط في وجوب القسط وقوع العمل مسلماً وظهور أثره على
الخ اه فان هذا الكلام مصرح بانه لا بد في استحقاق القسط من ظهور اثر العمل على الخ وبان الخ لا يظهر
اثره وبانه لا يجب القسط في مسئلة الاجرة وان كان المالك معها لأن كونه معها غاية انه يوجب وقوع العمل
مسلماً وذلك لا يكفي بل لا بد معه من ظهور اثر العمل ولم يظهر بصريح قوله والخ لا يظهر أثره بل قوله ان
الحياضته تظهر على الثوب فوق العمل مسلماً يقتضى عدم وقوع العمل مسلماً في مسئلة الجرة لاقتضائه ان
العمل لا يقع مسلماً إلا ان كان نما يظهر أثره ولا خفاء في ان الخ لا يظهر أثره فكيف يجب القسط بل حمل
الجرة من افراد الخ بل لا يتأتى فرق بين ان يكون المحمول جرة وان يكون غير جرة فوجوب القسط في مسئلة
الخ لا يخالف ما قالوه في مسئلة الجرة من عدم وجوب شيء مما قالوه من اشترط ظهور الاثر على الخ من

ثم لو نهبت الخ أو عرق
اثاء الطريق لم يجب
القسط لان الخ لم يقع
مسلماً للمالك ولا ظهر أثره
على الخ بخلاف ما إذا
ماتت الدابة أو نهبت أو
المالك حاضر اما القن
فيشترط تسليمه للسيد أو
وقوع التعليم بخضرتة
أوفى ملكه (وإذا رده
فليس له حبسه لقبض
الجعل) لأنه إنما يستحق
بالسليم ولا حبس قبل
الاستحقاق وعلم منه بالاولى
انه لا يحبسهُ أيضاً أنفق
عليه بالاذن (ويصدق)
بيمينه الجاعل سواء
(المالك) وغيره (إذا
أنكر شرط الجعل

شرطته في عبد آخر اذ قول المتن (أو سعيه في رده) كان قال لم ترده وانما رده غيرك أو رجع بنفسه اه نهاية
(قوله والرد الخ) تطف على قوله الجاعل **(قوله)** أو في قدر العمل) كان قال شرطت مائة على رد عبدین
فقال العامل بل على ردها فقط اه نهاية **(قوله)** بعد الفراغ وكذا الخ) عبارة النهاية إذا وقع الاختلاف
بعد فراغ العمل والتسام أو قبل الفراغ فيما إذا وجب للعامل قسط اه قال ع ش ای بان كان الفسخ من
المالك أو بعد تناق المجاعل على العمل فيه ووقع العمل مسلما اه وقوله بان كان الخ ای بان وقع التغيير
في الانتماء وسمع العامل النداء الثاني فقط وقوله الفسخ أي وافي حكمه كاعتناق الأبق أو قتله **(قوله)** أي ان
كان عبارة النهاية ويد العامل على الماخوذ إلى رده يد امانتة ولورفع يده عنه وخلافه بشرط كان خلاه بمضيعة
ضمنه ونفقته على المالك فان انفق عليه مدة الرد فبغيره الا ان اذن له الحاكم فيه او اشهد عند فقده ليرجع
ولو كان رجلا ن بادية ونحوها فرض احدهما او غشي عليه وعجز عن السير وجب على الآخر المقام معه
إلا ان خاف على نفسه أو نوه هانلا يلزمه ذلك وإذا اقام معه فلا اجرة له فان مات وجب عليه اخذ ماله وايقاله
إلى ورثته ان كان ثقة ولا ضمان عليه ان لم يأخذه وان لم يكن ثقة لم يجب عليه الاخذ وان جازله ولا يضمنه في
الحالين ای لو تركه الحاكم يحبس الأبق إذا وجدته انتظارا للسيدة فان ابطا سيدة باعه الحاكم وحفظ ثمنه فاذا جاء
سيدة فليس له غير الثمن وان سرق الأبق قطع كغيره ولو عمل لغيره عملا من غير استئجار ولا جملة فدفع اليه
مالا على ظن وجوبه عليه لم يحل للعامل وعليه ان يعلمه أو لا انه لا يجب عليه البذل ثم المأبول به لو اراد الدفع
ان يبه منه ولو علم انه لا يجب عليه البذل ودفعه اليه يد حل اه وكذا في المعنى الا قوله ولو عمل لغيره الخ
قال الرشدي قوله لم كان خلاه بمضيعة قال المصنف لا حاجة الى التقييد بالمضيعة حيث خلاه ضمن اه قال
الاذرعي مراد الرافي انه لو اراد الاعراض فسيب له ان يرفع الامر الى الحاكم ولا يترك ذلك مبهلا ولم يرد
انه يتركه بمهلكه انتهى اه وقال ع ش قوله مر وان جازله يتامل فيه فان تركه يؤدي الى ضياعه
وقضية مامر في اللقطة انه يجب عليه الاخذ حيث خاف ضياعه وان كان فاسقا لكن لا تثبت يده عليه بل ينتزعه
الحاكم منه اه وقوله مر والحاكم يحبس الخ ای وجوبه بالانتماء من المصالح العامة واذا احتاج الى نفقة انفق
عليه من بيت المال بجانا قياسا على اللقيط فان لم يكن فيه شيء ای او كان ونعم ما هو اهم منه وحالت الظلمة ودونه
اقترض على المالك فان تعذر الاقتراض فنفقته على ميا سير المسلمين قرضا اه بادي زيادة **(قوله)** بشرطه
ای شرط كفاية نية الرجوع من فقد القاضي والشاهد **(قوله)** ولو اكره الى الكتبا في النهاية **(قوله)** ولو
اكره مستحق الخ وفي معنى الاكره فيستحق ايضا المعلوم مالموعزل عن وظيفة بغير حق وقرر فيها غيره
اذ لا ينفذ عزله نعم ان تمكن من مباشرتها فينبغي توقف استحقاق المعلوم عليها سم على حج ويؤخذ منه
جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي ان طائفة من شيوخ العرب شرط لهم طين مرصدا على غفر محل معين
وفيهم كفاءة لذلك وقوة يديم تقرير في ذلك بمن له ولاية التمرير كالباشا أو تصرفوا في الطين المرصدة ثم

تصريحهم بان الحمل مما لا يظهر أثره وتصوير الروض المسئلة بالتلف يقتضي انه محل الاستحقاق حتى لو لم
يتلفه لا يستحقه الا ان تم العمل وقياسه عدم الاستحقاق في مسئلتنا إذ لم يتلف الحمل ووجه عدم وجوب
المشروط وهو تمام العمل مع امكانه لكن في الروض وشرحه فيما لو غير الناسخ ترتيب الكتاب انه ان لم
يمكن البناء سقطت الاجرة وان امكن استحقاق بالقسط وقضية ذلك عدم توقف استحقاق القسط في مسئلتنا
على تلف المحل بل شرح الروض مصرح بذلك هنا فانه لما قال الروض وشرحه وان خا ط نصف الثوب فاحترق
او تركه او بنى بعض الحائط فانهم او تركه او لم يتعلم الصبي لبلادته فلا شيء له قال في شرحه ومخله فيما عدا
الاخيرة اذا لم يقع العمل مسلما او الا فله اجرة ماعمله بقسطه من المسمى الخ فقوله ومحل النج بعد قوله او تركه
صريح في وجوب القسط مع عدم التلف ومع التترك فليتامل **(قوله)** وعلم منه بالاولى الخ (وقد يفرق بان
النفقة بالاذن استقرت مطلقا **(قوله)** ولو اكره مستحق الخ) وفي معنى الاكره فيستحق ايضا المعلوم مالموعزل
عن وظيفة بغير حق وقرر فيها غيره إذ لا ينفذ عزله نعم ان تمكن من مباشرتها فينبغي توقف استحقاق

أو سعيه) أي العامل (في رده) لان الاصل عدم الشرط والرد والرادي انه بلغه النداء أو سعيه (فان اختلفا) أي الجاعل والعامل بعد الاستحقاق (في) نحو (قدر الجمل) أو جنسه أو في قدر العمل بعد الفراغ وكذا بعد الشروع ان قلنا له قسط المسمى (تحالفا) نظير مامر في البيع وللعامل أجرة المثل **(خاتمة)** تردد الرافي في مؤنة المردود وفي الروضة عن ابن كيج انه إذا أنفق عليه الراد فهو متبرع عندنا أي ان كان بغير اذن معتبر مع عدم نية الرجوع بشرطه نظير مامر في هرب الجبال وبذلك يعلم ان مؤنة على المالك حيث لا متبرع ولو اكره مستحق على عدم مباشرة وظيفة استحق المعلوم كما أفتى به التاج الفزارى واعتراض الزركشي له بان لم مباشر مباشر عليه فكيف يستحق حيث يجب عنه بان هذا مستثنى شرعا وعرفا من تناول الشرط له لعذره ونظير ذلك فيما يظهر مدرسي يحضر موضع الدرس

ان ملتزم البلد اخرج المشيخة عنهم ظلما ودفعها لغيرهم وهو انهم يستحقون ذلك وان كان غيرهم مثلهم في الكفاءة بالقيام بذلك بل اكفأ منهم لان المذكورين حيث صح تقريرهم لاجبوز اخراج ذلك عنهم اه عش وقوله ان تمكن من مباشرتها اى ولو بنائبه اخذا بما يأتى في الغيبة لعذر (قوله احد من الطلبة) اى من ارباب الوظائف او غيرهم لان غرض الواقف احياء المحل وهو حاصل بحضور غيرهم ايضا قاله شيخنا العلامة الشورى ولو شرط الواقف ان يقرأ في مدرسة كتاب بعينه ولم يجد المدرس من فيه اهلية لسمع ذلك الكتاب والانتفاع منه قرا غيرهم لما مر انه اذا عذر شرط الواقف سقط اعتبار مو فعل ما يمكن لان الواقف لا يقصد تعطيل وقته اه عش (قوله وانما عليه الانتصاب الخ) هذا قد يقتضى ان استحقاق المعلوم مشروط بالحضور والمتجه خلافه في المدارس بخلاف الامام والفرق ان حضور الامام بدون المقتدين يحصل به احياء البقعة بالاهل فيها ولا كذلك المدرس فان حضوره بدون متعلم لا فائدة فيه فحضوره بعد عثا اه عش (قوله وافتى ايضا) اى ابو زرعة اه عش (قوله بانه لا يسقط حقه الخ) اى وان طالت مادام العذر قائما لكن ينبغي ان محله حيث استتاب ويجز عن الاستنابة ما لو غاب لعذر وقد رعى الاستنابة ففى فعل فينبغى سقوط حقه لتقصيره اه عش (قوله وافتى بعضهم) هو شيخنا الشهاب الرملى اه سم (قوله محل النزول عن الوظائف) ومن ذلك الجوامك المقرر فيها فيجوز لهن لشيء من ذلك وهو مستحق لانه لا يكون له ما يقوم بكفائته من غير جهة بيت المال النزول عنه ويصير الحال في تقرير من اسقط حقه له مو كولا الى نظر من له ولاية التقرير فيه كالباشافيقرر من رأى المصلحة في تقريره من المفروغ له او غيره واما المناصب الديوانية كالكتبة الذين يقررون من جهة الباشا فيها فالظاهر انما يتصرفون فيها بالنيابة عن صاحب الدولة في ضبط ما يتعلق به من المصالح فهو مخير بين ابقائهم وعزلهم ولو بلا حجة فليس لهم يد حقيقة على شيء ينزلون عنه بل متى عزلوا انفسهم انزلوا واذا اسقطوا حقهم عن شيء لغيرهم فليس لهم العود الى تولية جديدة ممن له الولاية ولا يجوز لهم اخذ عوض على نزولهم لعدم استحقاقهم الشيء ينزلون عنه بل حكمهم حكم عامل القراض ففى عزل نفسه من القراض انعزل فافهمه فانه نفيس اه عش (قوله من اقسام الجمالة) ولو قال اقترض لى مائة وثلث عشرة اى فى مقابلة الاقتراض فهو جمالة ذكره الماوردى والرويانى اه نهاية اى ويقع الملك فى المقرض للقائل فعليه رد بدله وفيه تفصيل فى الوكالة فراجع عث (قوله لانه) اى الناظر (قوله بالخيار بينه وبين غيره) ظاهره وان شرط الرجوع على الفارغ اذ لم يقرر فى الوظيفة قال سم فى القسم والشوز يرجع حيث شرط ذلك وكتب الشارح مر بهامش نسخته مانصه وللمنزول له فى هذه الحالة الرجوع ان شرطه او اطلق ودلت قرينة على بطل ذلك فى تحصيلها له ولا يمنع رجوعه براءة حصلت به بينهم ما والا فلا اه عش والله تعالى اعلم بالصواب وقد تم الربع الثانى تصحيحا من حاشية التحفة على يد مؤلفها فقير رحمة به عبد الحميد بن الحسين الداغستانى الشروانى غفر الله تعالى له ذنوبه وستر عيوبه فى خامس جمادى الاولى سنة خمس وتسعين بعد الف ومائتين وأسأله تعالى الاعانة على الاتمام بحمد محمد سيد الانام وهو حبيبى ونعم الوكيل وصلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم آمين

(كتاب القرائن)

(قوله اى مسائل قسمة الموارث الخ) حاصله ان المراد بالكتاب المسائل لانه موضوع اصطلاحا لجملة من العلم مشتملة على مسائل والمراد بالقرائن الموارث مطلقا وان كان اللفظ موضوعا للمقدرة لكنها غلبت على غيرها كما أشار اليه رحمه الله تعالى وقوله قسمة اشارة الى المضاف المقدر اه سيد عمر (قوله بمعنى

المعلوم عليها (قوله وافتى بعضهم) هو شيخنا الشهاب الرملى (قوله لانه بالخيار بينه وبين غيره) شمر والله تعالى اعلم والحمد لله رب العالمين وافضل الصلاة واشرف التسليم على سيدنا محمد خاتم النبيين والمرسلين وعلى آله وصحبه اجمعين

(كتاب القرائن)

ولا يحضر احد من الطلبة او يعلم انه لو حضر لا يحضرون بل قد يقال بالجزم بالاستحقاق هنا لان المكروه تمكنه الاستنابة فيحصل غرض الواقف بخلاف المدرس فيما ذكر نعم ان امكنه اعلام الناظر به وعلم انه يجبرهم على الحضور فالظاهر وجوبه عليه لانه من باب الامر بالمعروف ثم رأيت ابا زرعة ذكر ما ذكرته وجعله اصلا مقياسا عليه وهو ان الامام او المدرس لو حضر ولم يحضر احد استحق لان قصد المصلحة والمعلم ليس فى وسعه وانما عليه الانتصاب لذلك وافتى ايضا فيمن شرط الواقف قطعه عن وظيفته ان غاب فغاب لعذر كخوف طريق بانه لا يسقط حقه بغيته قال ولذلك شواهد كثيرة وافتى بعضهم بحل النزول عن الوظائف بالمال اى لانه من اقسام الجمالة فيستحقه النازل ويسقط حقه وان لم يقرر الناظر المنزول له لانه بالخيار بينه وبين غيره والله اعلم (كتاب القرائن) اى مسائل قسمة الموارث جمع فريضة بمعنى مفروضة

من الفرض بمعنى التقدير فهي هنا شرعا (٣٨٢) نصيب مقدر للوارث غلبت على غيرها فضلا بتقدير الشارع لها ولكن شرطا وورد الحديث

التقدير عبارة النهاية والفرض لغة التقدير ويرد بمعنى القطع والتبيين والانزال والاخلال والعطاء اهل قال
الرشدي ظاهر السياق انه حقيقة في التقدير مجاز في غيره او انه مشترك بين هذه المعاني واستعماله في التقدير
اكثر وعبارة والده في حواشي شرح الروض بعد ان اورد تلك المعاني بشواهدها فيجوز ان يكون الفرض
حقيقة في هذه المعاني او في القدر المشترك وهو التقدير فيكون مقولا عليها بالاشتراك اللفظي او بالتواطؤ
وان يكون حقيقة في القطعي مجازا في غيره لتصريح كثير من اهل اللغة بانه اصله اه (قوله في الخ) لعل
الاولى وهو بالواو (قوله هنا) اي في كتاب الفرائض (قوله نصيب مقدر) اي شرعا نهاية ومعنى وشرح المنهج
فخرج بمقدراي لا يزيد الا بالرد لا ينقص الا بالعول ما يؤخذ بالتعصيب وبشرعا ما يؤخذ بالوصية بقوله
للوارث اي الخاص ربع العشر مثلا في الزكاة ابن الجمل وبجبري (قوله غلبت) اي في الترجمة اه سيد
عمر (قوله على تعليه الخ) اي علم الفرائض (قوله وعلوه) اي علم الفرائض وروى وعلوها اي الفرائض
اه معنى (قوله او لتعلقه بالموت) استحسان المعنى والنهاية هذا التوجيه فذكر الاول بلفظة قيل وقال السيد
عمر اقول لاشك انه على هذا التقدير ليس المراد به حقيقة النصف اذ لا تساوى بين العليين بل المراد ان العلم
قسما قسم يتعلق بالحياة و آخر بالموت فيرجع الى الاول فتأمل اه (قوله اي اقرب رجل الخ) اراد
بالاقرب ما يشمل الاقوى اه ع ش (قوله وفائدة ذكره الخ) عبارة المعنى فان قيل فائدة ذكره كرجل
رجل اجيب بانه للتأكيد لئلا يتوهم انه مقابل الصبي بل المراد به مقابل الاثني فان قيل لو اقتصر على ذكر كني
فما فائدة ذكر رجل معه اجيب بانه لثلاثي توهم انه عام مخصوص اه (قوله يبان ان الرجل الخ) عبارة
النهاية يبان ان المراد بالرجل هنا ما قابل المرأة فيشمل الصبي لا ما قابل الصبي المختص بالبالغ اه وهي اولى
(قوله يطلق بازاء المرأة فيعم) اي وان هذا المعنى هو المراد هنا ولو اقتصر على ذكر كرم يستفاد ان الرجل يطلق
هذا المعنى اه سم (قوله وهو الخ) اي علم الفرائض بمعنى قسمة التركات فانه هو الذي يحتاج الى هذه
الثلاثة واما الفرائض التي في الترجمة المفسرة بمسائل قسمة الموارث فانها تحتاج الى شيئين فقط المسائل
الحسابية وفقه الموارث كالعالم بان للزوجة كذا اه بجبري (قوله علم الفتوى) بان يعلم نصيب كل وارث
من التركة والنسب بان يعلم الوارث من الميت بالنسب وكيفية انسابه للميت وعلم الحساب بان يعلم من اي
حساب تخرج المسئلة وحقيقة مطلق الحساب انه علم بكيفية التصرف في عدد لاستخراج مجهول من معلوم
نهاية ومعنى (قوله وجوبا) الى التنبيه في المعنى الاقوله من حق الى كحرم والى قوله وفي شرح الارشاد في
النهاية (قوله وجوبا) اي عند ضيق التركة والافتدائها بجبري وسياتي في الشرح ما يتعلق به (قوله
وهي) اي التركة من حيث هي سم على حج اي وان لم يثبت منه التجهيز ولا قضاء الديون كحد القذف اه
ع ش (قوله او اختصاص) كالسر جين والخز المحترمة والكلاب المعلمة وكذا القابلة للتعليم في الاصح اه
ابن الجمل (قوله او اختصاص) انظر لو كان لما يؤخذ في مقابلة رفع اليد عنه اي الاختصاص وقع هل يكلف
الوارث ذلك وتوفي منه ديونه او لا فيه نظر والاقرب الاول لما فيه من براءة ذمة الميت ونظيره ما قيل ان
المفلس اذا كان يدهم وظائف جرت العادة باخذ العوض في مقابلة النزول عنها كلف ذلك اه ع ش (قوله
كخمر تخللت) فان لم تتخلل فهي من جملة الاختصاص وقد مر اه ع ش (قوله ودية) اي سواء وجبت ابتداء
كدية الخطا او بالعمومته او من وارثه عن القصاص اه ع ش (قوله لدخولها الخ) اي تقدير اه سم
(قوله وكذا) اما وقع الخ) ظاهر كلام النهاية كالشارح اعتماده وهو واضح لان الصيد ليس من زوائد التركة
وان كانت آلة في تحصيله سيد عمر وابن الجمل (قوله على ما قاله الخ) عبارة المعنى كما قاله الخ (قوله وفيه نظر)
عبارة النهاية وما نظر به من انتقالها الخ رد بان سبب الخ (قوله الا ان يجاب الخ) وقد يجاب بان الشخص لو
غضب شبكه ونصبها ثم وقع فيها صيده كان للغاصب لا للمالك فهذا مثله او اولى معنى وسيد عمر (في سؤاله)

على تعليه وتعليمه في خبر
ضعيف تعلوا الفرائض
وعلموه فانه نصف العلم اي
صنف منه او لتعلقه بالموت
المقابل للحياة وهو ينسب
وهو اول علم ينزع من امتي
اي يموت اهله وصح تعلوا
الفرائض وعلموه فاني امرؤ
مقبوض وان العلم سيقبض
وتظهر الفتن حتى يختلف
اثنان في الفريضة فلا
يجدان من يقبض بها وصح
ايضا الحقوا الفرائض
بأهلها فابقى فلاولى اي
اقرب رجل ذكر وفائدة
ذكره يبان ان الرجل يطلق
بازاء المرأة فيعم وبازاء
الصبي فيخص البالغ وقيل
غير ذلك بما فيه تكلف
ظاهر وهو متوقف على علم
الفتوى والنسب والحساب
(يبدأ) وجوبا (من تركة
الميت) وهي ما يختلف من
حق كخيار وحد قذف او
اختصاص او مال كخمر
تخللت بعد موته ودية
اخذت من قاتله لدخولها
في ملكه وكذا ما وقع بشبكة
نصبها في حياته على ما قاله
الزركشي وفيه نظر لا تتناولها
بعد الموت للورثة فالواقع
بها من زوائد التركة وهي
ملكهم الا ان يجاب بان
سبب الملك نصبه للشبكة
لاهي واذا استند الملك لفعله
يكون تركة (تنبيه) اتي
بعضهم فيمن عاش بعد موته
معجزة النبي بانه يدين بقاء

ملكه تركته وفيه نظر ظاهر الا ان يعمل على انه بالاحياء بان ان لم يمت ذلك خلاف الفرض في سؤاله اذ لا توجد المعجزة

اي المستغنى (قوله) لا بعد تحقق الموت) اي باخبار نحو معصوم اه عش (قوله بلا تبين الخ) بلا تبين من قبيل بين ذراعي وجهه الاسديني بلا تبين بقاء ملك وبلا عود ملك او بتبوين لعوض عن المضاف اليه (قوله وفي شرح لارشاد الخ) قال فيه في مبحث التشطير ونه بقوله في حياته على ان الفرقه بالموت لا تشطير فيها لانه مقرر جميعه كما مر وكالموت مسخ احدهما حجر افان مسخ الزوج حيوانا فكذلك مهر الاعدو ارثا على الاوجه الخ انتهى اه سم عبارة النهاية في المبحث المذكور ويلحق بالموت مسخ احدهما جامدا بخلاف مسخه حيرانا وان كان الزوج وكان قبل الدخول فانما تنتجز الفرقه كما في التدريب ولا يسقط شيء من المهر اذ لا يتصور عوده الزوج لا تنفاه اهليه تملكه ولا للورثة لانه حتى فيق الزوج ولو مسخت حيوانا حصلت الفرقه من جهتها وعاد كل المهر الزوج كما في التدريب اه بخذف (قول المتن بمؤنة تجهيزه) ولو كافر اهليه اي غير حربي ولا مرتد عرش وان كان الميت فاقد المايجهزه فهو مؤنة تجهيزه على من عليه نفقته في حال الحياة من قريب او سيد فان تعذر فعلى بيت المال فان تعذر فعلى المسلمين فرض كفاية اه ابن الجلال (قوله) حيث (لا زوج الخ) عبارة المغني ويستثنى من اطلاق المصنف المرأة المزوجة وخادما فتجهيزهما على زوج غنى عليه نفقتهما اي ولو غنية وكالزوجة البائن الحامل اه زاد ابن الجلال وكذا امه سلبت له ليل ونهار اور جمعة في عدة وخرج بالتالي يجب نفقتها الناشئة والصغيرة وبالنفي المعسر فون تجهيزها في مالها اه (قوله) ثم تجهيز بموته) قال في شرح الارشاد وتجهيز بموته الميت قبله او معه كما هو ظاهر انتهى وفيه امر ان الاول انه احتزر عن بموته الميت بعده فلا يجب تجهيزه من تركته لا تتقاهل الى ملك لو ارث قبل موت ذلك المومن الثاني ان قوله مومن شامل لرقيقة حتى في مسألة المعية لكن قد يشكك فيه بان سبب الوجوب الملك والملك منتف عند موته لماقارنته لموت السيد الذي يقتضي انقطاع الملك الا ان يقال ام يتاخر وقت الوجوب عن موت السيد كان بمنزلة مالو تقدم عليه اه سم اقول صريح البجيرمي عن الحلبي عدم الوجوب في مسألة المعية وهو ظاهر المغني ايضا عبارته ويبدأ ايضا بمؤنة تجهيزه من على الميت مؤنته ان مات في حياته اه (قوله) هما) الاولى هنا وفي قوله حالهما افراد الصغير (قوله) وان خالف الخ) عبارة غيره ولا عبرة بما كان عليه في حياته من اسرافه وتجهيزه اه (قوله) وفي اجتماع مومنين الخ) وفي النهاية وسم وابن الجلال ما خلاصه انه لو اجتمع جمع من مومنينه وماتوا دفعة واحدة قدم من يخشى تغيره وان بعدوا كان مفضولا ثم الزوجة ثم المملوك الخادم لها ثم غيره ثم الاب ثم الام ثم الاقرب فالأقرب وقدم اب على ابن وان كان افضل منه بنحو فقوه ابن على امه لفصيله المذكورة ورجل على صبي وهو على خشي واثني وافرغ بين الزوجات وبين الممالك مطلقا اذ لا مزبة اي من حيث الزوجية والملك وقدم الاكبر سنا من نحو الاخوين والا فضل بنحو فقوه اذ استويا فيه اما اذا تروا فبقدم السابق حيث امن فساد غيره ولو بعدوا كان مفضولا هذا كله ان امكنه القيام بامر الجميع ولا فكافي الفطرة

ينتقل الملك للوارث) قد يقال لا ينتقل للوارث شرطه الموت الذي لا تنشاء الاجل بخلاف ما عارض كافي قوله تعالى فقال لهم الله موتوا ثم احياهم قوله فاما ته الله مائة عام ثم بعثه (قوله) وفي شرح الارشاد الصغير الخ) قال فيه في مبحث التشطير وبقوله اي ونه بقوله في حياته على ان الفرقه بالموت لا تشطير فيها لانه مقرر بليعه كما مر وكالموت مسخ احدهما حجر افان مسخ الزوج حيوانا فكذلك مهر الاعدو ارثا على الاوجه اه (قوله) بمؤنة تجهيزه) قال في شرح الارشاد وتجهيز بموته الميت قبله او معه كما هو ظاهر اه وفيه امر ان (الاول) انه احتراز عن بموته الميت بعده فلا يجب تجهيزه من تركته لا تتقاهل الى ملك لو ارث قبل موت ذلك المومن فلم يتم الا واما ثناء عاجز عن تجهيزه لعدم بقاء ملكه (والثاني) ان قوله بموته شامل لرقيقة حتى في مسألة المعية في ازم تجهيزه فيها وهذا يسبق الى الذهن لكن قد يشكك فيه بان سبب الوجوب الملك والملك منتف عند موته لماقارنته لموت السيد الذي يقتضي عدم الملك وانقطاعه الا ان يقال للملم يتاخر وقت الوجوب عن موت السيد كان بمنزلة مالو تقدم عليه لان الاصل بقاء عليه الوجوب حتى يوجدا معا ولم يوجب له موتته فليتأمل (قوله) وفي اجتماع مومنين له كلام في شرح الارشاد) عبارة في شرح الارشاد ما نصه ولو اجتمع

لا بعد تحقق الموت وعند تحقيقه ينتقل الملك للوارث اجماعا فاذا وجد الاحياء كانت هذه حياة جديدة مبتدأة بلا تبين عود ملك ويلزمه ان نساءه لو تزوجن ان تعدن اليه وليس كذلك بل يبقى نكاحهن لما تقرر والحاصل ان زوال الملك والعصمة محقق وعوده مشكوك فيه فيستصحب زواله حتى يثبت ما يدل على العود ولم يثبت فيه شيء فوجب البقاء مع الاصل وفي شرح الارشاد الصغير في الصداق حكم المسوخ حيوانا او جامدا بالنسبة لخلفه فراجع (مؤنة تجهيزه) من نحو كفن وحنوط وماء واجرة غسل وحمل وحفر حيث لا زوج او لا مؤنة غليه لتشوز تجهيزه بموتها يليق بهما عرفا الآن يسرا وعسرا وان خالف حالهما في الحياة وفي اجتماع مومنين له كلام في شرح الارشاد (ثم) بعد مؤنة التجهيز (تقضى

فتقدم الزوجة فالولد الصغير فالاب فالام فالكبير وذكرهم الاخيرين هنا مع ان الكلام لتمامه فيمن
تجب مؤنته لعله اذا انحصرت تجهيزهما فيه بان لم يكن ثم غنى لاهوا والزمه به من يرى وجوب مؤنتهما عليه اه
(قول المتن ديونه) اي المتعلقة بدمته اما المتعلقة بعين التركة فستاق نهاية ومعنى (قوله) مقدما الى قوله ان
اخذ) في النهاية لا قوله الذي شذبه ابو ثور (قوله) كزكاة وكفارة وحج الخ) اما بعض هذه الثلاثة مع
بعض فهل يخير في تقديمه او لا فيه نظر والا قرب الاول والكلام بالنسبة للزكاة مفروض فيما لو تلف المال
حتى تكون في الذمة اما لو كان باقيا كانت متعلقة به تعلق شركة اه ع ش (قوله) او قبلها) لاحاجة اليه
(قوله) وما الحق بها الخ) اي من علق علق بالموت وتبرع بنجز في مرض الموت وما الحق به معنى ونهاية (قوله)
وعكسه الخ) اي تقديم الوصية في الالة على الدين ذكرنا الذي انفرد بتقديمها عليه ابو ثور قولنا وحكما
(قوله) لحث الورثة الخ) خبر عكسه وقوله لتزنيهم الخ متعلق بالحث (قوله) بعد الدين) اي كما به عليه المصنف
ثم معنى ونهاية (قوله) ان اخذ) راجع لما قبله (قوله) فلا تقتضي الخ) الاولى ترك التفرع عبارة
المعنى تنبيه قول المصنف من ثلث الباقي قديوم انه لو استغرق الدين التركة لم تنفذ الوصية ولم يحكم بانقضاءها
حتى لو تبرع بقضاء الدين او ابرا المستحق منه لا تنفذ الوصية حيثئذ وليس مراد ابل يحكم بانقضاءها وتنفيذ
حيثئذ كما ذكره في باب الوصية اه (قوله) تنازع فيه ابر او تبرع قاله سيد عمر والاوى ارجاع ضمير
ابرا ببناء المعلوم الى المستحق المعلوم من المقام وبناء المجهول الى الميت (قوله) بان نفوذها) اي فالوصية
موقوفة ان تبرع متبرع بقضاء الدين او ابرا المستحق منه تبين انقضاءها والا فلا اه ع ش (قوله) صورة
يتساوى الخ) هما انه لو ادعى واحد ان له على الميت الف دينار و اخر انه اوصى له بثلث ماله والتركة الف
و صدقهما الوارث معاقست التركة بينهما ارباعا فان صدق مدعى الوصية او لا قدمت قال في شرح الارشاد
لكن الاصح بل الصواب كما في الروضة تقديم الدين على الوصية سواء صدقهما معا ام لا كالو ثبنا بالينة اه سم
وكذا في النهاية لا قوله قال في شرح الارشاد قال الرشيدى قوله له قسمت التركة الخ اي بان يضم الموصى به الى
الدين وتقسيم التركة على وفق نسبة حق كل منهما الى مجموع الموصى به والدين اه عبارة ع ش قوله قسمت
التركة بينهما ارباعا اي لا نزيد على مخرج الثلث بسطه وهو واحد ونعطيه للموصى له وهو ربع وحاصله
ان اقرار الوارث بالدين يجعل كوصية اخرى فكان الميت اوصى لرجل بجميع ماله ولاخر بثلثه وطريق
قسم ذلك ان يزد على الكسر بسطه وهو واحد ثم يقسم المال بينهما بحسب ذلك كما تقدم اه (قوله)

مع موته ولم يف المالك الا باحدهما فظاهر تقديمه او اجتمع جمع من موته فان ما توافقه فالذي في الروضة
والجواهر وغيرهما انه يبدأ بمن خشي تغيره ثم ببايه لانه اكثر حرمة ثم امه لان لها حاشم الاقرب فالاقرب
ويقدم الاكبر سنا من اخوين مثلا ويقرع بين زوجته ولدا مزية اه ويظهر ان الزوجة تقدم على
جميع الاقارب وان المملوك بعدها لان العلقه بهما اتم كما يعلم من كلامهم في النفقات وقياس كلامهم فيها لو
دفن اثنان فاكبر في قبره ان يقدم هناء في نحو الاخوان المستويين سنا الا فضل بنحو فقه او وورع وانه لا يقدم
فرع على اصله من جنسه بخلافه من غير جنسه فيقدم اب على ابن وان كان افضل منه وان على امه لفضيلة
الذكورة ورجل على صبي وهو على خنثى وهو على امرأة فان استوتوا اقرع بينهم ثم رايت الاذرعى وغيره
قالوا اعقب كلام الروضة السابق وفي تقديم الاكبر مطلقا نظرا اذا كان الاصغر اتقى واعلم او وورع وهو يؤيد
ما ذكرته الى ان قال اما اذا تروا فيقدم السابق حيث لم يخش على غيره فسادوا ان كان مفضولا هذا اذا امكنه
القيام بامر الجميع والا فالذي يتجه انه يجرى هنا نظير ما مر في الفطرة فتقدم الزوجة فالولد الصغير فالاب فالام
فالكبير ثم رايت الزركشى بحثه الى ان قال وذكرهم الاخيرين لعله اذا انحصرت تجهيزهما فيه او الزمه به من
يرى وجوب مؤنتهما اه وفي هامشه كلام لنا على بعضه (قوله) صورة يتساوى فيها الدين والوصية الخ)
هما انه لو ادعى واحد ان له على الميت الف دينار و اخر انه اوصى له بثلث ماله والتركة الف و صدقهما
الوارث معاقست التركة بينهما ارباعا فان صدق مدعى الوصية او لا قدمت قال في شرح الارشاد لكن الاصح

ديونه) مقدما منها دين الله تعالى كزكاة وكفارة وحج على دين الادمى (ثم) بعد الدين وان كان انما ثبت باقرار الوارث بعد ثبوت الوصية او قبلها كما علم مما نقلناه عن الصيد لاني ومن غيره (تفند وصاياه) وما الحق بها بما ياتى فهي متاخرة عن الدين وعكسه في الالة الذي شذبه ابو ثور لحث الورثة على المبادرة باخراجها لتزنيهم عنه غالبا (من) للابتداء فتدخل الوصية بالثلث ايضا (ثلث الباقي) بعد الدين ان اخذ كما هو الغالب وبقي بعده شيء فلا يقتضى عدم نفوذها اذا استغرق فلوا ابرا او تبرع احد بوفائه بان نفوذها ونقل الشيخان في الاقرار عن الاكثرين صورة يتساوى فيها الدين والوصية وصورة تقدم فيها الوصية وينت ما في ذلك في خطبة شرح العباب بما يتعين الوقوف عليه قال بهضمهم

ووجوب الترتيب في اذكر انما هو عند المرحمة فلو دفع الوصي مثلاً مائة لداين ومائة لوصي له ومائة للوارث مع ما يتجه الا ان صدق أي والحل ويوجه بانه حينئذ لم يقارن الدفع مانع ونظيره من عليه حجة الاسلام وغيرها فانهم صرحوا بوجوب الترتيب بينهم ما قالوا والمراد به ان لا يقدم على حجة الاسلام غيرها لان لا يقارنها غيرها واما اخر الرهن حكم ما لو غاب الدائن (ثم ٣٨٥) يقسم الباقي عنها (بين الورثة) على ما يأتي

ما يأتي يعني انهم يتسلطون على التصرف حينئذ والا فالدين لا يمنع الارث ومن ثم فاز و ابن و ائند التركة كما مروى وسعلم بما يأتي في الوصية انه يقبوا لها سواء المعينة كذا وغيرها كالثلث يتبين ملكها بالموت فهي مانعة له حينئذ عين الاول وثلث الثاني شائماً لا قبله لان الامر فيه موقوف وما يتوهم من بعض العبارات من الفرق بين المعينة والمطلقة انما هو من جهة الخلاف لا غير (قلت) محل تاخر الدين عن مؤن التجهيز إذا لم يتعلق بعين التركة حق (فان تعلق بعين التركة حق) بغير حجر في الحياة قدم (كالزكاة) الواجبة فيها قبل موته وان كانت من غير الجنس فتقدم على مؤنة التجهيز بل على سائر الحقوق المتعلقة بالتركة لما مر ان تعلقها تعلق شركة غير حقيقة لجواز الاداء من غيرها فكانت التركة كالرهنونة بها ولو تلف النصاب بعد التمكن الا قدر الزكاة كشاة من اربعين مات عنها فقط لم يقدم الا ربع عشرها على الاوجه ويوجه بان حق

ووجوب الترتيب الخ) قضية ذلك انه لو عكس فدفع للوارث او لا مثلاً لم يصح ولم يحل وقد يمنع اطلاق ذلك ويتجه الحل حيث لم يظن عند البدء بالمؤخر الفوات على المقدم والنفوذ حيث بان وصول كل الى حقه فليتامل وحينئذ فليس هذه نظير مسألة الحج اه سم اقول ما ذكره متجه لا دفع له لكن يبقى النظر فيما لو دفع للوارث قبل الدائن أي بشرطه المار فهل يجوز للورثة التصرف وينفذ تصرفه محل تأمل اه سيد عمر واقول لا مانع من ذلك اذ لا فائدة لصحة الدفع له وحله قبل الدائن الاحل ونفوذ التصرف فان تصرف ثم تبين خلافه غيرنا الحكم اه ابن الجبال (قوله فلو دفع الوصي الخ) أي في لو كانت التركة اربعة مائة فاكثر (قوله عنها) أي التركة (قوله على ما يأتي) أي من بيان الانصباء (قوله يعني انهم) تفسير للمتن (قوله حينئذ) أي بعد وفاة الدين (قوله لا يمنع الارث الخ) أي وانما يمنع التصرف (قوله كما مر) أي في او اخر الرهن اه سم وقال ع ش أي في قوله فالواقع بها من زوائد التركة الخ اه (قوله انه) أي الوصي له يقبوا لها أي الوصية بعد الموت (قوله المعينة) أي الوصية المعينة (قوله ملكها) أي الوصية يعني الموصى به (قوله فهي) أي الوصية وقوله حينئذ أي حين اذ وجد القبول بعد الموت (قوله في عين الاول) متعلق بضمير له العائد للارث وقدر ما فيه غير مرة (قوله وثلث الثاني) لعل الصواب وقدر الثاني كافي بعض النسخ الصحيحة (قوله لا قبله) أي قبل القبول (قوله فيه) أي فيما قبل القبول (قوله محل تاخر) الى قوله واثر به في النهاية الا قوله هو كما بعده الى فاذا تعلق (قوله إذا لم يتعلق الخ) خبر قوله محل تاخر الخ (قوله بغير حجة الخ) سيدكر محترزه عقب قول المتن والله اعلم (قوله وان كانت من غير الجنس) أي كشاة في خمسة من الابل اه ع ش (قوله لما مر) أي في باب الزكاة (قوله ان تعلقها) أي الزكاة (قوله من غيرها) أي غير عين تعلق بها الزكاة (قوله مات عنها) أي الشاة (قوله لم يقدم) أي المستحق وقوله الاربع الخ منصوب على نزع الخافض أي ربع الخ (قوله فتزخر) أي عن مؤن التجهيز وكان الاول التذكير بارجاع الضمير الى الحق (قوله كما) المناسب وما (قوله فاقبله) أي كالزكاة (قوله انه الخ) بيان لظاهره (قوله كما مر) أي بقوله الواجبة فيها الخ (قوله ففيه) أي في المتن (قوله واما مراد به المال) أي بذكر المتعلق بكسر اللام واردة المتعلق بفتح اللام (قوله فاذا تعلق الخ) الفاء تفصيلية (قوله قدم المجنى عليه) محل ذلك إذا وقعت الجناية قبل الموت فلو وقعت بعده قدمت مؤن التجهيز لتعلقها بالجاني بالموت فقد سبق تعلقها الجناية فتقدم عليها وكذا لو قارنت الموت كما يقتضيه قول الدميري وصورة الثانية أي الجاني ان يجنى العبد جناية توجب مالا ثم يموت السيد الخ قال العلامة سم وله وجه وجهه اه ابن الجبال (قوله والرهن يتعلق الخ) أي في تقديم الجناية جمع بين المصلحتين اه سيد عمر (قوله او بذمته مال) كالمو

(٤٩) - شرواني وابن قاسم - سادس - الفقهاء من التالف ديون مرسله فتؤخر لما تقرران الكلام في زكاة متعلقة بعين موجودة (والجاني) هو كما بعده امثلة لتركه المتعلق بها حتى فاقبله اما على ظاهره انه مثال للحق كما مر ففيه توزيع واما مراد به المال الزكوي فاذا تعلق ارش الجناية برقبته ولو بالقفوعن قوده قدم المجنى عليه باقل الامرين من الارش وقيمة الجاني حتى على المرتهن لا ينحصر تعلقها في الرقبة فلو قدم غيرها فانات والرهن يتعلق بالذمة ايضاً اما إذا تعلق برقبته قوده او بذمته مال فلا يمنع تصرف الوارث فيه والمروى (رهنها جعلها وان حجر على

الراهن بعده أو أثر به بعض غرامته في مرض موته أن أقبضه له دون وارثه على الأوجه فقدم حقه على مؤن التجهيز والحق بعضهم بالمرهون حجة الاسلام إذا مات وقد استقرت في ذمته (٣٨٦) لتعلقها بعين التركة حيث قال فلا يصح تصرف الورثة في شيء منها حتى يفرغ الحاج

أقترض ما لا يغير اذن سيده واتفقوا قوله فلا يمنع الخ فلا يقدم المحنى عليه والمقرض على غيرهما ولو ارث
التصرف في رقبته بالبيع وغيره ابن الجبال ونهاية قال ع ش أي ويبقى القرض في ذمة الرقيق الى ان يعتق
ويوسر ويمكن مستحق القصاص الاقتصاص منه متى شاء ويرجع المشتري بعد الاقتصاص على البائع بما
دفعه ان جهل بتعلق القصاص برقبته واستمر جهله الى الاقتصاص فان عليه حين الشراء وبعده ولم يفسخ
فلا رجوع ويلزمه تجهيزه سم على حج بالمعنى اه (قوله بعده) أي الرهن (قوله أو أثر به) أي الراهن
بالرهن (قوله ان أقبضه له) أي ان أقبضه الراهن للبرتن لان أقبضه له وارث الراهن بعد موت مورثه فلا
يقدم اه سيد عمر (قوله حقه) أي المرتن (قوله الذي مر) أي في قوله بمؤنة تجهيزه ثم يقضى ديونه كما يعلم
من شرح ذلك اه سم (قوله بينها) أي حجة الاسلام (قوله الى اخر اجه) أي الحق من العين (قوله من
مثلهم) بضم الميم والثاء جمع مثال (قوله المذكورة) أي في المتن (قوله وبسليمه) أي ما قاله البعض (قوله
فلا استثناء) أي في قوله الا للضرورة اه سم (قوله حيثنذ) أي حين الضرورة (قوله ويظهر الخ) أي
وبسليمه يظهر الخ ويبغى انه إذا باع للضرورة لا يتصرف في شيء من ثمنه الا بعد فراغه عن الحج اه ع ش
عبارة السيد عمر قوله ويظهر الخ عطف على الاستثناء الخ فيكون ايضا مفراغا على تسليم ما مر ويحتمل بناؤه
على المعتدل لكنه فيه ماسبق للمحشى عند قوله وجوب الترتيب الخ فراجع اه (قوله لان الدم الخ) قد
يقال الدم قديكون ما لا لازما لجهة الميت ويفوت بفوات التركة (قوله ولا نه يصدق الخ) قد يقال ذمته وان
برئت من الحج لم تبرأ من الواجب الا لازم لجهته سم على حج اه ابن الجبال (قوله بشمن في الذمة) الى قوله وقد
بينت في النهاية (قول المتن اذا مات المشتري مفلسا) وفي معنى موته مفلسا ما لو ثبت للبائع حق الفسخ لغية مال
المشتري وعدم صبر البائع ثم مات المشتري حيثنذ أي قبل الفسخ فلم يجد البائع سوى المبيع فانه يقدم به
نهاية وابن الجبال (قوله بشمنه) أي كلا وكذا بعضا فاذا قبض البائع شيئا من الثمن قدم بالم يقبض له مقابلا
فيمكن من الفسخ ويفوز به اه ابن الجبال (قوله ولكون الفسخ الخ) جواب عن استشكل السبكي
لاستثناء المبيع وتفصيلهما في النهاية والامداد (قوله من حينه) أي الفسخ وكذا ضمير به (قوله حق
لازم) أي ككتابه (قوله وكتاخير فسخه الخ) يفيد انه فوري اه سم أي كما صرح به الامداد والنهاية
(قوله وان تعلق) أي حق الغرماء اه سم (قوله لانه لم يخرج الخ) يتأمل مع كونه في صورة الرهن
والمبيع كذلك سم ورشدي ولك ان تجيب بظهور الفرق بين التعلق العام كما هنا والتعلق الخاص كما في
الرهن والمبيع (قوله فالذي يظهر الخ) اقول هذا الاستظهار داخل في قوله السابق بل على سائر الحقوق الخ

تاخرت في كل ذلك نظر فليراجع ثم رأت الدميري قال وصوره الثانية أي الجاني ان يجنى العبد جناية توجب
مالا ثم يموت السيد الخ وهي تشعربان الجناية بعد الماوت ليست كهي قبله وله وجه وجه (قوله دون
وارثه) أي بان مات الراهن قبل اقباض الرهن واقبضه وارثه بعده وتل المرتن فلا يقدم حقه هنا (قوله
فلا يصح الخ) هذا التفرع لا يتوقف على التعلق بالعين لما تقدم من تقدم الدين على تصرف الوارث وغيره
الا ان يريد منع التصرف ولو في مؤنة التجهيز فيظهر التفرع وظاهر الكلام منع التصرف قبل الفراغ
وان كان الحاج عنه قبض اجرته فليتا مل (قوله الذي مر) أي في قوله بمؤنة تجهيزه ثم تقضى ديونه كما يعلم
من شرح ذلك (قوله فلا استثناء) أي في قوله الا للضرورة (قوله لان الدم يقوم مقامها) قد يقال الدم قد
يكون ما لا لازما لجهة الميت ويفوت بفوات التركة قوله ولا نه يصدق الخ قد يقال ذمته وان برئت من الحج
لم تبرأ من الواجب الا لازم لجهته (قوله وكتاخير فسخه بلا عذر) يفيد انه فوري (قوله ان تعلق) أي حق
الغرماء (قوله لانه لم يخرج عن كونه مر سلا في الذمة) يتأمل مع كونه في صورة الرهن والمبيع كذلك

عنه من جميع اعمال الحج الا
لضرورة كان خيف تلف
شيء منها ان لم يبادر الى بيعه
اه وقوله لتعلقها الى آخره
يحتاج لسند بل تاخير الحج
عن مؤن التجهيز الذي مر
يرده وای فرق بينها وبين
نحوز كافة الذمة وكأنه فهم
ان المراد بالتعلق بالعين
وجوب المبادرة فور الى
اخراجهم وليس كذلك كما
هو معلوم من مثلهم
المذكورة وياتي في تعليل
تعلق الغرماء به بالهجر
ما يوضح رد ما قاله فلا استثناء
منقطع لان البائع لها
حيثنذ الحاكم لا الوارث
كما هو ظاهر وبسليمه يظهر
جواز التصرف بمجرد فراغه
من التحلل الثاني وان بقيت
واجبات اخرى لان الدم
يقوم مقامها ولا نه يصدق
حيثنذ ان يقال ان ذمة
الميت برئت من الحج وحيث
برئت ذمته منه جاز التصرف
لان المنع انما كان لمصلحة
براءتها (والمبيع) بشمن في
الذمة (اذا مات المشتري
مفلسا) بشمنه ولم يكن هناك
مانع من الفسخ فيمكن البائع
منه ويفوز به حصر عليه
قبل موته ام لا وليكون الفسخ
انما يرفع العقد من حينه
لم يخرج به عن كونه تركة
فان وجد مانع كتعلق حق

لازم به وكتاخير فسخه بلا عذر قدم التجهيز لا تنفاه التعلق بالعين حيثنذ وانا (قدم) ذلك الحق في تلك الصور (على مؤنة
تجهيزه) اثار اللام كما تقدم تلك الحقوق على حقه في الحياة (والله اعلم) وخرج بقولي بغير حجر تعلق الغرماء به بالهجر فيقدم التجهيز ان
تعلق بعين ماله قبل موته لانه لم يخرج عن كونه مر سلا في الذمة ولو اجتهعت الزكاة والجناية في عبد تجار فالذي يظهر تقديم الزكاة لا نحصر تعلق

الذي ظاهره النقل عن الاصحاب فلا وجه لبعثه اه ابن الجمال (قوله حقين) اى حق الله وحق الادى اه
 رشيدى (قوله لا تنحصر الخ) اى كما اشار اليه بالكف فى اولها والخاصر لها التعلق بالعين اه معنى (قوله
 فى شرح الارشاد) قال فيه منها - لكنى المعتدة عن الوفاة فتقدم به اى باجرته على مؤن التجهيز ومنها ما وجب
 للمكاتب على سيده من الايتام من نجوم الكتابة إذا قبضها السيد ومات قبل الايتام والمال او بعضه باق
 فالمكاتب مقدم به على غيره ومنها القرض فاذا مات المقرض عما اقترضه فقط فالمقرض مقدم به ومنها
 عامل القراض إذا أئلف صاحب المال مال القراض بعد الربح وقبل القسمة إلا قدر حصة العامل ومات ولم
 يترك غيره فالعامل مقدم به ومنها ما للورد المشتري المبيع بمسبب إلى البائع ومات قبل اقباضه الثمن أو إلى وارثه
 بعد موته فيقدم المشتري بالمبيع حيث لم يوجد غيره ومنها ما لو اصدقها عينا ثم طلقها قبل الدخول وماتت عن
 العين او نصفها فقط فيقدم الزوج بالنصف ومنها ما لو سلم الغاصب قيمة المغصوب للحيلولة ثم قدر عليه فانه
 يجب عليه رده ويرجع بما اعطاه فان كان تالفا تعلق حقه بالمغصوب وقدم به ومنها الشفع فانه مقدم بالشقص
 إذا دفع ثمنه للورثة ولم يحصل منه تأخير بغير عذر ومنها نفقة الامة المروجة إذا قبضها السيد ولم يؤدها
 نفقتها فتقدم بها ومنها كسب العبد إذا قبضه السيد فان نفقة زوجته تتعلق به فيقدم بها ومنها النذر لشيء
 مغين فيقدم لإخراجه للجهة المعنية ومنها اللقطة إذا ظهر مالكها بعد التملك وهى موجودة فيقدم بها وإن كان
 للملتقط مال سواها ومنها إذا ثبت للمشتري الارش ووجد الثمن بعينه فيقدم بالارش منه ومنها إذا
 تحالفا ومات المشتري قبل فسخ العقد فللبائع فسخه والرجوع فى المبيع فيقدم به ومنها إذا فسخ المسلم بعد
 موت المسلم اليه لسبب ورأس المال باق فيقدم به ومنها أنه لو مات أخذ الزكاة المعجلة التي وجب ردها
 لسبب قبل ردها فيقدم مالكها بها على مؤن التجبر ويظهر تقديم المعتدة على بائع المفلس والمقرض وتقديم
 ذى الارش على الرد بالعيب ومثل ذى الارش الفاسخ فى صورتي التحالف والسلم وتقديم المكاتب بالايام
 على من يتصور اجتماعه معه ويقدم كل من الزكاة والفطرة والكفارة والنذر وجزاء الصيد والحج على دين
 الادى اه ملخصا اه ابن الجمال (قول المتن واسباب الارث الخ) اعلم ان الارث يتوقف على ثلاثة
 امور وجود اسبابه وشروطه وانتفاء موانعه وقد شرع المصنف فى بيان الامر الاول فقال واسباب الارث
 الخ واما شروطه فاربعة ايضا اولها تحقق موت المورث او الحاقه بالموتى تقدير ا كجنين انفصل ميتا فى حياة
 امه او بعد موتها بجنابة عليها موجبة للغرة فيقدر ان الجنين عرض له الموت لتورث عنه الغرة او حكا كمنفود
 حكم القاضى بموته اجتهادا وثانيها تحقق حياة الوارث بعد موت مورثه ولو بلحظة وثالثها معرفة ادلائه للبيت
 بقرابة أو نكاح أو ولاء ورابعها معرفة بالجهة المقتضية للارث تفصيلا وهذا يختص بالقاضى فلا يقبل
 شهادة الارث المطلقة بل لابد من بيان الجهة التي اقتضت الارث منه والدرجة التي اجتمع فيها واما موانع
 الارث فستأتى فى كلامه اه معنى يتصرف وقد يقال ان الشرط الرابع يغنى عن الثالث ولعل لهذا ذكر بعضهم
 بدل الثالث شرط تحقق وجود الوارث عند موت المورث ولو نقطة قال شيخنا ولا يغنى عنه الثانى لصدقه
 بمن حدث من الورثة بعد موت المورث اه (بجمع عليها) عبارة النهاية ثلاثه بجمع عليها واما الرابع فعندنا
 وعند المالكية خلافا للحنفية والحنابلة اه (قول المتن قرابة) أى خاصة شرح المنهج أى المجمع على ارثهم
 من الذكور والاناث فخرج ذوو الارحام بحجري (قوله باقى تفصيلها) الى قوله ابن زياد فى النهاية (قوله
 الاق) اى انفا (قول المتن ونكاح) وان كان فى مرض الموت خلافا للامام مالك رحمه الله تعالى فان العقد
 عنده باطل فى مرض الموت ولا ارث قاله الشنشورى فى شرح الرحية وقال فيه ايضا ولو تزوجت فى مرض
 الموت رجلا لم يرثها اه ابن الجمال (قوله ولو قبل الدخول) اى ولو وقع الموت قبل الدخول اه سيد عمر
 عبارة ابن الجمال وان لم يحصل وطء ولا خلوة اه (قوله تخرج من ثلثة) وكذا لو لم تخرج وأجازت
 الورثة عتقها اه ع ش (قوله فيتوقف) اى عتقها (قوله وهى منهم) يقتضى ان الوصية للوارث تتوقف
 على ايجازته اه بحجري (قوله وهى متوقفة) اى الحرية (قوله وبه يعلم) اى بتوجيه الدور (قوله

كل فى العين وتزيد الزكاة
 بان فيها حقين فكانت أولى
 والمستثنيات لا تنحصر فيها
 ذكر وقد بينت أكثرها
 مع فوائد نفيسة فى شرح
 الارشاد (وأسباب الارث
 أربعة) بجمع عليها (قرابة)
 بآنى تفصيلها نعم لو اشترى
 بعضه فى مرض موته عتق
 عليه ولا يرث لاداء توريثه
 إلى عدمه كما يعلم من الدور
 الحكيمى الآتى فى الزوجة
 (ونكاح) صحيح ولو قبل
 الدخول نعم لو اعتق أمة
 تخرج من ثلثة فى مرض
 موته وتزوج بها لم ترثه
 للدور لاذلو ورثت لكان
 عتقها وصية لوارث فيتوقف
 على ايجازة الورثة وهى
 منهم واجازتها تتوقف على
 سبق حريتها وهى متوقفة
 على سبق اجازتها فادى
 ارثها لعدم ارثها وبه يعلم

ان الكلام في غير المستولدة لان عتقها ولو في مرض الموت لا يترق على اجازة احد لان الاجازة إنما تعتبر بعد الموت وهي به تعتق من راس المال (وولاء) ويختص دون سابقه (٣٨٨) بطرف (فيرث المعتقد) ومن يدلي به (العتيق ولا عكس) اجماعا إلا ما شذبه ابن زياد والخبر

ان الكلام في غير المستولدة) أي أمأهي فترث حيث أعتقها وتزوج بها لان عتقها لا يتوقف على اجازة بل ولو لم يعتقها في مرضه لعتقت بموته من راس المال اه ع ش (قوله وهي به) أي المستولدة بالموت (قول المتن وولاء) في شرح الفصول الشيخ الاسلام لو اعتق الكافر كافرا فالتحق العتيق بدار الحرب فاسترق ثم اعتقه السيد الثاني فالراجح ان ولاء للثاني انتهى اسم وابن الجمل (قوله إلا ما شذبه الخ) أي القول الذي شذبه اه ع ش عبارة ابن الجمل وشذبه ابن زياد لحديث ضعيف اه (قوله والخبر فيه) أي في العكس (قوله على انه) أي صلى الله عليه وسلم اعطاه أي العتيق من تركه المعتقد (قوله فيرق) أي معتقه الحر والذى بان التحق الذى بدار الحرب فاسترق (قوله فله على معتقه الخ) تفريع على قوله او يشتري الخ (قوله ولا يرد الخ) أي كل من هذه الصور على قوله ولا عكس (قوله من حيث الخ) أي بل من حيث كونه معتقا اه ع ش (قوله أي جهته) إلى قوله ويوجه في النهاية والمعنى إلا قوله لكن إلى المتن (قوله أي جهته) قال شيخ الاسلام وفي جعله أي ابن الهائم جهة الاسلام سببا تنبيه على ان الوارث هو المسلمون كما هو مقتضى عبارة الشيخين وغيرهما وهو التحقيق وما قيل ان التحقيق انه أي الوارث جهة الاسلام لا المسلمون لصحة الوصية بثلك ما له لم ليس بشيء انتهى اه سم وابن الجمل أقول ورجح القول بان الوارث جهة الاسلام لا المسلمون المعنى وهو ظاهر قول الشارح والنهاية كشرح المنهج أي جهته وقولها ومن ثم الخ كالصريح فيه إذ المعنى من اجل ان الوارث جهة الاسلام خلافا لقول ابن الجمل أي من اجل ان الوارث المسلمون جاز إذ التفريع لا يظهر عليه بل قولها الا في شرح بل المال الخ لان الارث لجهة الاسلام صريح فيه وفي البجيري إنما فسر الاسلام بالجهة لثلا يلزم عليه استيعاب جميع المسلمين بالارث لو كان الاسلام هو السبب لوجوده فيهم ولثلا يلزم عليه اخذ المسلمين له مع ان الامام هو الذى يأخذوه ويضعوه في بيت المال اه وبذلك يندفع قول السيد عمر (قوله أي جهته) قد يقال فيه اتيهم احتياج اخراج العبارة عن ظاهرها وليس بضروري اد (قوله جاز فله الخ) اعتمده النهاية والمعنى (قوله على ما اقتضاه) عبارة النهاية كما اقتضاه الخ (قوله مسلما) سيد كر محترز قول المصنف لبيت المال قال ابن الجمل اذا كان منتظما كما يعلم من كلامه فيما بعد ثم قال بعد كلام طويل فاذا علمت ذلك علمت اجماع الاربعة على عدم توريث بيت المال اليوم اه (قوله لانهم يعقلون عنه) أي من جهة كونهم جهة الاسلام فتخرج الدية من بيت المال فان لم يكن فيه شيء فعلى القاتل والافلا شيء على احد من المسلمين اه ع ش (قوله لقن) أي من فيرق فيشمل البعض والمكاتب كما صرحهما النهاية والمعنى (قوله نعم يجوز الخ) عبارة المعنى والنهاية ولو أوصى لرجل بشيء من التركة اعطيه وجاز ان يعطى منها ايضا فيجمع بين الارث والوصية بخلاف الوارث المعين لا يعطى من الوصية شيئا بلا اجازة اه (قوله ابان فيه) أي في ذلك المال (قوله في تلك) أي في القن والكافر والقاتل وقوله في هذه أي فيمن له وصية النخ اه سيد عمر (قوله وكان هذا) أي قوله نعم يجوز النخ عبارة المعنى ولما كانت الاسباب الثلاثة خاصة لم يفرد كلا منهما بالذكر ولما كان الرابع عاما فرده اه (قوله فيسأل) ببناء المفعول عنها أي المغيرة وسببها (قوله لا وارث له) أي اوله وارث غير مستغرق وقوله فان ما لهما أي او باقية اه نهاية (قوله يصرف لبيت المال الخ) أي ولو غير منتظم لجور الامام مثلا وانتظامه انما هو شرط في الارث لا في النية اه شيخنا على الرحية (قوله فيثا) كذا في النهاية ومعنى (قوله في المتن وولاء) في شرح الفصول الشيخ الاسلام لو اعتق الكافر كافرا فالتحق العتيق بدار الحرب فاسترق ثم اعتقه السيد الثاني فقيل ولاؤه للسيد الاول لاستقراره له او لا وقيل للثاني لان عتقه اقرب الى الموت وهو الراجح واطال في ذلك وما يتعلق به بما هم فيطالع (قوله أي جهته) قال الاسلام في شرح الفصول مانصه وفي جعله جهة الاسلام سببا تنبيه على ان الوارث هم المسلمون كما هو مقتضى عبارة الشيخين

فيه محمول على أنه أعطاه مصلحة لارثنا على ان البخارى ضعفه وقد يتوارثان بان يعتقه حر فيستولى على سيده ثم يعتقه أو حر فيرق فيشتريه ويعتقه او يشتريه او يعتقه او يشتريه او يعتقه فله على معتقه ولاء الانحرار ولا يرد لانهم يرث من حيث كونه عتيقا (والرابع الاسلام) أي جهته ومن ثم جاز نقله عن بلد المال على ما اقتضاه كلامهم واعطاه ولو احد وبذلك فارق الزكاة لكن اعتمد غير واحد امتناع نقله كسبى وعليه يجوز للامام نقلها (فتصرف التركة) أو بعضها اذا كان الميت مسلما (لبيت المال ارثا) المسلمين بسبب العصوبة لانهم يعقلون عنه كقاربه (إذالم يكن له) وارث بالاسباب الثلاثة المتقدمة وقيل مصلحة كالمال الضائع فعلى الأول لا يصرف منه شيء لقن ولا كافر ولا ولا كافر ولا قاتل نعم يجوز لمن له وصية ولمن اعتق او ولد او اسلم بعد موته ويوجه بان شائبة ارث وشائبة مصلحة فغلبت الاولى في تلك لقبجها

والثانية في هذه لعدمه وكان هذا وسبب قوله الرابع لينبه به على ان بينه وبين الثلاثة قبله مغايرة فيسأل عنها أما الذى الذى (قوله) لارث له ومن له امان نقضه واسترق ثم مات وله مال عندنا فان ما لهما يصرف لبيت المال فيثا (والجمع على ارثهم من الرجال)

أى الذكور (عشرة) بطريق الاختصار وخمس عشر بالسطر (الابن وابنة وإن سفل والاب (٣٨٩) وأبو دؤاد (لا ولاخ)، طالعاً (وابنه

(قوله أى الذكور) إلى قوله وافهم في النهاية وكذا في المعنى إلا قوله لم يقل ابنان إلى المتن (قوله أى الذكور) ولوعبر به كان أولى لكن المراد الجنس فيشمل ذير البالين من الذكور اه معنى (قول المتن وإن سفل) أى بمحض الذكور فخرج ابن البنت وكل من في نسبه إلى الميت أثنى وسفل بفتح الفاء وضما كاضبطه المانن وزاد عليه في العباب الكسر تاركا الغنم ففيه الحركات كلها اه وقوله مطلقا أى شقيقا اولاب او لام وقول المتن وابنه أى ابن الاخ وإن نزل بمحض الذكور وقول المتن إلا من الام أى شقيقا اولاب وقول المتن إلا للام اللام فعوى نظائره بمعنى من وقوله وجده أى وإن علا وقول المتن وكذا ابنته أى ابن العم لابوين اولاب اه ابن الجمال (قوله ومن يدلى به الخ) أى بالمعنى فلا يرد على الحصر في العشر ذلك اه نهاية عبارة المعنى والمراد به أى المعتق من صدر منه الاعتاق او ورث به فلا يرد على الحصر في العشرة عصبة المعتق ومعتق المعتق اه (قوله ومن يدلى بها الخ) عبارة المعنى وهى من صدر منها المتق او ورثت به كإمر اه (قوله ومن يدلى بها الخ) تبع فيه من سبق من الشراح كالحق الحلى وهو صحيح حكما لكن فيه شىء من حيث أن الكلام فيمن يرث من النساء فتأمل اللهم الآن يكون مرادهم بما ذكره معتقة المعتقة ومع ذلك فلا حاجة إليه لشمول المعتقة لها اه سيد عمر قول المتن كل الرجال أى فقط وكذا قوله والنساء ثم يجوز فيه الجر بتقدير كل والرفع بلا تقدير اه معنى (قوله لأن من بقى محجوب الخ) فابن الابن بالابن والجدة بالاب وكل من الباقيين بكل منهما او بالابن لقوته على الاب عصوبة فاستاد الحجب إليه أولى اه ابن الجمال (قوله ويصح أصلها من أثنى) وفى بعض النسخ الصحيحة وتصح من أصلها أثنى الخ عبارة المعنى وتصح مسئلتهم من أثنى عشر لأن فيها ربعا وسدسا للزوج الربع وللأب السدس والابن الباقي اه (قوله من أثنى عشر) للأب السدس اثنا عشر وللزوج الربع ثلاثة وللان الباقي سبعة اه ابن الجمال عبارة الحلبي لأن فيها ربعا من أربعة وهو فرض الزوج وسدسا من ستة وهو فرض الأب والحاصل من ضرب نصف أحدهما في كامل الآخر ذلك ثلاثة للزوج وهى الربع واثنا للأب وهما السدس والباقي وهو سبعة للابن اه (قوله لأن غيرهن محجوب الخ) فالجدة بالام والأخت للام بالبنت وهو أولى لقوتها أو بنت الابن أو بهما معا والأخت للأب والمعتقة بالشقيقة لأنها صارت عصبة مع الغير فحكمها حكم الشقيق اه ابن الجمال (قوله ويصح أصلها من أربعة الخ) وفى بعض النسخ الصحيحة وتصح من أصلها أربعة الخ (قوله من أربعة وعشرين) الام السدس أربعة وللزوجة الثمن ثلاثون للبنت النصف اثنا عشر ولبنت الابن السدس تكملة الثلاثين أربعة والواحد الباقي للشقيقة اه ابن الجمال عبارة الحلبي لأن فيها سدسا من ستة وهو فرض كل من بنت الابن والام وثمان من ثمانية وهو فرض الزوجة والحاصل من ضرب نصف أحدهما في كامل الآخر ذلك للبنت النصف اثنا عشر ولبنت الابن السدس وهو أربعة وللأم السدس أربعة وللزوجة الثمن ثلاثون للأخت الواحد الباقي اه (قوله أو اجتمع كل الخ) الموصول من صيغ العموم فلا حاجة لتقدير كل اه سيد عمر (قوله لا يهاهم هذا) أى أن المراد بالابن الابن وابن الابن اه عى عبارة ابن قاسم والسيد عمر وابن الجمال أى أن المراد بثنية الابن حقيقة اه (قوله دون ذلك الخ) ويؤيده أن الأب حقيقة لا يتعدد بخلاف الابن اه سم (قوله لشهرته) أى لفظ الابوين فى الأب والام فلا يتوهم إرادة الأب والجدة اه سيد عمر (قوله لحجبهم من عداهم) الأولى لحجب من عداهم بمن عدا أحد الزوجين اه سيد عمر (قوله ثم هى) أى المسئلة (قوله والميت ذكر) جملة حالية (قوله من أربعة وعشرين) لكل من الابوين السدس أربعة وللزوجة الثمن ثلاثون والباقي ثلاثة عشر منكسرة على الابن والبنت وتباينهما فتنزب

لا يهائم هذا دون ذاك اشهر ته فاندفع مال الزركشى هنا (واحد الزوجين) لحجبهم من عداهم ثم هي والميت ذكر من أربعة وعشرين وتصح من

اثنتين وسبعين أو هو أثنى عشر (٣٩٠) وتصح من ستة وثلاثين وأفهم قوله يمكن استحالة اجتماع الزوج والزوجة على ميت واحد

الثلاثة عدد رؤسهما في الأربعة والعشرين فتصح من اثنين وسبعين ثم تضرب أربعة لكل من الأب والأم في الثلاثة فيحصل لكل منهما اثنا عشر وثلاثة للزوجة في الثلاثة بتسعة والثلاثة عشر الباقية للأب والبن في الثلاثة بتسعة وثلاثين للأب منها مائة وعشرون والبن ثمانية عشر اه ابن الجمل بآدنى تصرف (قوله أو هو) أي الميت وهو عطف على قوله والميت ذكر (قوله من اثني عشر) لكل من الأب والأم السدس اثنان للزوج الربع ثلاثة والخمسة الباقية للأب والبن فتضرب الثلاثة عددهما في الاثنى عشر فتصح من ستة وثلاثين ثم يضرب الاثنان لكل من الأب والأم في الثلاثة بستة وثلاثة للزوج فيها بتسعة والخمسة الباقية للأب والبن والبن فيها بخمسة عشر للأب عشرة والبن خمسة اه ابن الجمل (قوله وهو لاء اولاده الخ) انما قيد به لتفيد بينته القطع فوصلح دافعة لبينة المرأة رشدي (قوله اذ هو) أي ذو الاثنين (قوله واشكاله) لا حاجة اليه (قوله ثقبه) أي لا تشبه واحدة من الاثنين اه ابن الجمل (قوله ولا يعمل بواحدة الخ) أي لعدم امكان ما شهدت به (قوله فمن النص الخ) جواب لو اقام الخ (قوله وعليه الخ) أي النص (قوله اجتماع الكل) أي كل الرجال وكل النساء اه ابن الجمل (قوله فيقسم) أي الثمن بينهما أي الزوجين (قوله واولادها ينازعون في ثمن) أي لانهم يدعون له لكونه من جملة الباقي بعد الفروض بمقتضى بينة أمهم اه سم (قوله فيقسم) أي الثمن بينهما أي الزوج واولاد الزوج (قوله فيعطى) أي الزوج وقوله وهي الخ أي وتعطى الزوجة نصف الثمن (قوله ويقسم الباقي بين الاولاد الخ) محل تأمل بالنسبة الى نصف الثمن المسترجع من الزوج فان المتبادر اختصاص اولادها به لانه لما ثبت لهم بينة أمهم ومقتضى بينة الزوج ان يكون له لاء اولاده فكذلك البنتين متفقتان على عدم استحقاق اولاده فليتامل سيد عمر اه ابن الجمل (قوله الباقي الخ) أي الذي بعد السدسين والربع أي كما يقسم نصف الثمن بينهم كذلك اه سم اقول والانصب الاخضر أي الذي بعد السدسين والثمن ونصفه (قوله وقال الاستاذ الخ) اعتمده النهاية وابن الجمل ايضا (قوله بينة الرجل اولى) أي فيعمل بها وجوباً وعلى هذا فلم يجتمع الزوجان اه ع ش (قوله لان الولادة صحت الخ) مقتضى هذا التعليل انه إذا لم يكن هناك اولاد وانما ادعى الرجل ان الملقوف زوجته والمرأة انه زوجها فكشف الخ ان لا تقدم بينة الرجل قال العلامة ابن قاسم وينبغي حينئذ ان يجري فيه ما يجري في غيره مما اذا اقام المتنازعان بينتين فلا بد من مرجح من المرجحات اه وهو واضح اه ابن الجمل (قوله بطريق المشاهدة الخ) هذا واضح بالنسبة الى الاولاد بالنسبة الى الزوجة اللهم الا على سبيل التبعية فقد ثبتت الشيء ضمناً بما لا يثبت به اصاله كالنسب والارث بشهادة النساء تبعاً لشهادتهن بالولادة اه سيد عمر (قوله وهو وجه) أي ما قاله الاستاذ وهو المعتمد م ر اه سم (قوله أي الورثة) الى قول المتن غير الزوجين في النهاية (قوله

نعم لو اقام رجل بينة على ميت ملفوف في كفن انه امراته وهؤلاء اولاده منها واقامت امرأة بينة انها زوجته وهؤلاء اولادها منه فكشف عنه فاذا هو خشي له الاثنان اذ هو الذي يمكن اتصاحه واشكاله وامان له ثقبه فهو مشكل ابداً فلا يصح نكاحه ولا يعمل بواحدة من البنتين فمن النص يقسم المال بينهما وعليه يمكن اجتماع الكل وحينئذ من لا يختلف نصيه كالابوين حكمه واضح وهو ان لهما السدسين ومن يختلف كالزوجين حكمه ان الزوجة تنازع الزوج في ثمن فيقسم بينهما واولادها ينازعونه في ثمن فيقسم بينهما فيعطى الثمن وهي نصف الثمن ويقسم الباقي بين الاولاد من الجانين للذكر مثل حظ الانثيين ووقع لشارح هنا ما يخالف ذلك فاجتنبه وان أمكن تأويله وقال الاستاذ ابو طاهر بينة الرجل اولى لان الولادة صحت من طريق المشاهدة والالحاق بالأب امر حكيم والمشاهدة اقوى وهو وجه مدركاً ثم رايت البلقيني قال انه الارجح وإن الاول مفرع على ضعيف هو استعمال البنتين عند التعارض اه على أنهم

يأزعون في ثمن) أي لانهم يدعون له لكونه من جملة الباقي بعد الفروض بمقتضى بينة أمهم (قوله ويقسم الباقي) أي بعد السدسين والربع أي كما يقسم نصف الثمن بينهم كذلك قال شيخ الاسلام في شرح الفصول الصغير فاصلها اثنا عشر باعتبار السدسين مع ربع الزوجة او أربعة وعشرون باعتبارهما مع ربع الزوج وثمان الزوجة نظر الى الأصل وان لم يأخذ الا ربع موزعاً عليهم بقدر فرضيهما ويحتمل ان يقال اصلها ثمانية واربعون نظراً الى ان الزوجة تأخذ نصف الثمن ونحوه يوافق مخرج السدس بالنصف فيكون اصلاً اذ اعلى الاصول المعروفة (قوله بينة الرجل اولى) قال شيخ الاسلام في شرح الفصول فعليه اصل المسئلة اثنا عشر ولا تخفى تفصيلها اه (قوله لان الولادة صحت الخ) هذا التعليل يخلف إذا لم يكن هناك اولاد وانما ادعى الرجل ان الملقوف زوجته والمرأة انه زوجها وينبغي حينئذ ان يجري فيه ما في غيره مما اذا اقام المتنازعان بينتين فلا بد من مرجح من المرجحات المقررة الى اخر ما تقرر هناك (قوله وهو وجه) هو المعتمد م ر وعلى الجملة في الكلام تصريح بصحة الشهادة على الملقوف (قوله

قالوا ان هذا النص غريب نقلاً (ولو فقدوا) أي الورثة (كلهم فاصل المذهب انه لا يورث ذوو الارحام) الاق استئناف يأنهم لما صح انه صلى الله عليه وسلم استفتى فيمن ترك عمته وخاله لا غير فرفع راسه الى السماء فقال اللهم رجل ترك عمته وخاله لا وارث له

غيرهما ثم قال أن السائل قال ها أنا ذاق لآميراث لها وبه يعتضد الحديث المرسل انه صلى الله عليه وسلم ركب الى قباء يستخير الله في العمة والخالة فأنزل الله لآميراث لها (ولا) استئناف لفساد العطف بابها مه التناقض (ويرد على أهل الفرض) فيما إذا وجد بعضهم ولم يستغرق كبت أو أخت فلا يرد عليهم الباقي لثلايطل فرضهما المقدّر (بل المال) وهو الكل في الاول والباقي في الثاني (ليت المال) وان لم ينتظم بان جار متوليه أو لم يكن أهلا لان الارث لجهة الاسلام ولا ظلم من المسلمين فلم يبطل حقهم بحجور (٣٩١) الامام ومعنى الاصل هنا المعروف

الثابت المستقر من المذهب وقد يطرأ على الاصل ما يقتضى مخالفته (و) من ثم (أقنى المتأخرون) من الاصحاب وفي الروضة انه الاصح او الصحيح عند محقق الاصحاب منهم ابن سراقه من كبار أصحابنا ومتقدميهم ثم صاحب الحاوي والقاضي حسين والمتولي وآخرون وبه كقول ابن سراقه هو قول عامة شيوخنا اعترض تخصيصه بالتأخيرين وقد يجاب بانه اراد اكثرهم كما دل عليه كلامه في الروضة فلا ينافي ان كثيرين من المتقدمين عليه ومن هذا يؤخذ ان المتأخيرين في كلام الشيخين ونحوهما كل من كان بعد الاربعائة واما الآن وقبله فهم من بعد الشيخين (إذالم ينتظم أمر بيت المال) بان فقد الامام أو بعض شروط الامامة كان جار (بالرد على أهل الفرض) للاتفاق على انحصار مصرف التركة فيهم أو في بيت المال فاذا تعذر تعينوا وإنما جاز دفع الزكاة للجائر لان للزكي غرضا في الدفع

استئناف) أي أو معطوف على جملة لو فقدوا الخ سم ورشيدى أي باعتبار المعنى والتقدير كما في المغنى واصل المذهب ايضا فاما إذا لم يفقدوا كلهم بان وجد بعضهم ولم يستغرق التركة انه لا يرد ما تبقى على أهل الفرض (قوله لفساد العطف) أي على قوله لا يورث الخ (قوله بابها مه التناقض) أي لان الكلام مفروض فيما لو فقدوا كلهم وعلى العطف بصير التقدير انهم فقدوا كلهم وانه مع ذلك وجد من يرده عليه عش (قوله بابها مه التناقض) وقد يقال مجرد الاتهام لا يصلح علة للفساد اسم أقول قد يدفع ما ذكره بان المراد بالآهام الايقاع في الوهم أي الذهن اه سيد عمر أي لا نفى المظنون (قوله وهو الكل) الى قوله وما أوهمته في المغنى (قوله في الاول) أي في فقد الكل وقوله في الثاني أي في وجود البعض الغير المستغرق (قوله المستقر من المذهب) أي فيما بين الاصحاب اه عش (قوله ومن ثم) أي من اجل طرو ما يقتضى ذلك هنا (قوله ومتقدميهم) لانه كان موجودا قبل الاربعائة اه معنى (قوله وبه) أي بقول الروضة منهم ابن سراقه الخ (قوله تخصيصه) أي المصنف الرد (قوله وقد يجاب الخ) لا يخفى ما فيه من الحفاء اه سيد عمر (قوله بانه) أي المصنف (قوله أكثرهم) أي المتأخيرين (قوله عليه) أي الرد (قوله ومن هذا) أي الجواب (قوله او بعض شروط الامامة) في الاكتفاء بفقد بعض الشروط مع توفر العدالة وإيصال الحقوق لظفر من حيث المعنى لا سيما إذا كان المفقود نحو نسب سيد عمر أقول وما حق هذا الكلام بالاعتماد اه ابن الجلال (قوله فيهم او في بيت المال) اولع الخوا اه سم (قوله فاذا تعذر) أي بيت المال لعدم انتظامه تعينوا أي أهل الفرض (قوله لان للزكي غرضا في الدفع اليه لتيقنه الخ) لا يخفى ما فيه من المصادرة إلا ان يجعل اللام بمعنى من البينة (قوله ولا غرض هنا) أي في الميراث اه معنى (قوله دون الارث) فيه تردد فقد ورد اننا وارث من لا وارث له اعقل عنه وارثه ثم رايت المحشى سم نه عليه سيد عمر اه ابن الجلال (قوله وما أوهمته عبارة من انه) كذا في النهاية لكن لا يظهر وجه هذا الاتهام إلا ان يكون لا في قوله لا يصرف زائدة عبارة المغنى وكلامه قد يؤم انه إذا قلنا بعدم الرد انه يصرف لبيت المال وان لم ينتظم وليس مراد قطعاً بل ان كان في يد أمين نظر ان كان في البلد قاض ما ذون له في التصرف دفع اليه وان لم يكن قاض بشرطه صرف الامين بنفسه الى المصالح اه وهي ظاهرة (قوله صرفه لقاضي البلد الخ) أقول هذا البيان لا يخلو عن قصور يظهر لك مما اذكره فلو قبل صرفه للقاضي اهل الشاملة ولا يته لها فان لم تشملها ولا يته تخير بين صرفه له وصرفه بنفسه ان كان عارفا وان لم يكن امينا لان المدار على وصول الحق لاهله وإنما اشترطنا الامانة فيمن يدفعه لاجل حل الدفع إذا الخائن لا يؤمن لاجل صحة التصرف ثم رايت في اصل الروضة ان غير الامين يدفعه للامين ولعل وجهه انه لا يامن على نفسه من الحياة عليه فيتعين الدفع لذلك وهذا لا ينافي صحة التصرف حيث وقع الموقع ودفعه لا يامن عارف فان لم يكن القاضي اهلا تخير بين الاخيرين فان لم يكن هو امينا او كان ولكنه غير

استئناف لفساد العطف) لا حاجة للاستئناف لا مكان العطف على جملة لو فقدوا الخ (قوله بابها مه التناقض) قد يقال مجرد الاتهام لا يصلح علة للفساد (قوله في المتن بالرد الخ) قال شيخ الاسلام في شرح الفصول واطلاق الاصحاب القول بالرد بارت ذوى الارحام يقتضى انه لا فرق بين المسلم والكافر وهو ظاهر اه (قوله فيهم او في بيت المال) انظر مع صرف التركة لهما إذا انتظم وكذا ان لم ينتظم في اصل المذهب وقد يجاب بان اولع الخلو لكنه قد لا يناسب التعبير بالانحصار (دون الارث) هل فيه اشكال مع ما روى اعقل

اليه لتيقنه به براءة ذمته وتوفر مؤنة التفرفة عليه ودفع خطر ضامته بالتلف بعد التمسك لولم يبادر بالدفع اليه ولا غرض هنا وايضا فاستحق الزكاة قد ينحصر بالشخص فيطالبون ولا كذلك جهة المصالح فكانت أقرب للضياع وايضا فالشارع نص على ولاية الامام للزكاة دون الارث وما أوهمته عبارة من انه عند فقد ذوى الارحام وغيرهم لا يصرف على رأى المتأخيرين لغير المنتظم غير مراد بل على من هو يده صرفه لقاضي البلد اهل ليصرفه في المصالح ان شملتها ولا يته فان لم تشملها تخير بين صرفه له وتوليه صرفه لها بنفسه ان كان امينا عارفا كالموقف

عارف تعين الأول والاخير سيد عمراه ابن الجلال يعني تخيير بين صرفه للقاضي الأهل الغير الشامل ولايته
 للمصالح وصرفه لامين عارف فلو فقد القاضي الأهل تعين الاخير (قوله الأهل) أى الجامع لشروط القضاء
 (قوله كولو فقد الأهل) أى كاي يجوز تولية الصرف بنفسه لو فقد الخ فليس المراد تشبيه التخير المذكور بل
 ما تضمنه من جواز الصرف بنفسه عند فقد شمول ولاية القاضي (قوله تخيير) أى بشرط سلامة العاقبة كما
 يأتى عن شيخنا (قوله فان لم يكن الخ) أى من يده المال (قوله لامين عارف) شامل للقاضي الأهل الغير
 الشامل ولايته لله الخ (قوله صرفه فيها) ولا يجب على المباشر لئلا صرفه على أهل محملته أى الميت فقط
 بل ان رأى المصاحبة في صرفه في محلة بيده من محله وجب نقله اليها وفي سم على منبج هنا وينبغى ان
 يجوز للباشر ان يأخذ لنفسه وعياله ما يحتاجه او وينبغى ان يأخذ ما يكفيه بقية العمر الغالب حيث لم يكن
 ثم من هو احوج منه لان هذا القدر يدفعه له الامام العادل اه ع ش وسكت شيخنا وسم عن قيد الحثية
 فليراجع (قوله بل الظاهر وجوبه) أى بشرط سلامة العاقبة اه شيخنا (قوله على ما فيه) أى لان
 الزوجين ليسا ضدين لأهل الفروض بل منهم رشيدى وسم (قوله اجماعا) بل المتن في النهاية المغنى (قوله
 ومن ثم ترث الخ) أى زيادة على حصتها الزوجية اه ع ش (قوله بعمومة او خوولة) وقول المغنى هذا إذا لم
 يكونا من ذوى الأرحام الخ صريحان في ان علة الرد مطلق القرابة وفي سم عن شيخ الاسلام فان قلت كان
 ومن حقه ان يستثنى من لك ما إذا كانا من ذوى الأرحام فانه رد عليهما قلت ممنوع فان الرد مختص بذوى
 الفروض النسبية فعلة الرد القرابة المستحقة للفرض لا مطلق القرابة اه وفي ابن الجلال بعد ذكر ما تقدم
 عن شيخ الاسلام فان قلت ينبغى أن يكون الخلف لفظيا لانه إذا لم يكن غيرهما يأخذان المال جميعا سواء قلنا
 انه بالرد او بالرحم قلت تظهر فائدة فيه إذا كان غيرهما من ذوى الأرحام كما إذا خلف الميت بتي خالة احدهما
 زوجته وابنى خال احدهما وزوجه فعلى الأول استقل الزوج او الزوجة بالباقي ولم يشاركه من ذكر معه لان
 الرد مقدم على ذوى الأرحام مع ان المذهب المشاركة فحين عدم الاستثناء اه (قوله على ضعف فيه) أى لانه
 مصدر مقرون بالاه سم (قوله بنسبة فروضهم) أى نسبة سهام كل واحد منهم الى مجموع سهامهم (قوله
 طلبا للعدل) علة كون الرد بنسبة الفروض اه سيد عمر (قوله فلبنت وحدها الشكل الخ) الأولى ان
 يقول فلبنت مع الام الخ ثم يقول عقب قوله الى اربعة وان لم يجتمع اكثر من ذلك فان كان من ردد عليه شخصا
 واحدا كبت فله كل التركة فرضا وردا وان كان جماعة من نصف كبنات قسم بينهم بالسوية (قوله
 فاجعلها) أى الاربعة (قوله واقسمها) أى الاربعة بينهما أى البنت والام (قوله ويصح ان تقول يبق الخ)
 عبارة المغنى وشرح المنهج في بنت وام يبق بعد اخراج فرضيهما سهمان من ستة للام ربعهما نصف سهم
 وللبنت ثلاثة أرباعهما فتصح المسئلة من اثني عشر ان اعتبر خرج النصف ومن أربعة وعشرين ان اعتبر

الأهل فان لم يكن امينا
 فوضه لامين عارف وعبارة
 ابن عبد السلام إذا جار
 الملوك في مال المصالح
 وظفر به أحد من يعرفها
 صرفه فيها وهو ماجور
 على ذلك بل الظاهر
 وجوبه (غير) بالجرصة
 لأهل على ما قيل ويوجه
 بتعرفها بالاضافة ان
 وقمت بين ضدين على ما فيه
 والنصب على الاستثناء
 وهو أولى او متعين
 (الزوجين) اجماعا لانه
 لا رحم لهما ومن ثم ترث
 زوجة تدلى بعمومة أو
 خوولة بالرحم لا بالزوجية
 (ما) معمول للرد على
 ضعف فيه (فضل عن
 فروضهم بالنسبة) أى
 بنسبة فروضهم ان اجتمع
 اكثر من نصف وعدد
 سهامهم اصل المسئلة طلبا
 للعدل فلبنت وحدها
 الشكل ومع الام ثلاثة أرباع
 وربع للام لان أصلها من
 ستة وسهامها منها اربعة
 فاجعلها أصل المسئلة
 واقسمها بينهما أرباعا
 ويصح ان تقول يبق
 سهمان للام ربعها

عنه وارثه (قوله بين ضدين) انظر ذلك مع كون الزوجين من أفراد أهل الفرض فكيف يضاده ثم انظر
 ما المانع ان يجعل اضافة أهل للجنس فيجوز معاملته معاملة المعروف بلام الجنس فيوصف بالنكرة وقد
 صرح غير واحد بانقسام الاضافة انقسام اللام الا ان يحجب ان المانع ان جعل الاضافة للجنس يقتضى انه
 يكفي الرد على بعضهم مع وجود غيرهم منهم (قوله ومن ثم ترث زوجة) عبارة شرح الفصول للشيخ الاسلام
 (فان قلت) كان من حقه ان يستثنى من ذلك ما إذا كانا من ذوى الأرحام فانه رد عليهما (قلت) ممنوع فان الرد
 مختص بذوى الفروض النسبية ولذلك علل الرافى تقديم الرد على ارث ذوى الأرحام بان القرابة المفيدة
 لاستحقاق الفرض اقوى فعلم ان علة الرد القرابة المستحقة للفرض لا مطلق القرابة وان كان معها فرض آخر
 فالزوجان لا يرد عليهما مطلقا وارثهما بالرحم إنما يكون عند عدم الرد فافهم اه وعبارة شرح الغوامض
 وتقدم انه لا يرد على الزوجين بالاجماع لان الرد انما يستحق بالرحم ولا رحم للزوجين من حيث الزوجية
 وان كان لا أحد الزوجين رحم كبت عم او بنت خال فلا يفرض لهما غير الزوجية وياخذان الباقي بالرحم
 لانهما من ذوى الأرحام وليس لهما فرض بالنسب اه (قوله على ضعف فيه) أى لانه مقرون بال (قوله

مخرج الربع وهو الموافق للقاعدة و ترجع بالاختصار على التدويرين إلى أربعة للبنت ثلاثة وللأم واحدا
قال الحامي قوله بعد اخراج فرضيهما الخ وهما النصف للبنت وللأم السدس النصف ثلاثة والسدس واحد
الباقي اثنان يقسمان بينهما ارباعا للبنت ثلاثة ارباعا وهو واحد ونصف وللأم ربعها وهو نصف انكسرت
على مخرج النصف تضرب اثنان في اصل المسئلة وهي ستة تبلغ اثني عشر وهذا معنى قوله فتصح المسئلة من اثني
عشر الخ للبنت النصف ستة وللأم السدس اثنان فالحاصل للبنت ثلاثة ارباع الثمانية التي هي الستة وللأم
ربعها وهي الاثنان فتعطي البنت من الاربعة ثلاثة و الأم واحد فيكمل للبنت تسعة و الأم ثلاثة وهذه
الاعداد متوافقة بالا ثلاث فيؤخذ من كل ثلث ما معه فيؤخذ من البنت ثلاثة وهي ثلث التسعة ومن الأم
واحد وهو ثلث الثلاثة ويجمع ذلك اربعة وقوله وهو الموافق للقاعدة وهي ان الباقي بعد اخراج الفروض
يقسم على ذوى الفروض بنسبة فروضهم والباقي هنا وهو اثنان لاربعة لها فقد انكسرت على مخرج الربع
فتضرب اربعة في الستة اه (قوله يضرب في الستة الخ) كذا في اصله وهو بحسب الظاهر مشكل لان
حاصل ضرب النصف في الستة ثلاثة فتأمل اه سيد عمر وقد علم مما مر عن المغني وشرح المنهج ان كلام
الشارح مبنى على اعتبار مخرج النصف على حذف المضاف (قوله ان الرصد العول الخ) لانه زيادة في قدر
السهم ونقص في عددها والعول نقص في قدرها وزيادة في عددها نهاية ومعنى (قوله اربا) على الاصح
عند المصنف وقيل مصلحة ووجهه الرافعي وابن الجلال ومغني وسيد عمر (قوله عصوبة) اي بالعصوبة فهو
منصوب بنزع الخافض اه ع ش (قوله عصوبة) كذا في النهاية هنا وقال السيد عمر وقع للشارح عند
تفسير العصبة الا في المتن ما يناقض هذا وعبرة المغني والاسنى والغرر وقضية كلامهم ان ارث ذوى
الارحام كارث من يدلون به في انه اما بالفرض او بالعصوبة وهو ظاهر وقول القاضى توريثهم توريث
بالعصوبة لانه يراعى فيه القرب ويفضل الذكور ويحوز المنفرد الجميع تفريع على مذهب اهل القراة
اه وكذا عبارة النهاية لانها اسقطت قول القاضى اذا علم ذلك علم ان في كلام النهاية تناقضا ايضا كما به
عليه مولانا السيد عمر اى والرشيدي ايضا اه ابن الجلال (قوله ولو غنيا) وقيل يختص به الفقراء منهم
اه مغني (قوله للحديث الصحيح الخ) ويحتاج مع ذلك للجواب عما تقدم انه صلى الله تعالى عليه
وسلم استفتى فيمن ترك عتمته وخالته لا غير فقال لا ميراث لها الا ان يدعى نسبه بالقياس على الخال اه سم
اقول اما القياس فلا بد منه واما دعوى النسخ فستغنى عنه لجواز ان يحمل احدهما على ما اذا انتظم بيت
المال والاخر على ما اذا لم ينتظم وهذا احسن من تكلف دعوى النسخ لانه يحتاج لاثبات تاخر التاريخ ومجرد
الجواز غير كاف فيه لان نسخ الاول بالثاني ليس اولى من عكسه والله اعلم سيد عمر اه ابن الجلال اقول ذلك
الحل اشد تكلفا من دعوى النسخ اذ المتبادر ان الاستفتاء المذكور كان عمما وقع بالفعل (قوله وفي ارثهم)
إلى التنبيه في النهاية وكذا في المغني الاول فيجعل إلى في بنت (قوله وفي ارثهم) خبر مقدم لقوله مذهب اهل
القراة (قوله) ومذهب اهل التنزيل) وهو الاصح مغني ونهاية وشرح المنهج وقد اشار الشارح اليه
بالتفريع عليه دون مذهب اهل القراة (قوله بان يزل الخ) والتنزيل انما هو بالنسبة للارث لا للحجب
فلومات عن زوجة وبنت بنت لا تحجبها إلى الثمن نهاية ومعنى قال الرشيدي قوله لا للحجب يعنى حجب اصحاب
الفروض الاصلية بدليل تمثيله فلا يتافيه ما ياتي من قوله ويراعى الحجب فيهم الخ اه (قوله فيجعل ولد البنت)
كذا في اصله رحمه الله تعالى والاولى الثنية كبنات الاخ والعم والاولى فهما ايضا كما بهما ابيهما اه سيد عمر
(قوله وبنت الاخ، العم كما بهما) يعنى ان كل واحدة منهما منفردة كما بهما فتحوز جميع التركة اه رشيدى
(قوله والعمة) مطلقا سم اى سواء كانت لابوين او لاب او لام اه سيد عمر (قوله المال بينهما الخ) عبارة

ذو فرض) اى كبنات (قوله في المتن فان لم يكونوا صرف الى ذوى الارحام) يحتاج مع ذلك للجواب
عما تقدم انه صح انه صلى الله عليه وسلم استفتى فيمن ترك عتمته وخالته لا غير فقال لا ميراث لهما الا
ان يدعى نسبه بالقياس على الخالة (قوله والعمة كالاب) اى مطلقا

نصف يضرب في الستة
فتصح من اثني عشر و ترجع
بالاختصار إلى اربعة ولو
تدد ذو فرض قسم بينهم
بالسوية فعلم ان الرصد
عول الاق (فان لم يكونوا)
اى ذوى الفروض (صرف
إلى ذوى الارحام) ارثا
عصوبة فياخذه كله من
انفرد منهم ولو اثني وغنيا
للحديث الصحيح الخال
وارث من لا وارث له وقدم
الردلان القراة المفيدة
لاستحقاق الفرض اقوى
وفى ارثهم اذا اجتمعوا
مذهب اهل القراة وهو
تقديم الاقرب للميت
ومذهب اهل التنزيل بان ينزل
كل منزلة من بدلى به فيجعل
ولد البنت والاخت كما بهما
وبنت الاخ والعم كما بهما
والخال والخاله كالام
والعم للام والعمة كالاب
فقضى بنت بنت بنت
ابن المال بينهما

أرباعاً وإذ أنزل كل كذا قدم الأسبق للوارث لالبيت فان استوا وأقدر كان الميت خلف من يدلون به ثم يجعلون نصيب كل لمن أدلى به على حسب أرثته منه لو كان هو الميت الا (٣٩٤) أولاد ولد الأم والأخوال والخالات منها فبالسوية ويراعى الحجب فيهم كالشبهين بهم ففي

المعنى فعلى الأول أى مذهب أهل التنزيل يجعلان بمنزلة بنت وبنت ابن فتحوزان المال بالفرض والرد أرباعاً بنسبة أرثتهما وعلى الثانى أى مذهب أهل القرابة المال لبنت البنت لقربتها إلى الميت اه (قوله أرباعاً) أى لان بنت البنت تنزل بمنزلة البنت وبنت بنت الابن تنزل بمنزلة بنت الابن وهو لومات شخص على هذين كان المال بينهما كذلك فرضاً ورداً اه ع ش (قوله على حسب أرثته منه) عبارة المغنى على حسب ميراثهم منه لو كان هو الميت فان كانوا يرثون بالعصوبة أقتسموا نصيبه للذكر مثل حظ الانثيين او بالفرض أقتسموا نصيبه على حسب فروضهم اه زاد ابن الجمال ومن انفرد يورث انفرد بنصيبه اه (قوله الا أو لادخال) عبارة ابن الجمال ويستثنى من ذلك مسئلتان إحداهما أولاد ولد الأم فانهم ينزلون بمنزلة ولد الأم ويقتسمون نصيبه على عدد رؤسهم يستوى فيه الذكر والانثى كولد الأم ولو ورثوا نصيبه على حسب ميراثهم من ولد الأم لو كان هو الميت كان للذكر مثل حظ الانثيين على القياس الثانية اذا اجتمع أخوال من الأم وخالات منها نزلوا بمنزلة الأم فيرثون نصيبها لكن يقتسمونه للذكر مثل حظ الانثيين ولو ورثوا نصيب الأم على حسب ميراثهم منها لو كانت هى الميت لاقتسموه على عدد رؤسهم بالسوية (تنبيه) وقع فى المغنى والتحفة والنهاية تبعا لشرح الروض فى موضع ان الأخوال من الأم والخالات منها يرثون نصيبها بالسوية وهو مخالف للنقول فى الروضة وسائر كتب الفرائض من انهم يقتسمون نصيبها للذكر مثل حظ الانثيين ووقع فى شرح الروض عند اجتماع الأخوال والخالات والأعمام والعلمات للأخوال والخالات الثلث يقتسمونه للذكر مثل حظ الانثيين وهو موافق للنقول فى الروضة وشرح الفصول اعنى شارح الروض وغيرهما من سائر كتب الفرائض فجلى من لا يسهو اه بحذف وفى سم ما يوافقه (قوله منها) أى الأم (قوله فبالسوية) أى بين ذكرهم وانثاهم ولو نزلوا بمنزلة الوارث من ادوابه لقسّم المال بينهم للذكر مثل حظ الانثيين اه ع ش (قوله أبوها) أى بنت الشقيق وقوله أباهما أى بنت الأخ من الأب اه ع ش (قوله وجريت عليه) أى ما فى الروضة وغيرها (قوله أنفاً) أى فى قوله والعمة كالأب (قوله وحينئذ فالمال كله للعمة الخ) وهو واضح وان أمكن أن يوجه كلام الدميرى بانه جرى على القول بان العمة تنزل بمنزلة العم لانه ضعيف اه ابن الجمال (قوله شرعاً) إلى الفصل فى النهاية لإلا قوله وبناتهم ذكراً فى بنات الأخوة (قوله شرعاً الخ) عبارة المغنى لغة كل قريب وشرعاً من سوى الخ (قول المتن من الأقارب) بيان لمن الخ (قول المتن وكل جد وجدة ساقطين) ضابط الجد الساقط كل جديد بل بائى وضابط الجد الساقطة كل جدة تدلى بذكر بين انثيين وعطف الجد الساقط على أى الأم من عطف العام على الخاص اه ابن الجمال (قوله وإن علياً) الانسب علواً لأن علا وأوى ثم رأيت فى شرح الحمزية لحج ان الباء لمة اه ع ش (قوله هؤلاء الخ) الأولى زيادة الواو عبارة المغنى وهذان صنف واحد ومن جعلهما صنفين عدوى الارحام احد عشر اه (قوله مطلقاً) أى لا بون أو لأب أو لام (قوله غير الأخوة الخ) نعت لذكور (قوله ذكراً فى بنات الأخوة) أى وفهم بالاولى من وبنو الأخوة للام (قوله لان الأم تدلى الخ) فيه تأمل عبارة المغنى وابن الجمال أى العشرة ما عدا الساقط من الجد والجدة إذ لم يبق فى ذلك الساقط من يدلى به اه وهى ظاهرة

ثلاث بنات أخوة متفرقين لبنت الاخ للام السدس ولبنت الشقيق الباقي وتحجب بها الاخرى كما يحجب أبوها أباهاء (تنبيه) وقع للدميرى فى عمة لام وبنت أخ شقيق ان الثانية تقدم عند الجميع المقرين والمنزلةين وهو غلط منشؤه الغفلة عما فى الروضة وغيرها وجريت عليه آتفاً ان العمة ولو للام تنزل بمنزلة الأب وهو مقدم على الاخ وحينئذ فالمال كله للعمة على الاصح (وه) شرعاً كل قريب وفى اصطلاح الفرضيين (من سوى المذكورين من الأقارب) من كل من ليس له فرض ولا عصوبة (وه عشرة أصناف) وبالمدلى الآتى يصيرون أحد عشر (أبو الأم وكل جد وجدة ساقطين) كآبى أبى الأم وأم أبى الأم وإن علياً هؤلاء صنف (وأولاد البنات) ذكور واناثا ومنهم أولاد بنات الابن (وبنات الأخوة)

(قوله والأخوال والخالات منها فبالسوية) كذا فى شرح الروض فقال ويستثنى من ذلك أولاد الأخ من الأم والأخوال والخالات منها فلا يقتسمون ذلك للذكر مثل حظ الانثيين بل يقتسمون بالسوية كما يعلم مما سياتى فى كلامه اه وفيه امران الاول ان قوله كما يعلم مما سياتى فيه نظر بل الذى يعلم ما اشار اليه خلاف ذلك فى الاخوال والخالات من الأم فانظر ما ذكره فى شرح قول الروض فصل والأخوال والخالات بمنزلة الأم الخ وقوله فيه ثلثة للخال والخالة للام كذلك تصح من تسعة واستشكله الامام الخ والثانى انه صرح فى شرح

مطلقاً دون ذكور وغير الأخوة للام (وأولاد الاخوات) مطلقاً (وبنو الاخوة للام) وبناتهم ذكرت فى بنات الأخوة

(والعم للام) أى أخوال الأب لاه (وبنات الأعمام والعلمات) بالرفع (والأخوال والخالات) وعطف على

عشرة قوله (و) الفروع المدعون بهم أى المذكورين ما عدا الاول لان الأم تدلى به وهى ذات فرض

(المقدرة) فلا يزداد عليها ولا ينقص عنها الالرد أو عول (في كتاب الله تعالى) للورثة (سنة) وأخصر ما يعبر به عنها الربع والثلث ونصف كل وضعفه وثلث ما يبقى فيما يأتي مزيد لدليل آخر وليس المراد أن كل من له شيء منها يأخذه بنص القرآن لأن فيهن من أخذ بالاجماع أو القياس كما يأتي (النصف) بدؤا به لأنه نهاية الكسور المفردة في الكثرة وبعضهم بدأ بالثلثين اقتداء بالقرآن أي ولأنه نهاية ماضوعف (فرض خمسة زوج) بالجر ويجوز الرفع وكذا انصب لولا تغييره للفظ المتن وبدؤا به تسهيلا للتعليم لأن كل ما قل الكلام فيه يكون أرسخ في الذهن وهو على الزوجين أقل منه على غيرها والقرآن العزيز بالاولاد لأنهم أهم عند آدمي ومن ثم ابتدؤا في تعليم القرآن بآخره على خلاف السنة في قراءته (لم تخلف زوجته ولدا ولا ولد ابن) ذكر أو أنثى وارتأى للآية وابن الابن وان سفل ملحق به اجماعا (وبنت أو بنت ابن أو أخت لابوين أو لاب منفردات) عن ياتي للآيات فيهن مع الاجماع على الثانية وعلى اخراج الاخت للام من الآية

(فصل في بيان الفروض) (قوله في بيان الفروض) الى التنبيه في النهاية الاقوله وظاهر الخ (قوله وذويها) وهم كل من له سهم مقدر شرعا لا يزيد ولا ينقص الالعارض عول في قص او رد فيزيد معنى (قوله للورثة) متعلق بالمقدرة (قول المتن ستة) خبر الفروض (قوله وثبت ما ياتي الخ) مبتدأ خبره قوله مزيد الخ (قوله فيما ياتي) عبارة المغنى في الفروض كزوج وابوين وزوجوا ابوين وفي مسائل الجد حيث معه ذو فرض كام وجد وخمسة اخوة اه (قوله مزيد) أي على الستة المذكورة (قوله لدليل آخر) عبارة ابن الجمل باجتهاد الصحابة رضي الله تعالى عنهم اه (قوله وليس المراد الخ) لا ينافي قوله المقدرة في كتاب الله تعالى لأنه لم يزل المقدرة فيه لكل من يرث منها بل المراد في الجملة اه سم (قوله منها) أي الستة (قول المتن النصف) أي احدهما النصف رفيه ثلاث لغات بتثنية نونه والرابعة تصيف كطريف اه ابن الجمل (قوله وبعضهم) هو ابو النجا اه ابن الجمل (قوله أي ولأنه) أي ما ذكر من الثلثين اه عش ويجوز أن يكون الأفراد بناويل الفرض (قوله نهاية ماضوعف) أي من الكسور يعني أن الكسور اذا ضوعفت انتهت المضاعفة الى الثلثين لأن النصف لا يضاعف اه كدوى عبارة سم قوله ماضوعف أي ما عبر عنه في الفرائض اه (قوله بالجر) أي على البدلية من خمسة وقوله ويجوز الرفع أي على أنه خير لمبتدأ محذوف وقوله وكذا النصب أي باعنى المقدر (قوله لولا تغييره الخ) بها مشأن هذا وجد مضر وبا عليه بخطه م ر اه ولعل وجهه أنه يمكن تخريجه أي النصب على لغة ربيعة اه عش (قوله للفظ المتن) يعني لصورته الخطية والافتغير اللفظ مشترك بين الرفع والنصب فلو عبر بما فسرته به لكان أوضح اه سيد عمر (قوله به) أي الزوج (قوله لأن كل ما قل الخ) الاولى كافي المغنى لأن الابتداء بما يقل فيه الكلام اهل وأقرب الى الفهم اه (قوله وهو) أي الكلام (قوله والقرآن الخ) عطف على ضمير بدؤا (قوله ومن ثم الخ) راجع لقوله وبدؤا به تسهيلا الخ (قوله ابتدؤا الخ) أي جرت العادة بينهم بذلك اه عش (قوله ذكر الخ) مفردا او جمعا يعني منه او من غيره ولو من زنا ابن الجمل (قوله وارثا) أي بالقرابة الخاصة وخرج بالوارث ولد قام به مانع من تحرق ككفرو بالقرابة الخاصة الوارث بعمومها كولد البنت معنى وابن الجمل (قوله وابن الابن الخ) عبارة ابن الجمل وولد الابن سمي ولدا ما حقيقة او مجازا لأنه ملحق به في الارث والحجب والتعصيب اجماعا اه وعبارة المغنى ولفظ الولد يشملهما اعمالا لأنه في حقيقته ومجازه أي كما عليه الشافعية وغيرهم ابن الجمل (قول المتن ابنت ابن) أي عند فقد البنت اه ابن الجمل واوهنا وفي قوله واخت بمعنى الواو (قول المتن منفردات) خرج به ما لو اجتمعت مع اخوتها واخواتها واجتمع بعضهن مع بعض كما ياتي وليس المراد الا نفراد مطلقا فانه لو كان مع كل من الاربع زوج فلها النصف أيضا نهاية ومعنى (قوله عن ياتي) أي في شرح وبنى ابن فاكخر الخ عبارة ابن الجمل أي عمن يعصبها أو يساومها من الاناث من اخت للجميع وبنيت عم لبنت الابن (فائدة) الذي يمكن اجتماعه من اصحاب النصف الزوج والاخت شقيقة اولاب اه (قوله للآيات فيهن مع الاجماع الخ) يعني للآيات فيما عدا الثانية وللإجماع فيها وكذا يقال فيما ياتي في ابن الابن في حجة للزوج اه رشيدى عبارة المغنى مع المتن وفرض بنت ابنت ابن وان سفل لقوله مع في البنت وان كانت واحدة فلها النصف وبنت الابن كالبنيت بما مر في ولد الابن اه وهو الاحسن الموافق لظاهر الشارح (قوله على اثنائية) أي بنت الابن اه عش

الفصول كغيره بخلافه فقال اللفظ لشرحه الصغير مانصه ويستثنى من اطلاق المصنف مستثنان احداها اذا اجتمع أحوال وخالات من الام ينزلون منزلتها ويرثون نصيبها لكن يقتسمونه بينهم للذكر مثل حظ الانثيين ولو ورثوا نصيبها على حسب ميراثهم منها لو كانت في الميتة لا تقسموه على عدد رؤسهم يستوى فيه ذكرهم وانثاهم لانهم اخوتها من امها وهذه تعلم من كلامه الاتي مع اشكال فيها ذكره هناك (فصل) (قوله وليس المراد الخ) ولا ينافي قوله المقدرة في كتاب الله لأنه لم يقل المقدرة فيه لكل من يرث بها بل المراد في الجملة (قوله ماضوعف) أي بما عبر به الفرائض

وارث وإن نزل الآية مع الإجماع في ولد الابن فإن فقد الولد أو كان غير وارث لحوقه قتل أو ورت بعموم القرابة كفرع البنت فله النصف (وزوجة) فأكثر إلى أربع بل وإن زدن في حق نحو مجوسى (ليس لزوجها واحد منها) كما ذكر الآية (والثمن) لواحد لانه (فرضها) أى الزوجة فأكثر (مع أحدهما) كما ذكر (٣٩٦) الآية أيضا وجعل له في حالتيه ضعف ما لها في حالتها لان فيه ذكرورة وهى تقتضى

(قوله وارث) أى بالقرابة الخاصة منه أو من غيره ولو من زنا مغنى وشرح المنهج وابن الجمل (قوله بعموم القرابة) لا يخفى ما فيه من عدم ذكر خصوصاً القرابة المخرج للوارث بعمومها كما فعله أى الذكر غيره اه سيد عمر (قوله فله النصف) أى للزوج مع الوارث العام (قول المتن وزوجة) وقد تكرر الام الرابع فرضا في حال يأتى فيكون الرابع ثلاثة اه معنى (قوله في حق نحو مجوسى) أى للحكم بصحة نكاح الكفار مطلقا حيث لم يوجد مفسد يعتقدونه ومن ثم لو أسلم على أكثر من مباحة اختار مباحة وان تأخر نكاحهن اه عرش (قوله كاذكر) أى ذكر أو أنثى وارث بخصوص القرابة منه أو من غيره ولو من زنا وإن نزل أى الابن (قوله) وسيد عمر (قوله) فى كتاب الطلاق (قوله) فى عدة الطلاق (الخ) متعلق بقوله توارث (قوله) وفوق فيها صلة قوله تعالى فاضربوا فوق الاعناق فلاية تدل على البتة ويقاس بهما بنتا الابن أو همادا اختلان فيها بناء على القول بأعمال اللفظ في حقيقة ومجازة اه معنى عبارة عرش (قوله وابن عم) كذا فى اصله رحمه الله تعالى والذى فى المشكاة والغورانهم فليتنامل الجميع بينهما اه سيد عمر عبارة ابن الجمل ووقع فى التحفة ابن عم والذى فى المشكاة والغرر وكتب الفرائض عم فكان ما فيها سبق قل اه (قوله صلة) أى زائدة وقوله للإجماع صلة قوله صلة اه (قوله إجماعا) وقدر من المغنى أنفاد دليل آخر لبتى ابن وسياقى عنه دليل آخر الأكثر (قوله) فكان تقديرها (الخ) تفريع على قوله على أنها (الخ) (قوله) ثنتين فأكثر (وقيس بالاخوات والبنات بنات الابن بل هن داخلات فى البنات على القول بأعمال اللفظ فى حقيقة ومجازة اه ابن الجمل (قول المتن ولا ولد ابن) أى وإن نزل (قوله) وارث) أى بخصوص القرابة ذكر أو أنثى أو خنثى اه ابن الجمل (قول المتن ولا اثنتان من الاخوة والاخوات) أى للبت سواء كانوا الأشقاء أم لا ذكور أم لا يجوز بين بغيرها كاخوين لام مع جد أم لا نهاية ومغنى وابن الجمل (قوله) فإن شك (الخ) كان وطى اثنتان امرأة شبهة وأتت بولدوا شبهة الحال ثم مات الولد قبل لحوقه بأحدهما ولا أحدهما دون الآخر ولدان فلام من مال الولد السدس فى الأصح والصحيح كفى زيادة الروضة اه معنى (قوله) وجمع الاخوة) مبتدا والاضافة للبيان وقوله المراد به (الخ) خبره (قوله) قبل ظهور خلاف (الخ) قد يقال قبلية الظهور لا تنكح بل لا بد من قبلية نفس الخلاف اه سم عبارة ابن الجمل واجمع التابعون على القول يحجبها بالاثنتين بعد ابن عباس وهذه مسئلة اصولية فإن الأصح ان الإجماع الحاصل عقب الخلاف حجة اه على هذا كان الصواب ان يقول الشارح بعد ظهور (الخ) لكن النهاية والمغنى عبرا بقبول (الخ) كالشارح (قوله) فى أحد الغراوين) وقد مر فى أول الفصل (قوله) مع الاخوة) أى الأشقاء أولاد أو هما ابن الجمل (قوله) فيما يأتى) أى فيما إذا نقص حقه بالمقاسمة عن الثلث بأن زادوا على مثله كالأولاد كان معه ثلاث أخوة ولم يكن معهم ذو فرض (قوله) ليس فى القرآن) بل ثبت باجتهاد الصحابة اه حلى (قول المتن أو ولد ابن) أى وإن نزل (قوله) وارث) أى فرع وارث بخصوص القرابة فإن كان الفرع الوارث ذكر أو أنثى أو ولد أو الجدة غير اه أو أنثى وفضل عن الفروض شىء أخذه تعصيا فيجمع إذ ذلك بين الفرض والتعصيب اه ابن الجمل (قوله) فيها)

(قوله) بل وإن زدن (الخ) قال فى شرح الارشاد وشمل قوله فأكثر ما لو مات ذمى عن ثمان نسوة فيقسم بينهما الربع والثلث وهو ما اقتضاه كلام الفقهاء وصرح به ابن القاص لصحة انكحهم (قوله) وسيد عمر توارث الزوجين) أى فى باب الطلاق (قوله) قبل ظهور خلاف ابن عباس) قد يقال قبلية الظهور لا تنكح بل لا بد من قبلية نفس الخلاف

التعصيب فكان معها كالابن مع البنت وسيد عمر توارث الزوجين فى عدة الطلاق الرجعى (والثلثان فرض) أربع (بين فضاء عدد) الآية وفوق فيها صلة للإجماع على ان للبتين الثلثين المستند للحديث الصحيح انها نزلت فى بنتين وزوجة وابن عم فقط صلى الله عليه وسلم للزوجة بالثلث وللبتين بالثلثين ولابن العم الباقي (وبقى ابن فأكثر) إجماعا (واختين فأكثر لا بون أولاد) الآية فى الثنتين وللإجماع فما زاد على انها نزلت فى قصة جابر لما مرض وسأل عن ارث اخواته السبع منه وما قيل لما مات غاط لانه عاش بعد النبي صلى الله عليه وسلم بكثير فكان تقديرها ثنتين فأكثر ويشترط انفرادهن عن بعضهن أو يحجبهن حرمانا أو نقصانا (والثلث فرض) اثنتين فرض (أم ليس لميتها ولد ولا ولد ابن) وارث (ولا اثنتان من الاخوة والاخوات يقينا فإن شك فى نسب اثنتين فسيأتى فى الموانع للآية وولد الولد كالولد إجماعا وجمع الاخوة فيها المراد

بالثلث من هذا الجنس إجماعا قبل ظهور خلاف ابن عباس رضى الله عنهما وسياقى ان فرضها فى إحدى الغراوين ثلث الباقي (وفرض اثنتين فأكثر من ولد الأم) لقوله تعالى وله أخ وأخت الآية أى من أم إجماعا وهو فى قراءة شاذة وهى إذا صح سندها كخبر الواحد فى وجوب العمل بها خلافا لشرح مسلم (وقد يفرض) الثلث (للجد مع الاخوة) فيما يأتى وبه يكون الثلث لثلاثة وإن كان الثلث ليس فى القرآن والسدس فرض سبعة أب وجد) بدل بانثى (لميتها ولد أو ولد ابن) وارث للآية والجد كالأب فيها (وام لميتها ولد أو ولد ابن)

بينه وبين الميت) إجماعا كالأب لأن كل من (٣٩٨) ادلى للميت بواسطة حجبته إلا أو لا أو الام وخرج بذلك من ادلى بانثى فانه لا يرث

(قوله) (أو لا أو لا الام) أي فانهم يحجبونها من الثلث إلى السدس أم ع ش وحق المقام أن يقول فانها لا تحجبهم (قوله) وخرج بذلك (الخ) عبارة المغني لم يقيد المصنف المتوسط بالذ كر كاذ كرهه أيضا حالان من بينه وبين الميت انثى لا يرث أصلا فلا يسمى حجبوا وإنما عبر بمتوسط ليتناول حجب الجد بابه وما فوقه من الصور (قوله) فانه (الخ) أي من ادلى بانثى وقوله حجبها أي يحجبها (قوله) وأقرب منه) قال الفاضل الحشبي سم أن اريد أن يدفّر ابرجع إلى معنى أقوى أو از يدقربا فقيه نظر إذ مسافتهم إلى الميت واحدة أم أقول يتعين حمله على الأول والعطف تفسيرى وعبارة النهاية أي والمغني لقوته بزيادة قرب به وهي أغرب لانها مصرحة بالاحتمال الفاسد في عبارة الشارح والله أعلم سيد عمر أم ابن الجمل (قوله) ويحجبه أيضا (الخ) عبارة المغني فإن قيل يرد على الحصر أنه يحجبه أيضا (الخ) ولا يصح أن يحجب عنه بما مر أي من أنه سبذ كرهه آخر الفصل (الخ) لانه في هذه الصورة لم يحجبه أصحاب فروض مستغرة (الخ) أجيب بأن كلامه فيمن يحجب بمفرده وكل من البنت أو بنت الابن والاخت لا تحجب الا (الخ) بمفردها بل مع غيرها (قوله) وإن كان حجب (الخ) يرد عليه انه ليس منه كما اعترف هو به بعد بقوله لان الاخت وقوله لكنه لا يخرج (الخ) يرد عليه أن الحاجب له إن كان هو الشقيقة فقط فليست أقرب منه بل مسافتها إلى الميت واحدة وإن كان البنت وحدها أو المجموع فليست البنت وإن كانت أقرب حاجبة للاخ من الأب لانها صاحبة فرض غير مستغرق والحاجب ليس إلا أصحاب الفروض المستغرة على ما فيه فلم من ذلك أن الاخ من الأب تحجبه الشقيقة إذا كانت عصبه مع الغير كما صرحوا به ولا يرد ذلك على المتن لانه ليس في كلامه ما يفيد الحصر أم ابن الجمل (قوله) بأقرب منه) قال الحشبي سم فيه تأمل أم لعل وجهه عدم إشعار المتن بهذا القيد أم سيد عمر (قوله) يرد على تعبيره (الخ) كان وجه الإرادة أنه يتبادر من العبارة انحصار حاجته فيمن ذكر سم. رشيدى وقدمر عن ابن الجمل دفع الإرادة بانته ليس في كلام المصنف ما يفيد الحصر (قوله) ولا يشمل (الخ) أي خلافا ادعى ثنوله أي كالمديرى ففرض الشارح بهذا الرد عليه أم رشيدى (قوله) في مطلق من يحجبه) الأولى من يحجبه على الإطلاق وقوله عند الإطلاق الأولى على الإطلاق سم ورشيدى (قول المتن) وولد أي ذكر كان أو أنثى أم مغنى (قوله) (كأمر) أي الآية في شرح وفرض اثنين فأكثر من الأم ونذ كير الفعل بتأويل القول (قوله) لانه أقوى (الخ) عبارة المغني مع المتن أب لانه يحجب أباه فهو أولى وجد لانه في درجة أبه فحجبه كايه وإن وابنه لانها يحجبان أباه فهو أولى أم وعبارة ابن الجمل مع المتن أب وجد وإن علان جهتهما مقدمة فيكون من القاعدة الثانية وينبذ الأب بكونه حاجا لايه الذي هو الاخ لانه ادلى به فيكون حاجا له بالأولى فيكون من القاعدة الأولى أيضا وعلل في التحفة كون الجد يحجبه بانه أقوى منه فقد علمت بما مر فافيه وأنه ليس هناك اشتراك بين ابن الاخ والجد في جهة ولا قرب حتى نعلم بأنه أقوى أم بحذف وقوله بما مر يعنى به ما قدمه في أول الفصل من بأن ما ينبنى عليه باب الحجب من قاعدتين ومتعلقاتهما راجعه فانه نفيس (قوله) لانه أقرب منه) عبارة ابن الجمل لان جهته مقدمة فيكون من القاعدة الثانية وقع في التحفة أي والنهاية التعليل بانه أقرب منه وقد علمت أنا ما ننظر إلى القرب إلا بعد الاتحاد في الجهة ولا فالنظر إلى الجهة أم (قوله) ذكر ستة (الخ) الضبط هنا بالعدد دون غيره (قوله) (عن هذا) أي ولأب الأول وما يليه أي ولأب الثاني ولو قال في قوله ولأب ويفيد أنه معطوف (الخ) لكن أخصروا أولى (قوله) (الأول) أي من قوله وابن أخ لا بون (قوله) لا على ما يليه) أي لا على لا بون من قوله وابن أخ لا بون. لو قال لا الثاني لكان أخصروا أوضح (لانه أقرب) عبارة النهاية والمغني لانه أقوى وعبارة ابن الجمل لانه أقوى منه فيكون من القاعدة الثانية ووقع في التحفة

أصلا فلا يسمى حجباً كما علم من حده السابق (والاخ لا بون يحجبه الأب والابن وابن الابن) وإن سفل إجماعا (و) (الاخ) (للأب) يحجبه هؤلاء لانهم حجبوا الشقيق فهو أولى (واخ لا بون) لانه أقوى وأقرب منه ويحجبه أيضا اخت لا بون معها بنت أو بنت ابن وهو وإن كان حجباً بالاستغراق لكنه لا يخرج عن كونه حجباً بأقرب منه فربما يد على تعبيره المذكور ولا يشمل قوله الاتى وكل عصبه تحجبه أصحاب فروض مستغرة لان الاخت هنالم تاخذ إلا تعصيان نعم اجاب ابن الرفعة بأن الكلام في مطلق من يحجبه وكل من البنت أو بنت الابن والشقيقة لا تحجبه عند الإطلاق (و) الاخ) لا يحجبه أب وجد وولد وولد ابن وإن سفل ولو أنثى للخبر الصحيح انه صلى الله عليه وسلم فسر الكلاله في الآية التي فيها ليرث ولد الأم كما مر بانه من لم يخلف ولدا ولا والدا (و) ابن الاخ لا بون يحجبه ستة أب وجد) وإن علا لانه أقوى منه وقيل يقاسم أباً بالجد لاستواء درجتهما كالأخ مع الجد ويرد بان هذا خارج عن القياس كما باقى فلا يقاس عليه (و) ابن وابنه واخ لا بون ولأب) لانه أقوى منه وذكر ستة

هنا ليرفع إيهام التكرار المحض عن هذا وما يليه وليفقدان قوله (والأب) هذا معطوف على لا بون التعليل الأول لا على ما يليه (يحجبه هؤلاء) ستة (و) ابن أخ لا بون) لانه أقرب منه (و) الأم لا بون يحجبه هؤلاء) السبعة (و) ابن أخ لا ب) التعليل

لأنهم أقرب منه (و) العم (لاب يحجبه هؤلاء) الثانية (وعم لابون) كذلك (و) ابن عم لابون يحجبه هؤلاء) التسعة (وعم لابو) ابن عم (لاب يحجبه هؤلاء) العشرة (و) ابن عم لابون) كذلك ولا يرد عليه أن كلام من العم بقسميه يطلق على عم الميت وعم أبيه وعم جده مع أن ابن عم الميت وان نزل يحجب عم أبيه وان نزل يحجب عم جده وذلك لأن الكلام (٢٩٩) بقرينة السياق في عم الميت لا عم

أبيه ولا عم جده (والمعنى يحجبه عصبه النسب) أجماعاً لأن النسب أقوى ومن ثم اختص بالحرمة ووجوب النفقة وسقوط القود والشهادة ونحوها (والبنت والام والزوجة لا يحجب) حرماناً أجماعاً (وبنت الابن يحجب الابن) مطلقاً لأنه أبوها أو عمها (أو بنتان إذا لم يكن معهما يعصبا) لأنه لم يبق من الثلثين شيء فأن وجد معها ذلك كاخيه أو ابن عمها أخذت معه الثلث الباقي تعصبا (والجدة للام لا يحجبها إلا الام) لادلائها بها ولا كذلك الاب والجدة (و) الجدة (للاب يحجبها الاب) لادلائها به وقال جمع مجتهدون لا يحجبها لحديث فيه لكن ضعفه عبد الحق وغيره وقد ثرت وابن ابنها أو ابن بنتها حتى من ابنه في صورة هي أن تكون جدة من جهتين بان يموت ابنها أو بنتها وترك ولداً متزوجاً بنت عمته أو خالته وله منها ولد فيموت هذا الولد بعد موت أمه وأمه وبترك أباه وجدته العليا التي هي أم أم أمه

التعليل بأنه أقرب منه فأوله مولانا السيد عمر بأنه أزيد قرابة اه (قوله لأنهم أقرب منه) أي السبعة وابن الاخ لاب ولكن الاولى الافراد كما بقوله لما يلزم عليه من التكرار ومنافاة مقصده من الاختصار اه سيد عمر عبارة ابن الجمل امامن عدا ابن الاخ لاب فلما تقدم فيهم من كون جهتهم مقدمة وكذا ابن الاخ لاب فيكون من القاعدة الثانية ووقع في التحفة التعليل بأنهم أقرب منه وقد عملت ما فيه اه (قوله لذلك) عبارة ابن الجمل اما فيماعد العم لابون فلما تقدم فيهم واما فيه فلانه أقوى منه فيكون من القاعدة الثانية ووقع في التحفة ايضا التعليل بأنه أقرب وحينئذ فجرى فيه التأويل المار عن شيخنا السيد عمر اه (قول المتن وعم لاب) اما فيماعداه فلما تقدم واما فيه فلانه أقرب منه اه ابن الجمل (قوله لذلك) أي لانه أقرب منه بالتأويل المار بالنسبة للمعطوف وبدونه بالنسبة للمعطوف عليه (قوله بقسميه) أي لابون ولاب (قوله وابن عم أبيه) عطف على ابن عم الميت (قوله وذلك) أي عدم الورد (قوله أجماعاً) إلى قوله وقال جمع في المغنى وإلى قول المتن والمعنى في النهاية إلا قوله وقصر إلى نعم وقوله لتحقق إلى والجندات وقوله بيقينها (قوله ووجوب النفقة) أي في الجملة لأنها لا تجب لغير الأصول والفروع من بقية الأقارب اه ع ش اقول وكذلك قيد في الجملة معتبر فيما قبله وما بعده (قوله ونحوها) أي الثلاثة المتقدمة وما بعده (قول المتن والبنت الخ) شروع في حجب الاناث وقدم الكلام على الذكور لشرفهم اه ابن الجمل (قوله إجماعاً) المار في الاب والابن والزوج (قائدة) ضابط من لا يدخل عليه الحجب بالشخص كل من ادلى إلى الميت بنفسه إلا المعنى والمعنى اه معنى (قوله مطلقاً) أي سواء كان معهما من يعصبا أم لا (قوله من الثلثين) أي الذين هما فرض البنات (قوله ذلك) أي من يعصبا (قوله أو ابن عمها) أي وان سفل (قوله الثلث الباقي) أي بعد الثلثين للذكر مثل حظ الانثيين (قوله ولا كذلك الاب والجدة) عبارة المغنى فلا تحجب بالاب ولا بالجدة (قوله وقد ثرت) أي الجدة للاب وقوله أو ابن ابنها الخ جملة حالية وقوله من ابنه متعلق بقوله ثرت والضمير أي الخ الذي هو ابن الابن أو ابن البنت (قوله أن تكون) أي المرأة (قوله بنت عمته أو خالته) نشر على ترتيب الف (قوله ويترك) أي الميت الذي هو الابن أو البنت (قوله وله منها) أي والحال أن لذلك الولد من زوجته التي هي بنت عمته أو خالته (قوله وأمه) أي أم الام (قوله أم أمه) أي في صورتين معا (قوله وأم أي أبيه) أي في الصورة الاولى وهي أن يموت ابنها ويترك ولداً متزوجاً بنت عمته وقوله أو أم أمه أي في الثانية وهي أن تموت بنتها ويترك ولداً متزوجاً بنت خالته اه سم (قوله فترثه) أي ترث الجدة العليا من ذلك الولد (قوله من جهة كونه ابن بنت بنتها) أي لأنها من الجهة الاولى جدة لام وهي لا يحجبها إلا الام والام مفقودة هنا من الجهة الثانية أي بشقيها جدة لاب وهي لا يحجبها كل من الاب والام والاب موجود هنا فيحجبها اه سم (قوله لا من جهة كونه ابن ابن ابنها) أي الذي في الصورة الاولى وقوله أو ابن ابن بنتها أي الذي في الصورة الثانية (قوله إجماعاً) إلى قوله والقرني من جهة امهات الاب في المغنى إلا قوله وقصر إلى نعم وقوله لتحقق إلى والجندات وقوله بيقينها (قوله ادلت) أي البعدى بها أي القرني (قوله وقصر الخ) مبتدا خبره قوله اصطلاح آخر (قوله فالمنع) أي على هذا القصر الذي هو اصطلاح آخر (قوله وأم أي أبيه) أي في الصورة الاولى وهي أن يموت ابنها ويترك ولداً متزوجاً بنت عمته وقوله أو أم أم أبيه أي في الثانية وهي أن تموت بنتها ويترك ولداً متزوجاً بنت خالته (قوله من جهة كونه ابن بنت بنتها الخ) أي لأنها من الجهة الاولى جدة لام وهي لا يحجبها إلا الام والام مفقودة من الجهة الثانية جدة لاب وهي يحجبها كل من الاب والام والاب موجود هنا فيحجبها (وقصر) مبتدا خبره قوله اصطلاح (قوله فالمنع) أي على هذا

وأم أبي أبيه أو أم أم أبيه فترثه من جهة كونه ابن بنت بنتها لا من جهة كونه ابن ابن ابنها أو ابن ابن بنتها (والام) أجماعاً ولأنها أقرب منها في الامومة التي بها في الارث (و) الجدة (القرني من كل جهة تحجب البعدى منها) سواء أدلت بها كام أب وأم أم أب وأم أم وأم أم أم الام لا كام أب وأم أبي أب وقصر اتحاد الجهة على المدلية فالمنع في المثال الاخير للاقرية مع اختلاف الجهة اصطلاح آخر

غير ما في المتن هنا) ولهذا أدخل في اتحاد الجهة الذي كلام المتن فيه بدليل منها في قوله تحجب البعدى منها (قوله
 أم لا كام أب) وقد يمنع دلالة منها على ذلك أه سم (قوله يناسبه) أى الإصلاح الاخر ما يأتى الخ أى قوله
 والقربى من جهة الام الخ فان ذلك قد اشتمل على عد الغير المدلية جهة اخرى وحكم في الصورة الثانية منه وهى
 قوله والقربى من جهة لاب الخ بان القربى لا تسقط البعدى فلو اعتبرنا اصلاح المتن هنا كان ذلك من اتحاد
 الجهة فيرد على قوله هنا والقربى من كل جهة تحجب البعدى الخ فلما نظرنا في ذلك إلى الإصلاح الاخر لم
 يدخل في قوله هنا والقربى من كل جهة الخ فلم يرد عليه وهذا معنى قوله فلا يرد عليه وفيه نظر لانه إن اعتبر
 الادلاء في الاتحاد لم يصح إدخال قوله أم لا الخ في كلامه هنا وإلا كان ما يأتى واردا عليه هنا واما اعتباره في
 البعض دون البعض فلا دليل عليه في كلامه فلعل الاقرب حمل كلامه هنا على اعتباره واما تعدد الجهة ففيها
 تفصيل أه سم بحذف (قوله لم تحجب) أى فيكون السدس بينهما نصفين أه غنى (قوله كافي الجدة العليا) في
 التمثيل به نظرا يظهر بالتأمل وقوله فهى مساوية الخ في المساواة نظرا مبنى على النظر السابق أه سيد عمر ولعل
 وجه النظر الاول ان بنت العليا المذكورة في الصورة السابقة مفروض موتها فليست بوارثة ووجه النظر
 الثانى ان الواسطة بين العليا والميت ثنتان وبين بنتها على فرض حياتها والميت واحدة فلا مساواة عبارة المغنى
 وصورتها لزيب مثلا بنتان حفصة وعمرة وحفصة ابن وعمرة بنت بنت فسكح ابن حفصة بنت بنت خالته
 عمرة فانت بولد فلا تسقط عمرة التى هى أم أم أم الولد اما زيب لانه أم أم أب الولد أه وهى ظاهرة (قوله
 في الصورة السابقة) أى في قوله وفدت رثا وابن ابها او ابن بنتها حتى الخ أه عش (قوله أم أم ابية) لعل هذا
 في الشق الثانى من الصورة السابقة وهو ما لو مات عن بنتها وترك ولدا متزوجا بنت خالته الخ اما الشق الاول
 منها فيقال فيه أم ابى ابية أه سم (قوله كالاصل) عبارة النهاية والمغنى هى الاصل أه (قوله بل يشتركان)
 الاول الثانى ولعل التذكير بتاويل الوارثين مثلا (قوله وفارق هذا) أى القرب من جهة الاب ولعل
 التذكير بتاويل الوارث مثلا (قوله بقوة قرابتها) أى الام (قوله ببقيةتها) أى قرابتها (قوله حجت)
 أى الام (قوله بخلافه) أى الاب (قوله لا تسقط الخ) بل تشتركان في السدس قال في شرح

القصر الذى هو اصطلاح آخر غير ما هنا (قوله غير ما في المتن هنا) ولهذا أدخل في اتحاد الجهة التى كلام المتن
 فيها بدليل منها في قوله يحجب البعدى منها قوله أم لا كام أب الخ وقد يمنع دلالة منها على ذلك (قوله يناسبه ما يأتى)
 أى وهو قوله والقربى من جهة امهات الاب كام أم أب تسقط بعدى جهة ابائه الخ فان ذلك قد اشتمل على
 عد غير المدلية جهة اخرى وحكم في الصورة الثانية منه وهى قوله والقربى من جهة ابائه كام أبى ابية لا تسقط
 بعدى جهة امهات الخ بان القربى لا تسقط البعدى فلو اعتبرنا اصطلاح المتن هنا كان ذلك من اتحاد الجهة
 فيرد على قوله هنا والقربى من كل جهة تحجب البعدى منها فلما نظرنا في ذلك إلى الاصطلاح الاخر لم يدخل
 في قوله هنا والقربى من كل جهة تحجب البعدى فلا يرد عليه وهذا معنى قوله فلا يرد عليه واعلم انه تحصل
 من المقام ان غير المدلية تارة تكون القربى حاجبة للبعدى فيها وتارة لا وان المصنف على تقرير ما قرره
 الشارح لم يعد غير المدلية من اتحاد الجهة على الاطلاق في بعض الصور بدليل كلامه هنا وفيما سياتى لكن عد
 غير المدلية من اتحاد الجهة في البعض دون البعض ليس له كبير معنى بل لعل الاقعد جعلها جهة اخرى
 مطلقا ويكون كلامه هنا في اتحاد الجهة وكلامه الآتى وتفصيله فيه مع اختلافها على انه لو عدت غير المدلية من
 اتحاد الجهة مطلقا لم يرد ما يأتى على ما هنا لانه حينئذ يكون مقيد ما يأتى او مخصصه لانه لا تنافى بين المطلق
 والمقيد ولا بين الخاص والعام فليتأمل (قوله فلا يرد عليه) أى على قوله هنا والقربى من كل جهة الخ وفيه
 نظر لانه ان اعتبر الادلاء في الاتحاد لم يصح إدخال قوله أم لا الخ في كلامه هنا ولا كان ما يأتى واردا عليه
 هنا واما اعتباره في البعض دون البعض فلا دليل عليه في كلامه فلعل الاقرب حمل كلامه هنا على اعتباره
 واما تعدد الجهة ففيها تفصيل (قوله أم أم ابية) لعل هذا في الشق الثانى من الصورة السابقة وهو ما لو مات
 ابن بنتها وترك ولدا متزوجا بنت خالته الخ اما الشق الاول منها فيقال أم ابى ابية (قوله والقربى من

غير ما في المتن هنا يناسبه ما يأتى في شرح في الاظهر فلا يرد عليه نعم ان كانت
 البعدى من جهة اخرى لم تحجب كافي الجدة العليا في الصورة السابقة فان بنتها
 التى هى أم أم الميت لا تسقطها لانها اعنى العليا أم أم ابية
 فهى مساوية لها من جهة الاب فورثت معها لان
 جهتها وليس لنا جدة ترث مع بنتها الوارثة إلا هذه
 (والقربى من جهة الام) كام أم (تحجب البعدى من جهة
 الاب كام أم أب) لان لها قوتين قربها بدرجة وكون
 الام كالاصل لتحقق نسبة الميت لها ولا كذلك الاب
 والجدات كفرعها (والقربى من جهة الاب) كام أب (لا تحجب البعدى من جهة
 الام) كام أم الام (فى الاظهر) بل يشتركان
 في السدس لان الاب لا يحجبها فالجدة المدلية به
 أولى وفارق هذا القربى من جهة الام لقوة قرابتها
 بتيقنها ومن ثم حجت جميع الجدات من الجهتين بخلافه
 والقربى من جهة امهات الاب كام أم أب تسقط بعدى جهة ابائه كام
 أم أبى الاب وأم أبى أبى الاب والقربى من جهة ابائه
 كام أم ابية لا تسقط بعدى جهة امهات كام أم أم الاب على الاظهر اخذا برواية اهل
 المدينة عن زيد لانهم

كلها (كالأخ) منها فيجب أن يحجب به بتفصيله السابق نعم الشقيقة والزواج (٤٠١) لا يحجبها فروض مستغرفة حيث فرض لها

والتي لا لها السدس مع الشقيقة والاخ ليس كذلك ولا يرد للعلم به من كلامه (والاخرات الخالص لا يحجبهن ايضا) شقيقة مع بنت لا تستغرقها (اختان لا يوين) لانه لم يبق من الثلثين شيئا وخرج بالخالص ما لو كان معهن اخ لا يحجب فيعصبن ويأخذ الثلث هو وهما (والعقيقة كالمعتق) فيحجبها عصيات النسب (وكل عصة) لم تنتقل للفرض وهو غير ابن لما قدمه أولا انه لا يحجب (يحجب) استشكل تسمية هذا حجباً بما يرد انه لا مشاحة في الاصطلاح فاخذ شارح بقضية الاشكال ليس في محله (اصحاب فروض مستغرفة) للمال كنز وجم وام وولدام وعم لاشيء للعلم للخبر المتفق عليه الحقوا الفرائض باهلها فباقي فلأولى رجل ذكر وخرج بقولي لم ينتقل للفرض الاخ لا يوين في المشتركة ولاخت لا يوين ولا ب في الاكدرية فكل منهما عصة ولم يحجب الاستغراق لانه انتقل للفرض وان لم يرث به في الاكدرية (تنبيه) شرط الحجب في كل ما مر الارث فمن لا يرث لما منع مما ياتي لا يحجب غيره حرماناً ولا نقصاً وانما يحجب فكذلك الا في صور كالاخوة مع

الروض والقرني من جهة آباء الاب كام أي الاب لا يحجب البعدى من جهة أمهات اب كاشمله كلامه أي الروض واقتضاه كلامه لكنه قال ابن الهائم الاصح خلافه لما قطع به الا كثرون ان قربي كل جهة تحجب بعداها ومن اكثر النظر في كتب القوم لا يتوقف صحاحه اه فلم ان الشارح غير موافق على ما صححه ابن الهائم اه سم يحذف في ابن الجمل بعد ذكر كلام تشرح الروض ما نصه وجرى على هذا اي ما صححه ابن الهائم غير اه (قوله كذا) الى قول المتن يحجب به في المغني الاول له ولا يرد الى المتن وقوله شقيقة الى المتن (قوله بتفصيله) فتحجب الاخت لا يوين بالاب وابن الابن وتحجب الاخت لا يوين لأم وأخ لا يوين والاخت لا يوين بام وجد وولد وفرع ابن وارث اه معنى (قوله فروض مستغرفة) كنز وجم ولديها وقوله حيث فرض لها اي للشقيقة أو ان الاب النصف وتعمل المسئلة الى تسعة اه ابن الجمل (قوله والتي لا ب الخ) عطى على الشقيقة الخ (قوله والاخ ليس كذلك) فانه يسقط في الاولى بالاستغراق ويحجب في الثانية بالشقيق (قوله لأم لم به من كلامه) اما الاولى فما ياتي ابن الجمل اي فصل ارث الحواشي واما الثانية فمن قوله السابق أي في الفروض ولاخت وأخوات لا ب مع أخت لا يوين معنى (قوله مع بنت) أو بنت ابن اه سم (قوله وخرج بالخالص الخ) هذا في مسألة المتن لا فيما زاده اه سم (قوله ويأخذ الثلث هو الخ) اي للذكر مثل حظ الانثيين اه ابن الجمل (قوله وهما) الاولى وهن وكفى ابن الجمل (قوله كنز وجم الخ) الى قوله الا في صور في المغني والى الفصل في النهاية (قوله في المشتركة) بفتح الراء وكسرهما اي في زوج وام او جدة واخوة لام وعصة شقيق فاعملها من ستة للزوج النصف ثلاثة للام او الجدة السدس واحد وللأخوة للام الثلث اثنان فلم يبق للعصة الشقيق شيء وكان مقتضى الحكم السابق ان يسقط الاستغراق للفروض لكن المشهور عن الامام الشافعي الذي قطع به الاصحاب التشريك بين الاخوة للام والاخوة الاشقاء كانهم كلهم اولاد الام وتقسيم الثالث بينهم بالسوية اه شنشوري (قوله في الاكدرية) اي في زوج وام وجد وأخت شقيقة اولاد فاصلها من ستة للزوج ثلاثة وللأم اثنان ويبقى واحد وهو قدر السدس فيأخذه الجد وكان مقتضى ما سبق ان تسقط الاخت لكن مذهبا كالمالكية والحنابلة أن يفرض النصف للاخت والسدس للجد حتى تعول المسئلة الى تسعة للزوج ثلاثة وللأم اثنان وللجد واحد للاخت ثلاثة ولما كانت الاخت لو استقلت بما فرض لها زادت على الجد ردت بعد الفرض الى التعصيب بالجد فيضم حصته لحصتها وتقسيم الاربعة بينهما اثلاثا للذكر مثل حظ الانثيين اه شنشوري (قوله لما منع مما ياتي) اي في الموانع (قوله او الحجب) عطى على قوله لما منع (قوله يحجبون) ببناء المفعول وقوله ويردون ببناء الفاعل (قوله ولديها) اي الام عطى على الاخوة (قوله وفي زوج الخ) عطى على قوله في صور وعدم عطفه على الاخوة كما عمله بعض الشراح لعله لعدم استقلال الحاجب هنا في الحجب (قوله لاشيء للاخ) فللزوج النصف وللشقيقة النصف وللأم السدس ويسقط الاخ من الاب وهو مع الشقيقة حجباً لام الى السدس فهي محجوبة بمحجوب ووارث اه ابن الجمل اي وتعمل الستة اصل المسئلة الى سبعة

جهة آباءه كام أب أبيه لا تسقط بعدي جهة أمهاته الخ في شرح الروض والقرني من جهة آباء الاب كام اي الاب لا يحجب البعدى من جهة أمهات الاب كام ام ام الاب كاشمله كلامه واقتضاه قول اصله نقلاً عن البغوي فيه القولان يعني في مسألة قبلها لكن قال ابن الهائم الاصح خلافه لما قطع به الا كثرون ان قربي كل جهة تحجب بعداها ولان الموجود من كلام البغوي حكاية القولين بلا ترجيح ولا يلزم من الترتيب على خلاف الاتحاد في الراجح منه قال ومن اكثر النظر في كتب القوم لا يتوقف فيما صححناه انتهى فعلم ان الشارح غير موافق على ما صححه ابن الهائم (قوله مع بنت) اي او بنت ابن وقوله وخرج بالخالص الخ هذا في مسألة المتن لا فيما زاده

(٥١ - شرواني وابن قاسم - سادس) الاب يحجبون به ويردون الام من الثلث الى السدس ولديها مع الجد ويحجبان به ويردانها الى السدس ففي زوج وشقيقة وام واخ لا ب لاشيء للاخ مع الشقيقة يرد ان الام الى السدس

(فصل) في اراث الاولاد واولاد الابن اجتماعا وانفرادا (الابن) المنفرد (يستغرق المال) بالعصبة (وكذا البنون) اجماعا (وللبنت) المنفردة عمن يعصبها (النصف ولبنتين) كذلك (فصاعد الثلثان) كما مر وذكر هنا تميمما وتوطئة لقوله (ولو اجتمع بنون وبنات فالمال لهم للذكر مثل حظ الانثيين) لا يبقوا لاجماع وفصل الذكر لاختصاصه بنحو النصرة وتجمل العقل والجهد وصلاحيته الامامة والنضاء وغير ذلك وجعل له مثالا لان له حاجتين لنفسه وحاجة زوجته وهي لها الاولى بل قد تستغنى بالزوج ولم ينظر اليه لان من شأنها الاحتياج ولا ينفرد لا يرغب فيها غايبا اذا لم يكن لها مال (٤٠٣) فابطل تعالى حرمان الجاهلية لها (واولاد الابن) وان سفلوا (اذا انفردوا) كأولاد الصلب

فهاذا ذكر اجماعا لتنزيلهم منزلة لهم (فلو اجتمع الصنفان) اي اولاد الصلب واولاد الابن (فان كان من ولد الصلب ذكر) وحده او مع أنثى (حجب أولاد الابن) اجماعا (والا) يكن منهم ذكر (فان كان للصلب بنت فلها النصف والباقي لولد الابن الذكر أو الذكور والاناث) للذكر مثل حظ الانثيين كأولاد الصلب (فان لم يكن منهم) (لاناثى او اناث فلها او لهن السدس تكلمة الثلثين اجماعا) ولخير مسلم أنه صلى الله عليه وسلم قضى به للواحدة (وان كان للصلب بنتان فصاعدا اخذتا) واخذن (الثلثين) لما سبق (والباقي لولد الابن الذكور أو الذكور واناث) للذكر مثل حظ الانثيين (ولاشئ لاناث الخالص) اجماعا (الا ان يكون اسفل منهن) او مساويين كاهنهم بالاولى وقد يدخل فيما قبله بجعل قوله لولد الابن للجنس الصادق باخيه وابن عمن بل صرح بذلك في قوله

(فصل في اراث الاولاد) (قوله في اراث الاولاد) الى الفصل في النهاية الا قوله تنبيه الى المتن وكذا في المعنى الا قوله وقد يدخل الى المتن وقوله ولو كان في هذا المثال الى قالوا (قول المتن يستغرق) المال لو عبر هنا وفيما سياتى بالتركة لتشمل غير المال كان الاولى اه معنى (قوله المنفردة عمن يعصبها) عبارة المعنى الواحدة اه (قوله كذلك) اي المنفردتان عمن يعصبهما (قوله كما مر) اي في فصل اصحاب الفروض (قوله تميمما) اي للاقسام معنى (قول المتن بنون وبنات) المراد به الجنس الصادق بالقليل والكثير (قوله وهي لها) اي الاثني (قوله ولم ينظر اليه) اي الزواج اه عش أي الاستغناء بالزوج (قوله وان سفلوا) عبارة المعنى وان نزل اه وهي الاولى (قول المتن اذا انفردوا) اي عن اولاد الصلب (قوله او مع أنثى) عبارة المعنى او مع غيره اه اذكر اوانثى (قوله والا يكن منهم) اي من اولاد الصلب (قول المتن لولد الابن الذكور) فقط بالسوية بينهم معنى (قوله كأولاد الصلب) اي قياسا عليهم (قوله فان لم يكن منهم) اي من اولاد الابن اه معنى (قوله قضى به) اي بالسدس وقوله للواحدة أي وقيس بها الاكثر اه ابن الجمل (قوله لما سبق) أي فصل اصحاب الفروض (قول المتن لولد الابن الذكور) اي بالسوية نهاية ومعنى (قوله وقد يدخل) اي حكم المساوى فيما قبله اي في قوله او الذكور واناث من قوله والباقي لولد الابن الذكور (قوله يجعل قوله لولد الابن) اي الابن في هذا المركب الاضافي (قوله الصادق باختن الخ) اي بنات الصلب (قوله بل صرح بذلك) اي بحكم المساوى (قوله الا ان بنات الخ) بدل من قوله الاثني (قوله ويصح كونه) اي الاستثناء (قوله مقصورا على من الخ) أي فوجود ذكر اسفل لا يمنع انهن خالص هذا المعنى (قوله وحينئذ يختص الخ) لعل وجهه انه لو لم يختص المساوى بابن العم كان المعنى ولا شيء لاناث الخالص عن الاخ الا ان يكون معهن من في درجتهم من الاخ وابن العم او اسفل ولا يخفى ما فيه من التناقض بالنسبة للاخ (قوله اشرنا الخ) اي بقوله او مساويين (قوله بابن العم) متعلق بقوله يختص (قوله بابن العم) لا يخفى ان كلام المصنف في خصوص اولاد الابن فالمراد بالخالص من ليس معهن ذكر من اولاد الابن والاستثناء متصل ووجود ذكر اسفل لا يمنع انهن خالص بهذا المعنى سم وابن الجمل (قوله وفيه ما فيه) اذلا وجه للاختصاص فلا يخلو ظاهر العبارة عن الاشكال في المتصل فتعين المنقطع اه كردد (قوله وحيازته الخ) عطف على اسقاط عبارة المعنى اذ لا يمكن اسقاطه لانه عصبة ذكر ولا اسقاط من فوقه افراده بالميراث مع بعده الخ وعبارة ابن الجمل لتعذر اسقاطه لكونه عصبة ذكر أو لا يمكن اسقاط من في درجته وحيازته للباقي دونها فاخذت معه الباقي للذكر مثل حظ الانثيين وفي التنازل بالاولى اه (قوله ويسمى الاخ المبارك) راجع المراد باخوته في الاسفل مطلقا وفي المساوى اذا كان ابن عم اه سم وقد يقال المراد بالاخ مطلق القريب من الحواشي مجازا كما يؤيده تسمية بعضهم له

(فصل) (قوله ولم ينظر اليه) كان المراد الى انه يكفيه فلا تكون محتاجة لنفسها أيضا (قوله وفيه ما فيه) لا يخفى ان كلام المصنف في خصوص اولاد الابن فالمراد بالخالص من ليس معهن ذكر من اولاد الابن والاستثناء متصل ووجود ذكر اسفل لا يمنع انهن خالص بهذا المعنى (قوله ويسمى الاخ المبارك) راجع

الآتي الا ان بنات الابن يعصبهن من في درجتهم أو اسفل (تنبيه) المتبادر من كلامهم ان المراد بالقرب بالخالص أن لا يكون معهن معصب مساو او انزل وعليه فالاستثناء منقطع لانهم مع وجوده لسن بخلص ويصح كونه متصلا بجعل الخالص مقصورا على من ليس معهن اخ وحينئذ يختص المساوى الذي اشرنا لدخوله بابن العم وفيه ما فيه (ذكر فيعصبهن) لتعذر اسقاطه لكونه عصبة ذكروا حيازته مع بعده او مساواته فاخذ الواحد منه مثلى نصيب الواحدة منهن ويسمى الاخ المبارك (واولاد ابن الابن مع اولاد الابن كأولاد الابن مع اولاد الصلب) في جميع ما مر (وكذا سائر المنازل)

فلسكل ذي درجة نازلة مع أعلى منها حكم ما ذكر (وإنما يعصب الذكر النازل من في درجته) كاخته وبنت عمه فأخذ مثلها استغرق الثلاث أم لا
وخرج بمن في درجته من هي أسفل منه فإنه يسقطها (ويعصب من) هي (فوقه إن لم يكن) (٤٠٣) لهاشيء من الثلاثين) كبنين وبنت

ابن وابن ابن بن
ما إذا كان لها منهما شيء
كبت وبنت ابن وابن ابن
ابن فلها السدس وتستغنى
بقوله الثلث الباقي ولو كان
في هذا المثال بنت ابن ابن
ايضا قسم الثلث بينهما لأن
هذه لاشيء لها في السدس
الذي هو تكملة الثلاثين
فصعبها قالوا وليس لنا من
يعصب أخته وعمته وعمه
وايهم وجده وبنت اعمامه
واعمام ايهم وجده إلا
المستقبل من اولاد الابن
﴿فصل﴾ في كيفية إرث
الاصول وقدم الفروع
لأنهم أقوى (الاب يرث
بفرض) فقط هو السدس
غير عائل (إذا كان معه ابن
او ابن ابن) وارثا او بنتان
وأم وعائلة إذا كان معه
بنتان وأم وزوج (و)
يرث (بتعصيب) فقط (إذا
لم يكن) معه (ولد ولا ولد
ابن) سواء انفردا أو كان معه
ذو فرض آخر كزوجة أو
أم أو جدة (و) يرث (بهما
إذا كان) معه (بنت او بنت
ابن) اوهما او بنتان او بنتا
ابن (له السدس فرضا
والباقي بعد فرضهما) أي
فرض الاب وفرض البنت
او وفرض بنت الابن قيل
لا يصح افراد الضمير وان
وجب بعد العطف باو
لاقتضاءه عند اجتماعها

بالغريب المبارك (قوله) فلذلك ذي درجة نازلة) كأولاد ابن ابن الابن مع أولاد ابن الابن (قوله) فأخذ
أي الذكر النازل من أولاد الابن وقوله) مثلها أي الاني التي في درجته منهم (قوله) استغرق (ببناء المفعول
وقوله) الثلاث نائب فاعله عبارة المغنى فيعصبها مطلقا سواء افضل لها من الثلاثين شيء أم لا اه (قوله) فلها
السدس الخ) عبارة المغنى لم يعصبها لان لها فرضا استغنت به عن تعصيبه ولا يقال تأخذ السدس
ويعصبها في الباقي لان الجمع بين فرض وتعصيب بجهة واحدة من خصائص الاب والجد اه (قوله) ايضا
أي كبت الابن (قوله) بينهما أي بنت ابن الابن وابن ابن الابن للذكر مثل حظ الانثيين (قوله) قالوا الخ) أي
قال الفرصيون ليس في الفرأض من الخ اه مغنى

﴿فصل في كيفية إرث الاصول﴾ (قوله) وقدم الفروع) أي في الفصل السابق (قوله) لأنهم أقوى) أي
بدليل أن الابن قد فرض للاب معه السدس واعطى هو الباقي ولأنه يعصب اخته بخلاف الاب اه ع ش
(قوله) فقط) إلى قوله قيل في النهاية والمغنى (قوله) وعائلة) أي إلى خمسة عشر (قوله) اوهما) فإولى كلامه
مانعة خلو لا مانعة جمع اه نهاية (قول المتن والباقي الخ) أي وله الباقي وهو الثلث او السدس اه مغنى
(قوله) افراد الضمير) أي ضمير فرضهما (قوله) وان وجب الخ) أي افراد الضمير مطلقا وإنما عبر بكلمة
الوصل لما تقدم عن سم عن ابن هشام ان والتميمية أي كما هنا كالواو في رعاية المطابقة وعليه لا يجب
الافراد هنا بل لا يجوز وان لم يقتض ما ذكر (قوله) لاقتضاءه) أي الافراد هنا على ان او لمنع الخلو فقط
(قوله) انه) أي الاب (قوله) عند اجتماعهما) أي اجتماع البنت وبنت الابن مع الاب (قوله) باخذ الباقي
الخ) أي وليس كذلك فلاجل ذلك الاقتضاء الفاسد عدل عن الافراد الواجب اه كردى (قوله)
بعد فرض احدهما) أي فرض البنت وبنت الابن وفي هذا الصنيع قصور في المغنى لان الذي يأخذه بالعصبة
ليس الباقي بعد ما ذكر فقط بل وبعد السدس فرضا فليتامل اه سم (قوله) الاوان الخ) أي كقوله وان
الخ (قوله) بناء على الخ) أي عدم صحة قوله المذكور مبنى على الخ (قوله) في حله) أي حل الضمير ونفسيره (قوله)
لم يسبق في هذين عطف باو) أي لم يسبق في افادة هذين الارتباطين أي ارتباط البنت مع الاب
وارتباط بنت الابن مع الاب عطف باو وإنما هو في افادة ارتباط بنت الابن مع البنت وبه يتدفع ما لسم هنا
(قوله) عطف باو) بل ولاغيرها (قوله) على انها الخ) أي هذا المبني عليه أعنى كون الضمير للاب والبنت
الخ مبني على أن الاب والبنت وبنت الابن تدخل في عبارة المصنف بجعل او لمنع الخلو فقط في الحل بخلاف
ما إذا لم تدخل فيها أي بجعل او لمنع الخلو والجمع معا (قوله) ويصح شمول عبارته الخ) عبارة ابن الجمل
ويصح رجوع ضمير فرضهما للبنت وبنت الابن وحينئذ لا يصح افراد الضمير وان وجب بعد العطف
باو لان محله مع صحة المغنى وهنا متبع لاقتضاءه أنه عند اجتماعهما الخ اه (قوله) فيصح ما قاله) أي بتمامه (قوله)
ويرد عليه) على المصنف مطلقا سواء رجع الضمير إلى الاب والبنت او وبنت الابن او إلى البنت وبنت
الابن قال ابن الجمل وجوابه أي الايراد المذكور ان المراد بقول الماتن إذا كان بنت الخ مثلا فلا إيراد اه
اقول وقد يجاب ايضا بحمل البنت وبنت الابن في كلام المصنف على الجنس الصادق بالواحدة والمتعددة (قوله)

المراد باخوته في الاسفل وفي المساوى إذا كان ابن عم (قوله) من هي أسفل منه) يدخل فيها بنته (قوله)
لان هذه لاشيء لها) فيه إشعار بانها قد يكون لها في ذلك السدس مع ان قضية كونها في درجته أنها تأخذ
بالتعصيب مطلقا فليراجع

﴿فصل﴾ (قوله) او بعد فرضي البنت وبنت الابن^(١)) في هذا الصنيع قصور في المغنى لان الذي يأخذه
بالعصبة ليس الباقي بعد ما ذكر فقط بل وبعد السدس فرضا فتامله وقوله على أنها تدخل الخ أي بجعل او
لمنع الخلو فقط (قوله) لاقتضاءه) فيه نظر فليتامل (قوله) ولم يسبق في هذين) ان كان المشار إليه الاب

يأخذ الباقي بعد فرض احدهما وهو صحيح لا لقوله وأن إلى آخره بناء على أن الضمير كما تقرر في حله للاب والبنت أو وبنت الابن ولم يسبق
في هذين (١) قول المحشى قوله او بعد فرضي البنت وبنت الابن ليس هذا في النسخ التي بأيدينا اه

عطف باو على انها تدخل في عبارته ويصح شمول عبارته لذات الابن فيصح ما قاله ويرد عليه فرض البنين وبنى الابن فان له ما فضل عن فرضهما ايضا (بالعصوبة) للخبر السابق آنفا (وللام الثلث او السدس في الحالين السابقين في الفروض) وذكر تميم او توطئة لقوله (ولها في مسئلتى زوج او زوجة وابوين ثلث ما بقى بعد الزوج) اصلها من اثنين للزوج واحد يتيق واحد على ثلاثة لا يصح ولا يوافق تضرب اثنين في ثلاثة للزوج ثلاثة وللاب اثنين (٤٠٤) وللأم واحد ثلث ما بقى (او الزوجة) اصلها من اربعة لان فيها ربعا وثلث ما يتيق

منها نصح للزوجة واحد وللأم ثلث الباقي وللأب الباقي وجعل له ضعفها لان كل اثني مع ذكر من جنسها له مثلاها وقال ابن عباس بعد اجماع الصحابة على ما تقرروا خرق الاجماع انما يحرم على من لم يكن موجودا عنده كما ياتي في العول لها الثلث كاملا لظاهر القرآن واجاب الآخرون بتخصيصه بغير هذين الحالين لنص القرآن على ان له مثليها عند انفاردهما فكذا عند اجتماع غيرهما معها اذ لا يتعلل بين الحالين فرق ولم يعبروا بسدس في الاول ويرى في الثاني تادبا مع ظاهر لفظ القرآن وزعم انه لا تادب مع مخالفة معناه ليس في محله لان المخالفة للدليل كاهنا واجبة فلتعذر مخالفة المعنى وامكان موافقة اللفظ كانت الموافقة له تادبا اي تادبا وتلقبان بالغرارين تشديها لها بالكوكب الاغراي المضى لشهرتها بالغريريتين لانه لا نظير لها بالعمرتين

فان له ما فضل عن فرضهما) اي وعن السدس ايضا فرضا والباقي بالعصوبة وان اوهمت عبارته تخصيصه بالثاني فتأمل اه سيد عمر (قوله للخبر السابق الخ) اي في شرح وكل عصبية بحجبه اصحاب الخ (قوله وذكر تميم) الى الفصل في النهاية الا قوله وزعم الى قوله ويلقبان (قوله اصلها من اثنين) مخالف لما عليه الجمهور بل الاتفاق كما في الروضة من ان اصلها ستة وسياتي اي في كلام الشيخ في فصل التصحيح والله اعلم اه سيد عمر عبارة المعنى فللزوج في المسئلة الاولى وهي من اثنين النصف والباقي ثلثه للام وثلاثه للاب واقل عدده نصف صحيح وثلث ما يتيق ستة فتكون من ستة فهي تاصيل لا تصحيح كما سياتي في الاصلين الزاثنين اه (قوله ومنها نصح) اي من الاربعة تصح المسئلة (قوله له) اي للاب وقوله ضعفها اي الام اي نصيبها (قوله من جنسها) اي بان كانا في درجة واحدة وتساوا في الصفة اه ع ش (قوله وخرق الاجماع) مبتدا خبره قوله انما يحرم الخ والجملة اعتراضية (قوله انما يحرم الخ) اي فلا اجماع حقيقة اه سم (قوله عنده) اي وقت انعقاد الاجماع (قوله لها الثلث الخ) مقول قال (قوله بتخصيصه) اي ظاهر القرآن اه رشيدى (قوله بغير هذين الحالين) اي اللذين في المتن (قوله عند انفاردهما) اي الابوين (قوله غيرهما يعني احاد الزوجين) (قوله بين الحالين) اي حال الانفاداد والاجتماع (قوله في الاول) اي في مسئلة الزوج وقوله في الثاني اي في مسئلة الزوجة (قوله تادبا مع ظاهر القرآن) فان ظاهر القرآن ان لها ثلث جميع المال وهو مخالف لما لها من السدس والربع اه ع ش (قوله وزعم الخ) مبتدا خبره قوله ليس في محله (قوله لان المخالفة الخ) اي مخالفة ظاهر القرآن لاجل الدليل الصارف عنه (قوله ويلقبان) اي مسئلتا المتن والتذكير بتاويل الحالين (قول المتن كالاب) اي عند عدمه (قوله في جميع ما تقدم) اي في هذا الفصل وغيره ليكون الاستثناء متصلا اه رشيدى اذ الحالان الاولان سبقا في فصل الحجب والثاني سبق في هذا الفصل كانه عليه السيد عمر ردا على سم (قوله بينهما) اي الفرض والتعصيب (قوله فيما مر) اي في قول المتن وبهما اذا كان بنت او بنت ابن الخ اي في نظيرها (قوله في هذه) اي فيما مر من مسئلة جمع الاب بين الفرض والتعصيب (قوله لزيد) اي الوصية المذكورة وصية لزيد (قوله ولا يرد عليه) اما طريق الايراد والمصنف لم يدع حصر اه سم اقول يمكن ان يقال منشأ توهم المعارض ما اشتهر من ان السكوت في مقام البيان يقتضي الحصر فحيث افاد المتن ان الاب والجدير ثان بهما وهم ذلك الحصر فيهما لكنه مدفوع بان المقصود بيان كيفية ارث الاصول لا بيان من يرث بهما وحيث ذل جواب الشارح على سبيل التنزيل والله اعلم اه سيد عمر (قوله بجهتين) اي بالزوجية وبنوة العم او الولاء في الاولى وبالزوجية والولاء في الثانية (قوله في جمعها) اي الفرض والتعصيب (قوله كامر) اي في فصل والبنات او بنت الابن فكان اللائق ان يقول ولم يسبق في الاولين وان كان ذلك يجعله واحدة وما بعده لم يأت قوله ولم يسبق فيما بعده وان كان للبنات او بنت الابن لم يأت قوله ولم يسبق وهو ظاهر فتأمل (قوله وخرق الاجماع) وهو حال وقوله انما يحرم اي فلا اجماع حقيقة (قوله في جميع ما تقدم) هذا يوجب انقطاع الاستثناء الاتي اراد ما تقدم في هذا الفصل او اعم فلما قال في جميع احواله ليتصل الاستثناء (قوله ولا يرد عليه) اما طريق الايراد والمصنف لم يدع حصر

لقضاء عمر رضى الله عنه فيهما بذلك (والجد كالاب) في جميع ما تقدم حتى في جمعه بينهما فيما مر وقيل لا ياخذ في هذه الحجب الاب بالتعصيب ومن فوائد الخلاف ما لو اوصى بشئ بما يتيق بعد الفرض او بمثل فرض بعض ورثته او بمثل اقلهم نصيبا فاذا اوصى لزيد بثلث ما يتيق بعد الفرض ومات عن بنت وجد فعلي الاول هي لزيد بثلث الثلث وعلى الثاني بثلث النصف ولا يرد عليه جمع زوج هو ابن عم او معتق وزوجة معتقة بين الفرض والتعصيب لانه بجهتين والكلام في جمعها بمجهة واحدة (الان الاب يسقط الاخوات) الميت كامر (والجد يقاسمهم ان كانوا الابوين او الاب) كما ياتي تفصيله (والاب يسقط ام نفسه) لانه تادلى به (ولا يسقطها) اي ام الاب (الجسد)

لأنها لا تدلى به (والاب في زوج أو زوجة وأبوين يرد الام من الثالث الى الثالث الباقي ولا يرد هذا الجدة) بل تاخذ الثالث كله لانه لا يساويها فلا يلزم تفضيلها عليه ولا يرد على حصره ان جد المعتقد يحجبه اخو المعتقد وابن اخيه وأبو المعتقد يحجبه لانه سيد كرك ذلك بقوله لكن الاظهر الى آخره وان الاب لا يرث معه إلا جدة واحدة والجدة يرث معه جدتان لانه معلوم من قوله والاب يسه طالى آخره وأبو الجد من فوقه كالجد في ذلك وكل جدي يحجب ام نفسه ولا يحجبها من هو فوقه فكل ماعلا الجدة درجة زاد معه جدة (٤٠٥) وارثه فيرث مع الجد جدتان ومع ابى الجد

ثلاث ومع جد الجد اربع وهكذا (وللجدة السدس) لما تقدم (وكذا الجدات) اي الجدتان فاكثر لان المراد بالجمع في هذا الباب ما فوق الواحد وذلك للحديث الصحيح انه صلى الله عليه وسلم قضى للجدتين من الميراث بالسدس بينهما وفي مرسل انه اعطاه لثلاث جدات وعليه اجماع الصحابة (وترث منهن أم الام وامهاتهن المدليات باناث خلص) كام أم الام وان علت اتفاقا ولا ترث من جهة الام إلا واحدة دائما (وأم الاب وامهاتهن كذلك) اي المدليات باناث خلص لما صح عن ابى بكر رضي الله عنه انه قسم السدس بين أم الام وأم الاب لما قيل له وقد آثر به الاولى اعطيت التي لوماتم يرثها ومنعت التي لوماتم ورثها (وكذا أم أب الاب وأم الاجداد فوقه وأمها تهن) يرثن (على المشهور) لانهن يدلين بوارث فهن كام الاب

الحجب (قوله لأنها لا تدلى به) عبارة المغني لانهما زوجة لنفسه فالاب والجدسيان في ان كلامهما يسقط ام نفسه اه (قوله لا يساويها) اي في الدرجة (قوله فلا يلزم تفضيلها عليه) اقول بل يلزم تفضيلها عليه في مسألة الزوج فلو قال فلا محذور في تفضيلها عليه لكان النسب اه سيد عمر وسم عبارة النهاية والمغني فلا يلزم تفضيله عليها اه قال الرشدي اي لا يلزمنا تفضيله عليها فاللزم بمعنى الوجوب لا اللزوم المنطقي (قوله ولا يرد على حصره الخ) يمكن دفعه ايضا بان ترتيب عصبات الولا لم يسبق له ذكر فليس داخل في المستثنى منه اه سيد عمر (قوله وأبو المعتقد يحجبهما) جملة حالية (قوله سيد كرك ذلك الخ) اي في فصل الولا (قوله وان الاب الخ) عطف على قوله لان جد المعتقد الخ وقوله لانه معلوم الخ عطف على قوله لانه سيد كرك الخ فهو من العطف على معمولي عاملين مختلفين بحرف واحد من غير تقدم المجرور ولا يجوز ه الجمهور (قوله الاجدة واحدة) وهي التي من جهة الام وقوله ومن فوقه اي فوق الجد من آياته (قوله كالجد) خبر وأبو الجد (قوله في ذلك) اي انه يرث معه جدتان (قوله فكل ماعلا الجدة درجة الخ) وفي المغني هنا بسطوا ايضا تام حتى رسم هنا جدولا (قوله جدتان) اي أم الاب وأم الام وان علتنا (قوله ثلاث) اي أم الاب وأم الام وأم الجد (قوله اربع) اي والرابعة أم ابى الجد (قوله لما تقدم) عبارة المغني كما مر وذكرت توطئة لقوله وكذا الجدات اه وهي احسن (قول المتن وكذا الجدات) سواء استوين في الادلاء ام زادت احداهما بجهة اه مغني وقد مر في الحجب مثال ذات الجنتين (قوله في هذا الباب) اي باب الفرائض (قوله وفي مرسل) عبارة المغني وفي مراسيل ابى داود اه (قوله وعليه الخ) اي على ما في المرسل (قوله اتفاقا) لو ذكره عقب وترث منهن كافي المغني ليظهر رجوعه لكل من الاربع كان اولي (قوله لما قيل الخ) ظرف لقوله قسم (قوله وقد آثر) اي ابو بكر به اي بالسدس الاولى اي أم الام اه ع ش (قوله اعطيت) وقوله ألاقي منعت بفتح التاء (قوله لم يرثها) اي لانه ولد بنت وقوله ورثها اي لانه ولد ابن اه سم (قول المتن وامهاتهن) انظر ما فائدته (قوله اي ارثهن) او يقال اي من يرث منهن بل لعله اقرب الى عبارة الضابط اه سم (قوله على ذلك) اي على ما ذكر في الضابط اه ع ش

(فصل في ارث الحواشي) (قوله في ارث الحواشي) اي وما يتبعه كتعريف العصبه اه ع ش (قوله وفي نسخ) الى الفصل في النهاية الاقوله وقيل الى المتن وقوله ليرثها اي الى المتن (عن الاخوة والاخوات) وانظر ما فائدته في حق الاشقاء مع ان حالهم لا يختلف بالا نفردوا الاجتماع المذكورين اه رشدي (قوله كل المال) اي اذا لم يكن معهم ذوفرض وقوله والباقي اي اذا وجد ذلك (قوله الذكر) بدل من المجتمعون اي وباخذ المجتمعون من الذكور والاناث الذكر منهم مثل حظ الانثيين (قوله هنا) اي في

(قوله فلا يلزم تفضيلها عليه) انظره في الاولى هلا قال فلا محذور في تفضيلها عليه (قوله لم يرثها) اي لانه ابن بنت وقوله ورثها اي لانه ابن ابن (قوله اي ارثهن) او يقال ان من يرث منهن بل لعله الاقرب الى عبارة الضابط (قوله كام ابى الام) في شرح الفصول وام ابى ام اب (فصل) (قوله هنا) اي في التشبيه لانه صار مخصوصا بما تقدم

لا كام ابى الام (وضابطه) اي ارثهن المعلوم من السياق ان تقول (كل جدة ادلت بمحض اناث) كام أم أم (أو) بمحض (ذكور) كام ابى الاب (أو) بمحض (اناث الى ذكور) كام أم أب (ترث ومن ادلت بذكرين اثنتين) كام أبى الام (فلا) ترث وحكى ابن المنذر الاجماع على ذلك (فصل) في ارث الحواشي (الاخوة والاخوات لا بوين اذا) وفي نسخة ان (انفردوا) عن الاخوة والاخوات لاب (ورثوا) كاولاد الصلب) فباخذوا واحدا فاكثر كل المال والباقي والواحدة نصفه والثنتان فاكثر ثلثيه والمجتمعون المذكور مثل حظ الانثيين وقدم ان الابن لا يحجب بخلاف الشقيق فلا يرد عليه هنا (وكذا ان كانوا الاب) وانفردوا عن الاشقاء فباخذوا المال كما ذكر اجماعا (الا) استثناء مما تضمنه كلامه

التشبيه لانه مخصوص بما قدمه (قوله ان الاخوة الخ) بيان لما الموصولة (قوله بفتح الراء) أى المشرک فيها الشقيق وولد الام على الحذف والايصال وقوله وقد تكسر بمعنى فاعلة التشريك مجاز (قول المتن وهى زوج الخ) وتسمى هذه ايضا بالحمارية والحجرية واليمية لانها وقعت فى زمن سيدنا عمر رضى الله تعالى عنه فخرم الاشقاء فقالوا هب إن ابانا كان حمارا السنامن ام واحدة فمشرک بينهم وروى كان حميرا ملقى فى الميم وبالنبرية لانه سئل عنها على المنبر واصل المسئلة ستة وتصح من ثمانية عشر إذ لا يمكن مع الاخ من يساويه فان كان معه اخت صحمت من اثني عشر ولا تفاضل بينه وبينها نهاية ومعنى (قوله او جدة) ينبغى فاكثر اه سم عبارة شرح المنهج والجدة كام حكما اه اى لا تسمى مشرکة بحيرى (قوله ام ذكورا وانانا) الاولى فقط او معهم اننى نامل (قوله وانانا) اى بخلاف ما لو كانوا كلهم لانانا اه سم (قوله فيساخذ) اى كل واحد من اولاد الابوين الذكور والذكور والاناث (قوله الذكور والانثى) اى من اولاد الابوين وقوله فى ذلك اى فى الاخذ كواحد من اولاد الام (قوله لا شتر اكرم الخ) تعليل لكل من قوله فيساخذ الخ وقوله الذكور الخ (قول المتن ولو كان بدل الاخ الخ) ولو كان بدله خنى فبتقدير ذكورتها هى المشرکة وتصح من ثمانية عشر كما روى بتقدير انو شته تعول الى تسعة وبينهما تداخل قصحان من ثمانية عشر والاضرفى حقه ذكورتها وفى حق الزوج والام انو شته ويستوى فى حق ولى الام الامران فاذا قسمت تفضل اربعة وقوفة بينه وبين الزوج والام فان بان انشى اخذها او ذكر اخذ الزوج ثلاثة والام واحد انا نهاية ومعنى وشرحا الروض والمنهج (قوله او مع اختها واخيتها) عبارة النهائية مع اخيه او اختها وقوله واخيتها الاولى فاكثر (قوله وهن) المناسب وهما (قوله المشوم) اصله مشوم نقلت حركة الهزمة الى الشين ثم حذفت الهزمة فوزنه قبل النقل مفعول وبعده مفعول امعش (قوله او اخت الخ) عطف على اخ لاب وقوله واختان الخ الاولى فاكثر (قوله وعالت) اى الى تسعة او عشرة (قوله فان كان الشقيق الخ) لا يخفى ما فيه من التصور عبارة المغنى فان كان من اولاد الابوين ذكروا ومع اننى حجب اولاد الاب او انشى فلها النصف والباقي لا اولاد الاب الذكور فقط او الذكور والاناث للذكر مثل حظ الانثيين فان لم يكن من اولاد الاب الا انشى او اناث فلها او لهن السدس تكملة الثلثين وإن كان ولد الابوين اثني

ان الاخوات لاب كالا شقاء (فى المشرکة) بفتح الراء المشددة وقد تكسر وهى زوج وام) أو جدة (وولدا ام) فاكثر (واخ) فاكثر (لابوين) سواء اكانوا ذكورا ام ذكورا وانانا (فيشارك الاخ) الشقيق فاكثر (ولدى الام فى الثلث) باخوة الام فياخذ كواحد منهم الذكر والانثى فى ذلك سواء لا شتر اكرمهم فى القرابة التى ورثوا بها وهى بنة الام وقيل يسقط الشقيق لانه عصبه ولم يبق له شىء (ولو كان بدل الاخ) لابوين (اخ لاب) وحده او مع اختها واخيتها (سقط) هو وهن اجماعا لقد قرابة الام ويسمى الاخ المشوم او اخت او اختان لاب فرض لها النصف ولها الثلثان وعالت كما لو كانت شقيقة أو شقيقتان (ولو اجتمع الصنفان) اى الاشقاء والاخوة لاب (فكاجتماع اولاد الصلب واولاد البه) فان كان الشقيق ذكر احجبهم اجماعا وانشى فلها النصف او اكثر فلها الثلثان ثم إن كان ولد الاب ذكر او مع اناث اخذوا الباقي للذكر مثل حظ الانثيين وانشى او اكثر فلها او لهما مع شقيقه السدس تكملة الثلثين ومع شقيقتين لاشىء لهما

(قوله بفتح الراء) أى المشرک فيها وقوله وقد تكسر أى على نسبة التشريك اليها مجاز (قوله او جدة) ينبغى فاكثر (قوله وانانا) اى بخلاف ما لو كانوا كلهم لانانا (ولدى الام) هلا زاد الشارح هنا ايضا قوله فاكثر ويجاب بان حاله على فهمه بما قبله وقد يقال فهلا حاله ايضا فى قوله ويشارك الاخ إلا ان يقال نبه بالتصريح به على مثله فيما بعده لئلا يغفل عما تقدم (قوله فى المتن ولو كان بدل الاخ) قال فى شرح الروض ولو كان بدل العصبية فى المشرکة خنى لابوين فبتقدير ذكورتها هى المشرکة وتصح من ثمانية عشر إن كان ولد الام اثني وبتقدير انو شته تعول الى تسعة وبينهما تداخل فيصحان من ثمانية عشر فيعامل بالاضرفى حقه وحق غيره والاضرفى حقه ذكورتها وفى حق الزوج والام انو شته ويستوى فى حق ولى الام الامران فاذا قسمت تفضل اربعة وقوفة بينه وبين الزوج والام فان بان انشى اخذها او ذكر اخذ الزوج ثلاثة والام واحد اه واعلم ان طريق العمل ان تقول بين المستلثين الثمانية عشر والتسعة تداخل فيسكننى با كبر هما فهى الجامعة والمراد ان الجامعة مثل الاكبر لان جامعة المستلثين غيرهما وانما كانت جامعة لا تقسامها عليهما والخارج من قسمتها على الثمانية عشر جزء سهم مستلثها وهى واحد وعلى التسعة جزء سهم مستلثها اثنان فن له شىء من احداهما ياخذ مضر وبافى جزء سهمهما ثم يعامل من يختلف ارثه بالاضرفى ويوقف الباقي للزوج من مسئلة التسعة ثلاثة فى اثنين بستة ومن مسئلة الثمانية عشر تسعة فى واحد بتسعة فيعطى الستة الاقل معاملة بالاضرفى للام من مسئلة التسعة واحد فى اثنين وباتنين ومن مسئلة الثمانية عشر ثلاثة فى واحد بثلاثة فتعطى الاثنين الاقل معاملة بالاضرفى لكل من ولى الام من مسئلة التسعة واحد فى اثنين وباتنين ومن مسئلة الثمانية عشر اثنان فى واحد باثنين فلكل اثنان بكل حال وللحنى من مسئلة التسعة ثلاثة فى اثنين بستة ومن مسئلة الثمانية عشر اثنان فى واحد باثنين فيعطى اثنان لانها الاضرفى ويوقف الفاضل

الإلآن كان معهما أخ يعصمها ويسمى الأخ المبارك لإلآن أخ كما قال (إلآن بنات إلآن يعصمن من في درجتهن أو أسفل) كما مر (و الأخت لا يعصمها إلا أخوها) بخلاف ابن أخيها بل الكل له دونها والفرق أن ابن الأخ لا يعصب (٤٠٧) أخته فعمته أولى وابن إلآن يعصب عمته

فأكثر فلها أولهن الثلثان والباقي لولد الأب المذكور فقط أو الذكور والأنثى وللأنثى الخالص منهن مع الأخين لا بون فأكثر (قوله ذكر) أي ولو مع أنثى (قوله فلها) الأولى فلهن أو فلها أولهن (قوله ذكر) كان ينبغي أن يزيد عقبه ليظهر ما بعده قوله فقط فله الباقي (قوله أولها) فيه ما مر انفا (قوله لا شيء لهما) الظاهر لها أولهما وكذا يقال في تاليه فليتا ملأه سيد عمر أقول بل الظاهر في الأول لها أولهن وفي الثاني معهما أو معهن وفي الثالث يعصمها وإياهن (قوله إلآن كان معهما أخ إلخ) هذا مع دخوله في قوله السابق أو مع أنثى مستدرك لا يأتي مع فرض ولد الأب المستثنى هذا منه أنثى أو أكثر أي فقط بدليل مقابلته بما قبله فليتا ملأه سم له رشدي عبارة السيد عمر قوله إلآن كان أخ استثناء منقطع لأن الفرض أنفرادها ولا حاجة إليه لأن حالة الاجتماع سبقت إلآن يقال ذكره توطئة لما بعده والله أعلم له (قوله لا بن أخ) عطف على قوله أخ من قوله إلآن كان معهما أخ رشدي (قوله كما مر) أي في فصل أرث الأولاد (قوله بخلاف ابن أخيها إلخ) عبارة المغني لا بن الأخ ولا بن العم فلو خلف شخص أخين لا بون واختالاب وابن أخ لأب فلا ختين الثلثان والباقي لابن الأخ ولا يعصب الأخت له وبه علم أن المراد بالكل في كلام الشارح كل الباقي بعد فرض الشقيقتين فأكثر (قوله بل الكل له دونها) أي بخلاف ما إذا كانت أي الأخت مع البنت أو بنت إلآن أو البنات أو بنات إلآن لا شيء لأخ كما سيأتي له سم (قوله والفرق أن ابن الأخ إلخ) وأيضا ابن إلآن يسمى ابنا حقيقة أو مجازا وابن الأخ لا يسمى أخا وسكت المصنف عما لو اجتمع أخ لا بون ولا بولام وحكمهم أن للأخ اللام السدس والباقي للشقيق ولا شيء للأخ للأب فان كان الجميع أنا ما كان للشقيقة النصف ولت للأب السدس تكلمة الثلاثين ولت للام السدس له معنى (قوله كما مر) أي في فصل الفروض (قوله لإرواية إلخ) عبارة النهاية لا ما نقل عن ابن عباس شاذاه (قوله وهذا) أي استواء ذكورهم وأنثاهم ثم قوله هذا إلى المتن في المغني (قوله تميزوا) أي أولاد اللام عن بقية الورثة (قوله والبقية) أي من الخمسة (قوله مع من يدلون به) أي الامام وكذا قوله وأنهم يحجبون من يدلون به أي الامام وقوله إن ذكورهم يدل بآتي أي الامام سم (قوله ومع بنت إلآن) الأولى الأخصر أو بنت إلآن (قول المتن الأخوات لأب) وكذا الأخ لأب كافى الروض والمنهج له سم عبارة المغني الأخوة والأخوات لأب كما يسقطهم الأخ الشقيق (تنبيه) لو قال بدل الأخوات لأب أولاد الأب لكان أولى ليشمل ما قدرته اه (قوله أن انفرد إلخ) عبارة النهاية والمغني المال عند انفرد أو يأخذ ما فضل عن الفروض وعند

وهو أربعة فان بان أنثى أخذها أو ذكر أعطى الزوج منها ثلاثة والام واحدا (قوله إلآن كان معهما أخ) هذا مع دخوله في قوله السابق أو مع أنثى فهو مستدرك لا يأتي مع فرض الأب المستثنى هذا منه لو أنثى أو أكثر أي فقط بدليل مقابلته بما قبله فليتا ملأه (قوله بخلاف ابن أخيها) شامل لابن أخيها لا يبيها أو منحصر فيه (قوله بل الكل له دونها) أي بخلاف ما إذا كانت مع البنت أو بنت إلآن أو البنات أو بنات إلآن فالباقى لها دونه كما سيأتي (قوله مع من يدلون به) أي وهي الام وكذا قوله وأنهم يحجبون من يدلون به أي وهي الام (قوله في المتن والأخوات لا بون إلخ) عبارة الفصول وشرحه لشيخ الإسلام والأخت من لا بون أو من الأب حال كونها عاصبة مع غيرها تحجب من يحجبها أخوها إلا أنها في درجته فتجب هذا الأخوة والأعمام وبنهم والشقيقة تحجب الأخ للأب بخلاف ما إذا كانت صاحبة فرض فانها لا تحجب من يحجبها أخوها اه فالأخت للأب مع البنت أو بنت إلآن أو البنات أو بنات إلآن تحجب ابن أخيها وسيأتي بخلاف ما إذا كانت مع أخين شقيقتين فيقدم ابن الأخ عليها كما تقدم فياخذ الباقي دونها (قوله في المتن الأخوات لأب) وكذا الأخ لأب كما قال في الروض فالأخت للابون مع البنت أي أو بنت إلآن أو معهما تحجب الأخ للأب اه وعبارة المنهج فتسقط أخت لا بون مع بنت ولذا قال في شرحه وتعبيري بولد الأب أعم من تعبيره بالأخوات

فأخته أولى (ولو واحد من الأخوة والأخوات لأم السدس وللأختين فصاعدا الثلث) كما مر وذكر توطئة لقوله (سواء ذكورهم وإناهم) إجماعا لإرواية شاذة عن ابن عباس رضي الله عنهما ولأن أرثهم بالرحم كالأبوين مع الولد ولأرث غيرهم بالعصوبة وهي تقتضي تفضيل الذكر وهذا أحد الأحكام الخمسة التي تميزوا بها والبقية أن ذكرهم المنفرد كانشام المنفردة وأنهم يرثون مع من يدلون به وأنهم يحجبون من يدلون به حجب نقصان وإن ذكرهم يدل بآتي ويرث (والأخوات) أو الأخت (لا بون أو لأب مع) البنت أو (البنات) ومع بنت إلآن (أو بنات إلآن عصبه كالأخوة) إجماعا إلا ما حكى عن ابن عباس وغيره أنه لا يرث أخت مع بنت بل الباقي للعصبة كابن الأخ أو العم وإذا كن عصبه (فتسقط أخت لا بون مع البنت) أو بنت إلآن (الأخوات لأب) كما يسقط الشقيق الأخ لأب (وبنو الأخوة لا بون أو لأب كل منهم كإيه

اجتماعا وانفردا) فبستغرق الواحد أو الجمع المال أن انفرد وإلا أسقط ابن الشقيق ابن الأخ لأب (لكن يخالفونهم) أي آباءهم (في أنهم لا يردون الام) من الثلث (إلى السدس) وفارقوا ولد الولد بأنه يسمى ولدا مجازا مشهورا

بل حقيقة وابن الاخ لا يسمى أخا كذلك (٤٠٨) (ولا يرثون مع الجد) إجماعا لانه كاخ والاخ يستطعم (ولا يصحون اخواتهم) لانهم

اجتماعهم يسقط ابن الشقيق ابن الاخ لا ب (قوله بل حقيقة) عبارة النهاية بل قيل حقيقة (قوله وفاروق) اي اولاد الاخ (قوله كذلك) اي اخا لا حقيقة ولا مجازا مشهورا (قوله لانه) اي الجد كاخ بدليل تقاسمها إذا جمعا اه معنى (قوله اي اولاد الاخوة الخ) تفسير لضمير يستطون (قوله الاشقاء) اي اخلاف اولاد الاخوة لاب لان الاخوة لاب وبنينهم سيان في البه وط في المشركة فلا يتصور المخالفة وكان المصنف ترك التقييد لظهوره بما سبق سم ومعنى (قوله كما صرح به) اي باختصاص هذه المخالفة بأولاد الاخوة الاشقاء (قوله أصله) أي المحرر (قوله وعلم عامر) إلى قوله وذلك الخ لا يظهر له فائدة إذ لو أراد به الاعتذار عن ترك التقييد فالعبارة لا تساعد ولو أراد به تعليل المتن فع عدم مساعدة العبارة غنى عنه قوله وذلك لان الخ ولعل لذلك اسقطه المعنى (قوله ان اولاد الاب الخ) فيه ان هذاعين مامر لا علم منه (قوله وذلك الخ) تعليل للمتن (قوله وابن ولد الام الخ) والاولى كما في المتن وهي مفقودة في ابن الاخ (قوله وفي ان الخ) عطف على قول المصنف في انهم الخ عبارة للمعنى تنبيه قد اقتصر المصنف تبعا للرافعي على استثناء هذه الصور الاربع وزاد في الروضة ثلاث صور أخرى ثم ذكر مثل ما في الشارح إلى قوله بخلاف آبائهم (قوله وإن بنى الاخوة) اي مطلقا لابون اولاب وكذلك قوله مع الاخوات (قوله مع البنات) اي او بنات الابن او البنات او بنت الابن كما مر (قوله بخلاف آبائهم) يوم ان المراد ان آبائهم يرثون مع الاخوات إذا كن عصبات مع البنات وليس كذلك لان الشقيق إذا وجد مع الشقيقة التي مع البنات عصبا فلا تكون عصبة مع البنات والذي لاب إذا وجد معها حجب بها ومع التي للاب المجتمعة مع البنات عصبا بل المراد انهم يرثون مع الاخوات المجتمعة مع البنات بان يعصبوهن وياخذون معهن للذكر مثل حظ الانثيين سم ورشيدى ولو قدمه الشارح وذكروا عقب المتن كما فعل المعنى سلم عن ذلك الايهام (قوله وهذه الثلاثة علمت من كلامه الخ) اما الاوليان فعلمتا من فصل الحجب واما الثالثة فن قوله انفا عصبة كالاخوة اي كاخوتهن فتكون الشقيقة كاخيهما والتي لاب كاخيهما فتذكر وتدبر اه سيد عمر (قول المتن من الجهتين) اي لابون اولاب (قول المتن اجتماعا وانفرادا) منصوب بنزع الخافض اي في الاجتماع والافتراق وعلى التمييز أى من جهة الاجتماع والانفراد اه معنى (قوله أو ما بقى) أى بعد الفرض (قوله وهو) أى العم لاب وقوله بنى الشقيق (قوله ومر) اي في فصل الحجب (قوله ما يعلم منه) وهو قول المصنف وعم لابون بحجبه هؤلاء وابن اخ لاب وعم لاب بحجبه هؤلاء وعم لابون اه فادخل في هؤلاء الاولى ابن اخ لابون وفي الثانية ابن اخ لاب (قوله وبنو الاخوات الخ) عبارة للمعنى فان قيل رد على المصنف بنو الاخوات التي هن عصبة مع البنات مع ان بنين ليسوا مثلن وهن من عصبة النسب اجيب بان الكلام في العصبة بنفسه اه (قوله بل يتأمل الخ) هذا إن جعل سائر معطوفا على بنى العم كما هو الظاهر فان عطف على العم تعين دفعه بما سبق من ان الكلام في العصبة بنفسه والله اعلم اه سيد عمر (قوله إن اولادهم) اي الاخوات العصبة (قوله خرجوا بقوله عصبة النسب) إذ ليسوا من عصبة النسب

اه (قوله أى اولاد الاخوة الاشقاء) بخلاف اولاد الاخوة للاب لان اباءهم يستطون في المشركة فهم كآبائهم في السقوط فلا يتصور الحكم بمخالفتهم لآبائهم في ذلك وكان المصنف ترك التقييد لظهوره بما سبق (قوله بخلاف آبائهم) كذا قالوه وقد يسبق إلى الفهم منه ان المراد ان اباءهم يرثون مع الاخوات إذا كن عصبات مع البنات ولا ينبغي ان يكون مراد لان الشقيق إذا وجد مع الشقيقة التي مع البنات عصبا فلا تكون عصبة مع البنات والذي لاب له إذا وجد معها حجب بها او وجد مع التي للاب الموجودة مع البنات عصبا بل المراد انهم يرثون مع الاخوات الموجودة مع البنات بان يعصبوهن وياخذون معهن للذكر مثل حظ الانثيين (قوله وهذه الثلاثة علمت من كلامه) الاول والثانية من هذه الثلاثة علمتا من فصل الحجب والثالثة علمت بالنسبة لبنى الاخوة للاب من قوله هنا كل منهم كايه مع قوله فتسقط اخت لابون وبالنسبة لبنى الاخوة لابون (قوله خرجوا بقوله عصبة النسب) اي ليسوا من عصبة النسب بل هم من ذوى

من ذوى الارحام لترأخي قريبهم مع ضعف الانوثة (ويستطون في المشركة) اي اولاد الاخوة الاشقاء كما صرح به أصله وعلم بما مر أن اولاد الاب يستطون فيها فالولى ابناء الاشقاء المحجوبون بهم وذلك لان ماخذ التشريك قرابة الام وابن ولد الام لا يرث وفي أن اولاد الاشقاء لا يحجبون الاخوة لاب بخلاف الانثاء وان الاخ لاب محجب ابن الشقيق وابنه لا يحجبه وان بنى الاخوة لا يرثون مع الاخوة إذا كن عصبات مع البنات بخلاف آبائهم وهذه الثلاثة علمت من كلامه كما يظهر بادنى تأمل (والعم لابون اولاب) سواء عم الميت وعم أبيه وعم جده وهكذا (كالأخ من الجهتين اجتماعا وانفرادا) فياخذ الواحدة فأكثر منهم إلل او ما بقى ويسقط العم الشقيق العم للاب وهو يسقط بنى الشقيق ومرما يعلم منه ان بنى الاخوة من الجهتين يحجبون الاعمام (وكذا قياس بنى العم) لابون اولاب فيحجب بنو العم الشقيق بنى العم لاب (وسائر) اي باقى (عصبة النسب) كبنى بنى الاخوة وبنى بنى العم وهكذا فكل ابن منهم كايه وليس بعد بنى الاعمام عصبة وبنو الاخوات

العصبة ليسوا مثلن ولا يرثون عليه لان الكلام في العصبة بنفسه بل يتأمل أن اولادهم خرجوا بقوله عصبة النسب يدفع الايراد من أصله بل

(والعصبة) بنفسه وبغيره
ومع غيره وهو يشمل الواحد
والمعتد والذكر والاشئ
(من ليس له سهم مقدر)
حالة تعصيبه من جهة
التعصيب (من المجمع على
توريثهم) خرج بمقدر ذوو
الفرض وبما بعده ذوو
الارحام بناء على ان من
ورثهم لا يسبهم عصبة
وفيه خلاف بل على مذهب
أهل التنزيل ينقسمون إلى
ذوى فرض وعصباء
ودخل في الحد بمراعاة
قوانا حالة تعصيبه إلى آخره
البنات مع الابن والاخت مع
البنات والاب والجد وابن
العم الذى هو اخ لام او زوج
فان أخذهم للفرض ليس في
حالة التعصيب ولا يتنافى
ماقررت من شمول الحد
لثلاثة تقريره ما يختص
بالعاصب بنفسه او بنفسه
وبغيره وهو قوله (فيرث
المال) المخلف كله إذ لم يكن
معه ذو فرض لانهم قد
لا يلاحظون في التفريع
بعض ما سبق على ان الآخرين
يرث كل منها على حدته كل
أمال إذ لم ينتظم امر بيت
المال وذلك للخبر السابق
فاً بقت الفروض فلاولى
رجل ذكر (او ما فضل بعد
الفروض) أو الفرض
وهذا يعنى الانواع الثلاثة

بل هم من ذوى الارحام اهـ سم (قوله وهو الخ) جملة انراضية دفعها ما يرد من أن التعريف يكون
للماهية والعصبة جمع عاصب (قوله يشدل الخ) قاله الطارزى وتبعه المصنف وانكر ابن الملاح اطلاقه
على الواحد لأنه جمع عاصب ومعناه لغة قرابة الرجل لاهيه وشرعاً ما قاله المصنف اهـ معنى (قوله) والذكر
الخ) لو ترك العطف هنا لكان انساب إذ هو تفصيل لسابقة فلا تغاير اهـ سيد عمر (قوله من جهة التعصيب)
يعنى عما قبله فتأمل اهـ سيد عمر (قوله وبما بعده) اى فى الماتن اهـ سم (قوله ذوو الارحام الخ) زاد
المعنى عقب الماتن قوله وغيرهم من ذوى الارحام ثم قال وأدخات فى كلامه ذوى الارحام إذا الصحيح فى
توريثهم مذهب أهل التنزيل كما مر فانهم ينزلون كلامهم منزلة من يدلى به وهم ينقسمون إلى ذوى فرض
وعصباء اهـ (قوله وفيه) اى فى تسميتهم عصبة (قوله ينقسمون الخ) قال رحمه الله تعالى عند قول المصنف
سابقاً صرّف إلى ذوى الارحام ما لفظه ائنا عصبوة اهـ فتأمل ما بينهما من التناقض اهـ سيد عمر (قوله
ودخل فى الحد بمراعاة الخ) اى دخل بقوله حالة تعصيبه البنات والاخت المذكورتان إذ يصدق على كل
منها أنه ليس له سهم مقدر حالة تعصيبه وإن كان له سهم مقدر فى حالة أخرى وقوله من جهة التعصيب
الاب والجد وابن العم المذكور فان كلامهم يصدق عليه أنه ليس له نصيب مقدر حالة التعصيب من جهة
التعصيب وان كان له نصيب مقدر فيها من جهة الفرض اهـ سم (قوله ليس فى حالة التعصيب) اى من جهة
التعصيب اهـ سم عبارة السيد عمر الظاهر زيادة اولاً من جهة التعصيب فان كلاماً من الثلاثة الأخيرة له
سهم مقدر فى حالة التعصيب لكن لاهن جهته فلو اقتصر على ما تركه كان أولى لا غناؤه عما ذكره ولا عكس
كاسلف آنفاً فتدكر والله أعلم اهـ (قوله للثلاثة) أى العصبة بنفسه والعصبة بغيره والعصبة مع غيره (قوله
او بنفسه وبغيره) يريد بهذا ان الابن مع اخته يرثان جميع المال فيصدق ان العصبة بنفسه وبغيره معاً اخذاً
جميع المال زيادى اهـ بجمري عبارة السيد عمر هذا قسم واحد مركب من عصبة بنفسه وعصبة بغيره
كالابن والبنات والاخ والاخت فيدفع المال كله او الباقي لمجموع الاثنين فتبين ان للعصبة قسمين اربعاً اى
لا بنفسه ولا بغيره ولا مع غيره فتأمل اهـ (قول الماتن فيرث المال) اى وما الحق به اهـ معنى (قوله إذ لم
يكن معه ذو فرض) وإن ام ينتظم فى صورة ذوى الارحام بيت المال اهـ معنى وشرح المنهج (قوله لانهم
قد يلاحظون الخ) تعليل لقوله ولا يتنافى الخ (قوله على ان الآخرين) أى العصبة بغيره فقط أو مع غيره اهـ
سيد عمر (قوله الآخرين) بكسر الخاء عبارة النهاية الآخرين اهـ قال ع ش هما قوله وابن العم
الذى هو اخ لام وقوله او زوج اهـ (قوله يرث كل منهما الخ) فيه أنه ليس بالتعصيب الذى الكلام فيه
اهـ سم عبارة السيد عمر قوله على حدته الخ لا يخفى انه حينئذ ليس بعصبة مطلقاً فتأمل اهـ (قوله وذلك
للخبر السابق الخ) تعليل للماتن اهـ رشيدى أقول وعلى هذا كان حقه ان يذكر بعد المعطوف (قوله
الانواع الثلاثة) أى العصبة بنفسه أو بنفسه وغيره معاً والعصبة بغيره والعصبة مع غيره عبارة المعنى
(تنبيه) قوله فيرث المال صادق بالعصبة بنفسه وهو ما تقدم وبأنفسه وغيره معاً والعصبة بغيره هن
البنات والاخوات غير ولد الام مع اخيهن وقوله او ما نضل الخ صادق بذلك وبالعصبة مع غيره
وهن الاخوات مع البنات وبنات الابن فلا يس لمن خال يستغرق المال اهـ

الارحام (قوله وبما بعده) أى فى الماتن (قوله ودخل فى الحد بمراعاة الخ) أى دخل بقوله حال تعصيبه
البنات والاخت فى الصورتين المذكورتين إذ يصدق على كل منهما أنه ليس له سهم مقدر فى حالة أخرى
ويقوله من جهة التعصيب الاب والجد وابن العم المذكور فان كلامهم وان جمع بين الفرض
والتعصيب فيصدق عليه أنه ليس له نصيب مقدر حال التعصيب من جهة التعصيب وان كان له نصيب مقدر
لا من جهة التعصيب بل من جهة الفرض (قوله ليس فى حالة التعصيب) اى من جهة التعصيب (قوله فى
التفريع) التفريع صادق بان ثبت المفرع المفرع عليه فى الجملة وقوله يرث كل منهما الخ فيه أنه
ليس بالتعصيب الذى الكلام فيه

(فصل في الارث بالولاء) (قول في الارث) إلى الفصل في النهاية لا قوله أو ابنه وقوله أو ابن عمه (قوله فخرج الخ) أي بقوله استمر الخ (قوله رق) أي العتيق أه ع ش (قوله وعته) الأولى كما في النهاية اعتقه من الأفعال (قوله مسلم) لم يظهر وجه التقييد به أه سيد عمر ولعل وجهه كونه عل النص وإلا فثله نحو الذمي (قوله فان الذي يرثه) أي المسلم أه ع ش (قول المتن فإله) أي وما الحق به أه معنى (قوله مطلقا وبصفة الارث) لو اقتصر على الثاني لكان أخضر اذ هو صادق بالاول أه سيد عمر عبارة النهاية مطلقا شرعا أو حسا أه قله ع ش قوله شرعا أي بأن قام به مانع أه (قوله فالمال) أي كله أو الفاضل (قول المتن فلعصبته) وقع السؤال عن امرأة اعتقت عبداتم ماتت وترك ابنات مات الابن وترك ابن عم له ثم مات العتيق فهل يرثه ابن عم ولد المعتقة وقد اختلف المفتون في ذلك وصوب السيوطي في فتاويه عدم ارثه واطال جدا في الاحتجاج لذلك نقلا ومعنى أه سم ويأتي عن ابن الجمال ما يوافقه (قول المتن لا لبيته) قال الزياي الحنفى في شرح الكنز ولومات المعتق ولم يترك إلا ابنة المعتق فلا شيء لها في ظاهر رواية اصحابنا ووضع ماله في بيت المال وبضء شايخنا كانوا يفتون بدفع المال اليها لا بطريق الارث بل لانها اقرب الناس الى الميت فكانت أولى من بيت المال الا ترى انها لو كانت ذكرا كانت تستحقه وليس في زماننا بيت المال ولو دفع الى السلطان أو القاضي لا يصرفه الى المستحق ظاهر او على هذا ما فضل عن فرض احد الزوجين يرده عليه لانه اقرب الناس اليه ولا يوضع في بيت المال والابن والبنت من الرضاع يصرف اليهما اذا لم يكن هناك اقرب منهما ذكر هذه المسائل في النهاية أه سيد عمر أه ابن الجمال (قول المتن لا لبيته وأخته) أي ولو مع أخويه المعصين لها نهاية ومعنى (قوله لم ترث الانثى الخ) عبارة المعنى وورث الذكور دون الاناث كبنى الاخ وبني العم دون اخواتهم فاذا لم ترث بنت الاخ وبنت العم فبنت المعتق أولى ان لا ترث لانها ابعد منهما أه (قوله صريح الخ) عبارة المعنى كالصريح أه وعبرة سم ولعل مراده أي الملقبى بالصراحة للظهور لانه أي كلام المصنف قريب من الصراحة فهو كالصراحة لا الصراحة حقيقة بمعنى المنصوية لظهور احتمال المتن لتفسير الشارح أه بخذف (قوله ثم مات) أي العتيق النصراني أه ع ش (قوله ولعته أو لاداخ) وكذلك لو اعتقه مسلم ثم ارتد وأولاد المعتق مسلمون ثم مات العتيق ورثه اولاد المعتق لثبوت الولاء لهم في حياة أبيهم الذي قام به المانع أه ع ش وقوله ثم مات العتيق أي المسلم (قوله فيقدم عند الخ) إلى الفصل في المعنى لا قوله أو ابنه وقوله أو ابن عمه (قوله ابن) أي للمعتق وكذلك قوله فاب بخ (قوله فجد) هذا تفسير للمتن بحسب ظاهره بقطع النظر عن الاستدراك الذي بعده عبارة ابن الجمال ثم الجدو الاخ ثم الشقيق ثم الاب ثم ابن الشقيق ثم للاخ من الاب ثم للعم الشقيق ثم لاب ثم ابن العم الشقيق ثم لاب ويستثنى من ذلك مسائل بينها بقوله لكن الخ

(فصل في الارث بالولاء) (قول في الارث) إلى الفصل في النهاية لا قوله أو ابنه وقوله أو ابن عمه (قوله فخرج الخ) أي بقوله استمر الخ (قوله رق) أي العتيق أه ع ش (قوله وعته) الأولى كما في النهاية اعتقه من الأفعال (قوله مسلم) لم يظهر وجه التقييد به أه سيد عمر ولعل وجهه كونه عل النص وإلا فثله نحو الذمي (قوله فان الذي يرثه) أي المسلم أه ع ش (قول المتن فإله) أي وما الحق به أه معنى (قوله مطلقا وبصفة الارث) لو اقتصر على الثاني لكان أخضر اذ هو صادق بالاول أه سيد عمر عبارة النهاية مطلقا شرعا أو حسا أه قله ع ش قوله شرعا أي بأن قام به مانع أه (قوله فالمال) أي كله أو الفاضل (قول المتن فلعصبته) وقع السؤال عن امرأة اعتقت عبداتم ماتت وترك ابنات مات الابن وترك ابن عم له ثم مات العتيق فهل يرثه ابن عم ولد المعتقة وقد اختلف المفتون في ذلك وصوب السيوطي في فتاويه عدم ارثه واطال جدا في الاحتجاج لذلك نقلا ومعنى أه سم ويأتي عن ابن الجمال ما يوافقه (قول المتن لا لبيته) قال الزياي الحنفى في شرح الكنز ولومات المعتق ولم يترك إلا ابنة المعتق فلا شيء لها في ظاهر رواية اصحابنا ووضع ماله في بيت المال وبضء شايخنا كانوا يفتون بدفع المال اليها لا بطريق الارث بل لانها اقرب الناس الى الميت فكانت أولى من بيت المال الا ترى انها لو كانت ذكرا كانت تستحقه وليس في زماننا بيت المال ولو دفع الى السلطان أو القاضي لا يصرفه الى المستحق ظاهر او على هذا ما فضل عن فرض احد الزوجين يرده عليه لانه اقرب الناس اليه ولا يوضع في بيت المال والابن والبنت من الرضاع يصرف اليهما اذا لم يكن هناك اقرب منهما ذكر هذه المسائل في النهاية أه سيد عمر أه ابن الجمال (قول المتن لا لبيته وأخته) أي ولو مع أخويه المعصين لها نهاية ومعنى (قوله لم ترث الانثى الخ) عبارة المعنى وورث الذكور دون الاناث كبنى الاخ وبني العم دون اخواتهم فاذا لم ترث بنت الاخ وبنت العم فبنت المعتق أولى ان لا ترث لانها ابعد منهما أه (قوله صريح الخ) عبارة المعنى كالصريح أه وعبرة سم ولعل مراده أي الملقبى بالصراحة للظهور لانه أي كلام المصنف قريب من الصراحة فهو كالصراحة لا الصراحة حقيقة بمعنى المنصوية لظهور احتمال المتن لتفسير الشارح أه بخذف (قوله ثم مات) أي العتيق النصراني أه ع ش (قوله ولعته أو لاداخ) وكذلك لو اعتقه مسلم ثم ارتد وأولاد المعتق مسلمون ثم مات العتيق ورثه اولاد المعتق لثبوت الولاء لهم في حياة أبيهم الذي قام به المانع أه ع ش وقوله ثم مات العتيق أي المسلم (قوله فيقدم عند الخ) إلى الفصل في المعنى لا قوله أو ابنه وقوله أو ابن عمه (قوله ابن) أي للمعتق وكذلك قوله فاب بخ (قوله فجد) هذا تفسير للمتن بحسب ظاهره بقطع النظر عن الاستدراك الذي بعده عبارة ابن الجمال ثم الجدو الاخ ثم الشقيق ثم الاب ثم ابن الشقيق ثم للاخ من الاب ثم للعم الشقيق ثم لاب ثم ابن العم الشقيق ثم لاب ويستثنى من ذلك مسائل بينها بقوله لكن الخ

(فصل في الارث بالولاء) (قول في الارث) إلى الفصل في النهاية لا قوله أو ابنه وقوله أو ابن عمه (قوله فخرج الخ) أي بقوله استمر الخ (قوله رق) أي العتيق أه ع ش (قوله وعته) الأولى كما في النهاية اعتقه من الأفعال (قوله مسلم) لم يظهر وجه التقييد به أه سيد عمر ولعل وجهه كونه عل النص وإلا فثله نحو الذمي (قوله فان الذي يرثه) أي المسلم أه ع ش (قول المتن فإله) أي وما الحق به أه معنى (قوله مطلقا وبصفة الارث) لو اقتصر على الثاني لكان أخضر اذ هو صادق بالاول أه سيد عمر عبارة النهاية مطلقا شرعا أو حسا أه قله ع ش قوله شرعا أي بأن قام به مانع أه (قوله فالمال) أي كله أو الفاضل (قول المتن فلعصبته) وقع السؤال عن امرأة اعتقت عبداتم ماتت وترك ابنات مات الابن وترك ابن عم له ثم مات العتيق فهل يرثه ابن عم ولد المعتقة وقد اختلف المفتون في ذلك وصوب السيوطي في فتاويه عدم ارثه واطال جدا في الاحتجاج لذلك نقلا ومعنى أه سم ويأتي عن ابن الجمال ما يوافقه (قول المتن لا لبيته) قال الزياي الحنفى في شرح الكنز ولومات المعتق ولم يترك إلا ابنة المعتق فلا شيء لها في ظاهر رواية اصحابنا ووضع ماله في بيت المال وبضء شايخنا كانوا يفتون بدفع المال اليها لا بطريق الارث بل لانها اقرب الناس الى الميت فكانت أولى من بيت المال الا ترى انها لو كانت ذكرا كانت تستحقه وليس في زماننا بيت المال ولو دفع الى السلطان أو القاضي لا يصرفه الى المستحق ظاهر او على هذا ما فضل عن فرض احد الزوجين يرده عليه لانه اقرب الناس اليه ولا يوضع في بيت المال والابن والبنت من الرضاع يصرف اليهما اذا لم يكن هناك اقرب منهما ذكر هذه المسائل في النهاية أه سيد عمر أه ابن الجمال (قول المتن لا لبيته وأخته) أي ولو مع أخويه المعصين لها نهاية ومعنى (قوله لم ترث الانثى الخ) عبارة المعنى وورث الذكور دون الاناث كبنى الاخ وبني العم دون اخواتهم فاذا لم ترث بنت الاخ وبنت العم فبنت المعتق أولى ان لا ترث لانها ابعد منهما أه (قوله صريح الخ) عبارة المعنى كالصريح أه وعبرة سم ولعل مراده أي الملقبى بالصراحة للظهور لانه أي كلام المصنف قريب من الصراحة فهو كالصراحة لا الصراحة حقيقة بمعنى المنصوية لظهور احتمال المتن لتفسير الشارح أه بخذف (قوله ثم مات) أي العتيق النصراني أه ع ش (قوله ولعته أو لاداخ) وكذلك لو اعتقه مسلم ثم ارتد وأولاد المعتق مسلمون ثم مات العتيق ورثه اولاد المعتق لثبوت الولاء لهم في حياة أبيهم الذي قام به المانع أه ع ش وقوله ثم مات العتيق أي المسلم (قوله فيقدم عند الخ) إلى الفصل في المعنى لا قوله أو ابنه وقوله أو ابن عمه (قوله ابن) أي للمعتق وكذلك قوله فاب بخ (قوله فجد) هذا تفسير للمتن بحسب ظاهره بقطع النظر عن الاستدراك الذي بعده عبارة ابن الجمال ثم الجدو الاخ ثم الشقيق ثم الاب ثم ابن الشقيق ثم للاخ من الاب ثم للعم الشقيق ثم لاب ثم ابن العم الشقيق ثم لاب ويستثنى من ذلك مسائل بينها بقوله لكن الخ

فبقية الحواشي كما مر (لكن الاظهر ان اخا المعتق) لا بوين اولاب (وابن اخيه) كذلك (يقدمان على جده) هنا وفي النسب الجد يشارك الاخ ويسقط ابن الاخ اما في الاول فلان تعصيب الاخ يشبه تعصيب الابن لادلائه بالبوة وهي مقدمة على الابوة وكان قياس ذلك انه في النسب كذلك لكن صدعته الاجماع واما في الثانية فتوة البوة كما يقدم ابن الابن وان سفل على الاب (١١٤) ويجرى ذلك في عم المعتق وابنه وابي

جده فيقدم عمه وابن عمه وفي كل عم اجتمع مع جد وقد ادلى ذلك العم باب دون ذلك الجد وضم في الروضة لتبينك ما اذا كان للمعتق ابتاع احدهما اخ لام فانه يقدم وفي النسب يستويان فيما يبق بعد فرض اخوة الام لانه لما اخذ فرضهما لم تصلح للتقوية وهنا لا فرض لها فتمحضت للترجيح (فان لم يكن له عصبه فليعتق المعتق ثم عصبته) من النسب (كذلك) اي كالترتيب السابق في عصبه المعتق فان فقدوا فليعتق معتق المعتق ثم لعصبته وهكذا لم يثبت المال (ولا ترث امرأة بولام ولا معتقه) بفتح التاء ومنه خلافا لمن اعترض المتن أبوها وابنها إذا ملكته فعتق قهرا او قهرية عتقه عليها لا يخرجها عن كونه معتقها شرعا لان قبولها لنحو شرائه بمنزلة قولها له وهو في ملكها أنت حر (أو منتميا اليه بنسب) كابن ابنه وإن سفل (او ولاء) كعتقه وعتيق عتيقه وهكذا لان النعمة على الاصل نعمة على فروعه فلو اشترت

اه (قوله فبقية الحواشي الخ) وهم أي الحواشي ماعدا الاصول والفروع وأما الاصول والفروع فهم عمود النسب فالحواشي الاخوة والاعمام اه بغير معنى عن العزيز وبه ظهوره كان الاولى إسقاط لفظ بقية (قوله كذلك) اي لا بوين اولاب (قول الماتن يقدمان على جده) اي فلا شيء له مع وجود احدهما اه عش (قوله اما في الاول) اي تقديم الاخ على الجد هنا وكان الاولى إسقاط في (قوله لادلائه بالبوة) اي والجد يدين بالابوة (قوله قياس ذلك) اي التعادل المذكور وكان الاولى ان يذكر هنا عقب قوله الآتي على الاب (قوله انه) اي الجد وقوله كذلك أي يسقط بالاخ (قوله لكن صدعته الاجماع) أي اجماع الصحابة رضي الله عنهم على ان الاخ لا يسقط الجد ولا قياس في الولاء فصرنا إلى القياس اه معنى (قوله واما في الثانية) كان الانسب تذكري هذا وتأتيث عدله المار (قوله كما يقدم ابن الابن وإن سفل على الاب) اي بان برده من الثلث إلى السدس (قوله ويجرى ذلك) اي الاظهر المذكور (قوله وابنه) اي عم المعتق (قوله وابي جده) اي المعتق (قوله باب دون ذلك الجد) عبارة التصحيح وكثير شيخنا البكري بان ذلك الجد اه سم (قوله وضم في الروضة الخ) عبارة ابن الجالو يستثنى مع ما ذكره من الجد والاخ وابنه ابتاع عم الخ (قوله لتبينك) عبارة النهاية لذلك قال عرش اي اخ المعتق وابن اخيه اه (قوله كانه يقدم) اي على اخيه الذي ليس فيه اخوة الام (قوله لانه) اي الاخ لام وقوله فرضها أي اخوة الام (قول المتن فان لم يكن له عصبه فليعتق المعتق الخ) هذا يفيد ما في ابن الجالو عن كتب كثيرة مما نصه ولا يرث لعصبه عصبه المعتق بحال إذا لم يكونوا عصبه المعتق فلو مات ابن المعتقة بعد ما عان أبوه وعمه وابن عمه من لا ثم مات عتيقها او عتيق عتيقها عنهم فغير انه لا قرب عصباتها كاخيم فان لم يكونوا فليس لمسلمين لا لعصبه ابتاع عند الشافعي ومالك واى حنيفة والجمهور وروى اصح الروايتين عن احمد إلا ان يكون عصبته عصبه لها فترثه من حيث كونها عصبته إلا من حيث كونها عصبه الابن اه (قوله بفتح التاء) اي بخطه و هو من اعتقه اه معنى (قوله ومنه) اي من معتقه اخبرافه له الاتي ابو داود الخ (قول الماتن اليه) اي إلى معتقه (قوله كابن ابنه الخ) عبارة المغنى وابن الجالو وشرح الروض والبهجة والمنهج كانه (قوله ثم هو عبدا) أي ثم اشترى أبوها العتيق عبدا (قوله عنها وعن ابن) اي عن بنته المعتقة بإياه وعن ابن له (قوله ثم عتيقه) اي عتيق الاب وقوله عنهما اي البنات والابن (قوله معتقة معتق) فهي عصبه المعتق من الولاء (قوله والاولى) اي عصبه المعتق من النسب مقدمة اي على عصبته من الولاء ويؤخذ من ذلك ان ذكر الابن مثال ولا فغيره من عصبه النسب كالاخ والعم يقدم عليها اه عش (قوله حيث قدموها) اي البنات وجعلوا الميراث لها (فصل في حكم الجد مع الاخوة) (قوله في حكم الجد) إلى قوله واما هو في النهاية لا قوله ووجهه إلى وقبل وقوله اه إلى ويذنب وقوله واما هو إلى الماتن (قول الماتن واخوات) او اوفيه بمعنى او التي لم ينع الخلو (قوله فقيه) اي في الاجتماع اي حكمه (قوله ان يقتحم) اي يدخل من غير روية (قوله جرائم جهنم) اي

بل هو سبب لاخذه إلا أن يقال توقف أخذه عن الموت يدل على توقف سببه عليه وفيه نظر (قوله وفي كل عم الخ) عبارة التصحيح وكل عم مع جد ادلى ذلك العم بان ذلك الجد (قوله وقد ادلى ذلك العم باب الخ) عبارة كثر شيخنا البكري بان ذلك الجد (قوله في المتن إلا معتقها) اي فلا ترث عتيق ايها الغير العتيق لها مثلا (قوله كابن ابنه) عبارة شرح الروض كانه (فصل)

امرأة أباهما وعتق عليها ثم هو عبدا وأعتقه فمات الاب عنها وعن ابن مثلا ثم عتيقه عنهما فغير انه لابن دونها لانه عصبه معتق من النسب بنفسه وهي معتقة معتق والاولى مقدمة قيل اخطاني هذه اربعة فاقض غير المتفقة حيث قدموها (فصل) في احكام الجد مع الاخوة إذا (اجتمع جد) وإن علا (واخوة واخوات لا بوين اولاب) فقيه خلاف منتشر بين الصحابة رضوان الله عليهم ومن ثم عدو الكلام فيه شاعرا حتى قل عمر وعلى رضي الله عنهما اجرؤكم على قتل الجد اجرؤكم على قتل النار قال علي من سره ان يقتحم جرائم جهنم

بحر وجهه فليحضر بين الجد والاختوة وقال ابن مسعود وسألو في عماشتم من تضامك ولا تسألوني عن الجد لأحياء الله ولا يباه والحاصل انهم أجمعوا على انهم لا يسهطونه ثم قال كثير من الصحابة واكثر التابعين انه يحجبهم كالأب وذهب اليه ابو حنيفة واختاره جمع من اصحابنا وقال الأئمة الثلاثة ككثير من الصحابة انه يقاسمهم على تفصيل فيه حاصله انه متى اجتمع معهم (فان لم يكن معهم ذو فرض فله الاكثر من ثلث المال ومقاسمتهم كاخ) لانه اجتمع فيه جهتا فرض (١٢٤) وتصيب ووجهه خصوص الثالث انه مع الام يأخذ منهاها والاختوة لا ينقصه ونها عن

السدس فوجب أن لا ينقصه
عن ضعفه والمقاسمة انه مستو
معهم في الادلاء بالأب (فان
أخذ الثلث فالباقى لهم)
لذا كرم مثل حظ الاثنين
ثم ان كانوا مثليه لكونهم
أخوين أو أخا وأختين أو
اربع اخوات استويا ثم
قيل يحكم على ماخوذه بانه
الثالث فرضا وصححه ابن
الهامم ونقله ابن الرفعة عن
ظاهر نص الام ووجهه
انه منها يمكن الاخذ بالفرض
كان اولى لقوته وتقديم
صاحبه وقيل بل هو تعصيب
وهو ظاهر كلام الرافعي
رحمه الله واعتمده الزركشي
قال وقد تضمن كلام ابن
الرفعة نقلا عن بعضهم ان
جمهور اصحابنا عليه انتهى
لكن قول المتن السابق وقد
يفرض للجد مع الاختوة
صريح في الاول وقول
السبكي رحمه الله لو اخذ
بالفرض لاخذت الاخوات
الاربعة فاكثرت في الصورة
الثالثة الثلثين بالفرض
لعدم تعصبيه لهن وفرض
لهن إذا كان ثم ذو فرض
يجاب عنه بان تغليب
أخذه بالفرض نظرا لما

أصولها وقهرها (قوله بحر وجهه) أي بخالصة (قوله لأحياء) أي لا ملركة وقوله ولا يباه أي لا أضحك
كذا نقل عن السيوطي (قوله عماشتم الخ) أي عن مسائل الخ اه عش (قوله على انهم الخ) أي الاختوة
والاخوات (قول المتن فان لم يكن) أي لم يوجد (قوله لانه) إلى قول المتن فالباقى في المغنى لإاقوله ثم
قيل إلى اودون مثليه (قوله لانه اجتمع فيه جهتا فرض الخ) فيه نظر من وجوه الاول ان محل اجتماع
الجهتين فيه إذا كان هناك فرع انشأ وارتوليس موجودا هنا كما هو فرض المسئلة والثاني ان من اجتمع فيه
الجهتان يرث بهما كإساقى لأبا كثرهما والثالث ان فرضه الذي يرث به إنما هو السدس إذ هو الذي
يجامع التعصيب ويجاب عن الثاني بان محل الارث بالجهتين إذا كان كل منهما سببا مستقلا كالزوجة
وبوة العم وارتالجد بالفرض والتعصيب بجهة واحدة هي الابوة اه بجري (قوله انه مع الام) أي
وليس معهم غيرهما (قوله عن ضعفه) أي ضعف السدس اه عش (قوله والمقاسمة) عطف على
الثالث (قوله استويا) أي الثلث والمقاسمة اه عش (قوله ثم قيل الخ) أي في حالة الاستواء (قوله وقيل
بل الخ) مال إليه المغنى وكذا النهاية عبارة له لكن ظاهر كلام الرافعي انه تعصيب الخ (قوله قال) أي السبكي
(قوله وقد يفرض) أي الثالث اه سم (قوله صريح في الاول) الصراحة ظاهرة فليتأمل اه سم وقال
السيد عمر قوله صريح في الاول محل تأمل لانه لا عموم في عبارته ولا قرينة على إرادة هذه مخصوصها بل
يحتمل حملها على ما وعلى ما إذا كان الثالث خيرا له فان اخذه له حينئذ بالفرض بالاتفاق وعليها مقابل لعل
الثاني اقرب والله اعلم اه (قوله وقول السبكي) أي معاللا للثاني (قوله في الصورة الثالثة) أي فيها إذا
كانوا فوق مثليه (قوله لعدم تعصبيه) لارثه بالفرض (قوله وفرض الخ) أي وليس كذلك كما يأتي في المتن
آتيا (قوله المنصوص عليه) أي أخذه بالفرض فيها أي الصورة الثالثة اه سم (قوله نظير ما يأتي في
الاكدرية) فيه شيء إذ ليس هذا على نمط ما في الاكدرية (قوله وينبئ عليها) أي قول الفرض والتعصيب
(قوله بجزء بعد الفرض) أي فان قلنا بالاول حسب الجزء مما زاد على نصيب الجد وإن قلنا بالثاني لم يكن ثم
فرض فيؤخذ الجزء من اصل التركة اه عش (قوله اودون مثليه) وقوله او فوق مثليه كل منهما معطوف
على قوله مثليه من قوله ثم ان كانوا مثليه (قوله لكونهم الخ) الاولى بان يكون معها اخت او اخ الخ (قوله
الامثلة المذكورة) أي للثلاثين والدون (قول المتن فله الاكثر) أي وانرضى بالانقص وقوله وثلث الباقي
أي بعد الفرض وقوله والمقاسمة أي الاختوة والاختوات في الباقي اه ابن الجلال (قوله ان الاولاد) أي
للميت لا ينقصونه أي الجد عنه أي السدس (قوله وثلث الباقي) وقوله الاتي والمقاسمة كل منهما عطف على
السدس (قوله اخذ ثلث المال) أي فاذا خرج قدر الفرض مستحقا اخذ ثلث الباقي وكان الفرض تالف
من المال اه معنى (قوله وذوات الفرض معهم) أي المتصور وارثها معهم (قوله بنت) أي فاكثرت
وكذا يقال في بنت ابن وجدة وزوجة (قوله فالسدس الخ) عبارة المغنى وشرح الروض وضابط معرفة

(قوله لكن قول المتن السابق) قول المتن المذكور لا يتحقق بغير هذه الصورة ونحوها فدعوى
الصراحة الاتية لا إشكال فيها وقوله وقد يفرض أي الثلث (قوله صريح في الاول) الصراحة ظاهرة
فليتأمل (قوله نظير ما يأتي في الاكدرية) فيه شيء إذ ليس على نمط ما في الاكدرية فتأمل

فيه من جهة الولادة كالأم المنصوص عليه فيها لا يقتضى قطع النظر عما فيه من جهة التعصيب للاخوات نظير
ما يأتي في الاكدرية وينبئ عليهما ما لو أوصى بجزء بعد الفرض اودون مثليه لكونهم اختا او اخا وأختين او ثلاث اخوات او اخا واختا
فالقاسمة خير له او فوق مثليه وذلك فيما عدا الأمثلة المذكورة فالثلث خير له (وإن كان) معهم (ذو فرض فله) بعد الفرض (الاكثر
من سدس) جميع (التركة وثلث الباقي والمقاسمة) وجه السدس ان الاولاد لا ينقصونه عنه فالاختوة اولى وثلث الباقي انه لو فقد ذو
الفرض اخذ ثلث المال والمقاسمة مأمور من تنزيله منزلة الاخ وذوات الفرض معهم بنت ابن ام جدة زوجة زوج فالسدس خير له

في زوجة و بنتين وجدوا أخ و ثلث الباقي في جدة وجد و خمسة أخوة و المقاسمة في جدة وجدوا أخ (وقد لا يبقى شيء) بعد أصحاب الفروض (كبتنين و أم زوج في فرض له سدس و يزاد في العول) إذ هي من اثني عشر و عالت لثلاثة عشر فيزاد له (١٣) إلى خمسة عشر (وقد يبقى دون سدس كبتنين

و زوج في فرض له و يعال)
لأخي من اثني عشر يفضل
و أحده يزاد عليه آخر فعتال
بثلاثة عشر (وقد يبقى
سدس كبتنين و أم) أصلها
سبعة يفضل واحد (يفوز
به الجدة و تسقط الأخوة)
و الأخوات (في هذه
الاحوال) لأنهم عصبة و لم
يبق بعد الفروض شيء و لو
كان مع الجدة أخوة و أخوات
لا يوين و لا ب (فحكم الجدة
ما سبق) من خير الأمرين
حيث لا صاحب فرض
و خير الثلاثة مع ذي فرض
كما لو لم يكن معه إلا أحد
الصنفين المذكورين و أول الفصل
و من ثم عطف ثم باو و هنا
بالواو (و يعد أولاد الابوين
عليه أولاد الاب في القسمة)
أي يدخلونهم معهم فيما إذا
كانت خير إليه (فإذا أخذ
حصته فإن كان في أولاد
الابوين ذكر) واحد أو
أكثر مع اثني أو أكثر أو
كان الشقيق ذكر أو حده أو
إثني مع ابنته أو بنت ابن و أخ
لاب (فالباقى) في الأولى
بأقسامها (لهم) الذكر مثل
حظ الانثيين و في الثانية له
و في الثالثة لها أي تعصبا
لأمهم أنها معها عصبة مع

الأكثر من الثلاثة أنه إن كان الفرض نصفاً فمادونه فالقسمة أعبط أن كان الأخوة دون مثليه و أن زادوا
على مثليه فثلث الباقي أعبط و أن كانوا مثليه استوي أو قد تستوي الثلاثة و أن كان الفرض ثلثين فالقسمة أعبط
أن كان معه اخت و إلا فله السدس و أن كان الفرض بين النصف و الثلثين كنصف و ثمن فالقسمة أعبط
مع اخت أو أخ أو اختين فإن زادوا فله السدس اه (قوله في زوجة و بنتين الخ) مثلهم من أربعة و عشرين
لأن فيها ثمانية و ثلثين للزوجة الثمن و ثلثة للبنتين الثلثان ستة عشر و للجد السادس أربعة و يبقى واحد للاخ
اه ع ش (قوله في جدة وجد الخ) مثلهم من ستة للجد السدس و أحده يبقى خمسة على ستة و ثلثها خير للجد
من المقاسمة و السدس فيضرب ثلاثة في ستة بثمانية عشر للجدة سدسها ثلاثة و للجد ثلث الباقي و هو خمسة
يبقى عشرة لكل أخ اثنان اه ع ش (قوله بعد أصحاب الفروض) الأولى بعد الفرض (قول المتن كبتنين
و أم و زوج) أي مع جد و أخوة اه معنى (قوله إذ هي) أي المسئلة (قوله من اثني عشر) للبنتين الثلثان ثمانية
و للزوج الربع ثلاثة و يبقى للام سهم اه معنى (قوله و عالت) أي المسئلة بواحد قبل اعتبار الجد و قوله
فيزاد له أي يزاد في عولها بالسدس المفروض للجد اه ابن الجمال (قول المتن و قد يبقى دون سدس) فاعل
يبقى ضمير عائد على شيء السابق و متعلق دون حال منه فلا يتوهم أنها متصرفه و تجعل فاعلاً لإذ لا ضرورة
تدعو لذلك اه سيد عمر (قول المتن كبتنين و زوج) أي مع جد و أخوة اه معنى (قول المتن في فرض له)
أي السدس للجد (قوله يفصل) أي بعد فرض البنتين ثمانية و فرض الزوج ثلاثة و قوله واحد أي وهو
أقل من السدس (قول المتن كبتنين و أم) أي مع جد و أخوة اه معنى (قوله يفضل) بعد فرض البنتين
أربعة و فرض الأم واحد (قول المتن في هذه الاحوال) أي الثلاثة (قوله من خير الأمرين) أي المقاسمة
و ثلث جميع المال و قوله و خير الثلاثة أي المقاسمة و ثلث الباقي و سدس الجميع (قوله مع ذي فرض) أي
وقد فضل بعده أكثر من السدس اه ابن الجمال (قوله و من ثم) أي من أجل أن الكلام هنا في اجتماعها
بخلاف ما هناك اه معنى (قوله عطف) أي قوله لاب على قوله لا يوين (قول المتن و يعد) أي يحسب
أولاد الابوين بالرفع بحظه فاعل يعد عليه أي الجد أولاد الاب بالنصب بحظه مفعول يعد اه معنى
(قوله فيها) أي القسمة و قوله له أي للجد (قول المتن حصته) وهي الأكثر ما سبق معنى (قوله معه)
أي الذكر (قوله و كان الخ) عطف على كان من قول المصنف فكان (قوله الشقيق) عبارة النهاية البعض
اه و هي أحسن (قوله و أخ لاب) عطف على قوله بنت و انظر ما فائدة التصريح بذلك مع أن الكلام
في اجتماع الصنفين (قوله بأقسامها) أي الأربعة (قوله أنها معها) أي الأخت مع البنت أو بنت
الابن (قوله و حجاباه) أي الشقيق و الأخ لاب الجد هذا مثال للثانية من الصور الثلاث المتقدمة
من المقاسمة للشقيق إلى الثلث اه ع ش (قوله مع أن أحدهما) وهو ولد الاب الصادق بالأخ
و الأخت و قوله كما يحجبان الأم صادق بالأخ و الأخت اه ع ش (قوله كما يحجبان الخ) أي قياساً
عليه (قوله أن له) أي الجد و قوله كهى أي الأم (قوله معه) أي الجد و كذا ضميره (قوله و كأنهم)
أي الأخوة (قوله و الاب يحجبهم) أي و الحال (قوله و فارق) إلى قول المتن إلا في الأكدرية في
المعنى إلا قوله و عدم زيادة الواحدة إلى المتن (قوله ما تقر) أي من أن الشقيق لما حجب ولد الاب فاز
بحصته اه سم (قوله له) أي الأخ لام (قوله الخ) أي الشقيق و قوله عن أخ أي لام (قوله و لا

(قوله أولاد) أي أو ولدان أو يحمل أولاد على ما فوق الواحد (قوله إذا كانت خيراً) فيه إشارة
إلى أنه إذا كان غير هاهو الخيره لا يختلف الحال بعدهم أو بعدم عدم فليتأمل (قوله معه) أي الجد و قوله
به أي الجد (قوله ما تقر) أي من الشقيق لما حجب ولد الاب فاز بحصته

الغير (و سقط أولاد الاب) كافي جد و شقيق و أخ لاب للجد الثلث و الباقي للشقيق و حجاباه مع أن أحدهما غير وارث كما يحجبان الأم عن
الثلث بجماع أن له ولادة كهى و كما يحجبها معه و لداها مع حجبها به و كأنهم يردونها إلى السدس و الاب يحجبهم و يأخذ ما نقص من الأم
و فارق ما تقر اجتماع أخ لام مع جد و شقيق فإن الجد هو الحاجب له مع أنه لا يفوز بحصته بأن الأخوة جهة واحدة فجاز أن ينوب أخ عن أخ و لا

كذلك الجدود والاقوة وايضا ولد الاب (٤١٤) المعدود غير محروم ابدا بل قد يباخذ كياتي فكان لعه وجه والاخ لام محروم بالجد

كذلك الجدود والاقوة) فانهما جهتان مختلفتان فلا يجوز أن يستحق الجد نصيب الاخ اه (قوله المعدود) اي على الجد (قوله كياتي) اي في شرح إلى النصف وفي قول المصنف وقد يفضل الخ (قوله والا يكن فيهم ذكر) اي ولا اثني معها بنت او بنت ابن اخذنا مما انفاسيد عمر وسم ورشيدى اي في شرح فاذا اخذ حصته الخ (قوله اي النصف الخ) اي تاخذ النصف تارة الخ (قوله من خمسة الخ) اي اصلها من خمسة عدد الرؤوس لان الشقيقة تعد الاخ من الاب على الجد فيكون معه مثل ونصف فالمقاسمة احظ له فيأخذ اثنين من الخمسة وتأخذ الشقيقة نصفها ولا نصف لها صحيح فاضرب مخرج النصف اثنين فيها تبلغ عشرة اه ابن الجمل عبارة عرش قوله من خمسة وتصح من عشرة لان فيها نصفها ومخرجه اثنان فيضربان في عدد رؤوسهم وهو خمسة بعشرة للاخت النصف اثنان بالمقاسمة وثلاثة تبلغ بهما النصف وللجد اربعة بالمقاسمة للاخت والاخ ويفضل واحد بعد حصتها للاخ اه (قوله ودون الخ) عطف على قوله النصف ففيه جعل دون متصرفه مفعولا بلا ضرورة وهو خلاف المقرر في النحو (قوله كجد وزوجة وام وشقيقة الخ) فالمقاسمة للأخوة في الباقي بعد فرض الزوجة والام احظ للجد والرؤوس خمسة فترض بها في اصلها اثني عشر تصح من ستين للزوجة ربعها خمسة عشر وللأم سدسها عشرة والباقي وهو خمسة وثلاثون للجد منها بالمقاسمة اربعة عشر يبق واحد وعشرون تاخذها الشقيقة وهي دون النصف اذ هي ربع وعشرون لا شيء للاخ للاب ابن الجمل وعش وقوله اثني عشر اي لان فيها ربع الزوجة وسدس الام (قوله اي الثلثين) اي تاخذ الثلثين (قوله من ستة) هذا ان اعتبر عدد الرؤوس وان اعتبر مخرج الثلث فالمسئلة من ثلاث مخرج الثلث الذي يأخذه الجد (قوله ولا شيء للاخ) اذ يعد الشقيقتان الاخ من الاب على الجد فقتوى له المقاسمة وثلاث جميع المال فاذا اخذه كان الثلثان الباقيان للشقيقتين اه ابن الجمل (قوله من خمسة) اي عدد الرؤوس (قوله وعدم زيادة الخ) مبتدا خبره قوله يدل الخ (قوله ان ذلك) اي ما يأخذه الشقيقة واحدة او اكثر (قوله تعصيب بالغير) وهو الجد (قوله ان لم يباخذ) اي الغير وقوله مشاها اي الشقيقة (قوله لان الجد الخ) عبارة ابن الجمل لان الجد فيما اذ لم يكن معهم صاحب فرض لا يباخذ اقل من الثلث وفيما اذا كان معهم صاحب فرض لا يبق بعد أخذ صاحب الفرض نصيبه والجد الا حظ الاقل من الثلثين كما تقدم فلا شيء للاخوة من الاب مع الشقيقتين اه (قوله كامر) اي آتفا (قوله يبنين) عبارة المغنى بسببين اه (قوله واما هو) اي الجد وكذا الضمير في قوله له وقوله لانه وقوله فرجع (قوله كامر) اي في قول المصنف في فرض

(قوله وان لا يكن فيهم ذكر) هلا قال اخذنا ما سبق ولا اثني معا بنت أو بنت ابن ولعله لفهم ذلك ما سبق سكت عنه (قوله اي النصف تارة ودون اخري) لاجل ذلك عبر المصنف بقوله إلى النصف ولم يعبر بقوله فيأخذ الواحد النصف وكذا يقال في قوله الاتي إلى الثلثين (قوله وللشقيقة النصف) في شرح الفصول لشيخ الاسلام وقوله فللشقيقة النصف اي يجعل لها ابتداء من غير قسمته وهذا ما قال ابن اللبان انه الصواب كما نقله عنه الرافعي وغيره لان إدخالهم في الحساب إنما كان لاجل النقص على الجد فاذا اخذ فرضه فلا معنى للقسمة وعن بعض الفرضيين انه يجعل الباقي بينها وبين ولدا الاب ثم يردون عليها قدر فرضها انتهى وفي شرح الروض وقضية كلامه ان الاخت تاخذ ذلك بالفرض وهو ما صوبه ابن اللبان ولو كان مع الجد زوجة وام وشقيقة واخ لاب اخذت الشقيقة الفاضل وهو ربع وعشرون لا تزد عليه وهذا يدل على ان ما تاخذه في هذه الصورة بالتعصيب والازيد واعملت ويؤيده قولهم لا يفرض للاخت مع الجد إلا في الاكدرية لكنه معارض بان ما تاخذه بعد نصيب الجد لو كان بالتعصيب لكانت اما عاصبة بنفسها وهو باطل قطعاً او بغيرها فكذلك ولا لكان لها نصف ما لمعصبها او مع غيرها فكذلك أيضا لما مر في بيان أقسام العصبية وقد يختار الثاني ويقال هذا الباب مخالف لغيره (قوله واخ لاب) المقاسمة هنا خبر للجد (قوله لانه ربع وعش) اي لان اصل المسئلة اثنا عشر لان فيها ربع الزوجة وسدس الام وتصح من ستين والفاضل منها بعد الربع والسدس خمسة وثلاثون للجد منها اربعة عشر يفضل احد وعشرون للاخت وهي ربع الستين وعشرها (قوله في المتن

أبدا فلا وجه لعه (ولا) يكن فيهم ذكر بل تمحضوا انا اننا (فتأخذ الواحدة إلى النصف) أي النصف تارة كجد وشقيقة وأخ لاب من خمسة ويصح من عشرة للجد اربعة وللشقيقة النصف خمسة أي فرضا يفضل واحد للاخ من الاب ودون اخري كجد وزوجة وام وشقيقة وأخ لاب للشقيقة هنا الفاضل وهو دون النصف لانه ربع وعش (و) تاخذ (الثلثان فضاء إلى الثلثين) أي الثلثين تارة كجد وشقيقتين وأخ لاب من ستة ولا شيء للاخ ودونهما أخرى كجد وشقيقتين وأخت لاب من خمسة للشقيقتين ثلاثة وهي دون الثلثين وعدم زيادة الواحدة إلى النصف والثلثين إلى الثلثين يدل على أن ذلك تعصيب ولا يزيد وأميل وظاهر أن هذا تعصيب بالغير وإن لم يأخذ مثلها لانها معارض هو اختلاف جهة الجدود والاقوة (ولا يفضل عن الثلثين شيء) لان الجد لا يباخذ اقل من الثلث (وقد يفضل عن النصف) شيء (فيكون لا اولاد الاب) كامر في جد وشقيقة وأخ لاب (و) الجد مع اخوات

كأنه فلا يفرض لهن معه ولا تعال المسئلة يبنين وأما هو فقد يفرض له و أعمال كامر لانه صاحب فرض فراجع اليه عند الضرورة له

(إلا في الاكدرية) قيل نسبة لا كدر الذي سأل عنه عبد الملك نا خطا والذي ألفها على ابن مسعود وزوج الميتة أو بدلهما أو كدر قوهي الميتة وقيل لأن زيدا كدر على الاخت باعاطائها النصف ثم استرجاعه بعضه منها وقيل (٤١٥) لأنها كدرت عليه مذهبه فانه لا يفرض

للاخوات مع الجد ولا يعيل وقد فرض فيها واعال وقيل لتكدر احوال الصحابة فيها (وهي زوج وام وجدواخت لابوين اولاب فلزوج نصف وللام ثلث وللجد سدس وللأخت نصف) إذ لا مسقط لها ولا معصب لان الجد لو عصبها نقص حقه (فتعول) المسئلة بنصفها من ستة إلى تسعة (ثم يقسم الجد والأخت نصيبهما) وهما اربعة (اثلاثا له الثلثان) لا ينقسم عليهما فتضرب ثلاثة في تسعة للزوج تسعة وللام ستة وللجد ثمانية وللأخت اربعة وقسم الثلثان بينهما التذمر تفصيلهما عليه كما في سائر صور الجد والاخته ففرض لها بالرحم وقسم بينهما بالتعصيب رعاية للجانبين قال القاضي ومحل الفرض لها إذا لم يكن معها اخت أخرى لا تساوياها وإلا أخذت السدس ولم تزد وهذه ما يغلط فيها كثيرا انتهى ويوجه ذلك بان تعدد الاختين حجب الام عن الثلث فبقى سدس فتعين للشقيقة لعددها اختها عليه وقوله لا تساوياها ليس بقيد

له سدس ويزاد في العول اه معنى (قول المتن إلا في الاكدرية) بين في شرح كشف الغوامض بأنه يفرض لها في مسائل أخرى تحتها صور كثيرة وجعل ذلك واردا على حصرهم هذا فراجع اه سم واجاب ابن الجلال بان محل الحصر المذكور بدليل كلامهم في غير مسائل المعادة والمغنى بان الفرض هناك اى في المسائل الأخرى المسماة بالمعادة باعتبار وجود الاخ لا بالجد (قوله عنها) اى عن تلك المسئلة (قوله او زوج الميتة الخ) بتقدير مبتدا عطى على قوله القاه الخ (قوله وقيل لأنها كدرت الخ) وعلى هذا كان ينبغي تسميتها مكدرية لا اكدرية اه معنى (قوله فيها) اى الاكدرية (قوله لو عصبا) اى ابتداء أو لا فهو يعصبا انتهاء كما يأتى (قوله نقص حقه) وهو السدس معنى عبارة البجيرى لانه لو عصبا ابتداء لكان الفاضل لها واحدا فيكون له ثلثا ولها ثلثاه (قوله بنصيبها) اى الأخت وهو ثلاثة اه معنى (قوله وهما) اى نصيب الجد ونصيب الأخت (قوله ينقسم) اى يجمع نصيبهما الاربعة وقوله عليهما اى الأخت والجد المعدود باعتبار سهمه اثنتين عبارة النهاية والمغنى ولها الثلث فانكسراى الاربعة على مخرج الثلث فاضرب ثلاثة في تسعة تبلغ سبعة وعشرين للزوج تسعة الخ اه (قوله وقسم الثلثان) لعله اراد بالثلثين الاربعة التي ثلثا الستة لكن رد عليه ان المنقسم الاربعة التي من اجزاء التسعة التي من اجزاء الستة وشتان ما بينهما ولعل لهذا عدل النهاية والمغنى الى التعبير بالثلث ولعلم ما اراد به ثلث التسعة فرض الأخت وإنما اقتصرنا عليه وإن كان الواحد فرض الجد منها منقسما ايضا نظر الى ان اصل القصد دفع فضلها على الجد بتقصي سهمها والله اعلم (قوله وقسم بينهما) اى وقع التقسيم بينهما (قوله إذا لم يكن معها الخ) اى اذا لم يكن مع الشقيقة اخت لاب وقوله والاخذت اى الشقيقة (قوله ولم تزد) اى لا تعول المسئلة (قوله فتعين للشقيقة) ثم قوله واخذنا السدس قضية الاقتصار على السدس انه تعصيب اه سم (قوله اختها) اى التي لاب عليه اى الجد (قوله إذ لو كان معها الخ) عبارة النهاية والمغنى والروض مع شرحه ولو كان بدل الأخت اخ سقط او اختان فللام السدس ولها السدس الباقي ولا عول اه

(فصل في موانع الارث) (قوله في موانع الارث) الى قوله وخبر الحاكم في المغنى والى قول المتن لكن المشهور في النهاية قال ابن الجلال وهو اى الموانع جمع مانع وهو في اللغة الحائل وفي العرف ما يلزم من وجوده العدم ولا يلزم من عدمه وجود ولا عدم قال الرافعي ويعنون بالمنازع ما يجمع السبب من نسب وغيره ويجمع الشرط فيخرج اللعان فانه يقطع النسب الذي هو السبب ويخرج استبهاام تاريخ الموت بفرق ونحوه لعدم الشرط ويخرج الشك في وجود القريب وعدم وجوده كالمفقود والحل لعدم الشرط ايضا وهو تحقق وجود المدلى عند موت المورث انتهى (قوله وما معها) اى من قوله ولو خلف حملا يرث الخ قاله البجيرى لكن مقتضى ما مر انفاعن ابن الجلال ان قوله ولومات متوارثا الخ منه ايضا (قوله بنسب وغيره) عبارة المغنى ولا فرق بين الولاء والنسب على المنصوص في الام والمختصر وغيرهما واجمع عليه اصحاب الشافعي رضى الله تعالى عنه وعنهم وعبارة ابن الجلال فلو خلف الكافر ابنا مسلما وعم او معتقا كافرا ورثه العم او المعتق الموافقان في دينه دون الابن المخالف على المنصوص حتى في الولاء في الام والمختصر خلافا للقاضي حسين في الولاء حيث قال ينقل الارث الى بيت المال اه (قوله المتفق عليه) اى بين البخاري ومسلم اه ع ش (قوله على الثاني) اى عدم ارث الكافر من المسلم (قوله وفارق الخ) اى عدم ارث

إلا في الاكدرية) بين في شرح كشف الغوامض أنه يفرض لها في مسائل أخرى تحتها صور كثيرة ويجعل ذلك واردا على حصرهم هذا فراجع اه (قوله فتعين للشقيقة ثم قوله واخذنا السدس) قضية الاقتصار على السدس انه تعصيب (قوله إذ لو كان معها شقيقة مثل الخ) عبارة الروض او اختان فلزوج النصف وللام السدس وللجد السدس والباقي لها اى للاختين ولا عول اه (فصل)

إلا في أخذها السدس وحدها إذ لو كان معها شقيقة مثلها حجت الام وأخذنا السدس (فصل) في موانع الارث وما معها (لا يتوارث مسلم وكافر) بنسب وغيره للحديث المتفق عليه لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم والاجماع على الثاني وفارق جواز نكاح المسلم الكافرة

بان مبنى ما هنا على الموالاة ولا مزالاة بينهما بر جهر اما النكاح فمن نوع الاستخدام وخر الخا كم وصححه لا يرث المسلم الذعرانى إلا ان يكون عبده أو أمته مؤول بأن مافى يده للسيد كفى الحياة لا الارث الحقيقى من العتيق لانه سماه عبده على أنه أعل واعترض المتن بأن نفي التفاعل الصادق بانتفاء أحد الطرفين لا يستلزم نفي كل (٤١٦) منهما المصرح به فى أصله ويرد بأنه عول فى ذلك على شهرة الحكم فلم يبال بذلك الايهام على أن

التفاعل باقئ كثيرا لأصل الفعل كعاقبت اللص وبانه يوم انه لومات كافر عن زوجة حامل ثم اسلمت ثم ولدت لم يرث ولدها لانه مسلم تبعاً لها وليس فى محله لان العبرة بالاتحاد فى الدين حالة الموت وهو محكوم بكفره حينئذ والاسلام هنا انما طرأ بعده ولم تاوثر مع كونه جمادا لانه بان بصيرورته للحوانية انها كانت موجودة فيه بالقوة ومن ثم قيل لنا جماد يملك وهو النطفة واعتراضه بان الجماد ما ليس بحيوان ولا كان حيوانا اى ولا خرج من حيوان والا لم يتم الاعتراض يرد بان هذا تفسير للجماد فى بعض الابواب لا مطلقا فلا يرد (ولا يرث) زنديق وهو من لا يتدين بدين ولا (مرتد) حال الموت بحال وان اسلم لانه لا مناصرة بينه وبين احد لا هداره وبحث ابن الرفعة ارثه اذا اسلم خارق الاجماع قاله السبكي (ولا يورث) بحال بل ماله فىء لبليت المال سواء ما اكتسبه فى الاسلام والردة ارتد فى صحته او مرضه وسياتى فى الجراح ان وارثه لولا الردة يستوفى قود طرفة (ويرث

المسلم من الكافر جزا الخ وهذا رد لما قبل الجمهور القائل بآرث المسلم من الكافر قيا ساعلى النكاح (قوله بان مبنى ما هنا) ان بناء التوارث (قوله على انه) اى الخبر وقوله اعل اى فلا يحتج به اه عش (قوله المصرح به فى أصله) اى المحرر عبارته لا يرث المسلم الكافر وبالعكس (قوله ويرد بانه الخ) هذا لما يفيد لو ادعى المعتراض عدم صحة تعبير المصنف راما اذا ادعى اوضحية تعبيره لا صل منه كما هو المستفاد من المغنى فلا فاعل لهذا عقبه بالجواب العلوى (قوله كعاقبت اللص) تأمل مافى هذا التتميل اللهم إلا ان يحمل على التنظير اى كما ان المفاعة تاتى لأصل الفعل وان كان الأصل فيها الا شتر الكسديمعمر اه ابن الجمل وفى عش مثله (قوله وبانه يوم الخ) عطف على بان نفي التفاعل الخ والضمير راجع الى المتن ثم هذا الاعتراض وجوابه بجريان فى كلام المحرر ايضا (قوله وليس الخ) اى الاعتراض الثانى (قوله حينئذ) اى وقت موت ابيه (قوله ولما ورث) اى الحمل وقوله انها كانت الخ اى الحيوانية اه عش (قوله ومن ثم) اى من اجل انه ورث مذ كان حملا (قوله قيل لنا جماد الخ) ولوقيل لنا جماد يرث كان أغرب لظهور ان الجماد قديمك كالمسجد سم اه سيدعمر وابن الجمل (قوله وهو النطفة) اى وان لم تستدخلها إلا بعد موته لتبين انها ولده عند موته اه سم (قوله واعترضه) اى ما قيل (قوله اى ولا خرج الخ) الانسب اى ولا يصير حيوانا اه سيدعمر (قوله ولا خرج من حيوان) اى وهذا خرج من حيوان فلا يكون جمادا اه سم (قوله والا) اى وان لم يرد قوله ولا خرج الخ (قوله يتم الاعتراض) قد يؤيد المعتراض بان هذا حيوان بالقوة فيتم الاعتراض بدون الزيادة كذا قاله المحشى وهو وجه سماه قول الشارح ولا خرج الخ شامل للفصلات فيحتاج الى التقييد اه سيدعمر (قوله برد الخ) خبر قوله واعتراضه (قوله زنديق) الى قول المتن لكن المشهور فى المغنى الا قوله ونقل المصنف الى قوله وتصوير الخ (قوله وهو من لا يتدين الخ) ويعبر عنه بمن يظهر الاسلام ويخفى الكفر وهما متقاربان اه النهاية اى والامداد وهو محل تأمل اه سيدعمر لعل وجهه ان بينهما عموما وخصوصا وجهها فى التقارب (قوله ولا مرتد الخ) وكذا نصرانى تهود او نحوه اه مغنى (قوله ولان اسلم) اى بعد موت مورثه اه مغنى (قوله وبحث ابن الرفعة ارثه اذا اسلم خارق الخ) وفى شرح الترتيب ولا يرث مرتد وان اسلم قبل قسمة التركة خلا لا امام احمد اه ثم رايت مخالفته فى منتهى الارادات من فروع الحنابلة فى قول التحفة وبحث ابن الرفعة الخ وقول الامداد ولا يرث مرتد ونحوه كيهودى تصبر وان اسلم بعد الموت إجماعا اه فيها نظر لما علمت ان الامام احمد قائل بذلك وحينئذ فيبحث ابن الرفعة موافقا لما قاله الامام احمد اه ابن الجمل (قوله والردة) اى وما اكتسبه فى الردة (قوله وسياتى الخ) عبارة ابن الجمل ولا فرق بين المال والقصاص وان استوفاه وارثه لولا الردة لانه لا يستوفيه ارثا كما نقله السبكي عن الاصحاب اه عبارة عش قوله يستوفى قود طرفة اى تشفيا لا ارثا كما فهمه قوله ولا الردة اه (قوله يستوفى الخ) اى بعد موته بالسراية وقوله قود طرفة اى المقطوع فى الاسلام مع المكافاة اه مغنى وسم (قوله ونقل المصنف) مبتدأ خبره قوله سهو (قوله وتصوير ارث الخ) مبتدأ خبره قوله ظاهر (قوله فانه) (قوله لنا جماد يملك) قد يقال لو قيل لنا جماد يرث كان أغرب لظهور أن الجماد قديمك كما فى المساجد بانها تملك (قوله وهو النطفة) اى وان لم تستدخلها إلا بعد موته لتبين انها ولد بعد موته وان كانت حينئذ نطفة (قوله ولا خرج من حيوان) اى وهذا خرج من حيوان فلا يكون جمادا وقد يرد المعتراض أن هذا حيوان بالقوة والمآل فىتم الاعتراض بدون الزيادة (قوله وسياتى فى الجراح)

الكافر الكافر وإن اختلفت ملتهم) لأن جميع ملل الكفر فى البطلان كاللمة الواحدة قال تعالى فماذا بعد الحق إلا الضلال اى ونقل المصنف فى شرح مسلم عن الاصحاب ان الحريين فى بلدين متحاربين لا يتوارثان سهو وتصوير ارث اليهودى من النصرانى وعكسه مع أن المتمثل من مللة للملة لا يقر ظاهر فى الولاء والنكاح وكذا النسب فيمن احدا بويه يهودى والآخرا نصرانى فانه يخير بينهما بعد البلوغ وكذا اولاده فلبعضهم اختيار اليهودية ولبعضهم اختيار النصرانية (لكن المشهور انه لا توارث بين حربى وذمى) او معاهدا ومستمنا

يلا دنا لاتنفا الموالاة بينهما ويتوارث ذى ومعاهدو مستامن واحد هؤلاء يلا دهم وحربى (٤١٧) (ولا يرث من فيهرق) وإن قل إجماعا

ولأنه لو ورث ملكه السيد وهو اجنى عن الميت وإنما لم يقولوا إنارته ثم تلقى سيدة له بالملك كما قالوه فى قبول قته لنحو وصية او هبة له لأن هذه عقود اختيارية تصح للسيد فايقاعها لقته إيقاع له ولا كذلك الارث وافهم المتن ان الحر يرث وإن استغرقت منافعه بالوصية وسياق ما فيه ثم (والجديدان من بعضه حريورث) جميع ماملكه بيهضه الحر لانه تام للملك عليه كالحر وافهم هذا ما باصله ان الرقيق لا يرث إلا فى صورة هي كافر له امان جنى عليه ثم نقض الا مان فسي واسترق ومات بالسراية فتأقدر الدية لوارث ويحجب بانهم إنما أخذوها نظرا للحرية السابقة لاستقرار جنائيتها قبل الرق فى الحقيقة لا استثناء إلا بالنظر لكونهم حالة الموت احرار او هو قن (ولا) يرث (قاتل) باى وجه كان وإن وجب عليه كالفاضى يحكم به من مقتوله شيئا كان حفر بتر ابداره فوقع بها مورثه لاجبار فيه يقوى بعضها بعضا وإن لم تحل من ضعف نعم قال ابن عبد البر فى بعضها ليس للقاتل من مقتوله شيء انه صحيح بالاتفاق واجمعوا عليه فى العمديل وتطابقت عليه الملل السابقة ولانه

أى من أحد أبويه الخ وكذا ضمير أولاده (قوله يلا دنا) خلافا للنهاية كما يأتى ولظاهر المغنى حيث أسقطه (قوله يلا دنا) كما قيد به الصيمرى قال فى شرح الروض وقضيته انه لو عقد الامام الدية لطائفة قاطنة بدار الحرب انهم يتوارثون مع اهل الحرب قال الاذرى ويجوز تنزيل الاطلاق على الغالب فلا مخالفة اه سم زاد ابن الجمل وخالف العلامة الرملى فى النهاية حيث قال وقضية إطلاقه كغيره انه لا فرق بين كون الذى بدارنا ولا وهو كذلك كفى الروضة وما اقتضاه تقييد الصيمرى مردود باطلا فمهم اه (قوله يلا دهم) أى الكفار (قوله وحربى) عطف على ذى (قول المتن ولا يرث من فيهرق) مدبر أو مكاتب أو مبعضا أو أم ولد لنهاية ومغنى (قوله وهو) أى السيد (قوله له) أى للوروث (قوله لنحو وصية او هبة له) أى للقتل متعلق بالوصية والهبة (قوله وافهم هذا) أى قول المصنف والجديد الخ (قوله ان الرقيق) لا يرث بيان لما فى الاصل (قوله أى لا فى صورة) من كلام الشارح (قوله تقدر الدية الخ) أى دية الجرح لادىة النفس واطلاق الدية عليها من باب التوسع عزيزى وعنائى اه يجزى عبارة المغنى فان قدر الارش من قيمته لورثته اه (قوله ويجاب الخ) أى عن إيراد هذه الصورة على مفهوم المتن ومنطوق أصله (قوله إنما أخذوها) أى الورثة الدية (قوله جنائيتها) أى الدية والاضافة فيه من إضافة السبب إلى المسبب عبارة النهاية لاستقرارها بما قبل الرق اه (قوله بالنظر لكونهم) أى الورثة (قوله ولا يرث قاتل الخ) وليس من ذلك ما لو قتله بالحال او بعينه فبرث منه فيما يظهر اه عش (قول المتن ولا يرث قاتل) (فرع) سقاه دواء فان كان عارفا ورثه او غير عارف لم يرثه مر كذا فى حاشية سم على المهج وفى شرح تحرير الكفاية لشيخ الاسلام اطلاق عدسقى الدواء من الموانع وهو الذى تقتضيه قاعدة الباب لان الضمان غير ملحوظ هنا واما التمهيد فاما يناسب حكم التضمن على انه فى النهاية قيل مبحث الختان مشى على ضمان الطبيب وللمتطب وإن مشى غيره على التفصيل بين الطبيب الحاذق فلا يضمن وبين غيره فيضمن اه اقول وكذلك اطلق ابن الجمل كون سقى الدواء مانعا عارته ومنها إذا سقى الوارث مورثه الدواء او بطل جرحه على سبيل المعالجة إذا أفضى إلى الموت اه وكذلك أطلقه شيخنا عارته ومثل ذلك سقيه دواء أفضى إلى موته كما فى شرح الترتيب اه (قوله باى وجه كان) عبارة النهاية وإن لم يضمن كان قتله بحق لنحو قود او دفع صائل سواء كان بسبب ام بشرط ام مباشرة وإن كان مكراها او حاكما وشاهدا او مزكيا اه فالقاتل مستعمل فى حقيقته ومجازاه (قوله وإن وجب) أى القتل عبارة الشنشورى ولو كان بغير قصد كرائم ويجنون وطفل ولو قصده مصلحة كضرب الاب لابن للتأديب وبطله الجرح للمعالجة اه وقوله من مقتوله صلة يرث اه سم (قوله كان حفر بتر ابداره) قضيته انه لا يرث سواء كان متعديا بحفرها أم لا وسياق فى كلامه هنا فى التنبيهات اشتراط التعدى (قوله لاخبار فيه الخ) تعليل للبتن (قوله أنه صحيح بالاتفاق) مقول قال (قوله واجمعوا عليه) أى على عدم ارث القاتل (قوله وتطابقت عليه) أى عدم الارث فى العمد العدوان (قوله ولانه) عطف على قوله لاخبار الخ عبارة شرح المنهج ولتهمة استعجال قتله فى بعض الصور وسدا للباب فى الباقي اه (قوله مطلقا) أى قتله عمدا او بدونه كفى النائم والمجنون والطفل (قوله أى باعتبار السبب) أى سبب الموت وهو القتل (قوله ويرث المفتى الخ) ولو فى

عبارة المصنف هناك ولو ار تد الجروح ومات بالسراية فالنفس هدر ويجب قصاص الجرح فى الاظهر يستوفيه قربه المسلم وقيل الامام (قوله يلا دنا) كما قيد به الصيمرى قال فى شرح الروض وقضيته انه لو عقد الامام الدية لطائفة قاطنة بدار الحرب انهم يتوارثون مع دار الحرب قال الاذرى ويجوز تنزيل الاطلاق على الغالب فلا مخالفة اه (قوله لاستقرار جنائيتها) قد يقال الموجود قبل الرق لا يساوى الدية (قوله لا بالنظر الخ) كفى هذا خصوصا والعبرة بحالة الموت والانتقال والارث إنما يثبت حينئذ على ان دعواه استقرار الجناية قبل الرق مع اعترافه بأن سرايتها بعد الرق ممنوعة (قوله وإن وجب) أى القتل

ورأى خبر موضوع به على الوجه لأن قتله لا ينسب اليهما بوجه لأن ما صدر عنهما لا يختص بمعين حتى يقصد به بخلاف حكم الحاكم (وقيل إن لم يضمن وورث) لأنه قتل بحق وورده أن المعنى إذا لم ينضبط أنيط الحكم بوصف اعم منه مشتمل عليه منضبط غالبا كالمشقة في السفر وقصد الاستعجال هنا وبه يدفع ما قيل كاد الشافعي أن يكون ظاهره بإحضار هذه المسئلة قال المصنف رحمه الله يضمن بضم أوله ليدخل فيه القاتل خطأ فإن العاقلة تضمنه ورد بأنه مبني على ضعيف أن الدية تلزمهم ابتداء وقد يرث المقتول قاتله كان يجرحه ثم يموت هو قبله ومن الموانع الدور الحكي كما مر آخر الأقرار (٤١٨) وكون الميت نيا قال عليه السلام نحن معاشر الأنبياء لا نورث ويحتاج لذلك عند موت عيسى

معين نهاية وابن الجبال (قوله ورأى خبر موضوع) أي أو صحيح أو حسن بالأولى اه ع ش (قوله لأن ما صدر الخ) عبارة النهاية إذ قد لا يعمل به اه (قوله حتى يقصد به) أي يقصد المعين بما صدر منها (قول المتن إن لم يضمن) كان وقع قصاصا واحدا اه معنى عبارة ابن الجبال بقصاص أو بدية أو بكفارة اه لأنه قبل بحق ويحمل الخبر على غير ذلك للمعنى اه معنى (قوله وورده الخ) قد يقال كون القتل بحق أو بغير حق أمر منضبط لا يتفاوت فيه اه سم (قوله أن المعنى الخ) أي المعنى المقتضى للحكم وهو الذي يسميه الأصوليون علة الحكم فالحكم هنا منع الارث والمعنى كون القتل عدوانا اه كرى (قوله كالمشقة في السفر الخ) استشكله سم (قوله وبه) أي بالرد (قوله أن يكون ظاهريا) أي أخذ بظاهر الحديث اه ع ش (قوله بضم أوله) أي وفتح ثالثه بلا شد واسناده إلى ضمير القتل (قوله ليدخل فيه) أي في القاتل الغير الوارث اه كرى (قوله تضمنه) أي القتل خطأ (قوله وورده الخ) أي فيجوز فيه الضم والفتح اه ع ش واجاب سم عن ذلك الرد بأن المصنف أراد الضمان المستقر كما هو المتبادر فلارد به اه (قوله تلزمهم) أي العاقلة (قوله كان يجرحه) أي مورثه (قوله ثم يموت هو) أي الجارح قبله أي موت المجرع عبارة بالمعنى ثم يموت المجرع من تلك الجراحة اه (قوله عند موت عيسى) أي أو الخضر على القول بنبوته وأنه حي وهو الراجح فيها اه ع ش (قوله ما ذكر في الحفر) وهو قوله كان حفر بئرا بداره الخ في تمثيل القاتل اه كرى (قوله بالعدوان) متعلق بالتقييد (قوله فمقتل مورثه يبرأ الخ) يعني من مات مورثه بوقوعه في بئر الخ (قوله أو تطهر) أي بقاء (قوله على معنيين) أي امرين أو ضابطين والجار متعلق بقوله مخرج (قوله أحدهما) وسكوته عن ثاني المعنيين لعله لعدم تعلق غرضه به (قوله أو كان متعديا فيه) لعل أو هنا بمعنى الواو (قوله ولما نقل الأذرعى هذا) أي قول ابن سريج (قوله كل هلاك مضمون عليه) أي على فاعله المعلوم من السياق ويحتمل رجوع الضمير على الهلاك بمعنى المهلك على طريق الاستخدام (قوله عقب مامر) أي انفاى أول التنبية (قوله أنه الصواب) أي التفصيل (قوله ولم ينظرا) أي الأذرعى والزركشى (قوله مشهور المذهب الخ) مقول القول (قوله أنه لا فرق) أي بين العدوان وغيره في منع الارث (قوله لقول المطلب الخ) متعلق بقوله لم ينظر أو علة لعدم النظر (قوله وتبعه الخ) أي القمولى (قوله اه) أي قول المطلب (قوله ما ذكر) أي عقب قول المصنف ولا يرث من قوله باى وجه كان فقوله أنه لا فرق الخ بيان له باعتبار معناه (قوله كمن حفر بئرا) يحتمل أن يكون للتظهير ولعل هذا اليق بهما من أن يمثلا للسبب بجزئيات الشرط أو يؤول كلامهما بأنهما أرادا وقوله من مقتوله صلة يرث (قوله وورده أن المعنى إذا لم ينضبط الخ) يتأمل فيه وقد يقال كون القتل بحق أو بغير حق أمر منضبط لا يتفاوت فيه وقوله كالمشقة في السفر إن كان مثالا للوصف الا اعم المنضبط فقيه نظر إذ لا انضباط للمشقة بل المناط وصف السفر وايضا فاهو المعنى الذي لم ينضبط حتى عدلنا عنه إلى هذا إن كان السفر فهو ممنوع بل السفر اضبط من المشقة او غيره فاهو وإن كان مثالا للمعنى الذي لم ينضبط المعدول عنه فواضح إذ ليس لها انضباط غالبا وهو ظاهر فلا حاجة لبيان عدم انضباطها فليتأمل (قوله ورد

عليه السلام على نينا وعليه وعلى سائر الانبياء تنبيهات منها وقع في كلام الشخين وغيرهما تقييد ما ذكر في الحفر بالعدوان فمن قتل مورثه يبرأ حفرها بملكه يرثه وكذا وضع الحجر ونصب الميزاب وبناء حائط وقع عليه وغير ذلك وعن صرح به بذلك الماوردى وسبقه اليه ابن سريج فانه لما نقل عن ابن حنيفة وصاحبيه رحمهم الله تعالى أنه لو أخرج كنيفا أو ميزابا أو ظلة أو تطهر بماء أو صب ماء في الطريق أو أوقف دابة فيه فيألت مثلافات بذلك مورثه ورثه قال وهذا كله مخرج على قياس قول الامام الشافعي على معنيين أحدهما أن كل شيء فعله من ذلك مما له فعله لم يمنع ارثه وما ليس له فعله أو كان متعديا فيه أو كان عليه حفظه كالسائق والقائد لم يرثه ولما نقل الأذرعى هذا قال عقبه وظاهر كلام الاصحاب أن المذهب أن كل مهلك مضمون عليه أو على عاقلة

بما ذكر في الديات يمنع الارث وقال أيضا عقب مامر من التفصيل بين الحفر العدوان وغيره أنه الصحيح أو الصواب بالسبب وتبعه الزركشى فقال أنه الصواب ولم ينظر والقول بعض الاصحاب مشهور المذهب أنه لا فرق لقول المطلب وتبعه في الجواهر لا خلاف أن من حفر بئرا بملكه أو وضع حجر أفتات به قريبه ولا تفرط من صاحب الملك أنه يرثه وكذا إذا وقع عليه حائطه لأنه لا ينسب اليه القتل اسما ولا حكما اه ومنها ما ذكر أنه لا فرق بين المباشرة والسبب والشرط هو ما صرحوا به حتى الشيخان فانها وإن اقتصرنا على الأولين مثالا لا اشتباه السبب ببعض صور الشرط كالخفر فقالا أو السبب كمن حفر بئرا عدوانا ومنها يؤخذ بما تقرر في صور الحفر ونحوه من

كل ما ذكره في الديات من التفصيل بين العدو وأن وغيره أن قولهم لا فرق بين المضمون وغيره محله في المباشرة والسبب دون الشرط ويفرق بان المباشرة محصلة للقتل والسبب له دخل فيه فلم يفرق الحال فهما بين المضمون وغيره بخلاف الشرط فانه لا يحصله ولا يؤثر إذهو ما حصل التلف عنده لا به فليبعد إضافة القتل اليه احتيج إلى اشتراط التعدى فيه ومنها ما وقع في بحر الرويانى أمسكه فقتله آخر ورثه الممسك لا القاتل لانه الضامن وجرى عليه القمولى وغيره لكن جزم به بعض متأخري الفرضيين بخلافه فقال لا يرث الممسك للجلاد وأو غيره ويوجه الأول بان الامساك شرط لا سبب كما صرحوا به وقد تقرر في الشرط أنه لا بد من تعدى فاعله لضعفه وقضية رعاية ضعفه اشتراط أن لا يقطعه غيره كما في الممسك مع الحازم ينظر اليه وأنيط الامر بالمباشر وحده لا ضمنه لعل فعل ذلك في جنب فعله ومنها لا يرث شهود التزكية ولا الاحصان سواء شهدوا به قبل الزنا أو بعده كما اقتضاء اطلاقهم قال الزركشى وهو لم يقول في الغرم عند الرجوع ثم استشكل ما هنا بانهم بعد الرجوع لو رجعوا هم وشهود الزنا غرم شهود الزنا الاحصان وهذا يدل على أنه لا تأثير لشهادتهما في (١٩٤) القتل فينا في ما هنا أن لها تأثيرا وقد يفرق

بان الملحظ مختلف إذ هو هنا مجرد وجوده في الوقت ولو مع غيره وإن جاز أو وجب ولولم يضمن به حبا للباب ولا كذلك ثم لانهم توسعوا هنا لم يتوسعوا بنظيره في الضمان واثريه ان القتل به الرجوع إنما يضاف لشهود الزنا لا غير فقامه ومنها صرحوا في الرهن في مسائل ان المينة بالولادة السبب في موتها الوطء فمن ذلك قولهم لو احبلها الراهن فماتت بالولادة ضمن قيمتها لأن وطأها هو السبب في هلاكها بخلاف مالو زنى بامة من غير ان يستولى عليها فماتت باحباله لأن الشرع لما قطع نسبة الولد عنه انقطع نسبة الوطء

بالسبب ما يقابل المباشرة فيشمل الشرط والقرينة التثليل بما ذكره سيد عمر (قوله من كل الخ) بيان للنحو وقوله من التفصيل بيان لما تقرر (قوله للجلاد الخ) متعلق بالتمسك (قوله ويوجه الاول) اى ما في البحر من إرث الممسك (قوله لضعفه) اى الشرط (قوله وقضية الخ) لا يخفى ما فيه (قوله ان لا يقطعه الخ) اى الشرط يعنى ان لا يجعله فعل غيره كالمعدوم (قوله كما في الممسك الخ) مثال للبنى بالميم (قوله لم ينظر اليه) اى الممسك وكان الاسيك ولم ينظر الخ بواو الاستئناف (قوله بالمباشر) اى الحازم (قوله وهو المنقول) اى التعميم المذكور (قوله ثم استشكل) اى الزركشى (قوله بانهم لو رجعوا الخ) اى شهود التزكية والاحصان (قوله لا الاحصان) اى ولا التزكية (قوله لشهادتهما) اى نوعى شهود التزكية وشهود الاحصان (قوله ان لها) اى لشهادتهما وقوله تأثيرا اى فى القتل (قوله إذهو هنا) اى في منع الارث (قوله وإن جاز الخ) اى القتل (قوله ولولم يضمن) اى القاتل به اى بالقتل (قوله ثم) اى فى الضمان (قوله واثريه ان القتل الخ) لا يخفى ما فيه من الركة ولو قال وإنما اثر فيه اى الضمان رجوع شهود الزنا لا غير لأن القتل إنما يضاف بعد الرجوع لشهود الزنا الخ لا تنصح المقام (قوله فقامه) لعل وجهه الاشارة إلى المصادرة في تعليل عزم شهود الزنا لا غير في الرجوع بعد الرجوع (قوله ان الميتة الخ) اى بان الميتة (قوله فمن ذلك) اى بما يصرح بذلك (قوله باحباله) بالولادة الناشئة عنه (قوله وقيل الخ) من جملة مقولهم (قوله ولا يضمن) اى الزوج وزوجته اى الميتة بالولادة الناشئة عن وطئه والجملة استئنافية او عطف على قوله وقيل الخ (قوله بما إذا لم يعلم الخ) اى لم يظن اذا لحاق الولد بالفراش ظنى (قوله كون السبب) وهو الوطء هنا (قوله أعرضوا عن النظر لقائله) اى قائل ذلك الاحتمال يعنى لم يعينوا القاتل وقالوا قيل الخ ولو اعتبروا بقبوله لقالوا قال فلان كما هو الشائع اه كردى (قوله فاعله) اى الوطء (قوله عنه) اى الوطء (قوله فهو) اى إطلاق القاتل على الواطء (قوله فلم يدخل) اى الواطء وقوله فى اللفظ الخ اى لفظ القاتل ومعناه وهذا مبالغه فى نفي التسمية والإفاد دخول لا يتصور إلا فى المعنى إلا ان يراد بالمعنى الحكمة (قوله ما بحثه) اى الارث (قوله اما الاول) اى التعليل بعدم التسمية (قوله لم يشترطوا) اى فى منع الارث وقوله تسميته اى تسمية من له دخل فى القتل اى حتى يلزم من عدم التسمية الارث (قوله ان الوطء الاول) اى الواطء بصيغة الفاعل وقوله كذلك اى له دخل فى القتل بالسبية (قوله قطع نسبة الولد للزاني) اى ولولم

اليه وقيل لا يضمن الراهن لاحتمال ان الموت ليس من وطئه بل لعارض آخر ولا يضمن زوجته بلا خلاف لتولد هلاكها من مستحق عليها هو وطؤه ونازع ابن عبدالسلام فى اطلاقهم المذكور فى الزانى بانه يتعين تقييده بما إذا لم يعلم أن الولد منه ولا فينبغى ان يضمن لان إفضاء الوطء إلى الاتلاف والفوات لا يختلف بين كون السبب حلالا أو حراما وهذا كله كما ترى صريح فى ان الزوج لا يرث من زوجته التى احبلها فماتت بالولادة لما علمت ان الوطء الذى هو فعله سبب فى الهلاك بواسطة الاحبال الناشئة عنه والولادة الناشئة عنها الموت ولا نظر لاحتمال طرو مهلك آخر لما علمت انهم اعرضوا عن النظر لقائله حيث عبروا عنه بقولهم وقيل لا يضمن الراهن لاحتمال ان الموت إلى اخره ثم رابت عن بعض المتأخرين انه قال ينبغي ان يرث وعلاه بان احدا لا يقصد القتل بالوطء فلا يسمى فاعله قاتلا وبانها لم تمت بالوطء الذى هو فعله بل بالولادة الناشئة عن الحبل الناشئة عنه فهو مجاز بعيد فى المرتبة الثالثة فلم يدخل فى اللفظ ولا فى المعنى وانت خير بان كلا تعليليه لا ينتج له ما بحثه اما الاول فلانهم لم يشترطوا تسميته قاتلا بل ان يكون له دخل فى القتل بمباشرة او شرط ولا شك ان الوطء كذلك بل كلامهم الذى فى الرهن مصرح بانه يسمى قاتلا وبان الوطء يفضى للمهلك من غير نظر لاحتمال طرو مهلك وبان الشارع قطع نسبة الولد للزاني فلم يضمن المزني بها

وأما الثاني فلا نهم مصرحون بأنه لا فرق في منع ماله دخل في القتل بين الداخل القريب والبعيد كتركيزه مركب الشاهد باحصان المورث الزاني قتال بعده هذا المدخل مع منعه الارث فبطل جميع ما وجه به بحته الذي افاده بذكره بعد ذكر ما تقدم عنهم في الرهن انه اعني بحته مخالف للنقول ووجه مخالفته لما قرره لكن صرح الزركشي بان الزوج يرث جازما به جزم المذهب وحينئذ ففي جريه على قواعدهم دقة والذي يتضح به جريه عليها ان يقال لاشك ان الوطء من باب التمتع وهي من شأنها ان لا يقصد بها قتل ولا ينسب اليها ولا تخالفوه في الرهن لكون الراهن حجر على نفسه في المروءة فاقضى (٢٠٠) الاحتياط لحق المرتين منع الراهن من الوطء لحرمة ونسبة التفويت اليه بواسطة نسبة الولد اليه

ليغرم البذل وأما هنا فقد تقرر في الشرط مع انه من جنس ما يقصده التفويت وينسب اليه القتل أنه لا بد من التعدي به ليعد إضافة القتل اليه فما لا تعدي به لا يمنع فاذا كان هذا لا يمنع فالويل اذا الشرط من جنس ما يقصد ولا كذلك الوطء ومنها اللعان والشك في النسب فلو تنازعا مجهولا ولا حجة فان ما قبله وقف إلى البيان من تركه كل ارث ولد او عكسه وقف من تركته ارث اب وسلك عن وعن وطئت بشبهة فانت بولدي يمكن كونه من الزوج وواطى الشبهة وقد وطأها في طهر واحد فانت قبل لحوقه باحدهما لا حدها ولدان من غيرهما فهل ترث السدس او الثلث فاجبت اخذان كلامهم المذكور بانها تاخذ السدس لانها تستحقه على كل تقدير ويوقف السدس الآخر بينهما وبين بقية الورثة إلى البيان للشك في مشقه مع احتمال ظهوره لها ولغيرها فلا مقتضى

يقطعها السمي الزاني قاتلا (قوله وأما الثاني) أى التعليل ببعديته الوطء للقتل (قوله في منع ماله دخل الخ) أى الارث (قوله بعد الخ) بضم الباء مفعول قوله فتأمل (قوله في بطل) ببناء الفاعل من الابطال وقوله جميع الخ بالنصب مفعوله وقوله انه الخ مفعوله (قوله جازما به جزم المذهب) وكذا جزم به جزم المذهب المغنى وكذا جزم شيخنا في حاشية الشنقشورى وفي ابن الجمل بعد ذكر مثله عن شرح الترتيب مانصه وفي التحفة فيها أى في مسألة ارث الزوج كلام مبسوط محصله آخر انه يرث اه وقال الكردى ان مرضى الشارح يعنى التحفة ما ذكره أولا من منع الارث وان ما ذكره هنا بيان لذلك الوجه ولا يلزم من بيان وجه الشئ أن يكون ذلك الشارح مرضيا عند كافي بيان وجه المقابل للصحيح اه اقول إن ما مر عن ابن الجمل من ان مرضى الشارح الارث هو الظاهر وان ما ذكره الشارح اولا مجرد بحث ومدار الفقه على النقل وهو مع الثاني فقط (قوله وفي جريه) أى ما جزم به الزركشى (قوله على قواعدهم) أى قواعد الاصحاب هنا (قوله به) أى بالرهن (قوله واما هنا) أى فى المنع للارث (قوله انه لا بد الخ) فاعل تقرر (قوله فاذا كان هذا) أى الشرط الذى لا تعدي به (قوله مجهولا) أى ولدا مجهولا نسبه صغيرا كان أو مجنونا اه معنى (قوله أو عكسه) أى وجد عكسه بان يموت الولد قبل المتنازعين وكذا إذا مات قبل احدهما (قوله المذكور) أى انقاب قوله فلو تنازعا الخ (قوله حكى فيها) أى فى مسألة وطء الشبهة (قوله من قول المصنف) أى فى غير المناج (قوله وعدم تحقق الخ) عطف على اللعان (قوله هذا) إلى قول المتن وإلا فلا فى النهاية الا قوله وفى نسخ إلى المتن وقوله وكلام البسيط الموهوم خلاف ذلك مؤول (قوله ومنه ان يعلم الخ) أى من الجهل بالسابق عبارة المغنى والجهل بالسبق صادق بان يعلم أصل سبق ولا يعلم عين السابق وبان لا يعلم سبق أصلا وصور المسئلة خمس العلم بالمعية العلم بعين سبق وعين السابق الجهل بالمعية والسبق الجهل بعين السابق مع العلم بالسبق التباس السابق بعدم معرفة عينه فى الصورة الاخيرة يوقف الميراث إلى البيان او الصلح وفى الصورة الثانية تقسم التركة وفى الثلاثة للباقية مال أى تركه كل لباقي ورثته اه (قوله ولما) أى بان رضى بيانه (قوله وصفين) كسجين موضع قرب الرقة بشاطئ الفرات كانت به الوقعة العظمى بين على ومعاوية رضى الله عنهما اه قاموس (قوله والحررة) بفتح الحاء وتشديد الراء موضع بظاهر المدينة تحت واقم وبه كانت وقعة الحررة أيام يزيد اه قاموس (قوله يتقنا الخطأ) لانهما إن ماتا معا فقيه تورث ميت من ميت او متعاقبين فقيه تورث من تقدم عن تاخر فيقدر فى حق كل ميت انه لم يخلف الاخر اه معنى (قوله ونقيه التوارث الخ) عبارة المغنى تنبيه كان الاولى التعبير بقوله لم يرث احدهما عن الاخر كعبارة التنبيه فان استبهم تاريخ الموت مانع من الحكم بالارث لا من نفس الارث وقوله لم يتوارثا ليس بحاصرفانه لو كان احدهما يرث من الاخر دون عكسه كالأمة وابن اخيهما كان الحكم كذلك اه (قوله فلا يرد الخ) قد يقال ان المراد لا يدفع الايراد (قوله عليه) أى نفي المصنف التوارث (قوله ايهام امتناعه الخ) من إضافة المصدر إلى مفعوله والاصل ليهام التنى امتناع الخ ثم هو مع قوله ولا أن احدهما الخ المعطوف

يقينا لاخذها له ثم رأيت شارحا حكى فيها وجهين وقال أحصهما السدس اه وكأنه أخذ من ذلك من قول المصنف لو شك فى وجود اخوين فهل للام الثلث او السدس لانه المتيقن وجهان ارجحهما الثاني اه ولم يتعرضوا لوقف السدس الآخر ولا بد منه كما ذكرته وعدم تحقق حياة الوارث عند موت المورث ومن ثم قال (ولو مات متوارثان بغرق او هدم) او نحوهما كحريق (او فى غربة معا او جهل اسبقهما) ومنه ان يعلم سبق ولا يعلم عين السابق أى ولا يرجى بيانه والاوقف فيما يظهر اخذان لفظا له تاقى (لم يتوارثا) لاجماع الصحابة عليه فانهم لم يجعلوا التوارث بين من قتل فى يوم الجمل وصفين والحررة إلا فيمن علوا تاخر موته (وما ل كل) منهما (لباقى ورثته) إذ لو ورثنا احدهما كان تحكما او كلاما من الآخر يتقنا الخطأ ولو علم السابق ثم نسي وقف للبيان او الصلح ونقيه التوارث باعتبار الحكم والاغلب فلا يرد عليه ليهام امتناعه فى

على قوله إلهام الخ نشر على ترتيب اللف (قوله) ولا أن أحدهما (الخ) أي فلا يشمل في الارث هنا في التوارث الذي عبر به وفيه نظر إذ يصدق مع انتفاء ارث أحدهما أصالة في التوارث لا يقال هذا لا يوافق قوله ومال كل لباقي ورثته لا نأقول هذا لا ينافيه بل يصدق معه فقام له اسم (قوله) وكثير من تلك أنواع (الخ) عبارة المغني وشرح المنهج قال ابن الهائم في شرح كفايته الموانع الحقيقية أربعة القتل والرق واختلاف الدين والدور الحكيم وما زاد عليها قسميته مانعا مجاز وقال في غير نهائسة الاربعة المذكورة والردة واختلاف العهد وان ما زاد عليها مجاز وانتفاء الارث معه لا لأنه مانع بل لانتهاء الشرط كما في جهل التاريخ أو السبب في انتفاء النسب وهذا الوجه اه وعبارة ابن الجال فائدة تقدم في أول الكلام على الموانع ان مرادهم بالمانع ما يجامع السبب من نسب وغيره ويجامع الشرط فخرج بذلك اللعان فان انتفاء الارث به لا انتفاء سببه وهو النسب واستهام تاريخ الموت فعدم الارث فيه لفقد الشرط وهو تحقق تاخر حياة الوارث عن موت المورث قال في التحفة ومن الموانع الشك في النسب فلو تنازع الخ اقول فيه بحث فان انتفاء الارث فيه حالا لا لكونه مانعا لانه الوصف الوجودي الخ وليس هو وصفا قائما بالولد بل عدم الارث حالا للشك في استحقاقه من تركه احد المتنازعين على التعيين فهو نظير مالمات متوارثان بنحو غرق وعلمنا السبق لكن لا نعلم عين السابق مع رجاء يئانه فانا نوقف الارث للبيان اه بحذف (قوله) فانتفاء الارث (الخ) أي في ذلك الكثير (قوله) اما انتفاء الشرط كما في جهل التاريخ أو السبب أي كما في انتفاء النسب بنحو اللعان أي والانتفاء وصف عدمي لا وجودي (قول الماتن ترك ماله) أي وقف ماله ولم يقسم إن كان له مال واريدها الارث منه اه معنى (قول الماتن تغلب على الظن) أراد المصنف بغلبة الظن نفس الظن كما قاله بعض المحققين وإنما عبروا بهذه العبارة للتنبيه على ان الغلبة أي الرجحان ما خوذ في ماهية الظن اه معنى اقول هذا كلام ينبغي ان يكتب بماء العين فاني طالما كنت استشكل هذه العبارة وخلاصة استشكلها اننا لا نشك ان بين الشك واليقين مراتب متفاوتة لكن من راجع وجد انه وانصف من نفسه اخواته اعترف انه لا سبيل إلى تحصيل اماراة تميزه ما يسمى ظنا ما يسمى غلبة ظن مع الاذعان بما سلف من ان ثم مراتب متفاوتة في القوة اخذه في الترتيب فيها إلى ان ينتهي لمرتبة اليقين فتأمل ان كنت من اهله سيد عمر اه ابن الجال (قوله) فالرابط (الخ) راجع إلى الثاني فقط ولا موقع للتفريع (قوله) محذوف) فيه انه ان اراد به رابط المبتدأ وهو من لم يصح لان رابطته موجود في خبره وكذا فيما تعلق به من الغاية لان ضمير بموته وضمير يعيش راجعان اليه ايضا وان اراد رابط الموصوف وهو مدة لم يصح ايضا لان رابطها موجود في صفتها وهي يغلب الخ لان ضمير فوقها راجع للدة اه سم (قوله) ومعنى تغليبها الظن (الخ) أي على النسخة الاولى ولم يبين معنى الغلبة على الثانية ولا معنى على علمها ويمكن حمل على على معنى في والمعنى يكون الغالب في الظن انه لا يعيش فوقها وملخصه ان يكون المظنون انه لا يعيش فوقها اه سم اقول هذا الملخص إنما يناسب ما مر عن المغني دون قول الشارح فلا يكتفي الخ (قوله) ولا يتقدر) إلى قوله وقول بعضهم في المغني إلا قوله بعد الحكم بموته وقوله بان يستمر حيا

(الخ) المصنف أراد الضمان المستقر وهو المتبادر فلا رد (قوله) ولا أن أحدهما قد يرث) أي فلا يشمل في الارث هنا في التوارث الذي عبر به وفيه نظر إذ يصدق مع انتفاء ارث أحدهما أصالة في التوارث لا يقال لكن هذا لا يوافق قوله ومال كل لباقي ورثته لا نأقول له ولا ينافيه بل يصدق معه فليأمل (قوله) وفي النسخ اسقاط على) فيه أمران الاول أن قوله فالرابط محذوف بما لا محل له لانه إن اراد رابط المبتدأ وهو من لم يصح لان رابطته موجود في خبره وهو ترك ماله وفيما تعلق به من الغاية لان ضمير بموته تراجعا اليه وضمير يعيش راجعا اليه ايضا وان اراد رابط الموصوف وهو مدة لم يصح ايضا لان رابطها موجود في صفتها وهي يغلب الخ لان ضمير فوقها راجع للدة اه سم (قوله) ومعنى تغليبها الظن (الخ) أي على النسخة الاولى ولم يبين معنى الغلبة على الثانية ولا معنى على علمها ويمكن حمل على على معنى في والمعنى يكون الغالب في الظن انه لا يعيش فوقها وملخصه ان يكون المظنون

نفس الامر ولا أن أحدهما قد يرث من الآخر دون عكسه كالعممة وابن أخيها وكثير من تلك الموانع فيه تجوز لعدم صدق حد المانع عليه وهو الوصف الوجودي الظاهر المنضبط المعرف بقبض الحكم فانتفاء الارث إما لا انتفاء الشرط أو السبب (ومن أسوأ وقد انقطع خبره ترك ماله حتى تقوم بينة بموته أو تمضي مدة) من ولادته (يغلب على الظن) وفي بعض النسخ اسقاط على ويغلب اما بضم الفوقية وتشديد اللام أو بفتح التحتية وتخفيف اللام فالرابط محذوف أي بسببها ومعنى تغليبها الظن تقويتها بحيث يصير قريبا من العلم فلا يكتفي اصل الظن (انه لا يعيش فوقها) ولا يتقدر

بشيء على الصحيح (فيجتهد القاضي (٤٢٢) ويحكم بموته) لأن الأصل بقاء الحياة فلا يورث إلا يتيقن أو ما نزل منزله ومنه الحكم لأنه

أن استند إلى المدة فواضح
أو إلى العلم وإن لم تمض مدة
فهو منزل منزلة البينة
المنزلة منزلة اليقين (ثم)
بعد الحكم بموته يعطى ماله
من يرثه وقت الحكم (بان
يستمر حيا إلى فراغ الحكم
فن مات قبله أو مع علم يرثه
وكلام البسيط الموهوم
خلاف ذلك مؤول هذا
أن اطلق فان قيدته البينة
أو قيده هو في حكمه بزم
سابق اعتبر ذلك الزمن ومن
كان وارثه حينئذ ولا
تتضمن قسمة الحاكم الحكم
بموته إلا أن وقعت بعد
رفع اليه لأن الأصح أن
تصرف الحاكم ليس بحكم
إلا إذا كان في قضية رفعت
اليه وطلب منه فصلها ويعلم
بما تقرر أنه لا يكفي مضى
المدة وحدها بل لابد معه
من الحكم وقول بعضهم
لا يحتاج معهم إليه لقولهم في
قن أنقطع خبره بعد هذه
المدة لا تجب فطرته ولا
يجزى عن الكفارة اتفاقا
ولم يذكرها الحكم اه
فيه نظر بل لا يصح لأن
ما هنا أمر كل يترتب عليه
مصالح ومفاسد عامة فاحتيط
له أكثر (ولو مات من يرثه
المفقود) كلا أو بعضا قبل
الحكم بموته (وقفنا حصة)
أي ما خصه من كل المال أن

إلى فراغ الحكم وقوله أو معه (قوله شيء) وقيل تقدر بسبعين سنة وقيل بثمانين وقيل بتسعين وقيل بمائة
وقيل بمائة وعشرين اه معنى وشرح البهجة (قول المتن فيجتهد القاضي الخ) خرج به الحكم فليس ذلك لأنه
يشترط لصحة حكمه رضا الخصمين والمفقود لا يتصور منه الرضا اه ع (قوله ومنه) أي ما نزل منزلة اليقين
(قوله إلى العلم) أي علم القاضي أي إذا كان يجتهد (قوله فهو) أي الحكم المستند إلى العلم (قول المتن ثم
يعطى ماله الخ) أي وتعتد زوجته وتزوج بعد انقضاء عدتها اه شرح الروض (قول المتن وقت الحكم) قال
غيره أو قيام البينة وعبارة شرح المنهج حين قيام البينة أو الحكم انتهت وهي صريحة في أنه لا يحتاج مع البينة
إلى حكم فيكون قوله فيجتهد القاضي ويحكم الخ خاصا بمضي المدة لكن لا بد في البينة من نحو قبول القاضي لها
لأنها بمجرد دها لا يعول عليها سم ورشدي زاد ابن الجمل وعبارة الامداد قضيتها أنه عند قيامها لا يحتاج للحكم
بالموت بل يكفي الثبوت المجرد وقضية عبارة أصله خلافه وكلام الشيخين وغيرهما يوافق الأول وعبارة فتح
الجواد ولا يحتاج بعد ثبوتها أي بالبينة إلى الحكم به على الوجه اه اقول وكعبارة شرح المنهج عبارة المعنى
بل قول الشارح كالتحاية فهو منزل منزلة البينة وقوله فان قيدته البينة الخ وقوله يعلم بما تقرر أنه لا يكفي الخ كل
منها فيد مفادها (قوله إلى فراغ الحكم الخ) قد يقال كان قياس ذلك أن يقول المصنف من يرثه عقب الحكم
اه سم ويعلم جوابه بما يأتي عن شرح البهجة (قوله قبله الخ) أي الحكم وفراغه (قوله وكلام البسيط الخ)
هو قوله يرثه من كان حيا قبيل الحكم (قوله مؤول) أي أوله السبكي بما حاصله حمل كلام البسيط على ما استمر
حيال إلى فراغ الحكم حتى لو مات مع الحكم لا يرث قول الاصحاب الموجودين وقت الحكم أي وقت الفراغ
منه فلا خلاف بينهما اه شرح الهجة (قوله هذا) أي قول المصنف وقت الحكم أي وقول غيره وقت
الحكم أو قيام البينة (قوله أن اطلق) بيضاء المفعول أي الحكم عبارة المعنى إذا اطلق الحكم فان اسنده
إلى ما قبله لكون المدة زادت على ما يغلب على الظن أنه لا يعيش فوقه وحكم بموته من تلك المدة السابقة
فيبغى أن يعطى من كان وارثا له ذلك الوقت وإن كان سابقا على الحكم ومثل الحكم في ذلك البينة بل أولى
اه (قوله أو قيده هو) أي القاضي (قوله اعتبر ذلك الزمن الخ) أي وتضاف سائر الأحكام إلى ذلك
الزمن وعليه فلو كانت زوجاته مقتضية العدة باعتبار ذلك الوقت تزوجن حالا اه ع (قوله ومن
كان الخ) عطف على ذلك الزمن (قوله بعد رفع اليه) أي وطلب الفصل منه (قوله ليس بحكم) اعتمده مر أي
والمعنى اه سم (قوله بما تقرر) يعني قوله ثم بعد الحكم بموته يعطى الخ عبارة المعنى أفهم كلامه أنه لا بد
من اعتبار حكم الحاكم فلا يكفي الخ (قوله وحدها) الأولى التذكير (قوله بل لا بد معه من الحكم) أي حتى لو
تعذر الرفع إلى القاضي أو امتنع من الحكم لا بد اه ولم تدفعها المرافقة ولا غير ما لم يجز لها التزوج قبل الحكم
اه ع (قوله معها) أي مع المدة أي مضيا (قوله قبل الحكم) أي وإقامة البينة معنى وشرح المنهج
(قوله وبما قررت الخ) يعني قوله كلا أو بعضا مع قوله أي ما خصه الخ قال سم قد يقال ما قرر به كلامه
لا يناسب قول المصنف وعملنا في الحاضر الخ اه وفي المعنى ما يوافقه (قوله اندفع ما توهم الخ) وعلى هذا
فقوله الاتي وعملنا الخ أي إن كان معه غيره وقد يصور المتن بما إذا كان معه غيره فقط ولا ينافيه
قوله يرثه لأن فيه الحذف والايصال والأصل يرثه منه وترك على هذا ما لا يمكن معه على المقايسة

أنه لا يعيش فوقها (قوله وقت الحكم) قال غيره أو قيام البينة وعبارة المنهج وحيث قال في شرحه أي
وحين قيام البينة أو الحكم اه وهو صريح في أنه لا يحتاج مع البينة إلى حكم فيكون قوله فيجتهد القاضي
وحكم خاصا بمضي المدة لكن لا بد في البينة من نحو قبول القاضي لها بمجرد دها لا يعول عليها (قوله إلى فراغ
الحكم فن مات الخ) قد يقال كان قياس ذلك أن يقول المصنف من يرثه عقب الحكم (قوله ليس بحكم إلا
إذا كان الخ) اعتمده مر (قوله وبما قررت به كلامه الخ) قد يقال ما قرر به كلامه لا يناسب قوله وعملنا في
الحاضر الخ (قوله اندفع ما توهم) وعلى هذا فقول الاتي وعملنا في الحاضر الخ بالأسرأى إن كان معه
غيره وقد يصور المتن بما إذا كان معه غيره فقط ولا ينافيه قوله يرثه لأن فيه الحذف والايصال والأصل يرث

لا التام بين يرثه الظاهر في ارث الكل وحصته الظاهر في ارث البعض ولو مات عن اخوين احدهما مفقود وجب وقف نصفه إلى الحكم بموته ثم إذا لم تظهر حياته في مدة الوقف بعد ذلك مال الميت الاول إلى الحاضر وليس لورثة المفقود منه شيء إلا إذا ارث بالشك لاحتمال موته قبل مورثه ذكره الغزالي رحمه الله وغيره وهو ظاهر (وعملنا في حق) (الحاضرين بالاسوا) فمن يسقطه المفقود لا يعطى شيئاً ومن تنقصه حياته أو موته يعطى اليقين في زوج مفقود وشقيقين وعم يعطيان اربعة من سبعة ويوقف الباقي وفي أخ (٢٣٤) لاب مفقود وشقيق وجديقدر حيا في حق الجد وميتا في حق

اه سم (قوله لا التام الخ) أي ولو قال من يرث منه لحصل الالتام اه معنى (قوله لم تظهر حياته الخ) ينبغي اخذاً عاماً من زيادة وقام البينة أو حكم الحاكم بموته (قوله فمن يسقطه) إلى المتن في المعنى (قوله يعطيان) الاولى التانيث عبارة المعنى إن كان الزوج حياً فلاختين اربعة من سبعة وسقط العم أو ميتاً فلهما سهمان من ثلاثة والباقي للعم فيقدر في حقهم حياته اه (قوله من سبعة) هي المستلثة بعولها بواحد (قوله في حق الجد) أي في اخذ الثلث وقوله في حق الاخ أي في اخذ النصف (قوله ويوقف السدس) أي فان تبين موته فلجد أو حياته فلاخ (قوله يعطى الزوج) أي وتعطى البنت ثلث الباقي ويوقف الباقي منه فان بان حياة المفقود اخذه أو موته اخذته البنت فرضاورد ابشرطه اه سم (قوله وتلف الموقوف) يعني إذا وقف للغائب شيء ثم تلف ثم رجع الغائب يجب حصته على الكل اه كردد (قوله استرد ما دفع الخ) أي جميعه ومن فوائده المشاركة في زوائد التركة اه ع ش (قوله مطلقاً الخ) أي ذكر أو أنثى أو خنثى منفرداً أو متعدداً ابن الجمل ومغنى (قوله وإن لم يكن) أي الحمل منه أي الميت (قوله عن زوجة اب) هذا لا يوافق الارث مطلقاً فالصواب اما اسقاط اب كافي المغنى أو ابداله بابن كافي النهاية (قوله كحمل حليلة الاخ الخ) أي لا يويه او لاب فان الحمل إن كان ذكر أو أنثى في صورتين ورث وإلا فلا (قوله فانه إن كان) أي الحمل (قوله ورث السدس) أي تكلمة الثلثين واعلمت أي لسبعة (قوله كياتي) أي في قول المصنف بيان الخ (قول المتن فان انفصل الخ) أي ولو بعد موت امه فيما يظهر اه ع ش (قوله يقينا) وقع السؤال عن شخص تزوج بامرأة ودخل بها ثم مات والقت جنينا بعد خمسة اشهر من العقد ومكث حياً نحو يوم ومات فهل يرث أو لا والجواب أن الظاهر عدم الارث لانه إن كان ولداً كاملاً فهو من غير الزوج المذكور لان اقل مدة الحمل ستة اشهر وإن لم يكن كاملاً فحياته غير مستقرة وهي مشترطة للارث فاحفظه فانه مهم ولا تغتر بمن ذكر خلافه اه ع ش (قوله وتعرف) أي الحياة المستقرة اه ع ش (قوله بنحو قبض يدو بسطها) قديتوقف في ان مجرد ذلك علامة مستقلة مع قولهم في الجنابات ان الحياة المستقرة هي التي يكون معها ابصار ونطق وحركة اختياراً ومجرد قبض اليدو بسطها لا يستلزم انه عن اختيار اه ع ش عبارة المغنى وابن الجمل وتعلم الحياة المستقرة باستئلاله صارخاً أو بطعاسه أو التثاؤب أو التغام الثدى أو نحو ذلك اه (قول المتن يعلم وجوده) أي ولو بمادته كالمني اه سم (قول المتن عند الموت) أي موت مورثه اه معنى (قوله بان ينفصل) إلى قوله ولا ينافي في المعنى إلا قوله أو اعترف إلى المتن وقوله كان شك إلى المتن (قوله أو اعترف الورثة) أي أو انفصل لفوق ستة اشهر ودون فوق اربع سنين وكان فراشا لكن اعترف الخ اه ع ش وعبارة السيد عمر أي وإن ولدت له لسة اشهر فاكثروهي فراش لان الحق لهم اه (قوله لثبوت نسبه) أي لتبين ثبوت نسبه للبيت حال الموت فتحقق سبب الارث فيه سيد عمر وابن الجمل (قوله وفيما إذا حز الخ) عطف على في الصلاة الخ (قوله إذا حز الإنسان رقبته) أي وفيه حياة مستقرة كما قاله الاذرعى اه معنى (قوله وبجياة مستقرة) عطف على قوله بلكه وكان ينبغي ان يزيد قوله يقينا ليظهر قوله الآتي كان شك الخ (قوله كان شك الخ) كان الاول بان انفصل حياً حياة غير مستقرة أو شك الخ (قوله بان انفصل) منه ونزل هذا على ما إذا لم يكن معه على المقايسة (قوله يعطى الزوج) أي وتعطى البنت ثلث الباقي ويوقف

الاخر ويوقف السدس ومن لا يختلف حقه بحياته وموته تزوج وابن مفقود وبنت يعطى الزوج الربع لانه له بكل حال وتلف الموقوف للغائب يكون على الكل فاذا حضر استرد ما دفع لهم وقسم بحسب ارث الكل كما صرحوا به فيما إذا بان حياة الحمل وذكورة الخنثى فيما يأتي (ولو خلف حملاً يرث) مطلقاً لو كان منفصلاً وإن لم يكن منه كان مات من لا ولده عن زوجة ابن خامل (أو قدير) بتقدير الذكورة كحمل حليلة الاخ أو الجد أو الانوثة كمن ماتت عن زوج وشقيقة وحمل لا بها فانه ان كان ذكر أو لا يأخذ شيئاً لانه عصبه ولم يفضل له شيء أو أنثى ورثت السدس واعلمت (عمل بالاحوط في حقها) أي الحمل (وحق غيره) كياتي (فان انفصل) كله (حياً) حياة مستقرة يقينا وتعرف بنحو قبض يدو بسطها لا بمجرد نحو اختلاج لانه قد يقع مثله لانضغاط وتقلص عصب ومن ثم الغواكل مالا تعلم به الحياة

لاحتمال أنه لعارض آخر (لوقت يعلم) أو يظن إذا الحاق الولد بالفراش ظنى أقامه الشارع مقام العلم فالعلم في كلامهم المراد به الحقيقي أو المنزل منزلته (وجوده عند الموت) بان انفصل لاقل من أكثر من مدة الحمل ولم تكن فراشا لاحد أو لدون ستة اشهر وإن كانت فراشاً أو اعترف الورثة بوجوده الممكن عند الموت (ورث) لثبوت نسبه وخرج بلكه موته قبل تمام انفصاله فانه كالميت هنا وفي سائر الاحكام إلا في الصلاة عليه إذا استهل ثم مات قبل تمام انفصاله وفيما إذا حز الإنسان رقبته قبل انفصاله فانه يقتل به وبجياة مستقرة ماله انفصل وحياته ليست كذلك كان شك فيها أو في استقرارها فهو في حكم الميت (والا) بان انفصل ميتاً

ولو بجنائية أو خيالم يعلم وجوده عند الموت (فلا يرث لان الاول كالدوم والثاني منتف عنه من الميت ولا ينافي هذا المقتضى لتوقف ارثه على ولادته بشرطها ما مر أنه ورث وهو جمد لان هذا باعتبار الظهور وذلك باعتبار التين ثم رأيت الامام ذكر ما يصرح بذلك وأن المشروط بالشرطين إنما هو الحكم بالارث لا الارث نفسه وبعضهم أجاب بما يوجب خلاف ذلك فلا يعول عليه واعلم أن من يرث مع الحمل لا يعطى إلا اليقين (بيانه) أن تقول (إن لم يكن وارث ٤٣٢) سوى الحمل أو كان من قديم حبه) الحمل (وقف المال) إلى انفصالة (وإن كان من لا يحجبه) الحمل

إلى التنبية في النهاية (قوله ولو بجنائية) أي على أمه (قوله أو حيا) أي حياة مستقرة (قوله لان الاول) هو قوله بأن انفصل ميتا وقوله والثاني هو قوله أو حيا ولم يعلم الخ اه ع ش (قولا ولا ينافي هذا) أي قول المصنف فان انفصل الخ اه ع ش (قوله بشرطها) وهو الا انفصال حيا لوقت يعلم الخ (قوله ما مر) أي قبيل قول المصنف ولا يرث مرتد (قوله ما مر انه وارث الخ) قد يقال ما مر مشروط بهذا فلا إشكال فانه اذا كان جادا عند الموت فان انفصل حيا بعد ذلك ملك من حين الموت والا فلا سم ورشيدى وأشار المغنى الى دفع المناقاة بما نصه و مر ان الحمل يرث قبل ولادته ولو كان شرط استقرار ملكه الارث ولادته حيا كما قال فان انفصل الخ (قوله لان هذا) أي ما هنا وقوله وذلك أي ما مر (قوله باعتبار التين) لو قال باعتبار نفس الامر لكان اقعد اذا التين قريب من الظهور او عينه سيد عمر اه ابن الجمل (قوله وان المشروط) أي ولان الخ اه ع ش (قوله بالشرطين) أي انفصالة حيا وان لم يعلم وجوده عند الموت سم وكردى ورشيدى وقال ع ش هما كونه حيا حياة مستقرة يقينا اه (قوله واعلم الخ) دخول في الماتن (قول الماتن بيانه) أي بيان العمل بالاحوط في حقه وحق غيره اه سم ولك أن تقول نظرا لصنيع الشارح أي عدم الاطعاء الاليعين (قول الماتن ان لم يكن) أي في مسألة الحمل وقوله من أي وارث وقوله عائلات بمشاة فوقة أي الثمن والسدسان اه منى (قوله لاحتمال) الى التنبية في المغنى (قوله انه) أي الحمل وقوله فتكون أي المسئلة (قوله من اربع) كذا في اصله رحمه الله تعالى بترك التاء اه سيد عمر وعبرة النهاية والمغنى وابن الجمل اربعة بالتاء (قوله فان كان) أي الحمل (قوله بنتين) أي فاكثر اه سم (قوله فلها) أي فالباقي لها (قوله والا كل) أي بان كان بنتا وحينئذ يفضل عن القرض واحد ياخذ الالب ايضا نصيبا وكان اذا ياخذ الباقي نصيبا اه سم عبارة المغنى اوز كرا فاكثر اوز كرا واثي فاكثر كمل للزوجة الثمن بغير عول والابوين السدسان كذلك والباقي للاولاد اه (قوله على روى العين الخ) فيه تسامح اذا الروى هي العين فقط واما الالف فوصل على ان اطلاق الروى على الحرف الذي تنبى عليه الاسماع محل تأمل اه سيد عمر وعبرة المغنى وكان اول خطبته الحمد لله الذي يحكم بالحق قطعا ويجزى كل نفس بما تسعى واليه المآب والرجعي فسئل حينئذ عن هذه المسئلة فقال ارتجالا صار ثمن المرأة تسعا ومضى في خطبته يعنى ان هذه المرأة كانت تستحق الثمن فصارت تستحق التسع اه أي المول (قوله وان كلا الخ) عطى على مقدر والاصل من ان امرأة اتت في بطن واحد اربعين ولدا وان كلا الخ (قوله انه يحصل الخ) أي بنحو القرض (قوله ولم يوجد متبرع) أي بالعمل (قوله ولا متبرع) أي بالاتفاق (قوله يقترض) أي القاضى وكذا ضمير الزم وقوله لهم أي للبحجورين من الاولاد ولو افرد لكان اولى وكذا يقال في ضمير عليهم (قوله فان لم يكن) أي للبحجور من الاولاد (قوله ما ذكر) أي

(وله) سهم (مقدرا عطيه) عائلا ان امسكن عول كزوجة حامل وابوين لها ثمن ولها سدسان عائلا (لان) لاحتمال انه بنتان فتكون من اربع وعشرين وتقول السبعة وعشرين للزوجة ثلاثه وللأبوين ثمانية ويوقف الباقي فان كان بنتين فهو لها والا كل الثمن والسدسان وهذه هي المنبرية لان عليا كرم الله وجهه سئل عنها وهو يخطب بمنبر الكوفة على روى العين والالف فقال ارتجالا صار ثمن المرأة تسعا (وان لم يكن له مقدر كاولاد لم يعطوا) حالاشيتا اذ لا ضبط للحمل لانه وجد منه في بطن خمسة وسبعة واثنا عشر وكذا اربعون على ما حكاه ابن الرفعة رحمه الله وان كلالا منهم كان كالا صعب وانهم عاشوا وركبو الخيل مع ابيهم في بغداد وكان من سلاطينها (تنبيه) اذالم يعطوا شيئا حالوا ولم يكن لهم مال غير حصتهم من التركة فالكمال منهم الحكم فيه ظاهرا وانه يحصل كفاية نفسه الى الوضع لان حصته الآن بمنزلة العدم واما المحجور فهو الذى يحتاج

الباقى منه فان بان حياة المفقود اخذه او موته اخذته البنت فرضا ورثه بشرطه (قوله يعلم وجوده) أي ولو بمادته كالتى (قوله ما مر انه ورث الخ) قد يقال ما مر مشروط بهذا فلا إشكال فانه اذا كان جادا عند الموت فان انفصل حيا بعد ذلك ملك من حين الموت والا فلا وقد يقال هذا يرجع لما ذكره (قوله بالشرطين) أي انفصالة حيا وان يعلم وجوده عند الموت (قوله في الماتن بيانه) أي بيان العمل بالاحوط في حقه وحق غيره (قوله فان كان بنتين) أي فاكثر (قوله والا كل) أي والا بان كان بنتا وحينئذ يفضل عن

للنظر والذى يظهر فيه أن الولي الوصى أو غيره يرفع الامر الى القاضي ليفعل نظير ما مر في هرب نحو عامل المساقاة الاقتراض اذا تعذر بيع نصيبه ولم يوجد متبرع وفي القبط اذالم يوجد مقرض ولا بيت مال ولا متبرع حينئذ يقترض لهم من بيت المال او غيره فان تعذر الزم الاغنياء بالاتفاق عليهم قرضا فان تعذر القاضى ولو بغية فوق مسافة العدو او خيف منه على المال اقتترض الولي وله الاتفاق من ماله والرجوع ان اشهد انه اتفق ليرجع فان لم يكن ولي لزم صلحاء البلدا إقامة من يفعل ما ذكر اخذ اماما و اخر الحجور والذى يظهر اخذ اماما

في زكاة نحو المغصوب ان الحاكم لا يقتضئ هنا لاجرا زكاة الفطر بل يؤخر الوضع ثم يخرج للمضى وفارقت النفقة بانها حلالا ضرورية ولا كذلك الزكاة ويجري ذلك كله في سائر صور الوقف في كلامهم (وقيل أكثر الحمل أربعة) (٢٣٥) بالاستقراء وانتصر له كثيرون (فيعطون اليقين) فيوقف ميراث

أربعة ويقسم الباقي في ابن وزوجة حامل لها الثمن وله خمس الباقي ويمكن من دفع له شيء من التصرف فيه ولا يطالب بضامن وان احتمل تلف الموقوف ورد ما اخذه ليقسم بين الكل كما مر (تنبيه) يكتب في الوقف بقوله لها حامل وان ذكرت علامة خفية بل ظاهر كل م الشيوخ ان متى احتمل لقرب الوطء وقف وان لم تدعه (والخثى المشكل) وهو من له آلتا الرجل والمرأة وقد يكون له كسبة الطائر ومادام مشكلا استحال كونه أبا أو جدا أو أما أو زوجا أو زوجة وهو من تخت الطعام اشتبه طعمه المقصود بطعم آخر (ان لم يختلف ارثه) بذكوره وانوثته (كوله أم ومعتق فذاك) واضح انه يدفع له نصيبه (ولأ) بان اختلف ارثه بالذكورة وضدها (فيعمل باليقين في حقه وحق غيره ووقوف) الباقي (المشكوك فيه حتى يتبين حاله ولو بقوله وان اتهم فان ورث بتقدير لم يدفع له شيء ووقف ما يرثه على ذلك التقدير وان ورث عليها لكن اختلف ارثه اعطى الاقل ووقف الباقي

الاقتراض ثم الزام الاغنياء بالاتفاق (قوله لاجرا زكاة الفطر) أي عن المحجور (قول الماتن فيعطيه) أي الاولاداه معنى (قوله فيوقف) أي قوله ولا يطالب في المغنى والى التنبيه في النهاية (قوله وله خمس الباقي الخ) عبارة ابن الجمل والمغنى ولا يصرف لابن ثنى على الاول وعلى الثاني له خمس الباقي على تقدير انهم اربعة ذكر وروى على هذا هل يمكن الذين صرف اليهم حتى تتم من التصرف فيها وجهان أحدهما نعم وإلا فلا فائدة للتصرف اه (قوله ويمكن الخ) مستأنف اه ع (قوله وان احتمل الخ) أي لانه ملكه ظاهرا والاصل السلامة فلا وجه لمطالبة بضامن فيما ملكه اه ع (قوله ليقسم بين الكل) فيه إشارة الى تبين بطلان القسمة الاولى ومن فواتد بطلانها أنه لا يفوز بالزوائد بل تقسم بين الورثة بالمخاصة اه ع (قوله كما مر) أي قيل قول المصنف ولو خلف (قوله بل ظاهر كلام الشيخين الخ) عبارة الروض ولولم تدعى المرأة الحمل واحتمل لقرب الوطء ففي الوقف تردد قال في شرحه وكلام الاصل يقتضى ترجيح الوقف اه سم (قوله وهو) أي الخثى من له إلى قوله وزعم انه في المغنى وإلى الفصل في النهاية لإلاقوله وقد يكون له كسبة الطائر (قوله من له آلتا الرجل والمرأة) فان أمنى هذان ذكره أو بال منه دون فرجه فهو ذكر ولو كبير وان حاض أو حبلى أو أمنى أو بال من فرج النساء فهو أنثى وان بال من ذكره وفرجه معا ولكن سبق البول من أحدهما فالحكم له وان بال منهما على السواء ومال الى الرجال فهو امرأة أو مال الى النساء فهو رجل وان مال اليهما على السواء ولم يعل إلى واحد منهما فهو مشكل ولا أثر للجنة ولا ليهودى ولا لتفاوت أضع اه ابن الجمل زاد المغنى ولا يكفي اخباره قبل بلوغه وعقله ولا بعدهما مع وجود شيء من العلامات السابقة لانهما خمسة معلومة الوجود وقيام الميل غير معلوم فانه ربما يكذب في اخباره اه (قوله وقد يكون كسبة الطائر) أي لانتسبه آلة الرجل ولا فرج المرأة وهذا مشكل حتى يبلغ ويحيض أو يحبل فيكون أنثى أو لا يحيض ولا يحبل ويخبر عن نفسه أي بعد عقله انه ميل الى الرجال فيكون امرأة أو الى النساء فيكون رجلا أو اليهما على السواء ولا ميل إلى فريق منهما فيكون مشكلا اه ابن الجمل عبارة المغنى ولا ينحصر ذلك أي اتضاحه في الميل بل يعرف ايضا بالحيض والمثني المنتصف بصفة أحد النوعين اه (قوله وهو) أي الخثى من تخت الخ أي مأخوذه من (قوله اشتبه الخ) سمي الخثى بذلك لاشتراك الشبهين فيه اه معنى (قول الماتن كولد ام) أي فان له السدس سواء كان ذكر أو أنثى وقوله ومعتق أي فان له جميع المال عند الانفراد ذكر أو أنثى اه ابن الجمل (قوله ولو بقوله الخ) قال في الروضة فلو قال أي الخثى انار رجل أو امرأة صدقناه يمينه لان قال انار رجل وهو يخفى عليه فقال الجاني بل امرأة فلا يصدق اه سم زاد ابن الجمل وقيل يصدق كافي الاولى وفرق الاول بان الاصل براءة ذمة الجاني فلا يرتفع بقوله بخلافه ثم اه وقدرنا لا يكفي اخباره قبل بلوغه وعقله (قوله وان اتهم) أي لانه لا يعلم إلا منه اه ابن الجمل (قوله فان ورث) أي الخثى (قوله بتقدير) أي كولد الاخ أو الجد (قوله عليهما) أي التقديرين (قوله أمثلة ذلك) أي قول المصنف وإلا فيعمل باليقين في حقه وحق غيره (قوله النصف) أي ويوقف الباقي ثم ان بان ذكر اخذ الباقي وان بان أنثى اخذه الاخ اه سم (قوله بين الخثى والعم) أي فان بان ذكر اخذه وان أنثى اخذه العم (قوله ويوقف الباقي) وهو سهم واحد من اثني عشر (بينه وبين الاب)

الفرض واحد اخذه الاب أيضا تعصيا أو كان ابنا فتأخذ الباقي تعصيا (بل ظاهر كلام الشيخين) عبارة الروض ولولم تدعى أي الحمل المرأة واحتمل لقرب الوطء ففي الوقف تردد قال في شرحه وكلام الاصل يقتضى ترجيح الوقف اه (ولو بقوله وان اتهم) قال في الروض فلو قال أي الخثى انار رجل أو امرأة صدقناه يمينه لا وهو يخفى عليه أي لان قال انار رجل وهو يخفى عليه فقال الجاني بل امرأة فلا يصدق (قوله للولد النصف)

(٥٤ - شرواني وابن قاسم - سادس) أمثلة ذلك التي في أصله ولد خثى وأخ يصرف للولد النصف ولد خثى و بنت وعم يعطى الخثى والبنت الثلثين بالسوية بوقف الثلث بين الخثى والعم ولد خثى وزوج وأب للزوج الربع وللأب السدس وللخثى النصف ويوقف الباقي بينه وبين الاب ولومات الخثى مدة الوقف والورثة غير الاولين

أو اختلف ارثهم لم يبق إلا الصلح ويجوز من الكمل في حق أنفسهم على تفاوت وتساو واسقاط بعضهم ولا بد من لفظ صلح أو توأب واغتفر مع الجهل للضرورة ولا يصلح نحوولى (٤٣٦) محجور على اقل من حقه بفرض ارثه (ومن اجتمع فيه جهتا فرض وتعصيب كزوج هو معتق

أو ابن عم ورث بهما) لا اختلافا فيما اخذ النصف بالزوجية والباقي بالولاء أو بنوة العم وخرج بجهتا فرض وتعصيب ارث الاب بالفرض والتعصيب فانه بجهة واحدة هي الابوة (قلت فلو وجد في نكاح المجوس أو الشبهة بنت هي اخت) لاب بان وطى بنته فاولدها بنتا ثم ماتت العليا عنها فهي اختها من ايها وبنتها (ورثت بالنوة) فقط لانهما قرا بان ابن يورث بكل منهما بالفرض عند الانفراد فباقواهما عند الاجتماع كالاخت لا بوبن لا ترث النصف باخوة الاب والسدس باخوة الام وزعم انه لا يلزم من انتفاء التوريث بجتهى فرض انتفاؤه بجتهى فرض وتعصيب ممنوع لان الفرض اقوى من التعصيب فاذا لم يؤثر فاولى التعصيب ولا يرد ما مر في الزوج لان كلامنا

أى فان ذكر اخذه أو أنثى أخذه الاب (قوله أو اختلف ارثهم) أى من الاول والخثى اه سم (قوله لم يبق إلا الصلح) أى لتعذر بيان الحال اه سم (قوله ويجوز) أى الصلح سم وع ش (قوله واسقاط الخ) عطفه على الضمير المستتر في يجوز اولى من عطفه على الصلح عبارة المغنى بعد ذكر جواز الصلح من الكمل دون الولى نصه ولو أخرج بعضهم نفسه من البين ووجه لهم على جهل بالحال جاز ايضا كما قاله اه (قوله ولا بد من لفظ صلح أو توأب) ظاهر صنيع الشارح رجوعه لكل من مسئلى الصلح والاسقاط ولو قيل برجوعه للأولى فقط وتعين نحو لفظ الهبة في الثانية كما يفيد صنيع المغنى لم يعد فراجع (قوله نحوولى الخ) اسقط النحو النهاية والمغنى وابن الجمل (قوله عن اقل من حقه الخ) انظر اذا اختلف قدر ارثه لاختلاف قدر ارث الخثى بتقدير الذكورة والاثوثة اه سم اقول الاقرب الجواز اذا اقتضته المصلحة كان احتياج الى ثمن عقار يشترطه لمولىه والله اعلم (قول المتن جهتا فرض الخ) المراد بالجهة السبب كما اشار اليه المغنى وشرح المنهج (قول المتن وتعصيب) أى بنفسه بجري ومغنى (قوله لا اختلافا فيما الخ) عبارة المغنى لانه وارث بسببين مختلفين فاشبهه ما لو كانت القرايتان في شخصين اه (قوله ثم ماتت العليا) ولو ماتت الصغرى أو لا فالكبرى امها واختها لا يها فترث بالامومة قطعا ولا يجرى الوجه المذكور لان هنا فرضين وفى تلك فرض وعضوبة اه سم عن الشهاب البرلسى (قوله فقط) أى لا بها وبالاخوة لانها الخ (قوله وزعم انه الخ) أى لا بطل القياس على الاخت لا بوبن (قوله من انتفاء التوريث الخ) أى فى المقيس عليه وهو الاخت لا بوبن وقوله انتفاؤه بجتهى فرض وتعصيب أى فى المقيس وهو بنت هي اخت لاب (قوله ولا يرد) أى على ما افاده قول المصنف قلت الخ من امتناع التوريث بجتهى فرض وتعصيب ويحتمل على قول الشارح لان الفرض الخ (قوله ما مر في الزوج) أى من انه ورث بجتهى فرض وتعصيب اه سم (قوله لان كلامنا الخ) يتأمل اه سم عبارة السيد عمر فيه انه يرد عليه ما سياتى فى ابن عم اخ لام فان ارثها بهما منها اه (قوله من جهة القرابة) أى بخلاف ما مر فان الفرض فى مثاليه من جهة النكاح والتعصيب من جهة الولاء فى الاول ومن جهة بنوة العم فى الثانى (قوله إلا ان يفرق الخ) قال شيخنا الشهاب البرلسى وقد يفرق بان هاتين القرايتين يجتمعان فى الاسلام اختيارا بخلاف الاولتين اه سم (قوله بان وجود ابن العم الخ) فيه انه ليس وجوده معه شرط لارثه بهما كما صرحوا به ثم رأيت المحشى أشار الى نحو ذلك اه سيد عمر (قوله مع) أى مع ابن العم الذى هو اخ لام وكذا ضمير له وقوله عليه أى على ابن العم فقط وقوله بقضيته أى التميز (قوله قضية ذلك) أى الفرق المذكور وقال ع ش أى قوله لا اتحاد الا اخذاه (قوله لانه لو كان الخ) قد يقال وقضيته ايضا انه لو لم يكن

أى ثم بان ذكر اخذ الباقي وان أنثى أخذه الاخ (قوله أو اختلف ارثهم) من الاول والخثى (قوله لم يبق إلا الصلح) أى لتعذر بيان الحال وقوله ويجوز أى الصلح (قوله على اقل من حقه) انظر اذا اختلف قدر ارثه لاختلاف قدر ارث الخثى بتقدير الذكورة والاثوثة (قوله ارث الاب) كان معنى خروجه ان الاب وان اجتمع فيه الفرض والتعصيب مع بنت أو بنت ابن لكن بجهة واحدة لا بجتهين فقد خرج الاخذ بجتهين (قوله بجتهى فرض وتعصيب) أى فلا ورثت النصف فرضا بالبنتية والباقي تعصيا بالاختية لان الاخوات مع البنات عصبات قوله ولا رد ما مر) ما كفية وروده وقوله فى الزوج أى حيث ورث بجتهى فرض وتعصيب وقوله لان كلامنا الخ يتأمل (قوله وهو قياس الخ) قال شيخنا الشهاب البرلسى اقول قد يفرق بان هاتين القرايتين يجتمعان فى الاسلام اختيارا بخلاف الاولتين اه ثم قال فرع ولو ماتت الصغرى أو لا فالكبرى امها واختها لا يها فترث بالامومة قطعا ولا يجرى الوجه المذكور لان هنا فرضين فى تلك فرض وعضوبة اه (قوله قضية ذلك الخ) قد يقال وقضيته ايضا انه لو لم يكن

وهنا لا موجب للتميز لاتحاد الاخذ فان قلت قضية ذلك انه لو كان مع هذه البنت التى هي اخت لاب اخت اخرى غير بنت اخذت الاولى النصف بالنوة وقسم الباقي بينهما بالاخوة وكلامهم بان ذلك يقتضى ان الباقي للثانية فقط قلت ليس فضيته ذلك لان التعصيب

في الاولى لما جاء فيها من جهة البتية التي فيها وقد اخذت بها خلافاً بنو العم في الاخ للام فان تعصيه بها ليس من جهة اخوته التي اخذ بها
وقولهم السابق في الولا لما اخذ فرضها لم تصلح للتقوية يؤيد ذلك فتأمل (والله اعلم) وهذا استدراك على اطلاق اصله ان من فيه جهتا فرض
وتعصيب يرث بهما وقول جمع من الشراح لا يحتاج لهذه الزيادة لعلمها من قوله الاتي ومن اجتمع (٤٣٧) فيه جهتا فرض نعم افادت حكاية

وجه ليس في أصله غير
سديد لان ما هنا من قاعدة
اجتماع فرض وتعصيب
اذا الاخت عصبة مع البنت
وما ياتي من قاعدة اجتماع
فرضين ولا يلزم من رعاية
الفرض الاقوى ثم رعاية
خصوص الفرض وانه
الاقوى هنا نعم في عبارة

اصلها يفهم هذا الاستدراك
ولعله اشار لذلك بقوله فلو

تفريعا على ما في اصله
المفهم له ومع ذلك هو حسن

لوضوحه وخفاء ذلك لان
في التصريح من الوضوح

وبيان المراد ما ليس في غيره
لا سيما ما فيه خفاء (ولو

اشترك اثنان في جهة
عصوبة وزاد احدهما

بقراءة اخرى كائني عم
احدهما اخ لام) بان يتعاقب

اخوان على امرأة وتلد
لكل ابنا ولا حدما بينهما من

غيرهما فابناء بائع اخر
واحدهما اخوه لاهمه (فله

السدس) فرضا باخوة الام
(والباقي بينهما بالسوية)

ولما اخذ الاخ من الام في
الولاء جميع المال لما مر

ان اخوة الام لا ارث بها
فيه فتمحضت للترجيح

لا ان عم هو اخ لام لم يأخذ بجبتي الفرض والتعصيب اه سم (قوله في الاولى) وهي مسألة المتن (قوله
من جهة البتية) اي ان التعصيب بسبب الاجتماع مع البتية اه سم (قوله لما اخذ) اي ان عم المقت الذي
هو اخ لام له وقوله فرضها اي الاخوة لام (قوله وهذا) اي قول المصنف قلت فلو وجد الخ (قوله استدراك
على اصله الخ) وهذا الاستدراك مستدرك لا دليل مع الاخت في هذه الصورة بنت حتى تكون الاخت مع
البنت عصبة وإنما الاخت نفسها هي البنت فكيف تعصب نفسها وايضا الكلام في العاصب بنفسه
(تنبيه) لو ذكر المصنف عبارة المحرر لم يحتاج لهذه الزيادة لانه قال وإذا اجتمعت قرأتان لا يجتمعان في
الاسلام قصد الميراث بهما وذلك يشمل الفرضين والفرض والتعصب وان كان مثاله يخص بالثاني واحترز
بقوله قصد اعن وطء الشبهة فانها يجتمعان اه معنى وسياتي في الشارح قبيل قول المصنف ولو اشترك الخ
الا عتذار عن المصنف (قوله وقول جمع الخ) مبتدأ وخبره قوله غير سديد (قوله حكاية توجه) وهي قوله وقيل
بهما (قوله ولا يلزم من رعاية الخ) انظر هل ينافي هذا ما ذكره في شرح ورثت بالبنوة من قوله وزعم انه الخ
ممنوع لان الفرض الخ (قوله من رعاية الفرض الاقوى) اي من الفرضين المحتمعين في وارث ولو قال من
رعاية اقوى الفرضين لكان اوضح (قوله ثم) اي فيما ياتي (قوله وانه) اي الفرض الاقوى اي من التعصيب
وهو عطف على خصوص الخ (قوله في عبارة اصله الخ) قد ذكرنا هنا نافع المعنى (قوله على امرأة) اي بو طء
نكاح وشبهة (قوله فابناء) اي الاحد وقوله ابناء عم الاخر اي الولد الاخر وكان الاوضح ان يقول ابنا عم
لابن الاخر (قوله لما مر) اي في الولا (قول المتن به) اي بالباقي (قوله لما حجت الخ) اي لم يرث بها لاحبا
اصطلاحيا بقريته قوله الاتي فان الحجب هنا الخ اه سيد عمر عبارة سم قوله كاخ لا بين قضية هذا التنظير ان
اخوة الام حجت هنا باخوة الاب مع ان الاخ للاب لا يحجب الاخ للام وكان فيه مسامحة والمراد ان اخوة
الام لما لم يرث بها هنا تمحضت للترجيح اه (قوله ابطال اعتبار قرابة الام) قد يقال ان اريد ابطال اعتبارها
مطلقا فهو اول المسئلة او باعتبار منع الارث بها فهذا لا يمنع الترجيح بها نعم قد يفرق بين الحجب بمستقل
والحجب لاحدى جبتي شخص واحد بالاخري فان الاولى اقوى اه سم (قوله مقتض للارث بها الخ) قد يقال
ما وجد مقتض للارث به لكن له مانع اقوى مما لم يوجد مقتض للارث بها فلا كان اولي بالترجيح اه سم
(قوله وجد مانع) وهو البنوة وقوله لما مر اي في شرح ورثت بالبنوة من قوله لانهما قرأتان الخ اه عش
(قوله حجب حرمان) الى الفصل في المعنى لا قوله نعم الى قال الشيخان (قول المتن فالاول) اي حجب لاحداها

ان عم هو اخ لام لم يأخذ بجبتي الفرض والتعصيب (قوله من جهة البتية) اي ان التعصيب بسبب
الاجتماع مع البتية واستشكل بعضهم كون البنت تعصب نفسها ومنع الاجتماع بسبب ذلك بر (قوله
في عبارة اصله) هل عبارة المنهاج كذلك (قوله كاخ لا بين) قضية هذا التنظير ان اخوة الام حجت هنا
باخوة الاب مع ان الاخ للاب لا يحجب الاخ للام وكان فيه مسامحة والمراد ان اخوة الام لما لم يرث بها هنا
تمحضت للترجيح فليتامل (قوله ابطال اعتبار قرابة الام) قد يقال ان اريد ابطال اعتبارها مطلقا فهو
اول المسئلة او باعتبار منع الارث بها فهذا لا يمنع الترجيح بها نعم قد يفرق بين الحجب بمستقل والحجب لاحدى
جبتي شخص واحد بالاخري فان الاولى اقوى لكن قضيته وفاقا لظاهر تنظير الشارح ان اخوة الام في الاخ
لا بين حجت باخوة الاب فيه مع ان الاخ للام لا يحجب بالاخ لا بين فكان في الكلام تجاوز اه (قوله
مقتض للارث بها) قد يقال ما وجد مقتض للارث به لكن له مانع اقوى مما لم يوجد مقتض للارث به فلا

بخلافه هنا (فلو كان معهما بنت فلها نصف والباقي بينهما) بالسوية اسقوط اخوة الام بالبنت (وقيل يختص به الاخ) لان اخوته
للأم لما حجت تمحضت للترجيح كاخ لا بين مع اخ لا بين ويرد بوضوح الفرق فان الحجب هنا ابطال اعتبار قرابة الام فكيف يرجح بها
حيث لا يراد ما في الولا لانهما لم يوجد مقتض للارث بها وهنا وجد مانع لها عنه وشتان ما بينهما (ومن اجتمع فيه جهتا فرض ورث
باقرهما فقط) لأم (والقوة بان تحجب لاحداهما الاخرى) حجب حرمان او نقصان (او لا تحجب) اصلا او الاخرى قد تحجب (او تكون اقل

حجبا) من الاخرى (فالاول كانت هي اخت لام بان يطأ مجوسى او مسلم بشبهة امه فتلد بنتا) فالاخوة للام ساقطة بالبنتية وصوره حجب النقصان ان ينكح مجوسى بنته فتلد بنتا وموت عنها فلد بها الثلثان ولا ديرة بالزوجة لان البنت تحجب الزوجة من الربع الى الثمن (والثاني كام هي اخت لاب بان يطأ بنته فتلد بنتا) فترث (٤٢٨) بالامومة لانها لا تحجب حرمانا اصلا والاخت تحجب (والثالث كام ام هي اخت) لاب

(بان يطأ هذه البنت الثانية فتلد ولد فالاولى ام امه) اى الولد (واخته) لايه فترث بالجدودة لانها اقل حجبا ولا يحجبها الا الام والاخت يحجبها جماعة نعم ان حجب القوية ورثت بالضعيفة كالمات هناعن الام واما فأقوى حجب العليسا وهي الجدودة محجوبة بالام فترث بالاخوة فالام الثلث بالامومة ولا تنقصها اخوة نفسها مع الاخرى عن الثلث الى السدس وللعليسا النصف بالاخوة ويلغز بها فيقال قد ترث الجدة ام الام مع الام ويكون للجدة النصف وللأم الثلث قال الشيخان ولا يرثون هنا بالزوجة قطعا لطلانها وفيه نظر بناء على الاصح من صحة انكحتهم

الاخرى (قول فالاخوة للام الخ) أى فترث هذه البنت من أيها بالبنتية لا بالاختية لان اخوة الاب ساقطة بالبنتية ولا تكون هذه الامومة والا لا والميت رجل اه مسمى (قول) وصوره حجب النقصان الخ) عطف على مقدار اى ما ذكره صورته حجب الحرمان وصوره الخ (قول ان ينكح) اى تزوج (قول) عنهما) اى عن البنين اللذين احداهما زوجة (قول ان تزوج الثاني) وهو ان لا تحجب احداهما اصلا (قول البن بان يطأ) اى من ذكر اه مسمى (قول فترث) اى والذات انهما بالامومة اى لا بالاختية لاب (قول المات والثالث) وهو ان تكون احداهما اقل حجبا (قول فترث بالجدودة) اى دون الاختية (قول كالمات) اى الولد المذكور (قول) قال الشيخان الخ) لكنهما حكيا عن البغوى في كتاب النكاح ان منهم من نفي التوارث على الخلاف في صحة انكحتهم كذا في المذنى وعبارة الثانية وقول الشيخين فلا ترث هنا بالزوجة قطعا يعارضه اى القاطع ما حكياه عن البغوى الخ اه سيد عمر (قول ولا يرثون) عبارة النهاية ولا ترث اه وعبارة المذنى ولا يرثون اه وكل منهما ظاهر وامل ما في الشارح محرف عن الثانية (قوله هنا) اى في مسائل وطء المجوسى (قول وفيه نظر) اى في القطع اه عرش

(فصل في اصول المسائل) (قوله في اصول الخ) إلى قول المتن والذي يقول في النهاية (قوله في اصول المسائل) اى فيما تتصل منه المسئلة ويصير اصلا براسه اه مجرمى (قوله وتوابع لذلك) ككون احد العددين مائلا او موافقا او مبينا للاخر اه عرش (قوله فيه) اى في العصبية بالنفس (قوله) الاقسام الثلاثة الخ) اى تمحض الذكور وتمحض الاناث واجتماعهما واستشكله سم بانه كيف ياتي فيه الثالث مع انه مركب من العصبية بالنفس والعصبية بالغير واجاب عنه الرشيدى وابن الجلال بان مراده تاتي فيه بمحض النظر الى الذكور وقطعه عن الاناث لان كل وجه بل بالنسبة الى العدم بالنفس وكذا استشكل سم (قوله ويختص بالثالث) بان الثالث ليس عصبية بالغير بل مركب منه ومن العصبية بالنفس واجاب عنه ايضا بنظر الجواب السابق (قوله او بالغير) وترك العصبية مع الغير لانه لا يتصور فيه شئ من الاحكام المذكورة في هذه الاقسام الثلاثة سم وابن الجلال (قوله وغيره) من الاختصاصات اه مسمى (قوله بالسوية) قيد به ليطابق قول المتن بالسوية سم فان تفاوت الملك تفاوت الارث بحسبه مسمى (قوله ولا يتصور في غيرهن) زاد المسمى وقد يتصور ايضا في النسب في مسائل الرد اه (قوله فيها) اى المعتقات ولو قال فيهن لكان النسب (قوله بما لا جدوى له) وهو ان كل واحدة منهن لو انفردت لم تحز المال وإنما تأخذ قدر حصتها من الولاء اه رشيدى ووجه عدم الجدوى ان حيازتهن حين اجتماعهن كاف في التصور (قوله عطف على ان الاولى) فيه تسميح ومراده ان هذه الجملة الشرطية عطف على الجملة الشرطية الاولى لا الثانية ثم لا يتعين ذلك بل يجوز العطف على جملة قسم المال والتقدير وان كانت الورثة عصبات قدر كل ذكر اثنين ان اجتمع الصنفان بل هذا اقرب بما قاله خصوص صامع سلامته من الايهام الذى

(فصل في اصول المسائل) وما يعول منها وتوابع لذلك (ان كانت الورثة عصبات) بالنفس وتاتي فيه الاقسام الثلاثة الاتية او بالغير ويختص بالثالث (قسم المال) يعنى التركة من مال وغيره (بينهم بالسوية ان تمحضوا ذكورا) كبنين او اخوة (او اناثا) كبنات نسوة اعتنق قنا بالسوية

كان أولى بالترجيح (قوله في المتن حجبا) مصدر المجهول أى محجوبة (قوله وان ينكح مجوسى) أى يتزوج (قوله كالمات) اى الولد (فصل) (قوله الاقسام الثلاثة) كيف ياتي الثالث مع انه مركب ويختص بالثالث عصبية بالغير بل مركب من العصبية بالنفس والعصبية بالغير وترك العصبية مع الغير لانه لا يتصور فيه شئ من الاحكام المذكورة في هذه الاقسام الثلاثة كالا بنحى (قوله بالسوية) قيد به ليطابق قول المتن بالسوية (قوله عطف على ان الاولى) اقول لا يتعين ذلك بل يجوز العطف على جملة قسم المال والتقدير وان كانت الورثة عصبات قدر كل

ولا يتصور في غيرهن على ان السبكي نازع في أنه وجد فيها اجتماع عصبات حائزات لكن بما لا جدوى له (وان) عطف أورده على ان الاولى لا الثانية لفساد المعنى لكنه يوهن هذا القسم ليس فيه ان الورثة عصبات ولم يبال به لوضوح المراد (اجتمع الصنفان) من النسب (قدر كل ذكر اثنين) عدل اليه عن قدر لاثني نصف نصيبه لا تفاقمهم على عدم ذكر الكسر (وعدد الرؤوس المقسوم عليهم) يقال له

أورده على ما قاله ولا يرد على هذا انتفاء الربطان وجب لانه يقدر اى قدر كل ذكر منهم سم اه رشيدى وابن الجمل عبارة السيد عمر قول المتن ان كانت الورثة عصبات جملة شرطية اولى وقوله ان تمحضوا شرطية ثانية حذف جوابها دلالة ما قبلها عليه وقوله وان اجتمع الخ من الشرطية وجوابها معطوف على ان تمحضوا مع جوابها وبمجموع الشرطيتين جواب الاول والمعنى ان كان الورثة عصبات فان تمحضوا ذكرورا واناثا قسم المال بينهم بالسوية وان اجتمع فيهم الصنفان قدر كل ذكر كاثنين وهذا مما لا غبار عليه فلا وجه لنسبة الفساد اليه والله اعلم اه (قوله لفساد المعنى) اى لانه حيث يفيد ان قوله قسم المال بالسوية مسلط عليه ايضا اه رشيدى (قول المتن اجتمع الصنفان) اى الذكور والاناث كاثنين وبنيتين (قوله عدل اليه الخ) قضيته ان ما عدل عنه تعبير الاصل او الاصل في التعبير وكل منهما محل تأمل اه سيد عمر عبارة المعنى ولا يقال يقدر الاثنى نصف نصيبه لثلاث ينطبق بالكسر لانهم اتفقوا على عدم النطق به اه (قوله على عدم ذكر الكسر) اى في تصحيح المسائل فيما يظهر والاولى في بيان نكتة ذلك التعبير فيما ظهر لهذا الحقيق ملائمة لنظم القرآن الشريف المصون عن التبديل والتحريف اه سيد عمر اى لقوله تعالى للذكر مثل حظ الانثيين (قوله قيل الاحسن الخ) قول وجهه ان المقصود بيان اصل المسئلة وحق ما يراى ان يجعل مبتدأ ويحكم عليه بتفسيره ومن ثم كان المحدود مبتدأ والخبر الجعل قوله اصل المسئلة مبتدأ هو المناسب للمقصود والمطابق لقاعدة البيان مع استغنائه عن التقدير اه سم (قوله اعراب اصل الخ) مبتدأ ثان وقوله مبتدأ الخ خبره والجملة خبر الاحسن ولو قال جعل اصل مبتدأ مؤخر ا لكان حسنا (قوله ويجاب بان المراد الخ) كذا في النهاية ايضا وجرم في المعنى تبعا لابن شبة بان الاصل مبتدأ مؤخر اه سيد عمر (قوله وكذا في الولاء الخ) اى يقال اصلها عدد رؤس المعتقين اه ع (قوله اى الورثة) هو المتبادر لانه المحدث عنه والمقسم وقوله وان دل السياق الخ فيه نظر بل قد يقال ان مقالة قوله ان كاتب الورثة الخ بقوله وان كان فيهم الخ ظاهر في ان الضمير للورثة ولو تنزلنا عن ذلك لانسلم الفساد لجواز حمل في على المصاحبة اى وان كان مع العصبات ذو فرض الخ اه سم (قوله بالثنية) اى قول المتن والذي يعول في المعنى (قوله او ذوى فرضين) وصح جعله خبرا عن ضمير الجمع اذ المراد بالجمع ما فوق الواحد اه ع وقد يقال حيث هو داخل فيما قبله ولا حاجة لذكره (قوله فالاقصا الخ) على انه يمكن ادراج ما زاده في عبارة المصنف فانهم اذا كانوا

(أصل المسئلة) قيل الاحسن
اعراب أصل مبتدأ مؤخر
ويجاب بان المراد الحكم
على هذا العدد بانه يقال له
ذلك كما قدرته ففى ابن
وبنت هي من ثلاثة وكذا
في الولاء ان لم يتفاوتوا في
الملك والافاضل المسئلة من
مخرج المقادير كالقروض
(وان كان فيهم) اى الورثة
لا العصبات وان دل السياق
عليه لفساد المعنى (ذو
فرض أو ذوا) بالثنية
(فرضين) أو كانوا كلهم
ذوى فرض أو ذوى فرضين
فالاقصا

ذكر اثنيين ان اجتمع الصنفان اى الذكور والاناث بل هذا أقرب بما قاله خصوصاً مع سلامته من الايهام الذى اورده على ما قاله ولا يرد على هذا انتفاء الربطان وجب لانه يقدر اى قدر كل ذكر منهم على ان ما ذكره لا يصح على ظاهره اذ ليست واحدة من ان في المواضع الثلاث معطوف او لا معطوف فاعليه بل ذلك العطف من عطف الجمل (فان قلت) لا ينبغي ايراد مثل ذلك عليه لانه تسمح في التعبير قلت قد اور مثل ذلك على الشارح المحقق في باب الجنائز حيث قال في قول المصنف وكذا الزوج معطوف على اصل التركة مع انه تسمح في التعبير ومراده انه معطوف على جملة اصل التركة واراد العطف بحسب المعنى فتأمل (قوله قيل الاحسن) اقول وجهه ان المقصود بيان اصل المسئلة وحق ما يراى ان يجعل مبتدأ ويحكم عليه بتفسيره ومن ثم كان المحدود مبتدأ والخبر الجعل قوله اصل المسئلة مبتدأ هو المناسب للمقصود والمطابق لقاعدة البيان مع استغنائه عن التقدير ففى ملاقة الجواب حيث لما ذكره هذا القيل نظر ظاهر لا يخفى على ما هر (قوله اى الورثة) هو المتبادر لانه المحدث عنه والمقسم فاحذر ما زعمه الشارح وقوله وان دل السياق في دلالة السياق نظر بل قد يقال ان متبلة قوله ان كانت الورثة عصبات بقوله وان كان فيهم ظاهر في ان الضمير للورثة لان المتبادر من هذا الصنيع وهذه المقالة انه اراد تقسيم الورثة المقسمين الى انهم عصبات وان فيهم ذوى فرض فليحذر ما زعمه الشارح على انالو تنزلنا على ذلك لم نسلم ما زعمه من الفساد لجواز حمل في على المصاحبة اى وان كان مع العصبات ذو فرض او ذوى فرضين الخ فليأمل (قوله فالاقصا الخ) على انه يمكن ادراج ما زاده في عبارة المصنف فانهم اذا كانوا كلهم ذوى فرض صدق ان فيهم ذوا فرض واذا كانوا ذوى فرضين صدق ان

على الصورة الاولى للتمثيل (متاثلين فالمسئلة) اصلها (من مخرج ذلك الكسر) ففي بنت وعم هي من اثنين وفي أم واخ لام واخ لاب هي من ستة وزوج وشقيقة واخت لاب هي من اثنين وتسمى اليتيمة اذ ليس لنا شخصان يرثان المال مناصفة فرضنا سواهما واختين لغير ام واخوين لام هي من ثلاثة والمخرج اقل عدديصبح (٤٣٠) منه الكسر (فمخرج النصف اثنان والثلاث) والثلاثين (ثلاثة والرابع اربعة والسادس

سته واثنان ثمانية) وكلها مشتقة من اسم العدد لفظا ومعنى الا النصف فانه من المناصفة لتناصف القسمين واستوأنهما ولو اريد ذلك لقل ثنى بضم اوله كثلث وما بعده (وان كان) اى وجد (فرضان مختلفا المخرج فان تداخل مخرجاها فاصل المسئلة اكبرهما كسدس وثلاث) فى ام واخ لام وعم هي من ستة (وان توافقا) باحد الاجزاء (ضرب وفق احدهما فى الآخر والحاصل اصل المسئلة كسدس وثمن) فى ام وزوجة وابن (فالاصل اربعة وعشرون) حاصله من ضرب نصف احدهما فى كامل الآخر وهو اربعة فى ستة او ثلاثة فى ثمانية (وان تباينا ضرب كل منهما) فى كل والحاصل الاصل كثلث ورابع فى ام وزوجة وشقيق (الاصل اثنا عشر) حاصله من ضرب ثلاثة فى اربعة او عكسه (فاصول) اى المخرج (سبعة) فرعه على ما قبله لعلمه من ذكره للمخرج الخمسة وزيادة الاصلين الآخرين (اثنان وثلاثة

كلهم ذوى فرض صدق ان فيهم ذا فرض واذا كانوا ذوى فرضين صدق ان فيهم ذوى فرضين اه سم واستوضح ما قاله فى الاولى شيخنا ومولانا السيد عمر واما الثانية فقالا فيها محل تأمل اه وهو صحيح اه ابن الجمل (قوله على الصورة الاولى) اى صورة اجتماع العصبه وذوى الفرض (قوله فى بنت الخ) وقوله وفى ام الخ مثالا لان لما فى المتن وقوله زوج الخ وقوله واختين الخ مثالا لما زاده الشارح ثانيا والاو للتماثل فى الفرض والمخرج الثانى للتماثل فى المخرج فقط ولم يذكر مثالا لما زاده اولا فليراجع (قوله وتسمى اليتيمة) عبارة النهاية وتسمى النصفه اذ ليس لنا الخ وتسمى ايضا باليتيمة لانها لا نظير لها كالدرجة اليتيمة اه (قوله فرضا سواهما) احترز بقوله فرضا عما لمات عن بنت وشقيقة اولاب وامات عن زوج واخ او عم فانها وان كان الوارث فيها اثنين لكل النصف لكن احدهما بالفرض والاخر بالتعصيب اه ع ش (قوله والمخرج) هو مفعول بمعنى المكان فكانه موضع يخرج منه سهام المسئلة صحيحة والكسر اصله مصدر والمراد به الجزء الذى دون الواحد اه معنى (قوله والثلاثين) سكوت المصنف عن الثلاثين يفهم انه ليس جزءا برأسه وهو كذلك وانما هو تضعيف الثلث اه معنى (قوله لقل ثنى) اى يعبر عن النصف بثنى ليكون مشتقا من العدد وهو اثنان اه سم (قوله بضم اوله) اى على وزن هدى (قول المتن فان تداخل الخ) والمتداخلان عددان مختلفان اقلهما جزء من الاكثر لا يزيد على نصفه كثلاثة من تسعة او ستة اه معنى (قوله باحد الاجزاء) عبارة ابن الجمل بجزء واجزاء والمعتبر اذ فقهما اه (قول المتن وفق) والوفق ما خوذ من الموافقة اه معنى (قول المتن وان تباينا) والمتباينان هما العددان اللذان ليس بينهما موافقة بجزء من الاجزاء اه معنى (قول المتن الاصل اثنا عشر) اى اصل كل مسئلة اجتمع فيها ما ذكر اثنا عشر اه معنى (قوله للخارج الخمسة) اى النصف والثلث والرابع والسادس واثنان وقوله وزيادة الاصلين الخ بالجر عطف على ما ذكره الخ وبالنصب على انه مفعول معه واليه يشير قول ابن الجمل مع زيادة الاصلين الخ اه (قوله الاصلين الآخرين) اى اصلى التوافق والتباين واما التداخل فلم يزد على الخمسة سم ورشيدى وفسرهما المعنى وابن الجمل بالاثني عشر والاربعة والعشرين وهو الاحسن وان كان مالهما واحدا (قوله وزاد متاخروا الاصحاب الخ) يعنى ما اقتصر عليه المصنف هو الذى جرى عليه قدماء الاصحاب وزاد متاخروهم اصلين آخرين احدهما ثمانية عشر والثانى ستة وثلاثون اه كردى (قوله بعد الفروض) المراد بالجمع هنا الجنس الصادق للقليل والكثير (قوله ثمانية عشر) مع قوله وستة وثلاثين بدله من اصلين آخرين او مفعول لاعنى المقدرة (قوله هذا) اى طريق المتأخرين (قوله واختاره الخ) ويؤيده مقتضى القواعد الحسائية فيما اذا اجتمع كسر مضاف للباقي مع كسر للجمله كما هنا وفى الغراوين وذلك ان تاخذ مخرج الكسر المضاف الى الجمله وتاخذ من ذلك الكسر وتقسم الباقي على مخرج الكسر المضاف للباقي فان انقسم فخرج الكسر المضاف للجمله هو مخرجهما وفى زوجة وابوين وهى احدى الغراوين اذا اخذنا من مخرج فرض الزوجة ربعه وقسمنا الباقي على مخرج الكسر المضاف للباقي انقسم فالجامع لهما مخرج فرض الزوجة وهو الاربعة وان لم ينقسم فان باينه فاضرب مخرج الكسر المضاف الى الباقي فى المخرج المضاف الى الجمله والحاصل هو المخرج الجامع لهما فى ام وجد وخمسة اخوة لغير الام والسادس والباقي وهو خمسة والاحظ

فيهم ذوى فرضين (قوله لقل ثنى) اى يعبر عن النصف بثنى ليكون مشتقا من العدد وهو اثنان (قوله وزيادة الاصلين) اى اصلى التوافق والتباين واما التداخل فلم يزد على الخمسة

واربعة وستة وثمانية واثنا عشر واربعة وعشرون لان الفروض القرآنية لا يخرج حسابها عن هذه وزاد متاخروا للجد الاصحاب اصلين آخرين فى مسائل الجدوا الاخوة حيث كان ثلث الباقي بعد الفروض خير له ثمانية عشر كجدوا وخمسة اخوة لغير ام لان اقل عدده سدس صحيح وثلث ما يبق هو الثمانية عشر وستة وثلاثين كزوجة وام وجد وسبعة اخوة لغير ام لان اقل عدده ربع وسدس صحيحان وثلث ما يبق هو الستة والثلاثون واستصوب المتولى والامام هذا واختاره فى الروضة

لانه الحصر ولان ثلث ما يبق فرض ضم لغيره فلتكن الفريضة من مخرجها كافي زوج وابوين هي من ستة اثنا قفلوا لاضم ثلث الباقي للنصف
 اسكانت من اثنين ونصف من ستة ونوزع في الاتفاق بان جمعا جعلوها من اثنين واعتذر الامام عن القدماء بانهم انما جعلوا ذلك تصحيحا لوقوع
 الخلاف في ثلث الباقي والاصول انما هي موضوعا للجميع عليه (والذي يعول منها) اي من (٢٣١) هذه الاصول ثلاثة وممران العول زيادة

في السهام ونقص في الانصاء

وقد اجمع الصحابة رضي الله عنهم عليه لما جمعهم عمر
 مستشكل القسمة في زوج واختين فاشار عليه العباس
 به اخذ انا هو معلوم فيمن مات وترك ستة وعليه
 لرجل ثلاثة و لآخر اربعة ان المال يجعل سبعة اجزاء
 ووافقه ثم خالف فيه ابن عباس رضي الله عنه او كانه
 ممن يرى ان شرط انعقاد الاجماع الذي تحرم مخالفته
 انقراض العصر وسكوته ليس لظنه ان عمر لا يقبل
 الحق لو ظهر له بل لكونه لم يقوعنده سبب المخالفة
 كذا قبل ويلزم منه ان لا اجماع الا ان يقال ان
 عدم ظهور شيء له حيثئذ صيره كالعدم بالنسبة لانقضاء
 الاجماع وان جازله خرقه بعد بالنظر لعدم انقراض
 العصر بل بالنظر لهذا يجوز له خرقه وإن وافق المجمعين
 او لا ونظيره وما وقع لعلي كرم الله وجهه في بيع ام الولد
 حيث وافقهم على منعه ثم رأى جوازه فقال له عبيدة
 السلماني رايتك في الجماعة احب اليانا من رايتك وحدك
 وحيثئذ لا اشكال اصلا (الستة الى سبعة كنز زوج
 واختين) لغير ام فتعول

للجد فيها ثلث الباقي فاذا اخذنا السدس من الستة للام وقسمنا الباقي على مخرج الثلث لا ينقسم ويبيان
 لتضرب مخرج الثلث في الستة يصير المخرج الجامع لها ثمانية عشر وفي مسألة ام وزوجة وسبعة اخوة
 فغير ام وجد للام السدس اثنان من اثني عشر وللزوجة ربع ثلاثة منها وثلث الباقي احظ للجد وليس له
 اي الباقي ثلث صحيح فنضرب مخرج الثلث في الاثني عشر يحصل ستة وثلاثون وإن وافق فاضرب وفق المخرج
 المضاف للباقي في المخرج المضاف للجملة كالمالوا اجتماع ثلث ورابع الباقي فمخرج الكسر المضاف للجملة ثلاثة
 فاذا اخذ من ثلثه كان الباقي اثنين يوافقان مخرج الربع المضاف للباقي بالنصف فاضرب نصفه اثنين في مخرج
 الكسر المضاف إلى الجملة تحصل ستة فهي مخرج الثلث ورابع الباقي اه ابن الجمل (قوله لانه اخصر)
 اي من جعلها تصحيحا لكثرة العمل اه سم (قوله وتصح من ستة) لان للزوج واحد وابوين واحد
 وليس له ثلث صحيح فنضرب مخرج الثلث في اثنين فتصير ستة اه معنى (قوله ونوزع في الاتفاق الخ)
 عبارة المغني لكن قال في المطلب انه غير سالم من النزاع فان جماعة من الفرضيين ذكروا ان اصلها من اثنين
 اه (قوله جعلوها) اي مسألة زوج وابوين من اثنين وعليه مشي الشارح رحمه الله تعالى فيما سبق في
 شرح قول المتن ولها يعني الام في مسئلتى زوج وابوين الخ فتذكر اه سيد عمر (قوله انما جعلوا ذلك
 تصحيحا الخ) عبارة المغني لم يعدوها مع ما سبق اه وعبارة السيد عمر قوله انما جعلوا ذلك الخ اي جعلوا
 الاول من ثمانية عشر والثانية من ستة وثلاثين تصحيحا لاتصالها فاصلا عنهم في الاولى مخرج فرض
 لام ستة وفي الثانية حاصل ضرب وفق مخرج فرضها في مخرج فرض الزوجة مثلا اثنا عشر اذا علمت ذلك
 فالاولى ذينك لذلك اه (قوله في السهام) اي عددها وقوله في الانصاء اي قدرها (قوله فاشار عليه
 العباس به) اي العول وقيل ان المشير على وقيل زيد بن ثابت قال السبكي والظاهر انهم تكلموا في ذلك
 لاستشارة عمر رضي الله تعالى عنه اياهم اه ابن الجمل (قوله ستة) اي من الدراهم (قوله ان المال الخ)
 بيان لما هو معلوم الخ (قوله ثم خالف فيه الخ) عبارة المغني وكان ابن عباس صغيرا فلما كبر اظهر الخلاف
 بعدموت عمر اه (قوله وكانه ممن يرى ان شرط الخ) اي وان كان الراجح عند المحققين عدم اشتراط ذلك اه
 ابن الجمل (قوله وسكوته ليس الخ) لعلمه بان عمر كان من اشد الناس انقيادا إلى الحق كما عرف من اخلاقه
 اه ابن الجمل (قوله بل لكونه الخ) والحاصل ان المسئلة اجتهدية ولم يكن معه دليل ظاهر بحيث
 يجب المصير اليه فساغ له عدم اظهار ما ظهر له اه ابن الجمل (قوله ويلزم منه) اي من ذلك القول اي
 ان سكوته ليس الخ المبني على المرجوح من انه يشترط في انعقاد الاجماع انقراض العصر (قوله شيء) اي
 دليل ظاهر وقوله حيثئذ اي في حياة عمر رضي الله تعالى عنه او حين انعقاد الاجماع (قوله صيره) اي
 ابن عباس (قوله بعد) اي بعد الانعقاد (قوله لهذا) اي عدم الانقراض (قوله ونظيره) اي نظير
 خرقه بعد الموافقة هنا (قوله رايتك) وهو منع البيع في الجماعة اي معهم وقوله من رايتك الخ اي الجواز
 (قوله وحيثئذ) اي حين ان يقال ان عدم ظهور شيء له الخ وقوله لا اشكال اي في تحقق الاجماع على العول
 وفي خرق ابن عباس ذلك الاجماع (قول المتن الستة خبر والذي الخ) وقوله إلى سبعة متعلق بتعول محذوف
 اي ان الستة تعول إلى اربع مرات على توالي الاعداد إلى عشرة في ثلاثة عشر مسألة مشتملة على نيف وثمانين
 صورة اه ابن الجمل ثم ذكر تلك المسائل راجعه (قوله فتعول الخ) وهذه اول فريضة عالت في
 الاسلام في زمن عمر رضي الله تعالى عنه اه ابن الجمل (قوله وكنز زوج الخ) عبارة المغني ومن صور العول

(قوله لانه اخصر) اي من جعلها تصحيحا لكثرة العمل

بمثل سدسها ونقص من كل سبع ما نطق له به (وإلى ثمانية

كهم) ادخال الكاف على الضمير لغة عدل اليها مع قلتها رومالاختصار (وام) لها السدس وكنز زوج واخت لغير ام وام وتسمى المبالهة
 من البهل وهو اللعن لان عمر لما قضى فيها بذلك خالفه ابن عباس بعدموته فجعل للاخت ما بقى بعد النصف والثلث فقليل له خالفت الناس

فطلب المباهلة المذكورة في الآية وفيه ما مر آنفاً (وإلى تسعة كهم واخ لام) له السدس (وإلى عشرة كهم واخ لام) له السدس وتسمى ام الفروخ بالخاء المعجمة والجيم لكثرة الاناث فيها او لكثرة سهاها العائلة والشرحية لان القاضي شريحاً اول من جعلها عشرة (والاثنا عشر) تعول (إلى ثلاثة عشر كز وجه وام واخين) لغير ام فتعول بنصف سدسها (وإلى خمسة عشر كهم واخ لام) له السدس (وسبعة عشر كهم واخ لام) له السدس وكتلات زوجات وجدتين وأربع أخوات لام وثمان أخوات لغير ام وتسمى أم الارامل لان فيها سبع عشرة أنثى متساويات والديارية لان الميت لو ترك سبعة عشر (٤٣٢) دينار اخص كل دينار (والاربعة والعشرون) تعول (إلى سبعة وعشرين) فقط

لثمانية زوج الخ (قوله فطلب المباهلة) عبارة ابن الجمال والمغنى فقيل له ما بالك لم نقل هذا العمر فقال كان رجلاً ما باهتة فقال له عطاء بن ابي رباح ان هذا لا يغني عنى ولا عنك شيئاً لو مت او مت لقسم ميراثنا على ما عليه الناس الان فقال فان شاؤا فلندع ابناءنا واولادنا ونساءنا ونساءهم وانفسنا وانفسهم ثم نيتل فنجعل لعنة الله على الكاذبين فسميت المباهلة لذلك من البهل وهو اللعن اه (قوله ما مر آنفاً) اى بقوله وكانه ممن يرى إلى المتن (قول المتن وآخر) أى وأخ آخر (قوله وتسمى أم الفروخ الخ) عبارة ابن الجمال وتقلب هذه بام الفروخ لكثرة السهام العائلة شبيه بطائر حوله افر اخها وهذا ما صححه في الفصول ويقال لها ام الفروج بالجيم ذكره القمولى لان اكثر من فيها نساء وقيل ان ام الفروج بالجيم والخاء لقب لكل عائلة إلى عشرة وجرى عليه ابن الهائم في كفايته في اخرها وجزم به في شرحها هنا ومضى عليه التحفة اه (قوله ولكثرة سهاها الخ) لف ونشر غير مرتب اه سيد عمر (قوله تعول الخ) اى ثلاث مرات او تارا الاولى إلى ثلاثة عشر الخ (قوله وكتلات زوجات الخ) عبارة المغنى ومن صورها ام الارامل وهى ثلاث الخ (قوله متساويات) اى فيما تأخذ كل واحدة اه سم (قوله والديارية) اى الصغرى نهاية ومعنى زاد ابن الجمال وقولهم الصغرى فيه إشارة إلى أن لهم كبرى وستأتى ان شاء الله تعالى اه (قوله ومر) اى فى مسائل الحمل قيل قول المصنف وإن لم يكن له مقدر (قوله كتلاته وثلاثه) مخرجى الثلث والثلثين كافى مسئلة ولدى ام واخين لغير ام معنى ونهاية (قول المتن وفى) بالكسر كما في المختار اه عش (قول المتن كتلاته مع ستة الخ) فان الستة تقضى باسقاط الثلاثة مرتين والتسعة باسقاطها ثلاث مرات والخمسة عشر باسقاطها خمس مرات معنى ونهاية (قوله لدخول الاقل الخ) اى سمي بذلك لدخول الخ اه معنى (قوله كما مر) اى فى اوائل الفصل (قول المتن بجزئه) اى ذلك العدد الثالث المسمى لهما (قوله لان العبرة بنسبة الواحد لما وقع به الخ) عبارة المغنى لان العبرة بنسبة الواحد إلى العدد الذى وقع به الافاء فما كانت نسبته اليه كانت الموافقة بتلك النسبة ونسبة الواحد إلى الاثنين نصف الخ (قوله هنا) اى فى ثمانية وأربعين الخ (قوله وللثلاثة) اى ونسبة الواحد للثلاثة الثلث وقوله كتسعة الخ معترض اه رشيدى وكذا يقال فى قوله وإلى الاربعة الخ (قوله لانه سبق الخ) هلا قال مع ان الاعتبار ادى الاجزاء اه سم (قوله فقال التوافق الخ) الاولى مثلاً للتوافق (قوله وهكذا إلى العشرة) اى فبالعشر اه معنى (قوله المسمى) اى العدد الثالث المسمى للعددتين المختلفين (قوله كجزء من إحدى عشر) اى وغير ذلك إلى ما لانهية اه معنى (قوله ومر) اى فى اوائل الفصل (قوله ان حكمهما) اى المتوافقين انك تضرب وفق أحد العددين فى الآخر أى والحاصل أصل المسئلة اه معنى (قوله لكن العبرة الخ) الاولى ذكره عقب قوله المار والآنصاف (قوله بادر الاجزاء) اى اقلها (قوله كالسدس هنا) اى والعشر فى المتوافقين بالاخماس والاعشار اه معنى (قوله لم يقل عدد الخ) اى كمال قبله (قوله لانه) اى الواحد ليس بعدد بل هو مبدؤه اه معنى (قوله لان منفيهما الخ) اى سمي متباينين لان الخ (قوله وهو الواحد) جملة معترضة بين اسم ان وخبرها (قوله من غير جنسهما) اى من (قوله متساويات) أى فيما تأخذ كل واحدة (قوله لانه سبق الخ) هلا قال مع ان الاعتبار ادى الاجزاء

(كنتين وأبوين وزوجة) فتعول بمثل ثمنها ومر أنها تسمى المنبرية (ولذا تماثل العددان) كتلاته وثلاثة (فذاك) ظاهر انه يكتفى بأحدهما (وان) اختلافهما فى الاكثر بالاقل مرتين فأكثر كتلاته مع ستة او تسعة او خمسة عشر (فتد اخلان) لدخول الاقل فى الاكثر حينئذ وهو المراد من التفاعل فيكتفى بالاكبر ويجعل اصل المسئلة كامر (ولان) اختلافهما (لم يفهما الا عدد) ثالث فتوافقان بجزئه كاربعة وستة (فانهما متوافقان) بالنصف (لان) الاربعة لا تقضى الستة بل يبقى منها اثنان يفنيان كليهما وهما عدد ثالث فكان التوافق بجزئه وهو النصف لان العبرة بنسبة الواحد لما وقع به الافاء ونسبته للاثنين النصف وللثلاثة كتسعة واثنى عشر إذ لا يفنيهما إلا الثلاثة الثلث وإلى الاربعة كثمانية وأربعين مع اثنين وخمسين

إذ لا يفنيهما إلا أربعة الربع ولم يعتبر هنا افاء الاثنين لانه سبق مثال التوافق بالنصف وهكذا إلى العشرة فان كان المسمى أكثر من عشرة فالتوافق بالاجزاء كجزء من أحد عشر ومتى تعدد المسمى فالتوافق بحسب نسبة الواحد إلى كل من ذلك المتعدد كاتى عشر مع ثمانية عشر يفنيهما ثلاثة وستة واثنان ونسبة الواحد لاولى ثلث وللثانية سدس وللثالثة نصف فوافقهما بالاثلاث والاسداس والانصاف وهى ان حكمهما انك تضرب وفق أحد العددين فى الآخر لكن العبرة بادر الاجزاء كالسدس هنا (وان) اختلفا (لم يفهما الا واحد) لم يقل عدده واحد لانه ليس بعدد اكثر الحساب (تباينا) لان منفيهما وهو الواحد من غير جنسهما

وهو العدد وكانه أشار الى هذا الفرق بتغيير الجزء الموجب للسؤال عن حكمته (كثلاثة وأربعة) يضرب أحدهما في الآخر ويجعل
الحاصل أصل المسئلة كأم (والمداخلان متوافقان) أي كل متداخلين متوافقان بأجزاء ما في العدد الأقل كثلاثة مع ستة بينهما توافق
بالاثلاث (ولا عكس) بالمعنى اللغوي أي ليس كل متوافقين متداخلين لوجود التوافق (٢٣٣) ولا تدخل كسبعة مع ثمانية لأن شرط

التداخل أن لا يزيد الأقل
على نصف الآخر والمراد
بالتوافق هنا مطلقه الصادق
بغير التباين لا التوافق
السابق لأنه قسم التداخل
كما عرف من حديثهما
السابقين فكيف يصدق
عليه ألا ترى أن الثلاثة
لا توافق الستة حقيقة لأن
شرطه أن لا يفنيهما الاثالث
والثلاثة تفني الستة (فرع)
في تصحيح المسائل وتوقعه
على معرفة تلك الأحوال
الأربعة وطال بيانها وجعل
الفرع ترجمة له لأنه المندرج
تحت كل سابق فالترجمة
به هنا أظهر منها فيما بعد
ولكون القصد به سلامة
الحاصل لكل من الكسر
سمي تصحيحا (إذا عرف
أصلها) أي المسئلة (وانقسمت
السهم عليهم) أي الورثة
بلا كسر كزوج وثلاثة بنين
(فذلك) وأضح غنى عن
العمل (وان انكسرت)
السهم (على صنف) منهم
(قوبلت) سهامه المنكسرة
(بعده فان تباينا) أي
السهم والرؤوس (ضرب
عدده في المسئلة بعولها أن
عالت) فما اجتمع صحت منه
كزوج وأخوين لهما
ثلاثة منكسرة يضرب
اثنان عددهما في أربعة

مباينهما (قوله وهو) أي جنسهما العدد أي والواحد ليس بعدد (قوله إلى هذا الفرق) أي بين الواحد
وغيره وقوله لتغيير الجزء أي جزء الكلام وقوله الموجب أي التغيير (قول المتن كثلاثة وأربعة) لأنك إذا
اسقطت الثلاثة من الأربعة يبقى واحدا فإذا سلطته على الثلاثة فنيت به أه معنى وكذا كل عددين متوالين
متباينان كسبعة وثمانية وستة وسبعة أه ابن الجمل (قوله كأم) أي في أوائل الفصل (قوله متوافقان)
بأجزاء (الخ) أي مشتركان في جزء من الأجزاء أه بيجرى عن الحلبي (قوله توافق بالاثلاث) أي اشتراك
في الانقسام إلى ثلاثة أجزاء صحيحة وفي المعنى وشرح المنهج بالتك بدل بالاثلاث (قوله بالمعنى اللغوي)
أي واما بالمعنى المصطلح عليه في المنطق وهو تبديل أحد جزأي القضية بالآخر مع بقاء كيف الأصل وصدقه
فالعكس هنا بعض المتوافقين متداخلان إذا الموجبة. طلقا تنعكس إلى موجب جزئية (قوله ولا تدخل)
جملة لية عبارة ابن الجمل حيث لا تدخل أه (قوله هنا) أي في قوله والمتداخلان متوافقان (قوله
مطابقه (الخ) عبارة ابن الجمل غير التباين أه وهي أخصر (قوله بغير التباين) عبارة شرح المنهج بالتماثل
والتداخل والتوافق أه (قوله السابقين) أي ضمنافي قول المصنف وان اختلف (الخ) (قوله حقيقة) أي بالمعنى
السابق (قوله لأن شرطه) أي التوافق بالمعنى السابق (قوله أن لا يفنيهما) أي العددين المتوافقين (قوله
الاثالث) أي عدد ثالث (فرع في تصحيح المسائل) (قوله وتوقعه) أي التصحيح متعلق بقوله وطا (قوله
تلك الأحوال (الخ) أي التماثل والتداخل والتوافق والتباين (قوله وطا) أي المصنف من التوطئة وقوله
له أي للتصحيح وقوله ببيانها أي تلك الأحوال الأربعة (قوله وجعل (الخ) استئناف (قوله ترجمة له) أي
للتصحيح (قوله ولكون القصد (الخ) متعلق بقوله سمي (الخ) عبارة أغني والمراد بتصحيحها بيان كيفية العمل
في القسمة بين المستحقين من أقل عدد بحيث يسلم الحاصل لكل منهم من الكسر ولذا سمي بالتصحيح أه
(قوله به) أي تصحيح المسائل أه معنى (قوله لكل) أي من المستحقين وقوله من الكسر متعلق بقوله
سلامة (الخ) (قوله كزوج وثلاثة بنين) هي من أربعة لكل منهم واحد (قول المتن على صنف) ويتصور
وقوعه في كل من الأصول التسعة أه ابن الجمل (قول المتن بعده) أي رؤوس ذلك الصنف (قول المتن فان
تباينا (الخ) وانما انحصرت النسبة هنا في المباني والموافقة لأن المماثلة لا انكسار فيها والمداخلة أن كان
عدد الصنف داخلا في نصيبه فكذلك لا انكسار فيها وان كان العكس فهو داخلا في الموافقة أذهي اعم من
المداخلة مطلقا كأم سم وابن الجمل (قوله كزوج (الخ) أي مثالها بلا عول كزوج (قوله وكزوج
(الخ) أي ومثالها بالعلول كزوج (الخ) أصلها من ستة وتعمل إلى سبعة للزوج ثلاثة وقوله لمن أي الأخوات
وقوله لا تصح أي الأربعة عليهن أي ولا توافق وقوله يضرب عددهن أي الخمسة وقوله في سبعة هي المسئلة
بعولها (قوله ومنها) أي من خمسة وثلاثين الحاصلة بالضرب أعلم أن الضرب عند أهل الحساب تضعيف
أحد العددين بعدد ما في الآخر من الأحاد أه معنى (قول المتن وان توافقا) من التوافق التداخل كأم
أه سم (قوله كام (الخ) أي مثالها بلا عول أم وأربعة أعمام هي من ثلاثة للاثلام سهم ولهم أي الأعمام

(قوله في المتن وان انكسرت) عبارة الفصول وان لم يصح أي قسم نصيب الصنف عليه فاما ان
يكون مباينا لعدم ذلك الصنف أو موافقا قال شيخ الاسلام في شرحه وانما انحصرت النسبة هنا في
المباني والموافقة لأن المماثلة لا انكسار فيها والكلام فيه واما المداخلة فلأنه ان كان عدد
الصنف داخلا في نصيبه فلا انكسار أيضا أو العكس فهو داخلا في الموافقة أذهي اعم من المداخلة
مطلقا كأم فاعتبر الأعم لتعذر اعتبار الاخص أه (قوله في المتن وان توافقا) من التوافق التداخل

أصل المسئلة تبلغ ثمانية ومنها تصح وكزوج وخمس

(٥٥ - شرواني وابن قاسم - سادس)

أخوات لمن أربعة لا تصح يضرب عددهن في سبعة ومنها تصح (وان توافقا ضرب وفق عدده) أي الصنف (فيها) بعولها
ان كان (فما بلغ صحت منه) كام وأربعة إصمام لهم سهمان موافقان عددهم بالنصف فيضرب اثنان في ثلاثة

ومنها تصح وكروج وأبو بن وست بنات تعول خمسة عشر للبنات ثمانية توافق عدد من النصف فيضرب نصفين ثلاثة في خمسة عشر تبلغ خمسة وأربعين ومنها تصح (وان انكسرت (٤٣٤) على صنفين قوبلت سهام كل صنف) منها (بعده فان توافقا) اى سهام كل منها وعدده

ويحتمل عود الضمير على مطلق السهام والعدد ليشمل توافق واحد فقط (رد الصنف) الموافق اى عدد رؤسه (الى) جزء (وفقه ولا) يتوافقا كذلك بأن تباينا في كل من القسمين او احدهما (ترك) عدد كل فريق بحاله في الاولى وترك المباين بحاله في الثانية فهذه ثلاثة احوال إما ان يوافق كل او لا يوافق واحد منها او يوافق احدهما فقط وفي كل منهما اربع نسب بين ذوات الصنفين توافق وتداخل وقسماهما (ثم ان تماثل عدد الرؤس) في تلك الاحوال (ضرب) أحدهما في أصل المسئلة بعهلها) ان كان (وان تداخل) ضرب أكبرهما في ذلك (وان توافقا ضرب وفق) احدهما في الآخر (ثم) ضرب (الحاصل في) أصل (المسئلة) بعهلها ان كان ضرب احدهما في الآخر (ثم) ضرب (الحاصل في) أصل (المسئلة) بعهلها ان كان (فما بلغ) الضرب في نوع مما ذكر (صحت المسئلة منه) ويسمى المضروب في المسئلة من المثل أو الأكبر أو الوفاق أو

سهمان الخ (قوله ومنها) أى من الستة الحاصلة بالضرب (قوله وكروج الخ) أى ومثالها بالمول زوج الخ وقوله تعول الخ اى من اثني عشر (قوله ويحتمل عود الضمير الخ) جعله المغنى مساويا للاول وكذا ان الجمال عبارته اى سهام كل صنف وعدده او سهام صنف وعدده دون الاخر وانما حملت المتن على ذلك وان كان صاحب التحفة جعله احتمالا لا لتصريح بقوله بعد رد النصف الموافق الى جزء وفقه به حيث لم يقل رد كل منها الى وفقه اه (قوله توافق واحد) اى صنف واحد اه (قوله في الاولى) اى في التباين في كل من الصنفين وقوله في الثانية اى في التباين في احدهما فقط (قوله فهذه) اى الاحوال المتعيرة بين كل صنف وسهامه المذكورة في قول المصنف فان توافقا الخ (قوله امان توافق كل الخ) اى الاول ان يوافق كل من الصنفين سهامه والثاني ان يباينها والثالث ان يوافقها احدهما دون الاخر (قوله وفي كل منها) من هذه الاحوال الثلاثة (قوله وقسماهما) وهما التماثل والتباين (قول المتن ثم ان تماثل عدد الرؤس) اى في الصنفين رد كل منها الى وفقه او يبقائه على حاله او يرد احدهما وبقاء الاخر ضرب احدهما اى العددين المتماثلين اه معنى (قوله في تلك الاحوال) اى الثلاثة (قول المتن وان تداخل) اى العددين اه معنى (قوله او الوفاق او الكل) هذان خاصان بما اذا كان الانكسار على صنف وماعداهما بما اذا كان على صنفين فاكثروا الله اعلم اه سيد عمر عبارة سم قوله او الوفاق او الكل لعل هذا راجع لقسم الانكسار على صنف لا لقسم الانكسار على صنفين لان جزء السهم فيه فيما اذا توافق عدد الرؤس او تباينا الحاصل من ضرب وفق احدهما في التوافق او كله في التباين في الاخر لا مجرد الوفاق او الكل كما هو ظاهر اه (قوله او حاصل كل) أى من ضرب الوفاق أو الكل في الآخر اه سم (قوله جزء السهم) أى حظ السهم الواحد من اصل المسئلة او ملغها بالمول ان عال من التصحيح وجه تسميته بذلك كما قال ابن الهائم انه اذا قسم المصحح على الاصل تاما او عا ثلا خرج هو لان الحاصل من الضرب اذا قسم على احد المضروبين خرج المضروب الاخر والمطلوب بالقسمة وهو نصيب الواحد من المقسوم عليه يسمى سهماو الحظ يسمى جزءا فلذلك قيل جزء السهم اى حظ الواحد من الاصل او المنتهى اليه بالمول اه شنشورى (قوله تلك الاحوال الاثني عشر) اى الحاصلة من ضرب الاحوال الثلاثة بين سهام الصنفين وعددهما من التوافق في الكل والتباين فيه والتوافق في احدهما والتباين في الاخر في الاحوال الاربعة بين عددي الصنفين من التماثل والتداخل والتوافق والتباين (قوله منها الخ) اى الامثلة (قوله للتوافق مع التماثل) عبارة المعنى فكل حالة من الثلاثة لها اربع مسائل امثلة الحالة الاولى وهى فيما اذا كان بين الصنفين وعددهما توافق ام وستة اخوة لام وثنا عشرة اختا لاب هى من ستة تعول الى سبعة للاخوة سهمان الخ ام وثمانية اخوة لام وثمان اخوات لاب يرد عدد الاخوة الى اربعة والاخوات الى اثنين وهما متداخلان فتضرب الاربعة في سبعة تبلغ ثمانية وعشرين ومنها تصح ام واثنا عشر اخالا ام وست عشرة اختا لغير ام ترد عدد الاخوة الى ستة والاخوات الى اربعة وهما متوافقان فيضرب نصف احدهما في الاخر تبلغ اثني عشر تضرب في سبعة تبلغ اربعة وثمانين ام وستة اخوة لام وثمان اخوات لاب يرد عدد الاخوة الى ثلاثة والاخوات الى اثنتين وهما متباينتان فتضرب احدهما في الاخر تبلغ ستة تضرب في سبعة تبلغ اثنين واربعين ومنها نصح اه (قوله ومنها للتباين الخ) عبارة المغنى امثلة الحالة الثانية وهى فيما اذا كان بين الصنفين وعددهما

الكل أو حاصل كل جزء السهم وأمثلة تلك الاحوال الاثنا عشر ظاهرة منها التوافق مع التماثل تباين ام وستة اخوة لام وثنا عشرة اختا لغير ام للاخوة سهمان من سبعة يوافقان عددهم بالنصف فترجع للثلاثة وللأخوات أربعة توافق عددهن بالربع فترجع للثلاثة فتمثالا فتضرب ثلاثة في سبعة ومنها تصح ومنها للتباين ثلاث بنات واخوان لغير ام

تصح من ثمانية عشر ومنها للتوافق في أحدهما مع التداخل أربع بنات وأربعة إخوة لغير أم يرجع عددهن لاثنتين فيتدأخلان فتضرب أربعة في ثلاثة تبلغ اثني عشر ومنها تصح (ويقاس على هذا) المذكور (الانكسار على ثلاثة اصناف) كجنتين وثلاثة إخوة لام وعمين (وأربعة) كزوجتين وأربع جدات وثلاثة إخوة لام وعمين فينظر في سهام كل صنف وعدد رؤسهم (٤٣٥) فيحتسب وجدنا الموافقة ردنا الرؤس

إلى جزءه الوفاق والا
أبقيناها بحالها ثم في عدد
الاصناف تماثلا وتوافقا
وقسميهما فالأولى من
سنة وتصح من ستة وثلاثين
والثانية من اثني عشر وتصح
من اثنين وسبعين (ولا يزيد
الانكسار على ذلك) في
غير الولاء بالاستقراء
لان الورثة في الفريضة
الواحدة عند اجتماع كل
الاصناف لا يمكن زيادتهم
على خمسة كما علم بأمس أول
الباب ومنهم الأب والأم
والزوج ولا تعدد فيهم (فاذا
أردت) بعد فراغك من
تصحيح المسئلة (معرفة نصيب
كل صنف من مبلغ المسئلة
فاضرب نصيبه من اصل
المسئلة) بعولها إن كان
(فيما ضربته فيها فابالغ فهو
نصيبه ثم تقسمه على عدد
الصنف) مثاله بلا عول
جدتان وثلاث اخوات
لاب وعوم من ستة وتصح
من ستة وثلاثين جزءا سهمهما
سنة للجدتين وأحد فيهما بسنة
والاخوات أربعة فيها بأربعة
وعشرين والباقي للعم وبعول
زوجتان وأربع جدات وست
شقيقات من اثني عشر وتقول
لثلاثة عشر جزءا سهمهما ستة
فتصح من ثمانية وسبعين

تباين ثلاث بنات وثلاثة إخوة لأب هي من ثلاثة والعقدان متماثلان تضرب أحدهما في ثلاثة تبلغ تسعة
ومنها تصح ثلاث بنات وستة إخوة لغير أم والعقدان متدأخلان تضرب أكثرهما وهي الستة في ثلاثة تبلغ
ثمانية عشر ومنها تصح تسع بنات وستة إخوة لغير أم والعقدان متوافقان بالثلث تضرب ثلث أحدهما
في الآخر تبلغ ثمانية عشر تضرب في ثلاثة تبلغ أربعة وخمسين ومنها تصح ثلاث بنات وأخوان لغير أم
والعقدان متباينان تضرب أحدهما في الآخر تبلغ ستة تضرب في ثلاثة تبلغ ثمانية عشر ومنها تصح (أه) قوله
فصح من ثمانية عشر (أذيين سهام الصنفين وعددهما تباين وبين عدديهما كذلك تباين فيضرب أحد
العديتين في الآخر تبلغ ستة تضرب في أصلها وهو ثلاثة تبلغ ما ذكر (قوله للتوافق في أحدهما مع التداخل)
وأمثله التوافق في أحدهما مع التماثل أو التوافق أو التباين في الششوري وابن الجلال راجعهما (قوله
وقسميهما) وهما التداخل والتباين أه عش (قوله وتصح من ستة وثلاثين) أذيين كل من السهام
وغدد الاصناف تباين وبين الجدتين والعين تماثل وبين الإخوة تباين فيضرب اثنان
عدد أحدهما في الثلاثة عدد الإخوة يبلغ ستة تضرب في الستة أصل المسئلة تبلغ ما ذكر أه عش (قوله
وتصح من اثنين وسبعين) من ضرب ستة في اثني عشر أه سم عبارة عش لان وفق رؤس الجدات
اثنان وعدد الزوجات اثنان وعدد الأعمام اثنان فالثلاثة اصناف متماثلة يكتمن بأحدها وهو اثنان
وبينهما وبين الثلاثة عدد الإخوة تباين فيضرب الاثنان في الثلاثة تبلغ ستة ثم تضرب الستة في الاثنان عشر
تبلغ ما ذكر أه (قول المتن على ذلك) أي أربعة اصناف أه معنى (قوله في غير الولاء) والوصية أما
الولاء الوصية فزيد الكسر فيهما على أربعة اصناف أه معنى (قوله ولا تعدد فيهم) وأما الابن فيتعدد
وكذا البنت فيكونان صنفين وفيه ان هذا لا يدل على ان الانكسار يكون على أربعة بل ربما يدل على انه لا يزيد
على صنفين وأجيب بان الأم تخلطها الجدة وفيها التعدد والزوجة وفيها التعدد فهذان صنفان
فيضمان للصنفين السابقين وأما الأب فلا يمكن فيه التعدد فعلم ان الانكسار لا يزيد على أربعة في صورة
اجتماع من يرث من الذكور والاناث فيكون غير زائد في غيرها بالطريق الأولى أه بجري عن شيخه
العشماوى (قوله والباقي) وهو ستة (قوله جزءا سهمهما ستة) أي حاصلة من ضرب اثنين هما عدد الزوجتين
وعدد وفق الجدات الأربع المتماثلان في ثلاثة هي عدد وفق الشقيقات الست (قوله فتصح من ثمانية
وسبعين) أي من ضرب الستة جزء السهم في أصل المسئلة بعولها وهو ثلاثة عشر (فرع في المناسخت)
(قوله لغة) لا موقع له وقوله مفاعلة أي على وزنها (قوله الازالة) كما في نسخت الشمس الظل إذا ازالته
وحلت محله أه معنى (قوله والنقل) عطف مغاير عش أي كنسخت الكتاب إذا نقلت ما فيه بجري
(قوله هنا) أي في عرف الفرضيين (قوله ان يموت الخ) أي ما يترتب على ذلك من الأعمال الآتية من
اطلاق السبب على المسبب أه بجري عبارة السيد عمر فيه مسأحة لان المناسخة هي نفس تصحيح مسئلة
يموت فيها أحد الورثة قبل القسمة أه (قوله والمعنى اللغوي) أي كل من المعنيين اللغويين فقوله إذ
المسئلة الخ مع قوله وإيضاح نشر على ترتيب ألف عبارة ابن الجلال عن شيخ الاسلام لازالة أو تغيير ما صححت
منه الأولى بموت الثاني أو بالمصحح الثاني أو لانتقال المال من وارث إلى آخر وهي أحسن أه (قوله قد
تناسخته الخ) أي تداولته بالاستحقاق فلا ينافي انه مات قبل قسمة المال أه عش (قوله من عويص)
لقسم الانكسار على صنفين فليأمل (قوله وتصح من اثنين وسبعين) من ضرب ستة في اثني عشر

من له شيء منها أخذه مضروبا في ستة (فرع) في المناسخت وهي من جملة تصحيح المسائل فلذا أحسنت ترجمتها بفرع كالذي قبلها وهي
أفة مفاعلة من النسخ وهو أفة الازالة والنقل وشرعا هنا ان يموت أحد الورثة قبل القسمة والمعنى اللغوي موجود فيه إذا المسئلة الأولى
ذهبت وصار الحكم للثانية مثلا وأيضا فالمال قد تناسخته الأيدي وهي من عربص علم الفرائض (مات من ورثة فمات أحدهم قبل
القسمة فان لم يرث الثاني غير الباين وكان ارثهم) أي الباين (منه) أي الثاني (كارثهم من الأول جعل) الحال

بالنظر للحساب (كان الثاني) من ورثة الاول (لم يكن وقسم) المال (بين الباقيين كاخوة واخوات) لغيرهم (او بنين وبنات مات بعضهم عن الباقيين) وقدم الاخوة لاتحادهم من الاول والثاني اذ هو بالاخوة بخلاف البنين فانه في الاول بالبنوة وفي الثاني بالاخوة وما اشعر به كلامه وتمثله من اشتراط كون جميع الباقيين وارثين وكونهم عصبة ليس بشرط الاترى أنها لو ماتت عن زوج وابنتين من غيرهم مات أحد الابنين قبل القسمة فوارث الثاني هو الابن الباقي وهو عصبة فيهما دون الزوج وهو ذو فرض في الاولى وغير وارث في الثانية فيفرض ان الميت الثاني لم يكن ويدفع ربع التركة للزوج والباقي للابن (وان لم ينحصر ارثه في الباقيين) لكون الوارث غيرهم ولو لكون الغير يشاركهم فيه (او انحصر ارثه فيهم) واختلف قدر الاستحقاق لهم من (٤٣٦) الاول والثاني (فصح مسألة الاول ثم مسألة الثاني ثم ان انقسم نصيب الثاني من مسألة الاول على مسئلته فذاك) واضح

بالعين المهمة بمعنى الصعب عبارة القاموس والعويص من الشعر ما يصعب استخراج معناه اه (قوله بالنظر للحساب) والاختصار فيه لا لكونه واجبا شرعا اه معنى (قوله اذ هو) اى ارثهم (قوله فانه) اى ارث البنين (قوله في الاول الخ) لفظة في هنا وفي قوله وفي الثاني بمعنى منه كاعبر بها النهاية (قوله وهو عصبة الخ) وقوله وهو ذو فرض الخ كل منهما جملة حالية (قول المتن ارثه) اى الميت الثاني (قوله غيرهم) اى فقط اى او بعضهم فقط وقوله يشاركهم اى او بعضهم فالاحوال اربعة خلافا لابن الجمال حيث جعلها خمسة (قوله فيه) اى الارث (قوله ونصيب الميتة) اى الثانية (قول المتن بينهما) اى نصيب الثاني وم مسئلته اه رشيدى (قوله وام ام) عطف على اخت (قوله وعن شقيقتين) ولم ترثا في الاولى ايضا لقيام مانع بهما عندها كرق وكان زائلا عند الثانية نهاية ومعنى عبارة السيد عمر قوله وعن شقيقتين تبع في هذا التصوير الشارح المحقق وهو محل تأمل اذ على هذا التقدير يلزم ان يكون الوارث في الاولى من اولاد الام جمعا لا واحدا اللهم الا ان يفرض قيام مانع بخورق بها تين عند موت الاول فليتا مل اه (قوله وتصح من اثني عشر) من ضرب اثنتين عدد الجدتين المنكسر عليهما سهمهما الواحد الما بين لعدد هما في ستة هي اصل المسئلة (قوله نصف مسئلتها) وهو ثلاثة وقوله في الاولى وهى اثنا عشر (قوله وللوارثة) اى الجدة الوارثة (قوله في واحد) وهو فوق اثنتين هما نصيب الثاني من الاولى (قوله ولا ياتي هنا) اى بين نصيب الميت الثاني من المسئلة الاولى وبين مسئلته التماثل والتداخل اى لانه مع التماثل منقسم وقد تقدم وكذا مع تداخل المسئلة في النصيب وان كان العكس فهو داخل في الموافقة ابن الجمال وزيا دى (قول المتن كلها فيها) اى كل المسئلة الثانية في الاولى و (قوله محتما) اى المستلثان اه معنى (قوله جميع المسئلة الخ) نشر على غير ترتيب اللف (قوله ان تباينا) اى مسألة الثاني ونصيبه من الاولى (قوله هم الباقيون) اى الام والثلاثة اخوة (قوله تصح من ثمانية عشر) من ضرب ثلاثة عدد الاخوة المنكسر عليهم سهمهم الخمسة في ستة هي اصل المسئلة (قوله سهم في ثمانية عشر) اى ثمانية عشر اه معنى (قوله واحد في ثلاثة) كذا في النهاية وهذا الانما يناسب لاستخراج نصيب الزوجة من تصحيح المسئلة الثانية بعد التاصيل لا من تصحيح المسئلتين في التناسخ الذى فيه الكلام فلعن الصواب المطابق للبتن قول المغنى ثلاثة في واحد بثلاثة اه (قوله في واحد) وهو نصيب الميتة من الاولى (قوله فاذا مات الخ) راجع المعنى وابن الجمال ان رمت التفصيل والتمثيل

تم الجزء السادس من حواشى تحفة ابن حجر ويليه الجزء السابع اوله كتاب الوصايا

كزوج واختين لاب ماتت احداهما عن الاخرى وبنت فالاولى بعولها من سبعة والثانية من اثنتين ونصيب الميتة اثنان من الاولى ينقسم على مسئلتها (والا) ينقسم (فان كان بينهما موافقة ضرب وفق مسئلته في مسألة الاول) كجدتين وثلاث اخوات متفرقات ماتت الاخت لام عن اخت لام هى الشقيقة في الاولى وام أم هى إحدى الجدتين وعن شقيقتين فالاولى من ستة وتصح من اثني عشر والثانية من ستة صحيحة ونصيب الميتة الثانية من الاولى اثنان يوافقان مسئلتها بالنصف فيضرب نصف مسئلتها في الاولى تبلغ ستا وثلاثين لكل من الجدتين في الاولى سهم في ثلاثة بثلاثة وللوارثة في الثانية سهم في واحد بو واحد وللأخت للاب في الاولى سهمان في ثلاثة بستة

والأخت للابوين في الاولى ستة في ثلاثة ثمانية عشر وفي الثانية سهم في واحد بو واحد وللشقيقتين في الثانية أربعة في واحد باربعة (والا) يكن بينهما توافق بل تباين ولا ياتي هنا التماثل والتداخل (ضرب كلها فيها فما بلغ محتما منه ثم) قل (من له شيء من) المسئلة (الاولى اخذه مضروبا فيما ضرب فيها) وهو جميع المسئلة الثانية أو وفقها (ومن له شيء من الثانية أخذه مضروبا في نصيب الثاني من الاولى) ان تباينا (أو) في (وفقه ان كان بين مسئلته ونصيبه وفق) كزوجة وثلاثة بنين وبنت ماتت البنت عن ام وثلاثة اخوة هم الباقيون من ورثة الاول فالاولى من ثمانية والثانية تصح من ثمانية عشر ونصيب الميتة من الاولى سهم يباين مسئلتها فتضرب الثانية في الاولى تبلغ مائة واربعة واربعين والزوجة من الاولى سهم في ثمانية عشر ومن الثانية واحد في ثلاثة وكل ابن من الاولى سهمان في ثمانية عشر ومن الثانية خمسة في واحد وما صحها منه بصير كمسئلة اولى فاذا مات ثالث عمل في مسالته ما عمل في مسألة الثاني وهكذا

﴿ فهرست الجزء السادس من حواشى تحفة المحتاج بشرح المنهاج ﴾
 ﴿ للعلامة شهاب الدين احمد بن حجر الهيتمي المكي رحمهم الله تعالى ﴾

صحيفة	صحيفة
٢٦١ فصل فى أحكام الوقف اللفظية	٢ كتاب الغصب
٢٧٢ فصل فى أحكام الوقف المعنوية	١٦ فصل فى بيان حكم الغصب
٢٨٥ فصل فى بيان النظر على الوقف وشروطه	٣١ فصل فى اختلاف المالك والغاصب
ووظيفة الناظر	٤١ فصل فيما يطرأ على المغصوب من زيادة
٢٩٥ كتاب الهبة	ووطء وانتقال للغير وتوابعها
٣١٧ كتاب اللقطة	٥٣ كتاب الشفعة
٣٢٤ فصل فى بيان لقط الحيوان وغيره	٦٦ فصل فى بيان بدل الشقص
وتعريفهما	٨١ كتاب القراض
٣٣٧ فصل فى تملكها وغرمها وما يتبعهما	٨٩ فصل فى بيان الصيغة
٣٤١ كتاب اللقيط	١٠٠ فصل فى بيان القراض جائز من الطرفين
٣٥٠ فصل فى الحكم باسلام اللقيط وغيره	والاستيفاء والالاترداد وحكم اختلافهما
وكفرهما بالتبعية	١٠٦ كتاب المساقاة
٣٥٦ فصل فى بيان حرية اللقيط ورقه	١١١ فصل فى بيان الاركان الثلاثة الاخيرة
واستلحاقه وتوابع لذلك	ولزوم المساقاة وهرب العامل
٣٦٣ كتاب الجمالة	١٢١ كتاب الاجارة
٣٨١ كتاب الفرائض	١٤١ فصل فى بقية شروط المنفعة
٣٩٥ فصل فى بيان الفروض التى فى القرآن	١٥٥ فصل فى موانع لا يجوز الاستئجار لها
الكريم وذوها	١٦٣ فصل فيما يلزم المكبرى أو المكبرى
٤٠٢ فصل فى بيان إرث الاولاد وأولاد	لعقار وأداة
الابن اجتماعا وانفرادا	١٧١ فصل فى بيان غاية المدة التى تقدر بها المنفعة
٤٠٣ فصل فى كيفية إرث الاصول	١٨٦ فصل فيما يقتضى انفساخ الاجارة
٤٠٥ فصل فى إرث الحواشى	والتخير فى فسخها وعدمها الخ
٤١٠ فصل فى الارث بالولاء	٢٠١ كتاب إحياء الموات
٤١١ فصل فى أحكام الجد مع الاخوة	٢١٦ فصل فى بيان حكم منفعة الشارع
٤١٥ فصل فى موانع الارث	وغيرها من المنافع المشتركة
٤٢٨ فصل فى أصول المسائل وما يعول	٢٣٥ كتاب الوقف
منها وتوابع لذلك	